

الحُرُوة العُشْفَى

لِلسَّيِّدِ مُحَمَّدٍ كَاطِمِ الطَّبَّاطِبَائِي الْيَزِيدِيِّ

وَهَا مِشْرَافُهَا تَعْلِيْقَاتُ

آيَةِ اللَّهِ الْعُظْمَى الْإِمَامِ الْحَمِيْدِيِّ

آيَةِ اللَّهِ الْعُظْمَى الشَّيْخِ الْأَرَاكِئِيِّ

آيَةِ اللَّهِ الْعُظْمَى السَّيِّدِ الْخُصُوئِيِّ

آيَةِ اللَّهِ الْعُظْمَى السَّيِّدِ الْكَلْبَايَكَانِيِّ

الْجُزْءُ الْأَوَّلُ

العروة الوثقى

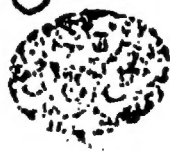
جميع حقوق الطبع محفوظة

الطبعة الأولى
١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
 بعدد سبعمائة كتاب العودة الوثنية
 بعدد سبعمائة كتاب العودة الوثنية
 بعدد سبعمائة كتاب العودة الوثنية
 بعدد سبعمائة كتاب العودة الوثنية



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
 بعدد سبعمائة كتاب العودة الوثنية
 بعدد سبعمائة كتاب العودة الوثنية
 بعدد سبعمائة كتاب العودة الوثنية



مقدمة النشر

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله ، والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله الطيبين الطاهرين
واللعنة على أعدائهم اجمعين وبعد :

من جملة ما أوصى به الإمام الخميني (رضوان الله عليه) في وصيته
الالهية السياسية الخالدة ، اوصى الحوزات العلمية فقال : « لتحرصوا على
حفظ الفقه التقليدي الذي هو اراث السلف الصالح ، والانحراف عنه إضعاف
لأركان التحقيق والتدقيق ولتضيف التحقيقات الى التحقيقات » .

يتشرف مكتب وكلاء الإمام الخميني في المسائل الشرعية والامور
الحسبية في لبنان أن يقدم إلى الامة الإسلامية وإلى المكتبة الاسلامية وإلى
الحوزات العلمية أثراً من آثار السلف الصالح وركناً من أركان الفقه التقليدي
وهو « كتاب العروة الوثقى » لمؤلفه الفقيه الكبير السيد محمد كاظم الطبطبائي
اليزدي (رحمه الله) مزداناً بتعاليق أهم مراجع وعلماء العصر وعلى رأسهم
تعليقة قائد الثورة الإسلامية ومؤسس الجمهورية الإسلامية سماحة آية الله

العظمى الإمام روح الله الموسوي الخميني (قده) ، وتعليقة آية الله العظمى شيخ الفقهاء والمجتهدين سماحة الشيخ محمد علي الاراكي (حفظه الله) وكذلك تعليقة كل من الآيات العظام والمراجع الكرام السيد أبو القاسم الخوئي والسيد محمد رضا الغلپايگاني حفظهما الله .

والذي حملنا على التصدي لهذا العمل على ما فيه من المشقة والجهد والتكلفة أمور عدة نذكر أهمها :

أولاً : العمل على إحياء الفقه التقليدي الذي تركه لنا السلف الصالح والذي يعتبر مؤلف هذا الكتاب أحد أركانهم وجهابذتهم ويعتبر كتابه من أهم الأعمال الفقهية وخاصة لجهة كثرة التفريعات والتشقيقات الفقهية فيه ، حتى صار الكتاب مرجعاً لكل عالم وفقه لجهة تدريسه أو تأليفه ، وهذا ما يفسر كثرة التعاليق والشروح على كتاب « العروة الوثقى » .

ثانياً : بعد الخسارة العظمى والحسرة الكبرى التي حلت بالامة الإسلامية بفقد الإمام الخميني (قده) والتي بحق كانت قاسمة الظهر وواقرة العمر رجح بنظر صفوة من كبار العلماء ونخبة من الافاضل تقليد آية الله العظمى شيخ الفقهاء والمجتهدين سماحة الشيخ محمد علي الاراكي حفظه الله تعالى ، ولما لم يكن لسماحته رسالة عملية باللغة العربية - وذلك نتيجة لزهده في الدنيا والابتعاد عن كل ما فيه شائبة ظهور ورفعة - ولما كان سماحته قد كتب في سالف الزمان ومنذ اربعين عاماً تعليقة على العروة الوثقى فقد اعتبرها رسالته العملية ، ومن هنا كانت فكرة طباعة هذا الكتاب ، فالعمل بكتاب العروة الوثقى هذا مع مراعاة تعليقة سماحته عليه مبريء لذمة مقلديه إن شاء الله .

ثالثاً : الفائدة الهامة لمقلدي كل من الإمام الخميني (قده) والسيد الخوئي والغلپايگاني حفظهما الله في العودة الى هذا الكتاب مع مراعاة تعاليقهم عليه ، على رغم كون الحجة لرسائلهم العملية حال التعارض ، إلا أنه

ج ١ مقدمة الناشر ٧

وبالالتفات إلى غنى هذا الكتاب وشموليته لأكثر فروع المسائل مما يجعله كنزاً
فقهياً حقيقياً ، يتبين فائدته في هذا المجال .

رابعاً : إن وجود آراء هؤلاء المقلّدين الأربعة في كتاب واحد يسهل عملية
المقارنة بين آرائهم ، ولهذا الأمر أهمية علمية وعملية كبيرة وخاصة لجهة العمل
بالاحتياط .

هذا ولقد جهدنا أن يخرج الكتاب بحلة جديدة وخط جلي واضح خالياً
من الأخطاء قدر ما وفقنا الله تعالى إلى ذلك على أمل أن يرضي هذا العمل
المتواضع صاحب الأمر والزمان (عج) وروح الإمام الخميني (قده) ونسأل الله
المنان أن يفيد به الأمة الإسلامية وخاصة اتباع مذهب أهل البيت (ع) والحمد
لله رب العالمين .

مكتب وكلاء الإمام الخميني (قده)

بيروت في شهر شعبان المعظم ١٤١٠هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ، وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِهِ الطَّاهِرِينَ ، وبعد
فيقول المعترف بذنبه ، المفتقر إلى رَحْمَةِ رَبِّهِ مُحَمَّدَ كَاسِمَ الطَّبَاطِبَائِي : هذه
جملة مسائل مِمَّا تَعَمُّ به البلوى ، وعليها الفتوى ، جمعت شتاتها ، وأحصيت
متفرقاتها عسى أن ينتفع بها إخواننا المؤمنون ، وتكون ذخراً ليوم لا ينفع فيه مال
ولا بنون ، والله وليُّ التوفيق .

(مسألة ١) : يجب على كلِّ مكلف في عباداته^(١) ومعاملاته أن يكون
مجتهداً أو مقلداً أو محتاطاً . (مسألة ٢) : الأقوى جواز العمل بالاحتياط
مجتهداً كان أو لا ، لكن يجب أن يكون عارفاً بكيفية الاحتياط بالاجتهاد أو
بالتقليد . (مسألة ٣) : قد يكون الاحتياط في الفعل كما إذا احتمل كون الفعل
واجباً ، وكان قاطعاً بعدم حرمة ، وقد يكون في الترك ، كما إذا احتمل حرمة
فعل وكان قاطعاً بعدم وجوبه ، وقد يكون في الجمع بين أمرين مع التكرار ،
كما إذا لم يعلم أنَّ وظيفته القصر أو التمام . (مسألة ٤) : الأقوى جواز
الاحتياط ، ولو كان مستلزماً للتكرار ، وأمكن الاجتهاد أو التقليد .

(١) وكذا في مطلق أعماله كما يأتي (خميني) .

بل وعادياته أيضاً على ما يأتي (گلپایگانی) .

١٠ في التقليد ج ١

(مسألة ٥) : في مسألة جواز الاحتياط يلزم أن يكون مجتهداً أو مقلداً ، لأنَّ المسألة خلافية . (مسألة ٦) : في الضروريات لا حاجة إلى التقليد ، كوجوب الصلاة والصوم ونحوهما ، وكذا في اليقينيَّات إذا حصل له اليقين ، وفي غيرهما يجب التقليد إن لم يكن مجتهداً إذا لم يمكن للاحتياط ، وإن أمكن تخيير بينه وبين التقليد . (مسألة ٧) : عمل العامي بلا تقليد ولا احتياط باطل^(١) . (مسألة ٨) : التقليد هو الالتزام بالعمل^(٢) . بقول مجتهد معيَّن وإن لم يعمل بعد ، بل ولو لم يأخذ فتواه^(٣) فإذا أخذ رسالته والتزم بالعمل بما فيها كفى^(٤) في تحقُّق التقليد . (مسألة ٩) : الأقوى^(٥) جواز البقاء^(٦) على تقليد الميت ، ولا يجوز تقليد الميت ابتداء . (مسألة ١٠) : إذا عدل عن الميت إلى الحي لا يجوز^(٧) له العود إلى الميت . (مسألة ١١) : لا يجوز^(٨) العدول

(١) إلا إذا طابق رأي من يتبع رأيه (خميني) .

بمعنى أنه لا يجوز الاختصار عليه في مقام الامتثال ما لم تنكشف صحته (خوئي) .

يأتي تفصيله انشاء الله (گلپایگانی) .

(٢) بل هو العمل مستنداً إلى فتوى المجتهد ، ولا يلزم نشوه عن عنوان التقليد ولا يكون مجرد الالتزام والأخذ للعمل محققاً له (خميني) .

بل هو الاستناد إلى فتوى الغير في العمل ، ولكنه مع ذلك يكفي في جواز البقاء على التقليد أو وجوبه تعلم الفتوى للعمل وكونه ذاكرة لها (خوئي) .

(٣) فيه تأمل والظاهر أنه يتحقَّق بأخذ فتوى المجتهد للعمل به وإن لم يعمل بعد لكن الأولى والأحوط في مسألة جواز البقاء على تقليد الميت الاختصار على ما عمل به (گلپایگانی) .

(٤) بل الظاهر كونه متابعة المجتهد في العمل بأن يكون مستنداً في عمله إلى رأي المجتهد (اراکي) .

(٥) إذا عمل بفتوى الميت في حياته مقداراً معتداً به بانياً على العمل فيما بقي من المسائل فالظاهر جواز البقاء على فتواه فيما عمل وفيما لم يعمل (اراکي) .

(٦) بل الأقوى وجوبه فيما تعين تقليد الميت على تقدير حياته (خوئي) .

(٧) على الأحوط (خميني) .

(٨) على الأحوط (گلپایگانی) .

ج ١ في التقليد ١١

عن الحيّ إلى الحيّ ، إلّا إذا كان الثاني أعلم^(١) . (مسألة ١٢) : يجب تقليد الأعلّم^(٢) مع الإمكان على الأحوط^(٣) ويجب الفحص عنه . (مسألة ١٣) : إذا كان هناك مجتهدان متساويان في الفضيلة يتخير بينهما^(٤) إلّا إذا كان أحدهما أورع فيختار^(٥) الأورع^(٦) . (مسألة ١٤) : إذا لم يكن للأعلّم فتوى في مسألة من المسائل يجوز في تلك المسألة الأخذ من غير الأعلّم^(٧) ، وإن أمكن الاحتياط . (مسألة ١٥) : إذا قلّد مجتهداً كان يجوزُ البقاء على تقليد الميّت فمات ذلك المجتهد ، لا يجوز البقاء على تقليده في هذه المسألة ، بل يجب الرجوع إلى الحيّ الأعلّم^(٨) في جواز البقاء وعدمه . (مسألة ١٦) : عمل الجاهل المقصّر الملتفت باطل^(٩) وإن كان مطابقاً للواقع^(١٠) وأما الجاهل القاصر أو المقصّر الذي كان غافلاً حين العمل وحصل منه قصد القرية ، فإن كان

(١) أو مساوياً (خميني) .

(٢) إذا علم اختلاف الفتوى تفصيلاً أو إجمالاً في الشبهة المحصورة فلا يجوز وإلّا فيجوز (أراكي) .

(٣) بل وجوبه - مع العلم بالمخالفة ولو إجمالاً فيما تعم به البلوى - هو الأظهر (خوئي) . مع العلم بمخالفة فتواه لفتوى غير الأعلّم تفصيلاً أو إجمالاً في المسائل المبتلى بها (گلپایگانی) .

(٤) مع عدم العلم بالمخالفة وإلا فيأخذ بأحوط القولين ولو فيما كان أحدهما أورع (خوئي) .

(٥) على الأحوط الأولى (أراكي) .

(٦) على الأحوط الأولى (خميني) .

على الأحوط الأولى (گلپایگانی) .

(٧) مع رعاية الأعلّم منهم على الأحوط (خميني) .

(٨) على الأحوط (خميني) .

(٩) إن كان عبادياً لعدم موافقته للواقع مع اعتبار قصد التقرب فيه (خميني) .

إلا أن يأتي بالعمل بقصد الرجاء ويحوز مطابقتها للوظيفة بعد العمل فالأقوى الصحة

ويجب عليه تحقيق ذلك بعد العمل (أراكي) .

(١٠) الظاهر هو الصحة في هذا الفرض (خوئي) .

إن كان عبادياً ولم تتمش منه القرية (گلپایگانی) .

مطابقاً لفتوى المجتهد الذي قلده بعد ذلك كان صحيحاً^(١) والأحوط مع ذلك مطابقتها لفتوى المجتهد الذي كان يجب عليه تقليده حين العمل .
 (مسألة ١٧) : المراد من الأعلم من يكون أعرف بالقواعد والمدارك للمسألة ، وأكثر اطلاعاً لنظائرها وللأخبار ، وأجود فهماً للأخبار ، والحاصل أن يكون أجود استنباطاً والمرجع في تعيينه أهل الخبرة والاستنباط . (مسألة ١٨) :
 الأحوط عدم تقليد المفضول حتى في المسألة^(٢) التي توافق فتواه فتوى الأفضل . (مسألة ١٩) : لا يجوز تقليد غير المجتهد وإن كان من أهل العلم ، كما أنه يجب على غير المجتهد التقليد^(٣) وإن كان من أهل العلم .
 (مسألة ٢٠) : يعرف اجتهاد المجتهد بالعلم الوجداني ، كما إذا كان المقلد من أهل الخبرة وعلم باجتهاد شخص ، وكذا يعرف بشهادة عدلين من أهل الخبرة إذا لم تكن معارضة بشهادة آخرين من أهل الخبرة ينفيان عنه الاجتهاد ، وكذا يعرف بالشياع المفيد للعلم ، وكذا الأعلمية تعرف بالعلم أو البيئة الغير المعارضة أو الشياع المفيد للعلم . (مسألة ٢١) : إذا كان مجتهدان لا يمكن تحصيل العلم بأعلمية أحدهما ولا البيئة ، فإن حصل الظن بأعلمية أحدهما تعين تقليده^(٤) بل لو كان في أحدهما احتمال الأعلمية يقدم ، كما إذا علم أنهما إما متساويان أو هذا المعين أعلم ، ولا يحتمل أعلمية الآخر ، فالأحوط تقديم

(١) العبرة في الصحة بمطابقة العمل للواقع والطريق إليها هو فتوى من يجب الرجوع إليه فعلاً (خوئي) .

المناط في صحة العمل مطابقتها للواقع ، وفتوى المجتهد الذي يجب تقليده فعلاً طريق إليه (گلپایگانی) .

(٢) والأقوى هو الجواز مع الموافقة (خميني) .

وإن كان الأقوى الجواز (اراكي) .

وإن كان الأقوى الجواز في هذه المسألة بل ومع الجهل بالمخالفة كما مر (گلپایگانی) .

(٣) أو الاحتياط (گلپایگانی) .

(٤) على الأحوط فيه وفيما بعده (خميني) .

ج ١ في التقليد ١٣

من يحتمل أعلميته . (مسألة ٢٢) : يشترط في المجتهد أمور : البلوغ ، والعقل ، والايمان ، والعدالة ، والرجولية ، والحرية ، على قول وكونه مجتهداً مطلقاً ، فلا يجوز تقليد المتجزي^(١) والحياة ، فلا يجوز تقليد الميت ابتداء نعم يجوز البقاء^(٢) كما مر وأن يكون أعلم^(٣) فلا يجوز على الأحوط^(٤) تقليد المفضول مع التمكن من الأفضل ، وأن لا يكون متولداً من الزنا ، وأن لا يكون مقيلاً^(٥) على الدنيا واطبالها ، مكباً عليها ، مجدداً^(٦) في تحصيلها ، ففي الخبر : « مَنْ كَانَ مِنَ الْفُقَهَاءِ صَائِناً لِنَفْسِهِ ، حَافِظاً لِدِينِهِ ، مُخَالِفاً لِهَوَاهُ مُطِيعاً لِأَمْرِ مَوْلَاهُ فَلِلْعَوَامِ أَنْ يُقْلَدُوهُ » . (مسألة ٢٣) : العدالة عبارة عن ملكة^(٧) إتيان الواجبات وترك المحرمات ، وتعرف بحسن الظاهر الكاشف^(٨) عنها علماً أو ظناً^(٩)

-
- = الظاهر أنه مع عدم العلم بالمخالفة يتخير في تقليد أيهما شاء ، ومع العلم بها ولو إجمالاً يأخذ بأحوط القولين ، ولا اعتبار بالظن بالأعلمية فضلاً عن احتمالها (خوئي) .
- (١) الظاهر جواز تقليده فيما اجتهد فيه (خميني) .
- الأقوى الجواز فيما إذا عرف مقداراً معتداً به من الأحكام ولم يحرز مخالفة فتواه لفتوى الأعلّم أو لم يكن غيره أعلم منه في ذلك المقدار (اراكي) .
- في إطلاقه نظر (گلپایگانی) .
- (٢) بل يجب في بعض الصور كما تقدم (خوئي) .
- (٣) مع اختلاف فتواه فتوى المفضول (خميني) .
- ليست الأعلمية شرطاً للتقليد نعم الأحوط الأخذ بقول الأعلّم إذا خالف قوله قول غيره (گلپایگانی) .
- (٤) بل على الأظهر مع العلم بالمخالفة كما مر (خوئي) .
- (٥) على الأحوط (خميني) .
- على نحو يضرب بعد الله (خوئي) .
- (٦) على نحو محرم والخبر لا يدل على أزيد من اعتبار العدالة (گلپایگانی) .
- (٧) بل عبارة عن الاستقامة في جادة الشرع وعدم الانحراف عنها يميناً وشمالاً (خوئي) .
- (٨) الأقوى أن حسن الظاهر طريق شرعاً إلى وجود الملكة وإن لم يفد الظن (اراكي) .
- (٩) بل الظاهر كون حسن الظاهر كاشفاً تعبدياً عن العدالة ولا يعتبر فيه حصول الظن فضلاً عن العلم (خميني) .

وتثبت بشهادة العدلين ، وبالشيع المفيد للعلم . (مسألة ٢٤) : إذا عرض للمجتهد ما يوجب فقدته للشرائط يجب^(١) على المقلد العدول إلى غيره . (مسألة ٢٥) : إذا قلّد من لم يكن جامعاً ، ومضى عليه برهة من الزمان كان كمن لم يقلّد أصلاً ، فحاله حال الجاهل القاصر أو المقصّر . (مسألة ٢٦) : إذا قلّد من يحرمّ البقاء على تقليد الميت فمات ، وقلّد من يُجوزُ البقاء ، له أن يبقى على تقليد الأول في جميع المسائل إلا مسألة حرمة البقاء . (مسألة ٢٧) : يجب على المكلف العلم بأجزاء العبادات وشرائطها وموانعها ومقدّماتها ، ولو لم يعلمها لكن علم إجمالاً أنّ عمله واجد لجميع الأجزاء والشرائط وفاقد للموانع صحّ وإن لم يعلمها تفصيلاً . (مسألة ٢٨) : يجب تعلّم مسائل الشكّ والسهو بالمقدار الذي هو محلّ الابتلاء غالباً ، نعم لو اطمأنّ من نفسه^(٢) أنّه لا يتلى بالشكّ والسهو صحّ عمله^(٣) وإن لم يحصل العلم بأحكامها . (مسألة ٢٩) : كما يجب التقليد في الواجبات والمحرمّات يجب في المستحبّات^(٤) والمكروهات والمباحات ، بل يجب تعلّم حكم كلّ فعل يصدر منه ، سواء كان من العبادات أو المعاملات أو العاديات . (مسألة ٣٠) : إذا علم أنّ الفعل الفلاني ليس حراماً ، ولم يعلم أنّه واجب أو مباح أو مستحبّ أو مكروه يجوز له أن يأتي به ، لاحتمال كونه مطلوباً وبرجاء الثواب وإذا علم أنّه ليس بواجب ولم يعلم أنّه حرام أو مكروه أو مباح ، له أن

(١) الحكم في بعض الشرائط مبني على الاحتياط (خميني) .

(٢) بل يصح عمله إذا وافق الواقع أو فتوى من يقلده إذا حصل منه قصد التقرب (خميني) .

(٣) بل يصح مع احتمال الابتلاء أيضاً إذا لم يتحقق الابتلاء به خارجاً أو تحقق ولكنه قد أتى بوظيفة الشك أو السهو رجاء (خوئي) .

وكذا إذا لم يطمئنّ لكن أتى برجاء عدم الشك فلم يتفق أو اتفق وعمل بوظيفته برجاء المطابقة فاتفق التطابق (گلپایگانی) .

(٤) وجوبه فيما أحرز عدم وجوبه وعدم حرمة غير معلوم نعم يجب في إحراز ذلك عند احتمال كماله كما يحرم التشريع مع الجهل (گلپایگانی) .

يتركه لاحتمال كونه مبغوضاً . (مسألة ٣١) : إذا تبدّل رأي المجتهد لا يجوز للمقلّد البقاء على رأيه الأوّل . (مسألة ٣٢) : إذا عدل المجتهد عن الفتوى إلى التوقّف والتردّد يجب على المقلّد الاحتياط ، أو العدول إلى الأعلّم^(١) بعد ذلك المجتهد . (مسألة ٣٣) : إذا كان هناك مجتهدان متساويان في العلم كان للمقلّد تقليد^(٢) أيّهما شاء ، ويجوز التبعض في المسائل ، وإذا كان أحدهما أرجح من الآخر في العدالة أو الورع أو نحو ذلك فالأولى بل الأحوط اختياره . (مسألة ٣٤) : إذا قلّد من يقول : بحرمة العدول حتّى إلى الأعلّم ثم وجد اعلّم من ذلك المجتهد فالأحوط العدول^(٣) إلى ذلك الأعلّم^(٤) وإن قال الأوّل : بعدم جوازه^(٥) . (مسألة ٣٥) : إذا قلّد شخصاً بتخيّل أنّه زيد ، فبان عمراً ، فإن كانا متساويين في الفضيلة ولم يكن على وجه التقييد^(٦) صحّ وإلّا فمشكل^(٧) . (مسألة ٣٦) : فتوى المجتهد يعلم بأحد أمور : « الأوّل » : أن يسمع منه شفاهاً ، « الثاني » : أن يخبر بها عدلان ، « الثالث » : إخبار عدل واحد ، بل يكفي إخبار شخص موثّق يوجب قوله الاطمينان^(٨) وإن لم يكن عادلاً . « الرابع » : الوجدان في رسالته ، ولا بدّ أن تكون مأمونة من الغلط . (مسألة ٣٧) : إذا قلّد من ليس له أهليّة الفتوى ، ثمّ التفت وجب عليه العدول ، وحال الأعمال السابقة حال عمل الجاهل الغير المقلّد . وكذا إذا قلّد

(١) على الأحوط (خميني) .

(٢) مرّحّم هذه المسألة (خوئي) .

(٣) بل هو الأظهر مع العلم بالمخالفة على ما مرّ (خوئي) .

(٤) إن كان ذلك الأعلّم أفتى بوجوب العدول (گلپایگانی) .

(٥) إلا إذا أفتى الأعلّم بعدم وجوبه (اراكي) .

(٦) بل صحّ مطلقاً (خميني) .

بل وإن كان على وجه التقييد (گلپایگانی) .

(٧) لا إشكال فيه إذ لا أثر للتقييد في أمثال المقام (خوئي) .

(٨) لا يبعد اعتبار نقل الثقة مطلقاً (خميني) .

غير الأعلم وجب على الأحوط^(١) العدول إلى الأعلم ، وإذا قلّد الأعلم ثم صار بعد ذلك غيره أعلم وجب العدول إلى الثاني على الأحوط . (مسألة ٣٨) : إن كان الأعلم منحصراً في شخصين^(٢) ولم يمكن التعيين فإن أمكن الاحتياط بين القولين فهو الأحوط ، وإلا كان مخيراً بينهما . (مسألة ٣٩) : إذا شك في موت المجتهد ، أو في تبدّل رأيه ، أو عروض ما يوجب عدم جواز تقليده يجوز له البقاء إلى أن يتبيّن الحال . (مسألة ٤٠) : إذا علم أنّه كان في عباداته بلا تقليد مدّة من الزمان ولم يعلم مقداره فإن علم^(٣) بكيفيّتها وموافقتها للواقع أو لفتوى المجتهد الذي يكون^(٤) مكلفاً بالرجوع إليه فهو ، وإلا فيقضي^(٥) المقدار الذي يعلم معه بالبراءة على الأحوط ، وإن كان لا يبعد جواز الاكتفاء بالقدر المتيقّن . (مسألة ٤١) : إذا علم أنّ أعماله السابقة كانت مع التقليد ، لكن لا يعلم أنّها كانت عن تقليد صحيح أم لا ، بنى على الصّحّة . (مسألة ٤٢) : إذا قلّد مجتهداً ثم شك في أنّه جامع للشرائط أم لا ، وجب^(٦) عليه الفحص^(٧) . (مسألة ٤٣) : من ليس أهلاً للفتوى يحرم عليه الإفتاء وكذا من ليس أهلاً للقضاء يحرم عليه القضاء بين الناس ، وحكمه ليس بنافذ ، ولا يجوز

(١) بل على الأظهر فيه وفيما بعده من العلم بالمخالفة على ما مر (خوئي) .

(٢) فإن لم يعلم بالمخالفة بينهما تخير ابتداءً والاّ فإن أمكن الاحتياط أخذ بأحوط القولين والاّ قلّد مظنون الأعلمية ومع عدم الظن تخير بينهما أن احتمل الأعلمية في كل منهما والاّ قلّد من يحتمل أعلميته (خوئي) .

ولم يحتمل تساويهما وإلاّ فمخيراً مطلقاً (گلپایگانی) .

(٣) أو احتمل موافقتها للواقع (گلپایگانی) .

(٤) أو كان في زمان العمل مكلفاً بالرجوع إليه (خميني) .

(٥) وجوب القضاء ينحصر بموارد العلم بمخالفة المأتي به للواقع وكون تلك المخالفة موجبة للقضاء بنظر من يجب الرجوع إليه فعلاً (خوئي) .

(٦) على الأحوط في الشك الساري وأما مع الشك في بقاء الشرائط فلا يجب (خميني) .

(٧) لتقليده فعلاً دون أعماله السابقة فإنها محكومة بالصّحّة مع احتمالها بلا فحص كما أنه لو كان الشك في بقاء الشرائط تستصحب بلا فحص (گلپایگانی) .

ج ١ في التقليد ١٧

الترافع إليه ولا الشهادة عنده ، والمال الذي يؤخذ بحكمه حرام^(١) وإن كان الآخذ مُحَقَّقًا ، إلا إذا انحصر استنقاذ حَقِّه بالترافع عنده . (مسألة ٤٤) : يجب في المفتي والقاضي العدالة وتثبت العدالة بشهادة عدلين ، وبالمعاشرة المفيدة للعلم بالملكية^(٢) ، أو الاطمئنان بهما^(٣) ، وبالشيع المفيد للعلم . (مسألة ٤٥) : إذا مضت مدة من بلوغه وشك بعد ذلك في أن أعماله كانت عن تقليد صحيح أم لا ، يجوز له البناء على الصحة في أعماله السابقة ، وفي اللأحق ، يجب عليه التصحيح فعلاً . (مسألة ٤٦) : يجب على العامي أن يقلد الأعلَم في مسألة وجوب تقليد الأعلَم أو عدم وجوبه ، ولا يجوز أن يقلد غير الأعلَم إذا أفتى بعدم وجوب تقليد الأعلَم ، بل لو أفتى الأعلَم بعدم وجوب تقليد الأعلَم يشكل^(٤) جواز^(٥) الاعتماد عليه^(٦) فالقدر المتيقن للعامي تقليد الأعلَم في الفرعيات . (مسألة ٤٧) : إذا كان مجتهدان أحدهما أعلَم في أحكام العبادات ، والآخر أعلَم في المعاملات ، فالأحوط تبعيض التقليد^(٧) وكذا إذا كان أحدهما أعلَم في بعض العبادات مثلاً ، والآخر في البعض الآخر . (مسألة ٤٨) : إذا نقل شخص فتوى المجتهد خطأً يجب عليه إعلام

(١) مع كون المال عيناً شخصية لا تحرم على المحق وإن كان الترافع عنده والأخذ بوسيلته حراماً (خميني) .

إن لم يكن المأخوذ عين ماله وإلا فالظاهر أن الحرام هو الأخذ بحكمه لا المال المأخوذ (گلپایگانی) .

(٢) قدمر أن حسن الظاهر كاشف عنها ولو مع عدم حصول الظن (خميني) .

(٣) قدمضى كفاية حسن الظاهر تعبداً (اراكي) .

(٤) لا إشكال فيه (خميني) .

(٥) لا إشكال فيه أصلاً (اراكي) .

(٦) لا إشكال فيه أصلاً (خوئي) .

بل لا إشكال فيه (گلپایگانی) .

(٧) بل لا يظهر ذلك مع العلم بالمخالفة على ما مر وكذا الحال فيما بعده (خوئي) .

من تعلّم منه ، وكذا إذا أخطأ المجتهد في بيان فتواه يجب عليه الإعلام .
 (مسألة ٤٩) : إذا اتّفق في أثناء الصلاة مسألة لا يعلم حكمها يجوز له^(١) أن يبيّن على أحد الطرفين^(٢) ، بقصد أن يسأل عن الحكم بعد الصلاة ، وأنّه إذا كان ما أتى به على خلاف الواقع يعيد صلاته ، فلو فعل ذلك وكان ما فعله مطابقاً للواقع لا يجب عليه الإعادة . (مسألة ٥٠) : يجب على العامي في زمان الفحص عن المجتهد أو عن الأعلّم أن يحتاط^(٣) في أعماله^(٤) .
 (مسألة ٥١) : المأذون والوكيل عن المجتهد في التصرف في الأوقاف أو في أموال القصر ينزل بموت المجتهد ، بخلاف المنسوب من قبله ، كما إذا نصبه متولياً للوقف ، أو قيماً على القصر فإنّه لا تبطل^(٥) ، توليته وقيمومته على الأظهر^(٦) . (مسألة ٥٢) : إذا بقي على تقليد الميت من دون أن يقلّد الحيّ في هذه المسألة كان كمن عمل^(٧) من غير تقليد . (مسألة ٥٣) : إذا قلّد من يكتفي بالمرّة مثلاً في التسبيحات الأربع ، واكتفى بها أو قلّد من يكتفي في

(١) إن لم يمكن الاحتياط ولا فهو المتعين عليه (گلپایگانی) .

(٢) مع موافقة أحد الطرفين للاحتياط فالأحوط العمل على طبقه (خميني) .

(٣) بأن يعمل على أحوط أقوال من يكون في طرف شبهة الأعلمية في الصورة الثانية على الأحوط (خميني) .

(٤) ويكتفي فيه أن يأخذ بأحوط الأقوال في الأطراف المحتملة إذا علم بوجود من يجوز تقليده فيها (خوئي) .

أو يعمل بأحوط الأقوال في الثاني (گلپایگانی) .

(٥) فيه إشكال والاحتياط لا يترك (خوئي) .

مشكل فلا يترك الاحتياط بالاستيذان من الحيّ أو انتصابه من قبله أيضاً (گلپایگانی) .

(٦) فيه إشكال (اراکي) .

(٧) بل كان كمن قلّد بلا تقليد فلو كان البقاء مطابقاً لفتوى مرجعه الحيّ صحّ جميع أعماله وإن كان كمن عمل بلا تقليد (گلپایگانی) .

التيّم بضربة واحدة ثم مات ذلك المجتهد فقلّد من يقول بوجوب التعدّد لا يجب عليه^(١) إعادة الأعمال السابقة ، وكذا لو أوقع عقداً أو إيقاعاً بتقليد مجتهد يحكم بالصحة ثمّ مات وقلّد من يقول بالبطلان ، يجوز له البناء^(٢) على الصحة^(٣) نعم فيما سيأتي يجب عليه العمل بمقتضى فتوى المجتهد الثاني ، وأمّا إذا قلّد من يقول بطهارة شيء كالغسالة ثمّ مات وقلّد من يقول بنجاسته ، فالصلوات والأعمال السابقة محكومة^(٤) بالصحة ، وإن كانت مع استعمال ذلك الشيء ، وأمّا نفس ذلك الشيء إذا كان باقياً فلا يحكم بعد ذلك بطهارته وكذا في الحليّة والحرمة ، فإذا أفنى المجتهد الأوّل بجواز الذبح بغير الحديد مثلاً ، فذبح حيواناً كذلك فمات المجتهد وقلّد من يقول : بحرّمته فإن باعه أو أكله حكم بصحة البيع ، وإباحة الأكل وأمّا إذا كان الحيوان المذبح موجوداً فلا يجوز بيعه ولا أكله وهكذا . (مسألة ٥٤) : الوكيل في عمل عن الغير كإجراء عقد ، أو إعطاء خمس أو زكاة أو كفارة أو نحو ذلك يجب أن يعمل بمقتضى

(١) الضابط في هذا المقام أن العمل الواقع على طبق فتوى المجتهد الأوّل إما أن يكون النقص فيه نقصاً لا يضر مع السهو أو الجهل بصحته ، وإما أن يكون نقصاً يضر بصحته مطلقاً ففي الأوّل لا يجب الإعادة فإذا قلّد من يقول بعدم وجوب السورة في الصلاة ثمّ قلّد من يقول بوجوبها فيها لم تجب عليه إعادة الصلاة التي صلاها بغير سورة في الوقت فضلاً عن خارجه وفي الثاني كالظهور إن كان الاجتهاد الثاني من باب الأخذ بالمتيقن وقاعدة الاحتياط وجبت الإعادة في الوقت لا في خارجه وإن كان من جهة التمسك بالدليل فالظاهر وجوب الإعادة مطلقاً (خوئي) .

(٢) إذا كان العقد أو الإيقاع السابق مما يترتب عليه الأثر فعلاً فالظاهر عدم جواز البناء على صحته في مفروض المسألة وكذا الحال في بقية موارد الأحكام الوضعية من الطهارة والملكية ونحوهما (خوئي) .

(٣) مشكل والأحوط ترتيب الآثار الفعلية للبطلان من غير فرق بين الموارد (گلبايگاني) .

(٤) بل يحكم بما هو حكم النجاسة حين العمل على الأحوط وكذا الحليّة والحرمة (گلبايگاني) .

تقليد الموكل^(١) لا تقليد نفسه إذا كانا مختلفين وكذلك الوصي^(٢) في مثل ما لو كان وصياً في استيجار الصلاة عنه يجب أن يكون على وفق فتوى مجتهد الميت . (مسألة ٥٥) : إذا كان البائع مقلداً لمن يقول بصحة المعاوضة مثلاً ، أو العقد بالفارسي والمشتري مقلداً لمن يقول بالبطلان لا يصح البيع^(٣) بالنسبة إلى البائع أيضاً^(٤) ، لأنه متقوم بطرفين ، فاللزام أن يكون صحيحاً من الطرفين ، وكذا في كل عقد كان مذهب أحد الطرفين بطلانه ، ومذهب الآخر صحته . (مسألة ٥٦) : في المرافعات اختيار تعيين الحاكم بيد المدعي ، إلا إذا كان^(٥) مختار المدعى عليه أعلم ، بل مع وجود الأعلم وإمكان الترافع إليه الأحوط^(٦) الرجوع إليه^(٧) مطلقاً^(٨) . (مسألة ٥٧) : حكم الحاكم الجامع

(١) لو أخذ الموصي أو الموَجَر خصوصيته في العمل فلا يجوز التخلف عن تلك الخصوصية وأما لو أطلق فللأجير والوصي العمل بوظيفة نفسه (اراكي) .

(٢) يعمل الوصي بمقتضى تقليد نفسه في نفس الاستيجار الذي هو عمله وأما الأعمال التي يأتي بها الأجير فيأتي على وفق تقليده والأحوط مراعاة تقليد الميت أيضاً (خميني) .

لو وصى باستيجار عمل مخصوص فلا يجوز التخلف عنه وكذا في الأجير ، وأما لو وصى بالعمل بخاصة فبالوصي يعمل بتكليف نفسه وكذا الأجير (گلپایگانی) .

(٣) بل يصح بالنسبة إليه (اراكي) .

بل يصح بالنسبة إليه والتعليل عليل (گلپایگانی) .

(٤) لا يبعد صحته بالنسبة إليه وكذا أسائر المعاملات مع تمشي قصد المعاملة ممن يرى بطلانها (خميني) .

بل يصح بالنسبة إليه وتقوم البيع بالطرفين إنما هو بالإضافة إلى الحكم الواقعي دون الظاهري (خوئي) .

(٥) محل اشكال (خميني) .

(٦) لا يترك فيما إذا كان منشأ النزاع اختلاف فتوى الحاكمين (گلپایگانی) .

(٧) إذا لم يكن منشأ النزاع هو الاختلاف في الفتوى فلا بأس بترك الاحتياط المزبور (خوئي) .

(٨) لا وجه للاحتياط في غير ما كان منشأ الاختلاف الشبهة الحكمية وكانا مستفتين أو كانا متداعيين ، وقد حكم كل من الحاكمين بخلاف الآخر ولو في الشبهة الموضوعية (اراكي) .

ج ١ في التقليد ٢١

للشرائط لا يجوز نقضه ولو لمجتهد آخر إلا إذا تبين خطؤه . (مسألة ٥٨) : إذا نقل ناقل فتوى المجتهد لغيره ، ثم تبدّل رأي المجتهد في تلك المسألة لا يجب على الناقل إعلام من سمع منه الفتوى الأولى ، وإن كان أحوط^(١) بخلاف ما إذا تبين له خطؤه في النقل فإنه يجب عليه الإعلام . (مسألة ٥٩) : إذا تعارض الناقلان في نقل الفتوى تساقط^(٢) وكذا البيّتان وإذا تعارض النقل مع السماع عن المجتهد شفاهاً قدم السماع^(٣) وكذا إذا تعارض^(٤) ما في الرسالة مع السماع وفي تعارض النقل مع ما في الرسالة قدّم ما في الرسالة^(٥) مع الأمن من الغلط . (مسألة ٦٠) : إذا عرضت مسألة لا يعلم حكمها ولم يكن الأعلّم حاضراً ، فإن أمكن تأخير الواقعة إلى السؤال يجب ذلك^(٦) وإلاّ فإن أمكن^(٧) الاحتياط تعين^(٨) . وإن لم يمكن يجوز الرجوع إلى مجتهد آخر الأعلّم فالأعلّم ، وإن لم

(١) لا يترك سيما في الطريق المنحصر عادة مثل المتصدي المنحصر لنقل الفتوى في بلد أو قرية مثلاً (گلپایگانی) .

(٢) مع التكافؤ وإلاّ يؤخذ بقول من يحصل منه الوثوق (گلپایگانی) .

(٣) في إطلاقه وإطلاق ما ذكر بعده إشكال بل منع (خوئي) .

(٤) مع التفاته إلى ما في الرسالة وإلاّ يعلمه به ثم يأخذ بما يختار (گلپایگانی) .

(٥) إلا إذا كان الناقل نقل عدوله عما في الرسالة فقدم قوله (خميني) .

(٦) لا يجب مع إمكان الاحتياط بل مطلقاً إذا لم يكن محذور في العمل غاية الأمر يعاد مع

المخالفة للواقع أو قول الفقيه (خميني) .

على الأحوط (اراكي) .

بل يجوز له تقليد غير الأعلّم حيثنّذ (خوئي) .

بل له الاحتياط مع الامكان (گلپایگانی) .

(٧) الأقوى جواز الرجوع إلى غير الأعلّم (اراكي) .

(٨) الظاهر جواز الرجوع إلى غير الأعلّم في هذه الصورة (خميني) .

بل له تقليد غير الأعلّم حيثنّذ وإن أمكن الاحتياط (گلپایگانی) .

يكن هناك مجتهد آخر ولا رسالته يجوز العمل بقول المشهور^(١) بين العلماء إذا كان هناك من يقدر على تعيين قول المشهور ، وإذا عمل بقول المشهور ثم تبين له بعد ذلك مخالفته لفتوى مجتده فعلية الإعادة أو القضاء ، وإذا لم يقدر على تعيين قول المشهور يرجع إلى أوثق الأموات^(٢) ، وإن لم يمكن^(٣) ذلك أيضاً يعمل بظنه ، وإن لم يكن له ظن بأحد الطرفين يبني على أحدهما ، وعلى التقادير بعد الاطلاع على فتوى المجتهد إن كان عمله مخالفاً لفتواه فعلية الإعادة أو القضاء . (مسألة ٦١) : إذا قلّد مجتهداً ثم مات فقلّد غيره ثم مات فقلّد من يقول بوجوب البقاء على تقليد الميت أو جوازه فهل يبقى على تقليد المجتهد الأول ، أو الثاني ؟ الأظهر الثاني^(٤) والأحوط مراعاة الاحتياط . (مسألة ٦٢) : يكفي^(٥) في تحقّق التقليد^(٦) أخذ الرسالة^(٧) والالتزام بالعمل بما فيها ، وإن لم يعلم ما فيها ولم يعمل ، فلو مات مجتده يجوز له البقاء ، وإن كان الأحوط مع عدم العلم بل مع عدم العمل ولو كان بعد العلم

-
- (١) لا خصوصية له ولا لقول أوثق الأموات بل المتعين العمل بالظنّ الحاصل من الأسباب المعمول بها في طريق الاستنباط مطلقاً (گلپایگانی) .
 (٢) بل الأعلم منهم على الأحوط ومع عدم إمكان تعيينه فمخير بين الأخذ بفتوى أحدهم وإن كان الأولى الأخذ بالأوثق (خميني) .
 (٣) ولم يمكن الأخذ بفتوى مجتهد مطلقاً (خميني) .
 (٤) بل الأظهر البقاء على تقليد الأول إن كان فتوى الثالث وجوب البقاء وعلى تقليد الثاني إن كان فتواه جوازه ، وفي هذه الصورة يجوز له العدول إلى الحي أيضاً (خميني) .
 هذا إذا كان المقلد قائلاً بجواز البقاء وأما إذا كان قائلاً بوجوبه فالأظهر هو الأول (خوئي) .

- بل الأول ، نعم لو كان فتوى الثالث الجواز فالأظهر الثاني (گلپایگانی) .
 (٥) مر معنى التقليد فلا يجوز البقاء إلا مع تحقّقه بما مر (خميني) .
 (٦) مر حكم هذه المسألة (خوئي) .
 (٧) قد مرّ ما فيه (اراكي) .
 تقدّم هذا والفروع المترتبة عليه (گلپایگانی) .

عدم البقاء والعدول إلى الحيّ بل الأحوط استحباباً - على وجه - عدم البقاء مطلقاً ، ولو كان بعد العلم ، والعمل . (مسألة ٦٣) : في احتياطات الأعلّم إذا لم يكن له فتوى يتخيّر المقلّد بين العمل بها وبين الرجوع إلى غيره الأعلّم^(١) فالأعلّم . (مسألة ٦٤) : الاحتياط المذكور في الرسالة إمّا استحبابي ، وهو ما إذا كان مسبوقاً أو ملحوقاً بالفتوى ، وإمّا وجوبيّ وهو ما لم يكن معه فتوى ، ويسمّى بالاحتياط المطلق ، وفيه يتخيّر المقلّد بين العمل به والرجوع إلى مجتهد آخر ، وأمّا القسم الأوّل فلا يجب العمل به ، ولا يجوز^(٢) الرجوع إلى الغير ، بل يتخيّر بين العمل بمقتضى الفتوى وبين العمل به . (مسألة ٦٥) : في صورة تساوي المجتهدين يتخيّر بين تقليد^(٣) أيّهما شاء ، كما يجوز له التبعيض حتّى في أحكام العمل الواحد^(٤) حتّى أنّه لو كان مثلاً فتوى أحدهما وجوب جلسة الاستراحة ، واستحباب التثليث في التسيّحات الأربع ، وفتوى الآخر بالعكس ، يجوز أن يقلّد^(٥) الأوّل^(٦) في استحباب التثليث ، والثاني في استحباب الجلسة . (مسألة ٦٦) : لا يخفى أنّ تشخيص موارد الاحتياط عسر على العامي إذ لا بدّ فيه من الاطلاع التامّ ، ومع ذلك قد يتعارض الاحتيطان فلا بدّ من الترجيح ، وقد لا يلتفت إلى إشكال المسألة حتّى يحتاط ، وقد يكون الاحتياط في ترك الاحتياط ، مثلاً : الأحوط ترك الوضوء بالماء المستعمل في رفع الحدث الأكبر

(١) على الأحوط (خميني) .

(٢) إلا إذا كان فتواه أوفق بالاحتياط من فتوى الآخر لكن في العبادات يأتي رجاء (خميني) .

(٣) مع عدم العلم بالمخالفة وإلا فيأخذ بأحوط القولين كما مر وبذلك يظهر حال التبعيض (خوئي) .

(٤) إذا لم يكن باطلاً على الرأيين مع العمل بهما (خميني) .

(٥) الأحوط ترك التبعيض في مثل ذلك (اراكي) .

(٦) الأحوط بل الأقوى ترك التبعيض في المثال وأشباهه ممّا يوجب التبعيض بطلان العمل على القولين (گلپایگانی) .

لكن إذا فرض انحصار الماء فيه الأحوط التوضي به ، بل يجب ذلك ، بناء على كون احتياط الترك استحبائياً ، والأحوط الجمع بين التوضي به والتيمم ، وأيضاً الأحوط التثليث في التسيحات الأربع ، لكن إذا كان في ضيق الوقت ، ويلزم من التثليث وقوع بعض الصلاة خارج الوقت فالأحوط ترك هذا الاحتياط ، أو يلزم تركه ، وكذا التيمم بالجصّ خلاف الاحتياط ، لكن إذا لم يكن معه إلا هذا فالأحوط التيمم به ، وإن كان عنده الطين مثلاً فالأحوط الجمع ، وهكذا . (مسألة ٦٧) : محلّ التقليد ومورده هو الأحكام الفرعية العملية ، فلا يجري في أصول الدين ، وفي مسائل أصول الفقه^(١) ، ولا في مبادئ الاستنباط من النحو والصرف ونحوهما ، ولا في الموضوعات المستنبطة^(٢) العرفية أو اللغوية ولا في الموضوعات الصرفية ، فلو شك المقلد في مايع أنه خمر أو خلّ مثلاً ، وقال المجتهد : إنه خمر ، لا يجوز له تقليده نعم من حيث أنه مخبر عادل يقبل قوله ، كما في إخبار العامي العادل ، وهكذا . وأما الموضوعات المستنبطة الشرعية كالصلاة والصوم ونحوهما فيجري التقليد فيها كالأحكام العملية . (مسألة ٦٨) : لا يعتبر الأعلمية فيما أمره راجع إلى المجتهد ، إلا في التقليد ، وأما الولاية على الأيتام والمجانين والأوقاف التي لا متولّي لها ، والوصايا التي لا وصيّ لها ونحو ذلك فلا يعتبر فيها الأعلمية . نعم الأحوط^(٣)

(١) الفرق بينها وبين الفرعية مشكل (گلپایگانی) .

(٢) الظاهر جواز التقليد فيها باعتبار الحكم المستتبع (اراكي) .
لا فرق في الموضوعات المستنبطة بين الشرعية والعرفية في أنها محل للتقليد إذ التقليد فيها مساوq للتقليد في الحكم الفرعي كما هو ظاهر (خوئي) .
لكن الحكم المترتب عليها مورد للتقليد (گلپایگانی) .

(٣) قد مر التفصيل فيه . (اراكي) .
لا يترك فيما إذا كان منشأ النزاع هو اختلاف فتوى الحكمين كما مر (گلپایگانی) .

في القاضي^(١) أن يكون أعلم من في ذلك البلد ، أو في غيره ممّا لا حرج في الترافع إليه . (مسألة ٦٩) : إذا تبدّل رأي المجتهد هل يجب عليه إعلام المقلّدين أم لا ؟ فيه تفصيل : فإن كانت الفتوى السابقة موافقة للاحتياط فالظاهر عدم الوجوب ، وإن كانت مخالفة فالأحوط الإعلام ، بل لا يخلو عن قوة^(٢) . (مسألة ٧٠) : لا يجوز للمقلّد إجراء إصابة البراءة ، أو الطهارة ، أو الاستصحاب في الشبهات الحكمية ، وأمّا في الشبهات الموضوعية فيجوز بعد أن قلّد مجتهد في حجّيتها ، مثلاً إذا شكّ في أن عرق الجنب من الحرام نجس أم لا ، ليس له إجراء أصل الطهارة ، لكن في أن هذا الماء أو غيره لاقتة النجاسة أم لا ، يجوز له إجراؤها بعد أن قلّد المجتهد في جواز الإجراء . (مسألة ٧١) : المجتهد الغير العادل أو مجهول الحال^(٣) لا يجوز تقليده ، وإن كان موثقاً به في فتواه ولكن فتاواه معتبرة لعمل نفسه ، وكذا لا ينفذ حكمه ولا تصرفاته في الأمور العامة ، ولا ولاية له في الأوقاف والوصايا وأموال القصر والغيب . (مسألة ٧٢) : الظنّ بكون فتوى المجتهد كذا لا يكفي في جواز العمل ، إلّا إذا كان حاصلًا من ظاهر لفظه^(٤) شفاهاً . أو لفظ الناقل ، أو من ألفاظه في رسالته ، والحاصل أن الظنّ ليس حجة ، إلّا إذا كان حاصلًا من ظواهر الألفاظ منه ، أو من الناقل .

فصل في المياه

الماء إمّا مطلق ، أو مضاف ، كالمعتصر من الأجسام ، أو الممتزج بغيره

(١) مرّ التفصيل فيه (خوئي) .

(٢) في قوته على الإطلاق إشكال (خوئي) .

(٣) إذا لم يكن مسبوقاً بالعدالة (اراكي) .

(٤) الظاهر حجة ولو لم يحصل الظنّ (اراكي) .

مما يخرج من صدق اسم الماء ، والمطلق أقسام : الجاري ، والنابع غير الجاري ، والبئر ، والمطر ، والكر ، والقليل ، وكل واحد منها مع عدم ملاقة النجاسة طاهر مطهر من الحدث والخبث . (مسألة ١) : الماء المضاف مع عدم ملاقة النجاسة طاهر ، لكنه غير مطهر من الحدث ولا من الخبث ، ولو في حال الاضطراب ، وإن لاقى نجساً تنجس ، وإن كان كثيراً ، بل وإن كان مقدار ألف كر ، فإنه ينجس بمجرد ملاقة النجاسة ، ولو بمقدار رأس إبرة في أحد أطرافه فينجس كله ، نعم إذا كان جارياً من العالي^(١) إلى السافل ، ولاقى سافله النجاسة لا ينجس العالي منه ، كما إذا صبّ الجلاب من إبريق على يد كافر فلا ينجس ما في الإبريق ، وإن كان متصلاً بما في يده . (مسألة ٢) : الماء المطلق لا يخرج بالتصعيد عن إطلاقه نعم لو مزج معه غيره وصعد كماء الورد يصير مضافاً^(٢) . (مسألة ٣) : المضاف المصعد مضاف^(٣) .

(١) وكذا من السافل إذا كان يدفع وقوة كالقوة فإنه لا ينجس بملاقة العالي (خميني) .
بل المعيار الدفع بقوة ولو من الأسفل إلى الأعلى (اراكي) .
المناط في عدم التنجس أن يكون الجريان عن دفع وقوة من دون فرق بين العالي وغيره (خوئي) .

الظاهر أن المدار في عدم السراية على الدفع عن قوة ولو من السافل كما في الفؤارة (گلپایگانی) .

(٢) إذا أخرجه الممزوج عن إطلاقه (خميني) .
في إطلاقه منع ظاهر والمدار على الصدق العرفي ومنه تظهر حال المسألة الآتية (خوئي) .

إذا كان بحيث يخرج من صدق الماء المطلق (گلپایگانی) .
(٣) الميزان حال الاجتماع بعد التصعيد فقد يكون المصعد هو الأجزاء المائية فيكون مطلقاً بعد الاجتماع وقد يكون مضافاً (خميني) .
في إطلاقه تأمل بل منع ولا يخفى مصاديقه (گلپایگانی) .

ج ١ في المياه ٢٧

(مسألة ٤) : المطلق أو المضاف النجس يطهر^(١) بالتصعيد^(٢) لاستحالاته بخاراً ، ثم ماء^(٣) . (مسألة ٥) : إذا شك في مايع أنه مضاف أو مطلق فإن علم حالته السابقة أخذ بها ، وإلا فلا يحكم عليه بالاطلاق ، ولا بالإضافة ، لكن لا يرفع الحدث والخبث ، وينجس بملاقاة النجاسة إن كان قليلاً ، وإن كان بقدر الكرّ لا ينجس لاحتمال^(٤) كونه مطلقاً ، والأصل الطهارة . (مسألة ٦) : المضاف النجس يطهر^(٥) بالتصعيد^(٦) كما مر^(٧) ، وبلاستهلاك في الكرّ أو الجاري . (مسألة ٧) : إذا ألقى المضاف النجس في الكرّ فخرج عن الإطلاق إلى الإضافة تنجس إن صار مضافاً قبل الاستهلاك ، وإن حصل الاستهلاك والإضافة دفعة لا يخلو الحكم بعدم تنجسه عن وجه ، لكنه مشكل^(٨) . (مسألة ٨) : إذا انحصر الماء في مضاف مخلوط بالطين ففي سعة الوقت يجب عليه أن يصبر حتى يصفو ويصير الطين إلى الأسفل ، ثم

(١) لا يخلو من إشكال (خميني) .

(٢) بل الحكم كذلك في الأعيان النجسة فيما إذا لم يكن المصعد بنفسه من أفرادها كما في

المسكرات (خوئي) .

مشكل (گلپایگانی) .

(٣) طهارته بعد صيرورته ماء ممنوعة (اراكي) .

(٤) الظاهر أنه ينجس ولا أثر لاحتمال المزبور (خوئي) .

(٥) مرّ الاشكال فيه وإطلاق التطهر على المستهلك لا يخلو من مسامحة (خميني) .

(٦) مرّ الاشكال فيه (گلپایگانی) .

(٧) وقد مرّ ما فيه (اراكي) .

(٨) لكن الفرضين ممتنع الوقوع (خميني) .

بل الأقوى تنجسه (اراكي) .

الظاهر أن يحكم بنجاسته على تقدير إمكان الفرض لكن الأظهر استحالاته كما يستحيل

الفرض الأول (خوئي) .

بل ممنوع مع أن الفرضين ممتنعان بظاهرها (گلپایگانی) .

يتوضأ على الأحوط^(١) ، وفي ضيق الوقت يتيمم لصدق الوجدان مع السعة دون الضيق . (مسألة ٩) : الماء المطلق بأقسامه حتى الجاري منه ينجس إذا تغير بالنجاسة في أحد أوصافه الثلاثة : من الطعم والرائحة ، واللون بشرط أن يكون بملاقاة النجاسة ، فلا يتنجس إذا كان بالمجاورة كما إذا وقعت ميتة قريباً من الماء فصار جائفاً ، وأن يكون التغير بأوصاف النجاسة دون أوصاف المتنجس فلو وقع فيه دبس نجس فصار أحمر أو أصفر لا ينجس إلا إذا صيرره مضافاً ، نعم لا يعتبر أن يكون بوقوع عين النجس فيه بل لو وقع فيه متنجس حامل لأوصاف النجس فغيره بوصف النجس تنجس أيضاً^(٢) ، وأن يكون التغير حسياً فالتقديري لا يضر ، فلو كان لون الماء أحمر أو أصفر فوقع فيه مقدار من الدم كان يغيره لو لم يكن كذلك لم ينجس^(٣) ، وكذا إذا صب فيه بول كثير لا لون له بحيث لو كان له لون غيره ، وكذا لو كان جائفاً فوقع فيه ميتة كانت تغيره لو لم يكن جائفاً وهكذا ، ففي هذه الصور ما لم يخرج عن صدق الإطلاق محكوم بالطهارة على الأقوى . (مسألة ١٠) : لو تغير الماء بما عدا الأوصاف المذكورة من أوصاف النجاسة مثل الحرارة والبرودة والرقّة والغلظة والخفّة والثقل لم ينجس ما لم يصر مضافاً . (مسألة ١١) : لا يعتبر في تنجسه أن يكون التغير بوصف النجس بعينه ، فلو حدث فيه لون أو طعم أو ريح غير ما بالنجس ، كما لو اصفّر الماء مثلاً بوقوع الدم تنجس ، وكذا لو حدث فيه بوقوع

(١) بل الأقوى (أراكي) .

بل على الأظهر (خوئي) .

بل الأقوى مع التمكن من التصفية بسهولة (غليبايگاني) .

(٢) محل إشكال إلا إذا حمل المتنجس أجزاء النجاسة بحيث يستند التغير إليها في الجملة (خميني) .

مع صدق التغير بالنجاسة (غليبايگاني) .

(٣) الأحوط في هذه الصورة والصورة الثالثة الاجتناب بل لا يخلو وجوبه من قوة (خميني) .

الحكم بالنجاسة فيه وفي الفرض الثالث لو لم يكن أقوى فلا ريب أنه أحوط (خوئي) .

البول أو العذرة رائحة أخرى غير رائحتها فالمناط تغير أحد الأوصاف المذكورة بسبب النجاسة ، وإن كان من غير سنخ وصف النجس . (مسألة ١٢) : لا فرق ، بين زوال الوصف الأصلي للماء أو العارض ، فلو كان الماء أحمر أو أسود لعارض فوقع فيه البول حتى صار أبيض تنجس^(١) ، وكذا إذا زال طعمه العرضي أو ريحه العرضي . (مسألة ١٣) : لو تغير طرف من الحوض ، مثلاً تنجس ، فإن كان الباقي أقل من الكر تنجس الجميع ، وإن كان بقدر الكر بقي على الطهارة ، وإذا زال تغير ذلك البعض طهر الجميع ، ولو لم يحصل^(٢) الإمتزاج^(٣) على الأقوى . (مسألة ١٤) : إذا وقع النجس في الماء فلم يتغير ثم تغير بعد مدة فإن علم استناده إلى ذلك النجس تنجس ، وإلا فلا . (مسألة ١٥) : إذا وقعت الميتة خارج الماء ووقع جزء منها في الماء وتغير بسبب المجموع من الداخل والخارج^(٤) تنجس^(٥) بخلاف ما إذا كان تمامها خارج الماء . (مسألة ١٦) : إذا شك في التغير وعدمه أو في كونه للمجاورة أو بالملاقاة ، أو كونه بالنجاسة أو بظاهر لم يحكم بالنجاسة . (مسألة ١٧) : إذا وقع في الماء دم وشيء طاهر أحمر فاحمراً بالمجموع لم يحكم^(٦) بنجاسته . (مسألة ١٨) : الماء المتغير إذا زال تغيره بنفسه من غير اتصاله بالكر أو الجاري لم يطهر ، نعم الجاري ، والنابع إذا زال تغيره بنفسه طهر^(٧) ، لاتصاله بالمادة ، وكذا البعض من الحوض إذا كان الباقي بقدر الكر كما مر .

(١) الحكم بالنجاسة في الفرض مشكل بل ممنوع لعدم صدق غلبة وصف النجاسة بل يصدق أن لون الماء غالب (غلپایگانی) .

(٢) الأقوى اعتبار الامتزاج في تطهير المياه مطلقاً (خميني) .

(٣) والأحوط اعتبار الامتزاج في تطهير المياه مطلقاً (غلپایگانی) .

(٤) الأقوى عدم التنجس وإن كان الأحوط الاجتناب (اراکي) .

(٥) على الأحوط (غلپایگانی) .

(٦) بل الأحوط النجاسة والفرق بين المسألة والمسألة الخامسة عشر مشكل (غلپایگانی) .

(٧) مع الامتزاج كما مر (خميني) .

(فصل) : الماء الجاري وهو النابع السائل على وجه الأرض فوقها أو تحتها كالقنوات لا ينجس بملاقاة النجس ما لم يتغير ، سواء كان كراً أو أقل ، وسواء كان بالفوران أو بنحو الرشح ، ومثله كل نابع وإن كان واقفاً .
 (مسألة ١) : الجاري على الأرض من غير مادة تابعة أو راشحة إذا لم يكن كراً ينجس بالملاقاة ، نعم إذا كان جارياً من الأعلى^(١) إلى الأسفل لا ينجس أعلاه^(٢) بملاقاة الأسفل للنجاسة ، وإن كان قليلاً . (مسألة ٢) : إذا شك في أن له مادة أم لا وكان قليلاً ينجس^(٣) بالملاقاة . (مسألة ٣) : يعتبر في عدم تنجس الجاري اتصاله بالمادة ، فلو كانت المادة ، من فوق تترشح وتتقاطر ، فإن كان دون الكر ينجس ، نعم إذا لاقى محل الرشح للنجاسة لا ينجس .
 (مسألة ٤) : يعتبر في المادة الدوام ، فلو اجتمع الماء من المطر أو غيره تحت الأرض ، وترشح إذا حفرت لا يلحقه^(٤) حكم الجاري . (مسألة ٥) : لو انقطع الاتصال بالمادة كما لو اجتمع الطين فمنع من النبع كان حكمه حكم الراكد ، فإن أزيل الطين لحقه حكم الجاري ، وإن لم يخرج من المادة شيء ، فاللزام مجرد الاتصال^(٥) . (مسألة ٦) : الراكد المتصل بالجاري كالجاري فالحوض المتصل بالنهر ، بساقية يلحقه حكمه ، وكذا أطراف النهر ، وإن كان

(١) بقوة كالتسليم وشبهه وكذا لا ينجس الأسفل بملاقاة الأعلى إلا إذا كان له دفع وقوة إلى

الأعلى وينجس الأعلى في هذه الصورة بملاقاة الأسفل (خميني) .

قد مر الكلام فيه (اراكي) .

قد مر أن المدار في عدم السراية على الدفع عن قوة (گلپایگانی) .

(٢) تقدم أن المناطق في عدم التنجس هو الدفع بلا فرق بين العالي وغيره (خوئي) .

(٣) بل لا ينجس على الأقوى (خميني) .

إذا كان مسبوقة بعدم المادة وفي غيره الأقوى الطهارة (اراكي) .

على الأحوط وإن كان الأقوى خلافه (گلپایگانی) .

(٤) لكن إذا صدق في العرف أن له مادة فلا ينجس بالملاقاة (گلپایگانی) .

(٥) لكن بحيث إذا خرج الماء المجتمع نبع (خميني) .

ج ١ في المياه ٣١

ماؤها واقفاً . (مسألة ٧) : العيون التي تنبع في الشتاء مثلاً وتنقطع في الصيف يلحقها الحكم في زمان نبعها . (مسألة ٨) : إذا تغير بعض الجاري دون بعضه الآخر فالطرف المتصل بالمادة لا ينجس بالملاقاة ، وإن كان قليلاً والطرف الآخر حكمه حكم الراكد إن تغير تمام قطر ذلك البعض المتغير ، وإلا فالمتنجس هو المقدار المتغير فقط ، لاتصال ما عداه بالمادة .

(فصل) : الراكد بلا مادة إن كان دون الكرّ ينجس بالملاقاة ، من غير فرق بين النجاسات ، حتى برأس إبرة من الدم الذي لا يدركه الطرف^(١) سواء كان مجتمعاً أو متفرقاً مع اتصالها بالسواقي ، فلو كان هناك حفر متعددة فيها الماء واتصلت بالسواقي ولم يكن المجموع كراً إذا لاقى النجس واحدة منها تنجس الجميع ، وإن كان بقدر الكرّ لا ينجس وإن كان متفرقاً على الوجه المذكور ، فلو كان ما في كل حفرة دون الكرّ وكان المجموع كراً ولاقى واحدة منها النجس لم تنجس^(٢) لاتصالها^(٣) بالبقية . (مسألة ١) : لا فرق في تنجس القليل بين أن يكون وارداً على النجاسة أو موروداً . (مسألة ٢) : الكرّ بحسب الوزن ألف ومائتا رطل بالعراقي ، وبالمساحة ثلاثة وأربعون شبراً^(٤) ، إلا ثمن شبر فبالمنّ الشاميّ - وهو ألف ومائتان وثمانون مثقالاً - يصير أربعة وستين مناً إلا عشرين مثقالاً . (مسألة ٣) : الكرّ بحقة الاسلامبول - وهي مائتان وثمانون

(١) إذا كان الجزء صغيراً بحيث يحتاج في إدراكه إلى المكبرات والآلات المستحدثة لا يكون له حكم وكذا سائر النجاسات (خميني) .

(٢) مع تساوي السطوح أو ركود الماء وأما لو جرى من الأعلى إلى الأسفل بحيث يكون بعضه مجتمعاً في الأعلى وبعضه في الأسفل واتصلا بانصباب الأعلى ففي تقوية كل منهما بالآخر إشكال بل تقوى العالي من السافل ممنوع نعم لا يضر بعض أقسام التسريح بل التسليم (خميني) .

(٣) هذا في غير الجاري من العالي وأما فيه فاعتصامه بالسافل محلّ منع مثل ما في الظروف من المياه القليلة المتصلة بالكرّ حين انصبابها (گلپایگانی) .

(٤) على الأحوط والأظهر أنه سبعة وعشرون شبراً (خوئي) .

مثقالاً - مائتا حقة واثنان وتسعون حقة ونصف حقة . (مسألة ٤) : إذا كان الماء أقل من الكرّ ولو بنصف مثقال يجري عليه حكم القليل . (مسألة ٥) : إذا لم يتساو سطوح القليل ينجس العالي بملاقاة السافل كالعكس نعم لو كان جارياً من الأعلى^(١) إلى الأسفل لا ينجس العالي بملاقاة السافل ، من غير فرق بين العلوّ التسنيمي والتسريحي^(٢) . (مسألة ٦) : إذا جمّد بعض ماء الحوض والباقي لا يبلغ كراً ينجس بالملاقاة ، ولا يعصمه ما جمّد ، بل إذا ذاب شيئاً فشيئاً ينجس أيضاً ، وكذا إذا كان هناك ثلج كثير فذاب منه أقلّ من الكرّ فإنّه ينجس بالملاقاة ولا يعتصم بما بقي من الثلج . (مسألة ٧) : الماء المشكوك كرتّه مع عدم العلم بحالته السابقة في حكم القليل علّ الأحوط^(٣) ، وإن كان الأقوى عدم تنجسه بالملاقاة نعم لا يجري عليه حكم الكرّ ، فلا يظهر ما يحتاج تطهيره إلى إلقاء الكرّ عليه ، ولا يحكم بطهارة متنجّس غسل فيه ، وإن علم حالته السابقة يجري عليه حكم تلك الحالة^(٤) . (مسألة ٨) : الكرّ المسبوق بالقلّة إذا علم ملاقاته للنجاسة ، ولم يعلم السابق من الملاقاة والكرّة إن جهل تاريخهما أو علم تاريخ الكرّة حكم بطهارته ، وإن كان الأحوط التجنب^(٥) ، وإن علم تاريخ الملاقاة حكم بنجاسته^(٦) ، وأمّا القليل المسبوق بالكرّة الملاقي لها فإن جهل التاريخان أو علم تاريخ الملاقاة حكم

(١) تقدم أن المناطق في عدم التنجس هو الدفع (خوئي) .
قد مرّ أن الدفع عن قوّة يكفي في عدم التأثير وإن كان من الأسفل كالقوّة
(غلباينگاني) .

(٢) مع قوّة ودفع (خميني) .
قد مرّ الكلام فيه (أراكي) .
(٣) بل على الأظهر (خوئي) .
(٤) في بعض صورته إشكال بل منع (خميني) .
(٥) هذا الاحتياط لا يترك (خوئي) .
(٦) بل الأقوى طهارته (أراكي) .

فيه بالطهارة ، مع الاحتياط المذكور ، وإن علم تاريخ القلّة^(١) حكم^(٢) بنجاسته^(٣) . (مسألة ٩) : إذا وجد نجاسة في الكر^(٤) ولم يعلم أنها وقعت فيه قبل الكرّية أو بعدها يحكم بطهارته ، إلا إذا علم تاريخ الوقوع . (مسألة ١٠) : إذا حدثت الكرّية والملاقة في آن واحد حكم بطهارته ، وإن كان الأحوط الاجتناب . (مسألة ١١) : إذا كان هناك ماءان : أحدهما كرّ ، والآخر قليل ، ولم يعلم أن أيّهما كرّ فوقعت نجاسة في أحدهما معيّن أو غير معيّن ، لم يحكم بالنجاسة^(٥) ، وإن كان الأحوط في صورة التعيّن الاجتناب . (مسألة ١٢) : إذا كان ماءان أحدهما المعيّن نجس فوقعت نجاسة لم يعلم وقوعها في النجس أو الطاهر لم يحكم بنجاسة الطاهر . (مسألة ١٣) : إذا كان كرّ لم يعلم أنه مطلق أو مضاف ، فوقعت فيه نجاسة لم يحكم^(٦) بنجاسته^(٧) ، وإذا كان كرّان أحدهما مطلق ، والآخر مضاف ، وعلم وقوع النجاسة في أحدهما ، ولم يعلم على التعيّن ، يحكم بطهارتهما . (مسألة ١٤) : القليل النجس المتمم كرّاً بطاهر أو نجس نجس على الأقوى^(٨) .

-
- (١) الأظهر هو الحكم بالطهارة فيه أيضاً (خوئي) .
 - (٢) بل حكم بطهارته (خميني) .
 - (٣) بل بطهارته (گلپایگانی) .
 - (٤) هذه المسألة مندرجة في المسألة السابقة (خوئي) .
 - (٥) إذا لم يكونا مسبوقين بالقلّة (خميني) .
 - فيما لم يكونا مسبوقين بالقلّة (اراکي) .
 - الظاهر أن يحكم في المعين بنجاسته إلا إذا سبقت كريتته (خوئي) .
 - (٦) مع عدم سبق المطلق بالاضافة (خميني) .
 - إلا إذا كان مسبوقاً بالاضافة (گلپایگانی) .
 - (٧) الظاهر أن يحكم بنجاسته إلا إذا كان مسبوقاً بالاطلاق (خوئي) .
 - (٨) بل على الأحوط (گلپایگانی) .

(فصل) : ماء المطر حال تقاطره من السماء كالجاري ، فلا ينجس ما لم يتغير وإن كان قليلاً ، سواء جرى من الميزاب^(١) ، أو على وجه الأرض ، أم لا ، بل وإن كان قطرات بشرط صدق المطر عليه ، وإذا اجتمع في مكان وغسل فيه النجس طهر وإن كان قليلاً ، لكن ما دام يتقاطر عليه من السماء .

(مسألة ١) : الثوب أو الفراش النجس إذا تقاطر عليه المطر^(٢) ونفذ في جميعه طهر ، ولا يحتاج إلى العصر أو التعدد ، وإذا وصل إلى بعضه دون بعض طهر ما وصل إليه ، هذا إذا لم يكن فيه عين النجاسة ، وإلا فلا يطهر إلا إذا تقاطر عليه بعد زوال عينها . (مسألة ٢) : الإناء المتروك بماء نجس كالحب والشربة ونحوهما ، إذا تقاطر عليه طهر ماؤه وإناءه بالمقدار الذي فيه ماء ، وكذا ظهره وأطرافه إن وصل إليه المطر حال التقاطر ، ولا يعتبر فيه الامتزاج^(٣) ، بل ولا وصوله إلى تمام سطحه الظاهر ، وإن كان الأحوط^(٤) ذلك . (مسألة ٣) : الأرض النجسة تطهر بوصول المطر إليها بشرط أن يكون من السماء ، ولو بإعانة الريح^(٥) ، وأما لو وصل إليها بعد الوقوع على محل آخر كما إذا ترشح بعد الوقوع على مكان فوصل مكاناً آخر لا يطهر ، نعم لو جرى على وجه الأرض فوصل إلى مكان مسقف بالجريان إليه طهر^(٦) . (مسألة ٤) : الحوض النجس تحت السماء يطهر بالمطر^(٧) ، وكذا إذا كان تحت السقف ، وكان هناك

(١) بل بشرط الجريان على وجه الأرض الصلبة (أراكي) .

(٢) بشرط الجريان (أراكي) .

(٣) مر اعتباره (خميني) .

(٤) لا يترك (گلپایگانی) .

(٥) بشرط الجريان كما مر (أراكي) .

(٦) بشرط التقاطر من السماء (أراكي) .

(٧) مع الامتزاج في جميع الصور (خميني) .

بشرط الجريان كما مر وكذا فيما بعده (أراكي) .

مع مراعاة الامتزاج على الأحوط (گلپایگانی) .

ج ١ في المياه ٣٥

ثقبه ينزل منها على الحوض ، بل وكذا لو أطارته الريح حال تقاطره فوقه في الحوض ، وكذا إذا جرى من ميزاب فوقه فيه . (مسألة ٥) : إذا تقاطر من السقف لا يكون مطهراً ، بل وكذا إذا وقع ^(١) ، على ورق الشجر ^(٢) ، ثم وقع على الأرض ^(٣) ، نعم لو لاقى في الهواء شيئاً كورق الشجر أو نحوه حال نزوله لا يضر إذا لم يقع عليه ثم منه على الأرض فمجرد المرور على الشيء لا يضر . (مسألة ٦) : إذا تقاطر على عين النجس فترشح منها على شيء آخر لم ينجس إذا لم يكن معه عين النجاسة ولم يكن متغيراً . (مسألة ٧) : إذا كان السطح نجساً فوقه عليه المطر ، ونفذ وتقاطر من السقف لا يكون القطرات نجسة ، وإن كان عين النجاسة موجودة على السطح ووقع عليها ، لكن بشرط أن يكون ذلك حال تقاطره من السماء ، وأما إذا انقطع ثم تقاطر من السقف مع فرض مروره على عين النجس فيكون نجساً ، وكذا الحال إذا جرى من الميزاب بعد وقوعه على السطح النجس . (مسألة ٨) : إذا تقاطر من السقف النجس يكون طاهراً إذا كان التقاطر حال نزوله من السماء ، سواء كان السطح أيضاً نجساً أم طاهراً . (مسألة ٩) : التراب النجس يطهر بنزول المطر عليه إذا وصل إلى أعماقه ^(٤) حتى صار طيناً . (مسألة ١٠) الحصير النجس يطهر بالمطر وكذا الفراش المفروش على الأرض ، وإذا كانت الأرض التي تحتها أيضاً نجسة تطهر إذا وصل إليها ، نعم إذا كان الحصير منفصلاً عن الأرض يشكل طهارتها بنزول المطر عليه إذا تقاطر منه عليها نظير ما مر من الإشكال فيما وقع على ورق الشجر وتقاطر منه على الأرض . (مسألة ١١) : الإناء النجس يطهر إذا أصاب

(١) على الأحوط (خوثي) .

(٢) واستقر عليه ثم تقاطر دون ما لم يستقر (خميني) .

(٣) لا يبعد الحكم بمطهرته حال تقاطر المطر (گلپایگانی) .

(٤) مع بقاء مائته ولا يكفي وصول الرطوبة (خميني) .

بشرط بقاءه على مائته وإطلاقه ولا يكفي مجرد وصول الرطوبة اليه (گلپایگانی) .

المطر جميع مواضع النجس منه ، نعم إذا كان نجساً بولوغ، الكلب يشكل طهارته بدون التعفير لكن بعده إذا نزل عليه يطهر من غير حاجة إلى التعدد .

(فصل) : ماء الحمام بمنزلة الجاري ، بشرط اتصاله بالخزانة ، فالحياض الصغار فيه إذا اتّصلت بالخزانة لا تنجس بالملاقاة ، إذا كان ما في الخزانة وحده او مع ما في الحياض ^(١) بقدر الكرّ ، من غير فرق بين تساوي سطحها مع الخزانة او عدمه ، وإذا تنجّس ما فيها يطهر بالاتصال ^(٢) بالخزانة ، بشرط كونها كرّاً ، وإن كانت أعلى وكان الاتّصال بمثل المزملة ، ويجري هذا الحكم في غير الحمام أيضاً ^(٣) ، فإذا كان في المنبع الأعلى مقدار الكرّ أو أزيد وكان تحته حوض صغير نجس واتّصل بالمنبع بمثل المزملة يطهر ، وكذا لو غسل فيه شيء نجس ، فإنه يطهر مع الاتّصال المذكور .

(فصل) : ماء البئر النابع بمنزلة الجاري لا ينجس إلا بالتغيّر ، سواء كان بقدر الكرّ أو أقلّ ، وإذا تغيّر ثم زال تغيّره من قبل نفسه طهر ^(٤) ، لأنّ له مادّة ، ونزح المقدّرات في صورة عدم التغيّر مستحب ، وأمّا إذا لم يكن له مادّة نابعة فيعتبر في عدم تنجّسه الكرّيّة ، وإن سمي بئراً ، كالأبار التي يجتمع فيها ماء المطر ولا ينبع لها . (مسألة ١) : ماء البئر المتّصل بالمادّة إذا تنجّس بالتغيّر فطهره بزواله ، ولو من قبل نفسه ، فضلاً عن نزول المطر عليه أو نزحه حتّى يزول ، ولا يعتبر ^(٥) خروج ماء من المادّة في ذلك . (مسألة ٢) : الماء

(١) على الأحوط (خميني) .

(٢) والامتزاج (خميني) .

مع مراعاة الامتزاج على الأحوط وكذا في غير الحمام كما مرّ (گلپایگانی) .

(٣) محل إشكال بل جريان حكم الراكد عليه لا يخلو من قوة (خميني) .

(٤) بعد الامتزاج بما يخرج من المادّة (خميني) .

(٥) مرّ الاعتبار (خميني) .

الراكد النجس كراً كان أو قليلاً يطهر بالاتصال بكرّ طاهر ، أو بالجاري ، أو النابع الغير الجاري ، وإن لم يحصل الامتزاج^(١) ، على الأقوى ، وكذا بنزول المطر . (مسألة ٣) : لا فرق بين أنحاء الاتصال^(٢) في حصول التطهير ، فيطهر بمجرّده ، وإن كان الكرّ المطهر مثلاً أعلى والنجس أسفل ، وعلى هذا فإذا ألقى الكرّ لا يلزم نزول جميعه ، فلو اتصل^(٣) ثم انقطع كفى نعم إذا كان الكرّ الطاهر أسفل ، والماء النجس يجري عليه من فوق لا يطهر فوقاني بهذا الاتصال . (مسألة ٤) : الكوز المملوّ من الماء النجس إذا غمس في الحوض يطهر^(٤) ، ولا يلزم صبّ مائه وغسله . (مسألة ٥) : الماء المتغيّر إذا ألقى عليه الكرّ فزال تغيّره به يطهر ، ولا حاجة إلى إلقاء كرّ آخر بعد زواله ، لكن بشرط أن يبقى الكرّ الملقى على حاله من اتصال أجزائه وعدم تغيّره ، فلو تغيّر بعضه قبل زوال تغيّر النجس أو تفرّق بحيث لم يبقى مقدار الكرّ متّصلاً باقياً على حاله تنجّس ولم يكف في التطهير ، والأولى إزالة التغيّر أولاً ، ثم إلقاء الكرّ أو وصله به . (مسألة ٦) : تثبت نجاسة الماء كغيره بالعلم ، وبالبيّنة ، وبالعَدَل الواحد^(٥) على إشكال لا يترك فيه الاحتياط ، ويقول ذي اليد وإن لم يكن عادلاً ، ولا تثبت بالظنّ المطلق على الأقوى . (مسألة ٧) : إذا أخبر ذو اليد

(١) مرّ لزومه (خميني) .

قد مرّ أنّ الأحوط اعتباره في تطهير مطلق المياه (غلپایگانی) .

(٢) بعض أنحائه محل إشكال (خميني) .

(٣) وامتزج (خميني) .

(٤) لا بد من الامتزاج حال الاتصال وبعده يطهر الظرف والمظروف (خميني) .

(٥) على الأحوط (خميني) .

الأقوى عدم الثبوت (اراكي) .

بنجاسته وقامت البيّنة على الطهارة قدّمت البيّنة^(١) وإذا تعارض البيّتان تساقطتا إذا كانت بيّنة الطهارة مستندة إلى العلم ، وإن كانت مستندة إلى الأصل تقدّم بيّنة^(٢) النجاسة . (مسألة ٨) : إذا شهد اثنان بأحد الأمرين ، وشهد أربعة بالآخر يمكن بل لا يبعد^(٣) تساقط الاثنيين^(٤) بالاثنيين وبقاء الآخرين . (مسألة ٩) : الكريّة تثبت بالعلم والبيّنة ، وفي ثبوتها بقول صاحب اليد وجه^(٥) . وإن كان لا يخلو عن إشكال ، كما أنّ في إخبار العدل الواحد أيضاً إشكالاً^(٦) . (مسألة ١٠) : يحرم شرب الماء النجس إلّا في الضرورة ، ويجوز سقيه للحيوانات ، بل وللأطفال^(٧) أيضاً ، ويجوز بيعه مع الأعلام .

(فصل) : الماء المستعمل في الوضوء طاهر مطهّر من الحدث والخبث ، وكذا المستعمل في الأغسال المندوبة ، وأمّا المستعمل في الحدث الأكبر فمع طهارة البدن لا إشكال في طهارته ورفع له للخبث ، والأقوى جواز استعماله في رفع الحدث أيضاً وإن كان الأحوط مع وجود غيره التجنّب عنه ،

(١) إذا استندت الى العلم لا الأصل وإلا ففيه إشكال (خميني) .

إذا لم يكن استنادها إلى الأصل (اراكي) .

هذا إذا علم أو احتمل استناد البيّنة الى العلم وإلا لم تكن حجة بما هي بيّنة وحينئذ يقدم

أخبار ذي اليد عليها وبذلك يظهر الحال في بقية المسألة (خوئي) .

إن لم تكن مستندة إلى الأصل وإلا فمشكل (گلپایگانی) .

(٢) إذا كانت مستندة إلى العلم وإلا ففيه تفصيل وإشكال (خميني) .

(٣) بل يبعد (اراكي) .

بل هو بعيد جداً (خوئي) .

فيه إشكال (گلپایگانی) .

(٤) بل يتساقط الجميع على الأقوى (خميني) .

(٥) ضعيف (خميني) .

(٦) ولا يبعد ثبوتها به بل بأخبار مطلق الثقة (خوئي) .

(٧) الأحوط ترك ذلك (اراكي) .

فيه إشكال فلا يترك الاحتياط (گلپایگانی) .

وأما المستعمل في الاستنجاء ولو من البول فمع الشروط الآتية طاهر ويرفع الخبث^(١) أيضاً ، لكن لا يجوز استعماله في رفع الحدث ، ولا في الوضوء والغسل المندوبين وأما المستعمل في رفع الخبث غير الاستنجاء فلا يجوز استعماله في الوضوء والغسل وفي طهارته ونجاسته خلاف والأقوى أن ماء الغسلة المزيلة للعين نجس ، وفي الغسلة الغير المزيلة الأحوط^(٢) الاجتناب^(٣) . (مسألة ١) : لا إشكال في القطرات التي تقع في الإناء عند الغسل ، ولو قلنا بعدم جواز استعمال غسالة الحدث الأكبر . (مسألة ٢) : يشترط في طهارة ماء الاستنجاء أمور : « الأول » : عدم تغيره في أحد الأوصاف الثلاثة . « الثاني » : عدم وصول نجاسة إليه من خارج . « الثالث » : عدم التعدي الفاحش على وجه لا يصدق معه الاستنجاء . « الرابع » : أن لا يخرج مع البول أو الغائط نجاسة أخرى ، مثل الدم ، نعم الدم الذي يعد جزء من البول^(٤) ، أو الغائط لا بأس به^(٥) « الخامس » : أن لا يكون فيه الأجزاء من الغائط ، بحيث يتميز ، أما إذا كان معه دود أو جزء غير منهضم من الغذاء ، أو شيء آخر لا يصدق عليه الغائط فلا بأس به . (مسألة ٣) : لا يشترط في طهارة ماء الاستنجاء سبق الماء على اليد ، وإن كان أحوط . (مسألة ٤) : إذا سبق يده بقصد الاستنجاء ، ثم أعرض ، ثم عاد لا بأس إلا إذا عاد بعد مدة ينتفي معها

(١) فيه تأمل والأحوط عدم الرفع (خميني) .

(٢) لكن الأقوى طهارة ماء الغسلة التي تتبعها طهارة المحل (غلپایگانی) .

(٣) بل الأقوى (خميني) .

بل الأقوى (اراكي) .

وإن كان الأظهر طهارة الغسالة التي تتبعها طهارة المحل (الخوئي) .

(٤) على نحو يستهلك في البول أو الغائط (خوئي) .

(٥) فيه إشكال لا يترك الاحتياط بالتجنب عنه (خميني) .

بل الأقوى الاجتناب (اراكي) .

إن كان مستهلكاً وإلا ففيه إشكال (غلپایگانی) .

صدق التنجس بالاستنجاء ، فينتفي حينئذ حكمه . (مسألة ٥) : لا فرق في ماء الاستنجاء بين الغسلة الأولى والثانية في البول الذي يعتبر فيه التعدد . (مسألة ٦) : إذا خرج الغائط من غير المخرج الطبيعي فمع الاعتياد كالطبيعي^(١) ، ومع عدمه حكمه حكم سائر النجاسات في وجوب الاحتياط من غسلته . (مسألة ٧) : إذا شك في ماء أنه غسالة الاستنجاء ، أو غسالة سائر النجاسات يحكم عليه بالطهارة^(٢) ، وإن كان الأحوط الاجتناب . (مسألة ٨) : إذا اغتسل في كرّ كخزانة الحمام ، أو استنجد فيه لا يصدق عليه غسالة الحدث الأكبر أو غسالة الاستنجاء أو الخبث . (مسألة ٩) : إذا شك في وصول نجاسة من الخارج أو مع الغائط يبني على العدم . (مسألة ١٠) : سلب الطهارة أو الطهورية عن الماء المستعمل في رفع الحدث الأكبر أو الخبث استنجاء أو غيره إنما يجري في الماء القليل ، دون الكرّ فما زاد ، كخزانة الحمام ونحوها . (مسألة ١١) : المتخلف^(٣) في الثوب بعد العصر من الماء طاهر ، فلو أخرج بعد ذلك لا يلحقه حكم الغسالة ، وكذا ما يبقى في الإناء بعد إهراق ماء غسلته . (مسألة ١٢) : تطهر اليد تبعاً بعد التطهير ، فلا حاجة إلى غسلها ، وكذا الظرف الذي يغسل فيه الثوب ونحوه . (مسألة ١٣) : لو أجري الماء على المحل النجس زائداً على مقدار يكفي في طهارته ، فالمقدار الزائد بعد حصول الطهارة طاهر ، وإن عدّ تمامه غسلة واحدة ، ولو كان بمقدار ساعة ، ولكن مراعاة الاحتياط أولى . (مسألة ١٤) : غسالة ما يحتاج إلى تعدد الغسل كالبول مثلاً إذا لاقت شيئاً لا يعتبر فيها التعدد ، وإن كان أحوط .

(١) إذا كان غير الطبيعي قريباً من الطبيعي وإلا فالأحوط الاجتناب (خميني) .

فيه إشكال والاحتياط لا يترك (خوئي) .

(٢) بل يحكم عليه بالنجاسة إذا كان طرف العلم الاجمالي من الغسالات النجسة (خوئي) .

(٣) من الغسلة المطهرة (خميني) .

(مسألة ١٥) : غسالة الغسلة الاحتياطية استحباً يستحب^(١) الاجتناب عنها .
 - (فصل) : الماء المشكوك نجاسته طاهر إلا مع العلم بنجاسته سابقاً ،
 والمشكوك اطلاقه لا يجري عليه حكم المطلق^(٢) إلا مع سبق إطلاقه ،
 والمشكوك بإباحته محكوم بالإباحة^(٣) إلا مع سبق ملكية الغير ، أو كونه في يد
 الغير المحتمل كونه له . (مسألة ١) : إذا اشتبه نجس أو مغصوب في محصور
 كإناء في عشرة يجب الاجتناب عن الجميع ، وإن اشتبه في غير المحصور
 كواحد^(٤) في ألف^(٥) مثلاً لا يجب^(٦) الاجتناب عن شيء منه . (مسألة ٢) :
 لو اشتبه مضاف في محصور يجوز أن يكرّر الوضوء أو الغسل إلى عدد يعلم
 استعمال مطلق في ضمنه ، فإذا كانا اثنين يتوضأ بهما ، وإن كانت ثلاثة أو أزيد
 يكفي التوضي باثنين إذا كان المضاف واحداً ، وإن كان المضاف اثنين في
 الثلاثة يجب^(٧) استعمال الكل ، وإن كان اثنين في أربعة تكفي الثلاثة ،
 والمعيار أن يزداد على عدد المضاف المعلوم بواحد ، وإن اشتبه في غير
 المحصور جاز استعمال كل منها^(٨) كما إذا كان المضاف واحداً في ألف ،

-
- (١) أي يحسن (غلپایگانی) .
 (٢) ولا حكم المضاف فالكفر منه لا يحكم بنجاسته بالملافة (غلپایگانی) .
 (٣) في المردد بين كونه ملكاً له ولغيره يحتاط إلا في المسبوق بملكيته (غلپایگانی) .
 (٤) لا يخلو المثال عن المناقشة (غلپایگانی) .
 (٥) في كون اشتباه الواحد في ألف من الشبهة غير المحصورة دائماً وفي عدم وجوب
 الاجتناب عنها إشكال بل منع (خوئي) .
 (٦) لكن لا يجوز ارتكاب الجميع على الأحوط وفي جواز ارتكاب مقدار معتد به منه إشكال
 إذا كانت نسبته إلى البقية نسبة المحصور إلى المحصور (خميني) .
 لكن لا يرتكب الجميع ويبقى مقداراً معتداً به (اراكي) .
 (٧) إن كان الماء منحصراً به (خميلي) .
 (٨) بل اللازم هو الاحتياط بتكرار الوضوء حتى يعلم بحصول التوضؤ بالماء المطلق
 (خوئي) .

والمعيار أن لا يعد^(١) العلم الإجمالي علماً ، ويجعل المضاف المشتبه بحكم
العدم ، فلا يجري عليه^(٢) حكم الشبهة البدئية أيضاً ، ولكن الاحتياط أولى .
(مسألة ٣) : إذا لم يكن عنده إلا ماء مشكوك إطلاقه وإضافته ، ولم يتيقن أنه
كان في السابق مطلقاً يتيمم^(٣) للصلاة ونحوها والأولى الجمع^(٤) بين التيمم
والوضوء به . (مسألة ٤) : إذا علم إجمالاً أن هذا الماء إما نجس أو مضاف^(٥)
يجوز شربه ، ولكن لا يجوز التوضي به ، وكذا إذا علم أنه إما مضاف أو
مغصوب ، وإذا علم أنه إما نجس أو مغصوب فلا يجوز شربه أيضاً ، كما لا
يجوز^(٦) التوضي به ، والقول بأنه يجوز التوضي به ضعيف جداً .
(مسألة ٥) : لو أريق أحد الإناءين المشتبهين من حيث النجاسة أو الغصبية لا
يجوز التوضي بالآخر ، وإن زال العلم الإجمالي ، ولو أريق أحد المشتبهين من
حيث الإضافة لا يكفي الوضوء بالآخر ، بل الأحوط الجمع^(٧) بينه وبين
التيمم . (مسألة ٦) : ملاقي الشبهة المحصورة^(٨) ، لا يحكم عليه

(١) ليس المعيار ما ذكر بل المعيار ضعف الاحتمال بحيث لا يعتني به العقلاء كما شار إليه
فمع انحصار المضاف بواحد في مقابل ألف احتمال لا يبعد جواز الغسل أو الوضوء
لكن لا ينبغي ترك الاحتياط بالتكرار بالوجه المتقدم (خميني) .

(٢) بل يجري عليه حكمها فيحتاط فيه إلا إذا كان الاحتمال غير عقلائي (غلپایگانی) .

(٣) بل يجمع بينهما إلا مع العلم بكون الحالة السابقة الاضافة فيتيمم (خميني) .

(٤) لا يترك الاحتياط بالجمع (اراكي) .

بل يحتاط بالجمع (غلپایگانی) .

(٥) حلال الشرب (خميني) .

(٦) على الأحوط (خميني) .

(٧) مع عدم العلم بالحالة السابقة فمع العلم بكونه مضافاً سابقاً يتيمم (خميني) .

وإن كان لا يبعد جواز الاكتفاء بالتيمم (خوئي) .

(٨) إلا إذا كانت الأطراف مسبقة بالنجاسة حيث أنه يحكم حينئذ بنجاسة ملاقي كل منها
(غلپایگانی) .

ج ١ في المياه ٤٣

بالنجاسة^(١) لكن الأحوط الاجتناب^(٢) . (مسألة ٧) : إذا انحصر الماء في المشتبهين^(٣) تعين التيمم ، وهل يجب إراقتهما أو لا ؟ الأحوط ذلك ، وإن كان الأقوى العدم . (مسألة ٨) : إذا كان إناءان أحدهما المعين نجس ، والآخر طاهر ، فأريق أحدهما ولم يعلم أنه أيُّهما فالباقي محكوم بالطهارة^(٤) وهذا بخلاف ما لو كانا مشتبهين ، وأريق أحدهما ، فإنه يجب الاجتناب عن الباقي ، والفرق أن الشبهة في هذه الصورة بالنسبة إلى الباقي بدوئية بخلاف الصورة الثانية ، فإن الماء الباقي كان طرفاً للشبهة من الأول ، وقد حكم عليه بوجوب الاجتناب . (مسألة ٩) : إذا كان هناك إناء لا يعلم أنه لزيد أو لعمر ، والمفروض أنه مأذون من قبل زيد فقط في التصرف في ماله لا يجوز له استعماله ، وكذا إذا علم أنه لزيد مثلاً لكن لا يعلم أنه مأذون من قبله أو من قبل عمرو . (مسألة ١٠) : في المائين المشتبهين إذا توضأ بأحدهما أو اغتسل وغسل بدنه من الآخر ثم توضأ به أو اغتسل صح وضوؤه^(٥) أو غسله على

(١) إلا مع كون الحالة السابقة في اطرافه النجاسة وفي المسألة تفصيل لا يسعه المقام (خميني) .

(٢) هذا إذا كانت الملاقاة بعد العلم الاجمالي وإلا وجب الاجتناب عن الملاقي أيضاً على تفصيل ذكرناه في محله (خوئي) .

(٣) بالنجس (گلپایگانی) .

(٤) مع عدم أثر عملي للذي أريق فعلاً (خميني) .
هذا إذا لم يكن للماء المراق ملاق له أثر شرعي ، وإلا لم يحكم بطهارة الباقي (خوئي) .

(٥) وصحت صلاته إن كان الثاني كراً وإلا فلا يجوز له الدخول في الصلاة قبل تطهير بدنه مع التمكن لاستصحاب النجاسة نعم لو كرر الصلاة فأتى بها بعد كل وضوء أو غسل صحت بلا إشكال (گلپایگانی) .

الاقوى^(١) لكن الأحوط ترك هذا النحو مع وجدان ماء معلوم الطهارة ، ومنع الانحصار الأحوط ضمّ التيمم أيضاً . (مسألة ١١) : إذا كان هناك ماء ان توضأ بأحدهما أو اغتسل ، وبعد الفراغ حصل له العلم بأن أحدهما كان نجساً ، ولا يدري أنه هو الذي توضأ به أو غيره ففي صحّة وضوئه أو غسله إشكال إذ جريان قاعدة الفراغ هنا محل إشكال^(٢) ، وأما إذا علم بنجاسة أحدهما المغيّن وطهارة الآخر فتوضأ ، وبعد الفراغ شكّ في أنه توضأ من الطاهر أو من النجس ، فالظاهر صحّة وضوئه لقاعدة الفراغ ، نعم لو علم أنه كان حين التوضي غافلاً عن نجاسة أحدهما يشكّل جريانها^(٣) . (مسألة ١٢) : إذا استعمل أحد المشتبهين بالغصبيّة لا يحكم عليه بالضمنان إلا بعد تبين أن المستعمل هو المغصوب .

(فصل) : سؤر نجس العين كالكلب والخنزير والكافر نجس وسؤر طاهر العين طاهر ، وإن كان حرام اللحم ، أو كان من المسوخ ، أو كان جلاًلاً . نعم يكره سؤر حرام اللحم ما عدا المؤمن ، بل والهرة على قول وكذا يكره سؤر مكروه اللحم كالخيل والبغال والحمير ، وكذا سؤر الحائض المتّهمة بل مطلق المتّهم .

(فصل) : النجاسات اثني عشرة : « الأول والثاني » : البول والغائط من الحيوان الذي لا يؤكل لحمه ، إنساناً أو غيره برياً أو بحرياً ، صغيراً أو كبيراً ، بشرط أن يكون له دم سائل حين الذبح ، نعم في الطيور المحرّمة

(١) لكن لا تصح الصلاة عقبيهما إلا بعد التطهير ولو صلى عقب كل منهما صحت صلاته أيضاً والاقوى جواز التيمم مع الانحصار والأولى إهراقهما ثم التيمم (خميني) .
 بل الاقوى تعين التيمم (اراكي) .
 (٢) الظاهر أنه لا إشكال فيها لجريان قاعدة الفراغ فيها (اراكي) .
 (٣) بل لا إشكال في جريانها (اراكي) .

الأقوى^(١) عدم النجاسة ، لكنَّ الأحوط فيها أيضاً الاجتناب ، خصوصاً الخفّاش ، وخصوصاً بوله ، ولا فرق في غير المأكول بين أن يكون أصلياً كالسباع ونحوها ، أو عارضياً كالجلال وموطوء الانسان ، والغنم^(٢) الذي شرب لبن خنزيرة ، وأمّا البول والغائط من حلال اللحم فظاهر ، حتّى الحمار والبغل والخيل ، وكذا من حرام اللحم^(٣) الذي ليس له دم^(٤) سائل كالسمك المحرّم ونحوه . (مسألة ١) : ملاقة الغائط في الباطن لا يوجب النجاسة ، كالنوى الخارج^(٥) من الإنسان أو الدود الخارج منه إذا لم يكن معها شيء من الغائط ، وإن كان ملاقياً له في الباطن ، نعم لو أدخل من الخارج شيئاً فلاقى الغائط في الباطن كشيخة الاحتقان إن علم ملاقاتها له فالأحوط^(٦) الاجتناب^(٧) عنه ، وأمّا إذا شكّ في ملاقاته فلا يحكم عليه بالنجاسة فلو خرج ماء الاحتقان ولم يعلم خلطه بالغائط ولا ملاقاته له لا يحكم بنجاسته . (مسألة ٢) : لا مانع من بيع البول والغائط من مأكول اللحم ، وأمّا بيعهما من غير المأكول فلا يجوز^(٨) ، نعم يجوز الانتفاع بهما في التسميد ونحوه . (مسألة ٣) : إذا لم يعلم كون حيوان معيّن أنّه مأكول اللحم أو لا ، لا يحكم بنجاسة بوله وروثه ، وإن كان لا

(١) بل الأقوى النجاسة (خميني) .

(٢) حتّى اشتد عظمه (خميني) .

(٣) فيه إشكال نعم فيما لا يعتدّ بلحمه فلا إشكال (گلپایگانی) .

(٤) لا يخلو من إشكال إلا فيما ليس له لحم كالذباب وإن كانت الطهارة خصوصاً بالنسبة إلى الخنزير لا يخلو من وجه (خميني) .

(٥) حاله حال شيخة الاحتقان (اراكي) .

(٦) والأقوى عدم لزومه (خميني) .

(٧) والظاهر طهارته ولم يظهر الفرق بينه وبين النوى (خوئي) .

(٨) على الأحوط (خوئي) .

يجوز^(١) أكل لحمه^(٢) بمقتضى الأصل^(٣) ، وكذا إذا لم يعلم أنّ له دماً سائلاً^(٤) أم لا ، كما أنّه إذا شكّ في شيء أنّه من فضلة حلال اللحم أو حرامه ، أو شكّ في أنّه من الحيوان الفلانيّ حتّى يكون نجساً ، أو من الفلانيّ حتّى يكون طاهراً ، كما إذا رأى شيئاً لا يدري أنّه بكرة فأر أو بكرة خنفساء ، ففي جميع هذه الصور يبيّن على طهارته . (مسألة ٤) : لا يحكم بنجاسة فضلة الحيّة لعدم العلم بأنّ دمها سائل ، نعم حكى عن بعض السادة أنّ دمها سائل ، ويمكن اختلاف الحيّات في ذلك ، وكذا لا يحكم بنجاسة فضلة التمساح^(٥) ، للشكّ المذكور ، وإن حكى عن الشهيد أنّ جميع الحيوانات البحرية ليس لها دم سائل إلّا التمساح^(٦) ، لكنه غير معلوم ، والكلية المذكورة أيضاً غير معلومة . « الثالث » : المنّي من كلّ حيوان له دم سائل ، حراماً كان أو حلالاً ، بريّاً أو بحريّاً ، وأمّا المذي والودي فظاهر من كلّ حيوان إلّا نجس العين وكذا رطوبات الفرج والدبر ما عدا البول والغائط . « الرابع » : الميتة من كلّ ما له دم سائل ، حلالاً كان أو حراماً ، وكذا أجزاؤها المبانة منها ، وإن كانت صغاراً ،

(١) الأقوى حلية الأكل مع العلم بقبليته للتذكية ومع الشك فيها لا يترك الاحتياط وإن كانت الحلية لا تخلو من وجه (خميني) .

كما إذا شكّ في قبول تذكّيته أيضاً وإلّا فيحلّ لحمه أيضاً بالأصل نعم في الشبهة الحكمية يحتاط العامي أو يرجع إلى المجتهد (گلپایگانی) .

(٢) هذا فيما لو شكّ في قبوله للتذكية وأما لو علم بقبوله لها فلا وجه لعدم جواز أكل لحمه (اراكي) .

(٣) لا أصل في المقام يقتضي الحرمة أما مع العلم بقبول الحيوان للتذكية فالأمر ظاهر وأمّا مع الشكّ فيه فلأنّ المرجح حينئذ هو عموم ما دل على قبول كل حيوان للتذكية إذا كانت الشبهة حكمية واستصحاب عدم كون الحيوان المشكوك فيه من العناوين الخارجة إذا كانت الشبهة موضوعية (خوئي) .

(٤) مع العلم بكونه ذا لحم الأحوط الأولى الاجتناب . وأمّا مع الشكّ فيه أيضاً لا يحكم بنجاسة بوله (خميني) .

(٥) قد مرّ الاحتياط في مثلها (گلپایگانی) .

(٦) له دم سائل (اراكي) .

ج ١ في النجاسات ٤٧

عدا ما لا تحلّه الحياة منها ، كالصوف ، والشعر ، والوبر ، والعظم ، والقرن ، والمنقار ، والظفر ، والمخلب ، والريش ، والظلف ، والسن ، والبيضة إذا اكتست القشر الأعلى ، سواء كانت من الحيوان الحلال أو الحرام ، وسواء أخذ ذلك بجزء أو نتف أو غيرهما ، نعم يجب غسل المتوف من رطوبات الميتة ، ويلحق بالمذكورات الأنفحة ، وكذا اللبن في الضرع ، ولا ينجس بملاقاة الضرع النجس ، لكنّ الأحوط في اللبن الاجتناب ، خصوصاً إذا كان^(١) من غير مأكول اللحم^(٢) ، ولا بد من غسل ظاهر الأنفحة الملاقي للميتة ، هذا في ميتة غير نجس العين وأما فيها فلا يستثنى شيء . (مسألة ١) : الأجزاء المبانة من الحيّ ممّا تحلّه الحياة كالمبانة من الميتة إلا الأجزاء الصغار ، كالثالول ، والبثور ، وكالجلدة التي تنفصل من الشفة ، أو من بدن الأجرى عند الحك ، ونحو ذلك . (مسألة ٢) :- فأرة المسك المبانة من الحيّ طاهرة على الأقوى^(٣) ، وإن كان الأحوط الاجتناب عنها ، نعم لا إشكال في طهارة ما فيها من المسك ، وأما المبانة من الميت ففيها إشكال^(٤) ، وكذا في مسكها^(٥) ،

(١) بل الأظهر فيه النجاسة (خوئي) .

(٢) لا يترك الاحتياط فيه (خميني) .

(٣) إن أحرز أنها مما تحلها الحياة فالأقوى نجاستها إذا انفصلت من الحيّ أو الميت قبل بلوغها واستقلالها وزوال الحياة عنها حال حياة الطبي ومع بلوغها حد الاستقلال واللفظ فالأقوى طهارتها سواء أبينت من الحيّ أو الميت ويتبعها المسك في الطهارة والنجاسة إذا لاقاها برطوبة سارية ومع الشك في حلول الحياة محكومة بالطهارة مع ما في جوفها ومع العلم به والشك في بلوغها ذلك الحد محكومة بالنجاسة وكذا ينجس ما فيها إذا لاقاها برطوبة (خميني) .

(٤) إن مات قبل أوان انفصالها وإلا فالظاهر طهارتها ذاتاً نعم يجب غسلها من رطوبات الميتة ولا يترك الاحتياط في مطلق المبانة قبل الوقت وإن أخذت من الحيّ نعم لا إشكال في المبانة من المذكي مطلقاً (گلپایگانی) .

(٥) الظاهر أن المسك في نفسه طاهر نعم لو علم بملاقاة النجس مع الرطوبة حكم بنجاسته (خوئي) .

نعم إذا أخذت من يد المسلم يحكم بطهارتها^(١) . ولو لم يعلم أنها مبانة من الحيّ أو الميت . (مسألة ٣) : ميتة ما لا نفس له طاهرة ، كالوزغ ، والعقرب ، والخنفساء ، والسمك . وكذا الحيّة والتمساح ، وإن قيل بكونهما ذا نفس ، لعدم معلومية ذلك ، مع أنه إذا كان بعض الحيّات كذلك لا يلزم الاجتناب عن المشكوك كونه كذلك . (مسألة ٤) : إذا شك في شيء أنه من أجزاء الحيوان أم لا فهو محكوم بالطهارة ، وكذا إذا علم أنه من الحيوان ، لكن شك في أنه ممّا له دم سائل أم لا . (مسألة ٥) : ما يأخذ من يد المسلم^(٢) من اللحم أو الشحم أو الجلد محكوم بالطهارة^(٣) ، وإن لم يعلم تذكّيته ، وكذا ما يوجد في أرض المسلمين مطروحاً إذا كان عليه أثر الاستعمال لكنّ الأحوط الاجتناب . (مسألة ٦) : المراد من الميتة أعمّ ممّا مات حتف أنفه أو قتل ، أو ذبح على غير الوجه الشرعيّ . (مسألة ٧) : ما يؤخذ من يد الكافر أو

(١) وكذا إذا أخذت من يد الكافر نعم لو علمت أنها مبانة من الميت وتردد الأمر بين أخذها من المذكي وغيره كان الحكم بالطهارة مختصاً بما إذا أخذت من يد المسلم أو ما يحكمها (خوئي) .

بل يحكم بالطهارة مع الشكّ ولا أثر ليد المسلم في المقام (غلباينگاني) .

(٢) أو سوق المسلمين (اراكي) .

الظاهر من الأخبار أنّ المأخوذ من سوق الاسلام ولو من يد الكافر إن لم يعلم سبقه بسوق الكفر محكوم بالطهارة ، والمأخوذ من سوق الكفر ولو من يد المسلم إن لم يعلم سبقه بسوق الاسلام محكوم بالنجاسة إلّا إذا عامل معه المسلم معاملة الطهارة مع احتمال إحرازه لها لكن لا يترك الاحتياط في المأخوذ من يد الكافر مطلقاً حيث ادّعى الإجماع على نجاسته والإجماع على طهارة المأخوذ من يد المسلم مطلقاً وإن ادّعى أيضاً لكنّ الأحوط الاجتناب من المأخوذ منه في سوق الكفر (غلباينگاني) .

(٣) مع عدم العلم بمسبوقيتها بيد الكافر وأما معه فمع العلم بعدم فحص المسلم فالأحوط بل الأقوى وجوب الاجتناب عنه ومع احتمال الفحص فالأحوط الاقتصار في الحكم بالطهارة بما إذا عمل معه معاملة المذكي (خميني) .

وكذا المأخوذ من سوق المسلمين (خوئي) .

ج ١ في النجاسات ٤٩

يوجد في أرضهم محكوم بالنجاسة^(١) إلا إذا علم^(٢) سبق يد المسلم عليه .
(مسألة ٨) : جلد الميتة لا يطهر بالدبغ ، ولا يقبل الطهارة شيء من
الميتات ، سوى ميت المسلم فإنه يطهر بالغسل . (مسألة ٩) : السقط قبل
ولوج الروح ، نجس^(٣) ، وكذا الفرخ^(٤) ، في البيض^(٥) . (مسألة ١٠) :
ملاقة الميتة بلا رطوبة مسرية لا توجب النجاسة على الأقوى ، وإن كان الأحوط
غسل الملاقي ، خصوصاً في ميتة الإنسان قبل الغسل . (مسألة ١١) : يشترط
في نجاسة الميتة خروج الروح من جميع جسده ، فلو مات بعض الجسد ولم
تخرج الروح من تمامه لم ينجس . (مسألة ١٢) : مجرد خروج الروح يوجب
النجاسة ، وإن كان قبل البرد ، من غير فرق بين الإنسان وغيره نعم وجوب
غسل المس للميت الإنساني مخصوص بما بعده . (مسألة ١٣) : المضغة
نجسة^(٦) وكذا المشيمة وقطعة اللحم التي تخرج حين الوضع مع الطفل .
(مسألة ١٤) : إذا قطع عضو من الحي بقي معلقاً متصلاً به طاهر مادام الاتصال و ينجس
بعد الانفصال ، نعم لو قطعت يده مثلاً ، وكانت معلقة بجلدة رقيقة ، فالأحوط^(٧)

(١) لا يخلو الحكم بالنجاسة من إشكال بل منع لأن النجاسة مترتبة على عنوان الميتة وهو لا
يثبت باستصحاب عدم التذكية نعم المأخوذ من يد الكافر أو ما يوجد في أرضهم لا يجوز
أكله ولا الصلاة فيه (خوئي) .

(٢) وفي بعض صور الاحتمال أيضاً على الأقوى (خميني) .

(٣) على الأحوط فيهما (خميني) .

مشكل وإن كان الاحتياط حسناً (گلپایگانی) .

(٤) في نجاسة الفرخ قبل الولوج تأمل (اراكي) .

(٥) الحكم بنجاسته لا يخلو من إشكال (خوئي) .

(٦) على الأحوط فيها وفيما بعدها (خميني) .

في نجاسة المضغة والمشيمة والقطعة الخارجة مع الطفل تأمل (اراكي) .

الحكم بنجاسة المذكورات لا يخلو من إشكال (خوئي) .

على الأحوط (گلپایگانی) .

(٧) وإن كان الأقوى هو الطهارة (خميني) .

الاجتناب^(١) . (مسألة ١٥) : الجند المعروف كونه خصية كلب الماء إن لم يعلم ذلك واحتمل عدم كونه من أجزاء الحيوان فطاهر وحلال وإن علم كونه كذلك فلا إشكال في حرمة ، لكنّه محكّم بالطهارة ، لعدم العلم بأنّ ذلك الحيوان ممّا له نفس . (مسألة ١٦) : إذا قلع سنّه أو قصّ ظفره فانقطع معه شيء من اللحم فإن كان قليلاً جدّاً فهو طاهر^(٢) ، وإلاّ فنجس . (مسألة ١٧) : إذا وجد عظماً مجرداً وشكّ في أنّه من نجس العين أو من غيره يحكم عليه بالطهارة ، حتّى لو علم أنّه من الإنسان ولم يعلم أنّه من كافر أو مسلم . (مسألة ١٨) : الجلد المطروح إن لم يعلم أنّه من الحيوان الذي له نفس أو من غيره كالسمك مثلاً محكوم بالطهارة . (مسألة ١٩) : يحرم بيع الميتة^(٣) ، لكن الأقوى جواز^(٤) الانتفاع بها^(٥) فيما لا يشترط فيه الطهارة . « الخامس » : الدم من كلّ ما له نفس سائلة ، إنساناً أو غيره . كبيراً أو صغيراً ، قليلاً كان الدم أو كثيراً ، وأمّا دم ما لا نفس له فطاهر ، كبيراً كان أو صغيراً ، كالسمك والبقّ والبرغوث ، وكذا ما كان من غير الحيوان كالموجود تحت الأحجار عند قتل سيّد الشهداء أرواحنا فداه ، ويستثنى من دم الحيوان ، المتخلّف في الذبيحة بعد خروج المتعارف ، سواء كان في العروق أو في اللحم أو في القلب أو الكبد . فإنّه طاهر ، نعم إذا رجع دم المذبح إلى الجوف لردّ النفس أو لكون رأس الذبيحة في علوّ كان نجساً ، ويشترط في طهارة

(١) لا يترك الاحتياط فيما إذا لم يعد المنفصل من توابع البدن عرفاً (خوئي) .

(٢) بل نجس على الأحوط (خميني) .

الأحوط الاجتناب (أراكي) .

بل نجس وإن كان قليلاً (گلپایگانی) .

(٣) لا بأس ببيع ميتة ما لا نفس له (أراكي) .

(٤) مشكلاً جدّاً (گلپایگانی) .

(٥) في مثل تسميد الزرع وإطعام كلب الماشية وجوارح الطير، وأما الانتفاعات الشخصية كعلاج الجراحات والتدهين بها فمحل إشكال لا يترك الاحتياط فيها (خميني) .

المتخلف أن يكون ممّا يؤكل لحمه على الأحوط فالتخلف^(١) من غير المأكول نجس على الأحوط . (مسألة ١) : العلقه المستحيلة من المنّي نجسة^(٢) من إنسان كان أو من غيره ، حتّى العلقه في البيض ، والأحوط^(٣) الاجتناب عن النقطة من الدم الذي يوجد في البيض لكن إذا كانت في الصفار وعليه جلدة رقيقة لا ينجس معه البياض ، إلّا إذا تمزّقت الجلدة . (مسألة ٢) : المتخلف في الذبيحة وإن كان طاهراً ، لكنه حرام ، إلّا ما كان في اللحم ممّا يعدّ جزءاً منه . (مسألة ٣) : الدم الأبيض إذا فرض العلم بكونه دمًا نجس كما في خبر فصد العسكري صلوات الله عليه ، وكذا إذا صبّ عليه دواء غير لونه إلى البياض . (مسألة ٤) : الدم الذي قد يوجد في اللبن عند الحلب نجس ومنجّس للبن . (مسألة ٥) : الجنين الذي يخرج من بطن المذبوح ويكون ذكاته بذكاة أمّه تمام دمه طاهر ، ولكنّه لا يخلو عن إشكال^(٤) . (مسألة ٦) : الصيد الذي ذكاته بآلة الصيد في طهارة ما تخلف فيه بعد خروج روحه إشكال ، وإن كان لا يخلو عن وجه^(٥) ، وأمّا ما خرج منه فلا إشكال في نجاسته . (مسألة ٧) : الدم المشكوك في كونه من الحيوان أو لا محكوم بالطهارة ، كما أنّ الشيء الأحمر الذي يشك في أنّه دم أم لا كذلك ، وكذا إذا علم أنّه من الحيوان الفلانيّ ، ولكن لا يعلم أنّه ممّا له نفس أم لا ، كدم الحية ، والتمساح ، وكذا إذا لم يعلم أنّه دم شاة أو سمك ، فإذا رأى في ثوبه دمًا لا

(١) وكذا المتخلف في الجزء الغير المأكول من المأكول اللحم كالطحال (گلپایگانی) .

(٢) على الأحوط وإن كانت الطهارة في العلقه التي في البيض لا يخلو من رجحان

(خميني) .

على الأحوط (گلپایگانی) .

(٣) والأقوى الطهارة (خميني) .

(٤) فلا يترك الاحتياط (خميني) .

(٥) وجهه (خميني - گلپایگانی) .

وهو الأظهر (خوئي) .

يدري أنه منه أو من البق أو البرغوث يحكم بالطهارة ، وأما الدم المتخلف في الذبيحة إذا شك في أنه من القسم الطاهر أو النجس فالظاهر الحكم بنجاسته^(١) ، عملاً بالاستصحاب^(٢) ، وإن كان لا يخلو عن إشكال^(٣) ، ويحتمل التفصيل^(٤) بين ما إذا كان الشك من جهة احتمال رد النفس فيحكم بالطهارة ، لأصالة عدم الرد وبين ما كان لأجل احتمال كون رأسه على علو فيحكم بالنجاسة عملاً بأصالة عدم خروج المقدار المتعارف . (مسألة ٨) : إذا خرج من الجرح أو الدم شيء أصفر يشك في أنه دم أم لا محكوم بالطهارة . وكذا إذا شك من جهة الظلمة أنه دم أم قيح ، ولا يجب عليه الاستعلام . (مسألة ٩) : إذا حك جسده فخرجت رطوبة يشك في أنها دم أو ماء أصفر يحكم عليها بالطهارة . (مسألة ١٠) : الماء الأصفر الذي يتجمد على الجرح عند البرء طاهر إلا إذا علم كونه دماً أو مخلوطاً به ، فإنه نجس إلا إذا استحال جلدًا . (مسألة ١١) : الدم المراق في الأمراق حال غليانها نجس منجس ، وإن كان قليلاً مستهلكاً والقول بطهارته بالنار لرواية ضعيفة ضعيف . (مسألة ١٢) : إذا غرز إبرة أو أدخل سكيناً في بدنه أو بدن حيوان ، فإن لم يعلم ملاقاته للدم في الباطن فطاهر ، وإن علم ملاقاته لكنه خرج نظيفاً فالأحوط^(٥) الاجتناب^(٦) عنه^(٧) . (مسألة ١٣) : إذا استهلك الدم الخارج من

-
- (١) بل يحكم بطهارته والأصول التي تمسك بها لا أصل لها (خميني) .
 (٢) مشكل والأقرب الطهارة نعم مع الشك في خروج المقدار المتعارف فالأحوط الاجتناب عن المتخلف فضلاً عن مشكوكه (گلپایگانی) .
 (٣) أظهره الحكم بالنجاسة فيما إذا كان الشك ناشئاً من الشك في خروج الدم بالمقدار المعتاد (خوئي) .
 (٤) وهذا هو الأقوى (اراكي) .
 (٥) والأقوى عدم التنجس لكن لا ينبغي ترك الاحتياط (خميني) .
 والأقوى عدمه (گلپایگانی) .
 (٦) وإن كان الأقوى الطهارة (اراكي) .
 (٧) وإن كان أظهر طهارته كما مر (خوئي) .

بين الأسنان في ماء الفم ، فالظاهر طهارته ، بل جواز بلعه^(١) ، نعم لو دخل من الخارج دم في الفم فاستهلكه فالأحوط الاجتناب^(٢) عنه^(٣) ، والأولى غسل الفم بالمضمضة أو نحوها . (مسألة ١٤) : الدم المنجمد تحت الأظفار أو تحت الجلد من البدن إن لم يستحل وصدق عليه الدم نجس^(٤) ، فلو انخرق الجلد ووصل الماء إليه تنجس ويشكل معه الوضوء أو الغسل ، فيجب إخراجهم إن لم يكن خرج ، ومعه يجب أن يجعل عليه شيئاً مثل الجبيرة فيتوضأ أو يغتسل هذا إذا علم أنه دم منجمد ، وإن احتمل كونه لحماً صار كالدم من جهة الرض كما يكون كذلك^(٥) غالباً فهو طاهر . « السادس والسابع » : الكلب والخنزير البريَّان دون البحريَّ منهما ، وكذا رطوباتهما وأجزاءهما وإن كانت ممَّا لا تحلُّه الحياة ، كالشعر ، والعظم ، ونحوهما ، ولو اجتمع أحدهما مع الآخر أو مع آخر فتولد منهما ولد ، فإن صدق عليه اسم أحدهما تبعه ، وإن صدق عليه اسم أحد الحيوانات الأخر أو كان ممَّا ليس له مثل في الخارج كان طاهراً ، وإن كان الأحوط الاجتناب^(٦) عن المتولد منهما إذا لم يصدق عليه اسم أحد الحيوانات الطاهرة ، بل الأحوط الاجتناب عن المتولد من أحدهما مع طاهر ، إذا لم يصدق عليه اسم ذلك الطاهر ، فلو نزا كلب على شاة أو خروف على كلبة ولم يصدق على المتولد منهما اسم الشاة فالأحوط الاجتناب عنه ، وإن لم يصدق عليه اسم الكلب . « الثامن » : الكافر بأقسامه حتى المرتد بقسميه ، واليهود والنصارى والمجوس ، وكذا رطوباته وأجزاؤه ، سواء كانت ممَّا تحلُّه الحياة أو

(١) بل الأحوط تركه (گلپایگانی) .

(٢) وإن كان الجواز لا يخلو من وجه (خميني) .

(٣) لا بأس بتركه (خوئي) .

(٤) إذا ظهر (خميني) .

(٥) كون الغالب كذلك غير معلوم (خوئي) .

(٦) بل الأظهر ذلك فيما إذا عد المتولد ملفقاً منهما عرفاً (خوئي) .

لا ، والمراد بالكافر من كان منكراً^(١) للألوهية أو التوحيد أو الرسالة^(٢) أو ضرورياً من ضروريات الدين مع الالتفات إلى كونه ضرورياً بحيث يرجع إنكاره إلى إنكار الرسالة والأحوط الاجتناب عن منكر الضروري مطلقاً ، وإن لم يكن ملتفتاً إلى كونه ضرورياً ، وولد الكافر يتبعه في النجاسة إلا إذا أسلم بعد البلوغ أو قبله مع فرض كونه عاقلاً مميزاً وكان إسلامه عن بصيرة على الأقوى ، ولا فرق في نجاسته بين كونه من حلال أو من الزنا ولو في مذهبه ، ولو كان أحد الأبوين مسلماً فالولد تابع له ، إذا لم يكن عن زنا ، بل مطلقاً على وجه^(٣) مطابق لأصل الطهارة . (مسألة ١) : الأقوى طهارة ولد الزنا من المسلمين ، سواء كان من طرف أو طرفين ، بل وإن كان أحد الأبوين مسلماً كما مر^(٤) . (مسألة ٢) : لا إشكال في نجاسة الغلاة^(٥) والخوارج والنواصب ، وأما المجسمة والمجبرة والقائلين بوحدة الوجود من الصوفية إذا التزموا بأحكام الإسلام فالأقوى عدم نجاستهم إلا مع العلم بالتزامهم بلوازم مذاهبهم^(٦) من المفاسد . (مسألة ٣) : غير الاثني عشرية من فرق الشيعة إذا لم يكونوا ناصبين ومعادين لساائر الأئمة ولا سائين لهم^(٧) طاهرون ، وأمّا مع النصب أو السب للأئمة الذين لا يعتقدون بإمامتهم فهم مثل سائر النواصب . (مسألة ٤) : من شك في إسلامه وكفره طاهر ، وإن لم يجر عليه سائر أحكام الإسلام . « التاسع » : الخمر بل كل مسكر مائع بالأصالة^(٨) ، وإن صار جامداً

(١) أو غير معترف بالثلاثة (خميني) .

(٢) أو المعاد (خوئي) .

(٣) إذا كان من طرف الآخر أيضاً كذلك وإلا فالولد تابع للآخر (اراكي) .

(٤) ومرت الحاشية (اراكي) .

(٥) إن كان غلوهم مستلزماً لإنكار أحد الثلاثة أو التردد فيه وكذا في الفرع الآتي (خميني)

(٦) إن كانت مستلزماً لإنكار أحد الثلاثة (خميني) .

(٧) إيجاب السب للكفر إنما هو لاستلزامه النصب (خوئي) .

(٨) فيه إشكال والاجتناب أحوط (خوئي) .

بالعرض لا الجامد كالبنج ، وإن صار مائعاً بالعرض . (مسألة ١) : الحق المشهور بالخمر العصير العنبي إذا غلى قبل أن يذهب ثلثاه وهو الأحوط ، وإن كان الأقوى طهارته^(١) ، نعم لا إشكال في حرمة ، سواء غلى بالنار أو بالشمس أو بنفسه وإذا ذهب ثلثاه صار حلالاً ، سواء كان بالنار ، أو بالشمس^(٢) ، أو بالهواء^(٣) بل الأقوى^(٤) حرمة بمجرد^(٥) النشيش^(٦) وإن لم يصل إلى حد الغليان ، ولا فرق بين العصير ونفس العنب^(٧) ، فإذا غلى نفس العنب من غير أن يعصر كان حراماً . وأمّا التمر والزبيب^(٨) وعصيرهما فالأقوى عدم حرمتها أيضاً بالغليان ، وإن كان الأحوط الاجتناب عنهما أكلاً ، بل من حيث النجاسة أيضاً . (مسألة ٢) : إذا صار العصير دساً بعد الغليان قبل أن يذهب ثلثاه فالأحوط^(٩) حرمة^(١٠) ، وإن كان لحليته وجه^(١١) ، وعلى هذا فإذا استلزم ذهاب ثلثيه

(١) في طهارته إذا غلى بغير النار إشكال وكذا في حليته بذهاب الثلثين بغير النار (اراكي) .
(٢) في كفاية ذهاب الثلثين بغير النار إشكال نعم إذا استند ذهاب الثلثين إلى النار وإلى حرارتها الباقية بعد إنزال القدر عنها مثلاً كفى (خوئي) .

في الحلية بذهاب الثلثين بغير النار إشكال بل منع وكذا في حلية ما غلا بغير النار إلا إذا صار خللاً (گلپایگانی) .

(٣) الأحوط الاقتصاد على الطبخ وإذا غلى بنفسه فإن علم أو أحرز بطريق معتبر أنه مسكر كما قيل فيحرم بل ينجس ولا يطهر إلا إذا صار خللاً ومع الشك في الإسكار محكوم بالطهارة والأحوط الاجتناب عنه أكلاً وإن كان الأقوى ما في المتن (خميني) .

(٤) بل الأحوط (گلپایگانی) .

(٥) بل الظاهر عدم الحرمة بمجرد لکن لا يترك الاحتياط (خميني) .

(٦) على الأحوط (خوئي) .

(٧) على الأحوط (خميني) .

(٨) بل الأقوى في الزبيب لحوق حكم العنب على ما مر (اراكي) .

(٩) لا يترك (خميني) .

(١٠) بل الأقوى (اراكي) .

(١١) لكنه ضعيف لا يلتفت إليه (خوئي) .

غير موجه (گلپایگانی) .

احتراقه فالأولى أن يصبّ عليه مقدار من الماء فإذا ذهب ثلثاه حلّ بلا إشكال .
 (مسألة ٣) : يجوز أكل الزبيب والكشمش والتمر في الأمراق والطبخ وإن غلت^(١) فيجوز أكلها بأيّ كيفة كانت على الأقوى . « العاشر » : الفقاع وهو شراب متخذ من الشعير على وجه مخصوص ، ويقال : إن فيه سكرًا خفيًا ، وإذا كان متخذًا من غير الشعير فلا حرمة ولا نجاسة إلا إذا كان مسكرًا .
 (مسألة ١) : ماء الشعير الذي يستعمله الأطباء في معالجاتهم ليس من الفقاع فهو طاهر حلال . « الحادي عشر » : عرق^(٢) الجنب^(٣) من الحرام^(٤) سواء خرج حين الجماع أو بعده من الرجل أو المرأة ، سواء كان من زنا أو غيره كوطي البهيمة أو الاستمناء أو نحوها ممّا حرّمته ذاتيّة ، بل الأقوى^(٥) ذلك في وطئ الحائض ، والجماع في يوم الصوم الواجب المعين ، أو في الظهار قبل التكفير . (مسألة ٢) : العرق الخارج منه حال الاغتسال قبل تمامه نجس^(٦) ، وعلى هذا فليغتسل في الماء البارد ، وإن لم يتمكّن فليترمس في الماء الحار ، وينوي الغسل حال الخروج^(٧) ، أو يحرك بدنه تحت الماء بقصد الغسل .
 (مسألة ٣) : إذا أجنب من حرام ثم من حلال أو من حلال ثم من حرام

(١) في الزبيب والكشمش الإشكال المتقدم (اراكي) .

(٢) الأقوى طهارته وإن لم تجز الصلاة فيه على الأحوط فتسقط ما يتفرع عليها من حيث النجاسة (خميني) .

(٣) في نجاسته إشكال نعم لا يجوز الصلاة فيه (اراكي) .

(٤) في نجاسته إشكال بل منع ومنه يظهر الحال في الفروع الآتية نعم لا تجوز الصلاة فيه فيما إذا كانت الحرمة ذاتية على الأحوط (خوئي) .

على الأحوط ولكن لا يجوز الصلاة فيه (گلپایگانی) .

(٥) بل الأحوط (گلپایگانی) .

(٦) قد تقدم الإشكال فيه (اراكي) .

(٧) مع مراعاة الترتيب في الترتيبي (خميني) .

تحقق الغسل الارتماسي بذلك مشكل فالأحوط له اختيار الترتيبي (گلپایگانی) .

فالظاهر^(١) نجاسة عرقه^(٢) أيضاً خصوصاً في الصورة الأولى . (مسألة ٤) :
 المجنب من حرام إذا تيمم لعدم التمكن من الغسل فالظاهر عدم نجاسة
 عرقه^(٣) ، وإن كان الأحوط^(٤) الاجتناب عنه ما لم يغتسل وإذا وجد الماء ولم
 يغتسل بعد فعرقه نجس^(٥) لبطلان تيممه بالوجدان . (مسألة ٥) : الصبي الغير
 البالغ إذا أجنب من حرام ففي نجاسة عرقه إشكال^(٦) ، والأحوط أمره بالغسل ،
 إذ يصح منه قبل البلوغ على الأقوى . « الثاني عشر » : عرق الإبل الجلالة^(٧)
 بل مطلق^(٨) الحيوان الجلّال على الأحوط . (مسألة ١) : الأحوط الاجتناب
 عن الثعلب والأرنب والوزغ والعقرب والفأر . بل مطلق المسوخات وإن كان
 الأقوى طهارة الجميع . (مسألة ٢) : كلّ مشكوك طاهر^(٩) ، سواء كانت
 الشبهة لاحتمال كونه من الأعيان النجسة ، أو لاحتمال تنجّسه مع كونه من
 الأعيان الطاهرة والقول بأنّ الدم المشكوك كونه من القسم الطاهر أو النجس
 محكوم بالنجاسة ضعيف^(١٠) ، نعم يستثني ممّا ذكرنا الرطوبة الخارجة بعد
 البول قبل الاستبراء بالخرطاط ، أو بعد خروج المنى قبل الاستبراء بالبول فإنها
 مع الشكّ محكومة بالنجاسة . (مسألة ٣) : الأقوى طهارة غسالة الحمام وإن

-
- (١) بل أظهر عدم النجاسة في الفرض الثاني (گلپایگانی) .
 - (٢) في الثانية إشكال بل جواز الصلاة فيه قريب (خميني) .
 - في أصل النجاسة إشكال كما مرّ خصوصاً في الصورة الثانية (اراكي) .
 - (٣) الظاهر أن حكمه حكم العرق قبل التيمم (خوئي) .
 - (٤) لا يترك (گلپایگانی) .
 - (٥) قد مرّ الكلام فيه (اراكي) .
 - (٦) لكنّه أحوط (گلپایگانی) .
 - (٧) الظاهر عدم النجاسة نعم لا تجوز الصلاة فيه (خوئي) .
 - (٨) وإن كان الأقوى طهارة عرق ما عدى الابل (خميني) .
 - (٩) إلا مع العلم بسبق النجاسة (اراكي) .
 - (١٠) هذا في غير الدم المرثي في متقار جوارح الطيور (خوئي) .

٥٨ في احكام النجاسات ج ١

ظنّ نجاستها ، لكن الأحوط الاجتناب عنها . (مسألة ٤) : يستحبّ رشّ الماء إذا أراد أن يصليّ في معابد اليهود والنصارى مع الشكّ في نجاستها ، وإن كانت محكومة بالطهارة . (مسألة ٥) : في الشكّ في الطهارة والنجاسة لا يجب الفحص ، بل يني على الطهارة إذا لم يكن مسبوقاً بالنجاسة ، ولو أمكن حصول العلم بالحال في الحال .

(فصل) : طريق ثبوت النجاسة أو التنجس العلم الوجداني ، أو البيّنة العادلة وفي كفاية العدل الواحد إشكال فلا يترك مراعاة الاحتياط ، وتثبت أيضاً بقول صاحب اليد بملك أو إجارة أو إعارة أو أمانة ، بل أو غصب ، ولا اعتبار بمطلق الظنّ وإن كان قوياً ، فالدهن واللبن والجبن المأخوذ من أهل البوادي محكوم بالطهارة ، وإن حصل الظنّ بنجاستها بل قد يقال بعدم رجحان الاحتياط بالاجتناب عنها ، بل قد يكره أو يحرم إذا كان^(١) في معرض حصول الوسواس . (مسألة ١) : لا اعتبار بعلم الوسواسي^(٢) ، في الطهارة^(٣) والنجاسة . (مسألة ٢) : العلم الإجماليّ كالتفصيليّ ، فإذا علم بنجاسة أحد الشيئين يجب الاجتناب عنهما ، إلّا إذا لم يكن أحدهما محلاً لابتنائه ، فلا يجب^(٤) الاجتناب عمّا هو محلّ الابتلاء أيضاً . (مسألة ٣) : لا يعتبر في البيّنة حصول الظنّ بصدقها ، نعم يعتبر عدم معارضتها بمثلها . (مسألة ٤) : لا

(١) الحرمة بمجرد المعرضيّة محلّ إشكال (خميني) .

في إطلاقه إشكال بل منع (خوئي) .

(٢) الظاهر أن حال الوسواسي بالنسبة إلى النجاسة توهم العلم لا حقيقة وإلا لا يعقل الردع

(اراكي) .

بمعنى أنه لا يجب عليه تحصيل العلم بالطهارة ولا يعتمد على أخباره بالنجاسة

(خوئي) .

(٣) وجه عدم اعتباره في الطهارة غير معلوم (گلپایگانی) .

(٤) محلّ إشكال (خميني) .

ج ١ في احكام النجاسات ٥٩

يعتبر في البيّنة^(١) ذكر مستند الشهادة ، نعم لو ذكرنا مستندها وعلم عدم صحّته لم يحكم بالنجاسة . (مسألة ٥) : إذا لم يشهدا بالنجاسة بل بموجبها كفى ، وإن لم يكن موجبا عندهما أو عند أحدهما ، فلو قال : إنّ هذا الثوب لاقى عرق المجنب من حرام أو ماء الغسالة كفى عند من يقول بنجاستهما ، وإن لم يكن مذهبهما النجاسة . (مسألة ٦) : إذا شهدا بالنجاسة واختلف مستندهما كفى^(٢) في ثبوتها ، وإن لم تثبت الخصوصية ، كما إذا قال أحدهما : إنّ هذا الشيء لاقى البول ، وقال الآخر : إنّهُ لاقى الدم فيحكم بنجاسته^(٣) . لكن لا يثبت النجاسة البوليّة ولا الدمية ، بل القدر المشترك بينهما ، لكن هذا إذا لم ينف كلّ منهما قول الآخر ، بأن اتّفقا على أصل النجاسة ، وأمّا إذا نفاه كما إذا قال أحدهما إنّهُ لاقى البول ، وقال الآخر : لا بل لاقى الدم ، ففي الحكم بالنجاسة إشكال^(٤) . (مسألة ٧) : الشهادة بالإجمال كافية^(٥) أيضاً ، كما إذا قال : أحد هذين نجس ، فيجب الاجتناب^(٦) عنهما . وأمّا لو شهد أحدهما بالإجمال والآخر بالتعيين كما إذا قال أحدهما : أحد هذين نجس ، وقال الآخر : هذا معيّن نجس ، ففي المسألة وجوه^(٧) : وجوب الاجتناب عنهما ،

(١) إلا إذا كان بين البيّنة ومن قامت عنده خلاف في سبب النجاسة (خوئي) .

(٢) محل إشكال بل منع نعم هو من قبيل قيام العدل الواحد فيأتي فيه الاحتياط المتقدم (خميني) .

(٣) على الأحوط (گلپایگانی) .

(٤) والأقوى الطهارة (خميني) .

ولكنّه أحوط (گلپایگانی) .

(٥) مع وقوع شهادتهما على واحد وأما مع عدمه أو الشك فيه فلا (خميني) .

(٦) فيما علم اتّحاد ما أخبرا به من النّجس وأمّا إذا علم أو احتمل كون النّجس عند أحدهما غير ما هو النّجس عند الآخر وإن طرأ الاجمال لكلّ منهما أو أجملا الكلام في مقام أداء

الشهادة فيشكل الاعتماد على قولهما نعم هو الأحوط (گلپایگانی) .

(٧) الأحوط الاجتناب عن المعين بل عنهما وإن كان الأقوى عدم الوجوب أصلاً بناء على =

٦٠ في احكام النجاسات ج ١

وجوبه عن المعين فقط ، وعدم الوجوب^(١) أصلاً . (مسألة ٨) : لو شهد أحدهما بنجاسة الشيء فعلاً ، والآخر بنجاسته سابقاً مع الجهل بحاله فعلاً فالظاهر^(٢) وجوب الاجتناب ، وكذا إذا شهدا معاً بالنجاسة السابقة لجريان الاستصحاب . (مسألة ٩) : لو قال أحدهما : إنه نجس وقال الآخر أنه كان نجساً والآن طاهر فالظاهر عدم^(٣) الكفاية^(٤) وعدم الحكم بالنجاسة . (مسألة ١٠) : إذا أخبرت الزوجة أو الخادمة أو المملوكة بنجاسة ما في يدها من ثياب الزوج ، أو ظروف البيت كفى في الحكم بالنجاسة ، وكذا إذا أخبرت المربية للطفل أو المجنون بنجاسته أو نجاسة ثيابه ، بل وكذا لو أخبر المولى^(٥) بنجاسة بدن العبد أو الجارية أو ثوبهما مع كونهما عنده^(٦) ، أو في بيته . (مسألة ١١) : إذا كان الشيء بيد شخصين كالشريكين يسمع قول كل منهما

= عدم اعتبار شهادة العدل الواحد (خميني) .

أوجهها أوسطها بناء على ثبوت النجاسة بإخبار العدل الواحد وإلا فالوجه الأخير هو الأوجه (خوئي) .

(١) وهو الأشبه بالقواعد لكنه خلاف الاحتياط خصوصاً في المعين (گلپایگانی) .

(٢) بل الظاهر عدمه (خميني) .

بل الظاهر العدم (اراكي) .

بل الظاهر عدم الوجوب على فرض لزوم التعدد في الشاهد لكنه خلاف الاحتياط كما مر (گلپایگانی) .

(٣) لكنه خلاف الاحتياط (گلپایگانی) .

(٤) بل الظاهر الكفاية فيما إذا كانت الواقعة واحدة (خوئي) .

(٥) اخباره غير معتبر على الظاهر خصوصاً مع معارضته لأخبارهما فإن الأقوى قبول قولهما

وتقديمه على قوله في نجاسة بدنهما أو طهارته وما في يدهما من الثوب وغيره حتى

الظروف وأمثالها مما في يدهما لا يد مولاها وإن كانت ملكاً له (خميني) .

فيه إشكال بل منع نعم إذا كان ثوبها مملوكاً للمولى أو في حكمه قبل اخباره بنجاسته

(خوئي) .

(٦) وكان هو المتكفل لطهارتهما وإلا فالمولى كالأجنبي (گلپایگانی) .

ج ١ في احكام النجاسات ٦١

في نجاسته ، نعم لو قال أحدهما : إنه طاهر ، وقال الآخر : إنه نجس تساقطاً^(١) ، كما أن البيّنة تسقط مع التعارض ، ومع معارضتها بقول صاحب اليد تقدّم عليه^(٢) . (مسألة ١٢) : لا فرق في اعتبار قول ذي اليد بالنجاسة بين أن يكون فاسقاً أو عادلاً بل مسلماً أو كافراً^(٣) . (مسألة ١٣) : في اعتبار قول صاحب اليد إذا كان صبيّاً^(٤) إشكال ، وإن كان لا يبعد إذا كان مراهقاً^(٥) . (مسألة ١٤) : لا يعتبر في قبول قول صاحب اليد أن يكون قبل الاستعمال كما قد يقال ، فلو توضأ شخص بماء مثلاً وبعده أخبر ذو اليد بنجاسته يحكم ببطلان وضوئه ، وكذا لا يعتبر أن يكون ذلك حين كونه في يده ، فلو أخبر بعد خروجه عن يده بنجاسته حين كان في يده يحكم عليه^(٦) بالنجاسة^(٧) في ذلك الزمان ، ومع الشك في زوالها تستصحب .

(١) إلا إذا كان أخبر أحدهما مستنداً إلى الأصل والآخر إلى الوجدان أو إلى الأصل الحاكم فإذا أخبر أحدهما بطهارته لأجل إصالة الطهارة والآخر بنجاسته يقدم قول الثاني وإذا أخبر بنجاسته مستنداً إلى استصحابها وأخبر الآخر بطهارته فعلاً وجداناً أو بدعوى التطهير يحكم بالطهارة (خميني) .
فيما لم يكن قول أحدهما بالخصوص مستنداً إلى الأصل والأ فليقدّم قول الآخر (غلپایگانی) .

(٢) إذا لم تكن مستندة إلى الأصل (اراكي) .
(٣) فيه تأمل إلا أنه أحوط (غلپایگانی) .
(٤) بل ولو كان مراهقاً (اراكي) .
(٥) بل يراعى الاحتياط في المميز مطلقاً (خميني) .
(٦) محل إشكال نعم لا يبعد ذلك مع قرب العهد به جداً كما لو أخبر بها بعد خروجه عن يده بلا فصل (خميني) .
فيه إشكال (غلپایگانی) .
(٧) على الأحوط ولا يبعد أن لا يحكم عليه بها (خوئي) .

فصل في كيفية تنجّس المتنجّسات

يشترط في تنجّس الملاقي للنجس أو المتنجّس أن يكون فيهما أو في أحدهما رطوبة مسرية ، فإذا كانا جافّين لم ينجس ، وإن كان ملاقياً للميتة ، لكن الأحوط غسل ملاقي ميّت الإنسان قبل الغسل ، وإن كانا جافّين . وكذا لا ينجس إذا كان فيهما أو في أحدهما رطوبة غير مسرية ، ثم إن كان الملاقي للنجس أو المتنجّس مائعاً تنجّس كلّ كالماء القليل المطلق والمضاف مطلقاً ، والدهن المائع ونحوه من المايعات . نعم لا ينجس العالي بملاقاة السافل إذا كان جارياً من العالي ، بل لا ينجس السافل بملاقاة العالي إذا كان جارياً من السافل كالقوّارة من غير فرق في ذلك بين الماء وغيره من المايعات ، وإن كان الملاقي جامداً اختصّت النجاسة بموضع الملاقاة ، سواء كان يابساً كالثوب اليابس إذا لاقت النجاسة جزءاً منه ، أو رطباً كما في الثوب المرطوب ، أو الأرض المرطوبة ، فإنّه إذا وصلت النجاسة إلى جزء من الأرض أو الثوب لا يتنجّس ما يتصل به وإن كان فيه رطوبة مسرية ، بل النجاسة مختصّة بموضع الملاقاة ، ومن هذا القبيل الدهن واللبس الجامدين ، نعم لو انفصل ذلك الجزء المجاور ثمّ اتّصل تنجّس موضع الملاقاة منه ، فلا تتّصل قبل الملاقاة لا يؤثر في النجاسة والسراية ، بخلاف الاتّصال بعد الملاقاة ، وعلى ما ذكره فالبطيخ والخيار ونحوهما ممّا فيه رطوبة مسرية إذا لاقت النجاسة جزءاً منها لا تتنجّس البقية ، بل يكفي غسل موضع الملاقاة إلّا إذا انفصل بعد الملاقاة ثمّ اتّصل . (مسألة ١) : إذا شكّ في رطوبة أحد المتلاقيين أو علم وجودها وشكّ في سرايتها لم يحكم بالنجاسة ، وأمّا إذا علم سبق وجود المسرية وشكّ في بقائها فالأحوط الاجتناب ، وإن كان الحكم بعدم النجاسة لا يخلو عن وجه^(١) . (مسألة ٢) : الذباب الواقع على النجس الرطب إذا وقع على ثوب

(١) وجهه (خميني) .

ج ١ في احكام النجاسات ٦٣

أو بدن شخص وإن كان فيهما رطوبة مسرية لا يحكم بنجاسته ، إذا لم يعلم مصاحبته لعين النجس ، ومجرد وقوعه لا يستلزم نجاسة رجله ، لاحتمال كونها ممّا لا تقبلها^(١) ، وعلى فرضه فزوال العين يكفي^(٢) في طهارة الحيوانات .
(مسألة ٣) : إذا وقع بعر الفأر في الدهن أو الدبس الجامدين يكفي إلقاؤه وإلقاء ما حوله ، ولا يجب الاجتناب عن البقية ، وكذا إذا مشى الكلب على الطين ، فإنّه لا يحكم بنجاسة غير موضع رجله ، إلّا إذا كان وحلاً ، والمناطق^(٣) في الجمود والميعان أنّه لو أخذ منه شيء فإن بقي مكانه خالياً حين الأخذ - وإن امتلأ بعد ذلك - فهو جامد ، وإن لم يبق خالياً أصلاً فهو مائع . (مسألة ٤) :
إذا لاقت النجاسة جزءاً من البدن المتعرّق لا يسري إلى سائر أجزائه إلّا مع جريان^(٤) العرق^(٥) . (مسألة ٥) : إذا وضع إبريق مملوء ماء على الأرض النجسة ، وكان في أسفله ثقب يخرج منه الماء ، فإن كان لا يقف تحته بل ينفذ في الأرض أو يجري عليها فلا يتنجّس ما في الإبريق من الماء ، وإن وقف الماء بحيث يصدق اتّحاده مع ما في الإبريق بسبب الثقب تنجّس^(٦) ، وهكذا الكوز والكأس والحبّ ونحوها . (مسألة ٦) : إذا خرج من أنفه نخاعة غليظة وكان عليها نقطة من الدم لم يحكم بنجاسة ما عدا محلّه من سائر أجزائها ، فإذا شكّ

= هذا الوجه هو الأظهر (خوئي) .

قويّ (گلپایگانی) .

(١) هذا الاحتمال خلاف الوجدان (خوئي) .

(٢) بشرط العلم بالزوال على تقدير القبول (أراكي) .

لا تبعد كفاية احتمال الزوال أيضاً لاطلاق النصّ (خوئي) .

(٣) الأولى إيكالهما إلى العرف بمعنى أنه مع فهم العرف السراية يجتنب عن البقية وإلا فلا ،

ومع الشكّ يحكم بالطهارة (خميني) .

(٤) من موضع المتنجس إلى غيره (خميني) .

(٥) من موضع الملاقاة فيحكم بنجاسة ملاقي ذلك العرق (گلپایگانی) .

(٦) إن لم يخرج منه الماء بقوة وإلا فالحكم بنجاسة ما في الإبريق والكوز مشكل بل ممنوع

(گلپایگانی) .

في ملاقة تلك النقطة لظاهر الأنف لا يجب غسله ، وكذا الحال في البلغم الخارج من الحلق . (مسألة ٧) : الثوب أو الفراش الملطخ بالتراب النجس يكفي نفضه ، ولا يجب غسله ، ولا يضر احتمال بقاء شيء منه بعد العلم بزوال القدر المتيقن . (مسألة ٨) : لا يكفي مجرد الميعان في التنجس ، بل يعتبر أن يكون ممّا يقبل التأثر ، وبعبارة أخرى يعتبر وجود الرطوبة في أحد المتلاقيين ، فالزبيب إذا وضع في ظرف نجس لا رطوبة له لا ينجس ، وإن كان مائعا ، وكذا إذا أذيب الذهب أو غيره من الفلزات في بوظقة نجسة أو صبّ بعد الذوب في ظرف نجس لا ينجس ، إلّا مع رطوبة الظرف ، أو وصول رطوبة نجسة إليه من الخارج . (مسألة ٩) : المتنجس لا يتنجس ثانياً ولو بنجاسة أخرى لكن إذا اختلف حكمهما يرتّب كلاهما ، فلو كان لملاقي البول حكم ولملاقي العذرة حكم آخر يجب ترتيبيهما معاً ، ولذا لو لاقى الثوب دم ثمّ لاقاه البول يجب غسله مرتين^(١) ، وإن لم يتنجس بالبول بعد تنجسه بالدم وقلنا بكفاية المرة في الدم ، وكذا إذا كان في إناء ماء نجس ثم ولغ فيه الكلب يجب تعفيره ، وإن لم يتنجس بالولوغ ، ويحتمل^(٢) أن يكون للنجاسة مراتب في الشدة والضعف ، وعليه فيكون كلّ منهما مؤثراً ولا إشكال . (مسألة ١٠) : إذا تنجس الثوب مثلاً بالدم ممّا يكفي فيه غسله مرة وشكّ في ملاقاته للبول أيضاً ممّا يحتاج إلى التعدّد يكتفي فيه بالمرة ، ويبنى على عدم ملاقاته للبول ، وكذا إذا علم نجاسة إناء وشكّ في أنّه ولغ فيه الكلب أيضاً أم لا ، لا يجب فيه التعفير ، ويبنى على عدم تحقق الولوغ ، نعم لو علم تنجسه إمّا بالبول أو الدم أو إمّا بالولوغ أو بغيره يجب^(٣) إجراء حكم الأشدّ^(٤) من التعدّد في البول

(١) على الأحوط (گلپایگانی) .

(٢) هذا هو الأقوى (خميني) .

(٣) على الأحوط والأقوى جواز الاكتفاء بالأخف في غير المتباينين (گلپایگانی) .

(٤) لا تبعد كفاية إجراء حكم الأخف (خوئي) -

ج ١ في احكام النجاسات ٦٥

والتعفير في الولوغ . (مسألة ١١) : الأقوى أنَّ المتنجس منجس^(١) كالنجس ، لكن لا يجري^(٢) عليه جميع أحكام النجس ، فإذا تنجس الإناء بالولوغ يجب تعفيره ، لكن إذا تنجس إناء آخر بملاقاة هذا الإناء أو صب ماء الولوغ في إناء آخر لا يجب فيه التعفير ، وإن كان الأحوط خصوصاً في الفرض^(٣) الثاني^(٤) ، وكذا إذا تنجس الثوب بالبول وجب تعدد الغسل ، لكن إذا تنجس ثوب آخر بملاقاة هذا الثوب لا يجب فيه التعدد ، وكذا إذا تنجس شيء بغسالة البول بناء على نجاسة الغسالة لا يجب فيه التعدد . (مسألة ١٢) : قد مرَّ أنه يشترط في تنجس الشيء بالملاقاة تأثره فعلى هذا لو فرض^(٥) جسم لا يتأثر^(٦) بالرطوبة أصلاً كما إذا دهن على نحو إذا غمس في الماء لا يتبلل أصلاً يمكن أن يقال إنه لا يتنجس بالملاقاة^(٧) ، ولو مع الرطوبة المسرية ، ويحتمل أن يكون رجل الزنبر والذباب والبق من هذا القبيل . (مسألة ١٣) : الملاقاة في الباطن لا توجب التنجيس ، فالنخامة الخارجة من الأنف طاهرة ، وإن لاقت الدم في باطن الأنف نعم لو أدخل فيه شيء من الخارج ولاقى الدم في الباطن فالأحوط^(٨) فيه الاجتناب^(٩) .

(فصل) : يشترط في صحّة الصلاة واجبة كانت أو مندوبة إزالة النجاسة

(١) الحكم في الوسائط الكثيرة مبني على الاحتياط (خميني) .

في قوته على إطلاقه إشكال نعم هو أحوط (خوئي) .

(٢) الأحوط إجرائها عليه مطلقاً خصوصاً فيما إذا صب ماء الولوغ في إناء آخر (خميني) .

(٣) لا يترك فيه الاحتياط (اراكي) .

(٤) لا يترك في الفرض الثاني (گلپایگانی) .

(٥) مع أنه فرض بعيد مشكل جداً بل الأقرب هو التنجس (خميني) .

(٦) لكنه مجرد فرض لا واقع له (خوئي) .

(٧) مشكل فلا يترك الاحتياط (گلپایگانی) .

(٨) وإن كان الأقوى خلافه (خميني) .

(٩) تقدم أن الأقوى فيه الحكم بالطهارة (خوئي) .

عن البدن ، حتّى الظفر والشعر واللباس ساتراً كان أو غير ساتر عدا ما سيجيء من مثل الجورب ونحوه ممّا لا تتمّ الصلاة فيه . وكذا يشترط في توابعها من صلاة الاحتياط وقضاء التشهد والسجدة المنسيّين ، وكذا في سجدي السهو على الأحوط^(١) ، ولا يشترط فيما يتقدّمها من الأذان والإقامة والأدعية التي قبل تكبيرة الإحرام ، ولا فيما يتأخّرها من التعقيب . ويلحق باللباس ، على الأحوط اللحاف الذي يغطّي به المصلّي مضطجعا إيماء سواء كان مستتراً به أو لا^(٢) ، وإن كان الأقوى في صورة عدم التسترّ به بأن كان ساتره غيره عدم الاشتراط^(٣) ، ويشترط في صحّة الصلاة أيضاً إزالتها عن موضع السجود دون المواضع الأخر ، فلا بأس بنجاستها إلّا إذا كانت مسرية إلى بدنه أو لباسه . (مسألة ١) : إذا وضع جبهته على محلّ بعضه طاهر وبعضه نجس صحّ إذا كان الطاهر بمقدار الواجب ، فلا يضرّ كون البعض الآخر نجساً ، وإن كان الأحوط طهارة جميع ما يقع عليه ، ويكفي كون السطح الظاهر من المسجد طاهراً ، وإن كان باطنه أو سطحه الآخر أو ما تحته نجساً ، فلو وضع التربة على محلّ نجس وكانت طاهرة ولو سطحها الظاهر صحّت الصلاة . (مسألة ٢) : يجب إزالة النجاسة عن المساجد داخلها ، وسقفها وسطحها ، والطرف الداخل من جدرانها ، بل والطرف الخارج على الأحوط^(٤) ، إلّا أن لا يجعلها الواقف جزءاً من المسجد ، بل لو لم يجعل مكاناً مخصوصاً منها جزءاً لا يلحقه الحكم ،

(١) وإن كان الأظهر عدم اعتبارها فيهما (خوئي) .

(٢) التستر باللحاف لا يجزي في صحة الصلاة وإن كان طاهراً لأنه لا يخرج بذلك عن الصلاة عارياً نعم إذا جعل للحاف لباساً له أجزأ إلا أن نجاسته حيثل توجب بطلان الصلاة بلا إشكال (خوئي) .

(٣) مع عدم اللف بحيث صار كاللباس وإلا فالأحوط اشتراطه (خميني) . لا يترك الاحتياط مع صدق الصلاة معه وإمكان التسترّ به وإن لم يتسترّ به فعلاً (گلپایگانی) .

(٤) لا بأس بتركه في غير ما إذا استلزم الهتك (خوئي) .

ووجوب الإزالة فوريّ ، فلا يجوز التأخير بمقدار ينافي الفور العرفي ، ويحرم تنجيسها أيضاً ، بل لا يجوز إدخال عين النجاسة فيها وإن لم تكن منجّسة إذا كانت موجبة لهتك حرمتها ، بل مطلقاً^(١) على الأحوط وأما إدخال المتنّجس فلا بأس به^(٢) ما لم يستلزم الهتك . (مسألة ٣) : وجوب إزالة النجاسة عن المساجد كفاثي ، ولا اختصاص له بمن نجّسها أو صار سبباً ، فيجب على كلّ أحد . (مسألة ٤) : إذا رأى نجاسة في المسجد وقد دخل وقت الصلاة يجب المبادرة إلى إزالتها مقدّماً على الصلاة مع سعة وقتها ، ومع الضيق قدّمها ، ولو ترك الإزالة مع السعة واشتغل بالصلاة عصي لترك الإزالة ، لكن في بطلان صلاته إشكال ، والأقوى الصّحة ، هذا إذا أمكنه الإزالة ، وأما مع عدم قدرته مطلقاً أو في ذلك الوقت فلا إشكال في صحة صلاته ، ولا فرق في الإشكال في الصورة الأولى بين أن يصلي في ذلك المسجد ، أو في مسجد آخر^(٣) وإذا اشتغل غيره^(٤) بالإزالة لا مانع من مبادرته^(٥) إلى الصلاة قبل تحقّق الإزالة . (مسألة ٥) : إذا صلى ثم تبين له كون المسجد نجساً كانت صلاته صحيحة ، وكذا إذا كان عالماً بالنجاسة ثم غفل وصلى ، وأما إذا علمها أو التفت إليها في أثناء الصلاة فهل يجب إتمامها ثم الإزالة أو بطلانها والمبادرة إلى الإزالة وجهان أو وجوه^(٦) ،

(١) والأقوى في غير صورة الهتك عدم البأس خصوصاً في غير مسجد الحرام (خميني) .

(٢) لا فرق بين المتنّجس والنجس ما لم يستلزم الهتك والتنجيس في جريان الاحتياط (اراكي) .

(٣) أو غير المسجد (خميني) .

أو في مكان آخر غير المسجد (خوئي) .

(٤) مع قدرته عليها بحيث لا يضر بالفورية العرفيّة وإلا فيجب عليه تشريك المساعي مقدّماً على اشتغاله بالصلاة (خميني) .

(٥) إلا إذا كان اشتراكه أقرب إلى الفور (اراكي) .

(٦) أقواها لزوم المبادرة إلى الإزالة إلا مع عدم كون الإنتمام مخلاً بالفورية العرفيّة (خميني) .

٦٨ في احكام النجاسات ج ١

والأقوى^(١) وجوب الإتمام^(٢) . (مسألة ٦) : إذا كان موضع من المسجد نجساً لا يجوز^(٣) تنجيسه ثانياً بما يوجب تلويثه ، بل وكذا مع عدم التلويث إذا كانت الثانية أشد وأغلظ من الأولى ، وإلا ففي تحريمه تأمل بل منع إذا لم يستلزم تنجيسه ما يجاوره من الموضع الطاهر لكنه أحوط . (مسألة ٧) : لو توقّف تطهير المسجد على حفر أرضه جاز بل وجب ، وكذا لو توقّف على تخريب شيء^(٤) منه ، ولا يجب^(٥) طمّ الحفر وتعمير الخراب نعم لو كان مثل الآخر ممّا يمكن ردّه بعد التطهير وجب^(٦) . (مسألة ٨) : إذا تنجّس حصير المسجد وجب تطهيره^(٧) أو قطع موضع النجس منه ، إذا كان ذلك أصلح من إخراجّه وتطهيره كما هو الغالب . (مسألة ٩) : إذا توقّف تطهير المسجد على تخريبه أجمع^(٨) كما إذا كان الجصّ الذي عمّر به نجساً ، أو كان المباشر للبناء كافراً ، فإن وجد متبرّع بالتعمير بعد الخراب جاز^(٩) ،

(١) في القوة تأمل (اراكي) .

(٢) بل الأقوى هو التخيير بين الأمرين (خوئي) .

لا يبعد التخيير فيما كان عالماً وتسامح حتى نسي ثم التفت في الأثناء (گلپایگانی) .

(٣) على الأحوط فيما لا يلزم منه الهتك (خميني) .

(٤) يسير وأما الكثير المعتقد به فمحل إشكال كما يأتي (خميني) .

هذا إذا لم يكن التخريب إضراراً بالوقف (خوئي) .

(٥) إذا لم يكن بفعله وإلا وجب عليه على الأقوى (خميني) .

إلا إذا كان موجباً للتنجيس (اراكي) .

(٦) وجوبه على غير النجس محل إشكال (خميني) .

على الأحوط (گلپایگانی) .

(٧) على الأحوط وفي وجوب قطع موضع النجس مع عدم تنجيس المسجد تأمل والأحوط

القطع مع الأصلحية والتعمير (خميني) .

على الأحوط (خوئي) .

(٨) أو شيء معتد به كتخريب الطاق مثلاً (خميني) .

(٩) بل وجب (خميني) .

ج ١ في احكام النجاسات ٦٩

وإلا فمشكل^(١) . (مسألة ١٠) : لا يجوز تنجيس المسجد الذي صار خراباً، وإن لم يصل فيه أحد، ويجب تطهيره إذا تنجس . (مسألة ١١) : إذا توقّف تطهيره على تنجيس بعض المواضع الطاهرة لا مانع منه إن أمكن إزالته بعد ذلك كما إذا أراد تطهيره بصبّ الماء واستلزم ما ذكر . (مسألة ١٢) : إذا توقّف التطهير على بذل مال وجب^(٢) ، وهل يضمن من صار سبباً للتنجس وجهان ، لا يخلو ثانيهما^(٣) من قوّة . (مسألة ١٣) : إذا تغيّر عنوان المسجد بأن غصب وجعل داراً أو صار خراباً بحيث لا يمكن تعميره ولا الصلاة فيه وقلنا بجواز جعله مكاناً للزرع ففي جواز تنجيسه وعدم وجوب تطهيره كما قيل لإشكال^(٤) ، والأظهر^(٥) عدم جواز الأول ، بل وجوب الثاني أيضاً . (مسألة ١٤) : إذا رأى الجنب نجاسة في المسجد^(٦) فإن أمكنه إزالتها بدون المكث في حال المرور وجب^(٧) المبادرة إليها^(٨) وإلا فالظاهر وجوب التأخير^(٩) إلى ما بعد الغسل ، لكن يجب المبادرة إليه حفظاً للفوريّة بقدر الإمكان ، وإن لم يمكن التطهير إلا بالمكث

-
- (١) لا فرق في الإشكال بين وجود المتبرّع وعدمه (خوئي) .
 - لكن الأحوط تطهير الظاهر مع التمكن (گلپایگانی) .
 - (٢) فيه إشكال فيما إذا احتاج التطهير إلى بذل مال كثير (خوئي) .
 - (٣) بل أولهما بمعنى جواز إلزامه بالتطهير والإزالة وأما لو أقدم على التطهير غيره فمع التبرع لم يكن له الرجوع إليه ومع عدمه أيضاً مشكل (خميني) .
 - (٤) والأحوط عدم جواز الأول والأظهر عدم وجوب الثاني (خوئي) .
 - (٥) الأظهرية محل إشكال لكن لا يترك الاحتياط سواء قلنا بجواز جعله مكاناً للزرع أو لا (خميني) .
 - (٦) غير المسجدين (خميني) .
 - (٧) مع عدم من يقوم بالأمر (خميني) .
 - (٨) في غير المسجدين (گلپایگانی) .
 - (٩) ما لم يناف الفوريّة وإلا فلا يبعد وجوب التيمّم والمبادرة إلى التطهير (گلپایگانی) .

جنباً فلا يبعد جوازه بل وجوبه^(١) ، وكذا إذا استلزم التأخير إلى أن يغتسل هتك حرمة . (مسألة ١٥) : في جواز تنجيس مساجد اليهود والنصارى إشكال^(٢) ، وأما مساجد المسلمين فلا فرق فيها بين فِرَقهم . (مسألة ١٦) : إذا علم عدم جعل الواقف صحن المسجد أو سقفه أو جدرانه جزءاً من المسجد لا يلحقه الحكم من وجوب التطهير وحرمة التنجيس ، بل وكذا لو شك^(٣) في ذلك ، وإن كان الأحوط^(٤) اللحق . (مسألة ١٧) : إذا علم إجمالاً بنجاسة أحد المسجدين أو أحد المكانين من مسجد وجب تطهيرهما . (مسألة ١٨) : لا فرق بين كون المسجد عاماً أو خاصاً^(٥) ، وأما المكان الذي أعدّه للصلاة في داره فلا يلحقه الحكم . (مسألة ١٩) : هل يجب إعلام الغير إذا لم يتمكن

(١) وجوبه محل إشكال في هذا الفرع لا الآتي (خميني) .

مع التيمم وكذا فيما بعده (اراكي) .

الحكم بجوازه فضلاً عن وجوبه لمن يحرم عليه المكث في المسجد في نفسه ممنوع جداً، نعم إذا استلزمت نجاسة المسجد هتكه جاز المكث فيه مقدمة للإزالة ولزم التيمم حينئذ لها إن أمكن (خوئي) .

مع التيمم في الصورتين إن أمكن وإلا فوجوب التطهير في الصورة الأولى محل تأمل (گلپایگانی) .

(٢) لا وجه للإشكال بعد عدم كونها مسجداً (خوئي) .

(٣) ولم تكن إمارة على الجزئية (خميني) .

(٤) بل الأقوى (اراكي) .

هذا إذا لم يستكشف من ظاهر الحال أو من إمارة أخرى جزئيتها له (خوئي) .

لا يترك في مثل السقف والجدران (گلپایگانی) .

(٥) كون المسجد قابلاً للتخصيص مشكل ولعل مراده مثل مسجد السوق في مقابل الجامع الأعظم (خميني) .

صحة اعتبار الخصوصية في المسجد لا تخلو من إشكال (خوئي) .

بناء على صحته لكنه محل تأمل إلا أن يراد به مسجد السوق والقبيلة حيث أن الخصوصية فيهما باعتبار المصلين لا الموقوف عليهم (گلپایگانی) .

ج ١ في احكام النجاسات ٧١

من الإزالة ؟ الظاهر العدم^(١) إذا كان ممّا لا يوجب الهتك ، وإلاّ فهو الأحوط .
(مسألة ٢٠) : المشاهد المشرفة كالمساجد في حرمة التنجيس ، بل وجوب الإزالة إذا كان تركها هتكاً ، بل مطلقاً على الأحوط ، لكن الأقوى^(٢) عدم وجوبها مع عدمه ، ولا فرق فيها بين الضرايح وما عليها من الثياب وسائر مواضعها إلّا في التأكّد وعدمه . (مسألة ٢١) : يجب الإزالة^(٣) عن ورق المصحف الشريف وخطّه ، بل عن جلده وغلافه مع الهتك كما أنّه معه يحرم مسّ خطّه أو ورقه بالعضو المتنجّس ، وإن كان متطهّراً من الحدث ، وأمّا إذا كان أحد هذه بقصد الإهانة فلا إشكال في حرمة . (مسألة ٢٢) : يحرم كتابة القرآن بالمركبّ النجس ولو كتب جهلاً أو عمداً وجب محوه^(٤) كما أنّه إذا تنجّس خطّه ولم يمكن تطهيره يجب محوه . (مسألة ٢٣) : لا يجوز^(٥) إعطاؤه بيد الكافر ، وإن كان في يده يجب أخذه منه . (مسألة ٢٤) : يحرم وضع القرآن على العين النجسة ، كما أنّه يجب رفعها عنه إذا وضعت عليه وإن كانت يابسة . (مسألة ٢٥) : يجب إزالة النجاسة عن التربة الحسينيّة ، بل عن تربة الرسول وسائر الأئمة صلوات الله عليهم المأخوذة من قبورهم ، ويحرم تنجيسها ، ولا فرق في التربة الحسينيّة بين المأخوذة من القبر الشريف أو من الخارج إذا وضعت عليه بقصد التبركّ والاستشفاء ، وكذا السبحة والتربة

(١) بل الظاهر الوجوب لأنه تطهير تسيبياً (اراكي) .

فيه إشكال وأما في فرض الهتك فلا إشكال في وجوبه (خوئي) .

بل الظاهر الوجوب مع احتمال التأثير (گلپایگانی) .

(٢) فيه تأمّل (گلپایگانی) .

(٣) المصحف أو غيره مما ثبت احترامه في الشريعة المقدّسة لا ريب في حرمة هتكه مطلقاً .

بل لا يبعد أن يكون بعض مراتبه موجباً للكفر وأما الأحكام المذكورة في المتن فهي

باطلاقها عند عدم تحقق الهتك مبنية على الاحتياط (خوئي) .

(٤) إن لم يمكن تطهيره (گلپایگانی) .

(٥) حرمة مجرد الاعطاء محل إشكال (خميني) .

٧٢ في احكام النجاسات ج ١

المأخوذة بقصد التبرك لأجل الصلاة . (مسألة ٢٦) : إذا وقع ورق القرآن أو غيره من المحترقات في بيت الخلاء أو بالوعته وجب إخراجه ولو بأجرة ، وإن لم يمكن فالأحوط ^(١) والأولى سد بابه وترك التخلّي فيه الى أن يضمحلّ . (مسألة ٢٧) : تنجيس مصحف الغير موجب لضمان ^(٢) نقصه ^(٣) الحاصل بتطهيره . (مسألة ٢٨) : وجوب تطهير المصحف كفائي لا يخص ^(٤) بمن نجسه ولو استلزم صرف المال وجب ولا يضمّنه من نجسه إذا لم يكن لغيره ، وإن صار هو السبب للتكليف بصرف المال ، وكذا لو ألقاه في البالوعة ، فإن مؤونة الإخراج الواجب على كل أحد ليس عليه ، لأن الضرر إنما جاء من قبل التكليف الشرعي ، ويحتمل ضمان المسبّب كما قيل ، بل قيل باختصاص الوجوب به ، ويجبره الحاكم عليه لو أمتنع ، أو يستأجر آخر ولكن يأخذ الأجرة منه ، (مسألة ٢٩) : إذا كان المصحف للغير ففي جواز تطهيره بغير إذنه إشكال ^(٥) ، إلّا إذا كان تركه هتكاً ولم يمكن الاستيذان ^(٦) منه ، فإنّه حيثئذ لا يبعد وجوبه ^(٧) . (مسألة ٣٠) : يجب إزالة ^(٨) النجاسة عن المأكول وعن ظروف الأكل والشرب إذا استلزم استعمالها تنجّس المأكول والمشروب .

(١) بل الأقوى (خميني) .

هذا الاحتياط لا يترك (اراكي) .

لا يترك (گلپایگانی) .

(٢) فيه إشكال بل منع نعم يضمن نقص القيمة بنجاسته (خوئي) .

(٣) بل الحاصل بنفس التنجّس ولو بلحاظ ما يستلزمه التطهير (گلپایگانی) .

(٤) يجوز للحاكم إلزامه وصرف ماله في تطهيره وإن كان واجباً كفائياً على الجميع

(خميني) .

(٥) لا يجوز للغير مع إقدام صاحبه ومع امتناعه يجب على غيره (خميني) .

(٦) ولولا امتناعه (گلپایگانی) .

(٧) الظاهر أنه لا إشكال في الوجوب إذا كان الترك هتكاً كما هو المفروض (خوئي) .

(٨) بل يحرم أكل النجس فيلزم تطهيره للأكل والشرب (خميني) .

(مسألة ٣١) : الأحوط ترك الانتفاع بالأعيان النجسة ، خصوصاً الميتة^(١) ، بل والمنتجسة إذا لم تقبل التطهير إلا ما جرت السيرة عليه من الانتفاع بالعدرات وغيرها للتسميد والاستصباح بالدهن المنتجس لكن الأقوى جواز الانتفاع بالجميع حتى الميتة^(٢) مطلقاً في غير ما يشترط فيه الطهارة ، نعم لا يجوز بيعها للاستعمال المحرم ، وفي بعضها لا يجوز بيعه مطلقاً كالميتة والعدرات^(٣) .

(مسألة ٣٢) : كما يحرم الأكل والشرب للشيء النجس كذا يحرم^(٤) التسبب لأكل الغير أو شربه وكذا التسبب^(٥) لاستعماله^(٦) فيما يشترط فيه الطهارة ، فلو باع أو أعار شيئاً نجساً قابلاً^(٧) للتطهير يجب الإعلام بنجاسته ، وأما إذا لم يكن هو السبب في استعماله بأن رأى أن ما يأكله شخص أو يشربه أو يصلي فيه نجس فلا يجب إعلامه . (مسألة ٣٣) : لا يجوز سقي المسكرات للأطفال بل يجب ردعهم ، وكذا سائر الأعيان النجسة^(٨) إذا كانت مضرّة لهم بل مطلقاً^(٩) ، وأما المنتجسات فإن كان التنجس من جهة كون أيديهم نجسة فالظاهر عدم البأس به وإن كان من جهة تنجس سابق فالأقوى جواز التسبب لأكلهم ، وإن كان

-
- (١) لا يترك الاحتياط فيها كما مرّ (غلبايجاني) .
 - (٢) على الأحوط في الميتة الطاهرة كبعض أنواع السمكة مما كانت لها منفعة محللة مقصودة على الأقوى في غيرها (خميني) .
 - (٣) لا يبعد جواز بيع العذرة للانتفاع بها منفعة محللة ، نعم الكلب غير الصيود والخنزير والخمر والميتة لا يجوز بيعها بحال (خوئي) .
 - (٤) على الأحوط (غلبايجاني) .
 - (٥) فيما يشترط فيه الطهارة الواقعية على الأحوط وأما غيره فالأقوى عدم الحرمة (خميني) .
 - (٦) لا بأس به إذا كان الشرط أعم من الطهارة الواقعية والظاهرية كما في اشتراط الصلاة بطهارة الثوب والبدن (خوئي) .
 - (٧) لا دخل للقابلية في المنظور (خميني) .
 - (٨) الظاهر أن حكمها حكم المنتجسات (خوئي) .
 - (٩) على الأحوط وإن كان وجوب ردعهم في غير الضرر معتد به غير معلوم (خميني) .
- على الأحوط (غلبايجاني) .

الأحوط^(١) تركه ، وأما ردعهم عن الأكل أو الشرب مع عدم التسبب فلا يجب من غير إشكال . (مسألة ٣٤) : إذا كان موضع من بيته أو فرشه نجساً فورد عليه ضيف وباشره بالרטوبة المسرية ففي وجوب إعلامه إشكال وإن كان أحوط^(٢) ، بل لا يخلو عن قوة^(٣) ، وكذا إذا أحضر عنده طعاماً ثم علم بنجاسته ، بل وكذا إذا كان اطعام للغير وجماعة مشغولون بالأكل فرأى واحد منهم فيه نجاسة ، وإن كان عدم الوجوب في هذه الصورة لا يخلو عن قوة^(٤) ، لعدم كونه سبباً لأكل الغير ، بخلاف الصورة السابقة . (مسألة ٣٥) : إذا استعار ظرفاً أو فرشاً أو غيرهما من جاره فتنجس عنده هل يجب عليه إعلامه عند الرد ؟ فيه إشكال ، والأحوط^(٥) الإعلام ، بل لا يخلو عن قوة^(٦) إذا كان مما يستعمله المالك فيما يشترط فيه الطهارة .

(فصل) : إذا صلى في النجس فإن كان عن علم وعمد بطلت صلاته ، وكذا إذا كان عن جهل^(٧) بالنجاسة من حيث الحكم بأن لم يعلم أن الشيء الفلاني مثل عرق الجنب من الحرام نجس ، أو عن جهل بشرطية الطهارة للصلاة ، وأما إذا كان جاهلاً بالموضوع بأن لم يعلم أن ثوبه أو بدنه لاقى البول مثلاً فإن لم يلتفت أصلاً أو التفت بعد الفراغ من الصلاة صحّت صلاته ، ولا يجب عليه القضاء ، بل ولا الإعادة في الوقت ، وإن كان أحوط ، وإن التفت

(١) هذا الاحتياط لا يترك كما مرّ سابقاً (اراكي) .

(٢) والأقوى عدم وجوبه (خميني) .

(٣) هذا إذا كانت المباشرة بتسبب منه وإلا لم يجب إعلامه (خوئي) .

القوة ممنوعة (گلپایگانی) .

(٤) إذا لم يكن بتسبب منه فلا قوة فيه (اراكي) .

(٥) الأقوى وجوب الاعلام فيما يستعمله في الأكل والشرب والأحوط ذلك فيما يستعمله فيما

يشترط فيه الطهارة الواقعية وفي غيرها الأقوى عدم الوجوب (خميني) .

(٦) فيه إشكال ولا يترك الاحتياط فيما يشترط فيه الطهارة الواقعية (گلپایگانی) .

(٧) إذا كان الجاهل معذور الاجتهاد أو تقليد فالظاهر عدم بطلان الصلاة (خوئي) .

في أثناء الصلاة ، فإن علم سبقها وأن بعض صلاته وقع مع النجاسة بطلت مع سعة^(١) الوقت للإعادة ، وإن كان الأحوط الإتمام^(٢) ثم الإعادة مع ضيق الوقت^(٣) إن أمكن التطهير أو التبديل^(٤) وهو في الصلاة من غير لزوم المنافي فليفعل ذلك ويتم وكانت صحيحة وإن لم يمكن أتمها^(٥) وكانت صحيحة ، وإن علم حدوثها في الأثناء مع إتيان شيء من أجزائها مع النجاسة أو علم بها وشك في أنها كانت سابقاً أو حدثت فعلاً فمع سعة الوقت وإمكان التطهير أو التبديل يتمها^(٦) بعدهما ، ومع عدم الإمكان يستأنف ، ومع ضيق الوقت يتمها مع النجاسة^(٧) ولا شيء عليه ، وأما إذا كان ناسياً فالأقوى وجوب الإعادة أو القضاء مطلقاً ، سواء تذكر بعد الصلاة أو في أثناءها ، أمكن التطهير أو التبديل أم لا .

(مسألة ١) : ناسي الحكم تكليفاً أو وضعاً كجهله في وجوب الإعادة والقضاء . (مسألة ٢) : لو غسل ثوبه النجس وعلم بطهارته ثم صلى فيه وبعد ذلك تبين له بقاء نجاسته فالظاهر أنه من باب الجهل بالموضوع ، فلا يجب عليه الإعادة أو القضاء ، وكذا لو شك في نجاسته^(٨) ثم تبين بعد الصلاة أنه كان

(١) الأقوى الصحة مع إمكان التبديل أو التطهير أو الطرح بلا محذور والقطع مع عدم الإمكان (اراضي) .

(٢) إن أمكن تحصيل الشرط للباقي من دون مناف (گلپایگانی) .

(٣) بأن لا يتمكن من إدراك الصلاة في ثوب طاهر ولو بركعة (خوئي) .

(٤) أو الالتقاء إن لم يكن ساتراً (خميني) .

أو النزاع إن لم يكن ساتراً (گلپایگانی) .

(٥) بل ينزع مع الإمكان وصلى عارياً على الأقوى (خميني) .

مع عدم إدراك الركعة وأما مع إدراكها فالمتعين القطع والتبديل أو التطهير (اراضي) .

(٦) بل يصلي عارياً بعد النزاع مع الإمكان (خميني) .

(٧) قد مرّ حكم ما إذا تمكن من إدراك الركعة مع طهارة الثوب (آراخي) .

أو يتمها عارياً إن لم يمكن الاستيناف مع التبديل أو التطهير وإدراك الوقت ولو بركعة وإلا

فهو المتعين (گلپایگانی) .

(٨) يعني ابتداءً دون المسبوق بالعلم بالنجاسة فإنه محكوم بالنجاسة (گلپایگانی) .

نجساً ، وكذا لو علم بنجاسته فأخبره الوكيل في تطهيره بطهارته أو شهدت البيّنة بتطهيره ثم تبين الخلاف ، وكذا لو وقعت قطرة بول أو دم مثلاً وشك في أنها وقعت على ثوبه ، أو على الأرض^(١) ، ثم تبين أنها وقعت على ثوبه ، وكذا لو رأى في بدنه أو ثوبه دمًا وقطع بأنه دم البق ، أو دم القروح المعفو^(٢) ، أو أنه أقل من الدرهم أو نحو ذلك ، ثم تبين أنه ممّا لا يجوز الصلاة فيه ، وكذا لو شك في شيء من ذلك ثم تبين أنه ممّا لا يجوز فجميع^(٣) هذه من الجهل بالنجاسة لا يجب فيها الإعادة أو القضاء . (مسألة ٣) : لو علم بنجاسة شيء فَنسي ولاقاه بالرطوبة وصلّى ، ثم تذكر أنه كان نجساً وأن يده تنجّست بملاقاته ، فالظاهر أنه أيضاً من باب الجهل بالموضوع لا النسيان ، لأنه لم يعلم نجاسة يده سابقاً ، والنسيان إنما هو في نجاسة شيء آخر غير ما صلّى فيه نعم لو توضأ أو اغتسل قبل تطهير يده وصلّى كانت باطلة من جهة بطلان وضوئه أو غسله . (مسألة ٤) : إذا انحصر ثوبه في نجس ، فإن لم يمكن نزعه حال الصلاة لبرد أو نحوه صلّى فيه^(٤) ، ولا يجب عليه الإعادة أو القضاء ، وإن تمكّن من نزعه ففي وجوب الصلاة فيه أو عارياً أو التخيير^(٥) وجوه ، الأقوى الأوّل^(٦) والأحوط تكرار الصلاة . (مسألة ٥) : إذا كان عنده ثوبان يعلم

(١) الأقوى بطلانها خصوصاً مع كون الأرض مورداً لا ابتلاؤه (خميني) .

إذا كانت خارجة عن محلّ ابتلاؤه وإلا فالأقوى الإعادة (گلپایگانی) .

(٢) لا يترك الاحتياط بالإعادة فيه وفيما بعده مما تكون النجاسة معلومة وصلّى مع القطع بالعفو أو مع الشك فيه ثم تبين الخلاف (گلپایگانی) .

(٣) وإن كان الاحتياط لا ينبغي تركه في بعض الصور خصوصاً في صور القطع بالعدر وأخبار الوكيل (خميني) .

(٤) مع ضيق الوقت أو عدم احتمال زوال العذر احتمالاً عقلياً (خميني) .

(٥) وهو الأوجه (گلپایگانی) .

(٦) بل الثاني (خميني) .

بل الأخير مع أفضلية الأول (اراکي) .

بنجاسة أحدهما يكرّر الصلاة ، وإن لم يتمكّن إلا من صلاة واحدة يصلي في أحدهما لا عارياً^(١) ، والأحوط القضاء^(٢) خارج الوقت في الآخر^(٣) أيضاً إن أمكن ، وإلا عارياً . (مسألة ٦) : إذا كان عنده مع الثوبين المشتهين ثوب طاهر لا يجوز^(٤) أن يصلي^(٥) فيهما^(٦) بالتكرار ، بل يصلي فيه ، نعم لو كان له غرض عقلائي في عدم الصلاة فيه لا بأس بهما مكرراً . (مسألة ٧) : إذا كان أطراف الشبهة ثلاثة يكفي تكرار الصلاة في اثنين ، سواء علم بنجاسة واحد وبطهارة الاثنين ، أو علم بنجاسة واحد وشك في نجاسة^(٧) الآخرين ، أو في نجاسة أحدهما ، لأنّ الزائد على المعلوم محكوم بالطهارة ، وإن لم يكن مميّزاً ، وإن علم في الفرض بنجاسة الاثنين يجب التكرار بإتيان الثلاث وإن علم بنجاسة الاثنين في أربع يكفي الثلاث . والمعيار كما تقدّم سابقاً التكرار إلى حدّ يعلم وقوع أحدها في الطاهر . (مسألة ٨) : إذا كان كلّ من بدنه وثوبه نجساً ، ولم يكن له من الماء إلا ما يكفي أحدهما فلا يبعد التخيير^(٨) والأحوط تطهير البدن وإن كانت نجاسة أحدهما أكثر أو أشدّ لا يبعد ترجيحه^(٩) .

-
- (١) بل يصلي عارياً ويقضي خارج الوقت (خميني) .
 - (٢) وإن كان الأظهر عدم وجوبه في الفرض وعلى تقدير وجوبه لا تصل النوبة إلى الصلاة عارياً إلا مع لزوم التعجيل في القضاء (خوئي) .
 - (٣) لا خصوصية فيه بل يصلي في الطاهر إن أمكن وإلا يصلي عارياً (گلپایگانی) .
 - (٤) بل يجوز (خميني) .
 - على الأحوط (گلپایگانی) .
 - (٥) الأقوى جوازها مكرراً (اراكي) .
 - (٦) على الأحوط والأظهر جوازها (خوئي) .
 - (٧) فيه إشكال ما لم يعلم بإيقاع الصلاة في الطاهر (گلپایگانی) .
 - (٨) بل يظهر بدنه وصلى عارياً مع إمكان نزعه ، كانت النجاسة في أحدهما أشدّ أو أكثر أم لا ومع عدم إمكان النزع فالأحوط تطهير البدن إن كانت نجاسته مساوية الثوب أو أشدّ أو أكثر ومع أكثرية نجاسة الثوب وأشدّيتها يتخير (خميني) .
 - (٩) بل هو الأظهر عند كون أحدهما أكثر (خوئي) .

(مسألة ٩) : إذا تنجس موضعان من بدنه أو لباسه ولم يمكن إزالتهما فلا يسقط الوجوب ويتخير إلا مع الدوران بين الأقل والأكثر ، أو بين الأخف والأشد ، أو بين متحد العنوان ومتعدده^(١) فيتعين الثاني في الجميع^(٢) ، بل إذا كان موضع النجس واحداً وأمكن تطهير بعضه لا يسقط الميسور ، بل إذا لم يمكن التطهير لكن أمكن إزالة العين^(٣) وجبت ، بل إذا كانت محتاجة إلى تعدد الغسل وتمكن من غسلة واحدة فالأحوط عدم تركها^(٤) لأنها توجب خفة النجاسة إلا أن يستلزم خلاف الاحتياط من جهة أخرى ، بأن استلزم وصول الغسالة إلى المحل الطاهر . (مسألة ١٠) : إذا كان عنده مقدار من الماء لا يكفي إلا لرفع الحدث أو لرفع الخبث من الثوب أو البدن تعين رفع الخبث^(٥) ، ويتم بدلاً عن الوضوء أو الغسل ، والأولى^(٦) أن يستعمله^(٧) في إزالة الخبث أولاً ثم التيمم ، ليتحقق عدم الوجدان حينه . (مسألة ١١) : إذا صلى مع النجاسة اضطراباً^(٨) لا يجب عليه الإعادة^(٩) بعد التمكن من التطهير ، نعم لو حصل التمكن في أثناء الصلاة استأنف في سعة الوقت^(١٠) ، والأحوط الإتمام

(١) لو كان كل عنوان مانعاً مستقلاً (كإلپایگانی) .

(٢) على الأحوط في الدوران بين الأخف والأشد (خوئي) .

(٣) على الأحوط الأولى (خوئي) .

(٤) لا بأس بتركه (خوئي) .

(٥) على الأحوط ولو تمكن من جمع غسالة الوضوء أو الغسل في إناء ونحوه ورفع الخبث به تعين ذلك (خوئي) .

(٦) بل الأحوط (خميني) .

(٧) بل الأقوى (إراكي) .

(٨) إن صلى فيه مع سعة الوقت للباس من الظفر بثوب طاهر أو تطهير بدنه أعاد في الوقت على الأحوط والأحوط التأخير إلى آخر الوقت ، وإذا صلى آخر الوقت أو في السعة مع استيعاب العذر فالأقوى عدم وجوب القضاء (خميني) .

(٩) ولا سيما إذا كان الاضطراب لأجل التقية وكذا الحال في المسألة الآتية (خوئي) .

(١٠) لو قيل بجواز البدار لكن الأقوى خلافه (كإلپایگانی) .

ج ١ في احكام النجاسات ٧٩

والإعادة . (مسألة ١٢) : إذا اضطر^(١) إلى السجود على محلّ نجس لا يجب إعادتها بعد التمكن من الطاهر . (مسألة ١٣) : إذا سجد على الموضع النجس جهلاً أو نسياناً لا يجب عليه الإعادة ، وإن كانت أحوط^(٢) .

(فصل) : فيما يعفى عنه في الصلاة وهو أمور : « الأول » : دم الجروح والقروح ما لم تبرأ ، في الثوب أو البدن ، قليلاً كان أو كثيراً ، أمكن الإزالة أو التبديل بلا مشقة أم لا ، نعم يعتبر أن يكون ممّا فيه مشقة نوعيّة ، فإن كان ممّا لا مشقة في تطهيره أو تبديله على نوع الناس فالأحوط^(٣) إزالته أو تبديل الثوب ، وكذا يعتبر أن يكون الجرح ممّا يعتدّ به ، وله ثبات واستقرار ، فالجروح الجزئية يجب تطهير دمها ، ولا يجب فيما يعفى عنه منعه عن التنجيس نعم يجب شدّه^(٤) إذا كان في موضع يتعارف شدّه ، ولا يختصّ العفو بما في محلّ الجرح ، فلو تعدّى عن البدن إلى اللباس ، أو إلى أطراف المحلّ كان معفوّاً ، لكن بالمقدار المتعارف في مثل ذلك الجرح ، ويختلف ذلك باختلافها من حيث الكبر والصغر ، ومن حيث المحلّ ، فقد يكون في محلّ لازمه بحسب المتعارف التعدي إلى الأطراف كثيراً ، أو في محلّ لا يمكن شدّه ، فالمناف المتعارف بحسب ذلك الجرح . (مسألة ١) : كما يعفى عن دم الجرح كذا يعفى عن القيح المتنجّس الخارج معه ، والدواء المتنجّس الموضوع عليه ، والعرق المتصل به في المتعارف ، أمّا الرطوبة البخارجيّة إذا وصلت إليه وتعدّت

(١) والأحوط التأخير إلى آخر الوقت (خميني) .

(٢) لا يترك وإن كان عدم الوجوب لا يخلو من قوة (خميني) .
إذا كان السجود على الموضع النجس في سجدة واحدة من ركعة أو أكثر فالظاهر عدم وجوب الإعادة والاحتياط بالإعادة ضعيف جداً (خوئي) .

(٣) إلا إذا كان حرجاً عليه وإن لم يكن فيه مشقة نوعيّة فلا يجب حينئذ (خميني) .

(٤) على الأحوط (خميني) .

فيه تأمل بل منع (خوئي) .

إلى الأطراف فالعفو عنها مشكل^(١) فيجب غسلها إذا لم يكن فيه حرج .
 (مسألة ٢) : إذا تلوّث يده في مقام العلاج غسلها ، ولا عفو ، كما أنّه كذلك إذا كان الجرح ممّا لا يتعدّى فتلوّث أطرافه بالمسح عليها بيده أو بالخرقة الملوّثتين على خلاف المتعارف . (مسألة ٣) : يعفى عن دم البواسير خارجة كانت أو داخلية ، وكذا كلّ قرح أو جرح باطني^(٢) خرج دمه إلى الظاهر .
 (مسألة ٤) : لا يعفى عن دم الرعاف^(٣) ولا يكون من الجروح .
 (مسألة ٥) : يستحبّ لصاحب القروح والجروح أن يغسل ثوبه من دمهما كلّ يوم مرّة . (مسألة ٦) : إذا شكّ في دم أنّه من الجروح أو القروح أم لا فالأحوط^(٤) عدم العفو^(٥) عنه . (مسألة ٧) : إذا كانت القروح أو الجروح المتعدّدة متقاربة بحيث تعدّ جرحاً واحداً عرفاً جرى عليه حكم الواحد ، فلو برأ بعضها لم يجب غسله ، بل هو معفو عنه حتّى يبرأ الجميع ، وإن كانت متباعدة لا يصدق عليها الوحدة العرفيّة ، فلكلّ حكم نفسه ، فلو برأ البعض وجب غسله ، ولا يعفى عنه إلى أن يبرأ الجميع . « الثاني » : ممّا يعفى عنه في الصلاة الدم الأقل من الدرهم ، سواء كان في البدن أو اللباس ، من نفسه أو غيره عدا الدماء الثلاثة^(٦) من الحيض والنفاس^(٧) والاستحاضة ، أو من نجس

(١) لا إشكال في عدم العفو (خميني) .

(٢) في الباطني إذا لم يكن في غسله حرج إشكال (اراكي) .

(٣) هذا إذا كان اتفاقياً وأما إذا كان علّة في داخل الأنف فلا يبعد كونه من الجروح (خوئي) .

(٤) الأقوى عدم اللباس بالصلاة معه (اراكي) .

وإن كان الأقوى جواز الصلاة فيه نعم إذا كانت الشبهة في المفهوم فالأقوى المنع (گلپایگانی) .

(٥) لا يبعد جواز الصلاة فيه (خميني) .

بل أظهر ذلك (خوئي) .

(٦) على الأحوط في الاستحاضة بل في النفاس والحيض أيضاً (خوئي) .

(٧) على الأحوط فيه وفيما بعده وإن كان العفو عملاً بعد الإستحاضة لا يخلو من وجه (خميني) .

ج ١ في احكام النجاسات ٨١

العين أو الميتة بل أو غير المأكول ممّا عدا الإنسان على الأحوط ، بل لا يخلو عن قوّة ، وإذا كان متفرّقاً في البدن أو اللباس أو فيهما وكان المجموع بقدر الدرهم فالأحوط عدم العفو^(١) ، والمناط سعة الدرهم لا وزنه ، وحده سعة أخمص الراحة ، ولما حده بعضهم بسعة عقد الابهام من اليد ، وآخر بعقد الوسطى ، وآخر بعقد السبابة فالأحوط^(٢) الاقتصار^(٣) على الأقل^(٤) وهو الأخير . (مسألة ١) : إذا تفسّى من أحد طرفي الثوب إلى الآخر قدم واحد^(٥) ، والمناط في ملاحظة الدرهم أوسع الطرفين ، نعم لو كان الثوب طبقات تفتّش من طبقة إلى أخرى فالظاهر التعدّد ، وإن كانتا من قبيل الظهارة والبطانة ، كما أنّه لو وصل إلى الطرف الآخر دم آخر لا بالتفّشي يحكم عليه بالتعدّد^(٦) ، وإن لم يكن طبقتين . (مسألة ٢) : الدم الأقل إذا وصل إليه رطوبة من الخارج فصار المجموع بقدر الدرهم أو أزيد لا إشكال في عدم العفو عنه ، وإن لم يبلغ الدرهم . فإن لم يتنجس بها شيء من المحل بأن لم تتعدّ عن محلّ الدم فالظاهر بقاء العفو^(٧) ، وإن تعدّى عنه ولكن لم يكن المجموع

(١) والأقوى العفو (خميني) .

بل الأظهر ذلك (خوئي) .

(٢) لا يترك (غليبايگاني) .

(٣) لا يترك (خميني) .

لا يترك (أراكي) .

(٤) لا يترك (خوئي) .

(٥) في غير صورة الغلظة وأما فيها فالظاهر التعدد (أراكي) .

(٦) على الأحوط (خميني) .

بشرط أن لا يتصل أحد الدمين بالآخر وإلا فالحكم بالتعدد لا يخلو من إشكال

(خوئي) .

ما لم يتحدا بالاتصال (غليبايگاني) .

(٧) مع استهلاكه في الدم وأما مع عدمه فالأحوط عدم العفو (خميني) .

مشكل إلا مع الاستهلاك (غليبايگاني) .

بقدر الدرهم ففيه إشكال ، والأحوط^(١) عدم العفو^(٢) . (مسألة ٣) : إذا علم كون الدم أقل من الدرهم ، وشك في أنه من المستثنيات أم لا يبنى على العفو وأما إذا شك في أنه بقدر الدرهم أو أقل فالأحوط^(٣) عدم العفو^(٤) ، إلا أن يكون مسبقاً^(٥) بالأقلية وشك في زيادته . (مسألة ٤) : المتنجس بالدم ليس كالدم في العفو عنه إذا كان أقل من الدرهم . . (مسألة ٥) : الدم الأقل إذا أزيل عينه فالظاهر بقاء حكمه . (مسألة ٦) : الدم الأقل إذا وقع عليه دم آخر أقل ولم يتعد عنه أو تعدى وكان المجموع أقل لم يزل حكم العفو عنه . (مسألة ٧) : الدم الغليظ الذي سعته أقل عفو ، وإن كان بحيث لو كان رقيقاً صار بقدره أو أكثر . (مسألة ٨) : إذا وقعت نجاسة أخرى كقطرة من البول مثلاً على الدم الأقل بحيث لم تتعد عنه إلى المحل الطاهر ولم يصل إلى الثوب أيضاً هل يبقى العفو أم لا ؟ إشكال^(٦) فلا يترك الاحتياط . « الثالث » : مما يعفى عنه ما لا تتم فيه الصلاة من الملابس ، كالقلنسوة ، والعرقجين والتكة والجورب والنعل والخاتم والخلخال ونحوها ، بشرط أن لا يكون من الميتة ، ولا من أجزاء نجس العين ، كالكلب وأخويه ، والمناطق عدم إمكان الستر بلا علاج ، فإن تعمم أو تحزم بمثل الدستمال ممّا لا يستر العورة بلا علاج ، لكن يمكن الستر به بشده بحبل أو بجعله خرقاً لا مانع من الصلاة فيه ، وأما مثل

(١) بل الأقوى (اراكي) .

(٢) بل الأظهر ذلك (خوئي) .

(٣) والأقوى العفو إلا إذا كان مسبقاً بالأكثرية من مقدار العفو وشك في صيرورته بمقداره

(خميني) .

والأقوى فيه العفو إلا في المسبوق بعدمه (گلپایگانی) .

(٤) بل الظاهر العفو إلا أن يكون مسبقاً بمقدار الدرهم (اراكي) .

(٥) بل هو الأظهر (خوئي) .

(٦) أظهره عدم بقاء العفو (خوئي) .

والظاهر عدم العفو (گلپایگانی) .

العمامة الملفوفة التي تستر العورة إذا فلت فلا يكون معفواً إلا إذا خيطة بعد اللَّفِّ بحيث تصير مثل القلنسوة . « الرابع » المحمول المتنَّجس الذي لا تتمُّ فيه الصلاة مثل السكين والدرهم والدينار ونحوها . وأمَّا إذا كان ممَّا تتمُّ فيه الصلاة كما إذا جعل ثوبه المتنَّجس في جيبه مثلاً ففيه إشكال^(١) والأحوط الاجتناب وكذا إذا كان من الأعيان النجسة ، كالميتة والدم وشعر الكلب^(٢) والخنزير ، فإنَّ الأحوط اجتناب^(٣) حملها في الصلاة . (مسألة ١) : الخيط المتنَّجس الذي خيط به الجرح يعدُّ من المحمول . بخلاف ما خيط به الثوب والقياطين والزروء والسفايف ، فإنَّها تعدُّ من أجزاء اللباس لا عفواً عن نجاستها . « الخامس » : ثوب المريئة^(٤) للصبيِّ أمَّا كانت أو غيرها^(٥) ، متبرعة أو مستأجرة ذكراً كان الصبيِّ أو أنثى ، وإن كان الأحوط الاقتصار على الذكر فنجاسته معفوّة بشرط غسله في كلِّ يوم مرّة ، مخيرة^(٦) بين ساعاته ، وإن كان الأولى غسله آخر النهار لتصلِّي الظهرين والعشاءين مع الطهارة ، أو مع خفة النجاسة ، وإن لم يغسل كلَّ يوم مرّة فالصلوات الواقعة فيه مع النجاسة باطلة ، ويشترط انحصار ثوبها في واحد ، أو احتياجها إلى لبس جميع ما عندها وإن كان متعدداً ، ولا فرق في العفو بين أن تكون متمكّنة من تحصيل الثوب الطاهر

(١) وإن كان العفو لا يخلو من وجه (خميني) .

أظهره الجواز (خوئي) .

(٢) لا إشكال في عدم العفو في أجزاء ما لا يؤكل لحمه وإن كان طاهراً (گلپایگانی) .

(٣) لا بأس بتركه في غير شعر الكلب والخنزير وسائر أجزائهما لأنهما مما لا يؤكل لحمه (خوئي) .

(٤) الأحوط الاقتصار في العفو على موارد الحرج الشخصي (خوئي) .

(٥) ثبوت العفو في غير الأم وفي غير الذكر من الصبي وفي غير التنجس بالبول محل إشكال بل منع (خوئي) .

(٦) الأحوط أن تغسل كل يوم لأول صلاة ابتلت بنجاسته الثوب فتصلي معه صلاة بطهر ثم عفي عنها لبقية الصلوات في اليوم واللييلة (خميني) .

بشراء أو استئجار أو استعارة أم لا ، وإن كان الأحوط الاقتصار على صورة عدم التمكن . (مسألة ١) : إلحاق بدننها بالثوب في العفو عن نجاسته محل إشكال ، وإن كان لا يخلو عن وجه^(١) . (مسألة ٢) : في إلحاق المربي بالمريئة إشكال^(٢) ، وكذا من تواتر بوله . « السادس » : يعفى عن كل نجاسة في البدن أو الثوب في حال الاضطرار .

(فصل) : في المطهرات ، وهي أمور : « أحدها » : الماء ، وهو عمدتها ، لأن سائر^(٣) المطهرات مخصوصة بأشياء خاصة بخلافه ، فإنه مطهر لكل متنجس حتى الماء المضاف بالاستهلاك بل يطهر بعض الأعيان النجسة كميت الإنسان ، فإنه يطهر بتمام غسله ، ويشترط في التطهير به أمور بعضها شرط في كل من القليل والكثير ، وبعضها مختص^(٤) بالتطهير بالقليل . « أما الأول » : فمنها زوال العين والأثر ، بمعنى الأجزاء الصغار منها ، لا بمعنى اللون والطعم ونحوهما ، ومنها عدم تغير الماء^(٥) في أثناء الاستعمال ، ومنها طهارة الماء ولو في ظاهر الشرع ، ومنها إطلاقه بمعنى عدم خروجه عن الإطلاق في أثناء الاستعمال . « وأما الثاني » : فالتعدد في بعض المتنجسات كالمتنجس بالبول^(٦) وكالظروف^(٧) ،

(١) لكنه بعيد (خوئي) .

(٢) أظهره عدم الإلحاق وكذا الحال في من تواتر بوله (خوئي) .

(٣) غير المطر (خميني) .

(٤) يأتي التفصيل وعدم تمامية ما ذكر (خميني) .

(٥) بالنجاسة (خميني - گلپایگانی) .

لا يشترط عدم تغييره بأوصاف المتنجس بالاستعمال بل ولا بأوصاف النجس أيضاً في غير الغسلة المتعقبة بطهارة المحل (خوئي) .

(٦) الظاهر اعتبار التعدد في الثوب المتنجس بالبول حتى فيما غسل بالماء الكثير غير الجاري (خوئي) .

(٧) سيأتي عدم اختصاص التعدد والتعفير بالقليل على الأحوط وكذا العصر (خميني) .

والتعفير^(١) كما في المتنّجس بولوغ الكلب، والعصر^(٢) في مثل الثياب والفرش ونحوها ممّا يقبله، والورود أي ورود الماء على المتنّجس دون العكس على الأحوط^(٣).

(مسألة ١) : المدار في التطهير زوال عين النجاسة دون أوصافها، فلو بقيت الريح أو اللون مع العلم بزوال العين كفى، إلّا أن يستكشف من بقائهما بقاء الأجزاء^(٤) الصغار، أو يشكّ في بقائها، فلا يحكم حينئذ بالطهارة. (مسألة ٢) : إنّما يشترط في التطهير طهارة الماء قبل الاستعمال، فلا يضرّ تنجّسه بالوصول إلى المحلّ النجس، وأمّا الإطلاق فاعتباره إنّما هو قبل الاستعمال وحينه، فلو صار بعد الوصول إلى المحلّ مضافاً لم يكف، كما في الثوب المصبوغ، فإنه يشترط في طهارته بالماء القليل بقاؤه على الإطلاق حتّى حال العصر، فمادام يخرج منه الماء الملوّن لا يطهر إلّا إذا كان اللون قليلاً لم يصر إلى حدّ الإضافة. وأمّا إذا غسل في الكثير فيكفي فيه نفوذ الماء^(٥) في جميع أجزائه بوصف الإطلاق^(٦)، وإن صار بالعصر مضافاً بل الماء المعصور المضاف أيضاً محكوم بالطهارة، وأمّا إذا كان بحيث يوجب إضافة الماء

(١) سيجيء منه « قدّس سره » اعتبار التعفير عند الغسل بالماء الكثير أيضاً وهو الصحيح (خوئي).

في اختصاصه بالقليل إشكال يأتي بيانه إنشاء الله (گلپایگانی).

(٢) إذا توقف صدق الغسل على العصر أو ما بحكمه كالذلك فلا بد من اعتباره ولو كان الغسل بالماء الكثير وإلا فلا وجه لاعتباره في الماء القليل أيضاً (خوئي).

(٣) بل الأقوى (اراعي).

وإن كان الأظهر عدم اعتباره في غير الغسلة المتعقبة بطهارة المحلّ (خوئي).

(٤) عرفاً لا عقلاً وبرهاناً (خميني).

(٥) لا فرق بين الماء الكثير والقليل في ذلك كما مرّ ومنه يظهر الحال في الماء المعصور

المضاف (خوئي).

(٦) إلى تحقق الغسل عرفاً ويأتي اعتبار العصر أو ما يقوم مقامه احتياطاً (خميني).

بمجرد وصوله إليه ولا ينفذه إلا مضافاً فلا يطهر مادام كذلك ، والظاهر أن اشتراط^(١) عدم التغير^(٢) أيضاً كذلك^(٣) فلو تغير بالاستعمال لم يكف مادام كذلك ، ولا يحسب غسلة من الغسلات فيما يعتبر فيه التعدد . (مسألة ٣) : يجوز استعمال غسالة الاستنجاء في التطهير على الأقوى^(٤) وكذا غسالة سائر النجاسات على القول بطهارتها^(٥) وأما على المختار^(٦) من وجوب الاجتناب عنها احتياطاً^(٧) فلا . (مسألة ٤) : يجب في تطهير الثوب^(٨) أو البدن بالماء القليل من بول غير الرضيع الغسل مرتين ، وأما من بول الرضيع الغير المتغذي بالطعام فيكفي صب الماء مرة . وإن كان المرتان أحوط ، وأما المتنجس بسائر النجاسات عدا البول^(٩) فالأقوى كفاية الغسل مرة بعد زوال العين^(١٠) فلا تكفي^(١١) الغسلة^(١٢) المزيلة لها إلا أن يصب الماء مستمراً بعد زوالها ، والأحوط التعدد في سائر النجاسات أيضاً ، بل كونهما غير الغسلة المزيلة . (مسألة ٥) : يجب في الأواني إذا تنجست بغير البول الغسل ثلاث مرات في الماء القليل . وإذا تنجست بالبول التغير بالتراب مرة ، وبالماء بعده مرتين ،

(١) مر حكم التغير آنفاً (خوئي) .

(٢) بالنجاسة (خميني) .

(٣) يعني يشترط في التطهير عدم تغير الماء بالنجاسة حين الاستعمال مثل ما في الاطلاق لكن الظاهر الفرق حيث أنه يشترط فيه عدم التغير ما دام متصلاً بالمحل فلو تغير ولو بالعصر لم يحكم بطهارة المغسول بخلاف الاطلاق (گلپایگانی) .

(٤) لا يخلو من إشكال والأحوط عدم الجواز (خميني) .

(٥) وهو الصحيح في الغسلة المتعقبة بطهارة المحل (خوئي) .

(٦) وقد مر المختار منّا فراجع (گلپایگانی) .

(٧) بل لزوماً (اراكي) .

(٨) بل في مطلق المتنجس بالبول عدا الأنية التي يأتي حكمها إنشاء الله (گلپایگانی) .

(٩) ذكر كلمة البول من سهو القلم والصحيح « عدا الاناء » (خوئي) .

(١٠) الظاهر كفاية الغسلة المزيلة للعين أيضاً (خوئي) .

(١١) على الأحوط (گلپایگانی) .

(١٢) الأقوى كفايتها (اراكي) .

ج ١ في المطهرات ٨٧

والأولى أن يطرح^(١) فيها التراب من غير ماء ويمسح به ، ثم يجعل فيه شيء من الماء .
ويمسح به ، وإن كان الأقوى كفاية الأول فقط ، بل الثاني^(٢) أيضاً ، ولا بد من
التراب ، فلا يكفي عنه الرماد والأشنان والنورة ونحوها ، نعم يكفي الرمل^(٣) ، ولا
فرق بين أقسام التراب ، والمراد من الولوغ شربه الماء أو مائعاً آخر بطرف لسانه ،
ويقوى^(٤) إلحاق^(٥) لطمه^(٦) الإناء بشربه ، وأما وقوع لعاب فمه فالأقوى فيه عدم
اللمس وإن كان أحوط^(٧) ، بل الأحوط إجراء الحكم المذكور في مطلق مباشرته ولو
كان بغير اللسان من سائر الأعضاء حتى وقوع شعره أو عرقه في الإناء . (مسألة ٦) :
يجب في ولوغ الخنزير غسل الإناء سبع مرات ، وكذا في موت الجرذ ، وهو الكبير من
الفأرة البرية ، والأحوط في الخنزير التعفير قبل السبع أيضاً لكن الأقوى عدم وجوبه .
(مسألة ٧) : يستحب في ظروف الخمر الغسل سبعاً ، والأقوى كونها كسائر
الظروف في كفاية الثلاث . (مسألة ٨) : التراب الذي يعفر به يجب^(٨) أن يكون
طاهراً^(٩) قبل الاستعمال . (مسألة ٩) : إذا كان الإناء ضيقاً لا يمكن مسحه بالتراب

-
- (١) والأظهر أن يجعل في الإناء مقدار من التراب ثم يوضع فيه مقدار من الماء فيمسح الإناء
به ثم يزال أثر التراب بالماء ثم يغسل الإناء بالماء مرتين (خوئي) .
(٢) بشرط كون الماء لا يخرج عن صدق التعفير بالتراب (خميني) .
الأقوى تعيين الثاني (اراكي) .
الأحوط عدم الاقتصار عليه (گلپایگانی) .
(٣) لا يخلو من إشكال (خميني) .
الظاهر أنه لا يكفي (خوئي) .
(٤) القوة ممنوعة لكنه أحوط (گلپایگانی) .
(٥) في القوة تأمل ولا يترك الاحتياط بالحق بل بإلحاق وقوع لعاب فمه (خميني) .
(٦) في القوة إشكال نعم هو الأحوط (خوئي) .
(٧) لا يترك مع مراعاة التلث في القليل (گلپایگانی) .
(٨) على الأحوط (خميني) .
(٩) على الأحوط (خوئي) .

فالظاهر كفاية جعل التراب^(١) فيه وتحريكه^(٢) إلى أن يصل إلى جميع أطرافه ، وأما إذا كان ممّا لا يمكن فيه ذلك فالظاهر بقاءه على النجاسة أبداً إلا عند من يقول بسقوط التعفير في الغسل بالماء الكثير . (مسألة ١٠) : لا يجري حكم التعفير في غير الظروف ممّا تنجّس بالكلب ، ولوبماء ولوغه أو بلطعه ، نعم لا فرق بين أقسام الظروف في وجوب التعفير حتّى مثل الدلو^(٣) لو شرب الكلب منه ، بل والقربة والمطهرة وما أشبه ذلك^(٤) . (مسألة ١١) : لا يتكرّر التعفير بتكرّر الولوج من كلب واحد أو أزيد ، بل يكفي التعفير مرّة واحدة . (مسألة ١٢) : يجب تقديم التعفير على الغسلتين ، فلو عكس لم يطهر . (مسألة ١٣) : إذا غسل الإناء بالماء الكثير لا يعتبر فيه التثليث . بل يكفي مرّة واحدة حتّى في إناء الولوج ، نعم الأحوط عدم سقوط التعفير فيه ، بل لا يخلو عن قوّة ، والأحوط التثليث^(٥) حتّى في الكثير . (مسألة ١٤) : في غسل الإناء بالماء القليل يكفي صبّ الماء فيه وإدارته إلى أطرافه . ثمّ صبّه على الأرض ثلاث مرّات كما يكفي أن يملأه ماء ثمّ يفرغه ثلاث مرّات . (مسألة ١٥) : إذا شكّ في متنجّس أنّه من الظروف حتّى يعتبر غسله ثلاث مرّات ، أو غيره حتّى يكفي فيه المرّة فالظاهر^(٦)

-
- (١) مع إضافة مقدار من الماء اليه كما تقدم (خوئي) .
 (٢) في كفايته اشكال نعم لو وضع خرقة على رأس عود وأدخل فيه وحركها عنيماً حتى حصل التعفير والغسل بالتراب يكفي (خميني) .
 (٣) إسراء الحكم إلى ما لا يصدق عليه الإناء مبني على الاحتياط (خوئي) .
 (٤) الأحوط إجراء الحكم فيما يصدق عليه أنّه ولغ فيه أو شرب منه وإن لم يصدق عليه الظرف كما لو شرب من قطعة حجر جمع فيه الماء فيلزم التعفير في تطهيره (گلپایگانی) .
 (٥) لا يترك حتّى في الجاري (خميني) .
 (٦) في الشبهات المفهومية في بعض النجاسات ولما كان تشخيص الموارد شأن الفقيه فالأحوط لغيره عدم الاكتفاء بالمرّة (خميني) .
 فيما إذا لم تكن الشبهة مصداقية ويعتبر الثلاث فيما إذا كانت كذلك (اراكي) .

كفاية المرأة^(١) . (مسألة ١٦) : يشترط في الغسل بالماء القليل انفصال الغسالة على المتعارف ، ففي مثل البدن ونحوه ممّا لا ينفذ فيه الماء يكفي صبّ الماء عليه وانفصال معظم الماء ، وفي مثل الثياب والفرش مما ينفذ فيه الماء لا بدّ من عصره أو ما يقوم مقامه ، كما إذا داسه برجله أو غمره بكفّه أو نحو ذلك ، ولا يلزم انفصال تمام الماء ، ولا يلزم الفرق والدلك إلّا إذا كان فيه عين النجس أو المتنجّس ، وفي مثل الصابون ، والطين ، ونحوهما ممّا ينفذ فيه الماء ولا يمكن عصره فيطهر ظاهره بإجراء الماء عليه ، ولا يضرّه بقاء نجاسة الباطن على فرض نفوذها فيه . وأمّا في الغسل بالماء الكثير فلا يعتبر انفصال الغسالة ولا العصر ولا التعدد^(٢) وغيره ، بل بمجرد غمسه^(٣) في الماء بعد زوال العين يطهر ، ويكفي في طهارة أعماقه إن وصلت النجاسة إليها نفوذ الماء الطاهر فيه في الكثير ، ولا يلزم تجفيفه^(٤) أوّلاً ، نعم لو نفذ فيه عين البول مثلاً مع بقائه فيه يعتبر تجفيفه ، بمعنى عدم بقاء مائيته فيه ، بخلاف الماء النجس الموجود فيه ، فإنّه بالتّصال بالكثير يطهر^(٥) ، فلا حاجة فيه إلى التجفيف . (مسألة ١٧) : لا يعتبر العصر ونحوه فيما تنجّس ببول الرضيع ، وإن كان مثل الثوب

(١) إذا كانت الشبهة في المفهوم وإلّا فالأقوى اعتبار الثلاث (كلايگانی) .
 (٢) الظاهر اعتبار العصر أو ما بحكمه في غسل الثياب ونحوها بالماء الكثير أيضاً وقد مرّ حكم التعدد وغيره (خوئی) .

(٣) لا يخلو من إشكال وإن لا يخلو من وجه فلا يترك الاحتياط بمثل العصر وما قام مقامه هذا فيما يمكن ذلك فيه وأما فيما لا يمكن كالصابون والطين ونحوهما فيطهر ظواهرها بالتغسيل وأما بواطنها فلا تطهر إلا بوصول الماء المطلق عليها ولا يكفي وصول الرطوبة فتطهير بواطن كثير من الأشياء غير ممكن أو في غاية الإشكال (خمینی) .

(٤) الظاهر أنه يعتبر في صدق الغسل تجفيفه أو ما يقوم مقامه من التحريك في الماء أو إبقاؤه فيه بمقدار يعلم بخروج الأجزاء المائية النجسة من باطنه (خوئی) .

(٥) فيه إشكال إلّا مع الامتزاج ومعه يستهلك النجس أيضاً ويطهر لكنّ الفرض مستبعد فلا يترك الاحتياط بالتجفيف مطلقاً (كلايگانی) .

والفرش ونحوهما ، بل يكفي صبّ الماء عليه مرّة على وجهه يشمل جميع أجزائه ، وإن كان الأحوط مرتين لكن يشترط أن لا يكون متغذياً معتاداً بالغذاء ولا يضرّ تغذيه إتفاقاً نادراً وأن يكون ذكراً لا أنثى على الأحوط ، ولا يشترط فيه أن يكون في الحولين ، بل هو كذلك مادام يعدر ضيعاً غير متغذٍ ، وإن كان بعدهما ، كما أنه لو صار معتاداً بالغذاء قبل الحولين لا يلحقه الحكم المذكور ، بل هو كسائر الأبوال ، وكذا يشترط في لحوق^(١) ، الحكم أن يكون اللبن من المسلمة ، فلو كان من الكافرة^(٢) لم يلحقه^(٣) ، وكذا لو كان من الخنزيرة . (مسألة ١٨) : إذا شك في نفوذ الماء النجس في الباطن في مثل الصابون ونحوه بني على عدمه ، كما أنه إذا شك بعد العلم بنفذه في نفوذ الماء الطاهر فيه بني على عدمه فيحكم ببقاء الطهارة في الأوّل ، وبقاء النجاسة في الثاني . (مسألة ١٩) : قد يقال بطهارة الدهن المتنجس إذا جعل في الكر الحارّ ، بحيث اختلط معه ، ثم أخذ من فوقه بعد برودته ، لكنّه مشكل ، لعدم حصول العلم بوصول الماء إلى جميع أجزائه ، وإن كان غير بعيد^(٤) إذا غلى الماء مقداراً من الزمان . (مسألة ٢٠) : إذا تنجّس الأرز أو الماش أو نحوهما يجعل في وصلة ويغمس في الكرّ ، وإن نفذ فيه الماء النجس يصبر حتّى يعلم نفوذ^(٥) الماء الطاهر إلى المقدار الذي نفذ فيه الماء النجس ، بل لا يبعد^(٦)

(١) على الأحوط والأظهر عدم الاشتراط (خوئي) .

(٢) الأقوى اللاحق وإن كان الأحوط عدمه (خميني) .

(٣) على الأحوط (گلپایگانی) .

(٤) بعيد (خميني) .

بل هو بعيد جداً (خوئي) .

(٥) قد مرّ أن تطهير بواطن مثل الحبوب والصابون في الماء الكثير فضلاً عن القليل غير ميسور ووصول الرطوبة إليها غير كاف بل لا بد من حصول الغسل واستيلاء الماء المطلق عليها والعلم بذلك مما لا طريق إليه غالباً (خميني) .

(٦) بل يبعد إذ نفذ النجاسة في أعماقه (اراكي) .

ج ١ في المطهرات ٩١

تطهيره بالقليل^(١) ، بأن يجعل في ظرف ويصب عليه ، ثم يراق غسالته ،
ويطهر الظرف أيضاً بالتبع ، فلا حاجة إلى التثليث فيه ، وإن
كان هو الأحوط^(٢) نعم لو كان الظرف أيضاً نجساً فلا بد من الثلاث . (مسألة ٢١) :
الثوب النجس يمكن تطهيره بجعله في طشت وصب الماء عليه ، ثم عصره وإخراج
غسالته . وكذا اللحم النجس ، ويكفي المرأة غير البول ، والمرتان فيه إذا لم يكن
الطشت نجساً قبل صب الماء ، وإلا فلا بد من الثلاث^(٣) ، والأحوط التثليث مطلقاً .
(مسألة ٢٢) : اللحم المطبوخ بالماء النجس أو الممتنّس بعد الطبخ يمكن
تطهيره^(٤) في الكثير ، بل والقليل^(٥) إذا صب عليه الماء ونفذ فيه ، إلى المقدار الذي
وصل إليه الماء النجس^(٦) . (مسألة ٢٣) : الطين النجس اللاصق بالإبريق يطهر
بغمسه في الكر^(٧) ونفوذ الماء^(٨) إلى أعماقه ، ومع عدم النفوذ يطهر ظاهره فالقطرات
التي تقطر منه بعد الإخراج من الماء طاهرة ، وكذا الطين اللاصق بالنعل ، بل يطهر

(١) يعني ظاهره وأما تطهير الباطن في الحبوب فمشكل إلا إذا نفذ الماء الكرّ فيه بوصف
اطلاقه ولا يكفي مجرد النداءة ، وكذا في مثل الخبز والمجن وغيرهما (غلپایگانی) .

(٢) هذا الاحتياط لا يترك (خوئي) .

(٣) على الأحوط (خوئي) .

(٤) مع الشك في نفوذ الماء النجس في باطنه لا إشكال في إمكان تطهيره ظاهراً وأما مع
العلم به فلا بد من العلم بغسله بنحو يصل الماء المطلق إلى باطنه ولا يبعد ذلك في
اللحم دون الشحم ومع الشك فالأحوط لو لم يكن الأقوى لزوم الاجتناب عنه
(خميني) .

(٥) قد مرّ ما فيه في التطهير بالقليل (اراكي) .

(٦) وأخرجت غسالته بالذّلك أو العصر (غلپایگانی) .

(٧) في حصول الطهارة بذلك قبل تجفيفه منع وأولى منه بالمنع طهارته بالماء القليل نعم لا

إشكال في طهارة ظاهره بالغسل بالماء القليل أو الكثير (خوئي) .

(٨) المطلق وكذا في التطهير بالقليل (خميني) .

ظاهره بالماء القليل أيضاً ، بل إذا وصل إلى باطنه بأن كان رخواً طهر باطنه^(١) أيضاً^(٢) به . (مسألة ٢٤) : الطحين والعجين النجس يمكن^(٣) تطهيره بجعله خبزاً ، ثم وضعه في الكرّ حتى يصل الماء إلى جميع أجزائه ، وكذا الحليب النجس بجعله جبناً ووضع في الماء كذلك . (مسألة ٢٥) : إذا تنجّس التُّور يطهر بصبّ الماء في أطرافه من فوق إلى تحت ، ولا حاجة فيه إلى التثليث ، لعدم كونه من الظروف ، فيكفي المرة في غير البول ، والمرتان فيه ، والأولى أن يحفر فيه حفيرة يجتمع الغسالة فيها ، وطمّنها بعد ذلك بالطين الطاهر . (مسألة ٢٦) : الأرض الصلبة أو المفروشة بالأجر أو الحجر تطهر بالماء القليل إذا أجري عليها ، لكن مجتمع الغسالة يبقى نجساً^(٤) ، ولو أريد تطهير بيت أو سكة فإن أمكن إخراج ماء الغسالة ، بأن كان هناك طريق لخروجه فهو ، وإلا يحفر حفيرة ليجتمع فيها ، ثم يجعل فيها الطين الطاهر كما ذكر في التُّور ، وإن كانت الأرض رخوة بحيث لا يمكن إجراء الماء عليها فلا تطهر إلا^(٥) بإلقاء الكرّ أو المطر أو الشمس ، نعم إذا كانت رملاً يمكن تطهير ظاهرها بصبّ الماء عليها ورسوبه في الرمل فيبقى الباطن نجساً بماء الغسالة ، وإن كان لا يخلو عن إشكال من جهة احتمال عدم صدق^(٦) انفصال الغسالة . (مسألة ٢٧) : إذا صبغ

(١) فيما إذا صب عليه تدريجاً وانفصل كذلك حتى وصل إلى أعماقه (أراكي) .

(٢) قد مرّ الإشكال فيه (گلپایگانی) .

(٣) مشكل خصوصاً في الثاني (خميني) .

(٤) يمكن تطهيره ظاهراً بإخراج ماء الغسالة ولو بمغرفة أو خرقة تجذبه ثم صب الماء الطاهر وإخراجه بعد التطهير احتياطاً وما ذكره هو الأحوط (خميني) .

بناء على نجاسة الغسالة وقد مرّ الكلام فيها (خوئي) .

(٥) الأقوى طهارة ظاهرها بالقليل (أراكي) .

(٦) طهارة الظاهر لا يتوقف على انفصال الغسالة فلا إشكال فيها (خميني) .

المعتبر في تحقق مفهوم الغسل هو انفصال الغسالة عن المحل المغسول لا انفصالها عن المغسول نفسه (خوئي) .

الظاهر كفاية الانتقال سريعاً وعدم الحاجة إلى الانفصال (گلپایگانی) .

ثوب بالدم لا يطهر مادام يخرج منه الماء الأحمر ، نعم إذا صار بحيث لا يخرج منه^(١) طهر بالغمس^(٢) في الكرّ ، أو الغسل بالماء القليل بخلاف ما إذا صبغ بالنيل النجس فإنه إذا نفذ فيه الماء في الكثير بوصف الإطلاق يطهر ، وإن صار مضافاً^(٣) أو متلوناً بعد العصر ، كما مرّ سابقاً . (مسألة ٢٨) : فيما يعتبر فيه التعدّد لا يلزم توالي الغسلتين أو الغسلات ، فلو غسل مرة في يوم ، ومرة أخرى في يوم آخر كفى ، نعم يعتبر في العصر الفورية^(٤) بعد صبّ الماء على الشيء المتنجّس . (مسألة ٢٩) : الغسلة المزيله للعين بحيث لا يبقى بعدها شيء منها تعدّد من الغسلات فيما يعتبر فيه التعدّد فتحسب مرة ، بخلاف ما إذا بقي بعدها شيء من أجزاء العين ، فإنها لا تحسب ، وعلى هذا فإن أزال العين بالماء المطلق فيما يجب فيه مرّتان كفى غسله مرة أخرى ، وإن أزالها بماء مضاف يجب بعده مرّتان أخريان . (مسألة ٣٠) : النعل المتنجّس تطهر بغمسها في الماء الكثير ، ولا حاجة فيها إلى العصر ، لا من طرف جلدّها ، ولا من طرف خيوطها ، وكذا البارية ، بل في الغسل بالماء القليل كذلك^(٥) لأنّ الجلد والخيط ليسا ممّا يعصر ، وكذا الحزام من الجلد كان فيه خيط أولم يكن . (مسألة ٣١) : الذهب المذاب ونحوه من الفلزات إذا صب في الماء النجس^(٦) أو كان متنجّساً فأذيب ينجس ظاهره وباطنه^(٧) ، ولا يقبل التطهير إلّا ظاهره ، فإذا أذيب ثانياً بعد تطهير ظاهره تنجّس

(١) وزالت عينه (خميني - گلپایگانی) .

(٢) وحصول الغسل بالعصر احتياطاً وكذا في الفرع الآتي (خميني) .

(٣) تقدم الكلام فيه (خوئي) .

(٤) الظاهر عدم اعتبارها (خوئي) .

(٥) يطهر ظاهره وأما الباطن فلا يطهر إلّا بما مرّ في الحبوب (گلپایگانی) .

(٦) ووصل الماء إلى تمام أجزائه وأما تنجسه بوصول النجس إليه كسائر المايعات فمحل

تأمل والأحوط الاجتناب عنه وكذا حال المتنجس المذاب فإن تنجس سايره بالسراية محل

تأمل والأحوط الاجتناب (خميني) .

(٧) بل ينجس ظاهره فقط إذا صب في الماء النجس (خوئي) .

ظاهره ثانياً ، نعم ، لو احتمل عدم وصول النجاسة إلى جميع أجزائه وأنَّ ما ظهر منه بعد الذوبان الأجزاء الطاهرة يحكم بطهارته^(١) . وعلى أيِّ حال بعد تطهير ظاهره لا مانع من استعماله ، وإن كان مثل القدر من الصفر . (مسألة ٣٢) : الحلي الذي يصوغه الكافر إذا لم يعلم ملاقاته له مع الرطوبة يحكم بطهارته ، ومع العلم بها يجب غسله ، ويظهر ظاهره وإن بقي باطنه على النجاسة إذا كان متنجساً قبل الإذابة . (مسألة ٣٣) : النبات المتنجس^(٢) يطهر بالغمس في الكثير ، بل والغسل بالقليل إذا علم جريان^(٣) الماء عليه بوصف الإطلاق ، وكذا قطعة الملح ، نعم لو صنع النبات من السكر المتنجس ، أو انجمد الملح بعد تنجسه مائلاً لا يكون حينئذ قابلاً للتطهير . (مسألة ٣٤) : الكوز الذي صنع من طين نجس أو كان مصنوعاً للكافر يطهر ظاهره بالقليل ، وباطنه أيضاً إذا وضع في الكثير فنفذ الماء في أعماقه . (مسألة ٣٥) : اليد الدسمة إذا تنجست تطهر في الكثير والقليل إذا لم يكن لدسومتها جرم . وإلا فلا بد من إزالته أولاً ، كذا اللحم الدسم والألية فهذا المقدار من الدسومة لا يمنع من وصول الماء . (مسألة ٣٦) : الظروف الكبار التي لا يمكن نقلها كالحبّ المثبت في الأرض ونحوه إذا تنجست يمكن تطهيرها بوجوه : « أحدها » : أن تملأ ماء ثم تفرغ ثلاث مرّات . « الثاني » : أن يجعل فيها الماء ، ثم يدار إلى أطرافها بإعانة اليد أو غيرها ، ثم يخرج منها ماء الغسالة ثلاث مرّات . « الثالث » : أن يدار الماء إلى أطرافها مبتدئاً بالأسفل إلى الأعلى ثم يخرج الغسالة المجمعة ، ثلاث مرّات . « الرابع » : أن يدار كذلك ، لكن من أعلاها إلى الأسفل ثم يخرج ، ثلاث مرّات ،

= المتيقن نجاسة ما لاقى من سطحه الظاهر وأما الباطن منه فتنجسه غير معلوم (غلبا يگاني) .

(١) الحكم بطهارته لا يخلو من إشكال ظاهر ، نعم لا ينجس ملاقيه على الأظهر (خوئي) .

(٢) يعني ظاهره (غلبا يگاني) .

(٣) والمرجع عند الشك في بقاء الإطلاق هو الاستحصاب (خوئي) .

لا يشكل بأنَّ الابتداء من أعلاها يوجب اجتماع الغسالة في أسفلها قبل أن يغسل ، ومع اجتماعها لا يمكن إدارة الماء في أسفلها ، وذلك لأنَّ المجموع يعدُّ غسلاً واحداً ، فالماء الذي ينزل من الأعلى يغسل كلُّما جرى عليه إلى الأسفل ، وبعد الاجتماع يعدُّ المجموع غسالة ، ولا يلزم تطهير^(١) آلة^(٢) إخراج الغسالة كلَّ مرة ، وإن كان أحوط^(٣) ، ويلزم المبادرة إلى إخراجها^(٤) عرفاً في كلِّ غسلة . لكن لا يضرُّ الفصل بين الغسلات الثلاث ، والقطرات التي تقطر من الغسالة فيها لا بأس بها ، وهذه الوجوه تجري في الظروف الغير المثبتة أيضاً ، وتزيد بإمكان غمسها في الكرّ أيضاً ، وممّا ذكرنا يظهر حال تطهير الحوض^(٥) أيضاً بالماء القليل . (مسألة ٣٧) : في تطهير شعر المرأة ولحية الرجل لا حاجة إلى العصر ، وإن غسلا بالقليل لانفصال معظم الماء^(٦) بدون العصر . (مسألة ٣٨) : إذا غسل ثوبه المتنجس ثم رأى بعد ذلك فيه شيئاً من الطين أو من دقاق الأسنان الذي كان متنجساً لا يضرُّ ذلك^(٧) بتطهيره بل يحكم بطهارته^(٨) ، أيضاً ، لانغساله بغسل الثوب .

(١) الأقوى لزوم طهارة اليد والآلة في كل غسلة (اراكي) .

بل يلزم ذلك إلا إذا غسلت الآلة مع الظرف أيضاً (خوئي) .

(٢) فيما كانت مغسولة بالتبع وإلا فلا يترك الاحتياط (گلپایگانی) .

(٣) لا يترك (خميني) .

(٤) على الأحوط الأولى (خوئي) .

(٥) الحوض ليس من الظروف فيكفي فيه المرة في غير البول والمرتان فيه (اراكي) .

(٦) غير معلوم فلا يترك الاحتياط في القليل (گلپایگانی) .

(٧) مع العلم بحصول التطهير وعدم المنع ولا يكفي الشك على الأحوط ، وكذا الحال في الحكم بطهارة الطين وغيره ومع الشك محكوم بالنجاسة على الأقوى (خميني) .

إن لم يحتمل منعه من وصول الماء إلى الثوب (گلپایگانی) .

(٨) مرَّ الإشكال في طهارة باطن الطين من دون تجفيف (خوئي) .

(مسألة ٣٩) : في حال إجراء الماء على المحلّ النجس من البدن أو الثوب إذا وصل ذلك الماء إلى ما أتصل به من المحلّ الطاهر على ما هو المتعارف لا يلحقه حكم ملاقي الغسالة^(١) ، حتّى يجب غسله ثانياً ، بل يطهر المحلّ النجس بتلك الغسلة ، وكذا إذا كان جزء من الثوب نجساً فغسل مجموعه ، فلا يقال : إنّ المقدار الطاهر تنجّس بهذه الغسلة فلا تكفيه ، بل الحال كذلك إذا ضمّ مع المتنجّس شيئاً آخر طاهراً ، وصبّ الماء على المجموع ، فلو كان واحد من أصابعه نجساً فضمّ إليه البقية وأجرى الماء عليها بحيث وصل الماء الجاري على النجس منها إلى البقية ثم انفصل تطهر بطهره ، وكذا إذا كان زنده نجساً فأجرى الماء عليه فجرى على كفّه ثم انفصل فلا يحتاج إلى غسل الكفّ ، لوصل ماء الغسالة إليها ، وهكذا ، نعم لو طفر الماء من المتنجّس حين غسله على محل طاهر من يده أو ثوبه يجب غسله ، بناء على نجاسة الغسالة ، وكذا لو وصل بعد ما انفصل عن المحلّ إلى طاهر منفصل والفرق أنّ المتصل بالمحلّ النجس يعدّ معه مغسولاً واحداً ، بخلاف المنفصل . (مسألة ٤٠) : إذا أكل طعاماً نجساً فما يبقى منه بين أسنانه باق على نجاسته ، ويطهر^(٢) بالمضمضة^(٣) وأما إذا كان الطعام طاهراً فخرج دم من بين أسنانه ، فإن لم يلاقه لا يتنجّس ، وإن تبلّل بالريق الملاقي للدم ، لأنّ الريق لا يتنجّس بذلك الدم ، وإن لاقاه ففي الحكم بنجاسته إشكال من حيث إنّه لاقى النجس في الباطن . لكن الأحوط الاجتناب عنه ، لأن القدر المعلوم أنّ النجس في الباطن لا ينجّس ما يلاقيه ممّا كان في الباطن ، لا ما دخل إليه

(١) الظاهر أنّه يلحقه حكم ملاقيها فإذا كانت الغسالة نجسة يحكم بنجاسته (خوئي) .

(٢) ظاهره وأما الباطن فقد مرّ الإشكال فيه (گلپایگانی) .

(٣) مع استيلاء الماء على جميعه ظاهراً وباطناً والعصر إذا احتاج إليه (خميني) .

مع إحراز وصول الماء إلى جميع سطوحه وباطنه (أراكي) .

بشرط صدق الغسل (خوئي) .

من الخارج ، فلو كان في أنفه نقطة دم لا يحكم بتنجّس باطن أنفه ، ولا يتنجّس رطوبته بخلاف ما إذا أدخل أصبعه فلاقته فإنّ الأحوط غسله .
(مسألة ٤١) : آلات التطهير كاليد والظرف الذي يغسل فيه تطهر بالتبع^(١) فلا حاجة إلى غسلها ، وفي الظرف لا يجب غسله ثلاث مرّات^(٢) بخلاف ما إذا كان نجساً قبل الاستعمال في التطهير ، فإنّه يجب غسله ثلاث مرّات كما مرّ .
« الثاني » : من المطهرات الأرض ، وهي تطهر باطن القدم والنعل بالمشي عليها ، أو المسح بها ، بشرط زوال عين النجاسة إن كانت ، والأحوط^(٣) الاقتصار على النجاسة الحاصلة بالمشي على الأرض النجسة دون ما حصل من الخارج ، ويكفي مسمّى المشي أو المسح ، وإن كان الأحوط المشي خمسة عشر خطوة^(٤) وفي كفاية مجرد المماسّة من دون مسح أو مشي إشكال^(٥) ، وكذا في مسح التراب عليها . ولا فرق في الأرض بين التراب والرمل والحجر الأصلي ، بل الظاهر كفاية المفروشة بالحجر ، بل بالآجر والجصّ والنورة نعم يشكّل^(٦) كفاية المطلّي بالقير ، أو المفروش باللوح من الخشب ممّا لا يصدق عليه إسم الأرض ، ولا إشكال في عدم كفاية المشي على الفرش والحصير والبواري ، وعلى الزرع والنباتات إلّا أن يكون النبات قليلاً بحيث لا يمنع عن صدق المشي على الأرض ، ولا يعتبر أن تكون في القدم أو النعل رطوبة ، ولا زوال العين بالمسح أو المشي ، وإن كان أحوط ، ويشترط طهارة الأرض

(١) إذا غسلت مع المغسول (خوئي) .

(٢) تقدم الكلام فيه (خوئي) .

(٣) لا يترك (گلپایگانی) .

(٤) بل خمسة عشر ذراعاً وهي تحصل بعشر خطوات تقريباً (خوئي) .

(٥) لا يترك الاحتياط فيه وفي مسح التراب (خميني) .

بل الأقوى عدم الكفاية (اراكي) .

(٦) الأقوى عدم الكفاية (خميني) .

وجفافها ، نعم الرطوبة الغير المسرية^(١) غير مضرّة^(٢) ويلحق بباطن القدم والنعل حواشييهما بالمقدار المتعارف ، ممّا يلتزق بهما من الطين والتراب حال المشي ، وفي إلحاق ظاهر القدم أو النعل بباطنهما إذا كان يمشي بهما لاعوجاج في رجله وجه قويّ ، وإن كان لا يخلو عن إشكال ، كما أنّ إلحاق الركبتين واليدين بالنسبة إلى من يمشي عليهما أيضاً مشكل^(٣) ، وكذا نعل الدابة وكعب عصا الأعرج ، وخشبة الأقطع ، ولا فرق في النعل بين أقسامها من المصنوع من الجلود والقطن والخشب ونحوها ممّا هو متعارف ، وفي الجورب إشكال إلّا إذا تعارف^(٤) لبسه^(٥) بدلاً عن النعل ويكفي في حصول الطهارة زوال عين النجاسة وإن بقي أثرها من اللون والرائحة ، بل وكذا الأجزاء الصغار التي لا تتميز كما في ماء الاستنجاء^(٦) لكنّ الأحوط^(٧) اعتبار زوالها كما أنّ الأحوط زوال الأجزاء الأرضية اللاصقة بالنعل والقدم وإن كان لا يبعد طهارتها أيضاً .

(مسألة ١) : إذا سرت النجاسة إلى داخل النعل لا تطهر بالمشي ، بل في

(١) مع صدق الجفاف (خميني) .

(٢) إذا صدق معه الجفاف واليوسة (خوئي) .

ما لم تمنع صدق الجفاف (غلپایگانی) .

(٣) وإن كان في إلحاقهما بالنسبة إليه أيضاً وجه قويّ وكذا ما بعده (غلپایگانی) .

(٤) حتى مع التعارف إذا كان جنسه من الجورب المتعارف أي الصوف ومثله وأما إذا كان

بطنه من الجلود كما قد يعمل منها فلا يبعد حصول الطهارة ولو مع عدم التعارف لكن لا

ينبغي ترك الاحتياط (خميني) .

بل وإن تعارف (غلپایگانی) .

(٥) في فرض التعارف أيضاً لا يخلو من إشكال (خوئي) .

(٦) بل كما في أحجاره (اراكي)

الأولى أن يشبه المقام با حجار الاستنجاء ولعل السهو من القلم (خوئي) .

في بعض نسخ المتن كما في الاستنجاء بالأحجار وهو الصحيح (غلپایگانی) .

(٧) لا يترك بل لا يخلو اعتباره من قوة (خميني) .

طهارة باطن جلدها إذا نفذت فيه إشكال^(١) ، وإن قيل^(٢) بطهارته بالتبع .
 (مسألة ٢) : في طهارة ما بين أصابع الرجل إشكال^(٣) ، وأما أخمص القدم
 فإن وصل إلى الأرض يطهر وإلا فلا ، فاللازم وصول تمام الأجزاء النجسة إلى
 الأرض ، فلو كان تمام باطن القدم نجساً ومشى على بعضه لا يطهر الجميع بل
 خصوص ما وصل إلى الأرض . (مسألة ٣) : الظاهر كفاية المسح على
 الحائط وإن كان لا يخلو عن إشكال . (مسألة ٤) : إذا شك في طهارة الأرض
 يبنى على طهارتها فتكون مطهرة إلا إذا كانت الحالة السابقة نجاستها ، وإذا
 شك في جفافها لا تكون مطهرة إلا مع سبق الجفاف فيستصحب .
 (مسألة ٥) : إذا علم وجود عين النجاسة أو المتنجس لا بد من العلم بزوالها
 وأما إذا شك في وجودها فالظاهر كفاية المشي^(٤) ، وإن لم يعلم^(٥) بزوالها
 على فرض الوجود . (مسألة ٦) : إذا كان في الظلمة ولا يدري أن ما تحت
 قدمه أرض أو شيء آخر من فرش ونحوه ، لا يكفي المشي عليه فلا بد من
 العلم بكونه أرضاً بل إذا شك في حدوث فرش أو نحوه بعد العلم بعدمه
 يشكل^(٦) الحكم بمطهرته^(٧) أيضاً . (مسألة ٧) : إذا رقع نعله بوصلة طاهرة

(١) الأقوى عدم الطهارة (خميني) .

(٢) لا يخلو من إجمال وإشكال (گلپایگانی) .

(٣) مما لا يصل إلى الأرض بل الأقوى عدم الطهارة وأما المقدار الذي وصل إليها متعارفاً

كما لو مشى في التراب الغليظ والرمل فالأقوى هو الطهارة (خميني) .

لا ينبغي الإشكال فيما تعارف تنجسه بالمشي فيطهر بزوال العين به أو بالمسح

(خوئي) .

(٤) بل الظاهر عدم كفايته ما لم يعلم بزوال العين على فرض الوجود (خوئي) .

بل الظاهر عدم الكفاية (گلپایگانی) .

(٥) الظاهر عدم الكفاية (خميني) .

الأقوى المشي إلى أن يعلم بحصول الطهارة على تقدير وجود النجس (اراكي) .

(٦) الظاهر عدم الحكم بمطهرته (خميني) .

(٧) الظاهر أن لا يحكم بالمطهرية (خوئي) .

فتنجّست ، تطهر بالمشي وأمّا إذا رقعها بوصلة متنجّسة ففي طهارتها إشكال^(١) ، لما مرّ من الاقتصار على النجاسة الحاصلة بالمشي على الأرض النجسة . « الثالث » : من المطهرات : الشمس وهي تطهر الأرض وغيرها من كلّ ما لا ينقل كالأبنية والحيطان وما يتّصل بها من الأبواب والأخشاب والأوتاد^(٢) والأشجار^(٣) وما عليها من الأوراق والثمار والخضروات والنباتات ، ما لم تقطع وإن بلغ أوان قطعها ، بل وإن صارت يابسة ، ما دامت متّصلة بالأرض أو الأشجار وكذا الظروف المثبتة في الأرض أو الحائط وكذا ما على الحائط والأبنية ممّا طلي عليها من جصّ وقيصر ونحوهما عن نجاسة البول ، بل سائر النجاسات والمنتجسات ، ولا تطهر من المنقولات إلّا الحصر والبقاري^(٤) فإنّها تطهرهما أيضاً^(٥) على الأقوى والظاهر أنّ السفينة والطراصة^(٦) من غير المنقول ، وفي الكاري ونحوه إشكال وكذا مثل الجلاية والقفة ، ويشترط في تطهيرها^(٧) أن يكون في المذكورات رطوبة مسرية وأن تجفّفها بالإشراق عليها ، بلا حجاب عليها كالغيم ونحوه ولا على المذكورات فلو جفّت بها من دون إشراقها ولو بإشراقها على ما يجاورها أو لم تجفّ أو كان الجفاف بمعونة الريح لم تطهر ،

(١) ينبغي الجزم بعدم طهارتها حتى على القول بعدم الاقتصار على النجاسة الحاصلة بالمشي إذا المفروض نجاسة الوصلة قبل كونها جزء من النعل (خوئي) .

(٢) المحتاج إليها في البناء لا مطلق ما في الجدار على الأحوط (خميني) .

(٣) فيها وفي النباتات والثمار وكذا الظروف المثبتة نوع تأمل وإن لا يخلو من قوة فالاحتياط لا ينبغي تركه (خميني) .

(٤) في طهارتهما بالشمس إشكال (ارائي) .

وفيها أيضاً إشكال فلا يترك الاحتياط (گليايگاني) .

(٥) فيه إشكال بل عدم تطهيرها أقرب وكذا الحال في « الكاري والجلاية والقفة » (خوئي) .

(٦) لا يترك الاحتياط فيها وإن لا يخلو التطهير من وجه (خميني) .

(٧) لا يشترط في ذلك وإنما يشترط أن لا تكون الأرض جافة (خوئي) .

نعم الظاهر أنَّ الغيم الرقيق أو الريح اليسير^(١) على وجهه يستند التجفيف إلى الشمس وإشراقها لا يضرُّ ، وفي كفاية إشراقها على المرأة مع وقوع عكسه على الأرض إشكال^(٢) . (مسألة ١) : كما تطهر ظاهر الأرض كذلك باطنها المتصل بالظاهر النجس بإشراقها غليه وجفافه بذلك ، بخلاف ما إذا كان الباطن فقط نجساً ، أو لم يكن متصلاً بالظاهر بأن يكون بينهما فصل بهواء أو بمقدار طاهر أو لم يجفَّ أو جفَّ بغير الإشراق على الظاهر ، أو كان فصل بين تجفيفها للظاهر وتجفيفها للباطن ، كأن يكون أحدهما في يوم والآخر في يوم آخر ، فإنه لا يظهر في هذه الصور . (مسألة ٢) : إذا كانت الأرض أو نحوها جافة وأريد تطهيرها بالشمس ، يصبُّ عليها الماء الطاهر أو النجس أو غيره ممَّا يورث الرطوبة فيها حتَّى تجفَّها . (مسألة ٣) : ألحق بعض العلماء البيدر الكبير بغير المنقولات وهو مشكل . (مسألة ٤) : الحصى والتراب والطين والأحجار ونحوها ما دامت واقعة على الأرض^(٣) هي في حكمها وإن أخذت منها لحقت بالمنقولات وإن أعيدت عاد حكمها وكذا المسمار^(٤) الثابت في الأرض أو البناء ما دام ثابتاً يلحقه الحكم ، وإذا قلع يلحقه حكم المنقول وإذا أثبت ثانياً يعود حكمه الأوَّل ، وهكذا فيما يشبه ذلك . (مسألة ٥) : يشترط في التطهير بالشمس زوال عين النجاسة إن كان لها عين . (مسألة ٦) : إذا شكَّ في رطوبة الأرض حين الإشراق أو في زوال العين بعد العلم بوجودها أو في حصول الجفاف أو في كونه بالشمس أو بغيرها أو بمعونة الغير ، لا يحكم بالطهارة ،

(١) بل الشديد أيضاً لا يمنع من استناد التجفيف إليها إلا إذا كان خلاف المتعارف (گلپایگانی) .

(٢) أظهره عدم الكفاية (خوئي) .

(٣) وتعد من أجزائها (خميني) .

(٤) مع مراعاة الاحتياط المتقدم (خميني) .

وإذا شك في حدوث المانع عن الإشراق من ستر ونحوه يبني^(١) على عدمه على إشكال^(٢) تقدّم نظيره^(٣) في مطهريّة الأرض . (مسألة ٧) : الحصير يطهر^(٤) - بإشراق الشمس^(٥) على أحد طرفيه - طرفه الآخر^(٦) وأما إذا كانت الأرض التي تحته نجسة ، فلا تطهر بتبعيته وإن جفّت بعد كونها رطبة ، وكذا إذا كان تحته حصير آخر^(٧) إلّا إذا خيط به على وجه يعدّان معاً شيئاً واحداً ، وأمّا الجدار المتنجّس إذا أشرقت الشمس على أحد جانبيه فلا يبعد^(٨) طهارة جانبه الآخر^(٩) إذا جفّ به ، وإن كان لا يخلو عن إشكال وأمّا إذا أشرقت على جانبه الآخر أيضاً فلا إشكال . « الرابع » : الاستحالة وهي تبدّل حقيقة الشيء وصورته النوعيّة ، إلى صورة أخرى^(١٠) فإنّها تطهر النجس بل والمتنجّس ، كالعذرة تصير تراباً والخشب المتنجّس إذا صارت رماداً^(١١) والبول أو الماء المتنجّس بخاراً ، والكلب ملحاً ، وهكذا كالنطفة تصير حيواناً ، والطعام النجس جزءاً من الحيوان ، وأمّا تبدّل الأوصاف وتفرّق الأجزاء فلا اعتبار بهما ، كالحنطة إذا صارت طحيناً أو عجينة أو خبزاً ، والحليب إذا صار جبناً ، وفي

(١) مشكل بل ممنوع (گلبایگانی) .

(٢) مرّ أن الأقوى عدم المطهريّة (خميني) .

الأقوى عدم الطهارة (اراكي) .

(٣) وتقدّم أن الأظهر عدم الحكم بالطهارة (خوئي) .

(٤) قد مرّ الإشكال فيه (گلبایگانی) .

(٥) قد مرّ الكلام فيه (اراكي) .

تقدّم آنفاً أن الأقرب عدم طهارته به (خوئي) .

(٦) إذا كان الجفاف بإشراق الشمس (خميني) .

(٧) على الأحوط (خميني) .

(٨) إذا كان رقيقاً جداً بحيث استند الجفاف إلى إشراق الشمس فقط (خميني) .

(٩) مشكل فلا يترك الاحتياط (گلبایگانی) .

(١٠) عرفاً وفي كونها مطهرة مسامحة (خميني) .

(١١) أو دخاناً (گلبایگانی) .

صدق الاستحالة على صيرورة الخشب^(١) فحماً تأمل^(٢) وكذا في صيرورة الطين خزفاً^(٣) أو أجراً ، ومع الشك في الاستحالة لا يحكم بالطهارة . « الخامس » : الانقلاب كالخمر ينقلب خللاً فإنه يطهر سواء كان بنفسه أو بعلاج كاللقاء شيء من الخل أو الملح فيه ، سواء استهلك أو بقي على حاله ، ويشترط في طهارة الخمر بالانقلاب عدم وصول^(٤) نجاسة خارجية إليه ، فلو وقع فيه حال كونه خمراً شيء من البول أو غيره أو لاقى نجساً لم يطهر^(٥) بالانقلاب^(٦) .

(مسألة ١) : العنب أو التمر المتنجس إذا صار خللاً لم يطهر ، وكذا إذا صار خمراً ثم انقلب خللاً^(٧) . (مسألة ٢) : إذا صب في الخمر ما يزيل سكره لم يطهر وبقي على حرمة . (مسألة ٣) : بخار البول^(٨) أو الماء المتنجس طاهر فلا بأس^(٩) بما يتقاطر^(١٠) من سقف الحمام إلا مع العلم بنجاسة السقف .

(مسألة ٤) : إذا وقعت قطرة خمر في حب خل واستهلك فيه لم يطهر ، وتنجس الخل ، إلا إذا علم^(١١) انقلابها^(١٢) خللاً بمجرد الوقوع فيه .

(١) الأقوى عدم الصدق في المذكورات (اراكي) .

(٢) الظاهر عدم الاستحالة فيه وفيما بعده (خوئي) .

(٣) الظاهر عدم الصدق فيهما (خميني) .

(٤) الأقوى الطهارة في صورة الملاقة أو وقوع العين مع الاستهلاك (اراكي) .

(٥) على الأحوط (خميني) .

(٦) الظاهر حصول الطهارة به إذا استهلك النجس ولم يتنجس الإناء به (خوئي) .

(٧) الظاهر أنه يطهر بذلك بشرط إخراجه حال خمريته عن ظرفه المتنجس سابقاً (خوئي) .

(٨) إلا إذا اجتمع وتقاطر وصدق عليه البول (خميني) .

(٩) لو فرض العلم بكونه من بخار النجس أو المتنجس فالأقوى النجاسة (اراكي) .

(١٠) بل الأقوى النجاسة في المايعات المتقاطرة بالتصعيد مع العلم بكونه من النجس أو المتنجس (گلپایگانی) .

(١١) فيه منع مع أنه مجرد فرض (خميني) .

(١٢) إن وصل إليه خل فهو طاهر وإن وصل إليه خمراً فهو نجس (اراكي) .

بل حتى إذا علم ذلك (خوئي) .

(مسألة ٥) : الانقلاب غير الاستحالة ، إذ لا يتبدّل فيه الحقيقة النوعية بخلافها ، ولذا لا يطهر المتنّجّسات به وتطهر بها . (مسألة ٦) : إذا تنجّس العصير بالخمّر ثم انقلب خمراً وبعد ذلك انقلب الخمر خلاً لا يبعد طهارته ، لأن النجاسة ^(١) العرضية صارت ذاتية بصيرورته خمراً لأنهما هي النجاسة الخمرية ، بخلاف ما ^(٢) إذا تنجّس ^(٣) العصير بساير النجاسات ، فإن الانقلاب إلى الخمر لا يزيلها ولا يصيرها ذاتية فأثرها باق بعد الانقلاب أيضاً .

(مسألة ٧) : تفرّق الأجزاء بالاستهلاك غير الاستحالة ، ولذا لو وقع مقدار من الدم في الكرّ واستهلك فيه يحكم بطهارته ^(٤) . لكن لو أخرج الدم من الماء بآلة من الآلات المعدة لمثل ذلك ، عاد إلى النجاسة بخلاف الاستحالة فإنه إذا صار البول بخاراً ^(٥) ثم ماء لا يحكم بنجاسته ^(٦) لأنه صار حقيقة أخرى ، نعم لو فرض صدق البول عليه يحكم بنجاسته بعدما صار ماء ، ومن ذلك يظهر حال عرق بعض الأعيان النجسة أو المحرّمة ، مثل عرق لحم الخنزير أو عرق العذرة أو نحوهما ، فإنه إن صدق عليه الاسم السابق وكان فيه آثار ذلك الشيء وخواصّه يحكم بنجاسته أو حرّمته ، وإن لم يصدق عليه ذلك الاسم بل عدّ حقيقة أخرى ذات أثر وخاصية

بل الظاهر تنجّس الخل وإن علم الانقلاب كذلك (گلپایگانی) .

(١) بل لشمول إطلاق ما دلّ على طهارة الخل المبدّل من الخمر لمثله وأما ما أفاده (قده) .

فغير مفيد (گلپایگانی) .

(٢) فيه تأمل (اراکي) .

(٣) مرّ حكم ذلك آنفاً (خوئي) .

(٤) مع الاستهلاك لا موضوع للمحكوم بالطهارة ومع إخراج الدم يكون من عود الموضوع لا الحكم للموضوع (خميني) .

(٥) قد مرّ الحكم بالنجاسة في المايعات المتقاطرة بالتصعيد من النجس أو المتنّجّس (گلپایگانی) .

(٦) الظاهر أنه مع عدم الاستحالة نجس ولو لم يصدق عليه اسم النجس الأول ولم يكن خواصه وآثاره (اراکي) .

أخرى ، يكون طاهراً وحلالاً ، وأما نجاسة عرق الخمر فمن جهة أنه مسكر مائع ، وكلُّ مسكر نجس . (مسألة ٨) : إذا شكَّ في الانقلاب بقي على النجاسة . « السادس » : ذهاب الثلثين في العصير العنبي على القول بنجاسته بالغليان ، لكن قد عرفت أنَّ المختار عدم نجاسته وإن كان الأحوط الاجتناب عنه ، فعلى المختار فائدة ذهاب الثلثين تظهر بالنسبة إلى الحرمة ، وأما بالنسبة إلى النجاسة فتفيد عدم الإشكال لمن أراد الاحتياط ، ولا فرق بين^(١) أن يكون^(٢) الذهاب بالنار أو بالشمس^(٣) أو بالهواء^(٤) ، كما لا فرق في الغليان الموجب للنجاسة على القول بها بين المذكورات ، كما أنَّ في الحرمة بالغليان التي لا إشكال فيها والحلية بعد الذهاب كذلك ، أي لا فرق بين المذكورات وتقدير الثلث والثلثين إمَّا بالوزن أو بالكيل أو بالمساحة ويثبت بالعلم وبالبيّنة ، ولا يكفي الظنَّ ، وفي خبر العدل الواحد إشكال ، إلَّا أن يكون^(٥) في يده ، ويخبر بطهارته وحليّته وحيثُثْذ يقبل قوله وإن لم يكن عادلاً إذا لم يكن ممَّن يستحلّه^(٦) قبل ذهاب الثلثين . (مسألة ١) : بناء على نجاسة العصير إذا قطرت منه قطرة بعد الغليان على الثوب أو البدن أو غيرهما يظهر بجفافه أو بذهاب^(٧) ثلثيه ، بناء على ما ذكرنا من عدم الفرق^(٨) بين أن يكون بالنار أو

(١) في التلث بغير النار والغليان بغيرها إشكال (اراكي) .

(٢) قد مرَّ الإشكال في ذهاب الثلثين بغير النار (خوئي) .

(٣) قد مرَّ الإشكال في الحليّة بذهاب الثلثين بغير النار فيما غلى بالنار وكذا في حلية ما غلى بغير النار إلَّا إذا صار خللاً (گلپایگانی) .

(٤) تقدم الكلام فيه (خميني) .

(٥) لا يبعد قبول خبر العدل الواحد وإن لم يكن العصير في يده (خوئي) .

(٦) ولم يكن ممن يشربه وإن لم يستحلّه (خوئي) .

(٧) فيه منع نعم القول بطهارته بالتبع لا يخلو عن وجه قوي ويسهل الخطب أنه لا ينجس بالغليان كما مرَّ (خوئي) .

(٨) تقدم ما هو الأحوط (خميني) .

بالهواء^(١) وعلى هذا فالآلات المستعملة في طبخه تطهر بالجفاف وإن لم يذهب الثلثان ممّا في القدر ، ولا يحتاج إلى إجراء حكم التبعية لكن لا يخلو عن إشكال من حيث أنّ المحلّ إذا تنجّس به أولاً لا ينفعه جفاف تلك القطرة أو ذهاب ثلثيها ، والقدر المتيقّن من الطهر بالتبعية ، المحلّ المعدّ للطبخ ، مثل القدر والآلات لا كلّ محلّ كالثوب والبدن ونحوهما . (مسألة ٢) : إذا كان في الحصرم حبة أو حبتان من العنب ، فعصر واستهلك لا ينجس ولا يحرم بالغليان ، أمّا إذا وقعت تلك الحبة في القدر من المرق أو غيره فغلى يصير حراماً ونجساً على القول بالنجاسة . (مسألة ٣) : إذا صبّ العصير الغالي قبل ذهاب ثلثيه في الذي ذهب ثلثاه ، يشكّل^(٢) طهارته^(٣) وإن ذهب ثلثا المجموع ، نعم لو كان ذلك قبل ذهاب ثلثيه وإن كان ذهابه قريباً فلا بأس به^(٤) . والفرق أنّ في الصورة الأولى ورد العصير النجس على ما صار طاهراً فيكون منجساً له ، بخلاف الثانية فإنه لم يصّر بعد طاهراً فورد نجس على مثله ، هذا ولو صبّ العصير الذي لم يغل على الذي غلى ، فالظاهر عدم الاشكال فيه ولعلّ السرّ فيه أنّ النجاسة العرضية صارت ذاتية وإن كان الفرق بينه وبين الصورة الأولى لا يخلو عن إشكال^(٥) ومحتاج إلى التأمل^(٦) .

(١) قد مرّ الإشكال في المبنى (گلیایگانی) .

(٢) بل لا يطهر بناء على النجاسة (خميني) .

(٣) بل يقوي عدم طهارته بناء على نجاسة العصير بالغليان (خوئي) .

(٤) لكن لا بد من العلم بذهاب الثلثين من كل من العصيرين وهو لا يحصل إلا بذهاب

الثلثين من المجموع بعد الصب (خميني) .

(٥) الحكم بالطهارة بناء على النجاسة في الصور الثلاث مشكّل إلا إذا صبّ غير الغالي في الغالي الذي لم ينقص لاطلاق أخبار الباب لبعدها جميعاً على ما صبّ في الإناء دفعة مع أن المتعارف خلافه ، بخلاف ما نقص منه إذ ليس فيها إطلاق يشمل (گلیایگانی) .

(٦) الفرق واضح ولا يحتاج إلى مزيد تأمل فإنه في الأول لا يذهب النجاسة العرضية بحصول

الذاتية بخلاف الثاني (خميني) .

(مسألة ٤) : إذا ذهب^(١) ثلثا العصير من غير غليان لا ينجس^(٢) إذا غلى بعد ذلك^(٣) . (مسألة ٥) : العصير التمري أو الزبيبي^(٤) لا يحرم ولا ينجس بالغليان على الأقوى ، بل مناط الحرمة والنجاسة فيهما هو الاسكار . (مسألة ٦) : إذا شك في الغليان يني على عدمه كما أنه لو شك في ذهاب الثلثين يني على عدمه . (مسألة ٧) : إذا شك في أنه حصرم أو عنب ، يني على أنه حصرم . (مسألة ٨) : لا بأس بجعل الباذنجان^(٥) أو الخيار أو نحو ذلك في الحب مع ما جعل فيه من العنب أو التمر أو الزبيب ليصير خلًا ، أو بعد ذلك قبل أن يصير خلًا وإن كان بعد غليانه^(٦) أو قبله وعلم بحصوله بعد ذلك . (مسألة ٩) : إذا زالت حموضة الخل العنبي وصار مثل الماء لا بأس به إلا إذا^(٧) غلى فإنه لا بد^(٨) حينئذ من ذهاب ثلثيه^(٩) أو انقلابه خلًا ثانيًا . (مسألة ١٠) : السيلان وهو عصير التمر أو ما يخرج منه بلا عصر ، لا مانع من جعله في الأمرار ، ولا يلزم ذهاب ثلثيه كنفس التمر . « السابغ » : الانتقال كاتقال دم الانسان أو غيره ممّا

(١) قد مرّ ما فيه (أراكي) .

(٢) الأحوط النجاسة على المبنى والحرمة (خميني) .

الأقوى بقاءه على حالته الأولى (گلپایگانی) .

(٣) إذا صدق عليه العصير ترتب عليه ما يترتب على غليانه من الحرمة أو هي مع النجاسة على القول بها ولا أثر لذهاب ثلثيه قبل الغليان (خوئي) .

(٤) في العصير الزبيبي إشكال (اراكي) .

(٥) هذا فيما إذا لم نقل بنجاسة العصير بالغليان وإلا ففيه بأس (خوئي) .

(٦) في غير الخمر والمسكروأما فيهما فالأحوط الاقتصار على ما يجعل فيهما للعلاج (گلپایگانی) .

(٧) بل حتى إذا غلى (خميني) .

(٨) الأقوى عدم حاجته إلى التثليث (اراكي) .

بل وإن غلى إذ لا أثر لغليان الخل الفاسد (خوئي) .

(٩) الخلّ الفاسد لا ينجس بالغليان حتى يحتاج إلى التثليث نعم لو فرض العود إلى العصيرية

يعود حكمه لكنه مجرد فرض (گلپایگانی) .

له نفس إلى جوف ما لا نفس له كالبق والقمل وكانتقال البول إلى النبات والشجر ونحوهما ولا بد من كونه على وجه لا يسند^(١) إلى المتقل عنه ، وإلا لم يطهر كدم العلق بعد مصّه من الإنسان . (مسألة ١١) : إذا وقع البق على جسد الشخص فقتله وخرج منه الدم لم يحكم بنجاسته إلا إذا علم^(٢) أنه هو الذي مصّه من جسده بحيث أسند إليه^(٣) لا إلى البق فحينئذ يكون^(٤) كدم العلق . « الثامن » : الاسلام وهو مطهر لبدن الكافر ورطوباته المتصلة به من بصاقه وعرقه ونخامته والوسخ الكائن على بدنه ، وأمّا النجاسة الخارجيّة التي زالت عينها ففي طهارته منها إشكال^(٥) وإن كان هو الأقوى^(٦) نعم ثيابه التي لاقاها حال الكفر مع الرطوبة لا تطهر على الأحوط ، بل هو الأقوى فيما لم يكن على بدنه فعلاً . (مسألة ١) : لا فرق في الكافر بين الأصلي والمرتد الملبّي ، بل الفطريّ أيضاً على الأقوى من قبول توبته باطناً وظاهراً أيضاً فتقبل عباداته ويطهر بدنه ، نعم يجب قتله إن أمكن ، وتبين زوجته وتعتدّ عدّة الوفاة وتنتقل أمواله الموجودة حال الارتداد إلى ورثته ، ولا تسقط هذه الأحكام بالتوبة ، لكن لا يملك ما اكتسبه بعد التوبة^(٧) ويصحّ الرجوع إلى زوجته بعقد جديد ، حتّى قبل خروج العدّة على الأقوى . (مسألة ٢) : يكفي في الحكم باسلام الكافر إظهاره الشهادتين وإن لم يعلم موافقة قلبه لسانه ، لا مع العلم^(٨)

(١) الظاهر كفاية الاستناد إلى المتقل إليه (گلپایگانی) .

(٢) بل إذا شك أيضاً (اراکي) .

(٣) ومع العلم بأنه هو الذي مصّه والشك في إسناده يحكم بالنجاسة (خميني)

(٤) وكذا مع الشك في الانتقال والاستناد إلى البق (گلپایگانی) .

(٥) فلا يترك الاحتياط (گلپایگانی) .

(٦) في القوة إشكال والأحوط عدم الطهارة (خوئي) .

(٧) وكذا ما اكتسبه بعد كفره قبل توبته (خوئي) .

(٨) بل مع العلم أيضاً إن لم يظهر الخلاف (گلپایگانی) .

بالمخالفة^(١) . (مسألة ٣) : الأقوى قبول إسلام الصبي المميز إذا كان عن بصيرة . (مسألة ٤) : لا يجب^(٢) على المرتد الفطري بعد التوبة تعريض نفسه للقتل ، بل يجوز^(٣) له الممانعة منه ، وإن وجب قتله على غيره . « التاسع » : التبعية وهي في موارد : « أحدها » : تبعية فضلات الكافر المتصلة ببدنه كما مر . « الثاني » : تبعية ولد الكافر^(٤) له في الإسلام أباً كان أو جداً أو أمماً أو جدّة . « الثالث » : تبعية الأسير^(٥) للمسلم الذي أسره ، إذا كان غير بالغ ولم يكن معه أبوه أو جدّه . « الرابع » : تبعية ظرف الخمر له بانقلابه خلاً . « الخامس » : آلات تغسيل الميت من السدة والثوب الذي يغسله فيه ، ويد الغاسل^(٦) دون ثيابه ، بل الأولى والأحوط الاقتصار على يد الغاسل . « السادس » : تبعية أطراف البثر والدلو والعدة وثياب النازح^(٧) على القول بنجاسة البثر ، لكن المختار عدم تنجسه بما عدا التغير ، ومعه أيضاً يشكل جريان حكم التبعية . « السابع » : تبعية الآلات المعمولة في طبخ العصير على القول بنجاسته ، فإنها تطهر تبعاً له بعد ذهاب الثلثين . « الثامن » : يد الغاسل وآلات^(٨) الغسل في

(١) على الأحوط (خميني) .

لا تبعد الكفاية معه أيضاً إذا كان المظهر للشهادتين جارياً على طبق الإسلام (خوئي) .

(٢) لا يبعد الوجوب بعد حكم الحاكم بلزوم قتله (خوئي) .

(٣) مشكل خصوصاً إذا أراد الحاكم إجرائه فإن الظاهر عدم الجواز (ح) (خميني) .

(٤) بشرط أن لا يكون الولد مظهراً للكفر مع تمييزه وكذا الحال في تبعية الأسير للمسلم الذي

أسره (خوئي) .

(٥) فيه إشكال بل عدم التبعية لا يخلو من قوة (خميني) .

فيه إشكال (گلپایگانی) .

(٦) والخرقة الملفوفة بها حين غسله (خميني) .

(٧) فيه تأمل (گلپایگانی) .

(٨) الحكم بطهارتها إنما هو لأجل غسلها بالتبع وأما بقية الغسالة فقد مر أنها طاهرة في نفسها

(خوئي) .

تطهير النجاسات وبقية الغسالة الباقية في المحل بعد انفصالها . « التاسع » :
تبعية ما يجعل^(١) مع العنب والتمر للتخليل كالحيار^(٢) والباذنجان ونحوهما
كالخشب^(٣) والعود ، فإنها تنجس تبعاً له عند غليانه على القول بها وتطهر تبعاً
له بعد صيرورته خلاً . « العاشر » : من المظهورات زوال عين النجاسة أو
المتنجس عن جسد الحيوان غير الإنسان ، بأي وجه كان ، سواء كان بمزيل أو
من قبل نفسه ، فمقار الدجاجة إذا تلوث بالعدرة يطهر بزوال عينها وجفاف
رطوبتها ، وكذا ظهر الدابة المجروح إذا زال دمه بأي وجه ، وكذا ولد
الحيوانات الملوثة بالدم عند التولد إلى غير ذلك ، وكذا زوال عين النجاسة أو
المتنجس عن بواطن الإنسان كفمه وأنفه وأذنه ، فإذا أكل طعاماً نجساً يطهر فمه
بمجرد بلعه ، هذا إذا قلنا : إن البواطن تنجس بملاقاة النجاسة ، وكذا جسد
الحيوان ، ولكن يمكن أن يقال بعدم تنجسهما أصلاً ، وإنما النجس هو العين
الموجودة في الباطن أو على جسد الحيوان ، وعلى هذا فلا وجه لعدّه من
المظهورات وهذا الوجه قريب جداً^(٤) ، ومما يترتب على الوجهين أنه لو كان في
فمه شيء من الدم ، فريقه نجس ما دام الدم موجوداً على الوجه الأول فإذا لاقى
شيئاً نجسه بخلافه على الوجه الثاني ، فإن الريق طاهر والنجس هو الدم فقط
فإن أدخل أصبعه مثلاً في فمه ولم يلاق الدم لم ينجس ، وإن لاقى الدم ينجس
إذا قلنا بأن ملاقاته النجس في الباطن أيضاً موجب للتنجس ، وإلا فلا ينجس

(١) الأقوى الإقتصار على ما تعارف جعله فيه من الصدر الأول (اراكي) .

في تبعيته في الطهارة لإشكال بل منع والذي يسهل الخطب ما مر من أن العصير لا ينجس
بالغليان (خوئي) .

(٢) وإن كان الاحتياط لا ينبغي تركه (خميني) .

(٣) في مثل الخشب والعود مما لم يتعارف وضعه فيه للتخليل إشكال إلا إذا كان للعلاج
(گلپایگانی) .

(٤) بل هو بعيد نعم هو قريب بالإضافة إلى ما دون الحلق (خوئي) .

أصلاً ، إلا إذا أخرجه وهو ملوث بالدم . (مسألة ١) : إذا شك^(١) في كون شيء^(٢) من الباطن أو الظاهر يحكم ببقائه على النجاسة بعد زوال العين على الوجه الأول من الوجهين ويبنى على طهارته^(٣) على الوجه الثاني ، لأن الشك عليه يرجع إلى الشك في أصل التنجس . (مسألة ٢) : مطبق الشفتين من الباطن ، وكذا مطبق الجفنين ، فالمناطق في الظاهر فيهما ما يظهر منهما بعد التطبيق . « الحادي عشر » : استبراء الحيوان الجلّال فإنه مطهر لبوله وروثه ، والمراد بالجلال مطلق ما يؤكل لحمه من الحيوانات المعتادة بتغذي العذرة ، وهي غائط الإنسان والمراد من الاستبراء منعه من ذلك واغتذاؤه بالعلف الطاهر ، حتى يزول عنه اسم الجلّال ، والأحوط^(٤) مع زوال الاسم مضي المدة المنصوصة في كلّ حيوان بهذا التفصيل : في الإبل إلى أربعين يوماً ، وفي البقر إلى ثلاثين ، وفي الغنم إلى عشرة أيام ، وفي البطة إلى خمسة أو سبعة ، وفي الدجاجة إلى ثلاثة أيام ، وفي غيرها يكفي زوال الاسم . « الثاني عشر » : حجر الاستنجاء على التفصيل الآتي . « الثالث عشر » : خروج الدم من الذبيحة بالمقدار المتعارف فإنه مطهر لما بقي منه في الجوف^(٥) . « الرابع عشر » : نزح المقادير المنصوصة لوقوع النجاسات المنصوصة في البئر على القول بنجاستها ووجوب نزحها . « الخامس عشر » : تيمم الميت

(١) في الشبهة الموضوعية (اراكي) .

(٢) المشكوك فيه يحكم بعدم كونه من الباطن وعليه فلا أثر للوجهين المذكورين (خوئي) .

(٣) لا يبعد النجاسة في الشبهات المفهومية لأن المتيقن خروجه من أدلة التنجيس ما علم كونه باطناً (گلپایگانی) .

(٤) لا يترك في الإبل بما ذكره وفي البقر عشرون يوماً وفي الغنم بما ذكره وفي البطة خمسة أيام وفي الدجاجة بما ذكره (خميني) .

(٥) قد مرّ التفصيل (گلپایگانی) .

بدلاً عن الاغسال عند فقد الماء فإنه مطهر لبدنه^(١) على الأقوى^(٢) .

« السادس عشر » : الاستبراء بالخرطاط بعد البول ، وبالبول بعد خروج المنى ، فإنه مطهر لما يخرج منه من الرطوبة المشتبهة ، لكن لا يخفى أن عد هذا من المطهرات من باب المسامحة وإلا ففي الحقيقة مانع عن الحكم بالنجاسة أصلاً . « السابع عشر » : زوال التغيير في الجاري والبثر ، بل مطلق النابع بأي وجه كان ، وفي عد هذا منها أيضاً مسامحة وإلا ففي الحقيقة المطهر هو الماء^(٣) الموجود في المادة^(٤) . « الثامن عشر » : غيبة المسلم فإنها مطهرة لبدنه أو لباسه أو فرشه أو ظرفه أو غير ذلك مما في يده بشروط خمسة^(٥) : « الأول » : أن يكون عالماً بملاقاة المذكورات النجس الفلاني . « الثاني » : علمه بكون ذلك الشيء نجساً أو منتجساً اجتهداً أو تقليداً . « الثالث » : استعماله لذلك الشيء فيما يشترط فيه الطهارة على وجه يكون اشارة نوعية على طهارته من باب حمل فعل^(٦) المسلم على الصحة . « الرابع » : علمه باشتراط^(٧) الطهارة في الاستعمال المفروض . « الخامس » : أن يكون تطهيره

(١) فيه إشكال والأقرب بقاء بدنه على النجاسة ما لم يغسل (خوئي) .

مشكل (غليباگانی) .

(٢) محل إشكال (خميني) .

(٣) قد مر الاحتياط بالمزج في تطهير المياه (غليباگانی) .

(٤) بل الماء الخارج المتعصم الممتزج (خميني) .

(٥) غير الخامس من الشروط مبني على الاحتياط فمع احتمال التطهير أو حصول الطهارة لا يبعد أن يحكم عليه بالطهارة مطلقاً بل ولو لم يكن مبالياً في دينه لكن الاحتياط حسن ، نعم في الحاق الظلمة والعمى بما ذكرنا إشكال ولا يبعد مع الشروط المذكورة وإن كان الأحوط خلافه وإلحاق المميز مطلقاً لا يخلو من قوة وكذا غير المميز التابع للمكلف وأما المستقل فلا يلحق على الأقوى (خميني) .

(٦) لا يخفى أن الحمل على الصحة لا تحرز به الطهارة نعم ترتيب آثار الطهارة من ذي اليد بمنزلة إخباره بالطهارة (غليباگانی) .

(٧) لا تبعد كفاية احتمال العلم أيضاً (خوئي) .

لذلك الشيء محتملاً وإلا فمع العلم بعدمه لا وجه للحكم بطهارته ، بل لو علم من حاله أنه لا يبالي بالنجاسة وأن الطاهر والنجس عنده سواء ، يشكل الحكم بطهارته وإن كان تطهيره إياه محتملاً وفي اشتراط كونه بالغاً أو يكفي ولو كان صبيّاً مميّزاً وجهان^(١) ، والأحوط^(٢) ذلك ، نعم لو رأينا أن وليّه مع علمه بنجاسة بدنه أو ثوبه يُجري عليه بعد غيبته آثار الطهارة لا يبعد البناء^(٣) عليها ، والظاهر إلحاق الظلمة والعمي بالغيبة مع تحقّق الشروط المذكورة ، ثم لا يخفى أن مطهريّة الغيبة إنما هي في الظاهر ، وإلا فالواقع على حاله ، وكذا المطهر السابق وهو الاستبراء بخلاف سائر الأمور المذكورة ، فعّد الغيبة من المطهرات من باب المسامحة وإلا فهي في الحقيقة من طرق إثبات التطهير . .

(مسألة ١) : ليس من المطهرات الغسل بالماء المضاف ، ولا مسح النجاسة عن الجسم الصبغ ، كالشيشة ، ولا إزالة الدم بالبصاق ، ولا غليان الدم في المرق ، ولا خبز العجين النجس ، ولا مزج الدهن النجس بالكرّ الحارّ ، ولا دبغ جلد الميتة وإن قال بكلّ قائل . (مسألة ٢) : يجوز استعمال جلد الحيوان الذي لا يؤكل لحمه بعد التذكية ، ولو فيما يشترط^(٤) فيه الطهارة ، وإن لم يدبغ على الأقوى . نعم يستحب^(٥) أن لا يستعمل مطلقاً إلا بعد الدبغ .

(مسألة ٣) : ما يؤخذ من الجلود من أيدي المسلمين أو من أسواقهم محكوم بالتذكية^(٦) وإن كانوا ممن يقول بطهارة جلد الميتة بالدبغ . (مسألة ٤) : ما

(١) لا يبعد عدم اعتبار البلوغ (خوئي) .

(٢) والأقوى العدم مع الشرايط (گلپایگانی) .

(٣) بشرط غيبة الطفل والوليّ معاً والعلم بعدم اعتماد الوليّ على غيبة الصبيّ بناء على عدم كفايته (گلپایگانی) .

(٤) غير الصلاة (خميني) .

في غير الصلاة (گلپایگانی) .

(٥) في ثبوت الاستحباب الشرعي تأمل (خميني) .

(٦) على ما مرّ (گلپایگانی) .

عدا الكلب والخنزير من الحيوانات التي لا يؤكل لحمها قابل^(١) للتذكية فجلده ولحمه طاهر بعد التذكية . (مسألة ٥) : يستحب^(٢) غسل الملاقى في جملة من الموارد مع عدم تنجسه : كملاقاة البدن أو الثوب لبول الفرس والبغل والحصار وملاقاة الفأرة الحيّة مع الرطوبة مع ظهور أثرها ، والمصافحة مع الناصبيّ بلا رطوبة ، ويستحبّ النضح أي الرشّ بالماء في موارد : كملاقاة الكلب والخنزير والكافر بلا رطوبة وعرق الجنب من الحلال ، وملاقاة ما شكّ في ملاقاته لبول الفرس والبغل والحصار وملاقاة الفأرة الحيّة مع الرطوبة إذا لم يظهر أثرها ، وما شكّ في ملاقاته للبول أو الدم أو المنيّ ، وملاقاة الصفرة الخارجة من دبر صاحب البواسير ، ومعبد اليهود والنصارى والمجوس إذا أراد أن يصلّي فيه ، ويستحبّ المسح بالتراب أو بالحائط في موارد : كمصافحة الكافر الكتابيّ بلا رطوبة ، ومسّ الكلب والخنزير بلا رطوبة ، ومسّ الثعلب والأرنب .

(فصل) : إذا علم نجاسة شيء يحكم ببقائها ما لم يثبت تطهيره ، وطريق الثبوت أمور : « الأول » : العلم الوجداني . « الثاني » : شهادة العدلين بالتطهير ، أو بسبب الطهارة ، وإن لم يكن مطهراً عندهما ، أو عند أحدهما ، كما إذا أخبرا بنزول المطر على الماء النجس بمقدار لا يكفي عندهما في التطهير ، مع كونه كافياً عنده ، أو أخبرا بغسل الشيء بما يعتقدان أنه مضاف ، وهو عالم بأنه ماء مطلق وهكذا . « الثالث » : أخبار ذي اليد وإن لم يكن عادلاً . « الرابع » : غيبة المسلم على التفصيل الذي سبق .

(١) ثبوت هذه الكلّيّة محل إشكال إلا أن الحكم بالطهارة مع ذلك مع مراعاة ما يعتبر في

التذكية له وجه قوي (خميني) .

(٢) في بعض ما ذكر تأمل (خميني) .

« الخامس » : إخبار الوكيل^(١) في التطهير بطهارته . « السادس » : غسل مسلم له بعنوان التطهير ، وإن لم يعلم أنه غسله على الوجه الشرعي أم لا ، حملاً لفعله على الصحة . « السابع » : إخبار العدل الواحد عند بعضهم ، لكنه مشكل^(٢) . (مسألة ١) : إذا تعارض البيّتان أو إخبار صاحبي اليد في التطهير وعدمه تساقطا^(٣) ، ويحكم ببقاء النجاسة ، وإذا تعارض البيّنة مع أحد الطرق المتقدمة ما عدا العلم الوجدانيّ تقدّم البيّنة . (مسألة ٢) : إذا علم بنجاسة شيئين فقامت البيّنة على تطهير أحدهما الغير المعين أو المعين واشتبه عنده ، أو طهر هو أحدهما ، ثم اشتبه عليه ، حكم عليهما بالنجاسة عملاً بالاستصحاب ، بل يحكم بنجاسة ملاقي كلّ منهما ، لكن إذا كانا ثوبين وكرر الصلاة فيهما صحّت . (مسألة ٣) : إذا شك بعد التطهير وعلمه بالطهارة في أنه هل أزال العين^(٤) . أم لا ؟ أو أنه طهره على الوجه الشرعي أم لا ؟^(٥) يبنى على الطهارة^(٦) ، ولأأن يرى فيه عين النجاسة ، ولورأى فيه نجاسة وشك في

(١) مع كونه ذا اليد وإلا ففيه إشكال (خميني) .

في ثبوت الطهارة بإخباره إذا لم يكن الشيء في يده إشكال بل منع (خوئي) .

في غير ذي اليد منه إشكال (گلپایگانی) .

(٢) مرّ أنه لا يبعد ثبوت الطهارة بإخبار العدل الواحد (خوئي) .

ولا يخلو من وجه كما مرّ (گلپایگانی) .

(٣) إذا كان مؤداهما الإثبات وإلا يقدر المثبت (گلپایگانی) .

(٤) مع احتمال كونه بصدد الإزالة حين التطهير (خميني) .

(٥) هذا إذا كان الاحتمال الغفلة مع كونه بانياً على التطهير فلو كانت صورة العمل محفوظة ومع ذلك شك في الإزالة أو التطهير فالأقوى بقاء النجاسة وكذا لو لم يكن بانياً على التطهير (گلپایگانی) .

(٦) إذا كان الشك في زوال العين فالأقرب أنه يبنى على الطهارة ومنه يظهر الحال فيما إذا شك في كون النجاسة سابقة أو طارئة (خوئي) .

١١٦ في حكم الأواني ج ١

أنها هي السابقة أو أخرى طارية ، بنى على^(١) أنها طارية . (مسألة ٤) : إذا علم بنجاسة شيء وشك في أن لها عيناً أم لا ، له أن يبنى^(٢) على عدم العين ، فلا يلزم الغسل^(٣) بمقدار يعلم بزوال العين على تقدير وجودها ، وإن كان أحوط^(٤) . (مسألة ٥) : الوسواسي^١ يرجع في التطهير إلى المتعارف ، ولا يلزم أن يحصل له العلم بزوال النجاسة

فصل في حكم الأواني

(مسألة ١) : لا يجوز استعمال الظروف المعمولة من جلد نجس العين أو الميتة فيما يشترط فيه الطهارة ، من الأكل والشرب والوضوء والغسل ، بل الأحوط عدم استعمالها في غير ما يشترط فيه الطهارة أيضاً وكذا غير الظروف من جلدهما ، بل وكذا سائر الانتفاعات غير الاستعمال ، فإن الأحوط ترك^(٥) جميع الانتفاعات منهما ، وأما ميتة ما لا نفس له كالسمك ونحوه ، فعحرمة استعمال جلده غير معلوم ، وإن كان أحوط وكذا لا يجوز استعمال الظروف المغصوبة مطلقاً والوضوء والغسل منها مع العلم باطل^(٦) مع الانحصار ، بل

(١) لا بمعنى جريان آثار الطارية لو فرض لها أثر بل بمعنى البناء على زوال الأولى لكن مع الاحتمال المتقدم (خميني) .

(٢) مشكل فلا يترك الاحتياط (كلايگاني) .

(٣) بل يلزم ذلك على الأظهر (خوئي) .

(٤) بل الأقوى (خميني) .

لا يترك (ارائي) .

(٥) قد مر جواز بعض الانتفاعات كالتمسيد وإطعام الكلاب والطيور (خميني) .

هذا الاحتياط غير واجب (ارائي) .

مر منه قدس سره تقوية جواز الانتفاع بهما وهو الأظهر (خوئي) .

(٦) يأتي التفصيل في شروط الوضوء (خميني) .

ج ١ في حكم الأواني ١١٧

مطلقاً^(١) ، نعم لو صبَّ الماء منها في ظرف مباح فتوضَّأ أو اغتسل صحَّ ، وإن كان عاصياً من جهة تصرفه في المغصوب . (مسألة ٢) : أواني المشركين وسائر الكفار محكومة بالطهارة ما لم يعلم ملاقاتهم لها مع الرطوبة المسرية ، بشرط أن لا تكون من الجلود^(٢) ، وإلا فمحكومة بالنجاسة^(٣) إلا إذا علم تذكية حيوانها ، أو علم سبق يد مسلم عليها ، وكذا غير الجلود وغير الظروف ممَّا في أيديهم ممَّا يحتاج إلى التذكية ، كاللحم والشحم والألية ، فإنَّها محكومة بالنجاسة^(٤) ، إلا مع العلم بالتذكية ، أو سبق يد المسلم عليه ، وأما ما لا يحتاج إلى التذكية فمحكوم بالطهارة إلا مع العلم بالنجاسة ، ولا يكفي الظنِّ بملاقاتهم لها مع الرطوبة ، والمشكوك في كونه من جلد الحيوان أو من شحمه أو أليته محكوم بعدم كونه منه ، فيحكم عليه بالطهارة ، وإن أخذ من الكافر . (مسألة ٣) : يجوز استعمال أواني الخمر بعد غسلها ، وإن كانت من الخشب أو القرع أو الخزف الغير المطلِّي بالقير ، أو نحوه ، ولا يضرَّ نجاسة باطنها^(٥) بعد تطهير ظاهرها داخلاً وخارجاً ، بل داخلاً فقط ، نعم يكره استعمال ما نفذ الخمر إلى باطنه إلا إذا غسل على وجه يطهر باطنه أيضاً . (مسألة ٤) : يحرم استعمال أواني الذهب أو الفضة في الأكل والشرب والوضوء والغسل وتطهير

(١) مع الارتماس وأما مع الاغتراف فينحصر البطلان بصورة الانحصار (اراكي) .

الحكم بالصحة مع عدم الانحصار بل مطلقاً هو الأظهر (خوئي) .

(٢) قد مرَّ حكمها في باب النجاسات (گلپایگانی) .

(٣) على الأحوط وفي الجلود تفصيل لا يسعه المقام (خميني) .

(٤) فيه وفي الحكم بنجاسة الجلود مع الشك في وقوع التذكية على حيوانها إشكال بل منع وقد تقدم التفصيل في بحث نجاسة الميتة (خوئي) .

(٥) إلا مع العلم بالسراية إلى الظاهر (خميني) .

ما لم تسر إلى الظاهر (گلپایگانی) .

النجاسات وغيرها من سائر الاستعمالات ، حتى وضعها على الرفوف^(١) للترزين ، بل يحرم تزيين المساجد والمشاهد المشرفة بها ، بل يحرم اقتناؤها^(٢) من غير استعمال ، ويحرم بيعها^(٣) وشراؤها وصياغتها وأخذ الأجرة عليها ، بل نفس الأجرة أيضاً حرام لأنها عوض المحرم ، وإذا حرم الله شيئاً حرم ثمنه . (مسألة ٥) : الصفر أو غيره الملبس بأحدهما يحرم استعماله ، إذا كان على وجه لو انفصل كان إناء مستقلاً ، وأما إذا لم يكن كذلك فلا يحرم^(٤) ، كما إذا كان الذهب أو الفضة قطعات منفصلات لبس بهما الإناء من الصفر داخلاً أو خارجاً . (مسألة ٦) : لا بأس بالمفضض والمطلّي والمموّه بأحدهما ، نعم يكره استعمال المفضض ، بل يحرم^(٥) الشرب منه إذا وضع فمه على موضع الفضة ، بل الأحوط ذلك في المطلّي^(٦) أيضاً . (مسألة ٧) : لا يحرم استعمال الممتزج من أحدهما مع غيرهما ، إذا لم يكن بحيث يصدق عليه اسم أحدهما . (مسألة ٨) : يحرم ما كان ممتزجاً منهما ، وإن لم يصدق عليه اسم أحدهما ، بل وكذا ما كان مركباً منهما ، بأن كان قطعة منه من ذهب وقطعة منه من فضة . (مسألة ٩) : لا بأس بغير الأواني إذا كان من أحدهما ، كاللوح من الذهب أو الفضة والحلي كالخلخال ، وإن كان مجوفاً ، بل وغلاف

(١) غير معلوم بل الجواز غير بعيد وكذا في المساجد والمشاهد المشرفة (خميني) .

الحكم بحرمته وحرمة ما ذكر بعده محل إشكال بل منع نعم الاجتناب أحوط (خوئي) .

على الأحوط (گلپایگانی) .

(٢) الأقوى عدم حرمة (خميني) .

على الأحوط (اراكي) .

على الأحوط (گلپایگانی) .

(٣) بل يجوز ذلك وما بعده بعد جواز الاقتناء والانتفاع بها (خميني) .

(٤) على الأحوط (خميني) .

(٥) على الأحوط (خميني) .

(٦) وإن كان الأظهر أنه لا بأس به (خوئي) .

ج ١ في حكم الأواني ١١٩

السيف والسكين وإمامة الشطب ، بل ومثل القنديل وكذا نقش الكتب والسقوف والجدران بهما . (مسألة ١٠) : الظاهر أن المراد من الأواني ما يكون من قبيل الكأس والكوز الصيني^(١) والقدر والسماور والفنجان وما يطبخ فيه القهوة ، وأمثال ذلك مثل كوز القليان^(٢) بل والمصفأة والمشقاب والنعلبكي دون مطلق ما يكون ظرفاً ، فشمولها لمثل رأس القليان ورأس الشطب وقراب السيف والخنجر والسكين وقاب الساعة وظرف الغالية^(٣) والكحل والعنبر والمعجون والترياك ونحو ذلك غير معلوم ، وإن كانت ظرفاً ، إذ الموجود في الأخبار لفظ الأنية ، وكونها مرادفاً للظرف غير معلوم ، بل معلوم العدم ، وإن كان الأحوط^(٤) في جملة من المذكورات الاجتناب ، نعم لا بأس بما يصنع بيتاً للتعويد إذا كان من الفضة بل الذهب أيضاً ، وبالجملية فالمناط صدق الأنية ، ومع الشك فيه محكوم بالبراءة^(٥) . (مسألة ١١) : لا فرق في حرمة الأكل والشرب من أنية الذهب والفضة بين مباشرتهما لفمه أو أخذ اللقمة منها ووضعها في الفم ، بل وكذا إذا وضع ظرف^(٦) الطعام في الصيني من أحدهما ، وكذا إذا وضع الفنجان في النعلبكي من أحدهما وكذا لو فرغ ما في الإناء من أحدهما في ظرف آخر

(١) غير معلوم وكذا صدقها على بعض ما ذكر كالشقاب لكن لا يترك الاحتياط وكذا لا يترك في ظرف الغالية وما بعدها (خميني) .

(٢) في كونه من الإناء إشكال (خوئي) .

(٣) لا يترك الاحتياط في ظرف الغالية وما بعده (گلپایگانی) .

(٤) في الخمسة الأخيرة لا يترك (اراكي) .

(٥) لكن المقلد يحتاط في موارد الشك قبل الرجوع إلى المرجع حيث أن الشبهة مفهومية (گلپایگانی) .

(٦) وضعه فيما يكون أنية وكذا غيره من الاستعمالات يكون حراماً للاستعمال لا للأكل أو الشرب فلا يكونان حراماً آخر (خميني) .

١٢٠ في حكم الأواني ج ١

لأجل الأكل والشرب ، لا لأجل نفس التفرغ ، فإنَّ الظاهر^(١) حرمة الأكل والشرب ، لأنَّ هذا يعدُّ أيضاً استعمالاً لهما فيهما ، بل لا يبعد^(٢) حرمة شرب الحاي^(٣) في مورد يكون السماور من أحدهما ، وإن كان جميع الأدوات ما عداه من غيرهما ، والحاصل : أنَّ في المذكورات كما أنَّ الاستعمال حرام كذلك الأكل والشرب أيضاً^(٤) حرام نعم المأكول والمشروب لا يصير حراماً^(٥) ، فلو كان في نهار رمضان لا يصدق أنَّه أفطر على حرام ، وإن صدق أنَّ فعل الإفطار حرام ، وكذلك الكلام في الأكل والشرب من الظرف الغصبي^(٦) . (مسألة ١٢) : ذكر بعض العلماء أنَّه إذا أمر شخص خادمه فصبَّ الحاي من القوري من الذهب أو الفضة في الفئجان الفرفوري ، وأعطاه شخصاً آخر فشرب ، فكما أنَّ الخادم والأمر عاصيان كذلك الشارب لا يبعد^(٧) أن يكون عاصياً ، ويعدُّ هذا^(٨) منه استعمالاً لهما . (مسألة ١٣) : إذا كان المأكول أو المشروب في آنية من أحدهما ففرَّغه في ظرف آخر بقصد التخلص

(١) بل الظاهر عدم الحرمة (اراكي) .

بل الظاهر أنَّ المحرَّم الأخذ للشرب دون البلع والازدراء (گلپایگانی) .

(٢) بل لا يحرم الشرب وإن حرم الصب (خميني) .
بل يبعد (اراكي) .

(٣) بل الأخذ منه للشرب كما مرَّ (گلپایگانی) .

(٤) حرمتها في قبال الاستعمال غير معلومة بل ولا وجه لها (گلپایگانی) .

(٥) لا وقع لهذا الكلام إذ لا معنى لحرمة المأكول والمشروب إلا حرمة أكله وشربه نعم الأكل من الآنية المغصوبة لا يكون من الإفطار على الحرام والفرق بين الموردين ظاهر (خوئي) .

(٦) فيه أيضاً لا يحرم التصرف (گلپایگانی) .

(٧) مرَّ ما فيه (اراكي) .

بل هو بعيد (خوئي) .

(٨) على الأحوط (گلپایگانی) .

ج ١ في حكم الأواني ١٢١

من الحرام لا بأس به^(١) ولا يحرم الشرب أو الأكل بعد هذا . (مسألة ١٤) :
إذا انحصر ماء الوضوء أو الغسل في إحدى الآيتين فإن أمكن تفرغه في ظرف
آخر وجب ، وإلا سقط وجوب الوضوء أو الغسل ، ووجب التيمم ، وإن توضأ
أو اغتسل منهما بطل^(٢) ، سواء أخذ الماء منهما بيده ، أو صب على محل
الوضوء بهما ، أو ارتمس فيهما ، وإن كان له ماء آخر ، أو أمكن التفرغ في
ظرف آخر مع ذلك توضأ أو اغتسل منهما فالأقوى^(٣) أيضاً البطلان^(٤) ، لأنه
وإن لم يكن مأموراً بالتيمم إلا أن الوضوء أو الغسل حينئذ يعد استعمالاً^(٥) لهما
عرفاً ، فيكون منهيّاً عنه ، بل الأمر كذلك^(٦) لو جعلهما محلاً لغسالة الوضوء ،
لما ذكر من أن توضيئه حينئذ يحسب في العرف استعمالاً لهما ، نعم لو لم يقصد
جعلهما مصباً للغسالة لكن استلزم توضيئه ذلك
أمكن أن يقال إنه لا يعد الوضوء استعمالاً لهما ، بل لا يبعد أن يقال : إن هذا
الصب أيضاً لا يعد استعمالاً ، فضلاً عن كون الوضوء كذلك . (مسألة ١٥) :
لا فرق في الذهب والفضة بين الجيد منهما ، والردّي والمعدنيّ والمصنوعيّ

(١) إن لم يكن إشغال الآنية باختياره أو كان ذلك منه بعد التوبة وإلا فقصد التخلص غير مجد
(كلايگانی) .

(٢) على الأحوط وإن كان له وجه صحة (خميني) .

(٣) بل الأقوى الصحة إن كان بالاعتراف لا بالصب أو الرسم فإن الأحوط فيهما البطلان وإن
كان وجه الصحة أيضاً فيهما بل الأمر كذلك بل أوضح لو جعلهما محلاً لغسالة الوضوء
(خميني) .

(٤) في صورة الصب والارتماس (اراکي) .

بل الأقوى الصحة في غير صورة الارتماس ولا يبعد الحكم بالصحة مع الانحصار أيضاً
(خوئي) .

(٥) إن كان الوضوء برمس العضو فيهما أو الصب منهما عليه وأما مع الاعتراف فالأقوى
الصحة كما المغصوب (كلايگانی) .

(٦) استعمالهما في ذلك وإن كان حراماً إلا أن الأظهر عدم بطلان الوضوء به (خوئي) .

١٢٢ في حكم الأواني ج ١

والمغشوش والخالص ، إذا لم يكن الغش إلى حدٍّ يخرجهما عن صدق الاسم ، وإن لم يصدق الخلوص ، وما ذكره بعض العلماء من أنه يعتبر الخلوص وأن المغشوش ليس محرماً ، وإن لم يناف صدق الاسم كما في الحرير المحرّم على الرجال حيث يتوقّف حرمة على كونه خالصاً ، لا وجه له ، والفرق بين الحرير والمقام أنّ الحرمة هناك معلقة في الأخبار على الحرير المحض بخلاف المقام فإنّها معلقة على صدق الاسم . (مسألة ١٦) : إذا توضّأ أو اغتسل من إناء الذهب أو الفضة مع الجهل^(١) بالحكم^(٢) أو الموضوع صحّ^(٣) . (مسألة ١٧) : الأواني من غير الجنسين لا مانع منها ، وإن كانت أعلى وأعلى ، حتّى إذا كانت من الجواهر الغالية كالياقوت والفيروزج . (مسألة ١٨) : الذهب المعروف بالفرنكي لا بأس بما صنع منه ، لأنّه في الحقيقة ليس ذهباً ، وكذا الفضة المسماة بالورشو ، فإنّها ليست فضة ، بل هي صفر أبيض . (مسألة ١٩) : إذا اضطرّ إلى استعمال أواني الذهب أو الفضة في الأكل والشرب وغيرهما جاز ، وكذا في غيرهما من الاستعمالات ، نعم لا يجوز^(٤) التوضي والاعتسال منهما بل ينتقل إلى التيمّم . (مسألة ٢٠) : إذا دار الأمر في حال الضرورة بين استعمالهما أو استعمال الغصبيّ قديمهما . (مسألة ٢١) : يحرم إجارة نفسه^(٥) لصوغ الأواني من أحدهما ، وأجرته أيضاً

(١) إذا كان معذوراً وإلاّ فالأحوط البطلان (غلپایگانی) .

(٢) قصوراً ومع التقصير الأحوط البطلان فيما قلنا بالبطلان مع العمد احتياطاً (خميني) .
إذا كان عن قصور (اراكي) .

(٣) الحكم بالصحة في فرض الجهل إنما هو مع كونه عذراً (خوئي) .

(٤) إلا إذا اضطر إليهما بل لو اضطر إلى الغمس في الماء أو غسل وجهه ويديه منهما يجوز نية الغسل والوضوء بل يجب مع الانحصار (خميني) .

(٥) تقدم الكلام في هذه المسألة وما بعدها (خوئي) .

ج ١ في احكام التخلي ١٢٣

حرام كما مر^(١) . (مسألة ٢٢) : يجب^(٢) على^(٣) صاحبهما^(٤) كسرهما ، وأما غيره فإن علم أن صاحبهما يقلد من يحرم اقتناءهما أيضاً ، وأنهما من الأفراد المعلومه في الحرمة يجب عليه نهيه ، وإن توقّف على الكسر يجوز له كسرهما ، ولا يضمن قيمة صياغتهما ، نعم لو تلف الأصل ضمن ، وإن احتمل أن يكون صاحبهما ممن يقلد جواز الاقتناء أو كانتا ممّا هو محلّ الخلاف في كونه آنية أم لا ، لا يجوز له التعرّض له . (مسألة ٢٣) : إذا شكّ في آنية أنّها من أحدهما أم لا ، أو شكّ في كون^(٥) شيء ممّا يصدق عليه الآنية أم لا ، لا مانع من استعمالها^(٦) .

فصل في أحكام التخلي

(مسألة ١) : يجب في حال التخلي بل في سائر الأحوال ستر العورة عن الناظر المحترم ، سواء كان من المحارم أم لا ، رجلاً كان أو امرأة ، حتّى عن المجنون والطفل المميّز ، كما أنّه يحرم على الناظر أيضاً النظر إلى عورة الغير ولو كان مجنوناً أو طفلاً مميّزاً ، والعورة في الرجل القبل والبيضتان والدبر ، وفي المرأة القبل والدبر ، واللازم ستر لون البشرة دون الحجم ، وإن كان الأحوط ستره أيضاً ، وأما الشبح وهو ما يتراءى عند كون الساتر رقيقاً فستره لازم وفي الحقيقة يرجع إلى ستر اللون . (مسألة ٢) : لا فرق في الحرمة بين عورة المسلم والكافر على الأقوى^(٧) . (مسألة ٣) : المراد من الناظر المحترم من

(١) مرّما هو الأقوى (خميني) .

(٢) لا يجب لجواز الاقتناء ولا يجوز لغيره (خميني) .

(٣) فيه وفيما يتفرع عليه تأمل (اراكي) .

(٤) على الأحوط (گلپایگانی) .

(٥) في الشبهة الموضوعية (اراكي) .

(٦) المميّز (خميني) .

(٧) بل على الأحوط (خميني) .

عدا الطفل الغير المميز^(١) والزوج والزوجة ، والمملوكة بالنسبة إلى المالك ، والمحلة بالنسبة إلى المحلل له ، فيجوز نظر كل من الزوجين إلى عورة الآخر ، وهكذا في المملوكة ومالكها والمحلة والمحلل له ، ولا يجوز نظر المالكة إلى مملوكها أو مملوكتها وبالعكس . (مسألة ٤) : لا يجوز للمالك النظر إلى عورة مملوكته إذا كانت مزوجة أو محلة أو في العدة ، وكذا إذا كانت مشتركة بين مالكين لا يجوز لواحد منهما النظر إلى عورتها وبالعكس . (مسألة ٥) : لا يجب ستر الفخذين ولا الأليتين ولا الشعر النابت أطراف العورة ، نعم يستحب ستر ما بين السرة إلى الركبة ، بل إلى نصف^(٢) الساق . (مسألة ٦) : لا فرق بين أفراد الساتر فيجوز بكل ما يستر ، ولو بيده أو يد زوجته أو مملوكته . (مسألة ٧) : لا يجب الستر في الظلمة المانعة عن الرؤية ، أو مع عدم حضور شخص ، أو كون الحاضر أعمى ، أو العلم بعدم نظره . (مسألة ٨) : لا يجوز النظر إلى عورة الغير من وراء الشيثة ، بل ولا في المرأة أو الماء الصافي . (مسألة ٩) : لا يجوز^(٣) الوقوف في مكان يعلم بوقوع نظره على عورة الغير ، بل يجب عليه التعدي عنه أو غض النظر ، وأما مع الشك أو الظن في وقع نظره فلا بأس ، ولكن الأحوط أيضاً عدم الوقوف أو غض النظر . (مسألة ١٠) : لو شك في وجود الناظر أو كونه محترماً فالأحوط^(٤) الستر . (مسألة ١١) : لو رأى عورة مكشوفة وشك في أنها عورة حيوان أو إنسان فالظاهر عدم وجوب الغض عليه وإن علم أنها من إنسان وشك

(١) بل غير المميز مطلقاً (خميني) .

(٢) في استحبابه تأمل (خميني) .

(٣) بمعنى أنه لو وقف ووقع نظره ولو بلا اختيار لا يكون معذوراً لا بمعنى أن نفس الوقوف حرام (خميني) .

(٤) والأقوى عدم الوجوب إلا مع المعرضية فإن الأحوط ذلك حيثشذ ومع الشك في كونه محترماً فالأقوى عدم الوجوب إلا مع سبقه بالاحترام والشك في زواله كما لو شك في عروض جنون موجب لرفع التميز (خميني) .

ج ١ في احكام التخلي ١٢٥

في أنها من صبي غير مميز أو من بالغ أو مميز فالأحوط ترك النظر^(١) ، وإن شك في أنها من زوجته أو مملوكته أو أجنبية فلا يجوز^(٢) النظر ، ويجب الغض عنها ، لأن^(٣) جواز النظر معلق على عنوان خاص وهو الزوجية أو المملوكية ، فلا بد من إثباته ، ولورأى عضواً من بدن إنسان لا يدري أنه عورته أو غيرها من أعضائه جاز النظر ، وإن كان الأحوط الترك . (مسألة ١٢) : لا يجوز للرجل والأنثى النظر إلى دبر الخنثى ، وأما قبلها فيمكن أن يقال بتجويزه لكل منهما للشك في كونه عورة لكن الأحوط الترك ، بل الأقوى وجوبه ، لأنه عورة^(٤) على كل حال^(٥) . (مسألة ١٣) : لو اضطر إلى النظر إلى عورة الغير كما في مقام المعالجة فالأحوط أن يكون في المرأة المقابلة لها إن اندفع الاضطرار بذلك ، وإلا فلا بأس . (مسألة ١٤) : يحرم في حال التخلي استقبال القبلة واستدبارها بمقاديم بدنه ، وإن أمال عورته إلى غيرهما ، والأحوط ترك الاستقبال والاستدبار بعورته فقط ، وإن لم يكن مقاديم بدنه إليهما ، ولا فرق في الحرمة بين الأبنية والصحارى ، والقول بعدم الحرمة في الأول ضعيف ،

(١) والأقوى جوازه (خميني) .

لا بأس بترك الاحتياط (خوئي) .

(٢) على الأحوط (گلپایگانی) .

(٣) في تعليقه إشكال والحكم كما ذكره لا لما ذكره (خميني) .

(٤) فيه منع نعم لا يجوز النظر إلى كليهما ولا يجوز للرجل النظر إلى آلة الرجولية للعلم بحرمة إما من جهة كونها آلة الرجل أو بدن المرأة ولا للمرأة النظر إلى آلة الأنوثة لما ذكر ولا بأس في أن ينظر الرجل آله الأنوثة والمرأة آلتها الرجولية لعدم إحراز كونها عورة (خميني) .

بل للعلم الإجمالي بحرمة النظر إلى العورة الواقعية فالنظر إلى القبلين مخالفة قطعياً وإلى أحدهما مخالفة احتمالية وما في المتن لا يستقيم في المحارم (گلپایگانی) .

(٥) إذا نظر إلى كليهما أو إلى ما يماثل آلة الناظر (اراكي) .

هذا إذا نظر إلى مماثل عورته وأما في غيره فلا علم بكونه عورة نعم إذا كان الخنثى من المحارم لم يجز النظر إلى شيء منهما للعلم الإجمالي بكون أحدهما عورة (خوئي) .

والقبلة المنسوخة كبيت المقدس لا يلحقها الحكم ، والأقوى عدم حرمتها في حال الاستبراء^(١) والاستنجا ، وإن كان الترك أحوط ولو اضطر إلى أحد الأمرين تخير ، وإن كان الأحوط الاستدبار ، ولو دار أمره بين أحدهما وترك الستر مع وجود الناظر وجب الستر ، ولو اشتبهت القبلة لا يبعد العمل بالظن^(٢) ، ولو ترددت بين جهتين متقابلتين اختار الآخرين ، ولو تردد بين المتصلتين فكالتريد بين الأربع التكليف ساقط^(٣) ، فیتخیر^(٤) بين الجهات . (مسألة ١٥) : الأحوط ترك إقعاد الطفل للتخلي على وجه يكون مستقبلاً أو مستدبراً ولا يجب منع الصبي والمجنون إذا استقبلاً أو استدبراً عند التخلي ، ويجب ردع البالغ العاقل العالم بالحكم والموضوع من باب النهي عن المنكر ، كما أنه يجب إرشاده إن كان من جهة جهله بالحكم ، ولا يجب ردعه إن كان من جهة الجهل بالموضوع ، ولو سئل عن القبلة فالظاهر عدم وجوب البيان ، نعم لا يجوز إيقاعه في خلاف الواقع . (مسألة ١٦) : يتحقق ترك الاستقبال والاستدبار بمجرد^(٥) الميل إلى أحد الطرفين ، ولا يجب التشريق أو التغريب وإن كان أحوط . (مسألة ١٧) : الأحوط فيمن يتواتر بوله أو غائطه مراعاة ترك الاستقبال والاستدبار بقدر الإمكان ، وإن كان الأقوى^(٦) عدم الوجوب^(٧) .

(١) مع عدم خروج البول (خميني) .

(٢) ولا يمكن الفحص وحرجية التأخير (خميني) .

عند الاضطراب أو الحرج (گلپایگانی) .

(٣) المتيقن سقوطه في مثل المقام هو وجوب الموافقة القطعية وأما سقوط أصل التكليف فمشكل فيحتاج بترك المخالفة القطعية (گلپایگانی) .

(٤) مع مراعاة ما ذكرنا (خميني) .

(٥) بمقدار خرج عن الاستقبال والاستدبار عرفاً (خميني) .

(٦) في الأقوائية تأمل (اراكي) .

(٧) إلا في الاختياري منهما (خميني) .

إن كان الاجتناب حرجياً (گلپایگانی) .

ج ١ في أحكام التخلي ١٢٧

(مسألة ١٨) : عند اشتباه القبلة بين الأربع لا يجوز^(١) أن يدور ببوله إلى جميع الأطراف . نعم إذا اختار في مرةً أحدها لا يجب عليه الاستمرار عليه بعدها ، بل له أن يختار في كل مرةً جهةً أخرى إلى تمام الأربع وإن كان الأحوط^(٢) ترك^(٣) ما يوجب القطع بأحد الأمرين ولو تدريجاً ، خصوصاً إذا كان قاصداً ذلك من الأول بل لا يترك في هذه الصورة . (مسألة ١٩) : إذا علم ببقاء شيء من البول في المجرى يخرج بالاستبراء فالاختياط^(٤) بترك الاستقبال أو الاستدبار في حاله أشد^(٥) . (مسألة ٢٠) : يحرم التخلي في ملك الغير من غير إذنه حتى الوقف الخاص بل في الطريق الغير النافذ بدون إذن أربابه ، وكذا يحرم على قبور المؤمنين إذا كان هتكاً لهم . (مسألة ٢١) : المراد^(٦) بمقاديم البدن الصدر والبطن والركبتان . (مسألة ٢٢) : لا يجوز^(٧) التخلي في مثل المدارس التي لا يعلم كيفية وقفها من اختصاصها بالطلاب ، أو بخصوص الساكنين منهم فيها ، أو من هذه الجهة أعم من الطلاب وغيرهم ، ويكفي إذن المتولي إذا لم يعلم كونه على خلاف الواقع ، والظاهر كفاية جريان العادة^(٨) أيضاً بذلك ، وكذا الحال في غير التخلي من التصرفات الأخر .

-
- (١) فيه إشكال ولكن لا يترك الاحتياط (خميني) .
 - (٢) لا يترك (گلپایگانی) .
 - (٣) بل الأقوى ذلك (خوئي) .
 - (٤) بل الحرمة في هذه الصورة لا تخلو من قوة (خميني) .
 - (٥) بل الأقوى الحرمة في هذه الصورة (اراكي) .
 - بل لا يترك (گلپایگانی) .
 - (٦) الميزان هو الاستقبال العرفي والظاهر عدم دخالة الركبتين فيه (خميني) .
 - (٧) لا يبعد الجواز ما لم يزاحم الموقوف عليهم إلا إذا أحرز اشتراط الواقف عدمه لغيرهم (گلپایگانی) .
 - (٨) إذا كان التصرف بعنوان الاستحقاق بحيث يعدون من ذوي الأيدي (گلپایگانی) .

فصل في الاستنجاء

يجب غسل مخرج البول بالماء مرتين^(١) ، والأفضل ثلاث بما يسمّى غسلًا ، ولا يجزي غير الماء ، ولا فرق بين الذكر والأنثى والخنثى ، كما لا فرق بين المخرج الطبيعي وغيره معتاداً أو غير معتاد ، وفي مخرج الغائط مخير بين الماء والمسح بالأحجار أو الخرق إن لم يتعدّ عن المخرج على وجه لا يصدق عليه الاستنجاء ، وإلاّ تعيّن الماء ، وإذا تعدّى على وجه الانفصال كما إذا وقع نقطة من الغائط على فخذه من غير اتّصال بالمخرج يتخير في المخرج بين الأمرين ، ويتعيّن الماء فيما وقع على الفخذ ، والغسل أفضل من المسح بالأحجار ، والجمع بينهما أكمل ، ولا يعتبر في الغسل تعدّد ، بل الحدّ النقاء ، وإن حصل بغسلة ، وفي المسح لا بدّ من ثلاث^(٢) وإن حصل النقاء^(٣) بالأقل ، وإن لم يحصل بالثلاث فالإلى النقاء ، فالواجب في المسح أكثر الأمرين من النقاء والعدد ، ويجزي ذو الجهات^(٤) الثلاث من الحجر ، وبثلاثة أجزاء من الخرقة الواحدة ، وإن كان الأحوط^(٥) ثلاثة منفصلات ، ويكفي كلّ قالم ولو من الأصابع^(٦) ، ويعتبر فيه الطهارة ولا يشترط البكارة ، فلا يجزي

(١) على الأحوط وإن كان الأقوى كفاية المرة في الرجل مع الخروج عن مخرجه الطبيعي والأحوط في غير ذلك مرتان وإن كان الاكتفاء بالمرة في المرأة لا يخلو من وجه ولا ينبغي ترك الاحتياط مطلقاً (خميني) .

على الأحوط (خوئي - گلپایگانی) .

(٢) على الأحوط (گلپایگانی) .

(٣) على الأحوط وإن كان الأقوى الاجتزاء بحصول النقاء (خميني) .

(٤) فيه إشكال والاحتياط لا يترك (خوئي) .

(٥) هذا الاحتياط لا يترك (اراكي) .

لا يترك (گلپایگانی) .

(٦) مشكل (خميني) .

فيه إشكال بل منع (خوئي) .

النجس ، ويجزى المتنجس بعد غسله ، ولو مسح بالنجس أو المتنجس لم يطهر بعد ذلك إلا بالماء ، إلا إذا لم يكن^(١) لاقى البشرة ، بل لاقى عين النجاسة ، ويجب في الغسل بالماء إزالة العين والأثر بمعنى الأجزاء الصغار التي لا ترى . لا بمعنى اللون والرائحة ، وفي المسح يكفي إزالة العين ، ولا يضرب بقاء الأثر بالمعنى الأول أيضاً . (مسألة ١) : لا يجوز الاستنجاء بالمحترقات ولا بالعظم^(٢) والروث ، ولو استنجد بها عصي ، لكن يطهر^(٣) المحل على الأقوى^(٤) . (مسألة ٢) : في الاستنجاء بالمسحات إذا بقيت الرطوبة في المحل يشكل الحكم بالطهارة فليس حالها حال الأجزاء الصغار . (مسألة ٣) : في الاستنجاء بالمسحات يعتبر أن لا يكون في ما يسمح به رطوبة مسرية ، فلا يجزى مثل الطين والوصلة المرطوبة ، نعم لا تضر النداءة التي لا تسري . (مسألة ٤) : إذا خرج مع الغائط نجاسة أخرى كالدم أو وصل إلى المحل^(٥) نجاسة من خارج^(٦) يتعين الماء ، ولو شك في ذلك يبنى على العدم فيتخير . (مسألة ٥) : إذا خرج من بيت الخلاء ثم شك في أنه استنجد أم لا بنى على عدمه على الأحوط^(٧) ، وإن كان من عادته ، بل وكذا لو دخل في

(١) بل وإن لم يلاق البشرة على الأحوط (غلبا يگانی) .

(٢) الأقوى جوازه بالعظم والروث (اراکي) .

الحكم بالحرمة فيهما مشكل وكذا حصول الطهارة بهما (غلبا يگانی) .

(٣) محل إشكال خصوصاً في العظم والروث بل حصول الطهارة بغير الماء مطلقاً محل تأمل

نعم لا إشكال في العفو في غير ما ذكر (خميني) .

(٤) في حصول الطهارة بالاستنجاء بالعظم أو الروث إشكال بل منع وأما حصولها بالاستنجاء

بالمحترقات فهو مبني على عدم تبدل النجاسة العرضية بالنجاسة الذاتية الكفريّة

(خوئي) .

(٥) أي إلى البشرة وكذا لو وصل إلى البشرة ما خرج مع الغائط وأما مع عدم الوصول كما لو

أصاب النجس العين النجسة التي في المحل فالظاهر عدم التعيين (خميني) .

(٦) بل وكذا نفس الغائط لو لاقى المحل بعد الانفصال (غلبا يگانی) .

(٧) بل الأقوى ولو مع الاعتياد فلا تجري القاعدة في صورة الاعتياد (خميني) .

١٣٠ في الاستبراء ج ١

الصلاة ثم شك نعم لو شك في ذلك بعد تمام الصلاة صححت ، ولكن عليه الاستنجاء للصلوات الآتية لكن لا يبعد^(١) جريان قاعدة التجاوز في صورة الاعتقاد . (مسألة ٦) : لا يجب الدلك باليد في مخرج البول عند الاستنجاء ، وإن شك في خروج مثل المذي بنى على عدمه ، لكن الأحوط^(٢) الدلك^(٣) في هذه الصورة . (مسألة ٧) : إذا مسح مخرج الغائط بالأرض ثلاث مرات^(٤) كفى مع فرض زوال العين بها . (مسألة ٨) : يجوز الاستنجاء بما يشك في كونه عظماً أو روثاً أو من المحترمات^(٥) ، ويظهر^(٦) المحل ، وأما إذا شك في كون مايع ماء مطلقاً أو مضافاً لم يكف في الطهارة ، بل لا بد من العلم بكونه ماء .

فصل في الاستبراء

والأولى في كفيّاته أن يصبر حتى تنقطع ديرة البول ، ثم يبدأ بمخرج الغائط فيطهره ، ثم يضع أصبعه الوسطى من اليد اليسرى على مخرج الغائط ، ويمسح إلى أصل الذكر ثلاث مرّات ثم يضع سبابته^(٧) فوق الذكر^(٨) ، وإبهامه

هذا الاحتياط لا يترك (أراكي) .

بل على الأظهر واحتمال جريان قاعدة التجاوز مع الاعتقاد ضعيف (خوئي) .

(١) الأحوط عدم الاكتفاء بها (غلپایگانی) .

(٢) لا يترك (خميني) .

هذا الاحتياط لا يترك (أراكي) .

(٣) بل الأظهر ذلك (خوئي) .

(٤) بل إلى حصول النقاء (خميني) .

(٥) الأحوط الترك فيما شك كونه من المحترمات (أراكي) .

(٦) محل إشكال خصوصاً في الأولين (خميني) .

حصول الطهارة في الاستنجاء بالمشكوك كونه عظماً أو روثاً مشكل (غلپایگانی) .

(٧) الظاهر أن وضع السبابة تحت الذكر والابهام فوقه أولى (خوئي) .

(٨) والعكس أولى (خميني) .

=

ج ١ في الاستبراء ١٣١

تحتة ، ويمسح بقوة إلى رأسه ثلاث مرّات ، ثمّ يعصر رأسه ثلاث مرّات ،
ويكفي سائر الكيفيّات مع مراعاة ثلاث^(١) مرّات ، وفائدته الحكم بطهارة
الرطوبة المشتبهة وعدم ناقضيّتها ، ويلحق به في الفائدة المذكورة طول المدة
على وجه يقطع بعدم بقاء شيء في المجرى بأن احتمل^(٢) أن الخارج نزل من
الأعلى ، ولا يكفي الظن بعدم البقاء ، ومع الاستبراء لا يضرّ احتماله ، وليس
على المرأة استبراء ، نعم الأولى أن تصبر قليلاً وتنحج وتعصر فرجها عرضاً ،
وعلى أي حال الرطوبة الخارجة منها محكومة بالطهارة وعدم الناقضيّة ما لم تعلم
كونها بولاً . (مسألة ١) : من قطع ذكره يصنع ما ذكر فيما بقي .
(مسألة ٢) : مع ترك الاستبراء يحكم على الرطوبة المشتبهة بالنجاسة
والناقضيّة ، وإن كان تركه من الاضطرار وعدم التمكن منه . (مسألة ٣) : لا
يلزم المباشرة في الاستبراء فيكفي في ترتّب الفائدة إن باشره غيره كزوجته أو
مملوكته . (مسألة ٤) : إذا خرجت رطوبة من شخص وشكّ شخص آخر في
كونها بولاً أو غيره فالظاهر لحق الحكم أيضاً من الطهارة إن كان بعد استبرائه ،
والنجاسة إن كان قبله ، وإن كان نفسه غافلاً بأن كان نائماً مثلاً فلا يلزم أن يكون
من خرجت منه هو الشاكّ ، وكذا إذا خرجت من الطفل وشكّ وليّه في كونها بولاً
فمع عدم استبرائه يحكم عليها بالنجاسة . (مسألة ٥) : إذا شكّ في الاستبراء
بيني على عدمه ، ولو مضت مدة ، بل ولو كان من عادته ، نعم لو علم أنه
استبرأ وشكّ بعد ذلك في أنه كان على الوجه الصحيح أم لا بني على الصحة .
(مسألة ٦) : إذا شكّ من لم يستبرأ في خروج الرطوبة وعدمه بني على

= المذكور في كلمات العلماء رضوان الله عليهم عكس ذلك وإن لم نجد له مستنداً إلا
قول بعضهم (كلها يگانی) .

(١) في المواضع الثلاثة مع عدم تقديم المتأخر (خميني) .

(٢) لا يجتمع هذا الاحتمال مع القطع بعدم بقاء شيء في المجرى إن كان المراد من الأعلى

فوق المجرى وإن يمكن توجيهه بوجه بعيد (خميني) .

١٣٢ في مستحبات التخلي ومكروهاته ج ١

عدمه ، ولو كان ظاناً بالخروج ، كما إذا رأى في ثوبه رطوبة وشكاً في أنها خرجت منه أو وقعت عليه من الخارج . (مسألة ٧) : إذا علم أن الخارج منه مذي لكن شك في أنه هل خرج معه بول أم لا ، لا يحكم عليه بالنجاسة إلا أن يصدق عليه الرطوبة المشتبهة ، بأن يكون الشك في أن هذا الموجود هل هو بتمامه مذي أو مركب منه ومن البول . (مسألة ٨) : إذا بال ولم يستبرئ ثم خرجت منه رطوبة مشتبهة بين البول والمنى يحكم عليها بأنها بول^(١) فلا يجب^(٢) عليه الغسل^(٣) بخلاف ما إذا خرجت منه بعد الاستبراء ، فإنه يجب عليه الاحتياط بالجمع بين الوضوء والغسل عملاً بالعلم الإجمالي ، هذا إذا كان ذلك بعد أن توضأ وأما إذا خرجت منه قبل أن يتوضأ فلا يبعد جواز الاكتفاء بالوضوء ، لأن الحدث الأصغر معلوم ، ووجود موجب الغسل غير معلوم ، فمقتضى الاستصحاب وجوب الوضوء وعدم وجوب الغسل .

فصل في مستحبات التخلي ومكروهاته

أما الأول فان يطلب خلوة أو يبعد حتى لا يرى شخصه ، وأن يطلب مكاناً مرتفعاً للبول ، أو موضعاً رخواً ، وأن يقدم رجله اليسرى عند الدخول في بيت الخلاء ، ورجله اليمنى عند الخروج ، وأن يستر رأسه ، وأن يتقنع ويجزي عن ستر الرأس . وأن يسمي عند كشف العورة ، وأن يتكئ في حال الجلوس على رجله اليسرى ، ويفرج رجله اليمنى ، وأن يستبرئ بالكيفية التي مرّت ، وأن يتنحى قبل الاستبراء ، وأن يقرأ الأدعية الماثورة ، بأن يقول عند الدخول : « اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الرَّجْسِ النَّجِسِ الْخَبِيثِ الْمُخْبِثِ الشَّيْطَانِ »

(١) لا يخلو من إشكال فلا يترك الاحتياط بالجمع (خميني) .

(٢) مشكل فالأحوط إجراء حكم الصورة اللاحقة عليه (گلپایگانی) .

(٣) هذا إذا لم يكن متوضئاً وإلا وجب عليه الجمع بين الوضوء والغسل على الأحوط (خوئي) .

ج ١ في مستحبات التخلي ومكروهاته ١٣٣

الرَّجِيمِ » ، أو يقول : « الْحَمْدُ لِلَّهِ الْخَافِظِ الْمُؤَدِّي » والأولى الجمع بينهما ، وعند خروج الغائط : « الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَطْعَمَنِيهِ طَيِّباً فِي غَافِيَةٍ ، وَأَخْرَجَهُ خَبِيثاً فِي غَافِيَةٍ » ، وعند النظر إلى الغائط : « اللَّهُمَّ ارْزُقْنِي الْحَلَالَ وَجَنِّبْنِي عَنِ الْحَرَامِ » ، وعند رؤية الماء : « الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي جَعَلَ الْمَاءَ طَهُوراً وَلَمْ يَجْعَلْهُ نَجِساً » . وعند الاستنجاء : « اللَّهُمَّ حَصِّنْ فَرْجِي وَاعْفُ عَنِّي ، وَاسْتُرْ عَوْرَتِي ، وَحَرِّمْ عَنِّي النَّارَ وَوَقِّفْنِي لِمَا يُقَرِّبُنِي مِنْكَ ، يَا ذَا الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ » . وعند الفراغ من الاستنجاء : « الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي غَافَانِي مِنَ الْبَلَاءِ ، وَأَمَاطَ عَنِّي الْأَذَى » . وعند القيام عن محل الاستنجاء يمسح يده اليمنى على بطنه ويقول : « الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَمَاطَ عَنِّي الْأَذَى ، وَهَنَأَنِي طَعَامِي وَشَرَابِي ، وَغَافَانِي مِنَ الْبَلْوَى » . وعند الخروج أو بعده : « الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي عَرَّفَنِي لَذَّتَهُ ، وَأَبْقَى فِي جَسَدِي قُوَّتَهُ ، وَأَخْرَجَ عَنِّي أَذَاهُ يَا لَهَا نِعْمَةٌ ، يَا لَهَا نِعْمَةٌ لَا يَقْدِرُ الْقَادِرُونَ قَدْرَهَا » . ويستحب أن يقدم الاستنجاء من الغائط على الاستنجاء من البول ، وأن يجعل المسحات إن استنجى بها وتراً ، فلو لم يتق بالثلاثة وأتى برابع يستحب أن يأتي بخامس ليكون وتراً وإن حصل النقاء بالرابع ، وأن يكون الاستنجاء والاستبراء باليد اليسرى ، ويستحب أن يعتبر ويتفكر في أن ما سعى واجتهد في تحصيله وتحسينه كيف صار أذية عليه ، ويلاحظ قدرة الله تعالى في رفع هذه الأذية عنه ، وإراحته منها . « وأما المكروهات » : فهي استقبال الشمس والقمر بالبول والغائط ، وترتفع بستر فرجه ولو بيده ، أو دخوله في بناء أو وراء حائط ، واستقبال الريح بالبول ، بل بالغائط أيضاً ، والجلوس في الشوارع أو المزارع ، أو منزل القافلة ، أو درب المساجد أو الدور ، أو تحت الأشجار المثمرة ولو في غير أوان الثمر ، والبول قائماً ، وفي الحمَّام ، وعلى الأرض الصلبة ، وفي ثقبوب الحشرات ، وفي الماء خصوصاً الراكد ، وخصوصاً في الليل ، والتطميط بالبول ، أي البول في الهواء ، والأكل والشرب حال التخلي بل في بيت الخلاء مطلقاً ، والاستنجاء باليمين وبالييسار إذا كان

١٣٤ في موجبات الوضوء ونواقضه ج ١

عليه خاتم فيه اسم الله^(١) ، وطول المكث في بيت الخلا ، والتخلي على قبر المؤمنين إذا لم يكن هتكاً ، وإلا كان حراماً ، واستصحاب الدرهم البيض بل مطلقاً إذا كان عليه اسم الله ، أو محترم آخر إلا أن يكون مستوراً ، والكلام في غير الضرورة إلا بذكر الله أو آية الكرسي أو حكاية الأذان أو تسميت العاطس . (مسألة ١) : يكره حبس البول أو الغائط ، وقد يكون حراماً^(٢) إذا كان مضراً ، وقد يكون واجباً كما إذا كان متوضئاً ولم يسع الوقت للتوضي بعدهما والصلاة ، وقد يكون مستحباً كما إذا توقّف مستحبٌ أهمّ عليه . (مسألة ٢) : يستحبّ البول حين إرادة الصلاة وعند النوم وقبل الجماع ، وبعد خروج المنى ، وقبل الركوب على الدابة إذا كان النزول والركوب صعباً عليه ، وقبل ركوب السفينة إذا كان الخروج صعباً . (مسألة ٣) : إذا وجد لقمة خبز في بيت الخلا يستحبّ أخذها وإخراجها وغسلها^(٣) ثم أكلها .

فصل في موجبات الوضوء ونواقضه

وهي أمور: «الأول والثاني»: البول والغائط من الموضع الأصلي ولو غير معتاد، أو من غيره مع انسداد أو بدونه بشرط الاعتیاد ، أو الخروج على حسب المتعارف ، ففي غير الأصلي مع عدم الاعتیاد مع وعدم كون الخروج على

(١) مع الأمن من التلويث وإلا فالأحوط تركه وإن علم التلويث فحرام (اراكي) .

إن لم يكن هتكاً ولا يوجب تنجسه وإلا فحرام (گلپایگانی) .

(٢) في حرمة الحبس في صورة الاضرار حرمة شرعية وكذا في وجوبه كذلك في الصورة الثانية إشكال ومنع ، نعم نفس الاضرار حرام على الأقوى في بعض مراتبه وعلى الأحوط إذا كان معتداً به ولا ينبغي ترك الاحتياط مطلقاً وفي الصورة الثانية لا يجوز تفويت مصلحة الصلاة مع الطهارة المائية (خميني) .

(٣) بتطهير ظاهرها وباطنها مع سراية النجاسة إليه (گلپایگانی) .

ج ١ في موجبات الوضوء ونواقضه ١٣٥

حسب المتعارف إشكال ، والأحوط النقض^(١) مطلقاً ، خصوصاً إذا كان دون المعدة ، ولا فرق فيهما بين القليل والكثير حتى مثل القطرة ومثل تلوث رأس شيشة الاحتقان بالعذرة ، نعم الرطوبات الأخر غير البول والغائط الخارجة من المخرجين ليست ناقضة وكذا الدود أو نوى التمر ونحوهما إذا لم يكن متلطخاً بالعذرة . « الثالث » : الريح الخارج^(٢) من مخرج الغائط إذا كان من المعدة^(٣) صاحب صوتاً أو لا ، دون ما خرج من القبل ، أو لم يكن من المعدة كنفخ الشيطان ؛ أو إذا دخل من الخارج ثم خرج . « الرابع » : النوم مطلقاً وإن كان في حال المشي إذا غلب على القلب والسمع والبصر ، فلا تنقض الخفقة إذا لم تصل إلى الحد المذكور . « الخامس » : كل ما أزال العقل مثل الاغماء والسكر والجنون دون مثل البهت . « السادس » : الاستحاضة القليلة بل الكثيرة^(٤) والمتوسطة^(٥) وإن أوجبنا الغسل أيضاً ، وأما الجنابة فهي تنقض الوضوء ، لكن توجب الغسل فقط . (مسألة ١) : إذا شك في طرو أحد النواقض بني على العدم ، وكذا إذا شك في أن الخارج بول أو مذي مثلاً ، إلا أن يكون قبل الاستبراء فيحكم بأنه بول ، فإن كان متوضئاً انتقض وضوؤه كما مر . (مسألة ٢) : إذا خرج ماء الاحتقان ولم يكن معه شيء من الغائط لم ينتقض الوضوء ، وكذا لو شك في خروج شيء من الغائط معه . (مسألة ٣) : القيح الخارج من مخرج البول أو الغائط ليس بناقض ، وكذا الدم الخارج منهما إلا إذا علم أن بوله أو غائطه صار دماً وكذا المذي والودي ، والأول هو

(١) بل الأقوى مع صدق البول والغائط (گلپایگانی) .

(٢) الاعتبار في النقض إنما هو بصدق أحد العنوانين المعهودين (خوئي) .

(٣) أو الامعاء (گلپایگانی) .

(٤) على الأحوط (خميني) .

وجوب الوضوء في الاستحاضة الكثيرة مبني على الاحتياط (خوئي) .

وكذا الحيض والنفاس وأما مس الميت فيأتي حكمه إنشاء الله (گلپایگانی) .

(٥) وكذا سائر موجبات الغسل عدا الجنابة (خميني) .

ما يخرج بعد الملاعبة ، والثاني ما يخرج بعد خروج المنى ، والثالث ما يخرج بعد خروج البول . (مسألة ٤) : ذكر جماعة من العلماء استحباب الوضوء عقيب المذي والودي والكذب والظلم والاكثار من الشعر الباطل ، والقيء والرعاف والتقبيل بشهوة ، ومسّ الكلب ومسّ الفرج ولو فرج نفسه ، ومسّ باطن الدبر والإحليل ، ونسيان الاستنجاء قبل الوضوء ، والضحك في الصلاة ، والتخليل إذا أدمى ، لكنّ الاستحباب في هذه الموارد غير معلوم ، والأولى أن يتوضأ برجاء المطلوبة ولو تبين بعد هذا الوضوء كونه محدثاً بأحد النواقض المعلومة كفى^(١) ولا يجب عليه ثانياً ، كما أنه لو توضأ احتياطاً لاحتمال حدوث الحدث ثم تبين كونه محدثاً كفى ، ولا يجب ثانياً .

فصل في غايات الوضوء الواجبة وغير الواجبة

فإنّ الوضوء إمّا شرط^(٢) في صحّة فعل كالصلاة والطواف ، وإمّا شرط في كماله كقراءة القرآن ، وإمّا شرط في جوازه كمسّ كتابة القرآن ، أو رافع لكراهته كالأكّل^(٣) ، أو شرط في تحقّق أمر كالوضوء للكون على الطهارة ، أو ليس له غاية كالوضوء الواجب بالنذر^(٤) والوضوء المستحبّ نفساً إن قلنا به ، كما لا

(١) مشكل (گلبایگانی) .

(٢) لا يخفى أن الشرط في المذكورات هو الطهارة (گلبایگانی) .

(٣) في حال الجنابة وأما في غيرها فغير ثابت (خميني) .

في حال الجنابة (اراكي) .

في حال الجنابة (گلبایگانی) .

(٤) لا يصير الوضوء واجباً بالنذر ومثله بل الواجب هو عنوان الوفاء بالنذر كما مر وهو يحصل بإتيان الوضوء المنذور وليس الوضوء المنذور قسماً خاصاً في مقابل المذكورات وليس من الوضوء الذي لا غاية له نعم لو قلنا باستحباب الوضوء بنعقد نذره بلا غاية حتى الكون على الطهارة لكن استحبابه في نفسه بهذا المعنى محل تأمل (خميني) .

ج ١ في غايات الوضوء ١٣٧

يُبعد^(١) أمّا الغايات للوضوء الواجب فيجب للصلاة^(٢) الواجبة أداءاً وقضاءً عن النفس أو عن الغير ، ولأجزائها المنسيّة ، بل وسجدتي السهو^(٣) على الأحوط^(٤) ويجب أيضاً للطواف الواجب ، وهو ما كان جزءاً للحج أو العمرة ، وإن كانا مندوبين^(٥) ، فالطواف المستحبّ ما لم يكن جزءاً من أحدهما لا يجب الوضوء له نعم هو شرط في صحّة صلاته ، ويجب أيضاً بالنذر والعهد واليمين ، ويجب أيضاً لمس كتابة القرآن إن وجب بالنذر^(٦) أو لوقوعه في موضع يجب إخراجه منه ، أو لتطهيره إذا صار متنجّساً وتوقّف الإخراج أو التطهير على مسّ كتابته ، ولم يكن التأخير بمقدار الوضوء موجباً لهتك حرمة ، وإلاّ وجبت المبادرة من دون الوضوء^(٧) ويلحق به أسماء الله^(٨) وصفاته الخاصّة دون أسماء الأنبياء والأئمة (عليهم السلام) وإن كان أحوط ، وجوب الوضوء في المذكورات ما عدا النذر وأخويه إنّما هو على تقدير كونه محدثاً ، وإلاّ فلا يجب ، وأمّا في النذر وأخويه فتابع للنذر ، فإن نذر كونه على الطهارة لا يجب إلاّ إذا كان محدثاً ، وإن نذر الوضوء التجديديّ وجب وإن كان على وضوء . (مسألة ١) : إذا نذر أن يتوضّأ لكلّ صلاة وضوءاً رافعاً للحديث وكان متوضّئاً

(١) بل مشكل في المحدث بالحديث الأصغر (گلپایگانی) .

(٢) وجوباً شرطياً لا شرعياً ولو غيراً على الأقوى وكذا في سائر المذكورات (خميني) .

(٣) والأقوى عدم الوجوب لهما (خميني) .

(٤) وإن كان الأظهر عدم وجوبه فيهما (خوئي) .

(٥) على الأحوط (خميني) .

(٦) قد مرّ عدم الوجوب به ويكفي بتاليه وكذا لا يجب لمس كتابة القرآن لو وجب مسها بل هو

شرط لجواز المس أو يكون المس حراماً فيحكم العقل بلزومه مقدّمة أو تخلصاً عن

الحرام وكذا الحال في جميع الموارد التي بهذه المثابة (خميني) .

(٧) مع التيمم إن لم يكن التأخير بمقداره أيضاً هتکاً وإلاّ وجبت المبادرة بدونه

(گلپایگانی) .

(٨) على الأحوط (خوئي) .

يجب عليه نقضه ثم الوضوء ، لكن في صحّة^(١) مثل هذا النذر على إطلاقه تأمل . (مسألة ٢) : وجوب الوضوء^(٢) لسبب النذر أقسام : « أحدها » : أن ينذر أن يأتي بعمل يشترط في صحّته الوضوء كالصلاة . « الثاني » : أن ينذر أن يتوضأ إذا أتى بالعمل الفلانيّ الغير المشروط بالوضوء مثل أن ينذر أن لا يقرأ^(٣) القرآن إلّا مع الوضوء فحينئذ لا يجب عليه القراءة لكن لو أراد أن يقرأ يجب عليه أن يتوضأ . « الثالث » : أن يأتي بالعمل الكذائيّ مع الوضوء ، كأن ينذر أن يقرأ القرآن مع الوضوء فحينئذ يجب الوضوء والقراءة . « الرابع » : أن ينذر الكون على الطهارة . « الخامس » : أن ينذر أن يتوضأ من غير نظر إلى الكون على الطهارة ، وجميع هذه الأقسام صحيح ، لكن ربّما يستشكل في الخامس من حيث أن صحّته موقوفة^(٤) على ثبوت الاستحباب النفسيّ للوضوء ، وهو محلّ إشكال لكن الأقوى^(٥) ذلك^(٦) . (مسألة ٣) : لا فرق في حرمة مسّ كتابة القرآن على المحدث بين أن يكون باليد أو بسائر أجزاء البدن ، ولو

(١) لا يبعد صحّته (أراكي) .

(٢) مرّ عدم وجوب عنوانه (خميني) .

(٣) بمعنى أن كل قراءة صدرت منه يكون مع الوضوء لا بمعنى أن لا يقرأ بلا وضوء (خميني) .

هذا النذر لا ينعقد نعم لو نذر أن يتوضأ عند القراءة فالحكم كما ذكر ولعلّه المقصود منه (گلپایگانی) .

(٤) لا يتوقف عليه إلّا مع نذره مجرداً عن جميع الغايات بمعنى كونه ناظراً إلى ذلك مقيداً لموضوع نذره وأما مع عدم النظر فيصح نذره فيجب عليه إتيان مصداق صحيح مع غاية من الغايات (خميني) .

(٥) محلّ إشكال (خميني) .

(٦) قد مرّ الإشكال فيه في المحدث بالمحدث الأصغر لكن هذا فيما لو قصد الوضوء بلا طهارة ولو قصد الوضوء الصحيح من دون نظر إلى الغاية فيجب عليه الاتيان بالوضوء الصحيح (گلپایگانی) .

ج ١ في غايات الوضوء ١٣٩

بالباطن كمسّها باللسان أو بالأسنان ، والأحوط ترك المس بالشعر^(١) أيضاً ، وإن كان لا يبعد عدم حرمة . (مسألة ٤) : لا فرق بين المسّ ابتداء أو استدامة ، فلو كان يده على الخطّ فأحدث يجب عليه رفعها فوراً ، وكذا لو مسّ غفلة ثمّ التفت أنّه محدث . (مسألة ٥) : المسّ الماحي للخطّ أيضاً حرام فلا يجوز له أن يمحوه باللسان أو باليد الرطبة . (مسألة ٦) : لا فرق بين أنواع الخطوط حتّى المهجور منها كالكوفي ، وكذا لا فرق بين أنحاء الكتابة من الكتب بالقلم أو الطبع أو القصّ بالكاغذ أو الحفر أو العكس . (مسألة ٧) : لا فرق في القرآن بين الآية والكلمة بل والحرف ، وإن كان يكتب ولا يقرأ كالألف في قالوا ، وآمنوا ، بل الحرف الذي يقرأ ولا يكتب^(٢) إذا كتب ، كما في الواو الثاني من داود ، إذا كتب بواوين ، وكالألف في رحمن ، ولقمن إذا كتب كرحمان ولقمان . (مسألة ٨) : لا فرق بين ما كان في القرآن أو في كتاب ، بل لو وجدت كلمة من القرآن في كاغذ بل أو نصف الكلمة كما إذا قصّ من ورق القرآن أو الكتاب يحرم مسّها أيضاً . (مسألة ٩) : في الكلمات المشتركة بين القرآن وغيره المناطق قصد الكاتب . (مسألة ١٠) : لا فرق فيما كتب عليه القرآن بين الكاغذ واللّوح والأرض والجدار والشوب ، بل وبدن الإنسان فإذا كتب على يده لا يجوز مسّه عند الوضوء ، بل يجب محوه^(٣) أوّلاً ثمّ الوضوء^(٤) . (مسألة ١١) : إذا كتب على الكاغذ بلا مداد فالظاهر عدم المنع من مسّه ، لأنّه ليس خطّاً ، نعم لو كتب بما يظهر أثره بعد ذلك فالظاهر حرمة كماء البصل فإنّه لا أثر له إلّا إذا أحمي على النار . (مسألة ١٢) : لا يحرم

(١) بل أظهر ذلك فيما عد الشعر من توابع البشرة عرفاً (خوئي) .

(٢) هذا إذا لم تعد الكتابة من الأغلاط (خوئي) .

(٣) عقلاً ويحرم مسّه للوضوء فيجوز الوضوء الارتماسي وبالصّب من غير مس ولا بد من

التخلص عنه بالارتماس أو بالصّب ونحوه لو لم يمكن محوه (خميني) .

(٤) بل الأحوط وجوب المحو عند ارادة الحدث (گلپایگانی) .

المس من وراء الشيئة وإن كان الخطّ مرئياً ، وكذا إذا وضع عليه كاغذ رقيق يرى الخطّ تحته ، وكذا المنطبع في المرأة نعم لو نفذ المداد في الكاغذ حتّى ظهر الخطّ من الطرف الآخر لا يجوز مسّه ، خصوصاً إذا كتب بالعكس ، فظهر من الطرف الآخر طرداً . (مسألة ١٣) : في مسّ المسافة الخالية التي يحيط بها الحرف كالحاء أو العين مثلاً إشكال ، أحوطه الترك^(١) . (مسألة ١٤) : في جواز كتابة المحدث آية من القرآن بأصبعه على الأرض أو غيرها إشكال^(٢) ، ولا يبعد عدم الحرمة^(٣) ، فإنّ الخط يوجد بعد المسّ ، وأمّا الكتب على بدن المحدث وإن كان الكاتب على وضوء فالظاهر^(٤) حرمة^(٥) خصوصاً إذا كان بما يبقى أثره . (مسألة ١٥) : لا يجب منع الأطفال والمجانين من المسّ إلا إذا كان ممّا يعدّ هتكاً ، نعم الأحوط^(٦) عدم التمسّ^(٧) لمسّهم^(٨) ، ولو توضّأ الصبيّ المميّز فلا إشكال في مسّه بناءً على الأقوى من صحّة وضوئه وسائر عباداته . (مسألة ١٦) : لا يحرم على المحدث مسّ غير الخطّ من ورق

(١) وأقواه الجواز (خميني - گلپایگانی) .

وأقواه الجواز (اراكي) .

وأظهره الجواز (خوئي) .

(٢) لا يترك الاحتياط (خميني) .

(٣) بل هو بعيد (خوئي) .

بل الأحوط الحرمة (گلپایگانی) .

(٤) الأقوى عدمه الحرمة مع عدم بقاء الأثر والأحوط تركه مع بقاءه (خميني) .

بل الأحوط (گلپایگانی) .

(٥) فيه إشكال وإن كان الأحوط تركه (خوئي) .

(٦) في إطلاقه إشكال (اراكي) .

(٧) الظاهر جواز إعطائهم القرآن للتعليم بل مطلقاً ولو مع العلم بمسّهم نعم الأحوط عدم

جواز إمساس يدهم عليه (خميني) .

(٨) بمثل أمرهم بالمسّ أو أخذ يدهم ووضع عليه وأمّا إعطاء القرآن إياهم للتعليم أو أمرهم

بأخذه له فلا إشكال في رجحانه ولو علم بالمسّ عادة (گلپایگانی) .

ج ١ في الوضوءات المستحبة ١٤١

القرآن ، حتى ما بين السطور والجلد والغلاف ، نعم يكره ذلك كما أنه يكره تعليقه وحمله . (مسألة ١٧) : ترجمة القرآن ليست منه بأي لغة كانت ، فلا بأس بمسها على المحدث ، نعم لا فرق في إسم الله تعالى بين اللغات . (مسألة ١٨) : لا يجوز وضع الشيء النجس على القرآن وإن كان يابساً ، لأنه هتك^(١) وأما المتنجس فالظاهر عدم البأس^(٢) به^(٣) مع عدم الرطوبة ، فيجوز للمتوضي أن يمس القرآن باليد المتنجسة ، وإن كان الأولى تركه . (مسألة ١٩) : إذا كتبت آية من القرآن على لقمة خبز لا يجوز للمحدث أكله^(٤) ، وأما للمتطهر فلا بأس خصوصاً إذا كان بنية الشفاء أو التبرك .

فصل في الوضوءات المستحبة

(مسألة ١) : الأقوى^(٥) كما أشير إليه سابقاً كون الوضوء مستحباً في نفسه^(٦) وإن لم يقصد غاية من الغايات حتى الكون على الطهارة ، وإن كان الأحوط قصد إحداها . (مسألة ٢) : الوضوء المستحب أقسام : « أحدها » ما يستحب في حال الحدث الأصغر فيفيد الطهارة منه . « الثاني » : ما يستحب في حال الطهارة منه كالوضوء التجديدي . « الثالث » : ما هو مستحب في حال الحدث الأكبر ، وهو لا يفيد طهارة ، وإنما هو لرفع الكراهة أو لحدوث كمال

(١) في إطلاقه إشكال والمدار على الهتك في النجس والمتنجس (خميني) .

(٢) الظاهر أنه كالنجس مع الهتك ومناطق الحرمة فيهما ذلك (گلپایگانی) .

(٣) المدار في الحرمة على صدق الهتك وقد يتحقق ذلك في بعض أفراد المتنجس بل في بعض أفراد الطاهر أيضاً (خوئي) .

(٤) إذا استلزم المس للكتابة (خميني) .

(٥) مر الإشكال فيه (خميني) .

(٦) قد مر الإشكال في استحبابه للمحدث بالأصغر والظاهر أن المستحب له هو الطهارة وسائر الغايات مترتبة عليها (گلپایگانی) .

في الفعل الذي يأتي به ، كوضوء الجنب للنوم ، ووضوء الحائض للذكر في مصلاها ، أمّا القسم الأوّل فلاّمور^(١) : « الأوّل » : الصلوات المندوبة ، وهو شرط في صحتها أيضاً . « الثاني » : الطواف المندوب وهو ما لا يكون جزءاً من حج أو عمرة ولو مندوبين ، وليس شرطاً في صحتها ، نعم هو شرط في صحة صلاته . « الثالث » : التهيؤ للصلاة في أوّل وقتها^(٢) أو أوّل زمان إمكانها إذا لم يمكن إتيانها في أوّل الوقت ، ويعتبر أن يكون قريباً^(٣) من الوقت أو زمان الإمكان بحيث يصدق عليه التهيؤ . « الرابع » : دخول المساجد . « الخامس » : دخول المشاهد المشرفة . « السادس » : مناسك الحج ممّا عدا الصلاة والطواف . « السابع » : صلاة الأموات . « الثامن » : زيارة أهل القبور . « التاسع » : قراءة القرآن أو كتبه أو لمس حواشيه أو حمله . « العاشر » : الدعاء وطلب الحاجة من الله تعالى . « الحادي عشر » : زيارة الأئمة (عليهم السلام) ، ولو من بعيد . « الثاني عشر » : سجدة الشكر أو التلاوة . « الثالث عشر » : الأذان والإقامة ، والأظهر شرطيته في الإقامة . « الرابع عشر » : دخول الزوج على الزوجة ليلة الزفاف بالنسبة إلى كل منهما . « الخامس عشر » : ورود المسافر على أهله فيستحب قبله . « السادس عشر » : النوم . « السابع عشر » : مقاربة الحامل . « الثامن عشر » : جلوس القاضي في مجلس القضاء . « التاسع عشر » : الكون على الطهارة . « العشرين » : مسّ كتابة القرآن في صورة عدم وجوبه ،

(١) في بعضها مناقشة كاستحبابه للصلاة المندوبة وأمثالها بل هو شرط لها بما هو عبادة وفي بعضها لم نجد دليلاً على الاستحباب كدخول المشاهد وإن كان الاعتبار يوافقه وكجلوس القاضي مجلس القضاء وكتكفين الميت وكالاختصاص في التدفين بما ذكر (خميني) .
(٢) ويستفاد من بعض الروايات أنّ تأخير الوضوء إلى دخول الوقت منافي لتوقيير الصلاة (گلپایگانی) .
(٣) على الأحوط (خوئي) .

ج ١ في الوضوءات المستحبة ١٤٣

وهو شرط في جوازه كما مرّ ، وقد عرفت أنّ الأقوى استحبابه نفساً أيضاً . وأما القسم الثاني فهو الوضوء للتجديد ، والظاهر جوازه ثالثاً ورابعاً فصاعداً أيضاً ، وأما الغسل فلا يستحبّ فيه التجديد^(١) بل ولا الوضوء بعد غسل الجنابة وإن طالّت المدة . وأما القسم الثالث فلأمور : « الأول » : لذكر الحائض في مصلاًها مقدار الصلاة . « الثاني » : لنوم الجنب وأكله وشربه وجماعه وتغسله الميت . « الثالث » : لجماع من مسّ الميت ولم يغتسل بعد . « الرابع » : لتكفين الميت أو تدفينه بالنسبة إلى من غسله ولم يغتسل غسل المس . (مسألة ٣) : لا يختصّ القسم الأول من المستحب بالغاية التي توضحاً لأجلها ، بل يباح به جميع الغايات المشروطة به ، بخلاف الثاني والثالث فإنهما إن وقعا على نحو ما قصدا لم يؤثرا إلّا فيما قصدا لأجله ، نعم لو انكشف الخطأ بأن كان محدثاً بالأصغر فلم يكن وضوئه تجديداً ، ولا مجامعاً للأكبر رجعا إلى الأول ، وقوي القول^(٢) بالصحة وإباحة جميع الغايات به إذا كان قاصداً لامتنال الأمر الواقعيّ المتوجّه إليه في ذلك الحال بالوضوء ، وإن اعتقد أنّه الأمر بالتجديديّ منه مثلاً فيكون من باب الخطأ في التطبيق ، وتكون تلك الغاية مقصودة له على نحو الداعي لا التقييد ، بحيث لو كان^(٣) الأمر الواقعيّ على خلاف ما اعتقده لم يتوضأ ، أمّا لو كان على نحو التقييد كذلك ففي صحته حينئذ إشكال . (مسألة ٤) : لا يجب في الوضوء قصد موجهه بأن يقصد الوضوء لأجل خروج البول ، أو لأجل النوم ، بل لو قصد أحد الموجبات وتبيّن أنّ الواقع غيره صحّ

(١) لا يبعد الاستحباب فيه أيضاً والأولى الاتيان به رجاءاً (خوئي) .

(٢) مشكل كما مرّ (گلپایگانی) .

(٣) التقييد هو اقتصار الداعي فعلاً على الأمر المتخيل سواء كان عازماً على الفعل عند عدمه

أم لا (گلپایگانی) .

إلا أن يكون^(١) على وجه التقييد^(٢) . (مسألة ٥) : يكفي الموضوع الواحد للأحداث المتعددة إذا قصد رفع طبيعة الحدث ، بل لو قصد رفع أحدها صحّ وارتفع الجميع إلا إذا قصد رفع البعض دون البعض فإنه يبطل^(٣) لأنه يرجع^(٤) إلى قصد عدم الرفع . (مسألة ٦) : إذا كان للموضوع الواجب^(٥) غايات متعددة فقصد الجميع حصل امثال الجميع ، وأثبت عليها كلها ، وإن قصد البعض حصل الامثال بالنسبة إليه ، ويثاب عليه . لكن يصحّ بالنسبة إلى الجميع ويكون أداء بالنسبة إلى ما لم يقصد ، وكذا إذا كان للموضوع المستحب غايات عديدة ، وإذا اجتمعت الغايات الواجبة أو المستحبة أيضاً يجوز قصد الكل ، ويثاب عليها ، وقصد البعض دون البعض ، ولو كان ما قصده هو الغاية المندوبة ، ويصحّ معه إثبات جميع الغايات ، ولا يضرّ في ذلك كون الموضوع عملاً واحداً لا يتّصف بالوجوب والاستحباب معاً ومع وجود الغاية الواجبة لا يكون إلّا واجباً ، لأنّه على فرض صحّته لا ينافي جواز قصد الأمر النديب وإن كان متّصفاً بالوجوب فالوجوب الوصفي لا ينافي التذب الغائي ، لكن التحقيق صحة^(٦) اتصافه فعلاً بالوجوب والاستحباب من جهتين .

(١) الظاهر صحته مطلقاً وتقييده لغو (خميني) .

(٢) لا أثر للتقييد في أمثال المقام (خوئي) .

إذا قصد الموضوع صحّ مطلقاً ولا معنى للتقييد هنا (گلپایگانی) .

(٣) الأقوى الصحة إلا إذا رجع إلى عدم قصد الامتثال (خميني) .

بل الظاهر لغوية قصده وصحة وضوئه إذا قصد الامتثال (اراكي) .

(٤) لا تبعد صحته ولغوية القصد المزبور (خوئي) .

(٥) الموضوع لا يتّصف بالوجوب الشرعي في حال من الحالات لا من باب المقدمة على

الأقوى ولا بنذر وشبهه كما مرّ فيسقط الإشكال الآتي رأساً ومع اتصافه به لا يدفع بما

ذكره كما هو واضح (خميني) .

(٦) بل هو أفضل الأفراد (اراكي) .

بل التحقيق أن المقدمة لا تتصف بشيء من الوجوب أو الاستحباب الغيري وإن عبادة

فصل في بعض مستحبات الوضوء

« الأول » : أن يكون بمدّ وهو ربع الصاع ، وهو ستمائة وأربعة عشر مثقالاً وربع مثقال ، فالمدّ مائة وخمسون مثقالاً وثلاثة مثاقيل ونصف مثقال وحمصة ونصف . « الثاني » : الاستياك بأي شيء كان ، ولو بالإصبع ، والأفضل عود الأراك . « الثالث » : وضع الإناء الذي يغترف منه على اليمين . « الرابع » : غسل اليدين قبل الاغتراف مرة في حدث النوم والبول ، ومرتين في الغائط . « الخامس » : المضمضة والاستنشاق كلّ منهما ثلاث مرّات بثلاث أكف ، ويكفي الكفّ الواحدة أيضاً لكلّ من الثلاث . « السادس » : التسمية عند وضع اليد في الماء أو صبّه على اليد ، وأقلّها بسم الله ، والأفضل بسم الله الرحمن الرحيم ، وأفضل منهما : « بسم الله وبالله اللهم اجعلني من التوابين واجعلني من المتطهرين » . « السابع » : الاغتراف باليمنى ولو لليمنى بأن يصبّه في اليسرى ثمّ يغسل اليمنى . « الثامن » : قراءة الأدعية المأثورة عند كلّ من المضمضة والاستنشاق ، وغسل الوجه واليدين ومسح الرأس والرجلين^(١) . « التاسع » : غسل كلّ من الوجه^(٢) واليدين مرّتين . « العاشر » . أن يبدأ الرجل بظاهر ذراعيه في الغسلة الأولى ، وفي الثانية بباطنهما ، والمرأة بالعكس . « الحادي عشر » : أن يصبّ الماء على أعلى كلّ عضو ، وأمّا الغسل من الأعلى فواجب . « الثاني عشر » : أن يغسل ما يجب غسله من مواضع الوضوء بصبّ الماء عليه ، لا بغمسه فيه . « الثالث عشر » : أن يكون

الوضوء إنما هي لاستجابته في نفسه ولو سلم فالأمر الاستجابي يندك في الوجوبي فيمكن التقرب به بذاته لا بحده (خوئي) .

(١) وبعد الفراغ من الوضوء (خميني) .

(٢) لا يبعد أن يكون أفضل أفراد غسل الوضوء هو الاكتفاء بالمرة بل بالفرقة في الوجه ، وكل من اليدين وإنما شرعت الثانية لمكان ضعف الناس فاستجاب الممرتين محل إشكال بل منع (خميني) .

١٤٦ في مكروهات الوضوء ج ١

ذلك مع إمرار اليد على تلك المواضع وإن تحقق الغسل بدونه .
« الرابع عشر » : أن يكون حاضر القلب في جميع أفعاله . « الخامس عشر » :
أن يقرأ القدر حال الوضوء . « السادس عشر » : أن يقرأ آية الكرسي بعده .
« السابع عشر » : أن يفتح عينه حال غسل الوجه .

فصل في مكروهاته

« الأول » : الاستعانة بالغير في المقدمات القريبة كأن يصب الماء في يده ، وأما في نفس الغسل فلا يجوز . « الثاني » : التمدل بل مطلق مسح البلل^(١) . « الثالث » : الوضوء في مكان الاستنجاء . « الرابع » : الوضوء من الأنية المفوضة أو المذهبة أو المنقوشة بالصور . « الخامس » : الوضوء بالمياه المكروهة كالشمس ، وماء الغسالة من الحدث الأكبر ، والماء الآجن ، وماء البئر قبل نزح المقدرات ، والماء القليل الذي مات فيه الحية أو العقرب أو الوزغ ، وسور الحائض والفأر والفرس والبغل والحمار والحيوان الجلال وأكل الميتة ، بل كل حيوان^(٢) لا يؤكل لحمه .

فصل في أفعال الوضوء

« الأول » : غسل الوجه ، وحده من قصاص الشعر إلى الذقن طولاً ، وما اشتمل عليه الابهام والوسطى عرضاً ، والأنزع والأغم ومن خرج وجهه أو يده عن المتعارف^(٣) يرجع كل منهم إلى المتعارف ، فيلاحظ أن اليد

(١) غير معلوم (خميني) .

(٢) إلا الهرة (گلپایگانی) .

(٣) أي يلاحظ تناسب الأعضاء فمن كان وجهه على خلاف المتعارف في الكبير مثلاً ويده أيضاً كذلك لكنهما متناسبتان لا يرجع إلى غيره بل يجب غسل وجهه من قصاص شعره

ج ١ في أفعال الوضوء ١٤٧

المتعارفة^(١) في الوجه المتعارف إلى أي موضع تصل ، وإن الوجه المتعارف أين قصاصه فيغسل ذلك المقدار ، ويجب إجراء الماء فلا يكفي المسح به ، وحده أن يجري من جزء إلى جزء آخر ، ولو بإعانة اليد ، ويجزي استيلاء الماء عليه ، وإن لم يجر إذا صدق الغسل ، ويجب الابتداء^(٢) بالأعلى والغسل من الأعلى إلى الأسفل عرفاً ، ولا يجوز النكس ، ولا يجب غسل ما تحت الشعر بل يجب غسل ظاهره ، سواء شعر اللحية والشارب والحاجب بشرط صدق إحاطة الشعر على المحل ، وإلا لزم غسل البشرة الظاهرة في خلاله . (مسألة ١) : يجب إدخال شيء من أطراف الحد من باب المقدمة ، وكذا جزء من باطن الأنف ونحوه . وما لا يظهر من الشفتين بعد الانطباق من الباطن فلا يجب غسله . (مسألة ٢) : الشعر الخارج عن الحد كمسترسل اللحية في الطول وما هو خارج عن ما بين الإبهام والوسطى في العرض لا يجب غسله . (مسألة ٣) : إن كانت للمرأة لحية فهي كالرجل . (مسألة ٤) : لا يجب غسل باطن العين والأنف والفم إلا شيء منها من باب المقدمة . (مسألة ٥) : فيما أحاط به الشعر لا يجزي غسل المحاط عن المحيط . (مسألة ٦) : الشعور الرقاق المعدودة من البشرة يجب غسلها معها . (مسألة ٧) : إذا شك في أن الشعر محيط أم لا يجب الاحتياط بغسله مع البشرة . (مسألة ٨) : إذا بقي ممّا في الحد ما لم يغسل ولو مقدار رأس إبرة لا يصح الوضوء ، فيجب أن يلاحظ آماقه وأطراف عينه لا يكون عليها شيء من القيح أو الكحل المانع وكذا يلاحظ حاجبه لا يكون عليه شيء من الوسخ ، وأن لا يكون على حاجب المرأة وسمه أو خطاط له جرم مانع . (مسألة ٩) : إذا تيقن وجود ما يشك في مانعيته

إلى ذقنه طولاً وما اشتمل عليه إبهامه ووسطاه عرضاً فالراجع إلى المتعارف هو غير متناسب الأعضاء كمن كان يده صغيرة دون وجهه وبالعكس (خميني) .

(١) في العبارة قصور والمقصود غير خفي (خوئي) .

(٢) على الأحوط (خميني) .

يجب تحصيل اليقين^(١) بزواله ، أو وصول الماء إلى البشرة ، ولو شك في أصل وجوده يجب الفحص^(٢) أو المبالغة حتى يحصل الاطمينان بعدمه ، أو زواله أو وصول^(٣) الماء إلى البشرة على فرض وجوده .
(مسألة ١٠) : الثقبه في الأنف موضع الحلقة أو الخزامة لا يجب غسل باطنها ، بل يكفي ظاهرهما سواء كانت الحلقة فيها أو لا . « الثاني » : غسل اليدين من المرفقين إلى أطراف الأصابع مقدماً لليمنى على اليسرى ، ويجب الابتداء بالمرفق والغسل منه إلى الأسفل عرفاً ، فلا يجزي النكس ، والمرفق مركب من شيء من الذراع ، وشيء من العضد ويجب غسله بتمامه ، وشيء آخر من العضد من باب المقدمة ، وكل ما هو في الحد يجب غسله وإن كان لحماً زائداً أو اصبعاً زائداً ، ويجب غسل الشعر مع البشرة ، ومن قطعت يده من المرفق لا يجب عليه غسل العضد ، وإن كان أولى ، وكذا إن قطع تمام المرفق ، وإن قطعت ممّا دون المرفق يجب عليه غسل ما بقي ، وإن قطعت من المرفق بمعنى إخراج عظم الذراع من العضد يجب غسل ما كان^(٤) من العضد جزء من المرفق . (مسألة ١١) : إن كانت له يد زائدة دون المرفق وجب غسلها أيضاً كاللحم الزائد ، وإن كانت فوقه فإن علم زيادتها لا يجب غسلها ، ويكفي غسل الأصلية ، وإن لم يعلم الزائدة من الأصلية وجب غسلهما ، ويجب مسح الرأس ، والرجل بهما من باب الاحتياط ، وإن كانتا أصليتين^(٥)

(١) الظاهر كفاية الاطمينان بالزوال أيضاً (خوئي) .

(٢) إذا كان له منشأ يعتني به العقلاء (خميني) .

إن كان لاحتماله منشأ عقلائي (گليايگاني) .

(٣) بحيث يصدق عليه الغسل (گليايگاني) .

(٤) على الأحوط (خميني) .

(٥) كونهما أصليتين محل إشكال ومنع فحيث يجب غسلهما احتياطاً والمسح بهما كذلك

(خميني) .

ج ١ في أفعال الوضوء ١٤٩

يجب غسلهما أيضاً ، ويكفي المسح باحديهما . (مسألة ١٢) : الوسخ تحت الأظفار إذا لم يكن زائداً على المتعارف لا يجب إزالته إلا إذا كان ما تحته معدوداً من الظاهر ، فإن الأحوط^(١) إزالته ، وإن كان زائداً على المتعارف وجبت إزالته^(٢) ، كما أنه لو قصّ أظفاره فصار ما تحتها ظاهراً وجب غسله بعد إزالة الوسخ عنه . (مسألة ١٣) : ما هو المتعارف بين العوام من غسل اليدين إلى الزندين والاكتفاء عن غسل الكفين بالغسل المستحب قبل الوجه باطل . (مسألة ١٤) : إذا انقطع لحم من اليدين وجب غسل ما ظهر بعد القطع ، ويجب غسل ذلك اللحم أيضاً ما دام لم يفصل وإن كان اتصالة بجلدة رقيقة ، ولا يجب قطعه أيضاً ليغسل ما تحت تلك الجلدة ، وإن كان أحوط لو عد^(٣) ذلك اللحم شيئاً خارجياً ولم يحسب جزء من اليد . (مسألة ١٥) : الشقوق التي تحدث على ظهر الكف من جهة البرد إن كانت وسيعاً يرى جوفها وجب إيصال الماء فيها ، وإلا فلا ، ومع الشك لا يجب عملاً بالاستصحاب ، وإن كان الأحوط^(٤) الإيصال . (مسألة ١٦) : ما يعلو البشرة مثل الجدرى عند الاحتراق ما دام باقياً يكفي غسل ظاهره ، وإن انخرق ، ولا يجب إيصال الماء تحت الجلدة بل لو قطع بعض الجلدة وبقي البعض الآخر يكفي غسل ظاهر ذلك البعض ، ولا يجب قطعه بتمامه ، ولو ظهر ما تحت الجلدة بتمامه ، لكن الجلدة متصلة قد تلتزق وقد لا تلتزق ، يجب غسل ما تحتها وإن كانت لازقة

(١) بل الأقوى حينئذ مع كونه مانعاً (خميني) .

بل الأقوى (اراكي) .

(٢) مع كونه معدوداً من الباطن لا تجب الإزالة ومع كونه معدوداً من الظاهر تجب مع المانعة

كان متعارفاً أو لا (خميني) .

عما يُعد من الظاهر (گلپایگانی) .

(٣) لا يترك ذلك (خوئي) .

(٤) لا يترك (گلپایگانی) .

يجب رفعها أو قطعها . (مسألة ١٧) : ما ينجمد على الجرح عند البرء ويصير كالجلد لا يجب رفعه وإن حصل البرء ، ويجزي غسل ظاهره وإن كان رفعه سهلاً ، وأمّا الدواء الذي انجمد عليه وصار كالجلد فما دام لم يمكن رفعه يكون بمنزلة الجبيرة^(١) يكفي غسل ظاهره ، وإن أمكن رفعه بسهولة وجب .
 (مسألة ١٨) : الوسخ على البشرة إن لم يكن جرمًا مرئيًا لا يجب إزالته ، وإن كان عند المسح بالكيس في الحُمَام أو غيره يجتمع ويكون كثيرًا ، ما دام يصدق عليه غسل البشرة ، وكذا مثل البياض الذي يتبين على اليد من الجصّ أو النورة إذا كان يصل الماء إلى ما تحته ويصدق معه غسل البشرة ، نعم لو شك في كونه حاجبًا أم لا وجب إزالته . (مسألة ١٩) : الوسواسي الذي لا يحصل له القطع بالغسل يرجع إلى المتعارف . (مسألة ٢٠) : إذا نفذت شوكة في اليد أو غيرها من مواضع الوضوء أو الغسل لا يجب إخراجها ، إلّا إذا كان محلها على فرض الإخراج محسوباً من الظاهر . (مسألة ٢١) : يصحّ الوضوء بالارتماس مع مراعاة الأعلى فالأعلى لكن في اليد اليسرى ، لا بدّ أن يقصد^(٢) الغسل حال الإخراج^(٣) من الماء حتّى لا يلزم المسح بالماء الجديد بل وكذا في اليد اليمنى إلّا أن يبقى شيئاً من اليد اليسرى ليغسله باليد اليمنى حتّى يكون ما يبقى عليها من الرطوبة من ماء الوضوء . (مسألة ٢٢) : يجوز الوضوء بماء المطر كما إذا قام تحت السماء حين نزوله فقصد بجريانه على وجهه غسل الوجه مع مراعاة

(١) يأتي حكمها (خميني) .

يأتي حكم ذلك في بحث الجبيرة (خوئي) .

يأتي حكمها إنشاء الله (گلپایگانی) .

(٢) في صحته مع هذا القصد أيضاً إشكال (خوئي) .

(٣) على سبيل التدرّج من الأعلى فالأعلى قاصداً حصول الغسل بارتماس الماء لثلا يلزم

المسح بالماء الجديد والأحوط الأولى أن يدع جزء من اليد فيغسله بعد الخروج أو يغسل

اليد غسلة ثانية بعده (خميني) .

الأعلى فالأعلى وكذلك بالنسبة إلى يديه ، وكذلك إذا قام تحت الميزاب أو نحوه ولو لم ينو من الأوّل ، لكن بعد جريانه على جميع محالّ الوضوء مسح بيده على وجهه^(١) بقصد غسله وكذا على يديه إذا حصل الجريان كفى أيضاً وكذا لو ارتمس في الماء ثمّ خرج وفعل ما ذكر . (مسألة ٢٣) : إذا شك في شيء أنّه من الظاهر حتّى يجب غسله أو الباطن فلا ، فالأحوط غسله ، إلّا إذا كان سابقاً من الباطن وشك في أنّه صار ظاهراً أم لا ، كما أنّه يتعيّن غسله لو كان سابقاً من الظاهر ثمّ شك في أنّه صار باطناً أم لا . « الثالث » : مسح الرأس بما بقي من البلّة في اليد ، ويجب أن يكون على الربع المقدّم من الرأس فلا يجزي غيره . والأولى والأحوط الناصية^(٢) ، وهي ما بين البياضين من الجانبين فوق الجبهة ، ويكفي المسمّى ولو بقدر عرض إصبع واحدة أو أقلّ ، والأفضل بل الأحوط أن يكون بمقدار عرض ثلاث أصابع بل الأولى أن يكون بالثلاثة ومن طرف الطول أيضاً يكفي المسمّى ، وإن كان الأفضل أن يكون بطول أصبع ، وعلى هذا فلو أراد إدراك الأفضل ينبغي أن يضع ثلاث أصابع على الناصية^(٣) ، ويسمح بمقدار أصبع من أعلى إلى الأسفل ، وإن كان لا يجب كونه كذلك فيجزي النكس . وإن كان الأحوط^(٤) خلافه ولا يجب كونه على البشرة ، فيجوز أن يمسح على الشعر النابت في المقدّم بشرط أن لا يتجاوز بمده عن حدّ الرأس ، فلا يجوز المسح على المقدار المتجاوز وإن كان مجتمعاً في الناصية ، وكذا لا يجوز على النابت في غير المقدّم ، وإن كان واقعاً

(١) فيه وفيما بعده إشكال (خوئي) .

(٢) وإن كان عدم الوجوب لا يخلو من قوة (خميني) .

والأقوى عدم وجوبه إلّا إذا كان سابقاً من الظاهر (خوئي) .

(٣) كون المسح عليها أولى وأحوط محل تأمل ولعل الأولى والأحوط فوقها (خميني) .

(٤) لا تكون الناصية بمقدار أصبع في النوع حتى يمكن ما ذكره (خميني) .

(٥) لا ينبغي تركه (خميني) .

على المقدم ، ولا يجوز المسح على الحائل من العمامة أو القناع أو غيرها وإن كان شيئاً رقيقاً لم يمنع عن وصول الرطوبة إلى البشرة نعم في حال الاضطراب لا مانع من المسح^(١) على المانع كالبرد أو إذا كان شيئاً لا يمكن رفعه ، ويجب أن يكون المسح بباطن الكف^(٢) والأحوط أن يكون باليمنى ، والأولى أن يكون بالأصابع . (مسألة ٢٤) : في مسح الرأس لا فرق بين أن يكون طويلاً أو عرضاً أو منحرفاً . « الرابع » : مسح الرجلين من رؤوس الأصابع إلى الكعبين ، وهما قبتا القدمين على المشهور^(٣) ، والمفصل بين الساق والقدم على قول بعضهم وهو الأحوط ، ويكفي المسمى عرضاً ولو بعرض إصبع أو أقل والأفضل أن يكون بمقدار عرض ثلاث أصابع وأفضل من ذلك مسح تمام ظهر القدم^(٤) ويجزي الابتداء بالأصابع وبالكعبين ، والأحوط الأول كما أن الأحوط تقديم^(٥) الرجل اليمنى على اليسرى وإن كان الأقوى جواز مسحهما معاً نعم لا يقدم اليسرى على اليمنى والأحوط أن يكون^(٦) مسح^(٧) اليمنى باليمنى . واليسرى باليسرى . وإن كان لا يبعد جواز مسح كليهما بكل منهما ، وإن كان شعر على ظاهر القدمين فالأحوط الجمع بينهما^(٨) ، وبين البشرة في المسح ، ويجب إزالة الموانع والحواجب ، واليقين بوصول الرطوبة إلى

-
- (١) فيه إشكال وتفصيل الكلام في مبحث الجبيرة (خوئي) .
 (٢) غير معلوم بل جوازه بظاھره أقوى بل الجواز بالذراع أيضاً لا يخلو من وجه وإن كان خلاف الاحتياط بل لا يترك هذا الاحتياط والأقوى عدم تعيين اليمين (خميني) .
 (٣) وهو المنصور ولا ينبغي ترك الاحتياط (خميني) .
 (٤) بتمام الكف (خوئي) .
 (٥) هذا الاحتياط لا يترك (خوئي) .
 (٦) لا يترك (گلپایگانی) .
 (٧) لا يترك هذا الاحتياط (خوئي) .
 (٨) إذا كان الشعر بالمقدار المتعارف فلا ريب في جواز المسح على ظاهر القدم على ما هي عليه وإذا كان خارجاً عن المتعارف فلا ريب في جواز المسح على البشرة (خوئي) .

البشرة ، ولا يكفي الظن ، ومن قطع بعض قدمه مسح على الباقي ويسقط مع قطع تمامه^(١) . (مسألة ٢٥) : لا إشكال في أنه يعتبر أن يكون المسح بنداة الوضوء ، فلا يجوز المسح بماء جديد ، والأحوط أن يكون^(٢) بالنداء الباقية في الكف فلا يضع يده بعد تمامية الغسل على سائر أعضاء الوضوء لثلاً يمتزج ما في الكف بما فيها لكن الأقوى جواز ذلك ، وكفاية كونه برطوبة الوضوء وإن كانت من سائر الأعضاء^(٣) فلا يضر الامتزاج المزبور ، هذا إذا كانت البلة باقية في اليد ، وأما لو جفت فيجوز الأخذ من سائر الأعضاء بلا إشكال من غير ترتيب بينها على الأقوى ، وإن كان الأحوط تقديم اللحية والحواجب على غيرهما من سائر الأعضاء نعم الأحوط عدم أخذها ممّا خرج من اللحية عن حدّ الوجه كالمسترسل منها ، ولو كان في الكف ما يكفي الرأس فقط مسح به الرأس ، ثم يأخذ للرجلين من سائرهما على الأحوط ، وإلا فقد عرفت^(٤) أن الأقوى جواز الأخذ مطلقاً . (مسألة ٢٦) : يشترط في المسح أن يتأثر الممسوح برطوبة الماسح ، وأن يكون ذلك بواسطة الماسح لا بأمر آخر ، وإن كان على الممسوح رطوبة خارجة فإن كانت قليلة غير مانعة من تأثير رطوبة الماسح فلا بأس ، وإلا لا بدّ من تجفيفها ، والشك في التأثير كالظن لا يكفي ، بل لا بدّ من اليقين . (مسألة ٢٧) : إذا كان على الماسح حاجب ولو وصلة رقيقة لا بد من رفعه ، ولو لم يكن مانعاً من تأثير رطوبته في الممسوح . (مسألة ٢٨) : إذا لم يمكن المسح بباطن الكف يجزي^(٥) المسح بظاهرها ، وإن لم يكن عليه

(١) أي من قبة القدم وإن كان الأحوط حينئذ مسح البقية إلى المفصل (خميني) .

(٢) بل هو الأظهر وبه يظهر الحال في بقية المسألة (خوئي) .

(٣) الأحوط الاقتصار على الأخذ من بلة اللحية (خوئي) .

(٤) بل قد عرفت جواز المسح بظاهر الكف اختياراً بل لجوازه بالذراع وجه لكن لا يترك الاحتياط في الثاني (خميني) .

(٥) مرّ جوازه اختياراً فتسقط الفروع المتفرعة على عدمه والأحوط ما ذكره بل لا يترك في بعض الفروض (خميني) .

رطوبة نقلها من سائر المواضع إليه ، ثمّ يمسح به ، وإن تعدّر بالظاهر أيضاً مسح بذراعه ومع عدم رطوبته يأخذ من سائر المواضع وإن كان عدم التمكن من المسح بالباطن من جهة عدم الرطوبة ، وعدم إمكان الأخذ من سائر المواضع أعاد الوضوء وكذا بالنسبة إلى ظاهر الكفّ ، فإنه إذا كان عدم التمكن من المسح به عدم الرطوبة وعدم إمكان أخذها من سائر المواضع لا ينتقل إلى الذراع بل عليه أن يعيد . (مسألة ٢٩) : إذا كانت الرطوبة على الماسح زائدة بحيث توجب جريان الماء على الممسوح لا يجب^(١) تقليلها ، بل يقصد المسح بإمرار اليد وإن حصل به الغسل والأولى تقليلها . (مسألة ٣٠) : يشترط في المسح إمرار الماسح على الممسوح ، فلو عكس بطل ، نعم الحركة اليسيرة في الممسوح لا تضر بصدق المسح . (مسألة ٣١) : لو لم يمكن حفظ الرطوبة في الماسح من جهة الحرّ في الهواء أو حرارة البدن أو نحو ذلك ولو باستعمال ماء كثير بحيث كلّما أعاد الوضوء لم ينفع فالأقوى جواز المسح^(٢) بالماء الجديد ، والأحوط^(٣) المسح^(٤) باليد اليابسة ثمّ بالماء الجديد ثمّ التيمّم أيضاً . (مسألة ٣٢) : لا يجب في مسح الرجلين أن يضع يده على الأصابع ، ويمسح إلى الكعبين بالتدريج ، فيجوز أن يضع^(٥) تمام كفّه على تمام ظهر القدم من طرف الطول إلى المفصل ، ويجرّها قليلاً بمقدار صدق المسح . (مسألة ٣٣) : يجوز المسح على الحائل^(٦) كالقناع والخف والجورب ونحوها

(١) إن كان بالمسح والامرار حصل الغسل لا يترك الاحتياط بالتقليل بل لزومه لا يخلو من قوة لكنه مجرد فرض وإن كان بعد رفع اليد يجري الماء على المحل بحيث يتحقق أول مراتب الغسل لا يجب التقليل (خميني) .

(٢) بل الأقوى وجوب التيمّم عليه والاحتياط أولى (خوئي) .

(٣) لا يترك (گلپایگانی) .

(٤) لا يترك الاحتياط بالآخرين (اراكي) .

(٥) الأحوط أن لا يمسح بهذه الكيفية (خوئي) .

(٦) في جوازه إشكال مع التقيّة فضلاً عن غيرها نعم إذا اقتضت التقيّة ذلك مسح على الحائل =

في حال الضرورة من تقيّة أو برد يخاف منه على رجله ، أو لا يمكن معه نزع الخفّ مثلاً وكذا لو خاف من سبع أو عدوّ أو نحو ذلك ممّا يصدق عليه الاضطراب من غير فرق بين مسح الرأس والرجلين ، ولو كان الحائل متعدداً لا يجب نزع ما يمكن وإن كان أحوط وفي المسح على الحائل أيضاً لا بدّ من الرطوبة المؤثرة في الماسح وكذا سائر ما يعتبر في مسح البشرة .
(مسألة ٣٤) : ضيق الوقت عن رفع الحائل أيضاً مسوّغ للمسح عليه ، لا يترك الاحتياط بضمّ التيمّم أيضاً . (مسألة ٣٥) : إنّما يجوز المسح على الحائل في الضرورات ما عدا التقيّة إذا لم يمكن رفعها ولم يكن بدّ من المسح على الحائل ولو بالتأخير إلى آخر الوقت ، وأمّا في التقيّة فالأمر أوسع فلا يجب الذهاب إلى مكان لا تقيّة فيه ، وإن أمكن بلا مشقّة نعم لو أمكنه وهو في ذلك المكان ترك التقيّة وإراءتهم^(١) المسح على الخفّ مثلاً فالأحوط بل الأقوى ذلك ، ولا يجب بذل المال لرفع التقيّة ، بخلاف سائر الضرورات ، والأحوط في التقيّة^(٢) أيضاً الحيلة^(٣) في رفعها مطلقاً . (مسألة ٣٦) : لو ترك التقيّة في مقام وجوبها ومسح على البشرة ففي صحّة الوضوء إشكال^(٤) . (مسألة ٣٧) : إذا علم بعد دخول الوقت أنّه لو أخر الوضوء والصلاة يضطرّ إلى المسح على الحائل فالظاهر وجوب المبادرة إليه في غير ضرورة التقيّة ، وإن كان متوضّئاً وعلم أنّه لو أبطله يضطرّ إلى المسح على الحائل لا يجوز له الإبطال ، وإن كان ذلك قبل دخول الوقت فوجوب المبادرة أو حرمة الإبطال غير معلوم^(٥) ، وأمّا إذا كان الاضطراب

= ولكنه لا يجتري به في مقام الامتثال وبذلك يظهر الحال في الفروع الآتية (خوئي) .

(١) مع العلم بعدم الكشف وإلا فلا يجوز (خميني) .

(٢) لا يترك في خصوص المسح على الخفّ (گلپایگانی) .

(٣) مع العلم بعدم الكشف كما مرّ وإلا فلا يجوز (خميني) .

(٤) الصحة لا تخلو من قوة وإن عصى بترك التقيّة والاحتياط سبيل النجاة (خميني) .

أظهره عدم الصحة (خوئي) .

(٥) لا يترك الاحتياط بل لزوم المبادرة وعدم جواز الإبطال لا يخلو من وجه (خميني) =

بسبب التقيّة فالظاهر عدم وجوب المبادرة ، وكذا يجوز الإبطال ، وإن كان بعد دخول الوقت لما مرّ من الوسعة في أمر التقيّة^(١) لكن الأولى والأحوط فيها^(٢) أيضاً المبادرة أو عدم الإبطال . (مسألة ٣٨) : لا فرق في جواز المسح على الحائل في حال الضرورة بين الوضوء الواجب والمندوب . (مسألة ٣٩) : إذا اعتقد التقيّة أو تحقّق إحدى الضرورات الأخر فمسح على الحائل ثمّ بان أنّه لم يكن موضع تقيّة أو ضرورة ففي صحّة وضوئه إشكال^(٣) . (مسألة ٤٠) : إذا أمكنت التقيّة بغسل الرّجل فالأحوط^(٤) تعيّن^(٥) ، وإن كان الأقوى جواز المسح على الحائل أيضاً . (مسألة ٤١) : إذا زال السبب المسوّغ للمسح على الحائل من تقيّة أو ضرورة^(٦) فإن كان بعد الوضوء فالأقوى عدم وجوب إعادته ، وإن كان قبل الصلاة إلّا إذا كانت بلّة اليد باقية فيجب إعادة المسح^(٧) ، وإن كان في أثناء الوضوء فالأقوى الإعادة إذا لم تبق البلّة . (مسألة ٤٢) : إذا عمل في مقام التقيّة بخلاف مذهب من يتّقيه ففي صحّة وضوئه إشكال^(٨) ، وإن كانت التقيّة ترتفع به ، كما إذا كان مذهبه وجوب المسح على الحائل دون غسل

= بل الظاهر عدم وجوب المبادرة وجواز الإبطال (خوئي) .

(١) التوسعة في التقيّة إنما هي في غير المسح على الحائل (خوئي) .

(٢) لا يترك في المسح على الخفّ كما مرّ (گلپایگانی) .

(٣) أظهره عدم الصحّة (خوئي) .

(٤) بل التعيّن لا يخلو من رجحان (خميني) .

لا يترك (اراکي) .

(٥) بل هو الأظهر (خوئي) .

لا يترك (گلپایگانی) .

(٦) مع التأخير إلى آخر الوقت (خميني) .

(٧) على الأحوط (خميني) .

(٨) أظهره الصحّة في غير المسح على الحائل (خوئي) .

الرجلين فغسلهما^(١) أو بالعكس ، كما أنه لو ترك المسح والغسل بالمرّة يبطل وضوؤه وإن ارتفعت التقيّة به أيضاً . (مسألة ٤٣) : يجوز في كلّ من الغسلات أن يصبّ على العضو عشر غرفات^(٢) بقصد غسلة واحدة ، فالمناط في تعدّد الغسل المستحبّ ثانيه الحرام ثالثه ليس تعدّد الصبّ بل تعدّد الغسل مع القصد . (مسألة ٤٤) : يجب الابتداء في الغسل بالأعلى ، لكن لا يجب الصبّ على الأعلى فلو صبّ على الأسفل^(٣) وغسل من الأعلى بإعانة اليد صحّ . (مسألة ٤٥) : الإسراف في ماء الوضوء مكروه لكنّ الإسباغ مستحبّ وقد مرّ أنّه يستحبّ أن يكون ماء الوضوء بمقدار مدّ ، والظاهر أنّ ذلك لتمام ما يصرف فيه من أفعاله ومقدّماته من المضمضة والاستنشاق وغسل اليدين . (مسألة ٤٦) : يجوز الوضوء برمس الأعضاء كما مرّ ويجوز برمس أحدها ، وإتيان البقية على المتعارف بل يجوز التبعض في غسل عضو واحد مع مراعاة الشروط المتقدّمة من البدئة بالأعلى وعدم كون المسح بماء جديد وغيرهما . (مسألة ٤٧) : يشكل صحة وضوء الوسواسي إذا زاد في غسل اليسرى من اليدين في الماء من جهة لزوم المسح بالماء الجديد في بعض الأوقات بل إن قلنا بلزوم كون المسح ببلة الكفّ دون رطوبة سائر الأعضاء يجيء الاشكال في

-
- (١) للصحة وجه في هذه الصورة لكن الاحتياط لا يترك (گلپایگانی) .
 (٢) إذا حصلت الغسلة الواحدة عرفاً بعشر غرفات بحيث يحيط العشر مجموعاً بتمام العضو فلا إشكال وأما إذا حصلت بدون العشر كالغرفة أو الغرفتين بحيث أحاط الماء وجرى على جميع العضو مع قصد التوضي بها فالظاهر حصول الغسلة الواجبة ولا مدخلية للقصد في ذلك فالزائد عليها إلى إحاطة أخرى وجرى آخر يعدّ غسلة ثانية مشروعة والزائد عليهما بدعة فوحدة الغسلة أمر خارجي عرفي لا دخل للقصد في تحقيقها نعم له أن يقصد الوضوء بأخيرة الغرفات أو الغسلات هذا إذا كان بين الغسلات والغرفات فصل وأما مع عدم الفصل بحيث تعدّ عرفاً استمرار الغسلة الواحدة فلا إشكال لكن إذا كان الاتصال بنحو يكون بنظر العرف كالصب من الابريق مستمراً (خميني) .
 (٣) فيه إشكال وقد تقدم نظيره (خوئي) .

مبالغته في إمرار اليد ، لأنه يوجب مزج رطوبة الكف برطوبة الذراع .
(مسألة ٤٨) : في غير الوسواسي إذا بالغ في إمرار يده على اليسرى لزيادة اليقين لا بأس به ما دام يصدق عليه أنه غسل واحد ، نعم بعد اليقين إذا صب عليها ماء خارجياً يشكل وإن كان الغرض منه زيادة اليقين لعدّه في العرف غسلة أخرى ، وإذا كان غسله لليسرى بإجراء الماء من الإبريق مثلاً وزاد على مقدار الحاجة مع الاتصال لا يضر ما دام يعدّ^(١) غسلة واحدة . (مسألة ٣٩) : يكفي في مسح الرجلين المسح بواحدة من الأصابع الخمس إلى الكعبين ، أيّها كانت حتى الخنصر منها

فصل في شرائط الوضوء

« الأول » : إطلاق الماء فلا يصحّ بالمضاف ، ولو حصلت الإضافة بعد الصب على المحلّ من جهة كثرة الغبار أو الوسخ عليه فاللازم كونه باقياً على الإطلاق إلى تمام الغسل^(٢) « الثاني » : طهارته وكذا طهارة مواضع الوضوء ويكفي طهارة كلّ عضو قبل غسله ، ولا يلزم أن يكون قبل الشروع تمام محالّه طاهراً فلو كانت نجسة ويغسل كلّ عضو بعد تطهيره كفى ولا يكفي غسل واحد^(٣) بقصد الإزالة والوضوء ، وإن كان برمسه في الكرّ أو الجاري ، نعم لو قصد^(٤) الإزالة بالغمس والوضوء بإخراجه كفى^(٥) ، ولا يضر تنجّس عضو بعد غسله وإن لم يتمّ الوضوء . (مسألة ١) : لا بأس بالتوضي بماء القليان ما لم يصر

(١) هذا إذا لم يخرج عن الغسل المتعارف وإلا ففي صحة الوضوء إشكال بل منع (خوئي) .

(٢) يكفي بقاء الإطلاق إلى تحقق مسعى الغسل نعم لا يصحّ المسح بنداوة المضاف (غلبايجاني) .

(٣) الظاهر كفايته إلا فيما إذا توضّأ بماء قليل وحكم بنجاسته بملاقاة المحل (خوئي) .

(٤) أي لم يقصد الغسل مع الإزالة وإلا فالإزالة لا تتوقف على القصد (خميني) .

(٥) مرّ الإشكال في نظائره (خوئي) .

ج ١ في شرائط الوضوء ١٥٩

مضافاً . (مسألة ٢) : لا يضرّ في صحّة الوضوء نجاسة سائر مواضع البدن بعد كون محالّه طاهرة نعم الأحوط^(١) عدم ترك الاستنجاء قبله . (مسألة ٣) : إذا كان في بعض مواضع وضوئه جرح لا يضرّه الماء ولا ينقطع دمه فليغمسه بالماء ، وليعصره قليلاً حتّى ينقطع الدم آنأ ما ، ثمّ ليحرّكه بقصد الوضوء^(٢) مع ملاحظة الشرائط الأخر والمحافظة على عدم لزوم المسح بالماء الجديد إذا كان في اليد اليسرى بأن يقصد الوضوء بالاخراج من الماء . « الثالث » : أن لا يكون على المحلّ حائل يمنع وصول الماء إلى البشرة ، ولو شكّ في وجوده يجب الفحص^(٣) حتّى يحصل اليقين أو الظنّ^(٤) بعدمه^(٥) ، ومع العلم بوجوده يجب تحصيل اليقين بزواله . « الرابع » :^(٦) أن يكون الماء وظرفه^(٧)

(١) الأولى (خميني) .

(٢) فيه إشكال نعم لا بأس بأن يضع يده مثلاً على موضع الجرح ثم يجرها إلى الأسفل

ليجري الماء على موضع الجرح (خوئي) .

(٣) مع وجود منشأ يعتني به العقلاء ومعه يشكل الاكتفاء بالظنّ بعدمه (خميني) .

إن كان لاحتماله منشأ عقلانيّ (غلپایگانی) .

(٤) قد مرّ من الماتن قدّس سرّه لزوم تحصيل الاطمینان (اراكي) .

بل الاطمینان (غلپایگانی) .

(٥) لا يكفي الظنّ بعدم ما لم يصل إلى حد الاطمینان ومعه يكتفي به حتى مع العلم بوجود

الحائل قبل ذلك (خوئي) .

(٦) الحكم في هذا الشرط في غير الماء يبنى على الاحتياط والصحة في جميع فروض

المسألة لا تخلو من وجه حتى مع الانحصار والارتماس أو الصب فضلاً عن الاغتراف مع

عدم الانحصار والتعليل الذي في المتن وغيره مما ذكر في محله غير وجيه لكن الاحتياط

بالإعادة خصوصاً فيما يكون تصرفاً أو مستلزماً له لا ينبغي أن يترك بل لا يترك في

الأخيرين (خميني) .

(٧) إلا مع عدم الانحصار والاغتراف (اراكي) .

تقدم حكم الوضوء من الظرف المنصوب (خوئي) .

مع الانحصار وإلا صحّ مع الاغتراف منه نعم لو ارتمس العضو فيه أو صب منه بقصد

الغسل يبطل (غلپایگانی) .

ومكان الوضوء^(١) ومصبّ مائه^(٢) مباحاً^(٣) فلا يصحّ لو كان واحد منها غصباً من غير فرق بين صورة الانحصار وعدمه ، إذ مع فرض عدم الانحصار وإن لم يكن مأموراً بالتيّمم إلا أنّ وضوءه حرام من جهة كونه تصرفاً أو مستلزماً للتصرّف في مال الغير فيكون باطلاً ، نعم لو صب الماء المباح من الظرف الغصبي في الظرف المباح ثمّ توجّساً لا مانع منه ، وإن كان تصرفه السابق على الوضوء حراماً ، ولا فرق في هذه الصورة بين صورة الانحصار وعدمه ، إذ مع الانحصار وإن كان قبل التفريغ في الظرف المباح مأموراً بالتيّمم إلا أنه بعد هذا يصير واجداً للماء في الظرف المباح ، وقد لا يكون التفريغ^(٤) أيضاً حراماً ، كما لو كان الماء مملوكاً له ، وكان إبقاؤه في ظرف الغير تصرفاً فيه ، فيجب تفريغه حينئذ فيكون من الأوّل مأموراً بالوضوء ولو مع الانحصار . (مسألة ٤) :

لا فرق في عدم صحّة الوضوء بالماء المضاف أو النجس أو مع الحائل بين صورة العلم والعمد والجهل أو النسيان^(٥) ، وأمّا في الغصب فالبطالان مختصّ بصورة^(٦) العلم والعمد ، سواء كان في الماء أو المكان أو المصبّ ، فمع

(١) بمعنى الفضاء الذي يتوضأ فيه وأما موقف المتوضّي فلا يضرّ غصبه إلا مع الانحصار (غلبايجاني) .

(٢) إذا كان الصب تصرفاً في الغصب أو مستلزماً له (اراكي) .

إن كان الوضوء مستلزماً للصبّ فيه وإلا فالأقوى الصحة (غلبايجاني) .

(٣) على الأحوط (خوئي) .

(٤) على تفصيل في استحقاق العقاب وعدمه (خوئي) .

(٥) في نسيان الغاصب إشكال (غلبايجاني) .

(٦) لا فرق فيما حكم فيه بالبطالان بين صورتَي العلم والجهل في موارد الشبهات الحكمية والموضوعية وأما موارد النسيان فإن كان الفعل فيها مبعوضاً كما في نسيان الغاصب ونحوه فالظاهر بطلان الوضوء معه أيضاً وإلا فيحكم بصحته ويجري هذا التفصيل في المسألة الآتية أيضاً (خوئي) .

الجهل بكونها مغسوبة أو النسيان لا بطلان ، بل وكذا مع الجهل بالحكم أيضاً إذا كان قاصراً ، بل ومقصر^(١) أيضاً^(٢) إذا حصل منه قصد القرية ، وإن كان الأحوط مع الجهل بالحكم خصوصاً في المقصر الإعادة . (مسألة ٥) : إذا التفت إلى الغصبيّة في أثناء الوضوء صحّ ما مضى من أجزائه ويجب تحصيل المباح للباقي ، وإذا التفت بعد الغسلات قبل المسح هل يجوز المسح بما بقي من الرطوبة في يده ويصحّ الوضوء أو لا ؟ قولان : أقواهما الأول^(٣) ، لأنّ هذه الندوة لا تعدّ مالاً وليس ممّا يمكن ردّه إلى مالكة ، ولكن الأحوط الثاني ، وكذا إذا توضّأ بالماء المغسوب عمداً ثم أراد الإعادة هل يجب عليه تجفيف ما على محالّ الوضوء من رطوبة الماء المغسوب أو الصبر حتّى تجفّ أو لا ؟ قولان ، أقواهما الثاني ، وأحوطهما الأول^(٤) ، وإذا قال المالك : أنا لا أرضى أن تمسح بهذه الرطوبة أو تتصرّف فيها لا يسمع منه ، بناء على ما ذكرنا ، نعم لو فرض إمكان انتفاعه^(٥) بها فله ذلك ، ولا يجوز المسح^(٦) بها حينئذ . (مسألة ٦) : مع الشكّ في رضا المالك^(٧) لا يجوز^(٨) التصرّف ويجري عليه حكم الغصب فلا بدّ فيما إذا كان ملكاً للغير من الإذن في التصرف فيه صريحاً أو فحوى ، أو

(١) الأقوى في المقصر البطلان (اراكي) .

(٢) فيه إشكال (گلپایگانی) .

(٣) لكن لا لما علله لبقائه على ملكيته والاختصاص به خصوصاً إذا لم يكن مضموناً على المتلف لأجل عدم ماله بل لكونه مقتضى القواعد وعدم الاجماع فيه (خميني) .

بل الثاني لا يخلو عن وجه (گلپایگانی) .

(٤) بل لا يخلو عن وجه (گلپایگانی) .

(٥) إذا كان الماء الذي توضّأ به يعد من التالف فلا فرق في جواز المسح بما بقي منه من

الرطوبة بين إمكان انتفاع المالك به وعدمه (خوئي) .

(٦) لكن لو مسح بها يصح على الأقوى (خميني) .

(٧) وعدم أصل محرز له (خميني) .

(٨) إلا مع سبق الرضاء (اراكي) .

شاهد حال قطعي . (مسألة ٧) : يجوز الوضوء والشرب^(١) من الأنهار الكبار سواء كانت قناة أو منشقة من شط ، وإن لم يعلم رضى المالكين ، بل وإن كان فيهم الصغار والمجانين ، نعم مع نهيهم يشكل الجواز ، وإذا غصبها غاصب أيضاً يبقى جواز التصرف لغيره ما دامت جارية في مجراها الأول ، بل يمكن بقاؤه مطلقاً^(٢) وأماً للغاصب فلا يجوز وكذا لأتباعه من زوجته وأولاده وضيوفه ، وكل من يتصرف فيها بتبعيته ، وكذلك الأراضي الوسيعة يجوز الوضوء فيها كغيره من بعض التصرفات ، كالجلوس والنوم ونحوهما ما لم ينه المالك ولم يعلم كراهته ، بل مع الظن أيضاً الأحوط الترك ، ولكن في بعض أقسامها يمكن أن يقال : ليس للمالك النهي أيضاً . (مسألة ٨) : الحياض الواقعة في المساجد والمدارس إذا لم يعلم كيفية وقفها من اختصاصها بمن يصلي فيها أو الطلاب الساكنين فيها أو عدم اختصاصها لا يجوز لغيرهم^(٣) الوضوء منها ، إلا مع جريان العادة^(٤) بوضوء كل من يريد ، مع عدم منع من أحد ، فإن ذلك يكشف عن عموم الإذن ، وكذا الحال في غير المساجد والمدارس كالخانات ونحوها . (مسألة ٩) : إذا شق نهر أو قناة من غير إذن مالكة لا يجوز الوضوء بالماء الذي في الشق ، وإن كان المكان مباحاً^(٥) أو مملوكاً له ، بل يشكل إذا أخذ الماء من ذلك الشق وتوضأ في مكان آخر ، وإن كان له أن يأخذ من أصل

(١) الظاهر أنه يعتبر في الجواز عدم العلم بكراهة المالك وعدم كونه من المجانين أو الصغار وأن لا تكون الأنهار تحت تصرف الغاصب والأحوط عدم التصرف مع الظن بالكراهة (خوئي) .

(٢) محل تأمل (خميني) .

(٣) لا يبعد الجواز ما لم يزاحم الموقف عليهم إلا إذا أحرز اشتراط الواقف عدم تصرف غيرهم (گلپایگانی) .

(٤) لا يبعد اعتبار العادة فيما كان التصرف بعنوان الاستحقاق بحيث تتحقق اليد عند العرف (گلپایگانی) .

(٥) الظاهر جواز التصرف لغير الغاصب ومن تبعه (گلپایگانی) .

النهر أو القناة . (مسألة ١٠) : إذا غيّر مجرى نهر من غير إذن مالكة وإن لم يغصب الماء ففي بقاء حق الاستعمال الذي كان سابقاً من الوضوء والشرب من ذلك الماء لغير الغاصب إشكال ، وإن كان لا يبعد بقاء هذا^(١) بالنسبة إلى مكان التغيير وأما ما قبله وما بعده فلا إشكال . (مسألة ١١) : إذا علم أن حوض المسجد وقف على المصلين فيه لا يجوز الوضوء منه بقصد الصلاة في مكان آخر ، ولو توضّأ بقصد الصلاة فيه ، ثم بدا له^(٢) أن يصلي في مكان آخر أولم يتمكن من ذلك^(٣) فالظاهر عدم بطلان وضوئه ، بل هو معلوم في الصورة الثانية^(٤) كما أنه يصح لو توضّأ غفلة أو باعتقاد عدم الاشتراط ولا يجب عليه أن يصلي فيه ، وإن كان أحوط ، بل لا يترك^(٥) في صورة التوضي^(٦) بقصد الصلاة فيه والتمكّن منها . (مسألة ١٢) : إذا كان الماء في الحوض وأرضه وأطرافه مباحاً لكن في بعض أطرافه نصب أجر أو حجر غصبي يشكل الوضوء^(٧) منه ، مثل الآنية إذا كان طرف منها غصباً . (مسألة ١٣) : الوضوء في المكان المباح مع كون فضائه غصبياً مشكل بل لا يصح^(٨) لأن حركات يده تصرف في مال

(١) لا يترك الاحتياط فيه (خوئي) .

(٢) الظاهر هو البطلان في هذه الصورة (خوئي) .

(٣) ولم يكن محتملاً لعدم التمكن من الأول للغفلة أو للقطع بالتمكن وأما لو احتمل ذلك

فالظاهر بطلان وضوئه ولو مع قيام الحجة على خلافه (خوئي) .

(٤) الفرق بين الصورتين غير معلوم (غلباينگاني) .

(٥) لا بأس بتركه (خميني) .

(٦) لا بأس بالترك (خوئي) .

(٧) إذا عد الوضوء تصرفاً لا يجوز لكن لو عصى فتوضّأ فالأقوى صحة وضوئه (خميني) .

إذا كان أخذ الماء من الحوض تصرفاً في المغصوب حرم لكن الأظهر صحة الوضوء

حينئذ مع الانحصار وعدمه (خوئي) .

(٨) بل يصح ولو كان عاصياً بتصرفه (خميني) .

على الأحوط نعم لو انحصر مكان الوضوء بالفضاء المغصوب وأمكن التيمم في غيره

تعين التيمم بلا إشكال (خوئي) .

١٦٤ في شرائط الوضوء ج ١

الغير . (مسألة ١٤) : إذا كان الوضوء مستلزماً ، لتحريك شيء مغصوب فهو باطل^(١) . (مسألة ١٥) : الوضوء تحت الخيمة المغصوبة إن عدّ تصرفاً فيها كما في حال الحرّ والبرد المحتاج إليها باطل^(٢) . (مسألة ١٦) : إذا تعدّى الماء المباح عن المكان المغصوب إلى المكان المباح لا إشكال في جواز الوضوء منه . (مسألة ١٧) : إذا اجتمع ماء مباح كالجارى من المطر في ملك الغير إن قصد المالك تملكه كان له وإلا كان باقياً^(٣) على إباحته فلو أخذه غيره وتملكه ملك ، إلا أنه عصي من حيث التصرف في ملك الغير وكذا الحال في غير الماء من المباحات مثل الصيد وما أطارته الريح من النباتات . (مسألة ١٨) : إذا دخل المكان الغصبي غفلة وفي حال الخروج توضأ بحيث لا ينافي فورتيه ، فالظاهر صحته^(٤) لعدم حرمة حينئذ ، وكذا إذا دخل عصبياً^(٥) ثم تاب وخرج بقصد التخلص من الغصب^(٦) . وإن لم يتب ولم يكن بقصد التخلص ففي صحة وضوئه حال الخروج إشكال^(٧) . (مسألة ١٩) :

(١) بل صحيح وعاص مع تصرفه (خميني) .

فيه إشكال بل الصحة أظهر (خوئي) .

(٢) بل صحيح (خميني) .

بل الأقوى الصحة (اراكي) .

بل هو صحيح لأن الوضوء لا يعد تصرفاً في الخيمة بحال (خوئي) .
الظاهر أن الحرام حينئذ كونه تحت الخيمة وهو غير متحد مع الوضوء حتى يبطل (گلپایگانی) .

(٣) إلا فيما يعدّ للحيازة كالحياض المعذّة لحيازة المياه المباحة وأمثالها فإنه يصير ملكاً بمجرد الوقوع فيها نظير الشبكة المنصوبة للصيد (گلپایگانی) .

(٤) بشرط عدم تصرف زائد (اراكي) .

(٥) حكم الخروج فيما كان دخوله عصبياً حكم الدخول في جميع الجهات (خوئي) .

(٦) لا يبعد كونه مثل قبل التوبة (گلپایگانی) .

(٧) والأقوى صحته (خميني) .

بل وإن تاب وقصد التخلص (اراكي) .

إذا وقع قليل من الماء المغصوب في حوض مباح فإن أمكن رده إلى مالكة وكان قابلاً لذلك لم يجز التصرف^(١) في ذلك الحوض ، وإن لم يمكن رده يمكن أن يقال بجواز التصرف فيه ، لأن المغصوب محسوب تالفاً لكنه مشكل^(٢) من دون رضی مالكة . « الشرط الخامس » : أن لا يكون ظرف ماء الوضوء من أواني الذهب^(٣) أو الفضة ، وإلا بطل^(٤) سواء اغترف^(٥) منه أو أداره على أعضائه وسواء انحصر فيه أم لا^(٦) ومع الانحصار يجب أن يفرغ مائه في ظرف آخر ويتوضأ به . وإن لم يمكن التفريغ إلا بالتوضي يجوز ذلك^(٧) حيث إن التفريغ واجب^(٨) ولو توضأ منه جهلاً^(٩) أو نسياناً أو غفلة صح ، كما في الأنية الغصبية ، والمشكوك كونه منهما يجوز الوضوء منه كما يجوز سائر استعمالاته . (مسألة ٢٠) : إذا توضأ من آنية باعتقاد غصبيتها أو كونها من الذهب أو الفضة ، ثم تبين عدم كونها كذلك ففي صحة الوضوء إشكال^(١٠) ، ولا يبعد الصحة ، إذا حصل منه قصد القربة . « الشرط السادس » : أن لا يكون ماء الوضوء مستعملاً في رفع الخبث ولو كان طاهراً مثل ماء الاستنجاء مع الشرايط المتقدمة ولا فرق بين الوضوء الواجب والمستحب على الأقوى حتى مثل وضوء

(١) مع كونه تصرفاً فيه (خميني) .

(٢) أظهره الصحة فيما عد تالفاً (خوئي) .

(٣) تقدم الكلام فيها (خميني) .

(٤) حكمه حكم الغصب وقد مر (اراكي) .

(٥) قد مر الحكم بالصحة مع الاعتراف في غير صورة الانحصار (گلپایگانی) .

(٦) تقدم حكم ذلك في بحث الأواني (خوئي) .

(٧) مشكل بل غير جائز لكونه استعمالاً لكن لو توضأ بصح وضوئه (خميني) .

فيه إشكال بل أظهر عدم الجواز وتقدم منه قدس سره تعين التيمم حينئذ (خوئي) .

(٨) في إطلاق وجوب التفريغ تأمل ويتفرع عليه الإشكال في إطلاق جواز الوضوء

(گلپایگانی) .

(٩) وكان معذوراً فيهما (گلپایگانی) .

(١٠) فلا يترك الاحتياط (گلپایگانی) .

الحائض وأما المستعمل في رفع الحدث الأصغر فلا إشكال في جواز التوضي منه والأقوى جوازه من المستعمل في رفع الحدث الأكبر وإن كان الأحوط تركه^(١) مع وجود ماء آخر وأما المستعمل في الأغسال المندوبة فلا إشكال فيه أيضاً والمراد من المستعمل في رفع الأكبر هو الماء الجاري على البدن للاغتسال إذا اجتمع في مكان ، وأما ما ينصب من اليد أو الظرف حين الاغتراف أو حين إرادة الإجراء على البدن من دون أن يصل إلى البدن فليس من المستعمل ، وكذا ما يبقى في الإناء وكذا القطرات الواقعة في الإناء ولو من البدن ، ولو توضأ من المستعمل في الخبث جهلاً أو نسياناً بطل ، ولو توضأ من المستعمل في رفع الأكبر احتياط بالإعادة . « السابع » : أن لا يكون مانع من استعمال الماء من مرض أو خوف عطش أو نحو ذلك وإلا فهو مأمور بالتيمم ولو توضأ والحال هذه بطل^(٢) ولو كان جاهلاً بالضرر صح^(٣) ، وإن كان متحققاً في الواقع ، والأحوط^(٤) الإعادة أو التيمم . « الثامن » : أن يكون الوقت واسعاً للوضوء والصلاة ، بحيث لم يلزم من التوضي وقوع صلاته ولو ركعة^(٥) منها^(٦) خارج الوقت ، وإلا وجب التيمم إلا أن يكون التيمم أيضاً كذلك ، بأن يكون زمانه بقدر زمان الوضوء أو أكثر ، إذ حينئذ يتعين الوضوء ولو توضأ في الصورة الأولى بطل^(٧) إن كان قصده امتثال الأمر المتعلق به من حيث هذه الصلاة على

-
- (١) الاحتياط لا يترك ومع الانحصار فالأحوط الجمع بين الوضوء والتيمم (خوئي) .
 (٢) في المرض على الأحوط دون خوف العطش فإن الظاهر عدم بطلانه لو توضأ خصوصاً بعض مراتبه (خميني) .
 (٣) هذا إذا فيما إذا لم يكن الضرر مبغوضاً في الواقع (خوئي) .
 (٤) لا يترك في الضرر (خميني) .
 لا يترك (گلپایگانی) .
 (٥) أو أقل منها (خميني - گلپایگانی) .
 (٦) بل ولو بأقل من ركعة (خوئي) .
 (٧) بل صح مطلقاً وتعليقه غير وجيه ولا يتعلق أمر من قبل الصلاة بالوضوء مطلقاً ولو تعلق لم =

ج ١ في شرائط الوضوء ١٦٧

نحو التقييد^(١) نعم لو توضأ لغاية أخرى أو بقصد القرية صح ، وكذا لو قصد ذلك الأمر بنحو الداعي^(٢) لا التقييد . (مسألة ٢١) : في صورة كون استعمال الماء مضرًا لو صب الماء على ذلك المحل الذي يتضرر به ، ووقع في الضرر ، ثم توضأ صح إذا لم يكن الوضوء موجباً لزيادته ، لكنه عصى بفعله^(٣) الأول . « التاسع » : المباشرة في أفعال الوضوء في حال الاختيار ، فلو باشرها الغير أو أعانته في الغسل أو المسح بطل ، وأما المقدمات للأفعال فهي أقسام : أحدها : المقدمات البعيدة كإتيان الماء أو تسخينه أو نحو ذلك ، وهذه لا مانع من تصدي الغير لها ، الثاني : المقدمات القريبة مثل صب الماء في كفّه ، وفي هذه يكره مباشرة الغير . الثالث : مثل صب الماء على أعضائه ، مع كونه هو المباشر لإجرائه ، وغسل أعضائه ، وفي هذه الصورة وإن كان لا يخلو تصدي الغير عن إشكال ، إلا أن الظاهر صحته ، فينحصر البطلان فيما لو باشر الغير غسله أو أعانته على المباشرة ، بأن يكون الإجراء والغسل منهما معاً . (مسألة ٢٢) : إذا كان الماء جارياً من ميزاب أو نحوه فجعل وجهه أو يده تحته بحيث جرى الماء عليه بقصد الوضوء صح ، ولا ينافي وجوب المباشرة ، بل يمكن أن يقال : إذا كان شخص يصب الماء من مكان عال لا يقصد أن يتوضأ^(٤) به أحد وجعل هو يده أو وجهه تحته صح أيضاً ، ولا يعد هذا من إعانة الغير أيضاً .

= يمكن ذلك الأمر ملاك عباديته بل ملاكها هو محبوبيته ورجحانه أو أمره الاستجابي وهو بعبادته شرط للصلاة وغيرها ولو قصد التقرب به ولو يتوهم أمر آخر يقع صحيحاً والتقييد لغو إلا إذا فرض عدم قصد الامتثال والتقرب رأساً (خميني) .

(١) لا أثر للتقييد في أمثال المقام فالأظهر هو الصحة في غير موارد التشريع (خوئي) .
(٢) هذا إذا قصد الكون على الطهارة وكان داعيه على ذلك امتثال أمر الصلاة وإلا فالأقوى هو البطلان وإن كان بنحو الداعي (گلپایگانی) .

(٣) في إطلاقه إشكال بل منع (خوئي) .

(٤) بل مع هذا القصد أيضاً إذا جعل المتوضي وجهه أو يده تحت عمود الماء باختياره بحيث جرى الماء عليه بقصد الوضوء (خوئي) .

(مسألة ٢٣) : إذا لم يتمكّن من المباشرة جاز أن يستنّب بل وجب ، وإن توقّف على الأجرة فيغسل الغير أعضائه وينوي هو الوضوء ، ولو أمكن إجراء الغير الماء بيد المنوب عنه بأن يأخذ يده ويصبّ الماء فيها ويجريه بها ، هل يجب أم لا الأحوط ذلك ، وإن كان الأقوى عدم وجوبه ، لأنّ مناط المباشرة في الاجراء ، واليد آلة ، والمفروض أن فعل الإجراء من النائب ، نعم في المسح لا بدّ من كونه بيد المنوب عنه لا النائب ، فيأخذ يده ويمسح بها رأسه ورجليه ، وإن لم يمكن ذلك أخذ الرطوبة^(١) التي في يده ويمسح بها ، ولو كان يقدر على المباشرة في بعض دون بعض بعض . « العاشر » : الترتيب : بتقديم الوجه ، ثمّ اليد اليمنى ، ثمّ اليد اليسرى ، ثمّ مسح الرأس ، ثمّ الرجلين ولا يجب الترتيب بين أجزاء كلّ عضو ، نعم يجب مراعاة الأعلى فالأعلى كما مرّ ، ولو أخلّ بالترتيب ولو جهلاً أو نسياناً بطل إذا تذكر بعد الفراغ وفوات الموالاة ، وكذا إن تذكر في الأثناء ، لكن كانت نيّته فاسدة حيث نوى الوضوء على هذا الوجه ، وإن لم تكن نيّته فاسدة فيعود^(٢) على ما يحصل به الترتيب ، ولا فرق في وجوب الترتيب بين وضوء الترتيبي والارتماسي . « الحادي عشر » : الموالاة بمعنى عدم جفاف الأعضاء السابقة قبل الشروع في اللاحقة ، فلو جفّ تمام ما سبق بطل ، بل لو جفّ العضو السابق على العضو الذي يريد أن يشرع فيه^(٣) الأحوط الاستيناف^(٤) وإن بقيت الرطوبة في العضو

(١) الأحوط ضمّ التيمم إليه (اراكي) .

الأحوط في هذه الصورة الجمع بينه وبين التيمم (گلبايجاني) .

(٢) ولو بعد الفراغ قبل فوات الموالاة (خميني) .

(٣) بل الأحوط الاستيناف في بعض الأعضاء مطلقاً ولو كان السابق على السابق (گلبايجاني) .

(٤) وإن كان الأقوى عدم وجوبه (خميني) .

لا بأس بتركه (خوئي) .

ج ١ في شرائط الوضوء ١٦٩

السابق على السابق ، واعتبار عدم الجفاف إنما هو إذا كان الجفاف من جهة الفصل بين الأعضاء ، أو طول الزمان ، وأما إذا تابع في الأفعال وحصل الجفاف من جهة حرارة بدنه^(١) أو حرارة الهواء أو غير ذلك فلا بطلان ، فالشرط في الحقيقة أحد الأمرين من التابع العرفي وعدم الجفاف ، وذهب بعض العلماء إلى وجوب الموالاة بمعنى التابع ، وإن كان لا يبطل الوضوء بتركه إذا حصلت الموالاة بمعنى عدم الجفاف ، ثم إنه لا يلزم بقاء الرطوبة في تمام العضو السابق ، بل يكفي بقاؤها في الجملة ولو في بعض أجزاء ذلك العضو . (مسألة ٢٤) : إذا توضأ وشرع في الصلاة ثم تذكر أنه ترك بعض المسحات أو تمامها بطلت صلاته ووضوؤه أيضاً إذا لم يبق الرطوبة في أعضائه ، وإلا أخذها ومسح بها واستأنف الصلاة . (مسألة ٢٥) : إذا مشى بعد الغسلات خطوات ثم أتى بالمسحات لا بأس ، وكذا قبل تمام الغسلات إذا أتى بما بقي ، ويجوز التوضي ماشياً . (مسألة ٢٦) : إذا ترك الموالاة نسياناً بطل وضوؤه ، مع فرض عدم التابع العرفي أيضاً ، وكذا لو اعتقد عدم الجفاف ثم تبين الخلاف . (مسألة ٢٧) : إذا جفّ الوجه حين الشروع في اليد لكن بقيت الرطوبة في مسترسل اللحية ، أو الأطراف الخارجة عن الحدّ ففي كفايتها إشكال . « الثاني عشر » : النية وهي القصد إلى الفعل ، مع كون الداعي أمر الله تعالى . إمّا لأنه تعالى أهل للطاعة وهو أعلى الوجوه^(٢) ، أو لدخول الجنة والفرار من النار وهو أدناها ، وما بينهما متوسطات ، ولا يلزم التلّفظ بالنية ، بل ولا إخطارها بالبال ، بل يكفي وجود الداعي في القلب بحيث لو سئل عن شغله يقول : أتوضأ مثلاً ، وأما لو كان غافلاً بحيث لو سئل بقي متحيراً فلا يكفي .

(١) إذا حصل الجفاف من غير جهة الفصل بحيث لا يقدر على الوضوء بلا جفاف فالأحوط ضمّ التيمم وإن كان يقدر عليه وحصل الجفاف للفصل فالأحوط الإعادة إلا إذا ترك التابع العرفي أيضاً فيبطل (گلپایگانی) .

(٢) وأعلى منه مراتب آخر تشير إلى بعضها ما وردت في صلاة المعراج (خميني) .

وإن كان مسبوقاً بالعزم والقصد حين المقدمات ، ويجب استمرار النية إلى آخر العمل ، فلو نوى الخلاف أو تردد وأتى ببعض الأفعال بطل إلا أن يعود^(١) إلى النية الأولى قبل فوات^(٢) الموالاة ، ولا يجب نية الوجوب^(٣) والندب لا وصفاً ولا غاية ، ولا نية وجه الوجوب والندب بأن يقول : أتوضأ الوضوء الواجب أو المندوب ، أو لوجوبه أو ندبه ، أو أتوضأ لما فيه من المصلحة ، بل يكفي قصد القربة وإتيانه لداعي الله ، بل لو نوى أحدهما في موضع الآخر كفى إن لم يكن على وجه التشريع أو التقييد^(٤) فلو اعتقد دخول الوقت فنوى الوجوب وصفاً أو غاية ثم تبين عدم دخوله صح ، إذا لم يكن على وجه التقييد ، وإلا بطل^(٥) ، كأن يقول : أتوضأ لوجوبه وإلا فلا أتوضأ^(٦) . (مسألة ٢٨) : لا يجب في الوضوء قصد رفع الحدث أو الاستباحة على الأقوى ، ولا قصد الغاية^(٧) التي أمر لأجلها بالوضوء ، وكذا لا يجب قصد الموجب من بول أو نوم كما مر ، نعم قصد الغاية معتبر في تحقق الامتثال ، بمعنى أنه لو قصدها يكون ممثلاً للأمر الآتي من جهتها^(٨) ، وإن لم يقصدها يكون أداء للمأمور به لا امتثالاً فالمقصود

(١) ويعيد بما أتى كذلك (خميني) .

(٢) فيعيد ما أتى به كذلك (گلبایگانی) .

(٣) بل لا معنى لها على ما هو الأقوى من عدم وجوبه الشرعي المقدمي (خميني) .

(٤) لا أثر للتقييد في أمثال المقام إذا تحقق منه قصد الامتثال الأمر الفعلي (خوئي) .

(٥) تقدم ما هو الأقوى (خميني) .

(٦) يكفي في التقييد كون الوجوب بما هو داعياً له فعلاً سواء كان الاستحباب أيضاً على فرض العلم داعياً له أم لا كما مر (گلبایگانی) .

(٧) هذا على ما اختاره من استحباب نفس الوضوء وأما على ما استشكلناه فالظاهر لزوم قصد الطهارة أو ما يترتب عليها لتوقف قصد القربة عليه (گلبایگانی) .

(٨) الوضوءات المأمور بها لأجل غايات مستحبة كتلاوة القرآن ودخول المسجد سيأتي الكلام فيها وأما الوضوء لنحو الصلاة والطواف فالظاهر من الأوامر المتعلقة به لأجله كقوله تعالى ﴿ إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا ﴾ الخ ، هو الارشاد إلى الشرطية أو هي مع تعليم

من عدم اعتبار قصد الغاية عدم اعتباره في الصحة ، وإن كان معتبراً في تحقق الامتثال ، نعم قد يكون^(١) الأداء موقوفاً على الامتثال ، فحينئذ لا يحصل الأداء أيضاً ، كما لو نذر أن يتوضأ لغاية معينة فتوضأ ولم يقصدها فإنه لا يكون ممثلاً للأمر النذري ، ولا يكون أداء للمأمور به بالأمر النذري أيضاً ، وإن كان وضوؤه صحيحاً ، لأن أدائه فرع قصده ، نعم هو أداء للمأمور به بالأمر الوضعي . « الثالث عشر » : الخلوص ، فلو ضم إليه الرياء بطل ، سواء كانت القرية مستقلة والرياء تبعاً أو بالعكس ، أو كان كلاهما مستقلاً وسواء كان الرياء في أصل العمل ، أو في كميّاته أو في أجزائه^(٢) ، بل ولو كان جزءاً مستحيباً^(٣) على الأقوى ، وسواء نوى الرياء من أول العمل ، أو نوى في الأثناء ، وسواء تاب منه أم لا . فالرياء في العمل بأي وجه كان مبطل له لقوله تعالى على ما في الأخبار^(٤) : « أنا خير شريك من عمل لي ولغيري تركته لغيري » . هذا ولكن إبطاله إنما هو إذا كان جزءاً من الداعي على العمل ، ولو على وجه التبعية ، وأما إذا لم يكن كذلك بل كان مجرد خطور في القلب من دون أن يكون جزءاً من

-
- = الكيفية ولا يكون لمثلها امتثال وثواب والأمر الغيري مع كونه لا أصل له ليس له امتثال أيضاً على فرضه والوضوء بما هو عبادة جعل شرطاً للصلاة وملاك مقربته وعبادته هو محببته وأمره النفسي لا أمره المقدمي المتوهم (خميني) .
- (١) لا يخفى ما في الاستدراك من الخدشة والأنسب أن يقال نعم قد يجب قصد الغاية بالنذر (گلبایگانی) .
- (٢) لو رأى في الجزء الواجب ولكن لم يقتصر عليه بل أعاده بقصد القرية من دون فوات الموالاة فالظاهر الصحة وكذا في الجزء المستحب ولو مع الاقتصار (اراكي) .
- في إطلاقه إشكال وأولى بالإشكال الأجزاء المستحبة (خوئي) .
- (٣) لا يبعد عدم بطلان الوضوء به وكذا بالرياء بالجزء الواجب لو نواه في الأثناء وتداركه قبل فوات الموالاة (گلبایگانی) .
- (٤) الوارد في الأخبار قوله عز من قائل : « فهو لمن عمل له » أو : « فهو لمن عمله غيري » (خوئي) .

الداعي فلا يكون مبطلاً ، وإذا شكَّ حين العمل في أنَّ داعيه محض القربة أو مركَّب منها ومن الرياء فالعمل باطل^(١) لعدم إحراز الخلوص الذي هو الشرط في الصَّحَّة ، وأمَّا العجب فالمتأخِّر منه لا يبطل العمل ، وكذا المقارن ، وإن كان الأحوط فيه الإعادة ، وأمَّا السمعة فإن كانت داعية على العمل أو كانت جزء من الداعي بطل ، وإلَّا فلا ، كما في الرياء ، فإذا كان الداعي له على العمل هو القربة إلَّا أنَّه يفرح إذا اطلَّع عليه الناس من غير أن يكون داخلاً في قصده لا يكون باطلاً . لكن ينبغي للإنسان أن يكون ملتفتاً . فإنَّ الشيطان غرور ، وعدوِّ مبین ، وأمَّا سائر الضمائم فإن كانت راجحة كما إذا كان قصده في الوضوء القربة وتعليم الغير فإن كان داعي القربة مستقلاً والضميمة تبعاً أو كانا مستقلَّين^(٢) صحَّ ، وإن كانت القربة تبعاً أو كان الداعي هو المجموع منهما بطل ، وإن كانت مباحة فالأقوى أنَّها أيضاً كذلك ، كضمِّ التبرُّد إلى القربة ، لكن الأحوط^(٣) في صورة استقلالهما أيضاً الإعادة ، وإن كانت محرَّمة غير الرياء والسمعة فهي في الإبطال مثل الرياء^(٤) ، لأنَّ الفعل يصير محرَّماً^(٥) فيكون باطلاً ، نعم الفرق بينها وبين الرياء أنَّه لو لم يكن داعيه في ابتداء العمل إلَّا القربة لكن حصل له في الأثناء في جزء من الأجزاء يختصُّ البطلان بذلك الجزء ، فلو عدل عن قصده وأعادته من دون فوات الموالاة صحَّ وكذا لو كان ذلك الجزء مستحباً وإن لم يتداركه بخلاف السرياء على ما عرفت ،

(١) إلا إذا أحرز الخلوص بالأصل (خميني) .

هذا الشك يناسب الوسواسي وعلى تقدير تحققه في غيره فالحكم بالبطلان ليس على إطلاقه (خوئي) .

(٢) الظاهر أن حال الاستقلال حال كون الداعي مجموع الأمرين بل هو هو (اراكي) .

(٣) لا يترك مع تأثير داعي غير العبادة ولو كان تبعاً (گلپایگانی) .

(٤) فيه منع ومجرد صدق العنوان المحرم عليه في الخارج لا يوجب البطلان لكن الاحتياط الشديد في امثاله الإعادة أو التدارك مع الإمكان (خميني) .

(٥) ليس هذا على إطلاقه بل يختلف باختلاف الموارد (خوئي) .

ج ١ في شرائط الوضوء ١٧٣

فإنَّ حاله حال الحدث^(١) في الإبطال . (مسألة ٢٩) : الرياء بعد العمل ليس بمبطل . (مسألة ٣٠) : إذا توضأت المرأة في مكان يراها الأجنبي لا يبطل وضوؤها^(٢) ، وإن كان من قصدها ذلك . (مسألة ٣١) : لا إشكال في إمكان اجتماع الغايات المتعددة للوضوء ، كما إذا كان بعد الوقت وعليه القضاء أيضاً وكان ناذراً لمسّ المصحف وأراد قراءة القرآن وزيارة المشاهد ، كما لا إشكال في أنه إذا نوى الجميع وتوضأ وضوءاً واحداً لها كفى ، وحصل امتثال الأمر بالنسبة إلى الجميع ، وأنه إذا نوى واحداً منها أيضاً كفى عن الجميع ، وكان أداء بالنسبة إليها وإن لم يكن امتثالاً إلا بالنسبة إلى ما نواه ، ولا ينبغي الإشكال^(٣) في أن الأمر متعدّد^(٤)

-
- (١) لا يبعد أن يكون الرياء في الوضوء مثل سائر المحرمات كما مرّ (گلپایگانی) .
(٢) إلا إذا انحصر مكان الوضوء به فیتعین حينئذ التيمم في مكان لا يراها الأجنبي نعم إذا توضأت والحال هذه صح وضوؤها (خوئي) .
(٣) التحقيق أنه إذا بنينا على عدم إتصاف المقدمة بالوجوب أو الاستحباب الغيري كما قويناه في محله فلا موضوع لهذا البحث من جهة تعدد الغايات ولو قلنا باتصافها به فإن لم نعتبر الاتصال في اتصاف المقدمة بالمطلوبية فلا إشكال في وحدة الأمر والمأمور به، وإن التعدد إنما هو في الجهات والوجه فيه ظاهر وإن اعتبرنا الاتصال فيه فالظاهر إن كلاً من الأمر والمأمور به متعدّد وإن الاكتفاء بالوضوء الواحد من باب التداخل في المسببات ، وأما الوضوء الواجب بالنذر فتعدد المأمور به فيه يتوقف على جعل الناذر وقصده فإن قصد التعدد تعدد ، وإلا فلا (خوئي) .
(٤) ليس الأمر في الوضوء ولا المأمور به متعدداً ولا يمكن تعلق الأوامر المتعددة التأسيسية عليه بل الوضوء لا يقع إلا على وجه واحد ولا يكون إلا متعلقاً لأمر واحد نفسي هو مناط عباديته كرجحانه ومحبوبيته لكونه طهوراً ونوراً وتعلق الأمر لأجل الغايات إنما هو لصيرورتها معه أكمل كما في بعضها أو لأجل كون التعظيم والأدب يقتضي أن يكون المكلف متطهراً عند إيجاد الغاية كالدخول في المساجد والمشاهد المشرقة أو لغير ذلك والأجر والثواب على إتيان الغايات متطهراً لا لنفس الوضوء ولا على الوضوء لأجل داعي امتثال الغايات فلو توضأ لغاية ولم يأت بها لم يكن له ثواب الا ثواب عبادية الوضوء وثواب الانقياد أو نية الخير على القول بالثواب لهما (خميني) .

حيث^(١) وإن قيل^(٢) : إنه لا يتعدّد وإنما المتعدّد جهاته وإنما الإشكال في أنه هل يكون المأمور به متعدّداً أيضاً ، وإن كفاية الوضوء الواحد من باب التداخل أو لا بل يتعدّد ، ذهب بعض العلماء إلى الأوّل وقال : إنه حيث^(٣) يجب عليه أن يعيّن أحدها وإلاّ بطل ، لأنّ التعيّن شرط عند تعدّد المأمور به ، وذهب بعضهم إلى الثاني ، وإنّ التعدّد إنّما هو في الأمر أو في جهاته ، وبعضهم إلى أنّه يتعدّد بالنذر^(٤) ولا يتعدّد بغيره ، وفي النذر أيضاً لا مطلقاً ، بل في بعض الصور ، مثلاً إذا نذر أن يتوضّأ لقراءة القرآن ونذر أيضاً أن يتوضّأ لدخول المسجد فحيث^(٥) يتعدّد^(٦) ولا يغني أحدهما عن الآخر ، فإذا لم ينو شيئاً منهما لم يقع امتثال أحدهما ، ولا أداؤه ، وإن نوى أحدهما المعيّن حصل امتثاله وأداؤه ، ولا يكفي عن الآخر ، وعلى أيّ حال وضوؤه صحيح ، بمعنى أنّه موجب لرفع الحدث ، وإذا نذر أن يقرأ القرآن متوضّأً ونذر أيضاً أن يدخل المسجد متوضّأً فلا يتعدّد حيث^(٧) ويجزي وضوء واحد عنهما وإن لم ينو شيئاً منهما ولم يمثل أحدهما ، ولو نوى الوضوء لأحدهما كان امتثالاً بالنسبة إليه ، وأداء بالنسبة إلى الآخر ، وهذا القول قريب . (مسألة ٣٢) : إذا شرع في الوضوء قبل دخول الوقت وفي أثائه دخل لا إشكال في صحّته ، وأنّه

(١) ما كان الأمر فيه متعدّداً وهو الغايات لا إشكال في تعدّد المأمور به فيه أيضاً وأما الوضوء فلا إشكال في وحدة الأمر والمأمور به فيه نعم يجوز الإتيان به بقصد مجموع الغايات أو بعضها (گلپایگانی) .

(٢) وهو الأقوى (اراكي) .

(٣) تعدده وعدمه تابع لكيفية تعلق النذر وهو موقوف على كون المتعلّق راجحاً والوضوء لأجل الغاية وإن لم يكن راجحاً بنحو التقييد لكن لما كان راجحاً لنفسه لأجل طهوريته وتجديده ثانياً وثالثاً أيضاً راجح يكفي ذلك في انعقاد النذر أن تعلق بإيجاده لغاية وإيجاده مستقلاً لغاية أخرى ولولا استحباب التجديد لكانت الصحة مشكلة (خميني) .

(٤) لو قصد لكل واحد وضوء على حدة (گلپایگانی) .

ج ١ في شرائط الوضوء ١٧٥

متّصف بالوجوب^(١) باعتبار ما كان بعد الوقت من أجزائه ، وبلاستحباب بالنسبة إلى ما كان قبل الوقت ، فلو أراد نية الوجوب والندب نوى الأول^(٢) بعد الوقت والثاني قبله . (مسألة ٣٣) : إذا كان عليه صلاة واجبة أداء أو قضاء ولم يكن عازماً على إتيانها فعلاً فتوضّأ لقراءة القرآن فهذا الوضوء متّصف بالوجوب ، وإن لم يكن الداعي عليه الأمر الوجوبيّ ، فلو أراد قصد الوجوب والندب لا بدّ أن يقصد الوجوب الوصفيّ والندب الغائي ، بأن يقول : أتوضّأ الوضوء الواجب امثالاً للأمر به لقراءة القرآن هذا ، ولكن الأقوى أنّ هذا الوضوء متّصف بالوجوب^(٣) والاستحباب معاً^(٤) ولا مانع من اجتماعهما^(٥) . (مسألة ٣٤) : إذا كان استعمال الماء بأقلّ ما يجزي من الغسل غير مضرّ واستعمال الأزيد مضرّاً يجب عليه الوضوء كذلك . ولو زاد عليه بطل^(٦) إلّا أن يكون استعمال الزيادة بعد تحقّق الغسل بأقلّ المجزي ، وإذا زاد عليه جهلاً أو نسياناً لم يبطل^(٧) ، بخلاف ما لو كان أصل الاستعمال مضرّاً ، وتوضّأ جهلاً أو نسياناً ،

(١) لا يتصف بالوجوب ولو وقع جميعه في الوقت بل العقل يلزمنا بإتيان هذا المستحب لاشتراط الواجب به ، وكذا الكلام في الفرع الآتي (خميني) .
هذا مبني على اتصاف المقدمة بالوجوب الغيري وقد مرّ ما فيه (خوئي) .

(٢) يعني يتمّ الوضوء بقصد امثال الأمر الوجوبي بالوضوء بعد الوقت (گلپایگانی) .
(٣) هذا مبني على عدم اعتبار الايصال في اتصاف المقدمة بالمطلوبية الغيرية على القول به وهو خلاف التحقيق (خوئي) .

(٤) مرّ أنه لا يتصف إلا بالاستحباب (خميني) .

(٥) قد مرّ ما فيه (اراكي) .

الوضوء ليس في الفرض إلا واجباً نعم يمكن الاتيان به بقصد الغاية المندوبة أيضاً (گلپایگانی) .

(٦) في اطلاقه نظر كما مرّ (خوئي) .

(٧) محل تأمل فلا يترك الاحتياط (خميني) .

الظاهر عدم الفارق بين صورتَي الجهل والعلم (خوئي) .

فإنه يمكن الحكم^(١) ببطلانه^(٢) ، لأنه مأمور واقعاً بالتيمم هناك بخلاف ما نحن فيه . (مسألة ٣٥) : إذا توضأ ثم ارتد لا يطل وضوؤه فإذا عاد إلى الإسلام لا يجب الإعادة ، وإن ارتد في أثناءه ثم تاب قبل فوات الموالاة لا يجب عليه الاستيناف ، نعم الأحوط أن يغسل بدنه من جهة الرطوبة التي كانت عليه حين الكفر ، وعلى هذا إذا كان ارتداده بعد غسل اليسرى وقبل المسح ثم تاب يشكل المسح لنجاسة الرطوبة التي على يديه . (مسألة ٣٦) : إذا نهى المولى عبده عن الوضوء في سعة الوقت إذا كان مفوّتاً لحقه فتوضأ يشكل الحكم بصحته^(٣) ، وكذا الزوجة^(٤) إذا كان وضوؤها مفوّتاً لحق الزوج ، والأجبر مع منع المستأجر وأمثال ذلك . (مسألة ٣٧) : إذا شك في الحدث بعد الوضوء بنى على بقاء الوضوء إلا إذا كان سبب شكّه خروج رطوبة مشتبهة بالبول ، ولم يكن مستبرئاً فإنه حينئذ يبنى على أنها بول وأنه محدث ، وإذا شك في الوضوء بعد الحدث يبنى على بقاء الحدث ، والظنّ الغير المعتبر كالشك في المقامين ، وإن علم الأمرين وشك في المتأخر منهما بنى على أنه محدث إذا جهل تاريخهما أو جهل تاريخ الوضوء ، وأمّا إذا جهل تاريخ الحدث وعلم

(١) بنحو الاحتياط الذي لا يترك (خميني) .

(٢) ولكن الصحة أقوى (اراكي) .

لا يمكن ذلك في فرض النسيان ويختص البطلان في فرض الجهل بما إذا كان الضرر فيما يحرم إيجاده (خوئي) .

(٣) الأقوى صحته وكذا في الزوجة والأجبر (خميني) .

(٤) الظاهر الصحة فيها وفي الأجبر (اراكي) .

الظاهر صحة وضوئها وإن أثمت بتفويتها حق الزوج وكذلك الحال في الأجبر الخاص (خوئي) .

لا يبعد صحة وضوئها وكذا الأجبر (گلپایگانی) .

تاريخ الوضوء بنى على بقاءه^(١) ولا يجري^(٢) استصحاب الحدث حينئذ حتى يعارضه لعدم اتصال الشك باليقين به حتى يحكم ببقائه ، والأمر في صورة جهلهما أو جهل تاريخ الوضوء^(٣) وإن كان كذلك^(٤) إلا أن مقتضى شرطية الوضوء وجوب إحرازه ، ولكن الأحوط الوضوء في هذه الصورة أيضاً .
(مسألة ٣٨) : من كان مأموراً بالوضوء من جهة الشك فيه بعد الحدث إذا نسي وصلى فلا إشكال في بطلان صلاته بحسب الظاهر فيجب عليه الإعادة إن تذكر في الوقت ، والقضاء إن تذكر بعد الوقت ، وأما إذا كان مأموراً به من جهة الجهل بالحالة السابقة فنسيه وصلى يمكن أن يقال بصحة^(٥) صلاته من باب قاعدة الفراغ ، لكنه مشكل^(٦) ، فالأحوط^(٧) الإعادة أو القضاء في هذه الصورة أيضاً ، وكذا الحال إذا كان من جهة تعاقب الحالتين والشك في المتقدم

(١) بل لا يبنى في هذه الصورة أيضاً وبنى على أنه محدث هذا إذا لم يعلم الحالة السابقة على اليقين بهما وإلا فالأقوى هو البناء على ضدها فلو علم بالحدث قبل عروض الحالتين بنى على الطهارة ولو علم بالطهارة بنى على الحدث هذا في مجهولي التاريخ وكذا إذا علم تاريخ ما هو ضد للحالة السابقة كما إذا علم بالطهارة في أول الظهر وعلم بحدوث حدث أما قبل الظهر أو بعده وعلم بمحدثته قبل عروض الحالتين فحينئذ بنى على الطهارة ولو علم بمحدثته أول الظهر وعلم بحصول وضوء أما قبل الظهر أو بعده وعلم بكونه طاهراً قبل عروض الحالتين بنى على المحدثية وأما إذا علم تاريخ ما هو مثل الحالة السابقة بنى على المحدثية مطلقاً ويتطهر لكن الاحتياط في جميع الصور لا يبنى أن يترك (خميني) .

(٢) بل بنى على الحدث فيجب عليه تحصيل الطهارة لما هو مشروط بها كما في الصورتين الأوليين (خوئي) .

(٣) لا يبعد أن يكون هذا من سهو القلم (خوئي) .

(٤) في صورة العلم بتاريخ الحدث لا مانع من استصحابه (گلپایگانی) .

(٥) لكنه خلاف التحقيق فيه وفيما بعده (اراكي) .

(٦) بل الظاهر وجوب الإعادة والقضاء فيه وفيما بعده (خميني) .

(٧) بل الأقوى فيه وفيما بعده (گلپایگانی) .

منهما . (مسألة ٣٩) : إذا كان متوضئاً وتوضأاً للتجديد وصلى ، ثم تيقن بطلان أحد الوضوءين ولم يعلم أيهما لا إشكال في صحة صلاته ، ولا يجب عليه الوضوء للصلاة الآتية أيضاً ، بناء على ما هو الحق من أن التجديدي إذا صادف الحدث صح ، وأما إذا صلى بعد كل من الوضوءين ثم تيقن بطلان أحدهما فالصلاة الثانية صحيحة ، وأما الأولى فالأحوط^(١) ، وإن كان لا يبعد جريان قاعدة الفراغ فيها . (مسألة ٤٠) : إذا توضأ وضوئين وصلى بعدهما^(٢) ثم علم بحدوث حدث بعد أحدهما يجب الوضوء^(٣) للصلوات الآتية ، لأنه يرجع إلى العلم بوضوء وحدث ، والشك في المتأخر منهما ، وأما صلاته فيمكن الحكم بصحتها من باب قاعدة الفراغ ، بل هو الأظهر^(٤) . (مسألة ٤١) : إذا توضأ وضوئين وصلى بعد كل واحد صلاة ثم علم حدوث حدث بعد أحدهما^(٥) يجب الوضوء للصلوات الآتية^(٦) ، وإعادة الصلاتين السابقتين^(٧) إن كانا مختلفتين في العدد ، وإلا يكفي صلاة واحدة بقصد ما في

(١) والأظهر عدم وجوب الإعادة لا لما ذكره بل لجريان قاعدة الفراغ في الوضوء الأول بلا

معارض (خوئي) .

لا يترك إلا مع احتمال التذكّر حين العمل (غلپایگانی) .

(٢) وكذا لو صلى بعد أحدهما (غلپایگانی) .

(٣) إن لم يعلم تاريخ الوضوء الثاني كما مر في المتن (اراكي) .

إن كان تاريخ الوضوء الثاني معلوماً فيستصحب للآتية (غلپایگانی) .

(٤) مع احتمال التذكّر حين العمل وبراعى ذلك في جميع فروع القاعدة على الأحوط

(غلپایگانی) .

(٥) قبل إتيان الصلاة وإلا فلا يجب إعادة الصلاتين سواء علم بكونه بعد الصلاة أو احتمل

(خميني) .

(٦) هذا إذا لم يكن تاريخ أحد الوضوءين معلوماً دون الآخر وإلا فيستصحب معلوم التاريخ

ويرتب عليه آثاره (غلپایگانی) .

(٧) بل تجب إعادة الثانية فقط لأن استصحاب الطهارة في الأولى بلا معارض بخلاف الثانية

فإنها مسبقة بالحالتين وبذلك يظهر الحال في المسألة الآتية (خوئي) .

الذمة جهراً إذا كانتا جهريتين ، وإخفاتاً إذا كانتا إخفائيتين ، ومخيراً بين الجهر والإخفات إذا كانتا مختلفتين ، والأحوط في هذه الصورة إعادة كليهما .
 (مسألة ٤٢) : إذا صلى بعد كل من الوضوءين نافلة ثم علم حدوث حدث بعد أحدهما فالحال على منوال الواجبين ، لكن هنا يستحب إعادة إذا لفرض كونهما نافلة ، وأما إذا كان في الصورة المفروضة إحدى الصلاتين واجبة والأخرى نافلة فيمكن أن يقال بجريان قاعدة الفراغ في الواجبة ، وعدم معارضتها بجريانها في النافلة أيضاً ، لأنه لا يلزم من إجرائها فيهما طرح تكليف منجز إلا أن الأقوى^(١) عدم جزيانها للعلم الإجمالي ، فيجب إعادة الواجبة ، ويستحب إعادة النافلة . (مسألة ٤٣) : إذا كان متوضئاً وحدث منه بعده صلاة وحدث ولا يعلم أيهما المقدم ، وأنَّ المقدم هي الصلاة حتى تكون صحيحة أو الحدث حتى تكون باطلة ، الأقوى صحة الصلاة لقاعدة الفراغ ، خصوصاً إذا كان تاريخ^(٢) الصلاة معلوماً لجريان استصحاب بقاء الطهارة أيضاً إلى ما بعد الصلاة . (مسألة ٤٤) : إذا تيقن بعد الفراغ ، من الوضوء أنه ترك جزءاً منه ولا يدري أنه الجزء الوجوبي أو الجزء الاستحبابي ، فالظاهر الحكم بصحة وضوئه لقاعدة الفراغ ، ولا تعارض بجريانها في الجزء الاستحبابي ، لأنه لا أثر لها بالنسبة إليه ، ونظير ذلك ما إذا توضأ وضوءاً لقراءة القرآن وتوضأ في وقت آخر وضوءاً للصلاة الواجبة ، ثم علم ببطان أحد الوضوءين ، فإن مقتضى قاعدة الفراغ صحة الصلاة ، ولا تعارض بجريانها في القراءة أيضاً ، لعدم أثر لها بالنسبة إليها . (مسألة ٤٥) : إذا تيقن ترك جزء أو شرط من أجزاء أو شرائط الوضوء فإن لم تفت الموالاة رجع وتدارك وأتى بما بعده ، وأما إن شك في ذلك فإما أن يكون بعد الفراغ ، أو في الأثناء ، فإن كان في الأثناء رجع وأتى

(١) لا أقوائية فيه (اراعي) .

(٢) لا خصوصية لذلك (خوئي) .

به^(١) وبما بعده ، وإن كان الشك قبل مسح الرجل اليسرى في غسل الوجه مثلاً أو في جزء منه ، وإن كان بعد الفراغ في غير الجزء الأخير بنى على الصحة لقاعدة الفراغ ، وكذا إن كان الشك في الجزء الأخير إن كان بعد الدخول في عمل آخر أو كان بعد ما جلس طويلاً^(٢) أو كان بعد القيام^(٣) عن محلّ الوضوء ، وإن كان قبل ذلك أتى به إن لم تفت الموالاة ، وإلا استأنف^(٤) .

(مسألة ٤٦) : لا اعتبار بشك كثير الشك ، سواء كان في الأجزاء أو في الشرائط أو الموانع . (مسألة ٤٧) : التيمم الذي هو بدل عن الوضوء لا يلحق حكمه في الاعتناء بالشك إذا كان في الأثناء ، وكذا الغسل والتيمم بدله ، بل المناط فيها التجاوز عن محلّ المشكوك فيه وعدمه . فمع التجاوز يجري قاعدة التجاوز ، وإن كان في الأثناء ، مثلاً إذا شك بعد الشروع في مسح الجبهة في أنه ضرب يديه على الأرض أم لا يبنى على أنه ضرب بهما ، وكذا إذا شك بعد الشروع في الطرف الأيمن في الغسل أنه غسل رأسه أم لا ، لا يعتني به ، لكن الأحوط^(٥) إلحاق المذكورات أيضاً بالوضوء . (مسألة ٤٨) : إذا علم بعد الفراغ من الوضوء أنه مسح على الحائل أو مسح في موضع الغسل أو غسل في موضع المسح ولكن شك في أنه هل كان هناك مسوغ لذلك من جيرة أو ضرورة

(١) إن كان الشك في الجزء كما لو شك في غسل الوجه حين اشتغاله بغسل الذراع مثلاً وأما إن كان الشك في الشرايط فالأقوى هو البناء على الصحة فلو شك في الغسل منكوساً لا يعتني به بل لو شك في إطلاق الماء بناء على الصحة بالنسبة إلى الأجزاء الماضية لكن يجب إحراز الإطلاق بالنسبة إلى الأجزاء الآتية وجزء الجزء جزء في الحكم لا شرط (خميني) .

(٢) بمقدار تفوت به الموالاة (خوئي) .

(٣) والانصراف عنه (خميني) .

(٤) لا يبعد عدم وجوبه (خوئي) .

على الأحوط (گلپایگانی) .

(٥) بل الأقوى لأن الظاهر اختصاص قاعدة التجاوز بالصلاة (گلپایگانی) .

ج ١ في شرائط الوضوء ١٨١

أو تقيّة أو لا ، بل فعل ذلك على غير الوجه الشرعيّ ، الظاهر الصّحة ، حملاً
للفعل على الصّحة لقاعدة الفراغ أو غيرها ، وكذا لو علم أنّه مسح بالماء
الجديد ، ولم يعلم أنّه من جهة وجود المسوّغ أو لا ، والأحوط^(١) الاعادة في
الجميع^(٢) . (مسألة ٤٩) : إذا تيقّن أنّه دخل في الوضوء وأتى ببعض أفعاله
ولكن شكّ في أنّه أتمّه على الوجه الصحيح أو لا بل عدل عنه اختياراً أو
اضطراً الظاهر عدم جريان قاعدة الفراغ فيجب الإتيان به ، لأن مورد القاعدة
ما إذا علم كونه بانياً على إتمام العمل وعازماً عليه إلّا أنّه شكّ في إتيان الجزء
الفلانيّ أم لا ، وفي المفروض لا يعلم ذلك وبعبارة أخرى مورد القاعدة صورة
احتمال عروض النسيان لا احتمال العدول عن قصد . (مسألة ٥٠) : إذا
شكّ^(٣) في وجود الحاجب وعدمه قبل الوضوء أو في الأثناء وجب الفحص^(٤)
حتّى يحصل اليقين أو الظنّ^(٥) بعدمه^(٦) إن لم يكن مسبوقاً بالوجود ، وإلّا وجب
تحصيل اليقين ، ولا يكفي الظنّ ، وإن شكّ بعد الفراغ في أنّه كان موجوداً أم
لا بنى على عدمه ، ويصحّ وضوؤه ، وكذا إذا تيقّن أنّه كان موجوداً وشكّ في أنّه
أزاله أو أوصل الماء تحته أم لا ، نعم في الحاجب الذي قد يصل الماء تحته
وقد لا يصل إذا علم أنّه لم يكن ملتفتاً إليه حين الغسل ، ولكن شكّ في أنّه
وصل الماء من باب الاتفاق أم لا يشكل^(٧) جريان قاعدة الفراغ فيه فلا يترك

(١) لا يترك (خميني) .

(٢) لا يترك ذلك بل وجوب الاعادة هو الأظهر (خوئي) .

(٣) وكان لشكّه منشأ عقلائيّ (گلپایگانی) .

(٤) مع كون منشأ الاحتمال أمراً يعتني به العقلاء وحينئذ لا يكفي حصول الظن بعدمه بل لا

بد من الاطمينان وإن لم يكن مسبوقاً بالوجود (خميني) .

(٥) بل الاطمينان (گلپایگانی) .

(٦) بل الاطمينان بعدمه (اراكي) .

مرّ أنّه لا اعتبار بالظن ما لم يصل إلى مرتبة الاطمينان ومعه لا فرق في اعتباره بين كون

الشيء مسبوقاً بالوجود وعدمه (خوئي) .

(٧) بل الظاهر عدم الجريان (خميني) .

الاحتياط بالإعادة^(١) ، وكذا إذا علم بوجود الحاجب المعلوم أو المشكوك حجبهِ وشكَّ في كونه موجوداً حال الوضوء أو طراً بعده فإنه يبني على الصَّحَّة ، إلّا إذا علم أنَّه في حال الوضوء لم يكن ملتفتاً إليه فإنَّ الأحوط الإعادة حينئذ .
(مسألة ٥١) : إذا علم بوجود مانع وعلم زمان حدوثه وشكَّ في أنَّ الوضوء كان قبل حدوثه أو بعده يبني على الصَّحَّة ، لقاعدة الفراغ ، إلّا إذا علم عدم الالتفات إليه حين الوضوء فالأحوط الإعادة حينئذ . (مسألة ٥٢) : إذا كان محلَّ وضوئه من بدنه نجساً فتوضأ وشكَّ بعده في أنَّه طهره ثمَّ توضأ أم لا بني على بقاء النجاسة فيجب غسله لما يأتي من الأعمال وأمَّا وضوؤه فمحكوم بالصَّحَّة عملاً بقاعدة الفراغ إلّا مع علمه بعدم التفاته حين الوضوء إلى الطهارة والنجاسة ، وكذا لو كان عالماً بنجاسة الماء الذي توضأ منه سابقاً على الوضوء ويشكَّ في أنَّه طهره بالاتِّصال بالكرّ أو بالمطر أم لا ، فإنَّ وضوؤه محكوم بالصَّحَّة ، والماء محكوم بالنجاسة ، ويجب عليه غسل كلِّ ما لاقاه ، وكذا في الفرض الأوَّل يجب غسل جميع ما وصل إليه الماء حين التوضي ، أو لاقى محل الوضوء مع الرطوبة . (مسألة ٥٣) : إذا شكَّ بعد الصلاة في الوضوء لها وعدمه بني على صحتها ؛ لكنَّه محكوم ببقاء حدثه ، فيجب عليه الوضوء للصلوات الآتية ولو كان الشكَّ في أثناء الصلاة وجب الاستيناف بعد الوضوء ، والأحوط^(٢) الإتمام مع تلك الحالة ثمَّ الإعادة بعد الوضوء . (مسألة ٥٤) : إذا تيقَّن بعد الوضوء أنَّه ترك منه جزءاً أو شرطاً أو أوجد مانعاً ثمَّ تبدَّل يقينه بالشكَّ يبني على الصَّحَّة عملاً بقاعدة الفراغ ، ولا يضرُّها اليقين بالبطلان بعد تبدُّله بالشكَّ ، ولو تيقَّن بالصَّحَّة ثمَّ شكَّ فيها فأولى بجريان القاعدة .
(مسألة ٥٥) : إذا علم قبل تمام المسحات أنَّه غسل اليد اليسرى ، أو شكَّ في

(١) بل الظاهر وجوبها فيه وفي نظائره الآتية (خوئي) .

(٢) لا يترك (گلپایگانی) .

ذلك فأتى به وتمم الوضوء ثم علم أنه كان غسله يحتمل الحكم ببطلان الوضوء من جهة كون المسحات أو بعضها بالماء الجديد ، لكن الأقوى صحته ، لأن الغسلة الثانية مستحبة^(١) على الأقوى حتى في اليد اليسرى ، فهذه الغسلة كانت مأموراً بها في الواقع ، فهي محسوبة من الغسلة المتسحبة ، ولا يضرها نية الوجوب ، لكن الأحوط إعادة الوضوء لاحتمال اعتبار قصد كونها ثانية في استحبابها هذا ، ولو كان آتياً بالغسلة الثانية المستحبة وصارت هذه ثلاثة تعين البطلان لما ذكر من لزوم المسح بالماء الجديد .

فصل في أحكام الجبائر

وهي الألواح الموضوعة على الكسر والخرق ، والأدوية الموضوعة على الجروح والقروح والدمامل والجرح ونحوه إما مكشوف أو مجبور ، وعلى التقديرين إما في موضع الغسل ، أو في موضع المسح ، ثم إما على بعض العضو أو تمامه أو تمام الأعضاء ، ثم إما يمكن غسل المحل أو مسحه أو لا يمكن ، فإن أمكن ذلك بلا مشقة ولو بتكرار الماء عليه حتى يصل إليه لو كان عليه جبيرة أو وضعه في الماء حتى يصل^(٢) إليه بشرط أن يكون المحل والجبيرة طاهرين ، أو أمكن تطهيرهما وجب ذلك ، وإن لم يمكن إما لضرر الماء أو للنجاسة وعدم إمكان التطهير^(٣) ، أو لعدم إمكان إيصال الماء تحت الجبيرة ولا

(١) في استحبابها إشكال بل لا يخلو عدمه من قوة لكنها مشروعة ويصح وضوئه على الأقوى

(خميني) .

(٢) الاكتفاء به مع عدم حصول الترتيب محل إشكال فالأحوط رعاية الترتيب حينئذ

(خوئي) .

(٣) الظاهر أنه لا يجري حكم الجبيرة لعدم إمكان تطهير المحل النجس بلا ضرر في الغسل

بل يتعين فيه التيمم (خوئي) .

رفعها ، فإن كان مكشوفاً^(١) يجب^(٢) غسل أطرافه ووضع خرقة^(٣) طاهرة^(٤) عليه ، والمسح عليها مع الرطوبة وإن أمكن المسح عليه بلا وضع خرقة تعين ذلك^(٥) إن لم يمكن غسله كما هو المفروض ، وإن لم يمكن وضع الخرقة أيضاً اقتصر على غسل أطرافه ، لكن الأحوط ضمّ التيمم إليه ، وإن كان في موضع المسح ولم يمكن المسح عليه كذلك يجب وضع^(٦) خرقة طاهرة^(٧) والمسح عليها^(٨) بنداوة ، وإن لم يمكن سقط^(٩) وضمّ إليه التيمم ، وإن كان مجبوراً وجب غسل أطرافه مع مراعاة الشرائط ، والمسح على الجبيرة إن كانت طاهرة ، أو أمكن تطهيرها ، وإن كان في موضع الغسل ، والظاهر عدم تعين^(١٠) المسح^(١١) حيثئذ فيجوز الغسل أيضاً ، والأحوط^(١٢) إجراء الماء عليها مع الإمكان بإمرار اليد من دون قصد الغسل أو المسح ، ولا يلزم أن يكون

-
- (١) لا يبعد تعين التيمم حيثئذ في الكسير (خوئي) .
 (٢) والأقوى جواز الاكتفاء بغسل أطرافه والأحوط وضع الخرقة والمسح عليها (خميني) .
 (٣) على الأحوط وإن كان الأقوى جواز الاكتفاء بغسل أطرافه (گلپایگانی) .
 (٤) على الأحوط ومع التمكن من المسح على البشرة فالأحوط الجمع بين المسحين (خوئي) .
 (٥) على الأحوط (گلپایگانی) .
 (٦) والأحوط الجمع بينه وبين التيمم وإن لا يخلو ما ذكره من وجه (خميني) .
 (٧) على الأحوط ويضم إليه التيمم (خوئي) .
 (٨) والأحوط ضمّ التيمم إليه (گلپایگانی) .
 (٩) الظاهر جواز الاكتفاء بالتيمم وإن كان الاحتياط لا ينبغي تركه (خميني) .
 (١٠) بل الظاهر تعيينه والأحوط أن يمسح أولاً ثم يغسله لكن مع مراعاة عدم مسح الرأس والرجلين بالماء الجديد وأما ما في المتن من الاحتياط فخلافاً للاحتياط إلا أن يمسح اليد ويجري أجزاء الماء وقطراته عقبه وهو في الخرقة غير ممكن غالباً (خميني) .
 بل الظاهر تعيينه (اراکي) .
 (١١) بل الظاهر تعيينه وعدم إجراء الغسل عنه (خوئي) .
 (١٢) لا يترك (گلپایگانی) .

المسح بنداوة الوضوء إذا كان في موضع الغسل ، ويلزم أن تصل الرطوبة إلى تمام الجبيرة ، ولا يكفي مجرد النداء ، نعم لا يلزم المدافاة بإيصال الماء إلى الخلل والفرج ، بل يكفي صدق الاستيعاب عرفاً ، هذا كله إذا لم يمكن رفع الجبيرة والمسح على البشرة ، وإلاً فالأحوط تعيينه^(١) ، بل لا يخلو عن قوة إذا لم يمكن غسله كما هو المفروض ، والأحوط الجمع^(٢) بين المسح على الجبيرة وعلى المحل أيضاً بعد رفعها ، وإن لم يمكن المسح على الجبيرة لنجاستها أو لمانع آخر ، فإن أمكن وضع خرقة^(٣) طاهرة عليها ومسحها يجب ذلك^(٤) ، وإن لم يمكن ذلك أيضاً فالأحوط الجمع بين الإتمام بالاختصار على غسل الأطراف والتيمم . (مسألة ١) : إذا كانت الجبيرة في موضع المسح ولم يمكن رفعها والمسح على البشرة لكن أمكن تكرار الماء إلى أن يصل إلى المحل هل يتعين ذلك أو يتعين المسح على الجبيرة^(٥) ؟ وجهان^(٦) ولا يترك الاحتياط بالجمع . (مسألة ٢) : إذا كانت الجبيرة مستوعبة لعضو واحد من الأعضاء فالظاهر^(٧) جريان الأحكام^(٨) المذكورة ، وإن كانت مستوعبة لتمام الأعضاء فالإجراء مشكل^(٩) فلا يترك الاحتياط بالجمع بين الجبيرة والتيمم .

-
- (١) فيه منع والأظهر تعيين المسح على الجبيرة (خوئي) .
 (٢) لا يترك وإن كان الأقوى الاجتزاء بالمسح على الجبيرة (گلپایگانی) .
 (٣) على نحو عدت جزء منها وإلا فالأحوط ضم التيمم (خميني) .
 على نحو تعدد جزءاً منها إن أمكن وإلاً فالأحوط ضم التيمم (گلپایگانی) .
 (٤) على الأحوط إن كانت الجبيرة بمقدار الجرح وأما إذا كانت زائدة عليه فالأحوط ضم التيمم إليه (خوئي) .
 (٥) هذا هو الأظهر (خوئي) .
 (٦) أقربهما الثاني ولو أراد الجمع فليمسح أولاً (خميني) .
 أقواهما الثاني (گلپایگانی) .
 (٧) والأحوط ضم التيمم (گلپایگانی) .
 (٨) والأحوط ضم التيمم إلى الوضوء (خوئي) .
 (٩) والأقوى عدم الجريان والانتقال إلى التيمم بل الأقرب ذلك لو كانت الجبيرة على معظم =

(مسألة ٣) : إذا كانت الجبيرة في الماسح^(١) فمسح عليها بدلاً عن غسل المحل يجب أن يكون المسح به بتلك الرطوبة ، أي الحاصلة من المسح على جبيرة . (مسألة ٤) : إنما ينتقل إلى المسح على الجبيرة إذا كانت في موضع المسح بتمامه ، وإلا فلو كان بمقدار المسح بلا جبيرة يجب المسح على البشرة ، مثلاً لو كانت مستوعبة تمام ظهر القدم مسح عليها ، ولو كان من أحد الأصابع ولو الخنصر إلى المفصل مكشوفاً وجب المسح^(٢) على ذلك^(٣) ، وإذا كانت مستوعبة عرض القدم مسح على البشرة في الخط الطولي من الطرفين وعليها في محلها . (مسألة ٥) : إذا كان في عضو واحد جبائر متعددة يجب الغسل أو المسح في فواصلها .. (مسألة ٦) : إذا كان بعض الأطراف الصحيح تحت الجبيرة فإن كان بالمقدار المتعارف مسح عليها ، وإن كان أزيد من المقدار المتعارف فإن أمكن رفعها رفعها ، وغسل المقدار الصحيح ثم وضعها ومسح عليها^(٤) ، وإن لم يمكن ذلك مسح عليها ، لكن الأحوط^(٥) ضم التيمم أيضاً خصوصاً إذا كان عدم إمكان الغسل من جهة تضرر القدر الصحيح أيضاً بالماء . (مسألة ٧) : في الجرح المكشوف إذا أراد وضع طاهر عليه ومسحه يجب أولاً أن يغسل ما يمكن من أطرافه ، ثم وضعه . (مسألة ٨) : إذا أضرب

= الأعضاء فلو عمت الوجه واليدين لكن يمكن المسح على الرجلين مثلاً لا يجري حكم الجبيرة وينتقل إلى التيمم على الأقوى والأحوط في استيعاب العضو الواحد ضم التيمم (خميني) .

- (١) لكن مر أن الماسح لا يختص بباطن الكف (خميني) .
 - (٢) على وجه يمر على قبة القدم دون محاذي الخنصر وإن كانت مستورة فالأحوط المسح على الموضعين (گلپایگانی) .
 - (٣) ماراً إلى قبة القدم أو عليها إلى المفصل احتياطاً (خميني) .
 - (٤) أي على الجبيرة بالمقدار المتعارف لا على غير المتعارف الذي غسل تحتها (خميني) .
 - (٥) احتياطاً لا يترك (خميني) .
- الأظهر فيه تعيين التيمم بلا حاجة إلى المسح على الجبيرة (خوئي) .

الماء بأطراف الجرح أزيد من المقدار المتعارف يشكل كفاية المسح على الجبيرة التي عليها أو يريد أن يضعها عليها ، فالأحوط غسل القدر الممكن^(١) والمسح على الجبيرة ثم التيمم ، وأما المقدار المتعارف بحسب العادة فمغتفر . (مسألة ٩) : إذا لم يكن جرح ولا قرح ولا كسر بل كان يضره استعمال الماء لمرض آخر فالحكم هو التيمم^(٢) ، لكن الأحوط ضمّ الوضوء مع وضع خرقة والمسح عليها أيضاً مع الإمكان أو مع الاقتصار على ما يمكن غسله . (مسألة ١٠) : إذا كان الجرح أو نحوه في مكان آخر غير مواضع الوضوء لكن كان بحيث يضر استعمال الماء في مواضعه أيضاً فالمتعین التيمم^(٣) . (مسألة ١١) : في الرمد يتعين التيمم^(٤) إذا كان استعمال الماء مضرّاً مطلقاً ، أما إذا أمكن غسل أطراف العين من غير ضرر وإنما كان يضر العين فقط فالأحوط^(٥) الجمع بين الوضوء^(٦) بغسل أطرافها ووضع خرقة عليها ومسحها وبين التيمم . (مسألة ١٢) : محلّ الفصد داخل في الجروح ، فلو لم يمكن تطهيره^(٧) أو كان مضرّاً يكفي المسح على الوصلة التي عليه إن لم يكن أزيد من المتعارف ، وإلاّ حلّها وغسل المقدار الزائد ثم شدّها ، كما أنه إن كان مكشوفاً^(٨) يضع عليه خرقة^(٩) ويمسح عليها بعد غسل ما حوله ، وإن كانت

(١) وإن كان الأظهر جواز الاكتفاء بالتيمم (خوئي) .

(٢) إذا أضر استعمال الماء بعض العضو وأمكن غسل ما حوله لا يبعد الاكتفاء بغسله لكن الأحوط ضمّ التيمم ولا يترك هذا الاحتياط وأحوط منه وضع خرقة والمسح عليها ثم التيمم (خميني) .

(٣) إذا كان الضرر على بعضه يأتي فيه الوجه في المسألة السابقة (خميني) .

(٤) مع إمكان غسل ما حول العين يأتي الوجه المتقدم (خميني) .

(٥) والأقوى التيمم (غلبايجاني) .

(٦) والأظهر جواز الاكتفاء بالتيمم (خوئي) .

(٧) مرّ أنه لا يوجب جواز المسح على الجبيرة (خوئي) .

(٨) يكفي بغسل ما حوله على الأقوى (خميني) .

(٩) على الأحوط كما مرّ (خوئي) .

أطرافه نجسة طهرها ، وإن لم يمكن تطهيرها وكانت زائدة على القدر المتعارف جمع^(١) بين الجبيرة والتيمم^(٢) . (مسألة ١٣) : لا فرق في حكم الجبيرة بين أن يكون الجرح أو نحوه حدث باختياره على وجه العصيان^(٣) أم لا باختياره . (مسألة ١٤) : إذا كان شيء لاصقاً ببعض مواضع الوضوء مع عدم جرح أو نحوه ولم يمكن إزالته ، أو كان فيها حرج ومشقة لا تتحمل مثل القيح ونحوه يجري عليه حكم الجبيرة^(٤) ، والأحوط^(٥) ضمّ التيمم أيضاً . (مسألة ١٥) : إذا كان ظاهر الجبيرة طاهراً لا يضره نجاسة باطنه . (مسألة ١٦) : إذا كان ما على الجرح من الجبيرة مغصوباً لا يجوز المسح عليه ، بل يجب رفعه وتبديله ، وإن كان ظاهرها مباحاً وباطنها مغصوباً فإن لم يعد مسح الظاهر تصرفاً فيه فلا يضرّ وإلا بطل^(٦) ، وإن لم يمكن نزعها أو كان مضرراً^(٧) ، فإن عدّ تالفاً^(٨) يجوز المسح^(٩) عليه وعليه العوض لمالكه ، والأحوط^(١٠) استرضاء المالك أيضاً أولاً ، وإن لم يعدّ تالفاً وجب استرضاء المالك ولو بمثل شراء أو إجارة ، وإن لم يمكن فالأحوط الجمع بين الوضوء بالاعتصار على

(١) على الأحوط وإن كان الاكتفاء بالتيمم غير بعيد (خميني) .

(٢) على الأحوط والأظهر فيه جواز الاكتفاء بالتيمم (خوئي) .

(٣) أو غير العصيان (خميني) .

(٤) هذا إذا كان ما على محل الوضوء دواء وإلا فالأظهر تعين التيمم إذا لم يكن الشيء

اللاصق في مواضع التيمم وإلا جمع بين التيمم والوضوء (خوئي) .

(٥) لا يترك (گلپایگانی) .

(٦) بل عصى وإن لم يبطل على الأقرب وكذا لو مسح على ما كان ظاهره مغصوباً لكن

الاحتياط لا ينبغي تركه (خميني) .

(٧) لا يبعد وجوب النزاع في بعض صور الضرر أيضاً (خوئي) .

(٨) لا يترك الاحتياط باسترضاء المالك في هذا الفرض أيضاً (خوئي) .

(٩) بل لا يجوز إلا مع الاسترضاء مطلقاً (خميني) .

بل يجب الاسترضاء مطلقاً (گلپایگانی) .

(١٠) لا يترك (اراكي) .

ج ١ في أحكام الجبائر ١٨٩

غسل أطرافه وبين التيمم . (مسألة ١٧) : لا يشترط في الجبيرة أن تكون ممّا يصحّ الصلاة فيه ، فلو كانت حريراً أو ذهباً أو جزء حيوان غير مأكول لم يضرّ بوضوئه فالذي يضرّ هو نجاسة ظاهرها أو غصبيته . (مسألة ١٨) : ما دام خوف الضرر باقياً يجري حكم الجبيرة ، وإن احتمل البرء ولا يجب^(١) الإعادة إذا تبين برؤه سابقاً ، نعم لو ظنّ البرء وزوال الخوف وجب رفعها^(٢) . (مسألة ١٩) : إذا أمكن رفع الجبيرة وغسل المحلّ لكن كان موجبا لفوات الوقت هل يجوز عمل الجبيرة ؟ فيه إشكال ، بل أظهر عدمه والعدول إلى التيمم . (مسألة ٢٠) : الدواء الموضوع على الجرح ونحوه إذا اختلط مع الدم وصارا كالشيء الواحد ولم يمكن رفعه بعد البرء بأن كان مستلزماً لجرح المحلّ وخروج الدم ، فإن كان مستحيلاً بحيث لا يصدق عليه الدم^(٣) بل صار كالجلد فما دام كذلك يجري عليه حكم الجبيرة^(٤) ، وإن لم يستحلّ كان كالجبيرة النجسة يضع عليه^(٥) خرقة ويمسح عليه . (مسألة ٢١) : قد عرفت أنّه يكفي في الغسل أقله بأن يجري الماء من جزء إلى جزء آخر ولو بإعانة اليد ، فلو وضع يده في الماء وأخرجها ومسح بما يبقى فيها من الرطوبة محلّ الغسل يكفي^(٦) ، وفي كثير من الموارد هذا المقدار لا يضرّ خصوصاً إذا كان بالماء الحارّ ، وإذا أجرى

(١) مشكل والأحوط الإعادة (گلپایگانی) .

(٢) لا يبعد جواز العمل بالاستصحاب إن كان احتمال البقاء عقلاً (گلپایگانی) .

(٣) هذا مجرد فرض ومع ذلك لا ينفع مع تنجس الدواء إلا إذا فرض استحالة أيضاً وهو

مجرد فرض آخر ومع تحقق الفرضين لا يبعد جريان حكم الجرح المكشوف على إشكال

فلا يترك الاحتياط بضم التيمم وأحوط منه وضع الخرقة والمسح عليها مع ذلك

(خميني) .

وكان الدواء كذلك أيضاً وإلا يبقى على تنجسه (گلپایگانی) .

(٤) بل ينتقل الأمر إلى التيمم سواء في ذلك الاستحالة وعدمها (خوئي) .

(٥) على نحو تعدّد جزءاً منها إن أمكن وإلا فالأحوط ضمّ التيمم (گلپایگانی) .

(٦) فيه إشكال وقد تقدم نظيره (خوئي) .

١٩٠ في أحكام الجبائر ج ١

الماء كثيراً يضرّ فيتعيّن هذا النحو من الغسل ، ولا يجوز الانتقال إلى حكم الجبيرة ، فاللازم أن يكون الإنسان ملتفتاً لهذه الدقة . (مسألة ٢٢) : إذا كان على الجبيرة دسومة لا يضرّ بالمسح عليها إن كانت طاهرة . (مسألة ٢٣) : إذا كان العضو صحيحاً لكن كان نجساً ولم يمكن تطهيره لا يجري عليه حكم الجرح ، بل يتعيّن التيمّم ، نعم لو كان عين النجاسة لاصقة به ولم يمكن إزالتها جرى حكم الجبيرة^(١) ، والأحوط^(٢) ضمّ التيمّم . (مسألة ٢٤) : لا يلزم تخفيف ما على الجرح من الجبيرة إن كانت على المتعارف ، كما أنّه لا يجوز وضع شيء آخر عليها مع عدم الحاجة إلّا أن يحسب جزء منها بعد الوضع . (مسألة ٢٥) : الوضوء مع الجبيرة رافع للحدث لا مبيح . (مسألة ٢٦) : الفرق بين الجبيرة التي على محلّ الغسل والتي على محلّ المسح من وجوه^(٣) كما يستفاد ممّا تقدّم : « أحدها » : أنّ الأولى بدل الغسل ، والثانية بدل عن المسح . « الثاني » : أن في الثانية يتعيّن المسح ، وفي الأولى يجوز الغسل^(٤) أيضاً^(٥) على الأقوى^(٦) . « الثالث » : أنّه يتعيّن في الثانية كون المسح بالرطوبة الباقية في الكفّ ، وبالكفّ . وفي الأولى يجوز المسح بأيّ شيء كان ، وبأيّ ماء ولو بالماء الخارجي . « الرابع » : أنّه يتعيّن في الأولى استيعاب المحلّ إلّا ما بين الخيوط والفرج ، وفي الثانية يكفي المسمّى . « الخامس » : أنّ في الأولى الأحسن أن يصير^(٧) شبيهاً بالغسل في

(١) بنحو مر في الصاق شيء على المحلّ (خميني) .

بل ينتقل الأمر إلى التيمّم (خوئي) .

(٢) لا يترك (گلپایگانی) .

(٣) مرّ الإشكال في بعضها (خميني) .

(٤) تقدّم تعين المسح وإن تحقق معه الغسل (اراكي) .

(٥) تقدّم عدم جوازه (خوئي) .

(٦) قد مرّ لزوم الاحتياط فيه (گلپایگانی) .

(٧) بل الأحوط (گلپایگانی) .

ج ١ في أحكام الجبائر ١٩١

جريان الماء ، بخلاف الثانية ، فالأحسن فيها أن لا يصير شبيهاً بالغسل .
« السادس » : أن في الأولى لا يكفي مجرد^(١) إيصال النداءة ، بخلاف الثانية ،
حيث إن المسح فيها بدل عن المسح الذي يكفي فيه هذا المقدار .
« السابع » : أنه لو كان على الجبيرة رطوبة زائدة لا يجب تجفيفها في الأولى ،
بخلاف الثانية . « الثامن » : أنه يجب مراعاة^(٢) الأعلى فالأعلى في الأولى دون
الثانية . « التاسع » : أنه يتعين في الثانية إمرار الماسح على الممسوح ،
بخلاف الأولى ، فيكفي فيها بأي وجه كان^(٣) . (مسألة ٢٧) : لا فرق في
أحكام الجبيرة بين الوضوءات الواجبة والمستحبة . (مسألة ٢٨) : حكم
الجبائر في الغسل كحكمها^(٤) في الوضوء واجبة ومندوبة ، وإنما الكلام في أنه
هل يتعين^(٥) حينئذ الغسل ترتيباً ، أو يجوز الارتماسي أيضاً^(٦) ، وعلى الثاني
هل يجب أن يمسح على الجبيرة تحت الماء أو لا يجب ؟ الأقوى جوازه وعدم
وجوب المسح ، وإن كان الأحوط اختيار الترتيب ، وعلى فرض اختيار
الارتماس فالأحوط^(٧) المسح تحت الماء ، لكن جواز الارتماسي مشروط بعدم

(١) بل الأقوى الكفاية (أراكي) .

على الأحوط (خوئي) .

(٢) تقدم تفصيل ذلك (خوئي) .

(٣) فيه إشكال فلا يترك الاحتياط (خوئي) .

(٤) الظاهر أن من كان به جرح أو قرح يتخير بين التيمم والغسل والأحوط تقدير الاغتسال أن

يضع خرقة على موضع القرع أو الجرح ويمسح عليها وإن كان جواز الاكتفاء بغسل

الأطراف لا يخلو عن قوة وأما الكسير فإن كان محل الكسر فيه مجبوراً تعين عليه الغسل

والمسح على الجبيرة مع التمكن وإن كان المحل مكشوفاً أو لم يتمكن من المسح على

الجبيرة تعين عليه التيمم (خوئي) .

(٥) الأقوى تعينه والمسح عليها وطريق الاحتياط فيه ما مر في الوضوء (خميني) .

(٦) الأحوط بل الأظهر عدم جوازه (خوئي) .

(٧) بل الأقوى (أراكي) .

١٩٢ في أحكام الجائر ج ١

وجود مانع آخر من نجاسة العضو وسرايتها إلى بقية الأعضاء أو كونه مضرراً من جهة وصول الماء إلى المحلّ . (مسألة ٢٩) : إذا كان على مواضع التيمّم جرح أو قرح أو نحوهما فالحال فيه حال الوضوء في الماسح كان أو في الممسوح . (مسألة ٣٠) : في جواز استئجار صاحب الجبيرة إشكال^(١) ، بل لا يبعد^(٢) انفساخ الإجارة إذا طرأ العذر في أثناء المدة مع ضيق الوقت عن الاتمام ، واشترط المباشرة بل إتيان قضاء الصلوات على نفسه لا يخلو عن إشكال مع كون العذر مرجو الزوال ، وكذا يشكل كفاية تبرّعه عن الغير . (مسألة ٣١) : إذا ارتفع عذر صاحب الجبيرة لا يجب إعادة الصلوات^(٣) التي صلاها مع وضوء الجبيرة وإن كان في الوقت ، بلا إشكال ، بل الأقوى جواز الصلوات الآتية بهذا الوضوء^(٤) في الموارد التي علم كونه مكلفاً بالجبيرة ، وأمّا في الموارد المشكوكة التي جمع فيها بين الجبيرة والتيمّم فلا بدّ من الوضوء للأعمال الآتية لعدم معلومية صحّة وضوئه ، وإذا ارتفع العذر في أثناء الوضوء وجب الاستيناف أو العود إلى غسل البشرة التي مسح على جبيرتها إن لم تفت الموالاة . (مسألة ٣٢) : يجوز لصاحب الجبيرة الصلاة أوّل الوقت مع اليأس عن زوال العذر في آخره ، ومع عدم اليأس الأحوط التأخير^(٥) .

(١) والأقرب جواز الاستئجار وعدم الانفساخ وإتيان قضاء الصلوات عن نفسه والتبرع عن غيره وإن كان الأحوط له أن يأتي بها بعد الجبيرة لحاجة نفسه كصلاته اليومية وأحوط منه ترك الاستئجار وتأخير القضاء وإقالة الاجارة برضى الطرفين (خميني) .
لكن الأقوى الجواز ولا تنفسخ الاجارة مع طريان العذر كما يكفي في قضاء الصلوات عن نفسه على الأقوى (گلپایگانی) .

(٢) إذا توضّأ أو اغتسل صاحب الجبيرة لصلاة نفسه فالظاهر أنه يرفع الحدث كما تقدم وعليه فيجوز استئجاره ويصحّ قضاؤه الصلاة عن نفسه وعن غيره (خوئي) .

(٣) فيه إشكال والأحوط الإعادة في الوقت (خوئي) .

(٤) مشكل فلا يترك الاحتياط (گلپایگانی) .

(٥) والأظهر جواز البدار لكنه يعيد الصلاة إذا زال العذر في الوقت بل الأحوط الإعادة مع

ج ١ في حكم دائم الحدث ١٩٣

(مسألة ٣٣) : إذا اعتقد الضرر^(١) في غسل البشرة فعمل بالجبيرة ثم تبين عدم الضرر في الواقع ، أو اعتقد عدم الضرر فغسل العضو ثم تبين أنه كان مضرراً وكان وظيفته الجبيرة ، أو اعتقد الضرر ومع ذلك ترك الجبيرة ثم تبين عدم الضرر ، وأن وظيفته غسل البشرة أو اعتقد عدم الضرر ومع ذلك عمل بالجبيرة ثم تبين الضرر صح وضوؤه في الجميع بشرط حصول قصد القرية منه في الأخيرتين والأحوط^(٢) الإعادة في الجميع^(٣) . (مسألة ٣٤) : في كل مورد يشك في أن وظيفته الرضوء الجبيري أو التيمم الأحوط^(٤) الجمع بينهما .

فصل في حكم دائم الحدث

المسلوس والمبطون إما أن يكون لهما فترة تسع الصلاة والطهارة ولو بالاقتصار على خصوص الواجبات وترك جميع المستحبات أم لا ، وعلى الثاني . إما أن يكون خروج الحدث في مقدار الصلاة مرتين أو ثلاثة مثلاً أو هو متصل ففي الصورة الأولى يجب اتيان الصلاة في تلك الفترة ، سواء كانت في أول الوقت أو وسطه أو آخره ، وإن لم تسع إلا لإتيان الواجبات اقتصر عليها وترك جميع المستحبات ، فلو أتى بها في غير تلك الفترة بطلت ، نعم لو اتفق عدم الخروج والسلامة إلى آخر الصلاة صححت إذا حصل منه قصد القرية ، وإذا

= الزوال ولو كان البدار من جهة اليأس (خوئي) .

(١) الظاهر هو التفصيل في فرض اعتقاد الضرر بين تحقق الكسر ونحوه في الواقع وبين علمه

فيحكم بالصحة في الأول دون الثاني (خوئي) .

(٢) لا يترك الاحتياط في الأخيرتين (ارابي) .

لا يترك في الصورة الثانية (كلايگاني) .

(٣) لا يترك في الصورة الثانية مطلقاً وفي الأولى إذا تبين قبل العمل المشروط به ولا تجب

إعادة ما عمل معه (خميني) .

بل الاظهر ذلك في الأخيرتين (خوئي) .

(٤) في بعض الموارد يمكن إحراز موضوع أحدهما بالأصل (خميني) .

وجب المبادرة لكون الفترة في أول الوقت فأُخِّر إلى الآخر عصي ، لكن صلاته صحيحة ، وأمّا الصورة الثانية وهي ما إذا لم تكن فترة واسعة إلا أنه لا يزيد على مرتين أو ثلاثة أو أزيد بما لا مشقة في التوضي في الأثناء والبناء يتوضأ ويستغل بالصلاة بعد أن يضع الماء إلى جنبه . فإذا خرج منه شيء توضأ بلا مهلة وبني على صلاته^(١) من غير فرق بين المسلوس^(٢) والمبطلون ، لكن الأحوط أن يصلي^(٣) صلاة أخرى بوضوء واحد خصوصاً في المسلوس^(٤) ، بل مهما أمكن لا يترك هذا الاحتياط فيه ، وأمّا الصورة الثالثة وهي أن يكون الحدث متصلاً بلا فترة أو فترات يسيرة بحيث لو توضأ بعد كل حدث وبني لزم الحرج يكفي أن يتوضأ لكل صلاة^(٥) ، ولا يجوز أن يصلي صلاتين بوضوء واحد ، نافلة كانتا أو فريضة أو مختلفة ، هذا إن أمكن إتيان بعض كل صلاة بذلك الوضوء وأمّا إن لم يكن كذلك بل كان الحدث مستمراً بلا فترة يمكن إتيان شيء من الصلاة مع الطهارة فيجوز أن يصلي بوضوء واحد صلوات عديدة ، وهو بحكم المتطهر إلى أن يجيئه حدث آخر من نوم أو نحوه ، أو خرج منه البول أو الغائط على المتعارف ، لكن الأحوط^(٦) في هذه^(٧) الصورة أيضاً الوضوء لكل صلاة ،

(١) الأظهر عدم الحاجة إلى الوضوء في أثناء الصلاة ولا سيما في المسلوس ورعاية الاحتياط أولى (خوئي) .

(٢) بل الاكتفاء بوضوء واحد فيه لكل صلاة مع عدم التجديد لا يخلو من قوة (خميني) .

(٣) لا يترك إذا استلزم الوضوء في الأثناء الفعل الكثير (گلپایگانی) .

(٤) الأقوى جواز الاكتفاء لكل صلاة بوضوء واحد في المسلوس (اراكي) .

(٥) لا يبعد عدم لزوم التجديد إذا لم يقطر منه بين الصلاتين فيجوز له إتيان صلاتين أو صلوات بوضوء واحد مع عدم التقاطر في فواصلها وإن تقاطر في الأثناء لكن لا ينبغي ترك الاحتياط (خميني) .

بل يكفي وضوء واحد لجميع الصلوات ما لم يصدر منه غير ما ابتلي به من الأحداث (خوئي) .

(٦) لا يترك (اراكي) .

(٧) لا يترك إن لم يكن حرجاً (گلپایگانی) .

ج ١ في حكم دائم الحدث ١٩٥

والظاهر أنَّ صاحب سلس الريح^(١) أيضاً كذلك . (مسألة ١) : يجب عليه المبادرة^(٢) إلى الصلاة بعد الوضوء بلا مهلة . (مسألة ٢) : لا يجب على المسلوس والمبطون أن يتوضَّأ لقضاء التشهد والسجدة المنسيين ، بل يكفيهما وضوء الصلاة التي نسيا فيها ، بل وكذا صلاة الاحتياط يكفيها وضوء الصلاة التي شكَّ فيها ، وإن كان الأحوط الوضوء لها مع مراعاة عدم الفصل الطويل وعدم الاستدبار وأما النوافل^(٣) فلا يكفيها وضوء فريضة^(٤) ، بل يشترط الوضوء لكل ركعتين منها . (مسألة ٣) : يجب على المسلوس التحفُّظ من تعدي بوله بكيس فيه قطن أو نحوه ، والأحوط غسل الحشفة قبل كل صلاة ، وأما الكيس فلا يلزم تطهيره وإن كان أحوط ، والمبطون أيضاً إن أمكن تحفُّظه بما يناسب يجب ، كما أنَّ الأحوط تطهير المحلِّ أيضاً إن أمكن من غير حرج . (مسألة ٤) : في لزوم معالجة السلس والبطن إشكال^(٥) ، والأحوط المعالجة مع الإمكان بسهولة ، نعم لو أمكن^(٦) التحفُّظ بكيفية خاصَّة مقدار أداء الصلاة وجب^(٧) ، وإن كان محتاجاً إلى بذل مال^(٨) . (مسألة ٥) : في جواز مسَّ كتابة القرآن للمسلس والمبطون بعد الوضوء للصلاة مع فرض دوام الحدث

(١) بل إلحاقه بالمبطون أقوى إن لم يكن داخلاً فيه موضوعاً كما لا يبعد دخوله فيه (خميني) .

(٢) الظاهر عدم وجوبها (خوئي) .

(٣) لا يبعد جريان حكم الفريضة فيها (خميني) .

(٤) مرَّ آنفاً كفايته (خوئي) .

(٥) أظهره عدم اللزوم (خوئي) .

(٦) بلا عسر وحرج (خميني) .

(٧) على الأحوط والأظهر عدم الوجوب وإن لم يكن محتاجاً إلى بذل المال (خوئي) .

(٨) على الأحوط (خميني) .

١٩٦ في حكم دائم الحدث ج ١

وخروجه بعده إشكال^(١) ، حتى حال الصلاة^(٢) ، إلا أن يكون المس واجباً^(٣) . (مسألة ٦) : مع احتمال الفترة الواسعة الأحوط الصبر ، بل الأحوط الصبر إلى الفترة التي هي أخف مع العلم بها بل مع احتمالها ، لكن الأقوى^(٤) عدم وجوبه . (مسألة ٧) : إذا اشتغل بالصلاة مع الحدث باعتقاد عدم الفترة الواسعة وفي الأثناء تبين وجودها قطع الصلاة ، ولو تبين بعد الصلاة أعادها . (مسألة ٨) : ذكر بعضهم أنه لو أمكنهما إتيان الصلاة الاضطرارية ولو بأن يقتصر في كل ركعة على تسبيحة ويوميا للركوع والسجود مثل صلاة الغريق فالأحوط الجمع بينها وبين الكيفية السابقة ، وهذا وإن كان حسناً لكن وجوبه محل منع بل تكفي الكيفية السابقة . (مسألة ٩) : من أفراد دائم الحدث المستحاضة وسيجيء حكمها . (مسألة ١٠) : لا يجب على المسلول والمبطلون بعد برئهما قضاء ما مضى من الصلوات ، نعم إذا كان في الوقت وجبت الإعادة . (مسألة ١١) : من نذر أن يكون على الوضوء دائماً إذا صار مسلولاً أو مبطلوناً الأحوط^(٥) تكرار الوضوء^(٦) بمقدار لا يستلزم الحرج ، ويمكن^(٧) القول بانحلال النذر وهو الأظهر .

١

(١) جوازه في حال الصلاة وفي غير حالها إذا لم يتقاطر بعدها لا يخلو من وجه لكن لا يترك الاحتياط (خميني) .

(٢) الظاهر جوازه حتى في غير حال الصلاة (خوئي) .

(٣) بغير النذر وشبهه وكان أهم من حرمة مس المحدث (گلپایگانی) .

(٤) في غير صورة العلم (گلپایگانی) .

(٥) لا يترك إلا مع إرادة العموم المجموعي العرفي (اراكي) .

(٦) والأظهر عدم لزومه وعدم انحلال النذر لأن وضوء المسلول والمبطلون لا يبطل ما لم يصدر منهما غير ما ابتلي به من الأحداث (خوئي) .

(٧) ويمكن القول بعد لزوم الوضوء إلا إذا بال اختياراً حسب التعارف ولا يبعد أن يكون هذا أقرب (خميني) .

فصل في الأغسال

والواجب منها سبعة^(١) : غسل الجنابة ، والحيض ، والنفاس ، والاستحاضة ، ومسّ الميت ، وغسل الأموات ، والغسل الذي وجب بنذر ونحوه ، كأن نذر غسل الجمعة أو غسل الزيارة^(٢) ، أو الزيارة مع الغسل ، والفرق بينهما^(٣) أنّ في الأول إذا أراد الزيارة يجب أن يكون مع الغسل ولكن يجوز أن لا يزور أصلاً ، وفي الثاني يجب الزيارة فلا يجوز تركها ، وكذا إذا نذر الغسل لسائر الأعمال التي يستحبّ الغسل لها . (مسألة ١) : النذر المتعلّق بغسل الزيارة ونحوها يتصوّر على وجوه : « الأول » : أن ينذر الزيارة مع الغسل فيجب عليه الغسل والزيارة وإذا ترك أحدهما وجبت الكفارة . « الثاني » : أن ينذر الغسل للزيارة بمعنى أنّه إذا أراد أن يزور لا يزور^(٤) إلا مع الغسل^(٥) ، فإذا ترك الزيارة لا كفارة عليه ، وإذا زار بلا غسل وجبت عليه . « الثالث » : أن ينذر غسل الزيارة منجزاً ، وحينئذ يجب عليه الزيارة أيضاً ، وإن لم يكن منذوراً مستقلاً ، بل وجوبها من باب المقدّمة ، فلو تركهما وجبت كفارة واحدة ، وكذا لو ترك أحدهما ، ولا يكفي في سقوطها الغسل فقط ، وإن كان من عزمه^(٦)

(١) غير غسل الأموات لا يجب شيء منها وجوباً شرعياً نعم ما عدا الواجب بالنذر ونحوه واجب شرطاً وأما في المنذور فالواجب كما مرّ هو عنوان الوفاء بالنذر لا عنوان الغسل أو الزيارة ويكون إتيان الغسل واجباً عقلياً (خميني) .

(٢) إن نذر أن يغتسل للزيارة يجب مطلقاً وإن نذر أن يزاره على فرضها تكون مع الغسل أو إذا زار تكون مع الغسل لا يجب أن يزور وعبارة المتن توهم الأول لكن مراده الثاني (خميني) .

(٣) الفرق غير ظاهر والنذور تابعة للقصود (خوئي) .

(٤) بشرط أن لا يرجع إلى نذر ترك الزيارة بدون الغسل (اراكي)

(٥) إن لم يرجع إلى ترك الزيارة بلا غسل حيث أنه لا يتعقد نذره (گلپایگانی) .

(٦) لا يبعد الاكتفاء به في هذه الصورة والتعليل عليل نعم لو كان من قصده الغسل المتعقّب بالزيارة فلا يكفي الغسل المجرد (گلپایگانی) .

حينه أن يزور ، فلو تركها وجبت لأنه إذا لم تقع الزيارة بعده لم يكن غسل الزيارة . « الرابع » : أن ينذر الغسل والزيارة فلو تركهما وجبت عليه كفارتان ، ولو ترك أحدهما فعليه كفارة واحدة^(١) . « الخامس » : أن ينذر الغسل الذي بعده الزيارة ، والزيارة مع الغسل ، وعليه لو تركهما وجبت كفارتان ، ولو ترك أحدهما فكذلك ، لأن المفروض تقييد كل بالآخر ، وكذا الحال في نذر الغسل لسائر الأعمال .

فصل في غسل الجنابة

وهي تحصل بأمرين : « الأول » : خروج المني ولو في حال النوم أو الاضطراب ، وإن كان بمقدار رأس إبرة سواء كان بالوطي أو بغيره مع الشهوة أو بدونها^(٢) جامعا للصفات أو فاقدا لها ، مع العلم بكونه منيا ، وفي حكمه الرطوبة المشتبهة الخارجة بعد الغسل مع عدم الاستبراء^(٣) بالبول ، ولا فرق بين خروجه من المخرج المعتاد أو غيره^(٤) ، والمعتبر خروجه إلى خارج البدن ، فلو تحرك من محله ولم يخرج لم يوجب الجنابة ، وأن يكون منه ، فلو خرج من المرأة مني الرجل لا يوجب جنابتها إلا مع العلم باختلاطه بمنياها ، وإذا شك في خارج أنه مني أم لا اختبر بالصفات من الدفق والفتور والشهوة ، فمع اجتماع هذه^(٥) الصفات يحكم بكونه منيا ، وإن لم يعلم بذلك ، ومع عدم

(١) هذا إذا نذر الغسل للزيارة وأما إذا نذر الغسل المتعقب بها وترك الزيارة فعليه كفارتان (خميني) .

(٢) في تحقق الجنابة بخروج المني من المرأة بغير شهوة إشكال فالاحتياط لا يترك (خوئي) .

(٣) إذا كانت جنابته بالانزال (خميني) .

(٤) في إطلاقه إشكال فلو أدخل آلة من ظهره فأخرج بها منيه ففي إيجابه الغسل إشكال بل منع وكذا نظائره (خميني) .

(٥) الظاهر كفاية اجتماع الدفق مع واحد من الفتور أو الشهوة ولا يبعد أن يكون الحكم في =

اجتماعها ولو بفقد واحد منها لا يحكم به إلا إذا حصل العلم ، وفي المرأة والمريض يكفي اجتماع^(١) صفتين^(٢) ، وهما الشهوة^(٣) والفتور . « الثاني » : الجماع وإن لم ينزل ولو بإدخال الحشفة أو مقدارها^(٤) من مقطوعها ، في القبل أو الدبر ، من غير فرق بين الواطي والموطوء ، والرجل والمرأة^(٥) والصغير والكبير ، والحَيِّ والمَيِّت ، والاختيار والاضطرار في النوم أو اليقظة ، حتَّى لو أدخلت حشفة طفل رضيع فإنَّهما يجنبان ، وكذا لو أدخلت ذكر مَيِّت أو أدخل في مَيِّت ، والأحوط في وطئ البهائم من غير إنزال الجمع بين الغسل والموطوء إن كان سابقاً محدثاً بالأصغر^(٦) ، والوطي في دبر الخنثى موجب للجنابة دون قبلها إلا مع الإنزال فيجب الغسل عليه دونها^(٧) إلا أن تنزل هي أيضاً ، ولو أدخلت الخنثى في الرجل أو أنثى مع عدم الإنزال لا يجب الغسل على الواطيء ولا على الموطوء ، وإذا دخل الرجل بالخنثى^(٨) والخنثى بالأنثى وجب الغسل على الخنثى دون الرجل والأنثى^(٩) . (مسألة ١) : إذا رأى في ثوبه منياً وعلم

= المرأة أيضاً كذلك نعم المريض تكفيه الشهوة (غلبايجاني) .

(١) كفايته في خصوص المرأة لا تخلو من إشكال فالاحتياط لا يترك (خوئي) .

(٢) الظاهر كفاية الشهوة فيهما لكن لا ينبغي ترك الاحتياط خصوصاً المرأة (خميني) .

(٣) بل يكفي الشهوة (اراكي) .

(٤) حصولها بالمسمى فيه لا يخلو من قوة (خميني) .

لا يترك الاحتياط مع صدق الادخال عرفاً ولو كان الداخل دون ذلك (خوئي) .

لا يترك الاحتياط مع صدق الادخال في مقطوع الحشفة (غلبايجاني) .

(٥) فيه إشكال فلا يترك الاحتياط للواطئ والموطوء فيما إذا كان الموطوء ذكراً (خوئي) .

(٦) ولو بحكم الأصل والغسل فقط احتياطاً لو كان متطهراً (خميني) .

وإلا فيغتسل رجاءً (غلبايجاني) .

(٧) الخنثى لا يترك الاحتياط مطلقاً (غلبايجاني) .

(٨) أي قبلها (خميني) .

(٩) إذا لم تكن جنابة واحد منهما موضوعة لأثر لصاحبه وإلا وجب على من كانت جنابة

صاحبه موضوعة للأثر بالنسبة إليه (خميني) .

أنه منه ولم يغتسل بعده وجب عليه الغسل وقضاء ما يتقن من الصلوات التي صلاتها بعد خروجه ، وأما الصلوات التي يحتمل سبق الخروج عليها فلا يجب قضاؤها ، وإذا شك في أن هذا المنى منه أو من غيره لا يجب عليه^(١) الغسل^(٢) ، وإن كان أحوط ، خصوصاً إذا كان الثوب مختصاً به وإذا علم أنه منه ، ولكن لم يعلم أنه من جنابة سابقة اغتسل منها أو جنابة أخرى لم يغتسل لها لا يجب عليه الغسل أيضاً^(٣) لكنه أحوط . (مسألة ٢) : إذا علم بجنابة وغسل ولم يعلم السابق منهما وجب عليه الغسل إلا إذا علم^(٤) زمان الغسل دون الجنابة فيمكن استصحاب الطهارة^(٥) حينئذ . (مسألة ٣) : في الجنابة الدائرة بين شخصين لا يجب^(٦) الغسل على واحد^(٧) منهما ، والظن كالشك ، وإن كان الأحوط فيه^(٨) مراعاة الاحتياط ، فلو ظن أحدهما أنه الجنب دون الآخر اغتسل وتوضأ إن كان مسبوقاً بالأصغر . (مسألة ٤) : إذا دارت الجنابة بين شخصين لا يجوز^(٩) لأحدهما الاقتداء بالآخر ، للعمل الإجمالي بجنابته أو

(١) إذا لم يكن لجنابة الغير أثر بالنسبة إليه وإلا وجب (خميني) .

(٢) فيه تفصيل نذكره في المسألة الثالثة (خوئي) .

(٣) الظاهر وجوبه لمعارضة الاستصحابين (خوئي) .

(٤) يجري في هذا الفرع ما مر من التفصيل في شرايط الوضوء في مسألة السابعة والثلاثين فراجع (خميني) .

(٥) لا يمكن ذلك لمعارضته باستصحاب الجنابة المجهول تاريخها (خوئي) .

(٦) مع عدم كون جنابة صاحبه موضوعاً للأثر بالنسبة إليه وإلا يجب كما مر (خميني) .

(٧) إذا كانت جنابة أحدهما موضوعاً لحكم متوجه إلى الآخر كعدم جواز استيجاره لدخول المسجد ونحوه فمقتضى العلم الإجمالي وجوب الغسل عليه فلا بد من الجمع بين الطهارتين (خوئي) .

(٨) لا يختص حسن الاحتياط بضرورة حصول الظن بل يجري مع الشك أيضاً (خوئي) .

(٩) على الأحوط (اراكي) .

ج ١ في غسل الجنابة ٢٠١

جنابة إمامه ، ولو دارت بين ثلاثة^(١) يجوز لواحد^(٢) أو الاثنين^(٣) منهم الاقتداء بالثالث ، لعدم العلم حينئذ ، ولا يجوز لثالث علم إجمالاً بجنابة أحد الاثنين أو أحد الثلاثة الاقتداء بواحد منهما أو منهم إذا كانا أو كانوا محلّ الابتلاء^(٤) له وكانوا عدولاً^(٥) عنده ، وإلا فلا مانع ، والمناط علم المقتدي بجنابة أحدهما لا علمهما ، فلو اعتقد كل منهما عدم جنابته وكون الجنب هو الآخر ، أو لا جنابة لواحد منهما ، وكان المقتدي عالماً كفي في عدم الجواز ، كما أنه لو لم يعلم المقتدي إجمالاً بجنابة أحدهما ، وكانا عالمين بذلك لا يضرّ باقتدائه .

(مسألة ٥) : إذا خرج المنيّ بصورة الدم وجب الغسل أيضاً بعد العلم بكونه منياً . (مسألة ٦) : المرأة تحتلم كالرجل ، ولو خرج منها المنيّ حينئذ وجب عليها الغسل ، والقول بعدم احتلامهنّ ضعيف . (مسألة ٧) : إذا تحرّك المنيّ في النوم عن محله بالاحتلام ولم يخرج إلى خارج لا يجب الغسل كما مرّ ، فإذا كان بعد دخول الوقت ولم يكن عنده ماء للغسل هل يجب عليه حبسه عن الخروج أو لا ؟ الأقوى عدم^(٦) الوجوب^(٧) وإن لم يتضرّر^(٨) به بل مع التضرّر يحرم ذلك ، فبعد خروجه يتيمّم للصلاة ، نعم لو توقّف إتيان الصلاة في الوقت على حبسه بأن لم يتمكّن من الغسل ولم يكن عنده ما يتيمّم به وكان على وضوء

(١) لا يخلو من إشكال (غلپایگانی) .

(٢) بل لا يجوز على الأقوى (خميني) .

الظاهر اتحاده مع الغرض الآتي في الحكم (أراكي) .

(٣) لا يجوز ذلك لعدم علم كل منهم بعدم جواز الاقتداء بواحد من الآخرين (خوئي) .

(٤) بل مطلقاً على الأقوى ولا تأثير للخروج عن محلّ الابتلاء (خميني) :

(٥) إذا كان لجنابتهم أثر آخر أيضاً لا يجوز (خميني) .

(٦) لا يخلو من إشكال (خميني) .

الأحوط الحبس مع عدم التضرر (أراكي) .

(٧) لا يبعد الوجوب مع الأمن من الضرر (خوئي) .

(٨) عدم الوجوب مع عدم التضرر مشكل فلا يترك الاحتياط (غلپایگانی) .

بأن كان تحرّك المنّي في حال اليقظة ولم يكن في حبسه ضرر عليه لا يبعد وجوبه ، فإنه على التقادير المفروضة لو لم يحبسه لم يتمكن من الصلاة في الوقت ، ولو حبسه يكون متمكناً . (مسألة ٨) : يجوز للشخص إجناب نفسه^(١) ، ولو لم يقدر على الغسل وكان بعد دخول الوقت ، نعم ، إذا لم يتمكن من التيمّم أيضاً لا يجوز ذلك وأما في الوضوء فلا يجوز لمن كان متوضّئاً ولم يتمكن من الوضوء لو أحدث أن يبطل وضوءه إذا كان بعد دخول الوقت ، ففرق في ذلك بين الجنابة والحديث الأصغر . والفارق النصّ^(٢) . (مسألة ٩) : إذا شكّ في أنّه هل حصل الدخول أم لا لم يجب عليه الغسل ، وكذا لو شكّ في أنّ المدخول فرج أو دبر أو غيرها فإنه لا يجب عليه الغسل . (مسألة ١٠) : لا فرق في كون إدخال تمام الذكر أو الحشفة موجبا للجنابة بين أن يكون مجرداً أو ملفوفاً بوصلة أو غيرها إلا أن يكون بمقدار لا يصدق عليه الجماع . (مسألة ١١) : في الموارد التي يكون الاحتياط في الجمع بين الغسل والوضوء ، الأولى أن ينقض^(٣) الغسل بناقض من مثل البول ونحوه ، ثمّ يتوضّأ لأنّ الوضوء مع غسل الجنابة^(٤) غير جائز والمفروض احتمال كون غسله غسل الجنابة .

(فصل) : فيما يتوقّف على الغسل من الجنابة وهي أمور : « الأول » : الصلاة واجبة أو مستحبة ، أداء وقضاء ، لها ولأجزائها المنسيّة ، وصلاة

(١) بإتيان أهله طلباً للذة أو خائفاً على نفسه وأما مطلقاً فلا يخلو من إشكال (خميني) .

بإتيان أهله وهو مورد النصّ (گلپایگانی) .

(٢) النصّ مختص بإتيان الأهل ومقتضى القاعدة في غيره من أسباب الجنابة عدم الجواز (خوئي) .

(٣) أو يتوضّأ قبل الغسل (گلپایگانی) .

(٤) لا يخفى ما فيه بل الأولوية إنما هي لأجل تحصيل الجزم بالنية في الوضوء (خوئي) .

ج ١ فيما يحرم على الجنب ٢٠٣

الاحتياط ، بل وكذا سجدة السهو^(١) على الأحوط^(٢) ، نعم لا يجب في صلاة
الأموات ولا في سجدة الشكر والتلاوة . « الثاني » : الطواف الواجب دون
المندوب^(٣) ، لكن يحرم على الجنب دخول مسجد الحرام فتظهر الثمرة فيما
لو دخله سهواً وطاف ، فإن طوافه محكوم بالصحة ، نعم يشترط في صلاة
الطواف الغسل ، ولو كان الطواف مندوباً . « الثالث » : صوم شهر رمضان
وقضاؤه ، بمعنى أنه لا يصح إذا أصبح جنباً ، متعمداً أو ناسياً للجنابة ، وأما
سائر الصيام ما عدا رمضان وقضائه فلا يبطل بالإصباح جنباً ، وإن كانت
واجبة ، نعم الأحوط^(٤) في الواجبة منها ترك تعمّد الإصباح جنباً ، نعم
الجنابة العمدية في أثناء النهار تبطل جميع الصيام حتى المندوبة منها . وأما
الاحتلام فلا يضر بشيء منها حتى صوم رمضان .

(فصل) : فيما يحرم على الجنب وهي أيضاً أمور : « الأول » : مسّ خطّ
المصحف على التفصيل الذي مرّ في الوضوء ، وكذا مسّ اسم الله تعالى وسائر أسمائه
وصفاته المختصة ، وكذا مسّ أسماء الأنبياء والأئمة (عليهم السلام) ، على
الأحوط . « الثاني » : دخول مسجد الحرام ومسجد النبي (صلى الله عليه وآله
وسلم) على الأحوط ، وإن كان بنحو المرور . « الثالث » : المكث في سائر
المساجد بل مطلق الدخول فيها على غير وجه المرور ، وأما المرور فيها بأن يدخل من
باب ويخرج من آخر فلا بأس به^(٥) ، وكذا الدخول بقصد أخذ شيء منها ، فإنه لا بأس

(١) الأقوى عدم اشتراطهما به (خميني) .

(٢) لا بأس بترك هذا الاحتياط (خوئي) .

(٣) محل تأمل بل لا يبعد اشتراطه به (خميني) .

بل والمندوب على الأقوى (اراكي) .

(٤) لا يترك (خميني) .

لا يترك (اراكي) .

(٥) فيه إشكال بل منع (خوئي) .

٢٠٤ فيما يحرم على الجنب ج ١

به ، والمشاهد كالمساجد^(١) في حرمة المكث فيها . « الرابع » : الدخول في المساجد بقصد وضع شيء فيها ، بل مطلق الوضع^(٢) فيها ، وإن كان من الخارج^(٣) أو في حال العبور . « الخامس » : قراءة سور العزائم ، وهي سورة : اقرأ ، والنجم ، والم تنزيل ، وحم السجدة ، وإن كان بعض واحدة منها ، بل البسمة أو بعضها بقصد إحداها على الأحوط^(٤) ، لكن الأقوى اختصاص الحرمة بقراءة آيات السجدة منها . (مسألة ١) : من نام في أحد المسجدين واحتلم أو أجنب فيهما أو في الخارج ودخل فيهما عمداً أو سهواً أو جهلاً وجب عليه التيمم للخروج إلا أن يكون زمان الخروج أقصر^(٥) من المكث للتيمم ، فيخرج من غير تيمم ، أو كان زمان الغسل فيهما مساوياً^(٦) أو أقل من زمان التيمم ، فيغتسل^(٧) حينئذ ، وكذا حال الحائض^(٨) والنفساء^(٩) . (مسألة ٢) : لافرق في حرمة دخول الجنب في المساجد بين المعمور

-
- (١) على الأحوط (خميني) .
على المشهور للاحتياط (خوئي) .
بل كالمسجدين على الأحوط (گلپایگانی) .
(٢) الأقوى أنه لا حرمة للوضع بل المحرم هو اللبث (اراكي) .
(٣) على الأحوط (گلپایگانی) .
(٤) بل الأقوى (خميني) .
بل الأقوى (اراكي) .
(٥) أو المساوي على الأقوى (خميني) .
أو مساوياً له (اراكي) .
(٦) في صورة التساوي يتخير (خميني) .
(٧) جواز الغسل في جميع الصور إنما هو مع عدم محذور آخر من تلويث المسجد وغيره حتى إفساد مائه (خميني) .
(٨) لو كان الابتلاء بعد انقطاع الدم وكذا النفساء وإلا يجب عليهما الخروج فوراً ولا يشرع لهما التيمم (خميني) .
(٩) هذا بعد انقطاع الحيض والنفاس وأما قبله فيجب عليهما الخروج فوراً بلا تيمم وأما المرفوعة الأمرة بتيمم من حاضت في المسجد فهي لضعف سندها لا تصلح لافادة =

ج ١ فيما يحرم على الجنب ٢٠٥

منها والخراب وإن لم يصل فيه أحد ، ولم يبق آثار مسجديته نعم في مساجد الأراضي المفتوحة عنوة إذا ذهب آثار المسجديّة بالمرّة يمكن القول^(١) بخروجها^(٢) عنها^(٣) لأنها تابعة لآثارها وبنائها . (مسألة ٣) : إذا عيّن الشخص في بيته مكاناً للصلاة وجعله مصلياً له لا يجري عليه حكم المسجد . (مسألة ٤) : كلّ ما شك في كونه جزء من المسجد من صحنه والحجرات التي فيه ومنارته وحيطانه ونحو ذلك لا يجري عليه الحكم وإن كان الأحوط^(٤) الإجراء إلا إذا علم خروجه منه . (مسألة ٥) : الجنب إذا قرأ دعاء كميل ، الأولى والأحوط^(٥) أن لا يقرأ منها ﴿ أفمن كان مؤمناً كمن كان فاسقاً لا يستون ﴾ ، لأنه جزء من سورة حم السجدة^(٦) ، وكذا الحائض ، والأقوى جوازه لما مر^(٧) ، من أن المحرّم قراءة آيات السجدة لا بقيّة السورة . (مسألة ٦) : الأحوط عدم إدخال الجنب في المسجد وإن كان صبيّاً أو مجنوناً^(٨) أو جاهلاً بجنابة نفسه . (مسألة ٧) : لا يجوز^(٩) أن يستأجر الجنب لكنس المسجد في حال جنابته ، بل الاجارة فاسدة ، ولا يستحق أجره ، نعم لو استأجره مطلقاً ولكنه كنس

= الاستحباب أيضاً حتى على قاعدة التسامح (خوئي) .

بعد انقطاع الدم وأما مع الاستمرار فتخرج بلا لبث (گلپایگانی) .

(١) فيه تردد لا يترك الاحتياط (خميني) .

(٢) مشكل فلا يترك الاحتياط (گلپایگانی) .

(٣) لكنه ضعيف جداً (خوئي) .

(٤) بل الأقوى فيما يكون بحسب الظاهر تحت يد المسلمين بعنوان المسجد ومتعلقاته

(گلپایگانی) .

(٥) بل الأقوى كما مرّ (اراكي) .

(٦) بل الم سجدة (خميني) .

هذا من سهو القلم والآية إنما هي في سورة الم السجدة (خوئي) .

(٧) قد مرّ أنّ الأقوى حرمتها (خميني) .

(٨) لا بأس به في الصبي والمجنون (خوئي) .

(٩) على الأحوط (گلپایگانی) .

في حال جنابته وكان جاهلاً بأنه جنب أو ناسياً استحقَّ الأجرة بخلاف ما إذا كنس عالماً ، فإنه لا يستحق^(١) لكونه حراماً^(٢) ، ولا يجوز أخذ الأجرة على العمل المحرَّم ، وكذا الكلام في الحائض والنفساء ، ولو كان الأجير جاهلاً أو كلاهما جاهلين في الصورة الأولى أيضاً يستحقَّ الأجرة ، لأنَّ متعلِّق الإجارة وهو الكنس لا يكون حراماً ، وإنَّما الحرام الدخول والمكث ، فلا يكون من باب أخذ الأجرة على المحرَّم ، نعم لو استأجره على الدخول أو المكث كانت الإجارة فاسدة ، ولا يستحق الأجرة ، ولو كانا جاهلين^(٣) لأنَّهما محرَّمان ، ولا يستحقَّ الأجرة على الحرام ومن ذلك ظهر أنَّه لو استأجر الجنب أو الحائض أو النفساء للطواف المستحبَّ كانت الإجارة فاسدة ، ولو مع الجهل وكذا لو استأجره لقراءة العزائم فإنَّ المتعلِّق فيهما هو نفس الفعل المحرَّم ، بخلاف الإجارة للكنس ، فإنه ليس حراماً ، وإنَّما المحرَّم شيء آخر وهو الدخول والمكث ، فليس نفس المتعلِّق حراماً . (مسألة ٨) : إذا كان جنباً وكان الماء في المسجد^(٤) يجب عليه^(٥) أن يتيمَّم^(٦) ويدخل المسجد لأخذ الماء أو

(١) بل يستحق بلا إشكال (خميني) .

بل يستحق لعدم حرمة الكنس (گلپایگانی) .

(٢) ليس الكنس حراماً بل المحرم هو كونه في المسجد فلا مانع من استحقاق الأجرة (اراكي) .

الظاهر استحقاقه الأجرة فإن الكنس بما هو ليس بحرام وإنما الحرام مقدمته (خوئي) .

(٣) الأقوى في صورة جهلها الصحة ولو مع كون نفس المتعلِّق حراماً (اراكي) .

لا تبعد الصحة واستحقاق الأجرة مع جهل الأجير فإنَّ الحرمة إذا لم تكن منجزة لا تنافي اعتبار الملكية والمفروض تحقق القدرة على التسليم من جهة الاباحة الظاهرية نعم لا يجوز الاستيجار تكليفاً للمستأجر العالم بالحال لأنه تسبب إلى الحرام الواقعي ومن ذلك يظهر الحال في الاستيجار للطواف المستحب أو لقراءة العزائم (خوئي) .

(٤) ولا يمكن تحصيله بغير الدخول (خميني) .

(٥) إذا وجب عليه الغسل فوراً وإلا فجوازه محل تأمل فضلاً عن وجوبه (گلپایگانی) .

(٦) تقدَّم منه قدَّس سرَّه جواز دخول الجنب المسجد لأخذ شيء منه وعليه فلا مانع من دخوله لأخذ الماء بغير مكث بلا تيمم وأما على ما ذكرناه من عدم جواز ذلك أو فرض أن الأخذ =

ج ١ فيما يحرم على الجنب ٢٠٧

الاجتناب فيه ، ولا يبطل تيممه لو وجدان هذا الماء إلا بعد الخروج أو بعد الاغتسال ، ولكن لا يباح بهذا التيمم إلا دخول المسجد واللبث فيه بمقدار الحاجة ، فلا يجوز له مس كتابه القرآن ولا قراءة العزائم إلا إذا كانا واجبين فوراً . (مسألة ٩) : إذا علم إجمالاً جنابة أحد الشخصين لا يجوز له استيجارهما ولا استيجار أحدهما لقراءة العزائم ، أو دخول المساجد أو نحو ذلك مما يحرم على الجنب . (مسألة ١٠) : مع الشك في الجنابة لا يحرم شيء من المحرمات المذكورة إلا إذا كانت حالته السابقة هي الجنابة .

(فصل) : فيما يكره على الجنب وهي أمور : « الأول » : الأكل والشرب ويرتفع^(١) كراهتهما بالوضوء أو غسل اليدين والمضمضة والاستنشاق ، أو غسل اليدين فقط . « الثاني » : قراءة ما زاد على سبع آيات من القرآن ما عدا العزائم وقراءة ما زاد على السبعين أشد كراهة . « الثالث » : مس ما عدا خط المصحف من الجلد والأوراق والحواشي وما بين السطور . « الرابع » : النوم إلا أن يتوضأ أو يتيمم إن لم يكن له الماء بدلاً عن الغسل^(٢) . « الخامس » : الخضاب رجلاً كان أو امرأة وكذا يكره للمختضب قبل أن يأخذ اللون إجناب نفسه . « السادس » : التدهين . « السابع » : الجماع إذا كان جنابته بالاحتلام . « الثامن » : حمل المصحف . « التاسع » : تعليق المصحف .

= يتوقف على المكث فالظاهر أنه لا يشرع التيمم لذلك بل هو من فاقده الماء فيجب عليه التيمم للصلاة (خوفي) .

(١) ارتفاعها في غير الوضوء محل تأمل نعم يوجب الأمور المذكورة تخفيفها (خميني) .

(٢) أو عن الوضوء وعن الغسل أفضل (خميني) .

لم يعلم كون هذا التيمم بدلاً عن الغسل أو الوضوء أو مستقلاً في رفع كراهية النوم فالأحوط الاتيان به لله من دون قصد البدلية أو الاستقلال (گلپایگانی) .

(فصل) : غسل الجنابة مستحب^(١) نفسي^(٢) وواجب غيري^(٣) للغايات الواجبة ، ومستحب غيري^(٤) للغايات المستحبة والقول بوجوبه النفسي ضعيف ، ولا يجب فيه قصد الوجوب والندب ، بل لو قصد الخلاف لا يبطل إذا كان مع الجهل ، بل مع العلم إذا لم يكن بقصد التشريع^(٥) وتحقق منه قصد القربة ، فلو كان قبل الوقت واعتقد دخوله فقصد الوجوب لا يكون باطلاً^(٦) ، وكذا العكس ، ومع الشك في دخوله يكفي الاتيان به بقصد القربة لاستحبابه النفسي ، أو بقصد إحدى غاياته المندوبة ، أو بقصد ما في الواقع من الأمر الوجوبي أو النديي ، والواجب فيه بعد النية غسل ظاهر تمام البدن دون البواطن منه ، فلا يجب غسل باطن العين والأنف والأذن والفم ونحوها ، ولا يجب غسل الشعر^(٧) مثل اللحية ، بل يجب غسل ما تحته من البشرة ، ولا يعجز غسله عن غسلها ، نعم يجب غسل الشعور الدقاق الصغار المحسوبة جزء من البدن مع البشرة ، والثقبه التي في الأذن أو الأنف للحلقة إن كانت ضيقة لا يرى باطنها لا يجب غسلها ، وإن كانت واسعة بحيث تعدّ من الظاهر وجب غسلها ، وله كفتان : « الأولى » : الترتيب^(٨) وهو أن يغسل الرأس والرقبة أولاً ثم

(١) المسلم استحبابه هو التطهر من الجنابة وأما نفس الغسل ففي استحبابه تأمل (گلپایگانی) .

(٢) مرّ عدم وجوبه الشرعي وكذا لا يكون له استحباب غيري مقدمي نعم له أقسام كثيرة تأتي في باب الاغسال المستحبة (خميني) .

(٣) كيف لا يكون تشريعاً والمفروض أنه قصد الخلاف عالماً (خوئي) .

(٤) لأن مناط صحته هو رجحانه الذاتي وأمره الاستجابي لا الأمر الغيري المتوهم والمكلف الملتفت بأن الغسل بما هو عبادة تكون شرطاً للصلاة يأتي به عبادة ومتقرباً به إلى الله للتوصل إلى حصول الواجب المشروط به لا أنه يأتي به لأجل الأمر الغيري متقرباً إلى الله والتفصيل موكول إلى محله (خميني) .

(٥) بل يجب على الأحوط لو لم يكن أقوى مع غسل ما تحته من البشرة (خميني) .

(٦) لا يبعد عدم اعتباره بين الجانبيين والاحتياط لا ينبغي تركه (خوئي) .

الطرف الأيمن من البدن ، ثمَّ الطرف الأيسر ، والأحوط أن يغسل النصف الأيمن من الرقبة ثانياً مع الأيمن ، والنصف الأيسر مع الأيسر ، والسرة والعورة يغسل نصفهما الأيمن مع الأيمن ، ونصفهما الأيسر مع الأيسر ، والأولى أن يغسل تمامهما مع كلٍّ من الطرفين ، والترتيب المذكور شرط واقعيّ فلو عكس ولو جهلاً أو سهواً بطل ، ولا يجب البدء بالأعلى في كلِّ عضو ، ولا الأعلى فالأعلى ولا الموالاة العرفيّة بمعنى التابع ولا بمعنى عدم الجفاف ، فلو غسل رأسه ورقبته في أوّل النهار والأيمن في وسطه ، والأيسر في آخره صحّ ، وكذا لا يجب الموالاة في أجزاء عضو واحد ، ولو تذكّر بعد الغسل ترك جزء من أحد الأعضاء رجع وغسل ذلك الجزء ، فإن كان في الأيسر كفاه ذلك ، وإن كان في الرأس أو الأيمن وجب غسل الباقي على الترتيب ، ولو اشتبه ذلك^(١) الجزء وجب غسل تمام المحتملات^(٢) مع مراعاة الترتيب . « الثانية » : الارتماس وهو غمس تمام البدن في الماء دفعة واحدة عرفيّة^(٣) واللازم أن يكون تمام البدن تحت الماء في آن واحد ، وإن كان غمسه على التدرّج ، فلو خرج بعض بدنه قبل أن ينغمس البعض الآخر لم يكف ، كما إذا خرجت رجله أو دخلت في الطين قبل أن يدخل رأسه في الماء أو بالعكس بأن خرج رأسه من الماء قبل أن تدخل رجله ، ولا يلزم أن يكون تمام بدنه أو معظمه خارج الماء ، بل لو كان بعضه خارجاً فارتمس كفى بل لو كان تمام بدنه تحت الماء فنوى الغسل وحركه

(١) إذا كان المشتبه لمعة من عضو واحد يجب غسل تمام المحتملات وأما إذا كان مردداً بين لمعة من العضو المتقدم والمتأخر فوجب غسل طرف الشبهة من العضو المتقدم مبني على الاحتياط (خميني) .

(٢) بل يكفي بغسل الجزء المحتمل تركه من العضو اللاحق لانحلال العلم الإجمالي فتجري قاعدة التجاوز بالإضافة إلى الجزء المحتمل تركه من العضو السابق (خوئي) .

(٣) على الأحوط (خميني) .
هذا بالإضافة إلى الغسل الارتماسي التدرّجي وأما الدفعي منه فتعتبر فيه الوحدة الحقيقية (خوئي) .

٢١٠ في كيفية الغسل ج ١

بدنه كفي^(١) على الأقوى^(٢) ، ولو تيقن بعد الغسل عدم انغسال جزء من بدنه وجبت الإعادة ، ولا يكفي غسل ذلك الجزء فقط ، ويجب تحليل الشعر إذا شك في وصول الماء إلى البشرة التي تحته ، ولا فرق في كيفية الغسل بأحد النحويين بين غسل الجنابة وغيره من سائر الأغسال^(٣) الواجبة والمندوبة نعم في غسل الجنابة لا يجب الوضوء بل لا يشرع بخلاف سائر الأغسال ، كما سيأتي إن شاء الله . (مسألة ١) : الغسل الترتيبي أفضل^(٤) من الارتماسي . (مسألة ٢) : قد يتعين الارتماسي كما إذا ضاق الوقت عن الترتيبي ، وقد يتعين الترتيبي كما في يوم الصوم الواجب وحال الإحرام ، وكذا إذا كان الماء للغير ولم يرض بالارتماس فيه . (مسألة ٣) : يجوز في الترتيبي أن يغسل كل عضو من أعضائه الثلاثة بنحو الارتماس ، بل لو ارتمس في الماء ثلاث مرّات ، مرّة بقصد غسل الرأس ، ومرّة بقصد غسل الأيمن ، ومرّة بقصد الأيسر كفي ، وكذا لو حرّك بدنه تحت الماء ثلاث مرّات ، أو قصد بالارتماس غسل الرأس وحرّك بدنه تحت الماء بقصد الأيمن ، وخرج بقصد الأيسر ، ويجوز غسل واحد من الأعضاء بالارتماس ، والبقية بالترتيب ، بل يجوز غسل بعض كل عضو بالارتماس ، وبعضه الآخر بإمرار اليد . (مسألة ٤) : الغسل الارتماسي يتصور على وجهين^(٥) : أحدهما أن يقصد الغسل بأول جزء دخل في الماء

(١) الظاهر كفاية النية وعدم الحاجة إلى تحريك البدن (أراكي) .

فيه إشكال والاحتياط لا يترك وكذا الحال في تحريك الأعضاء تحت الماء في الغسل الترتيبي (خوئي) .

(٢) وإن كان الأحوط خروج شيء من الجسد وأحوط منه خروج معظم الجسد (خميني) .

(٣) إلا غسل الميت فإن الأحوط فيه الاختصار على الترتيبي (گلپایگانی) .

(٤) لا يخلو من تأمل (خميني) .

(٥) الأحوط الاختصار على الوجه الثاني وأحوط منه قصد ما في الذمة بلا تعيين (خوئي) .

الظاهر حصول الغسل بالارتماس في الماء دفعة عرفية ولو قصد ما هو عليه في الواقع فهو = الأحوط (گلپایگانی) .

ج ١ في كيفية الغسل ٢١١

وهكذا إلى الآخر ، فيكون حاصلاً على وجه التدرّج ، والثاني أن يقصد الغسل حين استيعاب الماء تمام بدنه ، وحينئذ يكون آنياً وكلاهما صحيح ويختلف باعتبار القصد ولو لم يقصد أحد الوجهين صحّ أيضاً ، وانصرف إلى التدرّجي . (مسألة ٥) : يشترط في كل عضو أن يكون طاهراً حين غسله فلو كان نجساً طهره أولاً ، ولا يكفي غسل واحد لرفع^(١) الخبث والحدث كما مرّ في الوضوء ، ولا يلزم طهارة جميع الأعضاء قبل الشروع في الغسل وإن كان أحوط . (مسألة ٦) : يجب اليقين بوصول الماء إلى جميع الأعضاء فلو كان حائل وجب رفعه ، ويجب اليقين بزواله مع سبق وجوده ، ومع عدم سبق وجوده يكفي الاطمئنان^(٢) بعدمه^(٣) بعد الفحص . (مسألة ٧) : إذا شكّ في شيء أنه من الظاهر أو الباطن يجب غسله^(٤) على خلاف ما مرّ في غسل النجاسات ، حيث قلنا بعدم وجوب غسله والفرق أنّ هناك الشكّ يرجع إلى الشكّ في تنجّسه بخلافه هنا ، حيث إنّ التكليف بالغسل معلوم فيجب تحصيل اليقين بالفراغ ، نعم لو كان ذلك الشيء باطناً سابقاً وشكّ في أنّه صار ظاهراً أم لا فلسبقه بعدم الوجوب لا يجب غسله عملاً بالاستصحاب . (مسألة ٨) : ما مرّ من أنّه لا يعتبر الموالاة في الغسل الترتيبيّ إنّما هو فيما عدا غسل المستحاضة والمسلسوس^(٥) والمبطون^(٦) ، فإنّه يجب فيه المبادرة إليه وإلى الصلاة بعده من

(١) الأظهر كفايته على تفصيل مرّ في باب الوضوء (خوئي) .

(٢) لزوم حصول الاطمئنان فيما إذا كان لاحتماله منشأ يعتني به العقلاء وإلا فلا يلزم حصول الظن فضلاً عن الاطمئنان (خميني) .

(٣) لا فرق في كفايته بين سبق الوجود وعدمه (خوئي) .

(٤) على الأحوط وإن كان عدم الوجوب لا يخلو من قوة وما ذكره من الوجه غير وجيه كغيره (خميني) .

على الأحوط ولا يبعد عدم الوجوب كما مرّ في باب الوضوء (خوئي) .

(٥) إن كان لهما فترة تسع الطهارة والصلاة فقط بل مطلقاً على الأحوط (خميني) .

(٦) على الأحوط فيهما وسيأتي منه عدم بطلان الغسل بالحدث الأصغر الواقع في

جهة خوف خروج الحدث . (مسألة ٩) : يجوز الغسل تحت المطر وتحت الميزاب ترتيباً لا ارتماساً ، نعم إذا كان نهر كبير جارياً من فوق على نحو الميزاب لا يبعد جواز الارتماس تحته ايضاً إذا استوعب الماء جميع بدنه^(١) على نحو كونه تحت الماء . (مسألة ١٠) : يجوز العدول^(٢) عن الترتيب^(٣) إلى الارتماس في الأثناء ، وبالعكس ، لكن بمعنى رفع اليد عنه والاستيناف على النحو الآخر . (مسألة ١١) : إذا كان حوض أقل من الكرّ يجوز الاغتسال فيه بالارتماس مع طهارة البدن ، لكن بعده يكون من المستعمل في رفع الحدث الأكبر فبناء على الاشكال فيه يشكل الوضوء والغسل منه بعد ذلك ، وكذا إذا قام فيه واغتسل بنحو الترتيب بحيث رجع ماء الغسل فيه^(٤) ، وأمّا إذا كان كرّاً أو أزيد فليس كذلك نعم لا يبعد^(٥) صدق المستعمل عليه إذا كان بقدر الكرّ لا أزيد واغتسل فيه مراراً عديدة لكن الأقوى كما مرّ جواز الاغتسال والوضوء من المستعمل . (مسألة ١٢) : يشترط في صحّة الغسل ما مرّ من الشرائط^(٦) في الوضوء من النية واستدامتها إلى الفراغ ، وإطلاق الماء وطهارته ، وعدم كونه ماء الغسالة ، وعدم الضرر في استعماله وإباحته وإباحة ظرفه^(١) ، وعدم كونه

= أثناؤه (گلبایگانی) .

(١) دفعة عرفية (گلبایگانی) .

(٢) الظاهر عدم جواز العدول من الترتيب ولا أثر لرفع اليد عنه بعد الغسل نعم يجوز في العكس والأحوط عدم العدول فيه ايضاً إذا اشتغل بالغسل على النحو الأول من النحوين المتقدمين في المسألة الرابعة (خميني) .

(٣) مشكل بخلاف العكس (گلبایگانی) .

(٤) موضوع الحكم هو الماء الذي يغتسل به من الجنابة وأما الممتزج منه ومن غيره فلا بأس به ما لم يستهلك غيره فيه (خوئي) .

(٥) فيه منع (اراكي) .

لا يضر صدقه عليه بعد ورود النص بجواز الاغتسال منه (خوئي) .

(٦) مرّ تفصيلها في الوضوء وتلحق حرمة الارتماس بحرمة استعمال الماء في الأثر (خوئي) .

من الذهب والفضة ، وإباحة مكان الغسل ومصبّ مائه ، وطهارة البدن ، وعدم ضيق^(٢) الوقت ، والترتيب في الترتيب ، وعدم حرمة الارتماس في الارتماسي منه ، كيوم الصوم ، وفي خال الإحرام ، والمباشرة في حال الاختيار ، وما عدا^(٣) الإباحة وعدم كون الظرف من الذهب والفضة وعدم حرمة الارتماس من الشرائط واقعي ، لا فرق فيها بين العمد والعلم والجهل والنسيان ، بخلاف المذكورات فإن شرطيتها مقصورة حال العمد والعلم . (مسألة ١٣) : إذا خرج من بيته بقصد الحمام والغسل فيه فاغتسل بالداعي الأول لكن كان بحيث لو قيل له حين الغمس في الماء : ما تفعل ؟ يقول : أغتسل فغسله صحيح ، وأما إذا كان غافلاً بالمرّة بحيث لو قيل له : ما تفعل ؟ يبقى متحيراً فغسله ليس بصحيح . (مسألة ١٤) : إذا ذهب إلى الحمام ليغتسل وبعدما خرج شك في أنه اغتسل أم لا ، يبنى على العدم ، ولو علم أنه اغتسل لكن شك في أنه على الوجه الصحيح أم لا ، يبنى على الصحة . (مسألة ١٥) : إذا اغتسل باعتقاد سعة الوقت فتبين ضيقه وأنّ وظيفته كانت هو التيمّم فإن كان على وجه الداعي^(٤) يكون صحيحاً ، وإن كان على وجه التقييد^(٥) يكون باطلاً^(٦) ولو

(١) عليّ نحو ما مرّ في الوضوء ومرّ حكم أواني الذهب والفضة في باب الأواني (خميني) .
وقد مرّ التفصيل في الظرف المغموس وآنية الذهب والفضة وفي المصب هناك
(اراكي) .

على ما مرّ في الوضوء (گلپایگانی) .

(٢) يأتي الكلام فيه في التيمّم ولو ضاق الوقت عن الترتيب يتعين الارتماسي كما مرّ لكن لو تخلف وأتى بالترتيب يصح وإن عصى في تفويت الوقت (خميني) .

(٣) مرّ منه في الضرر ما ينافي ذلك ومرّ منا الاحتياط (خميني) .

(٤) إذا قصد الكون على الطهارة لله وكان داعيه على ذلك امتثال أمر الصلاة على نحو الداعي على الداعي وإلا فمشكل (گلپایگانی) .

(٥) لا يبعد أن يكون للتقييد أثر في أمثال المقام (خوئي) .

(٦) الظاهر صحته مع التقييد أيضاً إلا أن يرجع إلى عدم قصد الغسل الراجح في نفسه
(خميني) .

٢١٤ في أحكام الغسل ج ١

تيمّم باعتقاد الضيق فتبيّن سعتة ففي صحّته وصحّة صلاته إشكال^(١) .
(مسألة ١٦) : إذا كان من قصده عدم إعطاء الأجرة للحمامي فغسله باطل وكذا إذا كان بناؤه على النسيئة من غير إحراز رضى الحمامي بذلك ، وإن استرضاه بعد الغسل ، ولو كان بناؤهما على النسيئة ولكن كان بانياً على عدم إعطاء الأجرة أو على إعطاء الفلوس الحرام ففي صحّته إشكال^(٢) . (مسألة ١٧) : إذا كان ماء الحمام مباحاً لكن سخن بالحطب المغصوب لا مانع من الغسل فيه ، لأنّ صاحب الحطب يستحقّ عوض حطبه ، ولا يصير شريكاً في الماء ولا صاحب حقّ فيه . (مسألة ١٨) : الغسل في حوض المدرسة لغير أهله مشكل ، بل غير صحيح ، بل وكذا لأهله^(٣) إلّا إذا علم^(٤) عموم الوقفية أو الإباحة . (مسألة ١٩) : الماء الذي يسبلونه يشكل الوضوء والغسل منه إلّا مع العلم بعموم الإذن . (مسألة ٢٠) : الغسل بالميزر الغصبيّ باطل^(٥) . (مسألة ٢١) : ماء غسل المرأة من الجنابة والحيض والنفاس وكذا أجرة تسخينه إذا احتاج إليه على زوجها على الأظهر لأنّه يعدّ جزء من نفقتها .

(١) الأقوى بطلانها (خميني) .

لا ينبغي الإشكال في بطلانه وبطلان صلاته (خوئي) .

(٢) الظاهر الصحة فيهما بل في بعض فروض الفرضين المتقدمين لا تخلو من وجه (خميني) .

أظهره عدم الصحة مع عدم إحراز الرضى (خوئي) .

(٣) الظاهر عدم الإشكال لأهله إلا إذا علم المنع (اراكي) .

إذا كانت المدرسة وفقاً وكان الاغتسال لأهلها فيها من التصرفات المتعارفة فالظاهر أنه لا بأس به (خوئي) .

لا إشكال لأهله على الظاهر (گلپایگانی) .

(٤) ولو من جهة تعارفه عند أهله (خميني) .

(٥) بل صحيح (خميني) .

فيما إذا اتحد أفعاله الغسليّة مع تصرفاته الغصبيّة (اراكي) .

فيه إشكال والصحة أظهر (خوئي) .

ج ١ في مستحبات غسل الجنابة ٢١٥

(مسألة ٢٢) : إذا اغتسل المجنب في شهر رمضان أو صوم غيره أو في حال الإحرام ارتماساً نسياناً لا يبطل صومه ولا غسله ، وإن كان متعمداً بطلا معاً^(١) ، ولكن لا يبطل إحرامه وإن كان آثماً ، وربما يقال لو نوى الغسل حال الخروج من الماء صحَّ غسله^(٢) وهو في صوم رمضان مشكل لحرمة إتيان المفطر فيه بعد البطلان أيضاً ، فخروجه من الماء أيضاً حرام كملكه تحت الماء ، بل يمكن أن يقال^(٣) إن الارتماس فعل واحد مركب من الغمس والخروج فكله حرام ، وعليه يشكل في غير شهر رمضان أيضاً نعم لو تاب ثم خرج بقصد الغسل صحَّ^(٤) .

فصل في مستحبات غسل الجنابة

وهي أمور^(٥) : « أحدها » : الاستبراء من المنى بالبول قبل الغسل .
« الثاني » : غسل اليدين ثلاثاً إلى المرفقين أو إلى نصف الذراع ، أو إلى الزندين من غير فرق بين الارتماس والترتيب . « الثالث » : المضمضة والاستنشاق بعد غسل اليدين ثلاث مرّات ، ويكفي مرّة أيضاً . « الرابع » : أن يكون ماؤه في الترتيب بمقدار صاع ، وهو ستمائة وأربعة عشر مثقالاً وربع مثقال . « الخامس » : إمرار اليد على الأعضاء لزيادة الاستظهار .

(١) في صوم شهر رمضان أو واجب معين وأما في غيرهما فلا يبطل غسله (خميني) .

هذا إذا كان الصوم واجباً معيناً وإلا بطل الصوم خاصة (خوئي) .

(٢) وهو الأقوى (گلپایگانی) .

(٣) لكنه ضعيف (خميني) .

وهذا بعيد فالأظهر الصحة في صوم غير رمضان في حال الخروج بل في حال المكث

بعد الدخول (اراكي) .

(٤) تقدم الإشكال فيه (خوئي) .

(٥) بعضها محل تأمل (خميني) .

استشكل في استحباب جملة منها لكن لا بأس باتيانها رجاء (گلپایگانی) .

« السادس » : تحليل الحاجب الغير المانع لزيادة الاستظهار . « السابع » : غسل كل من الأعضاء الثلاثة ثلاثاً . « الثامن » : التسمية بأن يقول : بسم الله ، والأولى أن يقول : بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ . « التاسع » : الدعاء المأثور في حال الاشتغال ، وهو : « اللَّهُمَّ طَهِّرْ قَلْبِي ، وَتَقَبَّلْ سَعْيِي ، وَاجْعَلْ مَا عِنْدَكَ خَيْراً لِي ، اللَّهُمَّ اجْعَلْنِي مِنَ التَّوَّابِينَ ، وَاجْعَلْنِي مِنَ الْمُتَطَهِّرِينَ » ، أو يقول : « اللَّهُمَّ طَهِّرْ قَلْبِي وَاشْرَحْ صَدْرِي ، وَأَجِرْ عَلَيَّ لِسَانِي مِدْحَتَكَ وَالثَّنَاءَ عَلَيْكَ . اللَّهُمَّ اجْعَلْهُ لِي طَهُوراً وَشِفَاءً وَنُوراً ، إِنَّكَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ » ، ولو قرأ هذا الدعاء بعد الفراغ أيضاً كان أولى . « العاشر » : الموالاة والابتداء بالأعلى في كل من الأعضاء في الترتيبي . (مسألة ١) : يكره الاستعانة بالغير في المقدمات القريبة على ما مر في الوضوء . (مسألة ٢) : الاستبراء بالبول قبل الغسل ليس شرطاً في صحته ، وإنما فائدته عدم وجوب الغسل إذا خرج منه رطوبة مشتبهة بالمنى ، فلو لم يستبرأ واغتسل وصلى ثم خرج منه المنى أو الرطوبة المشتبهة لا تبطل صلاته ، ويجب عليه الغسل لما سيأتي . (مسألة ٣) : إذا اغتسل بعد الجنابة بالانزال ثم خرج منه رطوبة مشتبهة بين البول والمنى فمع عدم الاستبراء قبل الغسل^(١) بالبول يحكم عليها بأنها منى فيجب الغسل ، ومع الاستبراء بالبول وعدم الاستبراء بالخرطاط بعده يحكم بأنه بول فيوجب الوضوء ومع عدم الأمرين يجب الاحتياط^(٢) بالجمع^(٣) بين الغسل

(١) أو بعده (خميني) .

وكذا بعده (اراكي) .

(٢) إذا بال بعد الغسل واستبرأ بالخرطاط ثم خرجت الرطوبة المشتبهة فالظاهر كفاية الوضوء خاصة (خميني) .

(٣) هذا إذا كان متطهراً قبل خروج الرطوبة المشتبهة كما لعله المفروض وأما إذا كان محدثاً بالأصغر فالأظهر كفاية الاقتصار على الوضوء (خوئي) .

بل الأحوط الجمع مطلقاً إلا في المحدث بالحدث الأصغر فيكفيه الوضوء (گلپایگانی) .

ج ١ في مستحبات غسل الجنابة ٢١٧

بوالوضوء إن لم يحتمل غيرهما ، وإن احتمل كونها مذياً مثلاً بأن يدور الأمر بين البول والمنى والمذي فلا يجب عليه شيء ، وكذا حال الرطوبة الخارجة بدوياً من غير سبق جنابة فإنها مع دورانها بين المنى والبول يجب الاحتياط^(١) بالوضوء^(٢) والغسل ، ومع دورانها بين الثلاثة أو بين كونها منياً أو مذياً ، أو بولاً أو مذياً لا شيء عليه . (مسألة ٤) : إذا خرجت منه رطوبة مشتبهة بعد الغسل وشك في أنه استبرأ بالبول أم لا بنى على عدمه ، فيجب عليه^(٣) الغسل والأحوط^(٤) ضمّ الوضوء أيضاً . (مسألة ٥) : لا فرق في جريان حكم الرطوبة المشتبهة بين أن يكون الاشتباه بعد الفحص والاختبار ، أو لأجل عدم إمكان الاختبار من جهة العمى أو الظلمة أو نحو ذلك . (مسألة ٦) : الرطوبة المشتبهة الخارجة من المرأة لا حكم لها وإن كانت قبل استبرائها ، فيحكم عليها بعدم الناقضية ، وعدم النجاسة إلا إذا علم أنها إمّا بول^(٥) أو منى^(٦) . (مسألة ٧) : لا فرق في ناقضية الرطوبة المشتبهة الخارجة قبل البول بين أن يكون مستبرئاً بالخرطاط أم لا ، وزبماً يقال إذا لم يمكنه البول تقوم الخرطاط مقامه وهو ضعيف . (مسألة ٨) : إذا أحدث بالأصغر في أثناء غسل الجنابة الأقوى عدم بطلانه^(٧) ، نعم يجب عليه الوضوء بعده ، لكن الأحوط إعادة

(١) مع الجهل بالحالة السابقة أو كونها الطهارة ، وأما مع كونها الحدث الأصغر فالأقوى كفاية الوضوء (خميني) .

(٢) هذا إذا كان مطهراً من الحدثين وأما مع كونه محدثاً بالأصغر فيكفي الوضوء خاصة (أراكي) .

(٣) إذا ترددت بين البول والمنى فالحكم كما مرّ (غلپایگانی) .

(٤) مع احتمال البول أيضاً (خميني) .

(٥) يأتي فيه التفصيل المتقدم في المسألة الثالثة بالنسبة إلى الحدث (خميني) .

(٦) فيجمع بين الغسل والوضوء إلا في المحدث بالحدث الأصغر فيكفيه الوضوء (غلپایگانی) .

(٧) بل الظاهر بطلانه ووجوب استينافه وإن كان الاحتياط لا يتبغى تركه نعم إذا أعاد الغسل ارتعاساً كان الاحتياط ضعيفاً جداً (خويي) .

الغسل بعد إتمامه والوضوء بعده ، أو الاستيناف^(١) والوضوء بعده ، وكذا إذا أحدث في سائر الأغسال^(٢) ولا فرق بين أن يكون الغسل ترتيبياً أو ارتماسياً إذا كان على وجه التدريج^(٣) ، وأما إذا كان على وجه الآنية فلا يتصور فيه حدوث الحدث في أثناؤه . (مسألة ٩) : إذا أحدث بالأكبر في أثناء الغسل فإن كان مماثلاً للحدث السابق كالجنبابة في أثناء غسلها أو المس في أثناء غسله فلا إشكال في وجوب الاستيناف ، وإن كان مخالفاً له فالأقوى عدم بطلانه فيتمه ويأتي بالآخر ، ويجوز^(٤) الاستيناف^(٥) بغسل^(٦) واحد لهما ويجب الوضوء بعده^(٧) إن كانا غير جنبابة ، أو كان السابق هو جنبابة^(٨) حتى لو استأنف وجمعهما بنية واحدة على الأحوط ، وإن كان اللاحق جنبابة فلا حاجة إلى الوضوء سواء أتمه وأتى للجنبابة بعده أو استأنف وجمعهما بنية واحدة . (مسألة ١٠) : الحدث الأصغر في أثناء الأغسال المستحبة أيضاً لا يكون

(١) لكن إذا أحدث في أثناء الترتيبي استأنف ترتيباً بل إذا كان في أثناء الارتماسي استينافه ارتماساً أيضاً موافق الاحتياط (خميني) .

قاصداً به ما عليه من التمام أو الاتمام (گلپایگانی) .

(٢) لا يبعد جواز رفع اليد عما بيده والأيان بغسل ارتماسي وسيأتي أنه يكفي في الوضوء في غير غسل الاستحاضة المتوسطة (خوئي) .

(٣) تقدم أنه يعتبر في صحة الارتماسي التدريجي الدفعة العرفية وعليه يجوز للمغتسل رفع اليد عن المقدار المتحقق ولو بخروجه من الماء ثم الاغتسال ارتماساً أو ترتيباً ومعه لا حاجة إلى الوضوء في غسل جنبابة قطعاً (خوئي) .

(٤) بل لا يترك الاحتياط بذلك (گلپایگانی) .

(٥) مع مراعاة ما ذكرنا في المسألة السابقة (خميني) .

(٦) ارتماساً وأما الترتيبي فيقصد به رفع الحدث الموجود على النحو المأمور به في الواقع (خوئي) .

(٧) على الأحوط ولا يبعد عدم وجوبه في غسل الاستحاضة المتوسطة كما سيأتي (خوئي) .

(٨) إذا كان الاستيناف بغسل ارتماسي كان الاحتياط في هذا الفرض ضعيفاً (خوئي) .

ج ١ في أحكام الغسل ٢١٩

مبطلاً لها ، نعم في الأغسال المستحبة لإتيان فعل كغسل الزيارة والإحرام لا يبعد البطلان ، كما أن حدوثه بعده وقبل الإتيان بذلك الفعل كذلك كما سيأتي .
(مسألة ١١) : إذا شك في غسل عضو من الأعضاء الثلاثة أو في شرطه قبل الدخول^(١) في العضو الآخر رجوع وأتى به ، وإن كان بعد الدخول فيه لم يعتن به وبني على الإتيان على الأقوى ، وإن كان الأحوط^(٢) الاعتناء ما دام في الأثناء ولم يفرغ من الغسل كما في الوضوء ، نعم لو شك في غسل الأيسر^(٣) أتى به وإن طال الزمان لعدم تحقق الفراغ حيثئذ ، لعدم اعتبار الموالاة فيه ، وإن كان يحتمل^(٤) عدم الاعتناء إذا كان معتاداً الموالاة . (مسألة ١٢) : إذا ارتمس في الماء بعنوان الغسل ثم شك في أنه كان نواياً للغسل الارتماسي حتى يكون فارغاً ، أو لغسل الرأس والرقبة في الترتيبي حتى يكون في الأثناء ويجب عليه الاتيان بالطرفين يجب عليه الاستيناف^(٥) نعم يكفيه^(٦) غسل الطرفين بقصد الترتيبي ، لأنه إن كان بارتماسه قاصداً للغسل الارتماسي فقد فرغ ، وإن كان قاصداً للرأس والرقبة فإتيان غسل الطرفين يتم الغسل الترتيبي .
(مسألة ١٣) : إذا انغمس في الماء بقصد الغسل الارتماسي ثم تبين له بقاء جزء من بدنه غير منغسل يجب عليه الإعادة ترتيباً أو ارتماساً^(٧) ، ولا يكفيه

(١) لا يبعد عدم وجوب الرجوع إذا كان المشكوك فيه هو الشرط (خوئي) .

(٢) لا يترك (گلپایگانی) .

(٣) بناء على عدم اعتبار الترتيب بين الجانبين يكون حكم الشك في غسل الأيمن حكم الشك في غسل الأيسر بعينه واحتمال عدم الاعتناء بالشك لمعتاد الموالاة ضعيف إلى الغاية (خوئي) .

(٤) لكنه ضعيف (خميني) :

ولكنه بعيد (اراکي) .

(٥) بغير الارتماس (گلپایگانی) .

(٦) الأحوط الاقتصار على ذلك أو الاستيناف ترتيباً لا ارتماسياً (خميني) .

(٧) والأولى الأحوط إعادته إرتماسياً (خميني) .

جعل ذلك الارتماس للرأس والرقبة^(١) ، إن كان الجزء الغير المنغسل في الطرفين ، فيأتي بالطرفين الآخرين ، لأنه قصد به تمام الغسل ارتماساً ، لا خصوص الرأس والرقبة ، ولا يكفي نيتهما في ضمن المجموع .
(مسألة ١٤) : إذا صلى ثم شك في أنه اغتسل للجنابة أم لا ، يبني على صحة صلاته ، ولكن يجب عليه الغسل^(٢) للأعمال الآتية ، ولو كان الشك في أثناء الصلاة بطلت ، لكن الأحوط^(٣) إتمامها ثم الاعادة . (مسألة ١٥) : إذا اجتمع^(٤) عليه أغسال متعددة فإما أن يكون جميعها واجباً ، أو يكون جميعها مستحباً ، أو يكون بعضها واجباً وبعضها مستحباً ، ثم إما أن ينوي الجميع أو البعض فإن نوى الجميع بغسل واحد صح في الجميع وحصل امتثال أمر الجميع ، وكذا إن نوى رفع الحدث أو الاستباحة إذا كان جميعها أو بعضها لرفع الحدث والاستباحة ، وكذا لو نوى^(٥) القربة^(٦) ، وحينئذ فإن كان فيها غسل الجنابة لا حاجة إلى الوضوء بعده أو قبله ، وإلا وجب الوضوء ، وإن نوى واحداً منها وكان واجباً كفى عن الجميع^(٧) أيضاً على الأقوى ، وإن كان ذلك الواجب

(١) لا تبعد كفايته (خوئي) .

(٢) هذا إذا لم يصدر منه الحدث الأصغر بعد الصلاة وإلا وجب عليه الجمع بين الوضوء والغسل بل وجبت عليه إعادة الصلاة أيضاً إذا كان الشك في الوقت (خوئي) .

(٣) لا يترك (غليايگاني) .

(٤) لا إشكال في كفاية الغسل الواحد عن الأغسال المتعددة مطلقاً مع نية الجميع وأما مع عدم نية الجميع ففيها إشكال ، نعم لا يبعد كفاية نية الجنابة عن الأغسال الآخر بل الاكتفاء بالواحد عن الجميع أيضاً لا يخلو من وجه لكن لا يترك الاحتياط بنية الجميع أو نية الجنابة لو كان عليه غسلها بل لا ينبغي ترك الاحتياط في هذه الصورة أيضاً بنية الجميع (خميني) .

(٥) بشرط أن يكون ناوياً للجميع إجمالاً (اراكي) .

(٦) وكان ناوياً لعناوينها الخاصة (غليايگاني) .

(٧) مشكل إلا في غسل الجنابة فإنه يكفي عن غيره (غليايگاني) .

غير غسل الجنابة^(١) وكان من جملتها ، لكن على هذا يكون امتثالاً بالنسبة إلى ما نوى ، وأداء بالنسبة إلى البقية ، ولا حاجة إلى الوضوء إذا كان فيها الجنابة ، وإن كان الأحوط مع كون أحدها الجنابة أن ينوي غسل الجنابة ، وإن نوى بعض المستحبات كفى أيضاً^(٢) عن غيره من المستحبات وأما كفايته عن الواجب ففيه إشكال ، وإن كان غير بعيد^(٣) لكن لا يترك الاحتياط . (مسألة ١٦) : الأقوى صحة غسل الجمعة من الجنب والحائض ، بل لا يبعد^(٤) إجراؤه^(٥) عن غسل الجنابة ، بل عن غسل الحيض إذا كان بعد انقطاع الدم . (مسألة ١٧) : إذا كان يعلم إجمالاً أن عليه أغسلاً ، لكن لا يعلم بعضها بعينه يكفيه أن يقصد جميع ما عليه ، كما يكفيه^(٦) أن يقصد البعض المعين^(٧) ويكفي^(٨) عن غير المعين ، بل إذا نوى غسلاً معيناً^(٩) ولا يعلم ولو إجمالاً غيره وكان عليه في الواقع كفى عنه^(١٠) أيضاً ، وإن لم يحصل امتثال أمره ، نعم إذا نوى بعض الأغسال ونوى عدم تحقق الآخر ففي كفايته^(١١) عنه إشكال ، بل صحته أيضاً لا

(١) عدم الكفاية في غير غسل الجنابة هو الأقوى (اراكي) .

(٢) الأقوى عدم الكفاية (اراكي) .

(٣) بل بعيد (اراكي) .

(٤) قد مرّ ما فيه (أراكي) .

مشكل (گلپایگانی) .

(٥) مرّ الإشكال فيه وإن كان له وجه (خميني) .

(٦) بنحو ما مرّ ومَرّ الإشكال في بعض وجوهه (خميني) .

(٧) إذا كان جنابة (اراكي) .

(٨) قد مرّ الإشكال في غير الجنابة (گلپایگانی) .

(٩) تبين حاله مما مرّ (اراكي) .

(١٠) إذا كان المعين هو غسل الجنابة وفي غيره له وجه لا يخلو من أشكال (خميني) .

(١١) في غير غسل الجنابة وأما فيه فالأقوى الكفاية (اراكي) .

تخلو عن إشكال^(١) بعد^(٢) كون حقيقة الأغسال^(٣) واحدة، ومن هذا يشكّل البناء على عدم التداخل بأن يأتي بأغسال متعدّدة كلّ واحد بنيةً واحد منها ، لكن لا إشكال إذا أتى فيما عدا الأوّل برجاء الصّحة والمطلوبية .

فصل في الحيض

وهو دم خلقه الله تعالى في الرحم لمصالح ، وفي الغالب أسود^(٤) ، أو أحمر غليظ طريّ حارّ يخرج بقوة وحرقة ، كما أنّ دم الاستحاضة بعكس ذلك ، ويشترط أن يكون بعد البلوغ وقبل اليأس ، فما كان قبل البلوغ أو بعد اليأس ليس بحيض وإن كان بصفاته ، والبلوغ يحصل بإكمال تسع سنين ، واليأس ببلوغ ستين سنة في القرشية^(٥) وخمسين في غيرها ، والقرشية من انتسب إلى النضر بن كنانة ، ومن شكّ في كونها قرشية يلحقها حكم غيرها^(٦) ، والمشكوك البلوغ محكوم بعدمه ، والمشكوك يأسها كذلك . (مسألة ١) : إذا خرج ممّن شكّ في بلوغها دم وكان بصفات الحيض يحكم بكونه^(٧) حيضاً^(٨) ، ويجعل علامة على البلوغ ، بخلاف ما إذا كان بصفات الحيض وخرج ممّن علم عدم

(١) الأقوى صحته (خميني) .

والأظهر هي الصحة والكفاية فإن الأغسال حقايق متعددة والأجزاء حكم تعبدية لا دخل

له بقصد المغتسل وعدمه (خوئي) .

(٢) بل لا إشكال فيها (اراكي) .

(٣) بل الظاهر تعددها (اراكي) .

بل الأخبار ظاهرة في خلافه (گلپایگانی) .

(٤) أي أحمر يضرب إلى السواد (خميني) .

(٥) فيه إشكال والأحوط لها الجمع بين تروك الحائض وأفعال المستحاضة فيما بين الحدين (خوئي) .

(٦) فيه إشكال (خميني) .

(٧) محل تأمل وإشكال وكذا أمارته للبلوغ وأن لا يخلو من قرب إذا حصل الاطمینان

بحيضيته (خميني) .

(٨) فيه إشكال ولعل عدمه أظهر (خوئي) .

ج ١ في الحيض ٢٢٣

بلوغها ، فإنه لا يحكم بحيضته ، وهذا هو المراد من شرطية البلوغ .
(مسألة ٢) : لا فرق في كون اليأس بالستين أو الخمسين بين الحرّة والأمة ،
وحارّ المزاج وبارده ، وأهل مكان ومكان . (مسألة ٣) : لا إشكال في أنّ
الحيض يجتمع مع الإرضاع وفي اجتماعه مع الحمل قولان ، الأقوى أنه يجتمع
معه ، سواء كان قبل الاستبانة أو بعدها وسواء كان في العادة أو قبلها أو بعدها ،
نعم فيما كان بعد العادة بعشرين يوماً الأحوط^(١) الجمع^(٢) بين تروك الحائض
وأعمال المستحاضة . (مسألة ٤) : إذا انصبّ الدم من الرحم إلى فضاء الفرج
وخرج منه شيء في الخارج ولو بمقدار رأس إبرة لا إشكال في جريان أحكام
الحيض ، وأما إذا انصبّ ولم يخرج بعد وإن كان يمكن إخراجه بإدخال قطنة أو
إصبع ففي جريان أحكام الحيض إشكال فلا^(٣) يترك الاحتياط^(٤) بالجمع^(٥) بين
أحكام الطاهر والحائض ، ولا فرق بين أن يخرج من المخرج الأصلي أو
العارض . (مسألة ٥) : إذا شكّت في أنّ الخارج دم أو غير دم ، أو رأت دمًا
في ثوبها وشكّت في أنه من الرحم أو من غيره لا تجري أحكام الحيض ، وإن
علمت بكونه دمًا واشتبّه عليها فإمّا أن يشتبّه بدم الاستحاضة ، أو بدم البكارة ،
أو بدم القرحة فإن اشتبّه بدم الاستحاضة يرجع إلى الصفات^(٦) ، فإن كان بصفة
الحيض يحكم بأنه حيض ، وإلاّ فإن كان في أيام العادة فكذلك ، وإلاّ

(١) وإن كان الأقوى كونه حيضاً (اراكي) .

والأقوى كونه حيضاً مع اجتماع الشرايط والصفات (گلپایگانی) .

(٢) مورد الاحتياط ما إذا رأت الدم بعد مضي عشرين يوماً من أول عادتها وكان الدم بصفة
الحيض وأما في غيره فحال الحامل حال غيرها (خوئي) .

(٣) والأقوى عدم ترتب أحكام الحيض ما لم يخرج من الفرج (اراكي) .

(٤) الظاهر أنه لا تجري عليه أحكام الحيض ما لم يخرج (خوئي) .

(٥) قبل الإخراج وأما لو أخرجه ولو كذلك فلا يبعد الحكم بالتحيض (گلپایگانی) .

(٦) يأتي التفصيل ويأتي أن الرجوع إلى الصفات متأخر عن الرجوع إلى العادة (خميني) .
فيه تفصيل سيأتي (خوئي) .

٢٢٤ في أحكام الحيض ج ١

فيحكم^(١) بأنه استحاضة^(٢) ، وإن اشتبه بدم البكارة يختبر بإدخال قطنه في
الفرج والصبر قليلاً ثم إخراجها ، فإن كانت مطوقة بالدم فهو بكارة ، وإن كانت
منغمسة به فهو حيض ، والاختبار المذكور واجب^(٣) ، فلو صلت بدونه بطلت ،
وإن تبين بعد ذلك عدم كونه حيضاً ، إلا إذا حصل منها قصد القرية بأن كانت
جاهلة أو عالمة أيضاً إذا فرض حصول قصد القرية مع العلم أيضاً ، وإذا تعدّر
الاختبار ترجع إلى الحالة السابقة من طهر أو حيض ، وإلا فتبني على الطهارة
لكن مراعاة الاحتياط أولى^(٤) ، ولا يلحق بالبكارة في الحكم المذكور غيرها
كالقرحة^(٥) المحيطة بأطراف الفرج ، وإن اشتبه بدم القرحة فالمشهور^(٦) أن
الدم إن كان يخرج من الطرف الأيسر فحيض ، وإلا فمن القرحة إلا أن يعلم أن
القرحة في الطرف الأيسر ، لكن الحكم المذكور مشكل^(٧) ، فلا يترك الاحتياط
بالجمع بين أعمال الطاهرة والحائض ، ولو اشتبه بدم آخر حكم عليه^(٨) بعدم

(١) فيه تفصيل يأتي في ضمن المسائل إنشاء الله تعالى (گلپایگانی) .

(٢) وتركها ملئاً ثم إخراجها رقيقاً على الأحوط الأولى (خميني) .

سيأتي التفصيل فيه بعداً (اراكي) .

(٣) في وجوبه إشكال والقدر المتيقن أنه لا تصح صلاتها قبله بقصد الأمر جزماً (خوئي) .

(٤) بل لازم (خميني - گلپایگانی) .

بل واجبة (اراكي) .

(٥) بل لا يبعد لحوقها بها (گلپایگانی) .

(٦) لا يبعد وجوب الاختبار والعمل على القول المشهور لكن لا ينبغي ترك الاحتياط ولو مع

العلم بالحالة السابقة نعم لو تعدّر الاختبار تعمل على طبق الحالة السابقة ومع الجهل بها

تجمع بين أعمال الطاهرة وتترك الحائض (خميني) .

وهو الأقوى (اراكي) .

(٧) لا يبعد جريان أحكام الطاهرة إلا إذا كانت مسبقة بالحيض (خوئي) .

(٨) بل تبني على الحالة السابقة من طهر أو حيض ومع الجهل تعمل بالاحتياط (اراكي) .

بل تحتاط (گلپایگانی) .

الحيض^(١) إلا أن يكون الحالة السابقة هي الحيضية . (مسألة ٦) : أقل الحيض ثلاثة أيام ، وأكثره عشرة ، فإذا رأت يوماً أو يومين أو ثلاثة إلا ساعة مثلاً لا يكون حيضاً كما أن أقل الطهر عشرة أيام ، وليس لأكثره حد ، ويكفي الثلاثة الملفقة ، فإذا رأت في وسط اليوم الأول واستمر إلى وسط اليوم الرابع يكفي في الحكم بكونه حيضاً ، والمشهور^(٢) اعتبروا^(٣) التوالي^(٤) في الأيام الثلاثة ، نعم بعد توالي الثلاثة في الأول لا يلزم التوالي في البقية ، فلورأت ثلاثة متفرقة في ضمن العشرة لا يكفي ، وهو محل إشكال فلا يترك الاحتياط بالجمع بين أعمال المستحاضة وتروك الحائض فيها ، وكذا اعتبروا^(٥) استمرار الدم في الثلاثة ولو في فضاء الفرج والأقوى كفاية الاستمرار^(٦) العرفي ، وعدم مضرية الفترات^(٧) السيرة في البين ، بشرط أن لا ينقص من ثلاثة ، بأن كان بين أول الدم وآخره ثلاثة أيام ولو ملفقة ، فلو لم تر في الأول مقدار نصف ساعة من أول النهار ومقدار نصف ساعة في آخر اليوم الثالث لا يحكم بحيضته لأنه يصير ثلاثة إلا ساعة مثلاً ، والليالي المتوسطة داخله ، فيعتبر الاستمرار العرفي فيها أيضاً ، بخلاف ليلة اليوم الأول وليلة اليوم الرابع فلورأت من أول نهار اليوم الأول إلى آخر

(١) مع العلم بأن الحالة السابقة الطهر والا فتجمع بين وظائف الطاهرة والحائض ومع العلم بحيضية الحالة السابقة تحكم بالحيضية (خميني) .

(٢) وهو المنصور لكن لا ينبغي ترك الاحتياط نعم لورأت ثلاثة أيام متواليات ثم انقطع وعاد قبل العشرة من حين رؤية الأول وانقطع عليها يكون من حينها إلى تمام العشرة محكوماً بالحيضية حتى أيام النقاء على الأقوى (خميني) .

(٣) وهو الأقوى (اراضي) .

(٤) ما ذهب إليه المشهور هو الأظهر (خوئي) .

(٥) وهو الأقوى لكن بمعنى أنها متى وضعت الكرسف وصبرت هنيئة خرج ملطخاً ولو برأس إبرة من الصفرة (اراضي) .

(٦) مشكل فلا يترك الاحتياط (گلپایگانی) .

(٧) الظاهر أنه يريد بها ما تكون متعارفة خارجاً ولو في بعض النساء (خوئي) .

نهار اليوم الثالث كفى . (مسألة ٧) : قد عرفت أن أقل الطهر عشرة ، فلو رأت الدم يوم التاسع أو العاشر بعد الحيض السابق لا يحكم عليها بالحيضية ، وأما إذا رأت يوم الحادي عشر بعد الحيض السابق فيحكم بحيضته إذا لم يكن مانع آخر^(١) والمشهور^(٢) على اعتبار هذا الشرط ، أي مضي عشرة من الحيض السابق في حيضية الدم اللاحق مطلقاً ، ولذا قالوا : لو رأت ثلاثة مثلاً ثم انقطع يوماً أو أزيد ثم رأت وانقطع على العشرة إن الطهر المتوسط أيضاً حيض ، وإلا لزم كون الطهر أقل من عشرة ، وما ذكره محل إشكال^(٣) بل المسلم أنه لا يكون بين الحيضين أقل من عشرة ، وأما بين أيام الحيض الواحد فلا ، فالأحوط^(٤) مراعاة الاحتياط بالجمع في الطهر بين أيام الحيض الواحد كما في الفرض المذكور . (مسألة ٨) : الحائض إما ذات العادة أو غيرها ، والأولى إما وقتية وعددية ، أو وقتية فقط أو عددية فقط ، والثانية إما مبتدئة وهي التي لم تر الدم سابقاً وهذا الدم أول ما رأت ، وإما مضطربة وهي التي رأت الدم مكرراً ومن لم تستقر لها عادة ، وإما ناسية وهي التي نسيت عاداتها ، ويطلق عليها المتحيرة أيضاً ، وقد يطلق عليها المضطربة ويطلق المبتدئة على الأعم ممن لم تر الدم سابقاً ومن لم تستقر لها عادة ، أي المضطربة بالمعنى الأول . (مسألة ٩) : تتحقق العادة برؤية الدم مرتين متماثلين ، فإن كانا متماثلين في الوقت والعدد فهي ذات العادة الوقتية والعددية ، كأن رأت في أول شهر خمسة أيام ، وفي أول الشهر الآخر أيضاً خمسة أيام ، وإن كانا متماثلين في الوقت دون العدد فهي ذات العادة الوقتية ، كما إذا رأت في أول شهر خمسة ، وفي أول الشهر الآخر ستة أو سبعة مثلاً ، وإن كانا متماثلين في العدد

(١) مع سائر الشرايط (غلپایگانی) .

(٢) وهو الأقوى (خميني) .

(٣) ما ذكره المشهور هو الأظهر (خوئي) .

(٤) والأقوى كون النقاء المتخلل بين أيام الحيض الواحد حيضاً (اراكي) .

ج ١ في أحكام الحيض ٢٢٧

فقط فهي ذات العادة العددية كما إذا رأت في أول شهر خمسة ، وبعد عشرة أيام أو أزيد رأت خمسة أخرى . (مسألة ١٠) : صاحبة العادة إذا رأت الدم مرتين متماثلتين على خلاف العادة الأولى تنقلب عادتھا إلى الثانية ، وإن رأت مرتين على خلاف الأولى لكن غير متماثلتين يبقى حكم الأولى^(١) ، نعم لو رأت على خلاف العادة الأولى مرّات عديدة مختلفة تبطل عادتھا وتلحق بالمضطربة . (مسألة ١١) : لا يبعد تحقّق العادة المركّبة ، كما إذا رأت في الشهر الأوّل ثلاثة ، وفي الثانية أربعة ، وفي الثالث ثلاثة ، وفي الرابع أربعة ، أو رأت شهرين متواليين ثلاثة ، وشهرين متواليين أربعة ، ثمّ شهرين متواليين ثلاثة ، وشهرين متواليين أربعة ، فتكون ذات عادة على النحو المزبور ، لكن لا يخلو عن إشكال ، خصوصاً في مثل الفرض الثاني ، حيث يمكن أن يقال : إنّ الشهرين المتواليين على خلاف السابقين يكونان ناسخين للعادة الأولى ، فالعمل بالاحتياط أولى^(٢) ، نعم إذا تكرّرت الكيفية المذكورة مراراً عديدة بحيث يصدق في العرف أنّ هذه الكيفية عادتھا وأيامها لا إشكال في اعتبارها ، فالإشكال إنّما هو في ثبوت العادة الشرعية بذلك ، وهي الرؤية كذلك مرّتين . (مسألة ١٢) : قد تحصل العادة بالتمييز^(٣) كما في المرأة المستمرة الدم إذا رأت خمسة أيام مثلاً بصفات الحيض في أول الشهر الأوّل ، ثمّ رأت بصفات الاستحاضة ، وكذلك رأت في أول الشهر الثاني خمسة أيام بصفات الحيض ، ثمّ رأت بصفات الاستحاضة فحينئذ تصير ذات عادة عددية وقتية ، وإذا رأت في أول الشهر الأوّل خمسة بصفات الحيض ، وفي أول الشهر الثاني ستّة أو سبعة

(١) فيه تأمّل (خميني) .

فيه إشكال والأحوط مراعاة أحكام ذات العادة والمضطربة (خوئي) .

(٢) لا يترك الاحتياط حتى إذا تكررت الكيفية المذكورة مراراً (خوئي) .

(٣) فيه إشكال بل منع وسيأتي منه قدّس سرّه المنع من الرجوع إلى العادة الحاصلة من

التمييز مع وجود الصفات في غيره (خوئي) .

٢٢٨ في أحكام الحيض ج ١

مثلاً فتصير حينئذ ذات عادة وقتية ، وإذا رأت في أول الشهر الأول خمسة مثلاً ، وفي العاشر من الشهر الثاني مثلاً خمسة بصفات الحيض فتصير ذات عادة عددية . (مسألة ١٣) : إذا رأت حيضين متوالين متماثلين مشتملين على النقاء في البين فهل العادة أيام الدم فقط ، أو مع أيام النقاء ، أو خصوص ما قبل النقاء ؟ الأظهر الأول^(١) ، مثلاً إذا رأت أربعة أيام ثم طهرت في اليوم الخامس ، ثم رأت في السادس كذلك في الشهر الأول والثاني فعادتها خمسة أيام لا ستة ولا أربعة ، فإذا تجاوز دمها رجعت إلى خمسة متوالية^(٢) وتجعلها حيضاً لا ستة ، ولا بأن تجعل اليوم الخامس يوم النقاء ، والسادس أيضاً حيضاً ، ولا إلى أربعة . (مسألة ١٤) : يعتبر في تحقق العادة العددية تساوي الحيضين ، وعدم زيادة إحداها على الأخرى ، ولو بنصف يوم أو أقل ، فلو رأت خمسة في الشهر الأول وخمسة وثلث أو ربع يوم في الشهر الثاني لا تتحقق العادة من حيث العدد ، نعم لو كانت الزيادة يسيرة لا تضر وكذا في العادة الوقتية تفاوت الوقت ولو بثلث أو ربع يوم يضر ، وأما التفاوت اليسير^(٣) فلا يضر . لكن المسألة لا تخلو عن إشكال ، فالأولى مراعاة الاحتياط . (مسألة ١٥) : صاحبة العادة الوقتية سواء كانت عددية أيضاً أم لا ، تترك العبادة بمجرد رؤية الدم في العادة أو مع تقدّمه أو تأخره^(٤) يوماً أو يومين أو أزيد على وجه يصدق^(٥)

(١) بل الثاني (خميني) .

بل الثاني (أراكي) .

بل الأظهر الثاني ورعاية الاحتياط أولى (خوئي) .

(٢) بل متفرقة وتجعل اليوم الخامس يوم النقاء (گلپایگانی) .

(٣) بحيث لا يعدّ تفاوتاً عند العرف (گلپایگانی) .

(٤) في التأخر إشكال فلا يترك الاحتياط (گلپایگانی) .

(٥) لا يترك الاحتياط فيما زاد على يومين في فرض التقدم إن لم يكن الدم واجداً للصفات

وأما في فرض التأخر فإن كان عن أول العادة ولو بأكثر من يومين مع رؤية الدم في أثنائها

فهو محكوم بالحيض وإن كان عن آخر العادة ولو بأقل من يومين فلا يحكم بكونه حيضاً (خوئي)

عليه تقدّم العادة أو تأخرها ، ولو لم يكن الدم بالصفات وترتّب عليه جميع أحكام الحيض فإن علمت بعد ذلك عدم كونه حيضاً لانقطاعه قبل تمام ثلاثة أيّام تقضي ما تركته من العبادات ، وأمّا غير ذات العادة المذكورة كذات العادة العدديّة فقط ، والمبتدئة والمضطربة والناسية فإنّها تترك العادة ، وترتّب أحكام الحيض بمجرد رؤيته إذا كان بالصفات ، وأمّا مع عدمها فتحتاط بالجمع بين تروك الحائض ، وأعمال المستحاضة إلى ثلاثة أيّام ، فإن رأت ثلاثة أو أزيد تجعلها حيضاً^(١) نعم لو علمت أنّه يستمرّ إلى ثلاثة أيّام تركت العادة بمجرد الرؤية ، وإن تبين الخلاف تقضي ما تركته . (مسألة ١٦) : صاحبة العادة المستقرّة في الوقت والعدد إذا رأت العدد في غير وقتها ولم تره في الوقت تجعله حيضاً^(٢) سواء كان قبل الوقت أو بعده . (مسألة ١٧) : إذا رأت قبل العادة^(٣) وفيها ولم يتجاوز المجموع عن العشرة جعلت المجموع حيضاً ، وكذا إذا رأت في العادة وبعدها ولم يتجاوز عن العشرة ، أو رأت قبلها وفيها وبعدها ، وإن تجاوز العشرة في الصور المذكورة فالحيض أيّام العادة فقط ، والبقية استحاضة^(٤) . (مسألة ١٨) : إذا رأت ثلاثة أيّام متواليات وانقطع ثمّ رأت ثلاثة أيّام أو أزيد ، فإن كان مجموع الدمين والنقاء المتخلّل لا يزيد عن عشرة

(١) فيه إشكال وإلّا قرب كونها استحاضة والأحوط الجمع (خوئي) .

مشكل بل الظاهر من بعض الأخبار الحكم بالحيضية مع الصفات وبعدها مع صفات الاستحاضة وقاعدة الامكان عندي محل نظر ومع ذلك الأحوط مع عدم صفات الحيض الجمع بين الوظيفتين (گلپایگانی) .

(٢) مع الصفات أو التقدم بيسير وإلا فيحتاط بالجمع بين الوظيفتين (گلپایگانی) .

(٣) هذا إذا كان التقدم بيوم أو يومين أو كان الدم بصفات الحيض وأما إذا كان التقدم بأكثر من يومين ولم يكن الدم بصفات الحيض فالحكم بكونه حيضاً لا يخلو عن إشكال (خوئي) .

(٤) لا يترك الاحتياط فيما تقدم بيوم أو يومين على العادة وبمقداره من تنمة العادة (گلپایگانی) .

٢٣٠ في أحكام الحيض ج ١

كان الطرفان حيضاً ، وفي النقاء المتخلل تحتاط^(١) بالجمع^(٢) بين تروك الحائض^(٣) وأعمال المستحاضة^(٤) وإن تجاوز المجموع^(٥) عن العشرة^(٦) ، فإن كان أحدهما في أيام العادة دون الآخر جعلت ما في العادة حيضاً^(٧) وإن لم يكن واحد منهما في العادة فتجعل الحيض ما كان^(٨) منهما واجداً للصفات^(٩) ، وإن كانا متساويين في الصفات فالأحوط^(١٠) جعل أولهما^(١١) حيضاً^(١٢) ، وإن كان الأقوى التخيير ، وإن كان بعض أحدهما في العادة دون الآخر جعلت ما بعضه

(١) النقاء المتخلل محسوب من الحيض والظاهر أن لفظ المستحاضة من غلط النسخة إذ لا وجه لمراعاة أعمالها (خميني) .

(٢) قدم الحكم بالحيضية في النقاء المتخلل ولا وجه لجريان أعمال المستحاضة في المقام (اراكي)

(٣) تقدم أن الأظهر كونه من الحيض وكذا الحال فيما بعده (خوئي) .

(٤) بل الطاهرة والكلمة من سهو القلم (گلپایگانی) .

(٥) مفروض المسألة ما إذا كان كل واحد من الدمين وكذا النقاء المتخلل أقل من العشرة (خميني) .

(٦) وكان النقاء أقل من العشرة وإلا فيأتي حكمه في المسألة الحادية والعشرين (گلپایگانی) .

(٧) إذا كان موافقاً لأيام العادة عدداً أو أكثر منها وإلا فتم عدد العادة مما ترى في غيرها ما لم يتجاوز مع النقاء عن العشرة (گلپایگانی) .

(٨) هذا إذا لم يكن زائداً على أيام العادة وإلا جعلت الحيض بمقدارها (خوئي) .

(٩) إذا كانت ذات عادة عديدة وكان أحد الدمين موافقاً لها دون الآخر تجعله حيضاً ويتقدم على التميز على الأقوى (خميني) .

ومع نقصان العدد تنمها من الإمكان (گلپایگانی) .

(١٠) بل الأقوى (اراكي) .

لا يترك (گلپایگانی) .

(١١) وتحتاط إلى تمام العشرة فلو رأت ثلاثة أيام دمًا وانقطع الدم ثلاثة أيام ورأت ستة أيام جعلت الثلاثة الأولى حيضاً وتحتاط في أيام النقاء بين تروك الحائض وأفعال الطاهرة وفي أيام الدم إلى تمام العشرة بين تروك الحائض وأفعال المستحاضة (خميني) .

(١٢) بل الأظهر ذلك لكنها إذا كانت ذات عادة عديدة وكان بعض الدم الثاني متمماً للعدد مع النقاء المتخلل جعلته حيضاً على الأظهر (خوئي) .

ج ١ في أحكام الحيض ٢٣١

في العادة حيضاً^(١) ، وإن كان بعض كل واحد منهما في العادة فإن كان ما في الطرف الأول من العادة ثلاثة أيام أو أزيد جعلت الطرفين من العادة حيضاً^(٢) ، وتحتاط في النقاء^(٣) المتخلل ، وما قبل الطرف الأول وما بعد الطرف الثاني استحاضة^(٤) ، وإن كان ما في العادة^(٥) في الطرف الأول أقل من ثلاثة تحتاط في جميع أيام الدمين^(٦) ، والنقاء بالجمع بينوظيفتين . (مسألة ١٩) : إذا تعارض الوقت والعدد في ذات العادة الوقتية العددية يقدم الوقت^(٧) ، كما إذا رأت في أيام العادة أقل أو أكثر من عدد العادة ، ودماً آخر في غير أيام العادة بعددها فتجعل ما في أيام العادة حيضاً وإن كان متأخراً ، وربما يرجح^(٨) الأسبق ، فالأولى فيما إذا كان الأسبق العدد في غير أيام العادة الاحتياط في الدمين بالجمع بينوظيفتين . (مسألة ٢٠) : ذات العادة العددية إذا رأت أزيد من العدد ولم يتجاوز العشرة فالمجموع حيض ، وكذا ذات الوقت إذا رأت

(١) وتتم العدد مع النقصان على ما مرّ (گلبایگانی) .

(٢) إن كان التقدم أكثر من يوم أو يومين وإلا فتمام ما في الطرف الأول حيض وتتم النقص من الطرف الثاني مع الامكان وتحتاط في النقاء نعم إذا كان الطرف الثاني ثلاثة فلا يترك الاحتياط فيها (گلبایگانی) .

(٣) بل هو من الحيض كما مرّ (خميني) .

قد مرّ الكلام فيه (اراکي) .

(٤) إن تجاوز العشرة من يوم جعلته حيضاً وإلا فما بعد الطرف الثاني أيضاً حيض (گلبایگانی) .

(٥) الأقوى فيه أيضاً ما تقدم من حيضية الأول (اراکي) .

(٦) لا يبعد جعل ما وقع في العادة من الطرف الأول مع متممه من الدم السابق حيضاً فإن أمكن معه جعل المقدار الواقع في العادة من الدم الثاني حيضاً بأن لا يزيد المجموع مع النقاء المتخلل على العشرة كان المجموع حيضاً وإلا فخصوص الدم الأول (خوي) .

(٧) هذا وإن كان له نوع ترجيح لكن لعدم خلوه من الإشكال لا يترك الاحتياط مطلقاً (خميني) .

وتتم العدد من غيره مع الإمكان (گلبایگانی) .

(٨) وهو أولى مما ذكره الماتن (قدّه) سابقاً ولاحقاً (اراکي) .

٢٣٢ في أحكام الحيض ج ١

أزيد من الوقت^(١). (مسألة ٢١) : إذا كانت عاداتها في كل شهر مرة، فرأت في شهر مرتين مع فصل أقل الطهر وكانا بصفة الحيض فكلاهما حيض، سواء كانت ذات عادة وقتاً أو عدداً أو لا، وسواء كانا موافقين^(٢)، للعدد والوقت^(٣)، أو يكون أحدهما مخالفاً. (مسألة ٢٢) : إذا كانت عاداتها في كل شهر مرة فرأت في شهر مرتين مع فصل أقل الطهر، فإن كانت إحداها في العادة والأخرى في غير وقت العادة ولم تكن الثانية بصفة الحيض تجعل ما في الوقت وإن لم يكن بصفة الحيض. حيضاً وتحتاط في الأخرى^(٤) وإن كانتا معاً في غير الوقت^(٥) فمع كونهما واجدتين كلتاها حيض ومع كون إحداها واجدة تجعلها حيضاً، وتحتاط في الأخرى، ومع كونهما فاقدتين تجعل إحداها حيضاً^(٦) والأحوط كونها الأولى وتحتاط في الأخرى. (مسألة ٢٣) : إذا انقطع الدم قبل العشرة فإن علمت بالنقاء وعدم وجود الدم في الباطن اغتسلت وصلّت، ولا حاجة إلى الاستبراء، وإن احتملت بقاءه في الباطن وجب عليها الاستبراء^(٧) واستعلام الحال بإدخال قطنه وإخراجها بعد الصبر هنيئاً، فإن خرجت نقيّة اغتسلت وصلّت، وإن خرجت ملطخة ولو بصفرة صبرت حتى تنقى، أو تنقضي

(١) لعل مراده تقديم الوقت وإلا فلا معنى ظاهر للعبارة (خميني) .

لا معنى لهذه العبارة (گلپایگانی) .

(٢) لا معنى لموافقتها للوقت في شهر واحد (خميني) .

(٣) تصوير الموافقة في الوقت في كلتا المرتين لا يمكن إلا في بعض الفروض على القول بالعادة المركبة (خوئي) .

موافقتها في الوقت خلاف القرض (گلپایگانی) .

(٤) الأقوى في جميع الصور المذكورة في هذه المسألة جعل كليهما حيضاً (اراکي) .

(٥) وإن كان الأظهر عدم كون الثانية حيضاً فيه وفيما بعده (خوئي) .

(٦) الأظهر أن لا يخكم بحيضية شيء من الدمين نعم إذا علم إجمالاً بحيضية أحدهما لا بد من الاحتياط في كل منهما (خوئي) .

بل تحتاط في كليهما (گلپایگانی) .

(٧) بمعنى عدم جواز تركها الصلاة بدونه وعدم جواز ترتيب الآثار على الغسل بدونه (خوئي) .

ج ١ في أحكام الحيض ٢٣٣

عشرة أيام، إن لم تكن ذات عادة، أو كانت عاداتها عشرة، وإن كانت ذات عادة أقل من عشرة فكذا مع علمها بعدم التجاوز عن العشرة، وأما إذا احتملت التجاوز فعليها الاستظهار بترك العبادَة استحباباً^(١) بيوم أو يومين^(٢) أو إلى العشرة مخيرة بينها^(٣)، فإن انقطع الدم على العشرة أو أقل فالمجموع حيض في الجميع، وإن تجاوز فسيجيء حكمه. (مسألة ٢٤) : إذا تجاوز الدم عن مقدار العادة وعلمت أنه يتجاوز عن العشرة تعمل عمل الاستحاضة فيما زاد، ولا حاجة إلى الاستظهار. (مسألة ٢٥) : إذا انقطع الدم بالمرّة وجب الغسل والصلاة وإن احتملت العود قبل العشرة، بل وإن ظنّت، بل وإن كانت معتادة^(٤) بذلك على إشكال^(٥)، نعم لو علمت العود فالأحوط^(٦) مراعاة^(٧) الاحتياط في أيام النقاء لما مرّ من أن في النقاء المتخلّل يجب الاحتياط. (مسألة ٢٦) : إذا تركت الاستبراء وصلت بطلت، وإن تبين بعد ذلك كونها

(١) بل وجوباً (أراكي) .

بل وجوباً ما لم تطمئنّ بالتجاوز عن العشرة ولو إلى تمام العشرة والأحسن بعد العادة الجمع بين الوظيفتين (گلپایگانی) .

(٢) أو ثلاثة (أراكي) .

(٣) لا ينبغي ترك الاحتياط بالاستظهار بيوم أو يومين (خميني) .

الظاهر وجوب الاستظهار بيوم إذا لم تكن مستمرة الدم قبل أيام العادة ثم هي مخيرة بين الاستظهار بيومين أو ثلاثة أو إلى العشرة وعنده وأما إذا كانت كذلك فلا استظهار عليها على الأظهر والأحوط في جميع ذلك الجمع بين تروك الحائض وأفعال المستحاضة (خوئي) .

(٤) لا يترك الاحتياط فيما إذا كانت عاداته الانقطاع والعود بالجمع بين أعمال الطاهرة وتروك الحائض (خميني) .

(٥) الأقوى التحيض مع الاطمينان وعدم التحيض مع عدمه (أراكي) .

لكنه ضعيف نعم لو حصل لها العلم أو الاطمينان بالعود لزمها ترتيب آثار الحيض في أيام النقاء كما تقدم (خوئي) .

(٦) قد مرّ الكلام فيه (أراكي) .

(٧) والأقوى لزوم ترك العبادَة لما مرّ أن النقاء المتخلّل حيض (خميني) .

٢٣٤ في تجاوز الدم عن العشرة ج ١

طاهرة إلا إذا حصلت منها نية القربة . (مسألة ٢٧) : إذا لم يمكن الاستبراء لظلمة أو عَمَى فالأحوط^(١) الغسل^(٢) والصلاة إلى زمان حصول العلم بالنقاء ، فتعيد الغسل حينئذ ، وعليها قضاء ما صامت ، والأولى تجديد^(٣) الغسل في كل وقت تحتل البقاء .

(فصل) : في حكم تجاوز الدم عن العشرة : (مسألة ١) : من تجاوز دمها عن العشرة سواء استمر إلى شهر أو أقل أو أزيد إما أن تكون ذات عادة ، أو مبتدئة ، أو مضطربة ، أو ناسية ، أمّا ذات العادة فتجعل عاداتها حيضاً ، وإن لم تكن بصفات الحيض ، والبقية استحاضة وإن كانت بصفاته ، إذا لم تكن العادة حاصلة من التمييز^(٤) بأن يكون من العادة المتعارفة وإلا فلا يبعد^(٥) ترجيح الصفات^(٦) على العادة بجعل ما بالصّفة حيضاً دون ما في العادة الفاقدة ، وأمّا المبتدئة والمضطربة بمعنى من لم تستقرّ لها عادة فترجع إلى التمييز فتجعل ما كان بصفة الحيض حيضاً ، وما كان بصفة الاستحاضة استحاضة بشرط أن لا يكون أقلّ من ثلاثة ، ولا أزيد من العشرة ، وأن لا يعارضه^(٧) دم آخر^(٨) واجد للصفات ، كما إذا رأت خمسة أيام مثلاً دماً أسود ، وخمسة أيام أصفر ، ثم

(١) فيه إشكال (خميني) .

(٢) والأقوى العمل على الحالة السابقة ولو أرادت الاحتياط فتجمع بين الوظيفتين (گلپایگانی) .

(٣) بل الأحوط (خوئي) .

(٤) بل وإن حصلت منه (خميني) .

(٥) بل يبعد والترجيح للعادة مطلقاً (اراكي) .

(٦) بل لا يبعد ترجيح العادة (گلپایگانی) .

(٧) لا يبعد حيضية الدم الأول (اراكي) .

ومع التعارض تحتاط في المتّصفين (گلپایگانی) .

(٨) مع كون الفصل بين الدمين الواجدين بالفاقد الذي هو أقلّ من العشرة كما في المشال (خميني) .

لا بد من الاحتياط فيما إذا كان كل من الدمين واجداً للصفة (خوئي) .

ج ١ في تجاوز الدم عن العشرة ٢٣٥

خمسة أيام أسود ، ومع فقد الشرطين^(١) أو كون الدم لوناً واحداً ترجع إلى أقاربها^(٢) في عدد الأيام ، بشرط اتفاقها ، أو كون النادر كالمعدوم ، ولا يعتبر اتحاد البلد ، ومع عدم الأقارب أو اختلافها ترجع إلى الروايات مخيرة^(٣) بين اختيار^(٤) الثلاثة في كل شهر أو ستة أو سبعة^(٥) ، وأما الناسية فترجع إلى التمييز^(٦) ، ومع عدمه إلى الروايات ، ولا ترجع إلى أقاربها ، والأحوط أن تختار السبع . (مسألة ٢) : المراد من الشهر ابتداء رؤية الدم إلى ثلاثين يوماً ، وإن كان في أواسط الشهر الهلالي أو أواخره . (مسألة ٣) : الأحوط أن تختار العدد في أول^(٧) رؤية الدم إلا إذا كان مرجح لغير الأول^(٨) . (مسألة ٤) : يجب الموافقة^(٩) بين الشهور ، فلو اختارت في الشهر الأول أوله ففي الشهر الثاني أيضاً كذلك وهكذا . (مسألة ٥) : إذا تبين بعد ذلك أن زمان الحيض

(١) القاء الأوصاف مطلقاً والحكم بكونها فاقدة التميز محل إشكال بل لا يبعد لزوم الأخذ بالصفات في الدم الأول وتتميمه أو تنقيصه بما هو وظيفتها من الأخذ بعادة نساؤها أو بالروايات (خميني) .

(٢) والأحوط فيمن لم تستقر لها عادة وكانت عادة أقاربها أقل من سبعة أيام أو أكثر أن تجمع في مقدار التفاوت بين وظيفتي الحائض والمستحاضة (خميني) .

(٣) الأظهر أن المبتدئة إذا لم تكن لها أقارب أو كانت واختلفت اقراؤها تحيضت في الشهر الأول بستة أو سبعة أيام ثم احتاطت إلى العشرة وفيما بعد الشهر الأول تحيضت بثلاثة واحتاطت إلى ستة أو سبعة أيام وأما المضطربة فهي تحيض بستة أو سبعة أيام مطلقاً (خوئي) .

(٤) بل بين اختيار ستة في كل شهر أو سبعة كذلك أو ثلاثة في شهر وعشرة في آخر أو بالعكس (اراكي) .

(٥) الأحوط لو لم يكن الأقوى التحيض في كل شهر بالسبعة (خميني) .

(٦) الظاهر أن ناسية العدد تحيض في كل مقدار تحتل كونه من زمان عادتها والأحوط أن تحتاط فيما زاد على السبعة (خوئي) .

(٧) بل الأظهر ذلك (خوئي) .

(٨) لا تعرف ما يكون مرجحاً والمفروض عدم التمييز (خوئي) .

(٩) على الأحوط (گلپایگانی) .

٢٣٦ في حكم تجاوز الدم على العشرة ج ١

غير ما اختارته وجب عليها قضاء ما فات منها من الصلوات ، وكذا إذا تبينت الزيادة^(١) والنقيصة . (مسألة ٦) : صاحبة العادة الوقتية إذا تجاوز دمها العشرة في العدد حالها حال المبتدئة^(٢) في الرجوع^(٣) إلى الأقارب والرجوع إلى التخيير^(٤) المذكور مع فقدهم أو اختلافهم ، وإذا علمت كونه أزيد من الثلاثة ليس لها أن تختارها ، كما أنها لو علمت أنه أقل من السبعة ليس لها اختيارها . (مسألة ٧) : صاحبة العادة العددية ترجع في العدد إلى عاداتها ، وأما في الزمان فتأخذ بما فيه الصفة ، ومع فقد التمييز تجعل العدد في الأول على الأحوط^(٥) ، وإن كان الأقوى التخيير ، وإن كان هناك تمييز لكن لم يكن موافقاً للعدد فتأخذه وتزيد^(٦) مع النقصان وتنقص مع الزيادة . (مسألة ٨) : لا فرق في الوصف بين الأسود والأحمر ، فلورأت ثلاثة أيام أسود وثلاثة أحمر ثم بصفة الاستحاضة تنحيز بستة . (مسألة ٩) : لو رأت بصفة الحيض ثلاثة أيام ثم ثلاثة أيام بصفة الاستحاضة ، ثم بصفة الحيض خمسة أيام أو أزيد تجعل الحيض الثلاثة^(٧) الأولى^(٨) وأما لو رأت بعد الستة الأولى ثلاثة أيام أو أربعة بصفة الحيض تجعل الحيض الدمين الأول والأخير ، وتحتاط في

(١) مع زيادة أيام الحيض عما اختارته وانطبق ما عدى الزيادة عليها كما هو ظاهر المفروض لا وجه للقضاء (خميني) .

(٢) بل ترجع إلى الستة أو السبعة مع عدم التمييز (خوئي) .

(٣) بعد فقدان التمييز وإلا فإن كان تمييز يمكن رعايته مع الوقت ترجع إليه (خميني) .

(٤) بل إلى السبعة كما تقدم (خميني) .

(٥) إن لم يكن أقوى (خميني) .

لا يترك (أراكي) .

بل على الأظهر (خوئي) .

لا يترك (گلپایگانی) .

(٦) فيه وفيما بعده إشكال بل الظاهر عدمه (خوئي) .

(٧) فيه إشكال بل لا يبعد إجراء حكم فاقدة التمييز وكذا الحال في الفرع التالي (خميني)

(٨) بل تحتاط فيها وفي الخمسة الأخيرة (خوئي) .

=

ج ١ في حكم تجاوز الدم على العشرة ٢٣٧

البين^(١) ممّا هو بصفة الاستحاضة ، لأنّه كالنقاء المتخلّل بين الدمين .
(مسألة ١٠) : إذا تخلّل بين المتّصفين بصفة الحيض عشرة أيّام بصفة الاستحاضة جعلتهما حيضتين ، إذا لم يكن كلّ واحد منهما أقلّ من ثلاثة .
(مسألة ١١) : إذا كان ما بصفة الحيض ثلاثة متفرّقة في ضمن عشرة تحتاط^(٢) في جميع^(٣) العشرة^(٤) . (مسألة ١٢) : لا بدّ في التمييز أن يكون بعضها بصفة الاستحاضة وبعضها بصفة الحيض ، فإذا كانت مختلفة في صفات -
الحيض فلا تمييز بالشّدّة والضعف أو غيرهما ، كما إذا كان في أحدهما وصفان ، وفي الآخر وصف واحد ، بل مثل هذا فاقد التمييز ، ولا يعتبر اجتماع صفات الحيض ، بل يكفي^(٥) واحدة منها . (مسألة ١٣) : ذكر بعض العلماء الرجوع إلى الأقران مع فقد الأقارب . ثمّ الرجوع إلى التخيير بين الأعداد ، ولا دليل عليه ، فترجع إلى التخيير^(٦) بعد فقد الأقارب . (مسألة ١٤) : المراد من الأقارب أعمّ من الأبوين والأبّي أو الأمّي فقط ولا يلزم في الرجوع إليهم حياتهم .
(مسألة ١٥) : في الموارد التي تتخير بين جعل الحيض أوّل الشهر أو غيره إذا عارضها زوجها وكان مختارها منافياً لحقه وجب عليها^(٧) مراعاة حقه ، وكذا في الأمة مع

= بل لا يبعد الحكم بحيضية أربعة أيام من الخمسة أيضاً إن لم يكن لها عدد وإلا فتم العدد من تلك الأربعة والاحتياط في مجموع الدمين حسن (غلپایگانی) .

- (١) بل تجعله حيضاً (اراكي) .
- مر أنه يحكم الحيض (خوئي) .
- (٢) الظاهر أنها فاقدة التميز (خميني) .
- (٣) الأقوى إجراء حكم فاقد التميز عليها (اراكي) .
- (٤) تقدم أن الحكم بعدم الحيضية هو الأظهر (خوئي) .
- (٥) إذا لم يعارضه بعض صفات الاستحاضة وإلا فهي من فاقدة التميز أيضاً على الظاهر فإذا كان الدم أسود بارداً تكون فاقدة التميز بخلاف ما لو كان أسود غير بارد ولا حار فتكون واجدة (خميني) .
- (٦) مرّ حكم ذلك (خوئي) .
- (٧) مشكل بل الظاهر عدم الحق للزوج فيما اختارته حيضاً (غلپایگانی) .

٢٣٨ في أحكام الحائض ج ١

السيد ، وإذا أرادت الاحتياط الاستحبابي فمنعها زوجها أو سيدها يجب تقديم حقهما نعم ليس لهما منعها عن الاحتياط الوجوبي . (مسألة ١٦) : في كل مورد تحيَّضت من أخذ عادة أو تمييز أو رجوع إلى الأقارب ، أو إلى التخيير بين الأعداد المذكورة ، فتبين بعد ذلك كونه خلاف الواقع يلزم عليها التدارك بالقضاء أو الإعادة .

فصل في أحكام الحائض

وهي أمور : « أحدها » : يحرم عليها العبادات المشروطة بالطهارة كالصلاة والصوم والطواف والاعتكاف . « الثانية » : يحرم عليها مسّ اسم الله وصفاته الخاصّة بل غيرها أيضاً إذا كان المراد بها هو الله ، وكذا مسّ أسماء الأنبياء والأئمة على الأحوط ، وكذا مسّ كتابة القرآن على التفصيل الذي مرّ في الموضوع . « الثالث » : قراءة آيات السجدة بل سورها على الأحوط^(١) . « الرابع » : اللبث^(٢) في المساجد . « الخامس » : وضع شيء فيها إذا استلزم^(٣) الدخول^(٤) . « السادس » : الاجتياز من المسجدين والمشاهد المشرفة كسائر المساجد^(٥) دون الرواق منها وإن كان الأحوط إلحاقه بها هذا مع عدم لزوم الهتك وإلاّ حرم ، وإذا حاضت^(٦) في المسجدين تتيّم وتخرج^(٧) إلاّ

(١) بل الأقوى (خميني) .

بل الأقوى (اراكي) .

(٢) بل مطلق الدخول غير الاجتياز كما يأتي (خميني) .

(٣) بل وإن لم يستلزم (خميني) .

بل مطلقاً على الأحوط (گلپایگانی) .

(٤) واللبث بل المحرم هو اللبث (اراكي) .

بل مطلقاً كما مرّ في الجنابة (خوئي) .

(٥) على المشهور الموافق للاحتياط (خوئي) .

(٦) بل إذا كان حيضها منقطعاً لا جارياً كما مرّ (خميني) .

(٧) في مشروعية التيمم في هذا الفرض منع تقدم في بحث الجنابة (خوئي) .

ج ١ في أحكام الحائض ٢٣٩

إذا كان زمان الخروج أقل من زمان التيمم أو مساوياً^(١) . (مسألة ١) : إذا حاضت في أثناء الصلاة ولو قبل السلام بطلت ، وإن شكّت في ذلك صحت ، فإن تبين بعد ذلك ينكشف بطلانها ، ولا يجب عليها الفحص وكذا في سائر مبطلات الصلاة (مسألة ٢) : يجوز للحائض سجدة الشكر ، ويجب عليها سجدة التلاوة إذا استمعت بل أو سمعت^(٢) آيتها ويجوز لها اجتياز غير المسجدين ، لكن يكره ، وكذا يجوز لها اجتياز المشاهد المشرفة^(٣) . (مسألة ٣) : لا يجوز لها دخول المساجد بغير الاجتياز ، بل معه أيضاً في صورة استلزامه تلويثها^(٤) . « السابع » : وطئها في القبل حتى بإدخال الحشفة من غير إنزال ، بل بعضها على الأحوط ، ويحرم عليها أيضاً ، ويجوز الاستمتاع بغير الوطي من التقبيل والتفخيذ والضم ، نعم يكره الاستمتاع بما بين السرة والركبة منها بالمباشرة ، وأما فوق اللباس فلا بأس وأما الوطي في دبرها فجوازه محل إشكال^(٥) ، وإذا خرج دمها من غير الفرج فوجوب الاجتناب عنه غير معلوم ، بل الأقوى عدمه إذا كان من غير الدبر ، نعم لا يجوز الوطي في فرجها الخالي عن الدم حينئذ . (مسألة ٤) : إذا أخبرت بأنها حائض يسمع منها كما لو أخبرت بأنها طاهر . (مسألة ٥) : لا فرق في حرمة وطئ الحائض

(١) مرّ منه ما ينافي ذلك في الجنابة (خميني) .

(٢) على الأحوط وإن كان الاستحباب لا يخلو من رجحان (خميني) .

على الأحوط في صورة السماع (اراكي) .

على الأحوط والظاهر عدم الوجوب بالسماع (خوئي) .

على الأحوط (گلپایگانی) .

(٣) الأحوط الترك (گلپایگانی) .

(٤) في صورة الاستلزام أيضاً يكون التلويث حراماً لا الدخول لكن مع الالتفات بحصول

التلويث ولو قهراً لا تكون معذورة (خميني) .

(٥) والأقوى جوازه لكن لا ينبغي ترك الاحتياط (خميني) .

لا يبعد اتحاد حكمها من هذه الجهة مع الطاهرة (گلپایگانی) .

بين الزوجة الدائمة والمتعة والحرّة والأمة والأجنبيّة والمملوكة ، كما لا فرق بين أن يكون الحيض قطعياً وجدانياً . أو كان بالرجوع إلى التمييز أو نحوه ، بل يحرم أيضاً في زمان الاستظهار^(١) إذا تحيّضت . وإذا حاضت في حال المقاربة يجب المبادرة بالإخراج . « الثامن » : وجوب الكفارة^(٢) بوطيها ، وهي دينار في أول الحيض ، ونصفه في وسطه ، وربعه في آخره ، إذا كانت زوجة ، من غير فرق بين الحرّة والأمة والدائمة والمنقطعة ، وإذا كانت مملوكة للواطي فكفّارته ثلاثة أمداد من الطعام يتصدّق بها على ثلاثة مساكين ، لكل مسكين مدّ ، من غير فرق بين كونها قنّة أو مدبرة أو مكاتبة أو أمّ ولد ، نعم في المبعوضة والمشاركة والمزوجة والمحلّلة إذا وطئها مالکها إشكال ، ولا يبعد إلحاقها^(٣) بالزوجة في لزوم الدينار أو نصفه أو ربعه ، والأحوط الجمع بين الدينار والأمداد ، ولا كفّارة على المرأة وإن كانت مطاوعة ، ويشترط في وجوبها العلم والعمد والبلوغ والعقل ، فلا كفّارة على الصبي ولا المجنون ولا الناسي ولا الجاهل بكونها في الحيض بل إذا كان جاهلاً^(٤) بالحكم أيضاً وهو الحرمة ، وإن كان أحوط^(٥) نعم مع الجهل بوجوب الكفّارة بعد العلم بالحرمة لا إشكال في الثبوت . (مسألة ٦) : المراد بأول الحيض ثلثه الأوّل ، وبوسطه ثلثه الثاني ، وبآخره الثلث الأخير ، فإن كان أيام حيضها ستّة فكلّ ثلث يومان ، وإذا

(١) على الأحوط (خميني) .

(٢) على الأحوط (خميني) .

على الأحوط (أراكي) .

لا يبعد استحبابها والاحتياط لا ينبغي تركه وبذلك يظهر الحال في جملة من الفروع الآتية (خوئي) .

وجوبها محل النظر بل لا يبعد استحبابها (گلپایگانی) .

(٣) محل تأمل (خميني) .

(٤) الأحوط ثبوت الكفّارة مع الجهل بالحكم تقصيراً لا قصوراً (أراكي) .

(٥) لا يترك (خميني) .

ج ١ في أحكام الحائض ٢٤١

كانت سبعة فكلّ ثلث يومان وثلث يوم ، وهكذا . (مسألة ٧) : وجوب الكفارة في الوطي في دبر الحائض غير معلوم^(١) لكنّه أحوط . (مسألة ٨) : إذا زنى بحائض أو وطئها شبهة فالأحوط التكفير ، بل لا يخلو عن قوّة^(٢) (مسألة ٩) : إذا خرج حيضها من غير الفرج فوطئها في الفرج الخالي من الدم فالظاهر وجوب الكفارة بخلاف وطئها في محلّ الخروج . (مسألة ١٠) : لا فرق^(٣) في وجوب الكفارة بين كون المرأة حيّة أو ميتة . (مسألة ١١) : إدخال بعض الحشفة كاف في ثبوت الكفارة على الأحوط . (مسألة ١٢) : إذا وطئها بتخيّل أنّها أمته فبانّت زوجته عليه كفارة دينار ، وبالعكس كفارة الأمداد ، كما أنّه إذا اعتقد كونها في أوّل الحيض فبان الوسط أو الآخر أو العكس فالمناطق الواقع . (مسألة ١٣) : إذا وطئها بتخيّل أنّها في الحيض فبان الخلاف لا شيء عليه . (مسألة ١٤) : لا تسقط الكفارة بالعجز عنها ، فمتى تيسّرت وجبت ، والأحوط^(٤) الاستغفار مع العجز بدلاً عنها ما دام العجز . (مسألة ١٥) : إذا اتّفق حيضها حال المقاربة وتعمّد في عدم الإخراج وجبت الكفارة^(٥) . (مسألة ١٦) : إذا أخبرت بالحيض أو عدمه يسمع قولها ، فإذا وطئها بعد إخبارها بالحيض وجبت الكفارة ، إلّا إذا علم كذبها ، بل لا يبعد سماع قولها في كونه أوّل أو وسطه أو آخره . (مسألة ١٧) : يجوز إعطاء قيمة الدينار ، والمناطق قيمة وقت الأداء . (مسألة ١٨) : الأحوط إعطاء كفارة الأمداد لثلاثة

(١) بل الظاهر عدمه (خميني) .

(٢) لا قوة فيه كما لا قوة في غير الزنا (خميني) .

بل الأقوى العدم (اراكي) .

(٣) لا يخلو من إشكال وإن لا يخلو من وجه (خميني) .

(٤) والأولى أن تتصدق على مسكين ومع العجز الاستغفار بدلاً (خميني) .

(٥) محل تأمل (خميني) .

٢٤٢ في احكام الحائض ج ١

مساكين ، وأما كفارة الدينار فيجوز إعطاؤها لمساكين واحد ، والأحوط^(١) صرفها على ستة أو سبعة مساكين^(٢) . (مسألة ١٩) : إذا وطئها في الثلث الأول والثالث فعليه الدينار ونصفه وربعه ، وإذا كرّر الوطي في كل ثلث فإن كان بعد التكفير وجب التكرار ، وإلا فكذاك أيضاً على الأحوط . (مسألة ٢٠) : ألحق بعضهم النفساء بالحائض في وجوب الكفارة ، ولا دليل عليه ، نعم لا إشكال في حرمة وطئها . « التاسع » : بطلان طلاقها وظهارها إذا كانت مدخولة ولو دبراً وكان زوجها حاضراً ، أو في حكم الحاضر ولم تكن حاملاً ، فلو لم تكن مدخولاً بها أو كان زوجها غائباً أو في حكم الغائب بأن لم يكن متمكناً^(٣) من استعمال حالها وإن كانت حاملاً يصح طلاقها والمراد بكونه في حكم الحاضر أن يكون مع غيبته متمكناً من استعمال حالها . (مسألة ٢١) : إذا كان الزوج غائباً ووكل حاضراً متمكناً^(٤) من استعمال حالها لا يجوز له طلاقها في حال الحيض . (مسألة ٢٢) : لو طلقها باعتقاد أنها طاهرة فبانت حائضاً بطل ، وبالعكس صح . (مسألة ٢٣) : لا فرق في بطلان طلاق الحائض بين أن يكون حيضها وجدانياً أو بالرجوع إلى التمييز أو التخيير بين الأعداد المذكورة^(٥) سابقاً ، ولو طلقها في صورة تخييرها قبل اختيارها فاختارت التحيض^(٦)

(١) لم أجد وجهاً لإعطاء الستة ، والوجه في السبعة ضعيف ، وإعطاء العشرة أوجه من السبعة ، وإن كان ضعيفاً في نفسه (خميني) .

(٢) ما عثرت على مستنده نعم لو قيل إلى عشرة كان له احتمال (غلپایگانی) .

(٣) أو يكون متعسراً عليه وخصوصيات المسألة موكولة إلى محلها (خميني) .

(٤) ولو من جهة علمه بعادتها الوقتية على الأقوى (خميني) .

(٥) مر أن التخيير لم يثبت في مورد (خوئي) .

(٦) قد مر أن الأحوط لو لم يكن أقوى لزوم التحيض أول رؤية الدم وكذلك الأحوط لو لم يكن أقوى لزوم التحيض بالسبعة وليس لها على الأحوط لولا الأقوى التحيض في غير =

ج ١ في أحكام الحائض ٢٤٣

بطل^(١) ، ولو اختارت عدمه صحّ ، ولو ماتت قبل الاختيار بطل أيضاً^(٢) . (مسألة ٢٤) : بطلان الطلاق والظهار وحرمة الوطي ووجوب الكفارة مختصة بحال الحيض ، فلو طهرت ولم تغتسل لا تترتب هذه الأحكام ، فيصح طلاقها وظهارها ، ويجوز وطئها ، ولا كفارة فيه ، وأمّا الأحكام الأخر^(٣) المذكورة فهي ثابتة ما لم تغتسل^(٤) : « العاشر » : وجوب الغسل^(٥) بعد انقطاع الحيض للأعمال الواجبة المشروطة بالطهارة كالصلاة والطواف والصوم واستحبابه للأعمال التي يستحب لها الطهارة ، وشرطيته للأعمال الغير الواجبة التي يشترط فيها الطهارة . (مسألة ٢٥) : غسل الحيض كغسل الجنابة مستحب نفسي^(٦) وكيفيته مثل غسل الجنابة في الترتيب والارتماس وغيرهما ممّا مرّ ، والفرق أن غسل الجنابة لا يحتاج إلى الوضوء بخلافه ، فإنّه يجب معه الوضوء^(٧) قبله أو بعده أو بينه إذا كان ترتيباً ، والأفضل في جميع الأغسال جعل الوضوء قبلها . (مسألة ٢٦) : إذا اغتسلت جاز لها كلّ ما حرم عليها بسبب الحيض وإن لم تتوضأ فالوضوء ليس شرطاً في صحّة الغسل ، بل يجب لما يشترط به كالصلاة ونحوها . (مسألة ٢٧) : إذا تعذر الغسل تيمّم بدلاً عنه ،

-
- = أول الرؤية ولا زائداً أو ناقصاً عن السبعة ولازم ذلك أنه لو طلقها من أول الرؤية إلى السبعة يقع باطلاً ولو اختارت غيرها وفي ما بعدها من أول الرؤية يقع صحيحاً ولو اختارت لكن المسألة لما كانت مشككة لزم مراعاة الاحتياط فيها (خميني) .
- (١) مشكل فلا يترك الاحتياط بل لا يبعد الصحة لو ماتت قبل الاختيار (كلبايجاني) .
- (٢) الأقوى عدم البطلان (اراكي) .
- (٣) الأقوى اختصاص حرمة القراءة واللبث في سائر المساجد والدخول في المسجدين بحال الحيض (اراكي) .
- (٤) الحكم في بعضها مبني على الاحتياط (خميني) .
- (٥) مرّ عدم الوجوب الشرعي وكذا الاستحباب كذلك (خميني) .
- (٦) لأجل ترتب الطهارة عليه (خميني) .
- (٧) على الأحوط وسيأتي عدم الحاجة إليه وبذلك يظهر الحال في المسألة الآتية (خوئي) .

وإن تعذر الوضوء أيضاً تيمّم ، وإن كان الماء بقدر أحدهما تقدّم^(١) الغسل .
 (مسألة ٢٨) : جواز وطئها لا يتوقّف على الغسل ، لكن يكره قبله ، ولا يجب
 غسل فرجها أيضاً قبل الوطئ وإن كان أحوط^(٢) بل الأحوط ترك الوطئ قبل
 الغسل . (مسألة ٢٩) : ماء غسل الزوجة والأمة على الزوج والسيد على
 الأقوى . (مسألة ٣٠) : إذا تيمّم بدل الغسل ثم أحدث بالأصغر لا يبطل
 تيمّمها^(٣) بل هو باقٍ إلى أن تتمكّن من الغسل . « الحادي عشر » : وجوب
 قضاء ما فات في حال الحيض من صوم شهر رمضان وغيره من الصيام الواجب
 وأما الصلوات اليومية فليس عليها قضاؤها ، بخلاف غير اليومية مثل الطواف
 والنذر^(٤) المعين^(٥) وصلاة الآيات ، فإنه يجب قضاؤها على الأحوط بل
 الأقوى^(٦) . (مسألة ٣١) : إذا حاضت بعد دخول الوقت فإن كان مضى منه
 مقدار أداء أقلّ الواجب^(٧) من صلاتها بحسب حالها من السرعة والبطء والصحة
 والمرض والسفر والحضر وتحصيل الشرائط بحسب تكليفها الفعلي من الوضوء
 أو الغسل أو التيمّم وغيرها من سائر الشرائط الغير الحاصلة ولم تصلّ وجب
 عليها قضاء تلك الصلاة ، كما أنها لو علمت بمفاجأة الحيض وجب عليها

(١) على الأحوط (خميني) .

(٢) هذا الاحتياط لا يترك (خوئي) .

(٣) الظاهر أنه يبطل والأولى رعاية الاحتياط مهما أمكن (خوئي) .

(٤) الأقوى في النذر عدم الوجوب لانكشاف فساد النذر (اراكي) .

(٥) الظاهر عدم وجوب القضاء إذا كان الفائت حال الحيض النذر المعين بل لا يبعد عدمه

في صلاة الآيات أيضاً (خوئي) .

الحكم في النذر مطابق للاحتياط وفي الطواف والآيات تفصيل موكول إلى محله

(گلپایگانی) .

(٦) الأقوائية محل منع (خميني) .

(٧) على الأحوط وإن كان عدم وجوب القضاء إذا لم تدرك مقدار الصلاة المتعارفة المشتملة

على المستحبات المتعارفة لا يخلو من وجه (خميني) .

ج ١ في أحكام الحائض ٢٤٥

المبادرة إلى الصلاة ، وفي مواطن التخيير يكفي سعة مقدار القصر ولو أدركت من الوقت أقل مما ذكرنا لا يجب عليها القضاء ، وإن كان الأحوط^(١) القضاء^(٢) إذا أدركت الصلاة مع الطهارة وإن لم تدرك سائر الشرائط ، بل ولو أدركت أكثر الصلاة بل الأحوط قضاء الصلاة إذا حاضت بعد الوقت مطلقاً وإن لم تدرك شيئاً من الصلاة . (مسألة ٣٢) : إذا طهرت من الحيض قبل خروج الوقت فإن أدركت من الوقت ركعة مع إحراز الشرائط وجب عليها الأداء وإن تركت وجب قضاؤها وإلا فلا ، وإن كان الأحوط^(٣) القضاء^(٤) إذا أدركت ركعة مع الطهارة ، وإن لم تدرك سائر الشرائط ، بل الأحوط القضاء إذا طهرت قبل خروج الوقت مطلقاً ، وإذا أدركت ركعة مع التيمم لا يكفي في الوجوب إلا إذا كان وظيفتها التيمم مع قطع النظر عن ضيق الوقت وإن كان الأحوط الإتيان مع التيمم ، وتمامية الركعة بتمامية الذكر من السجدة الثانية لا برفع الرأس منها . (مسألة ٣٣) : إذا كانت جميع الشرائط حاصلة قبل دخول الوقت يكفي في وجوب المبادرة ووجوب القضاء مضي مقدار أداء الصلاة قبل حدوث الحيض ، فاعتبار مضي مقدار تحصيل الشرائط إنما هو على تقدير عدم حصولها . (مسألة ٣٤) : إذا ظننت ضيق الوقت عن إدراك الركعة فتركت ثم بان السعة وجب عليها القضاء . (مسألة ٣٥) : إذا شككت في سعة الوقت وعدمها وجبت^(٥) المبادرة . (مسألة ٣٦) : إذا علمت أول الوقت بمفاجأة الحيض وجبت المبادرة بل وإن شككت على الأحوط^(٦) ، وإن لم تبادر وجب

(١) لا يترك (كلايگانی) .

(٢) بل لا يبعد أن يكون هذا هو الأظهر (خوئی) .

(٣) لا يترك (كلايگانی) .

(٤) بل لا يبعد أن يكون هذا هو الأظهر (خوئی) .

(٥) هذا إذا شككت في مقدار الوقت وأما لو علمت مقداره وشككت في سعته لعملها ففي

وجوبها إشكال (خميني) .

(٦) وإن كان الأقوى عدم وجوبها (خميني) .

عليها^(١) القضاء إلا إذا تبين عدم السعة. (مسألة ٣٧) : إذا طهرت ولها وقت لإحدى الصلاتين صلت الثانية وإذا كان بقدر خمس ركعات صلتها. (مسألة ٣٨) : في العشاءين إذا أدركت أربع ركعات صلت العشاء فقط إلا إذا كانت مسافرة ولو في موطن التخيير ، فليس لها أن تختار التمام وترك المغرب. (مسألة ٣٩) : إذا اعتقدت السعة للصلاتين فتبين عدمها وأن وظيفتها إتيان الثانية وجب عليها قضاؤها، وإذا قدّمت الثانية باعتقاد الضيق فبانت السعة صحّت ووجب عليها إتيان الأولى بعدها، وإن كان التبين بعد خروج الوقت وجب قضاؤها. (مسألة ٤٠) : إذا طهرت ولها من الوقت مقدار أداء صلاة واحدة والمفروض أن القبلة مشتبهة تأتي بها مخيرة بين الجهات^(٢)، وإذا كان مقدار صلاتين تأتي بهما كذلك. (مسألة ٤١) : يستحب للحائض أن تنظف^(٣) وتبدل القطنه والخرقة، وتتوضأ في أوقات الصلوات اليومية، بل كلّ صلاة موقّعة. وتقعّد في مصلاها^(٤) مستقبلة مشغولة بالتسبيح والتهليل والتحميد والصلاة على النبي (صلى الله عليه وآله وسلم)، وقراءة القرآن، وإن كانت مكروهة في غير هذا الوقت، والأولى اختيار التسبيحات الأربع، وإن لم تتمكن من الوضوء تيمّم بدلاً عنه^(٥)، والأولى عدم الفصل بين الوضوء أو التيمّم وبين الاشتغال بالمذكورات ، ولا يبعد بدليّة القيام^(٦) إن كانت تتمكن من الجلوس ، والظاهر انتقاض هذا الوضوء بالنواقض المعهودة . (مسألة ٤٢) : يكره

(١) في وجوبه مع الشك في السعة إشكال بل منع (خميني) .

(٢) لا يبعد التخيير حتى مع التمكن من الصلاة إلى الجهات الأربع (خوئي) .

(٣) لعله وكذا تبديل الخرقه لاستحباب مطلق النظافة خصوصاً عند التهيئة لحضور الله تعالى (خميني).

(٤) أو غيره من محل نظيف (خميني) .

(٥) تأتي رجاء (خميني) .

رجاء (گلپایگانی) .

(٦) بدليته غير معلومة لكن لا يبعد استحباب الذكر عليها قياماً بل في كل حال وإن كان في الجلوس أفضل (خميني) .

ج ١ في الاستحاضة ٢٤٧

للمحائض الخضاب بالحناء أو غيرها وقراءة القرآن ولو أقل من سبع آيات ،
وحمله ولمس هامشه وما بين سطوره إن
لم تمس الخط ، وإلا حرم . (مسألة ٤٣) : يستحب لها الأغسال المندوبة
كغسل الجمعة والإحرام والتوبة ونحوها ، والأغسال الواجبة فذكروا عدم صحتها
منها وعدم ارتفاع الحدث مع الحيض ، وكذا الوضوءات المندوبة ، وبعضهم
قال : بصحة غسل الجنابة دون غيرها ، والأقوى^(١) صحة الجميع وارتفاع حدثها
وإن كان حدث الحيض باقياً ، بل صحة الوضوءات المندوبة لا لرفع الحدث .

فصل في الاستحاضة

دم الاستحاضة من الأحداث الموجبة للوضوء والغسل إذا خرج إلى خارج
الفرج ، ولو بمقدار رأس إبرة ويستمر حدثها ما دام في الباطن باقياً بل
الأحوط^(٢) إجراء أحكامها^(٣) إن خرج من العرق المسمى بالعاذل إلى فضاء
الفرج ، وإن لم يخرج إلى خارجه ، وهو في الأغلب أصفر بارد رقيق ، يخرج
بغير قوة ولذع وحرقة ، بعكس الحيض وقد يكون بصفة الحيض ، وليس لقليله
ولا لكثيره حد ، وكل دم ليس من القرحة أو الجرح ولم يحكم بحيضيته^(٤) فهو
محكوم بالاستحاضة^(٥) بل لو شك فيه ولم يعلم بالأمارات^(٦) كونه من غيرها
يحكم عليه بها على الأحوط . (مسألة ١) : الاستحاضة ثلاثة أقسام : قليلة
ومتوسطة وكثيرة ، فالأولى : أن تتلوث القطنة بالدم من غير غمس

(١) لا يخلو من إشكال (خميني) .

(٢) بل الأقوى ذلك إذا كان بحيث تتلوث به القطنة في الباطن (غلپایگانی) .

(٣) والأظهر عدمه كما مر نظيره في بحث الحيض (خوئي) .

(٤) ولا بنفاسيته (غلپایگانی) .

(٥) في ثبوت هذه الكلية تأمل لكن لا يترك الاحتياط (خميني) .

(٦) الميزان في القليلة هو عدم الثقب والنفوذ إلى الجانب الآخر وفي المتوسطة هو الثقب

الكذائي (خميني) .

فيها^(١)، وحكمها وجوب الوضوء لكل صلاة فريضة كانت أو نافلة، وتبديل القطننة أو تطهيرها^(٢). « والثانية » : أن يغمس الدم في القطننة ولا يسيل إلى خارجها من الخرقه ، ويكفي الغمس في بعض أطرافها ، وحكمها مضافاً إلى ما ذكر غسل قبل صلاة الغداة . « والثالثة » : أن يسيل الدم من القطننة إلى الخرقه ، ويجب فيها مضافاً إلى ما ذكر^(٣) وإلى تبديل الخرقه أو تطهيرها غسل آخر للظهرين تجمع بينهما ، وغسل للعشاءين تجمع بينهما ، والأولى كونه في آخر وقت فضيلة الأولى حتى يكون كل من الصلاتين في وقت الفضيلة ، ويجوز تفريق الصلوات والإتيان بخمسة أغسال ، ولا يجوز الجمع بين أزيد من صلاتين بغسل واحد نعم يكفي للنوافل أغسال الفرائض ، لكن يجب لكل ركعتين منها وضوء^(٤). (مسألة ٢) : إذا حدثت المتوسطه بعد صلاة الفجر لا يجب الغسل لها ، وهل يجب الغسل للظهرين أم لا ؟ الأقوى وجوبه ، وإذا حدثت بعدهما فللعشاءين ، فالمتوسطة توجب غسلًا واحداً ، فإن كانت قبل صلاة الفجر^(٥) وجب لها وإن حدثت بعدها فللظهرين وإن حدثت بعدهما فللعشاءين كما أنه لو حدثت قبل صلاة الفجر ولم تغتسل لها عصياناً أو نسياناً وجب للظهرين ، وإن انقطعت قبل وقتها بل قبل الفجر أيضاً ، وإذا حدثت الكثيرة بعد صلاة الفجر يجب في ذلك اليوم غسلاً ، وإن حدثت بعد الظهرين يجب غسل واحد للعشاءين . (مسألة ٣) : إذا حدثت الكثيرة أو المتوسطه قبل

(١) في المردد بين الحيض والاستحاضة أو بين النفاس والاستحاضة (غلپایگانی) .

(٢) التبديل والتطهير مبني على الاحتياط وإن لا يخلو من قوة (خميني) .

(٣) وجوب الوضوء في الكثيرة محل تأمل لكن لا يضر قبل الغسل رجاءً وأما بين الظهرين والعشاءين فهو خلاف الاحتياط عند الجمع بينهما إلا حال الاشتغال بالإقامة بحيث لا

ينافي الجمع العرفي (غلپایگانی) .

(٤) في القليلة والمتوسطة (غلپایگانی) .

(٥) وإن حدثت في الأثناء فالظاهر الاستيناف مع الغسل وكذا في الكثيرة بل وفي القليلة

بالنسبة إلى الوضوء (غلپایگانی) .

ج ١ في الاستحاضة ٢٤٩

الفجر يجب أن يكون غسلهما لصلاة الفجر بعده فلا يجوز قبله إلا إذا أرادت صلاة الليل فيجوز لها أن تغتسل قبلها^(١) . (مسألة ٤) : يجب على المستحاضة^(٢) اختبار حالها ، وأنها من أي قسم من الأقسام الثلاثة بإدخال قطنة والصبر قليلاً ثم إخراجها وملاحظتها ، لتعمل بمقتضى وظيفتها ، وإذا صلت من غير اختبار بطلت إلا مع مطابقة الواقع وحصول قصد القرية ، كما في حال الغفلة ، وإذا لم تتمكن من الاختبار يجب عليها الأخذ بالقدر المتيقن^(٣) إلا أن يكون لها حالة سابقة من القلة أو التوسط ، فتأخذ بها ، ولا يكفي الاختبار قبل الوقت إلا إذا علمت بعدم تغير حالها إلى ما بعد الوقت . (مسألة ٥) : يجب على المستحاضة تجديد الوضوء^(٤) لكل صلاة ولو نافلة ، وكذا تبديل القطنة أو تطهيرها^(٥) ، وكذا الخرقعة إذا تلوّثت ، وغسل ظاهر الفرج ، إذا أصابه الدم ، لكن لا يجب تجديد هذه الأعمال للأجزاء المنسية ، ولا لسجود السهو إذا أتى به متصلاً بالصلاة ، بل ولا لركعات الاحتياط للشكوك ، بل يكفيها أعمالها لأصل الصلاة ، نعم لو أرادت إعادتها احتياطاً أو جماعة وجب تجديدها . (مسألة ٦) : إنما يجب تجديد الوضوء والأعمال المذكورة إذا استمر الدم فلوفرص انقطاع الدم قبل صلاة الظهر يجب الأعمال المذكورة لها فقط ، ولا تجب للعصر ولا للمغرب والعشاء ، وإن انقطع بعد الظهر يجب الأعمال المذكورة لها فقط ، ولا يجب

(١) لكن تعيده بعد الفجر لصلاته على الأحوط (خميني) .

الأحوط أن تأتي بال غسل حينئذ رجاء ثم تعيده بعد الفجر (خوئي) .

الأحوط عدم الفصل بين الغسل والصلاة إلا بنافلتها فتغتسل مقارناً للفجر أو بعده ولا تؤخر الصلاة نعم لو اغتسلت قبل الفجر وصلت بعده بلا فصل لا يضر (گلپایگانی) .

(٢) على الأحوط (خميني) .

(٣) بل تحتاط بما تتيقن معه صحة الصلاة (گلپایگانی) .

(٤) على الأحوط في الاستحاضة الكثيرة كما سيجيء (خوئي) .

(٥) على الأحوط في الاستحاضة الكثيرة بل فيها أيضاً بالإضافة إلى كل صلاة وكذلك وجوب

تبديل الخرقعة (خوئي) .

للعصر ولا للمغرب والعشاء ، وإن انقطع بعد الظهر وجبت للعصر فقط ، وهكذا ، بل إذا بقي وضوؤها للظهر إلى المغرب لا يجب تجديده أيضاً مع فرض انقطاع الدم قبل الوضوء للظهر . (مسألة ٧) : في كل مورد يجب عليها الغسل والوضوء يجوز لها تقديم كل منهما لكن الأولى^(١) تقديم الوضوء . (مسألة ٨) : قد عرفت أنه يجب بعد الوضوء والغسل المبادرة إلى الصلاة ، لكن لا ينافي ذلك إتيان الأذان والإقامة والأدعية المأثورة ، وكذا يجوز لها إتيان المستحبات في الصلاة ، ولا يجب الاقتصار على الواجبات ، فإذا توضأت واغتسلت أول الوقت وأخرت الصلاة لا تصح صلاتها إلا إذا علمت بعدم خروج الدم ، وعدم كونه في فضاء الفرج أيضاً من حين الوضوء إلى ذلك الوقت ، بمعنى انقطاعه ، ولو كان انقطاع فترة . (مسألة ٩) : يجب عليها بعد الوضوء والغسل التحفظ^(٢) من خروج الدم بحشو الفرج بقطنة أو غيرها وشدها بخرقه ، فإن احتبس الدم وإلا فبالاستشفار أي شدّ وسطها بتكة مثلاً ، وتأخذ خرقه أخرى مشقوقة الرأسين تجعل إحداها قدامها ، والأخرى خلفها ، وتشدهما بالتكة أو غير ذلك ممّا يحبس الدم ، فلو قصّرت وخرج الدم أعادت الصلاة ، بل الأحوط^(٣) إعادة الغسل أيضاً ، والأحوط كون ذلك بعد الغسل^(٤) والمحافظة عليه بقدر الإمكان تمام النهار إذا كانت صائمة . (مسألة ١٠) : إذا قدّمت^(٥) غسل الفجر عليه لصلاة الليل فالأحوط^(٦) تأخيرها إلى قريب الفجر

(١) بل لا يترك الاحتياط بتقديمه في الكثيرة وقد مرّ الإشكال في الوضوء فيها (غلپایگانی) .

(٢) مع عدم خوف الضرر (خميني) .

(٣) لو لم يكن الأقوى وكذا إعادة الوضوء (خميني) .

لا يترك (غلپایگانی) .

(٤) ومع استمرار السيلان تتقدم الاحتشاء على الأحوط (خميني) .

(٥) قد مرّ أنه خلاف الاحتياط (غلپایگانی) .

(٦) مرّ أن الأحوط إعادة الغسل بعد الفجر ومعه لا وجه لهذا الاحتياط (خميني) .

فتصلي بلا فاصلة^(١) . (مسألة ١١) : إذا اغتسلت قبل الفجر لغاية أخرى ثم دخل الوقت من غير فصل^(٢) يجوز لها الاكتفاء به للصلاة . (مسألة ١٢) : يشترط في صحة صوم^(٣) المستحاضة على الأحوط^(٤) إتيانها للأغسال النهارية ، فلو تركتها فكما تبطل صلاتها يبطل صومها أيضاً على الأحوط^(٥) وأما غسل العشاءين فلا يكون شرطاً في الصوم ، وإن كان الأحوط^(٦) مراعاته^(٧) أيضاً ، وأما الوضوءات فلا دخل لها بالصوم . (مسألة ١٣) : إذا علمت المستحاضة انقطاع دمها بعد ذلك إلى آخر الوقت انقطاع براء أو انقطاع فترة تسع الصلاة وجب عليها تأخيرها إلى ذلك الوقت فلو بادرت إلى الصلاة بطلت إلا إذا حصل منها قصد القرية ، وانكشف عدم الانقطاع بل يجب^(٨) التأخير^(٩) مع رجاء الانقطاع بأحد الوجهين ، حتى لو كان حصول الرجاء في أثناء الصلاة ، لكن الأحوط إتمامها ثم الصبر إلى الانقطاع . (مسألة ١٤) : إذا انقطع دمها فإما أن يكون انقطاع براء أو فترة تعلم عوده ، أو تشك في كونه لبراء أو فترة ، وعلى التقادير إما أن يكون قبل الشروع في الأعمال أو بعده أو بعد

(١) تقدم أن الأحوط حيثئذ إعادة الغسل بعد الفجر وبه يظهر الحال في المسألة الآتية (خوئي) .

(٢) بين الغسل ودخول الوقت تتبادر بالصلاة فإنه كاف (خميني) .

(٣) لا يبعد عدم الاشتراط في الاستحاضة المتوسطة (خوئي) .

(٤) بل على الأقوى والأحوط اشتراط غسل الليلة الماضية ويكفي اغتسالها قبل الفجر (اراكي) .

(٥) بل الأقوى والأحوط اعتبار أغسال الليلة الماضية (خميني) .

(٦) بل على الأقوى (اراكي) .

لا يترك في طرفي الصوم حتى الماضية نعم غسل الفجر قبل الطلوع يجزي عن غسلها (گلپایگانی) .

(٧) لا يترك الاحتياط بالنسبة إلى غسل العشاءين لليلة الماضية (خوئي) .

(٨) على الأحوط (خميني) .

(٩) الظاهر عدمه نعم لو انقطع الدم بعد ذلك فالأحوط إعادة الصلاة (خوئي) .

الصلاة ، فإن كان انقطاع براء وقبل الأعمال يجب عليها الوضوء فقط ، أو مع الغسل ، والابتيان بالصلاة ، وإن كان بعد الشروع استأنفت ، وإن كان بعد الصلاة أعادت^(١) إلا إذا تبين كون الانقطاع قبل الشروع في الوضوء والغسل ، وإن كان انقطاع فترة واسعة فكذلك^(٢) على الأحوط ، وإن كانت شاكّة في سعتها أو في كون الانقطاع لبراء أم فترة لا يجب عليها^(٣) الاستيناف^(٤) أو الإعادة إلا إذا تبين بعد ذلك سعتها أو كونه لبراء . (مسألة ١٥) : إذا انتقلت الاستحاضة من الأدنى إلى الأعلى كما إذا انقلبت القليلة متوسطة أو كثيرة أو المتوسطة كثيرة فإن كان قبل الشروع في الأعمال فلا إشكال ، فتعمل عمل الأعلى ، وكذا إن كان بعد الصلاة فلا يجب إعادتها ، وأما إن كان بعد الشروع قبل تمامها فعليها الاستيناف والعمل على الأعلى ، حتى إذا كان الانتقال من المتوسطة إلى الكثيرة فيما كانت المتوسطة محتاجة إلى الغسل وأنت به أيضاً فيكون أعمالها حينئذ مثل أعمال الكثيرة ، لكن مع ذلك يجب الاستيناف ، وإن ضاق الوقت عن الغسل والوضوء أو أحدهما تتيّم بدله ، وإن ضاق عن التيمّم أيضاً استمرت^(٥) على عملها ، لكن عليها القضاء على الأحوط ، وإن انتقلت من الأعلى إلى الأدنى استمرت على عملها لصلاة واحدة ، ثم تعمل عمل

(١) على الأحوط وإن كان الأقوى عدم الوجوب (خميني) .

على الأحوط (گلپایگانی) .

(٢) ولا تجب الإعادة إن كان بعد الصلاة (خميني) .

(٣) مع العلم بالسعة والشك في أنه للبراء وحصول الانقطاع قبل تمام الصلاة يجب الاستيناف وإعادة الطهارة على الأقوى مطلقاً ولا تجب الإعادة إن كان بعد العمل مطلقاً (خميني) .

(٤) وجوب الاستيناف في فرض الشك لا يخلو عن وجه وكذا الإعادة ما لم يتبين عدم سعة الوقت لها (خوئي) .

(٥) الحكم بالاستمرار حينئذ مبني على الاحتياط والظاهر وجوب القضاء عليها مع الاستمرار أيضاً (خوئي) .

ج ١ في أحكام الاستحاضة ٢٥٣

الأدنى ، فلو تبدلت الكثيرة متوسطة قبل الزوال أو بعده قبل صلاة الظهر تعمل للظهر عمل الكثيرة ، فتوضأ وتغتسل وتصلّي ، لكن للعصر والعشاءين يكفي الوضوء ، وإن أخرت العصر عن الظهر أو العشاء عن المغرب ، نعم لو لم تغتسل للظهر عصياناً أو نسياناً يجب عليها للعصر إذا لم يبق إلا وقتها ، وإلا فيجب إعادة الظهر بعد الغسل ، وإن لم تغتسل لها فللمغرب ، وإن لم تغتسل لها فللعشاء إذا ضاق الوقت ، وبقي مقدار إتيان العشاء . (مسألة ١٦) : يجب على المستحاضة المتوسطة والكثيرة إذا انقطع عنها بالمرّة الغسل للانقطاع ، إلا إذا فرض عدم خروج الدم منها من حين الشروع في غسلها السابق للصلاة السابقة . (مسألة ١٧) : المستحاضة القليلة كما يجب عليها تجديد الوضوء لكل صلاة ما دامت مستمرة كذلك يجب عليها تجديده لكل مشروط بالطهارة ، كالطواف الواجب ، ومسّ كتابة القرآن إن وجب ، وليس لها الاكتفاء بوضوء واحد للجميع على الأحوط ، وإن كان ذلك الوضوء للصلاة فيجب عليها تكراره بتكرارها ، حتّى في المسّ يجب عليها ذلك لكلّ مسّ على الأحوط ، نعم لا يجب عليها الوضوء لدخول المساجد والمكث فيها ، بل ولو تركت الوضوء للصلاة أيضاً . (مسألة ١٨) : المستحاضة الكثيرة والمتوسطة إذا عملت بما عليها جاز لها^(١) جميع ما يشترط فيه الطهارة ، حتّى دخول^(٢) المساجد والمكث فيها وقراءة العزائم ومسّ كتابة القرآن^(٣) ، ويجوز وطئها ، وإذا أخلت

(١) والأحوط الإتيان بها مستقلة (خميني) .

مع مراعاة معاقبتها للصلاة ومع عدمها فالأحوط الإعادة لها مستقلاً (اراكي) .

(٢) الأقوى جواز الدخول في المسجدين والمكث في غيرهما بدون الاغتسال وكذا قراءة العزائم ولكن لا ينبغي ترك الاحتياط (خميني) .

(٣) في جوازه إشكال والأحوط تركه ولا يبعد جواز قراءتها العزائم ودخولها المسجد بل وطئها أيضاً ولو لم تعمل بما عليها وإن كانت رعاية الاحتياط أولى في الجميع نعم بعد الغسل لصلاة يجوز وطئها إلى زمان الأمر بالغسل ثانياً بلا إشكال (خوئي) .

بشيء من الأعمال حتى تغيير القطنة بطلت صلاتها ، وأما المذكورات سوى المس فتتوقف على الغسل فقط ، فلو أخلت بالأغسال الصلّاتيّة لا يجوز لها الدخول والمكث والوطي وقراءة العزائم على الأحوط ، ولا يجب لها الغسل مستقلاً بعد الأغسال الصلّاتيّة ، وإن كان أحوط ، نعم إذا أرادت شيئاً من ذلك قبل الوقت وجب عليها الغسل مستقلاً على الأحوط وأما المس فيتوقف على الوضوء والغسل ، ويكفيه الغسل للصلاة ، نعم إذا أرادت التكرار يجب تكرار الوضوء والغسل على الأحوط ، بل الأحوط ترك المس^(١) لها مطلقاً .

(مسألة ١٩) : يجوز للمستحاضة قضاء الفوائت مع الوضوء والغسل وسائر الأعمال لكل صلاة ، ويحتمل جواز اكتفائها بالغسل للصلوات الأدائيّة ، لكنّه مشكل ، والأحوط ترك القضاء^(٢) إلى النقاء . (مسألة ٢٠) : المستحاضة تجب عليها صلاة الآيات ، وتفعل لها كما تفعل لليوميّة ، ولا تجمع بينهما بغسل وإن أنفقت في وقتها^(٣) . (مسألة ٢١) : إذا أحدثت بالأصغر في أثناء الغسل لا يضرّ بغسلها^(٤) على الأقوى ، لكن يجب عليها الوضوء بعده وإن توضأت قبله . (مسألة ٢٢) : إذا أجنب في أثناء الغسل أو مسّت ميتاً استأنفت^(٥) غسلًا واحداً لهما ، ويجوز لها إتمام غسلها واستينافه لأحد الحدثين إذا لم يناف المبادرة إلى الصلاة بعد غسل الاستحاضة ، وإذا حدثت الكبرى في أثناء غسل المتوسطة استأنفت للكبرى . (مسألة ٢٣) : قد يجب على صاحبة

(١) لا يترك (گلبایگانی) .

(٢) لا يترك الاحتياط بل لا يبعد أن يكون هو الأظهر (خوئی) .

لا يترك إلا مع خوف الفوت (گلبایگانی) .

(٣) على الأحوط (خميني) .

(٤) الأحوط استيناف الغسل على ما مر في غسل الجنابة (گلبایگانی) .

(٥) لكن إذا كان غسلها ترتیباً استأنف ترتیباً بل الأولى استيناف الارتماسي إن أحدثت بينه

(خميني) .

الكثيرة بل المتوسطة أيضاً خمسة أغسال كما إذا رأت^(١) أحد الدمين قبل صلاة الفجر ثم انقطع ، ثم رآته قبل صلاة الظهر ، ثم انقطع ، ثم رآته عند العصر ، ثم انقطع ، وهكذا بالنسبة إلى المغرب والعشاء ، ويقوم التيمم مقامه إذا لم تتمكّن منه ، ففي الفرض المزبور عليها خمس تيمّات ، وإن لم تتمكّن من الوضوء أيضاً فعشرة ، كما أنّ في غير هذه إذا كانت وظيفتها التيمم ففي القليلة خمس تيمّات ، وفي المتوسطة ستّة ، وفي الكثيرة ثمانية إذا جمعت بين الصلاتين ، وإلاّ فعشرة .

فصل في النفاس

وهو دم يخرج مع ظهور أول جزء من الولد أو بعده قبل انقضاء عشرة أيّام^(٢) من حين الولادة ، سواء كان تامّ الخلقة أو لا كالسقط ، وإن لم تلج فيه الروح ، بل ولو كان مضغة^(٣) أو علقة بشرط العلم بكونها مبدأ نشوء الإنسان ، ولو شهدت أربع قوايل بكونها مبدأ نشوء الإنسان كفى ، ولو شكّ في الولادة أو في كون الساقط مبدأ نشوء الإنسان لم يحكم بالنفاس ، ولا يلزم الفحص أيضاً ، وأمّا الدم الخارج قبل ظهور أول جزء من الولد فليس بنفاس ، نعم لو كان فيه شرائط الحيض كأن يكون مستمراً من ثلاثة أيّام فهو حيض ، وإن لم يفصل بينه وبين دم النفاس أقلّ الطهر على الأقوى خصوصاً إذا كان في عادة الحيض ، أو متصلاً بالنفاس ، ولم يزد مجموعهما من عشرة أيّام ، كأن ترى قبل الولادة ثلاثة أيّام ، وبعدها سبعة مثلاً ، لكن الأحوط^(٤) مع عدم الفصل

(١) الحكم بوجوب خمسة أغسال في هذا الفرض مبني على الاحتياط (خوئي) .

(٢) إذا كان الفصل بين خروج الدم والولادة معتداً به ولم يعلم استناد الدم إلى الولادة

فالحكم بكونه نفاساً لا يخلو عن إشكال (خوئي) .

(٣) هذا إذا صدقت معه الولادة وإلاّ فالحكم بكونه نفاساً محل إشكال (خوئي) .

(٤) لا يترك (اراكي) .

بأقل الطهر مراعاة الاحتياط ، خصوصاً في غير الصورتين من كونه في العادة أو متصلاً بدم النفاس . (مسألة ١) : ليس لأقل النفاس حد ، بل يمكن أن يكون مقدار لحظة بين العشرة ، ولو لم تر دمًا فليس لها نفاس أصلاً ، وكذا لو رآته بعد العشرة من الولادة ، وأكثره عشرة أيام ، وإن كان الأولى مراعاة الاحتياط بعدها أو بعد العادة إلى ثمانية عشر يوماً من الولادة^(١) ، واللييلة الأخيرة خارجة ، وأمّا اللييلة الأولى إن ولدت في الليل فهي جزء من النفاس ، وإن لم تكن محسوبة من العشرة ، ولو اتفقت الولادة في وسط النهار يلفق من اليوم الحادي عشر ، لا من ليلته ، وابتداء الحساب بعد تمامية الولادة وإن طالت ، لا من حين الشروع وإن كان إجراء الأحكام من حين الشروع إذا رأت الدم إلى تمام العشرة من حين تمام الولادة . (مسألة ٢) : إذا انقطع دمها على العشرة أو قبلها فكل ما رآته نفاس ، سواء رأت تمام العشرة ، أو البعض الأول ، أو البعض الأخير ، أو الوسط أو الطرفين أو يوماً ويوماً لا ، وفي الطهر المتخلل بين الدم تحتاط^(٢) بالجمع^(٣) بين^(٤) أعمال النفساء والطاهر ، ولا فرق في ذلك بين ذات العادة العشرة ، أو أقل ، وغير ذات العادة ، وإن لم تر دمًا في العشرة^(٥) فلا نفاس لها ، وإن رأت في العشرة وتجاوزها فإن كانت ذات عادة في الحيض أخذت بعادتها ، سواء كانت عشرة أو أقل ، وعملت بعدها عمل المستحاضة ، وإن كان الأحوط الجمع إلى الثمانية عشر كما مر ، وإن لم تكن ذات عادة

(١) احتساب العشرة أو الثمانية عشرة يوماً من زمان الولادة محل إشكال إذ من المحتمل أن يكون مبدأ الحساب أول زمان رؤية الدم وعليه لا يترك الاحتياط فيما إذا انفصلت رؤية الدم عن الولادة (خوئي) .

(٢) الأقوى أن النقاء المتخلل محسوب من النفاس نعم قبل عود الدم تعمل بأعمال الطاهرة (خميني) .

(٣) الظاهر محكوميته بالنفاسية (اراكي) .

(٤) الظاهر أن النقاء المتخلل بحكم النفاس كما في الحيض (خوئي) .

(٥) أي في تمامها (خميني) .

كالمبتدئة والمضطربة فنفاسها عشرة أيام^(١) ، وتهمل بعدها عمل المستحاضة مع استحباب الاحتياط المذكور . (مسألة ٣) : صاحبة العادة إذا لم تر في العادة أصلاً ورأت بعدها وتجاوز العشرة لا نفاس لها^(٢) على الأقوى وإن كان الأحوط^(٣) الجمع^(٤) إلى العشرة بل إلى الثمانية عشر مع الاستمرار إليها ، وإن رأت بعض العادة ولم تر البعض من الطرف الأول وتجاوز العشرة أتمها بما بعدها إلى العشرة دون ما بعدها ، فلو كان عاداتها سبعة ولم تر إلى اليوم الثامن فلا نفاس لها^(٥) وإن لم تر اليوم الأول جعلت الثامن أيضاً نفاساً ، وإن لم تر اليوم الثاني أيضاً فنفاسها إلى التاسع ، وإن لم تر إلى الرابع أو الخامس أو السادس فنفاسها إلى العشرة ولا تأخذ التثمة من الحادي عشر فصاعداً ، لكن الأحوط الجمع فيما بعد العادة إلى العشرة ، بل إلى الثمانية عشر مع الاستمرار إليها . (مسألة ٤) : اعتبر مشهور العلماء فصل أقل الطهر بين الحيض المتقدم والنفاس ، وكذا بين النفاس والحيض المتأخر ، فلا يحكم بحيضية الدم السابق على الولادة ، وإن كان بصفة الحيض أو في أيام العادة ، إذا لم يفصل بينه وبين النفاس عشرة أيام ، وكذا في الدم المتأخر ، والأقوى عدم اعتباره في الحيض المتقدم كما مر ، نعم لا يبعد^(٦) ذلك في الحيض المتأخر ، لكن

-
- (١) الأحوط لغير ذات العادة أن تأخذ بعادة أرحامها ثم تحتاط إلى العشرة (خوي) .
 (٢) الأقوى كونه نفاساً إلى العشرة إلا أن ينقضي عدد العادة قبل العشرة فيحكم بعد انقضاء العادة بكونه استحاضة كما بعد العشرة (اراكي) .
 (٣) لا يترك إلى العشرة في جميع صور المسألة (خميني) .
 لا يترك (اراكي) .
 (٤) لا يترك إلى العشرة (گلپایگانی) .
 (٥) قد مر الكلام فيه (اراكي) .
 فيه إشكال فلا يترك الاحتياط في تمام زمان رؤية الدم إذا لم يتجاوز العشرة وإلا فبمقدار العادة وبذلك يظهر الحال في بقية هذه المسألة (خوي) .
 (٦) بل هو الأقوى (خميني) .
 بل يقوى (اراكي) .

الأحوط^(١) مراعاة الاحتياط . (مسألة ٥) : إذا خرج بعض الطفل وطالت المدة إلى أن خرج تمامه فالنفاس من حين خروج ذلك البعض إذا كان معه دم ، وإن كان مبدأ العشرة من حين التمام كما مرّ بل وكذا لو خرج قطعة قطعة ، وإن طال إلى شهر أو أزيد فمجموع الشهر نفاس^(٢) إذا استمرّ الدم ، وإن تخلّل نقاء فإن كان عشرة فطهر ، وإن كان أقلّ تحتاط^(٣) بالجمع^(٤) بين أحكام الطاهر والنفساء . (مسألة ٦) : إذا ولدت اثنتين أو أزيد فلكلّ واحد منهما نفاس مستقلّ ، فإن فصل بينهما عشرة أيّام واستمرّ الدم فنفاستها عشرون يوماً ، لكلّ واحد عشرة أيّام ، وإن كان الفصل أقلّ من عشرة مع استمرار الدم يتداخلان في بعض المدة ، وإن فصل بينهما نقاء عشرة أيّام كان طهراً ، بل وكذا لو كان أقلّ من عشرة على الأقوى ، من عدم اعتبار العشرة بين النفاسين ، وإن كان الأحوط مراعاة الاحتياط في النقاء الأقلّ ، كما في قطعات الولد الواحد . (مسألة ٧) : إذا استمرّ الدم إلى شهر أو أزيد فبعد مضيّ أيّام العادة في ذات العادة والعشرة في غيرها محكوم بالاستحاضة وإن كان في أيّام العادة ، إلّا مع فصل أقلّ الطهر عشرة أيّام بين دم النفاس وذلك الدم وحينئذ فإن كان في العادة يحكم عليه بالحيضيّة ، وإن لم يكن فيها^(٥) فترجع إلى التمييز بناء على ما عرفت من اعتبار أقلّ الطهر بين النفاس والحيض المتأخّر ، وعدم الحكم بالحيض مع عدمه ، وإن صادف أيّام العادة ، لكن قد عرفت أنّ مراعاة الاحتياط في هذه الصورة

(١) لا يترك كما مرّ (اراكي) .

(٢) هذا على تقدير أن لا يكون الفصل بين القطعات أزيد من عشرة أيّام وإلا لم يكن الزائد على العشرة نفاساً ومنه يظهر الحال في النقاء بعد العشرة وأما النقاء المتخلل فقد مرّ حكمه (خوئي) .

(٣) بل النقاء المتخلل محسوب من النفاس كما مرّ (خميني) .

(٤) بل الأقوى كونه نفاساً كما في الحيض (اراكي) .

(٥) الرجوع إلى التمييز في غير ذات العادة فلا ترجع ذات العادة إذا لم تصادف عادته بعد العشرة إلى التمييز وعبارة المتن توهم الخلاف (خميني) .

ج ١ في أحكام النفاس ٢٥٩

أولى . (مسألة ٨) : يجب على النفساء إذا انقطع دمها في الظاهر الاستظهار بإدخال قطنة أو نحوها والصبر قليلاً وإخراجها وملاحظتها على نحو ما مرّ في الحيض . (مسألة ٩) : إذا استمرّ الدم إلى ما بعد العادة في الحيض يستحب^(١) لها^(٢) الاستظهار^(٣) بترك العباداة يوماً أو يومين أو إلى العشرة على نحو ما مرّ في الحيض . (مسألة ١٠) : النفساء كالحائض في وجوب الغسل بعد الانقطاع أو بعد العادة ، أو العشرة في غير ذات العادة ، ووجوب قضاء الصوم دون الصلاة ، وعدم جواز وطئها وطلاقها ، ومسّ كتابة القرآن ، واسم الله وقراءة آيات السجدة^(٤) ودخول^(٥) المساجد والمكث فيها ، وكذا في كراهة الوطئ بعد الانقطاع وقبل الغسل ، وكذا في كراهة الخضاب وقراءة القرآن ونحو ذلك ، وكذا في استحباب الوضوء في أوقات الصلوات ، والجلوس في المصلّى ، والاشتغال بذكر الله بقدر الصلاة ، وألحقها بعضهم بالحائض في وجوب الكفّارة إذا وطئها وهو أحوط^(٦) ، لكن الأقوى عدمه . (مسألة ١١) : كيفية غسلها كغسل الجنابة إلّا أنّه لا يغني عن الوضوء^(٧) بل يجب قبله أو بعده كسائر الأغسال .

-
- (١) لا ينبغي ترك الاحتياط بالاستظهار بيوم أو يومين (خميني) .
(٢) الأقوى وجوبه يوماً واستحبابه يومين أو ثلاثة أو إلى العشرة كما في الحيض (اراكي) .
(٣) الظاهر وجوبه بيوم وتخير بعده بين الاستظهار بيومين أو إلى العشرة وعدمه (خوئي) .
بل هو الأحوط (گلپایگانی) .
(٤) بل سور العزائم وأبعاضها (خميني) .
بل سورها ولو شيئاً منها (اراكي) .
حرمتها وحرمة دخول المساجد والمكث فيها على النفساء لا تخلو عن إشكال (خوئي) .
(٥) بل دخول المسجدين لا سائر المساجد إذا كان بنحو الجواز (اراكي) .
(٦) لا يترك (خميني) .
(٧) الظاهر إغناؤه عنه وكذا غيره من الأغسال إلّا غسل الاستحاضة المتوسطة ولا ينبغي ترك الاحتياط في غير غسل الجنابة مطلقاً (خوئي) .

فصل في غسل مس الميت

يجب بمس ميت الإنسان بعد برده وقبل غسله دون ميت غير الإنسان ، أو هو قبل برده أو بعد غسله ، والمناطق برد تمام جسده ، فلا يوجب برد بعضه ، ولو كان هو الممسوس ، والمعتبر في الغسل تمام الأغسال الثلاثة فلو بقي من الغسل الثالث شيء لا يسقط الغسل بمسه وإن كان الممسوس العضو المغسول منه ، ويكفي في سقوط الغسل إذا كانت الأغسال الثلاثة كلها بالماء القراح لفقد الصدر والكافور ، بل الأقوى كفاية التيمم^(١) أو كون الغاسل هو الكافر بأمر المسلم لفقد المماثل ، لكن الأحوط^(٢) عدم الاكتفاء بهما ، ولا فرق في الميت بين المسلم والكافر والكبير والصغير حتى السقط إذا تم له أربعة أشهر ، بل الأحوط الغسل بمسه ولو قبل تمام أربعة أشهر أيضاً ، وإن كان الأقوى عدمه .

(مسألة ١) : في الماس والممسوس لا فرق بين أن يكون ممّا تحلّ الحياة أو لا ، كالعظم والظفر ، وكذا لا فرق فيهما بين الباطن والظاهر ، نعم المس بالشعر^(٣) لا يوجبه^(٤) وكذا مس الشعر^(٥) . (مسألة ٢) : مس القطعة المبانة من الميت أو الحي إذا اشتملت^(٦) على العظم يوجب الغسل دون المجرد عنه وأما مس العظم المجرد ففي إيجابه للغسل إشكال^(٧) والأحوط الغسل بمسه ،

(١) بل الأقوى عدم كفايته (خوئي) .

(٢) لا يترك (گلپایگانی) .

(٣) فيهما نظر فلا يترك الاحتياط (گلپایگانی) .

(٤) إلا مع صدق مس الميت كما في أصول الشعر الساترة للبشرة (اراكي) .

(٥) وجوب الغسل بدور مدار صدق المس عرفاً ويختلف ذلك باختلاف الشعر طويلاً وقصراً (خوئي) .

(٦) بل وإن لم تشتمل في المبانة من الميت على الأحوط وكذا العظم المجرد منه (گلپایگانی) .

(٧) الأقوى عدم إيجابه إذا كان من الحي (خميني) .

أظهره عدم الوجوب فيه وفي السن المنفصل من الميت (خوئي) .

ج ١ في غسل مس الميت ٢٦١

خصوصاً إذا لم يمضِ عليه سنة ، كما أن الأحوط^(١) في السنّ المنفصل من الميت أيضاً الغسل ، بخلاف المنفصل من الحيّ إذا لم يكن معه لحم معتدّ به ، نعم اللحم الجزئي لا اعتناء به . (مسألة ٣) : إذا شكّ في تحقّق المسّ وعدمه أو شكّ في أنّ الممسوس كان إنساناً أو غيره كان ميتاً أو حياً ، أو كان قبل برده أو بعده ، أو في أنه كان شهيداً أم غيره^(٢) أو كان الممسوس بدنه أو لباسه ، أو كان شعره أو بدنه لا يجب الغسل في شيء من هذه الصور نعم إذا علم المسّ وشكّ في أنه كان بعد الغسل أو قبله وجب الغسل ، وعلى هذا يشكل^(٣) مسّ العظام^(٤) المجردة المعلوم كونها من الإنسان في المقابر أو غيرها ، نعم لو كانت المقبرة للمسلمين يمكن الحمل على أنها مغسّلة . (مسألة ٤) : إذا كان هناك قطعتان يعلم إجمالاً أن أحدهما من ميت الإنسان فإن مسهما معاً وجب عليه الغسل ، وإن مس أحدهما ففي وجوبه إشكال^(٥) ، والأحوط الغسل . (مسألة ٥) : لا فرق بين كون المسّ اختيارياً أو اضطرارياً في اليقظة أو في النوم ، كان الماس صغيراً أو مجنوناً أو كبيراً عاقلاً ، فيجب على الصغير الغسل بعد البلوغ ، والأقوى صحّته قبله أيضاً إذا كان مميّزاً ، وعلى المجنون بعد الإفاقة . (مسألة ٦) : في وجوب الغسل بمسّ القطعة المبانة من الحيّ لا فرق بين أن يكون الماس نفسه أو غيره . (مسألة ٧) : ذكر بعضهم أن في إيجاب

(١) لو لم يكن أقوى (خميني) .

(٢) الظاهر أنه لا فرق في وجوب الغسل بين كون الممسوس شهيداً وعدمه وعلى تقدير عدم

الوجوب بمسّ الشهيد فالظاهر وجوبه عند عدم إحراز كون الممسوس شهيداً (خوئي) .

(٣) مع العلم بأنها من الميت وأما مع احتمال كونها منفصلة من الحي فلا (خميني) .

(٤) لا إشكال فيه بناء على ما ذكرناه من عدم الوجوب في مسّ العظم المجرد (خوئي) .

(٥) لا إشكال في عدم الوجوب (خميني) .

بل لا إشكال في عدم وجوبه (اراكي) .

أظهره عدم الوجوب إلا إذا كان العلم الاجمالي بعد المسّ وكان الطرف الآخر مورداً

لحكم إلزامي من وجوب دفن ونحوه (خوئي) .

٢٦٢ في غسل مس الميت ج ١

مسّ القطعة المبانة من الحيّ للغسل لا فرق بين أن يكون قبل بردها أو بعده ، وهو أحوط^(١) . (مسألة ٨) : في وجوب الغسل إذا خرج من المرأة طفل ميّت بمجرد مماسّته لفرجها إشكال^(٢) . وكذا في العكس ، بأن تولّد الطفل من المرأة الميتة ، فالأحوط غسلها في الأوّل ، وغسله بعد البلوغ في الثاني . (مسألة ٩) : مسّ فضلات الميت من الوسخ والعرق والدم ونحوها لا يوجب الغسل وإن كان أحوط^(٣) . (مسألة ١٠) : الجماع مع الميتة بعد البرد يوجب الغسل ويتداخل مع الجنبابة . (مسألة ١١) : مسّ المقتول بقصاص أو حدّ إذا اغتسل قبل القتل غسل الميت لا يوجب الغسل^(٤) . (مسألة ١٢) : مسّ سرّة الطفل بعد قطعها لا يوجب الغسل . (مسألة ١٣) : إذا يبس عضو من أعضاء الحيّ وخرج منه الروح بالمرّة مسّه ما دام متّصلاً بيده لا يوجب الغسل ، وكذا إذا قطع عضو منه ، واتّصل بيده بجلدة مثلاً ، نعم بعد الانفصال إذا مسّه وجب الغسل بشرط أن يكون مشتملاً على العظم . (مسألة ١٤) : مسّ الميت ينقض^(٥) الوضوء^(٦) فيجب الوضوء^(٧) مع غسله . (مسألة ١٥) : كيفيّة غسل المس مثل غسل الجنبابة إلّا أنّه يفتقر إلى الوضوء^(٨) أيضاً . (مسألة ١٦) : يجب^(٩) هذا الغسل لكلّ واجب مشروط بالطهارة من الحدث الأصغر ، ويشترط

(١) وإن كان الأظهر عدم وجوبه قبل البرد (خوئي) .

بل هو الأقوى (گلپایگانی) .

(٢) بل لا يخلو من قوة وكذا في العكس (خميني) .

(٣) المناط في وجوب الغسل صدق مس الميت عرفاً (خوئي) .

(٤) فيه إشكال والأحوط وجوبه (خوئي) .

(٥) على الأحوط بل لا يخلو من قوة (خميني) .

(٦) على الأحوط والأظهر عدم انتقاضه به (خوئي) .

مشكل والأحوط الوضوء (گلپایگانی) .

(٧) على الأحوط (اراكي) .

(٨) الظاهر أنّه لا يفتقر إليه كما مر ، نعم هو الأحوط (خوئي) .

(٩) وجوباً شرطياً على الأحوط بل لا يخلو من قوة (خميني) .

ج ١ في أحكام الأموات ٢٦٣

فيما يشترط فيه الطهارة . (مسألة ١٧) : يجوز للماس قبل الغسل دخول المساجد والمشاهد والمكث فيها وقراءة العزائم ووطئها إن كان امرأة فحال المسّ حال الحدث الأصغر إلا في إيجاب الغسل للصلاة ونحوها . (مسألة ١٨) : الحدث الأصغر والأكبر في أثناء هذا الغسل لا يضر بصحته^(١) ، نعم لو مسّ في أثائه ميتاً وجب استينافه . (مسألة ١٩) : تكرار المسّ لا يوجب تكرّر الغسل ، ولو كان الميت متعدداً كسائر الأحداث . (مسألة ٢٠) : لا فرق في إيجاب المسّ للغسل بين أن يكون مع الرطوبة أو لا ، نعم في إيجابه للنجاسة يشترط أن يكون مع الرطوبة على الأقوى ، وإن كان الأحوط الاجتناب إذا مسّ مع اليبوسة ، خصوصاً في ميت الإنسان ، ولا فرق في النجاسة مع الرطوبة بين أن يكون بعد البرد أو قبله ، وظهر من هذا أن مسّ الميت قد يوجب الغسل والغسل ، كما إذا كان بعد البرد وقبل الغسل مع الرطوبة وقد لا يوجب شيئاً كما إذا كان بعد الغسل أو قبل البرد بلا رطوبة ، وقد يوجب الغسل دون الغسل ، كما إذا كان بعد البرد وقبل الغسل بلا رطوبة وقد يكون بالعكس كما إذا كان قبل البرد مع الرطوبة .

فصل في أحكام الأموات

اعلم أن أهم الأمور وأوجب الواجبات التوبة من المعاصي ، وحقيقتها الندم ، وهو من الأمور القلبية ، ولا يكفي مجرد قوله : « استغفر الله » بل لا حاجة إليه مع الندم القلبي ، وإن كان أحوط ، ويعتبر فيها العزم على ترك العود إليها والمرتبة الكاملة منها ما ذكره أمير المؤمنين (عليه السلام) . (مسألة ١) : يجب^(٢) عند ظهور أمارات الموت أداء حقوق الناس الواجبة ،

(١) الأحوط الاستيناف على ما مر في الجنابة (گلپایگانی) .

(٢) مع عدم العلم برضاية صاحب الدين والحق بالتأخير (گلپایگانی) .

وردة الودائع والأمانات التي عنده مع الإمكان^(١) ، والوصية بها مع عدمه مع الاستحكام على وجه لا يعثر بها الخلل بعد موته . (مسألة ٢) : إذا كان عليه الواجبات التي لا تقبل النيابة حال الحياة كالصلاة والصوم والحج ونحوها وجب الوصية بها إذا كان له مال ، بل مطلقاً^(٢) إذا احتمل وجود متبرّع وفيما على الولي كالصلاة والصوم التي^(٣) فاتته لعذر^(٤) يجب إعلامه أو الوصية باستيجارها أيضاً . (مسألة ٣) : يجوز له تمليك ماله بتمامه لغير الوارث ، لكن لا يجوز له تفويت شيء منه على الوارث بالإقرار كذباً ، لأن المال بعد موته يكون للوارث ، فإذا أقر به لغيره كذباً فوّت عليه ماله^(٥) نعم إذا كان له مال مدفون في مكان لا يعلمه الوارث يحتمل عدم وجوب إعلامه ، لكنه أيضاً مشكل ، وكذا إذا كان له دين على شخص ، والأحوط الإعلام ، وإذا عدّ عدم الإعلام تفويتاً فواجب يقيناً . (مسألة ٤) : لا يجب عليه نصب قيم على أطفاله إلا إذا عدّ عدمه تضييعاً لهم أو لمالهم ، وعلى تقدير النصب يجب أن يكون أميناً ، وكذا إذا عين على أداء حقوقه الواجبة شخصاً يجب أن يكون أميناً ، نعم لو أوصى بثلثه في وجوه الخيرات الغير الواجبة لا يبعد^(٦) عدم وجوب كون الوصي عليها أميناً ، لكنه أيضاً لا يخلو عن إشكال ، خصوصاً إذا كانت راجعة إلى الفقراء .

(فصل) : في آداب المريض وما يستحبّ عليه ، وهي أمور^(٧) :

« الأول » الصبر والشكر لله تعالى . « الثاني » : عدم الشكاية من مرضه إلى غير

(١) بل يتخير بينه وبين الإيصاء مع العلم والاطمينان بانجازها (خميني) .

(٢) على الأحوط (خميني) .

(٣) بل مطلقاً كما يأتي في محله (اراكي) .

(٤) سيأتي انشاء الله عدم الاختصاص بما فاتته لعذر (خميني) .

(٥) إذا قصد بإقراره الوصية ولم يكن المقربه أكثر من الثلث لم يكن به بأس (خوئي) .

(٦) إذا كانت الوصية عهديّة وأما التملكية فيجب (خميني) .

(٧) لا بأس بالاتيان بها وبما يتلوها من الفصل الآتي رجاء (خميني) .

المؤمن ، وحدّ الشكاية أن يقول : ابتليت بما لم يتبل به أحد ، أو أصابني ما لم يصب أحداً ، وأما إذا قال : سهرت البارحة أو كنت محموماً فلا بأس به .

« الثالث » : أن يخفي مرضه إلى ثلاثة أيام . « الرابع » : أن يجدّد التوبة .

« الخامس » : أن يوصي بالخيرات للفقراء من أرحامه وغيرهم . « السادس » : أن يُعلم المؤمنين بمرضه بعد ثلاثة أيّام . « السابع » : الإذن لهم في عيادته .

« الثامن » : عدم التعجيل في شرب الدواء ومراجعة الطبيب إلّا مع اليأس من البرء بدونها . « التاسع » : أن يجتنب ما يحتمل الضرر . « العاشر » : أن يتصدّق هو وأقرباؤه بشيء ، قال رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) : « داووا مرضاكم بالصدقة » . « الحادي عشر » : أن يقرّ عند حضور المؤمنين بالتوحيد والنبوة والإمامة والمعاد وسائر العقائد الحقّة .

« الثاني عشر » : أن ينصب قيماً أميناً على صفاره ويجعل عليه ناظراً .

« الثالث عشر » : أن يوصي بثلاث ما له إن كان موسراً . « الرابع عشر » : أن يهيء كفته ، ومن أهم الأمور إحكام أمر وصيّته وتوضيحه وإعلام الوصي والناظر بها . « الخامس عشر » : حسن الظنّ بالله عند موته ، بل قيل بوجوبه في جميع الأحوال ، ويستفاد من بعض الأخبار وجوبه حال النزع .

(فصل) : عيادة المريض من المستحبّات المؤكّدة ، وفي بعض الأخبار أنّ عيادته عيادة الله تعالى ، فإنّه حاضر عند المريض المؤمن ، ولا تتأكّد في وجع العين والدمل ، وكذا من اشتد مرضه أو طال ، ولا فرق بين أن تكون في الليل أو في النهار ، بل يستحبّ في الصباح والمساء ، ولا يشترط فيها الجلوس ، بل ولا السؤال عن حاله ، ولها آداب : « أحدها » : أن يجلس عنده ، ولكن لا يطيل الجلوس إلّا إذا كان المريض طالباً . « الثاني » : أن يضع العائد إحدى يديه على الأخرى أو على جبهته حال الجلوس عند المريض .

« الثالث » : أن يضع يده على ذراع المريض عند الدعاء له أو مطلقاً .

« الرابع » : أن يدعوله بالشفاء والأولى أن يقول : « اللهم اشفه بشفائك ، وداوه

بدوائك ، وعافه من بلائك » . « الخامس » : أن يستصحب هديّة له من فاكهة أو نحوها ممّا يفرّحه ويرّيححه . « السادس » : أن يقرأ عليه فاتحة الكتاب سبعين ، أو أربعين مرّة ، أو سبع مرّات ، أو مرّة واحدة فعن أبي عبد الله (عليه السلام) : « لو قرأت الحمد على ميت سبعين مرّة ثم ردت فيه الروح ما كان عجباً » . وفي الحديث : « ما قرأ الحمد على وجع سبعين مرّة إلّا سكن بإذن الله وإن شتم فجرّبوا ولا تشكّوا » وقال الصادق (عليه السلام) : « من نالته علّة فليقرأ في جيبه الحمد سبع مرات » وينبغي أن ينفّض لباسه بعد قراءة الحمد عليه . « السابع » : أن لا يأكل عنده ما يضرّه ويشتهيّه . « الثامن » : أن لا يفعل عنده ما يغيظه أو يضيق خلقه . « التاسع » : أن يلتمس منه الدعاء فإنّه ممّن يستجاب دعاؤه ، فعن الصادق (صلوات الله عليه) : « ثلاثة يستجاب دعاؤهم : الحاج والغازي والمريض » .

(فصل) : فيما يتعلّق بالمحتضر ممّا هو وظيفة الغير وهي أمور : « الأوّل » : توجيهه إلى القبلة بوضعه على وجهه لوجلس كان وجهه إلى القبلة ، ووجوبه لا يخلو عن قوّة^(١) بل لا يبعد وجوبه على المحتضر نفسه أيضاً ، وإن لم يمكن بالكيفيّة المذكورة فبالممكن^(٢) منها ، وإلّا فبتوجيهه جالساً أو مضطجعاً^(٣) على الأيمن ، أو على الأيسر مع تعذّر الجلوس ولا فرق بين الرجل والامراة ، والصغير والكبير ، بشرط أن يكون مسلماً^(٤) ، ويجب أن يكون^(٥)

(١) بل هو أحوط (اراكي) .

في وجوبه على الغير فضلاً عن وجوبه على نفس المحتضر إشكال نعم هو أحوط والأحوط أيضاً أن يكون بإذن الولي (خوئي) .

(٢) يأتي به وبما بعده احتياطاً ورجاء (خميني) .

(٣) مع عدم تأذيه بالجلوس والاضطجاع (اراكي) .

(٤) بل مؤمناً (اراكي) .

(٥) الأقوى عدم الوجوب نعم هو الأولى والأحوط (خميني) .

ج ١ في المستحبات بعد الموت ٢٦٧

ذلك^(١) بإذن وليّه مع الإمكان وإلاّ فالأحوط الاستيذان من الحاكم الشرعيّ ، والأحوط مراعاة^(٢) الاستقبال بالكيفيّة المذكورة في جميع الحالات إلى ما بعد الفراغ من الغسل ، وبعده فالأولى وضعه بنحو ما يوضع حين الصلاة عليه إلى حال الدفن بجعل رأسه إلى المغرب^(٣) ، ورجله إلى المشرق . « الثاني » : يستحبّ تلقينه الشهادتين ، والإقرار بالأئمة الاثني عشر ، وسائر الاعتقادات الحقّة على وجه يفهم ، بل يستحبّ تكرارها إلى أن يموت ، ويناسب قراءة العديلة . « الثالث » : تلقينه كلمات الفرج ، وأيضاً هذا الدعاء : « اللّهم اغفر لي الكثير من معاصيك ، واقبل منّي اليسير من طاعتك » ، وأيضاً : « يا من يقبل اليسير ، ويعفو عن الكثير ، اقبل منّي اليسير ، واعف عنيّ الكثير ، إنّك أنت العفو الغفور » ، وأيضاً : « اللّهم ارحمني فإنّك رحيم » . « الرابع » : نقله إلى مصلاه إذا عسر عليه النزح بشرط أن لا يوجب أذاه . « الخامس » : قراءة سورة يس والصفّات لتعجيل راحته ، وكذا آية الكرسيّ إلى ﴿ هم فيها خالدون ﴾ وآية السخرة وهي : ﴿ إنّ ربّكم الله الذي خلق السموات والأرض ﴾ إلى آخر الآية ، وثلاث آيات من آخر سورة البقرة : ﴿ الله ما في السماوات والأرض ﴾ ، إلى آخر السورة ، ويقرأ سورة الأحزاب ، بل مطلق قراءة القرآن .

(فصل) : في المستحبات بعد الموت وهي أمور : « الأوّل » : تغميض عينيه وتطبيق فمه . « الثاني » : شدّ فكّيه . « الثالث » : مدّ يديه إلى جنبيه .

(١) لا حاجة إلى الاستيذان من الحاكم (اراكي) .

لا بأس بتركه وترك ما بعده (خوئي) .

وجوب الاستيذان فيه غير معلوم لكن لا يترك مراعاته حتى الامكان (گلپایگانی) .

(٢) وإن كان الأقوى عدم الوجوب نعم لا يترك ما لم ينقل عن محل الاحتضار (خميني) .

استحباً (اراكي) .

(٣) بل منحرفاً في آفاقنا بحيث تقع جنبه اليمنى إلى القبلة (خميني) .

« الرابع » : مدّ رجله . « الخامس » : تغطيته بثوب . « السادس » : الاسراج في المكان الذي مات فيه إن مات في الليل . « السابع » : إعلام المؤمنين ليحضروا جنازته . « الثامن » : التعجيل في دفنه فلا ينتظرون الليل إن مات في النهار ، ولا النهار إن مات في الليل ، إلا إذا شكّ في موته فينتظر حتى اليقين ، وإن كانت حاملاً مع حياة ولدها فالى أن يشقّ جنبها الأيسر لإخراجه ثم خياطته .

(فصل) : في المكروهات وهي أمور : « الأول » : أن يمسه في حال النزع فإنه يوجب أذاه . « الثاني » : تثقيب بطنه بحديد أو غيره . « الثالث » : إبقاؤه وحده ، فإنّ الشيطان يعبث في جوفه . « الرابع » : حضور الجنب والحائض عنده حالة الاحتضار . « الخامس » : التكلّم الزائد عنده . « السادس » : البكاء عنده . « السابع » : أن يحضره عملة الموتى . « الثامن » : أن يخلى عنده النساء وحدهنّ خوفاً من صراجهنّ عنده .

(فصل) : لا يحرم كراهة الموت ، نعم يستحبّ عند ظهور أماراته أن يحبّ لقاء الله تعالى ، ويكره تمنيّ الموت ولو كان في شدّة وبلية ، بل ينبغي أن يقول : « اللهمّ أحييني ما كانت الحياة خيراً لي ، وتوفني إذا كانت الوفاة خيراً لي » ، ويكره طول الأمل ، وأن يحسب الموت بعيداً عنه ، ويستحبّ ذكر الموت كثيراً ، ويجوز الفرار من الوباء والطاعون ، وما في بعض الأخبار من أنّ الفرار من الطاعون كالفرار من الجهاد مختصّ بمن كان في ثغر من الثغور لحفظه ، نعم لو كان في المسجد ووقع الطاعون في أهله يكره الفرار منه .

(فصل) : الأعمال الواجبة المتعلقة بتجهيز الميت من التغسيل والتكفين والصلاة والدفن من الواجبات الكفائية فهي واجبة على جميع المكلفين ، وتسقط بفعل البعض ، فلو تركوا أجمع أثموا أجمع ، ولو كان ممّا يقبل صدوره عن جماعة كالصلاة إذا قام به جماعة في زمان واحد اتّصف فعل كلّ منهم

ج ١ فيما يتعلق بتجهيز الميت ٢٦٩

بالوجوب ، نعم يجب على غير الولي الاستيذان^(١) منه ، ولا ينافي وجوبه وجوبها على الكل لأن الاستيذان منه شرط صحة الفعل ، لا شرط وجوبه ، وإذا امتنع الولي من المباشرة والإذن يسقط اعتبار إذنه ، نعم لو أمكن للحاكم الشرعي إجباره له أن يجبره^(٢) على أحد الأمرين ، وإن لم يمكن يستأذن من الحاكم ، والأحوط الاستيذان^(٣) من المرتبة المتأخرة أيضاً . (مسألة ١) : الإذن أعّم من الصريح والفحوى وشاهد الحال القطعي . (مسألة ٢) : إذا علم بمباشرة بعض المكلفين يسقط وجوب المبادرة ، ولا يسقط أصل الوجوب إلا بعد إتيان الفعل منه أو من غيره فمع الشروع في الفعل أيضاً لا يسقط الوجوب ، فلو شرع بعض المكلفين بالصلاة يجوز لغيره الشروع فيها بنية الوجوب^(٤) نعم إذا أتم الأول يسقط الوجوب عن الثاني فيتمها بنية الاستحباب . (مسألة ٣) : الظن بمباشرة الغير لا يسقط وجوب المبادرة فضلاً عن الشك . (مسألة ٤) : إذا علم صدور الفعل عن غيره سقط عنه التكليف ما لم يعلم بطلانه وإن شك في الصحة ، بل وإن ظن البطلان فيحمل فعله على الصحة ، سواء كان ذلك الغير عادلاً أو فاسقاً . (مسألة ٥) : كل ما لم يكن من تجهيز الميت مشروطاً بقصد القرية كالتوجيه إلى القبلة والتكفين والدفن يكفي صدوره من كل من كان : من البالغ العاقل أو الصبي أو المجنون ، وكل ما يشترط فيه قصد القرية كالغسل والصلاة يجب صدوره من البالغ العاقل ، فلا يكفي صلاة الصبي عليه إن قلنا بعدم صحة صلاته ، بل وإن قلنا بصحتها كما هو الأقوى على الأحوط نعم إذا علمنا بوقوعها منه صحيحة جامعة لجميع الشرائط لا يبعد

(١) على الأحوط (خوئي) .

(٢) الأقوى سقوط الحق بالامتناع وجواز التولي للغير من غير حاجة الى الاجبار والاستيذان من الحاكم أو المرتبة المتأخرة (اراكي) .

(٣) لا يترك هذا الاحتياط (گلپایگانی) .

(٤) إذا علم أن غيره يتم الصلاة قبله لا يجوز له ذلك (خوئي) .

كفايتها^(١) لكن مع ذلك لا يترك الاحتياط .

فصل في مراتب الأولياء

(مسألة ١) : الزوج أولى بزوجه من جميع أقاربها حرّة كانت أو أمة^(٢) دائمة أو منقطعة ، وإن كان الأحوط في المنقطعة الاستيذان من المرتبة اللاحقة أيضاً ، ثم بعد الزوج المالك^(٣) أولى بعبده أو أمتة من كلّ أحد ، وإذا كان متعدداً اشتركوا في الولاية ، ثمّ بعد المالك طبقات الأرحام بترتيب الإرث ، فالطبقة الأولى وهم الأبوان والأولاد مقدّمون على الثانية وهم الإخوة والأجداد ، والثانية مقدّمون على الثالثة وهم الأعمام والأخوال ، ثمّ بعد الأرحام المولى^(٤) المعتق ، ثمّ ضامن الجريرة ، ثمّ الحاكم^(٥) الشرعيّ ، ثمّ عدول^(٦) المؤمنين . (مسألة ٢) : في كلّ طبقة الذكور^(٧) مقدّمون على الإناث ، وبالغون على غيرهم ومن متّ إلى الميت بالأب والأمّ أولى ممن متّ بأحدهما ، ومن انتسب إليه بالأب أولى ممن انتسب إليه بالأمّ ، وفي الطبقة الأولى الأب مقدّم على الأمّ والأولاد وهم مقدّمون على أولادهم ، وفي الطبقة الثانية الجد^(٨) مقدّم على الإخوة وهم مقدّمون على أولادهم ، وفي الطبقة الثالثة العمّ مقدّم على الخال ، وهما على أولادهما . (مسألة ٣) : إذا لم يكن في طبقة ذكور فالولاية للإناث ، وكذا إذا لم يكونوا بالغين أو كانوا غائبين ، لكنّ

(١) بل هي بعيدة (خوئي) .

(٢) في الأمة إشكال بل لا يبعد ولاية سيدها (اراكي) .

(٣) الظاهر أن المالك أحق من كل أحد حتى الزوج (خميني) .

(٤) على الأحوط فيه وفي ضامن الجريرة بل وفي الحاكم الشرعي (خميني) .

(٥) على الأحوط والأظهر عدم ثبوت الولاية له ولعدول المؤمنين (خوئي) .

(٦) الظاهر عدم ولايتهم ولا يعتبر أذنهم (خميني) .

(٧) تقدم الذكور وإن لا يخلو من وجه لكن الاحتياط لا ينبغي تركه (خميني) .

(٨) فيه تأمل وإن لا يخلو من وجه (خميني) .

الأحوط^(١) الاستيذان من الحاكم أيضاً في صورة كون المذكور غير بالغين أو غائبين . (مسألة ٤) : إذا كان للميت أم وأولاد ذكور فالأم أولى^(٢) ، لكن الأحوط^(٣) الاستيذان من الأولاد أيضاً . (مسألة ٥) : إذا لم يكن في بعض المراتب إلا الصبي أو المجنون أو الغائب فالأحوط الجمع^(٤) بين إذن الحاكم والمرتبة المتأخرة ، لكن انتقال الولاية إلى المرتبة المتأخرة لا يخلو عن قوة وإذا كان للصبي ولي فالأحوط الاستيذان منه أيضاً . (مسألة ٦) : إذا كان أهل مرتبة واحدة متعددين يشتركون في الولاية فلا بد من إذن الجميع ، ويحتمل تقدّم الأسن^(٥) . (مسألة ٧) : إذا أوصى الميت في تجهيزه إلى غير الولي ذكر بعضهم عدم نفوذها إلا بإجازة الولي لكن الأقوى^(٦) صحتها ووجوب العمل بها ، والأحوط^(٧) إذنهما معاً ، ولا يجب قبول الوصية على ذلك الغير وإن كان أحوط . (مسألة ٨) : إذا رجع الولي عن إذنه في أثناء العمل لا يجوز للمأذون الإتمام ، وكذا إذا تبدّل الولي بأن صار غير البالغ بالغاً أو الغائب حاضراً أو جنّ الولي أو مات فانتقلت الولاية إلى غيره . (مسألة ٩) : إذا حضر الغائب أو بلغ الصبي أو أفاق المجنون بعد تمام العمل من الغسل أو الصلاة مثلاً ليس له الإلزام بالإعادة . (مسألة ١٠) : إذا ادّعى شخص كونه ولياً أو مأذوناً من قبله

(١) لا يترك إذا كانوا غائبين بل لا يخلو من وجه (خميني) .

(٢) محل إشكال لا يترك الاحتياط (خميني) .
في تقديم الأم نظر وكذا في الجدة في الطبقة اللاحقة كما يأتي في آخر الفصل

(اراكي)

(٣) لا يترك (خوئي) .

(٤) لا يترك في الغائب بل لا يخلو من وجه (خميني) .

لا يترك (خوئي) .

(٥) مشكل (خميني) .

(٦) الأقوائية ممنوعة والأحوط الاستيذان منهما (خميني) .

(٧) لا يترك (گلپایگانی) .

أو وصياً فالظاهر جواز^(١) الاكتفاء بقوله ما لم يعارضه غيره ، وإلا احتاج إلى البيّنة ومع عدمها لا بدّ من الاحتياط . (مسألة ١١)^١ : إذا أكره الولي أو غيره^(٢) شخصاً على التغسيل أو الصلاة على الميت فالظاهر صحّة العمل إذا حصل منه قصد القرية ، لأنّه أيضاً مكلف كالمكره . (مسألة ١٢) : حاصل ترتيب^(٣) الأولياء أنّ الزوج مقدّم على غيره ، ثمّ المالك ، ثمّ الأب ، ثمّ الأم^(٤) ، ثمّ الذكور من الأولاد البالغين ثمّ الإناث البالغات ، ثمّ أولاد الأولاد ، ثمّ الجدّ ثمّ الجدة ، ثمّ الأخ^(٥) ، ثمّ الأخت ، ثمّ أولادهما ثمّ الأعمام ، ثمّ الأخوال ، ثمّ أولادهما ، ثمّ المولى المعتقد ثمّ ضامن الجريمة ، ثمّ الحاكم ، ثمّ عدول المؤمنين

فصل في تغسيل الميت

يجب كفاية تغسيل كل مسلم ، سواء كان اثني عشرياً أو غيره^(٦) ، لكن يجب أن يكون بطريق مذهب الاثنى عشري^(٧) ، ولا يجوز تغسيل الكافر^(٨)

(١) فيه إشكال بل منع نعم إذا كان الميت في يده قبل قوله فيه (خوئي) .

(٢) مع إذنه من الولي لو كان (خميني) .

يأذن الولي (گلپایگانی) .

(٣) مرّ الإشكال في بعضها (خميني) .

(٤) الترتيب المذكور بعد الأب محل تأمل فلا يترك الاحتياط بالاستيذان من المجتمعين في طبقة واحدة (گلپایگانی) .

(٥) في تقدم الجدة على الأخ إشكال بل لا يبعد تقدمه عليها وقد تقدم المنع في بعض ما ذكر هنا (خوئي) .

(٦) على الأحوط كما أن الأحوط الجمع بين طريقتنا وطريقتهم (خميني) .

لكنه إذا غسل غير الاثنى عشري مثله على طريقتهم سقط الوجوب الاثنى عشري (خوئي) .

(٧) في غير مورد التقيّة ومعها يكفي طريقتهم (گلپایگانی) .

(٨) مرّ تعيين الموضوع في النجاسات (خميني) .

ج ١ في أحكام غسل الميت ٢٧٣

وتكفينه ودفنه بجميع أقسامه من الكتابي والمشرک والحربي والغالي والناصي والخارجي والمرتد الفطري والملي إذا مات بلا توبة ، وأطفال المسلمين بحكمهم وأطفال الكفار بحكمهم وولد الزنا من المسلم بحكمه ومن الكافر بحكمه ، والمجنون إن وصف الإسلام بعد بلوغه مسلم ، وإن وصف الكفر كافر وإن اتصل جنونه بصغره فحكمه حكم الطفل في حقوقه بآبيه وأمه ، والطفل الأسير^(١) تابع^(٢) لأسره^(٣) إن لم يكن معه أبوه أو أمه ، بل أو جدّه أو جدّته ، ولقيط دار الإسلام بحكم المسلم ، وكذا لقيط^(٤) دار الكفر^(٥) إن كان فيها مسلم يحتمل تولّده منه ، ولا فرق في وجوب تغسيل المسلم بين الصغير والكبير حتّى السقط إذا تمّ له أربعة أشهر ، ويجب تكفينه ودفنه على المتعارف لكن لا يجب الصلاة عليه بل لا يستحب^(٦) أيضاً ، وإذا كان للسقط أقلّ من أربعة أشهر لا يجب غسله^(٧) بل يلفّ في خرقة ويدفن^(٨) .

(فصل) : يجب في الغسل نيّة القربة على نحو ما مرّ في الوضوء ، والأقوى كفاية نيّة واحدة^(٩) للأغسال الثلاثة وإن كان الأحوط تجديدها^(١٠) عند كل غسل ، ولو اشترك اثنان يجب على كلّ منهما النيّة ، ولو كان أحدهما معيّناً

(١) على الأحوط (أراكي) .

(٢) عدم التبعية لا يخلو من قوة وإن كان الأحوط ههنا التبعية (خميني) .

(٣) فيه إشكال لكن لا يترك الاحتياط (گلپایگانی) .

(٤) على الأحوط (أراكي) .

(٥) على الأحوط (خميني - گلپایگانی) .

(٦) إذ تولّد ميتاً (گلپایگانی) .

(٧) إن لم يستو خلقته قبل ذلك وإلا فلا يبعد إلحاقه بمن تمّ له أربعة أشهر (گلپایگانی) .

(٨) وجوب اللف مبني على الاحتياط (خوئي) .

(٩) لا أثر للتراع في كفايتها بعد كون النية عبارة عن الداعي ولزوم استناد صدور كل جزء من

أجزاء الواجب إليها (خوئي) .

(١٠) لا وقع لهذا الاحتياط بناء على ما هو الأقوى من أن النية هي الداعي (خميني) .

٢٧٤ في أحكام غسل الميت ج ١

والآخر مغسلاً وجب على المغسّل النيّة ، وإن كان الأحوط نيّة المعين أيضاً ، ولا يلزم اتّحاد المغسّل فيجوز توزيع الثلاثة على ثلاثة ، بل يجوز في الغسل الواحد التوزيع مع مراعاة الترتيب ، ويجب حينئذ النيّة على كلّ منهم .

(فصل) : يجب المماثلة بين الغاسل والميّت في الذكوريّة والأنوئيّة ، فلا يجوز تغسيل الرجل للمرأة ولا العكس ، ولو كان من فوق اللباس ولم يلزم لمس أو نظر إلا في موارد . « أحدها » : الطفل الذي لا يزيد سنّه عن ثلاث سنين ، فيجوز لكلّ منهما تغسيل مخالفه ولو مع التجرّد ، ومع وجود المماثل ، وإن كان الأحوط الاقتصار على صورة فقد المماثل . « الثاني » : الزوج والزوجة فيجوز لكلّ منهما تغسيل الآخر ، ولو مع وجود المماثل ومع التجرّد ، وإن كان الأحوط الاقتصار على صورة فقد المماثل ، وكونه من وراء الثياب ، ويجوز لكلّ منهما النظر إلى عورة الآخر وإن كان يكره ، ولا فرق في الزوجة بين الحرّة والأمة والدائمة والمنقطعة^(١) بل والمطلّقة الرجعيّة^(٢) ، وإن كان الأحوط^(٣) ترك تغسيل المطلّقة مع وجود المماثل ، خصوصاً^(٤) إذا كان بعد انقضاء^(٥) العدة ، وخصوصاً إذا تزوّجت بغيره إن فرض بقاء الميّت بلا تغسيل إلى ذلك الوقت ، وأمّا المطلّقة بائناً فلا إشكال في عدم الجواز فيها . « الثالث » : المحارم بنسب أو رضاع^(٦) ، لكنّ الأحوط بل الأقوى اعتبار^(٧)

(١) مشكل (گلپایگانی) .

(٢) مع بقاء عدة الطلاق وأما مع انقضائها فلا يترك الاحتياط بل عدم الجواز أقوى وأما بعد

العدتين فلا إشكال في عدم الجواز (خميني) .

(٣) لا يترك (گلپایگانی) .

(٤) لا يترك الاحتياط في هذه الصورة (اراكي) .

(٥) لا يترك الاحتياط في هذا الفرض (خوئي) .

(٦) أو مصاهرة (اراكي) .

(٧) في الاقوائية تأمل نعم لا يترك الاحتياط (خميني) .

ج ١ في أحكام غسل الميت ٢٧٥

فقد المماثل وكونه من وراء الثياب^(١) . « الرابع » : المولى والأمة فيجوز للمولى تغسيل أمته^(٢) إذا لم تكن مزوجة ، ولا في علة الغير ، ولا مَبْعُضَة ولا مكاتبَة ، وأمّا تغسيل الأمة مولاهما ففيه إشكال^(٣) وإن جَوَّزه بعضهم بشرط إذن الورثة ، فالأحوط تركه^(٤) ، بل الأحوط الترك في تغسيل المولى أمته أيضاً .

(مسألة ١) : الخنثى المشكل إذا لم يكن عمرها أزيد من ثلاث سنين فلا إشكال فيها ، وإلاّ فإن كان لها محرم^(٥) أو أمة بناء على جواز تغسيل الأمة مولاهما فكذلك ، وإلاّ فالأحوط^(٦) تغسيل كلّ من الرجل والمرأة إياها من وراء الثياب وإن كان لا يبعد الرجوع إلى القرعة^(٧) . (مسألة ٢) : إذا كان ميت أو عضو من ميت مشتبهاً بين الذكر والأنثى فيغسله كلّ من الرجل والمرأة من وراء الثياب . (مسألة ٣) : إذا انحصر المماثل في الكافر أو الكافرة من أهل الكتاب أمر المسلم المرأة الكتابيّة أو المسلمة الرجل الكتابيّ أن يغتسل أولاً ، ويغسل الميت بعده ، والأمر ينوي^(٨) النية ، وإن أمكن أن لا يمسّ الماء وبدن

(١) الأقوى كفاية ستر العورتين (اراكي) .

على الأحوط والأقوى الكراهة بدونه نعم يجب ستر عورته (گلپایگانی) .

(٢) فيه إشكال والاحتياط لا يترك (خوئي) .

(٣) لا إشكال فيه (اراكي) .

(٤) لا يترك وكذا ما بعده مع المماثل وبدونه فمن وراء الثياب بدون النظر (گلپایگانی) .

(٥) بناء على ما تقدم من اعتبار فقد المماثل في جواز تغسيل المحارم لا بد من أن يكون

المغسل رجلاً أو امرأة من محارم الخنثى (خوئي) .

(٦) لا يترك حتى في صورة وجود المحرم والأمة (اراكي) .

لا يترك (گلپایگانی) .

(٧) ليس أمثال المقام مصب القرعة فلا يترك الاحتياط المذكور (خميني) .

بل هو بعيد ولا بد من الاحتياط بالجمع (خوئي) .

(٨) مع عدم تمشي النية من المباشر وإلا فالظاهر كفاية نيته والأحوط الجمع بينهما مع

الإمكان (خميني) .

الميت تعين^(١) ، كما أنه لو أمكن التغسيل في الكرّ أو الجاري تعين^(٢) ، ولو وجد المماثل بعد ذلك أعاد^(٣) ، وإذا انحصر في المخالف فكذلك ، لكن لا يحتاج إلى اغتساله^(٤) قبل التغسيل ، وهو مقدّم على الكتابي على تقدير وجوده . (مسألة ٤) : إذا لم يكن مماثل حتى الكتابي والكتابيّة سقط الغسل ، لكن الأحوط^(٥) تغسيل غير المماثل من غير لمس ونظر من وراء الثياب ، ثم تشييف بدنه قبل التكفين لاحتمال بقاء نجاسته . (مسألة ٥) : يشترط في المغسّل أن يكون مسلماً بالغاً عاقلاً اثني عشرياً ، فلا يجزي تغسيل الصبي وإن كان مميزاً وقلنا بصحة عباداته على الأحوط^(٦) ، وإن كان لا يبعد كفايته^(٧) مع العلم بإتيانه على الوجه الصحيح ، ولا تغسيل الكافر إلا إذا كان كتابياً في الصورة المتقدمة ، ويشترط أن يكون عارفاً بمسائل الغسل ، كما أنه يشترط المماثلة إلا في الصور المتقدمة .

(فصل) : قد عرفت سابقاً وجوب تغسيل كلّ مسلم ، لكن يستثنى من ذلك طائفتان : « إحداهما » : الشهيد المقتول في المعركة عند الجهاد مع الإمام (عليه السلام) أو نائبه الخاص ، ويلحق به كلّ من قتل في حفظ بيضة الإسلام في حال الغيبة من غير فرق بين الحرّ والعبد والمقتول بالحديد أو غيره ، عمداً أو خطأ ، رجلاً كان أو امرأة أو صبيّاً أو مجنوناً إذا كان الجهاد واجباً

(١) على الأحوط (خميني) .

(٢) على الأحوط لو استلزم الغسل بالقليل التلوّث (خميني) .

(٣) على الأحوط (خميني - گلپايگاني) .

على الأحوط (اراكي) .

(٤) ولا إلى عدم مس الماء وبدن الميت ولا إلى الاغتسال بالكرّ والجاري (خميني) .

(٥) لا يبعد أن يكون الأحوط ترك الغسل ودفنه بشيابه (خميني) .

(٦) لا يترك (خميني) .

(٧) بل هي بعيدة (خوئي) .

عليهم^(١) ، فلا يجب تغسيلهم ، بل يدفنون كذلك بشيابهم إلا إذا كانوا عراة فيكفنون ويدفنون ، ويشترط^(٢) فيه أن يكون^(٣) خروج روحه قبل إخراجهم من المعركة ، أو بعد إخراجهم^(٤) مع بقاء الحرب وخروج روحه بعد الإخراج بلا فصل ، وأما إذا خرجت روحه بعد انقضاء الحرب فيجب تغسيله وتكفينه .

« الثانية » : من وجب قتله برجم أو قصاص ، فإن الإمام (عليه السلام) أو نائبه الخاص أو العام يأمره أن يغتسل^(٥) غسل الميت مرة بماء السدر^(٦) ، ومرة بماء الكافور ، ومرة بماء القراح ، ثم يكفن كتكفين الميت ، إلا أنه يلبس وصلتين^(٧) منه^(٨) وهما المزور والثوب قبل القتل واللفافة بعده ، ويحنت قبل القتل كحنوط الميت ، ثم يقتل فيصلى عليه ويدفن بلا تغسيل ، ولا يلزم غسل الدم من كفته ، ولو أحدث قبل القتل لا يلزم إعادة الغسل ، ويلزم أن يكون موته بذلك السبب فلو مات أو قتل بسبب آخر يلزم تغسيله ، ونية الغسل من الأمر^(٩)

-
- (١) في اعتبار وجوبه عليهم تأمل (خميني) .
أي على المسلمين وأما الشهيد فيكفي لسقوط الغسل عنه صدق المقتول في سبيل الله عليه وإن كان رضيعاً (گلپایگانی) .
- (٢) يشترط خروج روحه في المعركة حال اشتعال الحرب أو في غيرها قبل إدراكه المسلمون حياً وأما لو عثروا عليه بعد الحرب في المعركة وبه رمق يجب غسله وكفنه على الأحوط إن خرج روحه فيها وأما إن خرج روحه خارجها فالظاهر وجوب غسله (خميني) .
- (٣) بل يشترط فيه أن لا يدركه المسلمون وفيه قوة الحياة (خوئي) .
- (٤) الظاهر في هذه الصورة ثبوت الغسل (أراكي) .
- فيه إشكال فلا يترك الاحتياط (گلپایگانی) .
- (٥) اعتبار الأمر في صحة الغسل وكون غسله كغسل الميت مبنيان على الاحتياط (خوئي) .
- (٦) على الأحوط فيه وفي ماء الكافور (گلپایگانی) .
- (٧) بل يلبس جميع الكفن وإن كان لما ذكره وجه غير معتد به (خميني) .
- (٨) الظاهر أنه يلبس جميع الوصلات قبل القتل (خوئي) .
- بل الوصلات الثلاث نعم في المقتصر يكشف موضع القصاص (گلپایگانی) .
- (٩) بل من المأمور والأحوط نية الأمر أيضاً (خميني) .

ولو نوى هو أيضاً صحّ ، كما أنّه لو اغتسل من غير أمر الإمام (عليه السلام) أو نائبه كفى ، وإن كان الأحوط إعادته . (مسألة ٦) : سقوط الغسل عن الشهيد والمقتول بالرجم أو القصاص من باب العزيمة لا الرخصة ، وأمّا الكفن فإن كان الشهيد عارياً وجب تكفينه ، وإن كان عليه ثيابه فلا يبعد^(١) جواز تكفينه^(٢) فوق ثياب الشهادة ، ولا يجوز نزع ثيابه وتكفينه ، ويستثنى من عدم جواز نزع ما عليه أشياء يجوز نزعها ، كالخفّ والنعل والحزام إذا كان من الجلد وأسلحة الحرب ، واستثنى بعضهم الفرو ، ولا يخلو عن إشكال ، خصوصاً إذا أصابه دم ، واستثنى بعضهم مطلق الجلود ، وبعضهم استثنى الخاتم ، وعن أمير المؤمنين (عليه السلام) : « ينزع من الشهيد الفرو والخفّ والقلنسوة والعمامة والحزام والسراويل » ، والمشهور لم يعملوا بتمام الخبر ، والمسألة محلّ إشكال ، والأحوط^(٣) عدم نزع ما يصدق عليه الثوب من المذكورات . (مسألة ٧) : إذا كان ثياب الشهيد للغير ولم يرض بإبقائها تنزع ، وكذا إذا كانت للميت لكن كانت مرهونة^(٤) عند الغير ولم يرض بإبقائها عليه . (مسألة ٨) : إذا وجد في المعركة ميت لم يعلم أنّه قتل شهيداً أم لا فالأحوط^(٥) تغسيله وتكفينه ، خصوصاً إذا لم يكن فيه جراحة ، وإن كان لا يبعد

= بل هي من المأمور (خوئي) .

بل من المأمور وثبة الأمر أيضاً أحوط (گلپایگانی) .

(١) فيه إشكال بل منع فلا يترك الاحتياط بتركه (خميني) .

الأحوط عدم التكفين من مال الصغار بل مطلقاً (اراكي) .

(٢) فيه إشكال بل منع (خوئي) .

(٣) كما أن الأحوط نزع ما لا يصدق عليه بل لا يبعد وجوبه (خميني) .

(٤) مع إمكان فك الرهن من ماله لا يبعد وجوبه وتدفينه بها (خميني) .

(٥) مع عدم إمارات القتل كالجرح فالظاهر وجوب تغسيله وتكفينه ومعها لا يبعد إجراء حكم الشهيد عليه (خميني) .

لا يترك إذا لم يكن عليه إمارة الشهادة (گلپایگانی) .

إجراء حكم الشهيد عليه^(١) . (مسألة ٩) : من أطلق عليه الشهيد في الأخبار من المطعون والمبطون والغريق والمهدوم عليه ومن ماتت عند الطلق والمدافع عن أهله وماله لا يجري عليه حكم الشهيد ، إذ المراد التنزيل في الشواب . (مسألة ١٠) : إذا اشتبه المسلم بالكافر فإن كان مع العلم الإجمالي بوجود مسلم في البين وجب^(٢) الاحتياط بالتغسيل^(٣) والتكفين وغيرهما للجمع وإن لم يعلم ذلك لا يجب^(٤) شيء من ذلك^(٥) ، وفي رواية يميز بين المسلم والكافر بصغر الآلة وكبرها ، ولا بأس بالعمل بها في غير^(٦) صورة العلم الإجمالي ، والأحوط إجراء أحكام المسلم مطلقاً بعنوان الاحتمال وبرجاء كونه مسلماً . (مسألة ١١) : مس الشهيد والمقتول بالقصاص بعد العمل بالكيفية السابقة لا يوجب الغسل^(٧) . (مسألة ١٢) : القطعة المبانة من الميت^(٨) إن لم يكن فيها عظم لا يجب غسلها ولا غيره بل تلف^(٩) في خرقه وتدفن ، وإن كان فيها عظم وكان غير الصدر تغسل^(١٠) وتلف في خرقه وتدفن ، وإن كان الأحوط^(١١) تكفينها بقدر ما بقي من محل القطعات الثلاث وكذا إذا كان عظماً

-
- (١) بل هو بعيد (خوئي) .
 (٢) الظاهر أن مراده غير الشهيد وإلا فلا وجه للاحتياط بالتغسيل والتكفين ونحوهما مما يستثنى الشهيد منها (خميني) .
 (٣) في مفروض المسألة وهو دوران الأمر من وجد في المعركة بين المسلم والكافر يتعين الصلاة والدفن (أراكي) .
 (٤) إن لم يكن عليه إمارة الإسلام ولم يكن في بلاد الإسلام (گلپایگانی) .
 (٥) لا يبعد الوجوب ولا اعتبار بصغر الآلة وكبرها (خوئي) .
 (٦) لو جاز العمل بها لجاز في مورده أيضاً لكنه محل تأمل (خميني) .
 (٧) وجوبه ولا سيما في مس الشهيد أظهر وأحوط (خوئي) .
 (٨) أكثر ما ذكره في هذه المسألة مبني على الاحتياط (خوئي) .
 (٩) على الأحوط (خميني) .
 (١٠) وتحنط إن كان فيه موضع الحنوط (أراكي) .
 (١١) بل الأقوى (أراكي) .

مجرداً^(١) وأما إذا كانت مشتملة على الصدر ، وكذا الصدر وحده فتغسل وتكفن ويصلى عليها وتدفن وكذا بعض الصدر إذا كان مشتملاً على القلب^(٢) ، بل وكذا عظم الصدر وإن لم يكن معه لحم ، وفي الكفن يجوز الاقتصار على الثوب واللفافة إلا إذا كان بعض محلّ المتزراً أيضاً موجوداً ، والأحوط القطعات الثلاثة مطلقاً ، ويجب حنوطها^(٣) أيضاً . (مسألة ١٣) : إذا بقي جميع عظام الميت بلا لحم وجب إجراء جميع الأعمال . (مسألة ١٤) : إذا كانت القطعة مشبهة بين الذكر والأنثى الأحوط أن يغسلها كل من الرجل والمرأة .

فصل في كيفية غسل الميت

يجب تغسيه ثلاثة أغسال : « الأول » : بماء السدر . « الثاني » : بماء الكافور . « الثالث » : بالماء القراح ، ويجب على هذا الترتيب ، ولو خولف أعيد على وجه يحصل الترتيب ، وكيفية كل من الأغسال المذكورة كما ذكر في الجنبابة فيجب أولاً غسل الرأس والرقبة ، وبعده الطرف الأيمن ، وبعده الأيسر ، والعورة تنصف أو تغسل مع كل من الطرفين وكذا السرة ، ولا يكفي الارتماس على الأحوط في الأغسال الثلاثة مع التمكن من الترتيب ، نعم يجوز في كل غسل رمس كل من الأعضاء الثلاثة مع مراعاة الترتيب في الماء الكثير . (مسألة ١) : الأحوط إزالة النجاسة^(٤) عن جميع جسده قبل الشروع في الغسل ، وإن كان الأقوى كفاية إزالتها عن كل عضو قبل الشروع فيه . (مسألة ٢) : يعتبر في كل من السدر والكافور أن لا يكون في طرف الكثرة

(١) في وجوبه إشكال بل علمه لا يخلو من قوة (خميني) .

(٢) بل ولو لم يشتمل عليه فعلاً وكان محلاً له (خميني) .

(٣) مع بقاء بعض المحال (خميني) .

مع بقاء مواضع الحنوط وإلا فغير معلوم وإن كان أحوط (گلپایگانی) .

(٤) الحكم فيه كما تقدم في الوضوء وسائر الأغسال (خوئي) .

ج ١ في كيفية غسل الميت ٢٨١

بمقدار يوجب إضافته وخروجه عن الإطلاق ، وفي طرف القلّة يعتبر أن يكون بمقدار يصدق أنه مخلوط بالسدر أو الكافور ، وفي الماء القراح يعتبر صدق الخلوص منهما ، وقدّر بعضهم السدر برطل ، والكافور بنصف مثقال تقريباً ، لكنّ المناط ما ذكرنا . (مسألة ٣) : لا يجب مع غسل الميت الوضوء قبله أو بعده وإن كان مستحباً ، والأولى أن يكون قبله . (مسألة ٤) : ليس لماء غسل الميت حدّ بل المناط كونه بمقدار يفي بالواجبات أو مع المستحبّات ، نعم في بعض الأخبار أن النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) أوصى إلى أمير المؤمنين (عليه السلام) أن يغسّله بستّ قرب ، والتأسيّ به (صلى الله عليه وآله وسلم) حسن مستحسن . (مسألة ٥) : إذا تعذّر أحد الخليطين سقط اعتباره واكتفى بالماء القراح^(١) بدله ، وإن تعذّر كلاهما سقطا ، وغسل بالقراح ثلاثة أغسال ، ونوى بالأوّل ما هو بدل السدر ، والثاني ما هو بدل الكافور . (مسألة ٦) : إذا تعذّر الماء يتيمّم ثلاث تيمّمات بدلاً عن الأغسال على الترتيب ، والأحوط^(٢) تيمّم آخر بقصد بدليّة المجموع ، وإن نوى في التيمّم الثالث^(٣) ما في الذمّة من بدليّة الجميع ، أو خصوص الماء القراح كفى في الاحتياط^(٤) . (مسألة ٧) : إذا لم يكن عنده من الماء إلّا بمقدار غسل واحد فإن لم يكن عنده الخليطان أو كان كلاهما أو السدر فقط صرف ذلك^(٥) الماء

(١) الأحوط عند تعذّر أحد الخليطين أو كليهما أن يجمع بين التيمّم والتغسيل بالماء القراح بدل المتعذّر كما أن الأحوط عند تعذّر الماء القراح أن يجمع بين التيمّم والتغسيل بماء السدر أو الكافور بدل التغسيل بالماء القراح (خوئي) .

(٢) وإن كان الأقوى عدم لزومه (خميني) .

(٣) أو أحد الأولين (خميني) .

(٤) كما أنه يكفي فيه قصد ما في الذمّة في أحد التيممين الأولين (خوئي) .

(٥) الظاهر أنه إن كان عنده السدر فقط أو مع الكافور يصرف الماء في الغسل الأول وإن كان عنده الكافور فقط يصرفه في الغسل الثاني وإن لم يكونا عنده يصرفه في الثالث وتيمّم في الصور الثلاث للآخرين (اراكي) .

في الغسل الأول^(١) ، ويأتي بالتيمم بدلاً عن كل من الآخرين على الترتيب ، ويحتمل التأخير^(٢) في الصورتين الأوليين في صرفه في كل من الثلاثة في الأولى ، وفي كل من الأول والثاني في الثانية ، وإن كان عنده الكافور فقط فيحتمل^(٣) أن يكون الحكم كذلك ويحتمل^(٤) أن يجب صرف ذلك الماء^(٥) في الغسل الثاني مع الكافور ، ويأتي بالتيمم بدل الأول والثالث فيتممه أولاً ، ثم يغسله بماء الكافور ، ثم يتممه بدل القراح . (مسألة ٨) : إذا كان الميت مجروحاً أو محروقاً أو مجدوراً أو نحو ذلك ممّا يخاف معه تناثر جلده ييمّم ، كما في صورة فقد الماء ثلاثة تيمّمات . (مسألة ٩) : إذا كان الميت محرماً لا يجعل الكافور في ماء غسله في الغسل الثاني إلا أن يكون موته بعد طواف^(٦) الحج^(٧) أو العمرة وكذلك لا يحنط بالكافور ، بل لا يقرب إليه طيب آخر . (مسألة ١٠) : إذا ارتفع العذر عن الغسل أو عن خلط الخليطين أو أحدهما بعد التيمم أو بعد الغسل بالقراح قبل الدفن يجب الإعادة^(٨) وكذا بعد الدفن إذا

هذا في الصورتين الأخيرتين ولا يبعد وجوب صرفه في الصورة الأولى في الغسل الأخير وتيمم للأولين والأحوط أن يقصد به ما في الذمة مع تقديم تيممين عليه وتأخير تيممين عنه (خوئي) .

(١) في غير الصورة الأولى وأما فيها فلا يترك الاحتياط بقصد ما في الذمة من الأول والثالث بل لا يخلو الثالث من وجه لأن الأولين هما المتعذران (غليبايگاني) .

(٢) لكنه ضعيف (خميني) .

(٣) صرفه في الغسل الأول هو الأقوى (خميني) .

(٤) بل لا يخلو من وجه (غليبايگاني) .

(٥) هذا الاحتمال هو الأظهر (خوئي) .

(٦) بل بعد السعي في الحج والتقصير في العمرة (خميني) .

بل بعد صلاة الطواف والسعي (اراكي) .

(٧) بل بعد السعي في الحج وأما العمرة فلا استثناء فيها أصلاً (خوئي) .

(٨) على الأحوط في ما إذا غسل بالقراح وعلى الأقوى فيما إذا تيمم (خميني) .

على الأحوط (غليبايگاني) .

ج ١ في شرائط غسل الميت ٢٨٣

اتَّفَقَ خروجه بعده على الأحوط . (مسألة ١١) : يجب أن يكون التيمم بيد الحي^(١) لا بيد الميت ، وإن كان الأحوط تيمم آخر بيد الميت^(٢) ، إن أمكن ، والأقوى كفاية ضربة واحدة للوجه واليدين ، وإن كان الأحوط^(٣) التعدد . (مسألة ١٢) : الميت المغسل بالقراح لفقد الخليطين أو أحدهما أو المتيمم لفقد الماء أو نحوه من الأعذار لا يجب الغسل بمسه^(٤) ، وإن كان أحوط

فصل في شرائط الغسل

وهي أمور : « الأول » : نية القربة على ما مر في باب الوضوء . « الثاني » : طهارة الماء . « الثالث » : إزالة النجاسة^(٥) عن كل عضو قبل الشروع في غسله ، بل الأحوط إزالتها عن جميع الأعضاء قبل الشروع في أصل الغسل كما مر سابقاً « الرابع » : إزالة الحواجب والموانع عن وصول الماء إلى البشرة ، وتخليل الشعر والفحص عن المانع إذا شك في وجوده . « الخامس » : إباحة الماء وظرفه^(٦) ومصبه ومجرى غسلته ومحل الغسل والسدة والفضاء الذي فيه جسد الميت ، وإباحة الصدر والكافور ، وإذا جهل بغصبية أحد المذكورات أو نسيها وعلم بعد الغسل لا يجب إعادته ، بخلاف الشروط السابقة ، فإن فقدتها يوجب الإعادة ، وإن لم يكن عن علم وعمد^(٧) .

(١) فيه إشكال بل الأقرب جواز الاكتفاء بيد الميت ولا يترك الاحتياط بالجمع (خميني) .

(٢) هذا الاحتياط لا يترك (خوئي) .

(٣) لا يترك (گلپایگانی) .

(٤) مر أن الأظهر وجوبه عند مس الميت التيمم (خوئي) .

(٥) تقدم حكم ذلك (خوئي) .

(٦) الكلام هنا كما تقدم في باب الوضوء وغسل الجنابة وحكم الصدر والكافور كحكم الماء

(خوئي).

حكم الظرف والمصب والمجرى وموقف الغاسل والميت يعلم مما ذكرنا في الوضوء (گلپایگانی)

(٧) مر ما هو الأقوى في الوضوء وغيره (خميني) .

(مسألة ١) : يجوز تغسيل الميت من وراء الثياب ، ولو كان المغسّل مماتلاً ، بل قيل : إنّه أفضل^(١) . ولكن الظاهر كما قيل^(٢) أنّ الأفضل التجرد في غير العورة مع المماثلة . (مسألة ٢) : يجزي غسل الميت عن الجنابة والحيض ، بمعنى أنّه لو مات جنباً وحائضاً لا يحتاج إلى غسلها ، بل يجب غسل الميت فقط ، بل ولا رجحان في ذلك ، وإن حكي عن العلامة رجحانه . (مسألة ٣) : لا يشترط في غسل الميت أن يكون بعد برده وإن كان أحوط . (مسألة ٤) : النظر إلى عورة الميت حرام ، لكن لا يوجب بطلان الغسل إذا كان في حاله . (مسألة ٥) : إذا دفن الميت بلا غسل جاز بل وجب نبشه^(٣) لتغسيه أو تيممه ، وكذا إذا ترك بعض الأغسال ولو سهواً أو تبين بطلانها أو بطلان بعضها ، وكذا إذا دفن بلا تكفين أو مع الكفن الغصبيّ وأما إذا لم يصل عليه أو تبين بطلانها فلا يجوز نبشه لأجلها بل يصلّى على قبره . (مسألة ٦) : لا يجوز^(٤) أخذ الأجرة على تغسيل الميت ، بل لو كان داعيه على التغسيل أخذ الأجرة على وجه ينافي قصد القرية بطل الغسل أيضاً ، نعم^(٥) لو كان داعيه

(١) وهو غير بعيد (خميني) .

بل أحوط نعم لو أتى بجميع الشرائط ومع ذلك طهر الثوب بعد كلّ غسل لا يبعد كونه من وراء الثياب أفضل (گلپایگانی) .

(٢) فيه إشكال بل منع (خوئي) .

(٣) إذا لم يكن في نبشه محذور كهتك حرمة الميت بواسطة فساد جثته أو الحرج على الأحياء بواسطة رائحته أو تجهيزه هذا في غير غصبية الكفن وأما فيها ففي مثل الفرض إشكال والأحوط للمغصوب منه أخذ قيمة الكفن نعم لو كان الميت هو الغاصب فالظاهر جواز النيش مع هتكه أيضاً (خميني) .

ما لم يمض زمان يوجب خروجه هتكه بفرق أجزاءه أو ارتفاع رائحته أو تناثر لحمه وإلّا فلا يبعد لزوم التأخير حتى يصير عظماً فيجري عليه حكمه (گلپایگانی) .

(٤) على الأحوط (خميني) .

(٥) مراده تصحيحه بنحو الداعي على الداعي ولا يبعد ذلك (خميني) .

ج ١ في آداب غسل الميت ٢٨٥

هو القربة وكان الداعي على الغسل بقصد القربة أخذ الأجرة صحَّ الغسل^(١) ، لكن مع ذلك أخذ الأجرة حرام إلا إذا كان في قبال المقدمات الغير الواجبة فإنه لا بأس به حيثئذ . (مسألة ٧) : إذا كان السدر أو الكافور قليلاً جداً بأن لم يكن بقدر الكفاية فالأحوط خلط المقدار الميسور ، وعدم سقوطه بالمعسور . (مسألة ٨) : إذا تنجس بدن الميت بعد الغسل أو في أثناءه بخروج نجاسة أو نجاسة خارجة لا يجب معه إعادة الغسل ، بل وكذا لو خرج منه بول أو مني وإن كان الأحوط في صورة كونهما في الأثناء إعادته . خصوصاً إذا كان في أثناء الغسل بالقراح ، نعم يجب إزالة تلك النجاسة عن جسده ، ولو كان بعد وضعه^(٢) في القبر إذا أمكن بلا مشقة ولا هتك . (مسألة ٩) : اللوح أو السرير الذي يغسل الميت عليه لا يجب غسله بعد كل غسل من الأغسال الثلاثة ، نعم الأحوط غسله لميت آخر ، وإن كان الأقوى طهارته بالتبع ، وكذا الحال في الخرقه الموضوعة عليه فإنها أيضاً تطهر بالتبع والأحوط غسلها

فصل في آداب غسل الميت

وهي أمور^(٣) : « الأول » : أن يجعل على مكان عالٍ من سرير أو دكة أو غيرها ، والأولى وضعه على ساحة ، وهي السرير المتخذ من شجر مخصوص في الهند ، وبعده مطلق السرير وبعده المكان العالي مثل الدكة ، وينبغي أن يكون مكان رأسه أعلى من مكان رجله . « الثاني » : أن يوضع مستقبل القبلة كحالة الاحتضار بل هو أحوط . « الثالث » : أن ينزع قميصه من طرف رجله ،

(١) فيه إشكال (اراكي) .

بل مشكل وعلى الصحة لا وجه لحرمة الأجرة (غلپایگانی) .

(٢) على الأحوط في هذه الصورة (خميني) .

(٣) لما كان بعضها غير ثابت لا بأس باتيانها رجاء (خميني) .

وإن استلزم فتقه بشرط الإذن^(١) من الوارث البالغ الرشيد ، والأولى أن يجعل هذا ساتراً لعورته . « الرابع » : أن يكون تحت الظلال من سقف أو خيمة .
والأولى الأوّل . « الخامس » : أن يحفر حفيرة لغسلته . « السادس » : أن يكون عارياً مستوراً العورة . « السابع » : ستر عورته وإن كان الغاسل والحاضرون ممن يجوز لهم النظر إليها . « الثامن » : تليين أصابعه برفق ، بل وكذا جميع مفاصله إن لم يتعسر وإلا تركت بحالها . « التاسع » : غسل يديه قبل التغسيل إلى نصف الذراع في كلّ غسل ثلاث مرّات ، والأولى أن يكون في الأوّل بماء السدر ، وفي الثاني بماء الكافور ، وفي الثالث بالقراح .
« العاشر » : غسل رأسه برغوة السدر أو الخطمى مع المحافظة على عدم دخوله في أذنه أو أنفه . « الحادي عشر » : غسل فرجيه بالسدر أو الأشنان ثلاث مرّات قبل التغسيل ، والأولى أن يلف^(٢) الغاسل على يده اليسرى خرقة ويغسل فرجه . « الثاني عشر » : مسح بطنه برفق في الغسلين الأوّلين إلا إذا كانت امرأة حاملاً مات ولدها في بطنها . « الثالث عشر » : أن يبدأ في كلّ من الأغسال الثلاثة بالطرف الأيمن من رأسه . « الرابع عشر » : أن يقف الغاسل إلى جانبه الأيمن . « الخامس عشر » : غسل الغاسل يديه إلى المرفقين ، بل إلى المنكبين ثلاث مرّات في كلّ من الأغسال الثلاثة . « السادس عشر » : أن يمسح بدنه عند التغسيل بيده لزيادة الاستظهار إلا أن يخاف سقوط شيء من أجزاء بدنه فيكتفي بصبّ الماء عليه . « السابع عشر » : أن يكون ماء غسله ستّ قرب . « الثامن عشر » : تنشيفه بعد الفراغ بثوب نظيف أو نحوه .
« التاسع عشر » : أن يوضأ قبل كلّ من الغسلين الأوّلين وضوء الصلاة ، مضافاً إلى غسل يديه إلى نصف الذراع . « العشرون » : أن يغسل كلّ عضو من الأعضاء الثلاثة في كلّ غسل من الأغسال الثلاثة ثلاث مرات .

(١) على الأحوط (خميني) .

(٢) بل الأحوط لو لم يكن الأقوى لزومه (خميني) .

« الحادي والعشرون » : إن كان الغاسل يباشر تكفينه فليغسل رجله إلى الركبتين . « الثاني والعشرون » : أن يكون الغاسل مشغولاً بذكر الله ، والاستغفار عند التمسيل ، والأولى أن يقول مكرراً : « ربِّ عفوك عفوك » أو يقول : « اللهم هذا بدن عبدك المؤمن ، وقد أخرجت روحه من بدنه ، وفُرقت بينهما فعفوك عفوك » ، خصوصاً في وقت تقليبه . « الثالث والعشرون » : أن لا يظهر عيباً في بدنه إذا رآه .

فصل في مكروهات الغسل

« الأوّل » : إقعاده حال الغسل . « الثاني » : جعل الغاسل إِيَّاه بين رجله . « الثالث » : حلق رأسه أو عانته . « الرابع » : نتف شعر ابطيه . « الخامس » : قصَّ شاربه . « السادس » : قصَّ أظفاره ، بل الأحوط^(١) تركه وترك الثلاثة قبله . « السابع » : ترجيل شعره . « الثامن » : تخليل ظفره . « التاسع » : غسله بالماء الحارّ بالنار أو مطلقاً إلاّ مع الاضطراب . « العاشر » : التخطي عليه حين التمسيل . « الحادي عشر » : إرسال غسالته إلى بيت الخلاء بل إلى البالوعة ، بل يستحبُّ أن يحفر لها بالخصوص حفيرة كما مرَّ . « الثاني عشر » : مسح بطنه إذا كانت حاملاً . (مسألة ١) : إذا سقط من بدن الميت شيء من جلد أو شعر أو ظفر أو سنّ يجعل معه في كفنه^(٢) ويدفن ، بل يستفاد من بعض الأخبار استحباب حفظ السنّ الساقط ليدفن معه ، كالخبر الذي ورد أنَّ سنّاً من أسنان الباقر (عليه السلام) سقط فأخذه وقال : الحمد لله ، ثمَّ أعطاه للمصدق (عليه السلام) وقال : ادفنه معي في قبري . (مسألة ٢) : إذا كان الميت غير مختون لا يجوز^(٣) أن يختن بعد موته .

(١) لا يترك (خميني) .

(٢) على الأحوط (خوئي) .

(٣) على الأحوط (خميني) .

(مسألة ٣) : لا يجوز تحنيط المحرم بالكافور ، ولا جعله في ماء غسله كما مرّ
إلا أن يكون موته بعد الطواف^(١) للحج أو العمرة .

فصل في تكفين الميت

يجب تكفينه بالوجوب الكفائي رجلاً كان أو امرأة أو خنثى أو صغيراً
بثلاث قطعات . « الأولى » : المثزر ، ويجب^(٢) أن يكون من السرّة إلى
الركبة ، والأفضل من الصدر إلى القدم . « الثانية » : القميص ، ويجب أن
يكون من المنكبين إلى نصف الساق^(٣) ، والأفضل^(٤) إلى القدم . « الثالثة » :
الإزار ، ويجب أن يغطّي^(٥) تمام البدن ، والأحوط أن يكون في الطول بحيث
يمكن أن يشدّ طرفاه ، وفي العرض^(٦) بحيث يوضع أحد جانبيه على الآخر ،
والأحوط^(٧) أن لا يحسب الزائد على القدر الواجب على الصغار^(٨) من الورثة ،
وإن أوصى به أن يحسب من الثلث ، وإن لم يتمكّن من ثلاث قطعات يكتفي
بالمقدور^(٩) ، وإن دار الأمر بين واحدة من الثلاث تجعل إزاراً ، وإن لم يمكن

(١) مرّ أنه بعد السعي في السعي في الحج والتقصير في العمرة (خميني) .

تقدم الكلام فيه آنفاً (خوئي) .

(٢) بل الأقوى فيه وفي القميص كفاية الصدق العرفي وإن كان الأحوط ما في المتن إذا لم
يكن صغير في الورثة (أراكي) .

(٣) على الأحوط (خميني) .

من الطرفين فما هو المتعارف في بعض البلاد من جعله من طرف الخلف إلى المنكبين
لا وجه له (گلپایگانی) .

(٤) غير معلوم (خميني) .

(٥) بل يجب أن يكون طوله زائداً على طول الجسد وعرضه بمقدار يمكن أن يوضع أحد
جانبيه على الآخر ويلف عليه بحيث يستر جميع الجسد (خميني) .

(٦) بل هو الأقوى فيه وفي الطول (أراكي) .

(٧) لكن الأقوى جواز الاحتساب من الأصل بمقدار يستحب (گلپایگانی) .

(٨) ويسترضي عن الكبار (خميني) .

(٩) على الأحوط فيه وفيما بعده (خوئي) .

فثوباً^(١) ، وإن لم يمكن إلا مقدار ستر العورة تعين وإن دار بين القبل والدبر
يقدم الأول . (مسألة ١) : لا يعتبر في التكفين قصد القرية وإن كان أحوط .
(مسألة ٢) : الأحوط^(٢) في كل من القطعات أن يكون وحده ساتراً لما تحته ،
فلا يكتفي بما يكون حاكياً له ، وإن حصل الستر بالمجموع ، نعم لا يبعد كفاية
ما يكون ساتراً من جهة طليه بالنشاء ونحوه لا بنفسه ، وإن كان الأحوط كونه
كذلك بنفسه . (مسألة ٤) : لا يجوز التكفين بجلد الميتة ولا بالمغصوب ولو
في حال^(٣) الاضطرار ولو كفن بالمغصوب وجب نزع بعد الدفن أيضاً .
(مسألة ٤) : لا يجوز اختياراً التكفين بالنجس حتى لو كانت النجاسة بما عفي
عنها في الصلاة على الأحوط^(٤) ، ولا بالحرير الخالص وإن كان الميت طفلاً أو
إمرأة ، ولا بالمذهب^(٥) ، ولا بما لا يؤكل لحمه^(٦) جلداً كان أو شعراً أو وبراً ،
والأحوط^(٧) أن لا يكون من جلد المأكول ، وأما من وبره وشعره فلا بأس ، وإن
كان الأحوط فيهما أيضاً المنع ، وأما في حال الاضطرار فيجوز بالجميع .
(مسألة ٥) : إذا دار الأمر في حال الاضطرار^(٨) بين جلد المأكول^(٩) أو أحد

-
- (١) أي قميصاً (خميني) .
أي قميصاً مع الإمكان (گلپایگانی) .
(٢) لا يترك (گلپایگانی) .
(٣) على الأحوط في جلد الميتة في تلك الحالة وإن كان الجواز فيها لا يخلو من قوة
(خميني) .
(٤) بل الأقوى (خميني) .
(٥) على الأحوط (خميني) .
(٦) على الأحوط في كليهما (خوئي) .
(٧) إذا عمل على نحو يصدق عليه الثوب لا بأس به على الأقوى (خميني) .
(٨) إذا دار الأمر بين المتنجس وبقيّة المذكورات فالأحوط الجمع وإذا دار بين الحرير وغير
المتنجس قدم غير المتنجس وفي غيرهما من الصور لا يبعد التخيير (خوئي) .
(٩) إذا عمل على نحو لا يصدق عليه الثوب لا يقدم على غيره لدى الدوران وإلا فيجوز حال
الاختيار كما مر (خميني) .

المذكورات يقدم الجلد على الجميع ، وإذا دار بين النجس والحرير أو بينه وبين أجزاء غير المأكول لا يعد تقديم النجس^(١) ، وإن كان لا يخلو عن إشكال ، وإذا دار بين الحرير وغير المأكول يقدم الحرير^(٢) ، وإن كان لا يخلو عن إشكال في صورة الدوران بين الحرير وجلد غير المأكول^(٣) ، وإذا دار بين جلد غير المأكول وسائر أجزائه يقدم سائر الأجزاء . (مسألة ٦) : يجوز التكفين بالحرير الغير الخالص بشرط أن يكون الخليط أزيد من الأبريسم على الأحوط . (مسألة ٧) : إذا تنجس الكفن بنجاسة خارجة أو بالخروج من الميت وجب إزالتها ، ولو بعد الوضع في القبر بغسل أو بقرض^(٤) إذا لم يفسد الكفن ، وإذا لم يمكن وجب تبديله^(٥) مع الإمكان . (مسألة ٨) : كفن الزوجة على زوجها ولو مع يسارها من غير فرق بين كونها كبيرة أو صغيرة أو مجنونة أو عاقلة ، حرّة أو أمة ، مدخولة أو غير مدخولة ، دائمة أو منقطعة^(٦) ، مطيعة أو ناشزة^(٧) ، بل وكذا المطلقة الرجعية دون الباتنة ، وكذا في الزوج لا فرق بين الصغير والكبير والعاقل والمجنون ، فيعطي الولي من مال المولى عليه . (مسألة ٩) : يشترط في كون كفن الزوجة على الزوج أمور : « أحدها » : يساره^(٨) بأن يكون له ما يفي به أو ببعضه زائداً عن مستثنيات

(١) بلا إشكال فيه (خميني) .

وجه الترجيح فيه وفيما بعده غير معلوم (غلپایگانی) .

(٢) على الأحوط (خميني) .

(٣) والإشكال في غير الجلد أقوى (اراكي) .

(٤) الأولى اختياره إذا وضع في القبر وقد يلزم لو لزم من الخروج الوهن (خميني) .

(٥) الأقوى عدم وجوب التبديل وإن كان أولى وأحوط (اراكي) .

(٦) فيها إشكال إذا كانت مدتها قصيرة جداً (خميني) .

في المنقطعة والناشزة إشكال (غلپایگانی) .

(٧) على الأحوط في المنقطعة والناشزة (خوئي) .

(٨) اعتبار اليسار في غير مورد الحرج لا يخلو عن شائبة إشكال (خوئي) .

ج ١ في التكفين ٢٩١

الدين ، وإلا فهو أو البعض الباقي في مالها . « الثاني » : عدم تقارن موتها .
« الثالث » : عدم محجورية^(١) الزوج^(٢) قبل موتها بسبب الفلس . « الرابع » :
أن لا يتعلّق به حقّ الغير من رهن أو غيره . « الخامس » : عدم تعيينها^(٣)
الكفن^(٤) بالوصيّة . (مسألة ١٠) : كفن المحلّة على سيّدها لا المحلّل له .
(مسألة ١١) : إذا مات الزوج بعد الزوجة وكان له ما يساوي كفن أحدهما قدّم
عليها ، حتّى لو كان وضع عليها فينزعه منها إلّا إذا كان بعد الدفن .
(مسألة ١٢) : إذا تبرّع بكفنها متبرّع سقط عن الزوج . (مسألة ١٣) : كفن
غير الزوجة من أقارب الشخص ليس عليه ، وإن كان ممّن يجب نفقته عليه ،
بل في مال الميّت ، وإن لم يكن له مال يدفن^(٥) عارياً^(٦) . (مسألة ١٤) : لا
يخرج الكفن عن ملك الزوج بتكفين المرأة فلو أكلها السبع أو ذهب بها السيل
وبقي الكفن رجع إليه ولو كان بعد دفنها . (مسألة ١٥) : إذا كان الزوج معسراً
كان كفنها في تركتها فلو أيسر بعد ذلك^(٧) ليس للورثة مطالبة قيمته .
(مسألة ١٦) : إذا كفّنها الزوج فسرقه سارق وجب عليه مرّة أخرى ، بل وكذا
إذا كان بعد الدفن على الأحوط . (مسألة ١٧) : ما عدا الكفن من مؤن تجهيز

(١) في سقوطه بالمحجورية إشكال بل عدم السقوط والتكفين بإذن الحاكم لا يخلو من وجه
(خميني) .

(٢) فيه إشكال بل لا يبعد كونه كسائر انفاقاته الواجبة فعلى الحاكم إجراؤها عليه من أمواله
قبل قسمة الأموال بين الغرماء (گلپایگانی) .

(٣) مجرد التعيين لا يوجب السقوط نعم لو عمل بالوصية يسقط بارتفاع الموضوع
(خميني) .

(٤) سقوطه عنه بمجرد الوصية مشكل نعم بعد العمل ينعدم الموضوع (گلپایگانی) .

(٥) الأحوط ممن البذل عليه نفقته في هذا الحال (اراكي) .

(٦) لا يترك الاحتياط ببذل الكفن ممن يجب عليه الاتفاق في هذا الفرض (خوئي) .

لا يترك الاحتياط على المنفق في هذه الصورة (گلپایگانی) .

(٧) أي بعد الدفن وأما قبله فلمهم الرجوع إلى عين مالهم (خميني) .

الزوجة ليس على الزوج على الأقوى^(١) ، وإن كان أحوط^(٢) . (مسألة ١٨) :
كفن المملوك على سيده ، وكذا سائر مؤن تجهيزه إلا إذا كانت مملوكة مزوجة
فعلى زوجها^(٣) كما مر ، ولا فرق بين أقسام المملوك ، وفي المبعوض يبعض ،
وفي المشترك يشترك . (مسألة ١٩) : القدر الواجب من الكفن يؤخذ من أصل
التركة في غير الزوجة والمملوك مقدماً على الديون والوصايا ، وكذا القدر
الواجب من سائر المؤن من الصدر والكافور وماء الغسل وقيمة الأرض ، بل وما
يؤخذ من الدفن في الأرض المباحة ، وأجرة الحمال والحفّار ونحوها في صورة
الحاجة إلى المال ، وأما الزائد عن القدر الواجب في جميع ذلك فموقوف^(٤)
على إجازة الكبار من الورثة في حصّتهم ، إلا مع وصية الميت بالزائد مع
خروجه من الثلث ، أو وصيته بالثلث من دون تعيين المصروف كلاً أو بعضاً ،
فيجوز صرفه في الزائد من القدر الواجب . (مسألة ٢٠) : الأحوط^(٥) الاقتصار
في الواجب على ما هو أقلّ قيمة فلو أرادوا ما هو أغلى قيمة يحتاج الزائد إلى
إمضاء الكبار^(٦) في حصّتهم ، وكذا في سائر المؤن ، فلو كان هناك مكان مباح
لا يحتاج إلى بذل مال ، أو يحتاج إلى قليل لا يجوز اختيار الأرض التي مصرفها

(١) فيه إشكال والاحتياط لا يترك (خوئي) .

(٢) لا يترك (أراكي) .

لا يترك (گلپایگانی) .

(٣) ما على الزوج هو الكفن وغيره على المولى (خميني) .

ما على زوج الحرة وأما سائر المؤن فعلى مولاها (گلپایگانی) .

(٤) قد مر عدم التوقف في المقدار المستحب خصوصاً المتعارف (گلپایگانی) .

(٥) الظاهر خروج ما هو المتعارف اللائق بشأنه من الكفن وسائر التجهيزات من الأصل وإن

كان الاحتياط لا ينبغي تركه في الزائد على الواجب مع التحفظ على عدم الإهانة عليه

(خميني) .

(٦) إذا كان بحيث يعد خارجاً عن المتعارف وإلا فلا يحتاج إلى الامضاء كما مر

(گلپایگانی) .

ج ١ في مستحبات الكفن ٢٩٣

أزيد إلا بإمضائهم ، إلا أن يكون ما هو الأقل قيمة أو مصرفاً هتكالاً لحرمة الميِّت ، فحينئذ لا يبعد خروجه من أصل التركة وكذا بالنسبة إلى مستحبات الكفن ، فلو فرضنا أن الاقتصار على أقل الواجب هتك لحرمة الميِّت يؤخذ المستحبات أيضاً من أصل التركة . (مسألة ٢١) : إذا كان تركه الميِّت متعلقاً لحق الغير مثل حق الغرماء في الفلوس وحق الرهانة وحق الجناية ففي تقديمه أو تقديم^(١) الكفن إشكال^(٢) فلا يترك مراعاة الاحتياط . (مسألة ٢٢) : إذا لم يكن للميِّت تركه بمقدار الكفن فالظاهر عدم وجوبه على المسلمين ، لأن الواجب الكفائي هو التكفين ، لا إعطاء الكفن ، لكنّه أحوط ، وإذا كان هناك من سهم سبيل الله من الزكاة فالأحوط صرفه فيه ، والأولى بل الأحوط أن يعطى لورثته^(٣) حتى يكفّنوه من مالهم إذا كان تكفين الغير لميِّتهم صعباً عليهم . (مسألة ٢٣) : تكفين المحرم كغيره فلا بأس بتغطية رأسه ووجهه ، فليس حالهما حال الطيب في حرمة تقريبه إلى الميِّت المحرم .

فصل في مستحبات الكفن^(٤)

وهي أمور : « أحدها » : العمامة للرُّجل ، ويكفي فيها المسمّى طولاً

-
- (١) لا يبعد تقديم الكفن خصوصاً في الأولين (أراكي) .
(٢) الظاهر تقديم الكفن في غير الأخير وأما فيه فمحل إشكال (خميني) .
أظهره تقديم الكفن على حق الغرماء وحق الرهانة وأما في حق الجناية فإن أمكن البيع مع بقاء الحق فلا إشكال وإلا قدم حق الجناية (خوئي) .
الأقوى في غير الأخير تقديم الكفن (گلپایگانی) .
(٣) مع استحقاقهم للزكاة (خميني) .
(٤) لما كان بعض ما في هذا الفصل والفصل التالي غير ثابت فيأتي بها رجاء ثم الأولى بل الأحوط أن ما يكتب في كفته من الآيات الكريمة والأسماء المحترمة أن يجتنب من

وعرضاً ، والأولى أن تكون بمقدار يدار على رأسه ، ويجعل طرفاها تحت حنكه على صدره ، الأيمن على الأيسر ، والأيسر على الأيمن من الصدر . « الثاني » : المقنعة للإمرأة بدل العمامة ، ويكفي فيها أيضاً المسمى . الثالث : لفافة لثدييها يشدان بها إلى ظهرها . « الرابع » : خرقة يعصب بها وسطه رجلاً كان أو امرأة . « الخامس » : خرقة أخرى للفتحين تلف عليهما . والأولى أن يكون طولها ثلاثة أذرع ونصف ، وعرضها شبراً أو أزيد ، تشد من الحقوين ، ثم تلف على فتحيه لفافاً شديداً على وجه لا يظهر منهما شيء إلى الركبتين ، ثم يخرج رأسها من تحت رجليه إلى جانب الأيمن . « السادس » : لفافة أخرى فوق اللفافة الواجبة ، والأولى كونها برداً يمانياً ، بل يستحب لفافة ثالثة أيضاً خصوصاً في المرأة . « السابع » : أن يجعل شيء من القطن أو نحوه بين رجليه ، بحيث يستر العورتين ويوضع عليه شيء من الحنوط ، وإن خيف خروج شيء من دبره يجعل فيه شيء من القطن ، وكذا لو خيف خروج الدم من منخريه ، وكذا بالنسبة إلى قبل المرأة وكذا ما أشبه ذلك .

فصل في بقية المستحبات

وهي أمور . « الأول » : إجادة الكفن ، فإن الأموات يتباهون يوم القيامة بأكفانهم ، ويحشرون بها ، وقد كفن موسى بن جعفر (عليه السلام) بكفن قيمته ألفا دينار ، وكان تمام القرآن مكتوباً عليه . « الثاني » : أن يكون من القطن . « الثالث » : أن يكون أبيض ، بل يكره المصبوغ ما عدا الحبرة ، ففي بعض الأخبار أن رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) كفن في حبرة حمراء . « الرابع » : أن يكون من خالص المال وطهوره ، لا من المشتبهات .

الكتب في محال تكون مظان التنجس والتلوث وإن يكتب في محال من الكفن لا تكون إهانة عرفاً بل معها لا يجوز (خميني) .

ج ١ في مستحبات الكفن ٢٩٥

« الخامس » : أن يكون من الثوب الذي أحرم فيه أو صلى فيه . « السادس » : أن يلقي عليه شيء من الكافور والذريرة ، وهي على ما قيل حب يشبه حب الحنطة له ريح طيب إذا دُق ، وتسمى الآن قمحة ، ولعلها كانت تسمى بالذريرة سابقاً ، ولا يبعد استحباب التبرك بتربة قبر الحسين (عليه السلام) ومسحه بالضريح المقدس ، أو بضرائح سائر الأئمة (عليهم السلام) بعد غسله بماء الفرات ، أو بماء زمزم . « السابع » : أن يجعل طرف الأيمن من اللِّفافة على أيسر الميِّت ، والأيسر منها على أيمنه . « الثامن » : أن يخط الكفن بخيوطه إذا احتاج إلى الخياطة . « التاسع » : أن يكون المباشر للتكفين على طهارة من الحدث وإن كان هو الغاسل له فيستحب أن يغسل يديه إلى المرفقين بل المنكبين ثلاث مرّات ، ويغسل رجله إلى الركبتين ، والأولى أن يغسل كل ما تنجس من بدنه ، وأن يغتسل غسل المس قبل التكفين . « العاشر » : أن يكتب على حاشية جميع قطع الكفن من الواجب والمستحب حتى العمامة اسمه واسم أبيه بأن يكتب : « فلان ابن فلان يشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأنّ محمداً رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) وأنّ عليّاً والحسن والحسين وعليّاً ومحمداً وجعفرأ وموسى وعليّاً ومحمداً وعليّاً والحسن والحجة القائم أولياء الله وأوصياء رسول الله وأئمتي ، وأنّ البعث والثواب والعقاب حق » . « الحادي عشر » : أن يكتب على كفنه تمام القرآن ودعاء الجوشن الصغير ، والكبير ويستحب كتابة الأخير في جام بكافور أو مسك ثم غسله ورشّه على الكفن ، فعن أبي عبد الله الحسين (صلوات الله عليه) أن أبي أوصاني بحفظ هذا الدعاء ، وأن اكتبه على كفنه وأن أعلمه أهل بيتي ، ويستحب أيضاً أن يكتب عليه البيتان اللذان كتبهما أمير المؤمنين (عليه السلام) على كفن سلمان وهما :

وَفَدْتُ عَلَى الْكَرِيمِ بَغِيرِ زَادٍ * مِنْ الْحَسَنَاتِ وَالْقَلْبِ السَّلِيمِ
وَحَمَلُ الزَّادِ أَقْبَحُ كُلِّ شَيْءٍ * إِذَا كَانَ الْوُفُودُ عَلَى الْكَرِيمِ

ويناسب أيضاً كتابة السند المعروف المسمى بسلسلة الذهب وهو حدثنا محمد بن موسى المتوكل ، قال : حدثنا علي بن إبراهيم ، عن أبيه عن يوسف بن عقيل ، عن إسحاق بن راهويه قال : لَمَّا وافى أبو الحسن الرضا (عليه السلام) نيشابور وأراد أن يرتحل إلى المأمون اجتمع عليه أصحاب الحديث فقالوا : يا بن رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) تدخل علينا ولا تحدثنا بحديث فنستفيده منك ؟ وقد كان قعد في العمارية ، فأطلع رأسه فقال (عليه السلام) : سمعت أبي موسى بن جعفر (عليه السلام) يقول : سمعت أبي جعفر بن محمد (عليه السلام) يقول : سمعت أبي محمد بن علي (عليه السلام) يقول : سمعت أبي الحسين (عليه السلام) يقول : سمعت أبي الحسين بن علي (عليه السلام) يقول : سمعت أبي طالب (عليه السلام) يقول : سمعت رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) يقول : سمعت جبرائيل يقول : سمعت الله عز وجل يقول : لا إله إلا الله حصني ، فمن دخل حصني أمن من عذابي ، فلَمَّا مَرَّتِ الراحلة نادى : أُمَّا بشروطها ، وأنا من شروطها . وإن كتب السند الآخر أيضاً فأحسن ، وهو حدثنا أحمد بن الحسن القطان قال : حدثنا عبد الكريم بن محمد الحسيني قال : حدثنا محمد بن إبراهيم الرازي ، قال : حدثنا عبد الله بن يحيى الأهوازي قال : حدثني أبو الحسن علي بن عمرو ، قال : حدثنا الحسن بن محمد بن جمهور ، قال : حدثني علي بن بلال ، عن علي بن موسى الرضا (عليهما السلام) عن موسى بن جعفر ، عن جعفر بن محمد ، عن محمد بن علي ، عن علي بن الحسين ، عن الحسين بن علي (عليهم السلام) ، عن علي بن أبي طالب ، عن رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) عن جبرائيل ، عن ميكائيل ، عن إسرافيل (عليهم السلام) ، عن اللوح والقلم قال : يقول الله عز وجل : «وَلَا يَهُدِيْكَ إِلَىٰ سَبِيلِ اللَّهِ إِلَّا أَنزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ الَّذِي فِيهِ هُدًى لِّلْمُسْلِمِينَ» . وإذا

كتب على فصّ الخاتم العقيق الشهادتان وأسماء الأئمة والإقرار بإمامتهم كان حسناً ، بل يحسن كتابة كلّ ما يرجى منه النفع من غير أن يقصد الورود ، والأولى أن يكتب الأدعية المذكورة بتربة قبر الحسين (عليه السلام) أو يجعل في المداد شيء منها أو بتربة سائر الأئمة . ويجوز أن يكتب بالطين والماء ، بل بالأصبع من غير مداد . « الثاني عشر » : أن يهيئ كفنه قبل موته وكذا الصدر والكافور ، ففي الحديث من هيأ كفنه لم يكتب من الغافلين ، وكلّما نظر إليه كتبت له حسنة . « الثالث عشر » : أن يجعل الميت حال التكفين مستقبل القبلة مثل حال الاحتضار أو بنحو حال الصلاة .

« تَمَّة » : إذا لم تكتب الأدعية المذكورة والقرآن على الكفن بل على وصلة أخرى وجعلت على صدره أو فوق رأسه للأمن من التلوّث كان أحسن .

فصل في مكروهات الكفن

وهي أمور : « أحدها » : قطعه بالحديد . « الثاني » : عمل الاكمام والزرور له إذا كان جديداً ، ولو كفن في قميصه الملبوس له حال حياته قطع أزراره ولا بأس بأكمامه . « الثالث » : بلّ الخيوط التي يخاط بها بريقه . « الرابع » : تبخيره بدخان الأشياء الطيبة الريح ، بل تطيبه ولو بغير البخور ، نعم يستحب تطيبه بالكافور والذريرة كما مرّ . « الخامس » : كونه أسود . « السادس » : أن يكتب عليه بالسواد . « السابع » : كونه من الكتان ولو ممزوجاً . « الثامن » : كونه ممزوجاً بالابريسم ، بل الأحوط تركه إلا أن يكون خليطه أكثر . « التاسع » : المماكسة في شرائه . « العاشر » : جعل عمامته بلا حنك . « الحادي عشر » : كونه ومسحاً غير نظيف . « الثاني عشر » : كونه مخیطاً ، بل يستحب كون كلّ قطعة منه وصلة واحدة بلا خياطة على ما ذكره بعض العلماء ، ولا بأس به .

فصل في الحنوط

وهو مسح الكافور على بدن الميت ، يجب مسحه^(١) على المساجد السبعة ، وهي الجبهة ، واليدان ، والركبتان وإبهاما الرجلين ، ويستحب إضافة طرف الأنف إليها أيضاً ، بل هو الأحوط ، والأحوط^(٢) أن يكون المسح باليد ، بل بالراحة ، ولا يبعد^(٣) استحباب مسح ابطنيه ولبته ومغانبه ومفاصله وباطن قدميه وكفيه^(٤) بل كل موضع من بدنه فيه رائحة كريهة ، ويشترط أن يكون بعد الغسل أو التيمم ، فلا يجوز قبله ، نعم يجوز قبل التكفين وبعده وفي أثنائه ، والأولى أن يكون قبله ، ويشترط في الكافور أن يكون طاهراً مباحاً^(٥) جديداً ، فلا يجزي^(٦) العتيق الذي زال ريحه ، وأن يكون مسحوقاً . (مسألة ١) : لا فرق في وجوب الحنوط بين الصغير والكبير ، والأنثى والخنثى والذكر ، والحر والعبد ، نعم لا يجوز تحنيط المحرم قبل إتيانه بالطواف^(٧) كما مر^(٨) ، ولا يلحق به التي في العدة ولا المعتكف ، وإن كان يحرم عليهما استعمال الطيب حال الحياة . (مسألة ٢) : لا يعتبر في التحنيط قصد القربة فيجوز أن يباشره

(١) بل وضعه عليها بحيث يجعل مقدار منه في كل من المواضع المذكورة (غلبايجاني) .

(٢) لا بأس بتركه (خميني) .

لكن لا يجب مراعاته (غلبايجاني) .

(٣) يأتي به رجاء والمراد من الكف ظاهرها ظاهراً فإن باطنها من المساجد ومسحه واجب (خميني) .

(٤) الظاهر أنه يريد ظاهر الكفين فإن الباطن منهما يجب مسحه كما تقدم (خوئي) .

(٥) اشتراط الاباحة بمعنى أنه لو عصى ومسحه يقع باطلاً غير معلوم (خميني) .

(٦) على الأحوط فيه وفيما بعده (غلبايجاني) .

(٧) بل وبصلواته والسعي (ارائي) .

(٨) مرّ حكم ذلك (خوئي) .

الصبي^(١) المميز^(٢) أيضاً . (مسألة ٣) : يكفي في مقدار كافور الحنوط المسمّى ، والأفضل أن يكون ثلاثة عشر درهماً وثلاث تصير بحسب المثاقيل الصيرفيّة سبع مثاقيل وحمّصتين^(٣) إلّا خمس الحمّصة ، والأقوى أنّ هذا المقدار لخصوص الحنوط لا له وللغسل وأقلّ الفضل مثقال^(٤) شرعي والأفضل منه أربعة دراهم ، والأفضل منه أربعة مثاقيل شرعيّة . (مسألة ٤) : إذا لم يتمكّن من الكافور سقط وجوب الحنوط ، ولا يقوم مقامه طيب آخر ، نعم يجوز تطييبه بالذريرة ، لكنّها ليست من الحنوط ، وأمّا تطييبه بالمسك والعنبر والعود ونحوها ولو بمزجها بالكافور فمكروه ، بل الأحوط تركه^(٥) . (مسألة ٥) : يكره إدخال الكافور في عين الميت أو أنفه أو أذنه . (مسألة ٦) : إذا زاد الكافور يوضع على صدره . (مسألة ٧) : يستحب^(٦) سحق الكافور باليد لا بالهاون . (مسألة ٨) : يكره وضع الكافور على النعش . (مسألة ٩) : يستحبّ خلط الكافور بشيء من تربة قبر الحسين (عليه السلام) لكن لا يمسح به المواضع المنافية للاحترام . (مسألة ١٠) : يكره إتباع النعش بالمجمرة وكذا في حال الغسل . (مسألة ١١) : يبدأ^(٧) في التحنيط^(٨) بالجهة ، وفي سائر المساجد معيّر . (مسألة ١٢) : إذا دار الأمر بين وضع الكافور في ماء

(١) فيه إشكال إذ لا ملازمة بين عدم اعتبار قصد القرية والسقوط بفعل غير من وجب عليه كما حقق في محله (خوئي) .

(٢) وغيره (خميني) .

(٣) بل سبع مثاقيل بلا زيادة (خميني - خوئي) .

(٤) وأقلّ منه درهم (خميني) .

(٥) هذا الاحتياط لا يترك (خوئي) .

(٦) استحبابه غير ثابت (خميني) .

(٧) بل معيّر بين الابتداء بها وبغيرها نعم لا يبعد استحبابه (خميني) .

على الأحوط (گلپایگانی) .

(٨) على الأحوط (خوئي) .

٣٠٠ في الجريدتين ج ١

الغسل أو يصرف في التحنيط يقدّم الأوّل^(١) ، وإذا دار في الحنوط بين الجبهة وسائر المواضع تقدّم الجبهة^(٢) .

فصل في الجريدتين

من المستحبات الأكيدة عند الشيعة وضعهما مع الميت صغيراً^(٣) أو كبيراً ، ذكراً أو أنثى ، محسناً أو مسيئاً ، كان ممّن يخاف عليه من عذاب القبر أو لا ، ففي الخبر أنّ الجريدة تنفع المؤمن والكافر والمحسن والمسيء ، وما دامت رطبة يرفع عن الميت عذاب القبر ، وفي آخر أنّ النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) مرّ على قبر يعذب صاحبه فطلب جريدة فشقّها نصفين ، فوضع أحدهما فوق رأسه ، والأخرى عند رجله ، وقال : يخفّف عنه العذاب ما داما رطبين . وفي بعض الأخبار أنّ آدم (عليه السلام) أوصى بوضع جريدتين في كفنه لأنّيسه ، وكان هذا معمولاً بين الأنبياء ، وترك في زمان الجاهليّة فأحياه النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) . (مسألة ١) : الأولى أن تكونا من النخل ، وإن لم يتيسّر فمن السدر ، وإلاّ فمن الخلف أو الرّمان^(٤) ، وإلاّ فكلّ عود رطب . (مسألة ٢) : الجريدة اليابسة لا تكفي . (مسألة ٣) : الأولى أن تكون في الطول بمقدار ذراع ، وإن كان يجزي الأقل^(٥) ، والأكثر ، وفي الغلظ كلّما كان أغلظ أحسن من حيث بطوء يسه . (مسألة ٤) : الأولى في كيفة وضعهما أن يوضع إحداهما في جانبه الأيمن من عند الترقوة إلى ما بلغت ، ملصقة ببدنه والأخرى في جانبه الأيسر من عند الترقوة فوق القميص تحت

(١) على الأحوط فيه وفيما بعده (خميني) .

(٢) على الأحوط (خوئي) .

(٣) يوضع معه رجاء (خميني) .

(٤) الأولى تأخيره عن الخلف (خميني) .

(٥) الأولى أن تكون في جانب القلة إلى شبر وفي الكثرة إلى ذراع (خميني) .

ج ١ في التشيع ٣٠١

اللقافة الى ما بلغت وفي بعض الأخبار : أن يوضع إحدهما تحت إبطه الأيمن والأخرى بين ركبتيه ، بحيث يكون نصفها يصل إلى الساق ، ونصفها إلى الفخذ ، وفي بعض آخر : يوضع كلتاها في جنبه الأيمن ، والظاهر تحقق الاستحباب بمطلق الوضع معه في قبره . (مسألة ٥) : لو تركت الجريدة لنسيان ونحوه جعلت فوق^(١) قبره . (مسألة ٦) : لو لم تكن إلا واحدة جعلت في جانبه الأيمن . (مسألة ٧) : الأولى أن يكتب عليهما اسم الميت ، واسم أبيه ، وأنه يشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله (صلى الله عليه وآله) ، وأن الأئمة من بعده أوصياؤه ويذكر أسماءهم واحداً بعد واحد .

فصل في التشيع

يستحب لأولياء الميت إعلام المؤمنين بموت المؤمن ليحضرُوا جنازته والصلاة عليه ، والاستغفار له ، ويستحب للمؤمنين المبادرة إلى ذلك ، وفي الخبر أنه لو دعي إلى وليمة وإلى حضور جنازة قدم حضورها ، لأنه مذكّر للآخرة كما أن الوليمة مذكّرة للدنيا ، وليس للتشيع حدّ معين ، والأولى أن يكون إلى الدفن ، ودونه إلى الصلاة عليه ، والأخبار في فضله كثيرة ، ففي بعضها : أوّل تحفة للمؤمن في قبره غفرانه ، وغفران من شيّعه . وفي بعضها ، من شيّع مؤمناً لكلّ قدم يكتب له مائة ألف حسنة ، ويمحى عنه مائة ألف سيئة ويرفع له مائة ألف درجة وإن صلى عليه يشيّعه حين موته مائة ألف ملك يستغفرون له ، إلى أن يبعث . وفي آخر : من مشى مع جنازة حتّى صلى عليها له قيراط من الأجر ، وإن صبر إلى دفنه له قيراطان ، والقيراط مقدار جبل أحد . وفي بعض الأخبار : يؤجر بمقدار ما مشى معها . وأمّا آدابه فهي أمور :

(١) بأن تشق الجريدة نصفين ويجعل نصفها عند رأسه والآخر عند رجليه (خميني) .

« أحدها » : أن يقول إذا نظر إلى الجنازة : « إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ ، الله أكبر ، هَذَا مَا وَعَدَنَا اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَصَدَقَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ ، اَللّهُمَّ زِدْنَا إِيمَانًا وَتَسْلِيمًا ، اَلْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي تُعَزِّزُ بِالْقُدْرَةِ وَفَهَرَ الْعِبَادَ بِاَلْمَوْتِ » . وهذا لا يختص بالمشيع بل يستحب لكل من نظر إلى الجنازة ، كما أنه يستحب له مطلقاً أن يقول : اَلْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي لَمْ يَجْعَلْنِي مِنَ السَّوَادِ الْمُخْتَرِمِ . « الثاني » : أن يقول حين حمل الجنازة بِسْمِ اللَّهِ وَبِاللَّهِ وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِ مُحَمَّدٍ ، اَللّهُمَّ اغْفِرْ لِلْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ . « الثالث » : أن يمشي بل يكره الركوب إلا لعذر ، نعم لا يكره في الرجوع . « الرابع » : أن يحملوها على أكتافهم لا على الحيوان إلا لعذر كبعد المسافة . « الخامس » : أن يكون المشيع خاشعاً متفكراً متصوراً أنه هو المحمول ويسأل الرجوع إلى الدنيا فأجيب . « السادس » : أن يمشي خلف الجنازة أو طرفيها ، ولا يمشي قدامها . والأول أفضل من الثاني ، والظاهر كراهة الثالث خصوصاً في جنازة غير المؤمن . « السابع » : أن يلتقي عليها ثوب غير مزين . « الثامن » : أن يكون حاملوها أربعة . « التاسع » : تربيع الشخص الواحد بمعنى حمله جوانبها الأربعة ، والأولى الابتداء بيمين الميِّت يضعه على عاتقه الأيمن ، ثم مؤخرها الأيمن على عاتقه الأيمن ثم مؤخرها الأيسر على عاتقه الأيسر ، ثم ينتقل إلى المقدم الأيسر واضعاً له على العاتق الأيسر يدور عليها . « العاشر » : أن يكون صاحب المصيبة حافياً واضعاً رداءه أو يغير زيّه على وجه آخر ، بحيث يعلم أنه صاحب المصيبة .

ويكره أمور : « أحدها » : الضحك واللعب واللهو . « الثاني » : وضع الرداء من غير صاحب المصيبة . « الثالث » : الكلام بغير الذكر والدعاء والاستغفار ، حتى ورد المنع عن السلام على المشيع . « الرابع » : تشيع النساء الجنازة وإن كانت للنساء . « الخامس » : الإسراع في المشي على وجه ينافي الرفق بالميت ، سيما إذا كان بالعدو بل ينبغي الوسط في المشي . « السادس » : ضرب اليد على الفخذ أو على الأخرى . « السابع » : أن يقول

ج ١ في الصلاة على الميت ٣٠٣

المصاب أو غيره : ارفقوا به ، واستغفروا له ، أو : ترحموا عليه ، وكذا قول :
قفوا به . « الثامن » : إتباعها بالنار ولو مجمرة إلا في الليل ، فلا يكره
المصباح . « التاسع » : القيام عند مرورها إن كان جالساً إلا إذا كان الميت
كافراً ، لئلا يعلو على المسلم . « العاشر » : قيل ينبغي أن يمنع الكافر
والمنافق والفاسق من التشيع .

فصل في الصلاة على الميت

يجب الصلاة على كل مسلم من غير فرق بين العادل والفاسق
والشهيد وغيرهم ، حتى المرتكب للكبائر ، بل ولو قتل نفسه عمداً ،
ولا يجوز على الكافر^(١) بأقسامه حتى المرتد فطرياً أو مليئاً
مات بلا توبة ، ولا تجب على أطفال المسلمين إلا إذا بلغوا سنين ،
نعم تستحب^(٢) على من كان عمره أقل من ست سنين ، وإن كان
مات حين تولده ، بشرط أن يتولد حياً ، وإن تولد ميتاً فلا تستحب أيضاً ،
ويلحق بالمسلم في وجوب الصلاة عليه من وجد ميتاً^(٣) في بلاد المسلمين وكذا
لقبط دار الإسلام ، بل دار الكفر^(٤) إذا وجد فيها مسلم يحتمل كونه منه .
(مسألة ١) : يشترط في صحة الصلاة أن يكون المصلي مؤمناً ، وأن يكون
مأذوناً من الولي على التفصيل الذي مر^(٥) سابقاً ، فلا تصح من غير إذن جماعة كانت أو
فرادى . (مسألة ٢) : الأقوى صحة صلاة الصبي المميز ، لكن في

(١) قد مر في النجاسات تعيينه (خميني) .

(٢) فيه تأمل (خميني) .

(٣) على الأحوط فيه وفي ما بعده (اراكي) .

(٤) على الأحوط (خميني) .

(٥) الكلام في الصلاة كما تقدم في الغسل (خوئي) .

إجزائها عن المكففين إشكال^(١) . (مسألة ٣) : يشترط أن تكون بعد الغسل والتكفين ، فلا تجزي قبلهما ولو في أثناء التكفين ، عمداً كان أو جهلاً أو سهواً نعم لو تعذر الغسل والتيمم أو التكفين أو كلاهما لا تسقط الصلاة ، فإن كان مستور العورة فيصلّى عليه وإلا يوضع في القبر ويغطى عورته بشيء من التراب أو غيره ويصلّى عليه ، ووضعه في القبر على نحو وضعه خارجة للصلاة ثم بعد الصلاة يوضع على كيفية الدفن . (مسألة ٤) : إذا لم يمكن الدفن لا يسقط سائر الواجبات من الغسل والتكفين والصلاة ، والحاصل كلّ ما يتعذر يسقط ، وكلّ ما يمكن يثبت ، فلو وجد في الفلاة ميت ولم يمكن غسله ولا تكفينه ولا دفنه يصلّى عليه ويخلّى وإن أمكن دفنه يدفن . (مسألة ٥) : يجوز أن يصلّي على الميت أشخاص متعدّدون فرادى في زمان واحد ، وكذا يجوز تعدّد الجماعة ، وينوي كلّ منهم الوجوب^(٢) ما لم يفرغ منها أحد ، وإلا نوى بالبقية الاستحباب ، ولكن لا يلزم قصد الوجوب والاستحباب ، بل يكفي قصد القرينة مطلقاً . (مسألة ٦) : قد مرّ^(٣) سابقاً أنه إذا وجد^(٤) بعض الميت فإن كان مشتملاً على الصدر أو كان الصدر وحده ، بل أو كان بعض الصدر المشتمل على القلب ، أو كان عظم الصدر بلا لحم وجب الصلاة عليه وإلا فلا ، نعم الأحوط الصلاة على العضو التام من الميت ، وإن كان عظماً كاليد والرجل ونحوهما وإن كان الأقوى خلافه ، وعلى هذا فإن وجد عضواً تاماً وصلّى عليه

(١) لا يبعد الاجزاء عنهم (اراكي) .

أظهره عدم الاجزاء (خوئي) .

الأقوى اجزاؤها عنهم مع العلم بإتيانها صحيحاً ومع الشك في الصحة لا تجري أصالة الصحة في عمله (گلپایگانی) .

(٢) لا تجوز نيّة الوجوب مع العلم أو الاطمينان بفراغ غيره قبله كما مرّ (خوئي) .

(٣) مرّ الكلام فيه (خميني) .

(٤) قد مرّ الكلام فيه (خوئي) .

ج ١ في الصلاة على الميت ٣٠٥

ثم وجد آخر فالظاهر الاحتياط بالصلاة عليه أيضاً إن كان غير الصدر أو بعضه مع القلب وإلاً وجبت . (مسألة ٧) : يجب^(١) أن تكون الصلاة قبل الدفن .
(مسألة ٨) : إذا تعدد الأولياء في مرتبة واحدة وجب الاستيذان^(٢) من الجميع^(٣) على الأحوط^(٤) ، ويجوز^(٥) لكل منهم^(٦) الصلاة من غير الاستيذان عن الآخرين ، بل يجوز أن يقتدي بكل واحد منهم مع فرض أهليتهم جماعة .
(مسألة ٩) : إذا كان الولي امرأة يجوز لها المباشرة ، من غير فرق بين أن يكون الميت رجلاً أو امرأة ويجوز لها^(٧) الإذن للغير كالرجل من غير فرق .
(مسألة ١٠) : إذا أوصى الميت بأن يصلي عليه شخص معين فالظاهر^(٨) وجوب إذن الولي له ، والأحوط له الاستيذان من الولي ، ولا يسقط^(٩) اعتبار إذنه^(١٠) بسبب الوصية وإن قلنا بنفوذها ووجوب العمل بها . (مسألة ١١) : يستحب إتيان الصلاة جماعة ، والأحوط^(١١) بل الأظهر اعتبار اجتماع شرائط

(١) على الأحوط (گلپایگانی) .

(٢) لا يبعد كون المأذون من أحدهم كالآذن فلا يحتاج إلى إذن غيره (گلپایگانی) .

(٣) لا يبعد كفاية إذن كل منهم كتصديه (اراكي) .

(٤) بل الأقوى كما مر في الغسل (خميني) .

(٥) الظاهر عدم الجواز من غير استيذان عن الجميع بل الظاهر كذلك في الإتيان أيضاً (خميني) .

(٦) بناء على وجوب الاستيذان يشكل جواز الصلاة لبعض الأولياء من دون استيذان من الآخرين (خوئي) .

(٧) لكن ينبغي تقديم الرجال بل هو أحوط (خميني) .

(٨) الأحوط أن يأذن الولي ويستأذن الوصي (خميني) .

(٩) على الأحوط (گلپایگانی) .

(١٠) على الأحوط ولا يبعد سقوطه (خوئي) .

(١١) عدم اعتبارها وكذا عدم اعتبار شرائط الجماعة عدا ما هو دخيل في صدقها عرفاً كعدم

البعد المفرط والحائل الغليظ غير بعيد (خميني) .

الامامة فيه من البلوغ والعقل والإيمان والعدالة^(١) وكونه رجلاً للرجال ، وأن لا يكون ولد زنا ، بل الأحوط اجتماع شرائط الجماعة أيضاً من عدم الحائل ، وعدم علو مكان الإمام ، وعدم كونه جالساً مع قيام المأمومين ، وعدم البعد بين المأمومين والإمام وبعضهم مع بعض . (مسألة ١٢) : لا يتحمل الإمام في الصلاة على الميت شيئاً عن المأمومين . (مسألة ١٣) : يجوز في الجماعة أن يقصد الإمام وكل واحد من المأمومين الوجوب لعدم سقوطه ما لم يتم واحد منهم . (مسألة ١٤) : يجوز أن تؤم المرأة جماعة النساء والأولى بل الأحوط^(٢) أن تقوم في صفهن ولا تتقدم عليهن . (مسألة ١٥) : يجوز صلاة العراة على الميت فرادى وجماعة ، ومع الجماعة يقوم الإمام في الصف ، كما في جماعة النساء فلا يتقدم ، ولا يتبرز ، ويجب عليهم ستر عورتهم ولو بأيديهم ، وإذا لم يمكن يصلون جلوساً^(٣) . (مسألة ١٦) : في الجماعة من غير النساء والعراة ، الأولى أن يتقدم الإمام ، ويكون المأمومون خلفه ، بل يكره وقوفهم إلى جنبه ، ولو كان المأموم واحداً . (مسألة ١٧) : إذا اقتدت المرأة بالرجل يستحب أن تقف خلفه ، وإذا كان هناك صفوف الرجال وقفت خلفهم ، وإذا كانت حائضاً بين النساء وقفت في صف وحدها . (مسألة ١٨) : يجوز في صلاة الميت العدول^(٤) من إمام إلى إمام^(٥) في الأثناء ، ويجوز قطعها أيضاً اختياراً ، كما يجوز العدول من الجماعة إلى الانفراد ، لكن بشرط أن لا يكون بعيداً عن الجنائز بما يضر ولا يكون بينه وبينها حائل ، ولا يخرج عن المحاذاة لها . (مسألة ١٩) : إذا كبر قبل الإمام في التكبير الأول له أن يتفرد وله أن يقطع

(١) اعتبار العدالة مبني على الاحتياط (خوئي) .

(٢) لا يترك (خميني) .

(٣) الأحوط إتبانها قائماً فرادى مستتراً إذا استلزمت الجماعة للجلوس (گلپایگانی) .

(٤) فيما يجوز فيه العدول في اليومية وأما فيما لا يجوز فيها ففيه تأمل (گلپایگانی) .

(٥) في جوازه إشكال بل منع (خوئي) .

ج ١ في كيفية صلاة الميت ٣٠٧

ويجده مع الإمام ، وإذا كبر قبله فيما عدا الأول له أن ينوي الانفراد وأن يصبر حتى يكبر الإمام فيقرأ معه الدعاء ، لكن الأحوط^(١) إعادة التكبير بعد ما كبر الإمام ، لأنه لا يبعد اشتراط تأخر المأموم عن الإمام في كل تكبيرة أو مقارنته معه وبطلان الجماعة مع التقدم وإن لم تبطل الصلاة . (مسألة ٢٠) : إذا حضر الشخص في أثناء صلاة الإمام له أن يدخل في الجماعة فيكبر بعد تكبير الإمام الثاني أو الثالث مثلاً ويجعله أول صلاته وأول تكبيراته ، فيأتي بعده بالشهادتين . وهكذا على الترتيب بعد كل تكبير من الإمام يكبر ، ويأتي بوظيفته من الدعاء ، وإذا فرغ الإمام يأتي بالبقية فرادى وإن كان مخففاً ، وإن لم يمهله أتي ببقية التكبيرات ولأه من غير دعاء^(٢) ، ويجوز إتمامها خلف الجنازة إن أمكن الاستقبال وسائر الشرائط .

فصل في كيفية صلاة الميت

وهي أن يأتي بخمس تكبيرات ، يأتي بالشهادتين بعد الأولى^(٣) والصلاة على النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) بعد الثانية . والدعاء للمؤمنين والمؤمنات بعد الثالثة . والدعاء للميت بعد الرابعة ثم يكبر الخامسة وينصرف ، فيجزي أن يقول بعد نية القربة وتعيين الميت ولو إجمالاً : الله أكبر أشهد أن لا إله إلا الله ، وأن محمداً رسول الله ، الله أكبر ، اللهم صل على محمد وآل

-
- (١) في غير صورة العمد ومعه لا يعيد على الأحوط ولا يضر بقاء القدرة (خميني) .
هذا الاحتياط مع ما ذكر من التعليل خلاف الاحتياط والاتكال على رواية علي بن جعفر لإعادة التكبير في تلك الصلاة مشكل فالأحوط قصد الانفراد نعم مع السهو لا يبعد بقاء الجماعة ولا يعاد التكبير (گلپایگانی) .
(٢) بل يأتي بالدعاء ولو مخففاً ولا بأس بإتمامه على القبر وإن لم يجب لسقوط التكليف بفعل السابقين (گلپایگانی) .
(٣) الأولى أن يؤتى بهما وبالصلاة على النبي وآله وعلى سائر الأنبياء (عليهم السلام) وبالدعاء للمؤمنين والمؤمنات وللميت بعد كل تكبيرة من التكبيرات الأربع (خوئي) .

مُحَمَّدٍ ، الله أكبر ، اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِلْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ ، الله أكبر ، اللَّهُمَّ اغْفِرْ
 لِهَذَا الْمَيِّتِ ، الله أكبر . والأولى أن يقول بعد التكبيرة الأولى : أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ
 إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ ، إِلَهًا وَاحِدًا أَحَدًا صَمَدًا قَدًّا حَيًّا قَيُّومًا دَائِمًا أَبَدًا لَمْ
 يَتَّخِذْ صَاحِبَةً وَلَا وَلَدًا ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ ، أَرْسَلَهُ بِالْهُدَى وَدِينِ
 الْحَقِّ لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ ، وَلَوْ كَرِهَ الْمُشْرِكُونَ . وبعد الثانية : اللَّهُمَّ صَلِّ
 عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ ، وَبَارِكْ عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِ مُحَمَّدٍ ، وَارْحَمْ مُحَمَّدًا وَعَلَى
 مُحَمَّدٍ ، أَفْضَلَ مَا صَلَّيْتَ وَبَارَكْتَ وَتَرَحَّمْتَ عَلَى إِبْرَاهِيمَ وَآلِ إِبْرَاهِيمَ إِنَّكَ
 حَمِيدٌ مَجِيدٌ ، وَصَلِّ عَلَى جَمِيعِ الْأَنْبِيَاءِ وَالْمُرْسَلِينَ ، وبعد الثالثة : اللَّهُمَّ اغْفِرْ
 لِلْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ ، وَالْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ ، الْأَحْيَاءِ مِنْهُمْ وَالْأَمْوَاتِ ،
 تَابِعِ اللَّهُمَّ بَيْنَنَا وَبَيْنَهُمْ بِالْخَيْرَاتِ ، إِنَّكَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ . وبعد الرابعة :
 اللَّهُمَّ إِنَّ هَذَا الْمُسْجَى قَدَّامَنَا عَبْدُكَ وَابْنُ أَمَتِكَ ، نَزَلَ بِكَ ،
 وَأَنْتَ خَيْرُ مَنْزُولٍ بِهِ ، اللَّهُمَّ إِنَّكَ قَبَضْتَ رُوحَهُ إِلَيْكَ ، وَقَدْ آخَتَجَ إِلَى
 رَحْمَتِكَ ، وَأَنْتَ غَنِيٌّ عَنْ عَذَابِهِ ، اللَّهُمَّ إِنَّا لَا نَعْلَمُ مِنْهُ إِلَّا خَيْرًا ، وَأَنْتَ أَعْلَمُ بِهِ
 مِنَّا ، اللَّهُمَّ إِنْ كَانَ مُحْسِنًا فَزِدْ فِي إِحْسَانِهِ ، وَإِنْ كَانَ مُسِيئًا فَتَجَاوَزْ عَنْ سَيِّئَاتِهِ ،
 وَاغْفِرْ لَنَا وَلَهُ ، اللَّهُمَّ احْشُرْهُ مَعَ مَنْ يَتَوَلَّاهُ وَيُحِبُّهُ ، وَابْعُدْهُ مِنْ مَنْ يَتَّبِعُهُ مِنْهُ
 وَيُبْغِضُهُ ، اللَّهُمَّ الْحَقُّهُ بِنَبِيِّكَ وَعَرِّفْ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ وَارْحَمْنَا إِذَا تَوَفَّيْتَنَا ، يَا إِلَهَ
 الْعَالَمِينَ ، اللَّهُمَّ اكْتُبْهُ عِنْدَكَ فِي أَعْلَى عِلِّيِّينَ ، وَاخْلُفْ عَلَى عَقْبِهِ فِي
 الْغَابِرِينَ ، وَاجْعَلْهُ مِنْ رُفَقَاءِ مُحَمَّدٍ وَآلِهِ الطَّاهِرِينَ ، وارحمه وإيانا برحمتك يا
 أَرْحَمَ الرَّاحِمِينَ . والأولى أن يقول بعد الفراغ من الصلاة : رَبَّنَا آتِنَا فِي الدُّنْيَا
 حَسَنَةً وَفِي الْآخِرَةِ حَسَنَةً ، وَقِنَا عَذَابَ النَّارِ . وإن كان الميت امرأة يقول بدل
 قوله : « هذا المسجى » إلى آخره : هذه المسجات قَدَّامَنَا أَمَتُكَ ، وابنة عبدك
 وابنة أمتك ، وأتى بسائر الضمائر مؤنثاً وإن كان الميت مستضعفاً يقول بعد
 التكبيرة الرابعة : اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِلَّذِينَ تَابُوا وَاتَّبَعُوا سَبِيلَكَ ، وقهم عذاب
 الجحيم ، رَبَّنَا وَأَدْخِلْهُمْ جَنَّاتِ عَدْنٍ الَّتِي وَعَدْتَهُمْ وَمَنْ صَلَحَ مِنْ آبَائِهِمْ

ج ١ في كيفية صلاة الميت ٣٠٩

وأزواجهم وذرياتهم إنك أنت العزيز الحكيم . وإن كان مجهول الحال يقول :
اللَّهُمَّ إن كان يحب الخير وأهله فاغفر له وارحمه وتجاوز عنه ، وإن كان طفلاً
يقول : اللَّهُمَّ اجعله لأبويه ولنا سلفاً وفرطاً وأجراً . (مسألة ١) : لا يجوز أقل
من خمسة تكبيرات إلا للتقية ، أو كون الميت منافقاً ، وإن نقص سهواً بطلت ،
ووجب الإعادة إذا فاتت الموالاة وإلا أتمها . (مسألة ٢) : لا يلزم الاختصار في
الأدعية بين التكبيرات على المأثور ، بل يجوز كل دعاء بشرط اشتغال الأول
على الشهادتين ، والثاني على الصلاة على محمد وآله ، والثالث على الدعاء
للمؤمنين والمؤمنات بالغفران وفي الرابع على الدعاء للميت ، ويجوز قراءة
آيات القرآن والأدعية الأخر ما دامت صورة الصلاة محفوظة . (مسألة ٣) :
يجب العربية في الأدعية بالقدر الواجب ، وفيما زاد عليه يجوز الدعاء بالفارسية
ونحوها . (مسألة ٤) : ليس في صلاة الميت أذان ولا إقامة ولا قراءة الفاتحة
ولا الركوع والسجود والقنوت والتشهد والسلام ولا التكبيرات الافتتاحية
وأدعيتها ، وإن أتى بشيء من ذلك بعنوان التشريع كان بدعة وحراماً .
(مسألة ٥) : إذا لم يعلم أن الميت رجل أو امرأة يجوز أن يأتي بالضمائر مذكرة
بلحاظ الشخص والنوع والبدن وأن يأتي بها مؤنثة بلحاظ الجثة والجناسة بل مع
المعلومية أيضاً يجوز ذلك ولو أتى بالضمائر على الخلاف جهلاً أو نسياناً لا
باللحاظين المذكورين فالظاهر عدم بطلان الصلاة . (مسألة ٦) : إذا شك في
التكبيرات بين الأقل والأكثر بنى على الأقل^(١) نعم لو كان مشغولاً بالدعاء بعد
الثانية أو بعد الثالثة فشك في إتيان الأول في الأولى أو الثانية في الثاني بنى على
الآتيان ، وإن كان الاحتياط أولى^(٢) . (مسألة ٧) : يجوز أن يقرأ الأدعية في

(١) الأحوط هو الآتيان بوظيفة الأقل والأكثر في الأدعية فإذا شك بين الاثنين والثلاث بنى
على الأقل وأتى بالصلاة على النبي وآله ودعا للمؤمنين والمؤمنات وكبر ودعا للمؤمنين
والمؤمنات ودعا للميت وكبر ودعا للميت وكبر رجاء (خميني) .
(٢) هذا الاحتياط لا يترك (خوئي) .

الكتاب خصوصاً إذا لم يكن حافظاً لها .

فصل في شرائط صلاة الميت

وهي أمور^(١) : « الأول » : أن يوضع الميت مستلقياً . « الثاني » : أن يكون رأسه إلى يمين المصلي ورجله إلى يساره . « الثالث » : أن يكون المصلي خلفه محاذياً له ، لا أن يكون في أحد طرفيه إلا إذا طال صف المأمومين . « الرابع » : أن يكون الميت حاضراً فلا تصح على الغائب وإن كان حاضراً في البلد . « الخامس » : أن لا يكون بينهما حائل كستر أو جدار ، ولا يضر كون الميت في التابوت ونحوه . « السادس » : أن لا يكون بينهما بُعد مفرط على وجه لا يصدق الوقوف عنده إلا في المأموم مع اتصال الصفوف . « السابع » : أن لا يكون أحدهما أعلى من الآخر علواً مفرطاً . « الثامن » : استقبال المصلي القبلة . « التاسع » : أن يكون قائماً . « العاشر » : تعيين الميت على وجه يرفع الإبهام ، ولو بأن ينوي الميت الحاضر أو ما عينه الإمام . « الحادي عشر » : قصد القربة . « الثاني عشر » : إباحة المكان^(٢) . « الثالث عشر » : الموالة بين التكبيرات والأدعية على وجه لا تمحو صورة الصلاة . « الرابع عشر » : الاستقرار بمعنى عدم الاضطراب على وجه لا يصدق معه القيام ، بل الأحوط كونه بمعنى ما يعتبر في قيام الصلوات الآخر . « الخامس عشر » : أن تكون الصلاة بعد التغسيل والتكفين والحنوط كما مر سابقاً . « السادس عشر » : أن يكون مستور العورة إن تعذر الكفن ولو بنحو حجر أولبنة . « السابع عشر » : إذن الولي . (مسألة ١) : لا يعتبر في صلاة

(١) شرطية بعض هذه مبنية على الاحتياط (خوئي) .

(٢) اشتراطها غير معلوم (خميني) .

ج ١ في شرائط صلاة الميت ٣١١

الميت الطهارة من الحدث والخبث وإباحة اللباس وستر العورة^(١) ، وإن كان الأحوط اعتبار جميع شرائط الصلاة حتى صفات الساتر من عدم كونه حريراً أو ذهباً أو من أجزاء ما لا يؤكل لحمه ، وكذا الأحوط مراعاة ترك الموانع للصلاة كالتكلم والضحك والاتفات عن القبلة . (مسألة ٢) : إذا لم يتمكن من الصلاة قائماً أصلاً يجوز أن يصلي جالساً ، وإذا دار الأمر بين القيام بلا استقرار والجلوس مع الاستقرار يقدم القيام ، وإذا دار بين الصلاة ماشياً أو جالساً يقدم الجلوس^(٢) ، إن خيف على الميت من الفساد مثلاً وإلاً فالأحوط الجمع . (مسألة ٣) : إذا لم يمكن الاستقبال أصلاً سقط . وإن اشبه صلى إلى أربع جهات^(٣) ، إلا إذا خيف عليه الفساد فيتخير^(٤) ، وإن كان بعض الجهات مظنوناً صلى إليه ، وإن كان الأحوط الأربع . (مسألة ٤) : إذا كان الميت في مكان مغصوب والمصلي في مكان مباح صحّت الصلاة . (مسألة ٥) : إذا صلى على ميتين بصلاة واحدة وكان مأذوناً من ولي أحدهما دون الآخر أجزأ بالنسبة إلى المأذون فيه دون الآخر^(٥) . (مسألة ٦) : إذا تبين بعد الصلاة أن الميت كان مكروباً وجب الإعادة^(٦) بعد جعله مستلقياً على قفاه . (مسألة ٧) : إذا لم يصل على الميت حتى دفن يصلي على قبره ، وكذا إذا تبين بعد الدفن بطلان الصلاة من جهة من الجهات . (مسألة ٨) : إذا صلى على القبر ثم خرج

(١) وكذا لا يعتبر سائر الشرائط وترك الموانع وإن كان الأحوط ذلك بل لا يترك في التكلم

والقهقهة والاستدبار (خميني) .

(٢) على الأحوط (خوئي) .

(٣) تجزي الصلاة إلى ثلاث جهات بشرط أن يكون الفصل بينها على حد سواء بل لا تبعد

كفاية الصلاة إلى جهة واحدة (خوئي) .

(٤) ويحتاط بالصلاة إلى سائر الجهات بعد الدفن إن لم ينكشف القبلة وإلاً فإليها

(گلپایگانی) .

(٥) على الأحوط كما تقدم (خوئي) .

(٦) على الأحوط (گلپایگانی) .

الميت من قبره بوجه من الوجوه فالأحوط^(١) إعادة الصلاة عليه . (مسألة ٩) :
يجوز التيمم لصلاة الجنائزة ، وإن تمكّن من الماء^(٢) ، وإن كان الأحوط الاقتصار
على صورة عدم التمكن من الوضوء أو الغسل أو صورة خوف فوت الصلاة منه .
(مسألة ١٠) : الأحوط^(٣) ترك التكلم في أثناء الصلاة على الميت ، وإن كان
لا يبعد عدم البطلان به . (مسألة ١١) : مع وجود من يقدر على الصلاة قائماً
في إجزاء صلاة العاجز عن القيام جالساً إشكال ، بل صحتها^(٤) أيضاً محل
إشكال . (مسألة ١٢) : إذا صلى عليه العاجز عن القيام باعتقاد عدم وجود من
يتمكن من القيام ، ثم تبين وجوده فالظاهر وجوب الإعادة بل وكذا إذا لم يكن
موجوداً من الأول لكن وجد بعد الفراغ^(٥) من الصلاة ، وكذا إذا عجز القادر
القائم في أثناء الصلاة فتممها جالساً ، فإنها لا تجزي عن القادر ، فيجب عليه
الإتيان بها قائماً . (مسألة ١٣) : إذا شك في أن غيره صلى عليه أم لا بني
على عدمها ، وإن علم بها وشك في صحتها وعدمها حمل على الصحة وإن
كان من صلى عليه فاسقاً نعم لو علم بفسادها وجب الإعادة وإن كان المصلي
معتقداً للصحة وقاطعاً بها . (مسألة ١٤) : إذا صلى أحد عليه معتقداً بصحتها
بحسب تقليده أو اجتهاده لا يجب^(٦) على من يعتقد^(٧) فسادها بحسب

(١) وإن كان عدم لزومها لا يخلو من وجه (خميني) .

(٢) الأحوط في هذا الفرض الإتيان به رجاء (خوئي) .

(٣) لا يترك وإن لا يبعد ما ذكر (خميني) .

لا يترك (گلپایگانی) .

(٤) لا يبعد أجزاؤها عن العاجزين (گلپایگانی) .

(٥) الحكم مبني على الاحتياط في هذا الفرع (خميني) .

(٦) فيه إشكال فلا يترك الاحتياط بالاعادة (خميني) .

بل يجب إتيان الصلاة على ما يوافق اعتقاده اجتهاداً أو تقليداً (اراكي) .

بل يجب كما في صورة العلم (گلپایگانی) .

(٧) بل يجب عليه إذا فرق بين القطع الوجداني والتعبدية (خوئي) .

ج ١ في شرائط صلاة الميت ٣١٣

تقليده أو اجتهاده ، نعم لو علم علماً قطعياً ببطانها وجب عليه إتيانها ، وإن كان المصلي أيضاً قاطعاً بصحتها . (مسألة ١٥) : المصلوب بحكم الشرع لا يصلي عليه قبل الإنزال ، بل يصلي عليه بعد ثلاثة أيام بعدما ينزل ، وكذا إذا لم يكن بحكم الشرع ، لكن يجب إنزاله فوراً والصلاة عليه ، ولو لم يمكن إنزاله يصلي عليه ، وهو مصلوب مع مراعاة الشرائط^(١) بقدر الامكان . (مسألة ١٦) : يجوز تكرار الصلاة على الميت سواء اتحد المصلي أو تعدد ، لكنّه مكروه إلا إذا كان الميت من أهل العلم والشرف والتقوى . (مسألة ١٧) : يجب أن يكون الصلاة قبل الدفن ، فلا يجوز التأخير إلى ما بعده ، نعم لو دفن قبل الصلاة عصبياً أو نسياناً أو لعذر آخر أو تبين كونها فاسدة ولو لكونه حال الصلاة عليه مقلوباً^(٢) لا يجوز نبشه لأجل الصلاة ، بل يصلي على قبره مراعيّاً للشرائط من الاستقبال وغيره ، وإن كان بعد يوم وليلة ، بل وأزيد أيضاً ، إلا أن يكون بعدما تلاشى ولم يصدق عليه الشخص الميت ، فحينئذ يسقط الوجوب ، وإذا برز بعد الصلاة عليه بنش أو غيره فالأحوط إعادة الصلاة عليه . (مسألة ١٨) : الميت المصلي عليه قبل الدفن يجوز^(٣) الصلاة على قبره^(٤) أيضاً ما لم يمض أزيد من يوم وليلة ، وإذا مضى أزيد من ذلك فالأحوط الترك . (مسألة ١٩) : يجوز الصلاة على الميت في جميع الأوقات بلا كراهة حتى في الأوقات التي يكره النافلة فيها عند المشهور ، من غير فرق بين أن يكون الصلاة على الميت واجبة أو مستحبة . (مسألة ٢٠) : يستحب

(١) والأحوط رعاية القبلة ومنكب الميت فلو كان الميت مستقبلاً أو مستدبراً يأتي بصلاتين إحداهما مستقبلاً والأخرى محاذياً لمنكبه وينحرف إلى يسار القبلة لا إلى نقطة المشرق (گلپایگانی) .

(٢) الظاهر أنه لا حاجة إلى إعادة بعد الدفن في هذا الفرض (خوئي) .

(٣) لمن لم يدرك الصلاة عليه قبل الدفن (خميني) .

(٤) فيه إشكال ولا بأس بالإتيان بها رجاء (خوئي) .

المبادرة إلى الصلاة على الميت وإن كان في وقت فضيلة^(١) الفريضة ، ولكن لا يبعد^(٢) ترجيح تقديم وقت الفضيلة مع ضيقه ، كما أن الأولى تقديمها على النافلة وعلى قضاء الفريضة ، ويجب تقديمها على الفريضة فضلاً عن النافلة في سعة الوقت إذا خيف على الميت من الفساد . ويجب تأخيرها عن الفريضة مع ضيق وقتها وعدم الخوف على الميت وإذا خيف عليه مع ضيق وقت الفريضة تقدّم الفريضة ويصلى عليه بعد الدفن ، وإذا خيف عليه من تأخير^(٣) الدفن مع ضيق وقت الفريضة تقدّم الدفن^(٤) وتقضى الفريضة^(٥) ، وإن أمكن أن يصلى الفريضة ، مومياً صلى ولكن لا يترك القضاء أيضاً . (مسألة ٢١) : لا يجوز على الأحوط^(٦) إتيان صلاة الميت في أثناء الفريضة ، وإن لم تكن ماحية لصورتها ، كما إذا اقتصر على التكبيرات وأقلّ الواجبات من الأدعية في حال القنوت مثلاً . (مسألة ٢٢) : إذا كان هناك ميتان يجوز أن يصلى على كل واحد منهما منفرداً ، ويجوز التشريك بينهما في الصلاة ، فيصلّى صلاة واحدة عليهما ، وإن كانا مختلفين في الوجوب والاستحباب ، وبعد التكبير الرابع يأتي بضمير التثنية هذا إذا لم يخف عليهما أو على أحدهما من الفساد ، وإلا وجب التشريك أو تقديم من يخاف فساد . (مسألة ٢٣) : إذا حضر في أثناء الصلاة على الميت ميت آخر يتخير المصلّي بين وجوه : « الأول » : أن يتم الصلاة على الأول ثم يأتي بالصلاة على الثاني . « الثاني » : قطع الصلاة واستئنافها

(١) استحباب تقديمها على الفريضة في وقت فضيلتها وعلى القضاء لا يخلو من إشكال (خوئي) .

(٢) فيه تأمل (خميني) .

(٣) الفساد الكلّي لا بمثل تغير الرائحة قليلاً (غليبايگاني) .

(٤) بل الأقوى تقديم الفريضة مقتضراً على أقلّ الواجب (خميني) .

(٥) في إطلاقه إشكال بل منع (خوئي) .

(٦) وإن كان الجواز غير بعيد (خميني - خوئي) .

ج ١ في آداب الصلاة على الميت ٣١٥

بنحو التشريك . « الثالث » : التشريك في التكبيرات الباقية وإتيان الدعاء لكل منهما بما يخصه ، والإتيان ببقية الصلاة للثاني بعد تمام صلاة الأول ، مثلاً إذا حضر قبل التكبير الثالث يكبر ويأتي بوظيفة صلاة الأول ، وهي الدعاء للمؤمنين والمؤمنات ، وبالشهادتين لصلاة الميت الثاني ، وبعد التكبير الرابع يأتي بالدعاء للميت الأول ، وبالصلاة على النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) للميت الثاني ، وبعد الخامسة تتم صلاة الأول ، ويأتي للثاني بوظيفة التكبير الثالث ، وهكذا يتم بقية صلاته ، ويتخير في تقديم وظيفة الميت الأول أو الثاني بعد كل تكبير مشترك ، هذا مع عدم الخوف على واحد منهما ، وأما إذا خيف على الأول يتعين الوجه الأول ، وإذا خيف على الثاني يتعين الوجه الثاني ، أو تقديم الصلاة على الثاني بعد القطع وإذا خيف عليهما معاً يلاحظ قلة الزمان في القطع والتشريك بالنسبة إليهما إن أمكن ، وإلا فالأحوط عدم القطع .

فصل في آداب الصلاة على الميت^(١)

وهي أمور : « الأول » : أن يكون المصلي على طهارة من الوضوء أو الغسل أو التيمم . وقد مرَّ جواز التيمم مع وجدان الماء أيضاً إن خاف فوت الصلاة لو أراد الوضوء بل مطلقاً^(٢) . « الثاني » : أن يقف الإمام والمنفرد عند وسط الرجل بل مطلق الذكر ، وعند صدر المرأة بل مطلق الأنثى ، ويتخير في الخنثى ، ولو شرك بين الذكر والأنثى في الصلاة جعل وسط الرجل في قبال صدر المرأة ليدرك الاستحباب بالنسبة إلى كل منهما . « الثالث » : أن يكون المصلي حافياً ، بل يكره الصلاة بالحذاء دون مثل الخف والجورب . « الرابع » : رفع اليدين عند التكبير الأول ، بل عند الجميع على الأقوى .

(١) لما كان بعضها غير ثابت لا بأس بإتيانها رجاء (خميني) .

(٢) مرَّ أن الأحوط عند عدم خوف فوت الصلاة الإتيان به رجاء (خوئي) .

« الخامس » : أن يقف قريباً من الجنازة بحيث لو هبَّت الريح وصل ثوبه إليها .
 « السادس » : أن يرفع الإمام صوته بالتكبيرات بل الأدعية أيضاً ، وأن يسرَّ
 المأموم . « السابع » : اختيار المواضع المعتادة للصلاة التي هي مظانَّ
 الاجتماع وكثرة المصلين . « الثامن » : أن لا توقع في المساجد ، فإنه مكروه
 عدا مسجد الحرام . « التاسع » : أن تكون بالجماعة وإن كان يكفي المنفرد ولو
 امرأة . « العاشر » : أن يقف المأموم خلف الإمام وإن كان واحداً بخلاف
 اليومية حيث يستحبُّ وقوفه^(١) إن كان واحداً إلى جنبه . « الحادي عشر » :
 الاجتهاد في الدعاء للميت والمؤمنين . « الثاني عشر » : أن يقول قبل الصلاة
 « الصلاة » ثلاث مرَّات . « الثالث عشر » : أن تقف الحائض إذا كانت مع
 الجماعة في صفٍّ وحدها . « الرابع عشر » : رفع اليدين عند الدعاء على
 الميت بعد التكبير الرابع على قول بعض العلماء . لكنَّهُ مشكل إن كان بقصد
 الخصوصية والورود . (مسألة ١) : إذا اجتمعت جنازات فالأولى الصلاة على
 كل واحد منفرداً ، وإن أراد التشريك فهو على وجهين . « الأول » : أن يوضع
 الجميع قدام المصلي مع المحاذاة ، والأولى مع اجتماع الرجل والمرأة جعل
 الرجل أقرب إلى المصلي حرّاً كان أو عبداً ، كما أنه لو اجتمع الحرّ والعبد
 جعل الحرّ أقرب إليه ، ولو اجتمع الطفل مع المرأة جعل الطفل أقرب إليه إذا
 كان ابن ستّ سنين وكان حرّاً ، ولو كانوا متساويين في الصفات لا بأس
 بالترجيح بالفضيلة ونحوها من الصفات الدينية ، ومع التساوي فالقرعة^(٢) ،
 وكلّ هذا على الأولوية لا الوجوب فيجوز بأيّ وجه اتَّفَق . « الثاني »^(٣) : أن
 يجعل الجميع صفّاً واحداً ويقوم المصلي وسط الصفّ بأن يجعل رأس كلّ عند
 إلية الآخر شبه الدرج ، ويراعي في الدعاء لهم بعد التكبير الرابع تشية الضمير

(١) بل هو الأحوط على ما سيجيء (خوئي) .

(٢) ليس مثل المقام مصب القرعة (خميني) .

(٣) الأحوط ترك هذه الكيفية والاقتصار على الأولى (خميني) .

ج ١ في الدفن ٣١٧

أو جمعه وتذكيره وتأنيثه ، ويجوز التذكير في الجميع بلحاظ لفظ الميّت ، كما أنه يجوز التأنيث بلحاظ الجنازة .

فصل في الدفن

يجب كفاية دفن الميّت بمعنى مواراته في الأرض ، بحيث يؤمن على جسده من السباع ومن إيذاء ريحه للناس ولا يجوز وضعه في بناء أو في تابوت ولو من حجر بحيث يؤمن من الأمرين مع القدرة على الدفن تحت الأرض ، نعم مع عدم الإمكان لا بأس بهما ، والأقوى كفاية مجرد المواراة في الأرض بحيث يؤمن من الأمرين من جهة عدم وجود السباع أو عدم وجود الإنسان هناك ، لكن الأحوط^(١) كون الحفيرة على الوجه المذكور وإن كان الأمن حاصلًا بدونه .

(مسألة ١) : يجب كون الدفن مستقبل القبلة على جنبه الأيمن بحيث يكون رأسه إلى المغرب^(٢) ، ورجله إلى المشرق ، وكذا في الجسد بلا رأس ، بل في الرأس بلا جسد ، بل في الصدر وحده ، بل في كل جزء^(٣) يمكن فيه ذلك . (مسألة ٢) : إذا مات مَيِّت في السفينة فإن أمكن التأخير ليدفن في الأرض بلا عسر وجب ذلك ، وإن لم يمكن لخوف فساد أو لمنع مانع يغسل ويكفن ويحنط ويصلّى عليه ، ويوضع في خاوية ويوكأ رأسها ويلقى في البحر مستقبل القبلة على الأحوط وإن كان الأقوى عدم وجوب الاستقبال ، أو يثقل الميّت بحجر أو نحوه بوضعه في رجله ويلقى في البحر كذلك ، والأحوط مع الإمكان اختيار الوجه الأوّل^(٤) ، وكذا إذا خيف على الميّت من نبش القبره وتمثيله . (مسألة ٣) : إذا ماتت كافرة كتابيّة أو غير كتابيّة ومات في بطنها ولد

(١) هذا الاحتياط لا يترك (اراكي) .

(٢) أي يمين مستقبل القبلة (خميني) .

(٣) على الأحوط (خميني) .

(٤) هذا الاحتياط لا يترك (خوئي) .

من مسلم بنكاح أو شبهة أو ملك يمين تدفن مستديرة للقبلة على جانبها الأيسر ، على وجه يكون الولد في بطنها مستقبلاً ، والأحوط العمل بذلك في مطلق الجنين ، ولو لم تلج الروح فيه ، بل لا يخلو عن قوة^(١) . (مسألة ٤) : لا يعتبر في الدفن قصد القرية ، بل يكفي دفن الصبي إذا علم أنه أتى بشرائطه ، ولو علم أنه ما قصد القرية . (مسألة ٥) : إذا خيف على الميت من إخراج السبع إياه وجب إحكام القبر بما يوجب حفظه من القير والأجر ونحو ذلك ، كما أن في السفينة إذا أريد إلقاؤه في البحر لا بد من اختيار مكان مأمون من بلع حيوانات البحر إياه بمجرد الإلقاء . (مسألة ٦) : مؤنة الإلقاء في البحر من الحجر أو الحديد الذي يثقل به أو الخابية التي يوضع فيها تخرج من أصل التركة ، وكذا في الأجر والقير والساروج في موضع الحاجة إليها . (مسألة ٧) : يشترط في الدفن أيضاً إذن الولي كالصلاة وغيرها . (مسألة ٨) : إذا اشتبهت القبلة يعمل بالظن^(٢) ، ومع عدمه أيضاً يسقط وجوب الاستقبال إن لم يمكن تحصيل العلم ولو بالتأخير على وجه لا يضر بالميت ولا بالمباشرين . (مسألة ٩) : الأحوط إجراء أحكام المسلم على الطفل المتولد من الزنا من الطرفين إذا كانا مسلمين ، أو كان أحدهما مسلماً ، وأما إذا كان الزنا من أحد الطرفين وكان الطرف الآخر مسلماً فلا إشكال في جريان أحكام المسلم عليه . (مسألة ١٠) : لا يجوز دفن المسلم في مقبرة الكفار ، كما لا يجوز العكس أيضاً ، نعم إذا اشتبه المسلم والكافر يجوز دفنهما^(٣) في مقبرة المسلمين ، وإذا دفن أحدهما في مقبرة الآخرين يجوز النش^(٤) أما الكافر

(١) القوة ممنوعة (خميني) .

(٢) مع عدم إمكان تحصيل العلم ولو بالتأخير المذكور في المتن (خميني) .

(٣) بل يدفنان في غير مقبرة المسلمين والكفار غير مجتمعين في مكان (گلپایگانی) .

(٤) بل قد يجب لو كان بقاء الكافر هتکاً على المسلمين أو بقاء المسلم هتکاً عليه

(خميني) .

ج ١ في أحكام الدفن ٣١٩

فلعدم الحرمة له ، وأما المسلم فلأن مقتضى احترامه عدم كونه مع الكفار .
(مسألة ١١) : لا يجوز دفن المسلم في مثل المزبلة والبالوعة ونحوهما مما هو
هتك لحرمة . (مسألة ١٢) : لا يجوز الدفن في المكان المغصوب ، وكذا
في الأراضي الموقوفة لغير الدفن ، فلا يجوز الدفن في المساجد^(١) والمدارس
ونحوهما ، كما لا يجوز الدفن^(٢) في قبر الغير^(٣) قبل اندراسه وميته .
(مسألة ١٣) : يجب دفن الأجزاء المبانة من الميت^(٤) حتى الشعر والسنّ
والظفر^(٥) ، وأما السنّ أو الظفر من الحيّ فلا يجب دفنهما وإن كان معهما شيء
يسير من اللحم ، نعم يستحبّ دفنهما ، بل يستحبّ حفظهما حتى يدفنا معه
كما يظهر من وصية مولانا الباقر للصادق (عليهما السلام) ، وعن أمير
المؤمنين (عليه السلام) ، أن النبيّ صلوات الله عليه وآله أمر بدفن أربعة :
الشعر والسنّ والدم ، وعن عائشة عن النبيّ (صلى الله عليه وآله وسلم) أنه أمر
بدفن سبعة أشياء : الأربعة المذكورة ، والحيض ، والمشيمة ، والعلقة .
(مسألة ١٤) : إذا مات شخص في البئر ولم يمكن إخراجة يجب^(٦) أن يسدّ
ويجعل قبراً له . (مسألة ١٥) : إذا مات الجنين في بطن الحامل وخيف عليها
من بقائه وجب التوصل إلى إخراجة بالأرفق فالأرفق ، ولو بتقطيعه قطعة قطعة ،
ويجب أن يكون المباشر النساء أو زوجها ، ومع عدمهما فالمحارم من الرجال ،
فإن تعذر فالأجانب حفظاً لنفسها المحترمة ، ولو ماتت الحامل وكان الجنين حيّاً

بل يجب على الأحوط (گلپایگانی) .

(١) على الأحوط إلا أن يضر بالمسلمين أو يزاحم المصلين فلا يجوز (خميني) .

(٢) بل يجوز إذا كانت الأرض مباحة نعم لا يجوز نبشه لذلك (گلپایگانی) .

(٣) فيه تأمل مع عدم استلزام النبش ولا ينبغي ترك الاحتياط (خميني) .

(٤) والأحوط لو لم يكن الأقوى إلحاقه بالميت والدفن معه إن لم يستلزم النبش (خميني)

(٥) على الأحوط فيها (خوئي) .

(٦) مع عدم محذور ككون البئر للغير (خميني) .

وجب إخراجه ولو بشقّ بطنها فيشقّ جنبها الأيسر^(١) ، ويخرج الطفل ، ثمّ يخاط وتدفن ولا فرق في ذلك بين رجاء حياة الطفل بعد الإخراج وعدمه ، ولو خيف مع حياتهما على كلّ منهما انتظر حتّى يقضى .

فصل في المستحبات قبل الدفن وحينه وبعده

وهي أمور : « الأول » : أن يكون عمق القبر إلى الترقوة أو إلى قامة ، ويحتمل كراهة الأزيد . « الثاني » : أن يجعل له لحدّ ممّا يلي القبلة في الأرض الصلبة ، بأن يحفر بقدر بدن الميت في الطول والعرض ، وبمقدار ما يمكن جلوس الميت فيه من العمق ، ويشقّ في الأرض الرخوة وسط القبر شبه النهر فيوضع فيه الميت ويسقّف عليه . « الثالث » : أن يدفن في المقبرة القريبة على ما ذكره بعض العلماء إلّا أن يكون في البعيدة مزية بأن كانت مقبرة للمصلحاء ، أو كان الزائرون هناك أزيد . « الرابع » : أن يوضع الجنازة دون القبر بذراعين أو ثلاثة أو أزيد من ذلك ، ثمّ ينقل قليلاً ويوضع ثمّ ينقل قليلاً ويوضع ، ثمّ ينقل في الثالثة مترسلاً ليأخذ الميت أهبتة ، بل يكره أن يدخل في القبر دفعة ، فإنّ للقبر أهوالاً عظيمة . « الخامس » : إن كان الميت رجلاً يوضع في الدفعة الأخيرة بحيث يكون رأسه عند ما يلي رجلي الميت في القبر ، ثمّ يدخل في القبر طولاً من طرف رأسه ، أي يدخل رأسه أولاً ، وإن كان امرأة توضع في طرف القبلة ، ثمّ تدخل عرضاً . « السادس » : أن يغطّى القبر بثوب عند إدخال المرأة . « السابع » : أن يسأل من نعشه سلاً فيرسل إلى القبر برفق . « الثامن » : الدعاء عند السلّ من النعش بأن يقول : « بسم الله وبالله وعلى ملّة رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) ، اللهم إلى رحمتك لا إلى عذابك ،

(١) على الأحوط مع عدم الفرق بين جنبها الأيسر وغيرها وإلا فيشق الموضع الذي يكون الخروج أسلم (خميني) .

ج ١ في مستحبات الدفن ٣٢١

اللَّهُمَّ افسح له في قبره ، ولقنه في حَبَّتِه ، وثبته بالقول الثابت ، وقنا وإياه عذاب القبر » . وعند معاينة القبر : « اللَّهُمَّ اجعله روضة من رياض الجنة ، ولا تجعله حفرة من حفر النار » ، وعند الوضع في القبر يقول : « اللَّهُمَّ عبدك وابن عبدك وابن أمتك ، نزل بك وأنت خير منزل به » وبعد الوضع فيه يقول : « اللَّهُمَّ جاف الأرض عن جنبيه ، وصاعد عمله ولقنه منك رضواناً » . وعند وضعه في اللحد يقول : « بسم الله وبالله وعلى ملة رسول الله » ، ثم يقرأ فاتحة الكتاب ، وآية الكرسي والمعوذتين ، وقل هو الله أحد . ويقول : « أعوذ بالله من الشيطان الرجيم » ، وما دام مشغلاً بالتشريح يقول : « اللهم صل وحدته وأنس وخشته ، وآمن روعته ، وأسكنه من رحمتك تغنيه بها عن رحمة من سواك ، فإنما رحمتك للظالمين » ، وعند الخروج من القبر يقول : « إنا لله وإنا إليه راجعون ، اللَّهُمَّ ارفع درجته في عليين ، واخلف على عقبه في الغابرين ، وعندك نحتسبه يا رب العالمين » . وعند إهالة التراب عليه يقول : « إنا لله وإنا إليه راجعون ، اللَّهُمَّ جاف الأرض عن جنبيه ، واصعد إليك بروحه ، ولقنه منك رضواناً ، وأسكن قبره من رحمتك ما تغنيه به عن رحمة من سواك » . وأيضاً يقول : « إيماناً بك ، وتصديقاً ببعثك ، هذا ما وعدنا الله ورسوله ، اللَّهُمَّ زدنا إيماناً وتسليماً » . « التاسع » : أن تحل عقد الكفن بعد الوضع في القبر ، ويبدأ من طرف الرأس . « العاشر » : أن يحسر عن وجهه ، ويجعل خده على الأرض ، ويعمل له وسادة من تراب . « الحادي عشر » : أن يسند ظهره بلبنة أو مدرة لئلا يستلقي على قفاه . « الثاني عشر » : جعل مقدار لبنة من تربة الحسين (عليه السلام) تلقاء وجهه ، بحيث لا تصل إليها النجاسة بعد الانفجار . « الثالث عشر » : تلقينه بعد الوضع في اللحد قبل الستر باللبن ، بأن يضرب بيده على منكبه الأيمن ، ويضع يده اليسرى على منكبه الأيسر بقوة ، ويدني فمه إلى أذنه ويحركه تحريكاً شديداً ، ثم يقول : « يا فلان بن فلان اسمع افهم - ثلاث مرات - الله ربك ، ومحمد نبيك ، والإسلام دينك ، » .

والقرآن كتابك ، وعليّ إمامك ، والحسن إمامك - إلى آخر الأئمة - أفهمت يا فلان ؟ » ويعيد عليه هذا التلقين ثلاث مرّات ، ثمّ يقول : « ثبّتك الله بالقول الثابت ، هداك الله إلى صراط مستقيم عرّف الله بينك وبين أوليائك في مستقرّ من رحمته ، اللّهُمَّ جاف الأرض عن جنبه ، واصعد بروحه إليك ، ولقّه منك برهاناً ، اللّهُمَّ عفوك عفوك » وأجمع كلمة في التلقين أن يقول : « اسمع افهم يا فلان بن فلان » ثلاث مرّات ذاكراً اسمه واسم أبيه ، ثمّ يقول : « هل أنت على العهد الذي فارقتنا عليه من شهادة أن لا إله إلاّ الله وحده لا شريك له ، وأنّ محمّداً (صلى الله عليه وآله وسلم) عبده ورسوله ، وسيدّ النبيّين ، وخاتم المرسلين ، وأنّ عليّاً أمير المؤمنين ، وسيدّ الوصيّين ، وإمام افترض الله طاعته على العالمين ، وأنّ الحسن والحسين وعليّ بن الحسين ، ومحمّد بن عليّ ، وجعفر بن محمّد ، وموسى بن جعفر ، وعليّ بن موسى ، ومحمّد بن عليّ ، وعليّ بن محمد ، والحسن بن عليّ ، والقائم الحجّة المهديّ (صلوات الله عليهم) أئمة المؤمنين ، وحجج الله على الخلق أجمعين ، وأئمتك أئمة هدى بك أبرار ، يا فلان بن فلان إذا أتاك الملكان المقربان رسولين من عند الله تبارك وتعالى وسألاك عن ربّك ، وعن نبيّك ، وعن دينك ، وعن كتابك ، وعن قبلتك وعن أئمتك فلا تخف ولا تحزن وقل في جوابهما : الله ربي ، ومحمّد (صلى الله عليه وآله وسلم) نبيّ ، والإسلام ديني ، والقرآن كتابي ، والكعبة قبلتي ، وأمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب إمامي ، والحسن بن عليّ المجتبي إمامي ، والحسين بن عليّ الشهيد بكر بلاء إمامي ، وعليّ زين العابدين إمامي ومحمّد الباقر إمامي ، وجعفر الصادق إمامي ، وموسى الكاظم إمامي ، وعليّ الرضا إمامي ، ومحمّد الجواد إمامي ، وعليّ الهادي إمامي ، والحسن العسكريّ إمامي ، والحجّة المنتظر إمامي هؤلاء (صلوات الله عليهم) أجمعين أئمتي وسادتي وقادتي وشفعائي ، بهم أتولّى ، ومن أعدائهم أتبّرأ في الدنيا والآخرة ثمّ اعلم يا فلان بن فلان أن الله تبارك وتعالى نعم الربّ ، وأنّ محمّداً (صلى الله عليه وآله وسلم)

عليه وآله وسلم) نعم الرسول ، وأنَّ عليَّ بن أبي طالب وأولاده المعصومين الأئمة الاثني عشر نعم الأئمة ، وأنَّ ما جاء به مُحَمَّد (صلى الله عليه وآله وسلم) حق ، وأنَّ الموت حق ، وسؤال منكر ونكير في القبر حق ، والبعث والنشور حق ، والصراط حق ، والميزان حق ، وتطائر الكتب حق ، وأنَّ الجنة حق ، والنار حق ، وأنَّ الساعة آتية لا ريب فيها ، وأنَّ الله يبعث من في القبور . ثمَّ يقول : « أفهمت يا فلان » وفي الحديث أنه يقول : فهمت ، ثمَّ يقول : « ثبَّتكَ الله بالقول الثابت ، وهداك الله إلى صراط مستقيم ، عرَّفَ الله بينك وبين أوليائك في مستقرٍّ من رحمته » ثمَّ يقول : « اللَّهُمَّ جاف الأرض عن جنبيه ، واصعد بروحه إليك ، ولقَّه منك برهاناً ، اللَّهُمَّ عفوك عفوك » والأولى أن يلقن بما ذكر من العربيّ وبلسان الميّت أيضاً إن كان غير عربيّ .

« الرابع عشر » : أن يسدَّ اللحد باللبن لحفظ الميّت من وقوع التراب عليه ، والأولى الابتداء من طرف رأسه ، وإن أحكمت اللبن بالطين كان أحسن .

« الخامس عشر » : أن يخرج المباشر من طرف الرجلين فإنَّه باب القبر .

« السادس عشر » : أن يكون من يضعه في القبر على طهارة مكشوف الرأس ، نازعاً عمامته ورداءه ونعليه ، بل وخفَّيه إلّا لضرورة . « السابع عشر » : أن يهيل غير ذي رحم - ممَّن حضر - التراب عليه بظهر الكفِّ قائلاً : إنا لله وإنا إليه راجعون على ما مرَّ . « الثامن عشر » : أن يكون المباشر لوضع المرأة في القبر محارمها أو زوجها ، ومع عدمهم فأرحامها ، وإلّا فالأجانب ، ولا يبعد أن يكون الأولى بالنسبة إلى الرجل الأجانب . « التاسع عشر » : رفع القبر عن الأرض بمقدار أربع أصابع مضمومة أو مفرّجة . « العشرون » : تريع القبر بمعنى كونها ذا أربع زوايا قائمة ، وتسطيحه ، ويكره تسنيمه بل تركه أحوط .

« الحادي والعشرون » : أن يجعل على القبر علامة . « الثاني والعشرون » : أن يرشَّ عليه الماء ، والأولى أن يستقبل القبلة ويتبدء بالرشِّ من عند الرأس إلى الرُّجل ، ثمَّ يدور به على القبر حتَّى يرجع إلى الرأس ، ثمَّ يرشُّ على الوسط ما

يفضل من الماء ، ولا يبعد استحباب الرش إلى أربعين يوماً أو أربعين شهراً .
 « الثالث والعشرون » : أن يضع الحاضرون بعد الرش أصابعهم مفرجات على
 القبر بحيث يبقى أثرها ، والأولى أن يكون مستقبل القبلة ، ومن طرف رأس
 الميت واستحباب الوضع المذكور أكد بالنسبة إلى من لم يصل على الميت ،
 وإذا كان الميت هاشمياً فالأولى أن يكون الوضع على وجه يكون أثر الأصابع
 أزيد بأن يزيد في غمز اليد ، ويستحب أن يقول حين الوضع : بسم الله ختمتكم
 من الشيطان أن يدخلك ، وأيضاً يستحب أن يقرأ مستقبلاً للقبلة سبع مرّات إنا
 أنزلناه ، وأن يستغفر له ويقول : « اللَّهُمَّ جاف الأرض عن جنبيه ، واصعد إليك
 روحه ، ولقّه منك رضواناً ، وأسكن قبره من رحمتك ما تغنيه به عن رحمة من
 سواك » أو يقول : « اللَّهُمَّ ارحم غربته ، وصل وحدته ، وأنس وحشته ، وآمن
 روعته ، وأفض عليه من رحمتك ، وأسكن إليه من برد عفوك وسعة غفرانك
 ورحمتك ما يستغني بها عن رحمة من سواك ، واحشره مع من كان يتولّاه » ،
 ولا يختص هذه الكيفية بهذه الحالة ، بل يستحب عند زيارة كلّ مؤمن من قراءة
 إنا أنزلناه سبع مرّات ، وطلب المغفرة وقراءة الدعاء المذكور .
 « الرابع والعشرون » : أن يلقيه الولي أو من يأذن له تلقيناً آخر بعد تمام الدفن
 ورجوع الحاضرين بصوت عال بنحو ما ذكر فإنّ هذا التلقين يوجب عدم سؤال
 النكيرين منه ، فالتلقين يستحب في ثلاثة مواضع : حال الاحتضار وبعد الوضع
 في القبر ، وبعد الدفن ورجوع الحاضرين ، وبعضهم ذكر استحبابه بعد
 التكفين أيضاً ويستحب الاستقبال حال التلقين ، وينبغي في التلقين بعد الدفن
 وضع الفم عند الرأس ، وقبض القبر بالكفين . « الخامس والعشرون » : أن
 يكتب اسم الميت على القبر ، أو على لوح أو حجر ، وينصب عند رأسه .
 « السادس والعشرون » : أن يجعل في فمه فصّ عقيق مكتوب عليه : « لا إله
 إلا الله ربّي ، مُحَمَّدٌ نبيّ ، عليّ والحسن والحسين - إلى آخر الأئمة -
 أمّتي » . « السابع والعشرون » : أن يوضع على قبره شيء من الحصى على

ما ذكره بعضهم ، والأولى كونها حمراً . « الثامن والعشرون » : تعزية المصاب وتسليته قبل الدفن وبعده ، والثاني أفضل ، والمرجع فيها العرف ، ويكفي في ثوابها رؤية المصاب إيّاه ، ولا حدّ لزمانها ، ولو أدّت إلى تجديد حزن قد نسي كان تركها أولى ، ويجوز الجلوس للتعزية ، ولا حدّ له أيضاً ، وحده بعضهم بيومين أو ثلاث وبعضهم على أنّ الأزيد من يوم مكروه ، ولكن إن كان الجلوس بقصد قراءة القرآن والدعاء لا يبعد رجحانه . « التاسع والعشرون » : إرسال الطعام إلى أهل الميت ، ثلاثة أيّام ، ويكره الأكل عندهم ، وفي خبر إنّه عمل أهل الجاهليّة . « الثلاثون » : شهادة أربعين أو خمسين من المؤمنين للميت بخير بأن يقولوا : « اللَّهُمَّ إِنَّا لَا نَعْلَمُ مِنْهُ إِلَّا خَيْراً ، وَأَنْتَ أَعْلَمُ بِهِ مِنْنَا . » « الواحد والثلاثون » : البكاء على المؤمن . « الثاني والثلاثون » : أن يسلي صاحب المصيبة نفسه بتذكّر موت النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) فإنّه أعظم المصائب . « الثالث والثلاثون » : الصبر على المصيبة والاحتساب والتأسي بالأنبياء والأوصياء والصلحاء ، خصوصاً في موت الأولاد . « الرابع والثلاثون » : قول : إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ كُلَّمَا تَذَكَّر . « الخامس والثلاثون » : زيارة قبور المؤمنين والسلام عليهم بقول : « السلام عليكم يا أهل الديار » الخ ، وقراءة القرآن وطلب الرحمة والمغفرة لهم ، ويتأكّد في يوم الاثنين والخميس خصوصاً عصره وصبيحة السبت للرجال والنساء بشرط عدم الجزع والصبر ، ويستحبّ أن يقول : « السلام على أهل الديار من المؤمنين رحم الله المتقدّمين منكم والمتأخّرين وإنا إن شاء الله بكم لاحقون » . ويستحبّ للزائر أن يضع يده على القبر ، وأن يكون مستقبلاً ، وأن يقرأ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ سَبْعَ مَرَّاتٍ ، ويستحبّ أيضاً قراءة الحمد والمعوذتين ، وآية الكرسي كلّ منها ثلاث مرّات ، والأولى أن يكون جالساً مستقبل القبلة ، ويجوز قائماً ، ويستحبّ أيضاً قراءة يسّ ويستحبّ أيضاً أن يقول : بسم الله الرحمن الرحيم ، السلام على أهل لا إله إلاّ الله ، من أهل لا إله إلاّ الله كيف وجدتم قول : لا إله

إِلَّا اللَّهُ ، من لا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ يا لا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، بحق لا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، اغفر لمن قال : لا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، واحشرونا في زمرة من قال : لا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، مُحَمَّد رسول الله عليّ وليّ الله . « السادس والثلاثون » : طلب الحاجة عند قبر الوالدين . « السابع والثلاثون » : إحكام بناء القبر . « الثامن والثلاثون » : دفن الأقارب متقاربين . « التاسع والثلاثون » : التحميد والاسترجاع وسؤال الخلف عند موت الولد . « الأربعون » : صلاة الهدية ليلة الدفن ، وهي على رواية ركعتان ، يقرأ في الأولى الحمد وآية الكرسي ، وفي الثانية الحمد والقدر عشر مرّات ، ويقول بعد الصلاة : اللَّهُمَّ صلّ على مُحَمَّد وآل مُحَمَّد ، وابعث ثوابها إلى قبر فلان ، وفي رواية أخرى : في الركعة الأولى الحمد وقل هو الله أحد مرّتين ، وفي الثانية الحمد والتكاثّر عشر مرّات ، وإن أتى بالكيفيتين كان أولى وتكفي صلاة واحدة من شخص واحد ، وإتيان أربعين أولى ، لكن لا بقصد الورود والخصوصية ، كما أنه يجوز التعدّد من شخص واحد بقصد إهداء الثواب ، والأحوط قراءة آية الكرسي إلى : ﴿ هم فيها خالدون ﴾ والظاهر أن وقته تمام الليل ، وإن كان الأولى أوّل بعد العشاء ، ولو أتى بغير الكيفية المذكورة سهواً أعاده ، ولو كان بترك آية من إنّا أنزلناه ، أو آية من آية الكرسي ، ولو نسي من أخذ الأجرة عليها فتركها أو ترك شيئاً منها وجب عليه ردّها إلى صاحبها ، وإن لم يعرفه تصدّق بها عن صاحبها وإن علم برضاه أتى بالصلاة في وقت آخر ، وأهدى ثوابها إلى الميت لا بقصد الورود . (مسألة ١) : إذا نقل الميت إلى مكان آخر كالعنات أو أخر الدفن إلى مدّة فصلاة ليلة الدفن تؤخّر إلى ليلة الدفن . (مسألة ٢) : لا فرق في استحباب التعزية لأهل المصيبة بين الرجال والنساء حتّى الشابات منهنّ متحرّزاً عما تكون به الفتنة ، ولا بأس بتعزية أهل الذمّة مع الاحتراز عن الدعاء لهم بالأجر إلّا مع مصلحة تقتضي ذلك . (مسألة ٣) : يستحبّ الوصية بمال لطعام مائمه بعد موته .

فصل في مكروهات الدفن

وهي أيضاً أمور : « الأول » : دفن ميتين في قبر واحد ، بل قيل بحرمة مطلقاً ، وقيل : بحرمة مع كون أحدهما امرأة أجنبية ، والأقوى الجواز مطلقاً مع الكراهة ، نعم الأحوط الترك إلا للضرورة ، ومعها الأولى جعل حائل بينهما وكذا يكره حمل جنازة الرجل والمرأة على سرير واحد ، والأحوط تركه أيضاً .

« الثاني » : فرش القبر بالساج ونحوه من الأجر والحجر إلا إذا كانت الأرض ندية ، وأما فرش ظهر القبر بالأجر ونحوه فلا بأس به ، كما أن فرشه بمثل حصير وقطيفة لا بأس به ، وإن قيل بكراهته أيضاً . « الثالث » : نزول الأب في قبر ولده خوفاً عن جزعه وفوات أجره ، بل إذا خيف من ذلك في سائر الأرحام أيضاً يكون مكروهاً ، بل قد يقال : بكراهة نزول الأرحام مطلقاً إلا الزوج في قبر زوجته ، والمحرم في قبر محارمه . « الرابع » : أن يهيل ذو الرحم على رحمه التراب ، فإنه يورث قساوة القلب . « الخامس » : سدّ القبر بتراب غير ترابه ، وكذا تطيينه بغير ترابه ، فإنه ثقل على الميت . « السادس » : تجصيصه أو تطيينه لغير ضرورة ، وإمكان الاحكام المندوب بدونه ، والقدر المتيقن من الكراهة إنما هو بالنسبة إلى باطن القبر لا ظاهره ، وإن قيل بالاطلاق .

« السابع » : تجديد القبر بعد اندراسه إلا قبور الأنبياء والأوصياء والصلحاء والعلماء . « الثامن » : تسنيمه بل الأحوط تركه . « التاسع » : البناء عليه عدا قبور من ذكر ، والظاهر عدم كراهة الدفن تحت البناء والسقف . « العاشر » : اتخاذ المقبرة مسجداً إلا مقبرة الأنبياء والأئمة (عليهم السلام) والعلماء . « الحادي عشر » : المقام على القبور إلا الأنبياء والأئمة (عليهم السلام) . « الثاني عشر » : الجلوس على القبر . « الثالث عشر » : البول والغائط^(١) في

(١) مع عدم الهتك وإلا فمشكل بل لا يجوز بعض مراتبه (كغليظيگاني) .

المقابر . « الرابع عشر » : الضحك في المقابر . « الخامس عشر » : الدفن في الدور . « السادس عشر » : تنجيس القبور وتكثيفها بما يوجب^(١) هتك^(٢) حرمة الميِّت . « السابع عشر » : المشي على القبر من غير ضرورة . « الثامن عشر » : الإتياء على القبر . « التاسع عشر » : إنزال الميِّت في القبر بغتة من غير أن يوضع الجنازة قريباً منه ، ثم رفعها ووضعها دفعات كما مرّ . « العشرون » : رفع القبر عن الأرض أزيد من أربع أصابع مفرجات . « الحادي والعشرون » : نقل الميِّت من بلد موته إلى آخر إلا إلى المشاهد المشرفة والأماكن المقدسة ، والمواضع المحترمة ، كالنقل عن عرفات إلى مكة ، والنقل إلى النجف فإن الدفن فيه يدفع عذاب القبر ، وسؤال الملكين ، وإلى كربلاء والكاظمية ، وسائر قبور الأئمة بل إلى مقابر العلماء والصلحاء ، بل لا يبعد استحباب النقل من بعض المشاهد إلى آخر لبعض المرجحات الشرعية ، والظاهر عدم الفرق في جواز النقل بين كونه قبل الدفن أو بعده ، ومن قال : بحرمة الثاني مراده ما إذا استلزم النيش ، وإلا فلو فرض خروج الميِّت عن قبره بعد دفنه بسبب من سُبِعَ أو ظالم أو صبي أو نحو ذلك لا مانع من جواز نقله إلى المشاهد مثلاً ، ثم لا يبعد جواز النقل إلى المشاهد المشرفة ، وإن استلزم فساد^(٣) الميِّت^(٤) إذا لم يوجب أذية المسلمين ، فإن من تمسك بهم فاز ، ومن أتاهم فقد نجا ، ومن لجأ إليهم آمن ، ومن اعتصم بهم فقد اعتصم بالله تعالى ، والمتوسل بهم غير خائب . صلوات الله عليهم أجمعين .

(١) مشكل بل يحرم بعض مراتبه (گلپایگانی) .

(٢) مع إيجاب الهتك مشكل بل غير جائز (خميني) .

بل الأحوط تركهما (أراكي) .

(٣) محل إشكال بل الأحوط تركه (خميني) .

(٤) بل يبعد في هذه الصورة (اراكي) .

مشكل مع الفرض (گلپایگانی) .

ج ١ في مكروهات الدفن ٣٢٩

(مسألة ١) : يجوز البكاء على الميت ولو كان مع الصوت ، بل قد يكون راجحاً ، كما إذا كان مسكناً للحزن وحرقة القلب بشرط^(١) أن لا يكون منافياً للرضا بقضاء الله ، ولا فرق بين الرحم وغيره ، بل قد مرَّ استحباب البكاء على المؤمن ، بل يستفاد من بعض الأخبار جواز البكاء على الأليف الضال . والخبر الذي ينقل من أن الميت يعذب ببكاء أهله ضعيف منافي لقوله تعالى : ﴿ ولا تزر وازرة وزر أخرى ﴾ ، وأمّا البكاء المشتمل على الجزع وعدم الصبر فجائز ما لم يكن مقروناً بعدم الرضا بقضاء الله ، نعم يوجب حبط الأجر ، ولا يبعد كراهته . (مسألة ٢) : يجوز النوح على الميت بالنظم والنثر ما لم يتضمن الكذب^(٢) ولم يكن مشتملاً على الويل والنبور^(٣) ، لكن يكره في الليل ، ويجوز أخذ الأجرة عليه إذا لم يكن بالباطل لكن الأولى أن لا يشترط أولاً . (مسألة ٣) : لا يجوز اللطم والخدش وجز الشعر^(٤) ، بل والصراخ الخارج عن حد الاعتدال على الأحوط ، وكذا لا يجوز شق الثوب على غير الأب والأخ^(٥) ، والأحوط تركه فيهما أيضاً . (مسألة ٤) : في جز المرأة شعرها في المصيبة كفارة شهر رمضان ، وفي نتفه كفارة اليمين ، وكذا في خدشها^(٦) وجهها . (مسألة ٥) : في شق الرجل ثوبه في موت زوجته أو ولده كفارة

(١) إن كان شرطاً للجواز كما يظهر في ذيل كلامه فمحل إشكال بل منع نعم الرضا بقضاء الله من أشرف صفات المؤمنين بالله وعدم الرضا بقضائه من نقص الإيمان بل العقل وأما الحرمة فغير ثابتة نعم يحرم القول المسخط للرب (خميني) .

(٢) أو غيره من المحرمات (خميني) .

ولا سائر المحرمات (غلپایگانی) .

(٣) على الأحوط (خميني) .

(٤) ونتفه (خميني) .

(٥) والآن والزواج بل وبعض الأقارب غير الولد والزوجة لكن ما ذكره (قدّه) أحوط (غلپایگانی) .

(٦) إذا أدمت وإلا تجب على الأحوط (خميني) .

اليمين ، وهي إطعام عشرة مساكين أو كسوتهم أو تحرير رقبة^(١) .
 (مسألة ٦) : يحرم نيش قبر المؤمن وإن كان طفلاً أو مجنوناً ، إلا مع العلم باندراسه وصيرورته تراباً ، ولا يكفي الظن به ، وإن بقي عظماً فإن كان صلباً ففي جواز نبشه إشكال ، وأما مع كونه مجرد صورة بحيث يصير تراباً بأدنى حركة فالظاهر جوازه نعم لا يجوز^(٢) نيش قبور الشهداء والعلماء والصلحاء وأولاد الأئمة (عليهم السلام) ، ولو بعد الاندراس وإن طالت المدّة ، سيّما المتخذ منها مزاراً أو مستجاراً ، والظاهر توقّف صدق النيش على بروز جسد الميت ، فلو أخرج بعض تراب القبر وحفر من دون أن يظهر جسده لا يكون من النيش المحرّم ، والأولى الإناطة بالعرف وهتك الحرمة^(٣) ، وكذا لا يصدق النيش إذا كان الميت في سرداب^(٤) وفتح بابه لوضع ميت آخر ، خصوصاً إذا لم يظهر جسد الميت ، وكذا إذا كان الميت موضوعاً على وجه الأرض وبني عليه بناء ، لعدم إمكان الدفن ، أو باعتقاد جوازه أو عصيانه ، فإن إخراج له لا يكون من النيش وكذا إذا كان في تابوت من صخرة أو نحوها . (مسألة ٧) : يستثنى من حرمة النيش موارد : « الأول » : إذا دفن في المكان المغصوب عدواناً أو جهلاً أو نسياناً ، فإنّه يجب نبشه مع عدم رضا المالك ببقائه وكذا إذا كان كفنه مغصوباً ، أو دفن معه مال مغصوب ، بل أو ماله المتقل بعد موته إلى الوارث فيجوز نبشه لإخراجه نعم لو أوصى بدفن دعاء أو قرآن أو خاتم معه لا يجوز نبشه لأخذه ، بل لو ظهر بوجه من الوجوه لا يجوز أخذه ، كما لا يجوز^(٥) عدم العمل

(١) وإن لم يجد فصيام ثلاثة أيام (خميني) .

(٢) على الأحوط في غير المتخذ مزاراً ومستجاراً (خميني) .

(٣) هتك الحرمة عنوان مستقل غير النيش والنيش حرام هتك به الحرمة أولاً والهتك حرام حصل بالنيش أو بغيره (خميني) .

(٤) مع صدق الدفن وظهور الجسد مشكل (گلپایگانی) .

(٥) إذا لم يكن زائداً على الثلث وكذا في عدم جواز النيش (خميني) .

بمقدار الثلاث (گلپایگانی) .

بوصيته من الأول . « الثاني » : إذا كان مدفوناً بلا غسل أو بلا كفن ، أو تبين بطلان غسله ، أو كون كفنه على الغير الوجه الشرعي ، كما إذا كان من جلد الميتة أو غير المأكول أو حريراً فيجوز نبشه^(١) لتدارك ذلك ما لم يكن موجباً لهتكه وأماً إذا دفن بالتيمم لفقد الماء فوجد الماء بعد دفنه أو كفّن بالحرير لتعذر غيره ففي جواز نبشه إشكال^(٢) وأماً إذا دفن بلا صلاة أو تبين بطلانها فلا يجوز النيش لأجلها ، بل يصلى على قبره ، ومثل ترك الغسل في جواز النيش ما لو وضع في القبر على غير القبلة ، ولو جهلاً أو نسياناً . « الثالث » : إذا توقّف إثبات حقّ من الحقوق على رؤية جسده . « الرابع » : لدفن بعض أجزائه المبانة^(٣) منه معه ، لكن الأولى^(٤) دفنه معه على وجه لا يظهر جسده . « الخامس » : إذا دفن في مقبرة لا يناسبه ، كما إذا دفن في مقبرة الكفار ، أو دفن معه كافر ، أو دفن في مزبلة أو بالوعة أو نحو ذلك من الأمكنة الموجبة لهتك حرمة . « السادس » : لنقله إلى^(٥) المشاهد المشرفة والأماكن المعظمة على الأقوى ، وإن لم يوص بذلك ، وإن كان الأحوط الترك^(٦) مع عدم الوصية . « السابع » : إذا كان موضوعاً في تابوت ودفن كذلك ، فإنه لا يصدق

(١) هذا كله قبل فساد البدن وتلاشيّه لا بعده (خميني) .

بل يجب (گلپایگانی) .

(٢) عدم الجواز في هذه الصورة هو الأقوى وكذا في صورة التغسيل بالقراح لأجل تعذر الخليطين (خميني) .

(٣) فيه إشكال والأحوط دفن الجزء المبان منه معه على وجه لا يظهر جسده (خوئي) .

(٤) بل الأحوط (خميني) .

بل الأقوى (اراكي) .

بل المتعين على الأحوط (گلپایگانی) .

(٥) مع عدم الوصية أو الوصية بالنيش محل إشكال وأما لو أوصى بنقله قبل دفنه فخولف عمداً أو بغير عمد فالأقوى جوازه مع عدم فساد البدن وعدم صيرورته فاسداً إلى الدفن

بما يوجب الهتك أو الايذاء بل لا يبعد الوجوب في هذه الصورة (خميني) .

(٦) لا يترك (اراكي) .

٣٣٢ في مستنثيات حرمة النيش ج ١

عليه^(١) النيش حيث لا يظهر جسده ، والأولى مع إرادة النقل إلى المشاهد اختيار هذه الكيفية فإنه خال عن الإشكال أو أقل إشكالاً . « الثامن » : إذا دفن^(٢) بغير إذن الولي^(٣) . « التاسع » : إذا أوصى^(٤) بدفنه في مكان معين وخولف عصيانياً أو جهلاً أو نسياناً . « العاشر » : إذا دعت ضرورة إلى النيش أو عارضه أمر راجح أهم . « الحادي عشر » : إذا خيف عليه من سبع أو سيل أو عدو . « الثاني عشر » : إذا أوصى بنيشه^(٥) ونقله بعد مدة إلى الأماكن المشرفة ، بل يمكن أن يقال بجوازه في كل مورد^(٦) يكون هناك رجحان شرعي^(٧) من جهة من الجهات ، ولم يكن موجباً لهتك حرمة ، أو لأذية الناس ، وذلك لعدم وجود دليل واضح على حرمة النيش إلاّ الاجماع ، وهو أمر لبيّ ، والقدر المتيقن منه غير هذه الموارد ، لكن مع ذلك لا يخلو عن إشكال . (مسألة ٨) : يجوز^(٨) تخريب آثار القبور التي علم اندراس ميّتها ما عدا ما ذكر من قبور العلماء والصلحاء وأولاد الأئمة (عليهم السلام) ، سيما إذا كانت في

(١) محل منع فلا يجوز (خميني) .

مشكل (گليپاگاني) .

(٢) مشکل بل الأحوط إذن الوليّ بفي بقائه (گليپاگاني) .

(٣) وكان للولي غرض عقلاني لدفنه في غير هذا المكان (خميني) .

فيه إشكال (اراكي) .

جواز النيش فيه محل إشكال (خوئي) .

(٤) مرّ الإشكال فيه (خميني) .

مشكل (گليپاگاني) .

(٥) مع عدم الهتك (اراكي) .

(٦) هذه الكلية محل إشكال فلا يترك الاحتياط بالاعتصار على ما تقدم (خميني) .

(٧) فيه منع ما لم يكن واجباً (گليپاگاني) .

(٨) مع عدم محذور ككون الآثار ملكاً للبانى أو الأرض مباحة حازها ولي الميت لقبره

وبالجملة الحكم حيثي نعم مع كون الأرض موقوفة مورد الاحتياج وزاحمه البناء يجوز

لولي المسلمين الأمر بإزالته ومع عدم الحاكم يجوز للمسلمين الإزالة (خميني) .

المقبرة الموقوفة للمسلمين مع حاجتهم ، وكذا في الأراضي المباحة ، ولكن الأحوط عدم التخريب مع عدم الحاجة خصوصاً في المباحة غير الموقوفة .
 (مسألة ٩) : إذا لم يعلم أنه قبر مؤمن أو كافر فالأحوط^(١) عدم نبشه مع عدم العلم باندراسه ، أو كونه في مقبرة الكفار . (مسألة ١٠) : إذا دفن الميت في ملك الغير بغير رضاه لا يجب عليه الرضا ببقائه ، ولو كان بالعوض ، وإن كان الدفن بغير العدوان من جهل أو نسيان فله أن يطالب النيش أو يباشره ، وكذا إذا دفن مال للغير مع الميت ، لكن الأولى بل الأحوط^(٢) قبول العوض أو الإعراض . (مسألة ١١) : إذا أذن في دفن ميت في ملكه لا يجوز له أن يرجع عن إذنه بعد الدفن ، سواء كان مع العوض أو بدونه ، لأنه المقدم على ذلك ، فيشملة حرمة دليل النيش ، وهذا بخلاف ما إذا أذن في الصلاة في داره ، فإنه يجوز^(٣) له الرجوع في أثناء الصلاة ويجب على المصلّي قطعها في سعة الوقت ، فإن حرمة القطع إنما هي بالنسبة إلى المصلّي فقط ، بخلاف حرمة النيش ، فإنه لا فرق فيه بين المباشر وغيره ، نعم له الرجوع عن إذنه بعد الوضع في القبر قبل أن يسدّ بالتراب ، هذا إذا لم يكن الإذن في عقد لازم ، وإلا ليس له الرجوع مطلقاً . (مسألة ١٢) : إذا خرج الميت المدفون في ملك الغير بإذنه بنيش نابش أو سيل أو سبيع أو نحو ذلك ، لا يجب عليه الرضا والإذن بدفنه ثانياً في ذلك المكان بل له الرجوع عن إذنه إلا إذا كان لازماً عليه بعقد لازم .
 (مسألة ١٣) : إذا دفن في مكان مباح فخرج بأحد المذكورات لا يجب دفنه ثانياً في ذلك المكان ، بل يجوز أن يدفن في مكان آخر ، والأحوط^(٤) الاستيذان من الولي في الدفن الثاني أيضاً ، نعم إذا كان عظماً مجرداً أو نحو

(١) وإن كان الأقوى مع عدم الإمارة على كونه مسلماً الجواز (خميني) .

(٢) إذا كان المال معتداً به فالأحوط النيش وإخراجه (خميني) .

(٣) فيه تأمل والتعليل غير واضح (گلپایگانی) .

(٤) بل الأقوى (خميني) .

ذلك لا يبعد عدم اعتبار إذنه ، وإن كان أحوط^(١) مع إمكانه . (مسألة ١٤) :
 يكره إخفاء موت إنسان من أولاده وأقربائه إلا إذا كانت هناك جهة رجحان فيه .
 (مسألة ١٥) : من الأمكنة التي يستحبُّ الدفن فيها ويجوز النقل إليها الحرم
 ومكة أرجح من سائر مواضعه وفي بعض الأخبار أن الدفن في الحرم يوجب
 الأمن من الفزع الأكبر ، وفي بعضها استحباب نقل الميت من عرفات إلى مكة
 المعظمة . (مسألة ١٦) : ينبغي للمؤمن إعداد قبر لنفسه ، سواء كان في حال
 المرض أو الصحة ، ويرجَّح أن يدخل قبره ويقرأ القرآن فيه . (مسألة ١٧) :
 يستحبُّ بذل الأرض لدفن المؤمن ، كما يستحبُّ بذل الكفن له ، وإن كان
 غنياً ، ففي الخبر من كفَّن مؤمناً كان كمن ضمن كسوته إلى يوم القيامة .
 (مسألة ١٨) : يستحبُّ المباشرة لحفر قبر المؤمن ، ففي الخبر من حفر لمؤمن
 قبراً كان كمن بؤاه بيتاً موافقاً إلى يوم القيامة . (مسألة ١٩) : يستحبُّ مباشرة
 غسل الميت ، ففي الخبر كان فيما ناجى الله به موسى (عليه السلام) ربّه
 قال : يا ربِّ ما لمن غسل الموتى ؟ فقال اغسله من ذنوبه كما ولّدت أمّه .
 (مسألة ٢٠) : يستحبُّ للإنسان إعداد الكفن ، وجعله في بيته ، وتكرار النظر
 إليه . ففي الحديث قال رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) : « إذا أعدَّ
 الرجل كفنه كان مأجوراً كلّما نظر إليه » . وفي خبر آخر : « لم يكتب من
 الغافلين ، وكان مأجوراً كلّما نظر إليه » .

فصل في الأغسال المندوبة

وهي كثيرة ، وعدّ بعضهم سبعا وأربعين ، وبعضهم أنهاها إلى خمسين ،
 وبعضهم إلى أزيد من ستين ، وبعضهم إلى سبع وثمانين ، وبعضهم إلى مائة ،
 وهي أقسام : زمانية ، ومكانية ، وفعلية : إمّا للفعل الذي يريد أن يفعل ، أو

(١) لا يترك (خميني - گلپایگانی) .

ج ١ في غسل الجمعة ٣٣٥

للفعل الذي فعله ، والمكانية أيضاً في الحقيقة فعلية ، لأنها إما للدخول في مكان ، أو للكون فيه ، أما الزمانية فأغسال : أحدها : غسل الجمعة ، ورجحانه من الضروريات ، وكذا تأكد استحبابه معلوم من الشرع ، والأخبار في الحث عليه كثيرة ، وفي بعضها « أنه يكون طهارة له من الجمعة إلى الجمعة » ، وفي آخر : « غسل يوم الجمعة طهور ، وكفارة لما بينهما من الذنوب من الجمعة إلى الجمعة » وفي جملة منها التعبير بالوجوب ، ففي الخبر : « أنه وجب على كل ذكر أو أنثى من حرّ أو عبد » وفي آخر عن غسل يوم الجمعة ، فقال (عليه السلام) : « واجب على كل ذكر وأنثى من حرّ أو عبد » . وفي ثالث : « الغسل واجب يوم الجمعة » . وفي رابع : قال الراوي كيف صار غسل الجمعة واجباً ؟ فقال (عليه السلام) : « إنّ الله أتمّ صلاة الفريضة بصلاة النافلة - إلى أن قال - وأتمّ وضوء النافلة^(١) بغسل يوم الجمعة » . وفي خامس : « لا يتركه إلا فاسق » . وفي سادس عمّن نسيه حتّى صُلّي قال (عليه السلام) : « إن كان في وقت فعله أن يغتسل ويعيد الصلاة ، وإن مضى الوقت فقد جازت صلاته » . إلى غير ذلك ولذا ذهب جماعة إلى وجوبه ، منهم الكليني والصدوق وشيخنا البهائي على ما نقل عنهم ، لكن الأقوى استحبابه ، والوجوب في الأخبار منزّل على تأكد الاستحباب وفيها قرائن كثيرة على إرادة هذا المعنى ، فلا ينبغي الإشكال في عدم وجوبه ، وإن كان الأحوط عدم تركه . (مسألة ١) : وقت غسل الجمعة من طلوع الفجر الثاني إلى الزوال ، وبعده إلى آخر يوم السبت قضاء ، لكن الأولى والأحوط^(٢) فيما بعد الزوال إلى الغروب من يوم الجمعة أن ينوي القرية من غير تعرّض للأداء

(١) ما وجدته من النسخ أتم وضوء الفريضة وفي بعض النسخ أتم الوضوء ولعله (قدّه) وجد

نسخة غير ما عثرت عليها (گلیایگانی) .

(٢) لا يترك الاحتياط (اراكي) .

والقضاء ، كما أنَّ الأولى^(١) مع تركه إلى الغروب أن يأتي به بعنوان القضاء في نهار السبت ، لا في ليله ، وآخر وقت قضائه غروب يوم السبت ، واحتمل بعضهم جواز قضائه إلى آخر الأسبوع ، لكنّه مشكل ، نعم لا بأس به لا بقصد الورود بل برجاء المطلويّة ، لعدم الدليل عليه إلاّ الرضويّ الغير المعلوم كونه منه (عليه السلام) . (مسألة ٢) : يجوز تقديم غسل الجمعة يوم الخميس ، بل ليلة الجمعة^(٢) إذا خاف إعواز الماء^(٣) يومها ، أمّا تقديمه ليلة الخميس فمشكل ، نعم لا بأس به مع عدم قصد الورود ، لكن احتمل بعضهم جواز تقديمه حتّى من أوّل الأسبوع أيضاً ، ولا دليل عليه ، وإذا قدّمه يوم الخميس ثمّ تمكّن منه يوم الجمعة يستحبّ^(٤) إعادته^(٥) وإن تركه يستحبّ قضاؤه يوم السبت ، وأمّا إذا لم يتمكّن من أدائه يوم الجمعة فلا يستحبّ قضاؤه وإذا دار الأمر بين التقديم والقضاء فالأولى اختيار الأوّل . (مسألة ٣) : يستحبّ أن يقول حين الاغتسال : « أشهد أن لا إله إلاّ الله وحده لا شريك له ، وأن محمّداً عبده ورسوله اللّهم صلّ على محمّد وآل محمّد ، واجعلني من التّوابين ، واجعلني من المتطهّرين » . (مسألة ٤) : لا فرق في استحباب غسل الجمعة بين الرجل والمرأة والحاضر والمسافر ، والحرّ والعبد ، ومن يصليّ الجمعة ومن يصليّ الظهر ، بل الأقوى استحبابه للصبيّ المميّز ، نعم يشترط في العبد إذن المولى إذا كان منافياً لحقه ، بل الأحوط مطلقاً ، وبالنسبة إلى الرجال أكد ،

(١) بل الأحوط الذي لا يترك (خميني) .

(٢) الأحوط الاتيان فيها رجاء (خميني) .

فيه إشكال ولا بأس بالاتيان به رجاء (خوئي) .

مشكل (گلپایگانی) .

(٣) في كفاية الخوف بدون إحراز الاعواز إشكال ولا بأس بالاتيان به رجاء (خوئي) .

(٤) قبل الزوال لا بعده وإن تركه يستحب القضاء بعده ويوم السبت (خميني) .

(٥) قبل الزوال أما بعده فيأتي به رجاء (گلپایگانی) .

بلى في بعض الأخبار رخصة تركه للنساء . (مسألة ٥) : يستفاد من بعض الأخبار كراهة تركه ، بل في بعضها الأمر باستغفار التارك ، وعن أمير المؤمنين (عليه السلام) أنه قال في مقام التوبيخ لشخص : والله لأنّ أعجز من تارك الغسل يوم الجمعة ، فإنّه لا تزال في طهر إلى الجمعة الأخرى . (مسألة ٦) : إذا كان خوف فوت الغسل يوم الجمعة لا لإعواز الماء بل لأمر آخر كعدم التمكن من استعماله ، أو لفقد عوض الماء مع وجوده فلا يبعد جواز تقديمه أيضاً^(١) يوم الخميس ، وإن كان الأولى^(٢) عدم قصد الخصوصية والورود بل الاتيان به برجاء المطلقية . (مسألة ٧) : إذا شرع في الغسل يوم الخميس من جهة خوف إعواز الماء يوم الجمعة فتيّن في الأثناء وجوده وتمكّنه منه يومها بطل غسله ، ولا يجوز إتمامه بهذا العنوان ، والعدول منه إلى غسل آخر مستحب ، إلّا إذا كان من الأوّل قاصداً للأمرين . (مسألة ٨) : الأولى إتيانه قريباً من الزوال ، وإن كان يجزي من طلوع الفجر إليه كما مرّ . (مسألة ٩) : ذكر بعض العلماء أنّ في القضاء كلّما كان أقرب إلى وقت الأداء كان أفضل ، فإتيانه في صبيحة السبت أولى من إتيانه عند الزوال منه أو بعده ، وكذا في التقديم ، فعصر يوم الخميس أولى من صبحه ، وهكذا ، ولا يخلو عن وجه وإن لم يكن واضحاً وأمّا أفضليّته ما بعد الزوال من يوم الجمعة من السبت فلا إشكال فيه ، وإن قلنا بكونه قضاء^(٣) كما هو الأقوى . (مسألة ١٠) : إذا نذر غسل الجمعة وجب عليه^(٤) ، ومع تركه عمداً تجب الكفّارة ، والأحوط قضاؤه يوم السبت ، وكذا إذا تركه سهواً أو لعدم التمكن منه ، فإنّ الأحوط قضاؤه وأمّا الكفّارة فلا تجب إلّا مع التعمّد . (مسألة ١١) : إذا اغتسل بتخيّل

(١) فيه إشكال (خوئي) .

(٢) بل الأحوط (گلپایگانی) .

(٣) كونه قضاء غير معلوم (اراکي) .

(٤) أداء النذر لا عنوان غسل الجمعة كما مرّ نظيره (خميني) .

يوم الخميس بعنوان التقديم ، أو بتخيّل يوم السبت بعنوان القضاء فتبيّن كونه يوم الجمعة فلا يبعد الصّحة خصوصاً إذا قصد الأمر الواقعي وكان الاشتباه في التطبيق ، وكذا إذا اغتسل بقصد يوم الجمعة فتبيّن كونه يوم الخميس مع خوف الإيعاز^(١) ، أو يوم السبت ، وأما لو قصد غسلًا آخرًا غير غسل الجمعة أو قصد الجمعة فتبيّن كونه مأموراً لغسل آخر ففي الصّحة إشكال^(٢) إلا إذا قصد الأمر^(٣) الفعليّ الواقعيّ وكان الاشتباه في التطبيق . (مسألة ١٢) : غسل الجمعة لا ينقض^(٤) بشيء من الحدث الأصغر والكبير إذ المقصود إيجاده يوم الجمعة وقد حصل . (مسألة ١٣) : الأقوى صحّة غسل الجمعة من الجنب والحائض ، بل لا يبعد^(٥) إجزاؤه^(٦) عن غسل الجنابة ، بل عن غسل الحيض إذا كان بعد انقطاع الدم . (مسألة ١٤) : إذا لم يقدر على الغسل لفقد الماء أو غيره يصح^(٧) التيمّم ويجزى^(٨) ، نعم لو تمكّن من الغسل قبل خروج الوقت فالأحوط الاغتسال لإدراك المستحبّ . « الثاني » : من الأغسال الزمانيّة أغسال ليالي شهر رمضان ، يستحبّ الغسل في ليالي الافراد من شهر رمضان ، وتمام ليالي العشر الأخيرة ويستحبّ في ليلة الثالث والعشرين غسل آخر في آخر الليل ؛ وأيضاً يستحبّ الغسل في اليوم الأوّل منه ، فعلى هذا ، الأغسال المستحبّة فيه اثنان وعشرون ، وقيل : باستحباب الغسل في جميع لياليه حتّى

(١) مشكل (گلهایگانی) .

(٢) بل منع إلا في الصورة المذكورة (خمینی) .

(٣) الأقوى البطلان مطلقاً (گلهایگانی) .

(٤) محل تأمل ولكن لا يستحبّ إعادته (خمینی) .

(٥) لكن لا ينبغي ترك الاحتياط (خمینی) .

بل يبعد (اراکي) .

(٦) مشكل كما مرّ (گلهایگانی) .

(٧) محل إشكال فالأحوط إتيانه رجاء (خمینی) .

(٨) لا بأس بالأتیان به رجاء وإن لم يثبت البدلية عنه (گلهایگانی) .

ليالي الأزواج ، وعليه يصير اثنان وثلاثون ولكن لا دليل عليه ، لكنّ الاثنيان لاحتمال المطلوبية في ليالي الأزواج من العشرين الأولين لا بأس به ، والأكّد منها ليالي القدر ، وليلة النصف ، وليلة سبعة عشر والخمس وعشرين ، والسبع وعشرين ، والتسع وعشرين منه . (مسألة ١٥) : يستحبّ أن يكون الغسل في الليلة الأولى واليوم الأوّل من شهر رمضان في الماء الجاري ، كما أنّه يستحبّ أن يصبّ على رأسه قبل الغسل أو بعده ثلاثين كفّاً من الماء ليأمن من حرّكة البدن ، ولكن لا دخل لهذا العمل بالغسل ، بل هو مستحبّ مستقلّ .

(مسألة ١٦) : وقت غسل الليالي تمام الليل ، وإن كان الأولى إتيانها أوّل الليل ، بل الأولى إتيانها قبل الغروب^(١) أو مقارناً له ليكون على غسلي من أوّل الليل إلى آخره ، نعم لا يبعد في ليال العشر الأخيرة رجحان إتيانها بين المغرب والعشاء ، لما نقل من فعل النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) وقد مرّ أنّ الغسل الثاني في ليلة الثالثة والعشرين في آخره . (مسألة ١٧) : إذا ترك الغسل الأوّل في الليلة الثالثة والعشرين في أوّل الليل لا يبعد^(٢) كفاية الغسل الثاني عنه ، والأولى أن يأتي بهما آخر الليل برجاء المطلوبية خصوصاً مع الفصل بينهما ، ويجوز إتيان غسل واحد بعنوان التداخل وقصد الأمرين . (مسألة ١٨) : لا تنقض^(٣) هذه الأغسال أيضاً بالحدث الأكبر والأصغر كما في غسل الجمعة .

« الثالث » : غسل يومي العيدين : الفطر ، والأضحى ، وهو من السنن المؤكّدة ، حتّى أنّه ورد في بعض الأخبار : « أنّه لو نسي غسل يوم العيد حتّى صلّى إن كان في وقت فعله أن يغتسل ويعيد الصلاة ، وإن مضى الوقت فقد جازت صلاته » وفي خبر آخر عن غسل الأضحى ، فقال (عليه السلام) : « واجب إلّا بمنى » وهو منزّل على تأكّد الاستحباب ، لصراحة جملة من الأخبار

(١) فيه إشكال (اراكي) .

(٢) بل يبعد (اراكي) .

(٣) محل تأمل وأن لا تشرع إعادتها بعد الحدث (خميني) .

في عدم وجوبه ووقته بعد الفجر إلى الزوال ، ويحتمل إلى الغروب ، والأولى عدم نية الورود إذا أتى به بعد الزوال ، كما أن الأولى إتيانه قبل صلاة العيد لتكون مع الغسل ، ويستحب في غسل عيد الفطر أن يكون في نهر ومع عدمه أن يباشر بنفسه الاستقاء بتخشع ، وأن يغتسل تحت الظلال أو تحت حائط ، ويبالغ في التستر ، وأن يقول عند إرادته : « اللهم إيماناً بك ، وتصديقاً بكتابك ، واتِّباع سنة نبيك » ثم يقول : « بسم الله » ويغتسل ويقول بعد الغسل : « اللهم اجعله كفارة لذنوبي ، وطهوراً لديني [وطهر ديني] اللهم أذهب عني الدنس » والأولى إعمال هذه الآداب في غسل يوم الأضحى أيضاً ، لكن لا بقصد الورود لاختصاص النص بالفطر ، وكذا يستحب الغسل في ليلة الفطر ، ووقته من أولها إلى الفجر والأولى إتيانه أول الليل ، وفي بعض الأخبار : « إذا غربت الشمس فاغسل » والأولى إتيانه ليلة الأضحى أيضاً ، لا بقصد الورود لاختصاص النص بليلة الفطر . « الرابع » : غسل يوم التروية وهو الثامن من ذي الحجة ، ووقته تمام اليوم . « الخامس » : غسل يوم عرفة وهو أيضاً ممتد إلى الغروب ، والأولى عند الزوال منه ، ولا فرق فيه بين من كان في عرفات أو سائر البلدان . « السادس » : غسل أيام من رجب ، وهي أوله ووسطه وآخره ، ويوم السابع والعشرين منه ، وهو يوم المبعث ووقتها من الفجر إلى الغروب ، وعن الكفعمي والمجلسي استحبابه في ليلة المبعث أيضاً ، ولا بأس به لا بقصد الورود . « السابع » : غسل يوم الغدير^(١) والأولى إتيانه قبل الزوال منه . « الثامن » : يوم المباهلة ؛ وهو الرابع والعشرون من ذي الحجة على الأقوى ، وإن قيل : إنه يوم الحادي والعشرين ، وقيل : هو يوم الخامس والعشرين ، وقيل : إنه السابع والعشرين منه ، ولا بأس بالغسل في هذه الأيام

(١) لا يبعد أن يقال باستحباب غسل ليوم الغدير والأولى إتيانه صدر النهار وغسل آخر لفضل صلاة قبل الزوال بنصف ساعة فالثاني من الأغسال الفعلية (خميني) .

ج ١ في الاغسال المكانية ٣٤١

لا بقصد الزرود . « التاسع »^(١) : يوم النصف من شعبان . « العاشر » : يوم المولود^(٢) وهو السابع عشر من ربيع الأول . « الحادي عشر » : يوم النيروز . « الثاني عشر » : يوم التاسع من ربيع الأول . « الثالث عشر » : يوم دحو الأرض وهو الخامس والعشرين من ذي القعدة . « الرابع عشر » : كل ليلة من ليالي الجمعة على ما قيل ، بل في كل زمان شريف على ما قاله بعضهم ، ولا بأس بهما لا بقصد الزرود . (مسألة ١٩) : لا قضاء للأغسال الزمانية إذا جاز وقتها ، كما لا تتقدم على زمانها مع خوف عدم التمكن منها في وقتها إلا غسل الجمعة كما مرّ لكن عن المفيد استحباب قضاء غسل يوم عرفة في الأضحى ، وعن الشهيد استحباب قضائها أجمع وكذا تقديمها مع خوف عدم التمكن منها في وقتها ، ووجه الأمرين غير واضح ، لكن لا بأس بهما لا بقصد الزرود . (مسألة ٢٠) : ربّما قيل بكون الغسل مستحباً نفسياً فيشرع الإتيان به في كل زمان من غير نظر إلى سبب أو غاية ، ووجهه غير واضح ، ولا بأس به لا بقصد الزرود .

فصل في الأغسال المكانية

أي الذي يستحب عند إرادة الدخول في مكان ، وهي الغسل لدخول حرم مكة ، وللدخول فيها وللدخول مسجدها وكعبتها ، وللدخول حرم المدينة ، وللدخول فيها ، وللدخول مسجد النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) ، وكذا للدخول في سائر المشاهد^(٣) المشرفة للأئمة (عليهم السلام) ووقتها قبل الدخول عند إرادته ، ولا يبعد استحبابها بعد الدخول للكون فيها إذا لم يغتسل قبله كما لا يبعد كفاية غسل واحد في أول اليوم ، أو أول الليل للدخول إلى

(١) يأتي به رجاء نعم يستحب ليلة النصف من شعبان (خميني) .

(٢) يأتي رجاء كيوم التاسع من ربيع الأول ويوم دحو الأرض (خميني)

(٣) يأتي رجاء (خميني) .

آخره بل لا يبعد عدم الحاجة إلى التكرار مع التكرّر كما أنه لا يبعد جواز التداخل أيضاً فيما لو أراد دخول الحرم ومكة والمسجد والكعبة في ذلك اليوم ، فيغتسل غسلًا واحداً للجميع ، وكذا بالنسبة إلى المدينة وحرمها ومسجدها . (مسألة ١) : حكى عن بعض العلماء استحباب الغسل عند إرادة الدخول في كل مكان شريف ، ووجهه غير واضح ولا بأس به لا بقصد الورود .

فصل في الأغسال الفعلية^(١)

وقد مرّ أنها قسمان : « القسم الأول » : ما يكون مستحباً لأجل الفعل الذي يريد أن يفعله ، وهي أغسال : « أحدها » : للإحرام وعن بعض العلماء وجوبه . « الثاني » : للطواف سواء كان طواف الحج أو العمرة أو طواف النساء ، بل للطواف المندوب أيضاً . « الثالث » : للوقوف بعرفات . « الرابع » : للوقوف بالمشعر . « الخامس » : للذبح والنحر . « السادس » : للحلق وعن بعضهم استحبابه لرمي الجمار أيضاً . « السابع » : لزيارة أحد المعصومين (عليهم السلام) من قريب أو بعيد . « الثامن » : لرؤية أحد الأئمة (عليهم السلام) في المنام كما نقل عن موسى بن جعفر (عليه السلام) أنه إذا أراد ذلك يغتسل ثلاث ليال ويناجيهم فيراهم في المنام . « التاسع » : لصلاة الحاجة ، بل لطلب الحاجة مطلقاً . « العاشر » : لصلاة الاستخارة ، بل للاستخارة مطلقاً ، ولو من غير صلاة . « الحادي عشر » : لعمل الاستفتاح المعروف بعمل أم داود . « الثاني عشر » : لأخذ تربة قبر الحسين (عليه السلام) . « الثالث عشر » : لإرادة السفر خصوصاً لزيارة الحسين (عليه السلام) . « الرابع عشر » : لصلاة الاستسقاء بل له مطلقاً . « الخامس عشر » : للتوبة من الكفر الأصلي أو الارتدادي ، بل من الفسق ،

(١) في بعضها تأمل والأمر سهل بعد جواز الاتيان رجاء (خميني) .

بل من الصغيرة أيضاً على وجهه . « السادس عشر » : للتظلم والاشتكاء إلى الله من ظلم ظالم ففي الحديث عن الصادق (عليه السلام) ما مضمونه : إذا ظَلَمَكَ أَحَدٌ فَلَا تَدْعَ عَلَيْهِ ، فَإِنَّ الْمَظْلُومَ قَدْ يَصِيرُ ظَالِمًا بالدعاء على من ظلمه ، لكن اغتسل وصل ركعتين تحت السماء ، ثم قل : « اللَّهُمَّ إِنَّ فُلَانَ بْنَ فُلَانٍ ظَلَمَنِي وَلَيْسَ لِي أَحَدٌ أَصُولُ بِهِ عَلَيْهِ غَيْرُكَ ، فَاسْتَوْفِ لِي ظَلَامَتِي السَّاعَةَ السَّاعَةَ بِالِاسْمِ الَّذِي إِذَا سَأَلْتُكَ بِهِ الْمُضْطَرُّ أَجَبْتُهُ فَكَشَفْتَ مَا بِهِ مِنْ ضُرٍّ ، وَمَكَّنْتَ لَهُ فِي الْأَرْضِ ، وَجَعَلْتَهُ خَلِيفَتَكَ عَلَى خَلْقِكَ فَاسْأَلْكَ أَنْ تُصَلِّيَ عَلَيَّ مُحَمَّدٌ وَآلِ مُحَمَّدٍ ، وَأَنْ تَسْتَوْفِيَ ظَلَامَتِي ، السَّاعَةَ السَّاعَةَ » فسترى ما تحب .

« السابع عشر » : للأمن من الخوف من ظالم ، فيغتسل ويصلي ركعتين ، ويحسر عن ركبتيه ، ويجعلهما قريباً من مصلاه ، ويقول مائة مرة : « يَا حَيُّ ، يَا قَيُّوْمُ ، يَا حَيُّ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ ، بِرَحْمَتِكَ أَسْتَغِيثُ ، فَصَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِ مُحَمَّدٍ ، وَأَغْنِنِي السَّاعَةَ السَّاعَةَ » ثم يقول : « أَسْأَلُكَ أَنْ تُصَلِّيَ عَلَيَّ مُحَمَّدٍ وَآلِ مُحَمَّدٍ ، وَأَنْ تَلْطِفَ بِي وَأَنْ تَغْلِبَ لِي ، وَأَنْ تَمَكِّرَ لِي ، وَأَنْ تَخْذَعَ لِي ، وَأَنْ تَكْفِينِي مَوْنَةَ فُلَانِ بْنِ فُلَانٍ بِلا مَوْنَةٍ » . وهذا دعاء النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) ، يوم أحد . « الثامن عشر » : لدفع النازلة يصوم الثالث عشر ، والرابع عشر ، والخامس عشر ، وعند الزوال من الأخير فيغتسل .

« التاسع عشر » : للمباهلة مع من يدعي باطلاً . « العشرون » : لتحصيل النشاط للعبادة أو لخصوص صلاة الليل ، فمن فلاح السائل أن أمير المؤمنين (عليه السلام) كان يغتسل في الليالي الباردة لأجل تحصيل النشاط لصلاة الليل . (الحادي والعشرون) : لصلاة الشكر . (الثاني والعشرون) : لتغسيل الميت ولتكفينه . (الثالث والعشرون) : للحجامة على ما قيل ، ولكن قيل : أنه لا دليل عليه ، ولعله مصحّف الجمعة . (الرابع والعشرون) : لإرادة العود إلى الجماع ، لما نقل عن الرسالة الذهبية أن الجماع بعد الجماع بدون الفصل بالغسل يوجب جنون الولد ، لكن يحتمل أن يكون المراد غسل

الجنابة بل هو الظاهر . (الخامس والعشرون) : الغسل لكل عمل يتقرب به إلى الله ، كما حكى عن ابن الجنيدي ، ووجهه غير معلوم ، وإن كان الاتيان به لا بقصد الورود لا بأس به .

« القسم الثاني » : ما يكون مستحباً لأجل الفعل الذي فعله ، وهي أيضاً أغسال : « أحدها » : غسل التوبة على ما ذكره بعضهم من أنه من جهة المعاصي التي ارتكبتها ، أو بناء على أنه بعد الندم الذي هو حقيقة التوبة ، لكن الظاهر أنه من القسم الأول كما ذكر هناك ، وهذا هو الظاهر من الأخبار ومن كلمات العلماء ، ويمكن أن يقال إنه ذو جهتين ، فمن حيث إنه بعد المعاصي وبعد الندم يكون من القسم الثاني ، ومن حيث إن تمام التوبة بالاستغفار يكون من القسم الأول ، وخبر مسعدة بن زياد في خصوص استماع الغناء في الكنيف ، وقول الإمام (عليه السلام) له في آخر الخبر : « قم فاغتسل فصل ما بدا لك » يمكن توجيهه بكل من الوجهين ، والأظهر أنه لسرعة قبول التوبة أو لكمالها . « الثاني » : الغسل لقتل الوزغ ، ويحتمل أن يكون للشكر على توفيقه لقتله ، حيث إنه حيوان خبيث والأخبار في ذمه من الطرفين كثيرة ، ففي النبوي : « اقتلوا الوزغ ولو في جوف الكعبة » وفي آخر : « من قتله فكأنما قتل شيطاناً » ويحتمل أن يكون لأجل حدوث قذارة من المباشرة لقتله . « الثالث » : غسل المولود ، وعن الصدوق وابن حمزة وجوبه ، لكنه ضعيف ، ووقته من حين الولادة حيناً عرفياً ، فالتأخير إلى يومين أو ثلاثة لا يضر . وقد يقال : إلى سبعة أيام وربما قال : ببقائه إلى آخر العمر . والأولى على تقدير التأخير عن الحين العرفي الاتيان به برجاء المطلوية . « الرابع » : الغسل لرؤية المصلوب ، وقد ذكروا أن استحبابه مشروط بأمرين : أحدهما : أن يمشي لينظر إليه متعمداً ، فلو اتفق نظره أو كان مجبوراً لا يستحب ، الثاني : أن يكون بعد ثلاثة أيام إذا كان مصلوباً بحق لا قبلها بخلاف ما إذا كان مصلوباً بظلم ، فإنه يستحب معه مطلقاً ولو كان في اليومين الأولين ، لكن الدليل على الشرط

الثاني غير معلوم إلا دعوى الانصراف وهي محل منع ، نعم الشرط الأوّل ظاهر الخبر ، وهو من قصد إلى مصلوب فنظر إليه وجب عليه الغسل عقوبة وظاهره أنّ من مشى إليه لغرض صحيح كأداء الشهادة أو تحمّلها لا يثبت في حقّه الغسل .

« الخامس » : غسل من فرط في صلاة الكسوفين مع احتراق القرص ، أي تركها عمداً ، فإنّه يستحبّ أن يغتسل ويقضيها ، وحكم بعضهم بوجوبه ، والأقوى عدم الوجوب ، وإن كان الأحوط عدم تركه ، والظاهر أنّه مستحبّ نفسيّ بعد التفريط المذكور ، ولكن يحتمل أن يكون لأجل القضاء ، كما هو مذهب جماعة ، فالأولى الاتيان به بقصد القرية ، لا بملاحظة غاية أو سبب ، وإذا لم يكن الترك عن تفريط أو لم يكن القرص محترقاً لا يكون مستحباً وإن قيل باستحبابه مع التعمّد مطلقاً ، وقيل باستحبابه مع احتراق القرص مطلقاً .

« السادس » : غسل المرأة إذا تطيّبت لغير زوجها ففي الخبر : « أيّما امرأة تطيّبت لغير زوجها لم تقبل منها صلاة حتّى تغتسل من طيبها كغسلها من جنابتها » واحتمال كون المراد : غسل الطيب من بدنّها كما عن صاحب الحقائق بعيد ولا داعي إليه . « السابع » : غسل من شرب مسكراً فنام ففي الحديث عن النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) ما مضمونه : « ما من أحدٍ نام على سكر إلا وصار عروساً للشيطان إلى الفجر فعليه أن يغتسل غسل الجنابة » . « الثامن » : غسل من مسّ ميتاً بعد غسله . (مسألة ١) : حكى عن المفيد استحباب الغسل لمن صبّ عليه ماء مظنون النجاسة ، ولا وجه له ، وربّما يعدّ من الأغسال المسنونة غسل المجنون ، إذا أفاق ، ودليله غير معلوم وربّما يقال إنّّه من جهة احتمال جنابته حال جنونه ، لكن على هذا يكون من غسل الجنابة الاحتياطية ، فلا وجه لعدّها منها ، كما لا وجه لعدّ إعادة الغسل لذوي الأعدار المغتسلين حال العذر غسلاً ناقصاً مثل الجبيرة ، وكذا عدّ غسل من رأى الجنابة في الثوب المشترك احتياطاً فإنّ هذه ليست من الأغسال المسنونة . (مسألة ٢) : وقت الأغسال المكانية كما مرّ سابقاً قبل الدخول

فيها ، أو بعده لإرادة البقاء على وجهه ، ويكفي الغسل في أول اليوم ليومه ، وفي أول الليل ليلته بل لا يخلو كفاية غسل الليل للنهار وبالعكس من قوة ، وإن كان دون الأول في الفضل ، وكذا القسم الأول ، من الأغسال الفعلية وقتها قبل الفعل على الوجه المذكور ، وأما القسم الثاني منها فوقتها بعد تحقق الفعل إلى آخر العمر ، وإن كان الظاهر اعتبار إتيانها فوراً فقوراً . (مسألة ٣) : ينتقض الأغسال الفعلية من القسم الأول ، والمكانية بالحدث الأصغر من أي سبب كان ، حتى من النوم على الأقوى ، ويحتمل عدم انتقاضها بها مع استحباب إعادتها كما عليه بعضهم ، لكن الظاهر ما ذكرنا . (مسألة ٤) : الأغسال المستحبة لا تكفي عن الوضوء^(١) ، فلو كان محدثاً يجب أن يتوضأ للصلاة ونحوها قبلها أو بعدها ، والأفضل قبلها ، ويجوز إتيانها إذا جيء بها ترتيباً . (مسألة ٥) : إذا كان عليه أغسال متعددة زمانية أو مكانية أو فعلية أو مختلفة يكفي غسل واحد عن الجميع إذا نواها جميعاً ، بل لا يبعد^(٢) كون التداخل قهرياً ، لكن يشترط في الكفاية القهرية أن يكون ما قصده معلوم المطلوبية لا ما كان يؤتى به بعنوان احتمال المطلوبية ، لعدم معلومية كونه غسلًا صحيحاً ، حتى يكون مجزياً عما هو معلوم المطلوبية . (مسألة ٦) : نقل عن جماعة كالمفيد والمحقق والعلامة والشهيد والمجلسي استحباب الغسل نفساً ، ولو لم يكن هناك غاية مستحبة أو مكان أو زمان ، ونظرهم في ذلك إلى مثل قوله : ﴿ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ ﴾ . وقوله : « إن استطعت أن تكون بالليل والنهار على طهارة فافعل » . وقوله : « أي وضوء أطهر من

(١) على الأحوط والأظهر كفاية غسل الجمعة عنه بل كفاية غيره أيضاً إذا كان استحبابه ثابتاً

نعم التيمم البدل من الأغسال المستحبة لا يكفي عن الوضوء على الأظهر (خوئي) .

(٢) لا يخلو من شوب إشكال فالأولى نية الجميع ومع عدمها يأتي لغير المنوي رجاء

(خميني) .

بل يبعد (أراكي) .

ج ١ في التيمم ٣٤٧

الغسل ؟ وأي وضوء أنقى من الغسل ؟ » . ومثل ما ورد من استحباب الغسل بماء الفرات من دون ذكر سبب أو غاية إلى غير ذلك ، لكن إثبات المطلب بمثلها مشكل . (مسألة ٧) : يقوم التيمم^(١) مقام الغسل^(٢) في جميع ما ذكر عند عدم التمكن منه .

فصل في التيمم

ويسوغه العجز عن استعمال الماء وهو يتحقق بأمور : « أحدها » : عدم وجدان الماء بقدر الكفاية للغسل أو الوضوء في سفر كان أو حضر ، ووجدان المقدار الغير الكافي كعدمه ، ويجب الفحص عنه إلى اليأس إذا كان في الحضر ، وفي البرية يكفي الطلب غلوة سهم في الحزنة ، ولولأجل الأشجار ، وغلوة سهمين في السهلة في الجوانب الأربع بشرط احتمال وجود الماء في الجميع ، ومع العلم بعدمه في بعضها يسقط فيه ، ومع العلم بعدمه في الجميع يسقط في الجميع كما أنه لو علم وجود فوق المقدار وجب طلبه مع بقاء الوقت^(٣) ، وليس الظن به كالعلم في وجوب الأزيد ، وإن كان أحوط خصوصاً إذا كان بحدّ الاطمينان ، بل لا يترك في هذه الصورة^(٤) فيطلب إلى أن يزول ظنه ولا عبرة بالاحتمال في الأزيد . (مسألة ١) : إذا شهد عدلان بعدم الماء في جميع الجوانب أو بعضها سقط وجوب الطلب فيها أو فيه ، وإن كان الأحوط عدم الاكتفاء ، وفي الاكتفاء بالعدل الواحد إشكال ، فلا يترك الاحتياط بالطلب . (مسألة ٢) : الظاهر وجوب الطلب في الأزيد من المقدارين إذا

(١) تقدم الاشكال فيه ولا بأس بإتيانه رجاء (خميني) .

(٢) ثبوته بنحو الكلية محل تأمل لكن لا بأس بإتيانه رجاء (گلپایگانی) .

(٣) وعدم العسر والمشقة أو غيرهما من الأعذار (خميني) .

(٤) بل أظهر فيها وجوب الطلب (خوئي) .

بل يجب مع الاطمينان على الأقوى كما في صورة العلم (گلپایگانی) .

شهد عدلان بوجوده في الأزيد ولا يترك الاحتياط في شهادة عدل واحد به .
 (مسألة ٣) : الظاهر كفاية^(١) الاستنابة في الطلب ، وعدم وجوب المباشرة ، بل لا يبعد كفاية نايب واحد عن جماعة ، ولا يلزم كونه عادلاً بعد كونه أميناً موثقاً . (مسألة ٤) : إذا احتمل وجود الماء في رحله أو في منزله أو في القافلة وجب الفحص^(٢) حتى يتيقن عدمه ، أو يحصل اليأس منه ، فكفاية المقدارين خاص بالبرية . (مسألة ٥) : إذا طلب قبل دخول وقت الصلاة ولم يجد ففي كفايته بعد دخول الوقت مع احتمال العثور عليه^(٣) لو أعاده إشكال^(٤) ، فلا يترك الاحتياط بالإعادة ، وأما مع انتقاله عن ذلك المكان فلا إشكال في وجوبه مع الاحتمال المذكور . (مسألة ٦) : إذا طلب بعد دخول الوقت لصلاة فلم يجد يكفي لغيرها من الصلوات فلا يجب الإعادة عند كل صلاة ، إن لم يحتمل العثور مع الإعادة ، وإلاً فالأحوط^(٥) الإعادة^(٦) . (مسألة ٧) : المناطق في السهم والرمي^(٧) والقوس والهواء والرامي هو المتعارف المعتدل الوسط في القوة والضعف . (مسألة ٨) : يسقط^(٨) وجوب الطلب في ضيق الوقت .

-
- (١) كفايتها مع عدم حصول الاطمينان من قوله مشكل (خميني) .
 (٢) على الأحوط ولا يبعد عدم وجوبه فيما تيقن بعدمه سابقاً (خوئي) .
 (٣) لأجل احتمال تجدد الماء لا مطلقاً فإذا احتمل كون الماء موجوداً حين الطلب ولم يعثر عليه لغفلة واشتباه فالظاهر عدم وجوب الاعادة بل عدم وجوبها مطلقاً لا يخلو من وجه (خميني) .
 (٤) أظهره الكفاية وعدم وجوب الاعادة (خوئي) .
 غير موجه وإن كان الاحتياط حسناً (گلپایگانی) .
 (٥) إذا احتمل التجدد لا مطلقاً كما تقدم وأن لعدم الوجوب مطلقاً وجهاً (خميني) .
 (٦) والأظهر عدم وجوبها (خوئي) .
 (٧) المناطق في الرمي هو أبعد ما يقدر عليه الرامي (خميني) .
 (٨) ويتقدر بقدره فإذا ضاق عن مطلق الطلب يسقط مطلقاً وإذا ضاق عن تمام الطلب يسقط بمقداره (خميني) .

ج ١ في التيمم ٣٤٩

(مسألة ٩) : إذا ترك الطلب حتى ضاق الوقت عصي ، لكن الأقوى صحة صلاته حينئذ ، وإن علم أنه لو طلب لعشر ، لكن الأحوط القضاء خصوصاً في الفرض المذكور . (مسألة ١٠) : إذا ترك الطلب في سعة الوقت وصلى بطلت صلاته وإن تبين عدم وجود الماء ، نعم لو حصل منه قصد القرية مع تبين عدم الماء^(١) فالأقوى صحته . (مسألة ١١) : إذا طلب الماء بمقتضى وظيفته فلم يجد فتيّم وصلى ثم تبين وجوده في محلّ الطلب من الغلوة أو الغلوتين أو الرحل أو القافلة صحت صلاته ، ولا يجب القضاء أو الإعادة^(٢) . (مسألة ١٢) : إذا اعتقد ضيق الوقت عن الطلب فتركه وتيمّم وصلى ثم تبين سعة الوقت لا يبعد صحة^(٣) صلاته^(٤) وإن كان الأحوط^(٥) الإعادة أو القضاء ، بل لا يترك الاحتياط بالإعادة^(٦) ، وأما إذا ترك الطلب باعتقاد عدم الماء فتبين وجوده ، وأنه لو طلب لعشر فالظاهر وجوب الإعادة أو القضاء . (مسألة ١٣) : لا يجوز إراقة الماء الكافي للوضوء أو الغسل بعد دخول الوقت إذا علم^(٧) بعدم

(١) أو عدم الاهتداء إليه لو طلبه (خميني) .

(٢) لا يترك الاحتياط بالإعادة (خوئي) .

(٣) بل الظاهر وجوب تجديد الطلب مع احتمال الماء إن كان في المكان الذي صلى فيه وكان الوقت في الحال واسعاً ومع عدم السعة فالأحوط تجديد التيمم وإعادة الصلاة ومع الانتقال عن ذلك المكان فإن علم عدم وجدانه لو طلب في المكان الأول فالظاهر صحة صلاته وإن علم وجدانه فالأقوى إعادة الصلاة مع الطهارة المائية مع التمكن منها وإلا فالأحوط تجديد الطهارة المائية أو التيمم لإعادة الصلاة ومع الشك فيه فالأحوط إعادة الصلاة مع تجديد الطهارة المائية أو التيمم والظاهر عدم الفرق فيما ذكر بين الإعادة والقضاء فيجب القضاء فيما تجب الإعادة ويحتاط به فيما يحتاط بها (خميني) .

(٤) بل هي بعيدة (خوئي) .

(٥) لا يترك (گلبایگانی) .

(٦) والقضاء إلا أن يطلب في ذلك المكان بعد ذلك ولم يجد أو يتحقق له العدم (أراكي) .

(٧) أو قامت إمارة معتبرة عليه وكذا في الفرع الآتي والأحوط عدم الإراقة مع الاحتمال العقلاني لعدمه (خميني) .

وجدان ماء آخر ، ولو كان على وضوء لا يجوز له إبطاله إذا علم بعدم وجود الماء ، بل الأحوط^(١) عدم الإراقة وعدم الإبطال قبل الوقت أيضاً مع العلم بعدم وجدانه بعد الوقت ، ولو عصى فأراق أو أبطل يصحّ تيمّمه وصلاته ، وإن كان الأحوط القضاء . (مسألة ١٤) : يسقط وجوب الطلب إذا خاف على نفسه أو ماله^(٢) من لصّ أو سبع أو نحو ذلك كالتأخّر عن القافلة ، وكذا إذا كان فيه حرج ومشقة لا تتحمّل . (مسألة ١٥) : إذا كانت الأرض في بعض الجوانب حزنة وفي بعضها سهلة يلحق^(٣) كلّاً حكمه من الغلوة والغلوتين . « الثاني » : عدم الوصلة إلى الماء الموجود لعجز من كبر أو خوف من سبع أو لصّ ، أو لكونه في بئر مع عدم ما يستقى به من الدلو والحبل ، وعدم إمكان إخراجه بوجه آخر ، ولو بإدخال ثوب^(٤) وإخراجه بعد جذبه الماء وعصره . (مسألة ١٦) : إذا توقّف تحصيل الماء على شراء الدلو أو الحبل أو نحوهما أو استيجارهما أو على شراء الماء أو اقتراضه وجب ولو بأضعاف العوض ما لم يضرب بحاله ، وأمّا إذا كان مضراً بحاله فلا ، كما أنّه لو أمكنه اقتراض نفس الماء أو عوضه مع العلم أو الظنّ بعدم إمكان الوفاء لم يجب ذلك . (مسألة ١٧) : لو أمكنه حفر البئر بلا حرج وجب كما أنّه لو وهبه غيره بلا منّة ولا ذلّة وجب القبول . « الثالث » : الخوف من استعماله على نفسه ، أو عضو من أعضائه يتلف أو عيب أو حدوث مرض أو شدّة أو طول مدّته أو بطؤه برئه أو صعوبة علاجه أو نحو ذلك ممّا يعسر تحمّله عادة ، بل لو خاف من الشين الذي يكون تحمّله شاقاً تيمّم ، والمراد به ما يعلو البشرة من الخشونة المشوّهة للخلقة ، أو الموجبة لتشقق الجلد ،

(١) بل لا يخلو من قوة ومع الاحتمال الأحوط تركه (خميني) .

(٢) المعتقد به (خميني) .

(٣) ولو كان في كل جانب بعضه سهل وبعضه حزن لا تبعد ملاحظة النسبة لكن لا يترك

الاحتياط بغلوة سهمين (خميني) .

(٤) مع عدم فساده به (خميني) .

وخروج الدم ، ويكفي الظن بالمذكورات ، أو الاحتمال^(١) الموجب للخوف ، سواء حصل له من نفسه أو قول طبيب أو غيره ، وإن كان فاسقاً أو كافراً ، ولا يكفي الاحتمال المجرد عن الخوف ، كما أنه لا يكفي الضرر اليسير الذي لا يعتني به العقلاء ، وإذا أمكن علاج المذكورات بتسخين الماء وجب ولم ينتقل إلى التيمم . (مسألة ١٨) : إذا تحمّل الضرر وتوضأ أو اغتسل فإن كان الضرر في المقدمات من تحصيل الماء ونحوه وجب الوضوء أو الغسل وصحّ ، وإن كان في استعمال الماء في أحدهما بطل^(٢) ، وأما إذا لم يكن استعمال الماء مضرّاً بل كان موجباً للحرج والمشقة كتحمّل ألم البرد أو الشين مثلاً ، فلا يبعد الصحة ، وإن كان يجوز معه التيمم ، لأن نفي الحرج من باب الرخصة لا العزيمة^(٣) ، ولكن الأحوط^(٤) ترك الاستعمال وعدم الاكتفاء به على فرضه فيتيمم أيضاً . (مسألة ١٩) : إذا تيمم باعتقاد الضرر أو خوفه فتبين عدمه صحّ تيممه وصلاته^(٥) نعم لو تبين قبل الدخول في الصلاة وجب الوضوء أو الغسل ، وإذا توضأ أو اغتسل باعتقاد عدم الضرر ثم تبين وجوده صحّ ، لكن الأحوط مراعاة الاحتياط في الصورتين^(٦) وأما إذا توضأ أو اغتسل مع اعتقاد الضرر أو خوفه لم يصحّ^(٧) ، وإن تبين عدمه ، كما أنه إذا تيمم مع اعتقاد عدم الضرر لم

(١) الناشئ من منشأ يعتني به العقلاء (خميني) .

(٢) على الأحوط إلا إذا كان حرجاً فبطل على الأقرب (خميني) .

فيه إشكال ولا تبعد الصحة في بعض مراتب الضرر (خوئي) .

(٣) محل إشكال لا يترك الاحتياط الآتي بل كونه عزيمة والبطلان لا يخلو من وجه قوي

(خميني) .

لا يترك (اراكي) .

(٤) لا يترك (گلپایگانی) .

(٥) فيه إشكال والاحتياط بالإعادة لا يترك (خوئي) .

(٦) لا يترك في الثانية (گلپایگانی) .

(٧) الظاهر الصحة مع حصول نية القرينة إن تبين عدمه وصحة التيمم إن تبين وجوده لو فرض

يصح وإن تبين وجوده . (مسألة ٢٠) : إذا أجنب عمداً مع العلم بكون استعمال الماء مضرراً وجب التيمم وصح عمله ، لكن لما ذكر بعض العلماء وجوب الغسل في الصورة المفروضة وإن كان مضرراً فالأولى^(١) الجمع بينه وبين التيمم^(٢) بل الأولى مع ذلك إعادة الغسل والصلاة بعد زوال العذر . (مسألة ٢١) : لا يجوز للمتطهر بعد دخول الوقت إبطال وضوئه بالحدث الأصغر إذا لم يتمكن من الوضوء بعده كما مر ، لكن يجوز له الجماع مع عدم إمكان الغسل ، والفارق وجود النص في الجماع ، ومع ذلك الأحوط تركه أيضاً . « الرابع » : الحرج في تحصيل الماء أو في استعماله ، وإن لم يكن ضرر أو خوفه . « الخامس » : الخوف من استعمال الماء^(٣) على نفسه وأولاده وعياله أو بعض متعلقيه أو صديقه فعلاً أو بعد ذلك من التلف بالعطش أو حدوث مرض ، بل أو حرج أو مشقة لا تتحمل ، ولا يعتبر العلم بذلك ، بل ولا الظن ، بل يكفي احتمال^(٤) يوجب الخوف حتى إذا كان موهوماً ، فإنه قد

حصول قصد القربة (خميني) .

إلا إذا حصل منه قصد القربة وكذا في الفرع الثاني (گلپایگانی) .

(١) بل الأحوط لو لم يكن الأقوى ترك الغسل (خميني) .

لا أولوية فيه بل لا يجوز (اراكي) .

(٢) إذا كان الضرر المترتب على الغسل مما يحرم إيجاده أو قلنا بحرمة الاضرار بالنفس مطلقاً كما ربما يظهر من المتن ونسب إلى المشهور فلا وجه لأولوية الجمع كما هو ظاهر (خوئي) .

(٣) الخوف المسوغ للتيمم إنما يتحقق في موارد : « الأول » : أن يخاف من صرف الماء في الطهارة على نفسه فعلاً أو فيما بعد من عطش مؤد إلى التلف أو المرض أو الحرج . « الثاني » : أن يخاف على غيره من التلف أو ما دونه مع فرض وجوب حفظه منه عليه . « الثالث » : أن يخاف من العطش على غيره ممن يهمه أمره على نحو يقع في الضرر أو الحرج وفي غير ذلك لا يجوز له حفظ الماء بل يجب صرفه في الطهارة وبذلك يظهر الحال في الفروع المذكورة في المتن (خوئي) .

(٤) عقلاتي يعتني به العقلاء ولو مع موهوميته لأجل أهمية المحتمل (خميني) .

يحصل الخوف مع الوهم إذا كان المطلب عظيماً ، فيتيمم حينئذ وكذا إذا خاف على دوابه أو على نفس محترمة ، وإن لم تكن مرتبطة به^(١) وأما الخوف على غير المحترم كالحربي والمرتد الفطري ومن وجب قتله في الشرع فلا يسوغ التيمم ، كما أن غير المحترم الذي لا يجب قتله بل يجوز كالكلب العقور والخنزير ، والذئب ونحوها لا يوجب ، وإن كان الظاهر جوازه^(٢) ففي بعض صور خوف العطش يجب حفظه الماء وعدم استعماله كخوف تلف النفس أو الغير ممن يجب حفظه ، وكخوف حدوث مرض ونحوه ، وفي بعضها يجوز حفظه^(٣) ولا يجب مثل تلف النفس المحترمة التي لا يجب حفظها وإن كان لا يجوز^(٤) قتلها أيضاً ، وفي بعضها يحرم حفظه ، بل يجب استعماله في الوضوء أو الغسل ، كما في النفوس التي يجب إتلافها . ففي الصورة الثالثة لا يجوز التيمم ، وفي الثانية يجوز^(٥) ، ويجوز الوضوء أو الغسل أيضاً ، وفي الأولى يجب ولا يجوز الوضوء أو الغسل . (مسألة ٢٢) : إذا كان معه ماء طاهر يكفي لطهارته وماء نجس بقدر حاجته إلى شربه لا يكفي في عدم الانتقال إلى

(١) لا يخلو من إشكال وإن لا يخلو من قوة هذا في غير الإنسان وبعض الحيوانات المحترمة الغالية القيمة التي لم تعد للذبح وأما فيهما فينتقل إلى التيمم (خميني) .
والفرق بين المرتبطة وغيرها أن في الأولى يكفي خوف المشقة حتى بالنسبة إلى دوابه وفي الثانية لا يكفي إلا خوف الهلاك من غير فرق بين واجب الحفاظ وجايزه نعم حفظ الماء في الأول واجب ، وفي الثاني جايز (گلپایگانی) .

(٢) فيه تأمل (خميني) .

الجواز في الأمثلة المذكورة من الحيوانات المؤذية مشكل (أراكي) .
جواز التيمم فيما مثل به إشكال نعم لا إشكال في جوازه لحفظ مال الغير وإن لم يجب عليه (گلپایگانی) .

(٣) لا يجوز حفظه والتيمم بل يجوز صرفه والتيمم بعده (اراكي) .

(٤) بل وإن جاز ولو بالذبح الشرعي (خميني) .

(٥) إن كانت الثانية مثل الكلب العقور فقد تقدم التأمل فيه ولا تخلو عبارته من نوع تشويش (خميني) .

التيمم ، لأن وجود الماء النجس حيث إنه يحرم شربه كالعدم فيجب التيمم وحفظ الماء الطاهر لشربه ، نعم لو كان الخوف على دابته لا على نفسه يجب عليه الوضوء أو الغسل وصرف الماء النجس في حفظ دابته ، بل وكذا إذا خاف على طفل من العطش ، فإنه لا دليل على حرمة إشرابه الماء الممتنع ، وأما لو فرض شرب الطفل بنفسه فالأمر أسهل ، فيستعمل الماء الطاهر في الوضوء مثلاً ، ويحفظ الماء النجس لشربه الطفل ، بل يمكن أن يقال : إذا خاف على رفيقه أيضاً يجوز التوضي وإبقاء الماء النجس لشربه فإنه لا دليل على وجوب رفع اضطرار الغير من شرب النجس ، نعم لو كان رفيقه عطشاً فعلاً لا يجوز إعطاؤه^(١) الماء النجس ليشرب مع وجود الماء الطاهر ، كما أنه لو باشر الشرب بنفسه لا يجب منعه^(٢) . « السادس » : إذا عارض استعمال الماء^(٣) في الوضوء أو الغسل واجب^(٤) أهم كما إذا كان بدنه أو ثوبه نجساً ولم يكن عنده من الماء إلا بقدر أحد الأمرين من رفع الحدث أو الخبث ففي هذه الصورة يجب استعماله في رفع الخبث وتيمم ، لأن الوضوء له بدل وهو التيمم ، بخلاف رفع الخبث ، مع أنه منصوص في بعض صوره ، والأولى أن يرفع الخبث أولاً ، ثم يتيمم ليتحقق كونه فاقداً للماء حال التيمم ، وإذا توضأ أو اغتسل حينئذ بطل^(٥) ،

(١) بل يجوز عدم إعطائه الماء الطاهر حتى يضطر بنفسه إلى شرب النجس ولا يجب عليه رفع اضطراره (خميني) .

(٢) مع اضطراره إليه (خميني) .

(٣) وجوب استعمال الماء في رفع الخبث إذا دار الأمر بينه وبين الوضوء أو الغسل مبني على الاحتياط كما تقدم (خويي) .

(٤) لا يبعد أن يكون مطلق المحذور الشرعي من ترك واجب أو فعل محرم أو ترك شرط أو إيجاد مانع موجباً للانتقال إلى التيمم لا لما ذكره بل لاستفادة ذلك من مجموع ما ورد في الانتقال إليه (خميني) .

(٥) مشكل (گلپایگانی) .

ج ١ في التيمم ٣٥٥

لأنه مأمور بالتيمم^(١) ولا أمر بالوضوء أو الغسل ، نعم لو لم يكن عنده ما يتيمم به أيضاً يتعين صرفه في رفع الحدث ، لأن الأمر يدور بين الصلاة مع نجاسة البدن أو الثوب أو مع الحدث وفقد الطهورين ، فمراعاة رفع الحدث أهم ، مع أن الأقوى بطلان صلاة فاقد الطهورين فلا ينفعه رفع الخبث حيثئذ . (مسألة ٢٣) : إذا كان معه ما يكفي لوضوئه أو غسل بعض مواضع النجس من بدنه أو ثوبه بحيث لو تيمم أيضاً يلزم الصلاة مع النجاسة ، ففي تقديم رفع الخبث حيثئذ على رفع الحدث إشكال ، بل لا يبعد^(٢) تقديم الثاني^(٣) ، نعم لو كان بدنه و ثوبه كلاهما نجسان وكان معه من الماء ما يكفي لأحد الأمور من الوضوء أو تطهير البدن أو الثوب ربما يقال^(٤) : بتقديم تطهير البدن والتيمم والصلاة مع نجاسة الثوب أو عرياناً على اختلاف القولين ، ولا يخلو ما ذكره من وجه . (مسألة ٢٤) : إذا دار أمره بين ترك الصلاة في الوقت أو شرب الماء النجس كما إذا كان معه ما يكفي لوضوئه من الماء الطاهر ، وكان معه ماء نجس بمقدار حاجته لشربه ، ومع ذلك لم يكن معه ما يتيمم به بحيث لو شرب الماء الطاهر بقي فاقد الطهورين ففي تقديم أيهما إشكال^(٥) . (مسألة ٢٥) : إذا كان معه ما يمكن تحصيل أحد الأمرين من ماء الوضوء أو الساتر لا يبعد ترجيح

(١) وللصحة وجه حتى على القول بوجوب صرف الماء في رفع الخبث (خوئي) .

(٢) الظاهر تقديم الأول (خميني) .

(٣) بل الأول (اراكي) .

والأحوط أن يتيمم بعد الوضوء أيضاً (خوئي) .

الأوفق بالقواعد تقديم الأول (گلپایگانی) .

(٤) وهو الأقوى وقد مرّ وجوب الصلاة عارياً (خميني) .

(٥) لا إشكال في لزوم تقديم الصلاة (خميني) .

لا يبعد تقديم الصلاة (اراكي) .

أظهره تقديم الصلاة عن طهارة (خوئي) .

الأقرب تقديم الصلاة (گلپایگانی) .

الساتر والانتقال إلى التيمم ، لكن لا يخلو عن إشكال^(١) والأولى صرفه في تحصيل الساتر أولاً ليتحقق كونه فاقد الماء ثم يتيمم ، وإذا دار الأمر بين تحصيل الماء أو القبلة ففي تقديم أيهما إشكال^(٢) . « السابع » : ضيق الوقت عن استعمال الماء بحيث لزم من الوضوء أو الغسل خروج وقت الصلاة ، ولو كان لوقوع جزء منها خارج الوقت وربما يقال : إنَّ المناط عدم إدراك ركعة منها في الوقت ، فلو دار الأمر بين التيمم وإدراك تمام الوقت أو الوضوء ، وإدراك ركعة أو أزيد قَدَم الثاني ، لأنَّ من أدرك ركعة من الوقت فقد أدرك الوقت ، لكن الأقوى ما ذكرنا ، والقاعدة مختصة بما إذا لم يبق من الوقت فعلاً إلا مقدار ركعة ، فلا تشمل ما إذا بقي بمقدار تمام الصلاة ويؤخرها إلى أن يبقى مقدار ركعة ، فالمسألة من باب الدوران بين مراعاة الوقت ومراعات الطهارة المائية ، والأول أهم ، ومن المعلوم أنَّ الوقت معتبر في تمام أجزاء الصلاة فمع استلزام الطهارة المائية خروج جزء من أجزائها خارج الوقت لا يجوز تحصيلها ، بل ينتقل إلى التيمم ، لكن الأحوط القضاء مع ذلك خصوصاً إذا استلزم وقوع جزء من الركعة خارج الوقت . (مسألة ٢٦) : إذا كان واجداً للماء وأُخِّر الصلاة عمداً إلى أن ضاق الوقت عصي ، ولكن يجب عليه التيمم والصلاة ، ولا يلزم القضاء وإن كان الأحوط احتياطاً شديداً . (مسألة ٢٧) : إذا شكَّ في ضيق الوقت وسعته بنى على البقاء وتوضأ^(٣) أو اغتسل ، وأما إذا علم ضيقه^(٤) وشكَّ

(١) والأظهر التخيير (خوئي) .

(٢) لا إشكال في تقديم القبلة إذا كان الطرف استدبارها وفي غيره محل تأمل وأن لا يبعد تقديم القبلة أيضاً إذا كان الطرف هو نقطة المشرق والمغرب وإذا كان الطرف بين المشرق والمغرب فالظاهر التخيير (خميني) .

إن لم يستلزم الخروج من بين المشرق والمغرب وإلا فالتيمم متعين (گلپایگانی) .

(٣) فيه إشكال والظاهر أنه لا فرق بين الصورتين (خوئي) .

(٤) أي علم مقدار الوقت ولو تقريباً بحيث لا يجري فيه الاستصحاب ولولا ذلك لم يكن فرق بين الصورتين (گلپایگانی) .

في كفايته لتحصيل الطهارة والصلاة وعدمها وخاف الفوت إذا حصلها فلا يبعد الانتقال إلى التيمم والفرق^(١) بين الصورتين أن في الأولى يحتمل سعة الوقت ، وفي الثانية يعلم ضيقه ، فيصدق خوف الفوت فيها دون الأولى والحاصل أن المجوز للانتقال إلى التيمم^(٢) خوف الفوت الصادق في الصورة الثانية دون الأولى . (مسألة ٢٨) : إذا لم يكن عنده الماء وضاق الوقت عن تحصيله مع قدرته عليه بحيث استلزم خروج الوقت ولو في بعض أجزاء الصلاة انتقل أيضاً إلى التيمم ، وهذه الصورة أقل إشكالاً من الصورة السابقة ، وهي ضيقة عن استعماله مع وجوده لصدق عدم الوجدان في هذه الصورة ، بخلاف السابقة^(٣) ، بل يمكن أن يقال : بعدم الإشكال أصلاً فلا حاجة^(٤) إلى الاحتياط بالقضاء هنا . (مسألة ٢٩) : من كانت وظيفته التيمم من جهة ضيق الوقت عن استعمال الماء إذا خالف وتوضاً أو اغتسل بطل^(٥) ، لأنه ليس مأموراً بالوضوء لأجل تلك الصلاة ، هذا إذا قصد الوضوء لأجل تلك الصلاة ، وأما إذا توضأ بقصد غاية أخرى من غاياته أو بقصد الكون على الطهارة صحّ على ما هو الأقوى من أن الأمر بالشيء لا يقتضي النهي عن ضده ، ولو كان جاهلاً بالضيق وأن وظيفته التيمم فتوضأ فالظاهر أنه كذلك فيصحّ إن كان قاصداً

(١) لا فرق بينهما في حصول خوف الفوت ولزوم التيمم (خميني) .

(٢) بل المجوز في الثانية أهمية إحراز الوقت على الطهارة المائية بضميمة أن الاستصحاب في الأولى رافع لموضوع الدوران العقلي ولا مورد له في الثانية لفرض العلم بالوقت كما مرّ (گلپایگانی) .

(٣) الظاهر صدق عدم الوجدان فيها أيضاً فإن العبرة بعدم الوجدان بالاضافة إلى الصلاة لا مطلقاً (خوئي) .

(٤) لا يلزم الاحتياط لكن محله باق لأجل بعض الاحتمالات (خميني) .

(٥) الأقوى صحتهما في جميع صور المسألة لما تقدم من أن صحتهما لا تنقوم بالأمر الغيري بل هو غير دخیل فيها على فرض صحته وتحققه مع أنه لا أصل له رأساً (خميني) .

لإحدى الغايات الأخرى ، وببطلان قصد الأمر المتوجّه إليه^(١) من قبل تلك الصلاة . (مسألة ٣٠) : التيمم لأجل الضيق مع وجدان الماء لا يبيح إلا الصلاة التي ضاق وقتها فلا ينفع لصلاة أخرى غير تلك الصلاة ، ولو صار فاقداً للماء حينها بل لو فقد الماء في أثناء الصلاة الأولى أيضاً لا تكفي لصلاة أخرى بل لا بدّ من تجديد التيمم لها ، وإن كان يحتمل^(٢) الكفاية في هذه الصورة . (مسألة ٣١) : لا يستباح^(٣) بالتيمم لأجل الضيق غير تلك الصلاة من الغايات الأخرى حتى في حال الصلاة ، فلا يجوز^(٤) له مسّ كتابة القرآن ولو في حال الصلاة^(٥) ، وكذا لا يجوز له قراءة العزائم إن كان بدلاً عن الغسل فصحتّه واستباحته مقصورة على خصوص تلك الصلاة . (مسألة ٣٢) : يشترط في الانتقال إلى التيمم ضيق الوقت عن واجبات الصلاة فقط ، فلو كان كافياً لها دون المستحبات وجب الوضوء والاقتصار عليها ، بل لو لم يكف لقراءة السورة تركها وتوضّأ لسقوط وجوبها في ضيق الوقت . (مسألة ٣٣) : في جواز التيمم لضيق الوقت عن المستحبات المؤقتة إشكال^(٦) ، فلو ضاق وقت صلاة الليل مع وجود الماء والتمكّن من استعماله يشكل الانتقال إلى التيمم . (مسألة ٣٤) : إذا توضّأ باعتقاد سعة الوقت فبان ضيقه فقد مرّ^(٧) أنّه إذا كان وضوؤه بقصد الأمر المتوجّه إليه من قبل تلك الصلاة بطل ، لعدم الأمر به^(٨) ،

(١) لا تبعد الصحة في فرض الجهل بل مع العلم أيضاً إذا لم يقصد به التشريع (خوئي) .

(٢) بل لا يبعد (خميني - گلپایگانی) .

(٣) على الأحوط (خميني) .

(٤) فيه نظر (اراكي) .

(٥) الأقوى الجواز في تلك الحالة (گلپایگانی) .

(٦) لا إشكال فيه (اراكي) .

لا يخلو الجواز عن قوة (گلپایگانی) .

(٧) وقد مرّ الكلام فيه (خميني) .

(٨) مرّ أنّاً أن الصحة غير بعيدة (خوئي) .

وإذا أتى به بقصد غاية أخرى أو الكون على الطهارة صحَّ ، وكذا إذا قصد المجموع من الغايات التي يكون مأموراً بالوضوء فعلاً لأجلها ، وأما لو تيمَّم باعتقاد الضيق فبان سعيته بعد الصلاة فالظاهر وجوب إعادتها ، وإن تبين قبل الشروع فيها وكان الوقت واسعاً تَوْضُأً وجوباً ، وإن لم يكن واسعاً فعلاً بعد ما كان واسعاً أولاً وجب إعادة التيمُّم . « الثامن » : عدم إمكان استعمال الماء لمانع شرعي ، كما إذا كان الماء في آنية الذهب أو الفضة ، وكان الطرف منحصراً فيها بحيث لا يتمكَّن من تفرغها في ظرف آخر ، أو كان في إناء مغضوب كذلك فإنه ينتقل إلى التيمُّم ، وكذا إذا كان محرَّم الاستعمال من جهة أخرى . (مسألة ٣٥) : إذا كان جنباً ولم يكن عنده ماء وكان موجوداً في المسجد فإن أمكنه أخذ الماء بالمرور وجب ولم ينتقل إلى التيمُّم ، وإن لم يكن له آنية لأخذ الماء أو كان عنده ولم يمكن أخذ الماء إلّا بالمكث ، فإن أمكنه الاغتسال فيه بالمرور وجب ذلك ، وإن لم يمكن ذلك أيضاً ، أو كان الماء في أحد المسجدين أي المسجد الحرام أو مسجد النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) ، فالظاهر وجوب التيمُّم لأجل الدخول في المسجد^(١) ، وأخذ الماء أو الاغتسال فيه^(٢) ، وهذا التيمُّم إنّما يبيح خصوص هذا الفعل ، أي الدخول والأخذ أو الدخول والاعتسال ، ولا يرد الإشكال بأنّه يلزم من صحته بطلانه ، حيث أنّه يلزم منه كونه واجداً للماء فيظل كما لا يخفى^(٣) . (مسألة ٣٦) : لا يجوز التيمُّم مع التمكَّن من استعمال الماء إلّا في موضعين : « أحدهما » : لصلاة الجنائز فيجوز مع التمكَّن من الوضوء أو الغسل على المشهور مطلقاً ، لكن القدر المتيقّن صورة خوف فوت الصلاة منه لو أراد أن يتوضّأ أو يغتسل ،

(١) تقدم أن الأظهر وجوب التيمم للصلاة حيثئذ ولا يسوغ به المكث في المسجد والدخول في المسجدين (خوئي) .

(٢) إذا لم يلزم منه محذور وكذا في مثل الفرع (خميني) .

(٣) لأن الوجدان الناشئ من قبله لا يصلح لرفع موضوعه (گلپایگانی) .

نعم لما كان الحكم استيجابياً يجوز أن يتيمم مع عدم خوف الفوت أيضاً ، لكن برجاء المطلوبة لا بقصد الورود والمشروعية . « الثاني » : للنوم فإنه يجوز أن يتيمم مع إمكان الوضوء أو الغسل على المشهور أيضاً مطلقاً وخص بعضهم بخصوص الوضوء ، ولكن القدر المتيقن من هذا أيضاً صورة خاصة ، وهي ما إذا أوى إلى فراشه فتذكر أنه ليس على وضوء فيتيمم من دثاره ، لا أن يتيمم قبل دخوله في فراشه متممداً مع إمكان الوضوء ، نعم هنا أيضاً لا بأس به لا بعنوان الورود ، بل برجاء المطلوبة ، حيث إن الحكم استجابي ، وذكر بعضهم موضعاً ثالثاً وهو ما لو احتلم في أحد المسجدين ، فإنه يجب أن يتيمم للخروج وإن أمكنه الغسل ، لكنه مشكل ، بل المدار على أقلية زمان التيمم ، أو زمان الغسل ، أو زمان الخروج ، حيث إن الكون في المسجدين جنباً حرام ، فلا بد من اختيار ما هو أقل زماناً من الأمور الثلاثة فإذا كان زمان التيمم أقل من زمان الغسل يدخل تحت ما ذكرنا من مسوغات التيمم من أن من موارده ما إذا كان هناك مانع شرعي من استعمال الماء ، فإن زيادة الكون في المسجدين جنباً مانع شرعي من استعمال الماء . (مسألة ٣٧) : إذا كان عنده مقدار من الماء لا يكفيه لوضوئه أو غسله وأمكن تيممه بخلط شيء من الماء المضاف الذي لا يخرج عن الإطلاق ، لا يبعد وجوبه وبعد الخلط يجب الوضوء أو الغسل ، وإن قلنا بعدم وجوب الخلط لصدق وجدان الماء حينئذ .

فصل في بيان ما يصح التيمم به

يجوز التيمم على مطلق وجه الأرض على الأقوى ، سواء كان تراباً أو رملاً أو حجراً أو مدرراً أو غير ذلك ، وإن كان حجر الجص والنورة قبل الإحراق ، وأما بعده فلا يجوز على الأقوى^(١) كما أن الأقوى عدم الجواز بالطين

(١) بل الأحوط (خميني - گلپايگاني) .

بل على الأحوط ومثله التيمم على الطين المطبوخ (خوئي) .

ج ١ في ما يصح التيمم به ٣٦١

المطبوخ^(١) كالخزف والآجر ، وإن كان مسحوقاً مثل التراب ، ولا يجوز على المعادن كالملاح والزرنيخ والذهب والفضة والعقيق ونحوها ممّا خرج عن اسم الأرض ، ومع فقد ما ذكر من وجه الأرض يتيمّم بغبار الثوب^(٢) أو اللبد أو عرف الدابة ونحوها ممّا فيه غبار^(٣) إن لم يمكن جمعه تراباً بالنفض وإلاً وجب ودخل في القسم الأوّل والأحوط اختيار ما غباره أكثر ومع فقد الغبار يتيمّم بالطين إن لم يمكن تجفيفه ، وإلاً وجب ودخل في القسم الأوّل ، فما يتيمّم به له مراتب ثلاث : الأولى : الأرض مطلقاً غير المعادن ، الثانية : الغبار ، الثالثة : الطين ، ومع فقد الجميع يكون فاقد الطهورين ، والأقوى فيه سقوط الأداء ووجوب القضاء^(٤) ، وإن كان الأحوط^(٥) الأداء أيضاً ، وإذا وجد فاقد الطهورين ثلجاً أو جمداً ، قال بعض العلماء بوجوب مسحه على أعضاء الوضوء أو الغسل وإن لم يجز ، ومع عدم إمكانه حكم بوجوب التيمّم بهما ، ومراعاة هذا القول أحوط^(٦) ، فالأقوى لفاقد الطهورين كفاية القضاء . والأحوط ضمّ الأداء أيضاً ، وأحوط من ذلك مع وجود الثلج المسح به أيضاً ، هذا كلّ إذا لم يمكن إذابة الثلج أو مسحه على وجهه يجري^(٧) وإلاً تعين الوضوء أو الغسل ولا يجوز معه التيمّم أيضاً . (مسألة ١) : وإن كان الأقوى كما عرفت جواز التيمّم بمطلق وجه الأرض إلا أنّ الأحوط مع وجود التراب عدم التعدي عنه من غير فرق فيه

(١) الجواز فيه لا يخلو من وجه وإن كان الاحتياط لا ينبغي أن يترك (خميني) .

(٢) إذا كان على وجهها ولا يكفي الغبار الباطني وأن ينشر بالضرب ولو ضرب فينثر ثم ضرب على ذي الغبار يجوز ويقدم على الطين (خميني) .

(٣) إن كان على ظاهره وأما الغبار في الباطن وإن كان بحيث ينتشر بالضرب عليه ففي تقديمه على الطين إشكال والأحوط الجمع بينهما (گلپایگانی) .

(٤) ثبوت القضاء مبني على الاحتياط (خميني) .

(٥) لا يترك (گلپایگانی) .

(٦) لا يترك (گلپایگانی) .

(٧) أي أقل مراتب الجريان وحصول الغسل (خميني) .

بين أقسامه من الأبيض والأسود والأصفر والأحمر، كما لا فرق في الحجر والمدر أيضاً بين أقسامهما، ومع فقد التراب الأحوط الرمل^(١) ثم المدر ثم الحجر. (مسألة ٢) : لا يجوز^(٢) في حال الاختيار^(٣) التيمم على الجص المطبوخ والآجر والخزف والرماد، وإن كان من الأرض، لكن في حال الضرورة بمعنى عدم وجدان التراب والمدر والحجر الأحوط الجمع بين التيمم بأحد المذكورات ما عدا رماد الحطب ونحوه وبالمرتبة المتأخرة من الغبار والطين الأحوط التيمم بأحد المذكورات والصلاة ثم إعادتها أو قضاؤها. (مسألة ٣) : يجوز التيمم حال الاختيار على الحائط المبنى بالطين واللبن والآجر إذا طلي^(٤) بالطين. (مسألة ٤) : يجوز التيمم بطين الرأس، وإن لم يسحق وكذا بحجر الرّحي وحجر النار وحجر السن^(٥) ونحو ذلك لعدم كونها من المعادن الخارجة عن صدق الأرض، وكذا يجوز التيمم بطين الأرمني^(٦). (مسألة ٥) : يجوز التيمم على الأرض السبخة إذا صدق كونها أرضاً بأن لم يكن علاها الملح. (مسألة ٦) : إذا تيمم بالطين فلصق بيده يجب إزالته^(٧) أولاً^(٨)،

-
- (١) في تقدم كل من الرمل والمدر على الآخر إشكال والأحوط الجمع بينهما (خوئي) .
 (٢) على الأحوط وإن كان الجواز بالطين المطبوخ كالآجر لا يخلو من وجه كما مرّ (خميني) .
 (٣) على الأحوط في غير الرماد كما مرّ (خوئي) .
 (٤) مرّ الجواز به فلا يعتبر الطلي وإن كان الاحتياط لا ينبغي أن يترك (خميني) .
 (٥) بل وحجر المرمر على الأقوى (خميني) .
 (٦) فيه وفي مثله إشكال (گلپایگانی) .
 (٧) عدم الرجوع أظهر نعم ينبغي أن يفرك الوحل كنفذ التراب وأما الإزالة بالغسل فغير جائز (خميني) .
 على الأحوط والأحوط مع الإمكان الصبر إلى أن يجف ثم يفركه ويمسح بها (گلپایگانی) .
 (٨) فيه إشكال بل لا يبعد عدم جواز الإزالة تماماً ولو بغير الغسل (خوئي) .

ج ١ في ما يصح به التيمم ٣٦٣

ثمَّ المسح بها ، وفي جواز إزالته بالغسل إشكال^(١) . (مسألة ٧) : لا يجوز التيمم على التراب الممزوج بغيره من التبن أو الرماد أو نحو ذلك ، وكذا على الطين الممزوج بالتبن فيشترط فيما يتيمم به عدم كونه مخلوطاً بما لا يجوز التيمم به إلا إذا كان ذلك الغير مستهلكاً . (مسألة ٨) : إذا لم يكن عنده إلا الثلج أو الجمد وأمكن إذابته وجب كما مرّ ، كما أنه إذا لم يكن إلا الطين وأمكنه تجفيفه وجب . (مسألة ٩) : إذا لم يكن عنده ما يتيمم به وجب تحصيله ، ولو بالشراء أو نحوه . (مسألة ١٠) : إذا كان وظيفته التيمم بالغبار يقدّم^(٢) ما غباره أزيد^(٣) كما مرّ . (مسألة ١١) : يجوز التيمم اختياراً على الأرض النديّة والتراب النديّ وإن كان الأحوط مع وجود اليابسة تقديمها . (مسألة ١٢) : إذا تيمم بما يعتقد جواز التيمم به فبان خلافه بطل ، وإن صلى به بطلت ، ووجبت الإعادة أو القضاء ، وكذا لو اعتقد أنه من المرتبة المتقدمة فبان أنه من المتأخرة مع كون المتقدمة وظيفته . (مسألة ١٣) : المناط في الطين الذي من المرتبة الثالثة كونه على وجه يلصق باليد^(٤) ، ولذا عبّر بعضهم عنه بالوحد ، فمع عدم لصوقه يكون من المرتبة الأولى^(٥) ظاهراً وإن كان الأحوط تقديم اليابس والنديّ عليه .

(فصل) : يشترط فيما يتيمم به أن يكون طاهراً ، فلو كان نجساً بطل^(٦) ، وإن كان جاهلاً بنجاسته أو ناسياً وإن لم يكن عنده من المرتبة

(١) الأقوى عدم الجواز (غليبايگاني) .

(٢) على الأحوط (خميني) .

(٣) على الأحوط كما مرّ في المتن (خوئي) .

(٤) بل المناط فيه الصدق العرفي (خوئي) .

(٥) محل تأمل فلا يترك الاحتياط (خميني) .

(٦) على الأحوط في الثوب ونحوه فلو انحصر ما يصح التيمم به فيه فالأحوط الجمع بين

الصلاة مع التيمم به والقضاء (خوئي) .

المتقدمة إلا النجس ينتقل إلى اللاحقة ، وإن لم يكن من اللاحقة أيضاً إلا النجس كان فاقد الطهورين ، ويلحقه حكمه ، ويشترط أيضاً عدم خلطه بما لا يجوز التيمم به كما مر ، ويشترط أيضاً إباحته وإباحة مكانه ، والفضاء الذي يتيمم فيه ، ومكان التيمم^(١) ، فيبطل^(٢) مع غصبيّة أحد هذه مع العلم والعمد ، نعم لا يبطل مع الجهل والنسيان^(٣) . (مسألة ١) : إذا كان التراب أو نحوه في آنية الذهب أو الفضة فتيمم به مع العلم والعمد بطل^(٤) لأنه يعدّ استعمالاً لهما عرفاً . (مسألة ٢) : إذا كان عنده ترابان مثلاً أحدهما نجس يتيمم بهما ، كما أنه إذا اشتبه التراب بغيره يتيمم بهما ، وأمّا إذا اشتبه المباح بالمغصوب إجتنب عنهما ومع الانحصار انتقل إلى المرتبة اللاحقة ، ومع فقدها يكون فاقد الطهورين^(٥) ، كما إذا انحصر في المغصوب المعين . (مسألة ٣) : إذا كان عنده ماء وتراب وعلم بغصبيّة أحدهما لا يجوز الوضوء ولا التيمم^(٦) ، ومع الانحصار يكون فاقد الطهورين ، وأمّا لو علم نجاسة أحدهما أو كون أحدهما مضافاً يجب عليه مع الانحصار الجمع^(٧) بين

-
- (١) مع إباحة الفضاء الذي يتيمم فيه لا يعتبر إباحة مكان التيمم (أراكي) .
لا تعتبر إباحة مكان التيمم إذا كان مكان التيمم مباحاً (خوئي) .
 - الأقوى عدم البطان بغصبيّة مكان التيمم إلا مع الانحصار (گلپایگانی) .
 - (٢) على الأحوط فيما يتيمم به وأمّا في غيره فالأقوى عدم الإبطال خصوصاً مقر التيمم إذا لم يكن مكان التيمم (خميني) .
 - (٣) الظاهر أنه لا فرق بين العلم والجهل فإذا بطل في فرض العلم بطل مع الجهل أيضاً وبذلك يظهر الحال في المسألة الآتية (خوئي) .
 - (٤) الأقوى عدم البطان (خميني) .
 - (٥) لا يبعد وجوب التيمم بأحد الترابين حيثئذ (خوئي) .
 - (٦) لا يبعد وجوب الوضوء لأنه من دوران الأمر بين المحذورين في كل من الوضوء والتيمم فيحكم بالتخير وإذا جاز الوضوء لم ينتقل الأمر إلى التيمم (خوئي) .
 - (٧) مع تقديم التيمم في الفرض الأول (خميني) .
مع تقديم التيمم في الصورة الأولى (أراكي) .

ج ١ في ما يصح التيمم به ٣٦٥

الوضوء والتيمم^(١) ، وصحّت صلاته . (مسألة ٤) : التراب المشكوك كونه نجساً يجوز التيمم به إلا مع كون حالته السابقة النجاسة . (مسألة ٥) : لا يجوز التيمم بما يشك^(٢) في كونه تراباً أو غيره ممّا لا يتيمم به كما مرّ ، فينتقل^(٣) إلى المرتبة اللاحقة إن كانت ، وإلا فالأحوط الجمع بين التيمم به والصلاة ثمّ القضاء خارج الوقت أيضاً . (مسألة ٦) : المحبوس في مكان مغصوب يجوز أن يتيمم فيه على إشكال لأنّ هذا المقدار لا يعدّ تصرفاً زائداً ، بل لو توضّأ بالماء الذي فيه وكان ممّا لا قيمة له يمكن أن يقال بجوازه^(٤) ، والإشكال فيه أشدّ ، والأحوط^(٥) الجمع^(٦) فيه^(٧) بين الوضوء والتيمم والصلاة ثمّ إعادتها أو قضاؤها بعد ذلك . (مسألة ٧) : إذا لم يكن عنده من التراب أو غيره ممّا يتيمم به ما يكفي لكفّيه معاً يكرّر الضرب حتّى يتحقّق

مع تقديم التيمم في صورة العلم بنجاسة أحدهما وإزالة التراب بعد التيمم وتجفيف الماء بعد الوضوء (غلپایگانی) .

(١) مع تقديم التيمم في فرض العلم بالنجاسة بناء على اعتبار طهارة البدن في صحته (خوئي) .

(٢) إلا مع العلم بترابيته سابقاً والشك في استحالته (خميني) .

(٣) بل يحتاط بالجمع بين التيمم به وبالمرتبة اللاحقة إلا إذا علم عدم ترابيته سابقاً وشك في صيرورته تراباً (خميني) .

بل يجمع بين التيمم به وبالمرتبة اللاحقة (آراكي) .

بل يحتاط بالجمع بينه وبين المرتبة اللاحقة (غلپایگانی) .

(٤) الظاهر عدم الجواز نعم لو توضّأ به لا يبعد القول بالصحة حيث أنّها مقتضى القواعد والإجماع على فرضه لم يثبت في المقام (خميني) .

(٥) بل الأحوط ترك الوضوء ويصلي مع التيمم وصحت صلاته (خميني) .

(٦) بل الأحوط الاقتصاد على التيمم ثمّ الإعادة أو القضاء (آراكي) .

بل الأحوط الاقتصاد على التيمم ثمّ القضاء أو الإعادة (غلپایگانی) .

(٧) لا وجه للاحتياط بالجمع إذ ما لم يحرز جواز التصرف في الماء لا وجه للتوضؤ به احتياطاً ومع إحرازه لا وجه لضم التيمم إليه (خوئي) .^١

٣٦٦ في كيفية التيمم ج ١

الضرب بتمام الكفين عليه وإن لم يمكن يكفي بما يمكن ويأتي بالمرتبة المتأخرة^(١) أيضاً إن كانت ويصلي . وإن لم تكن فيكتفي به ويحتاط بالإعادة أو القضاء أيضاً . (مسألة ٨) : يستحب أن يكون على ما يتيمم به غبار يعلق باليد^(٢) ، ويستحب أيضاً نفوذها بعد الضرب . (مسألة ٩) : يستحب أن يكون ما يتيمم به من ربي الأرض وعواليها لبعدها عن النجاسة . (مسألة ١٠) : يكره التيمم بالأرض السبخة إذا لم يكن يعلوها الملح ، وإلا فلا يجوز ، وكذا يكره بالرمل ، وكذا بمهبط الأرض ، وكذا بتراب يوطأ ، وبتراب الطريق .

فصل في كيفية التيمم

ويجب فيه أمور : « الأول » : ضرب باطن اليدين معاً دفعةً على الأرض ، فلا يكفي الوضع^(٣) بدون الضرب ، ولا الضرب بإحدهما ولا بهما على التعاقب ، ولا الضرب بظاهرها حال الاختيار نعم حال الاضطراب يكفي الوضع ، ومع تعذر ضرب إحدهما يضعها ويضرب بالأخرى ، ومع تعذر الباطن^(٤) فيهما أو في إحدهما ينتقل إلى الظاهر فيهما أو في إحدهما . ونجاسة الباطن لا تعدّ عذراً ، فلا ينتقل^(٥) معها إلى الظاهر . « الثاني » : مسح الجبهة بتمامها والجبينين بهما من قصاص الشعر إلى طرف الأنف الأعلى ،

(١) في الصورتين (گلیایگانی) .

(٢) الأحوط اعتباره مهما أمكن (خويي) .

(٣) على الأحوط والكفاية لا تخلو من وجه (خميني) .

على الأحوط (گلیایگانی) .

(٤) مطلقاً وأما مع تعذر البعض يحتاط بالجمع بين بعض الباطن الغير المتعذر وتمام الظاهر والأحوط الجمع بين المسح بالظاهر وبالذراع بل تقديم الذراع لا يخلو من وجه (خميني) .

(٥) لكن الأحوط الجمع بين التيمم بالظاهر والباطن (گلیایگانی) .

ج ١ في شرائط التيمم ٣٦٧

والى الحاجبين ، والأحوط مسحهما^(١) أيضاً ، ويعتبر كون المسح بمجموع الكفين^(٢) على المجموع ، فلا يكفي المسح^(٣) ببعض كل من اليدين ولا مسح بعض الجبهة والجبينين ، نعم يعجزى التوزيع فلا يجب مسح بكل من اليدين على تمام أجزاء الممسوح . « الثالث » : مسح تمام ظاهر الكف اليمنى بباطن اليسرى^(٤) ، ثم مسح تمام ظاهر اليسرى بباطن اليمنى من الزند إلى أطراف الأصابع ، ويجب من باب المقدمة إدخال شيء من الأطراف ، وليس ما بين الأصابع من الظاهر فلا يجب مسحها ، إذ المراد به ما يماسه ظاهر بشرة الماسح ، بل الظاهر عدم اعتبار التعميق والتدقيق فيه . بل المناطق صدق مسح التمام عرفاً ، وأما شرائطه فهي أيضاً أمور : « الأول » : النية مقارنة لضرب اليدين على الوجه الذي مر في الوضوء ، ولا يعتبر فيها قصد رفع الحدث ، بل ولا الاستباحة . « الثاني » : المباشرة حال الاختيار . « الثالث » : الموالاة وإن كان بدلاً عن الغسل ، والمناطق فيها عدم الفصل المخل بهيئته عرفاً بحيث تمحو صورته^(٥) . « الرابع » : الترتيب على الوجه المذكور . « الخامس » : الابتداء بالأعلى^(٦) ومنه إلى الأسفل في الجبهة واليدين . « السادس » : عدم الحائل بين الماسح والممسوح . « السابع » : طهارة الماسح والممسوح^(٧) حال الاختيار . (مسألة ١) : إذا بقي من الممسوح ما لم يمسح عليه ولو كان جزءاً يسيراً بطل عمداً كان أو سهواً أو جهلاً ، لكن قد مر أنه لا يلزم المداقعة والتعميق . (مسألة ٢) : إذا كان في محل المسح لحم زائد يجب مسحه

(١) لا يترك (خميني) .

(٢) على نحو يصدق في العرف أنه مسح بهما (خوئي) .

(٣) على الأحوط (گلپایگانی) .

(٤) بتمامها على الأحوط وكذا باطن اليمنى مثل ما في الجبهة والجبينين (گلپایگانی) .

(٥) الأحوط رعاية الموالاة العرفية (گلپایگانی) .

(٦) على الأحوط (خوئي) .

(٧) لا يبعد عدم اعتبارها فيهما والاحتياط لا ينبغي تركه (خوئي) .

٣٦٨ في شرائط التيمم ج ١

أيضاً ، وإذا كانت يد زائدة فالحكم فيها كما مر في الوضوء . (مسألة ٣) : إذا كان على محلّ المسح شعر يكفي المسح عليه ، وإن كان في الجبهة بأن يكون منبته فيها ، وأمّا إذا كان واقعاً عليها من الرأس فيجب رفعه^(١) ، لأنّه من الحائل . (مسألة ٤) : إذا كان على الماسح أو الممسوح جيرة يكفي المسح بها أو عليها . (مسألة ٥) : إذا خالف الترتيب بطل وإن كان لجهل أو نسيان . (مسألة ٦) : يجوز الاستنابة عند عدم إمكان المباشرة ، فيضرب النائب بيد المنوب عنه ، ويمسح بها وجهه ويديه ، وإن لم يمكن الضرب^(٢) بيده^(٣) فيضرب بيده نفسه . (مسألة ٧) : إذا كان باطن اليدين نجساً وجب تطهيره إن أمكن^(٤) . وإلا سقط اعتبار طهارته ، ولا ينتقل^(٥) إلى الظاهر إلا إذا كانت نجاسته مسرية^(٦) إلى ما يتيمم به ولم يمكن تجفيفه . (مسألة ٨) : الأقطع بإحدى اليدين يكفي^(٧) بضرب الأخرى ومسح الجبهة بها ، ثم مسح ظهرها بالأرض ، والأحوط الاستنابة^(٨) لليد المقطوعة فيضرب بيده الموجودة

(١) إذا عد حائلاً عرفاً لا مثل شعرة وشعرتين (خميني) .

(٢) ولا الوضع بنفسه أو بمعونة الغير (آراكي) .

ولا الوضع مطلقاً (گلپایگانی) .

(٣) ولم يمكن وضع اليد أيضاً (خوئي) .

(٤) على الأحوط كما مرّ (خوئي) .

(٥) قد مرّ الاحتياط فيه بالجمع (گلپایگانی) .

(٦) الأحوط حينئذ الجمع بين التيمم بالظاهر والباطن مع تقديم التيمم بالظاهر إن كان ما يتيمم به منحصراً في واحد (خوئي) .

(٧) إن لم يكن له ذراع وإلا فليتيمم بها وبالموجودة والأحوط مسح تمام الجبهة والجبينين بالموجودة أيضاً ومقطوع اليدين لو كان له ذراع يتيمم بها وهو مقدم على مسح الجبهة على الأرض وعلى الاستنابة بل الأحوط تنزيل الذراعين منزلة الكفين في المسح على ظهرهما أيضاً (خميني) .

(٨) بل الأحوط الجمع بينهما وبين التيمم بالذراع من اليد المقطوعة (خوئي) .

ج ١: في شرائط التيمم ٣٦٩

مع يد واحدة للنائب^(١) ويمسح بهما جبهته ، ويمسح النائب ظهر يده الموجودة ، والأحوط مسح ظهرها على الأرض أيضاً ، وأما أقطع اليدين فيمسح بجبهته على الأرض ، والأحوط^(٢) مع^(٣) الإمكان الجمع بينه وبين ضرب ذراعيه والمسح بهما وعليهما . (مسألة ٩) : إذا كان على الباطن نجاسة لها جرم يعدّ حائلاً ولم يمكن إزالتها فالأحوط الجمع بين الضرب به والمسح به ، والضرب بالظاهر والمسح به . (مسألة ١٠) : الخاتم حائل فيجب نزع حال التيمم . (مسألة ١١) : لا يجب تعيين المبدل منه مع اتحاد^(٤) ما عليه وأما مع التعدّد كالحائض والنفساء مثلاً فيجب تعيينه ولو بالإجمال . (مسألة ١٢) : مع اتحاد الغاية لا يجب تعيينها^(٥) ، ومع التعدّد يجوز قصد الجميع ويجوز قصد ما في الذمة^(٦) ، كما يجوز قصد واحدة منها فيجزى عن الجميع . (مسألة ١٣) : إذا قصد غاية فتبين عدمها بطل ، وإن تبين غيرها صحّ له إذا كان الاشتباه في التطبيق ، وبطل إن كان على وجه التقييد^(٧) . (مسألة ١٤) : إذا اعتقد كونه محدثاً بالحدث الأصغر فقصد البدلية عن الوضوء فتبين كونه محدثاً بالأكبر فإن كان على وجه التقييد بطل^(٨) ، وإن أتى به من باب الاشتباه في التطبيق أو قصد ما في الذمة صحّ ، وكذا إذا اعتقد كونه جنباً فبان عدمه وأنه ماسّ للميت مثلاً . (مسألة ١٥) : في مسح الجبهة واليدين يجب إمرار الماسح على الممسوح فلا

-
- (١) مع عدم الذراع ومعه فيتيمم به أيضاً (گلپایگانی) .
 - (٢) لا يترك مع الاستنابة أيضاً لمسح الجبهة والذراعين (گلپایگانی) .
 - (٣) هذا الاحتياط لا يترك وكذا في السابق (آراكي) .
 - (٤) مع قصد ما عليه يتعين إجمالاً إذا لم يكن عليه غيره (خميني) .
 - (٥) لكن لا بدّ له من قصده ولو إجمالاً بأن يقصد ما عليه (گلپایگانی) .
 - (٦) قصد ما في الذمة مع التعدد لا يجوز إلا مع قصد جميع ما في الذمة أو بعضها المعين (گلپایگانی) .
 - (٧) مرّ أنه لا أثر للتقييد في أمثال المقام (خوئي) .
 - (٨) الظاهر البطلان مطلقاً (گلپایگانی) .

٣٧٠ في شرائط التيمم ج ١

يكفي جرّ الممسوح تحت الماسح نعم لا تضرّ الحركة اليسيرة في الممسوح إذا صدق كونه ممسوحاً . (مسألة ١٦) : إذا رفع يده في أثناء المسح ثم وضعها بلا فصل وأتم فالظاهر كفايته ، وإن كان الأحوط^(١) الإعادة . (مسألة ١٧) : إذا لم يعلم أنه محدث بالأصغر أو الأكبر وعلم بأحدهما إجمالاً يكفي تيمّم واحد بقصد ما في الذمّة . (مسألة ١٨) : المشهور على أنه يكفي فيما هو بدل عن الوضوء ضربة واحدة للوجه واليدين ، ويجب التعدّد فيما هو بدل عن الغسل ، والأقوى كفاية الواحدة فيما هو بدل الغسل أيضاً ، وإن كان الأحوط ما ذكره ، وأحوط منه التعدّد فيما هو بدل الوضوء أيضاً ، والأولى أن يضرب بيديه ويمسح بهما جبهته ويديه ، ثم يضرب مرّة أخرى ويمسح بها يديه ، وربما يقال : غاية الاحتياط أن يضرب مع ذلك مرّة أخرى يده اليسرى ويمسح بها ظهر اليمنى ، ثم يضرب اليمنى ويمسح بها ظهر اليسرى . (مسألة ١٩) : إذا شكّ في بعض أجزاء التيمّم بعد الفراغ منه لم يعتن به^(٢) ، وبني على الصحة ، وكذا إذا شكّ في شرط من شروطه وإذا شكّ في أثناؤه قبل الفراغ في جزء أو شرط فإن كان بعد تجاوز محلّه بنى على الصحة ، وإن كان قبله أتى به وما بعده ، من غير فرق بين ما هو بدل عن الوضوء أو الغسل ، لكن الأحوط^(٣) الاعتناء به مطلقاً ، وإن جاز محلّه أو كان بعد الفراغ ما لم يقم عن مكانه ، أو لم ينتقل إلى حالة أخرى على ما مرّ في الوضوء خصوصاً فيما هو بدل عنه . (مسألة ٢٠) : إذا علم بعد الفراغ ترك جزء يكفيهِ العود إليه والإتيان به وما بعده مع عدم فوت الموالاة ، ومع فوتها وجب الاستيناف وإن تذكّر بعد الصلاة وجب إعادتها أو

(١) لا يترك (غلبا يگانی) .

(٢) الأحوط لزوم الاعتناء به إذا كان الشك في الجزء الأخير ولم يدخل في الأمر المترتب عليه ولم تفت الموالاة (خوئی) .

(٣) لا يترك (غلبا يگانی) .

ج ١ في أحكام التيمم ٣٧١

قضاؤها وكذا إذا ترك شرطاً مطلقاً ما عدا الإباحة في الماء أو التراب^(١) فلا تجب إلا مع العلم والعمد كما مر .

فصل في أحكام التيمم

(مسألة ١) : لا يجوز التيمم للصلاة قبل دخول وقتها^(٢) ، وإن كان بعنوان التهيؤ ، نعم لو تيمم بقصد غاية أخرى واجبة أو مندوبة يجوز الصلاة به بعد دخول وقتها كأن يتيمم لصلاة القضاء أو للنافلة إذا كان وظيفته التيمم .

(مسألة ٢) : إذا تيمم بعد دخول وقت فريضة أو نافلة يجوز إتيان الصلوات التي لم يدخل وقتها بعد دخوله ما لم يحدث أو يجد ماء ، فلو تيمم لصلاة الصبح يجوز أن يصلي به الظهر ، وكذا إذا تيمم لغاية أخرى غير الصلاة .

(مسألة ٣) : الأقوى جواز التيمم في سعة الوقت ، وإن احتمل ارتفاع العذر في آخره ، بل أو ظن به ، نعم مع العلم بالارتفاع يجب الصبر^(٣) لكن التأخير إلى آخر الوقت مع احتمال الراجع أحوط وإن كان موهوماً ، نعم مع العلم بعدمه وبقاء العذر لا إشكال في جواز التقديم ، فتحصل أنه إما عالم ببقاء العذر إلى آخر الوقت ، أو عالم بارتفاعه قبل الآخر ، أو محتمل للأمرين فيجوز المبادرة مع العلم بالبقاء ، ويجب التأخير^(٤) مع العلم بالارتفاع ، ومع الاحتمال الأقوى جواز المبادرة خصوصاً مع الظن بالبقاء والأحوط التأخير^(٥) خصوصاً مع الظن بالارتفاع . (مسألة ٤) : إذا تيمم لصلاة سابقة وصلى ولم ينتقض تيممه حتى

(١) الحال في التيمم كما مر في الوضوء (خوئي) .

(٢) على الأحوط لكن الأحوط لمن يعلم بعدم التمكن في الوقت إيجاده قبله لشيء من الغايات وعدم نقضه إلى أن يدخل الوقت فيصلي بل لزومه لا يخلو من قوة (خميني) .

(٣) على الأحوط (گلپایگانی) .

(٤) على الأحوط (گلپایگانی) .

(٥) هذا الاحتياط لا يترك (خوئي) .

دخل وقت صلاة أخرى يجوز الإتيان بها^(١) في أوّل وقتها ، وإن احتمل زوال العذر في آخر الوقت على المختار ، بل وعلى القول بوجوب التأخير في الصلاة الأولى عند بعضهم ، لكن الأحوط التأخير في الصلاة الثانية أيضاً ، وإن لم يكن مثل الاحتياط السابق ، بل أمره أسهل ، نعم لو علم بزوال العذر يجب التأخير^(٢) كما في الصلاة السابقة . (مسألة ٥) : المراد بآخر الوقت الذي يجب التأخير إليه أو يكون أحوط ، الآخر العرفي ، فلا يجب المدافعة فيه ولا الصبر^(٣) إلى زمان لا يبقى الوقت إلّا بقدر الواجبات ، فيجوز التيمم والإتيان بالصلاة مشتملة على المستحبات أيضاً ، بل لا ينافي إتيان بعض المقدمات القريبة بعد الإتيان بالتيمم قبل الشروع في الصلاة بمعنى إبقاء الوقت بهذا المقدار . (مسألة ٦) : يجوز التيمم لصلاة القضاء والإتيان بها معه^(٤) ولا يجب التأخير إلى زوال العذر ، نعم مع العلم بزواله عمّا قريب^(٥) يشكل الإتيان بها قبله ، وكذا يجوز للنوافل المؤقتة حتّى في سعة وقتها بشرط عدم العلم^(٦) بزوال العذر إلى آخره . (مسألة ٧) : إذا اعتقد عدم سعة الوقت^(٧) فتيّم وصلى ثمّ بان السعة فعلى المختار صحّت صلاته ، ويحتاط بالإعادة ، وعلى القول بوجوب التأخير تجب الإعادة . (مسألة ٨) : لا يجب إعادة الصلوات التي صلاها بالتيمم الصحيح بعد زوال العذر ، لا في الوقت ولا في خارجه

(١) لكنه إذا ارتفع العذر في أثناء الوقت أعاد الصلاة على الأحوط (خوئي) .

(٢) على الأحوط (گلپایگانی) .

(٣) مع العلم بارتفاع العذر في آخر الوقت بمقدار إدراك الواجبات فقط فالأحوط وجوب التأخير نعم لو قلنا بوجوب التأخير مع رجاء الارتفاع فالأمر كما في المتن (خميني) .

(٤) لكنه يعيدها إذا ارتفع العذر بعد ذلك (خوئي) .

(٥) مع العلم بزواله مطلقاً يشكل الإتيان بها مع التيمم إلّا إذا بلغ حدّاً أخاف الفوت (خميني) .

(٦) على الأحوط (گلپایگانی) .

(٧) في عذر غير ضيق الوقت (خميني) .

ج ١ في أحكام التيمم ٣٧٣

مطلقاً ، نعم الأحوط استحباباً إعادتها في موارد : « أحدها » : من تعمّد الجنابة مع كونه خائفاً من استعمال الماء ، فإنه يتيمّم ويصلّي ، لكن الأحوط إعادتها بعد زوال العذر ولو في خارج الوقت . « الثاني » : من تيمّم لصلاة الجمعة^(١) عند خوف فوتها لأجل الزحام^(٢) ومنعه . « الثالث » : من ترك طلب الماء عمداً إلى آخر الوقت وتيمّم وصلّى ثم تبين وجود الماء في محلّ الطلب . « الرابع » : من أراق الماء الموجود عنده مع العلم أو الظنّ بعدم وجوده بعد ذلك ، وكذا لو كان على طهارة فأجنب مع العلم أو الظنّ بعدم وجود الماء . « الخامس » : من أخر الصلاة متعمّداً إلى أن ضاق وقته فتيمّم لأجل الضيق . (مسألة ٩) : إذا تيمّم لغاية من الغايات كان بحكم الطاهر ما دام باقياً لم ينتقض وبقي عذره ، فله أن يأتي بجميع ما يشترط فيه الطهارة ، إلا إذا كان المسوّغ للتيمّم مختصاً بتلك الغاية ، كالتيمّم لضيق الوقت فقد مرّ^(٣) أنه لا يجوز له^(٤) مسّ كتابة القرآن^(٥) ، ولا قراءة العزائم ، ولا الدخول في المساجد ، وكالتيمّم لصلاة الميّت ، أو للنوم مع وجود الماء . (مسألة ١٠) : جميع غايات الوضوء والغسل غايات للتيمّم أيضاً فيجب لما يجب لأجله الوضوء أو الغسل ، ويندب لما يندب له أحدهما ، فيصحّ بدلاً^(٦) عن الأغسال المندوبة

(١) للظاهر وجوب الإعادة في هذا الفرض (خوئي) .

(٢) هذا على القول بالوجوب العيني لا يخلو من وجه وإن كان الأحوط الإعادة معه أيضاً وأما على القول بالوجوب التخيري فالأقوى وجوب الإعادة بل لا يبعد عدم جواز الدخول في الجمعة مع التيمم حينئذ (خميني) .

(٣) وقد مرّ ما فيه (آراكي) .

(٤) على الأحوط في التيمم للضيق كما مرّ (خميني) .

(٥) الظاهر أنه بحكم الطاهر إلى تمام الصلاة (گلپایگانی) .

(٦) في صحته بدلاً عن الاغسال المستحبة والوضوءات المستحبة مما لا تكون رافعة للحدث

إشكال فلا يأتي به بدلها إلا رجاء (خميني) .

والوضوءات المستحبة حتى وضوء الحائض والوضوء التجديدي مع وجود شرط صحته من فقد الماء ونحوه ، نعم لا يكون بدلاً عن الوضوء التهيؤي كما مر كما أن كونه بدلاً عن الوضوء للكون على الطهارة محل إشكال^(١) نعم إتيانه برجاء المطلوبية لا مانع منه ، لكن يشكل الاكتفاء به لما يشترط فيه الطهارة أو يستحب إتيانه مع الطهارة . (مسألة ١١) : التيمم الذي هو بدل عن غسل الجنابة حاله كحاله في الإغناء عن الوضوء كما أن ما هو بدل عن سائر الأغسال يحتاج إلى الوضوء أو التيمم بدله مثلها ، فلو تمكّن من الوضوء تَوْضُأً مع التيمم بدلها ، وإن لم يتمكّن تيمّم تيممين : أحدهما بدل عن الغسل ، والآخر عن الوضوء . (مسألة ١٢) : ينتقض التيمم بما ينتقض^(٢) به الوضوء والغسل من الأحداث ، كما أنه ينتقض بوجدان الماء أو زوال العذر ، ولا يجب عليه إعادة ما صلّاه كما مر ، وإن زال العذر في الوقت والأحوط الإعادة حيثئذ بل والقضاء أيضاً في الصور الخمسة المتقدمة . (مسألة ١٣) : إذا وجد الماء^(٣) أو زال عذره قبل الصلاة لا يصح أن يصلّي به ، وإن فقد الماء أو تجدد العذر فيجب أن يتيمّم ثانياً ، نعم إذا لم يسع زمان الوجدان أو زوال العذر للوضوء أو الغسل بأن فقد أو زال العذر بفصل غير كاف لهما لا يبعد عدم بطلانه ، وعدم وجوب تجديده ، لكن الأحوط التجديد مطلقاً ، وكذا إذا كان وجدان الماء أو زوال العذر في ضيق الوقت ، فإنه لا يحتاج إلى الإعادة حيثئذ للصلاة التي ضاق وقتها . (مسألة ١٤) : إذا وجد الماء في أثناء الصلاة فإن كان قبل الركوع من الركعة

في بدليته عما لا يرفع الحدث إشكال ولا بأس بالإتيان به رجاء (خوئي) .

في بدليته عن غير الطهور إشكال فالأحوط قصد الرجاء فيه (گلپایگانی) .

(١) لا تبعد صحة بدليته عنه (خوئي) .

(٢) أي نواقض المبدل منه نواقض البدل (خميني) .

(٣) وتمكن من استعماله شرعاً وعقلاً (خميني) .

ج ١ في أحكام التيمم ٣٧٥

الأولى بطل تيمّمه^(١) وصلاته وإن كان بعده لم يسطل ويتم الصلاة ، لكن الأحوط مع سعة الوقت الإتمام والإعادة مع الوضوء ولا فرق في التفصيل المذكور بين الفريضة والنافلة على الأقوى ، وإن كان الاحتياط بالإعادة في الفريضة أكد من النافلة . (مسألة ١٥) : لا يلحق بالصلاة غيرها إذا وجد الماء في أثنائها ، بل تبطل مطلقاً ، وإن كان قبل الجزء الأخير منها ، فلو وجد في أثناء الطواف ولو في الشوط الأخير بطل^(٢) ، وكذا لو وجد في أثناء صلاة الميت بمقدار غسله بعد أن تيمّم لفقد الماء فيجب الغسل وإعادة الصلاة ، بل وكذا لو وجد قبل تمام الدفن^(٣) . (مسألة ١٦) : إذا كان واجداً للماء وتيمّم لعذر آخر من استعماله فزال عذره في أثناء الصلاة هل يلحق^(٤) بوجود الماء في التفصيل المذكور إشكال ، فلا يترك الاحتياط بالإتمام والإعادة إذا كان بعد الركوع من الركعة الأولى ، نعم لو كان زوال العذر في أثناء الصلاة في ضيق الوقت أتمّها ، وكذا لو لم يف زمان زوال العذر للوضوء بأن تجدد العذر بلا فصل فإنّ الظاهر عدم بطلانه ، وإن كان الأحوط الإعادة . (مسألة ١٧) : إذا وجد الماء في أثناء الصلاة بعد الركوع ثمّ فقد في أثنائها أيضاً أو بعد الفراغ منها بلا فصل هل يكفي ذلك التيمّم لصلاة أخرى أو لا ؟ فيه تفصيل ، فإمّا أن يكون زمان الوجدان وافياً للوضوء أو الغسل على تقدير عدم كونه في الصلاة أو لا ، فعلى الثاني الظاهر عدم بطلان ذلك التيمّم بالنسبة إلى الصلاة الأخرى أيضاً ، وأمّا على الأول

(١) لا يبعد عدم البطلان مع استحباب استئناف الصلاة مع الطهارة المائية لكن الاحتياط بالإتمام والإعادة مع سعة الوقت لا ينبغي تركه (خميني) .
الأقوى صحتهما واستحباب الرجوع (آراكي) .

على الأحوط وأن لا يبعد الحكم بالصحة مع استحباب القطع (گلپایگانی) .
(٢) لا يبعد جواز الإتمام بعد الطهارة المائية إذا كان الوجدان بعد تمامية الشوط الرابع والأحوط الاتيان بطواف كامل بقصد الأعم من الإتمام والتمام (خوئي) .
(٣) إعادة الصلاة في هذا الفرض مبنية على الاحتياط بل لا يبعد عدم لزومها (خميني) .
(٤) اللاحاق غير بعيد لكن لا ينبغي ترك الاحتياط حتى قبل الركوع (خميني) .

فالأحوط^(١) عدم الاكتفاء به ، بل تجديده لها ، لأنَّ القدر المعلوم من عدم بطلان التيمم إذا كان الوجدان بعد الركوع إنما هو بالنسبة إلى الصلاة التي هو مشغول بها لا مطلقاً . (مسألة ١٨) : في جواز مسّ كتابة القرآن وقراءة العزائم حال الاشتغال بالصلاة التي وجد الماء فيها بعد الركوع إشكال^(٢) لما مرّ ، من أنَّ القدر المتيقن من بقاء التيمم وصحّته إنما هو بالنسبة إلى تلك الصلاة ، نعم لو قلنا بصحّته إلى تمام الصلاة مطلقاً كما قاله بعضهم^(٣) جاز المسّ وقراءة العزائم ما دام في تلك الصلاة ، وممّا ذكرنا ظهر الإشكال في جواز^(٤) العدول من تلك الصلاة إلى الفائتة التي هي مترتبة عليها ، لاحتمال عدم بقاء التيمم بالنسبة إليها . (مسألة ١٩) : إذا كان وجدان الماء في أثناء الصلاة بعد الحكم الشرعي بالركوع كما لو كان في السجود وشكّ في أنه ركع أم لا ، حيث إنّه محكوم بأنه ركع ، فهل هو كالوجدان بعد الركوع الوجدانيّ أم لا ؟ إشكال^(٥) ، فالاحتياط بالإتمام والإعادة لا يترك^(٦) . (مسألة ٢٠) : الحكم بالصحة في صورة الوجدان بعد الركوع ليس منوطاً بحرمة قطع الصلاة ، فمع جواز القطع أيضاً كذلك ما لم يقطع ، بل يمكن أن يقال في صورة وجوب القطع أيضاً إذا

(١) وإن كان الأقوى الاكتفاء به إذا كان بعد الركوع بل لا يبعد إذا كان قبل الركوع أيضاً وما ذكر من التعليل غير وجيه هذا بالنسبة إلى الفريضة وأما النافلة ففي الاكتفاء به بل في مشروعية إتمامها لو وجد الماء في أثناءها تأمل فلا يترك الاحتياط بعدم الإكفاء ورفع اليد عن النافلة أو إتمامها رجاء (خميني) .

بل الأقوى عدم الفرق بين الصورتين في الاكتفاء به في الفريضة (آراكي) .

(٢) الجواز غير بعيد نعم جواز العدول محل إشكال (خميني) .

لا يبعد الجواز فيه وفيما بعده (آراكي) .

(٣) وهو الأقوى كما مر (گلپایگانی) .

(٤) الإشكال فيه ضعيف جداً (خوئي) .

(٥) أظهره أنه بحكم الركوع الوجداني (خوئي) .

(٦) وإن كان الاكتفاء بالإتمام لا يخلو من قوة (گلپایگانی) .

ج ١ في أحكام التيمم ٣٧٧

عصى ولم يقطع الصَّحَّةُ باقية^(١) بناءً على الأقوى من عدم بطلان الصلاة مع وجوب القطع إذا تركه وأتمَّ الصلاة . (مسألة ٢١) : المجنب التيمم بدل الغسل إذا وجد ماء بقدر كفاية الوضوء فقط لا يبطل تيممه ، وأما الحائض ونحوها ممن تيمم بتيممين إذا وجد بقدر الوضوء بطل تيممه الذي هو بدل عنه ، وإذا وجد ما يكفي للغسل ولم يمكن صرفه في الوضوء بطل تيممه الذي هو بدل عن الغسل ، وبقي تيممه الذي هو بدل عن الوضوء ، من حيث إنه حينئذ يتعين صرف ذلك الماء في الغسل ، فليس مأموراً بالوضوء ، وإذا وجد ما يكفي لأحدهما وأمكن صرفه في كلٍّ منهما بطل كلا التيممين ويحتمل^(٢) عدم بطلان^(٣) ما هو بدل عن الوضوء من حيث إنه حينئذ يتعين صرف ذلك الماء في الغسل ، فليس مأموراً بالوضوء ، لكن الأقوى^(٤) بطلانهما^(٥) . (مسألة ٢٢) : إذا وجد جماعة متيممون ماء مباحاً لا يكفي إلا لأحدهم بطل تيممهم^(٦) أجمع^(٧) إذا كان في سعة الوقت ، وإن كان في ضيقه بقي تيمم الجميع ، وكذا إذا كان الماء المفروض للغير وأذن للكل في استعماله ، وأما إن أذن للبعض دون الآخرين بطل تيمم ذلك البعض فقط ، كما أنه إذا كان الماء المباح كافياً

(١) الظاهر أنها لا تبقى ومنشأه انصراف النص (خوئي) .

(٢) والأحوط صرفه في الغسل والتيمم بدل الوضوء وإن كان عدم بطلان ما هو بدل الوضوء لا يخلو من وجه (خميني) .

(٣) هذا الاحتمال قوي (خوئي) .

(٤) لا قوة في البطلان فيما هو بدل الوضوء (آراكي) .

(٥) بل الأحوط والأقوى بطلان الغسل (گلپایگانی) .

(٦) مع إمكان تصرف كل منهم شرعاً وعقلاً وإلا بطل وضوء من يمكن تصرفه كذلك (خميني) .

مع عدم المانع للكل وإلا لم يبطل من الممنوع ولو للتزاحم (گلپایگانی) .

(٧) هذا فيما إذا لم يقع التزاحم عليه بينهم وإلا لم يبطل تيمم المغلوب ومع عدم الغلبة لم يبطل تيممهم أجمع (خوئي) .

للبعض دون البعض الآخر لكونه جنباً ولم يكن بقدر الغسل لم يبطل تيمم ذلك البعض . (مسألة ٢٣) : المحدث بالأكبر غير الجنابة إذا وجد ماء لا يكفي إلاً لواحد من الوضوء أو الغسل قَدَّم الغسل^(١) وتيمَّم بدلاً عن الوضوء ، وإن لم يكف إلاً للوضوء فقط تَوَضَّأ وتيمَّم بدل الغسل . (مسألة ٢٤) : لا يبطل التيمُّم^(٢) الذي هو بدل عن الغسل من جنابة أو غيرها بالحدث الأصغر فما دام عذره عن الغسل باقياً تيمُّمه بمنزلته ، فإن كان عنده ماء بقدر الوضوء تَوَضَّأ وإلاً تيمَّم بدلاً عنه ، وإذا ارتفع عذره عن الغسل اغتسل ، فإن كان عن جنابة لا حاجة معه إلى الوضوء ، وإلاً تَوَضَّأ^(٣) هذا ، ولكن الأحوط^(٤) إعادة التيمُّم أيضاً ، فإن كان عنده من الماء بقدر الوضوء تيمَّم بدلاً عن الغسل وتَوَضَّأ ، وإن لم يكن تيمَّم مرتين : مرَّة عن الغسل ، ومرَّة عن الوضوء . هذا إن كان غير غسل الجنابة ، وإلاً يكفيه مع عدم الماء للوضوء تيمَّم واحد بقصد ما في الذمَّة . (مسألة ٢٥) : حكم التداخل^(٥) الذي مرَّ سابقاً في الأغسال يجري في التيمُّم أيضاً ، فلو كان هناك أسباب عديدة للغسل يكفي تيمَّم واحد عن الجميع ، وحينئذ فإن كان من جملتها الجنابة لم يحتاج إلى الوضوء أو التيمُّم بدلاً عنه ، وإلاً وجب الوضوء أو تيمَّم آخر بدلاً عنه . (مسألة ٢٦) : إذا تيمَّم بدلاً عن أغسال عديدة فتبيَّن عدم بعضها صحَّ^(٦) بالنسبة إلى الباقي ، وأمَّا لو قصد معيناً فتبيَّن أنَّ الواقع غيره فصَحَّتْ مَبْنِيَّةٌ على أن يكون من باب الاشتباه في

(١) على الأحوط بل لا يخلو من وجه (خميني) .

(٢) الأظهر أنه يبطل به فيجب بعده التيمم بدل الغسل والأحوط الجمع بينه وبين الوضوء (خوئي) .

(٣) مرَّ الكلام فيه وفي المسألة الآتية (خوئي) .

(٤) لا يترك (خميني) .

(٥) فيه إشكال (خميني) .

(٦) بناء على التداخل لكن مرَّ الإشكال فيه (خميني) .

ج ١ في أحكام التيمم ٣٧٩

التطبيق^(١) لا التقييد كما مرّ نظائره^(٢) مراراً . (مسألة ٢٧) : إذا اجتمع جنب وميّت ومحدث بالأصغر وكان هناك ماء لا يكفي إلا لأحدهم ، فإن كان مملوكاً لأحدهم تعيّن صرفه^(٣) لنفسه ، وكذا إن كان للغير وأذن لواحد منهم ، وأما إن كان مباحاً أو كان للغير وأذن للكلّ فيتعين للجنب^(٤) فيغتسل ويتيمّم الميّت ، ويتيمّم المحدث^(٥) بالأصغر أيضاً . (مسألة ٢٨) : إذا نذر نافلة مطلقة أو مؤقتة في زمان معيّن ولم يتمكن من الوضوء في ذلك الزمان تيمّم بدلاً عنه وصلى ، وأما إذا نذر مطلقاً لا مقيّداً بزمان معيّن فالظاهر وجوب الصبر^(٦) إلى زمان إمكان الوضوء . (مسألة ٢٩) : لا يجوز^(٧) الاستيجار لصلاة الميّت ممّن وظيفته التيمّم مع وجود من يقدر على الوضوء بل لو استأجر من كان قادراً ثمّ عجز عنه يشكل جواز الاتيان بالعمل المستأجر عليه مع التيمّم ، فعليه التأخير إلى التمكن مع سعة الوقت بل مع ضيقه أيضاً يشكل كفايته ، فلا يترك مراعاة الاحتياط . (مسألة ٣٠) : المجنب المتيمّم إذا وجد الماء في المسجد وتوقّف غسله على دخوله والمكث فيه لا يبطل تيمّمه^(٨) بالنسبة إلى حرمة المكث ، وإن

(١) محل الكلام ليس من هذا القبيل فالظاهر فيه البطلان (خوئي) .

(٢) ومرّ أن الأقوى في مثله البطلان مطلقاً (گلپایگانی) .

(٣ و ٤) على الأحوط (خميني) .

(٥) بل يجب عليه المبادرة إلى الوضوء مع التمكن ما لم يستلزم حراماً من إيذاء الغير ونحوه (گلپایگانی) .

(٦) مع العلم بزوال العذر (خميني) .

بمعنى أنه لا يجوز التيمّم لتلك النافلة وأما إذا كان متيمّماً في نفسه فلا يبعد جواز الاتيان بها وإن كان التأخير أحوط (خوئي) .

على الأحوط والأقوى عدم وجوب الصبر والاكتفاء بالتيمّم إلا إذا كانت المنوية حال النذر مع الوضوء (گلپایگانی) .

(٧) على الأحوط (خميني) .

(٨) قد مرّ أنه من فاقده الماء وأنه لا يجوز له المكث في المسجد وبه يظهر حال بقية المسألة (خوئي) .

بطل^(١) بالنسبة إلى الغايات الأخرى ، فلا يجوز له قراءة العزائم ، ولا مسح كتابه القرآن ، كما أنه لو كان جنباً وكان الماء منحصراً في المسجد ولم يمكن أخذه إلا بالمكث وجب أن يتيمم للدخول والأخذ كما مرّ سابقاً ، ولا يستباح له بهذا التيمم إلا المكث ، فلا يجوز له المسح وقراءة العزائم . (مسألة ٣١) : قد مرّ سابقاً أنه لو كان عنده من الماء ما يكفي لأحد الأمرين من رفع الخبث عن ثوبه أو بدنه ، ورفع الحدث قدّم رفع الخبث ، ويتيمم للحدث ، لكن هذا إذا لم يمكن صرف الماء في الغسل أو الوضوء وجمع الغسالة في إناء نظيف لرفع الخبث وإلاّ تعيّن ذلك ، وكذا الحال^(٢) في مسألة اجتماع الجنب والميت والمحدث بالأصغر بل في سائر الدورانات . (مسألة ٣٢) : إذا علم قبل الوقت أنه لو أخر التيمم إلى ما بعد دخوله لا يتمكّن من تحصيل ما يتيمم به فالأحوط^(٣) أن يتيمم قبل الوقت^(٤) لغاية أخرى غير الصلاة في الوقت ، ويبقى تيممه إلى ما بعد الدخول فيصلي به ، كما أن الأمر كذلك بالنسبة إلى الوضوء^(٥) إذا أمكنه قبل الوقت وعلم بعدم تمكّنه بعده فيتوضّأ على الأحوط لغاية أخرى ، أو للكون على الطهارة . (مسألة ٣٣) : يجب التيمم لمس كتابه القرآن إن وجب ، كما أنه يستحب^(٦) إذا كان مستحباً ، ولكن لا يشرع إذا كان مباحاً ، نعم له أن يتيمم لغاية أخرى ثمّ يمسح المسح المباح . (مسألة ٣٤) : إذا وصل شعر الرأس إلى الجبهة فإن كان زائداً على المتعارف وجب رفعه

(١) لا يبعد عدم البطلان فيه وفيما بعده (اراكي) .

(٢) فيه تأمل لكن لا يترك الاحتياط (خميني) .

(٣) بل لزومه لا يخلو من قوة وكذا الحال في الوضوء بل الوضوء قبل الوقت لأجل الصلاة في

الوقت لا مانع منه (خميني) .

(٤) بل لا يخلو من قوة (خوئي) .

(٥) عدم الوجوب بالنسبة إليه أظهر (خوئي) .

(٦) فيه إشكال (خميني) .

ج ١ في أحكام التيمم ٣٨١

للتيمم ومسح البشرة ، وإن كان على المتعارف لا يبعد^(١) كفاية^(٢) مسح ظاهره عن البشرة والأحوط مسح كليهما . (مسألة ٣٥) : إذا شك في وجود حاجب في بعض مواضع التيمم حاله حال الوضوء والغسل في وجوب الفحص^(٣) حتى يحصل اليقين أو الظن^(٤) بالعدم^(٥) . (مسألة ٣٦) : في الموارد التي يجب عليه التيمم بدلاً عن الغسل وعن الوضوء كالحائض والنفساء وماء الميت الأحوط^(٦) تيمم ثالث بقصد الاستباحة من غير نظر إلى بدليته عن الوضوء أو الغسل ، بأن يكون بدلاً عنهما لاحتمال كون المطلوب تيمماً واحداً^(٧) من باب التداخل ولو عيّن أحدهما في التيمم الأول وقصد الثاني ما في الذمة أغنى عن الثالث . (مسألة ٣٧) : إذا كان بعض أعضائه منقوشاً باسم الجلالة أو غيره من أسمائه تعالى أو آية من القرآن فالأحوط محوه حذراً من وجوده على بدنه في حال الجنابة أو غيرها من الأحداث ، لمناط حرمة المسّ على المحدث ، وإن لم يمكن محوه أو قلنا بعدم وجوبه^(٨) فيحرم إمرار اليد عليه حال الوضوء أو الغسل ، بل يجب إجراء الماء عليه من غير مسّ أو الغسل ارتماساً أو لفّ خرقة بيده والمسّ بها ، وإذا فرض عدم إمكان الوضوء أو الغسل إلّا بمسّه فيدور الأمر بين سقوط حرمة المسّ أو سقوط وجوب المائيّة والانتقال إلى التيمم ،

(١) بل بعيد فيتعين مسح البشرة (گلپایگانی) .

(٢) الأقوى عدم الكفاية (اراكي) .

(٣) مع كون المنشأ احتمالاً يعتني به العقلاء ومعه يشكل الإكتفاء بالظن بالعدم (خميني)

(٤) بل الاطمينان (اراكي) .

بل الاطمينان (گلپایگانی) .

(٥) لا اعتبار به ما لم يبلغ مرتبة الاطمينان (خوئي) .

(٦) الأولى (خميني) .

(٧) هذا الاحتمال ضعيف (خوئي) .

(٨) كما هو الأقوى (خميني) .

والظاهر^(١) سقوط حرمة المس^(٢) ، بل ينبغي القطع به إذا كان في محل التيمم ، لأفّ الأمر حينئذ دائر بين ترك الصلاة وارتكاب المس ومن المعلوم أهمية وجوب الصلاة فيتوضأ أو يغتسل في الفرض الأول ، وإن استلزم المس ، لكن الأحوط مع ذلك الجبيرة أيضاً بوضع شيء عليه والمسح عليه باليد المبللة . وأحوط من ذلك أن يجمع بين ما ذكر والاستنابة أيضاً : بأن يستنيب متطهراً يباشر غسل هذا الموضع بل وأن يتيمم مع ذلك أيضاً إن لم يكن في مواضع التيمم وإذا كان ممن وظيفة التيمم وكان في بعض مواضعه وأراد الاحتياط جمع بين مسحه بنفسه والجبيرة والاستنابة ، لكن الأقوى كما عرفت كفاية مسحه وسقوط حرمة المس حينئذ .

« تم كتاب الطهارة »

(١) بل الظاهر الانتقال إلى التيمم لو كان على غير موضعه ويمكن أن يقال بلزوم التيمم لأجل هذا المس الواجب ويستباح به المس للغسل أو الوضوء فقط وإذا لم يكن في موضعه فالظاهر سقوط الحرمة وإن كان مراعاة الاحتياط أولى (خميني) .

بل يتعين التيمم أولاً ثم يغتسل أو يتوضأ ولا يباح بهذا التيمم إلا المس للغسل أو الوضوء نظير التيمم لدخول المسجدين هذا إذا كان في غير محل التيمم وإن كان فيه فيحتاط بالغسل مع الجبيرة والاستنابة ثم يغتسل مختاراً بلا تيمم وكذا الوضوء (گلپایگانی) .

(٢) فيه إشكال والأحوط الجمع بين الاستنابة والتيمم ثم الوضوء بنفسه (خوئي) .

بسم الله الرحمن الرحيم كتاب الصلاة

مقدمة في فضل الصلوات اليومية وأنها أفضل الأعمال الدينية : أعلم أن الصلاة أحب الأعمال إلى الله تعالى ، وهي آخر وصايا الأنبياء (عليهم السلام) وهي عمود الدين ، إذا قبلت قبل ما سواها ، وإن ردت رد ما سواها ، وهي أول ما ينظر فيه من عمل ابن آدم ، فإن صحت نظر في عمله ، وإن لم تصح لم ينظر في بقية عمله ، ومثلها كمثّل النهر الجاري ، فكما أن من اغتسل فيه كلّ يوم خمس مرّات لم يبق في بدنه شيء من الدرن كذلك كلّما صلّى صلاة كفر ما بينهما من الذنوب ، وليس ما بين المسلم وبين أن يكفر إلّا أن يترك الصلاة ، وإذا كان يوم القيامة يدعى بالعبد ، فأول شيء يسأل عنه الصلاة ، فإذا جاء بها تامة وإلا ذُخ في النار ، وفي الصحيح قال مولانا الصادق (عليه السلام) : ما أعلم شيئاً بعد المعرفة أفضل من هذه الصلاة ، ألا ترى إلى العبد الصالح عيسى ابن مريم (عليه السلام) قال : وأوصاني بالصلاة والزكاة ما دمت حياً ، وروى الشيخ في حديث عنه (عليه السلام) قال : وصلاة فريضة تعدل عند الله ألف حجّة وألف عمرة مبرورات متقبّلات . وقد استفاضت الروايات في الحث على المحافظة عليها في أوائل الأوقات ، وأن من استخف بها كان في حكم التارك لها ، قال رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) : ليس مني من

استخفَّ بصلاته ، وقال : لا ينال شفاعتي من استخفَّ بصلاته ، وقال : لا تضيّعوا صلاتكم ، فإنَّ من ضيّع صلاته حشر مع قارون وهامان ، وكان حقاً على الله أن يدخله النار مع المنافقين ، وورد : بينا رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) جالس في المسجد إذ دخل رجل فقام فصلّى ، فلم يتمّ ركوعه ولا سجوده ، فقال (عليه السلام) نقر كنقر الغراب ؛ لئن مات هذا وهكذا صلاته ليموتنَّ على غير ديني . وعن أبي بصير قال : دخلت على أمّ حميدة أعزّيتها بأبي عبد الله (عليه السلام) ، فبكت وبكيت لبكائها ، ثمّ قالت : يا أبا محمّد لو رأيت أبا عبد الله عند الموت لرأيت عجباً ، فتح عينيه ثمّ قال : اجمعوا كلّ من بيني وبينه قرابة ، قالت : فما تركنا أحداً إلّا جمعناه ، فنظر إليهم ثمّ قال : إنّ شفاعتنا لا تنال مستخفّاً بالصلاة . وبالجملّة ما ورد من النصوص في فضلها أكثر من أن يحصى ، والله درّ صاحب الدرّة حيث قال :

تنهى عن المنكر والفحشاء أقصر فهذا منتهى الشناء

١ - فصل في أعداد الفرائض ونوافلها

الصلوات الواجبة ستّة : اليوميّة ، ومنها الجمعة ، والآيات ، والطواف الواجب ، والملتزم بنذر^(١) أو عهد أو يمين أو إجارة ، وصلاة الوالدين على الولد الأكبر ، وصلاة الأموات ، أمّا اليوميّة فخمس فرائض ، الظهر أربع ركعات والعصر كذلك ، والمغرب ثلاث ركعات ، والعشاء أربع ركعات ، والصبح ركعتان ، وتسقط في السفر في الرباعيّات ركعتان ، كما أنّ صلاة الجمعة أيضاً ركعتان ، وأمّا النوافل فكثيرة ، أكدها الرواتب اليوميّة ، وهي في غير يوم الجمعة أربع وثلاثون ركعة : ثمان ركعات قبل الظهر ، وثمان ركعات قبل العصر ، وأربع ركعات بعد المغرب ، وركعتان بعد العشاء من جلوس تعدّان

(١) في عد الملتزم بالنذر وشبهه منها مسامحة لما مر من عدم صيرورة المنذور واجباً (خميني) .

ج ١ في أعداد الفرائض ونوافلها ٣٨٥

بركعة ، ويجوز فيهما القيام^(١) ، بل هو الأفضل ، وإن كان الجلوس أحوط ، وتسمى بالوتيرة ، وركعتان قبل صلاة الفجر ، وإحدى عشر ركعة : صلاة الليل ، وهي ثمان ركعات ، والشفع ركعتان ، والوتر ركعة واحدة ، وأما في يوم الجمعة فيزاد على الست عشر أربع ركعات ، فعدد الفرائض سبعة عشر ركعة ، وعدد النوافل ضعفها بعد عدّ الوتيرة ركعة ، وعدد مجموع الفرائض والنوافل إحدى وخمسون ، هذا ويسقط في السفر نوافل الظهرين والوتيرة على الأقوى^(٢) . (مسألة ١) : يجب الاتيان بالنوافل ركعتين ركعتين إلا الوتر ، فإنها ركعة ، ويستحب في جميعها القنوت حتى الشفع^(٣) على الأقوى في الركعة الثانية ، وكذا يستحب في مفردة الوتر . (مسألة ٢) : الأقوى استحباب الغفيلة ، وهي ركعتان بين المغرب والعشاء^(٤) ، ولكنها ليست من الرواتب^(٥) يقرأ فيها في الركعة الأولى بعد الحمد : ﴿ ذا النون إذ ذهب مغاضباً فظن أن لن نقدر عليه فنادى في الظلمات أن لا إله إلا أنت سبحانك إنني كنت من الظالمين فاستجبنا له ونجّيناه من الغم وكذلك ننجي المؤمنين ﴾ . وفي الثانية بعد الحمد : ﴿ وعنده مفاتيح الغيب لا يعلمها إلا هو ويعلم ما في البر والبحر وما تسقط من ورقة إلا يعلمها ولا حبة في ظلمات الأرض ولا رطب ولا يابس

(١) فيه إشكال بل أظهر عدم جوازه (خوئي) .

(٢) الأحوط إتيانها رجاء (خميني) .

الأحوط قصد الرجاء به لو أتى (آراكي) .

فيه إشكال والأحوط الاتيان بها رجاء (خوئي) .

في الاقوائية تأمل ولا بأس بإتيانها رجاء (گلپایگانی) .

(٣) الأولى الإتيان به رجاء (آراكي) .

يأتي به فيها رجاء (گلپایگانی) .

(٤) بل بين صلاة المغرب وسقوط الشفق الغربي على الأقوى (خميني) .

(٥) لكن يجوز إتيان نافلة المغرب على هذه الكيفية ولا يبعد اجزائها عنهما بل الأحوط ذلك

وإن كان الأقوى جواز الإتيان بها مستقلاً والأحوط الأولى حينئذ الاتيان بها رجاء وكذلك

صلاة الوصية والاحتياط فيها أكد (گلپایگانی) .

إلا في كتاب مبين ﴿ ، ويستحب أيضاً بين المغرب والعشاء صلاة الوصية^(١) ، وهي أيضاً ركعتان ، يقرأ في أولهما بعد الحمد ثلاثة عشر مرة سورة إذا زلزلت الأرض ، وفي الثانية بعد الحمد سورة التوحيد خمسة عشر مرة . (مسألة ٣) :
الظاهر أن صلاة الوسطى التي تتأكد المحافظة عليها هي الظهر ، فلو نذر أن يأتي بالصلاة الوسطى في المسجد أو في أول وقتها مثلاً أتى بالظهر . (مسألة ٤) :
النوافل المرتبة وغيرها يجوز إتيانها جالساً ولو في حال الاختيار ، والأولى حينئذ عد كل ركعتين بركعة فيأتي بنافلة الظهر مثلاً ست عشر ركعة ، وهكذا في نافلة العصر ، وعلى هذا يأتي بالوتر مرتين كل مرة ركعة .

٢ - فصل في أوقات اليومية ونوافلها

وقت الظهرين ما بين الزوال والمغرب^(٢) ويختص الظهر بأوله مقدار أدائها بحسب حاله ، ويختص العصر بآخره كذلك ، وما بين المغرب ونصف الليل وقت للمغرب والعشاء ، ويختص المغرب بأوله بمقدار أدائه ، والعشاء بآخره كذلك ، هذا للمختار وأما المضطر لنوم أو نسيان أو حيض أو نحو ذلك من أحوال الاضطراب فيمتد وقتهما^(٣) إلى طلوع الفجر ، ويختص العشاء من آخره بمقدار أدائها دون المغرب من أوله ، أي ما بعد نصف الليل والأقوى أن العامد في التأخير إلى نصف الليل أيضاً كذلك . أي يمتد وقته^(٤) إلى الفجر وإن كان أثماً بالتأخير ، لكن الأحوط^(٥) أن لا ينوي الأداء والقضاء ، بل الأولى ذلك

(١) يأت بها رجاء (خميني) .

(٢) الأحوط إن لم يكن أقوى عدم جواز تأخير الظهرين عن سقوط القرص (خوئي) .

(٣) فيه إشكال وكذا في العامد فلا يترك الاحتياط بالإتيان بعده بقصد ما في الذمة (خميني) .

(٤) فيه منع والأحوط أن لا ينوي الأداء أو القضاء (خوئي) .

(٥) لا يترك (اراكي) .

لا يترك وفي آخر الوقت يقدم العشاء ثم يقضيها بعد قضاء المغرب احتياطاً (گلپایگانی) .

ج ١ في أوقات اليومية ٣٨٧

في المضطر أيضاً ، وما بين طلوع الفجر الصادق إلى طلوع الشمس وقت الصباح ووقت الجمعة من الزوال إلى أن يصير^(١) الظل^(٢) مثل الشاخص^(٣) ، فإن أخرها عن ذلك مضى وقته ، ووجب عليه الإتيان بالظهر ، ووقت فضيلة الظهر من الزوال إلى بلوغ الظل الحادث بعد الانعدام ، أو بعد الانتهاء مثل الشاخص ووقت فضيلة العصر من المثل إلى المثلين على المشهور ، ولكن لا يبعد أن يكون من الزوال إليهما^(٤) ، ووقت فضيلة المغرب من المغرب إلى ذهاب الشفق ، أي الحمرة المغربية ، ووقت فضيلة العشاء من ذهاب الشفق إلى ثلث الليل ، فيكون لها وقتا إجزاء قبل ذهاب الشفق ، وبعد الثلث إلى النصف ، ووقت فضيلة الصباح من طلوع الفجر إلى حدوث الحمرة في المشرق^(٥) . (مسألة ١) : يعرف الزوال بحدوث ظل الشاخص المنصوب معتدلاً في أرض مسطحة بعد انعدامه . كما في البلدان التي تمر الشمس على سمت الرأس كمكة في بعض الأوقات ، أو زيادته بعد انتهاء نقصانه كما في غالب البلدان ومكة في غالب الأوقات ، ويعرف أيضاً بميل الشمس إلى الحجاب الأيمن لمن واجه نقطة الجنوب ، وهذا التحديد تقريبي كما لا يخفى ، ويعرف أيضاً بالدائرة

-
- (١) بل إلى أن يمضي ساعة من الزوال (اراكي) .
(٢) بل إلى أن يمضي مقدار زمان يتمكن من أدائها مع تحصيل شرائطها من الطهارة والاجتماع وغيرها بحسب العادة ولا يبعد أن يكون هذا أقل من صيرورة الظل مثل الشاخص (غلپایگانی) .
(٣) فيه إشكال فالأحوط عدم التأخير عن الأوائل العرفية للزوال وإذا أخرت عن ذلك فالأحوط اختيار الظهر (خميني) .
(٤) بعد مقدار أداء الظهر وهذا وإن كان غير بعيد لكن الأظهر أن مبدأ فضيلته إذا بلغ الظل أربعة أقدام أي أربعة أسباع الشاخص (خميني) .
بل بعد ما يختص بالظهر (غلپایگانی) .
(٥) ولعل حدوث تلك الحمرة مساوq لزمان التجلل والاسفار وتنور الصباح المنصوص بها (خميني) .

الهندية، وهي أضبط وأمتن ويعرف المغرب بذهاب الحمرة المشرقية عن سمت الرأس^(١)، والأحوط زوالها من تمام ربع الفلك من طرف المشرق، ويعرف نصف الليل بالنجوم^(٢) الطالعة أول الغروب إذا مالت عن دائرة نصف النهار إلى طرف المغرب، وعلى هذا فيكون المناسط نصف ما بين غروب الشمس وطلوعها، لكنه لا يخلو عن إشكال^(٣) لاحتمال أن يكون نصف ما بين الغروب وطلوع الفجر، كما عليه جماعة والأحوط^(٤) مراعاة الاحتياط هنا وفي صلاة الليل التي أول وقتها بعد نصف الليل، ويعرف طلوع الفجر باعتراض البياض الحادث في الأفق المتصاعد في السماء الذي تشابه ذنب السرحان، ويسمى بالفجر الكاذب. وانتشاره على الأفق وصيرورته كالقبطية البيضاء وكنهر سوري بحيث كلما زده نظراً أصدقك بزيادة حسنه، وبعبارة أخرى انتشار البياض على الأفق بعد كونه متصاعداً في السماء. (مسألة ٢) : المراد باختصاص أول الوقت بالظهر وآخره بالعصر وهكذا في المغرب والعشاء عدم صحة الشريكة في ذلك الوقت، مع عدم أداء صاحبته، فلا مانع من إتيان غير الشريكة فيه، كما إذا أتى بقضاء الصبح أو غيره من الفوائت في أول الزوال، أو في آخر الوقت، وكذا لا مانع من إتيان الشريكة إذا أدى صاحبة الوقت، فلو صلى الظهر قبل الزوال بظن دخول الوقت فدخل الوقت في أثنائها ولو قبل السلام حيث إن صلاته صحيحة لا مانع من إتيان العصر أول الزوال، وكذا إذا

(١) بل يعرف بزوال الحمرة المشرقية وأما الذهاب عن سمت الرأس فلا لأنها لا تمر عن سمت الرأس بل تزول عن جانب المشرق بعد ارتفاعها مقداراً وتحدث حمرة أخرى مغربية محاذية لمكان ارتفاع المشرقية تقريباً ولا تزال تنخفض عكس المشرقية فالحمرة المشرقية لا تزول عن سمت الرأس إلى المغرب ومرسلة ابن أبي عمير لا تخلو من إجمال ويمكن تطبيقها على ذلك (خميني).

(٢) هذا إنما يتم فيما إذا كان مدار النجم متحداً مع مدار الشمس (خوئي).

(٣) الظاهر أنه لا إشكال فيه ورعاية الاحتياط أولى (خوئي).

(٤) لا يترك (خميني).

قدّم العصر على الظهر سهواً وبقي من الوقت مقدار أربع ركعات لا مانع من إتيان الظهر في ذلك الوقت ، ولا تكون قضاء ، وإن كان الأحوط عدم التعرّض للأداء والقضاء بل عدم التعرّض لكون ما يأتي به ظهراً أو عصرًا ، لاحتمال^(١) احتساب العصر^(٢) المقدّم ظهراً ، وكون هذه الصلاة عصرًا . (مسألة ٣) : يجب تأخير العصر عن الظهر والعشاء عن المغرب ، فلو قدّم إحداهما على سابقتها عمداً بطلت ، سواء كان في الوقت المختصّ أو المشترك^(٣) ، ولو قدّم سهواً فالمشهور^(٤) على أنّه إن كان في الوقت المختصّ بطلت ، وإن كان في الوقت المشترك فإن كان التذكّر بعد الفراغ صحّت ، وإن كان في الأثناء عدل بنيته إلى السابقة إذا بقي محلّ العدول ، وإلاّ كما إذا دخل في ركوع الركعة الرابعة من العشاء بطلت ، وإن كان الأحوط الإتمام^(٥) والإعادة بعد الإتيان بالمغرب ، وعندني فيما ذكره إشكال^(٦) ، بل الأظهر في العصر المقدّم على الظهر سهواً صحّتها واحتسابها ظهراً إن كان التذكّر بعد الفراغ لقوله (عليه السلام) : « إنّما هي أربع مكان أربع » . في النصّ الصحيح^(٧) ،

(١) هذا الاحتمال غير معتمد عليه (خميني) .

(٢) لكنه ضعيف (گلپایگانی) .

(٣) أي المختصّ بالأولى (خميني) .

(٤) الأقوى هو صحة الصلاة ولو وقعت في الوقت المختصّ وتحسب عصرًا وعشاء لو تذكّر بعد الفراغ فيصلّي الظهر والمغرب ويسقط الترتيب لكن الأحوط الذي لا ينبغي تركه بل لا يترك فيما إذا وقعت في الوقت المختصّ بجميعها ولم تقع كلاً أو بعضاً في الوقت المشترك معاملة بطلان العصر والعشاء فيأتي بهما بعد إتيان الظهر والمغرب (خوئي) .

وهو الأقوى والنصّ معرض عنه والاحتياط المذكور حسن (گلپایگانی) .

(٥) لا ينبغي ترك هذا الاحتياط وإن كانت الصحة لا تخلو من وجه (خميني) .

(٦) لا إشكال فيما ذكره (آراكي) . .

(٧) لكن لا يمكن الاتكال عليها بعد الإعراض عنها (خميني) .

بما أن النصّ معرض عنه والقاعدة تقتضي صحّتها عصرًا فالأحوط أن يجعل ما أتى به ظهراً ثم يأتي بأربع ركعات بقصد ما في الذمة (خوئي) .

لكن الأحوط الإتيان بأربع ركعات بقصد ما في الذمّة من دون تعيين أنها ظهر أو عصر ، وإن كان في الأثناء عدل من غير فرق في الصورتين بين كونه في الوقت المشترك أو المختص ، وكذا في العشاء إن كان بعد الفراغ صحّت ، وإن كان في الأثناء عدل مع بقاء محلّ العدول على ما ذكره ، لكن من غير فرق بين الوقت المختصّ والمشارك أيضاً ، وعلى ما ذكرنا يظهر فائدة الاختصاص فيما إذا مضى من أوّل الوقت مقدار أربع ركعات فحاضت المرأة فإنّ اللازم حينئذ قضاء خصوص الظهر وكذا إذا طهرت من الحيض ، ولم يبق من الوقت إلّا مقدار أربع ركعات ، فإنّ اللازم حينئذ إتيان العصر فقط ، وكذا إذا بلغ الصبيّ ولم يبق إلّا مقدار أربع ركعات ، فإنّ الواجب عليه خصوص العصر فقط ، وأمّا إذا فرضنا عدم زيادة الوقت المشترك عن أربع ركعات فلا يختصّ بأحدهما^(١) ، بل يمكن أن يقال بالتخير^(٢) بينهما^(٣) كما إذا أفاق المجنون الأدواريّ في الوقت المشترك مقدار أربع ركعات ، أو بلغ الصبيّ في الوقت المشترك ثمّ جنّ أو مات بعد مضيّ مقدار أربع ركعات ونحو ذلك . (مسألة ٤) : إذا بقي مقدار خمس ركعات إلى الغروب قدّم الظهر ، وإذا بقي أربع ركعات أو أقلّ قدّم العصر ، وفي السفر إذا بقي ثلاث ركعات قدّم الظهر ، وإذا بقي ركعتان قدّم العصر ، وإذا بقي إلى نصف الليل خمس ركعات قدّم المغرب ، وإذا بقي أربع أو أقلّ قدّم العشاء . وفي السفر إذا بقي أربع ركعات قدّم المغرب ، وإذا بقي أقلّ قدّم العشاء ويجب المبادرة إلى المغرب بعد تقديم العشاء إذا بقي بعدها ركعة أو أزيد ، والظاهر أنها حينئذ أداء ، وإن كان الأحوط عدم نيّة الأداء والقضاء . (مسألة ٥) : لا يجوز العدول من السابقة إلى اللاحقة ، ويجوز

(١) الأقوى تعيين الأولى (اراكي) .

بل يختص بالأولى (خوئي) .

(٢) والأحوط تعيين الأولى (گلپایگانی) .

(٣) الأقوى هو لزوم الاتيان بالأولى (خميني) .

ج ١ في أوقات اليومية ٣٩١

العكس ، فلو دخل في الصلاة بنية الظهر ثم تبين له في الأثناء أنه صلاًها لا يجوز له العدول إلى العصر بل يقطع ويشرع في العصر ، بخلاف ما إذا تخيل أنه صلى الظهر فدخل في العصر ثم تذكر أنه ما صلى الظهر فإنه يعدل إليها^(١) .

(مسألة ٦) : إذا كان مسافراً وقد بقي من الوقت أربع ركعات فدخل في الظهر بنية القصر ثم بدا له الإقامة فنوى الإقامة^(٢) بطلت صلاته ، ولا يجوز له العدول إلى العصر ، فيقطعها ويصلي العصر ، وإذا كان في الفرض ناوياً للإقامة فشرع بنية العصر لوجوب تقديمها حينئذ ثم بدا له فعزم على عدم الإقامة فالظاهر أنه يعدل بها^(٣) إلى الظهر قصراً . (مسألة ٧) : يستحب التفريق بين الصلاتين المشتركة في الوقت كالظهرين والعشاءين ، ويكفي مسماه^(٤) ، وفي الاكتفاء به بمجرد فعل النافلة وجهه ، إلا أنه لا يخلو عن إشكال . (مسألة ٨) : قد عرفت أن للعشاء وقت فضيلة ، وهو من ذهاب الشفق إلى ثلث الليل ، ووقتا أجزاء من الطرفين ، وذكروا أن العصر أيضاً كذلك ، فله وقت فضيلة وهو من المثل إلى المثليين ، ووقتا أجزاء من الطرفين ، لكن عرفت نفي البعد في كون ابتداء وقت فضيلته هو الزوال^(٥) ، نعم الأحوط في إدراك الفضيلة الصبر إلى

(١) فيما إذا بقي من الوقت بمقدار يمكن إدراك ركعة من العصر منه وإلا فلا يجوز (خميني) .

(٢) لكن في جواز هذه النية إشكال (خميني) .

(٣) فيه إشكال لا يترك الاحتياط بقطعها وإتيان الصلاتين إن بقي من الوقت مقدار ثلاث ركعات وإلا فيأتي بها عصراً (خميني) .

بل الظاهر أنه يقطعها ويأتي بالصلاة قصرأ إذا أدرك صلاة العصر أيضاً ولو بركعة وإلا

أتم ما بيده قصرأ وليس هذا من موارد العدول كما يظهر وجهه بالتأمل (خوئي) .

مشكل بل الأظهر أنه يقطع العصر ويأتي بهما ولو بإدراك ركعة من الظهر (گلپایگانی) .

(٤) فيه تأمل (خميني) .

(٥) تقدم الكلام فيه (خميني) .

بعدما تختص بالظهر (گلپایگانی) .

٣٩٢ في أوقات الرواتب ج ١

المثل . (مسألة ٩) : يستحبّ التعجيل في الصلاة في وقت الفضيلة ، وفي وقت الإجزاء ، بل كلما هو أقرب إلى الأول يكون أفضل ، إلا إذا كان هناك معارض كانتظار الجماعة أو نحوه . (مسألة ١٠) : يستحبّ الغسل بصلاة الصبح أي الاتيان بها قبل الإسفار في حال الظلمة . (مسألة ١١) : كلّ صلاة أدرك من وقتها في آخره مقدار ركعة فهو أداء ويجب الاتيان به ، فإن من أدرك ركعة من الوقت فقد أدرك الوقت ، لكن لا يجوز التعمّد في التأخير إلى ذلك .

٣ - فصل في أوقات الرواتب

(مسألة ١) : وقت نافلة الظهر من الزوال إلى الذراع ، والعصر إلى الذراعين ، أي سُبعي الشاخص ، وأربعة أسباعه بل إلى آخر وقت إجزاء الفريضتين على الأقوى^(١) ، وإن كان الأولى بعد الذراع تقديم الظهر ، بعد الذراعين تقديم العصر ، والاتيان بالنافلتين بعد الفريضتين ، فالحّد أن الأولان للأفضليّة ، ومع ذلك الأحوط^(٢) بعد الذراع والذراعين عدم التعرّض لنية الأداء والقضاء في النافلتين . (مسألة ٢) : المشهور عدم جواز تقديم نافلتيّ الظهر والعصر في غير يوم الجمعة على الزوال ، وإن علم بعدم التمكن من إتيانهما بعده ، لكن الأقوى^(٣) جوازه فيهما خصوصاً في الصورة المذكورة^(٤) . (مسألة ٣) : نافلة يوم الجمعة عشرون ركعة ، والأولى تفريقها^(٥) بأن يأتي ستاً

(١) الاقوائية ممنوعة بل لا يبعد كون الأول أقوى (خميني) .

(٢) هذا الاحتياط لا يترك (آراكي) . .

(٣) الأحوط إتيانها رجاء (خميني) .

الأحوط الاتيان بهما رجاء خصوصاً في غير الصورة المذكورة (آراكي) .

(٤) الأقوى اختصاص الجواز بهذه الصورة (خوئي) .

(٥) ان يأت ستاً عند ارتفاع النهار وستاً قبل نصف النهار وركعتين إذا زالت الشمس وستاً بين

الفريضتين فهو أيضاً حسن بل لعله أفضل مما ذكره (قدس سرّه) (گلپايگاني) .

ج ١ في أوقات الرواتب ٣٩٣

عند انبساط الشمس ، وستاً عند ارتفاعها ، وستاً قبل الزوال ، وركعتين عنده .
(مسألة ٤) : وقت نافلة المغرب من حين الفراغ من الفريضة إلى زوال
الحمرة^(١) المغربية . (مسألة ٥) : وقت نافلة العشاء وهي الوتيرة يمتدّ بامتداد
وقتها ، والأولى كونها عقيها من غير فصل معتدّ به ، وإذا أراد فعل بعض
الصلوات الموظفة في بعض الليالي بعد العشاء جعل الوتيرة خاتمتها .
(مسألة ٦) : وقت نافلة الصبح بين الفجر الأول^(٢) وطلوع الحمرة المشرقية ،
ويجوز دسّها^(٣) في صلاة الليل قبل الفجر ، ولو عند النصف بل ولو قبله إذا قدّم
صلاة اللّيل عليه ، إلّا أنّ الأفضل إعادتها في وقتها^(٤) . (مسألة ٧) : إذا صلّى
نافلة الفجر في وقتها أو قبله ونام بعدها يستحبّ إعادتها . (مسألة ٨) : وقت
نافلة الليل ما بين نصفه والفجر الثاني ، والأفضل إتيانها في وقت السحر وهو
الثلث الأخير من اللّيل ، وأفضله القريب من الفجر^(٥) . (مسألة ٩) : يجوز
للمسافر والشابّ الذي يصعب عليه نافلة اللّيل في وقتها تقديمها على النصف ،
وكذا كلّ ذي عذر كالشيخ وخائف البرد أو الاحتلام والمريض ، وينبغي لهم نية
التعجيل لا الأداء . (مسألة ١٠) : إذا دار الأمر بين تقديم صلاة اللّيل على
وقتها أو قضائها فالأرجح القضاء . (مسألة ١١) : إذا قدّمها ثم انتبه في وقتها
ليس عليه الإعادة . (مسألة ١٢) : إذا طلع الفجر وقد صلّى من صلاة اللّيل

(١) لا يبعد امتدا وقتها بامتداد وقت الفريضة والأولى الاتيان بها بعد زوال الحمرة من دون
تعريض للأداء والقضاء (خوئي) .

لا يبعد امتداده بامتداد وقت المغرب لكن الأحوط الاتيان بها رجاء بعد زوال الحمرة
(گلپایگانی) .

(٢) لا يبعد أن يكون وقتها بعد مقدار اتيان صلاة الليل من انتصافها لكن الأحوط عدم
الاتيان بهما قبل الفجر الأول إلا بالدس في صلاة الليل (خميني) .

(٣) لا يبعد جوازها في السدس الأخير من الليل بلا دس أيضاً (خوئي) .

(٤) تختص الأفضلية بما إذا نام المصلّي بعدها (خوئي) .

(٥) وأفضله التفريق كما كان يصنعه رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) (خميني) .

أربع ركعات أو أزيد أتمّها مخفّفة^(١) ، وإن لم يتلبّس بها قدّم ركعتي الفجر ، ثمّ فريضته وقضاها ، ولو اشتغل بها أتمّ ما في يده ثمّ أتى بركعتي الفجر وفريضته وقضى البقيّة بعد ذلك . (مسألة ١٣) : قد مرّ أنّ الأفضل في كلّ صلاة تعجيلها ، فنقول : يستثنى من ذلك موارد : « الأول » : الظهر والعصر لمن أراد الاتيان بنافلتهما ، وكذا الفجر إذا لم يقمّ نافلتها قبل دخول الوقت . « الثاني » : مطلق الحاضرة لمن عليه فائنة وأراد إتيانها . « الثالث » : في المتمم مع احتمال^(٢) زوال^(٣) العذر أو رجائه وأمّا في غيره من الأعذار فالأقوى^(٤) وجوب التأخير وعدم جواز البدار . « الرابع » : لمدافعة الأخبثين ونحوهما فيؤخّر لدفعهما . « الخامس » : إذا لم يكن له إقبال فيؤخّر إلى حصوله . « السادس » : لانتظار الجماعة^(٥) إذا لم يفض إلى الإفراط في التأخير ، وكذا لتحصيل كمال آخر كحضور المسجد أو كثرة المقتدين أو نحو ذلك . « السابع » : تأخير الفجر عند مزاحمة صلاة الليل إذا صلّى منها أربع ركعات . « الثامن » : المسافر المستعجل . « التاسع » : المربيّة للصبّي تؤخّر الظهرين لتجعلهما مع العشاءين بغسل واحد لثوبها . « العاشر » : المستحاضة الكبرى تؤخّر الظهر والمغرب إلى آخر وقت فضيلتهما^(٦) ، لتجمع بين الأولى والعصر ، وبين الثانية والعشاء بغسل واحد . « الحادي عشر » : العشاء تؤخّر إلى وقت فضيلتها ، وهو بعد ذهاب الشفق ، بل الأولى تأخير العصر إلى

(١) على الأولى وكذا في ما بعده من الفروع (خميني) .

(٢) الأحوط التأخير في الصورتين (آراكي) . .

(٣) مرّ الكلام فيه وأمّا غير المتمم من ذوي الأعذار فالأقوى فيه جواز البدار لكنه إذا ارتفع العذر في الأثناء وجبت الإعادة (خوئي) .

(٤) بل الأحوط (خميني) .

(٥) هذا إذا لم يؤدّ التأخير إلى فوات وقت الفضيلة وكذا التأخير لأجل تحصيل كمال آخر (خوئي) .

(٦) مرّ الكلام فيه (خميني) .

المثل^(١) وإن كان ابتداء وقت فضيلتها من الزوال^(٢) . « الثاني عشر » :
المغرب والعشاء لمن أفاض من عرفات إلى المشعر ، فإنه يؤخرهما ولو إلى ربع
الليل بل ولو إلى ثلثه . « الثالث عشر » : من خشي الحرّ يؤخر الظهر إلى المثل
ليبرد بها . « الرابع عشر » : صلاة المغرب في حق من تتوق نفسه إلى الإفطار
أو ينتظره أحد . (مسألة ١٤) : يستحبّ التعجيل في قضاء الفرائض وتقديمها
على الحواضر ، وكذا يستحبّ التعجيل في قضاء النوافل إذا فاتت في أوقاتها
الموظفة ، والأفضل قضاء اللَّيْلَةِ في الليل ، والنهارية في النهار .
(مسألة ١٥) : يجب^(٣) تأخير الصلاة^(٤) عن أوّل وقتها لذوي الأعذار ، مع
رجاء زوالها أو احتمالها في آخر الوقت ، ما عدا التيمّم كما مرّ هنا ، وفي بابه ،
وكذا يجب التأخير^(٥) لتحصيل المقدمات الغير الحاصلة كالطهارة والستر
وغيرهما ، وكذا لتعلّم^(٦) أجزاء الصلاة وشرائطها ، بل وكذا لتعلّم أحكام
الطوارئ من الشكّ والسهو ونحوهما مع غلبة الاتفاق^(٧) ، بل قد يقال مطلقاً ،
لكن لا وجه له^(٨) وإذا دخل في الصلاة مع عدم تعلّمها بطلت إذا كان^(٩)

(١) بل إلى القدمين (خوئي) .

(٢) بعدما يختص بالظهر (گلپایگانی) .

(٣) على الأحوط كما مرّ (خميني) .

(٤) مرّ الكلام فيه (خوئي) .

(٥) الوجوب في تلك الموارد على فرضه ليس شرعياً بل إلزام عقلي محض لتحصيل الفراغ

أو عدم الابتلاء بالمحرم أو ترك الواجب المضيق أو الأهم (خميني) .

(٦) لا يجب التأخير للتعلم بل يجوز الدخول في الصلاة وتعلم الأجزاء بالتدرّج شيئاً فشيئاً

(خميني) .

(٧) بحيث يطمئن باتفاقها لكن الأحوط التعلم مطلقاً حتى مع عدم الغلبة (خميني) .

يكفي احتمال الاتفاق احتمالاً عقلياً وإن لم يغلب الاتفاق (گلپایگانی) .

(٨) بل له وجه وجهه (آراكي) . .

(٩) محل إشكال بل منع مع اتیانها بقصد القرية ورجاء المطلوبة وعدم الجزم بالنية المعبر

عنه بالتزلزل غير قصد التقرب وقصد الصلاة ولا منافاة بين التزلزل وقصدهما (خميني) .

متزلزلاً^(١) وإن لم يتفق ، وأما مع عدم التزلزل بحيث تحقق منه قصد الصلاة وقصد امتثال أمر الله تعالى فالأقوى الصلحة ، نعم إذا اتفق شك أو سهو لا يعلم حكمه بطلت صلاته^(٢) لكن له أن يبيني^(٣) على أحد الوجهين أو الوجهين بقصد السؤال بعد الفراغ ، والإعادة إذا خالف الواقع ، وأيضاً يجب التأخير إذا زاحمها واجب آخر مضيّق كإزالة النجاسة عن المسجد ، أو أداء الدين المطالب به مع القدرة على أدائه ، أو حفظ النفس المحترمة أو نحو ذلك ، وإذا خالف واشتغل بالصلاة عصي في ترك ذلك الواجب ، لكن صلاته صحيحة على الأقوى ، وإن كان الأحوط الإعادة . (مسألة ١٦) : يجوز الإتيان بالنافلة ولو المبتدئة في وقت الفريضة ما لم تنضيّق ، ولمن عليه فائتة على الأقوى ، والأحوط الترك بمعنى تقديم الفريضة وقضاؤها . (مسألة ١٧) : إذا نذر النافلة لا مانع من إتيانها في وقت الفريضة ، ولو على القول بالمنع^(٤) هذا إذا أطلق في نذره ، وأما إذا قيده بوقت الفريضة فإشكال على القول بالمنع ، وإن أمكن القول بالصلحة لأن المانع إنما هو وصف النفل ، وبالنذر يخرج عن هذا الوصف ،

(١) لا يضر التزلزل بصلحة الصلاة مع تحقق قصد القرية ولو رجاء وكون العمل واجداً لتمام الأجزاء والشرائط كما هو الحال فيما إذا عرض الشك في الأثناء (خوئي) .

(٢) بل لم تبطل مع موافقتها للواقع أو الحجة نعم لا يجوز الاكتفاء بها إلا مع السؤال والعلم بموافقتها للحجة (خميني) .

(٣) بل لا يترك الاحتياط بالبناء المذكور إن لم يتمكن من الاحتياط وإلا فهو المتعين (غليپايگاني) .

(٤) الأقوى على القول به البطلان لأن وصف النفل لا يرتفع بالنذر بل متعلق الوجوب في النذر وأشباهه هو الوفاء بها وصلاة النفل في وجودها الخارجي مصداق الوفاء بالنذر فالصلاة الخارجية مصداق للنافلة وللوفاء بالنذر من غير أن ينقلب عنوان النافلة عما هو عليه والتفصيل موكول إلى محله وما ذكره في المتن غير وجهه خصوصاً في الفرض الذي تعرض له وعلة وتوهم رجحان النفل المطلق بلا قيد وقت الفريضة مدفوع بأن النفل وقت الفريضة إذا كان حراماً لا يعقل أن يكون المطلق القابل للانطباق عليه راجحاً فيصير النفل قسمين راجحاً وحراماً (خميني) .

ج ١ في أوقات الرواتب ٣٩٧

ويرتفع المانع ، ولا يرد أن متعلق النذر لا بد أن يكون راجحاً ، وعلى القول بالمنع لا رجحان فيه ، فلا ينعقد نذره ، وذلك لأن الصلاة من حيث هي راجحة ومرجوحيتها مقيدة بقيد يرتفع بنفس النذر ، ولا يعتبر^(١) في متعلق النذر الرجحان قبله ومع قطع النظر^(٢) عنه حتى يقال : بعدم تحققه في المقام .
(مسألة ١٨) : النافلة تنقسم إلى مرتبة وغيرها ، الأولى هي النوافل اليومية التي مر بيان أوقاتها ، والثانية إما ذات السبب ، كصلاة الزيارة والاستخارة والصلوات المستحبة في الأيام والليالي المخصوصة ، وإما غير ذات السبب وتسمى بالمتبدئة ، لا إشكال في عدم كراهة المرتبة في أوقاتها وإن كان بعد صلاة العصر^(٣) أو الصبح وكذا لا إشكال في عدم كراهة قضائها في وقت من الأوقات وكذا في الصلوات ذوات الأسباب^(٤) وأما النوافل المتبدئة التي لم يرد فيها نص بالخصوص ، وإنما يستحب الإتيان بها لأن الصلاة خير موضوع ، وقربان كل تقى ، ومعراج المؤمن ، فذكر جماعة أنه يكره الشروع فيها في خمسة أوقات : « أحدها » : بعد صلاة الصبح حتى تطلع الشمس . « الثاني » : بعد صلاة العصر حتى تغرب الشمس . « الثالث » : عند طلوع الشمس حتى تنبسط . « الرابع » : عند قيام الشمس حتى تزول . « الخامس » : عند غروب الشمس ، أي قبيل الغروب ، وأما إذا شرع فيها قبل ذلك فدخل أحد هذه الأوقات وهو فيها فلا يكره إتمامها ، وعندني في ثبوت الكراهة في المذكورات إشكال .

(١) في البيان قصور ظاهر وإن كان ما اختاره هو الصحيح (خوئي) .

(٢) الظاهر أن المعتبر في النذر ذلك وأما نذر الصوم في السفر والإحرام قبل الميقات فيأتي وجهه في محله إن شاء الله (غليبايگاني) .

(٣) ليس بعدهما وقت لشيء من النوافل اليومية بل ولا الثلاثة التي بعدهما من الصور الخمس (خميني) .

(٤) لا يبعد عدم الفرق بينها وبين غيرها (خوئي) .

٤ - فصل في أحكام الأوقات

(مسألة ١) : لا يجوز الصلاة قبل دخول الوقت ، فلو صَلَّى بطل ، وإن كان جزء منه قبل الوقت ، ويجب العلم بدخوله حين الشروع فيها ، ولا يكفي الظنُّ لغير ذوي الأعذار^(١) ، نعم يجوز الاعتماد على شهادة العدلين على الأقوى ، وكذا على أذان العارف^(٢) العدل^(٣) وأما كفاية شهادة العدل الواحد فمحل إشكال^(٤) ، وإذا صَلَّى مع عدم اليقين بدخوله ولا شهادة العدلين أو أذان العدل بطلت ، إلا إذا تبين بعد ذلك كونها بتمامها في الوقت مع فرض حصول قصد القرية منه . (مسألة ٢) : إذا كان غافلاً عن وجوب تحصيل اليقين أو ما بحكمه فصلَّى ثم تبين وقوعها في الوقت بتمامها صحَّت كما أنه لو تبين وقوعها قبل الوقت بتمامها بطلت ، وكذا لو لم يتبين^(٥) الحال وأما لو تبين دخول الوقت في أثنائها ففي الصحة إشكال^(٦) ، فلا يترك الاحتياط بالإعادة^(٧) . (مسألة ٣) : إذا تيقن دخول الوقت فصلَّى أو عمل بالظنَّ المعبر كشهادة العدلين ، وأذان العدل^(٨) العارف فإن تبين وقوع الصلاة بتمامها قبل الوقت

(١) إذا كانت الأعذار من الأعذار العامة كالغيم ونحوه يجوز التعويل على الظن دون الأعذار الخاصة كالعمى والحبس فإن الأحوط فيها التأخير إلى حصول العلم بدخول الوقت (خميني) .

(٢) الأحوط عدم الاعتماد عليه (خميني) .

(٣) الظاهر كفاية كونه ثقة (آراكي) . .

لا يبعد كفاية أذان العارف الثقة إذا كان شديد المواظبة على الوقت (گلپایگانی) .

(٤) لا إشكال فيه بل يكفي ولو كان ثقة (آراكي) . .

لا يبعد القول بكفائتها (خوئي) .

(٥) لا يبعد الحكم بالصحة في هذه الصورة (آراكي) . .

(٦) الأقوى عدم الصحة (خميني) .

(٧) بل وجوبها هو الأقوى (خوئي) .

(٨) مرَّ الاشكال في اعتباره (خميني) .

بطلت ، ووجب الإعادة ، وإن تبين دخول الوقت في أثنائها ولو قبل السلام صحّت ، وأمّا إذا عمل بالظنّ الغير المعتبر فلا تصحّ^(١) ، وإن دخل الوقت في أثنائها ، وكذا إذا كان غافلاً على الأحوط كما مرّ^(٢) ، ولا فرق في الصلّة في الصورة الأولى بين أن يتبين دخول الوقت في الأثناء ، بعد الفراغ أو في الأثناء ، لكن بشرط أن يكون الوقت داخلاً حين التبيين ، وأمّا إذا تبين أنّ الوقت سيدخل قبل تمام الصلاة فلا ينفع شيئاً . (مسألة ٤) : إذا لم يتمكّن من تحصيل العلم أو ما بحكمه لمانع في السماء من غيم أو غبار أو لمانع في نفسه^(٣) من عمى أو حبس أو نحو ذلك فلا يبعد كفاية الظنّ^(٤) لكن الأحوط^(٥) التأخير حتّى يحصل اليقين ، بل لا يترك هذا الاحتياط . (مسألة ٥) : إذا اعتقد دخول الوقت فشرع وفي أثناء الصلاة تبدّل يقينه بالشكّ لا يكفي في الحكم بالصلّة ، إلّا إذا كان حين الشكّ عالماً بدخول الوقت ، إذ لا أقلّ من أنّه يدخل تحت المسألة المتقدّمة من الصلّة مع دخول الوقت في الأثناء . (مسألة ٦) : إذا شكّ بعد الدخول في الصلاة في أنّه راعى الوقت وأحرز دخوله أم لا ، فإن كان حين شكّه عالماً بالدخول فلا يبعد الحكم بالصلّة^(٦) وإلّا وجبت الإعادة بعد الإحراز . (مسألة ٧) : إذا شكّ بعد الفراغ من الصلاة في أنّها وقعت في الوقت أو لا ،

(١) على الأحوط (گلپایگانی) .

(٢) مرّ الكلام فيه (خميني) .

(٣) الأظهر أن جواز الاكتفاء بالظن يختص بالموانع النوعية ولا بأس بترك الاحتياط بالتأخير

في موارد (خوئي) .

(٤) مرّ التفصيل في المسألة الأولى (خميني) .

في الموانع العامة (گلپایگانی) .

(٥) لا يترك هذا الاحتياط في غير الأعذار العامة (آراكي) .

(٦) إلّا إذا علم بوقوع بعض صلاته خارج الوقت فإن الأقوى عدم الصلّة فيه (خميني) .

مشكل إلّا إذا علم بوقوع الصلاة بتمامها في الوقت (گلپایگانی) .

فإن علم عدم الالتفات إلى الوقت حين الشروع وجبت^(١) الإعادة وإن علم أنه كان ملتفتاً ومراعياً له ومع ذلك شك في أنه كان داخلاً أم لا بنى على الصحة^(٢) وكذا إن كان شاكاً في أنه كان ملتفتاً أم لا ، هذا كله إذا كان حين الشك^(٣) عالماً بالدخول ، وإلا لا يحكم بالصحة^(٤) مطلقاً ، ولا تجري قاعدة الفراغ^(٥) ، لأنه لا يجوز له حين الشك الشروع في الصلاة ، فكيف يحكم بصحة ما مضى مع هذه الحالة . (مسألة ٨) : يجب الترتيب بين الظهرين بتقديم الظهر^(٦) ، وبين العشاءين بتقديم المغرب ، فلو عكس عمداً بطل ، وكذا لو كان جاهلاً بالحكم وأما لو شرع في الثانية قبل الأولى غافلاً أو معتقداً لإتيانها عدل بعد التذكُّر إن كان محلّ العدول باقياً ، وإن كان في الوقت المختصّ بالأولى^(٧) على الأقوى كما مرّ ، لكن الأحوط الإعادة^(٨) في هذه

-
- (١) قد مرّ الحكم بالصحة مع العلم بعدم الالتفات (آراكي) . .
 (٢) مشكل لأن قاعدة اليقين في الشك الساري لم يثبت اعتبارها والمتيقن من قاعدة الفراغ ما كان احتمال الخلل مستنداً إلى الغفلة نعم لو علم بدخول الوقت قبل السلام يدخل في المسألة الماضية وبهذا يشكل الحكم بالصحة في الفرع الثاني (گلپایگانی) .
 (٣) الظاهر عدم اعتبار هذا الشرط (آراكي) . .
 (٤) بل يحكم بها وإن وجب إحراز الوقت للصلاة الأخرى وتعليقه لعدم جريان القاعدة واستبعاده في غير المحل (خميني) .
 (٥) قد مرّ الاشكال في الحاشية السابقة ويمكن الخدشة أيضاً بأن القاعدة مسوغة لبيان صحة المأني به بمعنى إتيانه على ما أمر به بعد الفراغ عن أصل الأمر والمشكوك وقوعه في الوقت لم يعلم أصل الأمر حين وقوعه حتى يحكم بانطباقه مع ما أمر به بل استصحاب عدم دخول الوقت فيما يجري فيه يثبت عدم الأمر كما في الفرض (گلپایگانی) .
 (٦) بل بتأخير العصر والعشاء فإن الترتيب شرط للمتأخر والفرق أنه لو صلى الظهر والمغرب ولم يصلّ العصر والعشاء عمداً وقتاً صحيحتين مع عدم تحقق التقديم لعدم إمكانه قبل الوجود (خميني) .
 (٧) قد مرّ أن الأقوى فيه البطлан (گلپایگانی) .
 (٨) بل الأقوى (آراكي) . .

ج ١ في أحكام الأوقات ٤٠١

الصورة وإن تذكر بعد الفراغ صحّ وبني على أنها الأولى^(١) في متساوي العدد كالظهرين تماماً أو قصراً ، وإن كان في الوقت المختص^(٢) على الأقوى ، وقد مرّ أن الأحوط أن يأتي بأربع ركعات أو ركعتين بقصد ما في الذمّة وأما في غير المتساوي كما إذا أتى بالعشاء قبل المغرب وتذكر بعد الفراغ فيحكم بالصحة ، ويأتي بالأولى ، وإن وقع العشاء في الوقت المختصّ بالمغرب ، لكن الأحوط^(٣) في هذه الصورة الإعادة^(٤) . (مسألة ٩) : إذا ترك المغرب ودخل في العشاء غفلة أو نسياناً أو معتقداً لإتيانها فتذكر في الأثناء عدل إلّا إذا دخل في ركوع الركعة الرابعة ، فإنّ الأحوط^(٥) حينئذ إتمامها^(٦) عشاء ، ثمّ إعادتها بعد الإتيان بالمغرب . (مسألة ١٠) : يجوز العدول في قضاء الفوائت أيضاً من اللاحقة إلى السابقة ، بشرط أن يكون فوت المعدول عنه معلوماً ، وأما إذا كان احتياطياً فلا يكفي العدول في البراءة من السابقة ، وإن كانت احتياطية أيضاً ، لاحتمال اشتغال الذمّة واقعاً بالسابقة^(٧) دون اللاحقة ، فلم يتحقق العدول من صلاة إلى أخرى ، وكذا الكلام في العدول من حاضرة إلى سابقتها ، فإنّ اللازم

(١) بل تقع الثانية وسقط الترتيب ووجب الإتيان بالأولى (خميني) .

مرّ حكم ذلك (خوئي) .

بل الثانية كما مرّ (گلپایگانی) .

(٢) لا ينبغي ترك الاحتياط لو وقعت الشريكة بجمعها في الوقت المختص بل لا يترك حتى الامكان وإن كان الوجه ما ذكره (خميني) .

قد مرّ أن الأقوى فيه البطلان وكذا العشاء في الوقت المختص بالمغرب (گلپایگانی) .

(٣) بل الأقوى إلّا في صورة الاعتقاد بإتيان المغرب (آراكي) . .

(٤) إذا وقع شيء من صلاة العشاء في الوقت المشترك فلاحتياط بالإعادة ضعيف جداً (خوئي) .

(٥) وإن لا يبعد صحتها عشاء لكن لا ينبغي ترك الاحتياط (خميني) .

(٦) والأظهر جواز قطعها والإتيان بها بعد المغرب (خوئي) .

(٧) هذا فيما إذا لم يكن منشأ الاحتياط فيهما واحداً وأما فيه فيجوز العدول من اللاحقة إلى السابقة (خوئي) .

أن لا يكون الإتيان باللاحقة من باب الاحتياط وإلا لم يحصل اليقين بالبراءة من السابقة بالعدول لما مرّ . (مسألة ١١) : لا يجوز العدول من السابقة إلى اللاحقة في الحواضر ولا في الفوائت ، ولا يجوز من الفائتة إلى الحاضرة ، وكذا من النافلة إلى الفريضة ، ولا من الفريضة إلى النافلة إلا في مسألة إدراك الجماعة^(١) وكذا من فريضة إلى أخرى إذا لم يكن بينهما ترتيب ، ويجوز من الحاضرة إلى الفائتة ، بل يستحب في سعة وقت الحاضرة . (مسألة ١٢) : إذا اعتقد في أثناء العصر أنه ترك الظهر فعُدل إليها ثم تبين أنه كان آتياً بها فالظاهر جواز^(٢) العدول^(٣) منها إلى العصر ثانياً ، لكن لا يخلو عن إشكال فالأحوط^(٤) بعد الاتمام الإعادة أيضاً . (مسألة ١٣) : المراد بالعدول أن ينوي كون ما بيده هي الصلاة السابقة بالنسبة إلى ما مضى منها وما سيأتي . (مسألة ١٤) : إذا مضى من أول الوقت مقدار أداء الصلاة بحسب حاله في ذلك الوقت من السفر والحضر والتيمم والوضوء والمرض والصحة ونحو ذلك ، ثم حصل أحد الأعذار المانعة من التكليف بالصلاة كالجنون والحيض والإغماء وجب عليه القضاء ، وإلا لم يجب^(٥) وإن علم بحدوث العذر قبله ، وكان له

(١) وإلا فيمن أراد قراءة سورة الجمعة في صلاة الظهر من يوم الجمعة فقرأ سورة أخرى حتى تجاوز نصفها فإنه يجوز له أن يعدل إلى النافلة ثم يعيد صلاة الظهر مع سورة الجمعة (خوئي) .

(٢) إذا لم يدخل في ركن بقصد الثانية ولكن لا بد حينئذ من إعادة الذكر الواجب الآتي بعنوان الثانية أي المعدول إليه فلو تبين بعد إتيان القراءة مثلاً بعنوان الظهر عدل إلى العصر وأتى بالقراءة للعصر تمت صلاته بخلاف ما لو دخل في الركوع فتبين فإن الظاهر بطلان صلاته (خميني) .

(٣) ليس هذا من العدول بل هي عصر حقيقة فإن الصلاة على ما افتتحت (خوئي) .

(٤) مع عدم الإتيان بشيء مبطل لا يحتاج إلى الإعادة ومعه يكفي الإعادة فقط (أراكي) . . لا يترك (گلپایگانی) .

(٥) الأحوط في غير الحائض والنفساء القضاء أن أدرك بمقدار التكليف الاضطرابي بلحاظ ضيق الوقت سواء كان أول الوقت أو آخره (گلپایگانی) .

ج ١ في أحكام الأوقات ٤٠٣

هذا المقدار وجبت المبادرة إلى الصلاة ، وعلى ما ذكرنا فإن كان تمام المقدمات حاصلة في أول الوقت يكفي مضي مقدار أربع ركعات للظهر وثمانية للظهرين ، وفي السفر يكفي مضي مقدار ركعتين للظهر ، وأربعة للظهرين ، وهكذا بالنسبة إلى المغرب والعشاء ، وإن لم تكن المقدمات أو بعضها حاصلة لا بدّ من مضي مقدار الصلاة وتحصيل تلك المقدمات ، وذهب بعضهم إلى كفاية مضي مقدار الطهارة والصلاة في الوجوب ، وإن لم يكن سائر المقدمات حاصلة ، والأقوى الأول^(١) ، وإن كان هذا القول أحوط . (مسألة ١٥) : إذا ارتفع العذر المانع من التكليف في آخر الوقت فإن وسع للصلاتين^(٢) وجبتا ، وإن وسع لصلاة واحدة أتى بها ، وإن لم يبق إلا مقدار ركعة وجبت الثانية فقط ، وإن زاد على الثانية بمقدار ركعة وجبتا معاً ، كما إذا بقي إلى الغروب في الحضر مقدار خمس ركعات ، وفي السفر مقدار ثلاث ركعات ، أو إلى نصف الليل مقدار خمس ركعات في الحضر ، وأربع ركعات في السفر ، ومنتهى الركعة تمام الذكر الواجب من السجدة الثانية ، وإذا كان ذات الوقت واحدة كما في الفجر يكفي بقاء مقدار ركعة . (مسألة ١٦) : إذا ارتفع العذر في أثناء الوقت المشترك بمقدار صلاة واحدة ثم حدث ثانياً كما في الإغماء والجنون الأدواريّ فهل يجب الإتيان بالأولى أو الثانية أو يتخير وجهه^(٣) .

(١) بل الأقوى كفاية التمكن من نفس الصلاة في الوقت في وجوب القضاء وإن لم يتمكن فيه من شيء من مقدماتها لصدق الفوت حينئذ مع التمكن من تحصيل الشرائط قبل الوقت نعم يعتبر في وجوب القضاء على الحائض تمكّنها من الصلاة والطهارة أيضاً كما مرّ (خوئي) .

(٢) مع تحصيل الطهارة ولو الترايبية وكذا في الصلاة الواحدة والفروع الآتية (خميني) .

(٣) أوجهها أولها كما تقدم (خميني) .

لا يبعد تعيين الأول (آراكي) . .

مرّ أن الأقوى هو الوجه الأول (خوئي) .

٤٠٤ في القبلة ج ١

(مسألة ١٧) : إذا بلغ الصبي في أثناء الوقت وجب عليه الصلاة إذا أدرك مقدار ركعة^(١) أو أزيد ، ولو صلى قبل البلوغ ثم بلغ في أثناء الوقت فالأقوى كفايتها وعدم وجوب إعادتها وإن كان أحوط ، وكذا الحال لو بلغ في أثناء الصلاة . (مسألة ١٨) : يجب في ضيق الوقت الاقتصار على أقل الواجب إذا استلزم الإتيان بالمستحبات وقوع بعض الصلاة خارج الوقت ، فلو أتى بالمستحبات مع العلم بذلك يشكل صحة صلاته بل تبطل على الأقوى^(٢) .

(مسألة ١٩) : إذا أدرك من الوقت ركعة أو أزيد يجب ترك المستحبات محافظة على الوقت بقدر الإمكان ، نعم في المقدار الذي لا بد من وقوعه خارج الوقت لا بأس بإتيان المستحبات . (مسألة ٢٠) : إذا شك في أثناء العصر في أنه أتى بالظهر أم لا بنى على عدم الإتيان ، وعدل إليها إن كان في الوقت المشترك ، ولا تجري قاعدة التجاوز نعم لو كان في الوقت المختص بالعصر يمكن البناء على الإتيان باعتبار كونه من الشك بعد الوقت .

٥ - فصل في القبلة

وهي المكان الذي وقع فيه البيت شرفه الله تعالى من تخوم الأرض إلى عنان السماء للناس كافة : القريب والبعيد لا خصوص البنية ، ولا يدخل فيه شيء من حجر إسماعيل ، وإن وجب إدخاله في الطواف ، ويجب استقبال

الأحوط الإتيان بالأولى إلا في الوقت المختص بالثانية حيث أنه تتعين عليه الثانية (كلبايجاني) .

(١) مع الطهارة ولو تراوية (خميني) .

(٢) بل الأقوى صحتها مع إدراك ركعة من الوقت بل لا يبعد صحتها مطلقاً وإن عصي بتفويت الوقت لكن الاحتياط لا ينبغي تركه (خميني) .

في القوة منع (كلبايجاني) .

ج ١ في القبلة ٤٠٥

عينها لا المسجد أو الحرم ولو للبعيد^(١) ، ولا يعتبر اتصال الخط من موقف كلّ مصلّ بها ، بل المحاذاة العرفيّة كافية ، غاية الأمر أن المحاذاة تتسع مع البعد ، وكلّما ازداد بعداً ازدادت سعة المحاذاة ، كما يعلم ذلك بملاحظة الأجرام البعيدة كالأنجم ونحوها ، فلا يقدح زيادة عرض الصفّ المستطيل عن الكعبة في صدق محاذاتها ، كما نشاهد ذلك بالنسبة إلى الأجرام البعيدة والقول بأن القبلة للبعيد سمت الكعبة وجهتها راجع^(٢) في الحقيقة إلى ما ذكرنا ، وإن كان

(١) وإن كان الواجب استقبال عين الكعبة مطلقاً لكن إذا بعد المصلّي عن مكة المعظمة مقداراً معتدلاً به لا ينفك استقبال العين عن استقبال المسجد عرفاً وحساً وإذا بعد عنها جداً لا ينفك استقبالهما عن استقبال الحرم كذلك ولعل أهل العراق وإيران يكونون في استقبالهم لمكة المعظمة مستقبلين لجميع الحجاز عرفاً ألا ترى أن استقبالنا للشمس استقبال لجميعها مع أن جميع الأرض ليس له قدر محسوس في مقابلها وذلك لبعدها وأن كلما ازداد الأشياء بعداً ازدادت صغراً بحسب الحس وكلما صارت الزاوية الحادثة من خروج الشعاع المنطبق على المرئي أو دخول النور الوارد على الباصرة أحد يصير المرئي أصغر وكلما صارت أفرج يصير أكبر ولا يرى الشيء على ما هو عليه إلا بزاوية قائمة ولا ريب في زيادة اتساع المحاذاة عرفاً بزيادة البعد بهذا المعنى وأيضاً لما كان وضع العينين خلقة على سطح محدب تقريباً يكون خروج الشعاع أو دخول نور المرئي في العين على خطوط غير موازية ولأجل ذلك أيضاً تزداد السعة بازدياد البعد عرفاً وحساً وأما عدم انحراف الصفّ المستطيل فلأن كل مصلّ بواسطة جاذبة الأرض وكرويتها تكون قدمه محاذية لمركز الأرض بحيث إذا خرج خط مستقيم من مركزها ماراً على ما بين قدمه يمرّ على أم رأسه وبعبارة أخرى إنّ كلّ مصلّ قائم على قطر من أقطار الأرض فإذا راعى محاذاة الكعبة يكون الخط الخارج من عينه مثلاً غير مواز للخط الخارج من عين آخر، وكذا الخط المفروض خارجاً من جبهته غير مواز لما خرج من جبهته غيره ممن يليه في الصفّ كما أن القطر الذي قام عليه غير مواز للقطر الذي قام عليه الآخر ولأجل ذلك وذاك لو فرض صف بمقدار نصف دائرة الأرض أو تمامها يكون كل منهم محاذياً للقبلة من غير لزوم انحناء في الصفّ إلا الانحناء القهري الذي يكون بتبع كروية الأرض والتفصيل لا يسعه المقام (خميني) .

(٢) ولعله راجع إلى ما ذكرنا من أن استقبال البعيد لسمت الكعبة وجهتها عين استقبال الكعبة =

مرادهم الجهة العرفية المسامحة فلا وجه له ، ويعتبر العلم بالمحاذاة مع الإمكان ، ومع عدمه يرجع إلى العلامات والأمارات المفيدة للظن وفي كفاية شهادة العدلين مع إمكان تحصيل العلم إشكال^(١) ، ومع^(٢) عدمه لا بأس بالتعويل عليها إن لم يكن اجتهاده على خلافها ، وإلا فالأحوط تكرار الصلاة^(٣) ، ومع عدم إمكان تحصيل الظن يصلّي إلى أربع جهات^(٤) إن وسع الوقت وإلا فيتخير بينها . (مسألة ١) : الأمارات المحصلة للظن التي يجب الرجوع إليها عند عدم إمكان العلم كما هو الغالب بالنسبة إلى البعيد كثيرة : منها الجُدي الذي هو المنصوص في الجملة بجعله في أواسط العراق كالكوفة والنجف وبغداد ونحوها خلف المنكب الأيمن والأحوط أن يكون ذلك في غاية ارتفاعه أو انخفاضه ، والمنكب ما بين الكتف والعنق والأولى^(٥) وضعه خلف الأذن^(٦)

= ولو لم يرجع ما ذكره إليه وأرادوا به السميت ولو لم يستقبل الكعبة عرفاً فهو ضعيف (٢) (خميني) .

(١) لا يبعد الكفاية مع كون أخبارهما عن المبادئ الحسية ويقدم البيئة على اجتهاده الظني ولا يبعد جواز التعويل على قول أهل الخبرة مع عدم مخالفته لاجتهاده العلمي وإن خالف ظنه المطلق (خميني) .
أظهره كفاية شهادة العدلين بل لا تبعد كفاية شهادة العدل الواحد بل مطلق الثقة أيضاً (خوئي) .

الأقوى كفايتها إن كان أخبارهما مستنداً إلى المبادئ الحسية وإلا فالأقوى عدم الكفاية حتى مع عدم التمكن من العلم فيعمل بالظن الفعلي (گلپایگانی) .
(٢) لا بأس بالعمل بها إلا أن يعلم استنادها إلى المبادئ الحديثة (آراكي) . .
(٣) والأظهر كفاية العمل بالبيئة (خوئي) .
(٤) على الأحوط ولا تبعد كفاية الصلاة إلى جهة واحدة (خوئي) .
على الأحوط كما أن الأحوط مع ضيق الوقت القضاء أيضاً (گلپایگانی) .
(٥) لا وجه لهذه الأولوية (گلپایگانی) .
(٦) في أوليته إشكال بل منع (خوئي) .

ج ١ في القبلة ٤٠٧

وفي البصرة^(١) وغيرها من البلاد الشرقية في الأذن اليمنى^(٢) وفي موصل ونحوها من البلاد الغربية بين الكتفين ، وفي الشام خلف الكتف الأيسر ، وفي عدن بين العينين ، وفي صنعاء على الأذن اليمنى ، وفي الحبشة والتوبة صفحة الخد الأيسر ، ومنها : سهيل وهو عكس الجدي . ومنها : الشمس^(٣) لأهل العراق^(٤) إذا زالت عن الأنف إلى الحجاب الأيمن عند مواجهتهم نقطة الجنوب . ومنها جعل المشرق^(٥) على اليمن^(٦) والمغرب^(٧) على الشمال لأهل العراق أيضاً في مواضع يوضع الجدي بين الكتفين كموصل . ومنها : الثريا والعيوق لأهل المغرب يضعون الأول عند طلوعه على الأيمن ، والثاني على الأيسر ، ومنها : محراب صلى فيه معصوم . فإن علم أنه صلى فيه من غير تيامن ولا تياسر كان مفيداً للعلم ، وإلا فيفيد الظن . ومنها :

(١) فيما ذكره بالنسبة إلى البصرة بل في كثير منها إشكال لا بد من الرجوع إلى القواعد أو إلى أهل الفن (خميني) .

(٤) يعني محاذياً لها خلف المنكب مما يلي العضد (گليايگاني) .

(٣) لعل هذه العبارة للتنبيه على الخلل الذي في بعض الكتب من جعل الشمس عند الزوال على الحجاب الأيمن لأن لازمه الانحراف إلى المشرق وهو خلاف الواقع وخلاف العلامة الأولى فأصلح الماتن (رحمه الله) ذلك بأن العلامة زوال الشمس إلى الحجاب الأيمن عند المواجهة إلى نقطة الجنوب ولا يمكن ذلك إلا بانحراف قبلتهم من الجنوب إلى المغرب وهي موافقة للواقع بالنسبة إلى أواسط العراق وموافقة للعلامة الأولى مع وضوح العبارة (خميني) .

(٤) يعني لأواسطهم فإن انحراف قبلتهم إلى المغرب يكون بمقدار يحاذي حاجبهم الأيمن القبلة عند مواجهتهم إلى نقطة الجنوب فالشمس إذا زالت إلى الحجاب الأيمن عند مواجهتهم نقطة الجنوب تصير محاذية لقبيلتهم وليس المقصود جعلها عند الزوال على الحجاب الأيمن حتى يسلم انحراف قبلتهم إلى المشرق (گليايگاني) .

(٥) أي الاعتدالي منه ومن المشرق (خميني) .

(٦) هذا من سهو القلم والصحيح عكسه (خوئي) .

(٧) أي الاعتدالي منه ومن المشرق (خميني) .

قبر المعصوم ، فإذا علم عدم تغيره وأن ظاهره مطابق لوضع الجسد أفاد العلم وإلا فيفيد الظن . ومنها : قبلة بلد المسلمين في صلاتهم وقبورهم ومحاريبهم إذا لم يعلم بناؤها على الغلط ، إلى غير ذلك كقواعد الهيئة^(١) وقول أهل خبرتها . (مسألة ٢) : عند عدم إمكان تحصيل العلم بالقبلة يجب الاجتهاد في تحصيل الظن^(٢) ولا يجوز الاكتفاء بالظن الضعيف مع إمكان القوي ، كما لا يجوز الاكتفاء به مع إمكان الأقوى ، ولا فرق بين أسباب حصول الظن ، فالمدار على الأقوى فالأقوى ، سواء حصل من الإمارات المذكورة أو من غيرها ، ولو من قول فاسق ، بل ولو كافر فلو أخبر عدل ولم يحصل الظن بقوله وأخبر فاسق أو كافر بخلافه وحصل منه الظن من جهة كونه من أهل الخبرة^(٣) يعمل به^(٤) . (مسألة ٣) : لا فرق في وجوب الاجتهاد بين الأعمى والبصير ، غاية الأمر أن اجتهاد الأعمى هو الرجوع إلى الغير^(٥) في بيان الأمارات أو في تعيين القبلة . (مسألة ٤) : لا يعتبر إخبار صاحب المنزل إذا لم يفد الظن ، ولا يكتفي بالظن الحاصل من قوله إذا أمكن تحصيل الأقوى . (مسألة ٥) : إذا كان اجتهاده مخالفاً لقبلة بلد المسلمين في محاريبهم ومذابحهم وقبورهم فالأحوط^(٦) تكرار الصلاة^(٧) إلا إذا علم بكونها مبنية على الغلط . (مسألة ٦) : إذا حصر القبلة في جهتين بأن علم أنها لا تخرج عن إحداها

(١) بعض قواعدها يفيد العلم إن اتقنت مقدماته (خميني) .

(٢) أو الاحتياط بتكرار الصلاة إلى الأطراف المحتملة بل يجوز التكرار مع إمكان تحصيل العلم أيضاً (خوئي) .

(٣) بل لا يبعد جواز الرجوع إلى أهل الخبرة ولو لم يحصل منه الظن بل تقدم قوله على الظن المطلق لا يخلو من وجه (خميني) .

(٤) إذا كان خبر العدل حسياً فلا يبعد تقدمه على الظن والاحتياط لا ينبغي تركه (خوئي) .

(٥) هذا بحسب الغالب وإلا فيمكن اجتهاده بغيره أيضاً (خوئي) .

(٦) لا يبعد تقديم ظنه الفعلي (غلپایگانی) .

(٧) جواز الاكتفاء بظنه الاجتهادي لا يخلو من قوة (خوئي) .

ج ١ في القبلة ٤٠٩

وجب عليه تكرير الصلاة ، إلا إذا كانت إحداها مظنونة ، والأخرى موهومة ، فيكتفي بالأولى ، وإذا حصر فيهما ظناً فكذلك يكرّر فيهما ، لكن الأحوط إجراء حكم المتحير فيه بتكرارها إلى أربع جهات . (مسألة ٧) : إذا اجتهد لصلاة وحصل له الظن لا يجب تجديد الاجتهاد لصلاة أخرى ما دام الظن باقياً . (مسألة ٨) : إذا ظن بعد الاجتهاد أنها في جهة فصلّى الظهر مثلاً إليها ، ثم تبدّل ظنه إلى جهة أخرى وجب عليه إتيان العصر إلى الجهة الثانية ، وهل يجب إعادة الظهر أو لا ؟ الأقوى وجوبها إذا كان مقتضى ظنه الثاني وقوع الأولى مستدبراً ، أو إلى اليمين أو اليسار ، وإذا كان مقتضاه وقوعها ما بين اليمين واليسار لا تجب الإعادة . (مسألة ٩) : إذا انقلب ظنه في أثناء الصلاة إلى جهة أخرى انقلب إلى ما ظنه إلا إذا كان الأول إلى الاستدبار أو اليمين واليسار بمقتضى ظنه الثاني فيعيد . (مسألة ١٠) : يجوز لأحد المجتهدين المختلفين في الاجتهاد الاقتداء بالآخر إذا كان اختلافهما يسيراً ، بحيث لا يضرّ بهيئة الجماعة ، ولا يكون بحدّ الاستدبار أو اليمين واليسار . (مسألة ١١) : إذا لم يقدر على الاجتهاد أو لم يحصل له الظن بكونها في جهة وكانت الجهات متساوية صلّى إلى أربع جهات^(١) إن وسع الوقت وإلا فبقدر ما وسع ، ويشترط أن يكون التكرار على وجه يحصل معه اليقين بالاستقبال في إحداها ، أو على وجه لا يبلغ الانحراف إلى حدّ اليمين واليسار ، والأولى^(٢) أن يكون على

(١) على الأحوط كما مرّ آنفاً (خوئي) .

على الأحوط كما أن الأحوط القضاء أيضاً مع ضيق الوقت عن تمام الجهات (گلپایگانی) .

(٢) بل الظاهر لزوم كونه على الخطوط المتقابلة عرفاً ومعه لا يبلغ الانحراف إلى حد اليمين واليسار (خميني) .

بل الأقوى (آراكي) . .

بل الأحوط (گلپایگانی) .

خطوط متقابلات . (مسألة ١٢) : لو كان عليه صلاتان فالأحوط^(١) أن تكون الثانية إلى جهات الأولى^(٢) . (مسألة ١٣) : من كان وظيفته تكرار الصلاة إلى أربع جهات أو أقل ، وكان عليه صلاتان يجوز له أن يتيمم جهات الأولى ثم يشرع في الثانية ، ويجوز أن يأتي بالثانية في كل جهة صلى إليها الأولى إلى أن تتم ، والأحوط اختيار الأول ، ولا يجوز أن يصلي الثانية إلى غير الجهة التي صلى إليها الأولى نعم إذا اختار الوجه الأول لا يجب أن يأتي بالثانية على ترتيب الأولى . (مسألة ١٤) : من عليه صلاتان كالظهرين مثلاً مع كون وظيفته التكرار إلى أربع إذا لم يكن له من الوقت مقدار ثمان صلوات بل كان مقدار خمسة أو ستة أو سبعة فهل يجب إتمام جهات الأولى ، وصرف بقية الوقت في الثانية ، أو يجب إتمام جهات الثانية وإيراد النقص على الأولى ؟ الأظهر الوجه الأول ، ويحتمل وجه ثالث وهو التخيير ، وإن لم يكن له إلا مقدار أربعة أو ثلاثة فقد يقال بتعيين الإتيان بجهات الثانية ، ويكون الأولى قضاء ، لكن الأظهر وجوب الإتيان بالصلاتين ، وإيراد النقص على الثانية . كما في الفرض الأول ، وكذا الحال في العشاءين ، ولكن في الظهرين يمكن الاحتياط بأن يأتي بما يتمكن من الصلوات بقصد ما في الذمة^(٣) فعلاً ، بخلاف العشاءين ، لاختلافهما في عدد الركعات . (مسألة ١٥) : من وظيفته التكرار إلى الجهات إذا علم أو ظن بعد الصلاة إلى جهة أنها القبلة لا يجب عليه الإعادة ، ولا إتيان البقية ، ولو علم أو ظن بعد الصلاة إلى جهتين أو ثلاث أن كلها إلى غير القبلة

(١) الظاهر عدم لزوم مراعاته (اراكي) .

(٢) لا بأس بتركه (خوئي) .

(٣) أي ما عليه من الصلاة الاحتياطية لكن في الأخيرة يتعين عليه نية العصر (خميني) .

هذا في غير الصلاة الأخيرة والمتعين فيها إتيانها عصرًا (خوئي) .

وفي آخر الوقت تتعين عليه العصر (غلپایگانی) .

ج ١ في ما يستقبل له ٤١١

فإن كان فيها ما هو ما بين اليمين واليسار كفى ، وإلا وجبت الإعادة^(١) .
(مسألة ١٦) : الظاهر جريان حكم العمل بالظن مع عدم إمكان العلم ،
وال تكرار إلى الجهات مع عدم إمكان الظن في سائر الصلوات غير اليومية ، بل
غيرها ممّا يمكن فيه التكرار ، كصلاة الآيات ، وصلاة الأموات ، وقضاء
الأجزاء المنسية وسجدتي السهو ، وإن قيل^(٢) في صلاة الأموات بكفاية الواحدة
عند عدم الظن مخيراً بين الجهات ، أو التعيين بالقرعة ، وأمّا فيما لا يمكن فيه
التكرار كحال الاحتضار والدفن والذبح والنحر^(٣) ، فمع عدم الظن يتخير ،
والأحوط القرعة . (مسألة ١٧) : إذا صلى من دون الفحص عن القبلة إلى
جهة ، غفلة أو مسامحة يجب إعادتها إلا إذا تبين كونها القبلة^(٤) مع حصول
قصد القربة منه .

٦ - فصل فيما يستقبل له

يجب الاستقبال في مواضع : أحدها الصلوات اليومية أداء وقضاء ،
وتوابعها من صلاة الاحتياط للشكوك ، وقضاء الأجزاء المنسية ، بل وسجدتي
السهو^(٥) ، وكذا فيما لو صارت مستحبة بالعارض كالمعادة جماعة أو

(١) أي الإتيان ببقية المحتملات لا جميعها (خميني) .

(٢) وهو ضعيف كالتعيين بالقرعة كما أن الاحتياط بالقرعة احتياط ضعيف لعدم كون امثال
المقام مصباً لها (خميني) .

(٣) الأحوط فيهما التأخير إلى أن يحصل الظن أو العلم ما لم يبلغ حدّ الحرج ، وإن كان
الأقوى كفاية الحاجة (گلپایگانی) .

(٤) أو كان منحرفاً إلى دون المشرق والمغرب في صورة الغفلة لا المسامحة (خميني) .
بل لو تبين وقوعها إلى ما بين المشرق والمغرب صحّت أيضاً (خوئي) .

(٥) على الأحوط وإن كان عدم الوجوب لا يخلو من قوة (خميني) .

على الأحوط (خوئي) .

على الأحوط فيهما (گلپایگانی) .

٤١٢ في ما يستقبل له ج ١

احتياطاً^(١) ، وكذا في سائر الصلوات الواجبة كالأيات ، بل وكذا في صلاة الأموات ، ويشترط في صلاة النافلة في حال الاستقرار^(٢) لا في حال المشي أو الركوب ، ولا يجب فيها الاستقرار والاستقبال وإن صارت واجبة^(٣) بالعرض بنذر ونحوه . (مسألة ١) : كيفية الاستقبال في الصلاة قائماً أن يكون وجهه ومقاديم بدنه إلى القبلة حتى أصابع رجليه^(٤) على الأحوط والمدار على الصدق العرفي ، وفي الصلاة جالساً أن يكون رأس ركبتيه إليها^(٥) مع وجهه وصدره وبطنه ، وإن جلس على قدميه لا بد أن يكون وضعهما على وجهه يعدّ مقابلاً لها^(٦) ، وإن صلى مضطجعاً يجب أن يكون كهيئة المدفون^(٧) ، وإن صلى مستلقياً فكهيئة المحتضر . « الثاني » : في حال الاحتضار وقد مرّ كيفيته . « الثالث » : حال الصلاة على الميت يجب أن يجعل^(٨) على وجهه يكون رأسه إلى المغرب ورجلاه إلى المشرق . « الرابع » : وضعه حال الدفن على كيفية مرّت . « الخامس » : الذبح والنحر^(٩) بأن يكون المذبح والمنحر ومقاديم

(١) المعادة احتياطاً ليست مستحبة شرعاً (خميني) .

(٢) على الأحوط (خوئي) .

(٣) مرّ عدم صيرورتها واجبة به ونحوه (خميني) .

(٤) الأقوى عدم وجوب استقبالها بل الميزان هو الاستقبال العرفي للمصلي وهو لا يتوقف على استقبال ظهر اليد وأصابع الرجل بل والركبتين حال الجلوس فلو صلى مع انحرافها لا بأس عليه لكن الأحوط مراعاة الاستقبال فيها خصوصاً في الأخير (خميني) .

الأظهر عدم وجوب الاستقبال بها (خوئي) .

(٥) لا يعتبر ذلك على الأظهر (خوئي) .

(٦) لا يعتبر كيفية خاصة في وضع القدمين (خوئي) .

(٧) إن أمكن الاضطجاع على اليمين وإلا يصلي مضطجعاً عكس المدفون أي يجعل رأسه مكان رجليه ويستقبل (خميني) .

(٨) على وجهه يكون رأس الميت إلى يمين المصلي ورجله إلى يساره كما تقدم وما في المتن يختص بالأماكن التي تكون القبلة فيها في طرف الجنوب (خوئي) .

(٩) لا يترك الاحتياط بكون الذابح أيضاً مستقبلاً (خوئي) .

ج ١ في أحكام الخلل في القبلة ٤١٣

بدن الحيوان إلى القبلة ، والأحوط كون الذابح أيضاً مستقبلاً ، وإن كان الأقوى عدم وجوبه . (مسألة ٢) : يحرم الاستقبال حال التخلّي بالبول أو الغائط ، والأحوط^(١) تركه حال الاستبراء والاستنجاء كما مر . (مسألة ٣) : يستحبّ الاستقبال في مواضع : حال الدعاء ، وحال قراءة القرآن ، وحال الذكر ، وحال التعقيب ، وحال المرافعة عند الحاكم ، وحال سجدة الشكر وسجدة التلاوة ، بل حال الجلوس مطلقاً . (مسألة ٤) : يكره الاستقبال حال الجماع ، وحال لبس السراويل ، بل كلّ حالة ينافي التعظيم .

٧ - فصل في أحكام الخلل في القبلة

(مسألة ١) : لو أخلّ بالاستقبال عالماً عامداً بطلت صلاته مطلقاً ، وإن أخلّ بها جاهلاً^(٢) أو ناسياً أو غافلاً أو مخطئاً في اعتقاده أو في ضيق الوقت فإن كان منحرفاً عنها إلى ما بين اليمين واليسار صحّت صلاته ، ولو كان في الأثناء مضى ما تقدم واستقام في الباقي ، من غير فرق بين بقاء الوقت وعدمه ، لكن الأحوط الإعادة في غير المخطيء في اجتهاده مطلقاً وإن كان منحرفاً إلى اليمين واليسار أو إلى الاستدبار فإن كان مجتهداً مخطئاً أعاد في الوقت دون خارجه ، وإن كان الأحوط الإعادة مطلقاً سيّما في صورة الاستدبار ، بل لا ينبغي أن يترك^(٣) في هذه الصورة وكذا إن كان في الأثناء^(٤) ، وإن كان جاهلاً أو ناسياً أو

(١) مرّ الكلام فيه (خميني) .

(٢) بالموضوع لا بالحكم وكذا في النسيان والغفلة (خميني) .

لا يبعد وجوب الإعادة فيما إذا كان الإخلال من جهة الجهل بالحكم ولا سيما إذا كان عن تقصير (خوئي) .

(٣) لا بأس بتركه (خوئي) .

(٤) إن انكشف في الأثناء انحرافه عما بين اليمين والشمال فإن وسع الوقت لادراك ركعة فما فوقها قطع الصلاة وأعادها مستقبلاً وإلا استقام للباقي وتصح صلاته على الأقوى ولو مع الاستدبار وإن كان الأحوط قضائها أيضاً (خميني) .

٤١٤ في الستر والساتر ج ١

غافلاً فالظاهر^(١) وجوب^(٢) الإعادة^(٣) في الوقت وخارجه^(٤) . (مسألة ٢) : إذا ذبح أو نحر إلى غير القبلة عالماً عامداً حرم المذبح والمنحور ، وإن كان ناسياً أو جاهلاً أو لم يعرف جهة القبلة لا يكون حراماً ، وكذا لو تعذر استقباله كأن يكون عاصياً أو واقعاً في بئر أو نحوه ممّا لا يمكن استقباله فإنه يذبحه وإن كان إلى غير القبلة . (مسألة ٣) : لترك استقبال الميت وجب نبشه ما لم يتلاش ولم يوجب هتك حرمة سواء كان عن عمد أو جهل أو نسيان كما مرّ سابقاً .

٨ - فصل في الستر والساتر

إعلم أن الستر قسمان : ستر يلزم في نفسه ، وستر مخصوص بحالة الصلاة ، فالأول يجب ستر العورتين : القبل والدبر ، على كلّ مكلف من الرجل والمرأة عن كلّ أحد من ذكر أو أنثى ولو كان مماتلاً ، محرماً أو غير محرّم ، ويحرم على كلّ منهما أيضاً النظر إلى عورة الآخر ، ولا يستثنى من الحكمين إلا الزوج والزوجة ، والسيد والأمة إذا لم تكن مزوجة^(٥) ولا محللة بل يجب الستر عن الطفل المميّز ، خصوصاً المراهق كما أنه يحرم النظر إلى عورة المراهق بل الأحوط ترك النظر إلى عورة المميّز ، ويجب ستر المرأة تمام بدنّها عمّن عدا الزوج والمحارم إلا الوجه والكفين مع عدم التلذذ والرّيبة ، وأمّا معهما فيجب الستر ، ويحرم النظر حتّى بالنسبة إلى المحارم ، وبالنسبة إلى الوجه والكفين

(١) بل الظاهر عدم الفرق بين من ذكر وبين المجتهد المخطي (آراكي) .

(٢) بل الظاهر عدم وجوبها خارج الوقت وإن كان الأحوط الإعادة (خميني) .

(٣) لا يبعد عدم وجوب القضاء في غير الجاهل بالحكم (خوئي) .

(٤) على الأحوط (گلپایگانی) .

(٥) بل الظاهر جواز النظر إلى الأمة المحللة والمزوجة أيضاً ما لم يعتق شيء منها

(گلپایگانی) .

ج ١ في الستروالساتر ٤١٥

والأحوط سترها عن المحارم من السرّة إلى الركبة مطلقاً ، كما أنّ الأحوط^(١) ستر الوجه والكفّين عن غير المحارم مطلقاً . (مسألة ١) : الظاهر وجوب^(٢) ستر الشعر^(٣) الموصول بالشعر ، سواء كان من الرجل أو المرأة وحرمة النظر إليه ، وأمّا القرامل من غير الشعر وكذا الحلّى ففي وجوب سترهما وحرمة النظر إليهما مع مستورية البشرة إشكال وإن كان أحوط^(٤) . (مسألة ٢) : الظاهر حرمة النظر إلى ما يحرم النظر إليه في المرأة والماء الصافي مع عدم التلذّذ ، وأمّا معه فلا إشكال في حرمة . (مسألة ٣) : لا يشترط في الستر الواجب في نفسه ساتر مخصوص ولا كيفيّة خاصّة بل المناط مجرد الستر ولو كان باليد وطلي الطين ونحوهما .

وأما الثاني : أي الستر في حال الصلاة فله كيفيّة خاصّة ، ويشترط فيه ساتر خاص ويجب مطلقاً سواء كان هناك ناظر محترم أو غيره أم لا ، ويتفاوت بالنسبة إلى الرجل أو المرأة فيجب عليه ستر العورتين ، أي القبل من القضيب والبيضتين ، وحلقة الدبر لا غير وإن كان الأحوط ستر العجان ، أي ما بين حلقة الدبر إلى أصل القضيب ، وأحوط من ذلك ستر ما بين السرّة والركبة ، والواجب ستر لون البشرة ، والأحوط ستر الشبّع^(٥) الذي يرى من خلف الثوب من غير تميّز للونه ، وأمّا الحجم أي الشكل فلا يجب ستره ، وأمّا المرأة فيجب عليها ستر جميع بدنّها حتّى الرأس والشعر إلّا الوجه ، المقدار الذي يغسل في

(١) لا يترك (أراكي) . .

لا يترك (گلپایگانی) .

(٢) بل الأحوط وجوبه وكذا في القرامل والحلّى (خمینی) .

(٣) لا يبعد عدم وجوبه والستر أحوط (خوئی) .

فيه تأمل وإن كان أحوط (گلپایگانی) .

(٤) لا يبعد جواز تركه (خوئی) .

(٥) لا يترك (خوئی) .

٤١٦ في الستروالساتر ج ١

الوضوء ، وإلاّ اليدين إلى الزندين ، والقدمين إلى الساقين ظاهرهما وباطنهما ، ويجب ستر شيء من أطراف هذه المستثنيات من باب المقدّمة . (مسألة ٤) : لا يجب على المرأة حال الصلاة ستر ما في باطن الفم من الأسنان واللسان ، ولا ما على الوجه من الزينة كالكحل والحمرة والسواد والحلي ، ولا الشعر الموصول بشعرها والقرامل وغير ذلك ، وإن قلنا بوجوب سترها عن الناظر . (مسألة ٥) : إذا كان هناك ناظر ينظر بريبة إلى وجهها أو كفيها أو قدميها يجب عليها سترها لكن لا من حيث الصلاة ، فإن أتّمت ولم تسترها لم تبطل الصلاة ، وكذا بالنسبة إلى حليها ، وما على وجهها من الزينة ، وكذا بالنسبة إلى الشعر الموصول والقرامل في صورة حرمة النظر إليها . (مسألة ٦) : يجب على المرأة ستر رقبتها حال الصلاة ، وكذا تحت ذقنها حتّى المقدار الذي يرى منه عند اختمارها على الأحوط^(١) . (مسألة ٧) : الأمة كالحرّة في جميع ما ذكر من المستثنى والمستثنى منه ، ولكن لا يجب عليها ستر رأسها ولا شعرها ولا عنقها من غير فرق بين أقسامها من القنّة والمدبّرة والمكاتبّة والمستولدة^(٢) وأما المبعّضة فكالحرّة مطلقاً ولو اعتقت في أثناء الصلاة وعلمت به ولم يتخلّل بين عتقها وستر رأسها زمان صحّت صلاتها ، بل وإن تخلّل^(٣) زمان^(٤) إذا بادرت إلى ستر رأسها للباقي من صلاتها بلا فعل مناف ، وأما إذا تركت سترها حينئذ بطلت ، وكذا إذا لم تتمكّن من الستر إلّا بفعل المنافي ولكن الأحوط الإتمام ثمّ الإعادة ، نعم لو لم تعلم بالعتق حتّى فرغت صحّت صلاتها على

(١) الظاهر وجوب ستر جميع ما تحت الذقن لاستتاره بالخمار عادة وأما الزائد على ما يستره

الخمار في العادة فلا يجب ستره (خوئي) .

(٢) الأحوط وجوب الستر عليها حال حياة ولدها (خوئي) .

(٣) لا يخلو من إشكال (خميني) .

(٤) صحة الصلاة مع تخلله لا تخلو من إشكال بل منع (خوئي) .

الأحوط في هذه الصورة الإتمام ثمّ الإعادة (گلپایگانی) .

ج ١ في الستروالساتر ٤١٧

الأقوى ، بل وكذا لو علمت لكن لم يكن عندها^(١) ساتر^(٢) أو كان الوقت ضيقاً ، وأمّا إذا علمت عتقها لكن كانت جاهلة بالحكم وهو وجوب الستر فالأحوط^(٣) إعادتها^(٤) . (مسألة ٨) : الصبيّة الغير البالغة حكمها حكم الأمة في عدم وجوب ستر رأسها ورقبتها ، بناء على المختار من صحّة صلاتها وشرعيّتها ، وإذا بلغت في أثناء الصلاة فحالها حال الأمة المعتبرة^(٥) في الأثناء في وجوب المبادرة إلى الستر ، والبطلان مع عدمها إذا كانت عالمة بالبلوغ . (مسألة ٩) : لا فرق في وجوب الستر وشرطيّته بين أنواع الصلوات الواجبة والمستحبّة ، ويجب أيضاً في توابع الصلاة من قضاء الأجزاء المنسيّة ، بل سجديتي السهو على الأحوط^(٦) نعم لا يجب في صلاة الجنّازة وإن كان هو الأحوط فيها أيضاً وكذا لا يجب في سجدة التلاوة وسجدة الشكر . (مسألة ١٠) : يشترط ستر العورة في الطواف^(٧) أيضاً . (مسألة ١١) : إذا بدت العورة كلّاً أو بعضاً لريح أو غفلة لم تبطل الصلاة ولكن إن علم به في أثناء الصلاة وجبت المبادرة إلى سترها^(٨) وصحّت أيضاً ، وإن كان الأحوط^(٩)

-
- (١) إذا كانت فاقدة له في تمام الوقت وإلا فالظاهر لزوم الإعادة (خميني) .
(٢) أصلاً حتى لغير تلك الصلاة وإلا فالأحوط الاتمام ثم الإعادة إلا مع الضيق (غلپایگانی) .
(٣) بل الأقوى (خميني - غلپایگانی) .
(٤) بل الأقوى (آراكي) . .
(٥) مرّ حكمها آنفاً (خوئي) .
(٦) الأظهر عدم وجوب الستر فيهما (خوئي) .
(٧) وجوب سترها فيه على نحو ما وجب في الصلاة محل إشكال لكن لا يترك الاحتياط فيه (خميني) .
(٨) الظاهر بطلان الصلاة مع العلم به في الأثناء والأحوط الاتمام ثم الإعادة ومنه يظهر الحال في المسألة الآتية (خوئي) .
(٩) لا ينبغي تركه خصوصاً في الصورة الثانية بل لا يترك فيها (خميني) .
لا يترك إذا احتاج إلى زمان ولو غير معتد به (غلپایگانی) .

الإعادة بعد الإتمام خصوصاً إذا احتاج سترها إلى زمان معتد به .
 (مسألة ١٢) : إذا نسي ستر العورة ابتداءً أو بعد الكشف في الأثناء فالأقوى
 صحة الصلاة ، وإن كان الأحوط الإعادة ، وكذا لو تركه من أول الصلاة أو في
 الأثناء غفلة ، والجاهل بالحكم كالعامد على الأحوط^(١) . (مسألة ١٣) :
 يجب الستر من جميع الجوانب بحيث لو كان هناك ناظر لم يرها إلا من جهة
 التحت فلا يجب ، نعم إذا كان واقفاً على طرف سطح^(٢) أو على شبك بحيث
 ترى عورته لو كان هناك ناظر فالأقوى والأحوط وجوب الستر من تحت أيضاً ،
 بخلاف ما إذا كان واقفاً على طرف بئر ، والفرق من حيث عدم تعارف وجود
 الناظر في البئر فيصدق الستر عرفاً ، وأما الواقف على طرف السطح لا يصدق
 عليه الستر إذا كان بحيث يرى فلو لم يستر من جهة التحت بطلت صلاته ،
 وإن لم يكن هناك ناظر ، فالمدار على الصدق العرفي ومقتضاه ما ذكرنا .
 (مسألة ١٤) : هل يجب الستر عن نفسه بمعنى أن يكون بحيث لا يرى نفسه
 أيضاً أم المدار على الغير ؟ قولان : الأحوط الأول ، وإن كان الثاني لا يخلو
 عن قوة فلو صلى في ثوب واسع الجيب بحيث يرى عورة نفسه عند الركوع لم
 تبطل على ما ذكرنا^(٣) والأحوط البطلان هذا إذا لم يكن بحيث قد يراها غيره
 أيضاً ، وإلا فلا إشكال في البطلان . (مسألة ١٥) : هل اللازم أن يكون
 ساتريته في جميع الأحوال حاصلًا من أول الصلاة إلى آخرها ، أو يكفي الستر
 بالنسبة إلى كل حالة عند تحققها ، مثلاً إذا كان ثوبه ممّا يستر حال القيام لا حال
 الركوع فهل تبطل الصلاة فيه ، وإن كان في حال الركوع يجعله على وجه يكون
 ساتراً أو يستتر عنده بساتر آخر أو لا تبطل ؟ وجهان أقواهما الثاني ، وأحوطهما

(١) بل الأقوى (آراكي) . .

بل الأقوى (گلپایگانی) .

(٢) يتوقع وجود الناظر تحتها ولو لم يكن فعلاً (خميني) .

(٣) الظاهر البطلان في المثال ولعل الوجه فيه ظاهر (خوئي) .

ج ١ في شرائط لباس المصلي ٤١٩

الأول ، وعلى ما ذكرنا فلو كان ثوبه مخرقاً بحيث تنكشف عورته في بعض الأحوال لم يضر إذا سدّ ذلك الخرق في تلك الحالة بجمعه أو بنحو آخر ولو بيده^(١) على إشكال في الستر بها^(٢) . (مسألة ١٦) : الستر الواجب في نفسه من حيث حرمة النظر يحصل بكل ما يمنع عن النظر ، ولو كان بيده أو يد زوجته أو أمته . كما أنه يكفي ستر الدبر بالليتين ، وأمّا الستر الصلاتي فلا يكفي فيه ذلك ولو حال الاضطراب ، بل لا يجزي الستر بالطلي بالطين أيضاً حال الاختيار ، نعم يجزي^(٣) حال الاضطراب^(٤) على الأقوى^(٥) وإن كان الأحوط خلافه ، وأمّا الستر بالورق والحشيش فالأقوى جوازه حتى حال الاختيار ، لكن الأحوط الاقتصاد على حال الاضطراب^(٦) ، وكذا يجزي مثل القطن والصوف الغير المنسوجين ، وإن كان الأولى المنسوج منهما أو من غيرهما ممّا يكون من الألبسة المتعارفة .

٩ - فصل في شرائط لباس المصلي

وهي أمور : « الأول » : الطهارة في جميع لباسه ، عدا ما لا تتم فيه الصلاة منفرداً ، بل وكذا في محموله^(٧) على ما عرفت تفصيله في باب

(١) إذا صدق الستر بالثوب فلا إشكال وأمّا الستر باليد فالإكتفاء به في الصلاة مشكل بل

الأقوى المنع (گلپایگانی) .

(٢) الظاهر عدم كفاية الستر باليد (خوئي) .

(٣) فيه إشكال (آراكي) . .

(٤) بل لا يجزي على الأقوى فالأقوى لمن لا يجد ما يصلي فيه ولو مثل الحشيش والورق

إتيان صلاة فاقد الساتر (خميني) .

(٥) مشكل (گلپایگانی) .

(٦) بل الأظهر ذلك في الحشيش وما أشبهه من الصوف والقطن ونحوهما (خوئي) .

(٧) مرّ الكلام فيه (خميني) .

٤٢٠ في شرائط لباس المصلي ج ١

الطهارة . « الثاني » : الاباحة^(١) ، وهي أيضاً شرط في جميع لباسه^(٢) من غير فرق بين الساتر وغيره ، وكذا في محموله^(٣) ، فلو صلى في المغصوب ولو كان خيطاً منه عالماً بالحرمة عامداً بطلت^(٤) ، وإن كان جاهلاً بكونه مفسداً . بل الأحوط البطلان مع الجهل بالحرمة أيضاً ، وإن كان الحكم بالصحة لا يخلو عن قوة^(٥) ، وأمّا مع النسيان أو الجهل بالغصبة فصحيحة ، والظاهر عدم الفرق بين كون المصلي الناسي هو الغاصب أو غيره ، لكن الأحوط^(٦) الإعادة بالنسبة إلى الغاصب ، خصوصاً إذا كان بحيث لا يبالي على فرض تذكره أيضاً . (مسألة ١) : لا فرق في الغصب بين أن يكون من جهة كون عينه للغير أو كون منفعتة له ، بل وكذا لو تعلّق به حقّ الغير بأن يكون مرهوناً . (مسألة ٢) : إذا صبغ ثوب بصبغ مغصوب فالظاهر أنّه لا يجري عليه حكم المغصوب ، لأنّ الصبغ يعدّ تالفاً^(٧) ، فلا يكون اللون لمالكه ، لكن لا يخلو عن إشكال^(٨) أيضاً ، نعم لو كان الصبغ أيضاً مباحاً لكن أجبر شخصاً على عمله ولم يعط أجرته لا إشكال فيه ، بل وكذا لو أجبر على خياطة ثوب أو استأجر ولم يعط أجرته إذا كان الخيط له أيضاً ، وأمّا إذا كان للغير فمشكل ، وإن كان يمكن أن يقال : إنّه يعدّ تالفاً فيستحق مالكة قيمته ، خصوصاً إذا لم

(١) على الأحوط في غير الساتر وفي المحمول ولا يبعد عدم الاشتراط فيهما (خوئي) .

(٢) على الأحوط (خميني) .

(٣) محل إشكال بل منع (خميني) .

(٤) إن تحرك بحركات الصلاة (كلياگاني) .

(٥) بل ضعيف فيما إذا كان عن تقصير (آراكي) . .

الأقوى جريان حكم العالم على الجاهل عن تقصير (خوئي) .

في المعذور وأمّا المقصر فالأقوى فيه البطلان (كلياگاني) .

(٦) لا يترك (كلياگاني) .

(٧) فيه منع إلا أن الحكم بالبطلان معه مبني على الاحتياط المتقدم (خوئي) .

(٨) غير معتد به (خميني) .

ج ١ في شرائط لباس المصلي ٤٢١

يمكن ردّه بفتقه ، لكن الأحوط^(١) ترك الصلاة فيه قبل إرضاء مالك الخيط ، خصوصاً إذا أمكن ردّه بالفتق صحيحاً ، بل لا يترك في هذه الصورة^(٢) .

(مسألة ٣) : إذا غسل الثوب الوسخ أو النجس بماء مغصوب فلا إشكال في جواز الصلاة فيه بعد الجفاف ، غاية الأمر أن ذمّه تشتغل بعوض الماء ، وأمّا مع رطوبته فالظاهر أنه كذلك أيضاً ، وإن كان الأولى^(٣) تركها حتى يجفّ .

(مسألة ٤) : إذا أذن المالك للغاصب أو غيره في الصلاة فيه مع بقاء الغصبية صحّت ، خصوصاً بالنسبة إلى غير الغاصب ، وإن أطلق الإذن ففي جوازه بالنسبة إلى الغاصب إشكال ، لانصراف الإذن إلى غيره ، نعم مع الظهور في العموم لا إشكال . (مسألة ٥) : المحمول المغصوب إذا تحرّك بحركات الصلاة يوجب البطلان^(٤) ، وإن كان شيئاً يسيراً . (مسألة ٦) : إذا اضطرّ إلى لبس المغصوب لحفظ نفسه أو لحفظ المغصوب^(٥) عن التلف صحّت صلاته فيه . (مسألة ٧) : إذا جهل أو نسي الغصبية وعلم أو تذكّر في أثناء الصلاة فإن أمكن نزعه^(٦) فوراً^(٧) وكان له ساتر غيره صحّت الصلاة ، وإلاّ ففي سعة الوقت ولو يادراك ركعة يقطع الصلاة ، وإلاّ فيشتغل بها في حال النزاع . (مسألة ٨) :

(١) لا يترك (آراكي) . .

(٢) بل مطلقاً وإن كان للصحة مطلقاً وجه غير ما في المتن فإنه ضعيف (خميني) .

بل مطلقاً وكذا في الصيغ (گلپایگانی) .

(٣) بل الأحوط (گلپایگانی) .

(٤) محل إشكال بل عدم إيجابه لا يخلو من قوة (خميني) .

على الأحوط كما تقدم (خوئي) .

(٥) إذا كان غاصباً وحفظه لنفسه ففيه إشكال وإن كانت الصحة أقرب (خميني) .

في الغاصب إشكال (آراكي) . .

(٦) وجوب النزاع وضعاً في غير الساتر بالفعل مبني على الاحتياط المتقدم (خوئي) .

(٧) قبل فوات الموالاة بين الأجزاء (خميني) .

أو قبل أن تفوت الموالاة بين أجزاء الصلاة (گلپایگانی) .

إذا استقرض ثوباً وكان من نيّته عدم أداء عوضه^(١) ، أو كان من نيّته الأداء من الحرام فعن بعض العلماء أنّه يكون من المغصوب بل عن بعضهم أنّه لو لم ينو الأداء أصلاً لا من الحلال ولا من الحرام أيضاً كذلك ولا يبعد^(٢) ما ذكره^(٣) ، ولا يختصّ بالقرض ولا بالثوب ، بل لو اشترى أو استأجر أو نحو ذلك وكان من نيّته عدم أداء العوض أيضاً كذلك . (مسألة ٩) : إذا اشترى ثوباً بعين مال تعلّق به الخمس أو الزكاة مع عدم أدائهما من مال آخر حكمه حكم المغصوب . « الثالث » : أن لا يكون من أجزاء الميتة سواء كان حيوانه محلّل اللحم أو محرّمه ، بل لا فرق بين أن يكون ممّا ميتته نجسة أو لا ، كميّته السمك ونحوه ممّا ليس له نفس سائلة على الأحوط ، وكذا لا فرق بين أن يكون مدبوغاً أو لا ، والمأخوذ من يد المسلم^(٤) وما عليه أثر استعماله بحكم المذكي ، بل وكذا المطروح في أرضهم وسوقهم وكان عليه أثر الاستعمال ، وإن كان الأحوط اجتنابه ، كما أن الأحوط اجتناب ما في يد المسلم المستحلّ للميتة بالدبغ ، ويستثنى من الميتة صوفها وشعرها ووبرها وغير ذلك ممّا مرّ في بحث النجاسات . (مسألة ١٠) اللحم أو الشحم أو الجلد المأخوذ من يد الكافر^(٥)

(١) من أول الأمر وأما إذا بدا له فلا إشكال في الصحة وكذا في الأداء عن مال الغير (خميني) .

(٢) فيه تأمل (غلپایگانی) .

(٣) بل هو بعيد فيما إذا تحقق قصد المعاملة جداً (خوئي) .

(٤) مع استعماله فيما يشترط فيه الطهارة ولو يبيعه واحتمال إحراز التذكية في حقه (آراكي) . .

(٥) قد مرّ أن الظاهر من الأخبار أن المأخوذ من سوق الإسلام ما لم يعلم سبقه بسوق الكفر محكوم بالطهارة ولو من يد الكافر والمأخوذ من سوق الكفر ما لم يعلم سبقه بسوق الإسلام محكوم بالنجاسة إلا إذا عامل معه المسلم معاملة الطهارة مع احتمال إحرازه لها ولو بالبيع والشراء لكن لا يترك الاحتياط في المأخوذ من يد الكافر مطلقاً لما مر (غلپایگانی) .

ج ١ في شرائط لباس المصلي ٤٢٣

أو المطروح^(١) في بلاد الكفار أو المأخوذ من يد مجهول الحال في غير سوق المسلمين أو المطروح في أرض المسلمين إذا لم يكن عليه أثر الاستعمال محكوم بعدم التذكية ، ولا يجوز الصلاة فيه ، بل وكذا المأخوذ من يد المسلم إذا علم أنه أخذه من يد الكافر^(٢) مع عدم مبالاته بكونه من ميتة أو مذكى .
(مسألة ١١) : استصحاب جزء من أجزاء الميتة في الصلاة موجب لبطلانها^(٣) وإن لم يكن ملبوساً^(٤) . (مسألة ١٢) : إذا صلى في الميتة جهلاً^(٥) لم تجب الإعادة نعم مع الالتفات والشك^(٦) لا تجوز ولا تجزي ، وأما إذا صلى فيها نسياناً فإن كانت ميتة ذي النفس أعاد في الوقت وخارجه^(٧) ، وإن كان من ميتة ما لا نفس له فلا تجب الإعادة . (مسألة ١٣) : المشكوك في كونه من جلد الحيوان أو غيره لا مانع من الصلاة فيه . « الرابع » : أن لا يكون من أجزاء ما لا يؤكل لحمه ، وإن كان مذكى أو حياً جلداً كان أو غيره فلا يجوز الصلاة في جلد غير المأكول ولا شعره وصوفه وريشه ووبره ، ولا في شيء من فضلاته ، سواء كان ملبوساً أو مخلوطاً به أو محمولاً حتى شعرة واقعة على لباسه ، بل حتى عرقه وريقه وإن كان طاهراً ما دام رطباً بل وباساً إذا كان له عين ، ولا فرق في الحيوان بين كونه ذا نفس أو لا كالسمك الحرام أكله . (مسألة ١٤) : لا بأس بالشمع والعسل والحريز الممتزج ودم البق والقمل والبرغوث ونحوها من

(١) على الأحوط (خميني) .

(٢) الأحوط في المسبوق بيد الكافر الاجتناب إلا إذا عمل المسلم معه معاملة المذكي (خميني) .

(٣) على الأحوط (خميني) .

(٤) على الأحوط وللصحة وجه وجيه (خوئي) .

(٥) بالموضوع (خميني) .

(٦) في أنه ميتة أو مذكى مع عدم إمارة على التذكية لا يجوز على الأحوط (خميني) .

يعني في التذكية مع عدم إمارة محرزة لها (گلپایگانی) .

(٧) هذا إذا كانت الميتة مما تتم الصلاة فيه والّا لم تجب الإعادة حتى في الوقت (خوئي) .

فضلات أمثال هذه الحيوانات ممّا لا لحم لها وكذا الصدف لعدم معلوميّة كونه جزءاً من الحيوان ، وعلى تقديره لم يعلم كونه ذا لحم ، وأمّا اللؤلؤ فلا إشكال فيه أصلاً ، لعدم كونه جزء من الحيوان . (مسألة ١٥) : لا بأس بفضلات الإنسان ولو لغيره كعرقه ووسخه وشعره وريقه ولبنه ، فعلى هذا لا مانع في الشعر الموصول بالشعر سواء كان من الرجل أو المرأة ، نعم لم اتّخذ لباساً من شعر الإنسان فيه إشكال^(١) سواء كان ساتراً^(٢) أو غيره ، بل المنع قوي^(٣) خصوصاً الساتر . (مسألة ١٦) : لا فرق في المنع بين أن يكون ملبوساً أو جزءاً منه ، أو واقعاً عليه أو كان في جيبه ، بل ولو في حقة هي في جيبه . (مسألة ١٧) : يستثنى ممّا لا يؤكل الخبز الخالص الغير المغشوش بوبر الأرناب والثعالب ، وكذا السنجاب^(٤) وأمّا السمور والقاقم والفنك والحواصل فلا يجوز الصلاة في أجزائها على الأقوى^(٥) . (مسألة ١٨) : الأقوى جواز الصلاة في المشكوك كونه من المأكول أو من غيره ، فعلى هذا لا بأس بالصلاة في الماهوت وأمّا إذا شكّ في كون شيء من أجزاء الحيوان أو من غير الحيوان فلا إشكال فيه . (مسألة ١٩) : إذا صلى في غير المأكول جاهلاً^(٦) أو ناسياً^(٧) فالأحوط [فالأقوى] صحة صلاته . (مسألة ٢٠) : الظاهر عدم الفرق بين ما يحرم أكله بالأصالة أو بالعرض كالموطوء والجلال ، وإن كان لا يخلو عن

-
- (١) والأظهر الجواز بلا فرق بين الساتر وغيره (خوئي) .
 - (٢) الظاهر عدم المنع في غير الساتر والأحوط ترك اتخاذه ساتراً (خميني) .
 - (٣) القوة ممنوعة وإن كان أحوط (آراكي) . .
 - لا قوّة فيه ولكن لا يترك الاحتياط في الساتر منه إن لم يكن له ساتر غيره (گلپایگانی) .
 - (٤) لا ينبغي ترك الاحتياط فيه وإن كان الأقوى الاستثناء (خميني) .
 - لا يترك الاحتياط فيه (گلپایگانی) . .
 - (٥) الاقوائية بالنسبة إلى بعضها لا تخلو من تأمل (خميني) .
 - (٦) بالموضوع (گلپایگانی) .
 - (٧) الصحة في الناسي محل تأمل فلا يترك الاحتياط بالإعادة (خميني) .

ج ١ في شرائط لباس المصلي ٤٢٥

إشكال . « الخامس » : أن لا يكون من الذهب للرجال ، ولا يجوز لبسه لهم في غير الصلاة أيضاً ، ولا فرق بين أن يكون خالصاً أو ممزوجاً ، بل الأقوى اجتناب الملحّم به ، والمذهب بالتمويه والطلّي إذا صدق عليه^(١) لبس الذهب^(٢) ، ولا فرق بين ما تتم فيه الصلاة ، وما لا تتم ، كالحاتم والزر^(٣) ونحوهما ، نعم لا بأس بالمحمول منه مسكوكاً أو غيره ، كما لا بأس بشدّ الأسنان به^(٤) بل الأقوى أنه لا بأس بالصلاة فيما جاز فعله فيه من السلاح كالسيف والخنجر ونحوهما^(٥) وإن أطلق عليهما اسم اللبس ، لكن الأحوط اجتنبه ، وأمّا النساء فلا إشكال في جواز لبسهنّ وصلاتهنّ فيه ، وأمّا الصبيّ المميّز فلا يحرم عليه^(٦) لبسه ، ولكن الأحوط له عدم الصلاة فيه .
(مسألة ٢١) : لا بأس بالمشكوك كونه ذهباً في الصلاة وغيرها .
(مسألة ٢٢) : إذا صلّى في الذهب جاهلاً^(٧) أو ناسياً فالظاهر صحّتها .
(مسألة ٢٣) : لا بأس بكون قاب الساعة من الذهب ، إذ لا يصدق عليه الأنية ، ولا بأس باستصحابها أيضاً في الصلاة إذا كان في جيبه ، حيث إنه يعدّ من المحمول ، نعم إذا كان زنجير الساعة من الذهب وعلقه على رقبتة أو وضعه

(١) لكن الصدق في بعضها محل إشكال (خميني) .

(٢) نعم إلا أن في صدقه في كثير من أقسام المموه والمطلّي والممزوج وفي بعض أقسام الملحّم إشكالاً بل منعاً (خوئي) .

(٣) لا يبعد الجواز فيه وفي أمثاله مما لا يصدق عليه عنوان اللبس (خوئي) .

(٤) بل لا بأس بتلييس السن بالذهب (خوئي) .

(٥) الموجود في النص جواز تحلية السيف بالذهب أو جعل نعله منه ولا يصدق لبس الذهب في شيء منهما وأمّا فيما صدق ذلك كما إذا جعل نفس السيف أو قرابه من الذهب فعدم جواز لبسه والصلاة فيه لا يخلو من قوة (خوئي) .

(٦) لكن الأحوط على المكلفين ترك التسييب له إلا في الصغار الذين لا ميز لهم في اللباس (گلپایگانی) .

(٧) بالموضوع (گلپایگانی) .

٤٢٦ في شرائط لباس المصلي ج ١

في جيبه ، لكن علّق رأس الزنجير يحرم ، لأنّه تزيين بالذهب^(١) ولا تصحّ الصلاة فيه أيضاً . (مسألة ٢٤) : لا فرق في حرمة لبس الذهب بين أن يكون ظاهراً مرئياً أو لم يكن ظاهراً . (مسألة ٢٥) : لا بأس بافتراش الذهب ويشكل التدنّس به^(٢) . « السادس » : أن لا يكون حريراً محضاً للرجال ، سواء كان ساتراً للعودة أو كان الساتر غيره ، وسواء كان ممّا تتم فيه الصلاة أو لا على الأقوى^(٣) ، كالنّكّة^(٤) والقلنسوة ونحوهما ، بل يحرم لبسه في غير حال الصلاة أيضاً إلّا مع الضرورة لبرد أو مرض ، وفي حال الحرب ، وحينئذ تجوز الصلاة فيه^(٥) أيضاً^(٦) وإن كان الأحوط أن يجعل ساتره من غير الحرير ولا بأس به للنساء ، بل تجوز صلاتهنّ فيه أيضاً على الأقوى ، بل وكذا الخنثى^(٧) المشكل^(٨) وكذا لا بأس بالمتزج بغيره من قطن أو غيره ممّا يخرجّه عن صدق الخلوص والمحوضة ، وكذا لا بأس بالكفّ به^(٩) وإن زاد على أربع أصابع ، وأن كان الأحوط^(١٠) ترك ما زاد عليها ، ولا بأس بالمحمول منه أيضاً ، وإن كان

(١) بل لأنه لبس له فيما إذا علّق الزنجير على رقبته وفي بعض صور تعليق رأس الزنجير أيضاً (خوئي) .

(٢) لا بأس بالدفار الذي يغطى به النائم وأما الدثار أي الثوب الذي يستدفأ به فوق الشعار فلا إشكال في حرمة (خميني) .

(٣) لا قوة فيه والأحوط اجتنابه (گلپایگانی) .

(٤) لا قوة فيه وإن كان أحوط (آراكي) .

(٥) في جوازها في حال الحرب تأمل (خميني) .

(٦) دوران صحة الصلاة مدار جواز اللبس لا يخلو من إشكال بل منع (خوئي) .

(٧) الأحوط اجتنابه (آراكي) .

(٨) أمرها مشكل (خميني) .

الأظهر أنه لا يجوز له لبس الحرير ولا الصلاة فيه (خوئي) .

فيه إشكال فلا يترك الاحتياط (گلپایگانی) .

(٩) مع عدم صدق الصلاة فيه (خميني) .

(١٠) لا يترك الاحتياط وإن لم يزد (آراكي) .

ج ١ في شرائط لباس المصلي ٤٢٧

مما تتمّ فيه الصلاة . (مسألة ٢٦) : لا بأس بغير الملبوس من الحرير كالافتراش والركوب عليه والتدثّر^(١) به ونحو ذلك في حال الصلاة وغيرها ، ولا بزرّ الثياب وأعلامها والسفائف والقياطين الموضوعة عليها وإن تعدّدت وكثرت . (مسألة ٢٧) : لا يجوز جعل البطانة من الحرير لقبيص وغيره وإن كان إلى نصفه وكذا لا يجوز لبس الثوب الذي أحد نصفيه حرير ، وكذا إذا كان طرف العمامة منه إذا كان زائداً^(٢) على مقدار الكف^(٣) ، بل على أربعة أصابع على الأحوط . (مسألة ٢٨) : لا بأس بما يرقّع به الثوب من الحرير إذا لم يزد على مقدار الكفّ وكذا الثوب المنسوج طرائق بعضها حرير وبعضها غير حرير إذا لم يزد عرض الطرائق من الحرير على مقدار الكفّ ، وكذا لا بأس بالثوب الملقق من قطع بعضها حرير وبعضها غيره بالشرط المذكور . (مسألة ٢٩) : لا بأس بثوب جعل الأبريسم بين ظهارته وبطانته عوض القطن ونحوه وأمّا إذا جعل وصلة^(٤) من الحرير بينهما فلا يجوز لبسه ولا الصلاة فيه . (مسألة ٣٠) : لا بأس بعصابة الجروح والقروح وخرق الجبيرة وحفيظة المسلوس والمبطون إذا كانت من الحرير . (مسألة ٣١) : يجوز لبس الحرير لمن كان قملاً على خلاف العادة لدفعه ، والظاهر جواز الصلاة فيه حينئذ^(٥) . (مسألة ٣٢) : إذا صلّى في الحرير جهلاً^(٦) أو نسياناً فالأقوى عدم وجوب الإعادة وإن كان أحوط . (مسألة ٣٣) : يشترط في الخليط أن يكون ممّا تصحّ فيه الصلاة ، كالقطن والصوف ممّا يؤكل لحمه ، فلو كان من صوف أو وبر ما لا يؤكل لحمه

(١) إن لم يصدق عليه اللبس (گلپایگانی) .

(٢) بل وإن لم يزد على الأحوط كما مرّ (آراكي) .

(٣) على الأحوط (خميني) .

(٤) بحيث يصدق الصلاة فيها (خميني) .

(٥) فيه إشكال بل منع وقد تقدم نظيره (خوئي) .

(٦) فيما إذا لم يكن جهله بالحكم (آراكي) .

بالموضوع (گلپایگانی) .

٤٢٨ في شرائط لباس المصلي ج ١

لم يكف في صحّة الصلاة ، وإن كان كافياً في رفع الحرمة ، ويشترط أن يكون بمقدار يخرج به عن صدق المحوطة ، فإذا كان يسيراً مستهلكاً بحيث يصدق عليه الحرير المحض لم يجز لبسه ولا الصلاة فيه ، ولا يعد كفاية العشر في الإخراج عن الصدق . (مسألة ٣٤) : الثوب الممتزج إذا ذهب جميع ما فيه من غير الأبريسم من القطن أو الصوف لكثرة الاستعمال وبقي الأبريسم محضاً لا يجوز لبسه بعد ذلك . (مسألة ٣٥) : إذا شك في ثوب أن خليطه من صوف ما يؤكل لحمه أو مما لا يؤكل فالأقوى جواز الصلاة فيه ، وإن كان الأحوط الاجتناب عنه . (مسألة ٣٦) : إذا شك في ثوب أنه حرير محض أو مخلوط جاز لبسه والصلاة فيه على الأقوى . (مسألة ٣٧) : الثوب من الأبريسم المفتول بالذهب لا يجوز لبسه ولا الصلاة فيه . (مسألة ٣٨) : إذا انحصر ثوبه في الحرير فإن كان مضطراً إلى لبسه لبرد أو غيره فلا بأس بالصلاة فيه^(١) ، وإلاّ لزم نزعه ، وإن لم يكن له ساتر غيره فيصلّ حينئذ عارياً ، وكذا إذا انحصر في الميتة أو المغصوب أو الذهب ، وكذا إذا انحصر في غير المأكول ، وأمّا إذا انحصر في النجس فالأقوى^(٢) جواز^(٣) الصلاة فيه^(٤) ، وإن لم يكن مضطراً إلى لبسه ، والأحوط تكرار الصلاة وكذا في صورة^(٥) الانحصار في غير المأكول^(٦) فيصلّي فيه ثمّ يصلّي عارياً . (مسألة ٣٩) : إذا اضطر إلى لبس أحد الممنوعات من النجس وغير المأكول والحرير والذهب والميتة والمغصوب قدّم

(١) قد مرّ حكمه (خوئي) .

(٢) بل الأقوى هو الصلاة عارياً مع عدم الاضطرار إلى لبسه (خميني) .

(٣) قد مرّ أن الأقوى التخيير بين الصلاة فيه والصلاة عارياً (گلپایگانی) .

(٤) بل الأقوى التخيير وإن كان الصلاة فيه أفضل كما مرّ (آراكي) .

(٥) لا يترك الاحتياط في هذه الصورة (خميني) .

(٦) لا يترك الاحتياط فيه وفي ميتة ما لا نفس له (آراكي) .

لا يترك الاحتياط فيه وفي الميتة (گلپایگانی) .

ج ١ في شرائط لباس المصلي ٤٢٩

النجس^(١) على الجميع ، ثم غير المأكول ، ثم الذهب والحريز^(٢) وتخير بينهما ، ثم الميتة^(٣) فيتأخر المغصوب عن الجميع . (مسألة ٤٠) : لا بأس بلبس الصبي الحريز فلا يحرم^(٤) على الولي إلباسه إيّاه ، ونصح^(٥) صلاته فيه^(٦) بناء على المختار من كون عبادته شرعية . (مسألة ٤١) : يجب تحصيل الساتر للصلاة ولو بإجارة أو شراء ولو كان بأزيد من عوض المثل ما لم يجحف بماله ولم يضر بحاله ، ويجب قبول الهبة أو العارية ما لم يكن فيه حرج ، بل يجب الاستعارة والاستيهاب كذلك . (مسألة ٤٢) : يحرم لبس لباس الشهرة^(٧) بأن يلبس خلاف زيّه^(٨) من حيث جنس اللباس أو من حيث لونه ، أو من حيث وضعه وتفصيله وخياطته كأن يلبس العالم لباس الجندي أو بالعكس مثلاً ، وكذا يحرم على الأحوط لبس الرجال ما يختص بالنساء وبالعكس^(٩) والأحوط ترك الصلاة فيهما وإن كان الأقوى عدم البطلان^(١٠) . (مسألة ٤٣) :

-
- (١) تقديم النجس على غير المأكول مبني على الاحتياط (خميني) .
 - (٢) في تقدمهما على الميتة إشكال (گلپایگانی) .
 - (٣) إن كانت نجسة وإلا فتأخرها عن الذهب والحريز غير معلوم (خميني) .
 - في تقدم الذهب والحريز على الميتة الطاهرة إشكال (آراكي) .
 - الظاهر تقديم الميتة على الذهب والحريز (خوئي) .
 - (٤) قد مر الاحتياط في ترك اللباس وصحة صلاته محل إشكال (گلپایگانی) .
 - (٥) محل إشكال (خميني) .
 - (٦) فيه منع وقد مر أن الجواز التكليفي لا يلزم الصحة (خوئي) .
 - (٧) على الأحوط (خميني) .
 - الظاهر جوازه ما لم ينطبق عليه عنوان الهتك أو نحوه (خوئي) .
 - (٨) إذا كان بحيث يشهره لا مطلقاً (گلپایگانی) .
 - (٩) الأظهر اختصاص ذلك بما إذا أخذ أحدهما بزي الآخر فلا حرمة فيما إذا كان اللبس لغاية أخرى ولا سيما إذا كانت المدة يسيرة (خوئي) .
 - (١٠) لا يبعد البطلان في الساتر بالفعل المحرم لبسه (خوئي) .

٤٣٠ في شرائط لباس المصلي ج ١

إذا لم يجد^(١) المصلي ساتراً حتى ورق الأشجار والحشيش فإن وجد الطين^(٢) أو الوحل أو الماء الكدر أو حفرة يلج فيها ويتستر بها أو نحو ذلك ممّا يحصل به ستر العورة صلى صلاة المختار قائماً^(٣) مع الركوع^(٤) والسجود ، وإن لم يجد ما يستر به العورة أصلاً فإن أمن من الناظر بأن لم يكن هناك ناظر أصلاً أو كان وكان أعمى أو في ظلمة أو علم بعدم نظره أصلاً ، أو كان ممّن لا يحرم نظره إليه كزوجته أو أمته فالأحوط^(٥) تكرار الصلاة^(٦) بأن يصلي صلاة المختار تارة ، وموئياً للركوع والسجود أخرى قائماً ، وإن لم يأمن من الناظر المحترم صلى جالساً ، وينحني^(٧) للركوع والسجود^(٨) بمقدار لا يبدو عورته ، وإن لم يمكن فيومي برأسه ، وإلا فبعينيه ، ويجعل الانحناء أو الإيماء للسجود أزيد من الركوع ويرفع ما يسجد عليه ويضع^(٩) جبهته عليه وفي صورة القيام يجعل يده على قبله على الأحوط . (مسألة ٤٤) : إذا وجد ساتراً لإحدى عورتيه ففي

-
- (١) الأقوى أنه إذا لم يجد ساتراً حتى مثل الحشيش يصلي عرياناً قائماً مع الأمن من الناظر وجالساً مع عدمه وفي الحالين يومي للركوع والسجود ويجعل إيمائه للسجود أخفض وإذا صلى قائماً يستر قبله بيده وإذا صلى جالساً يستره بفخذيه (خميني) .
- (٢) مرّ أنه في عرض الحشيش ونحوه (خوئي) .
- (٣) في خصوص الحفرة وأما غيرها مما ذكره فالأقوى اتحاد حكمه مع العاري والأحوط الجمع بين وظيفتي المختار والعاري (گلپایگانی) .
- (٤) الأظهر أن المتستر بدخول الوحل أو الماء الكدر أو الحفرة يصلي مع الإيماء والأحوط الجمع بينها وبين صلاة المختار (خوئي) .
- (٥) والأقوى الاجتزاء بالثاني (گلپایگانی) .
- (٦) ولا بأس بالاكْتفاء بالصلاة مع الإيماء قائماً (خوئي) .
- (٧) بل يومي برأسه على الأقوى هذا مع عدم التمكن من الركوع والسجود بحيث لا تبدو العورة وإلا فهما المتعنيان ولا يبعد التمكن للجالس خصوصاً في الركوع (گلپایگانی) .
- (٨) الأقوى عدم وجوب الانحناء لهما والأحوط الجمع بينه وبين الإيماء وقصد ما هو الواجب منهما في نفس الأمر (خوئي) .
- (٩) على الأحوط والأظهر عدم وجوبه (خوئي) .

ج ١ في شرائط لباس المصلي ٤٣١

وجوب تقديم القبل أو الدبر أو التخيير^(١) بينهما وجوه^(٢) أوجهها^(٣) الوسط^(٤) .
(مسألة ٤٥) : يجوز للعراة الصلاة متفرقين ، ويجوز بل يستحبّ لهم الجماعة وإن استلزمت للصلاة جلوساً وأمكنهم الصلاة مع الانفراد قياماً فيجلسون ويجلس الإمام وسط الصفّ ويتقدّمهم بركبتيه ويومون^(٥) للركوع^(٦) والسجود^(٧) إلّا إذا كانوا في ظلمة آمنين من نظر بعضهم إلى بعض ، فيصلّون قائمين صلاة المختار^(٨) تارة ، ومع الإيماء أخرى على الأحوط . (مسألة ٤٦) : الأحوط بل الأقوى^(٩) تأخير الصلاة^(١٠) عن أول الوقت إذا لم يكن عنده ساتر واحتمل وجوده في آخر الوقت . (مسألة ٤٧) : إذا كان عنده ثوبان يعلم أنّ أحدهما حرير أو ذهب أو مغصوب ، والآخر ممّا تصحّ فيه الصلاة لا تجوز الصلاة في واحد منهما

(١) قد مرّ أن التخيير أقوى (گلپایگانی) .

(٢) بل الظاهر تعين ما هو أحفظ بحسب حالات الصلاة وإن كان حافظاً للدبر في جميع الحالات وللقبل في بعضها يستر به الدبر وإذا كان بالعكس يستر القبل ومع التساوي فالأحوط ستر الدبر (خميني) .

(٣) بل الأحوط التكرار .

(٤) فيصلّي حينئذ مع الركوع والسجود وقد دلّت صحيحة زرارة على أنّ الموجب لسقوط الركوع والسجود هو بدو ما خلفه (خوئي) .

(٥) بل يركعون ويسجدون على وجوههم إلا أن يكون هناك ناظر محترم غيرهم والأحوط أن يصطفون صفّاً واحداً ومع عدم إمكان الصف الواحد يومون إلا من في الصف الأخير فإنهم يركعون ويسجدون (خميني) .

(٦) بل مع الأمن يجلسون ويومي الإمام ويركعون ويسجدون وإن أرادوا الاحتياط فليصلوا صلاة أخرى قائمين مومنين للركوع والسجود (گلپایگانی) .

(٧) الأظهر أنّهم يركعون ويسجدون وإن كان الأولى الجماعة في هذا الحال (خوئي) .

(٨) الأولى ترك الجماعة في هذا الحال وإن أتى بها فالأقوى وجوب القيام مع الإيماء للإمام والمأموم والأحوط إعادة الصلاة مع جلوس جماعة مع الركوع والسجود (خوئي) .

(٩) في القوة إشكال (خميني) .

(١٠) في القوة إشكال نعم هو أحوط (خوئي) .

٤٣٢ في شرائط لباس المصلي ج ١

بل يصلي عارياً^(١) وإن علم أنَّ أحدهما من غير المأكول والآخر من المأكول أو أنَّ أحدهما نجس والآخر طاهر صلى صلاتين ، وإذا ضاق الوقت ولم يكن إلاَّ مقدار صلاة واحدة يصلي عارياً في الصورة الأولى^(٢) ويتخير^(٣) بينهما في الثانية . (مسألة ٤٨) : المصلي مستلقياً أو مضطجعاً لا بأس بكون فراشه أو لحافه نجساً أو حريراً أو من غير المأكول^(٤) إذا كان له ساتر غيرهما ، وإن كان يستتر بهما أو باللحاف فقط فالأحوط كونهما ممّا تصحُّ فيه الصلاة . (مسألة ٤٩) : إذا لبس ثوباً طويلاً جداً وكان طرفه الواقع على الأرض الغير المتحرّك بحركات الصلاة نجساً أو حريراً أو مغصوباً^(٥) أو ممّا لا يؤكل فالظاهر عدم صحّة الصلاة^(٦) ما دام يصدق أنّه لا لبس ثوباً كذاثياً ، نعم لو كان بحيث لا يصدق لبسه بل يقال : لبس هذا الطرف منه ، كما إذا كان طوله عشرين ذراعاً ، ولبس بمقدار ذراعين منه أو ثلاثة وكان الطرف الآخر ممّا لا تجوز الصلاة فيه فلا بأس به . (مسألة ٥٠) : الأقوى جواز الصلاة فيما يستر ظهر القدم ولا يغطي

(١) فيه إشكال (خوئي) .

(٢) بل يتخير كما في الصورة الثانية (خوئي) .

(٣) بل يصلي عارياً في الثانية أيضاً (خميني) .

(٤) الأقوى بطلان الصلاة في اللحاف إذا كان من غير المأكول (خوئي) .

(٥) الحكم في المغصوب إذا كانت الصلاة في أحد الأطراف المباحة موجبة للتصرف فيه مبني على الاحتياط وإن كانت الصحة معه أيضاً لا تخلو من وجه (خميني) .

الأقوى عدم بطلان الصلاة في المغصوب مع فرض عدم الحركة بحركات الصلاة وعدم عدّ الصلاة تصرفاً فيه (گلپایگانی) .

(٦) هذا إنما يتم في الثوب المتنجّس لأن نجاسة جزء منه كافية في بطلان الصلاة فيه وأما الجزء المغصوب الذي لا يتحرّك بحركات الصلاة فلا ينبغي الشك في صحة الصلاة في الثوب المشتمل عليه بل الأمر كذلك في الحرير وغير المأكول لأن الممنوع إنما هي الصلاة في الحرير المبعض أو في أجزاء غير المأكول ومن الظاهر أنها لا تصدق في مفروض الكلام وإنما الصادق هي الصلاة في ثوب بعض أجزائه حرير محض أو من غير المأكول وهو لا يوجب البطلان (خوئي) .

ج ١ في ما يكره من اللباس حال الصلاة ٤٣٣

الساق ، كالجوارب ونحوه .

١٠ - فصل فيما يكره من اللباس حال الصلاة

وهي أمور : « أحدها » : الثوب الأسود حتى للنساء ، عدا الخف والعمامة والكساء ، ومنه العباء والمشيع منه أشد كراهة ، وكذا المصبوغ بالزعفران أو العصفر ، بل الأولى اجتناب مطلق المصبوغ . « الثاني » : الساتر الواحد الرقيق . « الثالث » : الصلاة في السروال وحده ، وإن لم يكن رقيقاً ، كما أنه يكره للنساء الصلاة في ثوب واحد وإن لم يكن رقيقاً . « الرابع » : الاتّزار فوق القميص . « الخامس » : التوشّح ، وتأكّد كراهته للإمام وهو إدخال الثوب تحت اليد اليمنى ، وإلقاؤه على المنكب الأيسر ، بل أو الأيمن . « السادس » : في العمامة المجردة عن السدل وعن التحنك ، أي التلحي ، ويكفي في حصوله ميل المسدول إلى جهة الذقن ، ولا يعتبر إدارته تحت الذقن وغرزه في الطرف الآخر ، وإن كان هذا أيضاً أحد الكيفيات له . « السابع » : اشتمال الصمّاء ، بأن يجعل الرداء على كتفه ، وإدارة طرفه تحت إبطه وإلقاؤه على الكتف . « الثامن » : التحزّم للرجل . « التاسع » : النقاب للمرأة إذا لم يمنع من القراءة وإلاً أبطل . « العاشر » : اللثام للرجل إذا لم يمنع من القراءة . « الحادي عشر » : الخاتم الذي عليه صورة . « الثاني عشر » : استصحاب الحديد البارز . « الثالث عشر » : لبس النساء الخلخال الذي له صوت . « الرابع عشر » : القباء المشدود بالزرور الكثيرة أو بالحزام . « الخامس عشر » : الصلاة محلّول الأزرار . « السادس عشر » : لباس الشهرة إذا لم يصل إلى حدّ الحرمة ، أو قلنا بعدم حرمة . « السابع عشر » : ثوب من لا يتوقّى من النجاسة خصوصاً شارب الخمر ، وكذا المتهم بالغصب . « الثامن عشر » : ثوب ذو تماثيل . « التاسع عشر » : الثوب الممتزج بالأبريسم . « العشرون » : البسة الكفار وأعداء الدين .

٤٣٤ فيما يستحب من اللباس ج ١

« الحادي والعشرون » : الثوب الوسخ . « الثاني والعشرون » : السنجاب .
« الثالث والعشرون » : ما يستر ظهر القدم من غير أن يغطي الساق .
« الرابع والعشرون » : الثوب الذي يوجب التكبر . « الخامس والعشرون » :
لبس الشائب ما يلبسه الشبان . « السادس والعشرون » : الجلد المأخوذ ممن
يستحل الميتة بالدباغ . « السابع والعشرون » : الصلاة في النعل من جلد
الحمار . « الثامن والعشرون » : الثوب الضيق الملاصق بالجلد .
« التاسع والعشرون » : الصلاة مع الخضاب قبل أن يغسل . « الثلاثون » :
استصحاب الدرهم الذي عليه صورة . « الواحد والثلاثون » : إدخال اليد
تحت الثوب إذا لاصقت البدن . « الثاني والثلاثون » : الصلاة مع نجاسة ما لا
تم في الصلاة كالخاتم والتكّة والقلنسوة ونحوها . « الثالث والثلاثون » :
الصلاة في ثوب لاصق وبر الأرانب أو جلده مع احتمال لصوق الور به .

١١ - فصل فيما يستحب من اللباس

وهي أمور : « أحدها » : العمامة مع التحنك . « الثاني » : الرداء
خصوصاً للإمام بل يكره له تركه . « الثالث » : تعدد الثياب ، بل يكره في
الثوب الواحد للمرأة كما مر . « الرابع » : لبس السراويل . « الخامس » : أن
يكون اللباس من القطن أو الكتان . « السادس » : أن يكون أبيض .
« السابع » : لبس الخاتم من العقيق . « الثامن » : لبس النعل العريّة .
« التاسع » : ستر القدمين للمرأة . « العاشر » : ستر الرأس في الأمة والصبيّة ،
وأماً غيرهما من الإناث فيجب كما مر . « الحادي عشر » : لبس أنظف ثيابه .
« الثاني عشر » : استعمال الطيب ، ففي الخبر ما مضمونه : الصلاة مع الطيب
تعادل سبعين صلاة . « الثالث عشر » : ستر ما بين السرّة والركبة .
« الرابع عشر » : لبس المرأة قلايتها .

١٢ - فصل في مكان المصلي

والمراد به ما استقرّ عليه ولو بوسائط^(١) وما شغله من الفضاء في قيامه وقعوده وركوعه وسجوده ونحوها ، ويشترط فيه أمور : « أحدها » : إباحته ، فالصلاة في المكان المغصوب باطلة^(٢) : سواء تعلّق الغصب بعينه أو بمنافعه ، كما إذا كان مستأجراً وصلى فيه شخص من غير إذن المستأجر وإن كان مأذوناً من قبل المالك أو تعلّق به حقّ كحقّ الرهن ، وحقّ غرماء الميت^(٣) وحقّ الميت إذا أوصى بثلثه ولم يفرز بعد ولم يخرج منه ، وحقّ السبق كمن سبق إلى مكان من المسجد أو غيره فغصبه منه غاصب على الأقوى^(٤) ونحو ذلك ، وإنما تبطل الصلاة إذا كان عالماً عامداً ، وأما إذا كان غافلاً أو جاهلاً^(٥) أو ناسياً^(٦) فلا تبطل^(٧) نعم لا يعتبر العلم بالفساد ، فلو كان جاهلاً بالفساد مع علمه بالحرمة والغصبية كفى في البطلان ، ولا فرق بين النافلة والفريضة في ذلك على الأصح . (مسألة ١) : إذا كان المكان مباحاً ولكن فرش عليه فرش مغصوب فصلّى على ذلك الفرش بطلت صلاته ، وكذا العكس .

(١) محل تأمل بل منع (خميني) .

(٢) الحكم بالبطلان إنما هو فيما إذا كان السجود على الموضع المغصوب وإلا فالصحة لا تخلو من قوة وبذلك يظهر الحال في جملة من الفروع الآتية (خوئي) .

(٣) على الأحوط (گلپایگانی) .

(٤) لا قوّة فيه (خميني) .

بل الأحوط (آراكي) .

(٥) غير مقصر (گلپایگانی) .

(٦) الأحوط مع كون الناسي هو الغاصب البطلان وإن كان عدم البطلان مطلقاً لا يخلو من قوة (خميني) .

قد مرّ الاحتياط في نسيان الغاصب (گلپایگانی) .

(٧) عدم البطلان في فرض الجهل مع كون محل السجود مغصوباً لا يخلو من إشكال بل منع (خوئي) .

٤٣٦ في مكان المصلي ج ١

(مسألة ٢) : إذا صلى على سقف مباح وكان ما تحته من الأرض مغصوباً فإن كان السقف معتمداً على تلك الأرض تبطل^(١) الصلاة^(٢) عليه ، وإلا فلا ، لكن إذا كان الفضاء الواقع فيه السقف مغصوباً أو كان الفضاء فوقاني الذي يقع فيه بدن المصلي مغصوباً بطلت^(٣) في الصورتين^(٤) . (مسألة ٣) : إذا كان^(٥) المكان مباحاً وكان عليه سقف مغصوب فإن كان التصرف في ذلك المكان يعدّ تصرفاً في السقف بطلت الصلاة^(٦) فيه^(٧) وإلا فلا ، فلو صلى في قبة سقفها أو جدرانها مغصوب وكان بحيث لا يمكنه الصلاة فيها جدار أو إن لم يكن سقف أو كان عسراً أو حرجاً كما في شدة الحر أو شدة البرد بطلت الصلاة وإن لم يعدّ تصرفاً فيه فلا ، ومما ذكرنا ظهر حال الصلاة تحت الخيمة المغصوبة فإنها تبطل إذا عدت تصرفاً في الخيمة ، بل تبطل على هذا إذا كانت أطنابها أو مساميرها غصباً كما هو الغالب ، إذ في الغالب يعدّ تصرفاً فيها وإلا فلا . (مسألة ٤) : تبطل^(٨) الصلاة على الدابة المغصوبة^(٩) بل وكذا إذا كان رحلها أو سرجها أو وطاؤها غصباً ، بل ولو كان المغصوب نعلها . (مسألة ٥) : قد يقال يبطلان الصلاة على الأرض التي تحتها تراب مغصوب ولو بفصل عشرين ذراعاً ، وعدم

(١) بل لا تبطل (خميني) .

(٢) على الأحوط (گلپایگانی) .

(٣) إذا كان الفضاء الواقع فيه السقف مغصوباً ولم يكن السقف وما فوقه مغصوباً فالأقوى عدم البطلان (خميني) .

(٤) يظهر حكم ذلك مما تقدّم (خوئي) .

(٥) الأقوى صحة الصلاة في جميع فروض المسألة حتى مع عد الصلاة تصرفاً فيها وإن كان الأحوط في هذه الصورة هو البطلان مع أن شيئاً مما ذكر لا يعد تصرفاً (خميني) .

(٦) لا يبعد صحة الصلاة في الأمثلة المذكورة وصدق التصرف في المغصوب ممنوع والانتفاع وإن كان صادقاً لكن الممنوع التصرف دون الانتفاع (گلپایگانی) .

(٧) الأظهر صحة الصلاة في جميع الصور المذكورة في المتن (خوئي) .

(٨) على الأحوط وإن كان الأقوى في مثل كون الفعل مغصوباً الصحة (خميني) .

(٩) إذا كانت السجدة بالإيماء فالحكم بالصحة لا يخلو من قوة (خوئي) .

ج ١ في مكان المصلي ٤٣٧

بطلانها إذا كان شيء آخر مدفوناً فيها والفرق بين الصورتين مشكل . وكذا الحكم بالبطلان لعدم صدق التصرف في ذلك التراب أو الشيء المدفون ، نعم لو توقّف الاستقرار والوقوف في ذلك المكان على ذلك التراب أو غيره يصدق التصرف ويوجب البطلان^(١) . (مسألة ٦) : إذا صلى في سفينة مغموسة بطلت وقد يقال^(٢) بالبطلان إذا كان لوح منها غصباً . وهو مشكل على إطلاقه ، بل يختص البطلان بما إذا توقّف^(٣) الانتفاع بالسفينة على ذلك اللوح^(٤) . (مسألة ٧) : ربما يقال^(٥) يبطلان الصلاة على دابة خيط خرجها بخيط مغموس ، وهذا أيضاً مشكل لأن الخيط يعدّ تالفاً^(٦) ، ويشغل ذمّة الغاصب بالعوض إلا إذا أمكن^(٧) ردّ الخيط إلى مالكه مع بقاء ماليته . (مسألة ٨) : المحبوس في المكان المغموس يصلي فيه قائماً مع الركوع والسجود إذا لم يستلزم تصرفاً زائداً على الكون فيه على الوجه المتعارف ، كما هو الغالب ، وأما إذا استلزم تصرفاً زائداً فيترك ذلك الزائد ، ويصلي بما أمكن من غير استلزام ، وأما المضطر إلى الصلاة في المكان المغموس فلا إشكال في صحة صلاته . (مسألة ٩) : إذا اعتقد الغصبة وصلى فتبين الخلاف فإن لم يحصل

(١) محل إشكال (خميني) .

على الأحوط (غلپایگانی) .

(٢) وهو ضعيف إلا إذا صلى على اللوح المغموس (خميني) .

(٣) بل يختص بما إذا كان اللوح مسجداً (خوئي) .

بل الحكم بالبطلان يدور مدار صدق التصرف وتوقف الانتفاع أعم منه (غلپایگانی) .

(٤) مع صدق التصرف (آراكي) .

(٥) وهو ضعيف سواء أمكن رد الخيط أو لا وفي تعليقه إشكال (خميني) .

(٦) وعلى تقدير عدم عده من التالف تصح الصلاة أيضاً (خوئي) .

بل لعدم عد الصلاة تصرفاً في الخيط فالأقوى الصحة ولو أمكن الرد مع بقاء ماليته ومع

صدق التصرف تبطل الصلاة ولو مع عدم إمكان الرد وعدم المالية (غلپایگانی) .

(٧) بل مع إمكان الرد أيضاً صححت الصلاة ولا يصدق التصرف (آراكي) .

٤٣٨ في مكان المصلي ج ١

منه قصد القرية بطلت ، وإلا صحت وأما إذا اعتقد الإباحة فتبين الغصبية فهي صحيحة من غير إشكال^(١) . (مسألة ١٠) : الأقوى صحة صلاة الجاهل بالحكم^(٢) الشرعي^(٣) وهي الحرمة ، وإن كان الأحوط^(٤) البطلان خصوصاً في الجاهل المقصر^(٥) . (مسألة ١١) : الأرض المغصوبة المجهول مالها لا يجوز التصرف فيها ولو بالصلاة ، ويرجع أمرها إلى الحاكم الشرعي^(٦) ، وكذا إذا غصب آلات وأدوات من الأجر ونحوه وعمّر بها داراً أو غيرها ثم جهل المالك ، فإنه لا يجوز التصرف ، ويجب الرجوع إلى الحاكم الشرعي . (مسألة ١٢) : الدار المشتركة لا يجوز لواحد من الشركاء التصرف فيها إلا بإذن الباقي . (مسألة ١٣) : إذا اشترى داراً من المال الغير المزكى أو الغير المخمس يكون بالنسبة إلى مقدار الزكاة أو الخمس فضولياً^(٧) فإن إمضاء الحاكم ولاية على الطائفتين من الفقراء والسادات يكون لهم فيجب عليه أن يشتري هذا المقدار من الحاكم ، وإذا لم يمس بطل ، وتكون باقية على ملك المالك الأول . (مسألة ١٤) : من مات وعليه من حقوق الناس كالمظالم أو الزكاة أو الخمس لا يجوز^(٨) لورثته التصرف في تركته^(٩) ولو بالصلاة في داره

(١) تقدّم الإشكال بل المنع في بعض صورته (خوئي) .

(٢) مع القصور (آراكي) .

(٣) حكمه حكم الجاهل بالموضوع وقد تقدم (خوئي) .

(٤) لا يترك في المقصر (خميني) .

(٥) بل الأقوى فيه البطلان (گلپایگانی) .

(٦) على الأحوط (خوئي) .

(٧) الظاهر هو الفرق بين الخمس والزكاة فإن المال المشتري بما لم يخمس متعلق بالخمس

به بلا حاجة إلى إمضاء الحاكم وأما المشتري بما لم يترك فالحكم فيه كما في المتن إلا

أن للمشتري تصحيح البيع بأداء الزكاة من ماله الآخر بلا حاجة إلى مراجعة الحاكم

(خوئي) .

(٨) محل إشكال مع بنائهم على الأداء وعدم المسامحة فيه (خميني) .

(٩) إذا كان الحق ثابتاً في ذمة الميت فالحكم فيه ما ذكره في الفرع الآتي وإن كان ثابتاً في =

ج ١ في مكان المصلي ٤٣٩

قبل أداء ما عليه من الحقوق . (مسألة ١٥) : إذا مات وعليه دين مستغرق للتركة لا يجوز^(١) للورثة ولا لغيرهم التصرف في تركته قبل أداء الدين ، بل وكذا في الدين الغير المستغرق إلا إذا علم رضاء الديان^(٢) بأن كان الدين قليلاً ، والتركة كثيرة ، والورثة بانين على أداء الدين غير متسامحين ، وإلا فيشكل حتى الصلاة في داره ، ولا فرق في ذلك بين الورثة وغيرهم وكذا إذا لم يكن عليه دين ولكن كان بعض الورثة قصيراً^(٣) أو غائباً أو نحو ذلك . (مسألة ١٦) : لا يجوز التصرف حتى الصلاة في ملك الغير إلا بإذنه الصريح أو الفحوى أو شاهد الحال ، والأول كأن يقول : أذنت لك بالتصرف في داري بالصلاة فقط ، أو بالصلاة وغيرها ، والظاهر عدم اشتراط حصول العلم برضاه ، بل يكفي الظن^(٤) الحاصل بالقول المزبور ، لأن ظواهر الألفاظ معتبرة عند العقلاء ، والثاني كأن يأذن في التصرف بالقيام والقعود والنوم والأكل من ماله ، ففي الصلاة بالأولى^(٥) يكون راضياً ، وهذا أيضاً يكفي فيه الظن على

= الأعيان فلا يجوز التصرف فيها قبل الأداء والاستيذان من الحاكم في غير ما كان الحق من الخمس بل فيه أيضاً على الأحوط (خوئي) .

(١) محل تأمل في التصرفات الجزئية المتعارفة في أمر التجهيز ولوازمه المتداولة المعمولة وأولى بذلك الدين الغير المستغرق بل لا يبعد جواز التصرفات الغير الناقلة أو المعدمة لمحل الحق مع بنائهم على أداء الدين وعدم تسامحهم فيه في غير المستغرق (خميني) .

(٢) الظاهر كفاية البناء على أداء الدين من غير مسامحة في جواز التصرف بلا حاجة إلى إحراز رضاء الديان (خوئي) .

(٣) لا يبعد الجواز في التصرفات اللازمة بحسب التعارف لتجهيز الميت من الورثة بل وغيرهم (خميني) .

(٤) بل يكفي الظهور العرفي ولو لم يحصل الظن (خميني) .
مع فرض الظهور لا حاجة إلى الظن الشخصي بل لا يضر الظن بالخلاف (آراكي) .
ظواهر الألفاظ حجة وإن لم يحصل الظن منها (گلپایگانی) .

(٥) الأولوية الظنية غير كافية نعم لو كان للكلام إطلاق أو كان الكلام الملقى بحيث يفهم =

٤٤٠ في مكان المصلي ج ١

الظاهر ، لأنه مستند إلى ظاهر اللفظ إذا استفيد منه عرفاً وإلاً فلا بدّ من العلم بالرضا ، بل الأحوط اعتبار العلم مطلقاً ، والثالث كأن يكون هناك قرائن وشواهد تدلّ على رضاه ، كالمضائف المفتوحة الأبواب والحمامات والخانات ونحو ذلك ، ولا بدّ في هذا القسم^(١) من حصول القطع^(٢) بالرضا^(٣) لعدم استناد الإذن في هذا القسم إلى اللفظ ، ولا دليل على حجّية الظنّ الغير الحاصل منه . (مسألة ١٧) : يجوز الصلاة في الأراضي المتّسعة اتّساعاً عظيماً^(٤) ، بحيث يتعذّر أو يتعسّر على الناس اجتنابها . وإن لم يكن إذن من مُلّاكها ، بل وإن كان فيهم الصغار والمجانين ، بل لا يبعد ذلك وإن علم كراهة الملاك^(٥) ، وإن كان الأحوط^(٦) التجنّب حيثنّذ مع الإمكان . (مسألة ١٨) : يجوز الصلاة في بيوت من تضمّنت الآية جواز الأكل فيها بلا إذن مع عدم العلم بالكراهة ، كالأب والأم والأخ والعمّ والخال والعمّة والخالة ، ومن ملك الشخص مفتاح بيته ، والصديق ، وأمّا مع العلم بالكراهة فلا يجوز بل يشكل^(٧)

= العرف منه بإلقاء الخصوصية الإذن فيها لا إشكال فيه (خميني) .

(١) لا يبعد اعتبار الظهور الفعلي كالقولي لكن الأحوط ترك التصرف إلا مع حصول الوثوق والاطمينان (خميني) .

(٢) وفي حكمه الاطمينان به (خوئي) .

(٣) لا يبعد حجّية ظواهر تلك الأفعال لقيام سيرة العقلاء على العمل بها والاحتجاج عليها (غلپایگانی) .

(٤) كالصحارى البعيدة عن القرى مما هي من توابعها ومراتعها ومرافقها فإنه يجوز التصرف فيها بمثل الجلوس والمشي والصلاة وأمثالها حتى مع النهي على الأقوى وأما الأراضي القريبة المعدة للزرع وغيره فيجوز مع عدم ظهور الكراهة والمنع ولو مع احتمالهما وإن كان في الملاك الصغار والمجانين وأمّا مع المنع وظهور الكراهة فيشكل جوازه فالأحوط الاجتناب بل لا يخلو وجوبه من قوة (خميني) .

(٥) الظاهر عدم الجواز في هذه الصورة (خوئي) .

(٦) لا يترك (آراكي) .

(٧) الأقوى جواز الأكل منها ولو مع الظن بالكراهة ولكن لا ينبغي ترك الاحتياط وأما الصلاة =

ج ١ في مكان المصلي ٤٤١

مع ظنّها أيضاً^(١) . (مسألة ١٩) : يجب على الغاصب الخروج من المكان المغصوب ، وإن اشتغل بالصلاة في سعة الوقت يجب قطعها ، وإن كان في ضيق الوقت يجب الاشتغال بها^(٢) حال الخروج مع الإيماء للركوع والسجود ، ولكن يجب عليه^(٣) قضاؤها^(٤) أيضاً ، إذا لم يكن الخروج عن توبة وندم ، بل الأحوط القضاء وإن كان من ندم ويقصد التفريغ للمالك . (مسألة ٢٠) : إذا دخل في المكان المغصوب جهلاً أو نسياناً أو بتخيّل الإذن ثم التفت وبان الخلاف فإن كان في سعة الوقت لا يجوز له التشاغل بالصلاة ، وإن كان مشغلاً بها وجب القطع والخروج ، وإن كان في ضيق الوقت اشتغل بها حال الخروج سالكاً أقرب الطرق ، مراعيّاً للاستقبال بقدر الإمكان ، ولا يجب قضاؤها وإن كان أحوط ، لكن هذا إذا لم يعلم برضا المالك بالبقاء بمقدار الصلاة ، وإلاّ فيصلّي ثم يخرج ، وكذا الحال إذا كان مأذوناً من المالك في الدخول ، ثم ارتفع الإذن برجوعه عن إذنه أو بموته والانتقال إلى غيره . (مسألة ٢١) : إذا أذن المالك بالصلاة خصوصاً أو عموماً ثم رجع عن إذنه قبل الشروع فيها وجب الخروج في سعة الوقت ، وفي الضيق يصلّي حال الخروج على ما مرّ ، وإن كان ذلك بعد الشروع فيها فقد يقال بوجوب إتمامها مستقراً ، وعدم الالتفات إلى نهيه وإن كان في سعة الوقت إلاّ إذا كان موجباً لضرر عظيم على المالك لكنّه مشكل ، بل الأقوى وجوب القطع في السعة والتشاغل بها خارجاً في

= فيها فلا تخلو من إشكال فالأحوط فيها الاقتصار على صورة شهادة الحال بالرضا وإن كان

الجواز مطلقاً لا يخلو من قرب (خميني) .

إلا مع الفحوى أو شاهد الحال (گلپایگانی) .

(١) لا اعتبار بالظن إذا لم يكن من الظنون المعتبرة (خوئي) .

(٢) بالشروع فيها أو إتمامها على تقدير صحة ما أتى به من الأجزاء وكذا الحال في الفرع

الآتي والمراد بسعة الوقت هو التمكن من إدراك ركعة في الخارج (خوئي) .

(٣) على الأحوط (گلپایگانی) .

(٤) على الأحوط (خميني) .

٤٤٢ في مكان المصلي ج ١

الضيق خصوصاً في فرض الضرر على المالك . (مسألة ٢٢) : إذا أذن المالك في الصلاة ولكن هناك قرائن تدلُّ على عدم رضاه وأنَّ إذنه من باب الخوف أو غيره لا يجوز أن يصلِّي ، كما أن العكس بالعكس . (مسألة ٢٣) : إذا دار الأمر بين الصلاة حال الخروج من المكان الغصبيّ بتمامها في الوقت أو الصلاة بعد الخروج وإدراك ركعة أو أزيد فالظاهر وجوب الصلاة في حال الخروج^(١) ، لأنَّ مراعاة الوقت أولى من مراعاة الاستقرار والاستقبال والركوع والسجود الاختياريّين . « الثاني » : من شروط المكان كونه قاراً فلا يجوز الصلاة على الدابة أو الأرجوحة أو في السفينة ونحوها ممَّا يفوت معه استقرار المصلي ، نعم مع الاضطرار ولو لضيق الوقت^(٢) عن الخروج من السفينة مثلاً لا مانع ، ويجب عليه حينئذ مراعاة الاستقبال والاستقرار بقدر الإمكان فيدور حيثما دارت الدابة أو السفينة ، وإن أمكنه الاستقرار في حال القراءة والأذكار والسكوت خلالها حين الاضطراب وجب ذلك مع عدم الفصل الطويل الماحي للصورة وإلَّا فهو مشكل^(٣) . (مسألة ٢٤) : يجوز في حال الاختيار الصلاة في السفينة أو على الدابة الواقفتين ، مع إمكان مراعاة جميع الشروط من الاستقرار والاستقبال ونحوهما ، بل الأقوى جوازها مع كونهما سائرتين إذا أمكن مراعاة الشروط ، ولو بأن يسكت حين الاضطراب عن القراءة والذكر مع الشروط المتقدم ويدور إلى القبلة إذا انحرفتا عنها ، ولا تضر الحركة التبعية بتحركهما ، وإن كان الأحوط القصر على حال الضيق والاضطرار . (مسألة ٢٥) : لا تجوز الصلاة على صبرة الحنطة ويدير التبن وكومة الرمل مع عدم الاستقرار ، وكذا ما كان مثلها . « الثالث » : أن لا يكون معرضاً لعدم إمكان الإتمام والتزلزل في البقاء إلى آخر الصلاة ، كالصلاة في الزحام المعرض لإبطال صلاته ، وكذا في

(١) الظاهر وجوبها في الخارج كما أشرنا إليه (خوئي) .

(٢) المراد به في المقام هو عدم التمكن من أداء تمام الصلاة بعد الخروج (خوئي) .

(٣) لا إشكال في بطلانها مع محو الصورة بل يجب التشاغل لثلاث تمحو (خميني) .

ج ١ في مكان المصلي ٤٤٣

معرض الريح أو المطر الشديد أو نحوها ، فمع عدم الاطمينان بإمكان الإتمام لا يجوز الشروع فيها^(١) على الأحوط ، نعم لا يضر مجرد احتمال عروض المبطل . « الرابع »^(٢) : أن لا يكون ممّا يحرم^(٣) البقاء فيه^(٤) كما بين الصنفين من القتال ، أو تحت السقف أو الحائط المنهدم ، أو في المسبغة ، أو نحو ذلك ممّا هو محلّ للخطر على النفس . « الخامس » : أن لا يكون ممّا يحرم الوقوف والقيام والقعود عليه ، كما إذا كتب عليه القرآن ، وكذا على قبر المعصوم (عليه السلام) أو غيره ممّن يكون الوقوف عليه هتكاً لحرمة^(٥) . « السادس » : أن يكون ممّا يمكن أداء الأفعال فيه بحسب حال المصلي ، فلا يجوز الصلاة في بيت سقفه نازل بحيث لا يقدر فيه على الانتصاب ، أو بيت يكون ضيقاً لا يمكن فيه الركوع والسجود على الوجه المعتبر ، نعم في الضيق والاضطرار يجوز ، ويجب مراعاتها بقدر الإمكان ولو دار الأمر بين مكانين في أحدهما قادر على القيام لكن لا يقدر على الركوع والسجود إلّا مومياً ، وفي الآخر لا يقدر عليه ويقدر عليهما جالساً فالأحوط الجمع بتكرار الصلاة ، وفي الضيق لا يبعد التخيير^(٦) . « السابع » : أن لا يكون مقدّماً على قبر معصوم ،

(١) الظاهر جوازه رجاء ومع اتمامها على النهج الشرعي تصح (خميني) .

لا يبعد الجواز وتصح الصلاة على تقدير اتمامها جامعة للشرائط (خوئي) .

(٢) الأقوى صحة صلاته وإن كان البقاء محرماً عليه وكذا الحال في الخامس وفي عد

السادس في شرائط المكان تسامح (خميني) .

(٣) بطلان الصلاة بذلك محلّ تأمل وإن كان أحوط (گلپایگانی) .

(٤) حرمة البقاء في الأمكنة المزبورة لا توجب بطلان الصلاة فيها (خوئي) .

(٥) حرمة الفعل المزبور مما لا ريب فيه ولا يبعد إيجاب بعض مراتبه الكفر إلا أن الحكم

ببطلان الصلاة معه على إطلاقه مبني على الاحتياط (خوئي) .

(٦) الأحوط اختيار الجلوس وتمام الركوع والسجود جالساً (خميني) .

لا يبعد تعين الثاني (آراكي) .

بل الظاهر هو التخيير مطلقاً لأن المقام داخل في كبرى تعارض العامين من وجه =

٤٤٤ في مكان المصلي ج ١

ولا مساوياً له^(١) مع عدم الحائل المانع الراجع لسوء الأدب على الأحوط^(٢) ولا يكفي في الحائل الشبابيك والصندوق الشريف وثوبه . « الثامن » : أن لا يكون نجساً نجاسة متعدية^(٣) إلى الثوب أو البدن ، وأما إذا لم تكن متعدية فلا مانع إلا مكان الجبهة ، فإنه يجب طهارته ، وإن لم تكن نجاسته متعدية ، لكن الأحوط طهارة ما عدا مكان الجبهة أيضاً مطلقاً ، خصوصاً إذا كانت عليه عين النجاسة . « التاسع » : أن لا يكون محلّ السجدة أعلى أو أسفل من موضع القدم بأزيد من أربع أصابع مضمومات على ما سيجيء في باب السجدة . « العاشر » : أن لا يصلي الرجل والمرأة في مكان واحد ، بحيث تكون المرأة مقدّمة على الرجل أو مساوية له ، إلا مع الحائل أو البعد عشرة أذرع بذراع اليد على الأحوط وإن كان الأقوى كراهته^(٤) إلا مع أحد الأمرين ، والمدار على الصلاة الصحيحة^(٥) لولا المحاذاة أو التقدّم دون الفاسدة لفقد شرط أو وجود مانع ، والأولى في

= بالاطلاق والمختار فيه سقوط الاطلاقين والرجوع إلى الأصل وحيث أن الأمر دائر في المقام بين التخيير والتعيين في كل من المحتملين فيرجع إلى البراءة من التعيين وأما ما هو المعروف من دخول المقام في كبرى التزام والترجيح باحتمال الأهمية أو بغيره فيرده أن الأمر بكل من الجزئين أمر ضمني يسقط بسقوط الأمر بالمركب لا محالة ولكن يقطع معه بحدوث أمر آخر يحتمل تعلقه بما اعتبر فيه القيام وما اعتبر فيه الركوع والسجود وما اعتبر فيه أحد الأمرين تخييراً وعليه فاطلاق دليل وجوب الركوع والسجود يقتضي اعتبارهما في مفروض البحث كما أن إطلاق دليل وجوب القيام يقتضي اعتباره فيه وبما أنه لا يمكن الأخذ بهما فلا محالة يسقطان بالتعارض وتصل النوبة إلى الأصل العملي وهو يقتضي التخيير وتام الكلام في محله (خوئي) .

(١) لا بأس بالمساواة والتقدم من سوء الأدب وأما اشتراط عدمه فغير ظاهر (خميني) .
على الأحوط (گلپایگانی) .

(٢) والأظهر الجواز مع عدم استلزامه الهتك كما هو الغالب (خوئي) .

(٣) غير معفو عنها وفي عد ما ذكر من شروط المكان كبعض ما تقدم مسامحة (خميني) .

(٤) هذا إذا كان بينهما فصل بمقدار شبر وإلا فالأظهر عدم الجواز (خوئي) .

(٥) بل على مطلق ما تصدق عليه الصلاة ولو كانت فاسدة (خوئي) .

ج ١ في مكان المصلي ٤٤٥

الحائل^(١) كونه مانعاً عن المشاهدة ، وإن كان لا يبعد كفايته^(٢) مطلقاً ، كما أن الكراهة أو الحرمة مختصة بمن شرع في الصلاة لاحقاً^(٣) إذا كانا مختلفين في الشروع ، ومع تقارنهما تعمهما ، وترتفع أيضاً بتأخر المرأة مكاناً بمجرد الصدق ، وإن كان الأولى تأخرها عنه في جميع حالات الصلاة بأن يكون مسجدها وراء موقفه ، كما أن الظاهر ارتفاعها أيضاً بكون أحدهما في موضع عال على وجه لا يصدق معه التقدم أو المحاذاة ، وإن لم يبلغ عشرة أذرع . (مسألة ٢٦) : لا فرق في الحكم المذكور كراهة أو حرمة بين المحارم وغيرهم ، والزوج والزوجة وغيرهما ، وكونهما بالغين أو غير بالغين^(٤) ، أو مختلفين ، بناء على المختار من صحة عبادات الصبي والصبيّة . (مسألة ٢٧) : الظاهر عدم الفرق أيضاً بين النافلة والفريضة . (مسألة ٢٨) : الحكم المذكور مختص بحال الاختيار ففي الضيق^(٥) والاضطرار لا مانع ولا كراهة^(٦) نعم إذا كان الوقت واسعاً يؤخر أحدهما صلاته والأولى تأخير المرأة صلاتها . (مسألة ٢٩) : إذا كان الرجل يصلي ويحذائه أو قدّامه امرأة من غير أن تكون مشغولة بالصلاة لا كراهة ، ولا إشكال . وكذا العكس ، فالاحتياط أو الكراهة مختص بصورة اشتغالهما بالصلاة . (مسألة ٣٠) : الأحوط^(٧) ترك الفريضة على سطح الكعبة وفي جوفها^(٨) اختياراً ، ولا بأس بالنافلة ، بل

(١) بل الأحوط ذلك نعم يكفي فيه وجود الحائط القصير أو المشتمل على النوافذ (خوئي) .

(٢) محل تأمل (خميني) .

(٣) بل هي عامة للسابق أيضاً (خوئي) .

(٤) الأقوى اختصاص المنع بمحاذاة صلاة البالغ (خوئي) .

(٥) بأن لا يتمكن من إدراك ركعة واحدة واجدة للشرائط (خوئي) .

(٦) فيه تأمل (خميني) .

(٧) وإن كان الأقوى جوازها عليه وفي جوفها على كراهية (خميني) .

(٨) وإن كان الأظهر جواز فعلها في جوفها مع الركوع والسجود (خوئي) .

٤٤٦ في مسجد الجبهة ج ١

يستحب أن يصلي فيها قبال كل ركن ركعتين ، وكذا لا بأس بالفريضة في حال الضرورة ، وإذا صلى على سطحها فاللزام أن يكون قباله في جميع حالاته شيء من فضائها ، ويصلي قائماً^(١) ، والقول بأنه يصلي مستلقياً متوجّهاً إلى بيت المعمور أو يصلي مضطجعا ضعيف .

١٣ - فصل في مسجد الجبهة من مكان المصلي

يشترط فيه مضافاً إلى طهارته أن يكون من الأرض أو ما أنبتته غير المأكول والملبوس ، نعم يجوز على القرطاس^(٢) أيضاً ، فلا يصح على ما خرج عن اسم الأرض كالمعادن مثل الذهب والفضة والعقيق والفيروزج^(٣) والقيصر والزفت ونحوها ، وكذا ما خرج عن اسم النبات كالرماد والفحم^(٤) ونحوهما ، ولا على المأكول والملبوس كالخبز والقطن والكتان ونحوهما ، ويجوز السجود على جميع الأحجار إذا لم تكن من المعادن^(٥) . (مسألة ١) : لا يجوز^(٦) السجود في حال الاختيار على الخزف والآجر^(٧) والنورة والجص المطبوخين ، وقبل الطبخ لا بأس به . (مسألة ٢) : لا يجوز السجود على البلور والزجاج . (مسألة ٣) : يجوز على الطين الأرمني والمختوم . (مسألة ٤) : في جواز السجدة على العقاقير والأدوية مثل لسان الثور وعنب الثعلب والخبة وأصل

(١) والأولى أن يجمع بينها وبين الصلاة مستلقياً (خوئي) .

(٢) المتخذ مما يجوز السجود عليه (گلپایگانی) .

(٣) على الأحوط والأظهر جواز السجود عليهما (خوئي) .

(٤) على الأحوط وإن كان الجواز لا يخلو من وجه (خميني) .

(٥) إذا كانت خارجة من مسمى الأرض (خميني) .

(٦) الأقرب جوازه على جميعها (خميني) .

(٧) على الأحوط والأظهر جواز السجود على النورة والجص المطبوخين أيضاً (خوئي) .

ج ١ في مسجد الجبهة ٤٤٧

السوس وأصل الهندباء إشكال^(١) ، بل المنع لا يخلو عن قوّة ، نعم لا بأس بما لا يؤكل منها شائعاً ولو في حال المرض ، وإن كان يؤكل نادراً عند المخمصة أو مثلها . (مسألة ٥) : لا بأس بالسجدة على مأكولات الحيوانات كالتبن والعلف . (مسألة ٦) : لا يجوز السجدة^(٢) على ورق الجاي ولا على القهوة ، وفي جوازها على الترياك إشكال^(٣) . (مسألة ٧) : لا يجوز على الجوز واللوز نعم يجوز على قشرهما بعد الانفصال^(٤) ، وكذا نوى المشمش والبندق والفسق . (مسألة ٨) : يجوز^(٥) على نخالة^(٦) الحنطة^(٧) والشعير وقشر الأرز^(٨) . (مسألة ٩) : لا بأس بالسجدة على نوى التمر^(٩) ، وكذا على ورق الأشجار وقشورها ، وكذا سعف النخل . (مسألة ١٠) : لا بأس بالسجدة على ورق العنب بعد اليبس وقبله مشكل . (مسألة ١١) : الذي يؤكل في بعض الأوقات دون بعض لا يجوز السجود عليه مطلقاً ، وكذا إذا كان مأكولاً في بعض البلدان دون بعض . (مسألة ١٢) : يجوز السجود على الأوراد الغير المأكولة . (مسألة ١٣) : لا يجوز السجود على الثمرة قبل أوان أكلها^(١٠) . (مسألة ١٤) : يجوز السجود على الثمار الغير المأكولة أصلاً كالحنظل

(١) والأظهر هو الجواز (خوئي) .

(٢) الظاهر جوازه على ورق « الشاي » وعدم جوازه على « القهوة والترياك » (خوئي) .

(٣) بل منع (خميني) .

(٤) لا يبعد الجواز حال الاتصال أيضاً وكذا الحال في النوى والاحتياط لا ينبغي تركه

(خوئي) .

(٥) فيه إشكال لا يترك الاحتياط في نخالتهما وأما على قشر الأرز بعد الانفصال فلا يبعد

جوازه (خميني) .

(٦) في النخالة إشكال (آراكي) .

(٧) جواز السجود على المذكورات لا يخلو من إشكال (خوئي) .

(٨) لكن الأحوط ترك السجدة على قشر المأكولات ونواها (گلپایگانی) .

(٩) لا يخلو الجواز فيه من إشكال (خميني) .

(١٠) على الأحوط (خوئي) .

٤٤٨ في مسجد الجبهة ج ١

ونحوه . (مسألة ١٥) : لا بأس بالسجود على التتباك . (مسألة ١٦) : لا يجوز^(١) على النبات الذي ينبت على وجه الماء . . (مسألة ١٧) : يجوز السجود على القبقاب والنعل المتخذ من الخشب ممّا ليس من الملابس المتعارفة ، وإن كان لا يخلو عن إشكال ، وكذا الثوب المتخذ من الخوص . (مسألة ١٨) : الأحوط ترك السجود على القنب^(٢) . (مسألة ١٩) : لا يجوز السجود على القطن ، لكن يجوز على خشبه وورقه . (مسألة ٢٠) : لا بأس بالسجود على قراب السيف والخنجر إذا كان من الخشب وإن كانا ملبوسين ، لعدم كونهما من الملابس المتعارفة . (مسألة ٢١) : يجوز السجود على قشر البطيخ والرقعي والرمان بعد الانفصال على إشكال^(٣) ، ولا يجوز على قشر الخيار والتفاح ونحوهما . (مسألة ٢٢) : يجوز السجود على القرطاس وإن كان متخذاً من القطن^(٤) أو الصوف أو الإبريسم والحرير وكان فيه شيء من النورة سواء كان أبيض أو مصبوغاً بلون أحمر أو أصفر أو أزرق أو مكتوباً عليه إن لم يكن ممّا له جرم حائل ممّا لا يجوز السجود عليه ، كالمداد المتخذ من الدخان ونحوه ، وكذا لا بأس بالسجود على المراوح المصبوغة من غير جرم حائل . (مسألة ٢٣) : إذا لم يكن عنده ما يصحّ السجود عليه من الأرض أو نباتها أو القرطاس أو كان ولم يتمكن من السجود عليه لحرّ أو برد أو تقيّة أو غيرها سجد على ثوبه^(٥) القطن أو الكتان ، وإن لم يكن^(٦) سجد على المعادن^(٧) أو ظهر

(١) على الأحوط (خميني) .

(٢) بل أظهر ذلك (خوئي) .

(٣) لا يترك الاحتياط في الأولين ولا بأس بالثالث (خميني) .

(٤) في المتخذ من غير ما يصحّ السجود عليه إشكال (گلپایگانی) .

(٥) لا يبعد جوازه على مطلق الثوب ولو كان من غير القطن والكتان (خوئي) .

(٦) في صورة فقدان ثوبهما يسجد على ثوبه من غير جنسهما مع الإمكان ومع فقدانه يسجد على ظهر كفه ثم على المعادن (خميني) .

(٧) أو على غيرها مما لا يصحّ السجود عليه في حائل الاختيار (خوئي) .

ج ١ في مسجد الجبهة ٤٤٩

كفّه، والأحوط^(١) تقديم الأول^(٢). (مسألة ٢٤) : يشترط أن يكون ما يسجد عليه ممّا يمكن تمكين الجبهة عليه ، فلا يصحّ على الوحل والطين أو التراب الذي لا يتمكّن الجبهة عليه ومع إمكان التمكين لا بأس بالسجود على الطين ولكن إن لصق بجبهته يجب إزالته^(٣) للسجدة الثانية^(٤) وكذا إذا سجد على التراب ولصق بجبهته يجب إزالته لها ، ولو لم يجد إلا الطين الذي لا يمكن الاعتماد عليه سجد عليه بالوضع^(٥) من غير اعتماد . (مسألة ٢٥) : إذا كان في الأرض ذات الطين بحيث يتلخّخ به بدنه وثيابه في حال الجلوس للسجود والتشّهّد جاز له الصلاة مومياً للسجود ، ولا يجب الجلوس للتشّهّد ، لكن الأحوط^(٦) مع عدم الحرج الجلوس^(٧) لهما وإن تلخّخ بدنه وثيابه ، ومع الحرج أيضاً إذا تحمّله صحّت صلاته^(٨) . (مسألة ٢٦) : السجود على الأرض أفضل من النبات والقرطاس ، ولا يبعد كون التراب أفضل من الحجر ، وأفضل من الجميع التربة الحسينيّة فإنّها تخرق الحجب السبع ، وتستنير إلى الأرضين السبع . (مسألة ٢٧) : إذا اشتغل بالصلاة وفي أثنائها فقد ما يصحّ السجود عليه قطعها في سعة الوقت ، وفي الضيق^(٩) يسجد على ثوبه القطن أو الكتّان أو

(١) بل الثاني أحوط ان لم يكن أقوى (گلبایگانی) .

(٢) بل الأقوى تقديم الثاني (آراکی) .

(٣) مع صبرورته حائلاً عن وصول الجبهة وكذا في التراب (خمینی) .

(٤) على الأحوط (خوئی) .

(٥) الظاهر وجوب الايماء في هذا الفرض (خوئی) .

(٦) في كونه أحوط إشكال بل لا يبعد أن يكون الإيماء والتشهد قائماً أحوط (خمینی) .

لا يترك (گلبایگانی) .

(٧) بل هو الأظهر (خوئی) .

(٨) الحكم بالصحة لا يخلو من إشكال والأحوط الصلاة مع الايماء (خوئی) .

(٩) بأن لا يتمكن من إدراك ركعة جامعة للشرائط (خوئی) .

٤٥٠ في الأمكنة المكروهة ج ١

المعادن أو ظهر الكف^(١) على الترتيب^(٢) . (مسألة ٢٨) : إذا سجد على ما لا يجوز باعتقاد أنه ممّا يجوز ، فإن كان بعد رفع الرأس مضى ولا شيء عليه^(٣) وإن كان قبله جرّ جبهته إن أمكن^(٤) وإلا قطع الصلاة في السعة ، وفي الضيق أتم على ما تقدم^(٥) إن أمكن ، وإلا اكتفى به .

١٤ - فصل في الأمكنة المكروهة^(٦)

وهي مواضع : « أحدها » : الحّمّام وإن كان نظيفاً حتّى المسلخ منه عند بعضهم ولا بأس بالصلاة على سطحه . « الثاني » : المزبلة . « الثالث » : المكان المتخذ للكتيف ولو سطحاً متخذاً لذلك . « الرابع » : المكان الكثيف الذي يتنفر منه الطبع . « الخامس » : المكان الذي يذبح فيه الحيوانات أو ينحر . « السادس » : بيت المسكر . « السابع » : المطبخ وبيت النار . « الثامن » : دور المجوس إلا إذا رشّها ثمّ صلّى فيها بعد الجفاف . « التاسع » : الأرض السبخة . « العاشر » : كلّ أرض نزل فيها عذاب أو خسف . « الحادي عشر » : أعطان الإبل وإن كنست ورشّت . « الثاني عشر » : مرابط الخيل والبغال والحمير والبقر ومرابض الغنم . « الثالث عشر » : على الثلج والجمد . « الرابع عشر » : قرى النمل وأوديتها

(١) قد مرّ الاحتياط في تقديم ظهر الكف على المعادن (گلپایگانی) .

(٢) بل على ما مرّ من الترتيب (خميني) .

على النحو المتقدّم (خوئي) .

(٣) فيه إشكال والأحوط إعادة السجدة الواحدة حتى إذا كانت الغلطة في سجدتين ثم إعادة الصلاة (خوئي) .

(٤) لا يبعد وجوب الرفع والوضع على ما يصح السجود عليه مع التمكن وسعة الوقت والأحوط إعادة الصلاة بعد ذلك (خوئي) .

(٥) على ما مرّ من جهة الترتيب ومعنى الضيق (خوئي) .

(٦) ثبوت الكراهة في بعض تلك الموارد محل نظر والأمر سهل (خميني) .

ج ١ في الأمكنة المكروهة ٤٥١

وإن لم يكن فيها نمل ظاهر حال الصلاة . « الخامس عشر » : مجاري المياه وإن لم يتوقع جريانها فيها فعلاً ، نعم لا بأس بالصلاة على ساباط تحته نهر أو ساقية ، ولا في محلّ الماء الواقف . « السادس عشر »^(١) : الطرق وإن كانت في البلاد ما لم تضرّ بالماء وإلا حرمت وبطلت . « السابع عشر » : في مكان يكون مقابلاً لنار مضرمة أو سراج . « الثامن عشر » : في مكان يكون مقابله تمثال ذي الروح من غير فرق بين المجسم وغيره ولو كان ناقصاً نقصاً لا يخرج عنه عن صدق الصورة والتمثال وتزول الكراهة بالتغطية . « التاسع عشر » : بيت فيه تمثال وإن لم يكن مقابلاً له . « العشرون » : مكان قبلته حائط ينزّ من بالسوعة يبال فيها أو كنيف وترتفع بستره ، وكذا إذا كان قدّامه عذرة . « الحادي والعشرون » : إذا كان قدّامه مصحف أو كتاب مفتوح أو نقش شاغل ، بل كل شيء شاغل . « الثاني والعشرون » : إذا كان قدّامه إنسان مسواجه له . « الثالث والعشرون » : إذا كان مقابله باب مفتوح . « الرابع والعشرون » : المقابر . « الخامس والعشرون » : على القبر . « السادس والعشرون » : إذا كان القبر في قبلته ، وترتفع بالحائل . « السابع والعشرون » : بين القبرين من غير حائل ، ويكفي حائل واحد من أحد الطرفين ، وإذا كان بين قبور أربعة يكفي حائلان أحدهما في جهة اليمين أو اليسار والآخر في جهة الخلف أو الأمام ، وترتفع أيضاً ببعد عشرة أذرع من كلّ جهة فيها القبر . « الثامن والعشرون » : بيت فيه كلب غير كلب الصيد . « التاسع والعشرون » : بيت فيه جنب . « الثلاثون » : إذا كان قدّامه حديد من أسلحة أو غيرها . « الواحد والثلاثون » : إذا كان قدّامه ورد عند بعضهم . « الثاني والثلاثون » : إذا كان قدّامه بيدر حنطة أو شعير . (مسألة ١) : لا بأس بالصلاة في البيع والكنائس وإن لم ترشّ ، وإن كان من غير إذن من أهلها

(١) بطلانها محل إشكال بل منع (خميني) .

٤٥٢ في الأمكنة المكروهة ج ١

كسائر مساجد المسلمين . (مسألة ٢) : لا بأس بالصلاة خلف قبور الأئمة (عليهم السلام) ولا على يمينها وشمالها وإن كان الأولى الصلاة عند جهة الرأس على وجه لا يساوي الإمام (عليه السلام) . (مسألة ٣) : يستحب أن يجعل المصلي بين يديه سترة إذا لم يكن قدأمه حائط أو صف للحيلولة بينه وبين من يمر بين يديه ، إذا كان في معرض المرور ، وإن علم بعدم المرور فعلاً ، وكذا إذا كان هناك شخص حاضر ، ويكفي فيها عود أو حبل أو كومة تراب ، بل يكفي الخط ولا يشترط فيها الحلية والطهارة ، وهي نوع تعظيم وتوقير للصلاة ، وفيها إشارة إلى الانقطاع عن الخلق ، والتوجه إلى الخالق . (مسألة ٤) : يستحب الصلاة في المساجد ، وأفضلها مسجد الحرام ، فالصلاة فيه تعدل ألف ألف صلاة ، ثم مسجد النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) ، والصلاة فيه تعدل عشرة آلاف ، ومسجد الكوفة ، وفيه تعدل ألف صلاة والمسجد الأقصى وفيه تعدل ألف صلاة أيضاً ، ثم مسجد الجامع ، وفيه تعدل مائة ، ومسجد القبيلة ، وفيه تعدل خمساً وعشرين ، ومسجد السوق وفيه تعدل اثني عشر ، ويستحب أن يجعل في بيته مسجداً ، أي مكاناً معدداً للصلاة فيه ، وإن لا يجري عليه أحكام المسجد ، والأفضل للنساء الصلاة في بيوتهن ، وأفضل البيوت بيت المخدع ، أي بيت الخزانة في البيت . (مسألة ٥) : يستحب الصلاة في مشاهد الأئمة (عليهم السلام) وهي البيوت التي أمر الله تعالى أن ترفع ويذكر فيه اسمه ، بل هي أفضل من المساجد بل قد ورد في الخبر أن الصلاة عند علي (عليه السلام) بمائتي ألف صلاة وكذا يستحب في روضات الأنبياء ، ومقام الأولياء والصلحاء والعلماء والعباد بل الأحياء منهم أيضاً . (مسألة ٦) : يستحب تفريق الصلاة في أماكن متعددة ، لتشهد له يوم القيامة ففي الخبر سأل الراوي أبا عبد الله (عليه السلام) : يصلي الرجل نوافله في موضع أو يفرقها؟ قال (عليه السلام) : لا بل ههنا وههنا ، فإنها تشهد له يوم القيامة ، وعنه (عليه السلام) : صلوا من المساجد

ج ١ في الأمكنة المكروهة ٤٥٣

في بقاع مختلفة ، فإن كل بقعة تشهد للمصلي عليها يوم القيامة .
(مسألة ٧) : يكره لجار المسجد أن يصلي في غيره لغير علة كالمطر ، قال النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) : « لا صلاة لجار المسجد إلا في مسجده » ويستحب ترك مؤاكلة من لا يحضر المسجد ، وترك مشاربته ومشاورته ومناكحته ومجاورته . (مسألة ٨) : يستحب الصلاة في المسجد الذي لا يصلي فيه ويكره تعطيله ، فعن أبي عبد الله (عليه السلام) : « ثلاثة يشكون إلى الله عز وجل : مسجد خراب لا يصلي فيه أهله ، وعالم بين جهال ومصحف معلق قد وقع عليه الغبار لا يقرأ فيه » . (مسألة ٩) : يستحب كثرة التردد إلى المساجد فعن النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) : « من مشى إلى مسجد من مساجد الله فله بكل خطوة خطاها حتى يرجع إلى منزله عشر حسنات ، ومحى عنه عشر سيئات ، ورفع له عشر درجات » . (مسألة ١٠) : يستحب بناء المسجد وفيه أجر عظيم ، قال رسول الله ^(١) (صلى الله عليه وآله وسلم) : « من بنى مسجداً في الدنيا أعطاه الله بكل شبر منه مسيرة أربعين ألف عام مدينة من ذهب وفضة ولؤلؤ وزبرجد » وعن الصادق (عليه السلام) : « من بنى مسجداً بنى الله له بيتاً في الجنة » . (مسألة ١١) : الأحوط إجراء صيغة الوقف بقصد القرية في صيورته مسجداً ، بأن يقول : وقفته قرية إلى الله تعالى ، لكن الأقوى كفاية البناء بقصد كونه مسجداً مع صلاة شخص واحد فيه بإذن الباني ، فيجري عليه حينئذ حكم المسجدية وإن لم تجر الصيغة . (مسألة ١٢) : الظاهر أنه يجوز أن يجعل الأرض فقط مسجداً دون البناء والسطح ، وكذا يجوز أن يجعل السطح فقط مسجداً ، أو يجعل بعض الغرفات أو القباب أو نحو ذلك خارجاً ، فالحكم تابع لجعل الواقف والباني في التعميم والتخصيص كما أنه

(١) والرواية على ما رأيتها أنه قال رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) : من بنى مسجداً في الدنيا أعطاه الله بكل شبر منه أو قال بكل ذراع منه مسيرة أربعين ألف عام مدينة من ذهب وفضة ودر وياقوت وزمرد وزبرجد ولؤلؤ الحديث (خميني) .

٤٥٤ في بعض أحكام المسجد ج ١

كذلك بالنسبة إلى عموم المسلمين أو طائفة دون أخرى^(١) على الأقوى^(٢) .
(مسألة ١٣) : يستحبّ تعمير المسجد إذا أشرف على الخراب ، وإذا لم ينفع
يجوز تخريبه وتجديد بنائه ، بل الأقوى جواز تخريبه مع استحكامه لإرادة
توسيعه من جهة حاجة الناس .

١٥ - فصل في بعض أحكام المسجد

« الأول » : يحرم زخرفته^(٣) ، أي تزيينه بالذهب ، بل الأحوط ترك نقشه
بالصور . « الثاني » : لا يجوز بيعه ولا بيع آلاته وإن صار خراباً ولم يبق آثار
مسجديته ، ولا إدخاله في الملك ولا في الطريق ، فلا يخرج عن المسجديّة
أبداً^(٤) ، ويبقى الأحكام من حرمة تنجيسه ووجوب احترامه وتصرف آلاته في
تعميره ، وإن لم يكن معتمراً تصرف في مسجد آخر ، وإن لم يمكن الانتفاع بها
أصلاً يجوز بيعها وصرف القيمة في تعميره أو تعمير مسجد آخر . « الثالث » :
يحرم تنجيسه ، وإذا تنجّس يجب إزالتها فوراً ، وإن كان في وقت الصلاة مع
سعته ، نعم مع ضيقه تقدّم الصلاة ، ولو صلّى مع السعة أثم ، لكن الأقوى
صحة صلاته ولو علم بالنجاسة أو تنجّس في أثناء الصلاة لا يجب القطع

(١) فيه تأمل (گلپایگانی) .

(٢) في صيرورة ما جعله لطائفة من المسلمين دون أخرى مسجداً يترتب عليه الأحكام
المعهودة من حرمة التنجيس وصحة الاعتكاف فيه إشكال نعم لا إشكال في صحة الوقف
كذلك وصيرورته مختصاً بمن اختص به من الطوائف لمطلق العبادة أو لعبادة خاصة
(خميني) .

فيه منع نعم يجوز جعل مكان معبداً لطائفة خاصة لكنه لا يجري عليه أحكام المسجد
(خوئي) .

(٣) على الأحوط (گلپایگانی) .

على الأحوط ولا يبعد الجواز فيه وفي النقش بصورة غير ذي الروح (خوئي) .

(٤) في إطلاقه تأمل (خميني) .

ج ١ في بعض أحكام المسجد ٤٥٥

للإزالة ، وإن كان في سعة الوقت ، بل يشكل جوازه^(١) ، ولا بأس بإدخال النجاسة الغير المتعدية إلا إذا كان موجباً للهتك ، كالكثيرة من العذرة اليابسة مثلاً ، وإذا لم يتمكن من الإزالة بأن احتاجت إلى معين ولم يكن ، سقط وجوبها ، والأحوط لإعلام الغير^(٢) إذا لم يتمكن ، وإذا كان جنباً وتوقفت الإزالة على المكث فيه فالظاهر عدم وجوب المبادرة إليها بل يؤخرها إلى ما بعد الغسل ، ويحتمل^(٣) وجوب التيمم والمبادرة إلى الإزالة^(٤) . (مسألة ١) : يجوز أن يتخذ الكنيف ونحوه من الأمكنة التي عليها البول والعذرة ونحوهما مسجداً ، بأن يطمّ ويلقى عليها التراب التنظيف ، ولا تضر نجاسة الباطن في هذه الصورة ، وإن كان لا يجوز تنجيسه^(٥) في سائر المقامات ، لكن الأحوط^(٦) إزالة النجاسة أولاً ، أو جعل المسجد خصوص المقدار الطاهر من الظاهر . « الرابع » : لا يجوز إخراج الحصى^(٧) منه ، وإن فعل رده إلى ذلك المسجد أو مسجد آخر ، نعم لا بأس بإخراج التراب الزائد المجتمع بالكنس أو نحوه . « الخامس » : لا يجوز دفن الميت في المسجد^(٨) إذا لم

(١) لا يبعد جوازه بل وجوبه إلا إذا لم يكن الإتمام مخللاً بالفورية العرفية (خميني) .

الظاهر تخيير المصلي بين إتمام صلاحته وقطعها وإزالة النجاسة فوراً (خوئي) .

(٢) إذا كان موجباً للهتك وإلا فالأقوى عدم وجوبه (خميني) .

(٣) ولا يخلو عن قوة (آراكي) .

بل لا يخلو من قوة (گلپایگانی) .

(٤) لكنه ضعيف جداً (خوئي) .

(٥) على الأحوط (خوئي) .

(٦) لا يترك (خميني - گلپایگانی) .

لا يترك (آراكي) .

(٧) على الأحوط ومع الإخراج رده إلى ذلك المسجد على الأحوط ومع عدم الإمكان فإلى

مسجد آخر (خميني) .

(٨) حتى إذا كان مأموماً من التلويث لمنافاة الدفن جهة الوقف نعم إذا اشترط الواقف ذلك لا

يبعد جوازه واحتمال التلويث يدفع بالأصل (خوئي) .

يكن مأموناً من التلوّث بل مطلقاً على الأحوط . « السادس » : يستحبّ سبق الناس في الدخول إلى المساجد والتأخّر عنهم في الخروج منها . « السابع » : يستحبّ الإسراع فيه وكنسه ، والابتداء في دخوله بالرجل اليمنى ، وفي الخروج باليسرى ، وأن يتعاهد نعله تحفظاً عن تنجيسه ، وأن يستقبل القبلة ويدعو ويحمد الله ، ويصليّ على النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) ، وأن يكون على طهارة . « الثامن » : يستحبّ صلاة التحية بعد الدخول ، وهي ركعتان ، ويجزي عنها الصلوات الواجبة أو المستحبة . « التاسع » : يستحبّ التطيب ولبس الثياب الفاخرة عند التوجّه إلى المسجد . « العاشر » : يستحبّ جعل المطهرة على باب المسجد . « الحادي عشر » : يكره تعلية جدران المساجد ورفع المنارة عن السطح ، ونقشها بالصور غير ذوات الأرواح ، وأن يجعل لجدرانها شرفاً ، وأن يجعل لها محاريب داخلية . « الثاني عشر » : يكره استطراق المساجد إلّا أن يصليّ فيها ركعتين ، وكذا إلقاء النخامة والنخاعة والنوم إلّا لضرورة ، ورفع الصوت إلّا في الأذان ونحوه ، وإنشاد الضالة ، وحذف الحصى ، وقراءة الأشعار غير المواعظ ونحوها ، والبيع والشراء والتكلم في أمور الدنيا ، وقتل القمل ، وإقامة الحدود ، وأخذها محلاً للقضاء والمرافعة ، وسلّ السيف وتعليقه في القبلة ، ودخول من أكل البصل والثوم ونحوهما ممّا له رائحة تؤذي الناس وتمكين الأطفال والمجانين من الدخول فيها ، وعمل الصنائع ، وكشف العورة والسرة والفخذ والركبة ، وإخراج الريح . (مسألة ٢) : صلاة المرأة في بيتها أفضل من صلاتها في المسجد . (مسألة ٣) : الأفضل للرجال إتيان النوافل في المنازل^(١) ، والفرائض في المساجد .

(١) في إطلاقه إشكال بل أصله لا يخلو من كلام (خميني) .

١٦ - فصل في الأذان والإقامة

لا إشكال في تأكد رجحانهما في الفرائض اليومية أداء وقضاء ، جماعة وفرداً ، حضراً وسفراً للرجال والنساء ، وذهب بعض العلماء إلى وجوبهما ، وخصه بعضهم بصلاة المغرب والصبح ، وبعضهم بصلاة الجماعة وجعلهما شرطاً في صحتها وبعضهم جعلهما شرطاً في حصول ثواب الجماعة ، والأقوى استحباب الأذان مطلقاً^(١) ، والأحوط عدم^(٢) ترك^(٣) الإقامة^(٤) للرجال في غير موارد السقوط ، وغير حال الاستعجال والسفر وضيق الوقت ، وهما مختصان بالفرائض اليومية ، وأما في سائر الصلوات الواجبة فيقال : الصلاة^(٥) ثلاث مرّات^(٦) ، نعم يستحبّ الأذان في الأذن اليمنى من المولود ، والإقامة في أذنه اليسرى يوم تولّده ، أو قبل أن تسقط سرّته ، وكذا يستحبّ الأذان في الفلوات عند الوحشة من الغول وسحرة الجنّ ، وكذا يستحبّ الأذان في أذن من ترك اللحم أربعين يوماً ، وكذا كلّ من ساء خلقه ، والأولى أن يكون في أذنه اليمنى ، وكذا الدابة إذا ساء خلقها ، ثمّ إنّ الأذان قسمان : أذان الإعلام^(٧) ،

(١) وكذا الإقامة على الأقوى لكن لا ينبغي تركهما خصوصاً الإقامة لما ورد فيها من الحث والترغيب (گلبایگانی) .

(٢) الأقوى جواز الترك وإن كان الاحتياط الأكيد في الفعل (أراكي) .

(٣) والأقوى استحبابها ولكن في تركها بل في ترك الأذان أيضاً حرمان عن ثواب جزیل (خمینی) .

(٤) لا بأس بتركها وإن كانت رعاية الاحتياط أولى (خوئی) .

(٥) الأحوط أن يقولها رجاء في غير العيدين لورود النص فيهما (گلبایگانی) .

(٦) يأتي بها في غير العيدين رجاء (خمینی) .

الظاهر اختصاص الاستحباب بالصلاة جماعة (خوئی) .

(٧) يعني يستحبّ الأذان أول الوقت وإن لم يرد الصلاة وأما إذا أراد الصلاة أول الوقت فاستحباب الاتيان بأذنين أحدهما للإعلام والآخر للصلاة محل تأمل فالأحوط حينئذ الاكتفاء بواحد أو قصد الرجاء فيهما (گلبایگانی) .

وأذان الصلاة ، ويشترط في أذان الصلاة كالإقامة قصد القرية ، بخلاف أذان الإعلام ، فإنه لا يعتبر فيه ^(١) ، ويعتبر أن يكون أول الوقت ، وأما أذان الصلاة فمتصل بها وإن كان في آخر الوقت ، وفصول الأذان ثمانية عشر : الله أكبر ، أربع مرّات ، وأشهد أن لا إله إلا الله ، وأشهد أن محمداً رسول الله ، وحيّ على الصلاة ، وحيّ على الفلاح ، وحيّ على خير العمل ، ولله أكبر ، ولا إله إلا الله ، كلّ واحد مرّتان . وفصول الإقامة سبعة عشر : الله أكبر ، في أولها مرّتان ، ويزيد بعد حيّ على خير العمل : قد قامت الصلاة مرّتين ، وينقص من لا إله إلا الله في آخرها مرّة ، ويستحبّ الصلاة على محمد وآله عند ذكر اسمه ، وأما الشهادة لعليّ (عليه السلام) بالولاية وإمرة المؤمنين فليست جزءاً منهما ، ولا بأس بالتكرير ^(٢) في حيّ على الصلاة أو حيّ على الفلاح ، للمبالغة في اجتماع الناس ، ولكن الزائد ليس جزءاً من الأذان ، ويجوز للمرأة الاجتزاء عن الأذان بالتكبير والشهادتين ، بل بالشهادتين ، وعن الإقامة بالتكبير ^(٣) ، وشهادة أن لا إله إلا الله ، وأنّ محمداً عبده ورسوله ويجوز للمسافر والمستعجل ^(٤) الإتيان بواحد من كلّ فصل منهما ، كما يجوز ترك الأذان والاكتفاء بالإقامة ، بل الاكتفاء بالأذان فقط ^(٥) ، ويكره الترجيع على نحو لا يكون غناء ، وإلاّ فيحرم ، وتكرار الشهادتين جهراً ^(٦) بعد قولهما سرّاً أو جهراً ، بل لا يبعد كراهة مطلق تكرار واحد من الفصول إلاّ للإعلام . (مسألة ١) :

(١) فيه إشكال فالأحوط قصد القرية بالأذان وإن لم يرد الصلاة (گلبایگانی) .

(٢) وكذا في الشهادتين أيضاً لهذا الغرض (خميني) .

(٣) والظاهر الاجتزاء بالشهادتين أيضاً إذا سمعت أذان القبيلة والأذان والإقامة لها أفضل (خميني) .

(٤) يأتي رجاء (خميني) .

(٥) لم تقف على مستنده ولا بأس بالاتيان به رجاء (خوئي) .

(٦) فيه تأمل (خميني) .

يسقط الأذان في موارد^(١) : «أحدها» : أذان عصر يوم الجمعة إذا جمعت مع الجمعة أو الظهر ، وأما مع التفريق فلا يسقط . « الثاني » : أذان عصر يوم عرفة إذا جمعت مع الظهر لا مع التفريق . « الثالث » : أذان العشاء في ليلة المزدلفة مع الجمع أيضاً لا مع التفريق . « الرابع » : العصر والعشاء للمستحاضة التي تجمعهما مع الظهر والمغرب . « الخامس »^(٢) : المسلوس ونحوه في بعض الأحوال التي يجمع بين الصلاتين ، كما إذا أراد أن يجمع بين الصلاتين بوضوء واحد ، ويتحقق التفريق بطول الزمان بين الصلاتين ، لا بمجرد قراءة تسييح الزهراء أو التعقيب ، والفصل القليل بل لا يحصل^(٣) بمجرد فعل النافلة^(٤) مع عدم طول الفصل ، والأقوى أن السقوط في الموارد المذكورة رخصة لا عزيمة ، وإن كان الأحوط^(٥) الترك^(٦) خصوصاً في الثلاثة الأولى^(٧) .

(مسألة ٢) : لا يتأكد^(٨) الأذان^(٩) لمن أراد إتيان فوائت في دور واحد ، لما عدى الصلاة الأولى ، فله أن يؤذن للأولى منها ، ويأتي بالبواقي بالإقامة وحدها

(١) الظاهر سقوط الأذان في عصر عرفة وعشاء المزدلفة حال الجمع على نحو العزيمة وأما في غيرهما من الموارد المذكورة فلم يثبت السقوط ولو بعنوان الجمع وقد مرّ حكم المسلوس والمستحاضة (خوئي) .

(٢) الظاهر السقوط في مطلق موارد الجمع (آراكي) .

(٣) حصوله غير بعيد بفعل النافلة الموظفة (خميني) .

لا يبعد الحصول بفعل النافلة (گلپایگانی) .

(٤) الظاهر أن الفصل بالنافلة بحكم التفريق (آراكي) .

(٥) لا يترك الاحتياط بترك الاتيان به بقصد المشروعية في مطلق موارد الجمع (آراكي) .

(٦) لا يترك في مطلق الجمع بل الأقوى أنه عزيمة في عصر يوم عرفة وعشاء ليلة العيد

بمزدلفة (خميني) .

(٧) بل الاحتياط في الرابع والخامس أكد بل لا يترك فيهما (گلپایگانی) .

(٨) الأحوط ترك الأذان في غير الأولى (خميني) .

(٩) الظاهر أنه أيضاً من باب السقوط بواسطة الجمع والأحوط تركه بقصد المشروعية هنا أيضاً

(آراكي) .

٤٦٠ في الأذان والإقامة ج ١

لكل صلاة . (مسألة ٣) : يسقط الأذان والإقامة في موارد : « أحدها » :
الداخل في الجماعة التي أذنوا لها وأقاموا^(٤) ، وإن لم يسمعهما ولم يكن
حاضراً حينهما أو كان مسبوقاً بل مشروعية الإتيان بهما في هذه الصورة لا تخلو
عن إشكال^(٥) . « الثاني » : الدخول في المسجد للصلاة منفرداً أو جماعة وقد
أقيمت الجماعة حال اشتغالهم ولم يدخل معهم أو بعد فراغهم مع عدم تفرق
الصفوف ، فإنَّهُما يسقطان لكن على وجه الرخصة لا العزيمة^(٦) على
الأقوى^(٧) ، سواء صلى جماعة إماماً أو مأموماً أو منفرداً ، ويشترط في
السقوط أمور^(٨) : « أحدها » : كون صلاته وصلاة الجماعة كلاهما أدائية فمع
كون إحداهما أو كليهما قضائية عن النفس أو عن الغير على وجه التبرع أو
الإجارة لا يجري الحكم . « الثاني » : اشتراكهما في الوقت فلو كانت السابقة
عصراً وهو يريد أن يصلي المغرب لا يسقطان . « الثالث » : اتحادهما في
المكان عرفاً ، فمع كون إحداهما داخل المسجد والأخرى على سطحه يشكل
السقوط ، وكذا مع البعد كثيراً^(٩) . « الرابع » : أن تكون صلاة الجماعة
السابقة مع الأذان والإقامة فلو كانوا تاركين لا يسقطان عن الداخلين ، وإن كان
تركهم من جهة اكتفائهم بالسماع من الغير . « الخامس » : أن تكون صلاتهم
صحيحة ، فلو كان الإمام فاسقاً مع علم المأمومين لا يجري الحكم ، وكذا لو

(١) أو التي سمع الإمام فيها الأذان والإقامة (خوئي) .

(٢) بل الأقوى عدم المشروعية (خميني) .

(٣) فيه تأمل بل لا يبعد كونه على وجه العزيمة (خميني) .

(٤) يجري فيه أيضاً الاحتياط المتقدم (آراكي) .

فيه إشكال ولا يبعد أن يكون السقوط عزيمة (خوئي) .

(٥) في اشتراط الأول والثاني والسادس إشكال بل عدم اشتراط الأخير لا يخلو من قوة ولا
يبعد أن يكون السقوط لمريد هذه الجماعة لأجل بقاء حكم الدخول فيها من الاكتفاء
بأذانهم وإقامتهم (خميني) .

(٦) الإشكال فيه ضعيف ولا يبعد السقوط معه (خوئي) .

ج ١ في الأذان والإقامة ٤٦١

كان البطلان من جهة أخرى . « السادس » : أن يكون في المسجد فجران الحكم في الأمكنة الأخرى محل إشكال^(١) ، وحيث إن الأقوى كون السقوط على وجه الرخصة فكلّ مورد شك في شمول الحكم له الأحوط أن يأتي بهما^(٢) كما لو شك في صدق التفرّق^(٣) وعدمه ، أو صدق اتّحاد المكان وعدمه ، أو كون صلاة الجماعة أدائيّة أو لا ، أو أنهم أدنوا وأقاموا لصلاتهم أم لا ، نعم لو شك في صحّة صلاتهم حمل على الصحّة . « الثالث » : من موارد سقوطهما إذا سمع الشخص أذان غيره أو إقامته فإنّه يسقط عنه سقوطاً على وجه الرخصة ، بمعنى أنّه يجوز له أن يكتفي بما سمع إماماً كان الآتي بهما أو مأموماً أو منفرداً وكذا في السامع ، لكن بشرط أن لا يكون ناقصاً ، وأن يسمع تمام الفصول ، ومع فرض النقصان يجوز له أن يتم^(٤) ما نقصه القائل ، ويكتفي به ، وكذا إذا لم يسمع التمام يجوز له أن يأتي بالبقية ، ويكتفي به ، لكن بشرط مراعاة الترتيب ، ولو سمع أحدهما لم يجز للآخر ، والظاهر أنّه لو سمع الإقامة فقط فأتى بالأذان لا يكتفي بسماع الإقامة لفوات الترتيب حينئذ بين الأذان والإقامة . « الرابع » : إذا حكى أذان الغير أو إقامته فإنّ له أن يكتفي بحكايتهما^(٥) . (مسألة ٤) : يستحبّ حكاية الأذان عند سماعه ، سواء كان أذان الإعلام أو أذان الاعظام ، أي أذان الصلاة جماعة أو فرادى مكروهاً كان أو

(١) الأظهر اختصاص الحكم بالمسجد (خوئي) .

(٢) بل الإتيان بهما رجاء في موارد الإشكال لا بأس به حتى على القول بالعزيمة (خميني) .

رجاء (أراكي) .

وأحوط منه أن يأتي بهما رجاء لا بقصد الورود (گلپایگانی) .

(٣) الظاهر عدم السقوط في جميع الموارد المزبورة إلا إذا شك في التفرّق وعدمه وكانت الشبهة موضوعية (خوئي) .

(٤) فيه إشكال بل منع وكذا إذا لم يسمع بعض الأذان أو الإقامة (خوئي) .

(٥) فيما إذا قصد بها التوصل إلى الصلاة لا مطلقاً (خوئي) .

مستحباً ، نعم لا يستحب^(١) حكاية الأذان المحرّم ، والمراد بالحكاية أن يقول مثل ما قال المؤذن عند السماع من غير فصل معتدّ به ، وكذا يستحب حكاية الإقامة^(٢) أيضاً ، لكن ينبغي إذا قال المقيم قد قامت الصلاة ، أن يقول هو : « اللّهُمّ أقمها وأدمها ، واجعلني من خير صالحي أهلها » والأولى تبديل الحيعلات بالحولقة ، بأن يقول : لا حول ولا قوّة إلّا بالله . (مسألة ٥) : يجوز حكاية الأذان ، وهو في الصلاة ، لكنّ الأقوى حينئذ تبديل الحيعلات بالحولقة . (مسألة ٦) : يعتبر في السقوط بالسماع عدم الفصل الطويل بينه وبين الصلاة . (مسألة ٧) : الظاهر عدم الفرق بين السماع والاستماع . (مسألة ٨) : القدر المتيقّن من الأذان الأذان المتعلّق بالصلاة ، فلو سمع الأذان الذي يقال في أذان المولود أو وراء المسافر^(٣) عند خروجه إلى السفر لا يجزيه . (مسألة ٩) : الظاهر^(٤) عدم الفرق بين أذان الرجل والمرأة^(٥) ، إلّا إذا كان سماعه على الوجه المحرّم أو كان أذان المرأة على الوجه المحرّم . (مسألة ١٠) : قد يقال يشترط في السقوط بالسماع أن يكون السامع من الأوّل قاصداً للصلاة ، فلو لم يكن قاصداً وبعد السماع بنى على الصلاة لم يكف في السقوط ، وله وجه^(٦) .

(فصل ١٧) : يشترط في الأذان والإقامة أمور : « الأوّل » : النية ابتداء

(١) غير معلوم (خميني) .

(٢) لكن يأتي بالحيعلات رجاء (خميني) .

(٣) بل لم نقف على دليل لأصل تشريعه وراء المسافر (گلپایگانی) .

(٤) فيه تأمل (خميني) .

(٥) في جواز اكتفاء الرجل بأذان المرأة إشكال بل منع (خوئي) .

في الاكتفاء بسماع أذانها إشكال (گلپایگانی) .

(٦) بل هو الأوجه (خوئي) .

لكنه خلاف إطلاق الأخبار (گلپایگانی) .

ج ١ في شرائط الأذان والإقامة ٤٦٣

واستدامة على نحو سائر العبادات فلو أذن أو أقام لا بقصد القرية لم يصح ، وكذا لو تركها في الأثناء ، نعم لو رجع إليها وأعاد ما أتى به من الفصول لا مع القرية معها صح^(١) ، ولا يجب الاستيناف ، هذا في أذان الصلاة ، وأما أذان الإعلام فلا يعتبر فيه القرية^(٢) كما مرّ ويعتبر أيضاً تعيين الصلاة التي يأتي بهما لها مع الاشتراك ، فلو لم يعين لم يكف ، كما أنه لو قصد بهما صلاة لا يكفي لأخرى ، بل يعتبر الإعادة والاستيناف . « الثاني » : العقل والإيمان ، وأما البلوغ فالأقوى عدم اعتباره خصوصاً في الأذان ، وخصوصاً في الإعلامي ، فيجزئ أذان المميز وإقامته^(٣) إذا سمعه أو حكاه ، أو فيما لو أتى بهما للجماعة وأما إجزاؤهما لصلاة نفسه فلا إشكال فيه ، وأما الذكورية فتعتبر في أذان الإعلام والأذان والإقامة لجماعة الرجال غير المحارم ، ويجزيان لجماعة النساء والمحارم على إشكال في الأخير ، والأحوط عدم الاعتداد ، نعم الظاهر إجزاء سماع أذانهم^(٤) بشرط عدم الحرمة كما مرّ وكذا إقامتهم^(٥) . « الثالث » : الترتيب بينهما بتقديم الأذان على الإقامة ، وكذا بين فصول كلّ منهما ، فلو قدم الإقامة عمداً أو جهلاً أو سهواً أعادها بعد الأذان ، وكذا لو خالف الترتيب فيما بين فصولهما ، فإنه يرجع إلى موضع المخالفة ، ويأتي على الترتيب إلى الآخر ، وإذا حصل الفصل الطويل المخلّ بالموالاة يعيد من الأول من غير فرق أيضاً بين العمد وغيره . « الرابع » : الموالاة بين الفصول من كلّ منهما على وجه تكون صورتها محفوظة بحسب عرف المتشرعة ، وكذا بين الأذان والإقامة ، وبينهما وبين الصلاة ، فالفصل الطويل المخلّ بحسب عرف

(١) الصحة مع الاتيان رياء محل تأمل (خميني) .

(٢) قد مرّ الإشكال فيه (گلپایگانی) .

(٣) فيه إشكال بل منع ولا بأس بالاجزاء بحكايتهما على الشرط المتقدم (خوئي) .

(٤) قد مرّ الإشكال فيه (گلپایگانی) .

(٥) وقد مرّ الإشكال فيه بل المنع عنه (خوئي) .

المتشركة بينهما أو بينهما وبين الصلاة مبطل . « الخامس » : الإتيان بهما على الوجه الصحيح بالعربية ، فلا يجزي ترجمتهما ، ولا مع تبديل حرف بحرف . « السادس » : دخول الوقت ، فلو أتى بهما قبله ، ولولا عن عمد لم يجتز بهما ، وإن دخل الوقت في الأثناء ، نعم لا يبعد جواز تقديم الأذان قبل الفجر للإعلام وإن كان الأحوط^(١) إعادته بعده . « السابع » : الطهارة من الحدث في الإقامة على الأحوط ، بل لا يخلو عن قوة بخلاف الأذان . (مسألة ١) : إذا شك في الإتيان بالأذان بعد الدخول في الإقامة لم يعتن به ، وكذا لو شك في فصل من أحدهما بعد الدخول في الفصل اللاحق ، ولو شك قبل التجاوز أتى بما شك فيه .

(فصل ١٨) : يستحب فيهما أمور : « الأول » : الاستقبال . « الثاني » : القيام^(٢) . « الثالث » : الطهارة في الأذان ، وأما الإقامة فقد عرفت أن الأحوط بل لا يخلو عن قوة اعتبارها فيها ، بل الأحوط^(٣) اعتبار الاستقبال والقيام أيضاً فيها ، وإن كان الأقوى الاستحباب . « الرابع » : عدم التكلم في أثنائهما ، بل يكره بعد قد « قامت الصلاة » للمقيم بل لغيره أيضاً في صلاة الجماعة ، إلا في تقديم إمام ، بل مطلق ما يتعلق بالصلاة ، كتسوية صف ونحوه ، بل يستحب له إعادتها حينئذ . « الخامس » : الاستقرار في الإقامة . « السادس » : الجزم في أواخر فصولهما مع التأني في الأذان والحد في الإقامة على وجه لا ينافي قاعدة الوقف . « السابع » : الإفصاح بالألف والهاء من لفظ الجلالة في آخر كل فصل هو فيه . « الثامن » : وضع الإصبعين في الأذنين في الأذان . « التاسع » : مد الصوت في الأذان ورفع ، ويستحب الرفع في الإقامة

(١) بل لا يخلو من وجه (غلبا يگانی) .

(٢) بل الظاهر اعتباره في الإقامة كاعتبار الطهارة فيها (خوئی) .

(٣) بل لا يخلو من وجه (غلبا يگانی) .

ج ١ في مستحبات الأذان والإقامة ٤٦٥

أيضاً ، إلا أنه دون الأذان . « العاشر » : الفصل بين الأذان والإقامة بصلاة ركعتين^(١) أو خطوة أو قعدة أو سجدة أو ذكر أو دعاء أو سكوت ، بل أو تكلم ، لكن في غير^(٢) الغداة بل لا يبعد كراهته فيها . (مسألة ١) : لو اختار السجدة يستحب أن يقول في سجوده : « رب سجدت لك خاضعاً خاشعاً » أو يقول : « لا إله إلا أنت سجدت لك خاضعاً خاشعاً » ولو اختار القعدة يستحب أن يقول : « اللهم اجعل قلبي باراً ورزقي داراً وعملي ساراً واجعل لي عند قبر نبيك قراراً ومستقراً » ولو اختار الخطوة أن يقول : « بالله أستفتح وبمحمد (صلى الله عليه وآله وسلم) أستنجد وأتوجه ، اللهم صل على محمد وآل محمد واجعلني بهم وجيهاً في الدنيا وفي الآخرة ومن المقربين » . (مسألة ٢) : يستحب لمن سمع المؤذن يقول : « أشهد أن لا إله إلا الله ، وأشهد أن محمداً رسول الله » أن يقول : وأنا أشهد أن لا إله إلا الله ، وأن محمداً رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) أكتفي بها عن كل من أبي وجحد ، وأعين بها من أقرّ وشهد . (مسألة ٣) : يستحب في المنصوب للأذان أن يكون عدلاً رفيع الصوت ، مبصراً بصيراً بمعرفة الأوقات ، وأن يكون على مرتفع منارة أو غيرها . (مسألة ٤) : من ترك الأذان أو الإقامة أو كليهما عمداً حتى أحرم للصلاة لم يجز له قطعها لتداركهما ، نعم إذا كان عن نسيان جاز له القطع ما لم يركع^(٣) منفرداً كان أو غيره ، حال الذكر^(٤) ، لا ما إذا عزم على الترك زماناً معتداً به ثم أراد الرجوع ، بل وكذا لو بقي على التردد كذلك ،

(١) يأتي بهما في صلاة المغرب رجاء والأولى الفصل فيها بغيرهما (خميني) .

في غير المغرب (گلپایگانی) .

(٢) استدراك عن التكلم (خميني) .

(٣) لا يبعد جواز القطع بعد الركوع أيضاً (خوئي) .

(٤) بل مطلقاً على الأقوى والأحوط ما في المتن (خميني) .

٤٦٦ في ما ينبغي للمصلي ج ١

وكذا لا يرجع لو نسي^(١) أحدهما^(٢) أو نسي بعض فصولهما بل أو شرائطهما على الأحوط . (مسألة ٥) : يجوز للمصلي فيها إذا جاز له ترك الإقامة تعمداً الاكتفاء بأحدهما^(٣) ، لكن لو بنى على ترك الأذان فأقام ثم بدا له فعله أعادها بعده . (مسألة ٦) : لو نام في خلال أحدهما أو جنّ أو أغمي عليه أو سكر ثم أفاق جاز له البناء ما لم تفت الموالاة ، مراعيّاً لشرطيّة الطهارة في الإقامة ، لكن الأحوط الإعادة فيها مطلقاً ، خصوصاً في النوم ، وكذا لو ارتدّ عن ملة^(٤) ثم تاب . (مسألة ٧) : لو أذن منفرداً وأقام ثم بدا له الإمامة^(٥) يستحبّ له إعادتهما . (مسألة ٨) : لو أحدث في أثناء الإقامة أعادها^(٦) بعد الطهارة ، بخلاف الأذان ، نعم يستحبّ فيه أيضاً الإعادة بعد الطهارة . (مسألة ٩) : لا يجوز أخذ الأجرة على أذان الصلاة ، ولو أتى به بقصدّها بطل ، وأمّا أذان الإعلام فقد يقال^(٧) بجواز أخذها عليه لكنه مشكل ، نعم لا بأس بالارتزاق من بيت المال . (مسألة ١٠) : قد يقال : إنّ اللحن في أذان الإعلام لا يضرّ وهو ممنوع .

(فصل ١٩) : ينبغي للمصلي بعد إحراز شرائط صحّة الصلاة ورفع موانعها السعي في تحصيل شرائط قبولها ورفع موانعه ، فإن الصحّة والإجزاء غير القبول ، فقد يكون العمل صحيحاً ولا يعدّ فاعله تاركاً ، بحيث يستحقّ

(١) جواز الرجوع مع نسيان خصوص الإقامة ما لم يركع لا يخلو عن قوة لكن الأحوط عدم الرجوع (مجلسي) .

(٢) جواز الرجوع في نسيان الإقامة لا يخلو من قوة خصوصاً قبل القراءة (خميني) .

الظاهر جواز القطع لنسيان الإقامة إذا تذكرها قبل القراءة (خوئي) .

(٣) مرّ أنّا لم نقف على دليل جواز الاكتفاء بالأذان وحده (خوئي) .

(٤) بل مطلقاً (خميني) .

(٥) أو المأمومية (خميني) .

(٦) رجاء وكذا في الأذان (خميني) .

(٧) وهو الأقوى (خميني) .

ج ١ في ما ينبغي للمصلي ٤٦٧

العقاب على الترك ، لكن لا يكون مقبولاً للمولى ، وعمدة شرائط القبول إقبال القلب على العمل ، فإنه روحه ، وهو بمنزلة الجسد ، فإن كان حاصلاً في جميعه فتمامه مقبول ، وإلاً فبمقداره ، فقد يكون نصفه مقبولاً ، وقد يكون ثلثه مقبولاً ، وقد يكون ربعه ، وهكذا ، ومعنى الإقبال أن يحضر قلبه ويتفهم ما يقول ، ويتذكر عظمة الله تعالى ، وأنه ليس كسائر من يخاطب ويتكلم معه ، بحيث يحصل في قلبه هيبه منه ، وبملاحظة أنه مقصر في إداء حقه يحصل له حالة حياء ، وحالة بين الخوف والرجاء بملاحظة تقصيره مع ملاحظة سعة رحمته تعالى ، ولالإقبال وحضور القلب مراتب ودرجات ، وأعلىها ما كان لأمر المؤمنين صلوات الله عليه ، حيث كان يخرج السهم من بدنه حين الصلاة ولا يحس به ، وينبغي له أن يكون مع الخضوع والخشوع والوقار والسكينة ، وأن يصلي صلاة مودع ، وأن يجدد التوبة والانابة والاستغفار ، وأن يكون صادقاً في أقواله ، كقوله : ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴾ وفي سائر مقالاته وأن يلتفت أنه لمن يناجي وممن يسأل ولمن يسأل ، وينبغي أيضاً أن يبذل جهده في الحذر عن مكائد الشيطان وحبائله ومصائده التي منها إدخال العجب في نفس العابد ، وهو من موانع قبول العمل ، ومن موانع القبول أيضاً حبس الزكاة وسائر الحقوق الواجبة ومنها الحسد والكبر والغيبة ، ومنها أكل وشرب المسكر ، ومنها النشوز والإباق ، بل مقتضى قوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا يَتَقَبَّلُ اللَّهُ مِنَ الْمُتَّقِينَ ﴾ عدم قبول الصلاة وغيرها من كل عاص وفاسق ، وينبغي أيضاً أن يجتنب ما يوجب قلة الثواب والأجر على الصلاة ، كأن يقوم إليها كسلاً ثقيلاً في سكرة النوم أو الغفلة ، أو كان لاهياً فيها أو مستعجلاً أو مدافعاً للبول أو الغائط أو الريح ، أو طامحاً ببصره إلى السماء ، بل ينبغي أن يخشع ببصره شبه المغمض للعين ، بل ينبغي أن يجتنب كل ما ينافي الخشوع ، وكل ما ينافي الصلاة في العرف والعادة ، وكل ما يشعر بالتكبر أو الغفلة ، وينبغي أيضاً أن يستعمل ما يوجب زيادة الأجر وارتفاع الدرجة كاستعمال الطيب ولبس انظف الثياب ، والخاتم من

عقيق ، والتمشط ، والاستيائك ونحو ذلك .

(فصل ٢٠) : واجبات الصلاة أحد عشر : النية ، والقيام ، وتكبيرة الأحرام ، والركوع ، والسجود ، والقراءة ، والذكر ، والتشهد ، والسلام ، والترتيب ، والموالة ، والخمسة الأولى أركان^(١) بمعنى أن زيادتها ونقصتها عمداً وسهواً موجبة للبطلان^(٢) ، لكن لا يتصور الزيادة في النية بناء على الداعي ، وبناء على الإخطار غير قاذحة ، والبقية واجبات غير ركنية ، فزيادتها ونقصها عمداً موجب للبطلان لا سهواً^(٣) .

٢١ - فصل في النية

وهي القصد إلى الفعل بعنوان الامتثال والقربة ، ويكفي فيها الداعي القلبي ، ولا يعتبر فيها الإخطار بالبال ولا التلفظ ، فحال الصلاة وسائر العبادات حال سائر الأعمال والأفعال الاختيارية ، كالأكل والشرب والقيام والقعود ونحوها من حيث النية . نعم تزيد عليها باعتبار القربة فيها بأن يكون الداعي والمحرك هو الامتثال والقربة ، ولغايات الامتثال درجات : « أحدها » : وهو أعلاها^(٤) أن يقصد امتثال أمر الله لأنه تعالى أهل للعبادة والطاعة ، وهذا ما أشار إليه أمير المؤمنين (عليه السلام) بقوله : « إلهي ما عبدتك خوفاً من نارك ، ولا طمعاً

(١) القيام ركن في الجملة كما يأتي كما أن السجدة ركن (خميني) .

(٢) الأقوى إن زيادة تكبيرة الإحرام سهواً لا توجب البطلان (خوئي) .

(٣) نقصان الترتيب والموالة سهواً قد يورث البطلان أيضاً ويأتي في محله إن شاء الله (گلپایگانی) .

(٤) وأعلى منه درجات آخر أشارت إلى بعضها ما وردت في صلاة المعراج ومصباح الشريعة (خميني) .

ج ١ في النية ٤٦٩

في جنتك ، بل وجدتك أهلاً للعبادة فعبدتك » : « الثاني » : أن يقصد شكر نعمه التي لا تحصى . « الثالث » : أن يقصد به تحصيل رضا ، والفرار من سخطه . « الرابع » : أن يقصد به حصول القرب إليه . « الخامس » : أن يقصد به الثواب ورفع العقاب بأن يكون الداعي إلى امتثال أمره رجاء ثوابه وتخليصه من النار ، وأما إذا كان قصده ذلك على وجه المعاوضة من دون أن يكون برجاء إثابته تعالى فيشكل صحته ، وما ورد من صلاة الاستسقاء وصلاة الحاجة إنما يصح إذا كان على الوجه الأول . (مسألة ١) : يجب تعيين العمل^(١) إذا كان ما عليه فعلاً متعدداً ، ولكن يكفي التعيين الاجمالي ، كأن ينوي ما وجب عليه أولاً من الصلاتين مثلاً ، أو ينوي ما اشتغلت ذمته به أولاً أو ثانياً ، ولا يجب^(٢) مع الاتحاد . (مسألة ٢) : لا يجب قصد الأداء والقضاء ولا القصر والتمام ، ولا الوجوب والندب إلا مع توقف التعيين على قصد أحدهما ، بل لو قصد أحد الأمرين في مقام الآخر صح إذا كان على وجه الاشتباه في التطبيق ، كأن قصد امتثال الأمرين المتعلق به فعلاً ، وتخيل أنه أمر أدائي فبان قضائياً ، أو بالعكس ، أو تخيل أنه وجوبي فبان نديباً أو بالعكس ، وكذا القصر والتمام وأما إذا كان على وجه التقييد^(٣) فلا يكون صحيحاً ، كما إذا قصد امتثال الأمر الأدائي ليس إلا ، أو الأمر الوجوبي ليس إلا ، فبان الخلاف فإنه باطل^(٤) . (مسألة ٣) : إذا كان في أحد أماكن

(١) بل يجب قصد عنوان المأمور به مطلقاً ولو إجمالاً كأن يقصد ما عليه مع الاتحاد وما وجب عليه أولاً مع التعدد ولو كان ما عليه فردان من طبيعة واحدة من دون ترتيب يكفي قصد إيجاد الطبيعة كما في قضاء الصوم (گلپایگانی) .

(٢) بل يجب معه أيضاً وإن حصل إجمالاً بقصد ما في الذمة (خميني) .

لكن لا بد أن يكون عنوان المأخوذ فيه مقصوداً ولو إجمالاً كما مر (گلپایگانی) .

(٣) لا أثر للتقييد في هذه الموارد التي تحققت فيها ذات المأمور به مع الإتيان بها على نحو قربي (خوئي) .

(٤) غير معلوم إذا قصد امتثال الأمر الشخصي مع التقييد خطأ (خميني) .

التخير فنوى القصر يجوز له أن يعدل الى التمام وبالعكس ما لم يتجاوز محلّ العدول ، بل لو نوى أحدهما وأتمّ على الآخر من غير التفات إلى العدول فالظاهر الصحة ولا يجب التعيين حين الشروع أيضاً ، نعم لو نوى القصر فشكّ بين الاثنين والثلاث بعد إكمال السجدين يشكل العدول^(١) إلى التمام والبناء على الثلاث ، وإن كان لا يخلو من وجه ، بل قد يقال^(٢) : بتعيينه^(٣) والأحوط العدول والإتمام مع صلاة الاحتياط والإعادة . (مسألة ٤) : لا يجب في ابتداء العمل حين النية تصوّر الصلاة تفصيلاً ، بل يكفي الاجمال نعم يجب نيّة المجموع من الأفعال جملة ، أو الأجزاء على وجه يرجع إليها ، ولا يجوز^(٤) تفريق النية على الأجزاء على وجه لا يرجع إلى قصد الجملة ، كأن يقصد كلاً منها على وجه الاستقلال من غير لحاظ الجزئية . (مسألة ٥) : لا ينافي نيّة الوجوب اشتمال الصلاة على الأجزاء المندوبة ، ولا يجب ملاحظتها في ابتداء الصلاة ، ولا تجديد النية على وجه النذب حين الإتيان بها . (مسألة ٦) : الأحوط ترك التلفّظ بالنية في الصلاة ، خصوصاً في صلاة الاحتياط^(٥) للشكوك ، وإن كان الأقوى معه الصحة^(٦) . (مسألة ٧) : من لا يعرف الصلاة يجب عليه أن يأخذ من يلقنه فيأتي بها جزء فجزء ، ويجب عليه أن ينويها أولاً على الإجمال . (مسألة ٨) : يشترط في نيّة الصلاة بل مطلق العبادات

(١) الظاهر وجوب العمل بالشك من غير لزوم قصد العدول والأحوط الإعادة أيضاً (خميني) .

(٢) وهو الأوجه بناء على شمول دليل حرمة قطع الصلاة لمثل المقام (خوئي) .

(٣) لا وجه له (غليبايگاني) .

(٤) بل في إمكانه إشكال مع قصد امتثال أمر الصلاة (خميني) .

(٥) لا يترك الاحتياط فيها بل البطلان لا يخلو من وجه (خميني) .

لا يترك الاحتياط فيها (أراكي) .

لا يترك الاحتياط فيها (غليبايگاني) .

(٦) الأقوى عدم الصحة معه في صلاة الاحتياط (خوئي) .

الخلوص عن الرياء فلو نوى بها الرياء بطلت ، بل هو من المعاصي الكبيرة ؛ لأنه شرك بالله تعالى ، ثم إن دخول الرياء في العمل على وجوه : « أحدها » : أن يأتي بالعمل لمجرد إراءة الناس من دون أن يقصد به امتثال أمر الله تعالى ، وهذا باطل بلا إشكال ، لأنه فاقد لقصد القربة أيضاً . « الثاني » : أن يكون داعيه ومحركه على العمل القربة وامتثال الأمر والرياء معاً ، وهذا أيضاً باطل ، سواء كانا مستقلين أو كان أحدهما تبعاً والآخر مستقلاً ، أو كانا معاً ومنضماً محرّكاً وداعياً . « الثالث » : أن يقصد ببعض الأجزاء الواجبة الرياء ، وهذا أيضاً باطل ، وإن كان محلّ التدارك باقياً^(١) نعم في مثل الأعمال التي لا يرتبط بعضها ببعض أو لا ينافيها الزيادة في الأثناء كقراءة القرآن والأذان والإقامة إذا أتى ببعض الآيات أو الفصول من الأذان اختصّ البطلان به ، فلو تدارك بالاعادة صح^(٢) . « الرابع » : أن يقصد ببعض الأجزاء المستحبة الرياء ، كالقنوت في الصلاة وهذا أيضاً باطل على الأقوى^(٣) . « الخامس » : أن يكون أصل العمل لله ، لكن أتى به في مكان وقصد بإتيانه في ذلك المكان الرياء كما إذا أتى به في المسجد أو بعض المشاهد رياء ، وهذا أيضاً باطل على الأقوى ، وكذا إذا كان وقوفه في الصفّ الأوّل من الجماعة ، أو في الطرف الأيمن رياء . « السادس » : أن يكون الرياء من حيث الزمان كالصلاة في أوّل الوقت رياء ، وهذا أيضاً باطل على الأقوى . « السابع » : أن يكون الرياء من حيث أوصاف العمل كالاتيان بالصلاة جماعة أو القراءة بالتأني أو بالخشوع أو نحو ذلك . وهذا أيضاً باطل على الأقوى . « الثامن » : أن يكون في مقدّمات العمل ، كما إذا كان الرياء في مشيه إلى المسجد لا في إتيانه في المسجد والظاهر عدم البطلان في هذه الصورة . « التاسع » : أن يكون في بعض الأعمال الخارجة

(١) بل الأحوط فيه التدارك ثم الإعادة (گلبایگانی) .

(٢) في صحة الأذان والإقامة تأمل (خميني) .

(٣) والأحوط الإتمام ثم الإعادة (گلبایگانی) .

عن الصلاة ، كالتحنك حال الصلاة وهذا لا يكون مبطلاً إلا إذا رجع إلى الرياء في الصلاة متحنكاً . « العاشر » : أن يكون العمل خالصاً لله ، لكن كان بحيث يعجبه أن يراه الناس ، والظاهر عدم بطلانه أيضاً ، كما أن الخطور القلبي لا يضر ، خصوصاً إذا كان بحيث يتأذى بهذا الخطور ، وكذا لا يضر الرياء بترك الاضداد^(١) . (مسألة ٩) : الرياء المتأخر لا يوجب البطلان ، بأن كان حين العمل قاصداً للخلوص ، ثم بعد تمامه بدا له في ذكره ، أو عمل عملاً يدل على أنه فعل كذا . (مسألة ١٠) : العجب المتأخر لا يكون مبطلاً ، بخلاف المقارن . فإنه مبطل على الأحوط ، وإن كان الأقوى خلافه . (مسألة ١١) : غير الرياء من الضمائم إما حرام أو مباح أو راجح ، فإن كان حراماً وكان متحداً^(٢) مع العمل أو مع جزء منه بطل ، كالرياء ، وإن كان خارجاً عن العمل مقارناً له لم يكن مبطلاً ، وإن كان مباحاً أو راجحاً فإن كان تبعاً وكان داعي القرية مستقلاً فلا إشكال^(٣) في الصحة^(٤) ، وإن كان مستقلاً وكان داعي القرية تبعاً باطل وكذا إذا كانا معاً منضمين محرراً وداعياً على العمل ، وإن كانا مستقلين فالأقوى الصحة^(٥) ، وإن كان الأحوط الإعادة^(٦) .

-
- (١) فيه إشكال بل كونه مضرراً لا يخلو من وجه (خميني) .
 (٢) مجرد اتحاده مع العمل أو جزئه لا يوجب الإبطال على الأقوى (خميني) .
 (٣) بشرط بقاء استقلاله في الدعوة على أصل العمل (آراكي) .
 إن كانت الضميمة في الخصوصية دون أصل العمل وإلا فالصحة مشككة خصوصاً مع استقلالها (گلپایگانی) .
 (٤) إن كانت الضميمة جزءاً للداعي عند الاجتماع مع الداعي الاستقلالي فلا يبعد القول بالبطلان (خميني) .
 (٥) بل الأقوى البطلان مع اجتماعهما على التحريك في غير الراجح والأحوط فيه البطلان أيضاً (خميني) .
 بل البطلان (آراكي) .
 (٦) لا يترك (گلپایگانی) .

ج ١ في النية ٤٧٣

(مسألة ١٢) : إذا أتى ببعض أجزاء الصلاة بقصد الصلاة وغيرها كأن قصد ركوعه تعظيم الغير والركوع الصلوتي ، أو بسلامه سلام التحية وسلام الصلاة بطل^(١) إن كان من الأجزاء الواجبة ، قليلاً كان أم كثيراً ، أمكن تداركه أم لا ، وكذا في الأجزاء المستحبة غير القرآن والذكر على الأحوط^(٢) وأما إذا قصد غير الصلاة محضاً فلا يكون مبطلاً إلا إذا كان ممماً لا يجوز فعله في الصلاة أو كان كثيراً . (مسألة ١٣) : إذا رفع صوته بالذكر أو القراءة لإعلام الغير لم يبطل إلا إذا كان قصد الجزئية تبعاً وكان من الأذكار الواجبة ، ولو قال : الله أكبر مثلاً بقصد الذكر المطلق لإعلام الغير لم يبطل^(٣) مثل سائر الأذكار التي يؤتى بها لا بقصد الجزئية . (مسألة ١٤) : وقت النية ابتداء الصلاة وهو حال تكبيرة الاحرام وأمره سهل بناء على الداعي ، وعلى الإخطار ، اللزم اتصال آخر النية بالمخطرة بأول التكبير وهو أيضاً سهل . (مسألة ١٥) : يجب استدامة النية إلى آخر الصلاة بمعنى عدم حصول الغفلة بالمرّة ، بحيث يزول الداعي على وجه لو قيل له : ما تفعل ؟ يبقى متحيراً ، وأما مع بقاء الداعي في خزانة الخيال فلا تضر الغفلة ، ولا يلزم الاستحضار الفعلي . (مسألة ١٦) : لو نوى في أثناء الصلاة قطعها فعلاً أو بعد ذلك أو نوى القاطع^(٤) والمنافي فعلاً أو بعد ذلك فإن

(١) أي بطلت الصلاة مطلقاً إذا كان الإتيان عمداً وفي الأركان ولو سهواً (خميني) .

(٢) بل مطلقاً على الأحوط (خميني) .

لا فرق بين القرآن والذكر وبين غيرهما ولعدم البطلان في الجميع وجه غير بعيد (خوئي) .

(٣) إذا كان أصل الإتيان بقصد الصلاة ورفع الصوت بقصد الإعلان وأما مع التشريك في أصل الإتيان مشكلاً أو مبطلاً حتى مع كون الإعلان تبعاً (خميني) .

في مقدار الواجب من الجهر في الجهرية يجب الإتيان به بداعي القرية (كلبايگاني) .

(٤) مع الالتفات إلى منافاته للصلاة وإلا فالأقوى عدم البطلان مع الاتمام أو الإتيان بالأجزاء على هذه الحالة (خميني) .

أتم مع ذلك بطل^(١) وكذا لو أتى^(٢) ببعض الأجزاء بعنوان الجزئية ثم عاد إلى النية الأولى ، وأما لو عاد إلى النية الأولى قبل أن يأتي بشيء لم يبطل ، وإن كان الأحوط الإتمام والإعادة ، ولو نوى القطع أو القاطع وأتى ببعض الأجزاء لا بعنوان الجزئية ثم عاد إلى النية الأولى فالبطلان موقوف على كونه فعلاً كثيراً^(٣) فإن كان قليلاً لم يبطل ، خصوصاً إذا كان ذكراً أو قرناً ، وإن كان الأحوط الإتمام والإعادة أيضاً . (مسألة ١٧) : لو قام لصلاة ونواها في قلبه فسبق لسانه أو خياله خطوراً إلى غيرها صحت على ما قام إليها ، ولا يضر^(٤) سبق اللسان ولا الخطور الخيالي . (مسألة ١٨) : لو دخل في فريضة فأتى بها بزعم أنها نافلة غفلة أو بالعكس صحت على ما افتتحت عليه . (مسألة ١٩) : لو شك فيما في يده أنه عينها ظهر أو عصر أمثلاً قيل : بنى على التي قام إليها ، وهو مشكوك^(٥) ،

-
- (١) أي بطلت الصلاة مطلقاً إذا كان الإتيان عمداً وفي الأركان ولو سهواً (خميني) .
 (٢) الأحوط بعد العود التدارك ثم الإتمام ثم الإعادة إلا إذا كان ما أتى به من الأجزاء كذلك فعلاً كثيراً فإنه مبطل قطعاً (غلپایگانی) .
 (٣) ماحياً للصورة (خميني) .
 أو كونه مما تبطل الصلاة بمطلق وجوده (خوئي) .
 (٤) إذا كان الباعث له هو داعي ما قام عليه (خميني) .
 (٥) بل ممنوع وللمسألة صور كثيرة والأقوى فيما إذا لم يصل العصر أو شك في إتيانه وكان في الوقت المشترك العدول إلى الظهر وكذا في الوقت المختص بالعصر إذا كان الوقت واسعاً لإتيان بقية الظهر وإدراك ركعة من العصر ومع عدم السعة فإن كان واسعاً لإدراك ركعة من العصر ترك ما في يده وصلى العصر ويقضي الظهر مع العلم بعدم الإتيان ومع الشك لا يعتني به على الأقوى والأحوط القضاء ومع عدم السعة لإدراك ركعة أيضاً فالأحوط إتمامه عصرًا وقضاء الظهر والعصر خارج الوقت مع العلم بعدم إتيان الظهر وإلا فيقضي العصر والأحوط قضاء الظهر أيضاً ولا يبعد جواز رفع اليد عما بيده في هذه الصورة وقضائهما في صورة العلم بتركهما وقضاء العصر فقط مع الشك في إتيانهما (٥) والأحوط قضاء الظهر أيضاً (خميني) .

ج ١ في النية ٤٧٥

فالأحوط الإتمام^(١) والإعادة^(٢) نعم لورأى نفسه في صلاة معينة وشك في أنه من الأول نواها أو نوى غيرها بنى على أنه^(٣) نواها وإن لم يكن ممّا قام إليه لأنّه يرجع إلى الشك بعد تجاوز المحلّ . (مسألة ٢٠) : لا يجوز العدول من صلاة إلى أخرى إلّا في موارد خاصّة : « أحدها » : في الصلاتين المرتبتين كالظهرين والعشاءين إذا دخل في الثانية قبل الأولى عدل إليها بعد التذكّر في الأثناء ، إذا لم يتجاوز محلّ العدول وأمّا إذا تجاوز كما إذا دخل في ركوع الرابعة من العشاء فتذكّر ترك المغرب ، فإنّه لا يجوز العدول لعدم بقاء محلّه فيتمّها عشاء^(٤) ثمّ يصلي المغرب ، ويعيد العشاء^(٥) أيضاً احتياطاً ، وأمّا إذا دخل في قيام الرابعة ولم يركع بعد فالظاهر بقاء محلّ العدول فيهدم القيام ويتمّها بنية المغرب . « الثاني » : إذا كان عليه صلاتان أو أزيد قضاء فشرع في اللاحقة قبل السابقة يعدل إليها مع عدم تجاوز محلّ العدول ، كما إذا دخل في الظهر أو العصر فتذكّر ترك الصبح القضائي السابق على الظهر والعصر ، وأمّا إذا تجاوز أتمّ ما بيده على الأحوط ، ويأتي بالسابقة ويعيد اللاحقة^(٦) كما مرّ في

(١) إلا فيما إذا علم بعدم إتيان الظهر أو شك في أنه يأتي بالبقية بنية الظهر ولا إعادة (أراكي) .

لكن في موارد العدول يعدل بلا إعادة كما في المثال مع اشتغال ذمته بالظهر أيضاً (گلپایگانی) .

(٢) هذا في غير المتربتين وأما فيهما فلو لم يكن آتياً بالأولى جعل ما في يده الأولى وصحت بلا إشكال (خوئي) .

(٣) مشكل والأحوط إلحاقها بالصورة الأولى (گلپایگانی) .

(٤) بل يرفع اليد عنها على الأظهر وإن كان ما في المتن أحوط (خوئي) .

الأقوى جواز رفع اليد عنها والإتيان بالصلاتين (گلپایگانی) .

(٥) لا ينبغي ترك الاحتياط وإن كانت الصحة عشاء لا تخلو من قوة وكذا في الفرع الآتي (خميني) .

(٦) على الأحوط والأظهر عدم وجوبها في غير المتربتين في أنفسهما (خوئي) .

الأدائيتين ، وكذا لو دخل في العصر فذكر ترك الظهر السابقة فإنه يعدل .
 « الثالث » : إذا دخل في الحاضرة فذكر أن عليه قضاء فإنه يجوز له أن يعدل
 إلى القضاء إذا لم يتجاوز محلّ العدول والعدول في هذه الصورة على وجه
 الجواز بل الاستحباب^(١) بخلاف الصورتين الأولتين فإنه على وجه
 الوجوب^(٢) . « الرابع » : العدول من الفريضة إلى النافلة يوم الجمعة لمن
 نسي قراءة الجمعة وقرأ سورة أخرى من التوحيد أو غيرها وبلغ النصف^(٣) أو
 تجاوز^(٤) وأما إذا لم يبلغ النصف فله أن يعدل عن تلك السورة ، ولو كانت هي
 التوحيد إلى سورة الجمعة فيقطعها ويستأنف سورة الجمعة . « الخامس » :
 العدول من الفريضة إلى النافلة لإدراك الجماعة إذا دخل فيها وأقيمت الجماعة
 وخاف السبق^(٥) بشرط عدم تجاوز محلّ العدول بأن دخل في ركوع الركعة
 الثالثة . « السادس » :^(٦) العدول من الجماعة إلى الانفراد لعذر أو مطلقاً^(٧)
 كما هو الأقوى^(٨) . « السابع » : العدول من إمام إلى إمام إذا عرض للأول
 عارض^(٩) . « الثامن » : العدول من القصر إلى التمام إذا قصد في الأثناء إقامة

(١) في استحباب العدول مع خوف فوت وقت فضيلة ما بيده تأمل بل عدمه لا يخلو من قوة
 (خميني) .

(٢) في غير المتربتين من القضائيتين مبني على الاحتياط وإن لا يخلو الوجوب من وجه (خميني) .

الحكم بالوجوب في الصورة الثانية مبني على القول بوجوب الترتيب (خوئي) .

(٣) بل وإن بلغ ما لم يتجاوز (آراكي) .

(٤) ما ذكره هو الأحوط والأظهر جواز العدول إلى النافلة أو إلى سورة الجمعة مطلقاً
 (خوئي) .

(٥) بل مع عدم الخوف أيضاً على الأظهر (خوئي) .

(٦) هذا وما بعده ليس من أقسام المقسم المذكور إلا على بعض المباني الفاسدة لكن لا في
 جميعها (خميني) .

(٧) في غير موارد العذر إشكال ويأتي في محله إن شاء الله تعالى (گلپایگانی) .

(٨) إذا لم يكن نائياً له من أول الأمر (خوئي) .

(٩) على تفصيل يأتي في محله إن شاء الله تعالى (گلپایگانی) .

ج ١ في النية ٤٧٧

عشرة أيام . « التاسع » : العدول من التمام إلى القصر إذا بدا له في الإقامة بعدما قصدها . « العاشر » : العدول من القصر إلى التمام أو بالعكس في مواطن التخيير . (مسألة ٢١) : لا يجوز العدول من الفائتة إلى الحاضرة ، فلو دخل في فائتة ثم ذكر في أثنائها حاضرة ضاق وقتها أبطلها واستأنف ، ولا يجوز العدول على الأقوى . (مسألة ٢٢) : لا يجوز العدول من النفل إلى الفرض ، ولا من النفل إلى النفل حتى فيما كان منه كالفرائض في التوقيت والسبق والالحوق . (مسألة ٢٣) : إذا عدل في موضع لا يجوز العدول بطلنا^(١) كما لو نوى بالظهر العصر وأتمها على نية العصر . (مسألة ٢٤) : لو دخل في الظهر بتخييل عدم إتيانها فبان في الأثناء أنه قد فعلها لم يصح له العدول إلى العصر . (مسألة ٢٥) : لو عدل بزعم تحقق موضع العدول فبان الخلاف بعد الفراغ أو في الأثناء لا يبعد صحتها على النية الأولى ، كما إذا عدل بالعصر إلى الظهر ثم بان أنه صلاها فإنها تصح عصر^(٢) لكن الأحوط^(٣) الإعادة . (مسألة ٢٦) : لا بأس^(٤) بترامي العدول كما لو عدل في الفوائت إلى سابقة فذكر سابقة عليها فإنه يعدل منها إليها وهكذا . (مسألة ٢٧) : لا يجوز العدول بعد الفراغ إلا في الظهرين^(٥) إذا أتى بنية العصر بتخييل أنه صلى الظهر فبان أنه لم يصلها ، حيث إن مقتضى رواية صحيحة أنه يجعلها ظهراً وقد مر سابقاً^(٦) .

(١) إذا تذكر بعد الدخول في الركن وإلا فيمكن القول بصحة المعدول عنه وعليه جبران ما نقص عنه (خميني) .

(٢) إذا كان على وجه الخطأ في التطبيق (آراكي) .

(٣) لا يترك إلا في مثل ما تقدم في التعليقة الأنفة (خميني) .

لا يترك إلا إذا تبين قبل الإتيان بشيء بقصد الظهر فيتمها عصر^(٤) (گلپایگانی) .

(٤) فيه تأمل (خميني) .

(٥) حتى فيهما (خميني) .

(٦) وقد مر سابقاً صحتها عصر^(٧) (آراكي) .

وقد تقدم الكلام فيه (خوئي) .

وقد مر أن الأقوى خلافه (گلپایگانی) .

(مسألة ٢٨) : يكفي في العدول مجرد النية من غير حاجة^(١) إلى ما ذكر في ابتداء النية . (مسألة ٢٩) : إذا شرع في السفر وكان في السفينة أو الكاري مثلاً فشرع في الصلاة بنية التمام^(٢) قبل الوصول إلى حدّ الترخّص فوصل في الأثناء إلى حدّ الترخّص فإن لم يدخل في ركوع الثالثة فالظاهر أنّه يعدل إلى القصر ، وإن دخل في ركوع الثالثة فالأحوط الإتمام والإعادة^(٣) قصرًا وإن كان في السفر ودخل في الصلاة بنية القصر فوصل إلى حدّ الترخّص يعدل إلى التمام . (مسألة ٣٠) : إذا دخل في الصلاة بقصد ما في الدّمة فعلاً وتخيل أنّها الظهر مثلاً ثم تبين أنّ ما في دّمته هي العصر أو بالعكس فالظاهر الصّحة^(٤) لأنّ الاشتباه إنّما هو في التطبيق . (مسألة ٣١) : إذا تخيل أنّه أتى بركتين من نافلة الليل مثلاً فقصد الركعتين الثانيةين أو نحو ذلك فبان أنّه لم يصلّ الأولتين صحّت وحسبت له الأولتان ، وكذا في نوافل الظهرين ، وكذا إذا تبين بطلان الأولتين ، وليس هذا من باب العدول ، بل من جهة أنّه لا يعتبر قصد كونهما أولتين أو ثانيّتين فتحسب على ما هو الواقع ، نظير ركعات الصلاة حيث إنّ لو تخيل أن ما بيده من الركعة ثانية مثلاً فبان أنّها الأولى أو العكس أو نحو ذلك لا يضرّ ، ويحسب على ما هو الواقع .

٢٢ - فصل في تكبيرة الإحرام

وتسمّى تكبيرة الافتتاح أيضاً ، وهي أوّل الأجزاء الواجبة للصلاة ، بناء

(١) لحصول ما ذكر وإلا فيحتاج إليه (خميني) .

(٢) بتخيّل عدم الوصول إلى حدّ الترخّص قبل الإتمام وإلا فصحة صلاته في بعض فروض المسألة محل إشكال بل منع (خميني) .

(٣) وإن كان الأظهر جواز القطع والإعادة قصرًا (خوئي) .

(٤) بل الظاهر عدمها إذا اعتقد جزماً أن ما في دّمته صلاة معينة كصلاة الظهر مثلاً وأتى بها بهذا العنوان ثم تبين أنّه كان غيرها (خوئي) .

على كون النية شرطاً ، وبها يحرم على المصلّي المنافيات ، وما لم يتمّها يجوز له قطعها ، وتركها عمداً وسهواً مبطل كما أنّ زيادتها أيضاً كذلك^(١) فلو كُبر بقصد الافتتاح وأتى بها على الوجه الصحيح ثمّ كُبر بهذا القصد ثانياً بطلت واحتاج إلى ثالثة ، فإن أبطلها بزيادة رابعة احتاج إلى خامسة ، وهكذا تبطل بالشفع وتصحّ بالوتر ، ولو كان في أثناء صلاة فنسي وكُبر لصلاة أخرى فالأحوط إتمام^(٢) الأولى وإعادتها^(٣) وصورتها : « الله أكبر » من غير تغيير ولا تبديل ، ولا يجزي مرادفها ولا ترجمتها بالعجميّة أو غيرها ، والأحوط^(٤) عدم^(٥) وصلها بما سبقها من الدعاء أو لفظ النية ، وإن كان الأقوى جوازه^(٦) ويحذف الهمزة من الله حينئذ كما أنّ الأقوى جواز وصلها بما بعدها من الاستعاذة أو البسملة أو غيرهما ، ويجب حينئذ إعراب راء أكبر ، لكن الأحوط عدم الوصل ، ويجب إخراج حروفها من مخارجها والموالة بينها وبين الكلمتين . (مسألة ١) : لو قال : الله تعالى أكبر لم يصحّ ، ولو قال : الله أكبر من أن يوصف أو من كلّ شيء فالأحوط^(٧) الإتمام والإعادة^(٨) وإن كان الأقوى^(٩) الصّحة إذا لم يكن بقصد التشريع . (مسألة ٢) : لو قال : الله أكبر ، بإشباع فتحة الباء حتّى تولّد الألف بطل كما أنّه لو شدّد راء أكبر بطل أيضاً . (مسألة ٣) : الأحوط تفخيم اللام من الله ، والراء من أكبر ، ولكن الأقوى الصّحة مع تركه أيضاً .

(١) مر أن زيادتها سهواً لا توجب البطلان (خوئي) .

(٢) وإن كان الأقوى صحة الأولى (خميني) .

(٣) والأظهر كفاية الإتمام بلا حاجة إلى الإعادة (خوئي) .

(٤) لا يترك (گلپایگانی) .

(٥) لا يترك (خميني) .

(٦) فيه إشكال والاحتياط لا يترك (خوئي) .

(٧) لا يترك (گلپایگانی) .

(٨) لا يترك الاحتياط بالإعادة (خوئي) .

(٩) مشكل (آراكي) .

٤٨٠ في تكبيرة الاحرام ج ١

(مسألة ٤) : يجب فيها القيام والاستقرار^(١) فلو ترك أحدهما بطل عمداً كان أو سهواً^(٢) . (مسألة ٥) : يعتبر في صدق التلفظ بها بل وبغيرها من الأذكار والأدعية والقرآن أن يكون بحيث يسمع نفسه تحقيقاً أو تقديرأ ، فلو تكلم بدون ذلك لم يصح^(٣) . (مسألة ٦) : من لم يعرفها يجب عليه أن يتعلم ، ولا يجوز له الدخول في الصلاة قبل التعلم إلا إذا ضاق الوقت فيأتي بها ملحونة ، وإن لم يقدر فترجمتها من غير العربية^(٤) ولا يلزم أن يكون بلغته ، وإن كان أحوط ولا تجزي عن الترجمة غيرها من الأذكار والأدعية ، وإن كانت بالعربية ، وإن أمكن له النطق بها بتلقين الغير حرفاً فحرفاً^(٥) قدّم على الملحون والترجمة . (مسألة ٧) : الأخرس يأتي بها على قدر الإمكان ، وإن عجز عن النطق أصلاً أخطرها بقلبه وأشار إليها مع تحريك لسانه إن أمكنه^(٦) . (مسألة ٨) : حكم التكبيرات المندوبة فيما ذكر حكم تكبيرة الإحرام حتى في إشارة الأخرس . (مسألة ٩) : إذا ترك التعلم في سعة الوقت حتى ضاق أثم وصحت صلاته على الأقوى ، والأحوط القضاء بعد التعلم . (مسألة ١٠) : يستحبّ الاتيان بستّ تكبيرات مضافاً إلى تكبيرة الإحرام ، فيكون المجموع سبعة ، وتسمّى بالتكبيرات الافتتاحية ، ويجوز الاقتصار على الخمس وعلى الثلاث ولا يبعد

(١) الأحوط في ترك الاستقرار الإتمام ثم الإعادة (كلبايجاني) .

(٢) على الأحوط في ترك الاستقرار فلو تركه سهواً فالأحوط الاتيان بالمنافي ثم التكبير وأحوط منه اتمام الصلاة ثم الإعادة (خميني) .

في البطلان بترك الاستقرار سهواً نظر (آراكي) .

عدم البطلان بترك الاستقرار سهواً هو الأظهر (خوئي) .

(٣) هذا إذا لم يصدق عليه التكلم بأن كان من مجرد تحريك اللسان والشفة وإلا فالصحة هو الأظهر (خوئي) .

(٤) على الأحوط (خوئي) .

(٥) مع مراعاة الموالاة العرفية (خميني) .

(٦) ما ذكره مبني على الاحتياط (خوئي) .

التخير في تعيين تكبيرة الإحرام في أيتها شاء ، بل نية الإحرام بالجميع أيضاً لكن الأحوط^(١) اختيار الأخيرة ، ولا يكفي قصد الافتتاح بأحدها المبهم من غير تعيين^(٢) والظاهر عدم اختصاص استحبابها في اليومية بل تستحب في جميع الصلوات الواجبة والمندوبة ، وربما يقال بالاختصاص بسبعة مواضع وهي كل صلاة واجبة ، وأول ركعة من صلاة الليل ، ومفردة الوتر ، وأول ركعة من نافلة الظهر ، وأول ركعة من نافلة المغرب ، وأول ركعة من صلاة الإحرام والوترية ، ولعل القائل أراد تأكدها في هذه المواضع . (مسألة ١١) : لما كان في مسألة تعيين تكبيرة الإحرام - إذا أتى بالسبع أو الخمس أو الثلاث - احتمالات بل أقوال : تعيين الأول ، وتعيين الأخير ، والتخير ، والجميع ، فالأقوى لمن أراد إحراز جميع^(٣) الاحتمالات ، ومراعاة الاحتياط^(٤) من جميع الجهات أن يأتي بها بقصد أنه إن كان الحكم هو التخير فالافتتاح هو كذا ، ويعين في قلبه ما شاء ، وإلا فهو ما عند الله من الأول أو الأخير أو الجميع . (مسألة ١٢) :

يجوز الإتيان بالسبع ولأدنى من غير فصل بالدعاء ، لكن الأفضل أن يأتي بالثلاث ثم يقول : « اللَّهُمَّ أَنْتَ الْمَلِكُ الْحَقُّ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ ، سُبْحَانَكَ إِنِّي ظَلَمْتُ نَفْسِي فَاعْفُزْ لِي ذَنْبِي إِنَّهُ لَا يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إِلَّا أَنْتَ » ، ثم يأتي باثنتين ويقول : « لبيك وسعديك والخير في يديك ، والشر ليس إليك ، والمهدي من هديت ، لا ملجأ منك إلا إليك ، سبحانك وحنانك ، تباركت وتعاليت ، سبحانك رب

(١) لا يترك والأحوط قصد الرجاء في البقية (غليبايگاني) .

(٢) هذا فيما إذا لم يكن لها تعين في الواقع وأما مع تعيينها فيه بعنوان ما فالظاهر جواز الاكتفاء بقصدها ولو كانت غير معينة لدى المصلي (خوئي) .

(٣) لا يمكن إحراز جميعها والاحتياط التام فالأحوط هو الاكتفاء بتكبيرة واحدة وما ذكره في المتن يرجع إلى التعليق في النية وهو محل إشكال ومخالف للاحتياط نعم لا بأس بإتيان ست تكبيرات بقصد القرية المطلقة ثم الاستفتاح أو بالعكس (خميني) .

(٤) الأحوط ما مر في المسألة العاشرة (غليبايگاني) .

البيت » ، ثم يأتي باثنتين ويقول : « وَجَّهْتُ وَجْهِيَ لِلَّذِي فَطَرَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ ، عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ ، حَنِيفاً مُسْلِماً وَمَا أَنَا مِنَ الْمُشْرِكِينَ ، إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ، لَا شَرِيكَ لَهُ وَبِذَلِكَ أُمِرْتُ وَأَنَا مِنَ الْمُسْلِمِينَ » ثم يشرع في الاستعاذة وسورة الحمد ، ويستحب أيضاً أن يقول قبل^(١) التكبيرات : « اللَّهُمَّ إِلَيْكَ تَوَجَّهْتُ ، وَمَرْضَاتِكَ ابْتَغَيْتُ ، وَبِكَ أَمَنْتُ ، وَعَلَيْكَ تَوَكَّلْتُ ، صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِ مُحَمَّدٍ ، وَافْتَحْ قَلْبِي لِذِكْرِكَ ، وَثَبِّتْني عَلَى دِينِكَ ، وَلَا تَزِغْ قَلْبِي بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنِي ، وَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ رَحْمَةً إِنَّكَ أَنْتَ الْوَهَّابُ » ويستحب أيضاً أن يقول بعد الإقامة قبل تكبيرة الإحرام : « اللَّهُمَّ رَبِّ هَذِهِ الدَّعْوَةُ التَّامَّةُ ، وَالصَّلَاةُ الْقَائِمَةُ ، بَلِّغْ مُحَمَّدًا (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ) الدَّرَجَةَ وَالْوَسِيلَةَ وَالْفَضْلَ وَالْفَضِيلَةَ ، بِاللَّهِ أَسْتَفْتِحُ ، وَبِاللَّهِ أَسْتَنْجِحُ وَبِمُحَمَّدٍ رَسُولِ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ) أَتَوَجَّهُ ، اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِ مُحَمَّدٍ ، وَاجْعَلْني بِهِمْ عِنْدَكَ وَجِيهًا فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَمِنَ الْمُقَرَّبِينَ » وأن يقول بعد تكبيرة الإحرام : « يَا مُحْسِنُ قَدْ أَتَاكَ الْمَسِيءُ ، وَقَدْ أُمِرْتُ بِالْمُحْسَنِ أَنْ يَتَجَاوَزَ عَنِ الْمَسِيءِ أَنْتَ الْمُحْسِنُ وَأَنَا الْمَسِيءُ ، بِحَقِّ مُحَمَّدٍ وَآلِ مُحَمَّدٍ ، صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِ مُحَمَّدٍ وَتَجَاوَزَ عَنِ قُبْحِ مَا تَعْلَمُ مِنِّي » . (مسألة ١٣) : يستحبُّ للإمام أن يجهز بتكبيرة الإحرام على وجه يسمع من خلفه دون الستِّ ، فإنه يستحبُّ الاخفات بها . (مسألة ١٤) : يستحبُّ رفع اليدين بالتكبير إلى الأذنين ، أو إلى حيال الوجه أو إلى النحر مبتدئاً بابتدائه ومنتهياً بانتهاؤه ، فإذا انتهى التكبير والرفع أرسلهما ، ولا فرق بين الواجب منه والمستحبُّ في ذلك ، والأولى أن لا يتجاوز بهما الأذنين ، نعم ينبغي ضمُّ أصابعهما حتَّى الابهام والخنصر والاستقبال بباطنهما القبلة ، ويجوز التكبير من غير رفع اليدين بل لا

(١) الدعاء منقول باختلاف يسير مع ما في المتن كما أن دعاء يا محسن قد أتاك المسيء

منقول عن أمير المؤمنين (عليه السلام) قبل أن يحرم ويكبر (خميني) .

ج ١ في القيام ٤٨٣

يبعد^(١) جواز العكس^(٢) . (مسألة ١٥) : ما ذكر من الكيفية في رفع اليدين إنما هو على الأفضلية ، وإلا فيكفي مطلق الرفع ، بل لا يبعد^(٣) جواز رفع إحدى اليدين^(٤) دون الأخرى . (مسألة ١٦) : إذا شك في تكبيرة الإحرام فإن كان قبل الدخول فيما بعدها بنى على العدم ، وإن كان بعد الدخول فيما بعدها من دعاء التوجه أو الاستعاذة أو القراءة بنى على الإتيان^(٥) ، وإن شك بعد إتمامها أنه أتى بها صحيحة أو لا بنى على العدم^(٦) لكن الأحوط إبطالها بأحد المنافيات ، ثم استينافها ، وإن شك في الصحة بعد الدخول فيما بعدها بنى على الصحة ، وإذا كبر ثم شك^(٧) في كونه تكبيرة الإحرام أو تكبيرة الركوع بنى على أنه للإحرام .

٢٣ - فصل في القيام

وهو أقسام : إما ركن وهو القيام حال تكبيرة الإحرام والقيام المتصل بالركوع بمعنى أن يكون الركوع عن قيام فلو كبر للإحرام جالساً أو في حال النهوض بطل ، ولو كان سهواً ، وكذا لو ركع لا عن قيام بأن قرأ جالساً ثم ركع أو جلس بعد القراءة أو في أثنائها وركع بأن نهض متقوساً إلى هيئة الركوع

(١) بل بعيد نعم لا بأس به رجاء وكذا رفع إحدى اليدين (غليبايگاني) .

(٢) الظاهر أن رفع اليدين من آداب التكبير (خميني) .

(٣) غير معلوم (خميني) .

(٤) لا بأس بالاتيان به رجاء (خوئي) .

(٥) يشكل ذلك قبل الدخول في القراءة ولا بأس بالاتيان بها رجاء (خوئي) .

(٦) الأقوى هو البناء على الصحة (خميني) .

الأحوط الاتمام ثم الإعادة (آراكي) .

الأظهر هو البناء على الصحة (خوئي) .

بل الأظهر الصحة لكن الأحوط الإعادة بعد الاتمام (غليبايگاني) .

(٧) وهو قائم (خميني) .

القيامي ، وكذا لو جلس ثم قام متقوساً من غير أن ينتصب ثم يركع^(١) ولو كان ذلك كله سهواً ، وواجب غير ركن وهو القيام حال القراءة وبعد الركوع ومستحب وهو القيام حال القنوت ، وحال تكبير الركوع ، وقد يكون مباحاً وهو القيام بعد القراءة أو التسبيح أو القنوت أو في أثنائها مقداراً من غير أن يشتغل بشيء ، وذلك في غير المتصل بالركوع وغير الطويل الماحي للصورة .

(مسألة ١) : يجب القيام حال تكبيرة الإحرام من أولها إلى آخرها ، بل يجب من باب المقدمة قبلها وبعدها ، فلو كان جالساً وقام للدخول في الصلاة وكان حرف واحد من تكبيرة الإحرام حال النهوض قبل تحقق القيام بطل ، كما أنه لو كبر المأموم وكان الرأى من أكبر حال الهوى للركوع كان باطلاً ، بل يجب أن يستقر قائماً ثم يكبر ويكون مستقراً بعد التكبير ثم يركع . (مسألة ٢) : هل القيام حال القراءة وحال التسبيحات الأربع شرط فيهما أو واجب حالهما وجهان ، الأحوط الأول والأظهر الثاني^(٢) فلو قرأ جالساً نسياناً ثم تذكر بعدها أو في أثنائها صحت قراءته وفات محل القيام^(٣) ولا يجب استئناف القراءة ، لكن الأحوط^(٤) الاستئناف قائماً . (مسألة ٣) : المراد من كون القيام مستحباً حال القنوت أنه يجوز تركه بتركه ، لا أنه يجوز الاتيان بالقنوت جالساً عمداً ،

(١) الانتصاب حال القيام الواجب وإن كان لازماً مطلقاً إلا أنه غير معتبر في حقيقته وبما أنه لا دليل على وجوب القيام قبل الركوع غير دخله في تحققه فلو قام متقوساً إلى أن وصل إلى حد القيام ثم ركع من غير انتصاب سهواً أجزاء ذلك على الأظهر (خوئي) .

(٢) بما أن أجزاء الصلاة ارتباطية فكل جزء منها مشروط بغيره من الأجزاء المتقدمة والمتأخرة والمقارنة وعليه فالقراءة في حال القيام فاقدة للشرط ولو كان القيام بنفسه جزء فيجب استئنافها تحصيلاً للصحة الواجبة قبل فوات محلها (خوئي) .

(٣) يعني القيام حال القراءة فيجب القيام المتصل بالركوع (گلپایگانی) .

(٤) لا يترك الاحتياط بقصد ما في الذمة (خميني) .

لا يترك الاحتياط (آراكي) .

لا يترك باستئناف القراءة قائماً رجاء (گلپایگانی) .

لكن نقل عن بعض العلماء جواز إتيانه جالساً ، وأن القيام مستحب فيه لا شرط ، وعلى ما ذكرنا فلو أتى به جالساً عمداً لم يأت بوظيفة القنوت بل تبطل^(١) صلاته للزيادة^(٢) . (مسألة ٤) : لو نسي القيام حال القراءة وتذكر بعد الوصول إلى حد الركوع صحت^(٣) صلاته^(٤) ، ولو تذكر قبله فالأحوط الاستيناف^(٥) على ما مر^(٦) . (مسألة ٥) : لو نسي القراءة أو بعضها وتذكر بعد الركوع صحت صلاته إن ركع عن قيام ، فليس المراد من كون القيام المتصل بالركوع ركناً أن يكون بعد تمام القراءة . (مسألة ٦) : إذا زاد القيام كما لو قام في محل القعود سهواً لا تبطل صلاته ، وكذا إذا زاد القيام حال القراءة سهواً ، وأما زيادة القيام الركنيّ فغير متصورة من دون زيادة ركن آخر ، فإن القيام حال تكبيرة الإحرام لا يزداد إلا بزيادتها ، وكذا القيام المتصل بالركوع لا يزداد إلا بزيادته ، وإلا فلو نسي القراءة أو بعضها فهوى للركوع وتذكر قبل أن يصل إلى حد الركوع رجع وأتى بما نسي ، ثم ركع وصحت صلاته ، ولا يكون القيام السابق على الهوى الأول متصلاً بالركوع ، حتى يلزم زيادته إذا لم يتحقق الركوع بعده فلم يكن متصلاً به ، وكذا إذا انحنى للركوع فتذكر قبل أن يصل إلى حده أنه أتى به ، فإنه يجلس للسجدة ، ولا يكون قيامه قبل الانحناء متصلاً بالركوع ليلزم الزيادة . (مسألة ٧) : إذا شك في القيام حال التكبير بعد الدخول فيما بعده ، أو في القيام المتصل بالركوع بعد الوصول إلى حده^(٧) أو

(١) في البطلان إشكال (آراكي) .

مشكل فالأحوط الاتمام ثم الإعادة (كلايگانی) .

(٢) فيه إشكال بل منع (خوئي) .

(٣) مع حصول القيام المتصل بالركوع (آراكي) .

(٤) إذا ركع عن قيام (خميني) .

(٥) بل الأظهر ذلك كما مر (خوئي) .

(٦) بنحو ما مر (خميني) .

(٧) إذا لم يعلم كون الهيئة الخاصة عن قيام لم يحرز كونها ركوعاً ومعه لم يحرز الدخول في

في القيام بعد الركوع بعد الهويّ إلى السجود ، ولو قبل الدخول فيه ^(١) لم يعتن به وبني على الإتيان . (مسألة ٨) : يعتبر في القيام الانتصاب والاستقرار ^(٢) والاستقلال ^(٣) حال الاختيار ، فلو انحني قليلاً أو مال إلى أحد الجانبين بطل ، وكذا إذا لم يكن مستقراً أو كان مستنداً على شيء من إنسان أو جدار أو خشبة أو نحوها ، نعم لا بأس بشيء منها حال الاضطراب وكذا يعتبر فيه عدم التفريج بين الرجلين فاحشاً بحيث يخرج عن صدق القيام ^(٤) ، وأما إذا كان بغير الفاحش فلا بأس والأحوط الوقوف على القدمين دون الأصابع وأصل القدمين ، وإن كان الأقوى ^(٥) كفايتهما ^(٦) أيضاً ، بل لا يبعد إجزاء الوقوف على الواحدة . (مسألة ٩) : الأحوط انتصاب العنق أيضاً ، وإن كان الأقوى جواز الإطراق . (مسألة ١٠) : إذا ترك الانتصاب أو الاستقرار أو الاستقلال ناسياً صحّت صلاته ^(٧) ، وإن كان ذلك في القيام الركنيّ لكن الأحوط ^(٨) فيه ^(٩) الإعادة . (مسألة ١١) : لا يجب تسوية الرجلين في الاعتماد ، فيجوز أن يكون الاعتماد على إحدهما ولو على القول بوجوب الوقوف عليهما . (مسألة ١٢) : لا فرق في حال الاضطراب بين الاعتماد على الحائط أو الإنسان أو الخشبة ، ولا يعتبر

الغير وعليه فالأحوط الرجوع إلى القيام ثم الركوع وإتمام الصلاة ثم الإعادة (خوئي) .

(١) الأظهر في هذا الفرض وجوب العود إلى القيام (خوئي) .

(٢) اعتباره في القيام المتصل بالركوع لا يخلو من إشكال بل منع (خوئي) .

(٣) على الأحوط وجواز الاستناد على كراهة لا يخلو من قوة (خوئي) .

(٤) بل يعتبر عدم التفريج الغير المتعارف وإن صدق عليه القيام (خميني) .

(٥) لا يترك الاحتياط فيه وفيما بعده (آراكي) .

مشكل وكذا الوقوف على الواحدة (گلپایگانی) .

(٦) لا يترك الاحتياط بالوقوف على القدمين والأقوى عدم إجزاء الوقوف على الواحدة

(خميني) .

(٧) في غير نسيان الانتصاب في القيام الركنيّ (آراكي) .

(٨) لا يترك في المشي في القيام الركنيّ (گلپایگانی) .

(٩) لا يترك (خميني) .

ج ١ في القيام ٤٨٧

في سناد الأقطع أن يكون خشبته المعدّة لمشيه ، بل يجوز له الاعتماد على غيرها من المذكورات . (مسألة ١٣) : يجب شراء ما يعتمد عليه عند الاضطرار أو استيجاره مع التوقف عليهما . (مسألة ١٤) : القيام الاضطراريّ بأقسامه : من كونه مع الانحناء ، أو الميل إلى أحد الجانبين ، أو مع الاعتماد ، أو مع عدم الاستقرار ، أو مع التفريج الفاحش بين الرجلين^(١) مقدّم على الجلوس^(٢) ولو دار الأمر بين التفريج الفاحش^(٣) والاعتماد أو بينه وبين ترك الاستقرار قدّم عليه^(٤) أو بينه وبين الانحناء ، أو الميل إلى أحد الجانبين قدّم ما هو أقرب^(٥) إلى القيام^(٦) ولو دار الأمر بين ترك الانتصاب وترك الاستقلال قدّم ترك الإستقلال فيقوم منتصباً معتمداً ، وكذا لو دار بين ترك الإنتصاب وترك الإستقرار قدّم ترك الإستقرار^(٧) ولو دار بين ترك الإستقلال والاستقرار ، ومراعاة الأوّل ، فمراعاة الانتصاب أولى من مراعاة الاستقلال والاستقرار ، ومراعاة الاستقرار أولى من مراعاة الاستقلال . (مسألة ١٥) : إذا لم يقدر على القيام كلاً ولا بعضاً مطلقاً حتّى ما كان منه بصورة الركوع^(٨) صلّى من جلوس ، وكان

(١) مع صدق القيام معه وإلا فالجلوس يتقدم عليه على الأظهر (خوئي) .

(٢) مع صدق القيام (گلپایگانی) .

(٣) المانع عن صدق القيام وأما غير المتعارف منه مع صدقه فمقدم على الجميع لدى الدوران (خميني) .

(٤) في إطلاقه تأمل (گلپایگانی) .

(٥) إن كان وإلا فالأحوط التكرار مع عدم الحرج ومعه فالتخير (گلپایگانی) .

(٦) بنظر العرف وما ذكره في المتن من الترجيح في الدوران وأن لا يخلو من وجه لكن لا يترك الاحتياط في جميع الموارد بالجمع بتكرار الصلاة (خميني) .

إذا صدق على أحدهما فقط تعين ذلك وإذا صدق على كليهما قدم التفريج وإذا لم يصدق على شيء منهما تعين الجلوس ويختلف ذلك باختلاف الموارد (خوئي) .

(٧) في إطلاقه تأمل (گلپایگانی) .

(٨) هذا فيما صدق عليه القيام كالمخلوق كذلك أو المنحني ظهره والاقدم الجلوس مع القدرة عليه أيضاً (خوئي) .

الانتصاب جالساً بدلاً عن القيام ، فيجري فيه حينئذ جميع ما ذكر فيه حتى الاعتماد وغيره ، ومع تعذره صلى مضطجعا على الجانب الأيمن كهيئة المدفون ، فإن تعذر فعلى الأيسر^(١) عكس الأول ، فإن تعذر صلى مستلقياً كالمحتضر ، ويجب الانحناء^(٢) للركوع والسجود بما أمكن ، ومع عدم إمكانه يومي برأسه ، ومع تعذره فبالعينين بتغميضهما ، وليجعل إيماء سجوده أخفض منه لركوعه ، ويزيد في غمض^(٣) العين للسجود^(٤) على غمضها للركوع ، والأحوط وضع ما يصب^(٥) السجود عليه على الجبهة^(٦) والإيماء بالمساجد^(٧) الأخر أيضاً ، وليس بعد المراتب المزبورة حدّ موظف فيصلّي كيفما قدر ، وليتحرّ الأقرب إلى صلاة المختار ، وإلا فالأقرب إلى صلاة المضطر على الأحوط .

(مسألة ١٦) : إذا تمكّن من القيام لكن لم يتمكّن من الركوع قائماً جلس وركع جالساً ، وإن لم يتمكّن من الركوع والسجود صلى قائماً وأومى للركوع والسجود وانحنى لهما^(٨) بقدر الإمكان^(٩) وإن تمكّن من الجلوس جلس

(١) على الأحوط (گلیایگانی) .

(٢) على القاعد مع صدق الركوع والسجود ولو برفع ما يسجد عليه ووضع الرأس عليه وإلا فالأحوط الانحناء والإيماء بالرأس قاصداً لأداء الوظيفة بأيهما حصل (گلیایگانی) .

(٣) على الأحوط وإن كان الأقوى عدم لزومه (خميني) .

لا وجه له يعتمد عليه (گلیایگانی) .

(٤) الظاهر عدم وجوبها (خوئي) .

(٥) بل وضع الجبهة عليه بعد رفعه مع الإمكان (گلیایگانی) .

(٦) لا يبعد جواز تركه وأما الإيماء بالمساجد فلم نتصور له معنى معقولاً (خوئي) .

(٧) لا يجب ذلك (خميني) .

لا وجه له نعم مع رفع المسجد ووضع الرأس عليه فاللزام مراعاة وضعها في محالها مع الإمكان (گلیایگانی) .

(٨) لا يجب ذلك للسجود (خميني) .

الظاهر عدم وجوبه وعدم وجوب الجلوس للإيماء إلى الجلوس (خوئي) .

(٩) مَرَّ حكمه (گلیایگانی) .

ج ١ في القيام ٤٨٩

لإيماء^(١) السجود^(٢) ، والأحوط^(٣) وضع ما يصحّ السجود عليه^(٤) على جبهته إن أمكن . (مسألة ١٧) : لو دار أمره بين الصلاة قائماً مومياً أو جالساً مع الركوع والسجود فالأحوط تكرار^(٥) الصلاة^(٦) وفي الضيق يتخير بين الأمرين^(٧) . (مسألة ١٨) : لو دار أمره بين الصلاة قائماً ماشياً أو جالساً فالأحوط التكرار^(٨) أيضاً^(٩) . (مسألة ١٩) : لو كان وظيفته الصلاة جالساً وأمكنه القيام حال الركوع وجب ذلك . (مسألة ٢٠) : إذا قدر على القيام في بعض الركعات دون الجميع وجب أن يقوم إلى أن يتجدّد العجز وكذا إذا تمكّن منه في بعض الركعة لا في تمامها ، نعم لو علم من حاله أنه لو قام أوّل الصلاة لم يدرك من الصلاة قائماً إلا ركعة أو بعضها ، وإذا جلس أولاً يقدر على الركعتين قائماً أو أزيد مثلاً لا يبعد^(١٠) وجوب^(١١) تقديم الجلوس ، لكن لا يترك الاحتياط حينئذ بتكرار الصلاة ، كما أن الأحوط في صورة دوران الأمر بين

(١) الظاهر عدم وجوبه (گلپایگانی) .

(٢) ولو أمكنه إيجاد مسمى السجود الاضطراري يقدم على الإيماء (خميني) .

(٣) مع مراعاة ما مرّ من وضع الجبهة عليه مع الإمكان (گلپایگانی) .

(٤) مرّ حكمه آنفاً (خوئي) .

(٥) وأن لا يبعد لزوم اختيار الأول في السعة فضلاً عن الضيق لكن لا ينبغي ترك الاحتياط

بالتكرار في السعة واختيار الأول في الضيق والقضاء جالساً بل لا يترك في الفرضين

(خميني) .

(٦) تقدم أن الأظهر هو التخيير مطلقاً (خوئي) .

(٧) والأقرب تقديم الأول (گلپایگانی) .

(٨) ولا يبعد لزوم اختيار الجلوس لكن لا يترك الاحتياط المذكور في السعة وفي الضيق يختار

الجلوس ويقضي ماشياً (خميني) .

(٩) وإن كان الأظهر تعين الصلاة قائماً ماشياً (خوئي) .

(١٠) بل لا يبعد تقديم القيام وكذا في الفرع الآتي لكن لا يترك الاحتياط (خميني) .

بل هو بعيد والظاهر وجوب تقديم القيام فيه وفي الفرض الثاني (خوئي) .

(١) بل لا يبعد تقديم القيام فيه وفيما بعده (گلپایگانی) .

٤٩٠ في القيام ج ١

ادراك أول الركعة قائماً والعجز حال الركوع أو العكس أيضاً تكرار الصلاة .
(مسألة ٢١) : إذا عجز عن القيام ودار أمره بين الصلاة ماشياً أو راكباً قدم المشي^(١) على الركوب . (مسألة ٢٢) : إذا ظنّ التمكن من القيام في آخر الوقت وجب^(٢) التأخير^(٣) بل وكذا مع الاحتمال . (مسألة ٢٣) : إذا تمكن من القيام لكن خاف حدوث مرض أو بطوء برئه جاز له الجلوس^(٤) وكذا إذا خاف من الجلوس جاز له الاضطجاع ، وكذا إذا خاف من لص أو عدو أو سبع أو نحو ذلك . (مسألة ٢٤) : إذا دار الأمر بين مراعاة الاستقبال أو القيام فالظاهر وجوب^(٥) مراعاة الأول^(٦) . (مسألة ٢٥) : لو تجدد العجز في أثناء الصلاة عن القيام انتقل إلى الجلوس^(٧) ولو عجز عنه انتقل إلى الاضطجاع ، ولو عجز عنه انتقل إلى الاستلقاء ، ويترك القراءة^(٨) أو الذكر في حال الانتقال إلى أن يستقر . (مسألة ٢٦) : لو تجددت القدرة على القيام في الأثناء انتقل إليه^(٩) وكذا لو تجدد للمضطجع القدرة على الجلوس ، أو للمستلقي القدرة

-
- (١) لا يترك الاحتياط بالجمع وفي الضيق يختار أحدهما ويقضي مع الآخر (خميني) .
 - (٢) على الأحوط وإن كان جواز البدار خصوصاً مع الاحتمال لا يخلو من قوة (خميني) .
 - (٣) على الأحوط ولا يبعد جواز البدار كما تقدّم (خوئي) .
 - على الأحوط (كلايگانی) .
 - (٤) بل يجب فيما لا يجوز له التسبب في احداثه (كلايگانی) .
 - (٥) والأحوط التكرار مع عدم الحرج (كلايگانی) .
 - (٦) في غير ما بين المشرق والمغرب ، وأما فيه فلا يبعد لزوم مراعاة الثاني (خميني) .
 - فيما إذا وصل الانحراف جلوساً إلى حد اليمين أو اليسار فصاعداً وإلا فالتكرار (آراكي) .
 - (٧) إلا أن يعلم بتجدد القدرة بعد ذلك في الوقت فيتعين حد القطع (آراكي) .
 - (٨) الأحوط الإتيان بهما في الحالين بقصد القرية المطلقة (آراكي) .
 - (٩) هذا إنما يتم في ضيق الوقت وأما في السعة فإن أمكن التدارك بلا إعادة الصلاة كما إذا تجددت القدرة بعد القراءة وقبل الركوع وجب وإلا وجبت الإعادة في القيام الركني دون غيره ، وبذلك يظهر الحال في المسألة الآتية (خوئي) .

ج ١ في القيام ٤٩١

على الاضطجاع ، ويترك القراءة أو الذكر في حال الانتقال . (مسألة ٢٧) :
إذا تجددت القدرة بعد القراءة قبل الركوع قام للركوع ، وليس عليه إعادة
القراءة ، وكذا لو تجددت في أثناء القراءة لا يجب استئنافها ، ولو تجددت بعد
الركوع فإن كان بعد تمام الذكر انتصب للارتفاع منه ، وإن كان قبل إتمامه ارتفع
منحنياً^(١) إلى حد الركوع القيامي ولا يجوز له الانتصاب ثم الركوع ولو تجددت
بعد رفع الرأس من الركوع لا يجب عليه القيام للسجود ، لكون انتصابه
الجلوسي بدلاً عن الانتصاب القيامي ، ويجزي عنه ، لكن الأحوط^(٢) القيام
للسجود عنه . (مسألة ٢٨) : لو ركع قائماً ثم عجز عن القيام فإن كان بعد
تمام الذكر جلس منتصباً ثم سجد ، وإن كان قبل الذكر هوى متقوساً إلى حد
الركوع الجلوسي ثم أتى بالذكر^(٣) . (مسألة ٢٩) : يجب الاستقرار حال
القراءة والتسبيحات ، وحال ذكر الركوع والسجود ، بل في جميع أفعال الصلاة
وأذكارها ، بل في حال القنوت^(٤) والأذكار المستحبة^(٥) كتكبير الركوع
والسجود ، نعم لو كبر بقصد الذكر المطلق في حال عدم الاستقرار لا بأس به ،
وكذا لو سبّح أو هلل ، فلو كبر بقصد تكبير الركوع في حال الهوي له أو للسجود
كذلك ، أو في حال النهوض يشكل صحته فالأولى لمن يكبر كذلك أن يقصد
الذكر المطلق ، نعم محلّ قوله : بحول الله وقوته حال النهوض للقيام .
(مسألة ٣٠) : من لا يقدر على السجود يرفع موضع سجوده إن أمكنه ، وإلا وضع^(٦)

(١) والأحوط الاتيان بالذكر في الحالتين بقصد الرجاء (غلبا يگاني) .

(٢) لا يترك (خميني) .

بل لا يترك (آراكي) .

(٣) بل أتى به في الحالين كما مرّ نظيره (آراكي) .

(٤) على الأحوط فيه وفي الأذكار المستحبة (خميني) .

(٥) الظاهر عدم وجوب الاستقرار فيها وفي القنوت (خوئي) .

(٦) بل أوماً للسجود ووضع ذلك حينه على الأحوط (خميني) .

ما يصح^(١) السجود عليه على جبهته كما مر^(٢) . (مسألة ٣١) : من يصلّي جالساً يتخَيَّر بين أنحاء الجلوس ، نعم يستحبّ له أن يجلس جلوس القرفصاء ، وهو أن يرفع فخذه وساقه ، وإذا أراد أن يركع ثنى رجليه ، وأمّا بين السجدين وحال التشهد فيستحبّ أن يتورّك . (مسألة ٣٢) : يستحبّ في حال القيام أمور : « أحدها » : إسدال المنكبين . « الثاني » : إرسال اليدين . « الثالث » : وضع الكفّين على الفخذين قبال الركبتين اليمنى على الأيمن ، واليسرى على الأيسر . « الرابع » : ضمّ جميع أصابع الكفّين . « الخامس » : أن يكون نظره إلى موضع سجوده . « السادس » : أن ينصبّ فقار ظهره ونحره . « السابع » : أن يصفّ قدميه مستقبلاً بهما متحاذيتين ، بحيث لا يزيد إحداهما على الأخرى ، ولا تنقص عنها . « الثامن » : التفرقة بينهما بثلاث أصابع مفرّجات أو أزيد إلى الشبر . « التاسع » : التسوية بينهما في الاعتماد . « العاشر » : أن يكون مع الخضوع والخشوع كقيام العبد الذليل بين يدي المولى الجليل .



٢٤ - فصل في القراءة

يجب في صلاة الصبح والركعتين الأولتين من سائر الفرائض قراءة سورة الحمد وسورة كاملة غيرها بعدها إلّا في المرض والاستعجال فيجوز الاقتصار على الحمد . وإلّا في ضيق الوقت أو الخوف ونحوهما من أفراد الضرورة ، فيجب الاقتصار عليها وترك السورة ، ولا يجوز تقديمها عليه ، فلو قدّمها عمداً

(١) بل يضع الجبهة عليه بعد رفعه مع الإمكان كما مرّ (كلايگانی) .

(٢) وقد مرّ أنه لا يبعد عدم وجوبه (خوئی) .

بطلت الصلاة للزيادة العمدية إن قرأها ثانياً^(١) وعكس الترتيب الواجب إن لم يقرأها ، ولو قدّمها سهواً وتذكر قبل الركوع أعادها بعد الحمد ، أو أعاد غيرها ، ولا يجب عليه إعادة الحمد إذا كان قد قرأها . (مسألة ١) : القراءة ليست ركناً ، فلو تركها وتذكر بعد الدخول في الركوع صحّت الصلاة ، وسجد^(٢) سجدي السهو^(٣) مرتين^(٤) : مرةً للحمد ، ومرةً للسورة ، وكذا إن ترك إحداها وتذكر بعد الدخول في الركوع صحّت الصلاة وسجد سجدي السهو ، ولو تركهما أو إحداها وتذكر في القنوت أو بعده قبل الوصول إلى حدّ الركوع رجع وتدارك ، وكذا لو ترك الحمد وتذكر بعد الدخول في السورة رجع وأتى بها ثمّ بالسورة . (مسألة ٢) : لا يجوز قراءة ما يفوت الوقت بقراءته من السور الطوال ، فإن قرأه عامداً بطلت^(٥) صلاته وإن لم يتمّه إذا كان من نيّته الإتمام حين الشروع ، وأمّا إذا كان ساهياً فإن تذكر بعد الفراغ أتمّ الصلاة وصحّت ، وإن لم يكن قد أدرك ركعة من الوقت أيضاً^(٦) ولا يحتاج إلى إعادة سورة أخرى ، وإن تذكر في الأثناء عدل إلى غيرها إن كان في سعة الوقت^(٧) ، وإلا تركها وركع^(٨) وصحّت الصلاة . (مسألة ٣) : لا يجوز قراءة إحدى سور

(١) الظاهر صدق الزيادة العمدية وإن لم يقرأها ثانياً (خوئي) .

الأحوط في هذه الصورة الإتمام ثمّ الإعادة (گلپایگانی) .

(٢) على الأحوط وإن كان الأقوى عدم الوجوب في ترك الحمد والسورة (خميني) .

(٣) على الأحوط وسيجيء اختصاص الوجوب بموارد خاصة (خوئي) .

(٤) على الأحوط الأولى كما يأتي (گلپایگانی) .

(٥) البطلان بمجرد الشروع محل تأمل نعم لا يبعد البطلان بقراءة ما يوجب التفويت

(گلپایگانی) .

(٦) الصحة في هذا الفرض لا تخلو من إشكال بل منع (خوئي) .

(٧) ولو لادراك ركعة مع العدول (خميني) .

(٨) إن لم يدرك بتركها ركعة من الوقت فلا يبعد لزوم اتیان سورة تامة وإتمام الصلاة وتكون

قضاء (خميني) .

العزائم في الفريضة^(١) ، فلو قرأها عمداً استأنف الصلاة وإن لم يكن قرأ إلا البعض^(٢) ولو البسمة أو شيئاً منها إذا كان من نيته حين الشروع بالإتمام أو القراءة^(٣) إلى ما بعد آية السجدة ، وأما لو قرأها ساهياً فإن تذكر قبل بلوغ آية السجدة وجب عليه العدول إلى سورة أخرى ، وإن كان قد تجاوز النصف ، وإن تذكر بعد قراءة آية السجدة أو بعد الإتمام فإن كان قبل الركوع فالأحوط إتمامها^(٤) إن كان في أثنائها^(٥) وقراءة سورة غيرها بنية القربة المطلقة بعد الإيماء إلى السجدة أو الإتيان بها وهو في الفريضة ثم إتمامها وإعادتها^(٦) من رأس ، وإن كان بعد الدخول في الركوع ولم يكن سجد للتلاوة فكذلك أوماً إليها أو سجد وهو في الصلاة ، ثم أتمها وأعادها ، وإن كان سجد لها نسياناً أيضاً فالظاهر صحة صلاته ولا شيء عليه ، وكذا لو تذكر قبل الركوع مع فرض الإتيان بسجود التلاوة أيضاً نسياناً فإنه ليس عليه إعادة الصلاة حينئذ .

(مسألة ٤) : لو لم يقرأ سورة العزيمة لكن قرأ آيتها في أثناء الصلاة^(٧) عمداً بطلت صلاته^(٨) ولو قرأها نسياناً أو استمعها من غيره أو سمعها فالحكم كما

-
- (١) على الأحوط والحكم بصحة الصلاة على تقدير قراءتها لا يخلو من وجه (خوئي) .
- (٢) بطلان الصلاة بغير آية السجدة محل إشكال فلا يترك الاحتياط (گلپایگانی) .
- (٣) بل إذا أتى بقصد الجزئية استأنفها على الأحوط ولو لم ينو الإتمام أو القراءة إلى تمام آية السجدة وإلا مع عدم قصدها فيشكل الإبطال قبل إتيان السجدة (خميني) .
- (٤) والأقوى جواز الاجتزاء بهذه السورة والاكتفاء بالإيماء من دون إعادة الصلاة وكذا في الفرع الآتي (خميني) .
- (٥) والأظهر جواز الاكتفاء بالإتمام والأحوط الإيماء إلى السجدة في الصلاة ثم الإتيان بها بعدها في الفرض وفيما إذا تذكر بعد الدخول في الركوع (خوئي) .
- (٦) الظاهر عدم لزوم الإعادة مع الإيماء والأحوط ترك السجدة بين الصلاة وكذا لو تذكر بعد الركوع (گلپایگانی) .
- (٧) يظهر حكم هذه المسألة بتمامها مما تقدم آنفاً (خوئي) .
- (٨) غير معلوم مع عدم قصد الجزئية (خميني)

ج ١ في القراءة ٤٩٥

مر^(١) من أن الأحوط للإيماء إلى السجدة أو السجدة وهو في الصلاة وإتمامها وإعادتها^(٢) . (مسألة ٥) : لا يجب في النوافل قراءة السورة وإن وجبت بالنذر أو نحوه فيجوز الاقتصار على الحمد أو مع قراءة بعض السورة ، نعم النوافل التي تستحب بالسور المعينة يعتبر في كونها تلك النافلة قراءة تلك السورة ، لكن في الغالب^(٣) يكون تعيين السور من باب المستحب على وجه تعدد المطلوب لا التقييد . (مسألة ٦) : يجوز قراءة العزائم في النوافل وإن وجبت بالعارض فيسجد بعد قراءة آيتها وهو في الصلاة ثم يتمها . (مسألة ٧) : سور العزائم أربع : ألم السجدة ، وحم السجدة ، والنجم ، واقرأ باسم . (مسألة ٨) : البسملة جزء من كل سورة فيجب قراءتها عدا سورة براءة . (مسألة ٩) : الأقوى اتحاد سورة الفيل وإيلاف ، وكذا والضحي وألم نشرح ، فلا يجزي في الصلاة إلا جمعهما مرتبتين مع البسملة بينهما . (مسألة ١٠) : الأقوى جواز قراءة سورتين أو أزيد في ركعة مع الكراهة في الفريضة ، والأحوط^(٤) تركه ، وأما في النافلة فلا كراهة . (مسألة ١١) : الأقوى عدم^(٥) وجوب^(٦) تعيين السورة قبل الشروع فيها ، وإن كان هو الأحوط^(٧) نعم لو عين البسملة لسورة لم تكف لغيرها فلو عدل عنها وجب إعادة البسملة . (مسألة ١٢) : إذا عين البسملة لسورة ثم نسيها فلم يدر ما عين وجب إعادة البسملة لأي سورة أراد ولو علم أنه عينها لإحدى السورتين من الجحد والتوحيد ولم يدر أنه لايتهما ، أعاد

(١) وقد مر (خميني) .

(٢) قد مر الاحتياط بترك السجدة بين الصلاة وعدم لزوم الإعادة مع الإيماء (گلپایگانی) .

(٣) يحتاج إلى زيادة فحص (خميني) .

(٤) لا يترك (گلپایگانی) .

(٥) بل الأقوى وجوب تعيينها (خميني) .

(٦) بل الأقوى وجوب التعيين ولو بنحو الإشارة الإجمالية (خوئي) .

(٧) بل هو الأقوى (آراكي) .

لا يترك (گلپایگانی) .

البسمة^(١) ، وقرأ إحداهما^(٢) ولا يجوز قراءة غيرهما . (مسألة ١٣) : إذا بسمل من غير تعيين سورة فله أن يقرأ^(٣) ما شاء^(٤) ولو شك في أنه عينها لسورة معينة أو لا فكذا ، لكن الأحوط في هذه الصورة إعادتها ، بل الأحوط^(٥) إعادتها مطلقاً لما مر من الاحتياط في التعيين . (مسألة ١٤) : لو كان بانياً من أول الصلاة أو أول الركعة أن يقرأ سورة معينة فنسي وقرأ غيرها كفى ، ولم يجب إعادة السورة ، وكذا لو كانت عادته سورة معينة فقرأ غيرها . (مسألة ١٥) : إذا شك في أثناء سورة أنه هل عين البسمة لها أو غيرها وقرأها نسياناً بنى على أنه لم يعين غيرها . (مسألة ١٦) : يجوز العدول من سورة إلى أخرى اختياراً ما لم يبلغ النصف إلا^(٦) من الجحد والتوحيد ، فلا يجوز العدول منهما إلى غيرهما ، بل من إحداهما إلى الأخرى بمجرد الشروع فيهما ولو بالبسمة ، نعم يجوز العدول منهما^(٧) إلى الجمعة والمنافقين في خصوص يوم الجمعة حيث إنه يستحب في الظهر أو الجمعة منه أن يقرأ في الركعة الأولى الجمعة ، وفي الثانية المنافقين ، فإذا نسي وقرأ غيرهما حتى الجحد والتوحيد يجوز العدول إليهما ما لم يبلغ النصف^(٨) وأما إذا شرع في الجحد أو التوحيد عمداً فلا يجوز

(١) الأحوط قراءة إحداهما مع هذه البسمة ثم قراءة الأخرى مع بسمة لها احتياطاً ورجاء (خميني) .

(٢) لا أثر للإعادة مع العلم التفصيلي بعدم جزئيتها للصلاة والأحوط قراءة كلتا السورتين بقصد جزئية ما وقعت البسمة له من دون فصل بينهما بها (خوئي) .

بل الأحوط الاتيان بكل من السورتين رجاءً لإتمام ما شرع فيه بلا بسمة والفصل بين البسمة وتمام السورة بمثل تلك السورة لا يضر (گلپایگانی) .

(٣) مر أن الأقوى لزوم التعيين وكذا لزم في صورة الشك فيه (خميني) .

(٤) مر أن الأقوى وجوب التعيين ومنه يظهر حكم ما فرع عليه (خوئي) .

(٥) لا يترك كما مر (گلپایگانی) .

(٦) بل ما لم يتجاوز (آراكي) .

(٧) مر حكم ذلك في مسائل العدول (خوئي) .

(٨) بل ما لم يتجاوز (آراكي) .

العدول إليهما أيضاً على الأحوط . (مسألة ١٧) : الأحوط عدم العدول من الجمعة والمنافقين إلى غيرهما في يوم الجمعة ، وإن لم يبلغ النصف .
 (مسألة ١٨) : يجوز العدول من سورة إلى أخرى في النوافل مطلقاً وإن بلغ النصف^(١) . (مسألة ١٩) : يجوز مع الضرورة العدول بعد بلوغ النصف حتى في الجحد والتوحيد ، كما إذا نسي بعض السورة أو خاف فوت الوقت بإتمامها أو كان هناك مانع آخر ، ومن ذلك ما لو نذر أن يقرأ سورة معينة في صلاته فنسي وقرأ غيرها ، فإن الظاهر جواز العدول^(٢) وإن كان^(٣) بعد بلوغ النصف^(٤) أو كان ما شرع فيه الجحد^(٥) أو التوحيد . (مسألة ٢٠) : يجب على الرجال الجهر بالقراءة في الصبح والركعتين الأولتين من المغرب والعشاء ويجب الإخفات في الظهر والعصر في غير يوم الجمعة ، وأما فيه فيستحب الجهر في صلاة الجمعة بل في الظهر^(٦) أيضاً على الأقوى . (مسألة ٢١) : يستحب الجهر بالبسملة في الظهرين للحمد والسورة . (مسألة ٢٢) : إذا جهر في موضع الإخفات أو أخفت في موضع الجهر عمداً بطلت الصلاة ، وإن كان ناسياً أو جاهلاً ولو بالحكم صححت ، سواء كان الجاهل بالحكم متنبهاً للسؤال

(١) الأحوط الأولى عدم العدول من التوحيد والجحد فيها أيضاً (خميني) .

الأحوط الإتيان بالمعدول اليه بقصد القرية المطلقة (خوئي) .

(٢) فيه إشكال بل منع والأظهر جواز القطع وإعادة الصلاة مع السورة المنذورة والأحوط أن تكون الإعادة بعد العدول والإتمام (خوئي) .

(٣) الأحوط في صورتين إتمام السورة ثم الإتيان بالسورة المنذورة (آراكي) .

(٤) الظاهر عدم الجواز بعد بلوغ النصف وفي الجحد والتوحيد مطلقاً ولا حث مع النسيان نعم الأحوط قراءة المنذورة بعد إتمام ما شرع فيه رجاء (گلپایگانی) .

(٥) في جواز العدول منهما إشكال فالأحوط الإتيان بهما رجاء ثم الإتيان بالمنذور كذلك بل لا يبعد القول بعدم الجواز وإن وجب عليه العمل بالنذر بإتيان السورة المنذورة أيضاً هذا إن رجع نذره إلى إتيان سورة معينة في الصلاة وأما إن رجع إلى ترك ساير السور ففي صحة النذر إشكال (خميني) .

(٦) لكن لا ينبغي ترك الاحتياط بالإخفات فيها (خميني) .

ولم يسأل أم لا ، لكن الشرط حصول قصد القرينة منه ، وإن كان الأحوط^(١) في هذه الصورة الإعادة . (مسألة ٢٣) : إذا تذكر الناسي أو الجاهل قبل الركوع لا يجب عليه إعادة القراءة ، بل وكذا لو تذكر في أثناء القراءة ، حتى لو قرأ آية لا يجب إعادتها ، لكن الأحوط الإعادة خصوصاً إذا كان في الأثناء . (مسألة ٢٤) : لا فرق في معذورية الجاهل بالحكم في الجهر والاختفات بين أن يكون جاهلاً بوجوبهما أو جاهلاً بمحلّهما ، بأن علم إجمالاً أنه يجب في بعض الصلوات الجهر ، وفي بعضها الإختفات إلا أنه اشتبه عليه أن الصبح مثلاً جهريّة ، والظهر إختفائيّة ، بل تخيل العكس ، أو كان جاهلاً بمعنى الجهر والإختفات فالأقوى معذوريّته في الصورتين ، كما أن الأقوى معذوريّته إذا كان جاهلاً بأن المأموم يجب عليه الإختفات عند وجوب القراءة عليه ، وإن كانت الصلاة جهريّة فجهر ، لكن الأحوط^(٢) فيه وفي الصورتين الأولتين الإعادة . (مسألة ٢٥) : لا يجب الجهر على النساء في الصلوات الجهريّة ، بل يتخيرن بينه وبين الإختفات مع عدم سماع الأجنبيّ وأما معه فالأحوط إختفائهنّ ، وأما في الإختفائيّة فيجب عليهنّ الإختفات كالرجال ، ويعذرن فيما يعذرّون فيه . (مسألة ٢٦) : مناط الجهر والإختفات ظهور جوهر الصوت^(٣) وعدمه فيتحقّق الإختفات بعدم ظهور جوهره وإن سمعه من بجانبه قريباً أو بعيداً^(٤) . (مسألة ٢٧) : المناط في صدق القراءة قرآناً كان أو ذكراً أو دعاء ما مرّ في تكبيرة الإحرام من أن يكون بحيث يسمعه نفسه تحقيقاً أو تقديرأ بأن كان أصمّ أو

(١) لا يترك في تارك السؤال متعمداً (گلپایگانی) .

(٢) لا يترك الاحتياط فيه (آراكي) .

(٣) بل المناط هو الصدق العرفي ولا ينبغي الإشكال في عدم صدق الإختفات فيما يشبه كلام المبحوح ونحوه (خوئي) .

(٤) الأقوى اعتبار عدم سماع البعيد في الإختفات وسماع القريب في الجهر (آراكي) .
الأحوط اعتبار عدم سماع البعيد في الإختفات وسماع القريب في الجهر كما هو المتعارف فيهما (گلپایگانی) .

ج ١ في أحكام القراءة ٤٩٩

كان هناك مانع من سماعه ، ولا يكفي سماع^(١) الغير الذي هو أقرب إليه من سمعه . (مسألة ٢٨) : لا يجوز من الجهر ما كان مفروضاً خارجاً عن المعتاد كالصياح ، فإن فعل فالظاهر البطلان . (مسألة ٢٩) : من لا يكون حافظاً للحمد والسورة يجوز أن يقرأ في المصحف ، بل يجوز ذلك للقادر الحافظ أيضاً على الأقوى كما يجوز له اتباع من يلقيه آية فآية ، لكن الأحوط اعتبار عدم القدرة على الحفظ وعلى الايتام . (مسألة ٣٠) : إذا كان في لسانه آفة لا يمكنه التلطف يقرأ في نفسه ولو توهم^(٢) والأحوط تحريك لسانه بما يتوهمه . (مسألة ٣١) : الأخرس يحرك لسانه ويشير بيده إلى ألفاظ القراءة بقدرها . (مسألة ٣٢) : من لا يحسن القراءة يجب عليه^(٣) التعلم وإن كان متمكناً من الايتام^(٤) وكذا يجب تعلم سائر أجزاء الصلاة ، فإن ضاق الوقت مع كونه قادراً على التعلم فالأحوط الايتام إن تمكن منه^(٥) . (مسألة ٣٣) : من لا يقدر إلا على الملحون أو تبديل بعض الحروف ولا يستطيع أن يتعلم أجزاء ذلك ، ولا يجب عليه الايتام ، وإن كان أحوط^(٦) وكذا الأخرس لا يجب عليه الايتام . (مسألة ٣٤) : القادر على التعلم إذا ضاق وقته قرأ من الفاتحة ما تعلم وقرأ من سائر القرآن^(٧) عوض البقية^(٨) والأحوط^(٩) مع ذلك تكرار ما يعلمه

(١) على الأحوط والفرض بعيد التحقيق (گلبایگانی) .

(٢) على الأحوط (خوئي) .

(٣) في وجوب التعلم مع التمكن من الايتام نظر بل منع (آراكي) .

على الأحوط (گلبایگانی) .

(٤) لا وجه لوجوبه مع التمكن من الصلاة الصحيحة بالايتام (خوئي) .

(٥) بل الأقوى ذلك فيما إذا كان متمكناً من التعلم قبلاً كما هو المفروض (خوئي) .

(٦) لا يترك مع عدم الحرج (گلبایگانی) .

(٧) على الأحوط الأولى ولا يجب عليه تكرار ما تعلمه (خوئي) .

(٨) على الأحوط (خميني) .

(٩) والأولى (گلبایگانی) .

٥٠٠ في أحكام القراءة ج ١

بقدر البقية ، وإذا لم يعلم منها شيئاً قرأ من سائر القرآن بعدد آيات الفاتحة^(١) بمقدار حروفها . وإن لم يعلم شيئاً من القرآن سبَّح وكبَّر وذكر بقدرها ، والأحوط الاثنان بالتسييحات الأربعة بقدرها ويجب تعلُّم السورة أيضاً ، ولكن الظاهر عدم وجوب البدل لها في ضيق الوقت وإن كان أحوط . (مسألة ٣٥) : لا يجوز^(٢) أخذ الأجرة^(٣) على تعليم الحمد والسورة ، بل وكذا على تعليم سائر الأجزاء الواجبة من الصلاة ، والظاهر جواز أخذها على تعليم المستحبات . (مسألة ٣٦) : يجب الترتيب بين آيات الحمد والسورة وبين كلماتها وحروفها ، وكذا الموالاة ، فلو أخلَّ بشيء من ذلك عمداً بطلت صلاته . (مسألة ٣٧) : لو أخلَّ بشيء من الكلمات أو الحروف أو بدَّل حرفاً بحرف حتَّى الضاد بالظاء أو العكس بطلت وكذا لو أخلَّ بحركة بناء أو إعراب أو مدَّ واجب^(٤) أو تشديد أو سكون لازم ، وكذا لو أخرج حرفاً من غير مخرجه بحيث يخرج عن صدق ذلك الحرف في عرف العرب . (مسألة ٣٨) : يجب^(٥) حذف همزة الوصل في الدرج ، مثل همزة الله والرحمن والرحيم واهدنا ونحو ذلك فلو أثبتتها بطلت وكذا يجب إثبات همزة القطع كهمزة أنعمت ، فلو حذفها حين الوصل بطلت . (مسألة ٣٩) : الأحوط^(٦) ترك

(١) على الأحوط فيه وفيما بعده (خوئي) .

(٢) على الأحوط فيه وفيما بعده (خميني) .

على الأحوط (آراكي) .

(٣) فيه تأمل والجواز أظهر (خوئي) .

على الأحوط (گلپایگانی) .

(٤) على الأحوط وإن كان الأقوى عدم لزوم مراعاته (خميني) .

فيما يتوقف أداء الكلمة صحيحة عليه مثل مد الضالين وأما في غيره فالأحوط المراعاة

والأقوى كفاية صحة الكلمة في عرف العرب (گلپایگانی) .

(٥) على الأحوط ولو أثبتتها عمداً فالأحوط الإتيان ثم الإعادة (خميني) .

(٦) وإن كان الأقوى عدم لزوم مراعاتهما (خميني) .

ج ١ في أحكام القراءة ٥٠١

الوقف بالحركة والوصل بالسكون . (مسألة ٤٠) : يجب أن يعلم حركة آخر الكلمة إذا أراد أن يقرأها بالوصل بما بعدها ، مثلاً إذا أراد أن لا يقف على العالمين ويصلها بقولها : « الرحمن الرحيم » يجب أن يعلم أن النون مفتوح ، وهكذا ، نعم إذا كان يقف على كل آية لا يجب عليه أن يعلم حركة آخر الكلمة . (مسألة ٤١) : لا يجب أن يعرف مخارج الحروف على طبق ما ذكره علماء التجويد ، بل يكفي إخراجها منها ، وإن لم يلتفت إليها ، بل لا يلزم إخراج الحرف من تلك المخارج ، بل المدار صدق التلقظ بذلك الحرف ، وإن خرج من غير المخرج الذي عيّنه ، مثلاً إذا نطق بالضاد أو الظاء على القاعدة لكن لا بما ذكره من وجوب جعل طرف اللسان من الجانب الأيمن أو الأيسر على الأضراس العليا صح ، فالمناط الصدق في عرف العرب ، وهكذا في سائر الحروف ، فما ذكره علماء التجويد مبني على الغالب . (مسألة ٤٢) : المدّ الواجب^(١) هو فيما إذا كان بعد أحد حروف المدّ - وهي الواو المضموم ما قبلها ، والياء المكسور ما قبلها ، والألف المفتوح ما قبلها - همزة مثل جاء^(٢) وسوء ، وجيء ، أو كان بعد أحدها سكون لازم خصوصاً إذا كان مدغماً في حرف آخر مثل الضالّين . (مسألة ٤٣) : إذا مدّ في مقام وجوبه أو في غيره أزيد من المتعارف لا يبطل إلا إذا خرجت الكلمة عن كونها تلك الكلمة . (مسألة ٤٤) : يكفي في المدّ مقدار ألفين^(٣) وأكمّله إلى أربع ألفات ، ولا يضرّ الزائد ما لم يخرج الكلمة عن الصدق . (مسألة ٤٥) : إذا حصل فصل بين حروف كلمة واحدة اختياراً أو اضطراراً بحيث خرجت عن

(١) وهي على ما ذكره علماء التجويد ما كان حرفه وسببها أي همزة والسكون في كلمة واحدة

وقد مرّ عدم لزوم مراعاته (خميني) .

(٢) في كلمة واحدة (گلپایگانی) .

(٣) الظاهر كفاية أداء الحرف على الوجه الصحيح وإن كان المد بأقل من ذلك (خوئي) .

٥٠٢ في أحكام القراءة ج ١

الصدق بطلت ، ومع العمد أبطلت^(١) . (مسألة ٤٦) : إذا أعرب آخر الكلمة بقصد الوصل بما بعده فانقطع نفسه فحصل الوقف بالحركة فالأحوظ^(٢) إعادتها ، وإن لم يكن الفصل كثيراً اكتفى بها . (مسألة ٤٧) : إذا انقطع نفسه في مثل الصراط المستقيم بعد الوصل بالألف واللام وحذف الألف هل يجب إعادة الألف واللام بأن يقول : المستقيم . أو يكفي قوله : مستقيم ، الأحوظ الأول ، وأحوظ منه إعادة الصراط أيضاً ، وكذا إذا صار مدخول الألف واللام غلطاً كأن صار مستقيم غلطاً ، فإذا أراد أن يعيده فالأحوظ أن يعيد الألف واللام أيضاً بأن يقول : المستقيم ولا يكتفي بقوله : مستقيم ، وكذا إذا لم يصح المضاف إليه^(٣) فالأحوظ إعادة المضاف فإذا لم يصح لفظ المغضوب فالأحوظ أن يعيد لفظ غير أيضاً . (مسألة ٤٨) : الإدغام في مثل مدّ وردّ ممّا اجتمع في كلمة واحدة مثلاً واجب . سواء كانا متحرّكين كالمذكورين أو ساكنين كمصدرهما . (مسألة ٤٩) : الأحوظ الإدغام إذا كان بعد النون الساكنة أو التنوين أحد حروف « يرملون » مع الغنة فيما عدا اللام والراء ولا معها فيهما ، لكن الأقوى عدم وجوبه . (مسألة ٥٠) : الأحوظ^(٤) القراءة بإحدى القراءات السبعة وإن كان الأقوى عدم وجوبها ، بل يكفي القراءة على النهج العربي^(٥) وإن كانت مخالفة لهم في حركة بنية أو إعراب . (مسألة ٥١) : يجب إدغام

(١) هذا إذا كان من الأول قاصداً ذلك (خوئي) .

(٢) وإن كان عدم الوجوب لا يخلو من قوة بل عدم لزوم مراعاة الوقف بالحركة والوصل بالسكون لا يخلو من قوة (خميني) .

(٣) وكذا في الجار والمجرور يعيد الجار إذا أعاد المجرور (گلیایگانی) .

(٤) لا يترك (خميني) .

(٥) فيه منع ظاهر فإن الواجب إنما هو قراءة القرآن بخصوصه لا ما تصدق عليه القراءة العربية الصحيحة نعم الظاهر جواز الاكتفاء بكل قراءة متعارفة عند الناس ولو كانت من غير السبع (خوئي) .

ج ١ في أحكام القراءة ٥٠٣

اللام من الألف واللام في أربعة عشر حرفاً ، وهي التاء والتاء والذال والذال والراء والزاء والسين والشين والصاد والضاد والطاء والظاء واللام والنون ، وإظهارها في بقية الحروف فتقول في الله والرحمن والرحيم والصراط والضالين مثلاً بالإدغام ، وفي الحمد والعالمين والمستقيم ونحوها بالإظهار .
(مسألة ٥٢) : الأحوط الإدغام في مثل : « إذهب بكتابي ، ويدرككم » ممّا اجتمع المثلاث في كلمتين مع كون الأول ساكناً ، لكن الأقوى عدم وجوبه .
(مسألة ٥٣) : لا يجب ما ذكره علماء التجويد من المحسنات كالإمالة والإشباع والتفخيم ، والترقيق ونحو ذلك ، بل والإدغام غير ما ذكرنا ، وإن كان متابعتهم أحسن^(١) . (مسألة ٥٤) : ينبغي مراعاة ما ذكره من إظهار التنوين والنون الساكنة إذا كان بعدهما أحد حروف الحلق ، وقلبهما فيما إذا كان بعدها حرف الباء وإدغامهما إذا كان بعدهما أحد حروف يرملون ، وإخفائهما إذا كان بعدهما بقية الحروف ، لكن لا يجب شيء من ذلك حتى الإدغام في يرملون كما مرّ . (مسألة ٥٥) : ينبغي أن يميّز بين الكلمات ولا يقرأ بحيث يتولّد بين الكلمتين كلمة مهملة ، كما إذا قرأ الحمد لله بحيث يتولّد لفظ دحل ، أو تولّد من الله ربّ لفظ هرب ، وهكذا في مالك يوم الدين تولّد كيو ، وهكذا في بقية الكلمات ، وهذا ما يقولون : إنّ في الحمد سبع كلمات مهملات ، وهي دحل ، وهرب ، وكيو وكنع ، وكنس ، وتع ، وبع . (مسألة ٥٦) : إذا لم يقف على أحد في قل هو الله أحد ووصله بالله الصمد يجوز أن يقول أحد الله

(١) في إطلاقه إشكال بل الأحوط ترك متابعتهم في مثل الإدغام الكبير وهو إدراج الحرف المتحرك بعد إسكانه في حرف مماثل له مع كونهما في كلمتين كإدغام ميم الرحيم في مالك أو في مقارب له ولو في كلمة واحدة كإدغام القاف في الكاف في يبرزكم (خميني) .

٥٠٤ في أحكام القراءة ج ١

الصمد ، بحذف التنوين ^(١) من أحد ^(٢) وأن يقول : أحدن الله الصمد ، بأن يكسر نون التنوين ، وعليه ينبغي أن يرقق اللام من الله ، وأما على الأول فينبغي تفخيمه كما هو القاعدة الكلّية من تفخيمه إذا كان قبله مفتوحاً أو مضموماً ، وترقيقه إذا كان مكسوراً . (مسألة ٥٧) : يجوز قراءة مالك وملك يوم الدين ، ويجوز في الصراط بالصاد ^(٣) والسين بأن يقول : السراط المستقيم ، وسراط الدين . (مسألة ٥٨) : يجوز في كفواً أحد أربعة وجوه : كفواً بضّم الفاء وبالهزمة ، وكفواً بسكون الفاء وبالهزمة ، وكفواً بضّم الفاء وبالواو ، وكفواً بسكون الفاء وبالواو ، وإن كان الأحوط ترك الأخيرة . (مسألة ٥٩) : إذا لم يدر إعراب ^(٤) كلمة أو بناءها أو بعض حروفها أنه الصاد مثلاً أو السين أو نحو ذلك يجب عليه أن يتعلّم . ولا يجوز له أن يكرّرها بالوجهين ^(٥) لأن الغلط من الوجهين ملحق ^(٦) بكلام الأدميين . (مسألة ٦٠) : إذا اعتقد كون الكلمة على الوجه الكذائي من حيث الإعراب أو البناء أو مخرج الحرف فصلّى مدّة على تلك الكيفية ، ثم تبين له كونه غلطاً فالأحوط ^(٧) الإعادة أو القضاء ، وإن كان الأقوى عدم الوجوب .

(١) الأحوط ترك هذه القراءة (خميني) .

فيه إشكال (آراكي) .

هذا مشكل (گلپایگانی) .

(٢) فيه إشكال والأحوط عدم الحذف (خوئي) .

(٣) الأحوط القراءة بالصاد وأن لا يبعد جواز ما ذكر والأولى الأحوط قراءة الحمد والتوحيد على النحو المعروف بين عامة الناس والمكتوب في المصحف (خميني) .

(٤) مرّ في الإعراب آخر الكلمة أن وجوب التعلم فيما إذا أراد الوصل نعم يجب ذلك فيما يجب الوصل وكان تركه ملحقاً بالملحون (خميني) .

(٥) في إطلاقه منع ظاهر (خوئي) .

(٦) على الأحوط (گلپایگانی) .

بل الأقوى (آراكي) .

(٧) بل الأقوى (گلپایگانی) .

(فصل ٢٥) : في الركعة الثالثة من المغرب والأخيرتين من الظهرين والعشاء ، يتخير بين قراءة الحمد أو التسيبحات الأربعة وهي سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر ، والأقوى إجزاء المرة والأحوط الثلاث والأولى إضافة الاستغفار إليها ، ولو بأن يقول : « اللهم اغفر لي » ومن لا يستطيع يأتي بالممكن منها ، وإلا أتى بالذكر المطلق^(١) وإن كان قادراً على قراءة الحمد تعينت حينئذ . (مسألة ١) : إذا نسي الحمد في الركعتين الأولتين فالأحوط اختيار قراءته في الأخيرتين ، لكن الأقوى بقاء التخيير بينه وبين التسيبحات . (مسألة ٢) : الأقوى^(٢) كون التسيبحات أفضل^(٣) من قراءة الحمد في الأخيرتين ، سواء كان منفرداً أو إماماً أو مأموماً . (مسألة ٣) : يجوز أن يقرأ في إحدى الأخيرتين الحمد ، وفي الأخرى التسيبحات ، فلا يلزم اتحادهما في ذلك . (مسألة ٤) : يجب فيهما الإخفات سواء قرأ الحمد أو التسيبحات ، نعم إذا قرأ الحمد يستحب^(٤) الجهر بالبسملة على الأقوى ، وإن كان الإخفات فيها أيضاً أحوط^(٥) . (مسألة ٥) : إذا أجهر عمداً بطلت صلاته ، وأما إذا أجهر جهلاً أو نسياناً صححت ، ولا يجب الإعادة ، وإن تذكر قبل الركوع . (مسألة ٦) : إذا كان عازماً من أول الصلاة على قراءة الحمد يجوز له أن يعدل عنه إلى التسيبحات ، وكذا العكس ، بل يجوز العدول في

(١) على الأحوط (خوئي) .

(٢) لا يبعد أن يكون الأفضل للإمام القراءة وللمأموم التسيبح وهما للمنفرد سواء (خميني) .

(٣) في ثبوت الأفضلية في الإمام مطلقاً وفي المأموم في الصلوات الإخفائية إشكال نعم لا يبعد ذلك للمنفرد وأما المأموم في الصلوات الجهرية فالأحوط له اختيار التسيبح

(خوئي) .

(٤) فيه تأمل (گلپایگانی) .

(٥) لا يترك (خميني) .

لا يترك (آراكي) .

٥٠٦ في أحكام القراءة ج ١

أثناء أحدهما إلى الآخر ، وإن كان الأحوط^(١) عدمه . (مسألة ٧) : لو قصد الحمد فسبق لسانه إلى التسيبحات فالأحوط^(٢) عدم الاجتزاء به ، وكذا العكس ، نعم لو فعل ذلك غافلاً^(٣) من غير قصد إلى أحدهما فالأقوى الاجتزاء به ، وإن كان من عاداته خلافه . (مسألة ٨) : إذا قرأ الحمد بتخيّل أنه في إحدى الأولتين فذكر أنه في إحدى الأخيرتين فالظاهر الاجتزاء به ، ولا يلزم الإعادة أو قراءة التسيبحات وإن كان قبل الركوع ، كما أن الظاهر أن العكس كذلك ، فإذا قرأ الحمد بتخيّل أنه في إحدى الأخيرتين ثم تبين أنه في إحدى الأولتين لا يجب عليه الإعادة ، نعم لو قرأ التسيبحات ثم تذكّر قبل الركوع أنه في إحدى الأولتين يجب عليه قراءة الحمد وسجود السهو^(٤) بعد الصلاة^(٥) لزيادة التسيبحات . (مسألة ٩) : لو نسي القراءة والتسيبحات وتذكّر بعد الوصول إلى حدّ الركوع صحّت صلاته ، وعليه^(٦) سجدتا^(٧) السهو للتنقيصة ، ولو تذكّر قبل ذلك وجب الرجوع . (مسألة ١٠) : لو شكّ في قراءتهما بعد الهوي^(٨) للركوع لم يعتن^(٩) وإن كان قبل الوصول إلى حدّه^(١٠) وكذا لو دخل في الاستغفار . (مسألة ١١) : لا بأس

(١) لا يترك (خميني) .

(٢) بل الأقوى إن لم يتحقق القصد منه ولو ارتكازاً إلى عنوان التسيبحات وإلا فالأقوى هو الصحة وكذا في العكس وفي الفرع الآتي (خميني) .

(٣) مع الالتفات إلى عنوان الحمد والتسيبح وقصد القربة (گلپایگانی) .

(٤) لا يجب لزيادتها وكذا لتنقيصتها في المسألة الآتية (خميني) .

على الأحوط (گلپایگانی) .

(٥) على الأحوط الأولى وكذا في المسألة الآتية (خوئي) .

(٦) مرّ عدم الرجوب (خميني) .

(٧) على الأحوط (گلپایگانی) .

(٨) الأحوط الرجوع (اراكي) .

(٩) بل يأتي بها رجاء وكذا لو دخل في الاستغفار (گلپایگانی) .

(١٠) الظاهر وجوب العود في هذا الفرض وفيما بعده (خوئي) .

بزيادة التسيبحات على الثلاث إذا لم يكن بقصد الورود ، بل كان بقصد الذكر المطلق . (مسألة ١٢) : إذا أتى بالتسيبحات ثلاث مرّات فالأحوط أن يقصد القربة ^(١) ، ولا يقصد الوجوب والندب ، حيث إنه ^(٢) يحتمل أن يكون الأولى واجبة والأخيرتين على وجه الاستحباب ، ويحتمل أن يكون المجموع من حيث المجموع واجباً ، فيكون من باب التخيير بين الاتيان بالواحدة والثلاث ، ويحتمل أن يكون الواجب أيّاً منها شاء مخيراً بين الثلاث ، فحيث إن الوجوه متعدّدة ^(٣) فالأحوط الاقتصار على قصد القربة ، نعم لو اقتصر على المرّة له أن يقصد الوجوب .

٢٦ - فصل في مستحبات القراءة

وهي أمور : « الأول » : الاستعاذة قبل الشروع في القراءة في الركعة الأولى ، بأن يقول : « أعوذ بالله من الشيطان الرجيم » أو يقول : « أعوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم » وينبغي أن يكون بالإخفات . . « الثاني » : الجهر بالبسملة في الاخفاتية ، وكذا في الركعتين ^(٤) الأخيرتين ^(٥) إن قرأ الحمد ، بل وكذا في القراءة ^(٦) خلف الإمام ^(٧) حتى في الجهرية ، وأمّا في

(١) لا ينبغي الإشكال في جواز قصد الوجوب في التسيبة الأولى (خوئي) .

(٢) لا يبعد تعيين هذا الوجه (اراكي) .

وهو الأقوى (كلايگانی) .

(٣) الأقوى هو الوجه الأول وأما الوجه الأخير فضعيف غايته والوجه الثاني فغير صحيح على احتمال وبعيد على آخر (خميني) .

(٤) قد مرّ التأمل في استحبابه فيهما (كلايگانی) .

(٥) مرّ الاحتياط فيهما بالإخفات (خميني) .

(٦) الأحوط ترك الجهر في المأموم المسبوق وكذا في الركعتين الأخيرتين كما مرّ (اراكي) .

(٧) محل إشكال فلا يترك الاحتياط (خميني) .

جواز الجهر بالبسملة فيها فضلاً عن استحبابها لا يخلو من إشكال (خوئي) .

الجهريّة فيجب الاجتهاد بها على الإمام والمنفرد . « الثالث » : الترتيل أي التأني في القراءة وتبيين الحروف على وجه يتمكن السامع من عدّها .

« الرابع » : تحسين الصوت بلا غناء . « الخامس » : الوقف على فواصل الآيات . « السادس » : ملاحظة معاني ما يقرأ والاتعاظ بها . « السابع » : أن يسأل الله عند آية النعمة أو النعمة ما يناسب كلاً منهما . « الثامن » : السكينة بين الحمد والسورة ، وكذا بعد الفراغ منها بينها وبين القنوت أو تكبير الركوع .

« التاسع » : أن يقول بعد قراءة سورة التوحيد « كذلك الله ربي » مرة أو مرتين أو ثلاثاً ، أو « كذلك الله ربنا » ثلاثاً وأن يقول بعد فراغ الإمام من قراءة الحمد إذا كان مأموماً « الحمد لله رب العالمين » بل وكذا بعد فراغ نفسه إن كان منفرداً .

« العاشر » : قراءة بعض السور المخصوصة في بعض الصلوات ، كقراءة عم يتساءلون ، وهل أتى ، وهل أنك ، ولا أقسم ، وأشباهها في صلاة الصبح ، وقراءة سُبْح اسم ، والشمس ونحوها في الظهر والعشاء ، وقراءة إذا جاء نصر الله ، والهيكم التكاثر في العصر والمغرب ، وقراءة سورة الجمعة في الركعة الأولى والمنافقين في الثانية في الظهر والعصر من يوم الجمعة ، وكذا في صبح يوم الجمعة أو يقرأ فيها في الأولى الجمعة ، والتوحيد في الثانية ، وكذا في العشاء في ليلة الجمعة^(١) يقرأ في الأولى الجمعة ، وفي الثانية المنافقين وفي مغربها الجمعة في الأولى ، والتوحيد في الثانية ، ويستحب في كلّ صلاة قراءة إنا أنزلناه في الأولى ، والتوحيد في الثانية ، بل لو عدل عن غيرهما إليهما لما فيهما من الفضل أعطي أجر السورة التي عدل عنها ، مضافاً إلى أجرهما ، بل ورد أنه لا تزكو صلاة إلاّ بهما ، ويستحب في صلاة الصبح من الاثنين والخميس سورة هل أتى في الأولى ، وهل أنك في الثانية . (مسألة ١) : يكره ترك سورة التوحيد في جميع الفرائض الخمسة . (مسألة ٢) : يكره قراءة

(١) الأولى اختيار الجمعة في الأولى من العشاءين والأعلى في الثانية منهما (خميني) .

ج ١ في مستحبات القراءة ٥٠٩

التوحيد بنفس واحد ، وكذا قراءة الحمد والسورة^(١) بنفس واحد .
(مسألة ٣) : يكره أن يقرأ سورة واحدة في الركعتين إلا سورة التوحيد .
(مسألة ٤) : يجوز تكرار الآية في الفريضة وغيرها ، والبكاء ، ففي الخبر كان عليُّ بن الحسين (عليهما السلام) إذا قرأ مالك يوم الدين يكررها حتى يكاد أن يموت ، وفي آخر عن موسى بن جعفر (عليهما السلام) عن الرجل يصلّي له أن يقرأ في الفريضة فتمرّ الآية فيها التخويف فيكي ويردّد الآية ؟ قال (عليه السلام) : يرّدّد القرآن ما شاء وإن جاءه البكاء فلا بأس .
(مسألة ٥) : يستحبّ^(٢) إعادة الجمعة^(٣) أو الظهر في يوم الجمعة إذا صلاهما فقرأ غير الجمعة والمنافقين ، أو نقل النية إلى النفل إذا كان في الأثناء ، وإتمام ركعتين ثم استئناف الفرض بالسورتين . (مسألة ٦) : يجوز قراءة المعوذتين في الصلاة ، وهما من القرآن . (مسألة ٧) : الحمد سبع آيات ، والتوحيد أربع آيات^(٤) . (مسألة ٨) : الأقوى جواز قصد إنشاء الخطاب بقوله : ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴾ إذا قصد القرآنية أيضاً بأن يكون قاصداً للخطاب بالقرآن ، بل وكذا في سائر الآيات ، فيجوز إنشاء الحمد بقوله : ﴿ الحمد لله ربّ العالمين ﴾ وإنشاء المدح في : ﴿ الرحمن الرحيم ﴾ وإنشاء طلب الهداية في : ﴿ إهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ ﴾ ولا ينافي قصد القرآنية مع ذلك .
(مسألة ٩) : قد مرّ أنه يجب كون القراءة وسائر الأذكار حال الاستقرار ، فلو أراد حال القراءة التقدّم أو التأخر قليلاً أو الحركة إلى أحد الجانبين أو أن ينحني لأخذ شيء من الأرض أو نحو ذلك يجب أن يسكت حال الحركة ، وبعد الاستقرار يشرع في قراءته ، لكن مثل تحريك اليد أو أصابع الرجلين لا يضرّ ،

(١) ولا تبعد كراهة قراءة الحمد أيضاً بنفس واحدة (خميني) .

(٢) استحباب إعادة الجمعة محل إشكال (گلپایگانی) .

(٣) الحكم في الجمعة محل تأمل (خميني) .

(٤) بل هي خمس آيات عند معظم الإمامية (خوئي) .

٥١٠ في مستحبات القراءة ج ١

وإن كان الأولى بل الأحوط تركه أيضاً . (مسألة ١٠) : إذا سمع اسم النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) في أثناء القراءة يجوز بل يستحب أن يصلي عليه ، ولا ينافي الموالاة كما في سائر مواضع الصلاة ، كما أنه إذا سلم عليه من يجب رد سلامه يجب ولا ينافي . (مسألة ١١) : إذا تحرك حال القراءة قهراً بحيث خرج عن الاستقرار فالأحوط إعادة ما قرأه^(١) في تلك الحالة . (مسألة ١٢) : إذا شك في صحة قراءة آية أو كلمة يجب إعادتها إذا لم يتجاوز ، ويجوز بقصد الاحتياط مع التجاوز ، ولا بأس بتكرارها مع تكرر الشك ما لم يكن عن وسوسة ، ومعه يشكل الصحة إذا أعاد^(٢) . (مسألة ١٣) : في ضيق الوقت يجب الاقتصار على المرة في التسيبحات الأربعة . (مسألة ١٤) : يجوز في ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ القراءة في إشباع كسر الهمزة بلا إشباعه . (مسألة ١٥) : إذا شك في حركة كلمة أو مخرج حروفها لا يجوز^(٣) أن يقرأ بالوجهين مع فرض العلم ببطلان أحدهما بل مع الشك أيضاً كما مر^(٤) لكن لو اختار أحد الوجهين مع البناء على إعادة الصلاة لو كان باطلاً لا بأس به . (مسألة ١٦) : الأحوط فيما يجب قراءته جهراً أن يحافظ^(٥) على الاجتهاد في جميع الكلمات حتى أواخر الآيات ، بل جميع حروفها ، وإن كان لا يبعد^(٦) اغتفار الاخفات في الكلمة الأخيرة من الآية

(١) لا بأس بتركه (خوئي) .

(٢) لا يبعد الحكم بالصحة (خوئي) .

(٣) على الأحوط (گلبایگانی) .

(٤) وقد مر ما في إطلاقه (خوئي) .

(٥) بل أظهر ذلك (خوئي) .

(٦) الأقوى عدم الغتفار في الكلمة والأحوط بل الأقوى عدمه في الحرف أيضاً عند الوصل

نعم لا يخلو الغتفار في أواخر الكلمات عند الوقف من وجه (خميني) .

مشكل (آراگني) .

بل بعيد (گلبایگانی) .

فضلاً عن حرف آخرها .

٢٧ - فصل في الركوع

يجب في كل ركعة من الفرائض والنوافل ركوع واحد إلا في صلاة الآيات ففي كل من ركعتيها خمس ركوعات كما سيأتي ، وهو ركن تبطل الصلاة بتركه عمداً كان أو سهواً ، وكذا بزيادته في الفريضة إلا في صلاة الجماعة^(١) فلا تضر بقصد المتابعة ، وواجباته أمور : « أحدها » : الانحناء على الوجه المتعارف بمقدار تصل يده إلى ركبتيه وصولاً لو أراد وضع شيء منهما عليهما لوضعه ، ويكفي وصول مجموع أطراف الأصابع التي منها الإبهام على الوجه المذكور ، والأحوط الانحناء بمقدار إمكان وصول الراحة إليها ، فلا يكفي مسمى الانحناء ولا الانحناء على الغير الوجه المتعارف بأن ينحني على أحد جانبيه أو يخفض كفليه ويرفع ركبتيه ونحو ذلك ، وغير المستوى الخلقة كطويل اليدين أو قصيرهما يرجع إلى المستوى ، ولا بأس باختلاف أفراد المستوي خلقة ، فلكل حكم نفسه بالنسبة إلى يديه وركبتيه^(٢) . « الثاني » : الذكر والأحوط^(٣) اختيار التسبيح من أفرادهِ مخيراً بين الثلاث من الصغرى ، وهي سبحان الله ، وبين التسبيحة الكبرى ، وهي سبحان ربّي العظيم وبحمده ، وإن كان الأقوى كفاية مطلق الذكر من التسبيح أو التحميد أو التهليل أو التكبير ، بل وغيرها بشرط أن يكون بقدر^(٤) الثلاث الصغريات فيجزى أن يقول : « الحمد » ثلاثاً ، أو الله أكبر كذلك ، أو نحو ذلك . « الثالث » : الطمأنينة فيه بمقدار الذكر الواجب ، بل الأحوط ذلك في الذكر المندوب أيضاً إذا جاء به بقصد الخصوصية فلو تركها

(١) بتفصيل يأتي في محله (خميني) .

(٢) لا يبعد أن يكون المدار على مقدار انحناء أقل المستويين خلقة (خوئي) .

(٣) لا ينبغي تركه (گلپایگانی) .

(٤) على الأحوط أو بقدر التسبيحة الكبرى على الأحوط أيضاً (خميني) .

عمداً بطلت صلاته بخلاف السهو على الأصح وإن كان الأحوط الاستيناف إذا تركها فيه أصلاً ولو سهواً ، بل وكذلك إذا تركها في الذكر الواجب .
 « الرابع » : رفع الرأس منه حتى يتصب قائماً ، فلو سجد قبل ذلك عامداً بطلت الصلاة . « الخامس » : الطمأنينة حال القيام بعد الرفع فتركها عمداً مبطل للصلاة . (مسألة ١) : لا يجب^(١) وضع اليدين على الركبتين حال الركوع ، بل يكفي الانحناء بمقدار إمكان الوضع كما مر . (مسألة ٢) : إذا لم يتمكن من الانحناء على الوجه المذكور ولو بالاعتماد على شيء أتى بالقدر الممكن^(٢) ، ولا ينتقل إلى الجلوس ، وإن تمكن^(٣) من الركوع منه ، وإن لم يتمكن من الانحناء أصلاً وتمكن منه جالساً أتى به جالساً ، والأحوط صلاة أخرى بالإيماء^(٤) قائماً ، وإن لم يتمكن منه جالساً أيضاً أوماً له وهو قائم برأسه إن أمكن ، وإلا فبالعينين تغميضاً له ، وفتحاً للرفع منه ، وإن لم يتمكن من ذلك أيضاً نواه بقلبه وأتى بالذكر الواجب^(٥) . (مسألة ٣) : إذا دار الأمر بين الركوع جالساً مع الانحناء في الجملة وقائماً مومياً لا يبعد تقديم الثاني^(٦) والأحوط تكرار الصلاة . (مسألة ٤) : لو أتى بالركوع جالساً ورفع رأسه منه ثم حصل له التمكن^(٧) من القيام لا يجب ، بل لا يجوز له إعادته قائماً ، بل لا يجب عليه القيام للسجود خصوصاً إذا كان بعد السمعة ، وإن كان أحوط^(٨) ، وكذا لا يجب إعادته بعد إتمامه بالانحناء الغير التام ، وأما لو حصل له التمكن

(١) لكن لا ينبغي ترك الاحتياط بوضعهما عليهما (خميني) .

(٢) ويومي معه أيضاً على الاحتياط (خوئي) .

(٣) والأحوط في هذه الصورة صلاة أخرى عن جلوس (گلپایگانی) .

(٤) الظاهر كفايتها بلا حاجة إلى الصلاة جالساً (خوئي) .

(٥) على الأحوط (خوئي) .

(٦) بل هو الأظهر ورعاية الاحتياط أولى (خوئي) .

(٧) مرّ ضابط هذا الفرع في بحث القيام (خوئي) .

(٨) لا يترك (خميني) .

ج ١ في الركوع ٥١٣

في أثناء الركوع جالساً فإن كان بعد تمام الذكر الواجب يجتزئ به ، لكن يجب عليه الانتصاب للقيام بعد الرفع وإن حصل قبل الشروع فيه أو قبل تمام الذكر يجب عليه أن يقوم منحنيّاً إلى حدّ الركوع القيامي ، ثمّ إتمام الذكر والقيام بعده ، والأحوط ^(١) مع ذلك إعادة الصلاة وإن حصل في أثناء الركوع بالانحناء الغير التام أو في أثناء الركوع الإيمائي فالأحوط الانحناء ^(٢) إلى حدّ الركوع وإعادة الصلاة . (مسألة ٥) : زيادة الركوع الجلوسي والإيمائي مبطلّة ولو سهواً كنقيصته . (مسألة ٦) : إذا كان كالأركان خلقة أو لعارض فإن تمكّن من الانتصاب ولو بالاعتماد على شيء وجب عليه ذلك لتحصيل القيام الواجب حال القراءة وللركوع وإلاً فللركوع فقط فيقوم وينحني ، وإن لم يتمكّن من ذلك لكن تمكّن من الانتصاب في الجملة فكذلك ، وإن لم يتمكّن أصلاً ، فإن تمكّن من الانحناء أزيد من المقدار الحاصل بحيث لا يخرج عن حدّ الركوع وجب ^(٣) وإن لم يتمكّن من الزيادة أو كان على أقصى مراتب الركوع بحيث لو انحنى أزيد خرج عن حدّه فالأحوط له الإيماء بالرأس ^(٤) وإن لم يمكن فبالعينين له تغميضاً . وللرفع منه فتحاً ، وإلاً فينوي به قلباً ويأتي بالذكر ^(٥) . (مسألة ٧) : يعتبر في الانحناء أن يكون بقصد الركوع ولو إجمالاً بالبقاء على نيّته في أوّل الصلاة بأن لا ينوي الخلاف ، فلو انحنى بقصد وضع شيء على الأرض أو رفعه أو قتل عقرب أو حية أو نحو ذلك لا يكفي في جعله ركوعاً ، بل لا بدّ من القيام ، ثمّ الانحناء للركوع ، ولا يلزم منه زيادة الركن . (مسألة ٨) : إذا

(١) لا يترك (غلّبايگاني) .

(٢) بل أظهر ذلك بلا وجه إلى الإعادة (خوئي) .

(٣) لا تبعد كفاية الإيماء حيثنّ وإن كان الجمع بينه وبين ما في المتن أحوط (خوئي) .

(٤) بل أظهر ذلك (خوئي) .

إن لم يتمكّن من الركوع جالساً وإلا فالأحوط تكرار الصلاة ومع الدوران لا يبعد تقديم

الركوع عن جلوس على الإيماء والغمض (غلّبايگاني) .

(٥) على الأحوط كما مرّ (خوئي) .

نسي الركوع فهوى إلى السجود وتذكر قبل وضع جبهته على الأرض رجع إلى القيام ثم ركع ، ولا يكفي أن يقوم منحنيًا إلى حد الركوع من دون أن ينتصب ، وكذا لو تذكر بعد الدخول في السجود أو بعد رفع الرأس من السجدة الأولى قبل الدخول في الثانية على الأقوى ، وإن كان الأحوط^(١) في هذه الصورة إعادة الصلاة أيضاً بعد إتمامها ، وإتيان سجدتي السهول لزيادة السجدة . (مسألة ٩) :
لوانحنى بقصد الركوع فنسي في الأثناء وهوى إلى السجود فإن كان النسيان قبل الوصول إلى حد الركوع انتصب قائماً ثم ركع ، ولا يكفي الانتصاب إلى الحد الذي عرض له النسيان ثم الركوع وإن كان بعد الوصول إلى حده ، فإن لم يخرج عن حده وجب عليه البقاء مطمئناً ، والإتيان بالذكر ، وإن خرج عن حده فالأحوط إعادة الصلاة بعد إتمامها بأحد الوجهين من العود إلى القيام^(٢) ثم الهوي للركوع أو القيام بقصد الرفع منه ، ثم الهوي للسجود ، وذلك لاحتمال كون الفرض من باب نسيان الركوع فيتعين الأول ، ويحتمل^(٣) كونه من باب نسيان الذكر والطمأنينة في الركوع بعد تحققه ، وعليه فيتعين الثاني^(٤) فالأحوط أن يتمها بأحد الوجهين^(٥) ثم يعيدها . (مسألة ١٠) : ذكر بعض العلماء أنه يكفي^(٦) في ركوع المرأة الانحناء بمقدار يمكن معه إيصال يديها إلى فخذيهما

(١) لا يترك (خميني) .

لا يترك هذا الاحتياط (آراكي) .

(٢) هذا هو الظاهر وإعادة الصلاة بعد ذلك أحوط (خوئي) .

(٣) هذا هو الأقوى (آراكي) .

(٤) وهو الأقوى لكن لا يترك الاحتياط (گلپایگانی) .

(٥) وهنا وجه ثالث وهو العود إلى حد الركوع والإتيان بالذكر مطمئناً ووجه رابع هو السجود

بلا انتصاب والأقوى هو الوجه الرابع إذا عرض النسيان بعد وقوفه في حد الركوع أنا ما

بلا احتياج إلى الإعادة وإن كانت أحوط وأما مع عدم الوقوف فلا يترك الاحتياط برفع

الرأس ثم الهوى إلى السجود وإتمام الصلاة وإعادتها (خميني) .

(٦) وهو الأقوى (آراكي) .

فوق ركبتها ، بل قيل باستحباب ذلك ، والأحوط كونها كالرجل في المقدار الواجب في الانحناء ، نعم الأولى لها عدم الزيادة في الانحناء لثلاً ترتفع عجيزتها . (مسألة ١١) : يكفي في ذكر الركوع التسبيحة الكبرى مرة واحدة كما مر ، وأما الصغرى إذا اختارها فالأقوى^(١) وجوب تكرارها ثلاثاً بل الأحوط والأفضل في الكبرى^(٢) أيضاً التكرار ثلاثاً ، كما أن الأحوط في مطلق الذكر غير التسبيحة أيضاً الثلاث ، وإن كان كل واحد منه بقدر الثلاث من الصغرى ، ويجوز الزيادة على الثلاث ولو بقصد الخصوصية والجزئية والأولى أن يختم على وتر كالثلاث والخمس والسبع وهكذا ، وقد سمع من الصادق (صلوات الله عليه) ستون تسبيحة في ركوعه وسجوده . (مسألة ١٢) : إذا أتى بالذكر أزيد من مرة لا يجب تعيين^(٣) الواجب منه ، بل الأحوط عدمه^(٤) خصوصاً إذا عيّن في غير الأول لاحتمال كون الواجب هو الأول مطلقاً ، بل احتمال كون الواجب هو المجموع فيكون من باب التخيير بين المرة والثلاث والخمس مثلاً . (مسألة ١٣) : يجوز في حال الضرورة وضيق الوقت الاختصار على الصغرى مرة واحدة ، فيجزي سبحان الله مرة . (مسألة ١٤) : لا يجوز الشروع في الذكر قبل الوصول إلى حد الركوع ، وكذا بعد الوصول وقبل الاطمينان والاستقرار ، ولا النهوض قبل تمامه والاتمام حال الحركة للنهوض ، فلو أتى به كذلك بطل ؛ وإن كان بحرف واحد منه ، ويجب إعادته إن كان سهواً ولم يخرج عن حد الركوع ، وبطلت^(٥) الصلاة مع العمد وإن أتى به ثانياً مع الاستقرار إلا إذا لم يكن ما أتى به حال عدم الاستقرار بقصد الجزئية بل بقصد الذكر

(١) بل الأحوط (خميني) .

(٢) لم يظهر لنا وجه الاحتياط (خوئي) .

(٣) الظاهر أن الواجب هو أول المصدق (خميني) .

(٤) لا بأس بقصد الوجوب في الذكر الأول وقد مر نظيره (خوئي) .

(٥) الأحوط الاتيان بالذكر ثانياً مع الاستقرار وإتمام الصلاة ثم الإعادة (گلپایگانی) .

المطلق . (مسألة ١٥) : لو لم يتمكّن من الطمأنينة لمرض أو غيره سقطت ، لكن يجب عليه إكمال الذكر الواجب قبل الخروج عن مسمّى الركوع وإذا لم يتمكّن من البقاء في حدّ الركوع إلى تمام الذكر يجوز له ^(١) الشروع قبل الوصول أو الإتمام حال النهوض . (مسألة ١٦) : لو ترك الطمأنينة في الركوع أصلاً بأن لم يبق في حدّه بل رفع رأسه بمجرد الوصول سهواً فالأحوط إعادة الصلاة لاحتمال توقّف صدق الركوع على الطمأنينة في الجملة ، لكن الأقوى الصحّة .

(مسألة ١٧) : يجوز الجمع بين التسبيحة الكبرى والصغرى وكذا بينهما وبين غيرهما من الأذكار . (مسألة ١٨) : إذا شرع في التسبيح بقصد الصغرى يجوز له أن يعدل في الأثناء إلى الكبرى ، مثلاً إذا قال : سبحان بقصد أن يقول سبحان الله فعدل وذكر بعده ربّي العظيم جاز وكذا العكس ، وكذا إذا قال : سبحان الله بقصد الصغرى ، ثمّ ضمّ إليه والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر وبالعكس . (مسألة ١٩) : يشترط في ذكر الركوع العربيّة والموالة وأداء الحروف من مخارجها الطبيعيّة وعدم المخالفة في الحركات الإعرابيّة والبنائيّة .

(مسألة ٢٠) : يجوز في لفظة ربّي العظيم أن يقرأ بإشباع كسر الباء من ربّي وعدم إشباعه . (مسألة ٢١) : إذا تحرّك في حال الذكر الواجب بسبب قهري بحيث خرج عن الاستقرار وجب ^(٢) إعادته ^(٣) بخلاف الذكر المندوب .

(مسألة ٢٢) : لا بأس بالحركة اليسيرة التي لا تنافي صدق الاستقرار ، وكذا بحركة أصابع اليد أو الرّجل بعد كون البدن مستقراً . (مسألة ٢٣) : إذا وصل في الانحناء إلى أوّل حدّ الركوع فاستقرّ وأتى بالذكر أو لم يأت به ثمّ انحنى أزيد بحيث وصل إلى آخر الحدّ لا بأس به ، وكذا العكس ، ولا يعدّ من زيادة

(١) فيه تأمل والأحوط الإتمام حال النهوض يقصد القرية المطلقة والرجاء (خميني) .

لكن يأتي بالذكر رجاءاً ولعل الثاني أقرب (گلپایگانی) .

(٢) على الأحوط (خميني) .

(٣) لا يبعد عدم وجوبها (خوئي) .

ج ١ في الركوع ٥١٧.

الركوع ، بخلاف ما إذا وصل إلى أقصى الحد ثم نزل أزيد ثم رجع فإنه يجب زيادته^(١) فما دام في حده يعدّ ركوعاً واحداً ، وإن تبدّلت الدرجات منه .
(مسألة ٣٤) : إذا شك في لفظ العظيم مثلاً أنه بالضاد أو بالظاء يجب عليه ترك الكبرى والأتیان بالصغرى ثلاثاً أو غيرها من الأذكار ، ولا يجوز له أن يقرأ بالوجهين ، وإذا شك في أنّ العظيم بالكسر أو بالفتح يتعين عليه أن يقف عليه ، ولا يبعد عليه جواز قراءته وصلاً بالوجهين لإمكان أن يجعل العظيم مفعولاً لأعني مقدراً . (مسألة ٢٥) : يشترط في تحقق الركوع الجلوسي أن ينحني بحيث يساوي وجهه ركبتيه ، والأفضل الزيادة على ذلك بحيث يساوي مسجده ، ولا يجب فيه على الأصح الانتصاب على الركبتين شبه القائم ثم الانحناء وإن كان هو الأحوط . (مسألة ٢٦) : مستحبات الركوع أمور : « أحدها » : التكبير له وهو قائم منتصب ، والأحوط عدم تركه ، كما أنّ الأحوط عدم قصد الخصوصية إذا كبر في حال الهوي ، أو مع عدم الاستقرار . « الثاني » : رفع اليدين حال التكبير على نحو ما مرّ في تكبيرة الإحرام . « الثالث » : وضع الكفين على الركبتين مفرجات الأصابع ممكناً لهما من عينيها واضعاً اليمنى على اليمنى واليسرى على اليسرى . « الرابع » : ردّ الركبتين إلى الخلف . « الخامس » : تسوية الظهر بحيث لو صبّ عليه قطرة من الماء استقرّ في مكانه لم يزل . « السادس » : مدّ العنق موازياً للظهر . « السابع » : أن يكون نظره بين قدميه . « الثامن » : التجنيح بالمرفقين . « التاسع » : وضع اليد اليمنى على الركبة قبل اليسرى . « العاشر » : أن تضع المرأة يديها على فخذيهما فوق الركبتين . « الحادي عشر » : تكرار التسبيح ثلاثاً أو خمساً أو سبعاً ، بل أزيد . « الثاني عشر » : أن يختم الذكر على وتر . « الثالث عشر » : أن يقول قبل قوله : سبحان ربّي العظيم ويحمده . اللهم لك ركعت ، ولك أسلمت ، وبك

(١) ليس هذا من زيادة الركوع فلو فعله بعد إتمام الذكر في الركوع لم يضر بصحة صلاته

آمنت ، وعليك توكلت ، وأنت ربّي ، خشع لك سمعي وبصري وشعري
وبشري ولحمي ودمي ومخي وعصبي وعظامي وما أقّلت قدماي ، غير مستنكف
ولا مستكبر ولا مستحسر . « الرابع عشر » : أن يقول بعد الانتصاب : سمع الله
لمن حمده بل يستحبّ أن يضمّ إليه قوله : « الحمد لله ربّ العالمين أهل
الجبروت والكبرياء والعظمة . الحمد لله رب العالمين » إماماً كان أو مأموماً أو
منفرداً . « الخامس عشر » : رفع اليدين للانتصاب منه ، وهذا غير رفع اليدين
حال التكبير للسجود . « السادس عشر » : أن يصلي على النبي وآله بعد الذكر
أو قبله . (مسألة ٢٧) : يكره في الركوع أمور : « أحدها » : أن يطأ رأسه
بحيث لا يساوي ظهره أو يرفعه إلى فوق كذلك . « الثاني » : أن يضمّ يديه إلى
جنبه . « الثالث » : أن يضع إحدى الكفين على الأخرى ويدخلهما بين
ركبتيه ، بل الأحوط اجتنابه . « الرابع » : قراءة القرآن فيه . « الخامس » : أن
يجعل يديه تحت ثيابه ملاصقاً لجسده . (مسألة ٢٨) : لا فرق بين الفريضة
والنافلة في واجبات الركوع ومستحباته ومكروهاته وكون نقصانه موجباً
للبطلان^(١) ، نعم الأقوى عدم بطلان النافلة^(٢) بزيادته سهواً .

٢٨ - فصل في السجود

وحقيقته وضع الجبهة على الأرض بقصد التعظيم ، وهو أقسام : السجود
للصلاة ، ومنه قضاء السجدة المنسيّة ، وللسهو وللشكر وللتدلل والتعظيم ، أمّا
سجود الصلاة فيجب في كل ركعة من الفريضة والنافلة سجدتان ، وهما معاً من
الأركان ، فتبطل بالإخلال بهما معاً ، وكذا بزيادتهما معاً في الفريضة عمداً كان
أو سهواً أو جهلاً ، كما أنّها تبطل بالإخلال بإحدهما عمداً ، وكذا بزيادتهما ،

(١) بطلاتها بنقصانه مبني على الاحتياط (خميني) .

(٢) فيه إشكال (خوئي) .

ج ١ في السجود ٥١٩

ولا تبطل على الأقوى بنقصان واحدة ولا بزيادتها سهواً ، وواجباته أمور :
« أحدها » : وضع المساجد السبعة على الأرض ، وهي الجبهة والكفان
والركبتان والابهامان من الرجلين ، والركنية تدور مدار وضع الجبهة ، فتحصل
الزيادة والنقصان به دون سائر المساجد ، فلو وضع الجبهة دون سائرهما تحصل
الزيادة ، كما أنه لو وضع سائرهما ولم يضعها يصدق تركه . « الثاني » : الذكر ،
والأقوى كفاية مطلقه وإن كان الأحوط^(١) اختيار التسبيح على نحو ما مر في
الركوع إلا أن في التسبيحة الكبرى يبذل العظيم بالأعلى . « الثالث » :
الطمأنينة فيه بمقدار الذكر الواجب بل المستحب أيضاً إذا أتى به بقصد
الخصوصية ، فلو شرع في الذكر قبل الوضع أو الاستقرار عمداً بطل وأبطل^(٢)
وإن كان سهواً وجب التدارك^(٣) إن تذكر قبل رفع الرأس ، وكذا لو أتى به حال
الرفع أو بعده ، ولو كان بحرف واحد منه ، فإنه مبطل إن كان عمداً ، ولا يمكن
التدارك إن كان سهواً إلا إذا ترك الاستقرار وتذكر قبل رفع الرأس . « الرابع » :
رفع الرأس منه . « الخامس » : الجلوس بعده مطمئناً ثم الانحناء للسجدة
الثانية . « السادس » : كون المساجد السبعة في محلّها إلى تمام الذكر ، فلو
رفع بعضها بطل وأبطل^(٤) إن كان عمداً ، ويجب^(٥) تداركه إن كان سهواً ، نعم
لا مانع من رفع ما عدا الجبهة في غير حال الذكر ثم وضعه عمداً كان أو سهواً
من غير فرق بين كونه لغرض كحك الجسد ونحوه أو بدونه . « السابع » :
مساواة موضع الجبهة للموقف بمعنى عدم علوه أو انخفاضه أزيد من مقدار لبنة
موضوعة على أكبر سطوحها ، أو أربع أصابع مضمومات ، ولا بأس بالمقدار

(١) لا ينبغي تركه (غلپایگانی) .

(٢) الأحوط إعادة الذكر بعد الاستقرار وإتمام الصلاة ثم الإعادة (غلپایگانی) .

(٣) الحكم في الاستقرار مبني على الاحتياط (خميني) .

(٤) الأحوط تدارك الذكر بعد الوضع وإتمام الصلاة ثم الإعادة (غلپایگانی) .

(٥) على الأحوط (غلپایگانی) .

٥٢٠ في أحكام السجود ج ١

المذكور ، ولا فرق في ذلك بين الانحدار والتسليم ، نعم الانحدار اليسير^(١) لا اعتبار به^(٢) فلا يضرّ معه الزيادة على المقدار المذكور ، والأقوى عدم اعتبار ذلك في باقي المساجد لا بعضها مع بعض ، ولا بالنسبة إلى الجبهة فلا يقدح ارتفاع مكانها أو انخفاضه ما لم يخرج به السجود عن مسماه . « الثامن » : وضع الجبهة على ما يصحّ السجود عليه من الأرض وما نبت منها غير المأكول والملبوس على ما مرّ في بحث المكان . « التاسع » : طهارة محلّ وضع الجبهة . « العاشر » : المحافظة على العريّة والترتيب والموالة في الذكر . (مسألة ١) : الجبهة ما بين قصاص شعر الرأس وطرف الأنف الأعلى والحاجبين طولاً ، وما بين الجبين عرضاً ، ولا يجب فيها الاستيعاب ، بل يكفي صدق السجود على مسماها ، ويتحقّق المسمّى بمقدار الدرهم^(٣) قطعاً ، والأحوط عدم الأنقص ، ولا يعتبر كون المقدار المذكور مجتمعاً بل يكفي وإن كان متفرّقاً مع الصدق ، فيجوز السجود على السبحة الغير المطبوخة إذا كان مجموع ما وقعت عليه الجبهة بقدر الدرهم . (مسألة ٢) : يشترط مباشرة الجبهة لما يصحّ السجود عليه ، فلو كان هناك مانع أو حائل عليه أو عليها وجب رفعه حتّى مثل الوسخ^(٤) الذي على التربة إذا كان مستوعباً لها بحيث لم يبق مقدار الدرهم منها ، ولو متفرّقاً خالياً عنه وكذا بالنسبة إلى شعر المرأة الواقع على جبهتها فيجب رفعه بالمقدار الواجب ، بل الأحوط إزالة الطين اللاصق بالجبهة في السجدة الأولى ، وكذا إذا لصقت التربة بالجبهة ، فإنّ الأحوط

(١) الأحوط مراعاة المقدار المذكور فيه أيضاً (خميني) .

(٢) الظاهر عدم الفرق بينه وبين غير اليسير (خوئي) .

(٣) بل انقص منه حتّى بمقدار رأس الأنملة (خميني) .

(٤) إذا كان له جسمية عرفاً لا مثل اللون (خميني) .

إن كان له جسمية ولم يحسب من تغيّر اللون عرفاً (گلپایگانی) .

ج ١ في أحكام السجود ٥٢١

رفعها ، بل الأقوى^(١) وجوب رفعها إذا توقّف صدق السجود^(٢) على الأرض أو نحوها عليه ، وأما إذا لصق بها تراب يسير لا ينافي الصدق فلا بأس به ، وأما سائر المساجد فلا يشترط فيها المباشرة للأرض . (مسألة ٣) : يشترط في الكفّين وضع باطنهما مع الاختيار ، ومع الضرورة يجزي الظاهر ، كما أنّه مع عدم إمكانه لكونه مقطوع الكفّ أو لغير ذلك ينتقل إلى الأقرب من الكفّ ، فالأقرب^(٣) من الذراع والعضد . (مسألة ٤) : لا يجب^(٤) استيعاب^(٥) باطن الكفّين أو ظاهرهما بل يكفي المسمّى ولو بالأصابع^(٦) فقط أو بعضها ، نعم لا يجزي وضع رؤوس الأصابع مع الاختيار ، كما لا يجزي لو ضمّ أصابعه وسجد عليها مع الاختيار . (مسألة ٥) : في الركبتين أيضاً يجزي وضع المسمّى منهما ، ولا يجب الاستيعاب ، ويعتبر ظاهرهما دون الباطن ، والركبة مجمع عظمي الساق والخذ فهي بمنزلة المرفق من اليد . (مسألة ٦) : الأحوط في الإبهامين^(٧) وضع الطرف من كلّ منهما دون الظاهر أو الباطن منهما ، ومن قطع إبهامه يضع ما بقي منه ، وإن لم يبق منه شيء أو كان قصيراً يضع سائر أصابعه^(٨) ، ولو قطعت جميعها يسجد على ما بقي من قدميه ، والأولى

(١) في إقوائته إشكال لعدم توقّف الصدق عليه لكن الاحتياط لا يترك (كلّبايگانی) .

(٢) أو توقّف حدوث وضع الجبهة على ما يصح السجود عليه (خميني) .

(٣) على الأحوط (خوئي) .

(٤) الظاهر وجوب الاستيعاب عرفاً (آراكي) .

(٥) بل يجب على الأحوط الاستيعاب العرفي ومع التعذر عنه ينتقل إلى مسمى الباطن ولو لم

يقدر إلا على ضم الأصابع إلى الكفّ والسجود عليها يجزئ به ومع تعذر ذلك كله

ينتقل إلى الظاهر ويجب على الأحوط فيه الاستيعاب العرفي ثم المسمّى (خميني) .

بل الأحوط لزوم الاستيعاب العرفي (كلّبايگانی) .

(٦) فيه إشكال والاحتياط لا يترك (خوئي) .

(٧) جواز وضع الظاهر أو الباطن منهما لا يخلو من قوة (خوئي) .

(٨) هذا الحكم وما بعده مبني على الاحتياط (خوئي) .

٥٢٢ في أحكام السجود ج ١

والأحوط^(١) ملاحظة محلّ الابهام . (مسألة ٧) : الأحوط^(٢) الاعتماد على الأعضاء السبعة بمعنى إلقاء ثقل البدن عليها ، وإن كان الأقوى عدم وجوب أزيد من المقدار الذي يتحقق معه صدق السجود ، ولا يجب مساواتها في إلقاء الثقل ، ولا عدم مشاركة غيرها معها من سائر الأعضاء كالذراع وباقي أصابع الرجلين . (مسألة ٨) : الأحوط كون السجود على الهيئة المعهودة ، وإن كان الأقوى كفاية وضع المساجد السبعة بأي هيئة كان ما دام يصدق السجود ، كما إذا ألصق صدره وبطنه بالأرض ، بل ومدّ رجله^(٣) أيضاً ، بل ولو انكبّ على وجهه لاصباً بالأرض مع وضع المساجد بشرط الصدق المذكور ، لكن قد يقال بعدم الصدق^(٤) وأنه من النوم على وجهه . (مسألة ٩) : لو وضع^(٥) جبهته على موضع مرتفع أزيد من المقدار المغتفر كأربع أصابع مضمومات فإن كان الارتفاع بمقدار لا يصدق معه السجود عرفاً جاز رفعها ووضعها ثانياً ، كما يجوز جرّها^(٦) وإن كان بمقدار يصدق معه السجدة عرفاً فالأحوط الجرّ لصدق زيادة السجدة مع الرفع ، ولو لم يمكن الجرّ فالأحوط الإتمام والإعادة . (مسألة ١٠) : لو وضع جبهته على ما لا يصحّ السجود عليه يجب عليه

(١) لا يترك وفي مقطوع الابهام فقط الأحوط تكرار الذكر بإتيانه عند وضع ساير الأصابع مرة ومحلّ الابهام أخرى (غلپایگانی) .

(٢) لا يترك الاحتياط باعتماد ما عليها وترك مجرد المماسّة (خميني) .

(٣) لا يترك الاحتياط بتركه كما أن الظاهر عدم صدق السجود على الانكباب على الوجه (خميني) .

(٤) الظاهر صحة هذا القول (خوئي) .

فالأحوط تركه (غلپایگانی) .

(٥) من غير عمد في هذه المسألة والمسألة الآتية وإن كان الوضع العمدي في الشق الأول من هذه المسألة غير مضر إذا لم يكن بعنوان الصلاة (خميني) .

(٦) فيه إشكال والأظهر وجوب الرفع ووضع الجبهة على أرض غير مرتفعة والأحوط إعادة الصلاة بعد تمامها (خوئي) .

والأحوط تركه (غلپایگانی) .

ج ١ في أحكام السجود ٥٢٣

الجر^(١) ولا يجوز رفعها لاستلزامه زيادة السجدة ، ولا يلزم من الجر ذلك ، ومن هنا يجوز له ذلك مع الوضع على ما يصح أيضاً لطلب الأفضل أو الأسهل ونحو ذلك ، وإذا لم يمكن إلاّ الرفع فإن كان الالتفات إليه قبل تمام الذكر فالأحوط الإتمام ثمّ الإعادة ، وإن كان بعد تمامه فالإكتفاء به قويّ ، كما لو التفت بعد رفع الرأس وإن كان الأحوط^(٢) الإعادة أيضاً . (مسألة ١١) : من كان بجهته دملّ أو غيره فإن لم يستوعبها وأمكن سجوده على الموضع السليم سجد عليه ، وإلاّ حفر حفيرة ليقع السليم منها على الأرض ، وإن استوعبها أو لم يمكن بحفر الحفيرة أيضاً سجد على أحد الجبينين من غير ترتيب^(٣) وإن كان الأولى والأحوط^(٤) تقديم الأيمن على الأيسر ، وإن تعذر سجد على ذقنه فإن تعذر اقتصر على الانحناء^(٥) الممكن . (مسألة ١٢) : إذا عجز عن الانحناء للسجود انحنى بالقدر الممكن مع رفع المسجد^(٦) إلى جهته ووضع سائر

(١) بل يجب عليه الرفع والوضع ثانياً ولو كان الالتفات بعد رفع الرأس وجبت إعادة السجدة والأحوط في جميع ذلك إعادة الصلاة بعد إتمامها (خوئي) .

(٢) لا يترك فيما إذا كان بعد تمامه قبل رفع الرأس (خميني) .

لا يترك (أراكي) .

لا يترك (گلپایگانی) .

(٣) الأحوط الجمع بينه وبين السجود على الذقن ولو لم يمكن الجمع ولو بتكرار الصلاة لم يبعد تقديم الثاني (خوئي) .

(٤) لا يترك (أراكي) .

(٥) الأحوط تحصيل هيئة السجود بوضع بعض الوجه أو مقدم الرأس على الأرض ومع التعذر تحصيل ما هو الأقرب إلى هيئته (خميني) .

بل وجب عليه الإيماء والأحوط الجمع بين الأمرين (خوئي) .

والأحوط ضم الإيماء بالرأس إليه رجاءً (گلپایگانی) .

(٦) واضحاً للجهة عليه باعتماد محافظاً على ما وجب من الذكر والطمأنينة وغيرهما (خميني) .

على نحو يصدق عليه السجود وإلا اقتصر على الإيماء (خوئي) .

٥٢٤ في أحكام السجود ج ١

المساجد في محالها ، وإن لم يتمكن من الانحناء^(١) أصلاً أومى برأسه ، وإن لم يتمكن فبالعينين ، والأحوط له رفع المسجد مع ذلك إذا تمكن من وضع الجبهة عليه وكذا الأحوط^(٢) وضع ما يتمكن من سائر المساجد في محالها ، وإن لم يتمكن من الجلوس ، أومى برأسه ، وإلا فبالعينين ، وإن لم يتمكن من جميع ذلك ينوي بقلبه جالساً أو قائماً إن لم يتمكن من الجلوس ، والأحوط الإشارة باليد ونحوها مع ذلك . (مسألة ١٣) : إذا حرك إبهامه في حال الذكر عمداً أعاد الصلاة^(٣) احتياطاً وإن كان سهواً أعاد الذكر^(٤) إن لم يرفع رأسه ، وكذا لو حرك سائر المساجد ، وأما لو حرك أصابع يده مع وضع الكف بتمامها فالظاهر عدم البأس به ، لكفاية اطمينان بقيّة الكف ، نعم لو سجد على خصوص الأصابع^(٥) كان تحريكها كتحرّك إبهام الرجل . (مسألة ١٤) : إذا ارتفعت الجبهة قهراً من الأرض قبل الاتيان بالذكر فإن أمكن حفظها^(٦) عن الوقوع ثانياً حسبت سجدة فيجلس ، ويأتي بالأخرى إن كانت الأولى ، ويكتفي

= ومع ذلك يضع الجبهة عليه عند الإمكان وإلا فيجمع بين الإيماء والانحناء رجاءاً (غلبايجاني) .

- (١) مرّ حكم جميع ذلك في مبحث القيام (خوئي) .
- (٢) لا بأس بتركه إذا لم يمكن له تحصيل بعض المراتب الميسورة من السجود ومع إمكانه يجب وضع ما يتمكن من المساجد في محالها على الأقوى (خميني) .
- (٣) بعد تدارك الذكر وإتمام الصلاة (غلبايجاني) .
- (٤) احتياطاً ورجاءاً (خميني) .
- على الأحوط (خوئي) .
- رجاءاً (غلبايجاني) .
- (٥) فيما إذا كان تكليفه وضع خصوصها وأما في حال الاختيار فقد مرّ الاحتياط (خميني) .
- مرّ الإشكال في كفايته (خوئي) .
- (٦) تحقق السجدة بضرب الرأس على الأرض ورفعها بلا قرار محل منع فلا يحسب سجدة وإن تمكن من حفظها عن الوقوع ثانياً نعم الأحوط إعادة الصلاة بعد الانتماء (غلبايجاني) .

ج ١ في أحكام السجود ٥٢٥

بها أن كانت الثانية ، وإن عادت إلى الأرض قهراً فالمجموع^(١) سجدة واحدة فيأتي بالذكر^(٢) وإن كان بعد الاتيان به اكتفى به . (مسألة ١٥) : لا بأس بالسجود على غير الأرض ونحوها مثل الفراش في حال التقيّة ، ولا يجب التفصّي^(٣) عنها بالذهاب إلى مكان آخر ، نعم لو كان في ذلك المكان مندوحة بأن يصلي على البارية أو نحوها مما يصحّ السجود عليه وجب اختيارها . (مسألة ١٦) : إذا نسي السجدين أو أحدهما وتذكر قبل الدخول في الركوع وجب العود إليها ، وإن كان بعد الركوع مضى إن كان المنسي واحدة ، وقضاها بعد السلام^(٤) ، وتبطل الصلاة إن كان اثنتين ، وإن كان في الركعة الأخيرة يرجع ما لم يسلم ، وإن تذكر بعد السلام بطلت الصلاة^(٥) إن كان المنسي اثنتين^(٦) وإن كان واحدة قضاها^(٧) . (مسألة ١٧) : لا يجوز الصلاة على ما لا

(١) إن قيل بتحقيق السجدة بالأولى ولو بلا ذكر فالثانية لغو وإلا فهي السجدة دون المجموع (غلپایگانی) .

(٢) على الأحوط ولا يبعد أن لا يكون العود متمماً للسجدة (خوئي) .

(٣) الأحوط التفصّي في المقام مع الامكان ولو بتكرار الصلاة في غير مورد الحرج نعم لا يجب في المنصوصات (غلپایگانی) .

(٤) وسجد سجدي السهو (خميني) .

(٥) الأحوط قبل صدور المنافي عمداً وسهواً الرجوع وتدارك السجدين ثم التشهد والتسليم ثم إعادة الصلاة (خميني) .

إذا كان التذكر بعد إتيان المنافي عمداً وسهواً وأما بدون ذلك فالأولى أن يرجع ويأتي

بالسجدين والتشهد والتسليم وسجدي السهو مرتين ثم إعادة الصلاة (آراكي) .

مع المنافي عمداً وسهواً وإلا فالأقوى الصحة فيرجع إلى السجدين ويتم الصلاة ثم

يسجد سجدي السهو لكل واحد من التشهد والسلام الزائدين والأحوط إعادة الصلاة

أيضاً (غلپایگانی) .

(٦) بل تصح ويجب التدارك ما لم يحصل المنافي وبذلك يظهر حكم نسيان السجدة الواحدة

(خوئي) .

(٧) وسجد سجدي السهو (خميني) .

٥٢٦ في مستحبات السجود ج ١

تستقر^(١) المساجد عليه كالقطن المندوف والمخدة من الريش والكومة من التراب الناعم أو كدائس الحنطة ونحوها . (مسألة ١٨) : إذا دار أمر العاجز عن الانحفاء التأم للسجدة بين وضع اليدين على الأرض وبين رفع ما يصحّ السجود عليه ووضعه على الجبهة فالظاهر تقديم الثاني^(٢) فيرفع يديه أو إحداهما عن الأرض ليضع ما يصحّ السجود عليه على جبهته^(٣) ويحتمل التخيير .

(فصل ٢٩) : في مستحبات السجود : وهي أمور : « الأول » : التكبير حال الانتصاب من الركوع قائماً أو قاعداً . « الثاني » : رفع اليدين حال التكبير . « الثالث » : السبق باليدين إلى الأرض عند الهويّ إلى السجود . « الرابع » : استيعاب الجبهة على ما يصحّ السجود عليه بل استيعاب^(٤) جميع المساجد . « الخامس » : الإرغام بالأنف على ما يصحّ السجود عليه . « السادس » : بسط اليدين مضمومتي الأصابع حتى الإبهام حذاء الأذنين متوجّهاً بهما إلى القبلة . « السابع » : شغل النظر إلى طرف الأنف حال السجود .

= إن تذكر بعد المنافي والأحوط إعادة الصلاة بعد سجدتي السهو وأما قبله فليسجد بقصد ما في الذمة ويتشهد ويسلم ويسجد سجدتي السهو بقصد ما في ذمته من جهة فوت السجدة أو السلام في غير محلّه (گلپایگانی) .

(١) ولم تستقر بالوضع (خميني) .

(٢) مع كون الدوران بين السجدة الناقصة بوضع الجبهة على الأرض المرتفعة زائداً على التحديد الشرعي وأما مع العذر عن السجدة ولو ببعض مراتبها الميسورة فقد مرّ عدم لزوم وضع ساير المساجد والاجتزاء بالإيماء وإن الأحوط ضم الوضع على الجبهة إليه (خميني) .

بل الظاهر أنه إذا تمكن من رفع المسجد ووضع الجبهة عليه بحيث يصدق عليه السجود تعين ذلك وإلا وجب الإيماء كما مرّ (خوئي) .

(٣) مع مراعاة، وضع الجبهة عليه إن أمكن وإلا فالأحوط ضم الإيماء إليه رجاء (گلپایگانی) .

(٤) مرّ الاحتياط في استيعاب الكفين وأما استحباب استيعاب الإبهامين والركبتين فغير ظاهر (خميني) .

« الثامن » : الدعاء قبل الشروع في الذكر بأن يقول : اللَّهُمَّ لَكَ سَجَدْتُ ، وَبِكَ آمَنْتُ ، وَلَكَ أَسَلَمْتُ ، وَعَلَيْكَ تَوَكَّلْتُ ، وَأَنْتَ رَبِّي ، سَجَدَ وَجْهِي لِلَّذِي خَلَقَهُ ، وَشَقَّ سَمْعَهُ وَبَصَرَهُ ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ، تَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنَ الْخَالِقِينَ . « التاسع » : تكرار الذكر . « العاشر » : الختم على الوتر .

« الحادي عشر » : اختيار التسبيح من الذكر والكبرى من التسبيح وتثليثها أو تخميسها أو تسبيعها . « الثاني عشر » : أن يسجد على الأرض بل التراب دون مثل الحجر والخشب . « الثالث عشر » : مساواة موضع الجبهة مع الموقف بل مساواة جميع المساجد . « الرابع عشر » : الدعاء في السجود أو الأخير بما يريد من حاجات الدنيا والآخرة ، وخصوص طلب الرزق الحلال بأن يقول : يَا خَيْرَ الْمَسْئُولِينَ ، وَيَا خَيْرَ الْمُعْطِينَ ارْزُقْنِي وَارْزُقْ عِيَالِي مِنْ فَضْلِكَ فَإِنَّكَ ذُو الْفَضْلِ الْعَظِيمِ . « الخامس عشر » : التورك في الجلوس بين السجدين وبعدهما ، وهو أن يجلس على فخذه الأيسر جاعلاً ظهر القدم اليمنى في بطن اليسرى . « السادس عشر » : أن يقول في الجلوس بين السجدين : أستغفر الله ربِّي وأتوب إليه . « السابع عشر » : التكبير بعد الرفع من السجدة الأولى بعد الجلوس مطمئناً ، والتكبير للسجدة الثانية وهو قاعد .

« الثامن عشر » : التكبير بعد الرفع من الثانية كذلك . « التاسع عشر » : رفع اليدين حال التكبيرات . « العشرون » : وضع اليدين على الفخذين حال الجلوس اليمنى على اليمنى ، واليسرى على اليسرى .

« الحادي والعشرون » : التجافي حال السجود بمعنى رفع البطن عن الأرض . « الثاني والعشرون » : التجنح بمعنى تجافي الأعضاء حال السجود بأن يرفع مرفقيه عن الأرض مفرجاً بين عضديه وجنبه ، ومبعداً يديه عن بدنه جاعلاً يديه كالجناحين . « الثالث والعشرون » : أن يصلي على النبي وآله في السجدين . « الرابع والعشرون » : أن يقوم سابقاً برفع ركبته قبل يديه . « الخامس والعشرون » : أن يقول بين السجدين : اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي وَارْحَمْنِي

وَأَجْرُنِي وَادْفَعْ عَنِّي فَإِنِّي لِمَا أَنْزَلْتَ إِلَيَّ مِنْ خَيْرٍ فَقِيرٌ تَبَارَكَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ .
 « السادس والعشرون » : أن يقول عند النهوض للقيام : « بحول الله وقوته أقوم وأقعد » أو يقول : « اللَّهُمَّ بحولك وقوتك أقوم وأقعد » .
 « السابع والعشرون » : أن لا يعجن يديه عند إرادة النهوض ، أي لا يقبضهما بل يسطهما على الأرض معتمداً عليهما للنهوض . « الثامن والعشرون » :
 وضع الركبتين قبل اليدين للمرأة عكس الرجل عند الهوي للسجود ، وكذا يستحب عدم تجافيهما حاله بل تفرش ذراعيها وتلصق بطنها بالأرض ، وتضم أعضاءها وكذا عدم رفع عجيزتها حال النهوض للقيام ، بل تنهض وتنصب عدلاً . « التاسع والعشرون » : إطالة السجود والإكثار فيه من التسبيح والذكر .
 « الثلاثون » : مباشرة الأرض بالكفين . « الواحد والثلاثون » : زيادة تمكين الجبهة وسائر المساجد في السجود . (مسألة ١) : يكره الإقعاء في الجلوس بين السجدين بل بعدهما أيضاً ، وهو أن يعتمد بصدور قدميه على الأرض ويجلس على عقبيه كما فسره به الفقهاء ، بل بالمعنى الآخر المنسوب إلى اللغويين أيضاً ، وهو أن يجلس على أليتيه وينصب ساقيه ويتساند إلى ظهره كإقعاء الكلب . (مسألة ٢ :) : يكره نفخ موضع السجود إذا لم يتولد حرفان وإلا فلا يجوز بل مبطل للصلاة ، وكذا يكره عدم رفع اليدين من الأرض بين السجدين . (مسألة ٣ :) : يكره قراءة القرآن في السجود كما كان يكره في الركوع . (مسألة ٤ :) : الأحوط عدم ترك جلسة الاستراحة^(١) وهي الجلوس بعد السجدة الثانية في الركعة الأولى ، والثالثة ممّا لا تشهد فيه ، بل وجوبها لا يخلو عن قوة^(٢) . (مسألة ٥ :) : لو نسيها رجع إليها^(٣) ما لم يدخل في الركوع .

(١) لا بأس بتركه (خوئي) .

(٢) في القوة إشكال بل عدم الوجوب لا يخلو من قوة (خميني) .

بل هو أحوط (گلپایگانی) .

(٣) الأقوى عدم وجوب الرجوع (خميني) .

٣٠ - فصل في سائر أقسام السجود

(مسألة ١) : يجب السجود للسهو كما سيأتي مفصلاً في أحكام الخلل . (مسألة ٢) : يجب السجود على من قرأ إحدى آياته الأربع في السور الأربع ، وهي ألم تنزيل عند قوله : ﴿ ولا يستكبرون ﴾ . وحتم فصلت عند قوله : ﴿ تعبدون ﴾ . والنجم والعلق وهي سورة اقرأ باسم عند ختمهما ، وكذا يجب على المستمع لها بل السامع^(١) على الأظهر^(٢) ويستحب في أحد عشر موضعاً في الأعراف عند قوله : ﴿ وله يسجدون ﴾ . وفي الرعد عند قوله : ﴿ وظلالهم بالغدو والآصال ﴾ . وفي النحل عند قوله : ﴿ ويفعلون ما يؤمرون ﴾ . وفي بني إسرائيل عند قوله : ﴿ ويزيدهم خشوعاً ﴾ . وفي مريم عند قوله : ﴿ وخرّوا سجّداً وبكياً ﴾ . وفي سورة الحجّ في موضعين عند قوله : ﴿ يفعل ما يشاء ﴾ . وعند قوله : ﴿ افعلوا الخير ﴾ . وفي الفرقان عند قوله : ﴿ وزادهم نفوراً ﴾ . وفي النمل عند قوله : ﴿ ربّ العرش العظيم ﴾ . وفي صّ عند قوله : ﴿ وخرّ راکعاً وأناب ﴾ . وفي الانشقاق عند قوله : ﴿ وإذا قرأ ﴾ . بل الأحوط الأولى السجود عند كلّ آية فيها أمر بالسجود . (مسألة ٣) : يختصّ الوجوب والاستحباب بالقارىء والمستمع والسامع للآيات ، فلا يجب على من كتبها أو تصوّرها أو شاهدها مكتوبة أو أخطرها بالبال . (مسألة ٤) : السبب مجموع الآية فلا يجب^(٣) بقراءة بعضها ولو لفظ

= على الأحوط ويأتي بما أتى به أوّلاً من القراءة أو القنوت أو التسيّحات رجاء (گلپایگانی) .

- (١) بل الاستحباب في السامع أظهر (آراكي) .
- (٢) بل الأظهر في السماع عدم الوجوب لكن لا ينبغي ترك الاحتياط (خميني) .
- بل على الأحوط والظاهر عدم الوجوب بالسماع (خوئي) .
- أظهرية الوجوب لم تثبت لو لم ترجّح أظهرية الاستحباب (گلپایگانی) .
- (٣) ولكنه أحوط خصوصاً لفظها (گلپایگانی) .

السجدة منها . (مسألة ٥) : وجوب السجدة فوريّ فلا يجوز التأخير ، نعم لو نسيها أتى بها إذا تذكّر بل وكذلك لو تركها عصباناً . (مسألة ٦) : لو قرأ بعض الآية وسمع بعضها الآخر فالأحوط الإتيان بالسجدة . (مسألة ٧) : إذا قرأها غلطاً أو سمعها ممّن قرأها غلطاً فالأحوط السجدة أيضاً . (مسألة ٨) : يتكرّر السجود مع تكرّر القراءة أو السماع أو الاختلاف ، بل وإن كان في زمان واحد بأن قرأها جماعة^(١) أو قرأها شخص حين قراءته على الأحوط^(٢) . (مسألة ٩) : لا فرق في وجوبها بين السماع من المكلف أو غيره كالصغير والمجنون إذا كان قصدهما قراءة القرآن . (مسألة ١٠) : لو سمعها^(٣) في أثناء الصلاة أو قرأها أومى للسجود^(٤) وسجد بعد الصلاة وأعادها . (مسألة ١١) : إذا سمعها أو قرأها في حال السجود يجب رفع الرأس منه ثمّ الوضع ولا يكفي البقاء بقصده ، بل ولا الجرّ إلى مكان آخر . (مسألة ١٢) : الظاهر عدم وجوب نيّته حال الجلوس أو القيام ليكون الهويّ إليه بنيّته ، بل يكفي نيّته قبل وضع الجبهة بل مقارناً^(٥) له . (مسألة ١٣) : الظاهر أنّه يعتبر في وجوب السجدة كون القراءة بقصد القرآنيّة ، فلو تكلم شخص بالآية لا بقصد القرآنيّة لا يجب السجود بسماعه ، وكذا لو سمعها ممّن قرأها حال النوم أو سمعها من صبيّ غير مميّز بل وكذا لو سمعها من صندوق حبس الصوت ، وإن كان

(١) الظاهر جواز الاكتفاء بسجدة واحدة حينئذ (خوئي) .

(٢) عدم التكرار مع الاستماع دفعة من جماعة لا يخلو من قوة كما أن الأقوى في الفرض الأخير هو التكرار (خميني) .

(٣) قد مرّ عدم الوجوب في السماع وأما في القراءة أو الاستماع فمع العمد يجب السجدة وتبطل الصلاة ومع النسيان فيومي للسجدة ويتم الصلاة وهي صحيحة والأحوط مع ذلك إتيان السجدة بعد الصلاة ثم إعادة الصلاة (كلايگاني) .

(٤) تقدم في القراءة ما هو الأقوى (خميني) .

(٥) لا تكفي المقارنة على الأقوى (خميني) .

بل لا بدّ من التقدم ولا تكفي المقارنة (كلايگاني) .

ج ١ في سجدة التلاوة ٥٣١

الأحوط^(١) السجود في الجميع . (مسألة ١٤) : يعتبر في السماع تمييز الحروف والكلمات ، فمع سماع الهمهمة لا يجب السجود وإن كان أحوط . (مسألة ١٥) : لا يجب السجود لقراءة ترجمتها أو سماعها وإن كان المقصود ترجمة الآية . (مسألة ١٦) : يعتبر^(٢) في هذا السجود بعد تحقق مسماه مضافاً إلى النية لإباحة المكان ، وعدم علو المسجد^(٣) بما يزيد على أربعة أصابع^(٤) والأحوط وضع سائر المسجد ووضع الجبهة على ما يصح السجود عليه ، ولا يعتبر فيه الطهارة من الحدث ولا من الخبث ، فتسجد الحائض وجوباً عند سببه ، وندباً عند سبب الندب ، وكذا الجنب ، وكذا لا يعتبر فيه الاستقبال ولا طهارة موضع الجبهة ، ولا ستر العورة فضلاً عن صفات الساتر من الطهارة وعدم كونه حريراً أو ذهباً أو جلد ميتة ، نعم يعتبر^(٥) أن لا يكون لباسه مغضوباً إذا كان السجود يعدّ تصرفاً فيه^(٦) . (مسألة ١٧) : ليس في هذا السجود تشهد ولا تسليم ولا تكبير افتتاح ، نعم يستحبُّ التكبير للرفع منه بل الأحوط عدم تركه . (مسألة ١٨) : يكفي فيه مجرد السجود ، فلا يجب فيه الذكر وإن كان يستحبُّ^(٧) ويكفي في وظيفة الاستحباب كل ما كان ، ولكن الأولى أن يقول : « سجدت لك يا ربّ تعبدّاً ورقّاً ، لا مستكبراً عن عبادتك ولا مستنكفاً ولا

(١) لا يترك الاحتياط (أراكي) .

لا يترك مع صدق القراءة (گلپایگانی) .

(٢) الأقوى عدم اعتبار شيء مما ذكر غير ما يتحقق به مسماه والنية نعم الأحوط ترك السجدة على المأكول والملبوس بل عدم الجواز لا يخلو من وجه لكن لا ينبغي ترك الاحتياط فيما ذكر (خميني) .

(٣) على الأحوط والأقوى الاكتفاء بصدق السجدة (گلپایگانی) .

(٤) على الأحوط (خوئي) .

(٥) على الأحوط وإن كان الأقوى عدم الاعتبار (خميني) .

(٦) ولكنه لا يعد (خوئي) .

(٧) ويكون موافقاً للاحتياط أيضاً (گلپایگانی) .

مستعظماً ، بل أنا عبد ذليل خائف مستجير » أو يقول : « لا إله إلا الله حقاً حقاً ، لا إله إلا الله إيماناً وتصديقاً ، لا إله إلا الله عبودية ورقاً ، سجدت لك يا ربّ تعبدًا ورقاً ، لا مستكفأ ولا مستكبراً ، بل أنا عبد ذليل ضعيف خائف مستجير » ، أو يقول : « إلهي آمنًا بما كفروا ، وعرفنا منك ما أنكروا ، وأجبتك إلى ما دعوا ، إلهي فالعفو العفو » ، أو يقول ما قاله النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) في سجود سورة العلق وهو : « أعوذ برضاك من سخطك ، وبمعافاتك عن عقوبتك ، أعوذ بك منك ، لا أحصي ثناء عليك ، أنت كما أثنيت على نفسك » . (مسألة ١٩) : إذا سمع القراءة مكرراً وشكّ بين الأقل والأكثر يجوز له الاكتفاء في التكرار بالأقلّ ، نعم لو علم العدد وشكّ في الإتيان بين الأقل والأكثر وجب الاحتياط بالبناء على الأقلّ أيضاً . (مسألة ٢٠) : في صورة وجوب التكرار يكفي في صدق التعدّد رفع الجبهة عن الأرض ، ثمّ الوضع للسجدة الأخرى ، ولا يعتبر الجلوس ثمّ الوضع ، بل ولا يعتبر رفع سائر المساجد ، وإن كان أحوط . (مسألة ٢١) : يستحبّ السجود للشكر لتجدّد نعمة أو دفع نقمة أو تذكّرهما ممّا كان سابقاً ، أو للتوفيق لأداء فريضة أو نافلة أو فعل خير ولو مثل الصلح بين اثنين ، فقد روي عن بعض الأئمة (عليهم السلام) أنّه كان إذا صالح بين اثنين أتى بسجدة الشكر ، ويكفي في هذا السجود مجرد وضع الجبهة مع النية نعم يعتبر فيه إباحة المكان^(١) ، ولا يشترط فيه الذكر وإن كان يستحبّ أن يقول : « شكراً لله » أو شكراً شكرياً وعفواً عفواً مائة مرّة ، أو ثلاث مرّات ، ويكفي مرّة واحدة أيضاً ، ويجوز الاقتصار على سجدة واحدة ، ويستحبّ مرّتان ، ويتحقّق التعدّد بالفصل بينهما بتعفير

(١) الأقوى عدم اعتبارها وعدم اعتبار شيء مما يعتبر في السجود الصلّاتي بعد تحقق مسماه مضافاً إلى النية ولكنه أحوط نعم يعتبر على الأحوط ترك السجود على المأكول والملبوس بل لا يخلو من قوة كما تقدم (خميني) .

ج ١ في سجدة الشكر ٥٣٣

الخدّين أو الجبينين أو الجميع مقدّماً للأيمن منها على الأيسر ، ثمّ وضع الجبهة ثانياً ، ويستحبّ فيه افتراش الذراعين ، والصاق الجوّجؤ والصدر والبطن بالأرض ويستحبّ أيضاً أن يمسح موضع سجوده بيده ، ثمّ إمرارها على وجهه ومقاديم بدنه ، ويستحبّ أن يقرأ في سجوده ما ورد في حسنة عبد الله بن جندب عن موسى بن جعفر (عليهما السلام) ما أقول في سجدة الشكر فقد اختلف أصحابنا فيه ؟ فقال (عليه السلام) : قل وأنت ساجد اللهمّ إنّي أشهدك وأشهد ملائكتك وأنبياءك ورسلك وجميع خلقك أنّك أنت الله ربّي ، والإسلام ديني ، ومحمّداً نبّي ، وعليّاً والحسن والحسين - إلى آخرهم - أثمّتي ، بهم أتولّى ، ومن أعدائهم أتبرأ ، اللهمّ إنّي أنشدك دم المظلوم - ثلاثاً - اللهمّ إنّي أنشدك بإيوائك على نفسك لأعدائك لتهلكنهم بأيدينا وأيدي المؤمنين ، اللهمّ إنّي أنشدك بإيوائك على نفسك لأوليائك لتظفرنهم بعدوك وعدوهم أن تصلّي على محمّد وعلى المستحفظين من آل محمّد - ثلاثاً - اللهمّ إنّي أسألك اليسر بعد العسر - ثلاثاً - ثمّ تضع خدّك الأيمن على الأرض وتقول : « يا كهفي حين تعييني المذاهب ، وتضيّق عليّ الأرض بما رحبت ، يا بارئ خلقي رحمة بي وقد كنت عن خلقي غنياً ، صلّ على محمّد وعلى المستحفظين من آل محمّد » ثمّ تضع خدّك الأيسر وتقول : « يا مدلّ كلّ جبّار ، ويا معزّ كلّ ذليل ، قد وعزّتك بلغ مجهودي » ثلاثاً ثمّ تقول : « يا حنان يا منان يا كاشف الكرب العظيم » ، ثمّ تعود للسجود فتقول مائة مرّة : « شكراً شكراً » ثمّ تسأل حاجتك إن شاء الله ، والأحوط^(١) وضع الجبهة في هذه السجدة أيضاً على ما يصحّ السجود عليه ، ووضع سائر المساجد على الأرض ولا بأس بالتكبير قبلها وبعدها لا بقصد الخصوصية والورود . (مسألة ٢٢) : إذا وجد سبب سجود الشكر وكان له مانع من السجود على الأرض فليؤمّ برأسه ، ويضع خدّه على

(١) والأولى (كلّياً) .

٥٣٤ في التشهد ج ١

كُفِّه فعن الصادق (عليه السلام) إذا ذكر أحدكم نعمة الله عز وجل فليضع خدّه على التراب شكراً لله ، وإن كان راكباً فليتنزل فليضع خدّه على التراب ، وإن لم يكن يقدر على النزول للشهرة فليضع خدّه على قربوسه ، فإن لم يقدر فليضع خدّه على كفه ثم ليحمد الله على ما أنعم عليه ، ويظهر من هذا الخبر تحقّق السجود بوضع الخدّ فقط من دون الجبهة . (مسألة ٢٣) : يستحبّ السجود بقصد التذلل أو التعظيم لله تعالى بل من حيث هو راجح وعبادة ، بل من أعظم العبادات وأكدّها ، بل ما عبد الله بمثله ، وما عمل أشدّ على إبليس من أن يرى ابن آدم ساجداً ، لأنّه أمر بالسجود فعصى ، وهذا أمر به فأطاع ونجا ، وأقرب ما يكون العبد إلى الله وهو ساجد ، وأنّه سنّة الأوّابين ، ويستحبّ إطالته فقد سجد آدم ثلاثة أيّام بلياليها ، وسجد عليّ بن الحسين (عليهما السلام) على حجارة خشنة حتّى أحصى عليه ألف مرّة : لا إله إلاّ الله حقّاً حقّاً ، لا إله إلاّ الله تعبدّاً ورقّاً ، لا إله إلاّ الله إيماناً وتصديقاً ، وكان الصادق (عليه السلام) يسجد السجدة حتّى يقال : إنّه راقد ، وكان موسى بن جعفر (عليهما السلام) يسجد كلّ يوم بعد طلوع الشمس إلى وقت الزوال . (مسألة ٢٤) : يحرم السجود لغير الله تعالى ، فإنّه غاية الخضوع فيختصّ بمن هو في غاية الكبرياء والعظمة ، وسجدة الملائكة لم تكن لأدم بل كان قبلة لهم ، كما أنّ سجدة يعقوب وولده لم تكن ليوسف بل لله تعالى شكراً حيث رأوا ما أعطاه الله من الملك فما يفعله سواد الشيعة من صورة السجدة عند قبر أمير المؤمنين وغيره من الأئمة (عليهم السلام) مشكل إلاّ أن يقصدوا به سجدة الشكر لتوفيق الله تعالى لهم لإدراك الزيارة ، نعم لا يبعد جواز تقبيل العتبة الشريفة .

٣١ - فصل في التشهد

وهو واجب في الثنائية مرّة بعد رفع الرأس من السجدة الأخيرة من الركعة الثانية ، وفي الثلاثيّة والرباعيّة مرّتين : الأولى كما ذكر ، والثانية بعد رفع الرأس

ج ١ في التشهد ٥٣٥

من السجدة الثانية في الركعة الأخيرة ، وهو واجب غير ركن ، فلو تركه عمداً بطلت الصلاة ، وسهواً أتى به ما لم يركع ، وقضاه بعد الصلاة إن تذكر بعد الدخول^(١) في الركوع مع سجدي السهو^(٢) . وواجباته سبعة : « الأول » : الشهادتان . « الثاني » : الصلاة على محمد وآل محمد فيقول : « أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله ، اللهم صل على محمد وآل محمد » ، ويجزي^(٣) على الأقوى^(٤) أن يقول : « أشهد أن لا إله إلا الله ، وأشهد أن محمداً رسول الله ، اللهم صل على محمد وآل محمد » . « الثالث » : الجلوس بمقدار الذكر المذكور . « الرابع » : الطمأنينة فيه . « الخامس » : الترتيب بتقديم الشهادة الأولى على الثانية ، وهما على الصلاة على محمد وآل محمد كما ذكر . « السادس » : الموالاة بين الفقرات والكلمات والحروف بحيث لا يخرج عن الصدق . « السابع » : المحافظة على تأديتها على الوجه الصحيح العربي في الحركات والسكنات وأداء الحروف والكلمات . (مسألة ١) : لا بد من ذكر الشهادتين والصلاة بألفاظها المتعارفة ، فلا يجزي غيرها ، وإن أفاد معناها ، مثل ما إذا قال بدل أشهد : أعلم أو أقر أو أعترف ، وهكذا في غيره . (مسألة ٢) : يجزي الجلوس فيه بأيّ كيفية كان ولو إلقاء ، وإن كان الأحوط تركه . (مسألة ٣) : من لا يعلم الذكر يجب عليه التعلّم وقبله يتبع غيره فيلقنه ولو عجز ولم يكن من يلقنه أو كان

(١) على الأحوط (خوئي) .

(٢) على الأحوط (خميني) .

(٣) الأحوط في سعة الوقت اختيار الأولى وفي الضيق يقول أشهد أن لا إله إلا الله وإن محمداً رسول الله والصلاة (آراكي) .

(٤) الأقوى هو تعين الكيفية الأولى (خميني) .

الأحوط الاقتصار على الشهادة الأولى (خوئي) .

بل عدم اجزاء الأقل مما ذكر في الصورة الأولى لا يخلو من قوة (گلبایگانی) .

الوقت ضيقاً أتى بما يقدر^(١) ويترجم^(٢) الباقي^(٣) ، وإن لم يعلم شيئاً يأتي بترجمة الكل ، وإن لم يعلم يأتي بسائر الأذكار بقدره ، والأولى التحميد إن كان يحسنه وإلا فالأحوط الجلوس قدره مع الأخطار بالبال إن أمكن . (مسألة ٤) : يستحب في التشهد أمور : « الأول » : أن يجلس الرجل متوركاً على نحو ما مر في الجلوس بين السجدين . « الثاني » : أن يقول قبل الشروع في الذكر الحمد لله ، أو يقول : بسم الله وبالله والحمد لله وخير الأسماء لله ، أو الأسماء الحسنى كلها لله . « الثالث » : أن يجعل يديه على فخذه منضمة الأصابع . « الرابع » : أن يكون نظره إلى حجره . « الخامس » : أن يقول بعد قوله : وأشهد أن محمداً عبده ورسوله . أرسله بالحق بشيراً ونذيراً بين يدي الساعة ، وأشهد أن ربّي نعم الرب وأن محمداً نعم الرسول ، ثم يقول : اللهم صلّ الخ . « السادس » : أن يقول بعد الصلاة : وتقبل شفاعته وارفع درجته في التشهد الأول بل في الثاني أيضاً ، وإن كان الأولى^(٤) عدم قصد الخصوصية في الثاني . « السابع » : أن يقول في التشهد الأول والثاني ما في موثقة أبي بصير ، وهي قوله (عليه السلام) إذا جلست في الركعة الثانية فقل : « بسم الله وبالله ، والحمد لله وخير الأسماء لله ، أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأشهد^(٥) أن محمداً عبده ورسوله ، أرسله بالحق بشيراً ونذيراً بين يدي

(١) ولو ملحوناً والإتيان ملحوناً مقدم على الترجمة (خميني) .

(٢) الأحوط في صورة العجز كلاً أو بعضاً الجمع بين الترجمة والذكر (گلپایگانی) .

(٣) على الأحوط فيه وفيما بعده (خميني) .

مع صدق عنوان الشهادة عليه وإلا فوجوبه كوجوب المراتب اللاحقة مبني على الاحتياط (خوئي) .

(٤) الأحوط عدم قصدها فيه (خميني) .

بل الأحوط (گلپایگانی) .

(٥) ليست في الموثقة كلمة أشهد في هذا المورد إلا في بعض نسخ الوسائل لكن لا اعتماد بصحته والأحوط ذكرها رجاءاً لا بقصد الخصوصية (گلپایگانی) .

الساعة ، أشهد أنك نعم الرب ، وأنَّ محمّداً نعم الرسول ، اللهم صلّ على محمّد وآل محمّد ، وتقبّل شفاعته في أمّته وارفع درجته » ثمّ تحمد الله مرتين أو ثلاثاً ثمّ تقوم فإذا جلست في الرابعة قلت : « بسم الله وبالله والحمد لله وخير الأسماء لله أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأشهد أن محمّداً عبده ورسوله ، أرسله بالحقّ بشيراً ونذيراً بين يدي الساعة ، أشهد أنك نعم الرب ، وأنَّ محمّداً نعم الرسول ، التحيّات لله ، والصلوات الطاهرات الطيّبات الزاكيّات الغايات الرائحات السابغات الناعمات ما طاب وزكى وطهر وخلص وصفى فله أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأشهد أن محمّداً عبده ورسوله أرسله بالحقّ بشيراً ونذيراً بين يدي الساعة ، أشهد أن ربّي نعم الرب ، وأنَّ محمّداً نعم الرسول ، وأشهد أن الساعة آتية لا ريب فيها ، وأنَّ الله يبعث من في القبور ، الحمد لله الذي هدانا لهذا ، وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله ، الحمد لله ربّ العالمين ، اللهم صلّ على محمّد وآل محمّد ، وبارك على محمّد وآل محمّد ، وسلّم على محمّد وآل محمّد ، وترحم على محمّد وآل محمّد ، كما صليت وباركت وترحمت على إبراهيم وآل إبراهيم إنك حميد مجيد ، اللهم صلّ على محمّد وآل محمّد ، واغفر لنا وإخواننا الذين سبقونا بالإيمان ، ولا تجعل في قلوبنا غلاً للذين آمنوا ، ربّنا إنك رؤوف رحيم ، اللهم صلّ على محمّد وآل محمّد ، وأمن عليّ بالجنة وعافني من النار ، اللهم صلّ على محمّد وآل محمّد واغفر للمؤمنين والمؤمنات ، ولا تزد الظالمين إلاّ تباراً »

ثمّ قل : « السلام عليك أيّها النبيّ ورحمة الله وبركاته ، السلام على أنبياء الله ورسله ، السلام على جبرائيل وميكائيل والملائكة المقرّبين ، السلام على محمّد بن عبد الله خاتم النبيّين ، لا نبيّ بعده ، والسلام علينا وعلى عباد الله الصالحين ، ثمّ تسلّم . » الثامن : أن يسبح سبعا بعد التشهد الأوّل بأن يقول : « سبحان الله سبحان الله » سبعا ، ثمّ يقول . « التاسع » : أن يقول :

٥٣٨ في التسليم ج ١

بحول الله وقوته الخ حين القيام^(١) عن التشهد الأول . « العاشر » : أن تضم المرأة فخذها حال الجلوس للتشهد . (مسألة ٥) : يكره الإقعاء حال التشهد على نحو ما مر في الجلوس بين السجدين ، بل الأحوط تركه كما عرفت .

٣٢ - فصل في التسليم

وهو واجب على الأقوى ، وجزء من الصلاة فيجب فيه جميع ما يشترط فيها من الاستقبال وستر العورة والطهارة وغيرها ، ومخرج منها ومحلل للمنافيات المحرمة بتكبيرة الإحرام ، وليس ركناً فتركه عمداً مبطل لا سهواً ، فلو سهى عنه وتذكر بعد إتيان شيء من المنافيات عمداً وسهواً أو بعد فوات الموالاة لا يجب تداركه^(٢) نعم عليه سجدة السهو للنقصان^(٣) بتركه ، وإن تذكر قبل ذلك أتى به ولا شيء عليه إلا إذا تكلم فيجب عليه سجدة السهو ، ويجب فيه الجلوس ، وكونه مطمئناً وله صيغتان ، هما : السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين ، و : السلام عليكم ورحمة الله وبركاته والواجب إحداهما ، فإن قدم الصيغة الأولى كانت الثانية مستحبة^(٤) بمعنى كونها جزءاً مستحباً لا خارجاً ، وإن قدم الثانية اقتصر عليها ، وأما السلام عليك أيها النبي فليس من صيغ السلام ، بل هو من توابع التشهد ، وليس واجباً ، بل هو مستحب ، وإن كان الأحوط عدم تركه لوجود القائل بوجوبه ، ويكفي في الصيغة الثانية السلام عليكم بحذف قوله :

(١) يعني حال النهوض (غلپایگانی) .

(٢) لا يترك الاحتياط بإعادتها لو أتى بالمنافيات قبل فوات الموالاة ، وإن كان عدم وجوبها وصحة صلاته مطلقاً لا يخلو من قوة والأقوى عدم وجوب سجدة السهو لتركه (خميني) .

الأحوط إعادة الصلاة في غير مورد قبول التدارك (آراكي) .

مشكل فالأحوط إعادة الصلاة إلا إذا لم يأت بالمنافي قبل فوات الموالاة (غلپایگانی) .

(٣) على الأحوط كما سيجيء في محله (خوئي) .

(٤) الأحوط عدم الاقتصار على الأولى ولا بأس بالعكس (غلپایگانی) .

« ورحمة الله وبركاته » ، وإن كان الأحوط ذكره ، بل الأحوط الجمع بين الصيغتين بالترتيب المذكور ، ويجب فيه المحافظة على أداء الحروف والكلمات على النهج الصحيح مع العربية والموالة ، والأقوى عدم كفاية قوله : سلام عليكم بحذف الألف واللام . (مسألة ١) : لو أحدث أو أتى ببعض المنافيات الآخر قبل السلام بطلت الصلاة ، نعم لو كان ذلك بعد نسيانه بأن اعتقد خروجه من الصلاة لم تبطل^(١) ، والفرق أن مع الأول يصدق الحدث في الأثناء ، ومع الثاني لا يصدق ، لأن المفروض^(٢) أنه ترك نسياناً جزء غير ركني ، فيكون الحدث خارج الصلاة . (مسألة ٢) : لا يشترط فيه نية الخروج من الصلاة بل هو مخرج قهراً ، وإن قصد عدم الخروج ، بل لو قصد ذلك فالأحوط إعادة الصلاة . (مسألة ٣) : يجب تعلم السلام على نحو ما مر في التشهد وقبله يجب متابعة الملقن إن كان ، وإلا اكتفى^(٣) بالترجمة^(٤) ، وإن عجز بالقلب ينويه مع الإشارة باليد على الأحوط ، والأخرس يخطر ألفاظه بالبال ، ويشير

(١) لكن مر الاحتياط (خميني) .

قد مر الاحتياط بالاعادة والفرق غير وجه (آراكي) .

قد مر الإشكال قبل فوات الموالة وفي الفرق نظر (غلپایگانی) .

(٢) يريد بذلك أن شمول حديث لا تعاد بالإضافة إلى السلام المنسي يخرج الحدث عن كونه حدثاً في الصلاة ، ولا مانع من شموله إلا الحكم بالبطلان من ناحية وقوع الحدث في الصلاة ، إلا أنه غير ممكن لتوقفه على شمول الحديث للسلام المنسي ، فلو كان عدم الشمول مستنداً إليه لزم الدور . وأما دعوى توقف شمول الحديث على إحراز صحة الصلاة من بقية الجهات - ولا يمكن ذلك من غير جهة الشمول في المقام - فمدفوعة بعدم الدليل عليه ، إلا من ناحية اللغوية ، ومن الضروري أنها ترتفع بالحكم بصحة الصلاة فعلاً ، ولو كان ذلك من ناحية نفس الحديث . وما يقال من أن الخروج من الصلاة معلول للحدث وفي مرتبة متأخرة عنه فالحدث واقع في الصلاة واضح البطلان مع أنه لا يتم في القواطع كما يظهر وجهه بالتأمل (خوئي) .

(٣) على الأحوط (خميني) .

(٤) وجوب الترجمة مبني على الاحتياط (خوئي) .

إليها باليد أو غيرها . (مسألة ٤) : يستحبُّ التورُّك في الجلوس حاله على نحو ما مرَّ ، ووضع اليدين على الفخذين ، ويكره الالقاء . (مسألة ٥) : الأحوط أن لا يقصد^(١) بالتسليم التحية حقيقة^(٢) بأن يقصد السلام على الإمام أو المأمومين أو الملكين ، نعم لا بأس بإخطار ذلك بالبال ، فالمنفرد يخطر بباله الملكين الكاتبين حين السلام الثاني ، والإمام يخطرهما مع المأمومين ، والمأموم يخطرهم مع الإمام ، وفي ، السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين يخطر بباله الأنبياء والأئمة والحفظة . (مسألة ٦) : يستحب^(٣) للمنفرد والإمام الإيماء بالتسليم الأخير إلى يمينه بمؤخَّر عينه أو بأنفه أو غيرهما على وجه لا ينافي الاستقبال ، وأمَّا المأموم فإن لم يكن على يساره أحد فكذا ، وإن كان على يساره بعض المأمومين فيأتي بتسليمة أخرى مومياً إلى يساره ، ويحتمل استحباب تسليم آخر للمأموم بقصد الإمام فيكون ثلاث مرَّات . (مسألة ٧) : قد مرَّ سابقاً في الأوقات أنه إذا شرع في الصلاة قبل الوقت ودخل عليه وهو في الصلاة صحَّت صلاته ، وإن كان قبل السلام أو في أثناءه ، فإذا أتى بالسلام الأوَّل ودخل عليه الوقت في أثناءه تصحَّ صلاته وأمَّا إذا دخل بعده قبل السلام الثاني أو في أثناءه ففيه إشكال ، وإن كان يمكن القول بالصحة لأنه وإن كان يكفي الأوَّل في الخروج عن الصلاة ، لكن على فرض الإتيان بالصيغتين يكون الثاني أيضاً جزء فيصدق دخول الوقت في الأثناء فالأحوط^(٤) إعادة الصلاة مع ذلك .

(١) وكذا لا يجزئه عن التحية بل يأتي به بقصد ما هو المطلوب شرعاً ولو ارتكازاً كما هو المتعارف عند عامة المكلفين (خميني) .

(٢) لا يبعد الجواز إن قصد به تحية المقصودين بها واقعاً (خوئي) .

(٣) الأولى الإتيان بالكيفية المذكورة رجاء (خميني) .

(٤) لا يترك (خميني - گلپايگاني) .

٣٣ - فصل في الترتيب

يجب الاتيان بأفعال الصلاة على حسب ما عرفت من الترتيب ، بأن يقدم تكبيرة الإحرام على القراءة والقراءة على الركوع ، وهكذا ، فلو خالفه عمداً بطل ما أتى به مقدماً ، وأبطل^(١) من جهة لزوم الزيادة ، سواء كان ذلك في الأفعال أو الأقوال ، وفي الأركان أو غيرها ، وإن كان سهواً فإن كان في الأركان بأن قدم ركناً على ركن ، كما إذا قدم السجدين على الركوع فكذا ، وإن قدم ركناً على غير الركن كما إذا قدم الركوع على القراءة أو قدم غير الركن على الركن كما إذا قدم التشهد على السجدين ، أو قدم غير الأركان بعضها على بعض كما إذا قدم السورة مثلاً على الحمد فلا تبطل الصلاة إذا كان ذلك سهواً ، وحيث إن أمكن التدارك بالعود بأن لم يستلزم زيادة ركن وجب وإلا فلا ، نعم يجب^(٢) عليه سجدتان^(٣) لكل زيادة أو نقيصة^(٤) تلزم من ذلك .

(مسألة ١) : إذا خالف الترتيب في الركعات سهواً كان أتى بالركعة الثالثة في محل الثانية بأن تخيل بعد الركعة الأولى أن ما قام إليه ثالثة فأتى بالتسبيحات الأربعة وركع وسجد وقام إلى الثالثة وتخيل أنها ثانية فأتى بالقراءة والقنوت لم تبطل صلاته ، بل يكون ما قصده ثالثة ثانية وما قصده ثانية ثالثة قهراً ، وكذا لو سجد الأولى بقصد الثانية والثانية بقصد الأولى .

(١) في الأركان والسجدة الواحدة إذا قدمها عمداً وفي غيرها فالأحوط إتمام الصلاة مرتباً ثم

الإعادة (غلپایگانی) .

(٢) على الأحوط (غلپایگانی) .

(٣) وجوبهما إنما هو في بعض الموارد لا في كل زيادة ونقيصة على الأقوى كما يأتي في

محله (خميني) .

(٤) على الأحوط كما مسيجي (خوئي) .

٣٤ - فصل في الموالاة

قد عرفت سابقاً وجوب الموالاة في كل من القراءة والتكبير والتسبيح والأذكار بالنسبة إلى الآيات والكلمات والحروف ، وأنه لو تركها عمداً على وجه يوجب محو الاسم بطلت الصلاة^(١) بخلاف ما إذا كان سهواً ، فإنه لا تبطل الصلاة ، وإن بطلت تلك الآية أو الكلمة فيجب إعادتها ، نعم إذا أوجب فوات الموالاة فيها محو اسم الصلاة بطلت ، وكذا إذا كان ذلك في تكبيرة الإحرام ، فإن فوات الموالاة فيها سهواً بمنزلة نسيانها ، وكذا في السلام فإنه بمنزلة عدم الإتيان به فإذا تذكر ذلك ومع ذلك أتى بالمنافي بطلت صلاته ، بخلاف ما إذا أتى به قبل التذكر^(٢) فإنه كالإتيان به^(٣) بعد نسيانه^(٤) ، وكما يجب الموالاة في المذكورات تجب في أفعال الصلاة بمعنى عدم الفصل بينها على وجه يوجب محو صورة الصلاة ، سواء كان عمداً أو سهواً مع حصول المحو المذكور بخلاف ما إذا لم يحصل المحو المذكور فإنه لا يوجب البطلان . (مسألة ١) : تطويل الركوع أو السجود أو إكثار الأذكار أو قراءة السور الطوال لا تعد من المحو فلا إشكال فيها . (مسألة ٢) : الأحوط^(٥) مراعاة الموالاة العرفية بمعنى متابعة الأفعال بلا فصل ، وإن لم يمح معه صورة الصلاة ، وإن كان الأقوى عدم وجوبها^(٦) ، وكذا في القراءة والأذكار . (مسألة ٣) : لو نذر الموالاة بالمعنى

(١) لا يترك الاحتياط بما مر في خلاف الترتيب ما لم يوجب محو اسم الصلاة (گلپایگانی) .

(٢) مر الاحتياط فيه (خميني) .

(٣) قد مر الكلام فيه (آراكي) .

(٤) قد مر الكلام فيه (گلپایگانی) .

(٥) لا يترك (خميني) .

(٦) إلا أن يمح صورة الجزء (آراكي) .

ج ١ في القنوت ٥٤٣

المذكور فالظاهر انعقاد^(١) نذره لرجحانها ولو من باب الاحتياط^(٢) فلو خالف عمداً عصي ، لكن الأظهر عدم بطلان^(٣) صلاته .

٣٥ - فصل في القنوت

وهو مستحب في جميع الفرائض اليومية ونوافلها ، بل جميع النوافل حتى صلاة الشفع^(٤) على الأقوى ويتأكد في الجهرية من الفرائض ، خصوصاً في الصبح والوتر والجمعة^(٥) ، بل الأحوط عدم تركه في الجهرية ، بل في مطلق الفرائض والقول بوجوبه في الفرائض أو في خصوص الجهرية منها ضعيف ، وهو في كل صلاة مرة قبل الركوع من الركعة الثانية وقبل الركوع في صلاة الوتر إلا في صلاة العيدين ، ففيها في الركعة الأولى خمس مرات ، وفي الثانية أربع مرات وإلا في صلاة الآيات ففيها مرتان : مرة قبل الركوع الخامس^(٦) ومرة قبل الركوع العاشر ، بل لا يبعد^(٧) استحباب خمس قنوتات فيها في كل زوج من الركوعات ، وإلا في الجمعة ففيها قنوتان في الركعة الأولى قبل الركوع وفي الثانية بعده ، ولا يشترط فيه^(٨) رفع اليدين ولا ذكر مخصوص ، بل يجوز ما

(١) محل تأمل (خميني) .

(٢) هذا فيما إذا تعلق النذر بعنوان الاحتياط وإلا فانعقاده فيما إذا تعلق بالخصوصية محل نظر

بل منع (خوئي) .

(٣) الأحوط إعادة الصلاة (خميني) .

(٤) قد مر أن الأولى الإتيان به رجاء (آراكي) .

(٥) والمغرب (خميني) .

(٦) الأحوط أن لا يقصد الورود فيه حيث لم يثبت استحبابه (گلپایگانی) .

(٧) وهو الأقوى وأما استحبابه قبل الركوع الخامس فغير معلوم (خميني) .

بل هو الأقوى (گلپایگانی) .

(٨) لا يخلو من إشكال فالأحوط عدم تركه (خميني) .

فيه تأمل إلا في مورد التقية (گلپایگانی) .

يجري على لسانه من الذكر والدعاء والمناجاة وطلب الحاجات ، وأقله سبحانه الله خمس مرّات ، أو ثلاث مرّات ، أو بسم الله الرحمن الرحيم ثلاث مرّات ، أو الحمد لله ثلاث مرّات ، بل يجزي سبحانه الله أو سائر ما ذكر مرّة واحدة ، كما يجزي الاقتصار على الصلاة على النبي وآله (صلى الله عليه وآله وسلم) ، ومثل قوله : « اللَّهُمَّ اغفر لي » ونحو ذلك ، والأولى أن يكون جامعاً للثناء على الله تعالى ، والصلاة على محمّد وآله ، وطلب المغفرة له وللمؤمنين والمؤمنات . (مسألة ١) : يجوز قراءة القرآن في القنوت خصوصاً الآيات المشتملة على الدعاء كقوله تعالى : ﴿ رَبَّنَا لَا تَزِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا وَهَبْ لَنَا مِنْ لَدُنْكَ رَحْمَةً إِنَّكَ أَنْتَ الْوَهَّابُ ﴾ . ونحو ذلك . (مسألة ٢) : يجوز قراءة الأشعار المشتملة على الدعاء والمناجاة مثل قوله :

الهي عبدك العاصي أتاك
مقراً بالذنوب وقد دعا
ونحوه . (مسألة ٣) : يجوز الدعاء فيه بالفارسيّة ونحوها من اللّغات غير العربيّة ، وإن كان لا يتحقّق^(١) وظيفة القنوت إلّا بالعربيّ ، وكذا في سائر أحوال الصلاة وأذكارها ، نعم الأذكار المخصوصة لا يجوز إتيانها بغير العربيّ . (مسألة ٤) : الأولى أن يقرأ الأدعية الواردة عن الأئمة (صلوات الله عليهم) ، والأفضل كلمات الفرج وهي : « لا إله إلّا الله الحليم الكريم ، لا إله إلّا الله العليّ العظيم ، سبحانه الله ربّ السماوات السبع ، وربّ الأرضين السبع ، وما فيهنّ وما بينهنّ وربّ العرش العظيم ، والحمد لله ربّ العالمين » ويجوز أن يزيد بعد قوله : وما بينهنّ : وما فوقهنّ وما تحتهنّ ، كما يجوز أن يزيد^(٢) بعد

(١) فيه تأمل (خميني) .

الظاهر تحقيقها (آراكي) .

(٢) الأولى تركه أو إتيانه بقصد القرآنية (خميني) .

بقصد القرآنية على الأحوط (خوئي) .

ج ١ في القنوت ٥٤٥

قوله : العرش العظيم : وسلام^(١) على المرسلين ، والأحسن أن يقول بعد كلمات الفرج : اللهم اغفر لنا وارحمنا وعافنا واعف عنا إنك على كل شيء قدير . (مسألة ٥) : الأولى ختم القنوت بالصلاة على محمد وآله ، بل الابتداء بها أيضاً أو الابتداء في طلب المغفرة أو قضاء الحوائج بها ، فقد روي أن الله سبحانه وتعالى يستجيب الدعاء للنبي (صلى الله عليه وآله وسلم) بالصلاة ، ويعيد من رحمته أن يستجيب الأول والآخر ولا يستجيب الوسط ، فينبغي أن يكون طلب المغفرة والحاجات بين الدعاءين للصلاة على النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) . (مسألة ٦) : من القنوت الجامع الموجب لقضاء الحوائج على ما ذكره بعض العلماء أن يقول : سبحان من دانت له السماوات والأرض بالعبودية ، سبحان من تفرّد بالوحدانية ، اللهم صلّ على محمد وآل محمد ، وعجل فرجهم ، اللهم اغفر لي ولجميع المؤمنين والمؤمنات واقض حوائجي وحوائجهم بحق حبيبك محمد وآله الطاهرين ، صلّي الله عليه وآله أجمعين . (مسألة ٧) : يجوز في القنوت الدعاء الملحون مادة أو إعراباً إذا لم يكن لحنه فاحشاً ولا مغيراً للمعنى ، لكن الأحوط الترك^(٢) . (مسألة ٨) : يجوز في القنوت الدعاء على العدو بغير ظلم ، وتسميته كما يجوز الدعاء لشخص خاص مع ذكر اسمه . (مسألة ٩) : لا يجوز الدعاء لطلب الحرام^(٣) . (مسألة ١٠) : يستحب إطالة القنوت خصوصاً في صلاة الوتر ، فعن رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) : أطولكم قنوتاً في دار الدنيا أطولكم راحة يوم القيامة في الموقف ، وفي بعض الروايات قال (صلى الله عليه وآله وسلم) : أطولكم قنوتاً في الوتر في دار الدنيا الخ ، ويظهر من بعض الأخبار أن إطالة الدعاء في الصلاة أفضل من إطالة القراءة .

(١) الأحوط قراءتها بقصد القرآنية (آراكي) .

(٢) لا يترك في الملحون مادة (آراكي) .

(٣) ولا يبعد بطلان الصلاة به والأحوط الإتمام ثم الإعادة (گلپایگانی) .

(مسألة ١١) : يستحبّ التكبير قبل القنوت ، ورفع اليدين حال التكبير ووضعهما ، ثمّ رفعهما حيال الوجه ويسطهما ، جاعلاً باطنهما نحو السماء ، وظاهرهما نحو الأرض ، وأن يكونا^(١) منضمتين مضمومتين الأصابع إلّا الإبهامين وأن يكون نظره إلى كفيه ، ويكره أن يجاوز بهما الرأس ، وكذا يكره^(٢) أن يمرّ بهما على وجهه وصدره عند الوضع . (مسألة ١٢) : يستحبّ الجهر بالقنوت سواء كانت الصلاة جهريّة أو إخفائيّة ، وسواء كان إماماً أو منفرداً ، بل أو مأموماً إذا لم يسمع الإمام صوته . (مسألة ١٣) : إذا نذر القنوت في كلّ صلاة أو صلاة خاصّة وجب^(٣) ، لكن لا تبطل الصلاة بتركه سهواً ، بل ولا بتركه عمداً أيضاً على الأقوى . (مسألة ١٤) : لو نسي القنوت فإن تذكّر قبل الوصول إلى حدّ الركوع قام وأتى به ، وإن تذكّر بعد الدخول في الركوع قضاه بعد الرفع منه ، وكذا لو تذكّر بعد الهويّ للسجود قبل وضع الجبهة ، وإن كان الأحوط^(٤) ترك العود إليه ، وإن تذكّر بعد الدخول في السجود أو بعد الصلاة قضاه بعد الصلاة ، وإن طالت المدة ، والأولى الإتيان به إذا كان بعد الصلاة جالساً مستقبلاً ، وإن تركه عمداً في محلّه أو بعد الركوع فلا قضاء . (مسألة ١٥) : الأقوى اشتراط القيام في القنوت مع التمكن منه إلّا إذا كانت الصلاة من جلوس أو كانت نافلة ، حيث يجوز الجلوس في أثنائها كما يجوز في ابتدائها اختياراً . (مسألة ١٦) : صلاة المرأة كالرجل في الواجبات والمستحبات إلّا في أمور قد مرّ كثير منها في تضاعيف ما قدّمنا من المسائل ، وجملتها أنّه يستحبّ لها الزينة حال الصلاة بالحليّ والخضاب ، والإخفات في الأقوال ، والجمع بين قدميها حال القيام ، وضّمّ ثدييها إلى صدرها بيديها حاله

(١) يأتي بذلك وما بعده رجاء (خميني) .

(٢) الظاهر أن هذه الكراهة مختصة بالفرائض (خميني) .

(٣) تكرر منا أن الأقوى عدم صيرورة المنذور وما بحكمه واجباً (خميني) .

(٤) لا يترك (گلپایگانی) .

ج ١ في التعقيب ٥٤٧

أيضاً ، ووضع يديها على فخذيها حال الركوع ، وأن لا تردّ ركبتيها حاله إلى وراء ، وأن تبدأ بالقعود للسجود ، وأن تجلس معتدلة ، ثمّ تسجد ، وأن تجتمع وتضمّ أعضائها حال السجود ، وأن تلتصق بالأرض بلا تجاف وتفتersh ذراعيها ، وأن تنسل انسلاً إذا أرادت القيام ، أي تنهض بتأن وتدرّج عدلاً لئلا تبدو عجيزتها ، وأن تجلس على اليتها إذا جلست رافعة ركبتيها ضامّة لهما . (مسألة ١٧) : صلاة الصبي كالرجل والصبيّة كالمراة . (مسألة ١٨) : قد مرّ في المسائل المتقدّمة متفرقة حكم النظر ، واليدين حال الصلاة ، ولا بأس بإعادته جملة ، فشغل النظر حال القيام أن يكون على موضع السجود ، وحال الركوع بين القدمين ، وحال السجود إلى طرف الأنف ، وحال الجلوس إلى حجره ، وأمّا اليدان فيرسلهما حال القيام ، ويضعهما على الفخذين ، وحال الركوع على الركبتين مفرّجة الأصابع ، وحال السجود على الأرض مبسوطتين مستقبلاً بأصابعهما ، منضمّة حذاء اذنين ، وحال الجلوس على الفخذين ، وحال القنوت تلقاء وجهه .

٣٦ - فصل في التعقيب

وهو الاشتغال عقيب الصلاة بالدعاء أو الذكر أو التلاوة أو غيرها من الأفعال الحسنة ، مثل التفكّر في عظمة الله ونحوه ، ومثل البكاء لخشية الله أو للرغبة إليه وغير ذلك ، وهو من السنن الأكيدة ومنافعه في الدين والدنيا كثيرة ، وفي رواية : من عقب في صلاته فهو في صلاة ، وفي خبر : التعقيب أبلغ في طلب الرزق من الضرب في البلاد ، والظاهر استحبابه بعد النوافل أيضاً ، وإن كان بعد الفرائض أكد ، ويعتبر أن يكون متّصلاً بالفراغ منها ، غير مشتغل بفعل آخر ينافي صدقه الذي يختلف بحسب المقامات من السفر والحضر والاضطرار والاختيار ، ففي السفر يمكن صدقه حال الركوب أو المشي أيضاً ، كحال الاضطرار ، والمدار على بقاء الصدق والهيئة في نظر المتسرّعة ، والقدر

المتيقن في الحضر الجلوس مشتغلاً بما ذكر من الدعاء ونحوه ، والظاهر عدم صدقه على الجلوس بلا دعاء أو الدعاء بلا جلوس إلا في مثل ما مر ، والأولى فيه الاستقبال والطهارة . والكون في المصلّي ، ولا يعتبر فيه كون الأذكار والدعاء بالعربيّة ، وإن كان هو الأفضل ، كما أنّ الأفضل الأذكار والأدعية الماثورة المذكورة في كتب العلماء ، ونذكر جملة منها تيمناً : « أحدها » : أن يكبر ثلاثاً بعد التسليم ، رافعاً يديه على هيئة غيره من التكبيرات . « الثاني » : تسبيح الزهراء صلوات الله عليها ، وهو أفضلها على ما ذكره جملة من العلماء ، ففي الخبر ما عبد الله بشيء من التحميد أفضل من تسبيح فاطمة (عليها السلام) ولو كان شيء أفضل منه لنحله رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) فاطمة (عليها السلام) وفي رواية : تسبيح فاطمة الزهراء الذكر الكثير الذي قال الله تعالى : اذكروا الله ذكراً كثيراً ، وفي أخرى عن الصادق (عليه السلام) : تسبيح فاطمة كلّ يوم في دبر كلّ صلاة أحبّ إليّ من صلاة ألف ركعة في كلّ يوم ، والظاهر استحبابه في غير التعقيب أيضاً ، بل في نفسه ، نعم هو مؤكد فيه ، وعند إرادة النوم لدفع الرؤيا السيئة ، كما أنّ الظاهر عدم اختصاصه بالفرائض ، بل هو مستحبّ عقيب كلّ صلاة ، وكيفيته : الله أكبر أربع وثلاثون مرة ، ثمّ الحمد لله ثلاث وثلاثون ، ثمّ سبحان الله كذلك ، فمجموعها مائة ، ويجوز تقديم التسبيح على التحميد وإن كان الأولى الأوّل . (مسألة ١٩) : يستحبّ أن يكون السبحة بطين قبر الحسين صلوات الله عليه ، وفي الخبر أنّها تسبّح إذا كانت بيد الرجل من غير أن يسبّح ، ويكتب له ذلك التسبيح وإن كان غافلاً . (مسألة ٢٠) : إذا شكّ في عدد التكبيرات أو التسبيحات أو التحميدات بنى على الأقلّ إن لم يتجاوز المحلّ ، وإلاّ بنى على الإتيان به ، وإن زاد على الأعداد بنى عليها ، ورفع اليد عن الزائد . « الثالث » : لا إله إلا الله وحده ، أنجز وعده ، ونصر عبده ، وأعزّ جنده ، وغلب الأحزاب وحده ، فله الملك ، وله الحمد ، يحيي ويميت ، وهو حيّ لا

ج ١ في التعقيب ٥٤٩

يموت ، بيده الخير ، وهو على كل شيء قدير . « الرابع » : اللهم اهدني من عندك ، وأفض علي من فضلك ، وانشر علي من رحمتك ، وأنزل علي من بركاتك . « الخامس » : سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر ، مائة مرة أو أربعين أو ثلاثين . « السادس » : اللهم صل على محمد وآل محمد ، وأجرني من النار ، وارزقني الجنة ، وزوجني من الحور العين . « السابع » : أعوذ بوجهك الكريم ، وعزتك التي لا ترام ، وقدرتك التي لا يمتنع منها شيء من شر الدنيا والآخرة . ومن شر الأوجاع كلها ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم . « الثامن » : قراءة الحمد وآية الكرسي ، وآية شهد الله أنه لا إله إلا هو الخ ، وآية الملك . « التاسع » : اللهم إني أسألك من كل خير أحاط به علمك ، وأعوذ بك من كل شر أحاط به علمك ، اللهم إني أسألك عافيتك في أموري كلها ، وأعوذ بك من خزي الدنيا وعذاب الآخرة . « العاشر » : أعيد نفسي وما رزقني ربّي بالله الواحد الأحد الصمد ، الذي لم يلد ولم يكن له كفواً أحد ، وأعيد نفسي وما رزقني ربّي بربّ الفلق ، من شر ما خلق إلى آخر السورة ، وأعيد نفسي وما رزقني ربّي بربّ الناس ملك الناس إلى آخر السورة . « الحادي عشر » : أن يقرأ قل هو الله أحد اثنا عشر مرة ، ثم يسط يديه ويرفعهما إلى السماء ، ويقول : اللهم إني أسألك باسمك المكنون المخزون الطهر الطاهر المبارك ، وأسألك باسمك العظيم ، وسلطانك القديم أن تصلي علي محمد وآل محمد ، يا واهب العطايا يا مطلق الأسارى ، يا فكّك الرقاب من النار ، أسألك أن تصلي علي محمد وآل محمد ، وأن تعتق رقبتني من النار ، وتخرجني من الدنيا آمناً ، وتدخلي الجنة سالماً ، وأن تجعل دعائي أولاً فلاحاً ، وأوسطه نجاحاً ، وآخره صلاحاً ، إنك أنت علام الغيوب . « الثاني عشر » : الشهادتان والإقرار بالأئمة (عليهم السلام) . « الثالث عشر » : قبل أن يشني رجله يقول ثلاث مرات : أستغفر الله الذي لا إله إلا هو الحي القيوم ، ذو الجلال والإكرام وأتوب إليه . « الرابع عشر » :

دعاء الحفظ من النسيان وهو سبحان من لا يعتدي على أهل مملكته ، سبحان من لا يأخذ أهل الأرض بألوان العذاب ، سبحان الرؤوف الرحيم ، اللهم اجعل لي في قلبي نوراً وبصراً وفهماً وعلماً إنك على كل شيء قدير . (مسألة ٢١) : يستحب في صلاة الصبح أن يجلس بعدها في مصلاه إلى طلوع الشمس مشغلاً بذكر الله . (مسألة ٢٢) : الدعاء بعد الفريضة أفضل من الصلاة تنفلاً ، وكذا الدعاء بعد الفريضة أفضل من الدعاء النافلة . (مسألة ٢٣) : يستحب سجود الشكر بعد كل صلاة فريضة كانت أو نافلة ، وقد مرّ كيفيته سابقاً .

(فصل ٣٧) : يستحب الصلاة على النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) حيث ما ذكر أو ذكر عنده ، ولو كان في الصلاة ، وفي أثناء القراءة بل الأحوط عدم تركها لفتوى جماعة من العلماء بوجوبها ، ولا فرق بين أن يكون ذكره باسمه العلمي كمحمد وأحمد أو بالكنية واللقب كأبي القاسم والمصطفى والرسول والنبي ، أو بالضمير ، وفي الخبر الصحيح : وصل على النبي كلما ذكرته أو ذكره ذاكر عندك في الأذان أو غيره ، وفي رواية : من ذكرت عنده ونسي أن يصلي عليّ خطا الله به طريق الجنة . (مسألة ١) : إذا ذكر اسمه (صلى الله عليه وآله وسلم) مكرراً يستحب تكرارها ، وعلى القول بالوجوب يجب ، نعم ذكر بعض القائلين بالوجوب يكفي مرة إلا إذا ذكر بعدها فيجب إعادتها ، وبعضهم على أنه يجب في كل مجلس مرة . (مسألة ٢) : إذا كان في أثناء التشهد فسمع اسمه لا يكتفي بالصلاة التي تجب للتشهد ، نعم ذكره في ضمن قوله : اللهم صل على محمد وآل محمد لا يوجب تكرارها وإلا لزم التسلسل . (مسألة ٣) : الأحوط عدم الفصل الطويل بين ذكره والصلاة عليه بناء على الوجوب ، وكذا بناء على الاستحباب في إدراك فضلها ، وامتنال الأمر الندي فلو ذكره أو سمعه في أثناء القراءة في الصلاة لا يؤخر إلى آخرها إلا إذا كان في أواخرها . (مسألة ٤) : لا يعتبر كيفية خاصة في الصلاة ، بل

ج ١ في مبطلات الصلاة ٥٥١

يكفي في الصلاة عليه كل ما يدل عليها ، مثل صلى الله عليه ، والأولى ضمّ الال إليه . (مسألة ٥) : إذا كتب اسمه (صلى الله عليه وآله وسلم) يستحب أن يكتب الصلاة عليه . (مسألة ٦) : إذا تذكره بقلبه فالأولى أن يصلي عليه لاحتمال شمول قوله (عليه السلام) : كلما ذكرته الخ ، لكن الظاهر إرادة الذكر اللساني دون القلبي . (مسألة ٧) : يستحب عند ذكر سائر الأنبياء والأئمة أيضاً ذلك ، نعم إذا أراد أن يصلي على الأنبياء أولاً يصلي على النبي وآله (صلى الله عليه وآله وسلم) ثم عليهم إلا في ذكر ابراهيم (عليه السلام) ، ففي الخبر عن معاوية بن عمار قال : ذكرت عند أبي عبد الله الصادق (عليه السلام) بعض الأنبياء فصليت عليه ، فقال (عليه السلام) : إذا ذكر أحد من الأنبياء فابدأ بالصلاة على محمد وآله ثم عليه .

٣٨ - فصل في مبطلات الصلاة

وهي أمور : « أحدها » : فقد بعض الشرائط في أثناء الصلاة كالستر وإباحة المكان واللباس ونحو ذلك ممّا مرّ في المسائل المتقدمة . « الثاني » : الحدث الأكبر أو الأصغر فإنّه مبطل أينما وقع فيها ، ولو قبل الآخر بحرف ، من غير فرق بين أن يكون عمداً أو سهواً أو اضطراراً ، عدا ما مرّ في حكم المسلول والمبطلون والمستحاضة ، نعم لو نسي السلام^(١) ثم أحدث فالأقوى عدم البطلان وإن كان الأحوط^(٢) الإعادة أيضاً . « الثالث » : التكفير^(٣) بمعنى وضع إحدى اليدين على الأخرى على النحو الذي يصنعه غيرنا إن كان

(١) تقدم الكلام فيه (خميني) .

(٢) لا يترك (آراكي) .

لا يترك إن أحدث قبل فوات الموالاة كما مرّ (گلپایگانی) .

(٣) على الأحوط ولا يختص الحكم بالنحو الذي يصنعه غيرنا (خوئي) .

عمداً لغير ضرورة ، فلا بأس به سهواً ، وإن كان الأحوط الإعادة معه أيضاً ، وكذا لا بأس به مع الضرورة ، بل لو تركه حالها أشكلت الصحة ، وإن كانت أقوى ، والأحوط عدم وضع إحدى اليدين على الأخرى بأي وجه كان في أي حالة من حالات الصلاة وإن لم يكن متعارفاً بينهم ، لكن بشرط أن يكون بعنوان الخضوع والتأدب ، وأما إذا كان لغرض آخر كالحك ونحوه فلا بأس به مطلقاً ، حتى على الوضع المتعارف . « الرابع » : تعتمد الالتفات بتمام البدن إلى الخلف أو إلى اليمين أو اليسار ، بل وإلى ما بينهما على وجه يخرج عن الاستقبال ، وإن لم يصل إلى حدّهما ، وإن لم يكن الالتفات حال القراءة أو الذكر ، بل الأقوى ذلك في الالتفات بالوجه إلى الخلف مع فرض إمكانه ولو بميل البدن على وجه لا يخرج عن الاستقبال ، وأما الالتفات بالوجه يميناً ويساراً مع بقاء البدن مستقبلاً فالأقوى كراهته مع عدم كونه فاحشاً^(١) وإن كان الأحوط اجتنابه أيضاً ، خصوصاً إذا كان طويلاً ، وسيما إذا كان مقارناً لبعض أفعال الصلاة خصوصاً الأركان ، سيما تكبيرة الإحرام ، وأما إذا كان فاحشاً ففيه إشكال^(٢) ، فلا يترك الاحتياط حينئذ . وكذا تبطل مع الالتفات سهواً^(٣) فيما كان عمده مبطلاً إلا إذا لم يصل إلى حدّ اليمين واليسار ، بل كان فيما بينهما ، فإنه غير مبطل إذا كان سهواً ، وإن كان بكل البدن . « الخامس » : تعتمد الكلام بحرفين ولو مهملين^(٤) غير مفهمين للمعنى أو بحرف واحد بشرط كونه

(١) بل الأقوى إبطاله الصلاة إذا خرج عن الاستقبال بوجهه (خوئي) .

(٢) الالتفات الفاحش أي جعل صفحة الوجه بحذاء يمين القبلة أو شمالها مبطل على الأقوى (خميني) .

(٣) إذا كان الالتفات بكل البدن بما يخرج به عما بين المشرق والمغرب وإذا كان الالتفات فاحشاً على الأحوط (خميني) .

(٤) إذا استعمل اللفظ المهمل المركب من حرفين في معنى كتونه وصفه يكون مبطلاً على الأقوى وإلا فكذلك على الأحوط وكذا الحرف الواحد المستعمل كذلك كقوله (ب) مثلاً رمزاً إلى أول بعض الأسماء بقصد افهامه كما هو المتعارف على الأحوط بل لا يخلو =

مفهماً للمعنى نحو (ق) فعل أمر من وقى بشرط أن يكون عالماً بمعناه وقاصداً له ، بل أو غير مقاصد أيضاً مع التفاته إلى معناه على الأحوط . (مسألة ١) : لو تكلم بحرفين حصل ثانيهما من إشباع حركة الأوّل بطلت^(١) ، بخلاف ما لو لم يصل الاشباع إلى حدّ حصول حرف آخر . (مسألة ٢) : إذا تكلم بحرفين من غير تركيب كأن يقول : ب ب مثلاً ففي كونه مبطلاً أو لا وجهان ، والأحوط^(٣) الأوّل . (مسألة ٣) : إذا تكلم بحرف واحد غير مفهوم للمعنى لكن وصله بإحدى كلمات القراءة أو الأذكار أبطل من حيث إفساد تلك الكلمة إذا خرجت تلك الكلمة عن حقيقتها . (مسألة ٤) : لا تبطل بمدّ حرف المدّ واللين وإن زاد فيه^(٣) بمقدار حرف آخر فإنه محسوب حرفاً واحداً . (مسألة ٥) : الظاهر عدم البطلان بحروف المعاني مثل (ل) حيث إنه لمعنى التعليل أو التمليك أو نحوهما ، وكذا مثل (و) حيث يفيد معنى العطف أو القسم ومثل (ب) فإنه حرف جرّ وله معان ، وإن كان الأحوط^(٤) البطلان^(٥) مع قصد هذه المعاني ، وفرق واضح بينها وبين حروف المباني . (مسألة ٦) : لا تبطل بصوت التنحنح ولا

= أبطاله من قوة فالحرف المفهم مطلقاً وإن لم يكن موضوعاً إذا تلفظ به بقصد الحكاية لا تخلو مبطليته من قوة كما أن اللفظ الموضوع إذا تلفظ به لا بقصد الحكاية وكان حرفاً واحداً فالأقوى عدم مبطليته وإن كان حرفين فصاعداً فالأحوط مبطليته ما لم يصل إلى حدّ محو إسم الصلاة وإلا فالأقوى مبطليته (خميني) .
بل بحرف واحد أيضاً على الأظهر ومنه يظهر الحال في جملة من الفروع الآتية (خوئي) .

- (١) بتفصيل تقدم آنفاً (خميني) .
- (٢) إذا لم يستعمل واحد منهما في معنى وإلا فلا يخلو الإبطال من قوة (خميني) .
بل الأقوى وإلا فالأحوط الإتمام ثم الإعادة (گلپایگانی) .
- (٣) ما لم يخرج عن صدق الكلمة على المتعارف (گلپایگانی) .
- (٤) لا يترك (آراكي) .
- بل الأقوى والأحوط الإتمام صحيحاً ثم الإعادة (گلپایگانی) .
- (٥) إذا استعملت في معانيها لا يخلو الإبطال من قوة كما تقدم (خميني) .

بصوت النفخ والأنين والتأوه ونحوها ، نعم تبطل بحكاية أسماء هذه الأصوات مثل أح ويف وأوه . (مسألة ٧) : إذا قال : آه من ذنوبي ، أو آه من نار جهنم ، لا تبطل الصلاة قطعاً إذا كان في ضمن دعاء أو مناجاة ، وأما إذا قال : آه من غير ذكر المتعلق فإن قدره فكذلك ، وإلا فالأحوط اجتنابه ، وإن كان الأقوى عدم البطلان إذا كان في مقام الخوف من الله ^(١) . (مسألة ٨) : لا فرق في البطلان بالتكلم بين أن يكون هناك مخاطب أم لا ، وكذا لا فرق بين أن يكون مضطراً ^(٢) في التكلم أو مختاراً ، نعم التكلم سهواً ليس مبطلاً ، ولو كان بتخيّل الفراغ من الصلاة . (مسألة ٩) : لا بأس بالذكر والدعاء في جميع أحوال الصلاة بغير المحرّم وكذا بقراءة القرآن غير ما يوجب السجود ، وأما الدعاء المحرّم كالدعاء على مؤمن ظلماً فلا يجوز ، بل هو مبطل ^(٣) للصلاة ^(٤) وإن كان جاهلاً بحرمته ، نعم لا يبطل مع الجهل بالموضوع كما إذا اعتقده كافراً فدعا عليه فبان أنه مسلم . (مسألة ١٠) : لا بأس بالذكر والدعاء بغير العربي أيضاً ، وإن كان الأحوط العربيّة . (مسألة ١١) : يعتبر في القرآن قصد القرآنيّة ، فلو قرأ ما هو مشترك بين القرآن وغيره لا بقصد القرآنيّة ولم يكن دعاء أيضاً أبطل بل الآية المختصّة بالقرآن أيضاً إذا قصد بها غير القرآن أبطلت ، وكذا لو لم يعلم أنها قرآن . (مسألة ١٢) : إذا أتى بالذكر بقصد تنبيه الغير والدلالة على أمر من الأمور فإن قصد به الذكر وقصد التنبيه برفع الصوت مثلاً فلا إشكال في الصّحّة ، وإن قصد به التنبيه من دون قصد الذكر أصلاً بأن استعمله في التنبيه والدلالة فلا إشكال في كونه مبطلاً ، وكذا إن قصد الأمرين معاً على أن يكون له مدلولان واستعمله فيهما ، وأما إذا قصد الذكر وكان داعيه

(١) والشكوى إليه (خميني) .

(٢) على الأحوط (خميني) .

(٣) محل إشكال (خميني) .

(٤) في إبطاله إشكال بل منع (خوئي) .

ج ١ في مبطلات الصلاة ٥٥٥

على الإتيان بالذكر تنبيه الغير فالأقوى الصَّحَّة . (مسألة ١٣) : لا بأس^(١) بالدعاء مع مخاطبة الغير^(٢) بأن يقول : غفر الله لك ، فهو مثل قوله : اللهم اغفر لي أو لفلان . (مسألة ١٤) : لا بأس بتكرار الذكر أو القراءة عمداً أو من باب الاحتياط ، نعم إذا كان التكرار من باب الوسوسة فلا يجوز^(٣) ، بل لا يبعد^(٤) بطلان الصلاة به . (مسألة ١٥) : لا يجوز ابتداء السلام للمصلِّي ، وكذا سائر التحيَّات مثل صَبَّحَكَ اللهُ بالخير ، أو مَسَّاكَ اللهُ بالخير ، أو في أمان الله ، أو ادخلوها بسلام ، إذا قصد مجرد التحية ، وأما إذا قصد الدعاء بالسلامة أو الإصباح والإمساء بالخير ونحو ذلك فلا بأس به^(٥) وكذا إذا قصد القرآنية^(٦) من نحو قوله : سلام عليكم ، أو ادخلوها بسلام ، وإن كان الغرض منه السلام ، أو بيان المطلوب بأن يكون من باب الداعي على الدعاء أو قراءة القرآن . (مسألة ١٦) : يجوز ردُّ سلام التحية في أثناء الصلاة ، بل يجب وإن لم يكن السلام أو الجواب بالصيغة القرآنية ، ولو عصى ولم يرد الجواب واشتغل بالصلاة قبل فوات وقت الردِّ لم تبطل على الأقوى . (مسألة ١٧) : يجب أن يكون الردُّ في أثناء الصلاة بمثل ما سلَّم^(٧) ، فلو قال : سلام عليكم

(١) الأقوى مبطلية مطلق مخاطبة غير الله تعالى (خميني) .

فيه إشكال (آراكي) .

(٢) فيه إشكال بل منع وبه يظهر الحال في جملة من الفروع الآتية (خوئي) .

الأحوط ترك المخاطبة (گلپایگانی) .

(٣) في عدم جوازه فضلاً عن بطلان الصلاة به نظر بل منع (خوئي) .

(٤) غير معلوم (خميني) .

(٥) مرَّ الكلام فيه (خميني) .

فيه إشكال كما مرَّ (آراكي) .

قد مرَّ الاحتياط بترك المخاطبة (گلپایگانی) .

(٦) قصد القرآنية لا يخرجها عن كونه خطاباً مع الغير وتكلاماً مع المخلوقين فتشمله أدلة المنع

وبه يظهر الحال في جملة من الفروع الآتية (خوئي) .

(٧) المماثلة الواجبة هي في تقدم السلام على الطرف لا غير بل لو قدم المسلم الطرف قدم =

يجب أن يقول في الجواب : سلام عليكم مثلاً ، بل الأحوط المماثلة في التعريف والتذكير والإفراد والجمع ، فلا يقول : سلام عليكم في جواب السلام عليكم ، أو في جواب سلام عليك مثلاً وبالعكس وإن كان لا يخلو من منع ، نعم لو قصد^(١) القرآنية في الجواب فلا بأس بعدم المماثلة . (مسألة ١٨) : لو قال المسلم : عليكم السلام فالأحوط^(٢) في الجواب^(٣) أن يقول : سلام عليكم ، بقصد القرآنية^(٤) أو بقصد الدعاء^(٥) . (مسألة ١٩) : لو سلم بالملحون^(٦) وجب الجواب^(٧) صحيحاً^(٨) والأحوط قصد الدعاء أو القرآن . (مسألة ٢٠) : لو كان المسلم صبياً مميزاً أو نحوه أو امرأة أجنبية أو رجلاً أجنبياً على امرأة تصلّي فلا يبعد بل الأقوى جواز الرد^(٩) بعنوان ردّ التحية لكن الأحوط

= الموجب السلام على الأقوى وأما قصد القرآنية ينافي رد السلام المتقوم بالمخاطبة مع المسلم (خميني) .

إذا لم يكن السلام بصيغة عليكم السلام وسيجيء حكمه في المسألة الثامنة عشر (گلپایگانی) .

(١) صدق رد التحية مع قصد القرآنية محل تأمل فالعلاج بذلك في جميع ما يأتي من الفروع مشكل وكذلك قصد الدعاء (گلپایگانی) .

(٢) قد مرّ أن الأقوى تقديم السلام وعدم قصد القرآنية وما في المتن مع كونه ضعيفاً خلاف الاحتياط من وجه (خميني) .

في كونه أحوط نظر ظاهر والظاهر جواز رده بأي صيغة كانت (خوئي) .

(٣) قد مرّ الإشكال فيهما والظاهر التخيير بين الرد بالمثل بصيغة الجواب أو بتقديم السلام والأحوط إعادة الصلاة بعد الإتمام (گلپایگانی) .

(٤) فيه إشكال كما مرّ وكذا في الفروع الآتية والأحوط في الجميع الاقتصار على قصد القرآنية (آراكي) .

(٥) مع صدق السلام وقد مرّ الإشكال في الاحتياط المذكور (گلپایگانی) .

(٦) ويقصد به التحية وقد مرّ ما في الاحتياط نعم لو كان اللحن بحيث يخرج عن الصدق لا يجب الجواب (خميني) .

(٧) على الأحوط (خوئي) .

(٨) بل الأقوى وجوبه بعنوان التحية وعدم قصد الدعاء والقرآنية (خميني) . =

ج ١ في مبطلات الصلاة ٥٥٧

قصد القرآن أو الدعاء . (مسألة ٢١) : لو سلّم على جماعة منهم المصلّي فردّ الجواب غيره لم يجز له الردّ نعم لو ردّه صبي مميز ففي كفايته إشكال^(١) ، والأحوط ردّ المصلّي بقصد القرآن أو الدعاء . (مسألة ٢٢) : إذا قال : سلام بدون عليكم وجب الجواب في الصلاة إمّا بمثله ويقدر عليكم وإمّا بقوله : سلام عليكم ، والأحوط الجواب كذلك بقصد القرآن أو الدعاء . (مسألة ٢٣) : إذا سلّم مرّات عديدة يكفي الجواب مرّة^(٢) نعم لو أجاب ثمّ سلّم يجب جواب الثاني أيضاً وهكذا إلّا إذا خرج عن المتعارف فلا يجب الجواب حينئذ . (مسألة ٢٤) : إذا كان المصلّي بين جماعة فسلم واحد عليهم وشكّ المصلّي في أنّ المسلم قصده أيضاً أم لا لا يجوز^(٣) له الجواب ، نعم لا بأس به بقصد القرآن أو الدعاء^(٤) . (مسألة ٢٥) : يجب جواب السلام فوراً ، فلو أخر عصياناً أو نسياناً بحيث خرج^(٥) عن صدق الجواب لم يجب ، وإن كان في الصلاة لم يجز ، وإن شكّ في الخروج عن الصدق وجب^(٦) وإن كان في الصلاة لم يجز ، وإن شكّ في الخروج عن الصدق وجب^(٧) وإن كان في الصلاة ، لكن الأحوط حينئذ قصد القرآن أو الدعاء . (مسألة ٢٦) : يجب

= بل وجوبه (گلبایگانی) .

(١) الأقوى كفايته ومّر ما في الاحتياط (خميني) .

أظهره الكفاية (خوئي) .

كفايته لا تخلو عن قوة (گلبایگانی) .

(٢) بل يكرر الجواب مع قصد المسلم التحية ثانياً دون التأكيد على الأحوط (گلبایگانی) .

(٣) على الأحوط وقد مرّ أن الأقوى مبطلية مخاطبة غير الله ولو بالدعاء وأما قراءة القرآن فلا بأس بها لكن لا تصير جواباً ولا تكون احتياطاً كما مرّ (خميني) .

(٤) قد مرّ الإشكال في المخاطبة بالدعاء (گلبایگانی) .

(٥) لعله أراد به الخروج عن صدق الرد الذي هو متعلق الوجوب (خوئي) .

(٦) الأقوى عدم الوجوب ولو في غير الصلاة ومّر الكلام في الاحتياط (خميني) .

(٧) فيه إشكال والأحوط الرد ثم إعادة الصلاة بعد إتمامها (خوئي) .

إسماع الردّ سواء كان في الصلاة أو لا ، إلا إذا سلّم ومشى سريعاً^(١) أو كان المسلم أصمّ فيكفي الجواب^(٢) على المتعارف بحيث لو لم يبعد أو لم يكن أصمّ كان يسمع . (مسألة ٢٧) : لو كانت التحية بغير لفظ السلام كقوله : صَبِّحَكَ اللهُ بالخير ، أو مَسَّاكَ اللهُ بالخير لم يجب الردّ ، وإن كان هو الأحوط ، ولو كان في الصلاة فالأحوط الردّ^(٣) بقصد الدعاء^(٤) . (مسألة ٢٨) : لو شكّ المصلّي في أنّ المسلم سلّم بأيّ صيغة فالأحوط^(٥) أن يردّ^(٦) بقوله : سلام عليكم بقصد القرآن^(٧) أو الدعاء . (مسألة ٢٩) : يكره السلام على المصلّي . (مسألة ٣٠) : ردّ السلام واجب كفائيّ ، فلو كان المسلم عليهم جماعة يكفي ردّ أحدهم ، ولكن الظاهر عدم سقوط^(٨) الاستحباب بالنسبة إلى الباقي بل الأحوط ردّ كل من قصد به ، ولا يسقط برّد من لم يكن داخلاً في تلك الجماعة أو لم يكن مقصوداً ، والظاهر عدم كفاية^(٩) ردّ الصبي^(١٠) المميّز

(١) إن كان المسلم بعيداً بحيث لا يمكن إسماعه الجواب فالظاهر عدم وجوبه فلا يجوز الرد في الصلاة فتبطل به وإن كان بعيداً بحيث يحتاج إسماعه إلى رفع الصوت يجب إلا مع حرجيته وإن كان في الصلاة ففي وجوب رفعه وإسماعه مع عدم الحرجية وعدمه تردد (خميني) .

(٢) لكن وجوبه حيث لا يكون معلوم وكذا جوازه في الصلاة (غلپایگانی) .

(٣) فيه الإشكال المتقدم (آراكي) .

بل الأحوط تركه والأولى أن يدعو له بغير المخاطبة (خوئي) .

(٤) قد مرّ أن الأقوى مبطلية مخاطبة غير الله مطلقاً فلا يرد الجواب في الصلاة (خميني) .

قد مرّ الإشكال فيه (غلپایگانی) .

(٥) بل الأقوى وجوب رده بتقديم السلام بقصد التحية ومّرّما في الاحتياط (خميني) .

(٦) والظاهر جواز الرد بكل من الصبيّ الأربع المتعارفة (خوئي) .

(٧) بل بقصد ردّ التحية (غلپایگانی) .

(٨) يرد الباقون رجاء في غير الصلاة ولا يرد المصلّي (خميني) .

(٩) بل الظاهر كفايته كما مرّ (خميني) .

بل الظاهر الكفاية مع كونه مقصوداً فيهم (غلپایگانی) .

(١٠) مرّ أن الكفاية هو الأظهر (خوئي) .

أيضاً ، والمشهور على أن الابتداء بالسلام أيضاً من المستحبات الكفائية ، فلو كان الداخلون جماعة يكفي سلام أحدهم ، ولا يبعد بقاء^(١) الاستحباب بالنسبة إلى الباقيين أيضاً ، وإن لم يكن مؤكداً . (مسألة ٣١) : يجوز سلام الأجنبي على الأجنبي وبالعكس على الأقوى إذا لم يكن هناك ريبة أو خوف فتنة ، حيث إن صوت المرأة من حيث هو ليس عورة . (مسألة ٣٢) : مقتضى بعض الأخبار عدم جواز الابتداء بالسلام على الكافر إلا لضرورة ، لكن يمكن الحمل على إرادة الكراهة ، وإن سلم الذمي على مسلم فالأحوط^(٢) الرد^(٣) بقوله : عليك ، أو بقوله : سلام ، من دون عليك . (مسألة ٣٣) : المستفاد من بعض الأخبار أنه يستحب أن يسلم الراكب على الماشي وأصحاب الخيل على أصحاب البغال ، وهم على أصحاب الحمير ، والقائم على الجالس ، والجماعة القليلة على الكثيرة ، والصغير على الكبير ، ومن المعلوم أن هذا مستحب في مستحب^(٤) ، ولأ فلو وقع العكس لم يخرج عن الاستحباب أيضاً . (مسألة ٣٤) : إذا سلم سخرية أو مزاحاً فالظاهر عدم وجوب رده . (مسألة ٣٥) : إذا سلم على أحد شخصين ولم يعلم أنه أيهما أراد لا يجب الرد على واحد منهما ، وإن كان الأحوط في غير حال الصلاة الرد من كل منهما . (مسألة ٣٦) : إذا تقارن سلام شخصين كل على الآخر وجب على كل منها الجواب ولا يكفي سلامه الأول^(٥) لأنه لم يقصد الرد بل الابتداء

(١) يأتي الباقيون به رجاء (خميني) .

(٢) الأحوط الاختصار على الأول وإن كان جواز الثاني لأجل تأليف قلوبهم لا يخلو من وجه

(خميني) .

(٣) يعني أن أصل الرد مطابق للاحتياط وأما الاختصار في الرد بما ذكر فلوروده في بعض

الأخبار الموثقة (گلپایگانی) .

(٤) ليس من قبيله كما لا يخفى بل من قبيل أكديّة الاستحباب (خميني) .

يعني أن الاستحباب فيهم أكد من غيرهم (گلپایگانی) .

(٥) على الأحوط (خوئي) .

بالسلام . (مسألة ٣٧) : يجب^(١) جواب سلام قارئ^(٢) التعزية والواعتظ ونحوهما من أهل المنبر ، ويكفي ردّ أحد المستمعين . (مسألة ٣٨) : يستحبّ الردّ بالأحسن في غير حال الصلاة بأن يقول في جواب سلام عليكم : سلام عليكم ورحمة الله وبركاته ، بل يحتمل ذلك فيها أيضاً ، وإن كان الأحوط الردّ بالمثل^(٣) . (مسألة ٣٩) : يستحبّ للعاطس ولمن سمع عطسة الغير وإن كان في الصلاة أن يقول : الحمد لله ، أو يقول : الحمد لله وصلّى الله على محمّد وآله بعد أن يضع^(٤) أصبعه على أنفه ، وكذا يستحبّ تسميت العاطس بأن يقول له : يرحمك الله ، أو يرحمكم الله ، وإن كان في الصلاة وإن كان الأحوط^(٥) الترك^(٦) حيث^(٧) ويستحبّ للعاطس كذلك أن يرد التسميت بقوله : يغفر الله لكم . « السادس » : تعمّد القهقهة ولو اضطراراً وهي الضحك المشتمل على الصوت والمدّ والترجيع ، بل مطلق الصوت على الأحوط^(٨) ولا بأس بالتبسّم ولا بالقهقهة^(٩) سهواً نعم الضحك المشتمل على الصوت تقديراً كما لو امتلأ جوفه ضحكاً واحمرّ وجهه لكن منع نفسه من إظهار الصوت حكمه

(١) مع قصدهما التحية (گلپایگانی) .

(٢) إذا سلم تحية لأهل المجلس (خميني) .

(٣) بل الأحوط الاكتفاء في الرد بمجرّد صيغة السلام ولو أضاف المسلم إلى سلامه كلمة ورحمة الله ونحوها (خوئي) .

(٤) أي العاطس (خميني) .

(٥) لا يترك الاحتياط فيه وفيما بعده (آراكي) .

(٦) لا يترك (خميني) .

لا يترك في الصلاة وكذا العاطس لا يرد فيها على الأحوط (گلپایگانی) .

(٧) بل الأظهر ذلك (خوئي) .

(٨) ولكن عدم البطلان بما يشتمل على مجرد الصوت أظهر (خوئي) .

(٩) ما لم توجب محو اسم الصلاة وكذا البكاء سهواً (گلپایگانی) .

حكم القهقهة ^(١) . « السابع » : تعمّد البكاء المشتمل على الصوت بل وغير المشتمل عليه ^(٢) على الأحوط لأمر الدنيا وأما البكاء للخوف من الله ولأمر الآخرة فلا بأس به ، بل هو من أفضل الأعمال ، والظاهر أن البكاء اضطراراً أيضاً مبطل ، نعم لا بأس به إذا كان سهواً ^(٣) بل الأقوى عدم البأس به إذا كان لطلب أمر دنيوي من الله فيكي تذللاً له تعالى ليقضي حاجته . « الثامن » : كلّ فعل ماح لصورة الصلاة قليلاً كان أو كثيراً كالوثبة ^(٤) والرقص والتصفيق ونحو ذلك ممّا هو مناف ^(٥) للصلاة ، ولا فرق بين العمد والسهو وكذا السكوت الطويل الماحي ، وأما الفعل القليل الغير الماحي بل الكثير الغير الماحي فلا بأس به ، مثل الإشارة باليد لبيان مطلب ، وقتل الحية والعقرب ، وحمل الطفل وضمه وإرضاعه عند بكائه ، وعدّ الركعات بالحصي ، وعدّ الاستغفار في الوتر بالسبحة ونحوها ممّا هو مذكور في النصوص ، وأما الفعل الكثير أو السكوت الطويل المفوّت للموالة بمعنى المتابعة العرفيّة إذا لم يكن ماحياً للصورة فسهو لا يضرّ ، والأحوط ^(٦) الاجتناب عنه عمداً . « التاسع » : الأكل والشرب ^(٧) الماحيان للصورة فتبطل الصلاة بهما عمداً كانا أو سهواً والأحوط الاجتناب ^(٨)

(١) الأقوى عدم الإلحاق بها إلا مع محو الصورة وكذا في السهوية (خميني) .
على الأحوط (آراكي) .

على إشكال وعدم البطلان أظهر (خوئي) .

في مبطليته إشكال إلا أن يوجب الخروج عن صورة المصلّي (گلپایگانی) .

(٢) عدم إبطاله لا يخلو من قوة (خميني) .

(٣) إلا أن يوجب الخروج عن صورة المصلّي (گلپایگانی) .

(٤) الميزان ما هو الماحي للصورة عند المتشعبة وفي إطلاق بعض الأمثلة مناقشة

(خميني) .

(٥) في تحقق المنافاة في جميع المذكورات إشكال (خوئي) .

(٦) بل الأقوى (گلپایگانی) .

(٧) الأحوط الاجتناب منهما مطلقاً (خميني) .

(٨) بل الأقوى (گلپایگانی) .

عمّا كان منهما مفوّتاً للموالة العرفيّة عمدأ ، نعم لا بأس بابتلاع بقايا الطعام الباقية^(١) في الفم أو بين الأسنان ، وكذا بابتلاع قليل من السكر الذي يذوب وينزل شيئاً فشيئاً ، ويستثنى أيضاً ما ورد في النصّ بالخصوص من جواز شرب الماء لمن كان مشغولاً بالدعاء في صلاة الوتر وكان عازماً على الصوم في ذلك اليوم ، ويخشى مفاجأة الفجر وهو عطشان والماء أمامه ومحتاج إلى خطوتين أو ثلاثة فإنّه يجوز له التخطّي والشرب حتّى يروى وإن طال زمانه إذا لم يفعل غير ذلك من منافيات الصلاة ، حتّى إذا أراد العود إلى مكانه رجع القهقري لثلاً يستدبر القبلة ، والأحوط الاقتصار على الوتر المندوب ، وكذا على خصوص شرب الماء ، فلا يحلّق به الأكل وغيره ، نعم الأقوى عدم الاقتصار^(٢) على الوتر ولا على حال الدعاء فيلحق به مطلق النافلة وغير حال الدعاء وإن كان الأحوط^(٣) الاقتصار . « العاشر » : تعمّد قول : آمين بعد تمام الفاتحة لغير ضرورة من غير فرق بين الإجهار به والإسرار للإمام والمأموم والمنفرد ولا بأس به في غير المقام المزبور بقصد الدعاء ، كما لا بأس به مع السهو وفي حال الضرورة ، بل قد يجب معها ولو تركها أثم لكن تصحّ صلاته على الأقوى . « الحادي عشر » : الشكّ في ركعات الثنائيّة والثلاثيّة والأوليّين من الرباعيّة على ما سيأتي . « الثاني عشر » : زيادة جزء أو نقصانه عمدأ إن لم يكن ركناً ، ومطلقاً إن كان ركناً^(٤) . (مسألة ٤٠) : لو شكّ بعد السلام في أنّه هل أحدث في أثناء الصلاة أم لا بنى على العدم والصحّة . (مسألة ٤١) : لو علم بأنّه نام

(١) الأحوط الاجتناب عنه نعم لا بأس بابتلاع بقايا الطعام التي بين الأسنان وأما ابتلاع اللقمة الباقية فالأحوط الاجتناب عنه (خميني) .

(٢) الأحوط الاقتصار على الوتر ولا تلحق به سائر النوافل وينبغي الاقتصار على العطش الحادث بين الاشتغال بالوتر بل الأقوى عدم استثناء من كان عطشاناً فترك الشرب ودخل في الوتر يشرب بين الدعاء قبيل الفجر (خميني) .

(٣) لا يترك (آراكي) .

(٤) على تفصيل سيأتي إن شاء الله تعالى (خوئي) .

ج ١ في مبطلات الصلاة ٥٦٣

اختياراً وشك في أنه هل أتم الصلاة ثم نام أو نام في أثنائها بنى على أنه أتم ثم نام^(١) وأما إذا علم بأنه غلبه النوم قهراً وشك في أنه كان في أثناء الصلاة أو بعدها وجب عليه الإعادة^(٢) وكذا إذا رأى نفسه نائماً في السجدة وشك في أنها السجدة الأخيرة من الصلاة أو سجدة الشكر بعد إتمام الصلاة ، ولا يجري قاعدة الفراغ في المقام . (مسألة ٤٢) : إذا كان في أثناء الصلاة في المسجد فرأى نجاسة فيه ، فإن كانت الإزالة موقوفة على قطع الصلاة أتمها^(٣) ثم أزال النجاسة^(٤) وإن أمكنت بدونه بأن لم يستلزم الاستدبار ولم يكن فعلاً كثيراً موجباً لمحو الصورة وجبت الإزالة ثم البناء على صلاته . (مسألة ٤٣) : ربما يقال بجواز البكاء على سيد الشهداء أرواحنا فداه في حال الصلاة وهو مشكل^(٥) . (مسألة ٤٤) : إذا أتى بفعل كثير أو بسكوت طويل وشك في بقاء صورة الصلاة ومحوها معه فلا يبعد البناء على البقاء^(٦) لكن الأحوط الإعادة بعد الإتمام .

(١) هذا فيما إذا لم يحتمل إبطاله الصلاة متعمداً وإلا فالحكم بالصحة محل إشكال بل منع (خوئي) .

(٢) على الأحوط وإن كان عدم الوجوب فيما إذا كان الفراغ وجدانياً وشك في أن النوم القهري كان في أثنائها لا يخلو من قوة (خميني) .

(٣) لا يبعد جواز قطعها بل وجوبه مع سعة الوقت إلا إذا لم يكن الإتمام معطلاً بالفورية العرفية فلا يجوز القطع ويتمها مقتصرأ على الواجبات (خميني) .

فيه تأمل في غير ضيق الوقت (آراكي) .

(٤) بل يتخير بينه وبين القطع للإزالة كما تقدم (خوئي) .

(٥) أظهره الجواز فيما إذا قصد به التقرب إلى الله والأحوط تأخيرها إلى خارج الصلاة (خوئي) .

(٦) فيه إشكال فلا يترك الاحتياط بالإعادة إذا أتمها والأظهر جواز القطع حينئذ (خوئي) .

٣٩ - فصل في المكروهات في الصلاة

وهي أمور : « الأول » : الالتفات بالوجه قليلاً بل وبالعين وبالقلب .
 « الثاني » : العبث باللحية أو بغيرها كاليد ونحوها . « الثالث » : القرآن بين السورتين على الأقوى ، وإن كان الأحوط الترك . « الرابع » : عقص الرجل شعره ، وهو جمعه وجعله في وسط الرأس وشدهً أوليه ، وإدخال أطرافه في أصوله ، أو ظفره وليّه على الرأس ، أو ظفره وجعله كالكبّة في مقدّم الرأس على الجبهة ، والأحوط ترك الكلّ بل يجب ترك الأخير في ظفر الشعر حال السجدة .
 « الخامس » : نفخ موضع السجود^(١) . « السادس » : البصاق . « الرابع » : فرقة الأصابع أي نقضها . « الثامن » : التمثطي . « التاسع » : التثاؤب .
 « العاشر » : الأنين . « الحادي عشر » : التآؤه . « الثاني عشر » : مدافعة البول والغائط بل والريح . « الثالث عشر » : مدافعة النوم ، ففي الصحيح : لا تقم إلى الصلاة متكاسلاً ولا متناعساً ولا متثاقلاً . « الرابع عشر » : الامتخاط .
 « الخامس عشر » : الصفد في القيام ، أي الإقران بين القدمين معاً كأنهما في قيد . « السادس عشر » : وضع اليد على الخاصرة . « السابع عشر » : تشبيك الأصابع . « الثامن عشر » : تغميض البصر . « التاسع عشر » : لبس الخفّ أو الجورب الضيق الذي يضغطه . « العشرون » : حديث النفس .
 « الحادي والعشرون » : قصّ الظفر والأخذ من الشعر والعضّ عليه .
 « الثاني والعشرون » : النظر إلى نقش الخاتم والمصحف والكتاب وقراءته .
 « الثالث والعشرون » : التورّك ، بمعنى وضع اليد على الورك معتمداً عليه حال القيام . « الرابع والعشرون » : الإنصات في أثناء القراءة أو الذكر لسمع ما يقوله القائل . « الخامس والعشرون » : كلّ ما ينافي الخشوع المطلوب في

(١) ما لم يتولد منه حرفان وكذا في البصاق والأنين والتآؤه ولا فتبطل الصلاة كما مر (كلباينگاني) .

ج ١ في مكروهات الصلاة ٥٦٥

الصلاة . (مسألة ١) : لا بدّ للمصلي من اجتناب موانع قبول الصلاة كالعجب والدلال ومنع الزكاة والشسوز والإباق ، والحسد والكبر والغيبة وأكل الحرام وشرب المسكر ، بل جميع المعاصي لقوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا يَتَقَبَّلُ اللَّهُ مِنَ الْمُتَّقِينَ ﴾ . (مسألة ٢) : قد نطقت الأخبار بجواز جملة من الأفعال في الصلاة ، وأنها لا تبطل بها ، لكن من المعلوم أنّ الأولى للاقتصار على صورة الحاجة والضرورة ولو العرفية وهي عدّ الصلاة بالخاتم والحصى بأخذها بيده ، وتسوية الحصى في موضع السجود ، ومسح التراب عن الجبهة ، ونفخ موضع السجود إذا لم يظهر منه حرفان ، وضرب الحائط أو الفخذ باليد لإعلام الغير ، أو إيقاظ النائم ، وصفق اليدين لإعلام الغير ، والإيماء لذلك ، ورمي الكلب وغيره بالحجر ، ومناولة العصي للغير ، وحمل الصبي وإرضاعه ، وحكّ الجسد ، والتقدّم بخطوة أو خطوتين ، وقتل الحيّة والعقرب والبرغوث والبقّة والقملة ودفنها في الحصى ، وحكّ خرق الطير من الثوب ، وقطع الثواليل ، ومسح الدماميل ، ومسّ الفرج ، ونزع السنّ المتحرّك ، ورفع القلنسوة ووضعها ، ورفع اليدين من الركوع أو السجود لحكّ الجسد ، وإدارة السبحة ، ورفع الطرف إلى السماء ، وحكّ النخامة من المسجد ، وغسل الثوب أو البدن من القيء والرعاف .

(فصل ٤٠) : لا يجوز قطع صلاة الفريضة اختياراً^(١) والأحوط عدم قطع النافلة أيضاً ، وإن كان الأقوى جوازه ، ويجوز قطع الفريضة لحفظ مال ، ولدفع ضرر ماليّ أو بدنيّ كالقطع لأخذ العبد من الإباق ، أو الغريم من الفرار ، أو الدابة من الشراد ونحو ذلك ، وقد يجب^(٢) كما إذا توقّف حفظ نفسه أو حفظ نفس محترمة أو حفظ مال يجب حفظه شرعاً عليه ، وقد يستحبّ كما إذا توقّف

(١) على الأحوط (خوئي) .

(٢) وجوبه الشرعي في أمثال ما ذكر ممنوع وكذا الاستجاب فيما ذكر (خميني) .

حفظ مال مستحبّ الحفظ عليه ، وكقطعها عند نسيان الأذان والإقامة إذا تذكّر قبل الركوع ، وقد يجوز^(١) كدفع الضرر الماليّ الذي لا يضرّه تلفه ، ولا يبعد كراهته لدفع ضرر ماليّ يسير^(٢) وعلى هذا فينقسم إلى الأقسام الخمسة .
(مسألة ١) : الأحوط^(٣) عدم قطع النافلة المنذورة^(٤) إذا لم تكن منذورة بالخصوص ، بأن نذر إتيان نافلة فشرع في صلاة بعنوان الوفاء لذلك النذر ، وأمّا إذا نذر نافلة مخصوصة فلا يجوز^(٥) قطعها^(٦) قطعاً . (مسألة ٢) : إذا كان في أثناء الصلاة فرأى نجاسة في المسجد أو حدثت نجاسة فالظاهر^(٧) عدم جواز قطع الصلاة لإزالتها ، لأنّ دليل فوريّة الإزالة قاصر الشمول عن مثل المقام^(٨) هذا في سعة الوقت ، وأمّا في الضيق فلا إشكال نعم لو كان الوقت موسّعاً ، وكان بحيث لولا المبادرة إلى الإزالة فانت القدرة عليها فالظاهر وجوب القطع^(٩) . (مسألة ٣) : إذا توقّف أداء الدّين المطالب به على قطعها فالظاهر وجوبه في سعة الوقت ، لا في الضيق . ويحتمل في الضيق وجوب الإقدام على الأداء متشاغلاً^(١٠) بالصلاة . (مسألة ٤) : في موارد وجوب القطع إذا تركه

(١) لا يبعد جوازه في مطلق الحاجات العرفية وإن كان الأحوط الاقتصاد على الضرورات (خميني) .

(٢) في الحكم بالكراهة إشكال (خوئي) .

(٣) والأقوى جوازه وقد مرّ عدم صيرورة النافلة واجبة بالنذر وشبهه (خميني) .

(٤) وإن كان أظهر جواز قطعها (خوئي) .

(٥) في صورة ضيق الوقت لا يجوز عقلاً قطعها لا شرعاً (خميني) .

(٦) إذا استلزم الحنث كما إذا نذر إتمام ما شرع فيه وإلا فالقطع بعدم جواز القطع محل منع وإن كان أحوط (گلپایگانی) .

(٧) مرّ الكلام في هذه المسألة آنفاً في النجاسات في مسألة ٥ ، ومرّ التعليق (خميني) .

(٨) نعم إلا أن دليل حرمة القطع كذلك فالأقوى هو التخيير كما تقدم (خوئي) .

(٩) وكذا إذا استلزم التأخير إلى أن يتم الصلاة هتكالاً للمسجد (گلپایگانی) .

(١٠) مع عدم كونه منافياً للصلاة (خميني) .

ج ١ في صلاة الآيات ٥٦٧

واشتغل بها فالظاهر الصحة ، وإن كان آثماً في ترك^(١) الواجب ، لكن الأحوط
الإعادة خصوصاً في صورة توقُّف دفع الضرر الواجب عليه . (مسألة ٥) :
يستحب^(٢) أن يقول حين إرادة القطع في موضع الرخصة أو الوجوب : السلام
عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته .

٤١ - فصل في صلاة الآيات

وهي واجبة على الرجال والنساء والخنثى ، وسببها أمور : « الأول
والثاني » : كسوف الشمس وخسوف القمر ولو بعضهما ، وإن لم يحصل منهما
خوف . « الثالث » : الزلزلة ، وهي أيضاً سبب لها مطلقاً ، وإن لم يحصل بها
خوف على الأقوى . « الرابع » : كل مخوف سماوي أو أرضي^(٣) كالرياح
الأسود أو الأحمر أو الأصفر والظلمة الشديدة والصاعقة والصيحة والهدة والنار
التي تظهر في السماء والخسف وغير ذلك من الآيات المخوفة عند غالب الناس
ولا عبرة^(٤) بغير المخوف من هذه المذكورات ، ولا بخوف النادر ، ولا
بانكساف أحد النيرين ببعض الكواكب الذي لا يظهر إلا للأوحدي^(٥) من
الناس ، وكذا بانكساف بعض الكواكب ببعض إذا لم يكن مخوفاً للغالب من
الناس ، وأما وقتها ففي الكسوفين هو من حين الأخذ إلى تمام الانجلاء على

(٨) في الموارد المذكورة لا يكون آثماً بترك القطع بل آثم بترك ما هو واجب عليه كحفظ
النفس وأشباهه (خميني) .

(٢) لم يتضح وجهه (خميني) .

لا بأس به رجاء لكن لم نظفر على دليله (گلپایگانی) .

(٣) على الأحوط (خميني) .

الحكم بوجوبها في المخوف الأرضي مبني على الاحتياط (خوئي) .

(٤) لا يبعد اعتبار الآية وإن لم تكن مخوفة (گلپایگانی) .

(٥) ولا فيما إذا كان سريع الزوال كمرور بعض الأحجار الجوية عن مقابلهما بحيث ينطمس

نورهما عن البصر لكن زال انطامسه سريعاً (خميني) .

الأقوى ، فتجب المبادرة إليها ، بمعنى عدم التأخير إلى تمام الانجلاء ، وتكون أداء في الوقت المذكور ، والأحوط عدم التأخير^(١) عن الشروع في الانجلاء ، وعدم نيّة الأداء والقضاء على فرض التأخير ، وأمّا في الزلزلة وسائر الآيات المخوفة فلا وقت لها ، بل يجب المبادرة إلى الإتيان بها^(٢) بمجرد حصولها وإن عصى فبعده إلى آخر العمل ، وتكون أداء مهما أتى بها إلى آخره ، وأمّا كيفيّتها فهي ركعتان في كلّ منهما خمس ركوعات ، وسجدتان بعد الخامس من كلّ منهما ، فيكون المجموع عشر ركوعات ، وسجدتان بعد الخامس ، وسجدتان بعد العاشر ، وتفصيل ذلك بأن يكبر للإحرام مقارناً للنيّة ، ثم يقرأ الحمد وسورة ، ثم يركع ، ثم يرفع رأسه ، ويقرأ الحمد وسورة ، ثم يركع وهكذا حتّى يتمّ خمساً فيسجد بعد الخامس سجدين ، ثم يقوم للركعة الثانية فيقرأ الحمد وسورة ، ثم يركع ، وهكذا إلى العاشر فيسجد بعده سجدتين ثم يتشهد ويسلم ، ولا فرق بين اتّحاد السورة في الجميع أو تغايرها ، ويجوز تفريق سورة واحدة على الركوعات فيقرأ في القيام الأوّل من الركعة الأولى الفاتحة ، ثم يقرأ بعدها آية من سورة أو أقلّ أو أكثر ، ثم يركع ويرفع رأسه ويقرأ بعضاً آخر من تلك السورة ويركع ، ثم يرفع ويقرأ بعضاً آخر ، وهكذا إلى الخامس حتّى يتمّ سورة ثم يركع ، ثم يسجد بعده سجدتين ، ثم يقوم إلى الركعة الثانية ، فيقرأ في القيام الأوّل الفاتحة وبعض السورة ، ثم يركع ويقوم ويصنع كما صنع في الركعة الأولى إلى العاشر فيسجد بعده سجدتين ، ويتشهد ويسلم فيكون في كلّ ركعة الفاتحة مرّة ، وسورة تامة مفرقة على الركوعات الخمسة مرّة ، ، ويجب إتمام سورة في كلّ ركعة وإن زاد عليها فلا بأس ، والأحوط الأقوى وجوب القراءة عليه من حيث قطع كما أنّ الأحوط والأقوى عدم مشروعيّة الفاتحة حينئذ

(١) لا يترك (خميني) .

(٢) الحكم بوجوب المبادرة ثم بالوجوب إلى آخر العمر على تقدير العصيان أداء لا يخلو من

الإشكال (خوئي) .

ج ١ في صلاة الآيات ٥٦٩

إلا إذا أكمل السورة فإنه لو أكملها وجب عليه في القيام بعد الركوع قراءة الفاتحة ، وهكذا كلما ركع عن تمام سورة وجبت الفاتحة في القيام بعده ، بخلاف ما إذا لم يركع عن تمام سورة ، بل ركع عن بعضها ، فإنه يقرأ من حيث قطع ولا يعيد الحمد كما عرفت ، نعم لو ركع الركوع الخامس^(١) عن بعض^(٢) سورة^(٣) فسجد فالأقوى وجوب الحمد بعد القيام للركعة الثانية ، ثم القراءة من حيث قطع ، وفي صورة التفريق يجوز قراءة أزيد من سورة في كل ركعة مع إعادة الفاتحة بعد إتمام السورة في القيام اللاحق . (مسألة ١) : لكيئة صلاة الآيات كما استفيد ممّا ذكرنا صور : « الأولى » : أن يقرأ في كل قيام قبل كل ركوع بفاتحة الكتاب ، وسورة تأمة في كل من الركعتين ، فيكون كل من الفاتحة والسورة عشر مرّات ويسجد بعد الركوع الخامس والعاشر سجدةتين . « الثانية » : أن يفرّق سورة واحدة على الركوعات الخمسة في كل من الركعتين ، فيكون الفاتحة مرّتان : مرّة في القيام الأوّل من الركعة الأولى ، ومرّة في القيام الأوّل من الثانية ، والسورة أيضاً مرّتان . « الثالثة » : أن يأتي بالركعة الأولى كما في الصورة الأولى ، وبالركعة الثانية كما في الصورة الثانية . « الرابعة » : عكس هذه الصورة . « الخامسة » : أن يأتي في كل من الركعتين بأزيد من سورة فيجمع بين إتمام السورة في بعض القيامات وتفريقها في البعض ، فيكون الفاتحة في كل ركعة أزيد من مرّة ، حيث إنّه إذا أتمّ السورة وجب في القيام اللاحق قراءتها . « السادسة » : أن يأتي بالركعة الأولى كما في الصورة الأولى ، وبالثانية كما في الخامسة . « السابعة » : عكس ذلك . « الثامنة » : أن يأتي بالركعة الأولى كما في الصورة الثانية ، وبالثانية كما في

(١) الأحوط إتمام السورة قبل الخامس (غلبايجاني) .

(٢) لكن لا ينبغي ترك الاحتياط بركوع الخامسة عن آخر السورة وافتتاح السورة في الثانية بعد الحمد (خميني) .

(٣) الظاهر وجوب اتمام السورة قبل الركوع الخامس (آراكي) .

الخامسة . « التاسعة » : عكس ذلك والأولى اختيار الصورة الأولى .
 (مسألة ٢) : يعتبر في هذه الصلاة ما يعتبر في اليومية من الأجزاء والشرائط والأذكار الواجبة والمندوبة . (مسألة ٣) : يستحب في كل قيام ثان بعد القراءة قبل الركوع قنوت فيكون في مجموع الركعتين خمس قنوتات ، ويجوز الاجتزاء بقنوتين أحدهما قبل^(١) الركوع الخامس^(٢) والثاني قبل العاشر ، ويجوز الاقتصار على الأخير منهما . (مسألة ٤) : يستحب أن يكبر عند كل هوي للركوع وكل رفع^(٣) منه . (مسألة ٥) : يستحب أن يقول : سمع الله لمن حمده بعد الرفع من الركوع الخامس والعاشر . (مسألة ٦) : هذه الصلاة حيث إنها ركعتان حكمها حكم الصلاة الثنائية في البطلان إذا شك في أنه في الأولى أو الثانية ، وإن اشتملت على خمس ركوعات في كل ركعة ، نعم إذا شك في عدد الركوعات كان حكمها حكم أجزاء اليومية في أنه يني على الأقل إن لم يتجاوز المحل وعلى الاتيان إن تجاوز ولا تبطل صلاته بالشك فيها ، نعم لو شك في أنه الخامس فيكون آخر الركعة الأولى أو السادس فيكون أول الثانية بطلت الصلاة من حيث رجوعه إلى الشك في الركعات . (مسألة ٧) : الركوعات في هذه الصلاة أركان تبطل بزيادتها ونقصها عمداً وسهواً كالیومية . (مسألة ٨) : إذا أدرك من وقت الكسوفين ركعة فقد أدرك الوقت والصلاة أداء ، بل وكذلك إذا لم يسع^(٤) وقتها إلا بقدر الركعة ، بل وكذا إذا قصر^(٥) عن أداء الركعة أيضاً . (مسألة ٩) : إذا علم بالكسوف أو الخسوف وأهمل حتى مضى الوقت عصي ووجب القضاء ، وكذا إذا علم ثم نسي وجب

(١) يأتي به رجاء (خميني) .

(٢) فيه تأمل كما مرّ نعم لا بأس به رجاء (گلپایگانی) .

(٣) إلا الرفع من الخامس والعاشر فيقول فيهما سمع الله لمن حمده (خميني) .

(٤) على الأحوط فيه وفيما بعده (خميني - خوئي) .

(٥) لكن الأحوط حينئذ عدم قصد الأداء والقضاء (گلپایگانی) .

القضاء ، وأما إذا لم يعلم بهما حتى خرج الوقت الذي هو تمام الانجلاء فإن كان القرص محترقاً وجب القضاء ، وإن لم يحترق كله لم يجب ، وأما في سائر الآيات فمع تعمّد التأخير يجب الاتيان بها ما دام العمر ، وكذا إذا علم ونسي ، وأما إذا لم يعلم بها حتى مضى الوقت أو حتى مضى الزمان المتصل بالآية ففي الوجوب بعد العلم إشكال^(١) لكن لا يترك الاحتياط بالإتيان بها ما دام العمر فوراً ففوراً . (مسألة ١٠) : إذا علم بالآية وصلى ثم بعد خروج الوقت أو بعد زمان الاتصال بالآية تبين له فساد صلاته وجب القضاء أو الإعادة . (مسألة ١١) : إذا حصلت الآية في وقت الفريضة اليومية فمع سعة وقتها مخير بين تقديم أيهما شاء ، وإن كان الأحوط^(٢) تقديم اليومية وإن ضاق وقت إحداها دون الأخرى قدمها ، وإن ضاق وقتها مع أقدم اليومية . (مسألة ١٢) : لو شرع في اليومية ثم ظهر له ضيق وقت صلاة الآية قطعها مع سعة وقتها ، واشتغل بصلاة الآية ، ولو اشتغل بصلاة الآية فظهر له في الأثناء ضيق وقت الإجزاء لليومية قطعها واشتغل بها وأتمها ثم عاد إلى صلاة الآية من محل القطع إذا لم يقع منه مناف غير الفصل المزبور ، بل الأقوى جواز قطع صلاة الآية والاشتغال باليومية إذا ضاق وقت فضيلتها فضلاً عن الإجزاء ، ثم العود إلى صلاة الآية من محل القطع ، لكن الأحوط^(٣) خلافه . (مسألة ١٣) : يستحب في هذه الصلاة أمور : « الأول والثاني والثالث » : القنوت ، والتكبير قبل الركوع وبعده ، والسمعة على ما مر . « الرابع » : اتيانها بالجماعة أداء كانت أو قضاء مع احتراق القرص وعدمه ، والقول بعدم جواز الجماعة مع عدم احتراق القرص ضعيف ، ويتحمل الإمام فيها عن المأموم القراءة خاصة ، كما في اليومية دون

(١) عدم وجوبها لا يخلو من قوة (خميني) .

الظاهر أنه لا إشكال فيه ولا سيما في الزلزلة (خوئي) .

(٢) والأفضل (غلبا يگاني) .

(٣) لا يترك (خميني - غلبا يگاني) .

غيرها من الأفعال والأقوال . « الخامس » : التطويل فيها خصوصاً في كسوف الشمس . « السادس » : إذا فرغ قبل تمام الانجلاء يجلس في مصلاه مشغلاً بالدعاء والذكر إلى تمام الانجلاء أو يعيد الصلاة . « السابع » : قراءة السور الطوال كيس والنور والروم والكهف ونحوها . « الثامن » : إكمال السورة في كل قيام . « التاسع » : أن يكون كل من القنوت والركوع والسجود بقدر القراءة في التطويل تقريباً . « العاشر » : الجهر بالقراءة فيها ليلاً أو نهاراً حتى في كسوف الشمس على الأصح . « الحادي عشر » : كونها تحت السماء . « الثاني عشر » : كونها في المساجد بل في رحبها . (مسألة ١٤) : لا يبعد استحباب التطويل حتى للإمام وإن كان يستحب له التخفيف في اليومية مراعاة لأضعف المأمومين . (مسألة ١٥) : يجوز الدخول في الجماعة إذا أدرك الإمام قبل الركوع الأول ، أو فيه من الركعة الأولى أو الثانية ، وأما إذا أدركه بعد الركوع الأول من الأولى أو بعد الركوع من الثانية فيشكل الدخول لاختلال النظم حينئذ بين صلاة الإمام والمأموم . (مسألة ١٦) : إذا حصل أحد موجبات سجود السهو في هذه الصلاة فالظاهر وجوب الاتيان به بعدها كما في اليومية . (مسألة ١٧) : يجري في هذه الصلاة قاعدة التجاوز عن المحل وعدم التجاوز عند الشك في جزء أو شرط كما في اليومية . (مسألة ١٨) : يثبت الكسوف والخسوف وسائر الآيات بالعلم وشهادة العدلين^(١) وإخبار الرصدى إذا حصل الإطمينان بصدقه على إشكال في الأخير^(٢) لكن لا يترك معه الاحتياط ، وكذا في وقتها ومقدار مكثها . (مسألة ١٩) : يختص وجوب الصلاة بمن في بلد الآية ، فلا يجب على غيره ، نعم يقوى إلحاق المتصل بذلك المكان^(٣) مما يعدّ معه كالمكان الواحد . (مسألة ٢٠) : تجب هذه الصلاة على كل مكلف

(١) والعدل الواحد على الأحوط (خميني) .

(٢) بل الإشكال فيه مع الاطمينان (گلپایگانی) .

(٣) في القوة إشكال بل منع (خوئي) .

ج ١ في صلاة الآيات ٥٧٣

إلا الحائض والنفساء فيسقط عنهما أدائها ، والأحوط^(١) قضاؤها^(٢) بعد الطهر والطهارة . (مسألة ٢١) : إذا تعدّد السبب دفعة أو تدريجاً تعدّد وجوب الصلاة . (مسألة ٢٢) : مع تعدّد ما عليه من سبب واحد لا يلزم التعيين ، ومع تعدّد السبب نوعاً كالكسوف والخسوف والزلزلة الأحوط التعيين ، ولو إجمالاً^(٣) . نعم مع تعدّد ما عدا هذه الثلاثة من سائر المخوفات لا يجب التعيين وإن كان أحوط أيضاً . (مسألة ٢٣) : المناط في وجوب القضاء في الكسوفين في صورة الجهل احتراق القرص بتمامه ، فلو لم يحترق التمام ولكن ذهب ضوء البقية باحتراق^(٤) البعض لم يجب القضاء مع الجهل ، وإن كان أحوط خصوصاً^(٥) مع الصدق^(٦) العرفي . (مسألة ٢٤) : إذا أخبره جماعة^(٧) بحدوث الكسوف مثلاً ولم يحصل له العلم بقولهم ثمّ بعد مضي الوقت تبين صدقهم فالظاهر إلحاقه بالجهل ، فلا يجب القضاء مع احتراق القرص ، وكذا لو أخبره شاهدان لم يعلم عدالتهما ، ثمّ بعد مضي الوقت تبين عدالتهما ، لكن الأحوط القضاء في الصورتين^(٨) .

(١) وإن كان الأقوى عدم وجوبه هذا في الحيض أو النفاس المستوعبين وأما في غيره ففيه تفصيل (خميني) .

بل الأحوط عدم قصد الأداء والقضاء (گلپایگانی) .

(٢) وإن كان الأظهر عدم وجوبه (خوئي) .

(٣) وإن كان الأقوى عدم وجوبه (خوئي) .

(٤) الظاهر أنه لا واقع لهذا الفرض (خوئي) .

(٥) لا يترك في هذه الصورة (گلپایگانی) .

(٦) مع الصدق العرفي حقيقة في مقابل عدم الصدق كما إذا رصد بالآلات فالأقوى وجوبه

ومع الصدق المسامحي لا يجب والاحتياط ضعيف (خميني) .

(٧) غير معلومة العدالة (گلپایگانی) .

(٨) بل لا يترك في الثانية (خميني) .

٤٢ - فصل في صلاة القضاء

يجب قضاء اليومية^(١) الفائتة عمداً أو سهواً أو جهلاً ، أو لأجل النوم المستوعب للوقت أو للمرض ونحوه ، وكذا إذا أتى بها باطلاً لفقد شرط أو جزء يوجب تركه البطلان بأن كان على وجه العمد^(٢) أو كان من الأركان ، ولا يجب على الصبي إذا لم يبلغ في أثناء الوقت ، ولا على المجنون في تمامه مطبقاً كان أو أدوارياً ، ولا على المغمى عليه في تمامه ، ولا على الكافر الأصلي إذا أسلم بعد خروج الوقت بالنسبة إلى ما فات منه حال كفره ، ولا على الحائض والنفساء مع استيعاب الوقت . (مسألة ١) : إذا بلغ الصبي أو أفاق المجنون أو المغمى عليه قبل خروج الوقت وجب عليهم الأداء ، وإن لم يدركوا إلا مقدار ركعة^(٣) من الوقت^(٤) ومع الترك يجب عليهم القضاء ، وكذا الحائض والنفساء إذا زال عذرهما قبل خروج الوقت ، ولو بمقدار ركعة كما أنه إذا طرأ الجنون أو الإغماء أو الحيض أو النفاس بعد مضي مقدار صلاة المختار^(٥) بحسب حالهم من السفر والحضر والوضوء أو التيمم ولم يأتوا بالصلاة وجب عليهم القضاء كما تقدّم في المواقيت . (مسألة ٢) : إذا أسلم الكافر قبل خروج الوقت ولو بمقدار ركعة ولم يصل وجب عليه قضاؤها . (مسألة ٣) : لا فرق في سقوط القضاء عن المجنون والحائض والنفساء بين أن يكون العذر قهرياً أو حاصلًا من

(١) عدى الجمعة كما يأتي (خميني) .

(٢) أو الجهل بالحكم وإن كان معذوراً فضلاً عن غيره (غلپایگانی) .

(٣) مع تحصيل الطهارة ولو ترابية كما مر في الأوقات وكذا الحال في سائر فروع إدراك الوقت (خميني) .

(٤) على الأحوط وكذا في الحائض والنفساء (غلپایگانی) .

(٥) بل المضطر أيضاً إلا في الحائض والنفساء فإنهما لا تقضيان إلا مع إدراكهما صلاة المختار وكذا في آخر الوقت (غلپایگانی) .

ج ١ في صلاة القضاء ٥٧٥

فعلهم وباختيارهم ، بل وكذا في المغمى عليه ، وإن كان الأحوط^(١) القضاء عليه^(٢) إذا كان من فعله ، خصوصاً إذا كان على وجه المعصية ، بل الأحوط قضاء جميع ما فاتته مطلقاً . (مسألة ٤) : المرتد يجب عليه قضاء ما فات منه أيام ردّته بعد عوده إلى الإسلام ، سواء كان عن ملة أو فطرة وتصحّ منه وإن كان عن فطرة على الأصحّ . (مسألة ٥) : يجب على المخالف قضاء ما فات منه أو أتى به على وجه يخالف مذهبه ، بل وإن كان على وفق مذهبنا أيضاً على الأحوط وأما إذا أتى به على وفق مذهبه فلا قضاء عليه ، نعم إذا كان الوقت باقياً فإنه يجب عليه الأداء حينئذ^(٣) ولو تركه وجب عليه القضاء ، ولو استبصر ثم خالف ثم استبصر فالأحوط القضاء^(٤) وإن أتى به بعد العود إلى الخلاف على وفق مذهبه . (مسألة ٦) : يجب القضاء على شارب المسكر سواء كان مع العلم أو الجهل ، ومع الاختيار على وجه العصيان أو للضرورة أو الإكراه . (مسألة ٧) : فاقد الطهورين يجب عليه القضاء ، ويسقط عنه الأداء وإن كان الأحوط^(٥) الجمع بينهما . (مسألة ٨) : من وجب عليه الجمعة إذا تركها حتّى مضى وقتها أتى بالظهر إن بقي الوقت ، وإن تركها أيضاً وجب عليه قضاؤها لا قضاء الجمعة . (مسألة ٩) : يجب قضاء غير اليومية سوى العيدين^(٦) حتّى النافلة^(٧) المنذورة في وقت معيّن . (مسألة ١٠) : يجوز

(١) لا يترك (خميني) .

لا يترك في غير ما غلب الله عليهم (گلپایگانی) .

(٢) هذا الاحتياط لا يترك (خوئي) .

(٣) الظاهر عدم وجوبه عليه (خوئي) .

(٤) لا يبعد جواز تركه (خوئي) .

(٥) لا يترك (آراكي) .

لا يترك (گلپایگانی) .

(٦) وسوى بعض صور صلاة الآيات (خميني) .

(٧) على الأحوط (گلپایگانی) .

قضاء الفرائض في كل وقت من ليل أو نهار أو سفر أو حضر ، ويصلي في السفر ما فات في الحضر تماماً . كما أنه يصلي في الحضر ما فات في السفر قصرأ .
(مسألة ١١) : إذا فاتت الصلاة في أماكن التخيير فالأحوط قضاؤها قصرأ^(١) مطلقاً سواء قضاها في السفر أو في الحضر في تلك الأماكن أو غيرها ، وإن كان لا يبعد جواز الإتمام^(٢) أيضاً إذا قضاها في تلك الأماكن ، خصوصاً إذا لم يخرج عنها بعد وأراد القضاء . (مسألة ١٢) : إذا فاتته الصلاة في السفر الذي يجب فيه الاحتياط بالجمع بين القصر والتمام فالقضاء كذلك . (مسألة ١٣) : إذا فاتت الصلاة وكان في أول الوقت حاضراً وفي آخر الوقت مسافراً أو بالعكس لا يبعد التخيير^(٣) في القضاء بين القصر والتمام ، والأحوط^(٤) اختيار ما كان واجباً^(٥) في آخر الوقت وأحوط منه^(٦) الجمع بين القصر والتمام .
(مسألة ١٤) : يستحب^(٧) قضاء النوافل الرواتب استحباباً مؤكداً ، بل يبعد استحباب قضاء غير الرواتب من النوافل المؤقتة دون غيرها ، والأولى قضاء غير الرواتب من المؤقتات بعنوان احتمال المطلوبة ، ولا يتأكد قضاء ما فات حال المرض ، ومن عجز عن قضاء الرواتب استحباباً له الصدقة عن كل ركعتين بمد ، وإن لم يتمكن فعن كل أربع ركعات بمد ، وإن لم يتمكن فمد لصلاة الليل ، ومد لصلاة النهار ، وإن لم يتمكن فلا يبعد^(٨) مد لكل يوم وليلة ، ولا

(١) بل هو الظاهر (خوئي) .

(٢) مشكل (گلبایگانی) .

(٣) الأقوى أن العبرة بحال الفوت ولا ينبغي ترك الاحتياط بالجمع (خميني) .

(٤) بل الأقوى (آراكي) .

بل الأقوى (گلبایگانی) .

(٥) في كونه أحوط إشكال نعم هو أظهر (خوئي) .

(٦) لا ينبغي تركه (گلبایگانی) .

(٧) وتتأكد كراهة تركه إذا شغله عنها جمع الدنيا (خميني) .

(٨) مشكل نعم لا بأس به رجاءاً (گلبایگانی) .

فرق في قضاء النوافل أيضاً بين الأوقات . (مسألة ١٥) : لا يعتبر الترتيب في قضاء الفوات من غير اليومية لا بالنسبة إليها ولا بعضها مع البعض الآخر ، فلو كان عليه قضاء الآيات وقضاء اليومية يجوز تقديم أيهما شاء تقدّم في الفوات أو تأخر ، وكذا لو كان عليه كسوف وخسوف يجوز تقديم كل منهما وإن تأخر فيّ الفوات . (مسألة ١٦) : يجب الترتيب^(١) في الفوات اليومية^(٢) بمعنى قضاء السابق في الفوات على اللاحق وهكذا ولو جهل الترتيب وجب التكرار^(٣) إلا أن يكون مستلزماً للمشقة التي لا تتحمّل من جهة كثرتها ، فلو فاتته ظهر ومغرب ولم يعرف السابق صلّى ظهراً بين مغربين ، أو مغرباً بين ظهرين ، وكذا لو فاتته صبح وظهر أو مغرب وعشاء من يومين أو صبح وعشاء أو صبح ومغرب ونحوهما ممّا يكونان مختلفين في عدد الركعات ، وأما إذا فاتته ظهر وعشاء^(٤) أو عصر وعشاء أو ظهر وعصر من يومين ممّا يكونان متّحدين في عدد الركعات فيكفي الإتيان بصلاتين بنّية الأولى في الفوات والثانية فيه ، وكذا لو كانت أكثر من صلاتين فيأتي بعدد الفائتة بنّية الأولى فالأولى . (مسألة ١٧) : لو فاتته الصلوات الخمس غير مرتّبة ولم يعلم السابق من اللاحق يحصل العلم بالترتيب ، بأن يصلّي خمسة أيّام ، ولو زادت فريضة أخرى يصلّي ستة أيّام ، وهكذا كلّما زادت فريضة زاد يوماً . (مسألة ١٨) : لو فاتته صلوات معلومة

(١) فيما يجب في الاداءين كالظهرين الفائتين من يوم واحد والعشاءين كذلك وفي غيره فلا

يبعد عدم الوجوب خصوصاً مع الجهل بالترتيب (كلايگاني) .

(٢) على الأحوط والأظهر عدم وجوبه إلا فيما إذا كان الترتيب معتبراً في أدائه كالظهرين

والعشاءين من يوم واحد وبذلك يظهر الحال في جملة من الفروع الآتية (خوئي) .

(٣) الأقوى عدم وجوب الترتيب إلا ما كان في أدائه كالظهرين وإن كان الأحوط مراعاة

الترتيب إذا علم بترتيب الفوات (خميني) .

(٤) الظاهر أن حكم المختلفين في الجهر والإخفات هنا حكم المختلفين في العدد فيأتي في

المثال بظهر بين العشاءين على فرض لزوم الترتيب لكنه قد مرّ نفي البعد عن عدم

الوجوب فلا يجب التكرار في جميع الصور الآتية للترتيب (كلايگاني) .

سفرًا وحضرًا ولم يعلم الترتيب صلى بعددها من الأيام ، لكن يكرّر الرباعيات من كل يوم بالقصر والتمام . (مسألة ١٩) : إذا علم أن عليه صلاة واحدة لكن لا يعلم أنها ظهر أو عصر يكفيه إتيان أربع ركعات بقصد ما في الذمة . (مسألة ٢٠) : لو تيقّن فوت إحدى الصلاتين من الظهر أو العصر لا على التعيين واحتمل فوت كليهما بمعنى أن يكون المتيقّن إحداهما لا على التعيين ولكن يحتمل فوتهما معاً ، فالأحوط الإتيان بالصلاتين ، ولا يكفي الاقتصار على واحدة بقصد ما في الذمة ، لأن المفروض احتمال تعدده إلا أن ينوي ما اشتغلت به ذمته أولاً^(١) فإنه على هذا التقدير يتيقّن إتيان واحدة صحيحة ، والمفروض أنه القدر المعلوم اللازم إتيانه . (مسألة ٢١) : لو علم أن عليه إحدى صلوات الخمس يكفيه صبح ومغرب وأربع ركعات بقصد ما في الذمة مرددة بين الظهر والعصر والعشاء ، مخيراً فيها بين الجهر والإخفات ، وإذا كان مسافراً يكفيه مغرب وركعتان مرددة بين الأربع وإن لم يعلم أنه كان مسافراً أو حاضراً يأتي بركعتين مرددتين بين الأربع وأربع ركعات مرددة بين الثلاثة ومغرب . (مسألة ٢٢) : إذا علم أن عليه اثنتين من الخمس مرددتين في الخمس من يوم وجب عليه الإتيان بأربع صلوات فيأتي بصبح إن كان أول يومه الصبح ، ثم أربع ركعات مرددة بين الظهر والعصر ، ثم مغرب ثم أربع ركعات مرددة بين العصر والعشاء ، وإن كان أول يومه الظهر أتى بأربع ركعات مرددة بين الظهر والعصر والعشاء ، ثم بالمغرب ثم بأربع ركعات مرددة بين العصر والعشاء ، ثم بركعتين للصبح ، وإن كان مسافراً يكفيه ثلاث صلوات ركعتان مرددتان بين الصبح والظهر والعصر ومغرب ، ثم ركعتان مرددتان بين الظهر والعصر والعشاء إن كان أول يومه الصبح ، وإن كان أول يومه الظهر يكون الركعتان الأولتان مرددة بين الظهر والعصر والعشاء ، والأخيرتان مرددتان بين

(١) أي حين لم تكن مشغولة بشيء منهما (گلپایگانی) .

ج ١ في صلاة القضاء ٥٧٩

العصر والعشاء والصبح ، وإن لم يعلم أنه كان مسافراً أو حاضراً أتى بخمس صلوات ، فيأتي في الفرض الأول بركعتين مرددتين بين الصبح والظهر والعصر ، ثم أربع ركعات مرددة بين الظهر والعصر ، ثم المغرب ، ثم ركعتين مرددتين بين الظهر والعصر والعشاء ، ثم أربع ركعات مرددة بين الظهر والعصر والعشاء وإن كان أول يومه الظهر فيأتي بركعتين مرددتين بين الظهر والعصر^(١) وأربع ركعات مرددة بين الظهر والعصر والعشاء ثم المغرب ، ثم ركعتين مرددتين بين العصر والعشاء والصبح ، ثم أربع ركعات مرددة بين العصر والعشاء . (مسألة ٢٣) : إذا علم أن عليه ثلاثة من الخمس وجب عليه الإتيان بالخمسة على الترتيب وإن كان في السفر يكفيه أربع صلوات ركعتان مرددتان بين الصبح والظهر^(٢) وركعتان مرددتان بين الظهر والعصر ، ثم المغرب ثم ركعتان مرددتان بين العصر والعشاء ، وإذا لم يعلم أنه كان حاضراً أو مسافراً يصلي سبع صلوات ركعتين مرددتين بين الصبح والظهر والعصر^(٣) ثم الظهر والعصر تأمين ، ثم ركعتين مرددتين بين الظهر والعصر ، ثم المغرب ، ثم ركعتين مرددتين بين العصر والعشاء ، ثم العشاء بتمامه ، ويعلم مما ذكرنا حال ما إذا كان أول يومه الظهر بل وغيرها . (مسألة ٢٤) : إذا علم أن عليه أربعة من الخمس وجب عليه الإتيان بالخمسة على الترتيب ، وإن كان مسافراً فكذا ذلك قصراً ، وإن لم يدر أنه كان مسافراً أو حاضراً أتى بثمان صلوات ، مثل ما إذا علم أن عليه خمسة ولم يدر أنه كان حاضراً أو مسافراً . (مسألة ٢٥) : إذا علم^(٤) أن عليه خمس صلوات مرتبة ولا يعلم أن أولها آية صلاة من الخمس

(١) بل بالمرددتين بين الظهر والعصر والعشاء ولعل السقط من النسخ (خوئي) .

(٢) أو بين الصبح والظهر والعصر بنحو ما مر في المسألة العشرين (گلپایگانی) .

(٣) لا حاجة إلى ضم العصر اليهما (خوئي) .

(٤) هذه المسألة مبنية على وجوب الترتيب مع الجهل به وقد مر عدم وجوبه فيسقط ما فرع

عليه نعم يحسن الاحتياط (خميني) .

٥٨٠ في صلاة القضاء ج ١

أتى بتسع^(١) صلوات على الترتيب ، وإن علم أن عليه ستة كذلك أتى بعشرة^(٢) وإن علم أن عليه سبعة كذلك أتى بإحدى عشر^(٣) صلوات وهكذا ، ولا فرق بين أن يبدأ بأي من الخمس شاء إلا أنه يجب عليه الترتيب على حسب الصلوات الخمس إلى آخر العدد ، والميزان أن يأتي بخمس ، ولا يحسب منها إلا واحدة ، فلو كان عليه أيام أو شهر أو سنة ولا يدري أول ما فات إذا أتى بخمس ولم يحسب أربعة منها يتيقن أنه بدأ بأول ما فات . (مسألة ٢٦) : إذا علم فوت صلاة معينة كالصبح أو الظهر مثلاً مرّات ولم يعلم عددها يجوز الاكتفاء بالقدر المعلوم على الأقوى ، ولكن الأحوط التكرار بمقدار يحصل منه العلم بالفراغ ، خصوصاً مع سبق العلم^(٤) بالمقدار وحصول النسيان بعده ، وكذا لو علم بفوت صلوات مختلفة ولم يعلم مقدارها لكن يجب^(٥) تحصيل الترتيب بالتكرار في القدر المعلوم ، بل وكذا في صورة إرادة الاحتياط بتحصيل التفرغ القطعي . (مسألة ٢٧) : لا يجب الفور في القضاء بل هو موسّع ما دام العمر إذا لم ينجرّ إلى المسامحة في أداء التكليف والتهاون به . (مسألة ٢٨) : لا يجب تقديم الفائتة على الحاضرة فيجوز الاشتغال بالحاضرة في سعة الوقت لمن عليه قضاء ، وإن كان الأحوط تقديمها عليها ، خصوصاً في فائتة ذلك اليوم بل إذا شرع في الحاضرة قبلها استحب له العدول منها إليها إذا لم يتجاوز محلّ العدول . (مسألة ٢٩) : إذا كانت عليه فوائت أيام وفاتت منه صلاة ذلك اليوم

(١) ومع عدم وجوب الترتيب يكفي الخمس (گلیایگانی) .

(٢) وعلى ما مرّ يأتي بالخمس ثم يعلم أن عليه فائتة من الخمس فيأتي بثلاثية وثلاثية ورباعية مخيراً فيهما بين الجهر والإخفات (گلیایگانی) .

(٣) وعلى المختار يكفي بعد الخمس ثنائية ورباعيتان وثلاثية ويكتفي بالشهر والسنة في فرضهما لكن الاحتياط بما في المتن لا ينبغي تركه (گلیایگانی) .

(٤) لا يترك في هذه الصورة (گلیایگانی) .

(٥) مرّ أن عدم الوجوب مع الجهل لا يخلو من قوّة (خميني) .

ج ١ في صلاة القضاء ٥٨١

أيضاً ولم يتمكّن من إتيان جميعها أو لم يكن بانياً على إتيانها فالأحوط استحباباً أن يأتي بفائتة اليوم قبل الأدائيّة ، ولكن لا يكتفي^(١) بها^(٢) بل بعد الإتيان بالفوائت يعيدها^(٣) أيضاً مرتبة عليها . (مسألة ٣٠) : إذا احتمل اشتغال ذمّته بفائتة أو فوائت يستحبّ له^(٤) تحصيل التفرغ باتيانها احتياطاً ، وكذا لو احتمل خللاً فيها وإن علم بإتيانها . (مسألة ٣١) : يجوز لمن عليه القضاء الإتيان بالنوافل على الأقوى ، كما يجوز الإتيان بها بعد دخول الوقت قبل إتيان الفريضة كما مرّ سابقاً . (مسألة ٣٢) : لا يجوز الاستنابة في قضاء الفوائت ما دام حيّاً ، وإن كان عاجزاً عن إتيانها أصلاً . (مسألة ٣٣) : يجوز إتيان القضاء جماعة سواء كان الإمام قاضياً أيضاً أو مؤدياً بل يستحبّ ذلك ، ولا يجب اتّحاد صلاة الإمام والمأموم ، بل يجوز الاقتداء من كلّ من الخمس بكلّ منها . (مسألة ٣٤) : الأحوط لذوي الأعذار تأخير القضاء^(٥) إلى زمان رفع العذر إلّا إذا علم بعدم ارتفاعه إلى آخر العمر أو خاف مفاجأة الموت^(٦) . (مسألة ٣٥) : يستحبّ تمرين المميّز من الأطفال على قضاء ما فات منه من الصلاة ، كما يستحبّ تمرينه على أدائها ، سواء الفرائض والنوافل ، بل يستحبّ تمرينه على كلّ عبادة ، والأقوى مشروعيّة عباداته . (مسألة ٣٦) : يجب على الوليّ منع الأطفال عن كلّ ما فيه ضرر عليهم^(٧) أو على غيرهم من الناس ، وعن كلّ ما علم من الشرع إرادة عدم وجوده في الخارج لما فيه من

(١) على الأحوط والأقوى الاكتفاء (گلپایگانی) .

(٢) على الأحوط الأولى (خوئي) .

(٣) مع العلم بالترتيب فيما فات منه سابقاً وإلا ففيه إشكال (خميني) .

(٤) ما لم ينجز إلى الوسوسة (گلپایگانی) .

(٥) والأظهر جواز البدار فيما لم يعلم زوال العذر وفي وجوب الإعادة بعد الزوال وعدمه

تفصيل (خوئي) .

(٦) بظهور بعض اماراته (خميني) .

(٧) في إطلاقه إشكال بل منع (خوئي) .

الفساد كالزنا واللواط والغيبة ، بل والغناء^(١) على الظاهر^(٢) وكذا عن أكل الأعيان النجسة^(٣) وشربها ممّا فيه ضرر عليهم ، وأمّا المتنّجسة فلا يجب منعهم عنها ، بل حرمة تناولها لهم غير معلومة^(٤) وأمّا لبس الحرير والذهب ونحوهما ممّا يحرم على البالغين فالأقوى عدم وجوب منع المميّزين منها فضلاً عن غيرهم بل لا بأس^(٥) بلباسهم أيّاهما ، وإن كان الأولى تركه بل منعهم عن لبسها .

٤٣ - فصل في صلاة الاستيجار

يجوز الاستيجار للصلاة بل ولسائر العبادات عن الأموات إذا فاتت منهم وتفرغ ذمتهم بفعل الأجير ، وكذا يجوز التبرّع عنهم ، ولا يجوز الاستيجار ، ولا التبرّع عن الأحياء في الواجبات وإن كانوا عاجزين عن المباشرة إلّا الحجّ إذا كان مستطيعاً وكان عاجزاً عن المباشرة نعم يجوز إتيان المستحبات وإهداء ثوابها للأحياء ، كما يجوز ذلك للأموات ويجوز النيابة عن الأحياء في بعض المستحبات . (مسألة ١) : لا يكفي في تفرّغ ذمة الميت إتيان العمل وإهداء ثوابه ، بل لا بدّ إمّا من النيابة عنه بجعل نفسه نازلاً منزله أو بقصد إتيان^(٦) ما عليه^(٧) له ، ولو لم ينزل نفسه منزله ، نظير أداء دين الغير ، فالمتبرّع بتفريغ

(١) على الأحوط (خميني) .

(٢) بل على الأحوط فيه وفيما بعده (خوئي) .

(٣) كون جميع الأعيان النجسة ممّا فيه ضرر ممنوع لكن الأحوط منعهم عنها وإن كان وجوبه ولو مع الضرر الغير المعتمد به غير معلوم (خميني) .

(٤) بل الظاهر جوازها (خوئي) .

(٥) قد مرّ الاحتياط فيه (گلپايگاني) .

(٦) هذا محل إشكال وتنظيره بأداء الدين غير تام وكذا الحال في الأجير (خميني) .

هذا هو المتعين والتزويل يرجع إليه وإلا فلا أثر له (خوئي) .

(٧) بأن يقصد بفعله امتثال أمر الميت وأداء ما عليه وبهذا الاعتبار يصح أن يقال جعل نفسه بمنزلة نفسه أو فعله بمنزلة فعله أي في الامتثال وأداء التكليف (گلپايگاني) .

ج ١ في صلاة الاستيجار ٥٨٣

ذمة الميت له أن ينزل نفسه منزله ، وله أن يتبرع بأداء دينه من غير تنزيل ، بل الأجير أيضاً يتصور فيه الوجهان ، فلا يلزم أن يجعل نفسه نائباً ، بل يكفي أن يقصد إتيان ما على الميت وأداء دينه الذي لله . (مسألة ٢) : يعتبر في صحة عمل الأجير والمتبرع قصد القرية^(١) وتحققه في المتبرع لا إشكال فيه ، وأما بالنسبة إلى الأجير الذي من نيته أخذ العوض فربما يستشكل فيه ، بل ربما يقال من هذه الجهة أنه لا يعتبر فيه قصد القرية ، بل يكفي الإتيان بصورة العمل عنه ، لكن التحقيق^(٢) أن أخذ الأجرة داع^(٣) لداعي القرية ، كما في صلاة الحاجة^(٤) وصلاة الاستسقاء ، حيث إن الحاجة ونزول المطر داعيان إلى الصلاة مع القرية ، ويمكن أن يقال : إنما يقصد القرية^(٥) من جهة الوجوب عليه من باب الإجارة ، ودعوى أن الأمر الإجمالي ليس عبادياً بل هو توصلي مدفوعة بأنه تابع للعمل المستأجر عليه فهو مشترك بين التوصلية والتعبدية . (مسألة ٣) : يجب على من عليه واجب من الصلاة أو الصيام أو غيرهما من

(١) الذي يعتبر فيه هو قصد امتثال أمر المنوب عنه ولو كان الداعي لهذا القصد إيفاء الإجارة أو استحقاق الجعل وهذا معنى القرب المعتبر فيه (گلپایگانی) .

(٢) بل التحقيق أن النائب إذا نزل نفسه منزلة المنوب عنه يكون في اعتبار العقلاء المؤيد بالشرع فعله فعل المنوب عنه وقربه قربه لا قرب نفسه فهو يأخذ الأجرة لتحصيل قرب الغير لا قرب نفسه حتى يقال أن أخذ الأجرة مناف لقصد الله نعم لو كان إعطاء الأجرة لتحصيل العمل القربي أيضاً منافياً للخلوص المعتبر في العبادة لكان للإشكال وجه لكنه ممنوع وأما الوجهان المذكوران خصوصاً الثاني منهما فغير تام بل الظاهر أنهما مبنيان على حصول القرب للمؤجر مع أنه في غير محله إشكالاً وجواباً (خميني) .

(٣) بل التحقيق أن حال العبادة المستأجر عليها كحال العبادة المنذورة وأن الداعي الناشئ من قبل الإيجار وهو تفرغ الذمة مؤكداً للعبادة لأنه ينافيها (خوئي) .

(٤) إن كانت الحاجة والمطر فيهما داعيين على نحو المعاوضة فقد مر الإشكال فيه منه (قدس سره) وإن كانت العبادة لله برجاء قضاء الحاجة ونزول المطر فهو غير ما هو المفروض في المقام (گلپایگانی) .

(٥) هذا يصحح قرب الأجير وقد مر أن المعتبر فيه قرب المنوب عنه (گلپایگانی) .

الواجبات أن يوصي به ، خصوصاً مثل الزكاة والخمس والمظالم والكفارات من الواجبات المالية ، ويجب على الوصي إخراجها من أصل التركة في الواجبات المالية ومنها الحج الواجب ، ولو بنذرونحوه ، بل وجوب إخراج الصوم والصلاة من الواجبات البدنية أيضاً من الأصل^(١) لا يخلو عن قوّة^(٢) ، لأنّهادين الله ودين الله أحق أن يقضى . (مسألة ٤) : إذا علم أن عليه شيئاً من الواجبات المذكورة^(٣) وجب إخراجها من تركته ، وإن لم يوص به والظاهر أن إخباره بكونها عليه يكفي^(٤) في وجوب الإخراج من التركة . (مسألة ٥) : إذا أوصى بالصلاة أو الصوم ونحوهما ولم يكن له تركة لا يجب على الوصي أو الوارث إخراجها من ماله ولا المباشرة إلا ما فات منه لعذر^(٥) من الصلاة والصوم حيث يجب على الولي وإن لم يوص بهما ، نعم الأحوط^(٦) مباشرة الولد ذكراً كان أو أنثى^(٧) مع عدم التركة إذا أوصى بمباشرة لهما ، وإن لم يكن ممّاً يجب على الولي ، أو أوصى إلى غير الولي بشرط أن لا يكون مستلزماً للخرج من جهة كثرته ، وأمّا غير الولد ممّن لا يجب عليه إطاعته فلا يجب عليه ، كما لا يجب

(١) بل من الثلث في غير الدينية ومع عدم الوفاء أو عدم الوصيلة فالأحوط إخراج كبار الورثة من حصصهم إن لم يكن من يجب عليه القضاء ومعه فعليه ولا يخرج من التركة (گلپایگانی) .

(٢) الأقوى هو الخروج من الثلث (خميني) .
فيه إشكال والأحوط إخراج الكبار من سهمهم إذا لم يكن ولد أكبر وإلا كان عليه (آراكي) .

فيه منع وبه يظهر الحال في المسألة الآتية (خوئي) .
(٣) إذا كان مالية ويلحق بها الحج (خميني) .
من الحج والنذر والواجبات الدينية وأما غيرها فقد مرّ الاحتياط فيها (گلپایگانی) .

(٤) لا يخلو من إشكال بالنسبة إلى الحج وإن لا يخلو من وجه (خميني) .

(٥) بل مطلقاً على الأحوط بل الأظهر (خوئي) .

(٦) لا يترك مع الشرط المذكور (خميني) .

(٧) لا بأس بتركه (خوئي) .

ج ١ في صلاة الاستيجار ٥٨٥

على الولد أيضاً استيجاره إذا لم يتمكّن من المباشرة ، أو كان أوصى بالاستيجار عنه لا بمباشرة . (مسألة ٦) : لو أوصى بما يجب عليه من باب الاحتياط وجب إخراجه^(١) من الأصل^(٢) أيضاً وأما لو أوصى بما يستحبّ عليه من باب الاحتياط وجب العمل به ، لكن يخرج من الثلث ، وكذا لو أوصى بالاستيجار عنه أزيد من عمره فإنه يجب العمل به والإخراج من الثلث ، لأنه يحتمل أن يكون ذلك من جهة احتماله الخلل في عمل الأجير ، وأما لو علم فراغ ذمّته علماً قطعياً فلا يجب ، وإن أوصى به ، بل جوازه أيضاً محل إشكال .

(مسألة ٧) : إذا أجز نفسه لصلاة أو صوم أو حجّ فمات قبل الإتيان به فإن اشترط المباشرة بطلت الإجارة^(٣) بالنسبة إلى ما بقي عليه ، وتشتغل ذمّته بمال الإجارة إن قبضه فيخرج من تركته ، وإن لم يشترط المباشرة وجب استيجاره من تركته إن كان له تركة ، وإلا فلا يجب على الورثة كما في سائر الديون إذا لم يكن له تركة ، نعم يجوز تفريغ ذمّته من باب الزكاة أو نحوها أو تبرعاً .

(مسألة ٨) : إذا كان عليه الصلاة أو الصوم الاستيجاري ومع ذلك كان عليه فوائد من نفسه فإن وفّت التركة^(٤) بهما فهو وإلا قدّم الاستيجاري ، لأنه من قبيل دين الناس . (مسألة ٩) : يشترط^(٥) في الأجير أن يكون عارفاً بأجزاء

(١) المدار إنّما هو على وجوب الاحتياط في نظر الوارث (خوئي) .

(٢) في الحج والمالية كما مرّ (خميني) .

في الدينية كالحج والنذر وفي غيرها فمن الثلث ومع عدم الوفاء فالأحوط إخراج كبار الورثة من حصصهم كما مرّ (گلپایگانی) .

(٣) إن لم يمض زمان يتمكن من الإتيان وإلا يمكن القول باستحقاق عوض الفائت أو اختيار الفسخ وتحقيقه في محله (گلپایگانی) .

(٤) مرّ أن فوائد نفسه لا تخرج من أصل التركة (خوئي) .

(٥) بل يشترط أن يكون ممن يعمل عملاً صحيحاً ولو بالاحتياط أو العلم بعدم عروض الخلل على عمله نعم لو كان جاهلاً وشكّ في إتيان العمل صحيحاً لا يحكم بالصحة فالشرط المذكور مصحح جريان أصالة الصحة في عمله مع الشك (خميني) .

٥٨٦ في صلاة الاستيجار ج ١

الصلاة وشرائطها ومنافياتها وأحكام الخلل عن اجتهاد أو تقليد صحيح .
(مسألة ١٠) : الأحوط اشتراط عدالة الأجير وإن كان الأقوى كفاية الاطمينان
بإتيانه على الوجه الصحيح^(١) وإن لم يكن عادلاً . (مسألة ١١) : في كفاية
استيجار غير البالغ ولو ياذن وليه إشكال ، وإن قلنا بكون عباداته شرعية ، والعلم
بإتيانه على الوجه الصحيح ، وإن كان لا يبعد^(٢) ذلك مع العلم المذكور ، وكذا
لو تبرّع عنه مع العلم المذكور . (مسألة ١٢) : لا يجوز استيجار ذوي
الأعذار^(٣) خصوصاً من كان صلاته بالإيماء أو كان عاجزاً عن القيام ويأتي
بالصلاة جالساً ونحوه ، وإن كان ما فات من الميت أيضاً كان كذلك ، ولو
استأجر القادر فصار عاجزاً وجب عليه التأخير إلى زمان رفع العذر وإن ضاق
الوقت انفسخت الإجارة^(٤) . (مسألة ١٣) : لو تبرّع العاجز عن القيام مثلاً عن
الميت ففي سقوطه عنه إشكال . (مسألة ١٤) : لو حصل للأجير سهو أو شك
يعمل بأحكامه على وفق تقليده أو اجتهاده ولا يجب^(٥) عليه إعادة الصلاة .
(مسألة ١٥) : يجب على الأجير أن يأتي بالصلاة على مقتضى تكليف

(١) لا يلزم الاطمينان بصحة عمله فلو اطمأن بإتيانه. وشك في صحة عمله وفساده فالظاهر
جواز استيجاره (خميني) .

(٢) فيه إشكال لعدم ثبوت الشرعية في عباداته النياية (خوئي) .

(٣) هذا في القيود المعتبرة في نفس الصلاة وأما المعتبرة في المباشر فعدم جواز الاستيجار
المعذور عنها لا يخلو من إشكال وبذلك يظهر حال العذر الطارئ (خوئي) .

إطلاق الحكم لجميع الأعذار محل منع نعم هو أحوط (گلپایگانی) .

(٤) في إطلاقه إشكال ويأتي الكلام في كتاب الإجارة (خوئي) .

الحكم بالانفساخ في بعض الموارد ممنوع فالأحوط هو التراخي بالفسخ في الموارد
المشكوك (گلپایگانی) .

(٥) لكن لا يجوز للمستأجر الاكتفاء به لو علم بطلانه اجتهاداً أو تقليداً (گلپایگانی) .

ج ١ في صلاة الاستيجار ٥٨٧

الميت^(١) اجتهداً أو تقليداً ، ولا يكفي الإتيان بها على مقتضى تكليف نفسه^(٢) فلو كان يجب عليه تكبير الركوع أو التسبيحات الأربع ثلاثاً أو جلسة الاستراحة اجتهداً أو تقليداً وكان في مذهب الأجير عدم وجوبها يجب عليه الإتيان بها ، وأما لو انعكس فالأحوط الإتيان بها أيضاً^(٣) لعدم الصحة عند الأجير على فرض الترك ، ويحتمل الصحة إذا رضي المستأجر بتركها ، ولا ينافي ذلك البطلان في مذهب الأجير^(٤) إذا كانت المسألة اجتهادية ظنية لعدم العلم بالبطلان ، فيمكن قصد القرية الاحتمالية ، نعم لو علم علماً وجدائياً بالبطلان لم يكف لعدم إمكان قصد القرية حينئذ ، ومع ذلك لا يترك الاحتياط .
(مسألة ١٦) : يجوز استيجار كل من الرجل والمرأة للآخر ، وفي الجهر والإخفات يراعي حال المباشر ، فالرجل يجهر في الجهرية ، وإن كان نائباً عن

(١) إذا صار أجيراً لاتيان العمل الصحيح يجب الإتيان بما يصح عنده والأحوط ترك إجارة نفسه لعمل يراه باطلاً ولو اجتهداً أو تقليداً ولو كان بحسب رأي الميت صحيحاً (خميني) .

بل على مقتضى تكليف نفسه (آراكي) .
بل على مقتضى تكليف نفسه ولا يجوز للمستأجر الاكتفاء به مع البطلان عنده كما مرّ (گلپایگانی) .

(٢) هذا إذا أوصى الميت بالاستيجار عنه أو كان الأجير مستنداً في عدم وجوب شرط أو جزء عليه إلى أصل عملي وأما إذا كان مستنداً إلى إمامة معتبرة كاشفة عن عدم اشتغال ذمة الميت بأزيد مما يرى وجوبه فالاجتزاء به في فرض عدم الوصية لا يخلو من قوة (خوئي) .

(٣) بل هو الأقوى إذا كان الأيجار على تفريغ ذمة الميت وأما إذا كان على نفس العمل فالأظهر صحته فيما إذا احتملت صحة العمل واقعاً فيجب الإتيان به حينئذ رجاء هذا بالإضافة إلى الأجير وأما الولي فيجب عليه تفريغ ذمة الميت بما يراه صحيحاً ولو كان ذلك بالاستيجار ثانياً (خوئي) .

(٤) لا يستحق الإجارة مع البطلان على مذهبه من غير فرق بين العلم بالبطلان أو الظن المعبر به (گلپایگانی) .

المرأة ، والمرأة مخيرة وإن كانت نائبة عن الرجل . (مسألة ١٧) : يجوز مع عدم اشتراط الانفراد الإتيان بالصلاة الاستيجارية جماعة إماماً كان الأجير أو مأموماً ، لكن يشكل الاقتداء بمن يصلي الاستيجاري إلا إذا علم اشتغال ذمة من ينوب عنه بتلك الصلاة ، وذلك لغلبة^(١) كون الصلاة الاستيجارية احتياطية . (مسألة ١٨) : يجب على القاضي عن الميت أيضاً مراعاة الترتيب^(٢) في فوائته مع العلم به^(٣) ، ومع الجهل يجب اشتراط التكرار المحصل له ، خصوصاً إذا علم أن الميت كان عالماً بالترتيب . (مسألة ١٩) : إذا استؤجر لفوائت الميت جماعة يجب^(٤) أن يعين الوقت لكل منهم ليحصل الترتيب^(٥) السوابج ، وأن يعين لكل منهم أن يبدأ في دوره [أ] بالصلاة الفلانية مثل الظهر ، وأن يتمم اليوم واللييلة في دوره [ب] ، وأنه إن لم يتمم اليوم واللييلة بل مضى وقته وهو في الأثناء أن لا يحسب ما أتى به ، والألاختل الترتيب ، مثلاً إذا صلى الظهر والعصر فمضى وقته أو ترك البقية مع بقاء الوقت ففي اليوم الآخر يبدأ بالظهر ، ولا يحسب ما

(١) لا يحتاج عدم الجواز في الفرض إلى ثبوت الغلبة المزبورة فإن الشك في كون صلاة الإمام مأموماً بها في الواقع يكفي في عدم جواز الاقتداء به (خوئي) .
(٢) مر عدم وجوب الترتيب في القضاء إلا في المتربتين بالاصالة وبه يظهر الحال في المسألة الآتية (خوئي) .

قد مر عدم وجوب الترتيب نعم يجب على الأجير مراعاته مع الاشتراط ولو بانصراف إطلاق الإجارة إليه (گلپایگانی) .

(٣) الظاهر أن الميزان في وجوب مراعاة الترتيب علم الميت لا القاضي فلو جهل الميت لا يجب ولو مع علم القاضي ولو علم الميت يجب تحصيل الترتيب بالتكرار مع استيجاره لتفريغ ذمته ومع الجهل بحال الميت لا يجب التكرار (خميني) .

(٤) مع العلم بأن الميت كان عالماً بالواقعة ولا يجب مع الشك فيه فضلاً عن العلم بعدم علمه (خميني) .

(٥) بناءً على لزومه (گلپایگانی) .

ج ١ في صلاة الاستيجار ٥٨٩

أتى به من الصلاتين . (مسألة ٢٠) : لا تفرغ ذمة الميت بمجرد الاستيجار بل يتوقف على الإتيان بالعمل صحيحاً ، فلو عدم إتيان الأجير أو أنه أتى به باطلاً وجب الاستيجار ثانياً ، ويقبل قول الأجير بالإتيان به صحيحاً ، بل الظاهر جواز الاكتفاء ما لم يعلم عدمه^(١) حملاً لفعله على الصحة^(٢) إذا انقضى وقته^(٣) وأما إذا مات قبل انقضاء المدة فيشكل الحال ، والأحوط تجديد استيجار مقدار ما يحتمل بقاؤه من العمل . (مسألة ٢١) : لا يجوز للأجير أن يستأجر غيره للعمل إلا مع إذن المستأجر أو كون الإجارة واقعة على تحصيل العمل أعم من المباشرة والتسبب ، وحينئذ فلا يجوز^(٤) أن يستأجر بأقل من الأجرة المفعولة له إلا أن يكون آتياً ببعض العمل ولو قليلاً . (مسألة ٢٢) : إذا تبرّع متبرّع عن الميت قبل عمل الأجير ففرغت ذمة الميت انفسخت الإجارة^(٥) فيرجع^(٦) المؤجر^(٧) بالأجرة أو بقيتها إن أتى ببعض العمل ، نعم لو تبرّع متبرّع عن الأجير ملك الأجرة^(٨) . (مسألة ٢٣) : إذا تبين بطلان الإجارة بعد العمل

(١) فيه إشكال بل منع نعم لو علم وجود العمل وشك في فساده حمل على الصحة

(خوئي) .

(٢) إذا كان الشك فيها بعد العلم بالإتيان وأما مع الشك في الإتيان فمشكل (گلبایگانی) .

(٣) مع الشك في إتيان أصل العمل لا يحكم بإتيانه ولو انقضى الوقت ومع الاطمینان باتيانه

يحكم بصحته مع الشك فيها ولو قبل الإنقضاء (خميني) .

(٤) على الأحوط (خميني) .

(٥) هذا إذا وقع الإيجار على تفريغ ذمة الميت ومع ذلك لا يخلو إطلاقه من الإشكال وأما إذا

وقع على ذات العمل بداعي التفريغ واحتمل فساد عمل المتبرّع واقعاً فلا وجه للأنفاسخ

أصلاً (خوئي) .

(٦) المستأجر على المؤجر (گلبایگانی) .

(٧) بل المستأجر (گلبایگانی) .

(٨) مع عدم شرط المباشرة (خميني) .

مع عدم قيد المباشرة (گلبایگانی) .

استحقَّ الأجير^(١) أجره المثل بعمله ، وكذا إذا فسخت الإجارة من جهة الغبن لأحد الطرفين . (مسألة ٢٤) : إذا أجر نفسه لصلاة أربع ركعات من الزوال من يوم معيّن إلى الغروب فأخّر حتّى بقي من الوقت مقدار أربع ركعات ، ولم يصلّ صلاة عصر ذلك اليوم ففي وجوب صرف الوقت في صلاة نفسه أو الصلاة الاستيجاريّة إشكال^(٢) من أهميّة صلاة الوقت ومن كون صلاة الغير من قبيل حقّ الناس المقدّم على حقّ الله . (مسألة ٢٥) : إذا انقضى الوقت المضروب للصلاة الاستيجاريّة ولم يأت بها أو بقي منها بقية ، لا يجوز له أن يأتي بها بعد الوقت إلّا بإذن جديد من المستأجر . (مسألة ٢٦) : يجب تعيين الميث المنوب عنه ، ويكفي الإجمالي فلا يجب ذكر اسمه عند العمل ، بل يكفي من قصده المستأجر أو صاحب المال أو نحو ذلك . (مسألة ٢٧) : إذا لم يعيّن كيفية العمل من حيث الاتيان بالمستحبات يجب الاتيان على الوجه المتعارف . (مسألة ٢٨) : إذا نسي بعض المستحبات التي اشترطت^(٣) عليه أو بعض الواجبات ممّا عدا الأركان فالظاهر نقصان الأجرة^(٤) بالنسبة^(٥) إلّا إذا كان

(١) مشكل بل ممنوع إلا إذا كان الاتيان مستنداً بأمر المستأجر لا بزعم صحة الإجارة (گلپایگانی) .

(٢) الأقوى وجوب صلاة الوقت وانفساخ الإجارة (خميني) .

لا ينبغي الاشكال في تقديم صلاة نفسه (خوئي) .

لا يبعد لزوم الصرف في صلاة نفسه (گلپایگانی) .

(٣) إذا قيد مورد العمل به فلا يستحق من الأجرة شيئاً (گلپایگانی) .

(٤) بل الظاهر فيما اشترط عليه خيار تخلف الشرط ومع الفسخ يكون عليه أجرة مثل الناقص وفي الفرع الثاني مع الشرط كذلك ومع عدم الاشتراط إن وقعت الإجارة على الصلاة التامة يسقط الأجرة ومع وقوعها على تفريغ الذمة عليه الأجرة (خميني) .

إن كان للمنسي تدارك من القضاء وسجدة السهو أو الاتيان بعد المحل لا يبعد عدم نقصان الأجرة مع التدارك إلا مع التصريح بخلافه في الإجارة (گلپایگانی) .

(٥) الظاهر أن متعلق الاجارة ينصرف إلى الصحيح فلا يؤثر نسيان جزء غير ركني في استحقاق الأجرة شيئاً وأما الأجزاء المستحبة فالمتعارف منها وإن كان داخلاً في متعلق =

ج ١ في قضاء الولي ٥٩١

المقصود تفرغ الذمّة على الوجه الصحيح . (مسألة ٢٩) : لو أجر نفسه لصلاة شهر مثلاً فشك^(١) في أن المستأجر عليه صلاة السفر أو الحضر ولم يمكن الاستعلام من المؤجر أيضاً فالظاهر وجوب الاحتياط بالجمع ، وكذا لو أجر نفسه لصلاة وشك أنها الصبح أو الظهر مثلاً وجب الإتيان بهما . (مسألة ٣٠) : إذا علم أنه كان على الميت فوائت ولم يعلم أنه أتى بها قبل موته أو لا ، فالأحوط الاستيجار عنه^(٢) .

٤٤ - فصل في قضاء الولي

يجب على وليّ الميت رجل كان الميت أو امرأة^(٣) على الأصح^(٤) حرّاً كان أو عبداً أن يقضي عنه ما فاته من الصلاة لعذر^(٥) من مرض^(٦) أو سفر^(٧) أو حيض

= الاجارة بحسب الاطلاق إلا أنه منصرف عن صورة النسيان فلا يترتب على نسيانها أثر أيضاً نعم إذا أخذ شيء من الأجزاء الواجبة أو المستحبة في متعلق الإجارة صريحاً تعين التقسيط كما أنه إذا أخذ فيه شيء منها بنحو الاشتراط كان تخلفه موجباً للخيار (خوئي) .

(١) بأن نسي المستأجر عليه (غلپایگانی) .

(٢) بل الأقوى ذلك (خوئي) .

(٣) على الأحوط في الإمارة (غلپایگانی) .

(٤) بل الأصح خلافه فلا يجب عليه ما فات عن والدته (خميني) .

بل على الأحوط والأظهر اختصاص الحكم بالرجل (خوئي) .

(٥) الأقوى عدم الفرق بين العمد وغيره بل يجب قضاء ما تركه عصبياً وطغياناً على الأحوط (خميني) .

بل مطلقاً على الأصح ثم أن في عد المرض والسفر من العذر مسامحة واضحة (خوئي) .

بل مطلقاً على الأحوط (غلپایگانی) .

(٦) ليس المرض والسفر عذراً يسوغ به ترك الصلاة ولا يجب القضاء على الحائض .

(خميني) .

(٧) الأنسب أن يقال من نوم أو نسيان أو عجز أو تقيّة لأن المرض والسفر ليسا من الأعذار =

فيما يجب فيه القضاء ولم يتمكّن^(١) من قضائه^(٢) وإن كان الأحوط^(٣) قضاء جميع ما عليه ، وكذا في الصوم لمرض تمكّن من قضائه وأهمل به ، بل وكذا لو فاته^(٤) من غير المرض من سفر ونحوه^(٥) وإن لم يتمكّن^(٦) من قضائه والمراد به الولد الأكبر ، فلا يجب على البنت وإن لم يكن هناك ولد ذكر ، ولا على غير الأكبر من الذكور ، ولا على غير الولد من الأب والأخ والعَمّ والخال ونحوهم من الأقارب ، وإن كان الأحوط مع فقد الولد الأكبر قضاء المذكورين على ترتيب الطبقات وأحوط منه^(٧) قضاء الأكبر فالأكبر من الذكور ، ثم الإناث في كل طبقة حتى الزوجين والمعتق وضامن الجريمة . (مسألة ١) : إنما يجب على الولي قضاء ما فات عن الأبوين^(٨) من صلاة نفسيهما ، فلا يجب عليه ما وجب عليهما بالاستيجار ، أو على الأب من صلاة أبويه من جهة كونه ولياً . (مسألة ٢) : لا يجب على ولد الولد القضاء عن الميت إذا كان هو الأكبر حال الموت وإن كان

= والحيف لا يجب معه قضاء الصلاة نعم يجب معه قضاء الصوم (گلپایگانی) .

(١) بل مطلقاً على الأقوى (گلپایگانی) .

(٢) لا يبعد اختصاص وجوب القضاء على الولي بما إذا تمكن الميت منه قبل موته (خوئي) .

(٣) لا يترك (خميني) .

لا يترك (آراكي) .

(٤) بل وكذا لو فاته لغير عذر على الأحوط (آراكي) .

(٥) في وجوب القضاء في الفائت في غير السفر مع عدم تمكن الميت من قضائه إشكال (خوئي) .

(٦) على الأحوط في السفر وأما غيره فالظاهر أن التمكن معتبر فيه في وجوب القضاء (خميني) .

(٧) لا يترك (گلپایگانی) .

(٨) بل عن الأب كما مر (خميني) .

بل ما فات عن خصوص الأب كما تقدم (خوئي) .

ج ١ في قضاء الولي ٥٩٣

أحوط ، خصوصاً^(١) إذا لم يكن للميت ولد . (مسألة ٣) : إذا مات أكبر الذكور بعد أحد أبويه لا يجب على غيره من إخوانه الأكبر فالأكبر . (مسألة ٤) : لا يعتبر في الولي أن يكون بالغاً عاقلاً عند الموت ، فيجب على الطفل إذا بلغ ، وعلى المجنون إذا عقل ، وإذا مات غير البالغ قبل البلوغ أو المجنون قبل الإفاقة لا يجب على الأكبر بعدهما . (مسألة ٥) : إذا كان أحد الأولاد أكبر بالسن والآخر بالبلوغ فالولي هو الأول . (مسألة ٦) : لا يعتبر في الولي كونه وارثاً ، فيجب على الممنوع من الإرث^(٢) بالقتل أو الرق أو الكفر . (مسألة ٧) : إذا كان الأكبر خنثى مشكلاً فالولي غيره^(٣) من الذكور^(٤) وإن كان أصغر ، ولو انحصر في الخنثى لم يجب^(٥) عليه . (مسألة ٨) : لو اشتبه الأكبر بين الاثنين أو الأزید لم يجب على واحد منهم وإن كان الأحوط التوزيع أو القرعة . (مسألة ٩) : لو تساوى الولدان في السن قسّط القضاء عليهما^(٦) ويكلف بالكسر [أي ما لا يكون قابلاً للقسمة والتقسيم كصلاة واحدة ، وصوم يوم واحد] كلّ منهما على الكفاية فلهما أن يوقعاه دفعة ، ويحكم بصحة كلّ منهما وإن كان متّحداً في ذمة الميت ، ولو كان صوماً من قضاء شهر رمضان لا

(١) لا وجه للاحتياط في غير هذه الصورة (گلبایگانی) .

(٢) لا يبعد اختصاص الوجوب بغيره (خوئي) .

(٣) محل تأمل (خميني) .

بل يجب على غيره أيضاً (آراكي) .

(٤) ومع ذلك يجب على الخنثى قضاء ما فات عن أبيه إذا كان بلوغه بعد موت أبيه نعم إذا

قضاه غيره سقط عنه بلا إشكال (خوئي) .

على الأحوط (گلبایگانی) .

(٥) إلا إذا لم يكن ذكور في الورثة فإن الأحوط حيثنذ وجوب القضاء عليه لما مرّ

(گلبایگانی) .

(٦) الظاهر أن الوجوب كفائي مع إمكان التقسيط وعدمه فإن الظاهر وجوب طبيعي المقتضى

على طبيعي الولي ولازم ذلك كون الوجوب عيناً إذا لم يتعدد الولي وكفائياً إذا تعدد

(خوئي) .

يجوز لهما^(١) الإفطار^(٢) بعد الزوال ، والأحوط الكفارة على كل منهما^(٣) مع الإفطار بعده ، بناء على وجوبها في القضاء عن الغير أيضاً كما في قضاء نفسه .
(مسألة ١٠) : إذا أوصى الميت بالاستيجار عنه سقط عن الولي بشرط الإتيان من الأجير صحيحاً . (مسألة ١١) : يجوز للولي أن يستأجر ما عليه من القضاء عن الميت . (مسألة ١٢) : إذا تبرع بالقضاء عن الميت متبرع سقط عن الولي . (مسألة ١٣) : يجب^(٤) على الولي^(٥) مراعاة الترتيب^(٦) في قضاء الصلاة ، وإن جهله وجب عليه الاحتياط بالتكرار^(٧) . (مسألة ١٤) : المناط في الجهر والإخفات على حال الولي المباشر لا الميت فيجهر في الجهرية وإن كان القضاء عن الأم . (مسألة ١٥) : في أحكام الشك والسهو يراعي الولي تكليف نفسه اجتهاداً أو تقليداً لا تكليف الميت ، بخلاف أجزاء الصلاة وشرائطها ، فإنه يراعي تكليف الميت^(٨) وكذا في أصل وجوب القضاء^(٩) فلو كان مقتضى تقليد الميت أو اجتهاده وجوب القضاء عليه يجب على الولي

-
- (١) على الأحوط (خميني) .
(٢) لا يبعد جوازه لأحدهما إذا اطمأن باتمام الآخر (خوئي) .
(٣) لا يبعد كون وجوبها أيضاً كفاثياً نعم إذا لم يتقارن الإفطاران فوجوبها على المتأخر لا يخلو من وجه (خوئي) .
(٤) مع علم الميت ومع جهله أو الشك في حاله لا يجب فلا يجب التكرار (خميني) .
(٥) بناءً على وجوبه في قضاء نفسه وقد مر عدم الوجوب (گليايگاني) .
(٦) مر عدم وجوبها (خوئي) .
(٧) بل يراعي تكليف نفسه وكذا في أصل وجوب القضاء (خميني) .
إلا إذا كان حرجاً (آراكي) .
مر حكمه (خوئي) .
(٨) بل تكليف نفسه وكذا في أصل وجوب القضاء (آراكي) .
بل تكليف نفسه وكذا في أصل وجوب القضاء ولا فرق بين صورة العلم وعدمه (گليايگاني) .
(٩) المتبع فيه اجتهاد الولي أو تقليده على الأظهر (خوئي) .

ج ١ في قضاء الولي ٥٩٥

الإتيان به وإن كان مقتضى مذهبه عدم الوجوب وإن كان مقتضى مذهب الميت عدم الوجوب لا يجب عليه وإن كان واجباً بمقتضى مذهبه إلا إذا علم علماً وجدانياً قطعياً ببطلان مذهب الميت ، فيسراعي حيثئذ تكليف نفسه .
(مسألة ١٦) : إذا علم الولي أن على الميت فوائت ولكن لا يدري أنها فاتت لعذر^(١) من مرض أو نحوه أو لا لعذر لا يجب عليه^(٢) القضاء^(٣) ، وكذا إذا شك في أصل الفوت وعدمه . (مسألة ١٧) : المدار في الأكبرية على التولد لا على انعقاد النطفة ، فلو كان أحد الولدين أسبق انعقاداً والآخر أسبق تولداً فالولي هو الثاني ، ففي التوأمين الأكبر أولهما تولداً . (مسألة ١٨) : الظاهر عدم اختصاص ما يجب على الولي بالفوائت اليومية ، فلو وجب عليه صلاة بالنذر الموقت وفاتت منه لعذر وجب^(٤) على الولي قضاؤها . (مسألة ١٩) :
الظاهر أنه يكفي^(٥) في الوجوب على الولي إخبار الميت^(٦) بأن عليه قضاء ما فات لعذر . (مسألة ٢٠) : إذا مات في أثناء الوقت بعد مضي مقدار الصلاة بحسب حاله قبل أن يصلّي وجب على الولي قضاؤها^(٧) . (مسألة ٢١) : لو لم يكن ولي^(٨) أو كان ومات قبل أن يقضي عن الميت وجب الاستيجار^(٩) من

(١) مرّ عدم الفرق بين الفوت لعذر وغيره (خميني) .

(٢) قد علم مما مرّ أنه يجب عليه (آراكي) .

قد مرّ أن الأحوط القضاء مطلقاً (گلپایگانی) .

(٣) بل يجب عليه على ما مرّ (خوئي) .

(٤) على الأحوط (گلپایگانی) .

(٥) لا يخلو من إشكال نعم هو الأحوط (خميني) .

(٦) في كفايته إشكال بل منع (خوئي) .

(٧) لكن لا ينوي القضاء إذا أتى بها قبل مضي وقتها كما أن الأحوط ترك تأخيرها عن الوقت (گلپایگانی) .

(٨) قد مرّ الاحتياط فيه ومع موت الولي لا يبعد عدم الوجوب إلا مع الإيضاء فيخرج من الثلث (گلپایگانی) .

(٩) قد مرّ أن الأقوى عدم الوجوب ومع الإيضاء يخرج من الثلث (خميني) .

تركته^(١) وكذا لو تبين بطلان ما أتى به . (مسألة ٢٢) : لا يمنع من الوجوب على الولي اشتغال ذمته بفوائت نفسه ، ويتخير في تقديم أيهما شاء . (مسألة ٢٣) : لا يجب عليه الفور في القضاء عن الميت وإن كان أولى وأحوط . (مسألة ٢٤) : إذا مات الولي بعد الميت قبل أن يتمكن من القضاء ففي الانتقال إلى الأكبر بعده إشكال^(٢) . (مسألة ٢٥) : إذا استأجر الولي غيره لما عليه من صلاة الميت فالظاهر أن الأجير يقصد النيابة عن الميت لا عنه .

٤٥ - فصل في الجماعة

وهي المستحبات الأكيدة في جميع الفرائض ، خصوصاً اليومية منها وخصوصاً في الأدائية ، ولا سيما في الصباح والعشاءين ، وخصوصاً لجيران المسجد أو من يسمع النداء ، وقد ورد في فضلها وذم تاركها من ضروب التأكيدات ما كاد يلحقها بالواجبات ، ففي الصحيح : الصلاة في جماعة تفضل على صلاة الفرد بأي الفرد بأربع وعشرين درجة ، وفي رواية زرارة قلت لأبي عبد الله (عليه السلام) : ما يروي الناس أن الصلاة في جماعة أفضل من صلاة الرجل وحده بخمس وعشرين ، فقال (عليه السلام) : صدقوا فقلت : الرجلان يكونان جماعة ؟ قال (عليه السلام) : نعم ، ويقوم الرجل عن يمين الإمام . وفي رواية محمد بن عمار قال : أرسلت إلى الرضا (عليه السلام) أسأله عن الرجل يصلي المكتوبة وحده في مسجد الكوفة أفضل أو صلاته مع جماعة ؟ فقال (عليه السلام) : الصلاة في جماعة أفضل . مع أنه ورد أن الصلاة في مسجد الكوفة تعدل ألف صلاة ، وفي بعض الأخبار ألفين ، بل في

(١) الأحوط استيجار الكبار من سبهم (آراكي) .

مر أن الأقوى عدم وجوبه إلا مع الإيضاء (خوئي) .

(٢) أظهره عدم الانتقال كما صرح بنظيره في المسألة الرابعة (خوئي) .

خبر قال رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) : أتاني جبرائيل مع سبعين ألف ملك بعد صلاة الظهر ، فقال : يا محمد ، إن ربك يقرئك السلام ، وأهدي إليك هديتين ، قلت : ما تلك الهديتان ؟ قال : الوتر ثلاث ركعات ، والصلاة الخمس في جماعة ، قلت : يا جبرائيل ما لأمتي في الجماعة ؟ قال : يا محمد : إذا كانا اثنين كتب الله لكل واحد بكل ركعة مائة وخمسين صلاة ، وإذا كانوا ثلاثة كتب الله لكل واحد بكل ركعة ستمائة صلاة ، وإذا كانوا أربعة كتب الله لكل واحد ألفاً ومائتي صلاة ، وإذا كانوا خمسة كتب الله لكل واحد بكل ركعة ألفين وأربعمائة صلاة ، وإذا كانوا ستة كتب الله لكل واحد منهم بكل ركعة أربعة آلاف وثمانمائة صلاة ، وإذا كانوا سبعة كتب الله لكل واحد منهم بكل ركعة تسعة آلاف وستمائة صلاة ، وإذا كانوا ثمانية كتب الله لكل واحد منهم بكل ركعة تسعة عشر ألفاً ومائتي صلاة ، وإذا كانوا تسعة كتب الله لكل واحد منهم بكل ركعة ستة وثلاثين ألفاً وأربعمائة صلاة ، وإذا كانوا عشرة كتب الله لكل واحد منهم بكل ركعة سبعين ألفاً وألفين وثمانمائة صلاة ، فإن زادوا على العشرة فلو صارت السماوات كلها قرطاساً والبحار مداداً والأشجار أقلاماً والثلثان مع الملائكة كتاباً لم يقدرُوا أن يكتبوا ثواب ركعة ، يا محمد ! تكبيرة يدرکہا المؤمن مع الإمام خير من ستين ألف حجة وعمرة ، وخير من الدنيا وما فيها بسبعين ألف مرة ، وركعة يصلّيها المؤمن مع الإمام خير من مائة ألف دينار يتصدق بها على المساكين ، وسجدة يسجدها المؤمن مع الإمام في جماعة خير من عتق مائة رقبة . وعن الصادق (عليه السلام) : الصلاة خلف العالم بألف ركعة ، وخلف القرشي بمائة . ولا يخفى أنه إذا تعددت جهات الفضل تضاعف الأجر ، فإذا كانت في مسجد السوق الذي تكون الصلاة فيه بائتي عشرة صلاة يتضاعف بمقداره ، وإذا كانت في مسجد القبيلة الذي تكون الصلاة فيه بخمسة وعشرين فكذلك ، وإذا كانت في المسجد الجامع الذي تكون الصلاة فيه بمائة يتضاعف بقدره ، وكذا إذا كانت في مسجد الكوفة الذي بألف أو كانت عند

عليّ (عليه السلام) الذي فيه بمائتي ألف ، وإذا كانت خلف العالم أو السيّد فأفضل ، وإن كانت خلف العالم السيّد فأفضل وكلّما كان الإمام أوثق وأورع وأفضل فأفضل وإذا كان المأمومون ذوو فضل فتكون أفضل ، وكلّما كان المأمومون أكثر كان الأجر أزيد ، ولا يجوز تركها رغبة عنها أو استخفافاً بها ، ففي الخبر : لا صلاة لمن لا يصلي في المسجد إلّا من علة ، ولا غيبة لمن صلى في بيته ورغب عن جماعتنا ، ومن رغب عن جماعة المسلمين وجب على المسلمين غيبته ، وسقطت بينهم عدالته ، ووجب هجرانه ، وإذا دفع إلى إمام المسلمين أنذرته وحذّره ، فإن حضر جماعة المسلمين وإلا أحرق عليه بيته . وفي آخر : أن أمير المؤمنين (عليه السلام) بلغه أنّ قوماً لا يحضرون الصلاة في المسجد فخطب فقال : إنّ قوماً لا يحضرون الصلاة معنا في مساجدنا فلا يؤاكلونا ولا يشاربونا ولا يشاورونا ولا يناكحونا ، أو يحضروا معنا صلاتنا جماعة ، وإنّي لأوشك بنار تشعل في دورهم فأحرقها عليهم أو ينتهون ، قال : فامتنع المسلمون من مؤاكلتهم ومشاربتهم ومناكحتهم حتّى حضروا لجماعة المسلمين . إلى غير ذلك من الأخبار الكثيرة ، فمقتضى الإيمان عدم الترك من غير عذر سيّماً مع الاستمرار عليه ، فإنّه كما ورد لا يمنع الشيطان من شيء من العبادات منعها ، ويعرض عليهم الشبهات من جهة العدالة ونحوها حيث لا يمكنهم إنكارها ، لأنّ فضلها من ضروريّات الدين . (مسألة ١٠) : تجب الجماعة في الجمعة وتشتط في صحتّها ، وكذا العيدين مع اجتماع شرائط الوجوب ، وكذا إذا ضاق الوقت^(١) عن تعلّم القراءة^(٢) لمن لا يحسنها مع قدرته على التعلّم ، وأمّا إذا كان عاجزاً عنه أصلاً فلا يجب عليه حضور الجماعة وإن

(١) وجوب الجماعة فيه تكليفي محض على الأظهر (خوئي) .

على الأحوط (گلپایگانی) .

(٢) على الأحوط (خميني) .

ج ١ في صلاة الجماعة ٥٩٩

كان أحوط ، وقد تجب بالنذر^(١) والعهد واليمين ، ولكن لو خالف صحّت الصلاة^(٢) وإن كان متعمداً ووجبت حينئذ عليه الكفارة ، والظاهر وجوبها^(٣) أيضاً إذا كان ترك الوسواس موقوفاً عليها^(٤) وكذا إذا ضاق الوقت عن إدراك الركعة بأن كان هناك إمام في حال الركوع بل وكذا إذا كان بطيئاً في القراءة في ضيق الوقت ، بل لا يبعد وجوبها بأمر أحد الوالدين^(٥) . (مسألة ٢) : لا تشرع الجماعة في شيء من النوافل الأصليّة وإن وجبت بالعارض بنذر أو نحوه حتّى صلاة الغدير^(٦) على الأقوى^(٧) إلّا في صلاة الإستسقاء ، نعم لا بأس بها فيما صار نفلاً بالعارض ، كصلاة العيدين^(٨) مع عدم اجتماع شرائط الوجوب ، والصلاة المعادة جماعة ، والفريضة المتبرّع بها^(٩) عن الغير ، والمأتمّي بها من جهة الاحتياط الاستحبابي^(١٠) . (مسألة ٣) : يجوز الاقتداء في كل من

-
- (١) قد مرّ أن عنوان المنذور لا يجب بالنذر وكذا في أخويه (خميني) .
(٢) إن كانت المنذورة صلاة الجماعة وأما إن كان المنذور اتيانها جماعة فالظاهر بطلان الفرادى لأنها تفويت لموضوع النذر (گلپایگانی) .
(٣) الظاهر عدم وجوبها شرعاً بل هو إلزام عقلي وكذا في ضيق الوقت عن إدراك ركعة (خميني) .
(٤) وكان الوسواس موجباً لبطلان الصلاة (خوئي) .
(٥) وجوب طاعة الوالدين في مثله محل تأمل وإن كان أحوط لكن وجوب عنوان الجماعة مع فرض وجوب طاعتها محل منع كما مر في مثل النذر بل الواجب هو طاعتها ويتحد في الخارج مصداق الطاعة والجماعة (خميني) .
وجوب إطاعتها فيما لا يرجع إلى حسن المعاشرة محل إشكال (خوئي) .
إذا استلزم مخالفتها العقوق وإلا فهو الأحوط (گلپایگانی) .
(٦) الأقوى مشروعيتها في صلاة الغدير (آراكي) .
(٧) الاقوائية ممنوعة نعم هو أحوط ولكن لا بأس باتيانها جماعة رجاء لما نسب إلى المشهور (گلپایگانی) .
(٨) الأحوط إتيان صلاتهما في زمن الغيبة فرادى (خميني) .
(٩) في هذا المثال بل المثال الآتي مناقشة (خميني) .
(١٠) على تفصيل يأتي انشاء الله (خوئي) .

الصلوات اليومية بمن يصلي الأخرى أيّ منها كانت ، وإن اختلفا في الجهر والإخفات ، والأداء والقضاء والقصر والتمام ، بل والوجوب والندب ، فيجوز اقتداء مصلي الصبح أو المغرب أو العشاء بمصلي الظهر أو العصر ، وكذا العكس ، ويجوز اقتداء المؤدّي بالقاضي والعكس ، والمسافر بالحاضر والعكس ، والمعيد صلاته بمن لم يصلّ والعكس والذي يعيد صلاته احتياطاً استحبابياً أو وجوباً بمن يصلي وجوباً ، نعم يشكل اقتداء من يصلي وجوباً بمن يعيد احتياطاً^(١) ولو كان وجوباً ، بل يشكل اقتداء المحتاط بالمحتاط إلا إذا كان احتياطهما من جهة واحدة . (مسألة ٤) : يجوز^(٢) الاقتداء^(٣) في اليومية^(٤) أيّاً منها كانت ، أداء أو قضاء بصلاة الطواف^(٥) كما يجوز العكس . (مسألة ٥) : لا يجوز الاقتداء في اليومية بصلاة الاحتياط في الشكوك ، والأحوط^(٦) ترك العكس أيضاً^(٧) وإن كان لا يبعد الجواز ، بل الأحوط^(٨) ترك الاقتداء فيها ولو بمثلها من صلاة الاحتياط ، حتى إذا كان جهة الاحتياط متحدة ، وإن كان لا

(١) إلا إذا قصد الامام الأمر المتوجّه عليه وجوباً على تقدير البطلان واستحباباً على تقدير الصحة بعنوان المعادة مع تحقق موضوعها فإنه لا إشكال فيه (گلپایگانی) .

(٢) محل إشكال أصلاً وعكساً بل مشروعية الجماعة في صلاة الطواف محل إشكال (خميني) .

(٣) يشكل الاقتداء في صلاة الطواف وبها (آراكي) .

(٤) فيه وفي عكسه إشكال بل مشروعية الجماعة في صلاة الطواف في نفسها محل إشكال (خوئي) .

(٥) مشكل أصلاً وعكساً بل الأحوط عدم الاكتفاء بالجماعة في صلاة الطواف (گلپایگانی) .

(٦) لا يترك فيه وفيما بعده (خميني) .

لا يترك (آراكي) .

(٧) بل الأظهر ذلك (خوئي) .

(٨) لا يترك الاحتياط بل الأظهر عدم الجواز في بعض الصور (خوئي) .

لا يترك (گلپایگانی) .

ج ١ في صلاة الجماعة ٦٠١

يبعد الجواز في خصوص صورة الاتحاد ، كما إذا كان الشك الموجب للاحتياط مشتركاً بين الإمام والمأموم . (مسألة ٦) : لا يجوز اقتداء مصلي اليومية أو الطواف بمصلي الآيات أو العيدين أو صلاة الأموات ، وكذا لا يجوز العكس ، كما أنه لا يجوز اقتداء كل من الثلاثة بالآخر . (مسألة ٧) : الأحوط عدم اقتداء مصلي العيدين^(١) بمصلي الاستسقاء . وكذا العكس وإن اتفقا في النظم . (مسألة ٨) : أقل عدد تنعقد به الجماعة في غير الجمعة والعيدين إثنان ، أحدهما الإمام ، سواء كان المأموم رجلاً أو امرأة ، بل وصياً مميزاً على الأقوى ، وأما في الجمعة والعيدين فلا تنعقد إلا بخمسة أحدهم الإمام . (مسألة ٩) : لا يشترط في انعقاد الجماعة في غير الجمعة والعيدين^(٢) نية الإمام^(٣) الجماعة والإمامة ، فلو لم ينوها مع اقتداء غيره به تحققت الجماعة ، سواء كان الإمام ملتفتاً لاقتداء الغير به أم لا ، نعم حصول الثواب في حقه موقوف على نية الإمامة وأما المأموم فلا بد له من نية الإيتام ، فلو لم ينوه لم تتحقق الجماعة في حقه . وإن تابعه في الأقوال والأفعال ، وحينئذ فإن أتى بجميع ما يجب على المنفرد صحت صلاته ، وإلا فلا ، وكذا يجب وحدة الإمام ، فلو نوى الاقتداء باثنين ولو كانا متقارنين في الأقوال والأفعال لم تصح جماعة ، وتصح فرادى إن أتى بما يجب على المنفرد ولم يقصد التشريع^(٤) ^(٥) ويجب عليه تعيين الإمام بالاسم أو الوصف^(٥) أو الإشارة الذهنية أو الخارجية ،

(١) بل الأقوى (خوئي) .

(٢) وبعض فروض المعادة بناء على مشروعيتها (خميني) .

وفي غير المعادة جماعة (خوئي) .

(٣) بل لا يعتبر نيته مطلقاً نعم فيما يشترط فيه الجماعة يعتبر للإمام الوثوق بتحققها حين

الشروع في الصلاة (گلبايجاني) .

(٤) بل ولو قصده على الأقوى (خميني) .

(٥) في كفاية الاسم أو الوصف تأمل إذا لم يمكن الإشارة إليه ذهنياً ولا حساً وكذا الاقتضاء

بمن يجهر إذا كان مردداً (گلبايجاني) .

فيكفي التعيين الإجمالي كنية الاقتداء بهذا الحاضر ، أو بمن يجهر في صلاته مثلاً من الأئمة الموجودين أو نحو ذلك ، ولو نوى الاقتداء بأحد هذين أو أحد هذه الجماعة لم تصح جماعة ، وإن كان من قصده تعيين أحدهما بعد ذلك في الأثناء أو بعد الفراغ . (مسألة ١٠) : لا يجوز الاقتداء بالمأموم فيشترط أن لا يكون إمامه مأموماً لغيره . (مسألة ١١) : لو شك في أنه نوى الإيتام أم لا بنى على العدم ، وأتم منفرداً ، وإن علم أنه قام بنية الدخول في الجماعة ، نعم لو ظهر عليه (١) أحوال الإيتام كالانصات (٢) ونحوه فالأقوى عدم الالتفات ولحوق أحكام الجماعة ، وإن كان الأحوط الإتمام منفرداً ، وأمّا إذا كان ناوياً للجماعة ورأى نفسه مقتدياً وشك في أنه من أول الصلاة نوى الانفراد أو الجماعة فالأمر أسهل . (مسألة ١٢) : إذا نوى الاقتداء بشخص على أنه زيد فبان أنه عمرو فإن لم يكن عمرو عادلاً (٣) بطلت جماعته وصلاته (٤) أيضاً (٥) إذا ترك القراءة أو أتى بما يخالف صلاة المنفرد ، وإلا صحت على الأقوى ، وإن التفت في الأثناء ولم يقع منه ما ينافي صلاة المنفرد أتم منفرداً ، وإن كان عمرو أيضاً عادلاً ففي

(١) بل إذا اشتغل بوظيفة من وظائف المأموم وكذا في الفرع الثاني (كلايگانی) .

(٢) بعنوان المأمومية وإلا فمحل إشكال (خمینی) .

لا أثر لظهور الحال في الحكم بتحقيق الجماعة نعم لو كان من نيته الجماعة بحيث كان

احتمال عدمها مستنداً إلى الغفلة لم يبعد جريان قاعدة التجاوز (خوئی) .

(٣) الظاهر عدم اعتبار عدالة عمرو (آراکي) .

(٤) صحة صلاته لا يخلو من قوة إذا لم يزد ركناً (خمینی) .

(٥) بل صحت صلاته وإن ترك القراءة إلا إذا أتى بما يوجب البطلان مطلقاً ولو سهواً

(خوئی) .

مقتضى الاحتياط في جميع الصور بطلان الجماعة وأما الصلاة فمقتضى القاعدة صحتها

في جميع الصور إلا إذا زاد ركناً بعنوان المتابعة أو رجع إلى الإمام في الشك

(كلايگانی) .

ج ١ في صلاة الجماعة ٦٠٣

المسألة صورتان (١) : إحداهما أن يكون قصده الاقتداء بزيد وتخيل أن الحاضر هو زيد ، وفي هذه الصورة تبطل جماعته وصلاته (٢) أيضاً إن خالفت صلاة المنفرد. الثانية أن يكون قصده الاقتداء بهذا الحاضر ، ولكن تخيل أنه زيد فبان أنه عمرو ، وفي هذه الصورة الأقوى صحة جماعته وصلاته ، فالمناط ما قصده لا ما تخيله من باب الاشتباه في التطبيق . (مسألة ١٣) : إذا صلى اثنان وبعد الفراغ علم أن نيّة كلّ منهما الإمامة للآخر صحّت صلاتهما ، أمّا لو علم أن نيّة كلّ منهما الايتمام بالآخر استأنف كلّ منهما الصلاة إذا كانت (٣) مخالفة (٤) لصلاة المنفرد ، ولو شكّا فيما أضمره فالأحوط الاستيناف ، وإن كان الأقوى الصّحة إذا كان الشكّ بعد الفراغ أو قبله مع نيّة الانفراد (٥) بعد الشكّ . (مسألة ١٤) : الأقوى (٦) والأحوط عدم نقل نيّته من إمام إلى إمام آخر اختياراً ، وإن كان الآخر أفضل وأرجح نعم لو عرض للإمام ما يمنعه من إتمام صلاة من موت أو جنون أو إغماء أو صدور حدث ، بل ولو لتذكّر حدث سابق جاز للمأمومين تقديم إمام (٧) آخر (٨) وإتمام الصلاة معه ، بل الأقوى ذلك لو عرض له ما يمنعه من إتمامها مختاراً ، كما لو صار فرضه الجلوس حيث لا يجوز البقاء على الاقتداء به لما يأتي من عدم جواز ايتمام القائم بالقاعد .

(١) الأقوى صحة صلاة وجماعته في الصورتين (خميني) .

(٢) بل تصحّ صلاته وجماعته على الأظهر (خوئي) .

(٣) بل مطلقاً على الأحوط (خميني) .

(٤) بزيادة الركن أو الرجوع في الشك إلى الآخر لا بمجرد ترك القراءة بتخيّل الاقتداء (گلپایگانی) .

(٥) وعدم زيادة ركن (خميني) .

(٦) لا تخلو القوة من تأمل (خميني) .

(٧) بشرط أن يكون هو من المأمومين (خوئي) .

(٨) من المأمومين (گلپایگانی) .

٦٠٤ في صلاة الجماعة ج ١

(مسألة ١٥) : لا يجوز^(١) للمنفرد العدول إلى الإتيان في الأثناء .
(مسألة ١٦) : يجوز العدول من الإتيان إلى الانفراد ولو اختياراً في جميع أحوال الصلاة على الأقوى ، وإن كان ذلك من نيته^(٢) في أول الصلاة لكن الأحوط^(٣) عدم العدول إلا للضرورة ولو دنيوية خصوصاً في الصورة الثانية .
(مسألة ١٧) : إذا نوى الانفراد بعد قراءة الإمام قبل الدخول في الركوع لا يجب عليه القراءة ، بل لو كان في أثناء القراءة يكفيه بعد نية الانفراد قراءة ما بقي منها ، وإن كان الأحوط استينافها^(٤) خصوصاً إذا كان في الأثناء .
(مسألة ١٨) : إذا أدرك الإمام راعياً يجوز له الإتيان والركوع معه ، ثم العدول إلى الانفراد اختياراً ، وإن كان الأحوط ترك العدول حينئذ ، خصوصاً إذا كان ذلك من نيته^(٥) أولاً . (مسألة ١٩) : إذا نوى الانفراد بعد قراءة الإمام وتمّ صلاته فنوى الاقتداء به في صلاة أخرى قبل أن يركع الإمام في تلك الركعة أوحال كونه في الركوع من تلك الركعة جاز ، ولكنه خلاف الاحتياط^(٦) .
(مسألة ٢٠) : لو نوى الانفراد في الأثناء لا يجوز^(٧) له العود إلى الإتيان ، نعم لو تردّد في الانفراد وعدمه ثم عزم على عدم الانفراد صح^(٨) بل لا يبعد^(٩)

(١) على الأحوط (خميني) .

(٢) صحة الجماعة معها لا تخلو من إشكال (خوئي) .

(٣) لا يترك وإن كان الجواز لا يخلو من قوة خصوصاً في الصورة الأولى (خميني) .
لا يترك نعم مع العذر خصوصاً في التشهد الأخير وفي السلام مطلقاً لا بأس به (گلپایگانی) .

(٤) لا يترك ذلك بل وجوبه في الفرض الثاني قوي (خوئي) .

(٥) مرّ الإشكال في هذا الفرض آنفاً (خوئي) .

(٦) لم يظهر وجهه (خوئي) .

(٧) على الأحوط (خميني) .

(٨) فيه إشكال وكذا فيما لو نوى الانفراد ثم عدل بلا فصل (خوئي) .

(٩) مشكل (آراكي) .

ج ١ في صلاة الجماعة ٦٠٥

جواز العود إذا كان بعد نية الانفراد بلا فصل ، وإن كان الأحوط^(١) عدم العود مطلقاً^(٢) . (مسألة ٢١) : لو شك في أنه عدل إلى الانفراد أم لا بنى على عدمه . (مسألة ٢٢) : لا يعتبر في صحة الجماعة قصد القربة من حيث الجماعة ، بل يكفي قصد القربة في أصل الصلاة ، فلو كان قصد الإمام من الجماعة الجاه^(٣) أو مطلب آخر ديني ولكن كان قاصداً للقربة في أصل الصلاة صح^(٤) ، وكذا إذا كان قصد المأموم من الجماعة سهولة الأمر عليه أو الفرار من الوسوسة أو الشك أو من تعب تعلم القراءة أو نحو ذلك ، من الأغراض الدنيوية صحَّت صلاته مع كونه قاصداً للقربة فيها نعم لا يترتب ثواب الجماعة إلا بقصد القربة فيها . (مسألة ٢٣) : إذا نوى الاقتداء بمن يصلي صلاة لا يجوز الاقتداء فيها سهواً أو جهلاً ، كما إذا كانت نافلة أو صلاة الآيات مثلاً ، فإن تذكر قبل الاتيان بما ينافي صلاة المنفرد عدل^(٥) إلى الانفراد وصحَّت ، وكذا تصح إذا تذكر بعد الفراغ ولم تخالف^(٦) صلاة المنفرد وإلا بطلت^(٧) . (مسألة ٢٤) : إذا لم يدرك الإمام إلا في الركوع أو أدركه في أول الركعة أو في أثنائها أو قبل الركوع فلم يدخل في الصلاة إلى أن ركع جاز له

(١) لا يترك (خميني) .

(٢) لا يترك (گلپایگانی) .

(٣) فيه إشكال جداً (آراكي) .

هذا في غاية الاشكال والأحوط قصد القربة مطلقاً (گلپایگانی) .

(٤) الظاهر صحة صلاته وأما صحته جماعة فمحل إشكال وكذا في المأموم فلو لم يأت مع

ذلك بوظيفة المنفرد فصحة صلاته أيضاً مشككة (خميني) .

(٥) بل صحت بلا احتياج إلى العدول (خميني) .

(٦) قد مر التفصيل في نظائره (گلپایگانی) .

(٧) بل صحت إلا إذا زاد ركناً وترك الحمد لا يضر (خميني) .

صحة الصلاة مطلقاً إلا فيما إذا أتى بما تبطل به الصلاة عمداً وسهواً لا تخلو من قوة

(خوئي) .

الدخول معه ، وتحسب له ركعة ، وهو منتهى ما تدرك به الركعة في ابتداء الجماعة على الأقوى ، بشرط أن يصل إلى حد الركوع قبل رفع الإمام رأسه ، وإن كان بعد فراغه من الذكر على الأقوى فلا يدركها إذا أدركه بعد رفع رأسه ، بل وكذا لو وصل المأموم إلى الركوع بعد شروع الإمام في رفع الرأس ، وإن لم يخرج بعد عن حده على الأحوط ، وبالجمله إدراك الركعة في ابتداء الجماعة يتوقف على إدراك ركوع الإمام قبل الشروع في رفع رأسه ، وأما في الركعات الآخر فلا يضر^(١) عدم إدراك الركوع مع الإمام^(٢) بأن ركع بعد رفع^(٣) رأسه ، بل بعد دخوله في السجود أيضاً ، هذا إذا دخل في الجماعة بعد ركوع الإمام ، وأما إذا دخل فيها من أول الركعة أو أثنائها وأتفق أنه تأخر عن الإمام^(٤) في الركوع فالظاهر صحة صلاته وجماعته ، فما هو المشهور من أنه لا بد من إدراك ركوع الإمام في الركعة الأولى للمأموم في ابتداء الجماعة وإلا لم تحسب له ركعة مختصّ بما إذا دخل في الجماعة في حال ركوع الإمام أو قبله بعد تمام القراءة لا فيما إذا دخل فيها من أول الركعة أو أثنائها ، وإن صرح بعضهم بالتعميم ، ولكن الأحوط الإتمام حينئذ والإعادة . (مسألة ٢٥) : لو ركع بتخيّل إدراك الإمام راعياً ولم يدرك بطلت^(٥) صلاته^(٦) بل وكذا لو شك في

-
- (١) إذا أدرك بعض الركعة قبل الركوع وإلا ففيه إشكال (خميني) .
 إذا أدرك القيام وتأخر لمانع وأما إذا لم يدرك أو تأخر عمداً فالأحوط إتمام الصلاة جماعة أو فرادى ثم الإعادة (گلپایگانی) .
 (٢) هذا إذا أدرك الإمام قبل ركوعه وأما إذا منعه الزحام ونحوه من اللحق إلى أن رفع الإمام رأسه من الركوع ففيه إشكال والأحوط أن يقصد الانفراد حينئذ (خوئي) .
 (٣) مع بقاء صدق القدوة عرفاً فيتحد الحكم في الركعات (آراكي) .
 (٤) بلا تعمد وإلا فقد مرّ الاحتياط فيه في الركعات الآخر فضلاً عن الأولى (گلپایگانی) .
 (٥) الظاهر صحتها فرادى في الفرضين لكن الاحتياط فيهما حسن (خميني) .
 (٦) والأحوط الأولى العدول بها إلى النافلة ثم إتمامها والرجوع إلى الإتمام (خوئي) .
 جماعة وأما صلاته فرادى فالأحوط الإتمام ثم الإعادة وكذا في صورة الشك قبل ذكر =

ج ١ في صلاة الجماعة ٦٠٧

إدراكه وعدمه ، والأحوط في صورة الشكّ الإتمام والإعادة^(١) أو العدول إلى النافلة والاتمام ثمّ اللحق في الركعة الأخرى . (مسألة ٢٦) : الأحوط^(٢) عدم الدخول إلّا مع الاطمينان بإدراك ركوع الإمام ، وإن كان الأقوى جوازه مع الاحتمال ، وحيث إنّ أدرك صحت ، وإلّا بطلت . (مسألة ٢٧) : لو نوى وكبّر ورفع الإمام رأسه قبل أن يركع أو قبل أن يصل إلى حدّ الركوع لزمه الانفراد ، أو انتظار الإمام^(٣) قائماً إلى الركعة الأخرى ، فيجعلها الأولى له إلّا إذا أبطل الإمام بحيث يلزم الخروج عن صدق الاقتداء ولو علم قبل أن يكبّر للإحرام عدم إدراك ركوع الإمام لا يبعد جواز دخوله وانتظاره^(٤) إلى قيام الإمام للركعة الثانية مع عدم فصل يوجب فوات صدق القدوة ، وإن كان الأحوط عدمه . (مسألة ٢٨) : إذا أدرك الإمام وهو في التشهد الأخير يجوز له الدخول معه بأن ينوي ويكبّر ثمّ يجلس معه ويتشهد ، فإذا سلّم الإمام فيقوم فيصلّي من غير استيناف للنية والتكبير ، ويحصل له بذلك فضل الجماعة ، وإن لم يحصل له ركعة . (مسألة ٢٩) : إذا أدرك الإمام في السجدة الأولى أو الثانية من الركعة الأخيرة وأراد إدراك فضل الجماعة نوى وكبّر وسجد معه السجدة أو السجدةتين وتشهد ، ثمّ يقوم بعد تسليم الإمام ويستأنف الصلاة^(*) ولا يكفي

= الركوع وأما بعده كبعد الركوع فالجماعة محكومة بالصحة لتجاوز المحل (غلپایگانی) .
(١) إن كان الاحتياط لأجل احتمال صحة الصلاة مع عدم إدراك الإمام راکعاً فلا يختص ذلك بصورة الشك بل يعم صورة القطع بعدم الإدراك أيضاً وإن كان لأجل احتمال صحة الجماعة لاحتمال ادراك الإمام راکعاً فلا احتياط في العدول إلى النافلة كما هو ظاهر (خوئي) .

(٢) لا يترك (غلپایگانی) .

(٣) الأحوط الاقتصاد على قصد الانفراد أو متابعة الإمام في السجود وإعادة التكبير بعد القيام بقصد القرية المطلقة (خوئي) .

هذا هو المتعين على الأحوط (غلپایگانی) .

(٤) بل هو بعيد نعم يجوز له الإيتام ومتابعة الإمام على النحو المتقدم (خوئي) .

(٥) لا حاجة إلى الاستيناف (آراكي) .

بتلك النيّة والتكبير ، ولكن الأحوط^(١) إتمام الأولى بالتكبير الأوّل ، ثمّ الاستيناف بالإعادة . (مسألة ٣٠) : إذا حضر المأموم الجماعة فرأى الإمام راعياً وخاف أن يرفع الإمام رأسه إن التحق بالصفّ نوى وكبّر في موضعه وركع ، ثمّ مشى في ركوعه^(٢) أو بعده أو في سجوده أو بعده ، أو بين السجدين أو بعدهما ، أو حال القيام للثانية إلى الصفّ ، سواء كان لطلب المكان الأفضل أو للفرار عن كراهة الوقوف في صفّ وحده أو لغير ذلك ، وسواء كان المشي إلى الإمام أو الخلف أو أحد الجانبين بشرط أن لا يستلزم الانحراف عن القبلة ، وأن لا يكون هناك مانع آخر من حائل أو علوّ أو نحو ذلك ، نعم لا يضرب البعد الذي لا يغتفر حال الاختيار على الأقوى ، إذا صدق معه القدوة ، وإن كان الأحوط اعتبار عدمه^(٣) أيضاً ، والأقوى عدم وجوب جرّ الرّجلين حال المشي ، بل له المشي متخطّياً على وجه لا تمنحي صورة الصلاة ، والأحوط^(٤) ترك الاشتغال بالقراءة والذكر للواجب أو غيره ممّا يعتبر فيه الطمأنينة حاله ، ولا فرق في ذلك بين المسجد وغيره .

٤٦ - فصل

يشترط في الجماعة مضافاً إلى ما مرّ في المسائل المتقدّمة أمور .

(١) الأولى عدم الدخول في هذه الجماعة فإن نوى لا يترك هذا الاحتياط وإن كان الاكتفاء بالنية والتكبير وإلقاء ما زاد تبعاً للإمام وعدم إبطاله للصلاة لا تخلو من وجه (خميني) . لا يترك نعم لو كبر بنية متابعة الإمام فيما بقي من أفعال صلاته رجاءاً لدرك فضيلة الجماعة بلا قصد افتتاح الصلاة يستأنف الصلاة بعد تسليم الإمام بلا إتمام (گلپایگانی) .

(٢) الأحوط للتحقّق بالصفّ في الركوع أو القيام بعد السجدين (آراكي) .

(٣) هذا الاحتياط ضعيف جداً (خويي) .

(٤) لا يترك (گلپایگانی) .

ج ١ في شرائط الجماعة ٦٠٩

« أحدها » : أن لا يكون بين الإمام والمأموم حائل^(١) يمنع عن مشاهدته ، وكذا بين بعض المأمومين مع الآخر مَن يكون واسطة في اتِّصاله بالإمام ، كمن في صفِّه من طرف الإمام أو قدَّامه إذا لم يكن في صفِّه من يتَّصل بالإمام ، فلو كان حائل ولو في بعض أحوال^(٢) الصلاة من قيام أو قعود أو ركوع أو سجود بطلت الجماعة ، من غير فرق في الحائل بين كونه جداراً أو غيره ولو شخص إنسان لم يكن مأموماً ، نعم إنَّما يعتبر ذلك إذا كان المأموم رجلاً ، أمَّا المرأة فلا بأس بالحائل بينها وبين الإمام أو غيره من المأمومين^(٣) مع كون الإمام رجلاً ، بشرط أن تتمكَّن من المتابعة بأن تكون عالمة بأحوال الإمام من القيام والركوع والسجود ونحوها ، مع أنَّ الأحوط فيها أيضاً عدم الحائل هذا ، وأمَّا إذا كان الإمام امرأة أيضاً فالحكم كما في الرجل . « الثاني » : أن لا يكون موقف الإمام أعلى من موقف المأمومين علواً معتدلاً به دفعياً كالأبنية ونحوها ، لا انحدارياً على الأصحَّ من غير فرق بين المأموم الأعمى والبصير والرجل والمرأة ولا بأس بغير المعتدِّ به ممَّا هو دون الشبر^(٤) ولا بالعلوَّ الانحداريَّ حيث يكون العلوُّ فيه

(١) اعتبار عدم الحائل بين الإمام والمأموم المانع عن مشاهدته وكذا اعتبار عدمه بين بعض المأمومين والبعض الآخر الواسطة في الاتصال مبني على الاحتياط وإنما المعتبر في الجماعة عدم الفصل بين الإمام والمأموم بما لا يتخطى من سترة أو جدار ونحوهما وكذا الحال بين كل صف وسابقه (خوثي) .

(٢) يعني إذا وجد ما يمنع المشاهدة في جميع حالات الصلاة في حال تبطل الجماعة وإن ارتفع في حال آخر من الصلاة (گلپایگانی) .
(٣) إذا كانوا رجالاً وأمَّا الحائل بين صفوف النساء بعضها مع بعض فمحل إشكال (خميني) .

من الرجال وأمَّا الحائل بين المرأتين فمشكل والأحوط أنه كالحائل بين الرجلين وإن كان الإمام رجلاً (گلپایگانی) .

(٤) الأحوط الاقتصار على مقدار يسير لا يرى العرف أنه أرفع منه (خميني) .
إذا كان يسيراً لا يعتد به (گلپایگانی) .

تدرجياً على وجه لا يتافي صدق انبساط الأرض ، وأما إذا كان مثل الجبل فالأحوط ملاحظة قدر الشبر^(١) فيه ، ولا بأس بعلو المأموم على الإمام ولو بكثير^(٢) . « الثالث » : أن لا يتباعد المأموم عن الإمام بما يكون كثيراً في العادة إلا إذا كان في صف متصل بعضه ببعض ، حتى ينتهي إلى القريب ، أو كان في صف ليس بينه وبين الصف المتقدم البعد المزبور ، وهكذا حتى ينتهي إلى القريب ، والأحوط احتياطاً لا يترك أن لا يكون بين موقف الإمام ومسجد المأموم أو بين موقف السابق ومسجد اللاحق أزيد من مقدار الخطوة التي تملأ الفرج ، وأحوط من ذلك مراعاة الخطوة المتعارفة ، والأفضل بل الأحوط أيضاً أن لا يكون بين الموقفين أزيد من مقدار جسد الإنسان إذا سجد ، بأن يكون مسجد اللاحق وراء موقف السابق بلا فصل . « الرابع » : أن لا يتقدم المأموم على الإمام في الموقف ، فلو تقدم في الابتداء أو الأثناء بطلت صلاته^(٣) إن بقي على نية^(٤) الإيتام والأحوط تأخره عنه^(٥) وإن كان الأقوى^(٦) جواز^(٧) المساواة ولا بأس بعد تقدم الإمام في الموقف أو المساواة معه بزيادة المأموم على الإمام

(١) بل القدر الغير المعتد به (خميني) .

بل اليسير كما مر (گلپایگانی) .

(٢) كثرة متعارفة كسطح الدكان والبيت لا كالأبنية العالية المتداولة في هذا العصر (خميني) .

بشرط صدق الجماعة (گلپایگانی) .

(٣) جماعة دون فرادى إلا مع زيادة ركن أو ترك القراءة عمداً (خميني) .

هذا إذا أخل بوظيفة المنفرد وإلا بطلت الجماعة فقط (خوئي) .

(٤) بل إن لم يعمل بوظيفة المنفرد وإلا فلا تضره النية (گلپایگانی) .

(٥) لا يترك تأخره يسيراً (خميني) .

خصوصاً في غير الواحد من الرجال (گلپایگانی) .

(٦) الأحوط تأخر المأموم في جميع المساجد (آراكي) .

(٧) هذا إذا كان المأموم واحداً كما سيأتي (خوئي) .

ج ١ في شرائط الجماعة ٦١١

في ركوعه وسجوده لطول قامته ونحوه ، وإن كان الأحوط^(١) مراعاة عدم التقدّم في جميع الأحوال حتّى في الركوع والسجود والجلوس والمدار على الصدق العرفي . (مسألة ١) : لا بأس بالحائل القصير^(٢) الذي لا يمنع من المشاهدة في أحوال الصلاة وإن كان مانعاً منها حال السجود كمقدار الشبر بل أزيد أيضاً ، نعم إذا كان مانعاً حال الجلوس فيه إشكال لا يترك معه الاحتياط . (مسألة ٢) : إذا كان الحائل ممّا يتحقّق معه المشاهدة حال الركوع لثقب في وسطه مثلاً أو حال القيام لثقب في أعلاه ، أو حال الهويّ إلى السجود لثقب في أسفله فالأحوط والأقوى فيه عدم الجواز ، بل وكذا لو كان في الجميع لصدق الحائل معه أيضاً . (مسألة ٣) : إذا كان الحائل زجاجاً يحكي من ورائه فالأقوى^(٣) عدم جوازه للصدق . (مسألة ٤) : لا بأس بالظلمة والغبار ونحوهما ، ولا تعدّ من الحائل وكذا النهر والطريق إذا لم يكن فيهما بعدّ ممنوع في الجماعة . (مسألة ٥) : الشباك لا يعدّ من الحائل ، وإن كان الأحوط الاجتناب معه خصوصاً مع ضيق الثقب ، بل المنع في هذه الصورة لا يخلو عن قوّة^(٤) لصدق الحائل معه . (مسألة ٦) : لا يقدر حيلولة المأمومين بعضهم لبعض ، وإن كان أهل الصّفّ المتقدّم الحائل لم يدخلوا في الصلاة إذا كانوا متهيّئين^(٥) لها . (مسألة ٧) : لا يقدر عدم مشاهدة بعض أهل الصّفّ الأوّل أو أكثره للإمام إذا كان ذلك من جهة استطالة الصّفّ ، ولا أطوليّة الصّفّ الثاني

(١) لا يترك (گلپایگانی) .

(٢) مرّ آنفاً أن اعتبار عدم الحائل المانع عن المشاهدة مبني على الاحتياط وأن المعتبر هو عدم الفصل بما لا يتخطّى وبذلك يظهر الحال في المسألة الآتية (خوئي) .

(٣) فيه إشكال بل الجواز لا يخلو من قرب (خميني) .

بل الأحوط (گلپایگانی) .

(٤) القوة غير معلومة لأن المذكور في الأخبار الساتر وشموله للمقام محل تأمل نعم المنع أحوط (گلپایگانی) .

(٥) تهيّئاً قريباً من الدخول في الجماعة (خميني) .

مثلاً من الأول . (مسألة ٨) : لو كان الإمام في محراب داخل في جدار ونحوه لا يصح اقتداء من على اليمين أو اليسار ممن يحول الحائط بينه وبين الإمام ، ويصح اقتداء من يكون مقابل الباب لعدم الحائل بالنسبة إليه ، بل وكذا من على جانبيه^(١) ممن لا يرى الإمام ، لكن مع اتصال الصف على الأقوى ، وإن كان الأحوط عدم^(٢) وكذا الحال إذا زادت الصفوف إلى باب المسجد فاقتدى من في خارج المسجد مقابل الباب ووقف الصف من جانبه ، فإن الأقوى صحة صلاة الجميع وإن كان الأحوط عدم بالنسبة إلى الجانبين . (مسألة ٩) : لا يصح اقتداء من بين الاسطوانات مع وجود الحائل بينه وبين من تقدمه إلا إذا كان متصلاً^(٣) بمن لم تحل الأسطوانة بينهم كما أنه يصح إذا لم يتصل بمن لا حائل له لكن لم يكن بينه وبين من تقدمه حائل مانع . (مسألة ١٠) : لو تجدد الحائل في الأثناء فالأقوى بطلان الجماعة ويصير منفرداً . (مسألة ١١) : لو دخل في الصلاة مع وجود الحائل جاهلاً به لعمى أو نحوه لم تصح جماعة ، فإن التفت قبل أن يعمل ما ينافي صلاة المنفرد أتم منفرداً وإلا بطلت^(٤) . (مسألة ١٢) : لا بأس بالحائل الغير المستقر كمرور شخص من إنسان أو حيوان أو غير ذلك ، نعم إذا اتصلت المارة لا يجوز ، وإن كانوا غير مستقرين لاستقرار المنع حينئذ . (مسألة ١٣) : لو شك في حدوث الحائل في الأثناء بنى على عدمه ، وكذا لو شك قبل الدخول^(٥) في الصلاة في حدوثه بعد سبق

-
- (١) الأحوط بطلان صلاة من على جانبيه ممن كان بينهم وبين الإمام أو الصف المتقدم حائل في الفرعين بل البطلان لا يخلو من قوة نعم تصح صلاة الصفوف المتأخرة أجمع مع عدم الحيلولة بينها وبين من بحيال الباب (خميني) .
 (٢) بل الأقوى هو ذلك فيه وفيما بعده (خوئي) .
 (٣) كفاية مجرد الاتصال من الجانبين محل إشكال (خميني) .
 (٤) بل صحت إذا لم يزد ركناً (خميني) .
 هذا إذا أخل بما تبطل الصلاة بالاخلال به عمداً وسهواً (خوئي) .
 (٥) إذا كان قائماً خلف هذا الإمام بحيث يصح الاقتداء منه فعلاً ثم شك في عروض المانع =

ج ١ في شرائط الجماعة ٦١٣

عدمه ، وأما لو شك في وجوده وعدمه مع عدم سبق العلم فالظاهر عدم جواز الدخول^(١) إلا مع الاطمينان بعدمه . (مسألة ١٤) : إذا كان الحائل ممّا لا يمنع عن المشاهدة حال القيام ، ولكن يمنع عنها حال الركوع أو حال الجلوس ، والمفروض زواله حال الركوع أو الجلوس هل يجوز معه الدخول في الصلاة ؟ فيه وجهان^(٢) والأحوط^(٣) كونه مانعاً من الأول ، وكذا العكس لصديق وجود الحائل بينه وبين الإمام . (مسألة ١٥) : إذا تمت صلاة الصف المتقدّم وكانوا جالسين في مكانهم أشكل بالنسبة إلى الصف المتأخّر ، لكونهم حينئذ حائلين غير مصليين ، نعم إذا قاموا بعد الإتمام بلا فصل ودخلوا مع الإمام في صلاة أخرى لا يبعد^(٤) بقاء قدوة المتأخّرين . (مسألة ١٦) : الثوب الرقيق الذي يرى الشبح من ورائه حائل لا يجوز^(٥) معه الاقتداء . (مسألة ١٧) : إذا كان أهل الصفوف اللاحقة غير الصف الأول متفرّقين ، بأن كان بين بعضهم مع البعض فصل أزيد من الخطوة التي تملأ الفرج فإن لم يكن قدّامهم من ليس بينهم وبينه البعد المانع ولم يكن إلى جانبهم أيضاً متصلاً بهم من ليس بينه وبين من تقدّمه البعد المانع لم يصح اقتداؤهم . وإلاّ صحّ ، وأما الصف الأول فلا بدّ فيه من عدم الفصل بين أهله ، فمعه لا يصحّ اقتداء من بعد عن الإمام أو عن

= وإلا فإحراز عدمه بالاستصحاب محل تأمل (گلپایگانی) .

(١) لا يبعد الجواز فيه (خوئي) .

(٢) قد عرفت أن المعتبر إنما هو عدم الفصل بما لا يتخطى ولو كان ذلك في بعض أحوال الصلاة وعليه فإن كان بينهما فاصل كذلك كان مانعاً وإن أمكنت المشاهدة في بعض الأحوال وأما إذا كان أصل وجود الفاصل بلحاظ الركوع أو السجود - والمفروض أنه يرتفع في تلك الحال - فلا بأس به (خوئي) .

(٣) لكن الأقوى خلافه (گلپایگانی) .

(٤) بل يبعد (آراكي) .

مشكل بل بعيد (گلپایگانی) .

(٥) على الأحوط (خميني) .

٦١٤ في شرائط صلاة الجماعة ج ١

المأموم من طرف الإمام بالبعد المانع . (مسألة ١٨) : لو تجدد البعد في أثناء الصلاة بطلت الجماعة وصار منفرداً ، وإن لم يلتفت وبقي على نية الاقتداء ، فإن أتى بما ينافي صلاة المنفرد من زيادة ركوع^(١) مثلاً للمتابعة أو نحو ذلك بطلت صلاته وإلا صحّت . (مسألة ١٩) : إذا انتهت صلاة الصف المتقدّم من جهة كونهم مقصرين أو عدلوا إلى الانفراد فالأقوى بطلان اقتداء المتأخّر للبعد إلا إذا عاد^(٢) المتقدّم إلى الجماعة بلا فصل كما أن الأمر كذلك من جهة الحيلولة أيضاً على ما مرّ . (مسألة ٢٠) : الفصل لعدم دخول الصف المتقدّم في الصلاة لا يضرّ بعد كونهم متهيئين^(٣) للجماعة ، فيجوز لأهل الصف المتأخّر الإحرام قبل إحرام المتقدّم ، وإن كان الأحوط خلافه ، كما أن الأمر كذلك من حيث الحيلولة على ما سبق . (مسألة ٢١) : إذا علم بطلان صلاة الصف المتقدّم تبطل جماعة المتأخّر من جهة الفصل أو الحيلولة ، وإن كانوا غير ملتفتين للبطلان ، نعم مع الجهل بحالهم تحمل على الصحة ، ولا يضرّ كما لا يضرّ^(٤) فصلهم إذا كانت صلاتهم صحيحة بحسب تقليدهم^(٥) وإن كانت باطلة بحسب تقليد الصف المتأخّر . (مسألة ٢٢) : لا يضرّ الفصل بالصبيّ المميّز ما لم يعلم^(٦) بطلان صلاته . (مسألة ٢٣) : إذا شكّ في حدوث البعد في الأثناء بنى على عدمه ، وإن شكّ في تحقّقه من الأوّل وجب إحراز عدمه^(٧)

(١) لا نقصان الحمد فإنه غير مضر (خميني) .

(٢) قد مرّ الحكم فيه (گلپایگانی) .

(٣) تهيئاً قريباً من الدخول كما مرّ (خميني) .

(٤) محل إشكال (خميني) .

بل يضرّ (آراكي) .

(٥) الأقوى أن المدار في صحة صلاة الصف المتأخّر الصحة بحسب تقليدهم

(گلپایگانی) .

(٦) مشكل بل الظاهر لزوم العلم بالصحة ما لم يبلغ (گلپایگانی) .

(٧) على الأحوط (خوئي) .

ج ١ في أحكام الجماعة ٦١٥

إلا أن يكون مسبوqاً بالقرب ، كما إذا كان قريباً من الإمام الذي يريد أن يأتّم به فشكّ في أنه تقدّم عن مكانه أم لا . (مسألة ٢٤) : إذا تقدّم المأموم على الإمام في أثناء الصلاة سهواً أو جهلاً أو اضطراراً صار منفرداً ، ولا يجوز له تجديد الاقتداء ، نعم لو عاد بلا فصل لا يبعد^(١) بقاء قدوته^(٢) . (مسألة ٢٥) : يجوز^(٣) على الأقوى الجماعة بالاستدارة^(٤) حول الكعبة ، والأحوط عدم تقدّم المأموم على الإمام بحسب الدائرة ، وأحوط منه عدم أقربيته مع ذلك إلى الكعبة وأحوط^(٥) من ذلك^(٦) تقدّم الإمام بحسب الدائرة وأقربيته مع ذلك إلى الكعبة .

٤٧ - فصل في أحكام الجماعة

(مسألة ١) : الأحوط ترك^(٧) المأموم القراءة في الركعتين الأوليين من الإخفائية إذا كان فيهما مع الإمام ، وإن كان الأقوى الجواز مع الكراهة^(٨) ويستحبّ مع الترك أن يشتغل بالتسبيح والتحميد والصلاة على محمّد وآله ، وأمّا في الأوليين من الجهرية ، فإن سمع صوت الإمام ولو همهمته وجب عليه^(٩) ترك القراءة ، بل الأحوط والأولى الإنصات وإن كان الأقوى جواز الاشتغال

(١) بل يبعد كما مرّ (آراكي) .

بعيد كما مرّ نظيره (گلپایگانی) .

(٢) بل هو بعيد (خوئي) .

(٣) لا يخلو من إشكال (خميني) .

(٤) في القوة إشكال بل منع (خوئي) .

(٥) لا يترك (گلپایگانی) .

(٦) لا يترك كما مر من أن الأحوط تأخّر المأموم (آراكي) .

(٧) بل الأقوى وجوبه (خميني) .

(٨) فيه إشكال بل منع ومحل الكلام هو الإتيان بقصد الجزئية (خوئي) .

(٩) على الأحوط (گلپایگانی) .

بالذكر ونحوه ، وأما إذا لم يسمع حتى المهمة جاز له القراءة ، بل الاستحباب قوي ، لكن الأحوط القراءة بقصد القرية المطلقة لا بنية الجزئية ، وإن كان الأقوى الجواز بقصد الجزئية أيضاً وأما في الأخيرتين من الإخفائية أو الجهرية فهو كالمنفرد^(١) في وجوب القراءة أو التسيبحات مخيراً بينهما ، سواء قرأ الإمام فيهما أو أتى بالتسيبحات سمع قراءته^(٢) أو لم يسمع . (مسألة ٢) : لا فرق في عدم السماع بين أن يكون من جهة البعد أو من جهة كون المأموم أصم ، أو من جهة كثرة الأصوات أو نحو ذلك . (مسألة ٣) : إذا سمع بعض قراءة الإمام فالأحوط الترك مطلقاً . (مسألة ٤) : إذا قرأ بتخيّل أنّ المسموع غير صوت الإمام ثم تبين أنّه صوته لا تبطل صلاته وكذا إذا قرأ سهواً في الجهرية . (مسألة ٥) : إذا شك في السماع وعدمه أو أنّ المسموع صوت الإمام أو غيره فالأحوط الترك ، وإن كان الأقوى الجواز^(٣) . (مسألة ٦) : لا يجب على المأموم الطمأنينة حال قراءة الإمام ، وإن كان الأحوط ذلك ، وكذا لا يجب^(٤) المبادرة إلى القيام حال قراءته ، فيجوز أن يطيل^(٥) سجوده ويقوم بعد أن يقرأ الإمام في الركعة الثانية بعض الحمد . (مسألة ٧) : لا يجوز أن يتقدم المأموم على الإمام في الأفعال ، بل يجب متابعتة بمعنى مقارنته أو تأخره عنه تأخراً غير

(١) الأحوط ترك القراءة في الأخيرتين مع سماع قراءة الإمام (خميني) .

الأحوط تعين التسيبح له في الصلاة الجهرية كما مرّ (خوئي) .

(٢) الأحوط والأولى مع سماع القراءة اختيار التسيبح (گلپایگانی) .

(٣) بقصد القرية المطلقة (آراكي) .

بنية القرية المطلقة (گلپایگانی) .

(٤) بل تجب المتابعة ولا يجوز التأخر الفاحش كما يأتي فلا يطيل السجود عمداً بعد قيام الإمام بل بعد رفع رأسه من السجود إلا يسيراً بحيث لا يصدق معه التأخر الفاحش (گلپایگانی) .

(٥) إذا لم ينجر إلى التأخر الفاحش (خميني) .

ج ١ في أحكام الجماعة ٦١٧

فاحش ، ولا يجوز التأخر الفاحش . (مسألة ٨) : وجوب المتابعة تعبدية^(١) وليس شرطاً في الصحة ، فلو تقدّم أو تأخر فاحشاً عمداً ، أثم ، ولكن صلاته صحيحة ، وإن كان الأحوط^(٢) الإتمام والإعادة خصوصاً إذا كان التخلف في ركنين^(٣) ، بل في ركن ، نعم لو تقدّم أو تأخر على وجه تذهب به هيئة الجماعة بطلت جماعته . (مسألة ٩) : إذا رفع رأسه من الركعة أو السجود قبل الإمام سهواً أو لزعم رفع الإمام رأسه وجب عليه العود والمتابعة ، ولا يضرّ زيادة الركن حينئذ ، لأنها مغتفرة في الجماعة في نحو ذلك ، وإن لم يعد أثم^(٤) وصحت^(٥) صلاته ، لكن الأحوط^(٦) إعادتها بعد الإتمام بل لا يترك الاحتياط إذا رفع رأسه قبل الذكر الواجب ولم يتابع مع الفرصة لها ولو ترك المتابعة حينئذ سهواً أو لزعم عدم الفرصة لا يجب الإعادة ، وإن كان الرفع قبل الذكر هذا ، ولو رفع رأسه عمداً لم يجز له المتابعة ، وإن تابع عمداً بطلت صلاته للزيادة العمدية ، ولو تابع سهواً فكذلك إذا كان ركوعاً أو في كلّ من السجدين ، وأمّا في السجدة الواحدة فلا . (مسألة ١٠) : لو رفع رأسه من الركوع قبل الإمام سهواً ثم عاد إليه للمتابعة فرفع الإمام رأسه قبل وصوله إلى حدّ الركوع فالظاهر بطلان الصلاة لزيادة الركن من غير أن يكون للمتابعة واغتفار مثله غير معلوم وأمّا في السجدة الواحدة إذا عاد إليها ورفع الإمام رأسه قبله فلا بطلان ، لعدم كونه زيادة ركن ولا عمدية ، لكن الأحوط الإعادة بعد الإتمام . (مسألة ١١) : لو رفع رأسه

(١) بل الظاهر أنها شرط الجماعة فيجري فيها حكم سائر الشروط (خوئي) .

(٢) لا يترك هذا الاحتياط فيما إذا خالف وظيفة المنفرد (آراكي) .

(٣) لا يترك في تخلف ركنين مثل الركوع والسجدين إذا كان التخلف متوالياً متصلاً (خميني) .

(٤) الأظهر فيه عدم الائتم وإنما تختل به جماعته (خوئي) .

(٥) فيه إشكال لولم يعمل بوظيفة المنفرد (آراكي) .

(٦) لا يترك (گلپایگانی) .

٦١٨ في أحكام الجماعة ج ١

من السجود فرأى الإمام في السجدة فتخيّل أنها الأولى فعاد إليها بقصد المتابعة فبان كونها الثانية حسبت ثانية^(١) ، وإن تخيّل أنها الثانية فسجد أخرى بقصد الثانية فبان أنها الأولى حسبت متابعة^(٢) والأحوط^(٣) إعادة الصلاة في الصورتين بعد الإتمام . (مسألة ١٢) : إذا ركع أو سجد قبل الإمام عمداً لا يجوز^(٤) له المتابعة لاستلزامه الزيادة العمديّة ، وأمّا إذا كانت سهواً وجبت^(٥) المتابعة^(٦) بالعود إلى القيام أو الجلوس ثمّ الركوع أو السجود معه ، والأحوط الاتيان بالذكر^(٧) في كلّ من الركوعين أو السجودين بأن يأتي بالذكر ثمّ يتابع ، وبعد المتابعة أيضاً يأتي به ، ولو ترك المتابعة عمداً أو سهواً لا تبطل^(٨) صلاته^(٩) وإن أتم في صورة العمد ، نعم لو كان ركوعه قبل الإمام في حال قراءته فالأحوط البطلان مع ترك المتابعة كما أنّه الأقوى إذا كان ركوعه قبل الإمام عمداً في حال قراءته لكن البطلان حينئذ إنّما هو من جهة ترك القراءة وترك بدلها وهو قراءة الإمام كما أنّه لو رفع رأسه عامداً قبل الإمام وقبل الذكر الواجب بطلت صلاته من جهة ترك الذكر . (مسألة ١٣) : لا يجب تأخّر المأموم أو مقارنته مع الإمام في الأقوال ، فلا تجب فيها المتابعة ، سواء النواجب منها والمندوب ،

(١) لا يخلو من إشكال فلا يترك الاحتياط فيه (خميني) .

(٢) بل حسبت ثانية فله قصد الانفراد وإتمام الصلاة ولا يبعد جواز المتابعة في السجدة الثانية وجواز الاستمرار إلى اللحق بالإمام والأول أحوط كما أن إعادة الصلاة مع المتابعة أحوط (خميني) .

(٣) لا يترك (گلبایگانی) .

(٤) ولكن يحنط بالإعادة بعد الإتمام (گلبایگانی) .

(٥) وجوبها محل إشكال وإن لا يخلو من وجه (خميني) .

(٦) على الأحوط (گلبایگانی) .

(٧) خفيفاً بحيث لا ينافي فورية المتابعة وإلا فالعود محل إشكال (گلبایگانی) .

(٨) قد مرّ الإشكال فيه (آراكي) .

(٩) لكن لا يترك الاحتياط بالإعادة بعد الإتمام مع العمد (گلبایگانی) .

والمسموع منها من الإمام وغير المسموع ، وإن كان الأحوط التأخر خصوصاً مع السماع ، وخصوصاً في التسليم ، وعلى أي حال لو تعمّد فسلم قبل الإمام لم تبطل صلاته ، ولو كان سهواً لا يجب إعادته بعد تسليم الإمام ، هذا كله في غير تكبيرة الإحرام ، وأمّا فيها فلا يجوز التقدّم على الإمام ، بل الأحوط^(١) تأخّره عنه بمعنى أن لا يشرع فيها إلّا بعد فراغ الإمام منها وإن كان في وجوبه تأمل^(٢) .

(مسألة ١٤) : لو أحرم قبل الإمام سهواً أو بزعم أنه كبر كان منفرداً ، فإن أراد الجماعة عدل إلى النافلة وأتمّها أو قطعها^(٣) . (مسألة ١٥) : يجوز للمأموم أن يأتي بذكر الركوع والسجود أزيد^(٤) من الإمام ، وكذا إذا ترك بعض الأذكار المستحبّة يجوز له الإتيان بها مثل تكبير الركوع والسجود وبحول الله وقوّته ونحو ذلك . (مسألة ١٦) : إذا ترك الإمام جلسة الاستراحة لعدم كونها واجبة عنده لا يجوز للمأموم^(٥) الذي يقلّد من يوجبها أو يقول بالاحتياط الوجوبي أن يتركها ، وكذا إذا اقتصر في التسيّحات على مرّة مع كون المأموم مقلّداً لمن يوجب الثلاث وهكذا^(٦) . (مسألة ١٧) : إذا ركع المأموم ثم رأى الإمام يقنت في ركعة لا قنوت فيها يجب عليه العود إلى القيام ، لكن يترك القنوت وكذا لو رآه جالساً يتشهد في غير محلّه وجب عليه الجلوس معه ، لكن لا يتشهد معه . وهكذا في نظائر ذلك . (مسألة ١٨) : لا يتحمّل الإمام عن المأموم شيئاً من أفعال الصلاة غير القراءة في الأولتين إذا اتمّ به فيهما ، وأمّا في الأخيرتين فلا

(١) لا يترك (خميني) .

(٢) لا تأمل فيه (آراكي) .

(٣) في جواز العدول مع البناء على القطع إشكال (خوئي) .

(٤) ما لم يستلزم التأخر الفاحش (گلپایگانی) .

(٥) بل صحة الاقتداء في أمثال ما ذكر محل إشكال (گلپایگانی) .

(٦) لكن في صحة جماعته وصلاته فيما إذا لم يعمل بوظيفة المنفرد إشكال (آراكي) .

يتحمّل عنه ، بل يجب عليه بنفسه أن يقرأ^(١) الحمد^(٢) أو يأتي بالتسبيحات ، وإن قرأ الإمام فيهما وسمع قراءته ، وإذا لم يدرك الأولتين مع الإمام وجب عليه القراءة فيهما لأنّهما أولتا صلاته ، وإن لم يمهل الإمام لاتمامها اقتصر على الحمد وترك السورة وركع معه ، وأمّا إذا أعجله عن الحمد أيضاً فالأحوط^(٣) إتمامها والحق^(٤) به في السجود أو قصد الانفراد^(٥) ويجوز له قطع الحمد والركوع معه لكن في هذه لا يترك الاحتياط بإعادة الصلاة^(٦) . (مسألة ١٩) :
إذا أدرك الإمام في الركعة الثانية تحمّل عنه القراءة فيها ، وجب عليه القراءة في ثالثة الإمام الثانية له ويتابعه في القنوت في الأولى منه ، وفي التشهد ، والأحوط التجافي فيه كما أنّ الأحوط التسبيح عوض التشهد^(٧) وإن كان الأقوى جواز التشهد ، بل استحبابه أيضاً ، وإذا أمهل الإمام في الثانية له للفاتحة والسورة والقنوت أتى بها ، وإن لم يمهل ترك القنوت وإن لم يمهل للسورة تركها ، وإن لم يمهل لاتمام الفاتحة أيضاً فالحال كالمسألة المتقدمة^(٨) من أنّه يتمّها^(٩) ويلحق الإمام في السجدة أو ينوي الانفراد^(١٠) أو يقطعها ويركع مع الإمام ويتم الصلاة ويعيدها . (مسألة ٢٠) : المراد بعدم إمهال الإمام المجوّز لترك السورة ركوعه قبل شروع المأموم فيها ، أو قبل إتمامها ، وإن أمكنه إتمامها

(١) قد مرّ أن الأحوط ترك القراءة الجهرية مع سماع قراءة الإمام في الأولتين (خميني) .

(٢) مرّ أن الأحوط التسبيح له في الصلاة الجهرية (خوئي) .

(٣) الأقوى جواز إتمامها والحق بالسجود وإن كان قصد الانفراد جائزاً (خميني) .

(٤) الأحوط الاقتصار عليه وأحوط منه إعادة الصلاة معه أيضاً (گلپایگانی) .

(٥) الأحوط اختياره (خوئي) .

(٦) لاجابة الى الاعادة (آراكي) .

(٧) بل الأحوط التشهد وهو بركة (خوئي) .

(٨) وقد مر الحكم فيها (گلپایگانی) .

(٩) تقدم : انه الأقوى (خميني) .

(١٠) مر انه الأحوط (خوئي) .

ج ١ في أحكام الجماعة ٦٢١

قبل رفع رأسه من الركوع فيجوز تركها بمجرد دخوله في الركوع ولا يجب الصبر إلى أواخره ، وإن كان الأحوط^(١) قراءتها ما لم يخف فوت اللحوق^(٢) في الركوع ، فمع الاطمينان بعدم رفع رأسه قبل إتمامها لا يتركها^(٣) ولا يقطعها .
(مسألة ٢١) : إذا اعتقد المأموم إمهال الإمام له في قراءته فقرأها ولم يدرك ركوعه لا تبطل صلاته ، بل الظاهر عدم البطلان إذا تعمّد^(٤) ذلك^(٥) بل إذا تعمّد الإتيان بالقنوت مع علمه بعدم درك ركوع الإمام فالظاهر عدم البطلان^(٦) .
(مسألة ٢٢) : يجب الإخفات في القراءة خلف الإمام ، وإن كانت الصلاة جهرية ، سواء كان في القراءة الاستحبابية كما في الأولتين مع عدم سماع صوت الإمام ، أو الوجوبية كما إذا كان مسبقاً بركعة أو ركعتين ، ولو جهر جاهلاً أو ناسياً لم تبطل صلاته ، نعم لا يبعد^(٧) استحباب الجهر بالبسملة^(٨) كما في سائر موارد وجوب الإخفات . (مسألة ٢٣) : المأموم المسبوق بركعة يجب عليه التشهد في الثانية منه الثالثة للإمام ، فيتخلف عن الإمام ويتشهد ثم يلحقه في القيام أو في الركوع^(٩) إذا لم يمهل للتسبيحات ، فيأتي بها ويكتفي بالمرّة ،

(١) لا يترك (خميني) .

(٢) هذا فيما إذا كان التخلف بمقدار لا يضر بالمتابعة العرفية (خوئي) .

(٣) ما لم يستلزم التأخر الفاحش (گلپایگانی) .

(٤) في الحمد وأما في السورة والقنوت فمشكل (گلپایگانی) .

(٥) لكنه تنقلب صلاته فرادى وكذا الحال في تعمّد القنوت (خوئي) .

(٦) فيه وفيما قبله إشكال إذا لم يعمل بوظيفة المنفرد (آراكي) .

(٧) محل إشكال (خميني) .

الأحوط الإخفات بها (آراكي) .

مشكل (گلپایگانی) .

(٨) لا يترك الاحتياط بالإخفات فيها (خوئي) .

(٩) جواز اللحوق به في الركوع أو فيما بعده في غاية الإشكال فلا يترك الاحتياط في مثل

ذلك بقصد الإنفراد وبه يظهر حال التخلف عن الإمام في سائر ما يجب على المأموم

(خوئي) .

ويلحقه في الركوع أو السجود^(١) وكذا يجب عليه التخلف عنه في كل فعل وجب عليه دون الإمام من ركوع أو سجود أو نحوه ما يفعله ، ثم يلحقه إلا ما عرفت^(٢) من القراءة في الأوليين . (مسألة ٢٤) : إذا أدرك المأموم الإمام في الأخيرتين فدخل في الصلاة معه قبل ركوعه وجب عليه قراءة الفاتحة والسورة إذا أمهله لهما وإلا كفته الفاتحة على ما مر ، ولو علم أنه لو دخل معه لم يمهله لإتمام الفاتحة أيضاً فالأحوط عدم الإحرام إلا بعد ركوعه ، فيحرم حينئذ ، ويركع معه وليس عليه الفاتحة حينئذ . (مسألة ٢٥) : إذا حضر المأموم الجماعة ولم يدر أن الإمام في الأوليين أو الأخيرتين قرأ الحمد والسورة بقصد القرية ، فإن تبين كونه في الأخيرتين وقعت في محلها ، وإن تبين كونه في الأوليين لا يضره ذلك . (مسألة ٢٦) : إذا تخيل أن الإمام في الأوليين فترك القراءة ثم تبين أنه في الأخيرتين فإن كان التبين قبل الركوع قرأ ولو الحمد فقط ولحقه ، وإن كانت بعده صحت صلاته ، وإذا تخيل أنه في إحدى الأخيرتين فقرأ ثم تبين كونه في الأوليين فلا بأس ، ولو تبين في أثنائها لا يجب^(٣) إتمامها . (مسألة ٢٧) : إذا كان مشغلاً بالنافلة فأقيمت الجماعة وخاف من إتمامها عدم إدراك الجماعة ولو كان بفوت الركعة الأولى منها جاز له قطعها ، بل استحَبَّ له ذلك ولو قبل إحرام الإمام للصلاة ، ولو كان مشغلاً بالفريضة منفرداً وخاف من إتمامها فوت الجماعة استحَبَّ له العدول بها إلى النافلة وإتمامها ركعتين إذا لم يتجاوز محل العدول ، بأن دخل في ركوع الثالثة ، بل الأحوط عدم العدول إذا قام للثالثة ، وإن لم يدخل في ركوعها ، ولو خاف من إتمامها ركعتين فوت الجماعة ولو الركعة الأولى منها جاز له القطع بعد العدول^(٤) إلى النافلة على

(١) ما لم ينافِ صدق الإتمام ، وإلا فيصير منفرداً قهراً (گلپایگانی) .

(٢) مرّ الكلام فيه (خميني) .

(٣) بل لا يجوز في بعض الأحيان كما مرّ (خميني) .

(٤) جوازه مع البناء على قطعها بعده مشكل (خوئي) .

ج ١ في أحكام الجماعة ٦٢٣

الأقوى ، وإن كان الأحوط عدم قطعها بل إتمامها ركعتين ، وإن استلزم ذلك عدم إدراك الجماعة في ركعة أو ركعتين ، بل لو علم عدم إدراكها أصلاً إذا عدل إلى النافلة وأتمها فالأولى والأحوط عدم ^(١) العدول ^(٢) وإتمام الفريضة ، ثم إعادتها جماعة إن أراد وأمكن . (مسألة ٢٨) : الظاهر عدم الفرق في جواز العدول من الفريضة إلى النافلة لإدراك الجماعة بين كون الفريضة التي اشتغل بها ثنائية أو غيرها ، ولكن قيل بالاختصاص بغير الثنائية . (مسألة ٢٩) : لو قام المأموم مع الإمام إلى الركعة الثانية أو الثالثة مثلاً فذكر أنه ترك من الركعة السابقة سجدة أو سجدين أو تشهداً أو نحو ذلك وجب عليه العود للتدارك وحينئذ فإن لم يخرج عن صدق الاقتداء وهيئة الجماعة عرفاً فيبقى على نية الاقتداء ^(٣) وإلا فينوي الانفراد . (مسألة ٣٠) : يجوز للمأموم الإتيان بالتكبيرات الست الافتتاحية قبل تحريم الإمام ، ثم الإتيان بتكبيرة الإحرام بعد إحرامه ، وإن كان الإمام تاركاً لها . (مسألة ٣١) : يجوز اقتداء أحد المجتهدين أو المقلّدين أو المختلفين بالآخر مع اختلافهما في المسائل الظنية المتعلقة بالصلاة ، إذا لم يستعملا محلّ الخلاف واتّحدا في العمل ، مثلاً إذا كان رأى أحدهما اجتهداً أو تقليداً وجوب السورة ، ورأى الآخر عدم وجوبها يجوز اقتداء الأول بالثاني إذا قرأها ، وإن لم يوجبها وكذا إذا كان أحدهما يرى وجوب تكبير الركوع أو جلسة الاستراحة أو ثلاث مرّات في التسيّحات في الركعتين الأخيرتين يجوز له الاقتداء بالآخر الذي لا يرى وجوبها ، لكن يأتي بها بعنوان الندب ، بل وكذا يجوز ^(٤)

(١) لا يترك وكذا ما لم يطمئن بدرك الجماعة مع إتمام النافلة (گلپایگانی) .

(٢) هذا الاحتياط لا يترك (خوئي) .

(٣) مرّ أن الأحوط قصد الانفراد فيما إذا كان التخلف موجباً لفوات المتابعة (خوئي) .

(٤) الظاهر عدم جواز الاقتداء بمن تكون صلاته باطلة عند المأموم من غير فرق بين العلم

البطلان أو الطريق المعتبر كان منشأ البطلان متعلقاً بالقراءة أو غيرها (گلپایگانی) .

مع المخالفة^(١) في العمل أيضاً^(٢) في ما عدا ما يتعلق بالقراءة في الركعتين الأوليين التي يتحملها الإمام عن المأموم ، فيعمل كل على وفق رأيه ، نعم لا يجوز اقتداء من يعلم وجوب شيء بمن لا يعتقد وجوبه مع فرض كونه تاركاً له ، لأن المأموم حينئذ عالم ببطلان^(٣) صلاة الإمام ، فلا يجوز له الاقتداء به ، بخلاف المسائل الظنية حيث إن معتقد كل منهما حكم شرعي ظاهري في حقه ، فليس لواحد منهما الحكم ببطلان صلاة الآخر ، بل كلاهما في عرض واحد في كونه حكماً شرعياً ، وأما فيما يتعلق بالقراءة في مورد تحمّل الإمام عن المأموم وضمانه له فمشكل^(٤) لأن الضامن حينئذ لم يخرج عن عهدة الضمان بحسب معتقد المضمون عنه ، مثلاً إذا كان معتقد الإمام عدم وجوب السورة والمفروض أنه تركها فيشكل جواز اقتداء من يعتقد وجوبها به ، وكذا إذا كان قراءة الإمام صحيحة عنده وباطلة بحسب معتقد المأموم من جهة ترك إدغام لازم أو مد لازم أو نحو ذلك ، نعم يمكن أن يقال^(٥) بالصحة إذا تداركها المأموم بنفسه ، كأن قرأ السورة في الفرض الأول ، أو قرأ

(١) مخالفة لا تكون موجبة لبطلان عمله لدى المأموم علماً أو اجتهداً أو تقليداً (خميني) .

الظاهر عدم جواز الاقتداء بهذه الصورة كصورة القطع (آراكي) .

(٢) الظاهر عدم جواز الاقتداء فيما يرى المأموم بطلان صلاة الإمام بعلم أو علمي نعم إذا

كان الاختلال بما لا تبطل الصلاة به في ظرف الجهل صح الاقتداء بلا فرق بين العلم

والعلمي أيضاً (خوئي) .

(٣) لا ملازمة بين العلم بوجوب شيء والعلم ببطلان صلاة تاركة لعذر ولا فرق فيما يوجب

تركه بطلانها ولو لعذر بين العلم الوجداني والطرق الاجتهادية وما ذكره الماتن مبني على

مبنى غير وجيه (خميني) .

(٤) هذا إذا كان الاقتداء به حال القراءة وأما إذا كان حال الركوع فلا إشكال فيه (خوئي) .

(٥) هذا وما بعده ضعيف (خميني) .

هذا وما ذكره بعده من الاحتمال ضعيفان جداً (خوئي) .

لا ينفع تدارك المأموم مع بطلان صلاة الإمام عنده (گلپايگاني) .

ج ١ في أحكام الجماعة ٦٢٥

موضع غلط الإمام صحيحاً ، بل يحتمل أن يقال : إن القراءة في عهدة الإمام ،
ويكفي خروجه عنها باعتقاده لكنه مشكل فلا يترك الاحتياط بترك الاقتداء .
(مسألة ٣٢) : إذا علم^(١) المأموم بطلان صلاة الإمام من جهة من الجهات
ككونه على غير وضوء أو تاركاً لركن أو نحو ذلك لا يجوز له الاقتداء به ، وإن
كان الإمام معتقداً صحتها من جهة الجهل أو السهو أو نحو ذلك .
(مسألة ٣٣) : إذا رأى المأموم في ثوب الإمام أو بدنه نجاسة غير معفو عنها لا
يعلم بها الإمام لا يجب عليه إعلامه ، وحينئذ فإن علم أنه كان سابقاً عالمياً بها
ثم نسيها لا يجوز له الاقتداء به ، لأنّ صلاته حينئذ باطلة واقعاً ، ولذا يجب
عليه الإعادة أو القضاء إذا تذكر بعد ذلك ، وإن علم كونه جاهلاً بها يجوز
الاقتداء ، لأنها حينئذ صحيحة ، ولذا لا يجب عليه الإعادة أو القضاء إذا علم
بعد الفراغ ، بل لا يبعد^(٢) جوازه إذا لم يعلم المأموم أن الإمام جاهل أو ناس ،
وإن كان الأحوط الترك في هذه الصورة هذا ، ولورأى شيئاً هو نجس في اعتقاد
المأموم بالظن الاجتهادي وليس بنجس عند الإمام أو شك في أنه نجس عند
الإمام أم لا بأن كان من المسائل الخلافية فالظاهر جواز الاقتداء^(٣) مطلقاً سواء
كان الإمام جاهلاً^(٤) أو ناسياً^(٥) أو عالمياً . (مسألة ٣٤) : إذا تبين بعد الصلاة
كون الإمام فاسقاً أو كافراً أو غير متطهر أو تاركاً لركن مع عدم ترك المأموم له أو

(١) ولو بالطرق الاجتهادية (خميني) .

(٢) فيه إشكال إلا إذا علم بعروض النجاسة وكان الإمام في زمان جاهلاً به وشك في عروض

العلم والنسيان له (خميني) .

(٣) قد ظهر مما مرّ عدم جواز الاقتداء في غير صورة الجهل بالموضوع (آراكي) .

(٤) في الجاهل بالحكم عن تقصير إشكال (گلپایگانی) .

(٥) في صورة النسيان مع الشك في رأي الإمام إشكال (خميني) .

ناسياً لنجاسة غير معفو عنها في بدنه أو ثوبه انكشف بطلان^(١) الجماعة^(٢) لكن صلاة المأموم صحيحة إذا لم يزد ركناً أو نحوه ممّا يخلّ بصلاة المنفرد للمتابعة وإذا تبين ذلك في الأثناء نوى الانفراد ووجب عليه^(٣) القراءة مع بقاء محلّها وكذا لو تبين كونه امرأة ونحوها ممّن لا يجوز إمامته للرجال خاصّة أو مطلقاً كالمجنون وغير البالغ إن قلنا بعدم صحّة إمامته ، لكن الأحوط إعادة الصلاة في هذا الفرض بل في الفرض الأوّل وهو كونه فاسقاً أو كافراً الخ . (مسألة ٣٥) : إذا نسي الإمام شيئاً من واجبات الصلاة ولم يعلم به المأموم صحّت صلاته^(٤) ، حتّى لو كان المنسيّ ركناً إذا لم يشاركه في نسيان ما تبطل به الصلاة ، وأمّا إذا علم به المأموم نبيه عليه ليتدارك إن بقي محلّه ، وإن لم يمكن أو لم يتنبّه أو ترك تنبيهه حيث إنّه غير واجب عليه وجب عليه نيّة الانفراد إن كان المنسيّ ركناً أو قراءة^(٥) في مورد تحمّل الإمام مع بقاء محلّها بأن كان قبل الركوع ، ولم يكن ركناً ولا قراءة أو كانت قراءة وكان التفات المأموم بعد فوت محلّ تداركها كما بعد الدخول في الركوع فالأقوى جواز بقائه على الإتمام ، وإن كان الأحوط الانفراد أو إعادة الإتمام . (مسألة ٣٦) : إذا تبين للإمام بطلان صلاته من جهة كونه محدثاً أو تاركاً لشرط أو جزء ركن أو غير ذلك فإن كان بعد الفراغ

(١) لا يبعد صحة الجماعة واغتفار ما يغتفر فيها نعم إذا سها الإمام فزاد ركناً أو نقص فلا يخلو عن إشكال (غلپایگانی) .

(٢) هذا ممنوع والأقوى صحة صلاته جماعة فيغتفر فيها ما يغتفر في الجماعة (خميني) .

(٣) لو تبين قبل القراءة لا بعدها وإلا فلا يبعد عدم وجوبها وإن تبين في أثناءها لا يبعد عدم وجوب غير البقية لكن الأحوط القراءة في الصورتين بقصد الرجاء (خميني) .

(٤) إذا لم يزد ركناً متابعة بعد نسيان الإمام فيما إذا كان المنسي ركناً لعدم الاغتفار حينئذ (خميني) .

(٥) الأقوى في نسيان الإمام القراءة بقاء القدوة ووجوب القراءة على المأموم والأحوط إعادة بعد الإتمام (غلپایگانی) .

ج ١ في أحكام الجماعة ٦٢٧

لا يجب عليه إعلام المأمومين ، وإن كان في الأثناء فالظاهر^(١) وجوبه^(٢) .
(مسألة ٣٧) : لا يجوز الاقتداء بإمام يرى نفسه مجتهداً وليس بمجتهد مع كونه عاملاً برأيه ، وكذا لا يجوز الاقتداء بمقلد لمن ليس أهلاً للتقليد إذا كانا مقصّرين في ذلك ، بل مطلقاً على الأحوط إلا إذا علم^(٣) صلاته موافقة للواقع^(٤) من حيث إنه يأتي بكل ما هو محتمل الوجوب من الأجزاء والشرائط ، ويترك كل ما هو محتمل المانع ، لكنّه فرض بعيد لكثرة ما يتعلّق بالصلاة من المقدمات والشرائط والكيفيات ، وإن كان آتياً بجميع أفعالها وأجزائها ، ويشكل حمل فعله على الصّحة مع ما علم منه من بطلان اجتهاده أو تقليده .
(مسألة ٣٨) : إذا دخل الإمام في الصلاة معتقداً دخول الوقت والمأموم معتقداً عدمه أو شك فيه لا يجوز له الإيتمام في الصلاة ، نعم إذا علم بالدخول في أثناء صلاة الإمام جاز له الإيتمام به ، نعم لو دخل الإمام نسياناً من غير مراعاة للوقت أو عمل بظن غير معتبر لا يجوز الإيتمام به ، وإن علم المأموم بالدخول في الأثناء لبطلان صلاة الإمام حينئذ واقعاً ، ولا ينفعه دخول الوقت في الأثناء في هذه الصورة ، لأنّه مختصّ بما إذا كان عالماً أو ظاناً بالظنّ المعبر .

(١) الأحوط الإعلام (آراكي) .

(٢) بل الظاهر عدم وجوبه لكن لا يجوز له البقاء على الإمامة (خميني) .

فيه إشكال نعم هو أحوط (خوئي) .

بل الظاهر عدم الوجوب نعم لا يجوز له البقاء على العمل فيستخلف مع التمكن ويخرج

وإلا فيخرج بلا استخلاف (گلپایگانی) .

(٣) أو كان موافقاً لطريق معتبر عند المأموم أو مقلده مع فرض قصور الإمام (آراكي) .

(٤) أو لرأي من يتبع رأيه مع عدم التقصير في الفرضين (خميني) .

أو قام طريق معتبر عند المأموم على ذلك (گلپایگانی) .

٤٨ - فصل في شرائط إمام الجماعة

يشترط فيه أمور : البلوغ ، والعقل ، والإيمان ، والعدالة ، وأن لا يكون ابن زنا ، والذكورة إذا كان المأمومون ^(١) أو بعضهم رجالاً ^(٢) وأن لا يكون قاعداً للقائمين ، ولا مضطجعاً ^(٣) للقاعدين ، ولا من لا يحسن القراءة بعدم إخراج الحرف من مخرجه أو إبداله بآخر أو حذفه أو نحو ذلك حتى اللحن في الإعراب ، وإن كان لعدم استطاعته غير ذلك . (مسألة ١) : لا بأس ^(٤) بإمامة القاعد للقاعدين ، والمضطجع لمثله ^(٥) والجالس للمضطجع . (مسألة ٢) : لا بأس ^(٦) بإمامة المتيّم للمتوضّئ وذوي الجيرة لغيره ، ومستصحّب النجاسة من جهة العذر لغيره ^(٧) ، بل الظاهر جواز إمامة المسلول والمبطون لغيرهما فضلاً عن مثلهما ، وكذا إمامة المستحاضة للطاهرة . (مسألة ٣) : لا بأس بالافتداء بمن لا يحسن ^(٨) القراءة في غير المحلّ الذي يتحمّلها الإمام عن المأموم ، كالركعتين الأخيرتين على الأقوى ، وكذا لا بأس بالإيتمام بمن لا يحسن ما عدا القراءة من الأذكار الواجبة والمستحبة التي لا يتحمّلها الإمام عن

(١) لكن الأحوط اعتبارها مطلقاً (خميني) .

(٢) بل مطلقاً على الأحوط إلا في صلاة الميت (غلپایگانی) .

(٣) الأحوط ترك الافتداء بالمعذور إلا بالمتيمم وبذوي الجيرة وبالقاعد ان كان المأموم غير قائم (غلپایگانی) .

(٤) الافتداء بالمعذور في غير إمامة القاعد للقاعد والتميم للمتوضّئ وذوي الجيرة لغيره مشكل لا يترك الاحتياط بتركه وإن كانت إمامة المعذور لمثله أو لمن هو متأخر عنه رتبة كالقاعد للمضطجع لا يخلو من وجه (خميني) .

(٥) إيتمام المضطجع بمثله أو بالقاعد محل إشكال (خوئي) .

(٦) مرّ الكلام فيه آنفاً (خميني) .

(٧) في غير التيمم وذوي الجيرة وصورة الجهل بالنجاسة إشكال (آراكي) .

(٨) فيه إشكال (خميني) .

ج ١ في أحكام الجماعة ٦٢٩

المأموم إذا كان ذلك لعدم استطاعته غير ذلك . (مسألة ٤) : لا يجوز إمامة من لا يحسن القراءة لمثله إذا اختلفا في المحل الذي لم يحسنه ، وأما إذا اتَّحدا في المحل فلا يبعد الجواز ، وإن كان الأحوط ^(١) العدم بل لا يترك الاحتياط مع وجود الإمام المحسن ^(٢) وكذا لا يبعد جواز إمامة غير المحسن مثله ^(٣) مع اختلاف المحل أيضاً إذا نوى الانفراد عند محلّ الاختلاف فيقرأ لنفسه بقيّة القراءة ، لكن الأحوط العدم ، بل لا يترك مع وجود المحسن في هذه الصورة أيضاً . (مسألة ٥) : يجوز الاقتداء بمن لا يتمكّن من كمال الإفصاح بالحروف أو كمال التأدية ، إذا كان متمكّناً من القدر الواجب فيها ، وإن كان المأموم أفصح منه . (مسألة ٦) : لا يجب على غير المحسن الإيتام بمن هو محسن وإن كان هو أحوط ، نعم يجب ^(٤) ذلك على القادر على التعلّم إذا ضاق الوقت عنه كما مرّ سابقاً . (مسألة ٧) : لا يجوز إمامة الأخرس لغيره وإن كان ممّن لا يحسن ، نعم يجوز إمامته لمثله ^(٥) وإن كان الأحوط ^(٦) الترك خصوصاً مع وجود غيره ، بل لا يترك الاحتياط في هذه الصورة . (مسألة ٨) : يجوز ^(٧) إمامة المرأة لمثلها ، ولا يجوز للرجل ولا للخشي . (مسألة ٩) : يجوز إمامة الخشي للأنثى ^(٨) دون الرجل ، بل ودون الخشي . (مسألة ١٠) : يجوز ^(٩) إمامة غير

(١) لا يترك فيه وفيما بعده (خميني) .

(٢) بل مع عدمه أيضاً (خوئي) .

(٣) بل هو بعيد جداً (خوئي) .

(٤) على الأحوط (خميني - گلپایگانی) .

(٥) فيه إشكال والإحتياط لا يترك (خوئي) .

(٦) لا يترك (خميني) .

(٧) في غير صلاة الميّت إشكال (گلپایگانی) .

(٨) فيه إشكال (گلپایگانی) .

(٩) محل إشكال بل عدم الجواز لا يخلو من قرب (خميني) .

مشكل (گلپایگانی) .

٦٣٠ في أحكام الجماعة ج ١

البالغ لغير البالغ^(١) . (مسألة ١١) : الأحوط^(٢) عدم إمامة الأجذم والأبرص ،
والمحدود بالحدّ الشرعيّ بعد التوبة ، والأعرابيّ إلّا لأمثالهم ، بل مطلقاً ، وإن
كان الأقوى الجواز في الجميع^(٣) مطلقاً . (مسألة ١٢) : العدالة ملكة^(٤)
الاجتناب عن الكبائر^(٥) وعن الإصرار على الصفائر ، وعن منافيات المروّة
الدالّة على عدم مبالاة مرتكبها بالدين ، ويكفي حسن الظاهر الكاشف ظناً
عن^(٦) تلك الملكة . (مسألة ١٣) : المعصية الكبيرة هي كلّ معصية ورد
النصّ بكونها كبيرة ، كجملة من المعاصي المذكورة في محلّها ، أو ورد التوعيد
بالنار عليه في الكتاب أو السنّة صريحاً أو ضمناً ، أو ورد في الكتاب أو السنّة
كونه أعظم من إحدى الكبائر المنصوصة أو الموعود عليها بالنار^(٧) ، أو كان
عظيماً في أنفس أهل الشرع^(٨) . (مسألة ١٤) : إذا شهد عدلان بعدالة

(١) فيه إشكال نعم لا بأس بها تمريناً (خوئي) .

(٢) لا يترك (خميني) .

(٣) لا يترك الاحتياط بترك الإيتمام بالمحدود وبالإعرابي (خوئي) .

(٤) مع الاجتناب بل الظاهر أن العدالة نفس الاجتناب المذكور الناشئة عن تلك الملكة
(غلباينگاني) .

(٥) بل هي استقامة عملية في جادة الشرع باثبات الواجبات وترك المحرمات كبيرة كانت أو
صغيرة وأما ارتكاب ما ينافي المروّة فلا يضر بالعدالة ما لم ينطبق عليه عنوان من العناوين
المحرمة (خوئي) .

(٦) حسن الظاهر كاشف تعبدية عنها حصل الظن منه أو لا (خميني) .

الأقوى كونه كاشفاً تعبدياً وإن لم يفد الظنّ (آراكي) .

الظاهر أنه طريق إلى العدالة ولا يعتبر فيه الظن الشخصي نعم هو في نفسه لا بد من
إحرازه بالوجدان أو بطريق شرعي (خوئي) .

والظاهر كفاية حسن الظاهر وإن لم يورث الظن فعلاً (غلباينگاني) .

(٧) أو بالعقاب أو شدد عليه تشديداً عظيماً (خميني) .

(٨) حين نزول الآية أو عند أصحاب المعصومين (عليهم السلام) بحيث يعلم تلقّي ذلك
منهم (عليهم السلام) (غلباينگاني) .

ج ١ في أحكام الجماعة ٦٣١

شخص كفى في ثبوتها إذا لم يكن معارضاً بشهادة عدلين آخرين ، بل وشهادة عدل واحد^(١) بعدمها . (مسألة ١٥) : إذا أخبر جماعة غير معلومين بالعدالة بعدالته وحصل الاطمينان كفى ، بل يكفي الاطمينان إذا حصل من شهادة عدل واحد ، وكذا إذا حصل من اقتداء عدلين به ، أو من اقتداء جماعة مجهولين به ، والحاصل أنه يكفي الوثوق والاطمينان للشخص من أي وجه حصل ، بشرط كونه من أهل الفهم والخبرة والبصيرة^(٢) والمعرفة بالمسائل ، لا من الجهال ، ولا ممن يحصل له الاطمينان والوثوق بأدنى شيء كغالب الناس . (مسألة ١٦) : الأحوط أن لا يتصدى للإمامة من يعرف نفسه بعدم العدالة وإن كان الأقوى جوازه^(٣) . (مسألة ١٧) : الإمام الراتب في المسجد أولى بالإمامة من غيره ، وإن كان غيره أفضل منه ، لكن الأولى له تقديم الأفضل ، وكذا صاحب المنزل أولى من غيره المأذون في الصلاة ، وإلا فلا يجوز بدون إذنه والأولى أيضاً تقديم الأفضل ، وكذا الهاشمي أولى من غيره المساوي له في الصفات . (مسألة ١٨) : إذا تشاح^(٤) الأئمة رغبة في ثواب الإمامة لا لغرض دنيوي رجع من قدمه المأمومون جميعهم^(٥) تقديماً ناشياً عن ترجيح شرعي ، لا لأغراض دنيوية ، وإن اختلفوا فأراد كل منهم تقديم شخص فالأولى ترجيح الفقيه الجامع للشرائط ، خصوصاً إذا انضم إليه شدة التقوى والورع ، فإن لم يكن أو تعدد فالأقوى تقديم الأجود قراءة ، ثم الأفقه في أحكام الصلاة ، ومع

(١) فيه إشكال بل منع (خميني) .

الظاهر عدم إضرار شهادة العدل الواحد على الخلاف (آراكي) .

(٢) بل مطلقاً (خوئي) .

(٣) لكن لا يترك الاحتياط بإعادة الصلاة إذا اتفق له الرجوع في الشك إلى المأمومين

(گلپایگانی) .

(٤) الأحوط الأولى ترك الصلاة خلف جميعهم نعم إذا تشاحوا في تقديم صاحبهم وكل يقول

تقدم يا فلان ينبغي للقوم ملاحظة المرجحات وينبغي للأئمة أيضاً ذلك (خميني) .

(٥) بعض هذه الترجيحات لم نجد عليه دليلاً والأحوط ترك التشاح (خوئي) .

التساوي فيها فالأفقه في سائر الأحكام غير ما للصلاة ، ثمَّ الأسنُّ في الإسلام ، ثمَّ من كان أرجح في سائر الجهات الشرعية ، والظاهر أنَّ الحال كذلك إذا كان هناك أئمة متعدّدون ، فالأولى للمأموم اختيار الأرجح بالترتيب المذكور لكن إذا تعدّد المرجّح في بعض كان أولى ممّن له ترجيح من جهة واحدة ، والمرجّحات الشرعية مضافاً إلى ما ذكر كثيرة لا بدّ من ملاحظتها في تحصيل الأولى ، وربما يوجب ذلك خلاف الترتيب المذكور ، مع أنه يحتمل^(١) اختصاص^(٢) الترتيب المذكور بصورة التشاحّ بين الأئمة أو بين المأمومين لا مطلقاً ، فالأولى للمأموم مع تعدّد الجماعة ملاحظة جميع الجهات في تلك الجماعة ، من حيث الإمام ، ومن حيث أهل الجماعة : من حيث تقواهم وفضلهم وكثرتهم وغير ذلك ، ثم اختيار الأرجح فالأرجح . (مسألة ١٩) : الترجيحات المذكورة إنّما هي من باب الأفضلية والاستحباب ، لا على وجه اللزوم والإيجاب ، حتّى في أولويّة الإمام الراتب^(٣) الذي هو صاحب المسجد ، فلا يحرم^(٤) مزاحمة الغير له^(٥) وإن كان مفضولاً من سائر الجهات أيضاً إذا كان المسجد وفقاً لا ملكاً له^(٦) ولا لمن لم يأذن لغيره في الإمامة . (مسألة ٢٠) : يكره^(٧) إمامة الأجذم والأبرص والأغلف المعذور في ترك العتّان والمحدود بحدّ شرعيّ بعد توبته^(٨) ومن يكره

(١) لكنه بعيد (گلبایگانی) .

(٢) غير معلوم بل الظاهر عدم الاختصاص بها (خميني) .

(٣) فيه إشكال والاحتياط بعدم مزاحمة الإمام الراتب لا يترك (خوئي) .

(٤) لكنه قبيحة بل ربما تكون مخالفة للمروة (خميني) .

(٥) ما لم تستلزم محرماً آخر كهتك عرض المؤمنين أو وهناً في الدين أعاذنا الله من شرور أنفسنا (گلبایگانی) .

(٦) فلا يكون مسجداً (گلبایگانی) .

(٧) لا يترك الاحتياط في الأولين والمحدود (خميني) .

(٨) الاحتياط بعدم الإيتام به لا يترك (خوئي) .

ج ١ في مستحبات الجماعة ٦٣٣

المأمومون إمامته ، والمتيمّم للمتطهر والحائض والحجّام والدّبّاغ إلّا لأمثالهم^(١)
بل الأولى عدم إمامة كلّ ناقص للكامل ، وكلّ كامل للأكمل .

٤٩ - فصل في مستحبات الجماعة ومكروهاتها

أمّا المستحبات فأمر : « أحدها » : أن يقف المأموم عن يمين الإمام^(٢)
إن كان رجلاً واحداً ، وخلفه إن كانوا أكثر ، ولو كان المأموم امرأة واحدة وقفت
خلف الإمام على الجانب الأيمن^(٣) بحيث يكون سجودها محاذياً لركبة الإمام أو
قدمه ولو كنّ أزيد وقفن خلفه ، ولو كان رجلاً واحداً وامرأة واحدة أو أكثر وقف
الرجل عن يمين الإمام والامرأة خلفه ، ولو كانوا رجالاً ونساء اصطّفوا خلفه ،
واصطفّت النساء^(٤) خلفهم ، بل الأحوط مراعاة المذكورات^(٥) هذا إذا كان
الإمام رجلاً ، وأمّا في جماعة النساء فالأولى وقوفهنّ صفّاً واحداً أو أزيد من غير
أن تبرز امامهن^(٦) من بينهنّ . « الثاني » : أن يقف الإمام في وسط الصفّ .
« الثالث » : أن يكون في الصفّ الأوّل أهل الفضل ممّن له مزية في العلم
والكمال والعقل والورع والتقوى ، وأن يكون يمينه لأفضلهم في الصفّ الأوّل
فإنه أفضل الصفوف . « الرابع » : الوقوف في القرب من الإمام .
« الخامس » : الوقوف في ميامن الصفوف فإنّها أفضل من مياسرها ، هذا في
غير صلاة الجنازة^(٧) وأمّا فيها فأفضل الصفوف آخرها . « السادس » : إقامة

(١) بل مطلقاً في بعضهم (خميني) .

(٢) وجوب وقوف المأموم الواحد عن يمين الإمام والمتعدد خلفه إن لم يكن أظهر فلا ريب
في أنه أحوط (خوئي) .

(٣) أو وقفت خلفه بحيث تكون وراءه (خوئي) .

(٤) لا يترك الاحتياط بعدم وقوع المرأة واسطة لارتباط الرجل بالجماعة (گلپایگانی) .

(٥) هذا الاحتياط لا يترك (خوئي) .

(٦) والأحوط تقدم الإمام يسيراً (خميني) .

(٧) لا يخفى ما في الاستثناء (خميني) .

الصفوف واعتدالها ، وسدّ الفرج الواقعة فيها ، والمحاذاة بين المناكب .

« السابع » : تقارب الصفوف بعضها من بعض بأن لا يكون^(١) ما بينها أزيد من مقدار مسقط جسد الإنسان إذا سجد . « الثامن » : أن يصلي الإمام بصلاة أضعف من خلفه ، بأن لا يطيل^(٢) في أفعال الصلاة من القنوت والركوع والسجود إلّا إذا علم حبّ التطويل من جميع المأمومين . « التاسع » : أن يشتغل المأموم المسبوق بتمجيد الله تعالى بالتسبيح والتهليل والتحميد والثناء إذا أكمل القراءة قبل ركوع الإمام ، ويبقى آية^(٣) من قراءته ليركع بها .

« العاشر » : أن لا يقوم الإمام من مقامه بعد التسليم ، بل يبقى على هيئة المصلي حتى يتمّ من خلفه صلاته من المسبوقين أو الحاضرين لو كان الإمام مسافراً ، بل هو الأحوط ، ويستحبّ له أن يستنّب من يتمّ بهم الصلاة عند مفارقتها لهم ، ويكره استنابة المسبوق بركعة أو أزيد ، بل الأولى عدم استنابة من لم يشهد الإقامة . « الحادي عشر » : أن يسمع الإمام من خلفه القراءة الجهرية والأذكار ما لم يبلغ العلوّ المفرط . « الثاني عشر » : أن يطيل ركوعه إذا أحسّ بدخول شخص ضعف ما كان يركع انتظاراً للدخلين ، ثم يرفع رأسه ، وإن أحسّ بداخل . « الثالث عشر » : أن يقول المأموم عند فراغ الإمام من الفاتحة : الحمد لله ربّ العالمين . « الرابع عشر » : قيام المأمومين عند قول المؤذن قد قامت الصلاة . وأما المكروهات : فأمور أيضاً : « أحدها » : وقوف المأموم وحده في صفّ وحده مع وجود موضع في الصفوف ، ومع امتلائها فليقف آخر الصفوف أو حذاء الإمام . « الثاني » : التنفّل بعد قول المؤذن قد قامت الصلاة ، بل عند الشروع في الإقامة . « الثالث » : أن يخصّ الإمام نفسه بالدعاء إذا اخترع الدعاء من عند نفسه ، وأمّا إذا قرأ بعض الأدعية المأثورة

(١) وقد مرّ أنّه أحوط (كلها يگانی) .

(٢) وبأن لا يجعل بحيث يشقّ على الضعفاء الوصول إليه (خميني) .

(٣) أو يتمها ويشغل بما ذكر (خميني) .

ج ١ في مكروهات الجماعة ٦٣٥

فلا . « الرابع » : التكلم بعد قول المؤذن : قد قامت الصلاة ، بل يكره في غير الجماعة أيضاً كما مر ، إلا أن الكراهة فيها أشدّ إلا أن يكون المأمومون اجتمعوا من شتى وليس لهم إمام فلا بأس أن يقول بعضهم لبعض : تقدّم يا فلان . « الخامس » : إسماع المأموم الإمام ما يقوله بعضاً أو كلاً . « السادس » : إتمام الحاضر بالمسافر والعكس مع اختلاف صلاتهما قصراً وتاماً وأما مع عدم الاختلاف كالإتمام في الصبح والمغرب فلا كراهة ، وكذا في غيرهما أيضاً مع عدم الاختلاف ، كما لو ائتم القاضي بالمؤدّي أو العكس ، وكما في مواطن التخيير إذا اختار المسافر التمام ، ولا يلحق نقصان الفرضين بغير القصر والتمام بهما في الكراهة ، كما إذا ائتم الصبح بالظهر أو المغرب ، أو هي بالعشاء أو العكس . (مسألة ١) : يجوز لكل من الإمام والمأموم عند انتهاء صلاته قبل الآخر بأن كان مقصراً والآخر متمماً ، أو كان المأموم مسبوقاً ، أن لا يسلم وينتظر الآخر حتى يتم صلاته ويصل إلى التسليم فيسلم معه ، خصوصاً للمأموم إذا اشتغل بالذكر والحمد ونحوهما إلى أن يصل الإمام ، والأحوط الاقتصار^(١) على صورة لا تفوت الموالاة ، وأما مع فواتها^(٢) ففيه إشكال من غير فرق بين كون المنتظر هو الإمام أو المأموم . (مسألة ٢) : إذا شك المأموم بعد السجدة الثانية من الإمام أنه سجد معه السجدة أو واحدة يجب عليه الإتيان بأخرى إذا لم يتجاوز المحل . (مسألة ٣) : إذا اقتدى المغرب بعشاء الإمام وشك في حال القيام أنه الرابعة أو الثالثة ينتظر حتى يأتي الإمام بالركوع والسجدة حتى يتبين له الحال ، فإن كان في الثالثة أتى بالبقية وصحت الصلاة ، وإن كان في

(١) لا يترك (خميني) .

بل هو الأظهر إذا كان الانتظار مجزئاً عن الذكر ونحوه وأما معه فلا تفوت الموالاة لأن كل من ذكر الله به فهو من الصلاة (خوئي) .

(٢) ولكن إذا اشتغل بالذكر أو القرآن أو الدعاء فلا تفوت الموالاة إلا إذا كان الفصل كثيراً جداً بحيث خرجت عن صورة الصلاة (گلپایگانی) .

٦٣٦ في أحكام الجماعة ج ١

الرابعة يجلس ويتشهد ويسلم ثم يسجد سجدة (١) السهو (٢) لكل واحد من الزيادات من قوله : « بحول الله » وللقيام وللتسبيحات إن أتى بها أو ببعضها .
(مسألة ٤) : إذا رأى من عادل كبيرة (٣) لا يجوز الصلاة خلفه إلا أن يتوب مع فرض بقاء الملكة فيه ، فيخرج عن العدالة بالمعصية ، ويعود إليها بمجرد التوبة . (مسألة ٥) : إذا رأى الإمام يصلي ولم يعلم أنها من اليوميّة أو من النوافل لا يصح الاقتداء به ، وكذا إذا احتمل أنها من الفرائض التي لا يصح اقتداء اليوميّة بها ، وإن علم أنها من اليوميّة لكن لم يدر أنها أية صلاة من الخمس أو أنها أداء أو قضاء أو أنها قصر أو تمام لا بأس بالاقتراء ، ولا يجب إحراز ذلك قبل الدخول ، كما لا يجب إحراز أنه في أي ركعة كما مرّ .
(مسألة ٦) : القدر المتيقن من اغتفار زيادة الركوع للمتابعة سهواً زيادته مرة واحدة في كل ركعة وأما إذا زاد في ركعة واحدة أزيد من مرة كأن رفع رأسه قبل الإمام سهواً ثم عاد للمتابعة ثم رفع أيضاً سهواً ثم عاد فيشكل الغتفار ، فلا يترك الاحتياط حيثل بإعادة الصلاة بعد الإتمام ، وكذا في زيادة السجدة القدر المتيقن اغتفار زيادة سجدتين (٤) في ركعة (٥) ، وأما إذا زاد أربع فمشكل .
(مسألة ٧) : إذا كان الإمام يصلي أداء أو قضاء يقيناً والمأموم منحصر [أ] بمن يصلي احتياطياً يشكل (٦) لإجراء حكم الجماعة من اغتفار زيادة

(١) على الأحوط وإن كان الأقوى عدم الوجوب فيها نعم لا ينبغي ترك الاحتياط لقيامه (خميني) .

(٢) وجوبه لكل زيادة مبني على الاحتياط (خوئي) .

(٣) ولا محمل صحيح لارتكابها (خميني) .

(٤) بل المغتفر زيادة سجدة في كل سجدة فإذا عاد في سجدة واحدة أزيد من مرة فيشكل (گلپایگانی) .

(٥) في كل سجدة سجدة وأما زيادة سجدتين في سجدة فمحمل إشكال أيضاً (خميني) .

(٦) لا بأس برجوع المأموم إلى الإمام كما أنه لا بأس بزيادة الركن متابعة للإمام (خميني) .

لا إشكال في غير رجوع الإمام إلى المأموم في عدد الركعات (آراكي) .

الركن^(١) ، ورجوع الشاكّ منهما إلى الآخر ونحوه لعدم إحراز كونها صلاة، نعم لو كان الإمام أو المأموم أو كلاهما يصلي باستصحاب الطهارة لا بأس بجريان حكم الجماعة^(٢) لأنه وإن كان لم يحرز كونها صلاة واقعية لاحتمال كون الاستصحاب مخالفاً للواقع إلا أنه حكم شرعي ظاهري، بخلاف الاحتياط فإنه إرشادي^(٣) وليس حكماً ظاهرياً، وكذا الوشكّ أحدهما في الإتيان بركن بعد تجاوز المحلّ فإنه حيثئذ وإن لم يحرز بحسب الواقع كونها صلاة لكن مفاد قاعدة التجاوز^(٤) أيضاً حكم شرعي فهي في ظاهر الشرع صلاة . (مسألة ٨) : إذا فرغ الإمام من الصلاة والمأموم في التشهد، أو في السلام الأول لا يلزم عليه نيّة الانفراد ، بل هو باق على الاقتداء عرفاً . (مسألة ٨) : يجوز للمأموم المسبوق بركعة أن يقول بعد السجدة الثانية من رابعة الإمام التي هي ثالثة وينفرد ، ولكن يستحب^(٥) له أن يتابعه في التشهد متجافياً إلى أن يسلم ثم يقوم إلى الرابعة . (مسألة ١٠) : لا يجب على المأموم الإصغاء إلى قراءة الإمام في الركعتين الأوليين من الجهرية إذا سمع صوته ، لكنّه أحوط . (مسألة ١١) : إذا عرف الإمام بالعدالة ثم شكّ في حدوث فسقه جاز له الاقتداء به عملاً

= لا إشكال في إجراء المأموم أحكام الجماعة على صلاته (گلپایگانی) .

(١) لعل هذا من سهو القلم فإن الإشكال في مفروض المسألة إنما هو في رجوع العلم إلى المأموم وأما رجوع المأموم إلى الإمام أو اغتفار زيادة الركن فلا إشكال فيه أصلاً ولا فرق في ذلك بين انحصار المأموم به وعدمه (خوئي) .

(٢) يعتبر في إجراء حكم الجماعة إحراز المأموم بنفسه صحة صلاة الإمام ولو بأصل معتبر وكذا العكس (گلپایگانی) .

(٣) لا فرق في الإشكال بين كونه إرشادياً وكونه مولوياً (خوئي) .

(٤) لا بأس بالأخذ بها في الصلاة الاحتياطية أيضاً وإن لم يحرز كونها صلاة في ظاهر الشرع لأنها إما صلاة واقعاً تجري فيها القاعدة أو ليست بصلاة فلا يحتاج المكلف إلى تصحيحها لصحة صلاته السابقة (خميني) .

(٥) بل هو الأحوط (گلپایگانی) .

٦٣٨ في أحكام الجماعة ج ١

بالاستصحاب ، وكذا لو رأى منه شيئاً وشك في أنه^(١) موجب للفسق أم لا .
(مسألة ١٢) : يجوز^(٢) للمأموم مع ضيق الصف أن يتقدم^(٣) إلى الصف السابق ، أو يتأخر إلى اللاحق إذا رأى خللاً فيهما ، لكن على وجه لا ينحرف عن القبلة فيمشي القهقري . (مسألة ١٣) : يستحب انتظار الجماعة إماماً أو مأموماً وهو أفضل من الصلاة في أول الوقت^(٤) منفرداً ، وكذا يستحب اختيار الجماعة مع التخفيف على الصلاة فرادى مع الإطالة . (مسألة ١٤) : يستحب الجماعة في السفينة الواحدة وفي السفن المتعددة^(٥) للرجال والنساء ، ولكن تكره الجماعة في بطون الأودية . (مسألة ١٥) : يستحب اختيار الإمامة على الاقتداء ، فلإمام إذا أحسن بقيامه وقراءته وركوعه وسجوده مثل أجر من صلى مقتدياً به ، ولا ينقص من أجرهم شيء . (مسألة ١٦) : لا بأس بالاقتداء بالعبد إذا كان عارفاً بالصلاة وأحكامها . (مسألة ١٧) : الأحوط^(٦) ترك القراءة في الأوليين من الإخفائية^(٧) وإن كان الأقوى الجواز مع الكراهة كما مر .
(مسألة ١٨) : يكره تمكين الصبيان من الصف الأول على ما ذكره المشهور . وإن كانوا مميزين . (مسألة ١٩) : إذا صلى منفرداً أو جماعة واحتمل فيها خللاً في الواقع وإن كان صحيحة في ظاهر الشرع يجوز بل يستحب أن

(١) مع كون الشبهة موضوعية وفي الحكمية تفصيل مع أن الحكمية مربوطة بالمجتهد (خميني) .

(٢) الأحوط أن يكون ذلك في غير حال قراءة الإمام (خميني) .

(٣) مراعيًا لعدم انمحاء صورة الصلاة بل الأحوط جرّ الرجلين (گلپایگانی) .

(٤) إذا كان الانتظار يوجب فوات وقت الفضيلة فالأفضل تقديم الصلاة منفرداً على الصلاة جماعة على الأظهر (خوئي) .

(٥) مع اجتماع شرايط الجماعة (گلپایگانی) .

(٦) مر أن الأقوى وجوب تركها (خميني) .

(٧) بل هو الأظهر كما مرّ (خوئي) .

ج ١ في أحكام الجماعة ٦٣٩

يعيدها^(١) منفرداً أو جماعة ، وأما إذا لم يحتمل فيها خللاً فإن صَلَّى منفرداً ثم وجد من يصلي تلك الصلاة جماعة يستحب له أن يعيدها جماعة إماماً كان أو مأموماً ، بل لا يبعد جواز إعادتها جماعة إذا وجد من يصلي غير تلك الصلاة ، كما إذا صَلَّى الظهر فوجد من يصلي العصر جماعة ، لكن القدر المتيقن الصورة الأولى ، وأما إذا صَلَّى جماعة إماماً أو مأموماً فيشكل^(٢) استحباب^(٣) إعادتها^(٤) ، وكذا يشكل^(٥) إذا صَلَّى اثنان منفرداً ثم أراد الجماعة فاقتدى أحدهما بالآخر من غير أن يكون هناك من لم يصل . (مسألة ٢٠) : إذا ظهر بعد إعادة الصلاة جماعة أن الصلاة الأولى كانت باطلة يجزىء بالمعادة . (مسألة ٢١) : في المعادة إذا أراد نية الوجه ينوي الندب^(٦) لا الوجوب على الأقوى .

(١) رجاء (گلیایگانی) .

(٢) الظاهر استحبابها للمأموم إذا صار إماماً (آراكي) .

(٣) لا يبعد استحبابها في غير تلك الجماعة (خميني) .

(٤) لا يبعد استحبابها إماماً (گلیایگانی) .

(٥) لكن لا بأس بها رجاء (گلیایگانی) .

(٦) وصفاً للإعادة لا للصلاة (گلیایگانی) .

٥٠ - فصل في الخلل الواقع في الصلاة

أي الإخلال بشيء مما يعتبر فيها وجوداً أو عدماً . (مسألة ١) : الخلل
أما أن يكون عن عمد أو عن جهل أو سهو أو إضطرار أو إكراه أو بالشك ، ثم إما
أن يكون بزيادة أو نقیصة ، والزيادة إما بركن أو غيره ، ولو بجزء مستحب
كالقنوت في غير الركعة الثانية أو فيها في غير محلها أو بركعة ، والنقيصة إما
بشرط ركن كالطهارة من الحدث والقبلة أو بشرط غير ركن ، أو بجزء ركن ، أو
غير ركن ، أو بكيفية كالجهر والاختفاء والترتيب والموالة ، أو بركعة .
(مسألة ٢) : الخلل العمدي موجب لبطلان الصلاة بأقسامه^(١) من الزيادة ،
والنقيصة حتى بالإخلال بحرف من القراءة أو الأذكار أو بحركة أو بالموالة بين
حروف كلمة أو كلمات آية ، أو بين بعض الأفعال مع بعض ، وكذا إذا فاتت
الموالة سهواً أو اضطراراً لسعال أو غيره ولم يتدارك بالتكرار متعمداً .
(مسألة ٣) : إذا حصل الإخلال بزيادة أو نقصان جهلاً بالحكم فإن كان بترك شرط
ركن كالإخلال بالطهارة الحديثة أو بالقبلة بأن صلى مستدبراً أو إلى اليمين أو اليسار^(٢)
أو بالوقت بأن صلى قبل دخوله ، أو بنقصان ركعة ، أو ركوع أو غيرهما من الأجزاء
الركنية أو بزيادة ركن بطلت الصلاة وإن كان الإخلال بسائر الشروط أو

(١) بطلانها بالزيادة العمدية في الأجزاء المستحبة محل إشكال بل منع (خوئي) .

(٢) أو ما بينهما كما في العمد (گلپایگانی) .

٦٤٢ في الحلل الواقع في الصلاة ج ١

الأجزاء زيادة أو نقصاً فالأحوط^(١) الإلحاق بالعمد في البطلان لكن الأقوى^(٢) إجراء حكم السهو عليه^(٣). (مسألة ٤) : لا فرق في البطلان بالزيادة العمدية بين أن يكون في ابتداء النيّة أو في الأثناء ولا بين الفعل^(٤) والقول ، ولا بين الموافق لأجزاء الصلّة والمخالف لها^(٥) ولا بين قصد الوجوب بها والندب^(٦) نعم لا بأس بما يأتي به من القراءة والذكر في الأثناء لا بعنوان أنّه منها ما لم يحصل به المحو^(٧) للصورة ، وكذا لا بأس بإتيان غير المبطلات من الأفعال^(٨) الخارجية المباحة كحكّ الجسد ونحوه إذا لم يكن ماحياً للصورة .
(مسألة ٥) : إذا أخلّ بالطهارة الحديثة ساهياً بأن ترك الوضوء أو الغسل أو التيمّم بطلت صلاته ، وإن تذكّر في الأثناء ، وكذا لو تبين بطلان أحد هذه من جهة ترك جزء أو شرط . (مسألة ٦) : إذا صلى قبل دخول الوقت ساهياً بطلت ، وكذا لو صلى إلى اليمين أو اليسار أو مستديراً فيجب عليه الإعادة أو القضاء^(٩) . (مسألة ٧) : إذا أخلّ بالطهارة الخبيثة في البدن أو اللباس ساهياً

(١) لا يترك هذا الاحتياط (خميني) .

لا يترك إلا في الجهر والاختفات وفي الاتمام في موضع القصر على ما يأتي (غلپایگانی) .

(٢) الأقوى إجراء حكم العمدة إلا في الجهر والاختفات والقصر والاتمام (آراكي) .

(٣) هذا في غير الجاهل المقصر وفي غير المصلّي إلى غير القبلة وإن كانت صلاته إلى ما بين المشرق والمغرب (خوئي) .

(٤) إذا أتى بعنوان أنّه منها وكذا في سائر الزيادات (خميني) .

(٥) في البطلان بالمخالف من حيث الزيادة تأمل نعم قد يوجب البطلان من حيث التشريع (غلپایگانی) .

(٦) البطلان بزيادة ما قصد به الندب محل إشكال بل منع (خوئي) .

(٧) ولا يحصل لأنّه كل ما ذكر الله به فهو من الصلاة (خوئي) .

(٨) إذا أتى بها لا بعنوان أنّها منها (خميني) .

(٩) مرّ أن عدم وجوبه في غير الجاهل بالحكم غير بعيد (خوئي) .

على ما مرّ تفصيله (غلپایگانی) .

ج ١ في الخلل الواقع في الصلاة ٦٤٣

بطلت ، وكذا إن كان جاهلاً بالحكم^(١) أو كان جاهلاً بالموضوع وعلم في الأثناء مع سعة الوقت وإن علم بعد الفراغ صححت . وقد مرّ التفصيل^(٢) سابقاً .
(مسألة ٨) : إذا أخلّ بستر العورة سهواً فالأقوى عدم البطلان وإن كان هو الأحوط ، وكذا لو أخلّ بشرائط الساتر عدا الطهارة من المأكوليّة^(٣) وعدم كونه حريراً أو ذهباً ونحو ذلك . (مسألة ٩) : إذا أخلّ بشرائط المكان سهواً فالأقوى عدم البطلان ، وإن كان أحوط فيما عدا الإباحة ، بل فيها أيضاً إذا كان هو الغاصب^(٤) . (مسألة ١٠) : إذا سجد على ما لا يصحّ السجود عليه سهواً إمّا لنجاسته أو كونه من المأكول أو الملبوس لم تبطل الصلّة ، وإن كان هو الأحوط^(٥) وقد مرّت هذه المسائل في مطاوي الفصول السابقة .
(مسألة ١١) : إذا زاد ركعة أو ركوعاً أو سجدة من ركعة أو تكبيرة الإحرام سهواً^(٦) بطلت الصلّة ، نعم يستثنى من ذلك زيادة الركوع أو السجدة في الجماعة ، وأمّا إذا زاد ما عدا هذه من الأجزاء غير الأركان كسجدة واحدة أو تشهد أو نحو ذلك ممّا ليس بركن فلا تبطل ، بل عليه سجدة السهو^(٧) وأمّا زيادة القيام الركنيّ فلا تتحقّق إلّا بزيادة الركوع أو بزيادة تكبيرة الإحرام ، كما

(١) هذا إذا كان جهله عن تقصير (خوئي) .

(٢) وقد مرّ التفصيل منا أيضاً (آراكي) .

(٣) مرّ الإشكال في نسيانها (خميني) .

(٤) إذا كان منشأ النسيان عدم مبالاة الغاصب بالظاهر هو البطلان وإلا فحكمه حكم غيره

(خوئي) .

لا يترك في الغاصب (گلپایگانی) .

(٥) قد مرّ تفصيل الكلام في ذلك (خوئي) .

لا يترك فيما لا يصحّ السجود عليه لنجاسته (گلپایگانی) .

(٦) الظاهر أن زيادتها سهواً لا تبطل الصلاة (خوئي) .

(٧) يأتي موارد لزومها وعدمه في محلها (خميني) .

على الأحوط فيها وفيما بعدها من المسائل (خوئي) .

على الأحوط والأقوى هو الاستحباب في غير ما يأتي وجوبه (گلپایگانی) .

أنه لا تتصور زيادة النية ، بناء على أنها الداعي ، بل على القول بالإختار لا تضر زيادتها . (مسألة ١٢) : يستثنى من بطلان الصلاة بزيادة الركعة ما إذا نسي المسافر سفره ، أو نسي^(١) أن حكمه القصر فإنه لا يجب القضاء إذا تذكر خارج الوقت ولكن يجب الإعادة إذا تذكر في الوقت كما سيأتي إن شاء الله^(٢) .

(مسألة ١٣) : لا فرق في بطلان الصلاة بزيادة ركعة بين أن يكون قد تشهد في الرابعة ثم قام إلى الخامسة أو جلس بمقدارها كذلك أو لا ، وإن كان الأحوط في هاتين الصورتين إتمام الصلاة لو تذكر قبل الفراغ ثم إعادتها .

(مسألة ١٤) : إذا سهى عن الركوع حتى دخل في السجدة الثانية بطلت صلاته ، وإن تذكر قبل الدخول فيها رجع وأتى به وصحت صلاته ، ويسجد سجدي السهو لكل زيادة^(٣) ولكن الأحوط^(٤) مع ذلك إعادة الصلاة لو كان التذكر بعد الدخول في السجدة الأولى . (مسألة ١٥) : لو نسي السجدين ولم يتذكر إلا بعد الدخول في الركوع من الركعة التالية بطلت صلاته ، ولو تذكر قبل ذلك رجع وأتى بهما وأعاد ما فعله سابقاً ممّا هو مرتّب عليهما بعدهما ، وكذا تبطل الصلاة لو نسيهما من الركعة الأخيرة حتى سلم وأتى بما يبطل الصلاة عمداً وسهواً ، كالحدث والاستدبار ، وإن تذكر بعد السلام قبل الإتيان بالمبطل فالأقوى^(٥) أيضاً البطلان^(٦) لكن الأحوط^(٧) التدارك ثم الإتيان بما هو مرتّب

(١) في نسيان الحكم إشكال (آراكي) .

(٢) ويأتي تفصيله إن شاء الله تعالى (گلپایگانی) .

(٣) على الأحوط كما مر (گلپایگانی) .

(٤) لا يترك ويأتي محل لزوم سجدي السهو (خميني) .

لا يترك (آراكي) .

لا يترك (گلپایگانی) .

(٥) في القوة منع فلا يترك الاحتياط بما ذكر مع سجدي السهو لزيادة التسليم (گلپایگانی) .

(٦) بل الأقوى عدمه فيتداركهما ويأتي بما هو مرتّب عليهما نعم الإعادة بعد ذلك أحوط (خوئي) .

(٧) لا يترك وإن كان القول بوجوب التدارك وإعادة التشهد والتسليم وصحة الصلاة لا يخلو =

عليهما، ثم إعادة الصلاة، وإن تذكر قبل السلام أتى بهما وبما بعدهما من التشهد والتسليم وصحت صلاته، وعليه سجدتا السهو لزيادة التشهد^(١) أو بعضه، وللتسليم المستحب. (مسألة ١٦): لو نسي النية أو تكبيرة الإحرام بطلت صلاته، سواء تذكر في الأثناء أو بعد الفراغ فيجب الاستيناف، وكذا لو نسي القيام حال تكبيرة الإحرام، وكذا لو نسي القيام المتصل بالركوع بأن ركع لاعتن قيام^(٢). (مسألة ١٧): لو نسي الركعة الأخيرة فذكرها بعد التشهد قبل التسليم قام وأتى بها، ولو ذكرها بعد التسليم الساجد قبل فعل ما يبطل الصلاة عمدًا وسهواً قام وأتم^(٣) ولو ذكرها بعد استأنف الصلاة من رأس من غير فرق بين الرباعية وغيرها، وكذا لو نسي أزيد من ركعة. (مسألة ١٨): لو نسي ما عدا الأركان من أجزاء الصلاة لم تبطل^(٤) صلاته، وحينئذ فإن لم يبق محل التدارك وجب عليه^(٥) سجدتا السهو^(٦) للنقيصة وفي نسيان السجدة الواحدة والتشهد يجب قضاءهما أيضاً بعد الصلاة قبل سجدي السهو، وإن بقي محل التدارك وجب العود للتدارك، ثم الإتيان بما هو مرتب عليه ممّا فعله سابقاً، وسجدتا السهو لكل زيادة^(٧) وفوت محل التدارك إمّا بالدخول في ركن بعده على وجه لو تدارك

= من وجه (خميني) .

لا يترك (آراكي) .

(١) على الأحوط ويأتي موارد لزومها (خميني) .

(٢) هذا إذا لم يمكن التدارك بأن كان التذكر بعد السجدين وإلا فالحكم بالبطان لا يخلو

من إشكال (خوئي) .

(٣) ويسجد سجدي السهو لزيادة السلام (گلپایگانی) .

(٤) الأحوط في نسيان التسليم والتذكر بعد فعل ما يبطل الصلاة عمدًا وسهواً إعادة الصلاة

(گلپایگانی) .

(٥) لا تجب السجدة لكل زيادة ونقيصة على الأقوى وإنما تجب في موارد تأتي في فصلها (خميني) .

(٦) في نسيان السجدة الواحدة والتشهد وأما في غيره فعلى الأحوط (گلپایگانی) .

(٧) قد مر أن الأقوى عدم وجوب سجدي السهو في غير ما يأتي من موارد مخصوصة

(گلپایگانی) .

المنسيّ لزم زيادة الركن^(١) . وإمّا يكون محله في فعل خاصّ جاز محلّ ذلك الفعل كالذكر في الركوع والسجود إذا نسيه وتذكّر بعد رفع الرأس منهما ، وإمّا بالتذكّر بعد السلام^(٢) الواجب^(٣) فلونسي القراءة أو الذكر أو بعضهما أو الترتيب فيهما أو إعرابهما أو القيام فيهما أو الطمأنينة فيه ، وذكر بعد الدخول في الركوع فات محلّ التدارك فيتمّ الصلاة ، ويسجد سجدي السهو للنقصان إذا كان المنسيّ من الأجزاء ، لا لمثل الترتيب والطمأنينة ممّا ليس بجزء ، وإن تذكّر قبل الدخول في الركوع رجع وتدارك وأتى بما بعده وسجد سجدي السهو لزيادة ما أتى به من الأجزاء ، نعم في نسيان القيام حال القراءة أو الذكر ونسيان الطمأنينة فيه لا يبعد فوت محلّهما قبل الدخول في الركوع أيضاً ، لاحتمال كون القيام واجباً حال القراءة لا شرطاً فيها ، وكذا كون الطمأنينة واجبة حال القيام لا شرطاً فيه^(٤) وكذا الحال في الطمأنينة حال التشهّد وسائر الأذكار فالأحوط العودة^(٥) والإتيان بقصد الاحتياط والقربة ، لا بقصد الجزئية ولونسي الذكر في الركوع أو السجود أو الطمأنينة حاله وذكر بعد رفع الرأس منها فات محلّهما ، ولو تذكّر قبل الرفع أو قبل الخروج عن مسمّى الركوع وجب الإتيان بالذكر ، ولو كان المنسيّ الطمأنينة حال الذكر فالأحوط إعادته بقصد الاحتياط والقربة ، وكذا لونسي وضع^(٦) أحد المساجد حال السجود ، ولو نسي الانتصاب من الركوع وتذكّر بعد الدخول في

(١) مرّ الاحتياط فيما إذا ترك الركوع ودخل في السجدة الأولى (خميني) .

(٢) مرّ الاحتياط في ترك السجدين والتذكّر بعد السلام قبل فعل المنافي وإن كان عدم فوت محلّ تداركهما بالسلام لا يخلو من وجه وأما السجدة الواحدة والتشهد فالأقوى فوت محلّهما بالسلام كما يأتي في المتن (خميني) .
(٣) الظاهر أنه لا يتحقق الخروج عن المحلّ بذلك بل السلام حينئذ يقع في غير محله (خوئي) .

(٤) مرّ الكلام فيه في المسألة الثانية في فصل القيام (خوئي) .

(٥) لا يترك الاتيان بقصد القربة والاحتياط (خميني) .

لا يترك (آراكي) .

(٦) أي لونسي وضعه حال الذكر فمع عدم رفع الرأس يضعه وأق بالذكر بقصد القربة (خميني) .

السجدة الثانية فات محلّه^(١) وأما لو تذكّر قبله فلا يبعد^(٢) وجوب العود إليه ، لعدم استلزامه إلا زيادة سجدة واحدة ، وليست بركن ، كما أنّه كذلك^(٣) لو نسي الانتصاب من السجدة الأولى وتذكّر بعد الدخول في الثانية لكن الأحوط مع ذلك^(٤) إعادة الصلاة ، ولو نسي الطمأنينة حال أحد الانتصابين احتمل فوت المحلّ^(٥) وإن لم يدخل في السجدة كما مرّ نظيره ، ولو نسي السجدة الواحدة أو التشهد وذكر بعد الدخول في الركوع أو بعد السلام^(٦) فات محلّهما^(٧) ولو ذكر قبل ذلك تداركهما ، ولو نسي الطمأنينة في التشهد فالحال كما مرّ من أنّ الأحوط^(٨) إعادة بقصد القربة والاحتياط ، والأحوط مع ذلك إعادة

-
- (١) بل الظاهر فوته بالدخول في الأولى فلا يعود معه بل يتم الصلاة بلا إعادة نعم لو تذكر قبل الدخول في الأولى بعد التجاوز عن حد الركوع فينتصب رجاءً ثم يسجد (كلايگانی) .
- (٢) بعيد بل فات محله وكذا الحال في نسيان الانتصاب من السجدة الأولى أو الطمأنينة فيه وذكر بعد الدخول في السجدة الثانية (خمینی) .
- لا يبعد فوات المحل بالخروج من حد الركوع وإن لم يدخل في السجدة الأولى ورعاية الاحتياط أولى (خوئی) .
- (٣) بل الظاهر فوته أيضاً بالدخول في الثانية (كلايگانی) .
- (٤) لا يترك (آراکی) .
- (٥) لكن الأحوط الانتصاب مطمئناً بقصد الرجاء قبل الدخول في السجدة (خمینی) .
- الأحوط العود برجاء الواقع مع عدم الدخول في السجدة وإعادة الصلاة معه (آراکی) .
- لكنه بعيد بالنسبة إلى نسيان الطمأنينة في الجلوس بين السجدين (خوئی) .
- والأحوط العود رجاءاً ما لم يدخل في السجدة (كلايگانی) .
- (٦) الظاهر أنه من باب السلام في غير المحل في نسيان التشهد الأخير ومن باب التشهد والسلام كليهما في غير المحل في نسيان السجدة الأخيرة (آراکی) .
- مع الاتيان بالمنافي عمداً وسهواً وأما بعد السلام وقبل المنافي فالأحوط الاتيان بالسجدة أو التشهد بقصد ما في الذمة ثم الاتيان بما يترتب عليهما رجاءاً ثم يسجد سجدتي السهو بقصد ما في ذمته من فرت السجدة أو التشهد أو السلام بغير المحل (كلايگانی) .
- (٧) مرّ آنفاً عدم فوت المحل به (خوئی) .
- (٨) وقد مرّ أنه لا يترك (آراکی) .

الصلاة^(١) أيضاً ، لاحتمال^(٢) كون التشهد زيادة عمدية حيثئذ خصوصاً إذا تذكر نسيان الطمأنينة فيه بعد القيام . (مسألة ١٩) : لو كان المنسي الجهر أو الإخفات لم يجب التدارك باعادة القراءة ، أو الذكر على الأقوى ، وإن كان أحوط^(٣) إذا لم يدخل في الركوع .

٥١ - فصل في الشك

وهو إما في أصل الصلاة وأنه هل أتى بها أم لا ، وإما في شرائطها ، وإما في أجزائها ، وإما في ركعاتها . (مسألة ١) : إذا شك في أنه هل صلى أم لا ، فإن كان بعد مضي الوقت لم يلتفت وبني على أنه صلى ، سواء كان الشك في صلاة واحدة ، أو في الصلاتين ، وإن كان في الوقت وجب الإتيان بها ، كان شك في أنه صلى صلاة الصبح أم لا ، أو هل صلى الظهرين أم لا ، أو هل صلى العصر بعد العلم بأنه صلى الظهر أم لا ، ولو علم أنه صلى العصر ولم يدر أنه صلى الظهر أو لا فيحتمل جواز البناء على أنه صلاتها ، لكن الأحوط الإتيان بها ، بل لا يخلو عن قوة ، بل وكذلك لو لم يبق إلا مقدار الاختصاص بالعصر وعلم أنه أتى بها وشك في أنه أتى بالظهر أيضاً أم لا ، فإن الأحوط الإتيان بها^(٤) وإن كان احتمال البناء على الإتيان بها وإجراء حكم الشك بعد مضي الوقت هنا أقوى^(٥) من السابق^(٦) نعم لو بقي من الوقت مقدار الاختصاص بالعصر وعلم بعدم الإتيان بها أو شك فيه وكان شاكاً في الإتيان بالظهر وجب

(١) هذا الاحتياط ضعيف جداً (خوئي) .

(٢) لا وجه لهذا الاحتمال مع قصد الرجاء في المأتي به (كلايگانی) .

(٣) خصوصاً لو تذكر في أثناء القراءة فإنه لا ينبغي ترك الاحتياط فيه (خميني) .

إذا أتى بها رجاء (كلايگانی) .

(٤) بل أظهر ذلك (خوئي) .

(٥) الظاهر عدم الفرق بينهما (كلايگانی) .

(٦) لا اقوائية فيه بل الأقوى الاتيان بها أيضاً (آراكي) .

ج ١ في أحكام الشكوك ٦٤٩

الإتيان بالعصر ويجري حكم الشك بعد الوقت^(١) بالنسبة إلى الظهر ، لكن الأحوط^(٢) قضاء الظهر أيضاً . (مسألة ٢) : إذا شك في فعل الصلاة وقد بقي من الوقت مقدار ركعة فهل ينزل منزلة تمام الوقت أولا ، وجهان أقواهما^(٣) الأول ، أما لو بقي أقل من ذلك فالأقوى^(٤) كونه بمنزلة الخروج . (مسألة ٣) : لو ظن فعل الصلاة فالظاهر أن حكمه حكم الشك في التفصيل بين كونه في الوقت أو في خارجه ، وكذا لو ظن عدم فعلها . (مسألة ٤) : إذا شك في بقاء الوقت وعدمه يلحقه حكم البقاء . (مسألة ٥) : لو شك في أثناء صلاة العصر في أنه صلى الظهر أم لا ، فإن كان في الوقت المختص بالعصر بنى على الإتيان بها ، وإن كان في الوقت المشترك عدل إلى الظهر بعد البناء على عدم الإتيان بها . (مسألة ٦) : إذا علم أنه صلى إحدى الصلاتين من الظهر أو العصر ولم يدر المعين منها يجزيه الإتيان بأربع ركعات بقصد ما في الذمة ، سواء كان في الوقت أو في خارجه . نعم لو كان في وقت الاختصاص بالعصر يجوز له^(٥) البناء^(٦) على أن ما أتى به هو الظهر ، فينوي فيما يأتي به العصر ولو علم أنه صلى إحدى العشاءين ولم يدر المعين منهما وجب الإتيان بهما سواء كان في الوقت أو في خارجه ، وهما أيضاً

(١) بل حكم الشك بعد التجاوز وعلى فرض الاغماض عنه لا يجب القضاء لأنه بأمر جديد (خوئي) .

(٢) لا يترك مع الشك في إتيان العصر (خميني) .

لا يترك إذا كان شاكاً في العصر أيضاً (گلپایگانی) .

(٣) بل أحوطهما (گلپایگانی) .

(٤) مشكل فلا يترك الاحتياط (گلپایگانی) .

(٥) بل يأتي بأربع بقصد ما في الذمة وفي العشاءين بهما احتياطاً (آراكي) .

(٦) الأحوط قضاء الظهر وكذا المغرب في الفرع الآتي (خميني) .

لاستصحاب عدم الاتيان بالعصر ولا يعارضه استصحاب عدم الاتيان بالظهر لعدم الأثر

(خوئي) .

لو كان في وقت الإختصاص بالعشاء بنى على أن ما أتى به هو المغرب ، وأن الباقي هو العشاء . (مسألة ٧) : إذا شك في الصلوة في أثناء الوقت ونسي الإتيان بها وجب عليه القضاء إذا تذكر خارج الوقت ، وكذا إذا شك واعتقد أنه خارج الوقت ، ثم تبين أن شكه كان في أثناء الوقت وأما إذا شك واعتقد أنه في الوقت فترك الإتيان بها عمداً أو سهواً ثم تبين أن شكه كان خارج الوقت فليس عليه القضاء . (مسألة ٨) : حكم كثير الشك في الإتيان بالصلوة وعدمه حكم غيره فيجري فيه ^(١) التفصيل بين كونه في الوقت وخارجه ، وأما الوسواسي فالظاهر أنه يبني على الإتيان وإن كان في الوقت . (مسألة ٩) : إذا شك في بعض شرائط الصلوة فأمّا أن يكون قبل الشروع فيها أو في أثناءها ، أو بعد الفراغ منها ، فإن كان قبل الشروع فلا بد من إحراز ذلك الشرط ولو بالاستصحاب ونحوه من الأصول ، وكذا إذا كان في الأثناء ، وإن كان بعد الفراغ منها حكم بصحتها ، وإن كان يجب إحرازه للصلوة الأخرى وقد مر التفصيل في مطاوي الأبحاث السابقة . (مسألة ١٠) : إذا شك في شيء من أفعال الصلوة فأمّا أن يكون قبل الدخول في الغير المرتب عليه ، وإما أن يكون بعده ، فإن كان قبله وجب الإتيان ، كما إذا شك في الركوع وهو قائم ، أو شك في السجدة الواحدة ولم يدخل في القيام أو التشهد ، وهكذا الوشك في تكبيرة الإحرام ولم يدخل فيما بعدها ، أو شك في الحمد ولم يدخل في السورة ، أو فيها ولم يدخل في الركوع أو القنوت ، وإن كان بعده لم يلتفت وبنى على أنه أتى به ، من غير فرق بين الأولتين والأخيرتين على الأصح ، والمراد بالغير مطلق الغير المترتب على الأول ، كالسورة بالنسبة إلى الفاتحة ، فلا يلتفت إلى الشك فيها وهو آخذ في السورة ، بل ولا إلى الفاتحة أو السورة وهو في آخرهما ، بل ولا إلى الآية وهو في الآية المتأخرة ، بل ولا إلى أول الآية وهو في آخرها ولا فرق بين أن يكون ذلك الغير جزء واجباً أو مستحباً ^(٢) كالقنوت بالنسبة إلى الشك في

(١) على الأحوط لكن لا يبعد إجراء حكم كثير الشك عليه (گلهای گمانی) .

(٢) في جريان قاعدة التجاوز بالدخول في الجزء المستحب إشكال بل منع (خوئی) .

السورة والإستعاذة بالنسبة إلى تكبيرة الإحرام ، والإستغفار بالنسبة إلى التسيبحات الأربعة ، فلو شك في شيء من المذكورات بعد الدخول في أحد المذكورات لم يلتفت ، كما أنه لا فرق في المشكوك فيه أيضاً بين الواجب والمتسحب ، والظاهر عدم الفرق^(١) بين أن يكون ذلك الغير من الأجزاء أو مقدماتها فلو شك في الركوع أو الإنتصاب منه بعد الهوي للسجود لم يلتفت نعم لو شك في السجود وهو آخذ في القيام وجب عليه العود ، وفي إلحاق التشهد به في ذلك وجه^(٢) إلا أن الأقوى^(٣) خلافه فلو شك فيه بعد الأخذ في القيام لم يلتفت ، والفارق النص الدال على العود في السجود ، فيقتصر على مورده ويعمل بالقاعدة في غيره . (مسألة ١١) : الأقوى جريان الحكم المذكور في غير صلاة المختار ، فمن كان فرضه الجلوس مثلاً وقد شك في أنه هل سجد أم لا وهو في حال الجلوس الذي هو بديل عن القيام لم يلتفت^(٤) وكذا إذا شك في التشهد ، نعم لو لم يعلم أنه الجلوس الذي هو بديل عن القيام أو جلوس للسجدة أو للتشهد وجب التدارك لعدم إحراز الدخول في الغير حينئذ . (مسألة ١٢) : لو شك في صحة ما أتى به وفساده لا في أصل الإتيان فإن كان بعد الدخول في الغير فلا إشكال في عدم الالتفات وإن كان قبله فالأقوى عدم الالتفات أيضاً ، وإن كان الأحوط الإتمام والإستيناف^(٥) إن كان من الأفعال ،

(١) بل الظاهر اعتبار كون الغير من الأجزاء (خوئي) .

(٢) وهو الأوجه (خوئي) .

(٣) لا يترك الاحتياط بالاتيان بالتشهد رجاءاً (گلپایگانی) .

(٤) فيه وفيما بعده إشكال (خميني) .

بل يجب الالتفات ما لم يشتغل بالقراءة أو نحوها (خوئي) .

بدلية الجلوس عن القيام في الحكم المذكور محل تأمل بل منع فإن اشتغل بالقراءة أو التسيبحات ثم شك فيها لم يلتفت وإلا فالأقوى إجراء حكم الشك في المحل عليه (گلپایگانی) .

(٥) بعد تعميم الغير للمقدمات لا مورد لهذا الاحتياط في الأفعال إلا في القيام حال تكبيرة =

٦٥٢ في أحكام الشكوك ج ١

والتدارك إن كان من القراءة أو الأذكار ما عدا تكبيرة الإحرام^(١) .
(مسألة ١٣) : إذا شك في فعل قبل دخوله في الغير فأتى به ثم تبين بعد ذلك أنه كان آتياً به ، فإن كان ركناً بطلت الصلاة ، وإلا فلا ، نعم يجب^(٢) عليه سجدة السهو^(٣) للزيادة^(٤) وإذا شك بعد الدخول في الغير فلم يلتفت ثم تبين عدم الإتيان به فإن كان محلّ تدارك المنسي باقياً بأن لم يدخل في ركن بعده تداركه ، وإلا فإن كان ركناً بطلت الصلاة ، وإلا فلا ، ويجب عليه سجدة السهو للنقيصة^(٥) . (مسألة ١٤) : إذا شك في التسليم فإن كان بعد الدخول في صلاة أخرى أو في التعقيب^(٦) أو بعد الإتيان بالمنافيات^(٧) لم يلتفت وإن كان قبل ذلك أتى به . (مسألة ١٥) : إذا شك المأموم في أنه كبر للإحرام أم لا فإن كان بهيئة المصلي^(٨) جماعة من الانصات^(٩) ووضع اليدين على الفخذين ونحو ذلك لم يلتفت على الأقوى وإن كان الأحوط الإتمام والإعادة . (مسألة ١٦) : إذا شك

= الاحرام وأما القيام أو القعود المعتبر في القراءة وسائر الأذكار والشهد إذا شك في صحتهما من جهة الاستقرار أو الطمأنينة أو سائر ما اعتبر فيهما فلا احتياط يحصل بتداركهما صحيحين مع إعادة الأذكار أو القراءة أو التشهد رجاءً بلا احتياج إلى الاستيناف (گلبایگانی) .

- (١) بل فيها أيضاً بقصد القرية المطلقة (خوئي) .
- (٢) بل لا يجب على الأقوى لكنه أحوط (خميني) .
- (٣) على تفصيل يأتي (خوئي) .
- (٤) قد مرّ عدم الوجوب إلا في موارد خاصة (گلبایگانی) .
- (٥) إذا كانت السجدة الواحدة أو التشهد على الأحوط (خميني) .
- (٦) الأحوط الالتفات في هذه الصورة (خوئي) .
- (٧) إن عدت انصرافاً وإلا فمشكل (گلبایگانی) .
- (٨) مجرد كونه بهيئته لا يكفي بل يعتبر الاشتغال بفعل مترتب على التكبير ولو مثل الانصات المستحب في الجماعة ونحوه (خميني) .
- (٩) بما هو وظيفة للمقتدي وكذلك الاستماع والذكر (گلبایگانی) .

ج ١ في الشك في الركعات ٦٥٣

وهو في فعل في أنه هل شك في بعض الأفعال المتقدمة أم لا لم يلتفت^(١) وكذا لو شك في أنه هل سهى أم لا وقد جاز محل ذلك الشيء الذي شك في أنه سهى عنه أولاً ، نعم لو شك في السهو وعدمه وهو في محل يتلافى فيه المشكوك فيه أتى به على الأصح .

٥٢ - فصل في الشك في الركعات

(مسألة ١) : الشكوك الموجبة لبطلان الصلاة ثمانية : « أحدها » : الشك في الصلاة الثنائية كالصبح وصلاة السفر . « الثاني » : الشك في الثلاثية كالمغرب . « الثالث » : الشك بين الواحدة والأزيد . « الرابع » : الشك بين الاثنتين والأزيد قبل إكمال السجدين . « الخامس » : الشك بين الاثنتين والخمس أو الأزيد وإن كان بعد الإكمال . « السادس » : الشك بين الثلاث والست أو الأزيد . « السابع » : الشك بين الأربع والست أو الأزيد . « الثامن » : الشك بين الركعات بحيث لم يدر كم صلى . (مسألة ٢) : الشكوك الصحيحة تسعة في الرباعية : « أحدها » : الشك بين الاثنتين والثلاث بعد إكمال السجدين ، فإنه يبنى على الثلاث ويأتي بالرباعية ويتم صلاته ثم يحتاط بركعة من قيام ، أو ركعتين من جلوس ، والأحوط^(٢) اختيار الركعة^(٣) من قيام^(٤) وأحوط منه الجمع بينهما بتقديم الركعة من قيام ، وأحوط من ذلك استئناف الصلاة مع ذلك ، ويتحقق إكمال السجدين بإتمام الذكر^(٥) الواجب

(١) إن كان ما شك في أنه شك فيه مشكوكاً واحتمل حدوث الشك فيه في المحل ليكون حدوثة بعد المحل عوداً لما ذهل لإجراء قاعدة الشك بعد المحل فيه عمل منع (كلبايگاني).

(٢) لا يترك (كلبايگاني) .

(٣) لا يترك (آراكي) .

(٤) هذا الاحتياط لا يترك (خوئي) .

(٥) بل برفع الرأس من الأخيرة وإذا كان قبل رفعه فالأقوى الإعادة وإن كان الأحوط البناء ثم

الإعادة بل لا ينبغي تركه (خميني) .

من السجدة الثانية على الأقوى^(١) وإن كان الأحوط إذا كان قبل رفع الرأس البناء ثم إعادة ، وكذا في كل مورد يعتبر إكمال السجدة . « الثاني » : الشك بين الثلاث والأربع في أي موضع كان ، وحكمه كالأول إلا أن الأحوط هنا إختيار الركعتين من جلوس ، ومع الجمع تقديمهما على الركعة من قيام . « الثالث » : الشك بين الاثنتين والأربع بعد الإكمال ، فإنه يبنى على الأربع ويتمّ صلاته ثم يحتاط بركعتين من قيام . « الرابع » : الشك بين الاثنتين والثلاث والأربع بعد الإكمال ، فإنه يبنى على الأربع ويتمّ صلاته ثم يحتاط بركعتين من قيام ، وركعتين من جلوس ، والأحوط^(٢) تأخير^(٣) الركعتين من جلوس^(٤) . « الخامس » : الشك بين الأربع والخمس بعد إكمال السجدة فيبني على الأربع ويتشهد ويسلم ثم يسجد سجدتا السهو . « السادس » : الشك بين الأربع والخمس حال القيام ، فإنه يهدم ويجلس ويرجع^(٥) شكّه إلى ما بين الثلاث والأربع فيتّمّ صلاته ثم يحتاط بركعتين من جلوس أو ركعة من قيام^(٦) . « السابع » : الشك بين الثلاث والخمس حال القيام ، فإنه يهدم القيام ويرجع

(١) بل برفع الرأس منها (آراكي) .

(٢) بل الأقوى (آراكي) .

بل الأقوى (گلپایگانی) .

(٣) بل الأقوى لزومه (خميني) .

(٤) بل هو الأظهر (خوئي) .

(٥) في جميع صور الهدم يثبت عمل الشك لكونه مندرجاً في الموضوع حال القيام فيجب الهدم للعمل بالشك لا لانقلاب شكّه فإن المناط في أحكام الشكوك على الشك الحادث لا المنقلب ففي الشك بين الأربع والخمس حال القيام يصدق أنه لم يدر ثلاثاً صلى أو أربعاً فيجب عليه التسليم والانصراف وصلاة الاحتياط ركعتين جالساً أو ركعة قائماً فيجب عليه الهدم مقدّمة للتسليم وكذا الحال في بقية الصور الهدمية (خميني) .

(٦) ويسجد سجدة السهو للقيام في غير المحل والتعبير يرجع شكّه مسامحة لأن حال القيام شاك بين الثلاث والأربع التام ولذا يجب البناء على الأربع وأن ما بيده الخامسة فيجب هدمه وكذا في السابع والثامن والتاسع (گلپایگانی) .

شكّه إلى ما بين الاثنتين والأربع ، فيبني على الأربع ويعمل عمله .
 « الثامن » : الشك بين الثلاث والأربع والخمس حال القيام ، فيهدم القيام ويرجع شكّه إلى الشك بين الاثنتين والثلاث والأربع فيتّم صلاته ويعمل عمله .
 « التاسع » : الشك بين الخمس والستّ حال القيام ، فإنّه يهدم القيام فيرجع شكّه إلى ما بين الأربع والخمس ، فيتّم ويسجد سجدة السهو مرتين^(١) إن لم يشتغل بالقراءة أو التسبيحات وإلا فثلاث مرّات ، وإن قال : بحول الله فأربع مرّات ، مرّة للشك بين الأربع والخمس ، وثلاث مرّات لكلّ من الزيادات من قوله : بحول الله ، والقيام ، والقراءة أو التسبيحات ، والأحوط في الأربعة المتأخّرة بعد البناء وعمل الشك إعادة الصلّة أيضاً ، كما أنّ الأحوط في الشك بين الاثنتين والأربع والخمس والشك بين الثلاث والأربع والخمس العمل بموجب الشكّين ثمّ الإستيناف . (مسألة ٣) : الشك في الركعات ما عدا هذه الصور التسعة موجب للبطلان كما عرفت لكن الأحوط فيما إذا كان الطرف الأقل^(٢) صحيحاً والأكثر باطلاً كالثلاث والخمس ، والأربع^(٣) والستّ ونحو ذلك البناء على الأقلّ والإتمام ، ثمّ الإعادة ، وفي مثل الشك بين الثلاث والأربع والستّ يجوز البناء على الأكثر^(٤) الصحيح وهو الأربع ، والإتمام ، وعمل الشك بين الثلاث والأربع ثمّ الإعادة أو البناء على الأقلّ وهو

(١) مرّة وجوباً للشك بين الأربع والخمس ومرّة احتياطاً لزيادة القيام وإن كان عدم وجوب الثانية لا يخلو من قوة كما أن الأقوى عدم الوجوب للزيادات الأخرى من القراءة والتسبيحات وغيرها (خميني) .

على الأحوط (خوئي) .

(٢) إذا كان الأقل الصحيح الأربع بعد إكمال السجدة لا يترك الاحتياط المذكور مع ضميمة سجدة السهو (آراكي) .

(٣) إذا كان طرف الأقل الأربع بعد إكمال السجدة لا يترك الاحتياط بالجمع بين وظيفة الشك بين الأربع والخمس ثم إعادة الصلاة (گلپایگانی) .

(٤) الأولى الأحوط اتخاذ هذا الشك لا الشك الثاني لكن بعد العمل على الشك بين الثلاث =

الثلاث ثم الإتمام ثم الإعادة . (مسألة ٤) : لا يجوز العمل بحكم الشك من البطلان أو البناء بمجرد حدوثه ، بل لا بد من التروّي^(١) والتأمل حتى يحصل له ترجيح أحد الطرفين ، أو يستقر الشك ، بل الأحوط في الشكوك الغير الصحيحة التروّي إلى أن تمنحي صورة الصلاة ، أو يحصل اليأس من العلم أو الظن ، وإن كان الأقوى جواز الإبطال بعد استقرار الشك . (مسألة ٥) : المراد بالشك في الركعات تساوي الطرفين لا ما يشتمل الظن فإنه في الركعات بحكم اليقين سواء في الركعتين الأولتين والأخيرتين . (مسألة ٦) : في الشكوك المعتبر فيها إكمال السجدين كالشك بين الاثنتين والثلاث ، والشك بين الاثنتين والأربع ، والشك بين الاثنتين والثلاث والأربع إذا شك مع ذلك في إتيان السجدين أو إحداهما وعدمه إن كان ذلك حال الجلوس قبل الدخول في القيام أو التشهد بطلت الصلاة ، لأنه محكوم بعدم الإتيان بهما أو بأحدهما فيكون قبل الإكمال ، وإن كان بعد الدخول في القيام أو التشهد لم تبطل^(٢) لأنه محكوم بالإتيان شرعاً ، فيكون بعد الإكمال ، ولا فرق بين مقارنة حدوث الشكين أو تقدّم أحدهما على الآخر والأحوط الإتمام والإعادة ، خصوصاً مع المقارنة أو تقدّم الشك في الركعة . (مسألة ٧) : في الشك بين الثلاث والأربع والشك بين الثلاث والأربع والخمس إذا علم حال القيام أنه ترك سجدة أو سجدين من الركعة السابقة بطلت الصلاة^(٣) لأنه يجب عليه هدم القيام لتدارك السجدة المنسية فيرجع شكّه^(٤) إلى ما قبل الإكمال ، ولا فرق بين أن يكون تذكّره للنسيان قبل البناء على الأربع أو بعده . (مسألة ٨) : إذا شك بين

= والأربع يعمل عمل الشك بين الأربع والزيادة (خميني) .

(١) على الأحوط ولا يبعد عدم وجوبه (خوئي) .

(٢) فيه إشكال لا يترك الاحتياط بالإتمام بعد البناء والإعادة (خميني) .

(٣) لا لما في المتن بل لعدم إحراز الركعتين الأولتين اللتين لا يقع فيهما الوهم حال القيام

فلا يجب الهدم بل تبطل حال حدوث الشك (خميني) .

(٤) بل لأن شكّه قبل الهدم شك قبل إكمال السجدين (خوئي) .

الثلاث والأربع مثلاً فبنى على الأربع ، ثم بعد ذلك انقلب شكّه إلى الظنّ بالثلاث بنى عليه ولو ظنّ الثلاث ثم انقلب شكّاً عمل بمقتضى الشكّ ، ولو انقلب شكّه إلى شكّ آخر عمل بالآخر ، فلو شكّ وهو قائم بين الثلاث والأربع فبنى على الأربع ، فلماً رفع رأسه من السجود شكّ بين الاثنتين والأربع عمل عمل الشكّ الثاني ، وكذا العكس^(١) فإنه يعمل بالآخر .
(مسألة ٩) : لو تردّد في أنّ الحاصل له ظنّ أو شكّ كما يتفق كثيراً لبعض الناس كان ذلك شكّاً^(٢) وكذا لو حصل له حالة في أثناء الصلاة وبعد أن دخل في فعل آخر لم يدر أنّه كان شكّاً أو ظناً بنى على أنّه كان شكّاً^(٣) إن كان فعلاً شاكّاً وبنى على^(٤) أنّه كان ظناً إن كان فعلاً ظانّاً ، مثلاً لو علم أنّه تردّد بين الاثنتين والثلاث وبنى على الثلاث ولم يدر أنّه حصل له الظنّ بالثلاث فبنى عليه ، أو بنى عليه من باب الشكّ ، يبنى على الحالة^(٥) الفعلية ، وإن علم بعد الفراغ من الصلاة أنّه طرأ له حالة تردّد بين الاثنتين والثلاث وأنّه بنى على الثلاث وشكّ في أنّه حصل له الظنّ به أو كان من باب البناء في الشكّ فالظاهر

(١) بل تبطل صلاته بأول الشكين (خميني) .

يعني إذا شك بين الاثنتين والأربع حال القيام فانقلب شكّه بالتروي إلى الشك بين الثلاث والأربع يبنى على الأربع ولا يجوز له الابطال بحدوث الأول نعم إذا استقر الشك تبطل الصلاة ويتنفي موضوع الانقلاب (گلپایگانی) .

(٢) فيه إشكال لا بد من الاحتياط (خميني) .

الأحوط رعاية الوظيفتين ثم الإعادة (آراكي) .

في الشبهة المفهومية وأما في المصدقية فإجراء حكم الشك عليه مشكل بل الأقوى إجراء حكم الظن عليه في كلتا الشبهتين لكفاية هذا التردد في إخراجها عن حد الاعتدال (گلپایگانی) .

(٣) لا موجب لهذا البناء ويجب عليه العمل على حالته الفعلية (گلپایگانی) .

(٤) بل يعمل على طبق الشك والظن الفعلين من غير بناء على كون الحالة السابقة شكّاً أو ظناً (خميني) .

(٥) الأحوط فيما إذا كان فعلاً شاكّاً بين الثلاث والأربع وسابقاً بين الاثنتين والثلاث اختيار الركعة من قيام (آراكي) .

عدم وجوب صلاة الإحتياط^(١) عليه وإن كان أحوط^(٢) . (مسألة ١٠) : لو شك في أن شكّه السابق كان موجباً للبطلان أو للبناء بنى على الثاني^(٣) مثلاً لو علم أنه شك سابقاً ، بين الاثنتين والثلاث وبعد أن دخل في فعل آخر أو ركعة أخرى شك في أنه كان قبل إكمال السجدة حتى يكون باطلاً أو بعده حتى يكون صحيحاً بنى على أنه^(٤) كان بعد الإكمال ، وكذا إذا كان ذلك بعد الفراغ من الصلاة . (مسألة ١١) : لو شك بعد الفراغ من الصلاة أن شكّه هل كان موجباً للركعة بأن كان بين الثلاث والأربع مثلاً ، أو موجباً للركعتين بأن كان بين الاثنتين والأربع فالأحوط الإتيان بهما ثم إعادة الصلاة^(٥) . (مسألة ١٢) : لو علم بعد الفراغ من الصلاة أنه طرأ له الشك في الأثناء لكن لم يدر كيفيته من رأس فإن انحصر في الوجوه الصحيحة أتى بموجب الجميع وهو ركعتان وركعتان من جلوس^(٦) وسجود السهو ، ثم الإعادة ، وإن لم ينحصر في الصحيح بل احتمل بعض الوجوه الباطلة استأنف^(٧) الصلاة لأنه لم يدر^(٨) كم

(١) لا يبعد وجوبها (خوئي) .

(٢) لا يترك (خميني) .

لا يترك الاحتياط (آراكي) .

لا يترك إلا مع الظن الفعلي بتمامية الصلاة (گلپایگانی) .

(٣) فيه وفيما بعده إشكال فلا يترك الاحتياط بالبناء والإعادة نعم لو طرأ الشك بعد الركعة المفصولة لا يعتني به وينى على الصحة (خميني) .

(٤) مشكل والأحوط إعادة الصلاة بعد عمل الشك وكذا بعد الفراغ (گلپایگانی) .

(٥) والأظهر جواز رفع اليد عن صلاة الاحتياط باطلها في هذا الفرع وفيما بعده ثم إعادة الصلاة (خوئي) .

(٦) وركعة من قيام (آراكي) .

وركعة من قيام على الأحوط (گلپایگانی) .

(٧) الأحوط في هذه الصورة أيضاً العمل بموجب الشكوك ثم الإعادة (خميني) .

بعد العمل بموجب الشكوك الصحيحة على الأحوط (گلپایگانی) .

(٨) الظاهر لزوم رعاية احتمالات الصحة لأن احتمالات البطلان مدفوعة بقاعدة الفراغ وعدم =

صلّى . (مسألة ١٣) : إذا علم في أثناء الصلاة أنّه طرأ له حالة تردّد بين الاثنتين والثلاث مثلاً وشكّ في أنّه هل حصل له الظنّ بالاثنتين فبنى على الاثنتين أو لم يحصل له الظنّ فبنى على الثلاث يرجع إلى حالته الفعلية^(١) ، فإن دخل في الركعة الأخرى يكون فعلاً شاكاً بين الثلاث والأربع^(٢) وإن لم يدخل فيها يكون شاكاً بين الاثنتين والثلاث . (مسألة ١٤) : إذا عرض له أحد الشكوك ولم يعلم حكمه من جهة الجهل بالمسألة أو نسيانها فإن ترجّح له أحد الاحتمالين عمل عليه^(٣) وإن لم يترجّح أخذ بأحد الاحتمالين مخيراً ، ثم بعد الفراغ رجع إلى المجتهد فإن كان موافقاً فهو ، وإلا أعاد الصلاة والأحوط الإعادة في صورة الموافقة أيضاً . (مسألة ١٥) : لو انقلب شكّه بعد الفراغ من الصلاة إلى شكّ آخر فالأقوى عدم وجوب شيء عليه^(٤) لأنّ الشكّ الأوّل قد

= دراية أنه كم صلى بعد الفراغ لا يضر وفي حال الصلاة احتمال مدفوع بعد الاتمام بقاعدة الفراغ (آراكي) .

- (١) الأحوط اختيار ركعة من قيام في هذا الفرض (آراكي) .
- (٢) لكن حكمه حكم الشك بين الاثنتين والثلاث (گلپایگانی) .
- (٣) رجاء وكذا في الفرع الآتي ويجوز له مع سعة الوقت رفع اليد عن هذا العمل والتعلم ثم الإعادة (خميني) .
- (٤) الظاهر أن للمسألة صوراً عديدة : « منها » : ما إذا انقلب الشكّ في النقيصة إلى الشكّ في الزيادة أو بالعكس ، كما إذا شكّ بين الثلاث والأربع فانقلب شكّه بعد السلام إلى الشكّ بين الأربع والخمس أو بعكس ذلك ، ففي مثله يحكم بصحة الصلاة ولا يجب عليه شيء . « ومنها » : ما إذا شكّ في النقيصة وكان الشكّ مركباً ثم انقلب إلى البسيط ، كما إذا شكّ بين الاثنتين والثلاث والأربع ثم انقلب شكّه بعد السلام إلى الشكّ بين الثلاث والأربع ، ففي مثله يجري حكم الشكّ الفعلي ، لأنّه كان حادثاً من الأوّل ، غاية الأمر أنه كان معه شكّ آخر قد زال ، ومن ذلك يظهر حكم انقلاب الشكّ البسيط إلى المركب بعد السلام وأنه لا يجب فيه إلا ترتيب أثر الشكّ السابق دون الحادث بعد السلام . « ومنها » : ما إذا انقلب الشكّ البسيط في النقيصة إلى شكّ مثله مغاير له ، كما إذا شكّ بين الاثنتين والأربع ثم انقلب شكّه بعد السلام إلى الشكّ بين =

زال، والشك الثاني بعد الصلاة، فلا يلتفت إليه، سواء كان ذلك قبل الشروع في صلاة الاحتياط أو في أثنائها أو بعد الفراغ منها، لكن الأحوط عمل الشك^(١) الثاني ثم إعادة^(٢) الصلاة لكن هذا إذا لم ينقلب إلى ما يعلم معه بالنقيصة . كما إذا شك بين الاثنتين والأربع ثم بعد الصلاة انقلب إلى الثلاث والأربع^(٣) أو شك بين الاثنتين^(٤) والثلاث والأربع مثلاً ثم انقلب إلى الثلاث والأربع أو عكس الصورتين ، وأما إذا شك بين الاثنتين والأربع مثلاً ثم بعد الصلاة انقلب إلى الاثنتين والثلاث فاللزام أن يعمل عمل الشك المنقلب إليه ، الحاصل بعد الصلاة ، لتبين كونه في الصلاة ، وكون السلام في غير محله ، ففي الصورة المفروضة يبني على الثلاث ويتم ويحتاط بركعة من قيام أو ركعتين من جلوس ويسجد سجدي السهو للسلام في غير محله ، والأحوط^(٥) مع ذلك إعادة الصلاة^(٦) . (مسألة ١٦) : إذا شك بين الثلاث والأربع أو بين الاثنتين والأربع ، ثم بعد الفراغ انقلب شكّه إلى الثلاث والخمس والاثنتين والخمس

الثلاث والأربع أو بالعكس ، ففي مثله لا بد من الحكم ببطلان الصلاة فإن الشك الأول لا يمكن ترتيب أثر عليه ، والشك الثاني لا تشمله أدلة الشكوك ، فلا مناص من إعادة تحصيلاً للفراغ اليقيني وبما ذكرناه يظهر الحال في انقلاب الشك بعد صلاة الاحتياط (خوئي) .

(١) لا وجه لهذا الاحتياط بل الأحوط الإتيان بالنقيصة المحتملة موصولة إن لم يأت بالمنافي وأما معه فإعادة الصلاة (گلپایگانی) .

(٢) لا وجه لها (خميني) .

(٣) لا يبعد لزوم الإتيان بركعة متصلة في الفرض الأول ولزوم عمل الشك الثاني في الفرض الثاني ولزوم الركعتين المتصلتين وعمل الشك الثاني في عكسهما ويأتي بسجدي السهو في الفرض الأول وعكسه للسلام في غير محله (خميني) .

(٤) الظاهر في هذه الصورة وعكسها العمل بمقتضى الشك المنقلب إليه وكذا في كل فرض كان أصل الشك محفوفاً والاختلاف في الخصوصية (آراكي) .

(٥) لكن لا يجب مراعاته (گلپایگانی) .

(٦) لم يظهر لنا وجهه (خوئي) .

وجب عليه^(١) الإعادة للعلم الاجمالي^(٢) إمّا بالنقصان ، أو بالزيادة .
 (مسألة ١٧) : إذا شك بين الاثنتين والثلاث فبنى على الثلاث ثم شك بين
 الثلاث البنائي والأربع فهل يجري عليه حكم الشكّين ، أو حكم الشكّ بين
 الاثنتين والثلاث والأربع وجهان أقواهما الثاني^(٣) . (مسألة ١٨) : إذا شكّ
 بين الاثنتين والثلاث والأربع ثم ظن^(٤) عدم الأربع يجري عليه حكم الشكّ بين
 الاثنتين والثلاث ، ولو ظنّ عدم الاثنتين يجري عليه حكم الشكّ بين الثلاث
 والأربع ، ولو ظنّ عدم الثلاث يجري عليه حكم الشكّ بين الاثنتين والأربع .
 (مسألة ١٩) : إذا شكّ بين الاثنتين والثلاث فبنى على الثلاث وأتى بالربعة
 فتيقن عدم الثلاث ، وشكّ بين الواحدة والاثنتين بالنسبة إلى ما سبق يرجع شكّه
 بالنسبة إلى حاله الفعليّ بين الاثنتين والثلاث فيجري حكمه^(٥) .
 (مسألة ٢٠) : إذا عرض أحد الشكوك الصحيحة للمصلّي جالساً من جهة
 العجز عن القيام فهل الحكم كما في الصلوة قائماً فيتخير في موضع التخيير بين
 ركعة قائماً وركعتين جالساً ، بين ركعة جالساً ، بدلاً عن الركعة قائماً ،
 أو ركعتين جالساً من حيث إنّه أحد الفردين المخير بينهما ، أو يتعيّن
 هنا اختيار الركعتين جالساً ، أو يتعيّن تتميم ما نقص ففي الفرض المذكور
 يتعين ركعة جالساً ، وفي الشكّ بين الاثنتين والأربع يتعين ركعتان جالساً
 وفي الشكّ بين الاثنتين والثلاث والأربع يتعين ركعة جالساً وركعتان جالساً وجوه

(١) والأحوط ضم ما يحتمل نقصه مع عدم إتيان المنافي مطلقاً ثم الإعادة (آراكي) .

(٢) في التعليل إشكال (خميني) .

فالأحوط الاتيان بالنقيصة المحتملة قبل المنافي ثم الإعادة (گلپایگانی) .

(٣) بل أقواهما الأوّل (آراكي) .

(٤) بين الصلوة (خميني) .

قبل الفراغ (گلپایگانی) .

(٥) والأحوط معه إعادة الصلوة (آراكي) .

أقواها الأول^(١) ففي الشك بين الاثنتين والثلاث يتخير بين ركعة جالساً أو ركعتين جالساً ، وكذا في الشك بين الثلاث والأربع ، وفي الشك بين الاثنتين والأربع يتعين ركعتان جالساً بدلاً عن ركعتين قائماً ، وفي الشك بين الاثنتين والثلاث والأربع يتعين ركعتان جالساً بدلاً عن ركعتين قائماً ، وركعتان أيضاً جالساً من حيث كونهما أحد الفردين وكذا الحال لو صلى قائماً ثم حصل العجز عن القيام في صلاة الإحتياط وأما لو صلى جالساً ثم تمكن من القيام حال صلاة الإحتياط فيعمل كما كان يعمل في الصلاة قائماً والأحوط في جميع الصور المذكورة إعادة الصلاة بعد العمل المذكور . (مسألة ٢١) : لا يجوز في الشكوك الصحيحة قطع الصلاة^(٢) واستئنافها ، بل يجب العمل على التفصيل المذكور والإتيان بصلاة الإحتياط ، كما لا يجوز ترك صلاة الإحتياط بعد إتمام الصلاة ، والإكتفاء بالإستئناف ، بل لو استأنف قبل الإتيان بالمنافي في الأثناء بطلت الصلاتان ، نعم لو أتى بالمنافي في الأثناء صحّت الصلاة المستأنفة وإن كان آثماً في الإبطال ، ولو استأنف بعد التمام قبل أن يأتي بصلاة الإحتياط لم يكف ، وإن أتى بالمنافي^(٣) أيضاً^(٤) وحينئذ فعليه الإتيان بصلاة الإحتياط أيضاً ولو بعد حين . (مسألة ٢٢) : في الشكوك الباطلة إذا غفل عن شكّه وأتم

-
- (١) بل الأوسط فيتعين عليه الجلوسية التي تكون إحدى طرفي التخيير (خميني) .
 بل الثاني هو الأقوى لكن في الشك بين الاثنتين والثلاث لا يترك مراعاة الإحتياط بركعة جالساً وركعتين كذلك ثم إعادة الصلاة (آراكي) .
 بل أقواها الأخير وبه يظهر حكم الفروع الآتية (خوئي) .
 بل الثاني وفي الشك بين الاثنتين والثلاث يحتاط بالجمع بين الركعة والركعتين ثم الاعادة (گلپایگانی) .
 (٢) على الأحوط (خوئي) .
 (٣) مع الاتيان بالمنافي تصح الصلاة المستأنفة على الأقوى ولا يبقى مجال للاحتياط (خميني) .
 (٤) الظاهر كفايته في هذا الفرض (خوئي) .

ج ١ في الشك في الركعات ٦٦٣

الصَّلَاةُ ثُمَّ تَبَيَّنَ لَهُ الْمَوَافِقَةُ لِلْوَاقِعِ فِي الصَّحَّةِ وَجِهَان^(١) . (مَسْأَلَةٌ ٢٣) : إِذَا شَكَّ بَيْنَ الْوَاحِدَةِ وَالْاِثْنَيْنِ مِثْلًا وَهُوَ فِي حَالِ الْقِيَامِ أَوْ الرُّكُوعِ أَوْ فِي السَّجْدَةِ الْأُولَى مِثْلًا وَعَلِمَ أَنَّهُ إِذَا انْتَقَلَ إِلَى الْحَالَةِ الْأُخْرَى مِنْ رُكُوعٍ أَوْ سُجُودٍ أَوْ رَفْعِ الرَّأْسِ مِنَ السَّجْدَةِ يَتَبَيَّنُ لَهُ الْحَالُ فَالظَّاهِرُ الصَّحَّةُ وَجَوَازُ الْبَقَاءِ^(٢) عَلَى الْاِشْتِغَالِ^(٣) إِلَى إِنْ يَتَبَيَّنُ الْحَالُ . (مَسْأَلَةٌ ٢٤) : قَدْ مَرَّ سَابِقًا أَنَّهُ إِذَا عَرَضَ لَهُ الشَّكُّ يَجِبُ عَلَيْهِ التَّرَوُّيُّ حَتَّى يَسْتَقَرَّ أَوْ يَحْصُلَ لَهُ تَرْجِيحُ أَحَدِ الطَّرَفَيْنِ ، لَكِنْ الظَّاهِرُ أَنَّهُ إِذَا كَانَ فِي السَّجْدَةِ مِثْلًا وَعَلِمَ أَنَّهُ إِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ لَا يَفُوتُ عَنْهُ الْأَمَارَاتُ الدَّالَّةُ عَلَى أَحَدِ الطَّرَفَيْنِ جَازَ لَهُ التَّأْخِيرُ إِلَى رَفْعِ الرَّأْسِ ، بَلْ وَكَذَا إِذَا كَانَ فِي السَّجْدَةِ الْأُولَى مِثْلًا يَجُوزُ لَهُ التَّأْخِيرُ إِلَى رَفْعِ الرَّأْسِ مِنَ السَّجْدَةِ الثَّانِيَةِ ، وَإِنْ كَانَ الشَّكُّ بَيْنَ الْوَاحِدَةِ وَالْاِثْنَيْنِ^(٥) وَنَحْوَهُ مِنَ الشُّكُوكِ الْبَاطِلَةِ نَعَمْ لَوْ كَانَ بِحَيْثُ لَوْ أَخَّرَ التَّرَوُّيُّ يَفُوتُ عَنْهُ الْأَمَارَاتُ يَشْكَلُ جَوَازُهُ^(٦) خُصُوصًا فِي الشُّكُوكِ الْبَاطِلَةِ . (مَسْأَلَةٌ ٢٥) : لَوْ كَانَ الْمَسَافِرُ فِي أَحَدِ مَوَاطِنِ التَّخْيِيرِ فَنَوَى بِصَلَاتِهِ الْقَصْرَ وَشَكَ فِي الرُّكْعَاتِ بَطَلَتْ وَلَيْسَ لَهُ الْعُدُولُ^(٧) إِلَى التَّهَامِ وَالْبِنَاءُ عَلَى الْأَكْثَرِ مِثْلًا

(١) أَوْجِهَهُمَا الصَّحَّةُ فِي غَيْرِ الْبَشْكِ فِي الْأَوَّلَيْنِ وَفِي الشَّكِّ فِيهِمَا الْأَحْوَطُ الْإِعَادَةُ (خَمِينِي) .

الصَّحَّةُ هُوَ الْأَقْوَى (آرَاكِي) .

أَوْجِهَهُمَا الصَّحَّةُ (خَوْثِي) .

فَلَا يَتْرَكَ الْاِحْتِيَاطُ (گَلْبَايْگَانِي) .

(٢) بَلْ يَجِبُ الْبَقَاءُ لِانْتِصَافِ أَدْلَةِ الشُّكُوكِ عَنْ مِثْلِ هَذَا الشَّكِّ فَيَحْرَمُ الْإِبْطَالُ (گَلْبَايْگَانِي) .

(٣) فِيهِ إِشْكَالٌ بَلْ مَنَعَ (خَوْثِي) .

(٤) مَرَّ أَنَّهُ لَا يَبْعَدُ عَدَمُ وَجُوبِهِ (خَوْثِي) .

(٥) مَرَّ الْمَنَعُ فِيهِ أَنْفَاءً (خَوْثِي) .

(٦) الظَّاهِرُ جَوَازُهُ فِي غَيْرِ الشُّكُوكِ الْبَاطِلَةِ (خَوْثِي) .

(٧) الظَّاهِرُ جَوَازُهُ وَالْأَحْوَطُ الْإِعَادَةُ بَعْدَ الْإِتِمَامِ (خَوْثِي) .

إذا كان بعد إتمام السجدين وشك بين الاثنتين والثلاث لا يجوز له^(١) العدول إلى التمام والبناء على الثلاث على الأقوى ، نعم لو عدل إلى التمام ثم شك صحَّ البناء . (مسألة ٢٦) : لو شك أحد الشكوك الصحيحة فبنى على ما هو وظيفته وأتمَّ الصلوة ثم مات قبل الإتيان بصلوة الاحتياط فالظاهر وجوب قضاء أصل الصلاة عنه ، لكن الأحوط قضاء صلاة الاحتياط أولاً ثم قضاء أصل الصلاة ، بل لا يترك^(٢) هذا الاحتياط^(٣) نعم إذا مات قبل قضاء الأجزاء المنسية التي يجب قضاؤها كالشهد والسجدة الواحدة فالظاهر كفاية قضائها وعدم وجوب قضاء أصل الصلاة^(٤) وإن كان أحوط وكذا إذا مات قبل الإتيان بسجدة السهو الواجبة عليه فإنه يجب قضاؤها^(٥) دون أصل الصلوة .

٥٣ - فصل في كيفية صلاة الاحتياط (وجملة من احكامها مضافا الى ما تقدم في المسائل السابقة)

(مسألة ١) : يعتبر في صلاة الاحتياط جميع ما يعتبر في سائر الصلوات من الشرائط ، وبعد إحرازها ينوي ويكبر للإحرام ويقرأ فاتحة الكتاب ، ويركع ويسجد سجدتين ويتشهد ويسلم ، وإن كانت ركعتين فيتشهد ويسلم بعد الركعة الثانية ، وليس فيها أذان ولا إقامة ولا سورة ولا قنوت ، ويجب فيها^(٦) الإخفات

(١) الظاهر جواز البناء من غير حاجة إلى العدول بل يتعين عليه العمل بحكم الشك على الأقوى والأحوط إعادة الصلاة بعده (خميني) .

(٢) لا بأس بتركه (خميني) .

(٣) لا بأس بتركه (خوئي) .

(٤) الظاهر عدم وجوب قضاء الأجزاء المنسية وسجدي السهو عن الميت نعم لا يبعد وجوب قضاء أصل الصلاة في نسيان السجدة والأحوط ذلك في نسيان التشهد (خوئي) .

(٥) على الأحوط (خميني - گلپایگانی) .

(٦) على الأحوط (خميني) .

في القراءة وإن كان الصلوة جهريّة حتّى في البسمة على الأحوط^(١) وإن كان الأقوى جواز الجهر بها بل استحبابه . (مسألة ٢) : حيث إنّ هذه الصلوة مردّدة بين كونها نافلة أو جزء أو بمنزلة الجزء فيراعى فيها جهة الإستقلال والجزئية ، فبملاحظة جهة الإستقلال يعتبر فيها النية وتكبيرة الإحرام وقراءة الفاتحة دون التسبيحات الأربعة ، وبلحاظ جهة الجزئية يجب المبادرة إليها بعد الفراغ من الصلاة ، وعدم الإتيان بالمنافيات بينها وبين الصلوة ، ولو أتى ببعض المنافيات فالأحوط إتيانها ثم إعادة الصلوة^(٢) ولو تكلم سهواً فالأحوط الإتيان بسجدة السهو ، والأحوط ترك^(٣) الاقتداء فيها^(٤) ولو بصلاة احتياط ، خصوصاً مع اختلاف سبب احتياط الإمام والمأموم ، وإن كان لا يبعد^(٥) جواز الاقتداء مع اتّحاد السبب^(٦) وكون المأموم مقتدياً بذلك الإمام في أصل الصلوة . (مسألة ٣) : إذا أتى بالمنافي قبل صلاة الاحتياط ثم تبين له تمامية الصلوة لا يجب إعادتها . (مسألة ٤) : إذا تبين قبل صلاة الاحتياط تمامية الصلوة لا يجب الإتيان بالاحتياط . (مسألة ٥) : إذا تبين بعد الإتيان بصلاة الاحتياط تمامية الصلوة تحسب صلاة الاحتياط نافلة ، وإن تبين التمامية في أثناء صلاة الاحتياط جاز قطعها ويجوز إتمامها نافلة ، وإن كانت ركعة واحدة ضم إليها^(٧) ركعة أخرى . (مسألة ٦) : إذا تبين بعد إتمام الصلوة قبل الاحتياط أو بعدها أو في أثناءها زيادة ركعة كما إذا شك بين الثلاث والأربع

(١) لا يترك (خميني - گلپایگانی) .

لا يترك (آراكي) .

(٢) والأظهر جواز الاكتفاء بإعادة الصلاة (خوئي) .

(٣) لا يترك (خميني) .

(٤) بل الأظهر عدم الجواز في بعض الصور (خوئي) .

(٥) هذا أيضاً مشكل فلا يترك الاحتياط (گلپایگانی) .

(٦) الأحوط الترك في هذه الصورة أيضاً (آراكي) .

(٧) على الأحوط وإن كان الأقوى جواز إتمامها ركعة (خميني) .

والخمس^(١) فبنى على الأربع ثم تبين كونها خمساً يجب إعادتها مطلقاً .
 (مسألة ٧) : إذا تبين بعد صلاة الاحتياط نقصان الصلاة فالظاهر عدم وجوب إعادتها وكون صلاة الاحتياط جابرة ، مثلاً إذا شك بين الثلاث والأربع فبنى على الأربع ثم بعد صلاة الاحتياط تبين كونها ثلاثاً صححت وكانت الركعة عن قيام أو الركعتان من جلوس عوضاً عن الركعة الناقصة . (مسألة ٨) : لو تبين بعد صلاة الاحتياط نقص الصلاة أزيد ممّا كان محتملاً ، كما إذا شك بين الثلاث والأربع فبنى على الأربع وصلى صلاة الاحتياط فتبين كونها ركعتين ، وأنّ الناقص ركعتان فالظاهر عدم كفاية صلاة الاحتياط ، بل يجب عليه^(٢) إعادة^(٣) الصلاة^(٤) وكذا لو تبينت الزيادة عمّا كان محتملاً ، كما إذا شك بين الاثنتين والأربع فبنى على الأربع وأتى بركعتين للاحتياط فتبين كون صلاته ثلاث ركعات ، والحاصل أن صلاة الاحتياط إنما تكون جابرة للنقص الذي كان أحد طرفي شكّه ، وأمّا إذا تبين كون الواقع بخلاف كلّ من طرفي شكّه فلا تكون جابرة . (مسألة ٩) : إذا تبين قبل الشروع في صلاة الاحتياط نقصان صلاته لا تكفي صلاة الاحتياط ، بل اللازم حينئذ إتمام ما نقص ، وسجدتا السهو للسلام في غير محلّه إذا لم يأت

(١) هذه الكلمة من سهو القلم أو من غلط النسخ (خوئي) .

(٢) بعد تتميم النقص متصلاً على الأحوط إن كان التبين قبل فعل المنافي وكذا في الفرع الآتي (خميني) .

(٣) بعد الاتيان بركة متصلة (آراكي) .

(٤) إذا كان المأني به ركعة واحدة وانكشف بعد الاتيان بها قبل الاتيان بالمنافي بالنقص بركعتين فالظاهر جواز ضم ركعة أخرى إليها بلا حاجة إلى إعادة الصلاة نعم لا بد من سجدتي السهو مرتين لزيادة السلام كذلك (خوئي) .

بعد تتميم الصلاة بالمتصلة إن كان التبين قبل المنافي على الأحوط وكذا لو تبينت الزيادة (گلپایگانی) .

بالمنافي ، وإلا فاللزام إعادة الصلاة فحكمه حكم من نقص من صلاته ركعة أو ركعتين على ما مر سابقاً . (مسألة ١٠) : إذا تبين نقصان الصلاة في أثناء صلاة الاحتياط فإما أن يكون ما بيده من صلاة الاحتياط موافقاً لما نقص من الصلاة في الكم والكيف كما في الشك بين الثلاث والأربع إذا اشتغل بركعة قائماً وتذكر في أثناءها كون صلاته ثلاثاً ، وإما أن يكون مخالفاً له في الكم والكيف . كما إذا اشتغل في الفرض المذكور بركعتين جالساً فتذكر كونها ثلاثاً ، وإما أن يكون موافقاً له في الكيف دون الكم ، كما في الشك بين الاثنتين والثلاث والأربع إذا تذكر كون صلاته ثلاثاً في أثناء الاشتغال بركعتين قائماً ، وإما أن يكون بالعكس ، كما إذا اشتغل في الشك المفروض بركعتين جالساً بناء على جواز تقديمهما وتذكر كون صلاته ركعتين فيحتمل إلغاء صلاة الاحتياط في جميع الصور^(١) ، والرجوع إلى حكم تذكر نقص الركعة ، ويحتمل الإكتفاء بإتمام صلاة الاحتياط في جميعها ، ويحتمل وجوب إعادة الصلاة في الجميع ، ويحتمل التفصيل بين الصور المذكورة^(٢) والمسألة محل إشكال^(٣) ، فالأحوط الجمع بين المذكورات بإتمام ما نقص ، ثم الإتيان بصلاة

(١) الاكتفاء بصلاة الاحتياط في صورتين الأوليين قوي جداً وفي الصورة الثانية لو لم يدخل في ركوع الركعة الثانية يتم ما نقص ويعيد الصلاة وفي الرابعة لو لم يدخل في ركوع الأولى يحتاط بالتيمم والإعادة (آراكي) .

(٢) هذا هو الأظهر ففي كل مورد أمكن فيه إتمام الصلاة ولو بضم ما أتى به من صلاة الاحتياط إلى أصل الصلاة أتمها فإذا شك بين الاثنتين والثلاث والأربع فأنكشف كونها ثلاثاً قبل الدخول في ركوع الركعة الثانية من صلاة الاحتياط ألغى الزائد وأتم ما نقص وكذلك إذا شك بين الثلاث والأربع فأنكشف كونها ثلاثاً قبل الدخول في ركوع الركعة الأولى من الركعتين عن جلوس فإنه يلغي ما أتى به ويأتي قائماً بركعة متصلة وأما ما لا يمكن فيه إتمام الصلاة فالأظهر فيه وجوب الإعادة (خوئي) .

(٣) وإن كان الأقوى الاكتفاء بما جعله الشارع جبراً ولو كان مخالفاً له في الكم والكيف فمن شك بين الثلاث والأربع وبنى على الأربع وشرع في الركعتين جالساً فتبين كون صلاته =

الإحتياط^(١) ، ثم إعادة الصلّة نعم إذا تذكر النقص بين صلاتي الإحتياط في صورة تعددها مع فرض كون ما أتى به موافقاً لما نقص في الكم والكيف لا يبعد^(٢) الإكتفاء به ، كما إذا شك بين الاثنتين والثلاث والأربع وبعد الإتيان بركتين قائماً تبين كون صلاته ركعتين (مسألة ١١) : لو شك في إتيان صلاة الإحتياط بعد العلم بوجوبها عليه ، فإن كان بعد الوقت لا يلتفت إليه ويبنى على الإتيان ، وإن كان جالساً في مكان الصلّة ولم يأت بالمنافي ولم يدخل في فعل آخر بنى على عدم الإتيان ، وإن دخل في فعل آخر أو أتى بالمنافي أو حصل الفصل الطويل مع بقاء الوقت فللبناء على الإتيان بها وجه^(٣) والأحوط البناء على العدم ، والإتيان بها ثم إعادة الصلّة . (مسألة ١٢) : لو زاد فيها ركعة أو ركناً ولو سهواً بطلت ووجب عليه إعادتها^(٤) ثم إعادة الصلّة (مسألة ١٣) : لو شك في فعل من أفعالها فإن كان في محله أتى به ، وإن دخل في فعل مرتّب بعده بنى على أنّه أتى به كأصل الصلّة . (مسألة ١٤) : لو شك في أنّه هل شك شكاً يوجب صلاة الإحتياط أم لا بنى على عدمه^(٥) . (مسألة ١٥) : لو شك في عدد ركعاتها فهل يبنى على الأكثر إلا أن يكون مبطلاً فيبنى على

= ثلاث ركعات اتمهما ويكتفي بهما لكن لا ينبغي ترك الاحتياط بالإعادة مطلقاً خصوصاً في صورة المخالفة وأما في غير ما جعله جبراً كما لو شك بين الثلاث والأربع واشتغل بركتين جالساً فتبين كونها اثنتين فالأحوط قطعها وجبر الصلاة بالركعتين الموصولتين ثم إعادة الصلاة (خميني) .

(١) الظاهر كفاية إتمام ما نقص وإعادة الصلاة في الاحتياط وصلاة الاحتياط مخصوصة بالشك وهو متيقن بالفرض (گلپایگانی) .

(٢) بل لا إشكال فيه (خميني) .

(٣) وهو الأظهر فيما إذا كان الشك بعد الإتيان بالمنافي أو حصول الفصل الطويل وإلا لزم البناء على العدم (خوئي) .

(٤) الأظهر جواز الاكتفاء بإعادة أصل الصلاة (خوئي) .

(٥) بل يأتي بوظيفة الشك المحتمل وقوعه إلا إذا كان قاطعاً بتمامية الصلاة فعلاً (گلپایگانی) .

الأقل ، أو يبني على الأقل مطلقاً وجهان^(١) والأحوط البناء على أحد الوجهين ثم إعادتها ثم إعادة أصل الصلاة . (مسألة ١٦) : لو زاد فيها فعلاً من غير الأركان أو نقص فهل عليه سجدة السهو أو لا ؟ وجهان^(٢) والأحوط الإتيان بهما . (مسألة ١٧) : لو شك في شرط أو جزء منها بعد السلام لم يلتفت . (مسألة ١٨) : إذا نسيها وشرع في نافلة أو قضاء فريضة أو نحو ذلك فتذكر في أثناءها قطعها^(٣) وأتى بها^(٤) ثم أعاد الصلاة على الأحوط وأما إذا شرع في صلاة فريضة مرتبة على الصلاة التي شك فيها كما إذا شرع في العصر فتذكر أن عليه صلاة الاحتياط للظهر فإن جاز عن محل العدول قطعها^(٥) كما إذا دخل في ركوع الثانية مع كون إحتياطه ركعة ، أو ركوع الثالثة مع كونها ركعتين ، وإن لم يجز عن محل العدول فيحتمل العدول إليها^(٦) لكن الأحوط القطع والإتيان بها ثم إعادة الصلاة . (مسألة ١٩) : إذا نسي سجدة واحدة أو تشهداً فيها قضاها بعداها على الأحوط^(٧) .

-
- (١) أوجههما البناء على الأكثر ومع كونه مبطلاً فالظاهر وجوب إعادة أصل الصلاة وإن كان الأحوط البناء على الأقل ثم الإعادة (خميني) .
 أوجههما الأول (خوئي) .
 (٢) الأقوى عدم وجوبهما فيما لا يجب في أصل الصلاة والأحوط الاتيان بهما فيما وجب في أصلها وإن كان الأقوى عدم الوجوب مطلقاً (خميني) .
 أظهرهما عدم (خوئي) .
 (٣) بل يأتي بالاحتياط في أثناءها ثم يتمها ثم يعيد الصلاتين على الأحوط وكذا في المرتبتين (غلباينگاني) .
 (٤) الظاهر أن التذكر إذا كان بعد الدخول في الركوع فلا حاجة معه إلى القطع بل يتم ما بيده ويعيد أصل الصلاة وإن كان التذكر قبله فلا حاجة إلى الإعادة (خوئي) .
 (٥) بل يعدل بها إلى الصلاة السابقة (خوئي) .
 (٦) هذا الاحتمال هو الأظهر (خوئي) .
 (٧) وإن كان الأقوى عدم الوجوب (خميني) .

٥٤ - فصل في حكم قضاء الأجزاء المنسية

(مسألة ١) : قد عرفت سابقاً أنه إذا ترك سجدة واحدة ولم يتذكر إلا بعد الوصول الى حد الركوع يجب قضاؤها بعد الصلاة ، بل وكذا إذا نسي السجدة الواحدة من الركعة الأخيرة ^(١) ولم يتذكر إلا بعد السلام على الأقوى وكذا ^(٢) إذا نسي ^(٣) التشهد ^(٤) أو أبعاضها ولم يتذكر الا بعد الدخول في الركوع ، بل أو التشهد الأخير ولم يتذكر إلا بعد السلام على الأقوى ويجب ^(٥) مضافاً إلى القضاء سجدة السهو أيضاً لنيان كل من السجدة والتشهد ^(٦) . (مسألة ٢) : يشترط فيها جميع ما يشترط في سجود الصلاة وتشهدها من الطهارة والإستقبال وستر العورة ونحوها ، وكذا الذكر والشهادتان والصلاة على محمد ، وآل محمد ، ولو نسي بعض أجزاء التشهد وجب ^(٧) قضاؤه ^(٨) فقط ^(٩) نعم لو نسي الصلاة على آل محمد فالأحوط إعادة الصلاة على محمد بأن

(١) قد مرّ التفصيل في السهو في السجدة الأخيرة والتشهد الأخير في أحكام الخلل (گلپایگانی) .

(٢) الظاهر أنه من باب التشهد والسلام في غير محلها (آراكي) .

(٣) مرّ الكلام في نسيان السجدة والتشهد من الركعة الأخيرة وكذا في وجوب سجدة السهو في نسيان السجدة الواحدة (خوئي) .

(٤) على الأحوط فيه وأما أبعاضه حتى الصلاة على النبي وآله فالأقوى عدم وجوب قضائها وإن كان أحوط (خميني) .

(٥) الظاهر وقوع السلام في غير محله (آراكي) .

(٦) على الأحوط (خميني) .

في غير السجدة والتشهد الأخيرين إذ في الأول يجب سجدة سهو للتشهد وسجدة سهو للسلام وفي الثاني للسلام (آراكي) .

(٧) مرّ عدم الوجوب (خميني) .

(٨) على الأحوط (گلپایگانی) .

(٩) على الأحوط (خوئي) .

يقول : اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِ مُحَمَّدٍ ، ولا يقتصر على قوله :
 وآل محمد ، وإن كان هو المنسي فقط ويجب فيهما نية البدلية عن المنسي ،
 ولا يجوز الفصل^(١) بينهما وبين الصلاة بالمنافي ، كالأجزاء في الصلاة أما
 الدعاء والذكر والفعل القليل ونحو ذلك مما كان جازياً في أثناء الصلاة فالأقوى
 جوازه والأحوط تركه ، ويجب المبادرة^(٢) إليها بعد السلام ، ولا يجوز
 تأخيرهما^(٣) عن التعقيب ونحوه . (مسألة ٣) : لو فصل بينهما وبين الصلاة
 بالمنافي عمداً وسهواً كالحدث والإستدبار فالأحوط استئناف الصلاة بعد
 إتيانها ، وإن كان الأقوى جواز الإكتفاء^(٤) بإتيانها ، وكذا لو تخلل ما ينافي
 عمداً لا سهواً إذا كان عمداً ، أما إذا وقع سهواً فلا بأس . (مسألة ٤) : لو أتى
 بما يوجب سجود السهو قبل الإتيان بهما أو في أثنائهما فالأحوط^(٥) فعله^(٦)
 بعدهما . (مسألة ٥) : إذا نسي الذكر أو غيره مما يجب ما عداه وضع الجبهة
 في سجود الصلاة لا يجب قضاؤه . (مسألة ٦) : إذا نسي بعض أجزاء التشهد
 القضائي وأمكن تداركه فعله ، وأما إذا لم يمكن كما إذا تذكره بعد تخلل
 المنافي عمداً وسهواً فالأحوط إعادته ثم إعادة الصلاة ، وإن كان الأقوى كفاية
 إعادته . (مسألة ٧) : لو تعدد نسيان السجدة أو التشهد أتى بهما واحدة بعد
 واحدة ، ولا يشترط التعيين على الأقوى وإن كان الأحوط ملاحظة الترتيب .
 معه . (مسألة ٨) : لو كان عليه قضاء سجدة وقضاء تشهد فالأحوط تقديم
 السابق منهما^(٧) في الفوات على اللاحق ولو قدم أحدهما بتخيل أنه السابق

(١) على الأحوط (خميني - گلپایگانی) .

(٢) على الأحوط (خميني) .

(٣) بحيث ينافي الفورية العرفية (گلپایگانی) .

(٤) فيه إشكال بل منع وكذا فيما بعده (خوئي) .

(٥) مع إعادتهما لو كان الموجب في أثنائهما (گلپایگانی) .

(٦) والأقوى عدم الوجوب (خميني) .

(٧) وإن كان الأظهر عدم وجوبه (خوئي) .

فظهر كونه لاحقاً فالأحوط الإعادة على ما يحصل معه الترتيب ولا يجب إعادة الصلاة معه ، وإن كان أحوط . (مسألة ٩) : لو كان عليه قضاؤهما وشك في السابق واللاحق احتاط بالتكرار^(١) فيأتي بما قدمه مؤخراً أيضاً ، ولا يجب معه إعادة الصلاة ، وإن كان أحوط ، وكذا الحال^(٢) لو علم نسيان أحدهما ولم يعلم المعين منهما . (مسألة ١٠) : إذا شك في أنه نسي أحدهما أم لا لم يلتفت ولا شيء عليه ، أمّا إذا علم أنه نسي أحدهما وشك في أنه هل تذكر قبل الدخول في الركوع أو قبل السلام وتداركه أم لا فالأحوط^(٣) القضاء . (مسألة ١١) : لو كان عليه صلاة الإحتياط وقضاء السجدة أو التشهد فالأحوط^(٤) تقديم الإحتياط^(٥) وإن كان فوتهما مقدماً على موجب لكن الأقوى التخيير ، وأمّا مع سجود السهو فالأقوى تأخير عن قضائهما ، كما يجب تأخير عن الإحتياط أيضاً . (مسألة ١٢) : إذا سهى عن الذكر أو بعض ما يعتبر فيها ما عدا وضع الجبهة في سجدة القضاء فالظاهر عدم وجوب إعادتها ، وإن كان أحوط . (مسألة ١٣) : لا يجب الإتيان بالسلام في التشهد القضائي ، وإن كان الأحوط^(٦) في نسيان التشهد الأخير إتيانه بقصد القربة ، من غير نية الأداء والقضاء مع الإتيان بالسلام بعده ، كما أنّ الأحوط في نسيان السجدة من الركعة

(١) لا حاجة إليه على ما مر وعلى تقدير وجوب تقديم السابق فالأحوط تقديم التشهد ثم الإتيان به بعد قضاء السجدة وكذا الحال فيما إذا علم نسيان أحدهما من غير تعيين (خوئي) .

(٢) يأتي بهما من غير لزوم التكرار (خميني) .

في الإتيان بهما لا في التكرار (گلپایگانی) .

(٣) لكنه لا يجب (گلپایگانی) .

(٤) بل الأقوى (خميني - گلپایگانی) .

(٥) بل الأظهر ذلك (خوئي) .

(٦) قد مرّ أنه الأقوى فيه وفيما بعده (آراكي) .

لا يترك كما مرّ (گلپایگانی) .

ج ١ في قضاء الأجزاء المنسية ٦٧٣

الأخيرة أيضاً الإتيان بها بقصد القربة مع الإتيان بالتشهد والتسليم ، لاحتمال^(١) كون السلام في غير محلّه^(٢) ووجوب تداركهما بعنوان الجزئية للصلاة ، وحينئذ فالأحوط سجود السهو أيضاً في الصورتين لأجل السلام في غير محلّه .
(مسألة ١٤) : لا فرق في وجوب قضاء السجدة وكفايته عن إعادة الصلاة بين كونها من الركعتين الأولتين والأخيرتين لكن الأحوط إذا كانت من الأولتين إعادة الصلاة أيضاً ، كما أنّ في نسيان سائر الأجزاء الواجبة منهما أيضاً الأحوط إستحباً بعد إتمام الصلاة إعادتها ، وإن لم يكن ذلك الجزء من الأركان ، لاحتمال اختصاص اغتفار السهو عن ما عدا الأركان بالركعتين الأخيرتين كما هو مذهب بعض العلماء ، وإن كان الأقوى كما عرفت عدم الفرق .
(مسألة ١٥) : لو اعتقد نسيان السجدة أو التشهد مع فوت محلّ تداركهما ثمّ بعد الفراغ من الصلاة انقلب اعتقاده شكّاً فالظاهر عدم وجوب القضاء .
(مسألة ١٦) : لو كان عليه قضاء أحدهما وشكّ في إتيانه وعدمه وجب عليه الإتيان به ما دام في وقت الصلاة ، بل الأحوط^(٣) إستحباً ذلك بعد خروج الوقت أيضاً . (مسألة ١٧) : لو شكّ في أنّ الفائت منه سجدة واحدة أو سجدتان من ركعتين بنى على الاتّحاد . (مسألة ١٨) : لو شكّ في أنّ الفائت منه سجدة أو غيرها من الأجزاء الواجبة التي لا يجب قضاؤها وليست ركناً أيضاً لم يجب عليه القضاء ، بل يكفي سجود السهو^(٤) . (مسألة ١٩) : لو نسي قضاء السجدة أو التشهد وتذكّر بعد الدخول في نافلة جاز له^(٥)

(١) هذا الاحتمال مرجوح ولا بأس بترك الاحتياط في الفرعين (خميني) .

(٢) هذا الاحتمال هو المتعين (خوئي)

(٣) لا يترك (خميني) .

(٤) بل لا يجب سجود السهو إلا إذا كان طرف الاحتمال مما يجب فيه ذلك (خميني) .

احتياطاً والأقوى عدم وجوبه أيضاً (گلپایگانی) .

(٥) بل وجب (آراكي) .

٦٧٤ في سجدة السهو ج ١

قطعها^(١) والإتيان به ، بل هو الأحوط ، بل وكذا لو دخل في فريضة^(٢) .
(مسألة ٢٠) : لو كان عليه قضاء أحدهما في صلاة الظهر وضاق وقت العصر
فإن أدرك منها ركعة وجب تقديمهما^(٣) وإلا وجب تقديم العصر ، ويقضي الجزء
بعدها ، ولا يجب عليه إعادة الصلاة ، وإن كان أحوط^(٤) وكذا الحال لو كان
عليه صلاة الإحتياط للظهر وضاق وقت العصر ، لكن مع تقديم العصر يحتاط
بإعادة الظهر أيضاً^(٥) بعد الإتيان باحتياطها .

٥٥ - فصل في موجبات سجود السهو وكيفيته وأحكامه

(مسألة ١) : يجب سجود السهو لأمر : « الأول » : الكلام سهواً بغير
قرآن ودعاء وذكر ، ويتحقق بحرفين أو حرف واحد^(٦) مفهم^(٧) في أي لغة
كان ، ولو تكلم جاهلاً بكونه كلاماً بل بتخيل أنه قرآن أو ذكر أو دعاء لم
يوجب^(٨) سجدة السهو لأنه ليس بسهو ، ولو تكلم عامداً بزعم أنه خارج عن
الصلاة يكون موجباً ، لأنه باعتبار السهو عن كونه في الصلاة يعد سهواً ، وأما

(١) بطلان النافلة باتيان المنسي في أثنائها غير معلوم وأما الفريضة فالأحوط إتمامها ثم الإتيان
به (گلپایگانی) .

(٢) في جواز قطعها إشكال خصوصاً إذا كان المسهو التشهد (خميني) .

(٣) وجوب تقديم العصر لا يخلو من قوة (خميني) .

بل يقدم العصر عليهما (گلپایگانی) .

(٤) لا يترك الاحتياط (خوئي) .

(٥) الظاهر جواز الاكتفاء بإعادتها (خوئي) .

(٦) وقد مر التفصيل في المبطلات (گلپایگانی) .

(٧) بل مطلقاً على الأحوط (خوئي) .

(٨) يوجب على الأحوط (خميني) .

الأحوط فيه الاتيان بسجدي السهو ثم إعادة الصلاة (گلپایگانی) .

سبق اللسان فلا يعدُّ^(١) سهواً^(٢) وأما الحرف الخارج من التنحنح والتأوه والأنين الذي عمدته لا يضر فسهو أيضاً لا يوجب السجود . « الثاني » : السَّلام^(٣) في غير موقعه ساهياً ، سواء كان بقصد الخروج ، كما إذا سلَّم بتخيُّل تامَّة صلَّاته أو لا بقصده ، والمدار على إحدى الصيغتين الأخيرتين ، وأما السَّلام عليك أيُّها النبي الخ فلا يوجب شيئاً ، من حيث إنَّه سلام ، نعم يوجبه^(٤) من حيث إنَّه زيادة سهويَّة كما أنَّ بعض إحدى الصيغتين كذلك وإن كان يمكن دعوى إيجاب لفظ السَّلام للصدق^(٥) ، بل قيل^(٦) إنَّ حرفين منه موجب ، لكنَّه مشكل إلَّا من حيث الزيادة^(٧) . « الثالث » : ، نسيان السجدة الواحدة^(٨) إذا فات محلّ تداركها ، كما إذا لم يتذكَّر إلَّا بعد الركوع أو بعد السَّلام^(٩) ، وأما نسيان الذكر فيها أو بعض واجباتها الأخر ما عدا وضع الجبهة فلا يوجب إلَّا من حيث وجوبه لكل نقيصة . « الرابع » : نسيان التشهّد^(١٠) مع فوت محلّ تداركه ، والظاهر أنَّ^(١١)

= فيه إشكال بل منع (خوئي) .

(١) الأحوط السجود له وإن كان عدم الوجوب لا يخلو من قوة (خميني) .

(٢) نعم إلَّا أن الظاهر وجوب سجدة السهو معه (خوئي) .

(٣) على الأحوط (خميني) .

(٤) بل لا يوجبه على الأقوى (خميني) .

على الأحوط والأظهر عدم الوجوب (خوئي) .

(٥) هذا التعليل ضعيف والأقوى عدم الإيجاب (خميني) .

(٦) لا يبعد ذلك لأنه كلام بغير ذكر ودعاء وقرآن (خوئي) .

(٧) يأتي الإشكال فيه (خميني) .

(٨) على الأحوط (خوئي) .

(٩) قد مر أن الظاهر أنه من باب زيادة التشهد والسلام لا من باب نقيصة السجدة

(أراكي) .

قد مرَّ الكلام في نسيان السجدة الأخيرة والتشهد الأخير فراجع (گلپایگانی) .

(١٠) على الأحوط (خميني) .

(١١) بل الظاهر خلافه (خميني) .

نسيان بعض أجزائه أيضاً كذلك^(١) كما أنه موجب للقضاء أيضاً كما مرّ .
 « الخامس » : الشكّ بين الأربع والخمس بعد إكمال السجدين كما مرّ سابقاً
 « السادس » : للقيام^(٢) في موضع القعود^(٣) أو العكس^(٤) بل لكلّ زيادة^(٥)
 ونقيصة^(٦) لم يذكرها في محلّ التدارك ، وأمّا النقيصة مع التدارك فلا توجب ،
 والزيادة أعمّ من أن تكون من الأجزاء الواجبة أو المستحبة ، كما إذا قنت في
 الركعة الأولى مثلاً أو في غير محلّه من الثانية ، ومثل قوله : بحول الله في غير
 محلّه لا مثل التكبير أو التسبيح إلّا إذا صدق عليه الزيادة ، كما إذا كبر بقصد
 تكبير الركوع في غير محلّه ، فإنّ الظاهر صدق الزيادة عليه ، كما أنّ قوله :
 سمع الله لمن حمده كذلك ، والحاصل أنّ المدار على صدق الزيادة ، وأمّا
 نقيصة المستحبات فلا توجب ، حتّى مثل القنوت ، وإن كان الأحوط عدم الترك
 في مثله إذا كان من عاداته الإتيان به دائماً ، والأحوط عدم تركه^(٧) في الشكّ^(٨)
 في الزيادة أو النقيصة . (مسألة ٢) : يجب تكرّره بتكرّر الموجب ، سواء كان
 من نوع واحد ، أو أنواع ، والكلام الواحد موجب واحد وإن طال ، نعم إن
 تذكّر ثم عاد تكرّر ، والصيغ الثلاث للسلام موجب واحد ، وإن كان الأحوط^(٩)

(١) على الأحوط فيه وفي إيجابه القضاء (خوئي) .

(٢) على الأحوط وإن كان عدم الوجوب لا يخلو من قوة (خميني) .

(٣) على الأحوط فيه وفي عكسه (گلپایگانی) .

(٤) على الأحوط والأظهر عدم الوجوب لكلّ زيادة ونقيصة ورعاية الاحتياط أولى (خوئي)

(٥) والأقوى عدم الوجوب له والاحتياط مطلوب (خميني) .

على الأحوط (آراكي) .

(٦) على الأحوط لكن الأقوى الاستحباب (گلپایگانی) .

(٧) لا بأس بتركه (خميني) .

والأقوى فيه الاستحباب (گلپایگانی) .

(٨) وإن كان الأظهر جوازه (خوئي) .

(٩) لا يترك (آراكي) .

التعُدُّد^(١) ونقصان التسيبحات الأربع موجب واحد ، بل وكذلك زيادتها ، وإن أتى بها ثلاث مرّات . (مسألة ٣) : إذا سهى عن سجدة واحدة من الركعة الأولى مثلاً وقام وقرأ الحمد والسورة وقتت وكبّر للركوع فتذكّر قبل أن يدخل في الركوع وجب العود للتدارك ، وعليه سجود السهو ست مرّات^(٢) : مرّة لقوله : بحول الله ، ومرّة للقيام ، ومرّة للحمد ، ومرّة للسورة ، ومرّة للقنوت ، ومرّة لتكبير الركوع ، وهكذا يتكرّر خمس مرّات لو ترك التشهد وقام وأتى بالتسيبحات ، والاستغفار بعدها ، وكبّر للركوع فتذكّر . (مسألة ٤) : لا يجب فيه تعيين السبب ولو مع التعدّد ، كما أنّه لا يجب الترتيب فيه بترتيب أسبابه على الأقوى ، أمّا بينه وبين الأجزاء المنسيّة والركعات الإحتياطية فهو مؤخّر عنها كما مرّ . (مسألة ٥) : لو سجد للكلام فبان أنّ الموجب غيره فإن كان على وجه التقييد وجبت الإعادة^(٣) وإن كان من باب الإشتباه في التطبيق أجزأ . (مسألة ٦) : يجب الإتيان به فوراً فإن أخر عمداً عصي ولم يسقط ، بل وجبت المبادرة إليه^(٤) وهكذا ، ولو نسيه أتى به إذا تذكّر وإن مضت أيّام ، ولا يجب إعادة الصلّة ، بل لو تركه أصلاً لم تبطل على الأقوى . (مسألة ٧) : كيفيته أن ينوي ويضع جبهته على الأرض أو غيرها ممّا يصحّ السجود عليه ويقول : بسم الله وبالله^(٥) وصلى الله على محمّد وآله ، أو يقول : بسم الله وبالله اللهم صلّ على محمّد وآل محمّد ، أو يقول بسم الله وبالله السلام عليك^(٦) أيها النبي

(١) بل المتعين على مختاره أن يأتي بسجلتين مرة للأولى من حيث أنها زيادة جزء من التشهد ومرة للأخيرتين للسلام الواقع في غير المحل (گلیایگانی) .

(٢) مرّ عدم الوجوب (خميني) .

على الأحوط كما مرّ (خوئي) .

(٣) الظاهر أنها لا تجب ولا أثر للتقييد هنا (خوئي) .

(٤) على الأحوط (خوئي) .

(٥) الأحوط الاقتصار على الصيغة الأخيرة (خوئي) .

(٦) الأحوط اختيار ذلك (گلیایگانی) .

ورحمة الله وبركاته، ثم يرفع رأسه ويسجد مرة أخرى، ويقول ما ذكر، وتشهد ويسلم، ويكفي في تسليمه السلام عليكم، وأما التشهد فمخير^(١) بين التشهد المتعارف، والتشهد الخفيف، وهو قوله: «أشهد أن لا إله إلا الله، أشهد أن محمداً رسول الله، اللهم صل على محمد وآل محمد، والأحوط الإقتصار على الخفيف^(٢) كما أن في تشهد الصلاة أيضاً مخير بين القسمين، لكن الأحوط^(٣) هناك التشهد المتعارف كما مر سابقاً ولا يجب التكبير للسجود، وإن كان أحوط، كما أن الأحوط مراعاة^(٤) جميع ما يعتبر في سجود الصلاة^(٥) فيه من الطهارة من الحدث والخبث والستر والاستقبال وغيرها من الشرائط والموانع التي للصلاة كالكلام والضحك في الاثناء وغيرهما، فضلاً عما يجب في خصوص السجود من الطمأنينة ووضع سائر المساجد ووضع الجبهة على ما يصح السجود عليه والإنصباب مطمئناً بينهما، وإن كان في وجوب ما عدا ما يتوقف عليه إسم السجود وتعدده نظر. (مسألة ٨): لو شك في تحقق موجبه وعدمه لم يجب عليه، نعم لو شك في الزيادة أو النقيصة فالأحوط^(٦)

-
- (١) الأقوى وجوب التشهد المتعارف فيه وفي تشهد الصلاة (خميني) .
 (٢) بل الأحوط إن لم يكن أقوى الاثبات بالتشهد المتعارف كما كان هو الحال في أصل الصلاة (خوئي) .
 بل هو خلاف الاحتياط في المقامين (گلپایگانی) .
 (٣) لا يترك (آراكي) .
 (٤) عدم وجوب شيء مما يتوقف مسمى السجود عليه لا يخلو من قوة نعم لا يترك الاحتياط في ترك السجود على المأكول والملبوس كما أن عدم وجوب الذكر سيما المخصوص منه لا يخلو من قوة وإن كان أحوط (خميني) .
 لا يترك (گلپایگانی) .
 (٥) بل أظهر ذلك في اعتبار وضع سائر المساجد وفي وضع الجبهة على ما يصح السجود عليه (خوئي) .
 (٦) والأقوى فيه الاستحباب كما مر (گلپایگانی) .

إتيانه كما مر^(١) . (مسألة ٩) : لو شك في إتيانه بعد العلم بوجوبه وجب وإن طالّت المدّة نعم لا يبعد^(٢) البناء على إتيانه بعد خروج وقت الصّلاة وإن كان الأحوط^(٣) عدم تركه خارج الوقت أيضاً . (مسألة ١٠) : لو اعتقد وجود الموجب ثم بعد السّلام شك فيه لم يجب عليه . (مسألة ١١) : لو علم بوجود الموجب وشك في الأقل والأكثر بنى على الأقل . (مسألة ١٢) : لو علم نسيان جزء وشك بعد السّلام في أنّه هل تذكر قبل فوت محلّه وتداركه أم لا ، فالأحوط^(٤) إتيانه^(٥) . (مسألة ١٣) : إذا شك في فعل من أفعاله فإن كان في محلّه أتى به ، وإن تجاوز لم يلتفت^(٦) . (مسألة ١٤) : إذا شك في أنّه سجد سجدةً أو سجدة واحدة بنى على الأقل ، إلّا إذا دخل في التشهد ، وكذا إذا شك في أنّه سجد سجدةً أو ثلاث سجّدات ، وأمّا إن علم بأنّه زاد سجدة وجب عليه الإعادة^(٧) كما أنّه إذا علم نقص واحدة أعاد ، ولو نسي ذكر السجود وتذكر بعد الرفع لا يبعد عدم وجوب الإعادة وإن كان أحوط^(٨) .

-
- (١) وقد مرّ (خميني) .
 - (٢) لا بأس بتركه كما مرّ (خوئي) .
 - (٣) بل يبعد (گلپایگانی) .
 - (٤) لا يترك بل الأقرب وجوب إتيانه (خميني) .
 - (٥) لا يترك (آراكي) .
 - (٦) والأقوى عدم الوجوب (گلپایگانی) .
 - (٧) فيما يجب فيه السجود بل لا يخلو من وجه (خميني) .
 - (٨) إجراء حكم الشك بعد المحل فيه لا يخلو عن إشكال فالأحوط تحصيل اليقين بالبراءة نعم لا إشكال في الحكم بالصحة إذا شك فيها بعد الفراغ منه (گلپایگانی) .
 - (٩) على الأحوط (خوئي) .
 - (١٠) يعني إعادة السجدة (گلپایگانی) .
 - (١١) لا يترك (آراكي) .
 - (١٢) لا يترك (گلپایگانی) .

٥٦ - فصل في الشكوك التي لا اعتبار بها ولا يلتفت اليها

وهي في مواضع : « الأول » : الشك بعد تجاوز المحل وقد مر تفصيله . « الثاني » : الشك بعد الوقت سواء كان في الشروط أو الأفعال أو الركعات أو في أصل الإتيان ، وقد مر الكلام فيه أيضاً . « الثالث » : الشك بعد السلام الواجب وهو إحدى الصيغتين الأخيرتين ، سواء كان في الشرائط أو الأفعال أو الركعات في الرباعية أو غيرها ، بشرط أن يكون أحد طرفي الشك الصحة ، فلو شك في أنه صلى ثلاثاً أو أربعاً أو خمساً بنى على أنه صلى أربعاً ، وأما لو شك بين الاثنتين والخمس ، والثلاث والخمس بطلت ، لأنها إما ناقصة ركعة أو زائدة نعم لو شك في المغرب بين ثلاث والخمس ، أو في الصبح بين الاثنتين والخمس يبني على الثلاث في الأولى ، والاثنتين في الثانية ، ولو شك بعد السلام في الرباعية بين الاثنتين والثلاث بنى على الثلاث ، ولا يسقط عنه صلاة الإحتياط لأنه بعد في الأثناء ، حيث إن السلام وقع في غير محله فلا يتوهم أنه يبني على الثلاث ويأتي بالرباعية من غير أن يأتي بصلاة الإحتياط ، لأنه مقتضى عدم الاعتبار بالشك بعد السلام . « الرابع » : شك كثير الشك وإن لم يصل إلى حد الوسواس ، سواء كان في الركعات أو الأفعال أو الشرائط فيبني على وقوع ما شك فيه وإن كان في محله إلا إذا كان مفسداً فيبني على عدم وقوعه ، فلو شك بين الثلاث والأربع يبني على الأربع ، ولو شك بين الأربع والخمس يبني على الأربع أيضاً ، وإن شك أنه ركع أم لا يبني على أنه ركع وإن شك أنه ركع ركوعين أم واحداً بنى على عدم الزيادة ، ولو شك أنه صلى ركعة أو ركعتين بنى على الركعتين ولو شك في الصبح أنه صلى ركعتين أو ثلاثاً بنى على أنه صلى ركعتين ، وهكذا ، ولو كان كثرة شكه في فعل خاص يختص بالحكم به ، فلو شك اتفاقاً في غير ذلك الفعل يعمل

ج ١ في الشكوك الغير معتبرة ٦٨١

عمل الشك ، وكذا لو كان كثير الشك بين الواحدة والاثنين لم يلتفت في هذا الشك ، ويبنى على الاثنين ، وإذا اتفق أنه شك بين الاثنين والثلاث أو بين الثلاث والأربع وجب عليه عمل الشك من البناء والإتيان بصلاة الإحتياط ، ولو كان كثير الشك بعد تجاوز المحل ممّا لا حكم له دون غيره . فلو اتفق أنه شك في المحل وجب عليه الإعتناء ، ولو كان كثرة شكّه في صلاة خاصّة أو الصلّة في مكان خاص^(١) ونحو ذلك اختصّ الحكم به ، ولا يتعدّى إلى غيره . (مسألة ١) : المرجع في كثرة الشك العرف ، ولا يبعد تحقّقه^(٢) إذا شك^(٣) في صلاة واحدة ثلاث مرّات ، أو في كلّ من الصلوات الثلاث مرّة واحدة ، ويعتبر في صدقها أن لا يكون^(٤) ذلك من جهة عروض عارض من خوف أو غضب أو همّ أو نحو ذلك ممّا يوجب اغتساس الحواس . (مسألة ٢) : لو شك في أنه حصل له حالة كثرة الشك أم لا بنى على عدمه^(٥) ، كما أنه لو كان كثير الشك وشك في زوال هذه الحالة بنى على بقائها^(٦) . (مسألة ٣) : إذا لم يلتفت إلى شكّه وظهر بعد ذلك خلاف ما بنى عليه وأن مع الشك في الفعل

(١) إجراء حكم كثير الشك عليه محل تأمل والأحوط ترك الصلاة في ذلك المكان مع التمكن (گلپایگانی) .

(٢) الظاهر أن المدار في الكثرة على أن يحصل له حالة لا يمضي عليه ثلاث صلوات متوالية خالية عن الشك فمعها لا يعتني بالشك وإن زالت عنه تلك الحالة بأن صلى ثلاث صلوات خالية عن الشك يزول عنه حكم كثير الشك (گلپایگانی) .

(٣) بل هو بعيد نعم يتحقق ذلك بكون المصلّي على حالة لا تمضي عليه ثلاث صلوات إلا ويشك في واحدة منها (خوئي) .

(٤) بل المعتبر صدق كونها حالة ثانوية له عرفاً من غير فرق بين أسباب عروضها (گلپایگانی) .

(٥) إذا كان الشك من جهة الأمور الخارجية لا الشبهة المفهومية وأما فيها فيعمل عمل الشك (خميني) .

(٦) في الشبهة المصدقية وأما في المفهومية فيرجع إلى أحكام الشك (گلپایگانی) .

الَّذِي بَنَى عَلَى وَقُوعِهِ لَمْ يَكُنْ وَاقِعاً ، أَوْ أَنَّ مَا بَنَى عَلَى عَدَمِ وَقُوعِهِ كَانَ وَاقِعاً يَعْمَلُ بِمَقْتَضَى مَا ظَهَرَ ، فَإِنْ كَانَ تَارِكاً لِرُكْنٍ بَطَلَتْ صَلَاتُهُ ، وَإِنْ كَانَ تَارِكاً لِغَيْرِ رُكْنٍ مَعَ فَوْتٍ مُحَلٍّ تَدَارَكَهُ وَجِبَ عَلَيْهِ الْقَضَاءُ فِيمَا فِيهِ الْقَضَاءُ ، وَسَجَدْنَا السُّهُوَ فِيمَا فِيهِ ذَلِكَ وَإِنْ بَنَى عَلَى عَدَمِ الزِّيَادَةِ فَبَانَ أَنَّهُ زَادَ يَعْمَلُ بِمَقْتَضَاهُ مِنَ الْبَطْلَانِ أَوْ غَيْرِهِ مِنْ سَجُودِ السُّهُوِ . (مَسْأَلَةٌ ٤) : لَا يَجُوزُ لَهُ الْإِعْتِنَاءُ بِشَكِّهِ ، فَلَوْ شَكَّ فِي أَنَّهُ رَكَعٌ أَوْ لَا لَا يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَرَكَعَ ، وَإِلَّا بَطَلَتِ الصَّلَاةُ ، نَعَمْ فِي الشَّكِّ فِي الْقِرَاءَةِ أَوِ الذِّكْرِ إِذَا اعْتَنَى بِشَكِّهِ وَآتَى بِالْمَشْكُوكِ فِيهِ بِقَصْدِ الْقُرْبَةِ لَا بِأَسْ بِهِ^(١) مَا لَمْ يَكُنْ إِلَى حَدِّ الْوَسْوَاسِ . (مَسْأَلَةٌ ٥) : إِذَا شَكَّ فِي أَنَّ كَثْرَةَ شَكِّهِ مُخْتَصِّصٌ بِالْمُورِدِ الْمَعِينِ الْفُلَانِي أَوْ مُطْلَقاً اقْتَصَرَ عَلَى ذَلِكَ الْمُورِدِ . (مَسْأَلَةٌ ٦) : لَا يَجِبُ عَلَى كَثِيرِ الشَّكِّ وَغَيْرِهِ ضَبْطُ الصَّلَاةِ بِالْحَصِيِّ أَوِ السَّبْحَةِ أَوِ الْخَاتَمِ أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ ، وَإِنْ كَانَ أَحْوَطَ^(٢) فَيَمْنُ كَثُرَ شَكُّهُ . « الْخَامِسُ » : الشَّكُّ الْبَدْوِيُّ الزَّائِلُ بَعْدَ التَّرْوِيِّ سَوَاءٌ تَبَدَّلَ بِالْيَقِينِ بِأَحَدِ الطَّرْفَيْنِ أَوْ بِالظَّنِّ الْمَعْتَبَرِ أَوْ بِشَكِّ آخَرَ . « السَّادِسُ » : شَكُّ كُلِّ مِنَ الْإِمَامِ وَالْمَأْمُومِ مَعَ حِفْظِ الْآخِرِ^(٣) فَإِنَّهُ يَرْجِعُ الشَّاكُّ مِنْهُمَا إِلَى الْحَافِظِ ، لَكِنْ فِي خُصُوصِ الرُّكْعَاتِ لَا فِي الْأَفْعَالِ^(٤) حَتَّى فِي عَدَدِ السَّجْدَتَيْنِ ، وَلَا يَشْتَرِطُ فِي الْبِنَاءِ عَلَى حِفْظِ الْآخِرِ حَصُولُ الظَّنِّ لِلشَّاكِّ فَيَرْجِعُ وَإِنْ كَانَ بَاقِياً عَلَى شَكِّهِ عَلَى الْأَقْوَى وَلَا فَرْقَ فِي الْمَأْمُومِ بَيْنَ كَوْنِهِ رَجُلًا أَوْ امْرَأَةً

-
- (١) إِنْ كَانَ الْإِتْيَانُ بِقَصْدِ الْقُرْبَةِ مِنْ جِهَةِ مِرَاعَاةِ الْوَاقِعِ رَجَاءً وَاعْتِنَاءً بِشَكِّهِ فَالْأَحْوَطُ تَرْكُهُ بَلْ عَدَمُ الْجَوَازِ لَا يَخْلُو مِنْ وَجْهِ (خَمِينِي) .
 بَلْ الْأَحْوَطُ عَدَمُ الْإِعْتِنَاءِ مُطْلَقاً (غُلَيْبَايْگَانِي) .
 (٢) لَا يَتْرَكَ مَعَ التَّمَكُّنِ وَعَدَمِ الْحَرَجِ (غُلَيْبَايْگَانِي) .
 (٣) الشَّاكُّ مِنْهُمَا يَرْجِعُ إِلَى الظَّانِّ وَالظَّانِّ مِنْهُمَا لَا يَرْجِعُ إِلَى الْمُتَيَقِّنِ عَلَى الْأَظْهَرِ (خَوْثِي) .
 (٤) رَجُوعُهُ فِيهَا أَيْضاً لَا يَخْلُو مِنْ وَجْهِ (خَمِينِي) .
 بَلْ الرَّجُوعُ فِيهَا أَيْضاً لَا يَخْلُو عَنْ وَجْهِ إِنْ كَانَ الشَّكُّ فِي فَعْلِهِمَا مَعاً لَكِنْ الْإِحْتِيَاظُ لَا يَتْرَكَ (غُلَيْبَايْگَانِي) .

ج ١ في الشكوك الغير معتبرة ٦٨٣

عادلاً أو فاسقاً واحداً أو متعدداً والظانّ منهما^(١) أيضاً يرجع إلى المتيقن^(٢) والشاك لا يرجع^(٣) إلى الظانّ إذا لم يحصل له الظنّ . (مسألة ٧) : إذا كان الإمام شاكاً والمأمومون مختلفين في الاعتقاد ، لم يرجع إليهم إلا إذا حصل له الظنّ من الرجوع إلى إحدى الفرقتين . (مسألة ٨) : إذا كان الإمام شاكاً والمأمومون مختلفين بأن يكون بعضهم شاكاً وبعضهم متيقناً رجع الإمام إلى المتيقن منهم ، ورجع الشاك^(٤) منهم إلى الإمام^(٥) لكن الأحوط إعادتهم الصلاة إذا لم يحصل لهم الظنّ وإن حصل للإمام . (مسألة ٩) : إذا كان كلّ من الإمام والمأمومين شاكاً فإن كان شكّهم متحداً كما إذا شكّ الجميع بين الثلاث والأربع عمل كلّ منهم عمل ذلك الشكّ ، وإن اختلف شكّه مع شكّهم فإن لم يكن بين الشكين قدر مشترك كما إذا شكّ الإمام بين الاثنتين والثلاث والمأمومون بين الأربع والخمس يعمل كلّ منهما على شاكلته ، وإن كان بينهما قدر مشترك كما إذا شكّ أحدهما بين الاثنتين والثلاث والآخر بين الثلاث والأربع يحتمل رجوعهما إلى ذلك القدر المشترك ، لأنّ كلاّ منهما ناف للطرف الآخر من شكّ الآخر ، لكن الأحوط إعادة^(٦) الصلاة^(٧) بعد إتمامها ، وإذا

(١) بل يعمل الظانّ بظنّه (خميني) .

بل الظانّ يعمل بظنّه والشاك يرجع إلى الظانّ (آراكي) .

(٢) بل الظانّ يعمل بظنّه والشاك يرجع إليه (گلپایگانی) .

(٣) الأقوى هو الرجوع إليه (خميني) .

(٤) بل يعمل بشكّه على الأقوى أو بظنّه إن حصل له (خميني) .

(٥) فيه إشكال إذا لم يحصل الظنّ للإمام (خوئي) .

(٦) الاحتياط مخصص في المثال بالشاك بين الثلاث والأربع دون الشاك بين الاثنتين والثلاث

بعد الاتيان بصلاة الاحتياط (آراكي) .

(٧) لا بأس بتركه لقوة الاحتمال المزبور (خوئي) .

لمن كان رجوعه مخالفاً لوظيفة شكّه وإلا فيكفيه العمل بها بعد الرجوع والإتمام

(گلپایگانی) .

اختلف شك الإمام مع المأمومين وكان المأمومون أيضاً مختلفين في الشك ، لكن كان بين شك الإمام وبعض المأمومين قدر مشترك يحتمل رجوعهما إلى ذلك القدر المشترك ، ثم رجوع البعض^(١) الآخر إلى الإمام^(٢) لكن الأحوط مع ذلك إعادة الصلاة أيضاً بل الأحوط في جميع صور أصل المسألة إعادة الصلاة إلا إذا حصل الظن من رجوع أحدهما إلى الآخر . « السابع » : الشك في ركعات النافلة^(٣) سواء كانت ركعة كصلاة الوتر^(٤) أو ركعتين كسائر النوافل ، أو رباعية كصلاة الاعرابي فيتخير عند الشك بين البناء على الأقل أو الأكثر ، إلا أن يكون الأكثر مفسداً فيبني على الأقل ، والأفضل البناء على الأقل مطلقاً ، ولو عرض وصف النفل للفريضة كالمعادة والإعادة للاحتياط الاستجابي والتبرع بالقضاء عن الغير لم يلحقها حكم النفل ، ولو عرض وصف الوجوب للنافلة لم يلحقها حكم الفريضة ، بل المدار على الأصل ، وأما الشك في أفعال النافلة فحكمه حكم الشك في أفعال الفريضة فإن كان في المحل أتى به ، وإن كان بعد الدخول في الغير لم يلتفت ، ونقصان الركن مبطل لها^(٥) كالفريضة بخلاف زيادته فإنها لا توجب البطلان على الأقوى^(٦) وعلى هذا فلو نسي فعلاً من أفعالها تداركه وإن دخل في ركن بعده ، سواء كان المنسي ركناً أو غيره (مسألة ١٠) : لا يجب قضاء^(٧) السجدة المنسية والتشهد المنسي في النافلة كما لا يجب سجود السهو لموجباته فيها . (مسألة ١١) : إذا شك في النافلة

(١) مر أن الأقوى عدم الرجوع بل يعمل البعض بشكه على الأقوى (خميني) .

مشكل فلا يترك الاحتياط (غلپایگانی) .

(٢) مر الإشكال فيه آنفاً (خوئي) .

(٣) بشرط أن لا تعرضها صفة الوجوب بنذرو نحوه ولا بطلت الصلاة على الأظهر (خوئي)

(٤) الأحوط فيها الإعادة (غلپایگانی) .

(٥) على الأحوط (خميني) .

(٦) فيه اشكال (خوئي) .

(٧) بل لم يشرع (غلپایگانی) .

بين الاثنتين والثلاث فبنى على الاثنتين ثم تبين كونها ثلاثاً بطلت^(١) واستحبّ إعادتها ، بل تجب^(٢) إذا كانت واجبة بالعرض . (مسألة ١٢) : إذا شك في أصل فعلها بنى على العدم إلا إذا كانت موقته وخرج وقتها^(٣) . (مسألة ١٣) : الظاهر أنّ الظنّ في ركعات النافلة حكمه حكم الشك^(٤) في التخيير بين البناء على الأقل أو الأكثر ، وإن كان الأحوط^(٥) العمل بالظن^(٦) ما لم يكن موجباً للبطلان . (مسألة ١٤) : النوافل التي لها كيفة خاصة أو سورة مخصوصة أو دعاء مخصوص كصلاة الغفيلة وصلاة ليلة الدفن وصلاة ليلة عيد الفطر إذا اشتغل بها ونسي تلك الكيفة فإن أمكن الرجوع والتدارك رجع وتدارك وإن إستلزم زيادة الركن ، لما عرفت من اغتفارها في النوافل ، وإن لم يمكن أعادها لأنّ الصلاة وإن صحّت إلاّ أنّها لا تكون تلك الصلاة المخصوصة ، وإن نسي بعض التسيّحات في صلاة جعفر قضاء متى تذكّر^(٧) . (مسألة ١٥) : ما ذكر من أحكام السهو والشكّ والظنّ يجري في جميع الصلوات الواجبة أداءً وقضاءً من الآيات والجمعة والعيدين وصلاة الطواف ، فيجب فيها سجدة السهو لموجباتها وقضاء السجدة المنسية والشهّد المنسيّ ، وتبطل بنقصان الركن وزيادته لا بغير الركن ، والشكّ في ركعاتها موجب للبطلان لأنّها ثنائية . (مسألة ١٦) : قد عرفت سابقاً أنّ الظنّ المتعلّق بالركعات في حكم اليقين من غير فرق بين الركعتين الأولى والأخيرتين ومن غير فرق بين أن يكون موجباً

(١) على الأحوط وقد مرّ أنّها بطلان الواجب بالعرض بالشك (خوئي) .

(٢) على الأحوط (گلپایگانی) .

(٣) فيه تأمل (گلپایگانی) .

(٤) محل تأمل فالأحوط العمل بالظن بل لا يخلو من رجحان (خميني) .

(٥) لا يترك وفي الواجب بالعرض يحتاط بالإعادة بعد العمل بالظن (گلپایگانی) .

(٦) بل هو الأظهر (خوئي) .

(٧) إذا تذكّر بعد الصلاة يأتي به رجاء على الأحوط (خميني) .

للمصحة أو البطلان كما إذا ظنَّ الخمس في الشكِّ بين الأربع والخمس أو الثلاث والخمس ، وأما الظنُّ المتعلِّق بالأفعال ففي كونه كالشكِّ أو كاليقين إشكال^(١) فاللازم مراعاة الإحتياط ، وتظهر الثمرة فيما إذا ظنَّ بالإتيان وهو في المحلِّ أو ظنَّ بعدم الإتيان بعد الدخول في الغير ، وأما الظنُّ بعدم الإتيان وهو في المحلِّ أو الظنُّ بالإتيان بعد الدخول في الغير فلا يتفاوت الحال في كونه كالشكِّ أو كاليقين ، إذ على التقديرين يجب الإتيان به في الأول ، ويجب المضي في الثاني ، وحينئذ فنقول : إن كان المشكوك قراءة أو ذكراً أو دعاء يتحقَّق الإحتياط بإتيانه بقصد القربة ، وإن كان من الأفعال فالاحتياط فيه أن يعمل بالظنِّ ثمَّ يعيد الصلاة ، مثلاً إذا شكَّ في أنَّه سجد سجدة واحدة أو اثنتين وهو جالس لم يدخل في التشهُّد أو القيام وظنَّ الاثنتين يبني على ذلك ويتمَّ الصَّلَاة ثمَّ يحتاط بإعادتها ، وكذا إذا دخل في القيام أو التشهُّد وظنَّ أنَّها واحدة يرجع ويأتي بأخرى ويتمَّ الصَّلَاة ثمَّ يعيدها ، وهكذا في سائر الأفعال ، وله أن لا يعمل^(٢) بالظنِّ ، بل يجري عليه حكم الشكِّ ، ويتمَّ الصَّلَاة ثمَّ يعيدها ، وأما الظنُّ المتعلِّق بالشروط وتحققها فلا يكون معتبراً إلا في القبلة والوقت في الجملة ، نعم لا يبعد اعتبار شهادة العدلين فيها ، وكذا في الأفعال والركعات وإن كانت الكلِّيَّة لا تخلو عن إشكال^(٣) . (مسألة ١٧) : إذا حدث الشكُّ بين الثلاث والأربع قبل السجدة أو بينهما أو في السجدة الثانية يجوز له تأخير التروِّي^(٤) إلى وقت العمل بالشكِّ وهو ما بعد الرفع من السجدة الثانية . (مسألة ١٨) : يجب تعلُّم ما يعمُّ به البلوى من أحكام الشكِّ والسهو ، بل قد

(١) والأظهر أنه كالشك (خوئي) .

الظاهر أن الظن في الأفعال كالظن في الركعات (گلپایگانی) .

(٢) الأحوط هو الوجه الأول (خميني) .

(٣) بل لا تخلو من قرب (خميني) .

بل لا إشكال فيها (آراكي) .

(٤) ما لم يستقر الشك وإلا فتأخير الوظيفة مشكل (گلپایگانی) .

يقال ببطلان صلاة من لا يعرفها ، لكن الظاهر عدم الوجوب إذا كان مطمئناً بعدم عروضها له ، كما أن بطلان الصلاة إنما يكون إذا كان متزلزلاً بحيث لا يمكنه قصد القربة ، أو اتفق له الشك أو السهو ولم يعمل بمقتضى ما ورد من حكمه ، وأما لو بنى على أحد المحتملين أو المحتملات من حكمه وطابق الواقع مع فرض حصول قصد القربة منه صح ، مثلاً إذا شك في فعل شيء وهو في محله ولم يعلم حكمه لكن بنى على عدم الإتيان فأتى به أو بعد التجاوز وبنى على الإتيان ومضى صح عمله إذا كان بانياً^(١) على أن يسأل بعد الفراغ عن حكمه ، والإعادة إذا خالف ، كما أنه من كان عارفاً بحكمه ونسي في الأثناء أو اتفق له شك أو سهو نادر الوقوع يجوز له أن يبنى على أحد المحتملات في نظره بانياً على السؤال والإعادة مع المخالفة لفتوى مجتهدة .

(ختام) : فيه مسائل متفرقة « الأولى » : إذا شك في أن ما بيده ظهر أو عصر فإن كان قد صلى الظهر بطل ما بيده^(٢) وإن كان لم يصلها أو شك في أنه صلاتها أو لا عدل به إليها^(٣) . « الثانية » : إذا شك في أن ما بيده مغرب أو

(١) لا تتوقف الصحة على هذا البناء ولا جواز البناء في الفرع الآتي على البناء على السؤال نعم يجب عليه تعلم الحكم ليعمل على طبقه (خميني) .

(٢) لا يبعد جريان قاعدة التجاوز في النية مع أنه لو كان نية الظهر من باب الخطأ في التطبيق كما هو الغالب فلا يضر (آراكي) .

إلا إذا رأى نفسه فعلاً في صلاة العصر وشك في نيته لها من الأول وبذلك يظهر الحال في المسألة الثانية (خوئي) .

(٣) إذا لم يصل العصر وكان في الوقت المشترك وأما في الوقت المختص بالعصر فكذا إذا كان الوقت واسعاً لا تيان بقية الظهر وإدراك ركعة من العصر ومع عدم السعة فإن كان الوقت واسعاً لإدراك ركعة من العصر ترك ما في يده وصلى العصر ويقضي الظهر وإلا فالأحوط إتمامه عصرًا وقضاء الظهر والعصر خارج الوقت وإن كان جواز رفع اليد عنه لا يخلو من وجه ولا يخفى أن في المسألة صوراً كثيرة ربما تبلغ ستاً وثلاثين صورة ومما ذكرنا في المسألة الأولى يظهر الحال في المسألة الثانية أيضاً (خميني) .

عشاء فمع علمه بإتيان المغرب بطل^(١) ومع علمه بعدم الإتيان بها أو الشك فيه عدل بنيته إليها إن لم يدخل في ركوع الرابعة ، وإلا بطل أيضاً . « الثالثة » : إذا علم بعد الصلاة أو في أثنائها أنه ترك سجدة من ركعتين سواء كانتا من الأولتين أو الأخيرتين^(٢) صحّت ، وعليه قضاؤهما وسجدتا السهو مرتين^(٣) وكذا إن لم يدر^(٤) أنهما من أيّ الركعات بعد العلم بأنهما من الركعتين . « الرابعة » : إذا كان في الركعة الرابعة مثلاً وشك في أن شكّه السابق بين الاثنين والثلاث كان قبل إكمال السجدة أو بعدهما بنى على الثاني^(٥) كما أنه كذلك إذا شك بعد الصلاة . « الخامسة » : إذا شك في أن الركعة التي بيده آخر الظهر أو أنه أتمّها وهذه أول العصر جعلها آخر الظهر^(٦) . « السادسة » :

(١) الكلام فيه ما مر في الفرع المتقدم (آراكي)

(٢) مع عدم المنافي عليه أداء سجدة وإتمام الصلاة وقضاء أخرى وسجدتا السهو مرتين لزيادة التشهد والسلام ومرة ثالثة لنسيان السجدة ومع المنافي عليه قضاؤهما وسجدتا السهو مرتين ثم الإعادة (آراكي) .

ان تذكر بعد السلام قبل المنافي أنه ترك سجدة من الركعة الأخيرة وسجدة من غيرها فالأحوط الإتيان بسجدة من دون قصد الأداء والقضاء ثم الإتيان بالتشهد والتسليم مع قضاء سجدة واحدة وسجدة السهو مرة لنسيان سجدة واحدة وأخرى لما في ذمته من نسيان السجدة أو السلام الواقع في غير المحل (گلپایگانی) .

(٣) على الأحوط كما مرّ وقد تقدم حكم نقصان السجدة من الركعة الأخيرة (خوئي) .

(٤) إذا علم إجمالاً نقصان سجدة من ركعتين واحتمل أن تكون إحداها من الركعة التي لم يفت محل تداركها فيها وجب عليه تداركها وقضاء سجدة أخرى بعد الصلاة على الأظهر (خوئي) .

(٥) فيه إشكال فالأحوط الجمع بين الوظيفتين من البناء وعمل الشك وإعادة الصلاة (خميني) .

قد مرّ أن الأحوط إعادة الصلاة بعد العمل بالشك وكذا بعد السلام (گلپایگانی) .

(٦) هذا في الوقت المشترك وأما في الوقت المختص بالعصر فالأقوى هو البناء على إتيان الظهر ورفع اليد عما في يده وإتيان العصر إن وسع الوقت لإدراك ركعة ومع عدم السعة =

إذا شك في العشاء بين الثلاث والأربع وتذكر أنه سهى عن المغرب بطلت صلاته وإن كان الأحوط^(١) إتمامها عشاء ، والإتيان بالاحتياط ثم إعادتها بعد الإتيان بالمغرب . « السابعة » : إذا تذكر في أثناء العصر أنه ترك من الظهر ركعة قطعها وأتم الظهر ثم أعاد الصلاتين^(٢) ، ويحتمل العدول^(٣) إلى الظهر^(٤) يجعل ما بيده رابعة لها إذا لم يدخل في ركوع الثانية ثم إعادة الصلاتين ، وكذا إذا تذكر في أثناء العشاء أنه ترك من المغرب ركعة . « الثامنة » : إذا صلى صلاتين ثم علم نقصان ركعة أو ركعتين من إحداهما من غير تعيين فإن كان قبل الإتيان بالمنافي ضم إلى الثانية ما يحتمل من النقص^(٥) ثم أعاد الأولى^(٦) فقط بعد الإتيان بسجدة السهو لأجل السلام احتياطاً ، وإن كان بعد الإتيان بالمنافي فإن اختلفتا في العدد أعادهما ، وإلا أتى بصلاة واحدة بقصد ما في

= لذلك فالأحوط اتمامه عصراً وقضائه خارج الوقت وإن كان جواز رفع اليد عنه لا يخلو من وجه (خميني) .

(١) لا يترك (آراكي) .

(٢) على الأحوط وإن كان الأقوى جواز الاكتفاء بإتمام الظهر ثم إتيان العصر بل لانتمام العصر ثم إتيان الظهر وجه لكن الأحوط رفع اليد عن العصر وإتمام الظهر وأحوط منه إعادة الصلاتين بعد إتمام الظهر وأما الاحتمال الآتي في المتن فضعيف هذا كله في الوقت المشترك وأما في الوقت المختص بالعصر ففيه تفصيل (خميني) .

(٣) لكنه ضعيف وإن كان احتمالاً في المرسلة المجملة أو الظاهرة في خلافه (غلبياني) .

(٤) هذا هو الظاهر بل لو دخل في ركوع الركعة الثانية فيما إن الظهر المأتي بها لا يمكن تصحيحها يعدل بما في يده اليها فيتمها ثم يأتي بالعصر بعدها ولا حاجة إلى إعادة الصلاتين في كلا الفرضين وكذا الحال في العشاءين (خوئي) .

(٥) على الأحوط ولا يبعد جواز الإتيان بالمنافي ثم إعادة صلاة واحدة بقصد ما في الذمة في المتجانسين وإعادة الصلاتين في المختلفتين (خوئي) .

(٦) مع الإتيان بالمنافي بعد الأولى وعدم الإتيان به بعد الثانية ومع عدم الإتيان به بعدهما لا يبعد جواز الاكتفاء بركعة متصلة بقصد ما في الذمة لكن لا ينبغي ترك الاحتياط بالإعادة هذا لو كان في الوقت المشترك وأما لو كان في الوقت المختص بالعصر فالظاهر جواز الاكتفاء بركعة متصلة بقصد الثانية وعدم وجوب إعادة الأولى (خميني) .

الذمة . « التاسعة » : إذا شكَّ بين الاثنتين والثلاث أو غيره من الشكوك الصحيحة ثم شكَّ في أنَّ الركعة التي بيده آخر صلاته أو أولى صلاة الاحتياط جعلها آخر^(١) صلاته وأتمَّ ثمَّ أعاد الصَّلَاةَ^(٢) احتياطاً^(٣) بعد الإتيان بصلاة الاحتياط . « العاشرة » : إذا شكَّ في أنَّ الركعة التي بيده رابعة المغرب أو أنه سلَّم على الثلاث وهذه أولى العشاء فإن كان بعد الركوع بطلت^(٤) ووجب عليه إعادة المغرب وإن كان قبله يجعلها من المغرب ويجلس ويتشهد ويسلَّم ثمَّ يسجد سجدة السهو لكلِّ زيادة من قوله : بحول الله وللقيام وللتسبيحات احتياطاً ، وإن كان في وجوبها إشكال من حيث عدم علمه بحصول الزيادة في المغرب . « الحادية عشر » : إذا شكَّ وهو جالس بعد السجدة بين الاثنتين والثلاث وعلم بعدم إتيان التشهد في هذه الصَّلَاة فلا إشكال في أنه يجب عليه أن يني على الثلاث لكن هل عليه أن يتشهد أم لا ؟ وجهان لا يبعد عدم الوجوب بل وجوب قضائه بعد الفراغ إمَّا لأنه مقتضى البناء^(٥) على الثلاث^(٦) وإمَّا لأنه لا يعلم بقاء محلَّ التشهد من حيث إنَّ محلَّ الركعة الثانية وكونه فيها مشكوكاً ، بل محكوم بالعدم ، وأما لو شكَّ وهو قائم بين الثلاث والأربع مع

(١) بل يأتي بها بقصد ما في الذمة ثم يأتي بصلاة الاحتياط ولا تجب إعادة الصلاة هذا إذا كانت صلاة الاحتياط المحتملة ركعة واحدة وأما إذا كانت ركعتين كالشك بين الاثنتين والأربع فالأحوط مع ذلك إعادة الصلاة (خميني) .

(٢) فيما ينافي صلاة الاحتياط إتمام الصلاة وإلا يكفي في الفرض إتمام الركعة بقصد ما في الذمة ثم الاتيان بصلاة الاحتياط رجاءاً من دون حاجة إلى إعادة الصلاة (گلپایگانی) .

(٣) هذا الاحتياط ضعيف جداً (خوئي) .

(٤) المحكم بصحة المغرب حينئذ ووجب استئناف العشاء لا يخلو من وجه قوي (خوئي) .

(٥) هذا هو الوجه لا الوجه الآتي فإنه ضعيف وكذا الحال في الفرع الآتي فإن الوجه فيه هو الوجه في الأول لا ما ذكره لضعفه (خميني) .

(٦) هذا الوجه هو الصحيح وهو المرجح في الفرض الآتي أيضاً (خوئي) .

هذا هو الأقوى في الفرعين والاستناد بقاعدة التجاوز لا وجه له بعد العلم بعدم الاتيان والجمع بين التشهد رجاءاً وقضائه موافق للاحتياط (گلپایگانی) .

علمه بعدم الإتيان بالتشهد في الثانية فحكمه المضي والقضاء بعد السلام ، لأنَّ الشكَّ بعد تجاوز محلّه . « الثانية عشر » : إذا شكَّ في أنّه بعد الركوع من الثالثة أو قبل الركوع من الرابعة بنى على الثاني^(١) لأنَّه شاكٌّ بين الثلاث والأربع ، ويجب عليه الركوع لأنَّه شاكٌّ فيه مع بقاء محلّه ، وأيضاً هو مقتضى البناء على الأربع في هذه الصورة ، وأمّا لو انعكس بأن كان شاكّاً في أنّه قبل الركوع من الثالثة ، أو بعده من الرابعة فيحتمل وجوب البناء على الأربع بعد الركوع^(٢) فلا يركع بل يسجد ويتمّ ، وذلك لأنَّ مقتضى البناء على الأكثر البناء عليه من حيث إنّهُ أحد طرفي شكّه ، وطرف الشكَّ الأربع بعد الركوع لكن لا يبعد بطلان صلاته^(٣) لأنَّه شاكٌّ في الركوع من هذه الركعة ومحلّه باقٍ ، فيجب عليه أن يركع ، ومعه يعلم إجمالاً أنّه إمّا زاد ركوعاً أو نقص ركعة ، فلا يمكن إتمام الصلّة مع البناء على الأربع ، والإتيان بالركوع مع هذا العلم الإجمالي .

(١) الظاهر هو بطلان الصلّة في هذه الصورة دون عكسها فيبنى على الأربع ويأتي بالركوع ثم يأتي بوظيفة الشاك لكن الأحوط إعادة الصلّة أيضاً (خميني) .
الأحوط فيه وفي عكسه البناء على الأكثر وإتمام الصلّة بدون صلاة الاحتياط ثم الاعادة (آراكي) .

بل يحكم ببطلان الصلّة للقطع بعدم كون صلاة الاحتياط جابرة على تقدير النقص (خوئي) .

مشكل بالعلم بلغوية صلاة الاحتياط بملاحظة العلم بزيادة الركوع على تقدير النقص فالأقوى وجوب الاعادة بعد إتمام ما بيده بانياً على الأربع قبل الركوع أو الثلاث بعده (گلپایگانی) .

(٢) لكنه حينئذ يعلم بلغوية صلاة الاحتياط للعلم بترك الركوع على تقدير نقصان الصلّة فيعمل بما مرّ في الحاشية السابقة (گلپایگانی) .

(٣) بل هو المتعين لأنه إن لم يركع في الركعة التي شك فيها بمقتضى البناء على الأربع فلا يحتمل جبر صلاة الاحتياط للنقص المحتمل وإن ركع من جهة كون الشك في المحل فلا تتحمل صحة الصلّة في نفسها والجبر بصلّة الاحتياط إنما هو في مورد الاحتمال المزبور (خوئي) .

« الثالثة عشر » : إذا كان قائماً وهو في الركعة الثانية من الصلاة وعلم أنه أتى في هذه الصلاة بركوعين ولا يدري أنه أتى بكليهما في الركعة الأولى حتى تكون الصلاة باطلة أو أتى فيها بواحد وأتى بالآخر في هذه الركعة فالظاهر بطلان^(١) الصلاة^(٢) ، لأنه شاك في ركوع هذه الركعة ، ومحله باق^(٣) فيجب عليه أن يركع ، مع أنه إذا ركع يعلم بزيادة ركوع في صلاته ، ولا يجوز له أن لا يركع مع بقاء محله فلا يمكنه تصحيح الصلاة . « الرابعة عشر » : إذا علم بعد الفراغ من الصلاة أنه ترك سجدين ولكن لم يدر أنهما من ركعة واحدة أو من ركعتين وجب عليه^(٤) الإعادة^(٥) ولكن الأحوط^(٦) قضاء السجدة مرتين ، وكذا سجود السهو مرتين أولاً ثم الإعادة ، وكذا يجب الإعادة إذا كان ذلك في أثناء الصلاة^(٧) والأحوط^(٨) إتمام الصلاة وقضاء كل منهما وسجود السهو مرتين ثم

(١) الأحوط إتمام الصلاة بدون الركوع ثم الإعادة (آراكي) .

(٢) في البطلان تأمل والأحوط الإتمام بلا ركوع في الإعادة (گلپایگانی) .

(٣) كيف يكون باقياً مع العلم بعدم الأمر بالركوع إما للإتيان به وإما لبطلان الصلاة وعليه فلا يبعد الحكم بصحة الصلاة لجريان قاعدة الفراغ في الركوع الثاني الذي شك في صحته وفساده من جهة الشك في ترتيبه على السجدين في الركعة الأولى وعدمه (خوئي) .

(٤) إلا إذا كان المحل الشكي لبعض الأطراف باقياً فإنه يجري في الطرف الآخر قاعدة الفراغ والتجاوز بدون معارض فلا حاجة إلى الإعادة من هذا القبيل ما إذا اتفق هذا الشك في الصلاة الثنائية بعد الفراغ ومنه ما إذا اتفق في غير الثنائية في الركعة الثالثة حال القيام (آراكي) .

(٥) لا يبعد الحكم بصحة الصلاة مطلقاً فمع فوات المحل الشكي والسهوي يجب عليه قضاء السجدة مرتين ومع بقاء المحل الشكي يجب الاتيان بالمشكوك فيه فينحل العلم الاجمالي ومع بقاء المحل السهوي كان الحال كذلك ويظهر وجهه بالتأمل (خوئي) .

(٦) لا يترك لكن في صورة احتمال كونهما من الأخيرة مع عدم المنافي يأتي بالسجدين بدون قصد القضاء والأداء وبالتشهد والتسليم ثم يعيد (آراكي) .

(٧) الأقوى مع احتمال تركهما من الركعة التي بيده ويقاء المحل الشكي الاتيان بهما ولا شيء عليه (خميني) .

(٨) لا يترك (آراكي) .

ج ١ ختام فيه مسائل متفرقة ٦٩٣

الإعادة . «الخامسة عشر» : إن علم بعدما دخل في السجدة الثانية مثلاً أنه إمام ترك القراءة أو الركوع أو أنه إمام ترك سجدة من الركعة السابقة أو ركوع هذه الركعة وجب عليه (١) الإعادة (٢) لكن الأحوط (٣) هنا أيضاً إتمام الصلاة وسجدتا السهو في الفرض الأول وقضاء السجدة (٤) مع سجدي السهو في الفرض الثاني ، ثم الإعادة ، ولو كان ذلك بعد الفراغ من الصلاة فكذلك . « السادسة عشر » : لو علم قبل أن يدخل في الركوع أنه إمام ترك سجديتين من الركعة السابقة أو ترك القراءة وجب عليه العود (٥) لتداركهما وإتمام ثم الإعادة ويحتمل (٦) الاكتفاء (٧) بالإتيان بالقراءة (٨) وإتمام من غير لزوم الإعادة إذا كان ذلك بعد الإتيان

(١) لا يبعد صحة صلاته في الفرض الأول سواء حصل الشك بعد المحل الشكي أو بعد الفراغ لكن لا ينبغي ترك الاحتياط بالإتمام والاعادة كما أنه لا ينبغي تركه بالجمع بين الوظيفتين في الفرع الثاني وكذا إذا كان بعد الفراغ (خميني) .
(٢) لا يبعد عدم وجوبها واختصاص الشك في الركوع بجريان قاعدة التجاوز فيه فيحكم بعدم الإتيان بالقراءة أو بالسجدة من الركعة السابقة وبه يظهر الحال فيما إذا كان الشك بعد الفراغ (خوئي) .

(٣) لا يترك فيه وفيما بعده (آراكي) .
(٤) لا يترك الاحتياط بذلك في الفرض الثاني كما هو مقتضى العلم الاجمالي وأما في الفرض الأول فالأقوى صحة الصلاة وعدم وجوب شيء عليه (غلپایگانی) .
(٥) الأقوى الاكتفاء باتيان القراءة مع بقاء المحل الشكي وكذا في الفرع الآتي أخيراً المشابه لذلك ولزوم العود لتداركهما فيما إذا ورد في الغير ولم يبق المحل الشكي وما ذكره من الوجه لانهلال العلم الاجمالي ضعيف (خميني) .

(٦) هذا هو الأقوى ولو كان قبل القنوت (آراكي) .
(٧) هذا هو المتعين لمضي محل الشك في السجدة بالقيام وبقاء محله في القراءة إن كان قبل القنوت بلا إشكال وإن كان بعده فللعلم بلغوية القنوت (غلپایگانی) .
(٨) هذا الاحتمال هو الأظهر ، لا لأن الشك في السجديتين بعد الدخول في القنوت شك بعد التجاوز ، فإن القنوت المأتي به خارج عن أجزاء الصلاة يقيناً ، فلا يتحقق به التجاوز عن المحل ، بل لأن الشك في القراءة شك في المحل ، والشك في السجديتين بعد القيام شك بعد التجاوز . فينحل العلم الاجمالي لا محالة (خوئي) .

بالقنوت ، بدعوى أنَّ وجوب القراءة عليه معلوم ، لأنَّه إمَّا تركها أو ترك السجدين ، فعلى التقديرين يجب الإتيان بها ويكون الشك بالنسبة إلى السجدين بعد الدخول في الغير الذي هو القنوت وكذا الحال^(١) لو علم بعد القيام^(٢) إلى الثالثة أنَّه إمَّا ترك السجدين أو ترك سجدة واحدة أو التشهد ، وأمَّا لو كان قبل القيام^(٣) فيتعيَّن الإتيان بهما مع الإحتياط بالإعادة . « السابعة عشر » : إذا علم بعد القيام إلى الثالثة أنَّه ترك التشهد وشكَّ في أنَّه ترك السجدة أيضاً أم لا ، يحتمل^(٤) أن يقال يكفي الإتيان^(٥) بالتشهد لأن الشك بالنسبة إلى السجدة بعد الدخول في الغير الذي هو القيام فلا اعتناء به ، والأحوط

(١) حاله كما قبله (آراكي) .

(٢) ليس الحال كما ذكره فإنه مع العلم بترك السجدين أو التشهد أو العلم بترك سجدة واحدة أو التشهد حال القيام يعلم بزيادة القيام وأنه خارج من أجزاء الصلاة فلا يتحقق به التجاوز عن المحل وبما أن التشهد المأمور به لم يؤت به فلا بد من الرجوع والاتيان بالسجدة المشكوك فيها ثم التشهد والاتيان بسجدي السهو للقيام الزائد على القول به نعم على القول بوجوب سجدي السهو في كل زيادة ونقيصة لا يمكن الحكم بصحة الصلاة فيما إذا دار الأمر بين ترك التشهد وترك السجدين فإنه بعد التدارك يعلم إجمالاً بوجوب الإعادة أو بوجوب سجدي السهو وبما ذكرناه يظهر الحال فيما إذا كان العلم المزبور قبل الدخول في القيام (خوئي) .

(٣) لا يبعد جواز الاكتفاء بالتشهد مع عدم وجوب الإعادة (خميني) .

لا فرق بين التذكر قبل القيام أو بعده للعلم بلغوية القيام في الفرض فيعود ويأتي بهما من غير لزوم إعادة الصلاة (گلپایگانی) .

(٤) هذا هو الأقوى لا لما ذكره من الدخول في الغير بل لما استظهرنا من الأدلة من عدم لزوم الدخول في الغير بل اللازم هو التجاوز عن المحل ولو لم يدخل في الغير المترتب عليه (خميني) .

هذا الاحتمال ضعيف فيأتي بهما من دون إعادة على الأقوى (گلپایگانی) .

(٥) بل يأتي بهما ولا يحتاج إلى الإعادة (آراكي) .

ضعف هذا الاحتمال يظهر مما تقدم والأظهر لزوم الاتيان بالتشهد والسجدة بلا حاجة إلى إعادة الصلاة (خوئي) .

الإعادة بعد الإتمام سواء أتى بهما أو بالتشهد فقط . « الثامنة عشر » : إذا علم إجمالاً أنه أتى بأحد الأمرين من السجدة والتشهد من غير تعيين وشك في الآخر فإن كان بعد الدخول في القيام لم يعتن بشكّه ، وإن كان قبله يجب عليه^(١) الإتيان^(٢) ، لأنه شك في كلّ منهما مع بقاء المحلّ ، ولا يجب الإعادة^(٣) بعد الإتمام وإن كان أحوط^(٤) . « التاسعة عشر » : إذا علم أنه إمّا ترك السجدة من الركعة السابقة أو التشهد من هذه الركعة فإن كان جالساً ولم يدخل في القيام أتى بالتشهد وأتمّ الصلوة وليس عليه شيء ، وإن كان حال النهوض^(٥) إلى القيام أو بعد الدخول فيه مضى وأتمّ^(٦) الصلوة وأتى بقضاء كلّ منهما مع سجدي السهو ، والأحوط إعادة الصلوة أيضاً ويحتمل^(٧) وجوب العود لتدارك التشهد والإتمام وقضاء السجدة فقط مع سجود السهو ، وعليه أيضاً الأحوط الإعادة أيضاً . « العشرون » : إذا علم أنه ترك سجدة^(٨) إمّا من الركعة السابقة أو من هذه الركعة ، فإن كان قبل الدخول في التشهد أو قبل النهوض إلى القيام أو في أثناء النهوض قبل الدخول فيه وجب عليه العود إليها لبقاء المحلّ ولا شيء

-
- (١) لا يبعد جواز الاكتفاء بالتشهد من غير لزوم الإعادة (خميني) .
 (٢) بل يجب عليه الإتيان بالتشهد فقط لأن السجدة إما قد أتى بها أو أن الشك فيها بعد تجاوز المحلّ (خوئي) .
 (٣) بل إذا كان طرف الشبهة سجديتين يجب الإعادة بعد اتیانهما وسجدي السهو (آراكي) .
 (٤) لا يترك (گلپایگانی) .
 (٥) الظاهر أنه يلحق بحال الجلوس كما مرّ (خوئي) .
 (٦) لا وجه له بل يرجع ويتشهد ويقضي السجدة والأحوط سجود السهو مرتين للقيام الزائد ولنسيان السجدة (خوئي) .
 (٧) هذا هو الأقوى (خميني) .
 هذا هو الأقوى ولا يحتاج إلى الإعادة (آراكي) .
 هذا هو المتعين ولا يجب الإعادة إذا أتى بالتشهد رجاءً (گلپایگانی) .
 (٨) هذه المسألة وما تقدمها من واد واحد (خوئي) .

عليه ، لأنَّه بالنسبة إلى الركعة السابقة شكَّ بعد تجاوز المحلِّ ، وإن كان بعد الدخول في التشهد أو في القيام مضى وأتمَّ الصَّلَاة وأتى بقضاء السجود وسجدتي السهو ، ويحتمل^(١) وجوب العود لتدارك السجدة من هذه الركعة والإتمام وقضاء السجدة مع سجود السهو ، والاحوط^(٢) على التقديرين إعادة الصَّلَاة أيضاً . « الحادية والعشرون » : إذا علم أنَّه إمَّا ترك جزءاً مستحباً كالقنوت مثلاً أو جزءاً واجباً^(٣) سواء كان ركناً أو غيره من الأجزاء التي لها قضاء كالسجدة والتشهد أو من الأجزاء التي يجب سجود السهو لأجل نقصانها صحَّت صلاته ولا شيء عليه وكذا لو علم أنَّه إمَّا ترك الجهر أو الإخفات في موضعهما أو بعض الأفعال الواجبة المذكورة لعدم الاثر لترك الجهر والإخفات فيكون الشكُّ بالنسبة إلى الطرف الآخر بحكم الشكِّ البدويِّ . « الثانية والعشرون » : لا إشكال في بطلان الفريضة إذا علم إجمالاً أنَّه إمَّا زاد فيها ركناً أو نقص ركناً ، وأمَّا في النافلة فلا تكون باطلة ، لأنَّ زيادة الركن فيها مغتفرة^(٤) والنقصان مشكوك ، نعم لو علم أنَّه إمَّا نقص فيها ركوعاً أو سجدتين بطلت^(٥) ، ولو علم إجمالاً أنَّه إمَّا نقص فيها ركوعاً مثلاً أو سجدة واحدة أو ركوعاً أو تشهداً أو نحو ذلك ممَّا ليس بركن لم يحكم بإعادتها ، لأنَّ نقصان ما عدا الركن فيها لا أثر له من بطلان أو قضاء أو سجود سهو فيكون احتمال نقص الركن كالشكِّ البدويِّ . « الثالثة والعشرون » : إذا تذكَّر وهو في السجدة أو بعدها من الركعة الثانية مثلاً أنَّه ترك سجدة من الركعة الأولى وترك أيضاً ركوع هذه الركعة جعل السجدة

(١) وهو الأقوى كما مرَّ (خميني) .

هذا هو الأقوى كالفرع السابق (آراكي) .

(٢) لا يترك (غلپایگانی) .

(٣) مع تجاوز محله وكذا في الفرع الآتي (خميني) .

مع التجاوز عن محله (غلپایگانی) .

(٤) مرَّ الإشكال فيه (خوئي) .

(٥) على الأحوط (خميني) .

التي أتى بها للركعة الأولى ، وقام وقرأ وقتاً وأتمَّ صلاته ، وكذا لو علم أنه ترك سجدين من الأولى وهو في السجدة الثانية من الثانية فيجعلهما للأولى ويقوم إلى الركعة الثانية ، وإن تذكَّر بين السجدين سجد أخرى بقصد الركعة الأولى ويتم ، وهكذا بالنسبة إلى سائر الركعات إذا تذكَّر بعد الدخول في السجدة من الركعة التالية أنه ترك السجدة من السابقة وركوع هذه الركعة ، ولكن الأحوط^(١) في جميع هذه الصورة إعادة الصلاة بعد الإتمام . « الرابعة والعشرون » : إذا صَلَّى الظهر والعصر^(٢) وعلم بعد السلام نقصان^(٣) إحدى الصلاتين ركعة فإن كان بعد الإتيان بالمنافي عمداً وسهواً أتى بصلاة واحدة بقصد ما في الذمة ، وإن كان قبل ذلك قام فأضاف إلى الثانية^(٤) ركعة ثم سجد للسهو عن السلام في غير المحلِّ ثم أعاد الأولى ، بل الأحوط أن لا ينوي الأولى ، بل يصلي أربع ركعات بقصد ما في الذمة لاحتمال كون الثانية على فرض كونها تامة محسوبة ظهراً . « الخامسة والعشرون » : إذا صَلَّى المغرب والعشاء ثم علم بعد السلام من العشاء أنه نقص من إحدى الصلاتين ركعة فإن كان بعد الإتيان بالمنافي عمداً وسهواً وجب عليه إعادتهما ، وإن كان قبل ذلك قام فأضاف إلى العشاء ركعة ثم يسجد سجدي السهو ثم يعيد المغرب . « السادسة والعشرون » : إذا صَلَّى الظهرين وقبل أن يسلم للعصر علم إجمالاً أنه إما ترك ركعة من الظهر والتي بيده رابعة العصر أو أن ظهره تامة وهذه الركعة ثالثة العصر بالنسبة إلى الظهر شك بعد الفراغ ، ومقتضى القاعدة البناء على كونها تامة ، وبالنسبة إلى العصر شك بين الثلاث والأربع ، ومقتضى البناء على الأكثر^(٥) الحكم بأن ما

(١) استحباباً (كُلَيْبِگَانِي) .

(٢) هذه المسألة وما بعدها تكرر للثامنة (كُلَيْبِگَانِي) .

(٣) حكم هذه المسألة وما بعدها تقدم في المسألة الثامنة (خَوثِي) .

(٤) مرَّ الكلام فيها في المسألة الثامنة وكذا الكلام في المسألة الآتية (خَمِينِي) .

(٥) قاعدة البناء على الأكثر لا تشمل المقام للعلم بعدم صحة اتمام الصلاة عصرًا فإنها إما =

بيده رابعتها والإتيان بصلاة الاحتياط بعد إتمامها إلا أنه لا يمكن إعمال^(١) القاعدتين معاً^(٢) لأن الظهر إن كانت تامة فلا يكون ما بيده رابعة ، وإن كان ما بيده رابعة فلا يكون الظهر تامة ، فيجب إعادة الصلاتين^(٣) لعدم الترجيح في إعمال إحدى القاعدتين ، نعم الأحوط الإتيان بركعة أخرى للعصر ثم إعادة الصلاتين لاحتمال كون قاعدة الفراغ من باب الأمارات وكذا الحال في العشاءين إذا علم أنه إما صلى المغرب ركعتين وما بيده رابعة العشاء أو صلاها ثلاث ركعات ، وما بيده ثلاثة العشاء . « السابعة والعشرون » : لو علم أنه صلى الظهرين ثمان ركعات ولكن لم يدر أنه صلى كلاً منهما أربع ركعات أو نقص من إحداهما ركعة وزاد في الأخرى ، بنى على أنه صلى كلاً منهما أربع ركعات عملاً بقاعدة عدم اعتبار الشك بعد السلام ، وكذا إذا علم أنه صلى العشاءين سبع ركعات ، وشك بعد السلام في أنه صلى المغرب ثلاثة والعشاء أربعة أو نقص من إحداهما وزاد في الأخرى فيبني على صحتهما . « الثامنة

-
- = ناقصة ركعة أو يجب العدول بها إلى الظهر ويعتبر في جريان القاعدة احتمال صحة الصلاة في نفسها وعليه فتجري قاعدة الفراغ في الظهر وتجب إعادة العصر وأما احتمال ثبوت النقص في العصر بجريان قاعدة الفراغ في الظهر فهو ضعيف جداً حتى على القول بكونها إمارة وبما ذكرناه يظهر الحال فيما إذا علم النقص في العشاءين (خوئي) .
- (١) لا مانع من أعمالهما فإن أعمال قاعدة الفراغ لا يثبت كون العصر ناقصاً ومع بقاء الشك يجبر نقصه إن كان بصلاة الاحتياط فمع احتمال تمامية الظهر ونقص العصر يكون المورد مجرى القاعدتين ويحتمل الاكتفاء بركعة متصلة بقصد ما في الذمة للعلم بنقصان ركعة أما من الظهر أو من العصر فيأتي بركعة متصلة لجبر الناقص بعد ما قويناه من عدم إبطال اقحام صلاة في صلاة نسياناً وكون الترتيب للماهيتين لا لأجزائهما (خميني) .
- (٢) إجراء القاعدة بالنسبة إلى العصر مشكل بل ممنوع للقطع بفساده على تقدير البناء على الأربع إما لنقصان الركعة وإما لفقدان الترتيب فإجراء القاعدة بالنسبة إلى الظهر لا مانع له فيعيد العصر فقط نعم لو عدل إلى الظهر رجاء وأتمه على الأربع يقطع بظهر صحيح وكذلك الحال في العشاءين نعم محل العدول فيها قبل الركوع الرابع (گلپایگانی) .
- (٣) لو سلم في هذه الركعة بقصد الظهر عدولاً يكفيه رباعية واحدة بقصد العصر (آراكي) .

والعشرون » : إذا علم أنه صَلَّى الظهرين ثمان ركعات وقبل السلام من العصر شك في أنه هل صَلَّى الظهر أربع ركعات فالتى بيده رابعة العصر أو أنه نقص من الظهر ركعة فسَلَّم على الثلاث وهذه التى بيده خامسة العصر بالنسبة إلى الظهر شك بعد السلام ، وبالنسبة إلى العصر شك بين الأربع والخمس ، فيحكم بصحة الصلاتين إذ لا مانع من إجراء القاعدتين ، وبالنسبة إلى الظهر يجري قاعدة الفراغ والشك بعد السلام ، فيبني على أنه سَلَّم على أربع ، وبالنسبة إلى العصر يجري حكم الشك بين الأربع والخمس ، فيبني على الأربع إذا كان بعد إكمال السجديتين فيتشهد ويسلَّم ثم يسجد سجدي السهو ، وكذا الحال في العشاءين إذا علم قبل السلام من العشاء أنه صَلَّى سبع ركعات وشك في أنه سَلَّم من المغرب على ثلاث فالتى بيده رابعة العشاء ، أو سَلَّم على الاثنتين فالتى بيده خامسة العشاء فإنه يحكم بصحة الصلاتين وإجراء القاعدتين . « التاسعة والعشرون » : لو انعكس الفرض السابق بأن شك - بعد العلم بأنه صَلَّى الظهرين ثمان ركعات قبل السلام من العصر - في أنه صلى الظهر أربع فالتى بيده رابعة العصر أو صلّاها خمسا فالتى بيده ثالثة العصر وبالنسبة إلى الظهر شك بعد السلام وبالنسبة إلى العصر شك بين الثلاث والأربع ، ولا وجه^(١) لإعمال قاعدة الشك بين الثلاث والأربع في العصر ، لأنه ان صَلَّى الظهر أربعاً^(٢) فعصره أيضاً أربعة فلا محل لصلاة الاحتياط ، وإن

(١) بل له وجه وجيه ولا وجه لاعادة الصلاتين ولا يجوز العدول بعد الحكم بصحة صلاة الظهر والعصر مع العلاج وكذا الحال في العشاءين والأحوط إعادة العصر والعشاء بعد العمل بالشك (خميني) .

(٢) لا يخفى ما في هذا التعليل والصحيح هو التعليل بأن العلم بعدم الحاجة إلى صلاة الاحتياط لجبر النقص المحتمل في العصر مانع عن شمول القاعدة لها لأنها إن كانت تامة لم تحتج إلى صلاة الاحتياط وإن كانت ناقصة وجب العدول بها إلى الظهر وعلى كل حال لا يجبر نقصها المحتمل بصلاة الاحتياط وعليه فلا مانع من جريان قاعدة الفراغ في الظهر فتجب إعادة العصر خاصة وبذلك يظهر الحال في العشاءين (خوئي) .

صَلَّى الظهر خمساً فلا وجه للبناء على الأربع في العصر وصلاة الاحتياط^(١) فمقتضى القاعدة^(٢) إعادة الصلاتين^(٣) نعم لو عدل بالعصر إلى الظهر وأتى بركعة أخرى وأتمها يحصل له العلم بتحقق ظهر صحيحة مرددة بين الأولى إن كان في الواقع سلم فيها على الأربع ، وبين الثانية المعدول بها إليها إن كان سلم فيها على الخمس وكذا الحال في العشاءين إذا شك بعد العلم بأنه صَلَّى سبع ركعات قبل السلام من العشاء في أنه سلم في المغرب على الثلاث حتى يكون ما بيده رابعة العشاء ، أو على الأربع حتى يكون ما بيده ثالثتها ، وهنا أيضاً إذا عدل إلى المغرب وأتمها يحصل له العلم بتحقق مغرب صحيحة إما الأولى أو الثانية المعدول إليها ، وكونه شاكاً بين الثلاث والأربع ، مع أن الشك في المغرب مبطل لا يضر بالعدول ، لأن في هذه الصورة يحصل العلم بصحتها مرددة بين هذه والأولى ، فلا يكتفي بهذه فقط حتى يقال : إن الشك في ركعاتها يضر بصحتها . « الثلاثون » : إذا علم أنه صَلَّى الظهرين تسع ركعات ولا يدري أنه زاد ركعة في الظهر أو في العصر ، فإن كان بعد السلام من العصر وجب عليه إتيان صلاة أربع ركعات بقصد ما في الذمة ، وإن كان قبل السلام فبالنسبة إلى الظهر يكون من الشك بعد السلام ، وبالنسبة إلى العصر من الشك بين الأربع والخمس^(٤) ولا يمكن إعمال الحكمين^(٥) لكن لو كان بعد

(١) للعلم بلغوية صلاة الاحتياط من جهة تمامية العصر أو فساده لفقد الترتيب (غلپایگانی) .

(٢) بل مقتضى ما ذكرنا إعادة العصر فقط لعدم المانع من إجراء القاعدة في الظهر وكذا الحال في العشاءين (غلپایگانی) .

(٣) بل الأحوط التسليم بنية العصر ثم إعادة العصر وكذا الحال في العشاءين (آراكي) .

(٤) حكم الشك بين الأربع والخمس لا يشمل المقام للعلم بعدم صحة إتمام الصلاة عصرًا فإنها إما باطلة بزيادة ركعة فيها أو يجب العدول بها إلى الظهر وعليه فتجري قاعدة الفراغ في الظهر وتجب إعادة العصر خاصة (خوئي) .

(٥) بل لا مانع من قاعدة الفراغ في الأولى وإعادة الثانية وإن كان الأحوط إتمام ما بيده ثم =

إكمال^(١) السجدين عدل إلى الظهر ، وأتمَّ الصَّلَاة وسجد للسهو يحصل له اليقين بظهر صحيحة ، إمَّا الأولى أو الثانية . « الحادية والثلاثون » : إذا علم أنَّه صَلَّى^(٢) العشاءين ثمان ركعات ولا يدري أنَّه زاد الركعة الزائدة في المغرب أو في العشاء وجب إعادتهما ، سواء كان الشكَّ بعد السَّلام من العشاء أو^(٣) قبله^(٤) . « الثانية والثلاثون » : لو أتى بالمغرب ثمَّ نسي الإتيان بها بأنَّ اعتقد عدم الإتيان أو شكَّ فيه فأتى بها ثانياً وتذكَّر قبل السَّلام أنَّه كان آتياً بها ولكن علم بزيادة ركعة إمَّا في الأولى أو الثانية له أن يتمَّ^(٥) الثانية^(٦) ويكتفي بها^(٧) لحصول العلم بالإتيان بها إمَّا أولاً أو ثانياً ، ولا يضرُّه كونه شاكاً في الثانية بين الثلاث

= الإعادة ولو أراد الاحتياط عدل إلى الظهر سواء كان قبل السجدين أم بعدهما من غير حاجة إلى سجدة السهو (آراكي) .

بل لا مجرى للقاعدة الثانية للقطع بطلان العصر لو أتمها إما لزيادة الركعة وإما لفوات الترتيب فلا مانع من إجراء قاعدة في الظهر نعم لو عدل إلى الظهر وأتمها يقطع بظهر صحيح ولو كان الشك قبل الإكمال ولا تجب سجدة السهو أصلاً للعلم بالظهر الصحيح نعم لو عرض الشك قبل الركوع يصير كالفرع السابق حيث أنه مكلف حينئذ بالجلوس (غلپایگانی) .

(١) وأما قبله فالظاهر الحكم بصحة الأولى وبطلان الثانية لكن الأحوط العدول وأما سجدة السهو فلا تجب (خميني) .

(٢) هذه المسألة وسابقتها على ملاك واحد (خوئي) .

(٣) لو كان الشك قبل السَّلام يكفي إعادة العشاء وإن كان الأحوط إتمام ما بيده ثم الإعادة (آراكي) .

(٤) بعد إكمال السجدين وإما قبله فالظاهر الحكم بطلان للثنية وصحة الأولى (خميني) . الأقوى فيه كفاية إعادة العشاء فقط للعلم بعدم جواز إتمامها عشاء إما لزيادة الركعة وإما لفوات الترتيب فتسلم القاعدة في المغرب (غلپایگانی) .

(٥) لكنه ليس بواجب ويجوز الاكتفاء بالأولى وكذا الحال في الصبح (خميني) .

وله أن يكتفي بالأولى ويرفع اليد عن الثانية (غلپایگانی) .

(٦) وإن كان له الاكتفاء بالأولى (آراكي) .

(٧) وله أن يرفع اليد عنها وينبغي على صحة الأولى بقاعدة الفراغ (خوئي) .

والأربع مع أنَّ الشكَّ في ركعات المغرب موجب للبطلان لما عرفت سابقاً من أنَّ ذلك إذا لم يكن هناك طرف آخر يحصل معه اليقين بالإتيان صحيحاً ، وكذا الحال إذا أتى بالصبح ثمَّ نسي وأتى بها ثانياً وعلم بالزيادة إمَّا في الأولى أو الثانية . « الثالثة والثلاثون » : إذا شكَّ في الركوع وهو قائم وجب عليه الإتيان به ، فلو نسي حتَّى دخل في السجود فهل يجري عليه حكم الشكَّ بعد تجاوز المحلِّ أم لا ، الظاهر عدم الجريان لأنَّ الشكَّ السابق باق ، وكان قبل تجاوز المحلِّ وهكذا لو شكَّ في السجود قبل أن يدخل في التشهد ثمَّ دخل فيه نسياناً وهكذا . « الرابعة والثلاثون » : لو علم نسيان شيء قبل فوات محلِّ المنسي ووجب عليه التدارك فنسي حتَّى دخل في ركن بعده ثمَّ انقلب علمه بالنسيان شكّاً يمكن^(١) إجراء^(٢) قاعدة الشكَّ بعد تجاوز المحلِّ ، والحكم بالصحة إن كان ذلك الشيء ركناً والحكم بعدم وجوب القضاء وسجدتي السهو فيما يجب فيه ذلك ، لكن الأحوط مع الإتمام^(٣) إعادة الصلاة إذا كان ركناً والقضاء وسجدتا السهو في مثل السجدة والتشهد وسجدتا السهو فيما يجب في تركه السجود . « الخامسة والثلاثون » : إذا اعتقد نقصان السجدة أو التشهد ممَّا يجب قضاؤه أو ترك ما يوجب سجود السهو في أثناء الصلاة ثمَّ تبدل اعتقاده بالشكَّ في الأثناء أو بعد الصلاة قبل الإتيان به سقط وجوبه ، وكذا إذا اعتقد بعد السلام نقصان ركعة أو غيرها ثمَّ زال اعتقاده . « السادسة والثلاثون » : إذا تيقن بعد السلام قبل إتيان المنافي عمداً أو سهواً نقصان الصلاة وشكَّ في أنَّ الناقص ركعة أو ركعتان فالظاهر أنَّه يجري عليه حكم الشكَّ بين الاثنتين والثلاث فينبى على الأكثر ، ويأتي بالقدر المتيقن نقصانه وهو ركعة أخرى ، ويأتي بصلاة

(١) إذا عرض العلم بالنسيان بعد المحل الشكي وأما إذا كان في المحل فإجرائها محل إشكال وتأمَّل وإن كان لا يخلو من قرب (خميني) .

(٢) بل لا يخلو من وجه (گلپایگانی) .

(٣) هذا الاحتياط ضعيف جداً (خوئي) .

احتياطيه ، وكذا إذا تيقن نقصان ركعة وبعد الشروع فيها شك في ركعة أخرى ، وعلى هذا فإن كان مثل ذلك في صلاة المغرب والصبح يحكم ببطالانهما ويحتمل^(١) جريان حكم الشك^(٢) بعد السلام بالنسبة إلى الركعة المشكوكة فيأتي بركعة واحدة من دون الإتيان بصلاة الإحتياط وعليه فلا تبطل الصبح والمغرب أيضاً بمثل ذلك ويكون كمن علم نقصان ركعة فقط . « السابعة والثلاثون » : لو تيقن بعد السلام قبل إتيان المنافي نقصان ركعة ثم شك في أنه أتى بها أم لا ففي وجوب الإتيان بها لأصالة عدمه أو جريان حكم الشك في الركعات عليه وجهان والأوجه الثاني^(٣) وأما إحتمال جريان حكم الشك بعد السلام عليه فلا وجه له ، لأن الشك بعد السلام لا يعتنى به إذا تعلّق بما في الصلاة وبما قبل السلام ، وهذا متعلّق بما وجب بعد السلام^(٤) . « الثامنة والثلاثون » : إذا علم أن ما بيده رابعة ويأتي به بهذا العنوان لكن لا يدري أنها رابعة واقعية أو رابعة بنائية وأنه شك سابقاً بين الاثنين والثلاث فبنى على

(١) لكنه لا وجه له (خميني) .

وإن كان ضعيفاً (آراكي) .

بعيد بل لا وجه له (گلپایگانی) .

(٢) هذا الاحتمال ضعيف بل باطل جزماً (خوئي) .

(٣) بل الاوجه الأول على ما هو ظاهر المفروض من الشك في إتيانها تماماً وعدم إتيانها رأساً فإنه مع الإتيان بركعة متصلة يقطع ببراءة الذمة وأدلة البناء على الأكثر لا تشمل المفروض نعم مع القطع بعدم تحقق السلام وعروض الشك في حينه فالظاهر جريان حكم الشك لكنه خلاف المفروض ظاهراً (خميني) .

بل إن كان قاطعاً بوجود السلام على تقدير إتيان الركعة فالأول وإلا فالثاني (آراكي) . هذا فيما إذا لم يعلم بوقوع السلام على تقدير الإتيان بالركعة الناقصة وأما مع العلم بوقوعه على تقديره فلا يخلو الوجه الأول عن وجه وجه (خوئي) .

إن كان الشك قبل السلام وإن كان المشكوك هو الركعة مع السلام يأتي بها موصولة فيقطع ببراءة الذمة (گلپایگانی) .

(٤) بل السلام المقطوع كونه بين الصلاة كالعدم (گلپایگانی) .

الثلاث فتكون هذه رابعة بعد البناء على الثلاث ، فهل يجب عليه صلاة الاحتياط لأنه وإن كان عالماً بأنها رابعة في الظاهر إلا أنه شك من حيث الواقع فعلاً بين الثلاث والأربع ، أو لا يجب لأصالة عدم شك سابق ، والمفروض أنه عالم بأنها رابعة فعلاً ؟ وجهان ، والأوجه الأول^(١) . « التاسعة والثلاثون » : إذا تيقن بعد القيام إلى الركعة التالية أنه ترك سجدة أو سجدتين أو تشهداً ثم شك في أنه هل رجع وتدارك ثم قام أو هذا القيام هو القيام الأول ، فالظاهر وجوب العود إلى التدارك لأصالة عدم الإتيان بها بعد تحقق الوجوب ، واحتمال جريان حكم الشك بعد تجاوز المحل ، لأن المفروض أنه فعلاً شك وتجاوز عن محل الشك ، لا وجه له ، لأن الشك إنما حدث بعد تعلق الوجوب ، مع كونه في المحل بالنسبة إلى النسيان ، ولم يتحقق التجاوز بالنسبة إلى هذا الواجب . « الأربعون » : إذا شك بين الثلاث والأربع مثلاً فبنى على الأربع ثم أتى بركعة أخرى سهواً فهل تبطل صلاته من جهة زيادة الركعة ، أم يجري عليه حكم الشك بين الأربع والخمس ؟ وجهان ، والأوجه الأول . « الحادية والأربعون » : إذا شك في ركن بعد تجاوز المحل ثم أتى بها نسياناً فهل تبطل صلاته من جهة الزيادة الظاهرية أو لا من جهة عدم العلم بها بحسب الواقع ؟ وجهان^(٢) والأحوط الإتمام والإعادة . « الثانية والأربعون » : إذا كان في التشهد فذكر أنه نسي الركوع ومع ذلك شك في السجدتين أيضاً ففي بطلان الصلاة من حيث أنه بمقتضى قاعدة التجاوز محكوم بأنه أتى بالسجدتين فلا محل لتدارك الركوع ، أو عدمه ، إما لعدم شمول قاعدة التجاوز في مورد يلزم من إجرائها بطلان الصلاة ، وإما لعدم إحراز الدخول في ركن آخر ومجرد

(١) ولكن يأتي بركعة الاحتياط قائماً على الأحوط (آراكي) .

(٢) أوجههما الأول (خميني) .

أظهرهما البطلان (خوئي) .

الأوجه الأول (گلپایگانی) .

ج ١ ختام فيه مسائل متفرقة ٧٠٥

الحكم بالمضي لا يثبت الإتيان ؟ وجهان ، والأوجه الثاني^(١) ويحتمل^(٢) الفرق^(٣) بين سبق تذكر النسيان وبين سبق الشك في السجدين ، والأحوط العود إلى التدارك ، ثم الإتيان بالسجدين وإتمام الصلاة ثم الإعادة ، بل لا يترك هذا الإحتياط . « الثالثة والأربعون » : إذا شك بين الثلاث والأربع مثلاً^(٤) وعلم أنه على فرض الثلاث ترك ركناً^(٥) أو ما يوجب القضاء أو ما يوجب سجود السهو لا إشكال^(٦) في البناء^(٧) على الأربع وعدم وجوب شيء عليه وهو واضح ، وكذا إذا علم أنه على فرض الأربع ترك ما يوجب القضاء أو ما يوجب سجود السهو لعدم إحراز ذلك بمجرد التعبد بالبناء على الأربع ، وأما إذا علم أنه على فرض الأربع ترك ركناً أو غيره مما يوجب بطلان الصلاة فالأقوى بطلان صلاته لا لاستلزام البناء على الأربع ذلك ، لأنه لا يثبت ذلك بل للعلم^(٨)

(١) لا لما ذكر بل لأن التشهد لم يقع جزء من الصلاة قطعاً فلا يتحقق معه الدخول في الغير على أن السجدين المشكوك فيهما في مفروض المسألة لم يؤمر بهما قطعاً فلا معنى لجريان قاعدة التجاوز بالإضافة إليهما فيجري فيهما أصالة العدم فلا بد من الرجوع وتدارك الركوع وإتمام الصلاة بلا حاجة إلى إعادتها من غير فرق بين تقدم الشك على تذكر النسيان وتأخره عنه (خوئي) .

(٢) لكنه غير موجه (گلپایگانی) .

(٣) ولكنه ضعیف (خمینی) .

(٤) ظهر مما تقدم أن جريان قاعدة البناء على الأكثر يتوقف على أمرين : احتمال صحة الصلاة في نفسها واحتمال جبر النقص المحتمل بصلاة الاحتياط ، وعليه فإذا علم الشاك بترك ركن على تقدير الثلاث أو بتركه على تقدير الأربع بطلت صلاته ولا تجري القاعدة في شيء من الفرضين (خوئي) .

(٥) لو علم بترك الركن على تقدير الثلاث فالحكم بصحة الصلاة مشكل (گلپایگانی) .

(٦) الظاهر هو بطلان صلاته في الصورة الأولى وهي ما علم ترك ركن على فرض الثلاث

(خمینی) .

(٧) الأقوى الإعادة ولغوياً صلاة الاحتياط (آراكي) .

(٨) بل لعدم شمول أدلة البناء لهذا الفرض (خمینی) .

الإجمالي بنقصان الركعة أو ترك الركن مثلاً فلا يمكن البناء على الأربع حينئذ .
 « الرابعة والأربعون » : إذا تذكّر بعد القيام أنه ترك سجدة من الركعة التي قام
 عنها فإن أتم بالجلوس بين السجدين ثم نسي السجدة الثانية يجوز له الانحناء
 إلى السجود من غير جلوس ، وإن لم يجلس أصلاً وجب عليه الجلوس ثم
 السجود ، وإن جلس بقصد الإستراحة والجلوس بعد السجدين ففي كفايته عن
 الجلوس بينهما وعدمها وجهان ، الأوجه الأول ولا يضر نية الخلاف ، لكن
 الأحوط الثاني فيجلس ثم يسجد . « الخامسة والأربعون » : إذا علم بعد القيام
 أو الدخول في التشهد نسيان إحدى السجدين وشك في الأخرى فهل يجب
 عليه إتيانها لأنه إذا رجع إلى تدارك المعلوم يعود محلّ المشكوك^(١) أيضاً ، أو
 يجري بالنسبة إلى المشكوك حكم الشك بعد تجاوز المحلّ ؟ وجهان أوجههما
 الأول^(٢) والأحوط إعادة الصلاة أيضاً . « السادسة والأربعون » : إذا شك بين
 الثلاث والأربع مثلاً وبعد السلام قبل الشروع في صلاة الإحتياط علم أنها كانت
 أربعاً ثم عاد شكه فهل يجب عليه صلاة الإحتياط لعود الموجب وهو الشك ، أو
 لا لسقوط التكليف عنه حين العلم والشك بعده شك بعد الفراغ ؟ وجهان^(٣) ،
 والأحوط^(٤) الأول^(٥) . « السابعة والأربعون » : إذا دخل في السجود من
 الركعة الثانية فشك في ركوع هذه الركعة وفي السجدين من الأولى ففي البناء

(١) بل القيام والتشهد في الفرض كالعدم فالشك في السجدة شك في المحل
 (كلايگانی) .

(٢) بل الوجه الثاني (خميني) .

لا لما ذكر بل لأن التشهد أو القيام وقع في غير محله فالشك في إتيان السجدة الأولى
 شك في محله فيجب عليه الإتيان بها أيضاً ولا حاجة معه إلى إعادة الصلاة (خوئي) .

(٣) في المسألة وجه أقربها الإتيان بركعة متصلة وأحوطها إتيان التكبيره بقصد القرية المطلقة
 والقراءة بقصد الرجاء والقرية (خميني) .

(٤) بل الأقوى (كلايگانی) .

(٥) بل هو الأظهر لشمول الاطلاقات له مع عدم جريان قاعدة الفراغ في مثله (خوئي) .

ج ١ ختام فيه مسائل متفرقة ٧٠٧

على إتيانها من حيث أنه شك بعد تجاوز المحل أو الحكم بالبطلان لأوله إلى الشك بين الواحدة والاثنتين وجهان ، الأوجه الأول^(١) وعلى هذا فلو فرض الشك بين الاثنتين والثلاث بعد إكمال السجدين مع الشك في ركوع الركعة التي بيده وفي السجدين من السابقة لا يرجع إلى الشك بين الواحدة والاثنتين حتى تبطل الصلاة ، بل هو من الشك بين الاثنتين والثلاث بعد الإكمال ، نعم لو علم بتركهما مع الشك المذكور يرجع إلى الشك بين الواحدة والاثنتين ، لأنه عالم حينئذ باحتساب ركعتيه بركعة . « الثامنة والأربعون » : لا يجري حكم كثير الشك في صورة العلم الإجمالي ، فلو علم ترك أحد الشيئين إجمالاً من غير تعيين يجب عليه مراعاته وإن كان شاكاً بالنسبة إلى كل منهما ، كما لو علم حال القيام أنه إما ترك التشهد أو السجدة أو علم إجمالاً أنه إما ترك الركوع أو القراءة^(٢) وهكذا ، أو علم بعد الدخول في الركوع أنه إما ترك سجدة واحدة أو تشهداً فيعمل في كل واحد من هذه الفروض حكم العلم الإجمالي المتعلق به كما في غير كثير الشك . « التاسعة والأربعون » : لو اعتقد أنه قرأ السورة مثلاً وشك في قراءة الحمد فبنى على أنه قرأه لتجاوز محله ، ثم بعد الدخول في القنوت تذكر أنه لم يقرأ السورة فالظاهر وجوب قراءة الحمد أيضاً ، لأن شكّه الفعلي وإن كان بعد تجاوز المحل^(٣) بالنسبة إلى الحمد إلا أنه هو الشك الأول الذي كان في الواقع قبل تجاوز المحل ، وحكمه الاعتناء به والعود إلى الإتيان بما شك فيه . « الخمسون » : إذا علم أنه إما ترك سجدة أو زاد ركوعاً فالأحوط^(٤) قضاء السجدة وسجدتا السهو ثم إعادة الصلاة ، ولكن لا يبعد جواز

(١) مشكل فالأحوط الاتمام ثم إعادة (غلپایگانی) .

(٢) هذا مبني على أن يكون ترك القراءة موجباً لسجدة السهو وإلا فلا أثر للعلم الإجمالي ويجري عليه حكم كثير الشك بالنسبة إلى شكّه في الركوع (خوئي) .

(٣) بل قبله لأن القنوت كالعدم كما مرّ نظيره (غلپایگانی) .

(٤) لا يترك مع فوت المحل الذكرى ومع عدم فوته يأتي بالسجدة ويعيد الصلاة على الأحوط

الإكتفاء^(١) بالقضاء وسجدتا السهو عملاً بإصالة عدم^(٢) الإتيان بالسجدة وعدم زيادة الركوع . « الحادية والخمسون » : لو علم أنه أمّا ترك سجدة من الأولى أو زاد سجدة في الثانية وجب^(٣) عليه^(٤) قضاء السجدة^(٥) والإتيان بسجدي السهو مرة واحدة بقصد ما في الذمة من كونهما للنقيصة أو للزيادة . « الثانية والخمسون » : لو علم أنه أمّا ترك سجدة أو تشهداً وجب^(٦) الإتيان^(٧) بقضائهما وسجدة السهو مرة . « الثالثة والخمسون » : إذا شك في أنه صلى المغرب والعشاء أم لا قبل أن ينتصف^(٨) الليل والمفروض أنه عالم بأنه لم يصل في ذلك اليوم إلا ثلاث صلوات من دون العلم بتعيينها فيحتمل أن يكون الصلاتان الباقيتان المغرب والعشاء ، ويحتمل أن يكون آتياً بهما ونسي اثنتين من صلوات النهار وجب عليه الإتيان بالمغرب والعشاء فقط ، لأنّ الشك بالنسبة إلى صلوات النهار بعد الوقت ، وبالنسبة إليهما في وقتيهما ، ولو علم أنه لم يصل في ذلك

وما في المتن من جريان الأصليين غير تام لعدم جريان أصالة عدم السجدة لإثبات القضاء وسجدة السهو لأن الموضوع للحكم ليس الترك المطلق والترك عن سهو ليس له الحالة السابقة (خميني) .

(١) بل هو الأظهر لا لما ذكر بل لجريان قاعدة التجاوز في الشك في زيادة الركوع من دون معارض لأن كل ما لا يترتب عليه البطلان لا يعارض جريان القاعدة فيه جريانها فيما يترتب عليه البطلان وعليه فتجري أصالة عدم الإتيان بالسجدة ويترتب عليه أثره (خوئي) .

(٢) فيه تأمل فلا يترك الاحتياط (گلپایگانی) .

(٣) بل لا يجب عليه شيء (خميني) .

(٤) الأقوى عدم الوجوب والأحوط الإتيان (گلپایگانی) .

(٥) إن قلنا بوجوب سجدي السهو في زيادة سجدة واحدة ونقصانها فالظاهر جواز الاكتفاء بسجدي السهو بلا حاجة إلى القضاء وإن قلنا بعدم وجوبهما في زيادة السجدة لم يجب عليه شيء (خوئي) .

(٦) على الأحوط (خميني) .

(٧) تقدم أن وجوب قضاء التشهد مبني على الاحتياط (خوئي) .

(٨) بمقدار أدائهما (خميني) .

اليوم إلا صلاتين أضاف إلى المغرب والعشاء قضاء ثنائية ورباعية ، وكذا إن علم^(١) أنه لم يصل إلا صلاة واحدة^(٢) . « الرابعة والخمسون » : إذا صلى الظهر والعصر ثم علم إجمالاً أنه شك في إحداهما بين الاثنتين والثلاث وبنى على الثلاث ولا يدري أن الشك المذكور في أيهما كان يحتاط^(٣) بإتيان صلاة الإحتياط^(٤) وإعادة صلاة واحدة بقصد ما في الذمة^(٥) . « الخامسة والخمسون » : إذا علم إجمالاً أنه إما زاد قراءة أو نقصها يكفيه^(٦) سجدة السهو مرة وكذا إذا علم أنه إما زاد التسيحات الأربع أو نقصها . « السادسة والخمسون » : إذا شك في أنه هل ترك الجزء الفلاني عمداً أم لا فمع بقاء محل الشك لا إشكال في وجوب الإتيان به ، وأما مع تجاوزه فهل تجري قاعدة الشك بعد التجاوز أم لا لانصراف أخبارها عن هذه الصورة خصوصاً بملاحظة قوله : كان حين العمل أذكر؟ وجهان^(٧) والأحوط الإتيان ثم :

-
- (١) إلا أنه يأتي هنا برباعيتين مع الثنائية (آراكي) .
 لكن في هذا الفرض يضيف إلى العشاءين رباعيتين وثنائية (گلپایگانی) .
 (٢) في هذا الفرض يجب الإتيان بالخمسة (خميني) .
 بل يجب عليه حينئذ الاتيان بجميع الصلوات الخمس (خوئي) .
 (٣) مع الاتيان بالمنافي يأتي بصلاة واحدة بقصد ما في الذمة ومع عدمه فالأقوى الاكتفاء بصلاة الاحتياط والأولى الأحوط قصد ما في الذمة بها وأحوط منه إعادة الأولى بعد الإتيان بصلاة الاحتياط (خميني) .
 (٤) وإن كان أظهر جواز الاتيان بالمنافي والإكتفاء بإعادة صلاة واحدة (خوئي) .
 (٥) بل بقصد الظهر لو لم يأت بالمنافي (آراكي) .
 بل بقصد الظهر أن أتى بالاحتياط قبل المنافي (گلپایگانی) .
 (٦) لكن لا يجب في الفرعين (خميني) .
 هذا مبني على وجوب سجدة السهو لكل زيادة ونقص (خوئي) .
 (٧) الأوجه هو الثاني ومع ذلك لا بد من إعادة الصلاة ولا موجب للإتيان بالمشكوك فيه للقطع بعدم الأمر به إما للإتيان به وإما لبطلان الصلاة بالزيادة العمدية والأولى اتمام الصلاة ثم إعادتها (خوئي) .

الإعادة^(١). «السابعة والخمسون»: إذا توضأ وصلى ثم علم أنه إمات ترك جزء من وضوئه، أو ركناً في صلاته فالأحوط إعادة الوضوء ثم الصلاة، ولكن لا يبعد جريان قاعدة الشك بعد الفراغ في الوضوء لأنها لا تجري في الصلاة حتى يحصل التعارض، وذلك للعلم ببطلان الصلاة على كل حال. «الثامنة والخمسون»: لو كان مشغولاً بالتشهد أو بعد الفراغ منه وشك في أنه صلى ركعتين وأنّ التشهد في محله، أو ثلاث ركعات وأنه في غير محله؟ يجري حكم الشك بين الاثنين والثلاث، وليس عليه سجدة السهو لزيادة التشهد لأنها غير معلومة^(٢) وإن كان الأحوط^(٣) الإتيان بها أيضاً بعد صلاة الاحتياط.

«التاسعة والخمسون»: لو شك في شيء وقد دخل في غيره الذي وقع في غير محله كما لو شك في السجدة من الركعة الأولى أو الثالثة ودخل في التشهد أو شك في السجدة من الركعة الثانية وقد قام قبل أن يتشهد فالظاهر^(٤) البناء^(٥) على الإتيان^(٦) وأنّ الغير أعم^(٧) من الذي وقع في محله أو كان زيادة في غير المحل. ولكن الأحوط مع ذلك إعادة الصلاة أيضاً. «الستون»: لو بقي من الوقت أربع ركعات للعصر وعليه صلاة الاحتياط من جهة الشك في الظهر فلا إشكال في مزاحمتها للعصر مادام يبقى لها من الوقت ركعة، بل وكذا لو كان

-
- (١) إن استلزم الإتيان به الزيادة المبطل (كإتيانها).
 (٢) إذا كان الشك في أثناء التشهد فهو عالم بزيادة ما أتى به أو بنقصان ما بقي منه فتجب عليه سجدة السهو بناء على وجوبها لكل زيادة ونقص (خوئي).
 (٣) لا يترك (أراكي).
 (٤) بل الظاهر لزوم التدارك لكونه شكاً في المحل (أراكي).
 (٥) بل الظاهر لزوم التدارك وما وقع في غير محله وجوده كالعدم (كإتيانها).
 (٦) بل الظاهر عدمه كما مرّ وقد تقدم منه - قدّم سره - في المسألة الخامسة والأربعين ما يناقض ما ذكره هنا (خوئي).
 (٧) مرّ الكلام فيه في المسألة السابعة عشر (خميني).

عليه قضاء السجدة^(١) أو التشهد ، وأمّا لو كان عليه سجدة السهو فهل يكون كذلك أو لا ؟ وجهان^(٢) من أنّهما من متعلّقات الظهر ، ومن أنّ وجوبهما استقلالٌ وليستا جزءاً أو شرطاً لصحة الظهر ، ومراعاة الوقت للعصر أهمّ فتقدّم العصر ثمّ يؤتى بهما بعدها ويحتمل التخيير . « الحادية والستون » : لو قرأ في الصلّة شيئاً بتخيل أنّه ذكر أو دعاء أو قرآن ثمّ تبين أنّه كلام الادمي فالأحوط^(٣) سجدة^(٤) السهو^(٥) لكن الظاهر عدم وجوبهما لأنّهما إنّما تجبان عند السهو ، وليس المذكور من باب السهو ، كما أنّ الظاهر عدم وجوبهما في سبق اللسان إلى شيء ، وكذا إذا قرأ شيئاً غلطاً من جهة الإعراب أو المادّة ومخارج الحروف . « الثانية والستون » : لا يجب سجود السهو في ما لو عكس الترتيب الواجب سهواً ، كما إذا قدّم السورة على الحمد وتذكّر في الركوع ، فإنّه لم يزد شيئاً ولم ينقص^(٦) ، وإن كان الأحوط الإتيان معه لاحتمال كونه من باب نقص السورة ، بل مرّة أخرى لاحتمال كون السورة المتقدّمة على الحمد من الزيادة . « الثالثة والستون » : إذا وجب عليه قضاء السجدة المنسيّة أو التشهد المنسيّ ثمّ أبطل صلاته أو انكشف بطلانها سقط وجوبه ، لأنّه إنّما يجب في الصلّة الصحيحة ، وأمّا لو أوجد ما يوجب سجود السهو ثمّ أبطل صلاته فالأحوط إتيانه وإن كان الأقوى سقوط وجوبه أيضاً ، وكذا إذا انكشف بطلان صلاته ، وعلى

(١) فيه وفي قضاء التشهد تأمل ويحتمل التخيير ها هنا أيضاً (خميني) .

(٢) أوجههما الأول (خوئي) .

(٣) لا يترك كما أن الأحوط إتيانهما لسبق اللسان وإن كان عدم الوجوب له لا يخلو من قوة

(خميني) .

لا يترك (گلپایگانی) .

(٤) لا يترك (آراكي) .

(٥) بل الأظهر كما تقدم والأحوط إن لم يكن أقوى وجوبهما في سبق اللسان أيضاً

(خوئي) .

(٦) بل نقص الترتيب فيأتي بسجدة السهو لنقصه (آراكي) .

هذا فإذا صلى ثم أعادها احتياطاً وجوباً أو ندباً وعلم بعد ذلك وجود سبب سجدي السهو في كل منهما يكفيه إتيانها مرة واحدة ، وكذا إذا كان عليه فائتة مرددة بين صلاتين أو ثلاث مثلاً فاحتاط بإتيان صلاتين أو ثلاثة صلوات ثم علم تحقق سبب السجود في كل منهما فإنه يكفيه الإتيان به مرة بقصد الفائتة الواقعية ، وإن كان الأحوط التكرار^(١) بعدد الصلوات . « الرابعة والستون » : إذا شك في أنه هل سجد سجدة واحدة أو اثنتين أو ثلاث فإن لم يتجاوز محلها بنى على واحدة وأتى بأخرى ، وإن تجاوز بنى على اثنتين ولا شيء عليه عملاً بإصالة عدم الزيادة ، وأما إن علم أنه إما سجد واحدة أو ثلاثاً وجب عليه^(٢) أخرى^(٣) ما لم يدخل في الركوع وإلا قضاها بعد الصلاة وسجد للسهو . « الخامسة والستون » : إذا ترك جزء من أجزاء الصلاة من جهة الجهل بوجوبه أعاد الصلاة على الأحوط^(٤) وإن لم يكن من الأركان ، نعم لو كان الترك مع الجهل بوجوبه مستنداً إلى النسيان بأن كان بانياً على الإتيان به باعتقاد استحبابه فنسي وتركه فالظاهر عدم البطالان ، وعدم وجوب الإعادة إذا لم يكن من الأركان .

(١) هذا الاحتياط ضعيف جداً (خوئي) .

(٢) بل لا يجب عليه التدارك ولا القضاء والسجدة (خميني) .

الظاهر عدم وجوب شيء عليه (كلياينگاني) .

(٣) مع سجدي السهو لاحتمال الزيادة (آراكي) .

لا يبعد وجوب مضيه إذا كان العلم المزبور حال القيام وعدم وجوب القضاء عليه إذا كان بعد الدخول في الركوع نعم تجب عليه سجدة السهو بناء على وجوبها لكل زيادة ونقيصة (خوئي) .

(٤) وإن كان الأظهر عدم وجوب الإعادة في غير الأركان إذا كان الجهل لا عن تقصير (خوئي) .

٥٧ - فصل في صلاة العيدين

الفطر والأضحى ، وهي كانت واجبة في زمان حضور الإمام عليه السلام مع اجتماع شرائط وجوب الجمعة ، وفي زمان الغيبة مستحبة جماعة^(١) وفردى ، ولا يشترط فيها شرائط الجمعة وإن كانت بالجماعة فلا يعتبر فيها العدد من الخمسة أو السبعة ، ولا بعد فرسخ بين الجماعتين ونحو ذلك ، ووقتها من طلوع الشمس إلى الزوال ، ولا قضاء لها لو فاتت ، ويستحب تأخيرها إلى أن ترتفع الشمس ، وفي عيد الفطر يستحب تأخيرها أزيد بمقدار الإفطار وإخراج الفطرة ، وهي ركعتان يقرأ في الأولى منهما الحمد وسورة ، ويكبر خمس تكبيرات عقيب كل تكبيرة قنوت ، ثم يكبر للركوع ويركع ويسجد ، ثم يقوم للثانية وفيها بعد الحمد وسورة يكبر أربع تكبيرات ، ويقنت بعد كل منها ، ثم يكبر للركوع ويتم الصلاة ، فمجموع التكبيرات فيها اثنتا عشرة : سبع تكبيرات في الأولى ، وهي تكبيرة الإحرام ، وخمس للقنوت ، وواحدة للركوع ، وفي الثانية خمس تكبيرات أربعة للقنوت ، وواحدة للركوع ، والأظهر^(٢) وجوب القنوتات وتكبيراتها ، ويجوز في القنوتات كل ما جرى على اللسان من ذكر ودعاء كما في ساير الصلوات ، وإن كان الأفضل الدعاء المأثور ، والأولى أن يقول^(٣) في كل منها : « اللَّهُمَّ أَهْلَ الْكِبَرِيَاءِ وَالْعَظَمَةِ ، وَأَهْلَ الْجُودِ وَالْجَبَرُوتِ ، وَأَهْلَ الْعَفْوِ وَالرَّحْمَةِ ، وَأَهْلَ التَّقْوَى وَالْمَغْفَرَةِ ، أَسْأَلُكَ بِحَقِّ هَذَا الْيَوْمِ الَّذِي جَعَلْتَهُ لِلْمُسْلِمِينَ عِيداً ، وَلِمُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ ذَخِراً وَشَرَفاً وَكَرَامَةً وَمَزِيداً أَنْ تَصَلِّيَ عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِ مُحَمَّدٍ ، وَأَنْ تُدْخِلَنِي

(١) الأحوط اتيانها فرادى في زمان الغيبة فيسقط بعض الفروع المتفرعة على الجماعة نعم يجوز الاتيان بها جماعة إذا كان المقيم لها فقيهاً (خميني) .

(٢) بل الأحوط (خميني) .

(٣) الأحوط أن يأتي به رجاء (خميني) .

بموجب سجود السهو فالأحوط إتيانه^(١) ، وإن كان عدم وجوبه في صورة استحباب الصلاة كما في زمان الغيبة لا يخلو عن قوة وكذا الحال في قضاء التشهد المنسي أو السجدة المنسية . (مسألة ١٠) : ليس في هذه الصلاة أذان ولا إقامة ، نعم يتسحب أن يقول المؤذن : « الصلاة » ثلاثاً . (مسألة ١١) : إذا اتفق العيد والجمعة فمن حضر العيد وكان نائياً^(٢) عن البلد كان بالخيار بين العود إلى أهله والبقاء لحضور الجمعة .

٥٨ - فصل في صلاة ليلة الدفن

وهي ركعتان ، يقرأ في الأولى بعد الحمد آية الكرسي إلى ﴿ هم فيها خالدون ﴾^(٣) وفي الثانية بعد الحمد سورة القدر عشر مرّات ، ويقول بعد السلام : « اللهم صلّ على محمد وآل محمد ، وابعث ثوابها إلى قبر فلان » ويسمى الميت . ففي رسالة الكفعمي وموجز ابن فهد قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم : « لا يأتي على الميت أشدّ من أول ليلة فارحموا موتاكم بالصدقة فإن لم تجدوا فليصلّ أحدكم يقرأ في الأولى الحمد وآية الكرسي ، وفي الثانية الحمد والقدر عشراً ، فإذا سلّم قال : اللهم صلّ على محمد وآل محمد ، وابعث ثوابها إلى قبر فلان ، فإنه تعالى يبعث من ساعته ألف ملك إلى قبره مع كلّ ملك ثوب وحلّة » ومقتضى هذه الرواية أن الصلاة بعد عدم وجدان ما يتصدّق به ، فالأولى الجمع بين الأمرين مع الإمكان وظاهرها أيضاً كفاية صلاة واحدة ، فينبغي أن لا يقصد الخصوصية في إتيان أربعين بل يؤتى بقصد الرجاء أو بقصد إهداء الثواب . (مسألة ١) : لا بأس بالاستيجار لهذه الصلاة وإعطاء

(١) رجاء وكذا في قضاء التشهد والسجدة (خميني) .

(٢) بل له الخيار مطلقاً وإن كان حاضراً على الأقوى (خميني) .

(٣) على الأحوط (خميني) .

الأجرة ، وإن كان الأولى^(١) للمستأجر إعطاء بقصد التبرع أو الصدقة وللموَجِر الإتيان تبرعاً وبقصد الإحسان إلى الميت . (مسألة ٢) : لا بأس بإتيان شخص واحد أزيد من واحدة بقصد إهداء الثواب إذا كان متبرعاً ، أو إذا أذن له المستأجر ، وأما إذا أعطى دراهم للأربعين فاللزام استيجار أربعين إلا إذا أذن المستأجر ، ولا يلزم مع إعطاء الأجرة إجراء صيغة الإجارة ، بل يكفي إعطاؤها بقصد أن يصلي . (مسألة ٣) : إذا صلى ونسي آية الكرسي في الركعة الأولى أو القدر في الثانية أو قرأ القدر أقل من العشرة نسياناً فصلاته صحيحة لكن لا يجزي عن هذه الصلاة فإن كان أجيراً وجب عليه الإعادة . (مسألة ٤) : إذا أخذ الأجرة ليصلي ثم نسي فتركها في تلك الليلة يجب عليه ردها إلى المعطي أو الإستيذان منه لأن يصلي في ما بعد ذلك بقصد إهداء الثواب ولو لم يتمكن من ذلك فإن علم برضاه بأن يصلي هدية أو يعمل عملاً آخر أتى بها وإلا تصدق بها عن صاحب المال . (مسألة ٥) : إذا لم يدفن الميت إلا بعد مدة كما إذا نقل إلى أحد المشاهد فالظاهر أن الصلاة تؤخر إلى ليلة الدفن وإن كان الأولى أن يؤتى بها في أول ليلة بعد الموت . (مسألة ٦) : عن الكفعمي أنه بعد أن ذكر في كيفية هذه الصلاة ما ذكر قال : وفي رواية أخرى بعد الحمد التوحيد مرتين في الأولى ، وفي الثانية بعد الحمد ألهيكم التكاثر عشراً ، ثم الدعاء المذكور ، وعلى هذا فلو جمع بين الصلاتين بأن يأتي اثنتين بالكيفيتين كان أولى . (مسألة ٧) : الظاهر جواز الإتيان بهذه الصلاة في أي وقت كان من الليل ، لكن الأولى التعجيل بها بعد العشاءين ، والأقوى جواز الإتيان بها بينهما بل قبلهما أيضاً بناء على المختار من جواز التطوع لمن عليه فريضة ، هذا إذا لم يجب عليه بالنذر أو الإجارة أو نحوهما وإلا فلا إشكال .

(١) بل لا يترك الاحتياط بذلك (گلپایگانی) .

فِي كُلِّ خَيْرٍ أَدْخَلْتَ فِيهِ مُحَمَّدًا وَآلَ مُحَمَّدٍ ، وَأَنْ تُخْرِجَنِي مِنْ كُلِّ سُوءٍ أُخْرِجْتَ مِنْهُ مُحَمَّدًا وَآلَ مُحَمَّدٍ ، صَلَوَاتِكَ عَلَيْهِ وَعَلَيْهِمْ ، اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ خَيْرَ مَا سَأَلْتُكَ بِهِ عِبَادَكَ الصَّالِحِينَ ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنَّمَا اسْتَغَاذَ مِنْهُ عِبَادُكَ الْمُخْلِصُونَ »

ويأتي بخطبتين بعد الصلاة مثل ما يؤتى بهما في صلاة الجمعة ، ومحلّهما هنا بعد الصلوة بخلاف الجمعة ، فأنهما قبلها ، ولا يجوز إتيانها هنا قبل الصلوة ، ويجوز تركهما في زمان الغيبة ، وإن كانت الصلوة بجماعة ولا يجب الحضور عندهما ولا الإصغاء إليهما ، وينبغي أن يذكر في خطبة عيد الفطر ما يتعلّق بركة الفطرة من الشروط والقدر والوقت لإخراجها ، وفي خطبة الأضحى ما يتعلّق بالأضحى . (مسألة ١) : لا يشترط في هذه الصلوة سورة مخصوصة ، بل يجزي كل سورة ، نعم الأفضل أن يقرأ في الركعة الأولى سورة الشمس ، وفي الثانية سورة الغاشية ، أو يقرأ في الأولى سورة سَبَّحَ إسم ، وفي الثانية سورة الشمس . (مسألة ٢) : يستحبُّ فيها أمور : « أحدها » : الجهر بالقراءة للإمام والمنفرد . « الثاني » : رفع اليدين حال التكبيرات . « الثالث » : الإحصار بها إلّا في مكّة فإنّه يستحبُّ الإتيان بها في مسجد الحرام . « الرابع » : أن يسجد على الأرض دون غيرها ممّا يصحُّ السجود عليه . « الخامس » : أن يخرج إليها راجلاً حافياً مع السكينة والوقار . « السادس » : الغسل قبلها . « السابع » : أن يكون لابساً عمامة بيضاء . « الثامن » : أن يشمّر ثوبه إلى ساقه . « التاسع » : أن يفطر في الفطر قبل الصلوة بالتمر وأن يأكل من لحم الأضحى في الأضحى بعدها . « العاشر » : التكبيرات عقيب أربع^(١) صلوات في عيد الفطر ، أولها المغرب في ليلة العيد ، ورابعها صلاة العيد ، وعقيب عشر صلوات في الأضحى إن لم يكن بمنى ، أولها ظهر يوم

(١) لا يبعد استحبابها عقيب الظهر والعصر من يوم العيد أيضاً . وفي صورة التكبيرات اختلاف والأمر سهل (خميني) .

العيد ، وعاشرها صبح اليوم الثاني عشر ، وإن كان بمنى فعقيب خمس عشر صلاة ، أولها ظهر يوم العيد ، وآخرها صبح اليوم الثالث عشر ، وكيفية التكبير في الفطر أن يقول : « الله أكبر ، الله أكبر ، لا إله إلا الله والله أكبر الله أكبر والله الحمد ، الله أكبر على ما هدانا » وفي الأضحى يزيد على ذلك : الله أكبر على ما رزقنا من بهيمة الأنعام ، والحمد لله على ما أبلانا . (مسألة ٣) : يكره فيها أمور : « الأول » : الخروج مع السلاح إلا في حال الخوف . « الثاني » : النافلة قبل صلاة العيد وبعدها إلى الزوال إلا في مدينة الرسول فإنه يستحب صلاة ركعتين في مسجدتها قبل الخروج إلى الصلاة . « الثالث » : أن ينقل المنبر إلى الصحراء بل يستحب أن يعمل هناك منبر من الطين . « الرابع » : أن يصلى تحت السقف . (مسألة ٤) : الأولى بل الأحوط ترك النساء لهذه الصلاة إلا العجايز . (مسألة ٥) : لا يتحمل الإمام في هذه الصلاة ما عدا القراءة من الأذكار والتكبيرات والقنوتات كما في سائر الصلوات . (مسألة ٦) : إذا شك في التكبيرات والقنوتات بنى على الأقل^(١) ولو تبين بعد ذلك أنه كان آتياً بها لا تبطل صلاته . (مسألة ٧) : إذا أدرك مع الإمام بعض التكبيرات يتابعه فيه ، ويأتي بالبقية بعد ذلك ، ويلحقه في الركوع ، ويكفيه أن يقول بعد كل تكبير : سبحان الله والحمد لله ، وإذا لم يمهلها فالأحوط الإنفراد وإن كان يحتمل كفاية الإتيان بالتكبيرات ولأداء وإن لم يمهلها أيضاً أن يترك ويتابعه في الركوع ، كما يحتمل أن يجوز لحوقه^(٢) إذا أدركه وهو رافع ، لكنه مشكل لعدم الدليل على تحمّل الإمام لما عدا القراءة . (مسألة ٨) : لو سهى عن القراءة أو التكبيرات أو القنوتات كلاً أو بعضاً لم تبطل صلاته ، نعم لو سهى عن الركوع أو السجدة أو تكبيرة الإحرام بطلت . (مسألة ٩) : إذا أتى

(١) إذا كان في المحل (خميني) .

(٢) هذا الاحتمال قريب جداً (خوئي) .

٥٩ - فصل في صلاة جعفر عليه السلام

وتسمى صلاة التسييح وصلاة الحبة ، وهي من المستحبات الأكيدة ، ومشهورة بين العامة والخاصة ، والأخبار متواترة فيها ، فعن أبي بصير عن الصادق عليه السلام أنه قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لجعفر : ألا أمنحك ، ألا أعطيك ؟ ألا أحبك ؟ فقال له جعفر : بلى يا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال : فظنَّ الناس أنه يعطيه ذهباً وفضة ، فتشرف الناس لذلك ، فقال له : إني أعطيك شيئاً إن أنت صنعتي كل يوم كان خيراً لك من الدنيا وما فيها ، فإن صنعتي بين يومين غفر لك ما بينهما ، أو كل جمعة أو كل شهر أو كل سنة غفر لك ما بينهما . وفي خبر آخر قال : ألا أمنحك ، ألا أعطيك ؟ ألا أحبك ؟ ألا أعلمك صلاة إذا أنت صليتها لو كنت فررت من الزحف وكان عليك مثل رمل عالج وزيد البحر ذنباً غفرت لك ؟ قال : بلى يا رسول الله والظاهر أنه حباه إياها يوم قدومه من سفره ، وقد بشر ذلك اليوم بفتح خيبر فقال صلى الله عليه وآله : والله ما أدري بأيهما أنا أشدُّ سروراً ؟ بقدوم جعفر أو بفتح خيبر ؟ فلم يلبث أن جاء جعفر فوثب رسول الله صلى الله عليه وآله فالتزمه وقبل ما بين عينيه ، ثم قال : ألا أمنحك الخ . وهي أربع ركعات بتسليمتين ، يقرأ في كل منها الحمد وسورة ، ثم يقول : سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر خمسة عشرة مرة وكذا يقول في الركوع عشر مرّات ، وبعد رفع الرأس منه عشر مرّات ، وفي السجدة الأولى عشر مرّات ، وبعد الرفع منها عشر مرّات ، كذا في السجدة الثانية عشر مرّات ، وبعد الرفع منها عشر مرّات ، ففي كل ركعة خمسة وسبعون مرة ومجموعها ثلاثمائة تسييحة . (مسألة ١) : يجوز إتيان هذه الصلاة في كل من اليوم والليلة ، ولا فرق بين الحضر والسفر ، وأفضل أوقاته يوم الجمعة حين ارتفاع الشمس ويتأكد إتيانها في ليلة النصف من شعبان . (مسألة ٢) : لا يتعين فيها سورة مخصوصة ، لكن الأفضل أن يقرأ في الركعة الأولى إذا زلزلت ، وفي الثانية والعاديات ، وفي الثالثة إذا جاء

نصر الله ، وفي الرابعة قل هو الله أحد . (مسألة ٣) : يجوز تأخير التسبيحات إلى ما بعد الصلاة إذا كان مستعجلاً ، كما يجوز التفريق بين الصلاتين إذا كان له حاجة ضرورية بأن يأتي بركعتين ثم بعد قضاء تلك الحاجة يأتي بركعتين أخريين . (مسألة ٤) : يجوز احتساب هذه الصلاة من نوافل الليل أو النهار أداء وقضاء فعن الصادق عليه السلام : « صل صلاة جعفر أي وقت شئت من ليل أو نهار وإن شئت حسبتها من نوافل الليل وإن شئت حسبتها من نوافل النهار حسب لك من نوافلك وتحسب لك صلاة جعفر » والمراد من الاحتساب تداخلهما فينوي بالصلاة كونها نافلة وصلاة جعفر ، ويحتمل أنه ينوي صلاة جعفر ويجتزئ بها عن النافلة ، ويحتمل أنه ينوي النافلة ويأتي بها بكيفية صلاة جعفر فيثاب ثوابها أيضاً وهل يجوز إتيان الفريضة بهذه الكيفية أو لا ؟ قولان ، لا يبعد الجواز على الإحتمال الأخير دون الأولين ودعوى أنه تغيير لهيئة الفريضة والعبادات توقيفية مدفوعة بمنع ذلك بعد جواز كل ذكر ودعاء في الفريضة ، ومع ذلك الأحوط الترك . (مسألة ٥) : يستحب القنوت فيها في الركعة الثانية من كل من الصلاتين للعمومات وخصوص بعض النصوص . (مسألة ٦) : لو سهى عن بعض التسبيحات أو كلها في محل فتذكر في المحل الآخر يأتي به مضافاً إلى وظيفته ، وإن لم يتذكر إلا بعد الصلاة قضاء بعدها^(١) .

(مسألة ٧) : الأحوط عدم الإكتفاء بالتسبيحات عن ذكر الركوع والسجود بل يأتي به أيضاً قبلها أو بعدها . (مسألة ٨) : يستحب أن يقول في السجدة الثانية من الركعة الرابعة بعد التسبيحات : « يا من لبس العز والوقار ، يا من تعطف بالمجد وتكرم به ، يا من لا ينبغي التسيب إلا له يا من أحصى كل شيء علمه ، يا ذا النعمة والطول يا ذا المن والفضل يا ذا القدرة والكرم أسألك بمعايد العز من عرشك وبمتهى الرحمة من كتابك وباسمك الأعظم الأعلى ، وبكلماتك

(١) الأولى والأحوط أن يأتي رجاء (خميني) .

التَّائِمَاتِ أَنْ تَصَلِّيَ عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِ مُحَمَّدٍ ، وَأَنْ تَفْعَلَ بِي كَذَا وَكَذَا» ويذكر حاجاته .

٦٠ - فصل في صلاة الغفيلة

وهي ركعتان بين المغرب والعشاء يقرأ في الأولى بعد الحمد : ﴿وَذَا النُّونِ إِذْ ذَهَبَ مُغَاضِبًا فَظَنَّ أَنْ لَنْ نَقْدِرَ عَلَيْهِ فَنَادَى فِي الظُّلُمَاتِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ سَبِّحَانَكَ إِنِّي كُنْتُ مِنَ الظَّالِمِينَ ، فَاسْتَجَبْنَا لَهُ وَنَجَّيْنَاهُ مِنَ الْغَمِّ وَكَذَلِكَ نُنْجِي الْمُؤْمِنِينَ﴾^(١) وفي الثانية بعد الحمد ﴿وَعِنْدَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا هُوَ وَيَعْلَمُ مَا فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَمَا تَسْقُطُ مِنْ وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا وَلَا حَبَّةٌ فِي ظِلْمَاتِ الْأَرْضِ وَلَا رَطْبٌ وَلَا يَابِسٌ إِلَّا فِي كِتَابٍ مَبِينٍ﴾^(٢) ثم يرفع يديه ويقول : « اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ بِمَفَاتِحِ الْغَيْبِ الَّتِي لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا أَنْتَ أَنْ تَصَلِّيَ عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِ مُحَمَّدٍ وَأَنْ تَفْعَلَ بِي كَذَا وَكَذَا » ويذكر حاجاته ، ثم يقول : « اللَّهُمَّ أَنْتَ وَلِيُّ نَعْمَتِي وَالْقَادِرُ عَلَى طَلْبَتِي تَعْلَمُ حَاجَتِي ، وَأَسْأَلُكَ بِحَقِّ مُحَمَّدٍ وَآلِهِ عَلَيْهِ وَعَلَيْهِمُ السَّلَامُ لَمَّا قَضَيْتَهَا لِي » ويسأل حاجاته ، والظاهر أنَّها غير نافلة المغرب ، ولا يجب جعلها منها بناء على المختار من جواز النافلة لمن عليه فريضة .

٦١ - فصل في صلاة اول الشهر

يستحبُّ في اليوم الأوَّل من كل شهر أَنْ يَصَلِّيَ ركعتين ، يقرأ في الأولى بعد الحمد قل هو الله ثلاثين مرة وفي الثانية بعد الحمد إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ ثَلَاثِينَ مَرَّةً ثُمَّ يَتَصَدَّقُ بِمَا تَسَّرَ فَيَشْتَرِي سَلَامَةً تَمَامَ الشَّهْرِ بِهَذَا ، ويستحبُّ أَنْ يقرأ بعد الصَّلَاةِ هذه الآيات : ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ، وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ إِلَّا عَلَى اللَّهِ رِزْقُهَا وَيَعْلَمُ مُسْتَقَرَّهَا وَمُسْتَوْدَعُهَا كُلٌّ فِي كِتَابٍ مَبِينٍ﴾ ، ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ، وَإِنْ يَمْسَسْكَ اللَّهُ بَضْرًا فَلَا كَاشِفَ لَهُ إِلَّا هُوَ وَإِنْ يَرِدْكَ بَخِيرٌ فَلَا رَادَّ

(١) سورة الأنبياء ، الآية : ٨٧ - ٨٨ .

(٢) سورة الأنعام ، الآية : ٥٩ .

ج ١ في صلاة الوصية ويوم الغدير ٧٢١

لفضله يصيب به من يشاء من عباده وهو الغفور الرحيم ﴿ ، بسم الله الرحمن الرحيم ، سيجعل الله بعد عسر يسرا ﴾ ، ﴿ ما شاء الله لا قوة إلا بالله حسبنا الله ونعم الوكيل ﴾ ، ﴿ وأفوض أمري إلى الله إن الله بصير بالعباد ﴾ ، ﴿ لا إله إلا أنت سبحانك إني كنت من الظالمين ﴾ ، ﴿ رب إني لما أنزلت إلي من خير فقير ﴾ ، ﴿ رب لا تذرني فرداً وأنت خير الوارثين ﴾ ويجوز الإتيان بها في تمام اليوم وليس لها وقت معين .

٦٢ - فصل في صلاة الوصية

وهي ركعتان بين العشاءين يقرأ في الأولى الحمد وإذا زلزلت الأرض ثلاث عشر مرة وفي الثانية الحمد وقل هو الله أحد خمس عشر مرة فمن الصادق عليه السلام عن رسول الله صلى الله عليه وآله قال : أوصيكم بركعتين بين العشاءين - إلى أن - قال : فإن فعل ذلك كل شهر كان من المؤمنين ، فإن فعل في كل سنة كان من المحسنين فإن فعل ذلك في كل جمعة كان من المخلصين ، فإن فعل ذلك في كل ليلة زاحمني في الجنة ولم يحص ثوابه إلا الله تعالى .

٦٣ - فصل في صلاة يوم الغدير

وهو الثامن عشر من ذي الحجة وهي ركعتان يقرأ في كل ركعة سورة الحمد وعشر مرات قل هو الله أحد ، وعشر مرات آية الكرسي ، وعشر مرات ، إنا أنزلناه ، ففي خبر علي بن الحسين العبدني عن الصادق عليه السلام من صلى فيه - أي في يوم الغدير - ركعتين يغتسل عند زوال الشمس من قبل أن تزول مقدار نصف ساعة يسأل الله عز وجل يقرأ في كل ركعة سورة الحمد مرة وعشر مرات قل هو الله أحد ، وعشر مرات آية الكرسي ، وعشر مرات إنا أنزلناه عدلت عند الله عز وجل مائة ألف حجة ومائة ألف عمرة وما سأل الله عز وجل

حاجة من حوائج الدنيا وحوائج الآخرة إلا قضيت له كائنة ما كانت الحاجة ، وإن فاتتك الركعتان قضيتها بعد ذلك ، وذكر بعض العلماء أنه يخرج إلى خارج المصر ، وأنه يؤتى بها جماعة ، وأنه يخطب الإمام خطبة مقصورة على حمد الله والثناء والصلاة على محمد وآله ، والتنبيه على عظم حرمة هذا اليوم ، لكن لا دليل على ما ذكره ، وقد مرُّ الاشكال في إتيانها جماعة في باب صلاة الجماعة .

٦٤ - فصل في صلاة قضاء الحاجات

وكشف المهمات

وقد وردت بكيفيات ، منها ما قيل : إنه مجرب مراراً وهو ما رواه زياد القندي عن عبد الرحيم القصير عن أبي عبد الله عليه السلام : إذا نزل بك أمر فافزع إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وصل ركعتين تهديهما إلى رسول الله صلى الله عليه وآله ، قلت ما أصنع ؟ قال تغتسل وتصل ركعتين تستفتح بهما افتتاح الفريضة ، وتشهد تشهد الفريضة ، فإذا فرغت من التشهد وسلّمت قلت : اللهم أنت السلام ومنك السلام ، وإليك يرجع السلام ، اللهم صل على محمد وآل محمد ، وبلغ روح محمد مني السلام ؛ وبلغ أرواح الأئمة الصالحين سلامي ، واردد عليّ منهم السلام ، والسلام عليهم ورحمة الله وبركاته ، اللهم إن هاتين الركعتين هدية مني إلى رسول الله فائني عليهما ما أمّلت ورجوت فيك وفي رسولك يا وليّ المؤمنين ، ثم تخرّ ساجداً وتقول : يا حيّ يا قيوم يا حيّاً لا يموت يا حيّ لا إله إلا أنت ، يا ذا الجلال والإكرام ، يا أرحم الراحمين ، أربعين مرّة ، ثم ضع خدك الأيمن فتقولها أربعين مرّة ، ثم ضع خدك الأيسر فتقولها أربعين مرّة ، ثم ترفع رأسك وتمدّ يدك فتقول أربعين مرّة ، ثم تردّ يدك إلى رقبتك وتلوذ بسبابتك ، وتقول ذلك أربعين مرّة ، ثم خذ

ج ١ في الصلوات المستحبة ٧٢٣

لحيثك بيدك اليسرى وإبك أو تباك وقل : يا محمد يا رسول الله أشكو إلى الله وإليك حاجتي ، وإلى أهل بيتك الراشدين حاجتي ، وبكم أتوجه إلى الله في حاجتي ثم تسجد وتقول : يا الله حتى ينقطع نفسك ، صل على محمد وآل محمد ، وافعل بي كذا وكذا ، قال أبو عبد الله عليه السلام فأنا الضامن على الله عز وجل أن لا يبرح حتى تقضى حاجته .

٦٥ - فصل

الصلوات المستحبة كثيرة وهي أقسام : « منها » : نوافل الفرائض اليومية ، ومجموعها ثلاث وعشرون ركعة بناء على احتساب ركعتي الوتيرة بواحدة . « ومنها » : نافلة الليل إحدى عشر ركعة . « ومنها » : الصلوات المستحبة في أوقات مخصوصة كنوافل شهر رمضان ، ونوافل شهر رجب وشهر شعبان ونحوها ، وكصلاة الغدير والغيلة والوصية وأمثالها . « ومنها » : الصلوات التي لها أسباب كصلاة الزيارة ، وتحية المسجد ، وصلاة الشكر ونحوها . « ومنها » : الصلوات المستحبة لغايات مخصوصة كصلاة الاستسقاء وصلاة طلب قضاء الحاجة ، وصلاة كشف المهمات ، وصلاة طلب الرزق ، وصلاة طلب الذكاء وجودة الذهن ونحوها . « ومنها » : الصلوات المخصوصة بدون سبب وغاية ووقت ، كصلاة جعفر ، وصلاة رسول الله وصلاة أمير المؤمنين ، وصلاة فاطمة وصلاة سائر الأئمة عليهم السلام . « ومنها » : النوافل المبتدئة فإن كل وقت وزمان يسع صلاة ركعتين يستحب إتيانها ، وبعض المذكورات بل أغلبها لها كفيئات مخصوصة مذكورة في محلها .

٦٦ - فصل

جميع الصلوات المندوبة يجوز إتيانها جالساً اختياراً ، وكذا ماشياً

وراكباً ، وفي المحمل والسفينة ، لكن إتيانها قائماً أفضل حتى الوتيرة^(١) وإن كان الأحوط الجلوس فيها وفي جواز إتيانها نائماً مستلقياً أو مضطجعاً في حال الاختيار إشكال^(٢) . (مسألة ١) : يجوز في النوافل إتيان ركعة قائماً وركعة جالساً ، بل يجوز إتيان بعض الركعة جالساً وبعضها قائماً . (مسألة ٢) : يستحب إذا أتى بالنافلة جالساً أن يحسب كل ركعتين بركعة مثلاً إذا جلس في نافلة الصبح يأتي بأربع ركعات بتسليمتين وهكذا . (مسألة ٣) : إذا صلى جالساً وأبقى من السورة آية أو آيتين فقام وأتمها وركع عن قيام يحسب له صلاة القائم ، ولا يحتاج حينئذ إلى احتساب ركعتين بركعة . (مسألة ٤) : لا فرق في الجلوس بين كفيئاته فهو مخير بين أنواعها حتى مد الرجلين ، نعم الأولى أن يجلس متربّعاً ويثنّي رجله حال الركوع وهو أن ينصب^(٣) فخذه وساقه من غير إقعاء إذ هو مكروه وهو أن يعتمد بصدور قدميه على الأرض ويجلس على عقبه ، وكذا يكره الجلوس بمثل إقعاء الكلب . (مسألة ٥) : إذا نذر النافلة مطلقاً يجوز له الجلوس فيها وإذا نذرها جالساً فالظاهر انعقاد نذره^(٤) وكون القيام أفضل لا يوجب فوات الرجحان في الصلاة جالساً ، غاية أنها أقل ثواباً ، لكنه لا يخلو عن إشكال . (مسألة ٦) : النوافل كلّها ركعتان لا يجوز الزيادة عليهما ولا النقيصة إلا في صلاة الأعرابي ، والوتر . (مسألة ٧) : تختصّ النوافل بأحكام : « منها » : جواز الجلوس والمشي فيها اختياراً كما مر . « ومنها » : عدم وجوب السورة فيها . إلا بعض الصلوات المخصوصة بكيفيات

(١) تقدم أن المتعين فيها الجلوس (خوئي) .

(٢) لا بأس بالإتيان بها رجاء بل الجواز لا يخلو من وجه (خميني) .

(٣) هذا التفسير محل تأمل (خميني) .

(٤) محل تأمل (خميني) .

إذا كان متعلق النذر تخصيص الطبيعة به حين إرادة الصلاة فالظاهر عدم انعقاده

(خوئي) .

مخصصة . « ومنها » : جواز الإكتفاء ببعض السورة فيها . « ومنها » : جواز قراءة أزيد من سورة من غير إشكال . « ومنها » : جواز قراءة العزائم فيها . « ومنها » : جواز العدول^(١) فيها من سورة إلى أخرى مطلقاً . « ومنها » : عدم بطلانها بزيادة الركن سهواً . « ومنها » : عدم بطلانها بالشك بين الركعات ، بل يتخير بين البناء على الأقل أو على الأكثر . « ومنها » : أنه لا يجب لها سجود السهو ولا قضاء السجدة والتشهد المنسيين ولا صلاة الإحتياط . « ومنها » : لا إشكال في جواز إتيانها في جوف الكعبة أو سطحها . « ومنها » : أنه لا يشرع فيها الجماعة إلا في صلاة الاستسقاء وعلى قول في صلاة الغدير . « ومنها » : جواز قطعها اختياراً . « ومنها » : أن إتيانها في البيت أفضل من إتيانها في المسجد إلا ما يختص به على ما هو المشهور ، وإن كان في إطلاقه إشكال .

٦٧ - فصل في صلاة المسافر

لا إشكال في وجوب القصر على المسافر مع اجتماع الشرائط الآتية بإسقاط الركعتين الأخيرتين من الرباعيات ، وأما الصبح والمغرب فلا قصر فيهما ، وأما شروط القصر فأمر : « الأول » : المسافة وهي ثمانية فراسخ امتدادية ذهاباً أو إياباً أو ملفقة من الذهاب والإياب إذا كان الذهاب أربعة أو أزيد بل مطلقاً^(٢) على الأقوى^(٣) وإن كان الذهاب فرسخاً والإياب سبعة ، وإن كان الأحوط^(٤) في صورة كون الذهاب أقل من أربعة مع كون المجموع ثمانية

(١) لا يخلو من إشكال (خميني) .

(٢) الأقوى اعتبار كون كل من الذهاب والإياب أربعة فراسخ في تحقق التلفيق وإن كان الأحوط في غير ذلك هو الجمع بين القصر والاتمام (خوئي) .

(٣) بل الأقوى اعتبار عدم كون الذهاب أقل من أربعة فراسخ وإن لا يعتبر ذلك في الإياب (خميني) .

بل الأقوى اعتبار كون كل من الذهاب والإياب أربعة أو أزيد (گلپایگانی) .

(٤) بل الأحوط الجمع مع أقلية كل منهما من أربعة (آراكي) .

الجمع والأقوى عدم اعتبار كون الذهاب والإياب في يوم واحد أو ليلة واحدة أو في الملفق منهما مع اتصال إياه بذهابه وعدم قطعه بمبيت ليلة فصاعداً في الأثناء ، بل إذا كان من قصده الذهاب والإياب ولو بعد تسعة أيام يجب عليه القصر ، فالثمانية الملفقة كالممتدة في إيجاب القصر إلا إذا كان قاصداً للإقامة عشرة أيام في المقصد أو غيره ، أو حصل أحد القواطع الآخر ، فكما أنه إذا بات في أثناء الممتدة ليلة أو ليلي لا يضر في سفره فكذا في الملفقة فيقصر ويفطر ، ولكن مع ذلك الجمع بين القصر والتمام والصوم وقضائه في صورة عدم الرجوع ليومه أو ليلته أحوط ولو كان من قصده الذهاب والإياب ولكن كان متردداً في الإقامة في الأثناء عشرة أيام وعدمها لم يقصر ، كما أن الأمر في الامتدادية أيضاً كذلك . (مسألة ١) : الفرسخ ثلاثة أميال ، والميل أربعة آلاف ذراع بذراع اليد الذي طوله أربع وعشرون إصبعاً ، كل إصبع عرض سبع شعيرات ، كل شعيرة عرض سبع شعيرات من أوسط شعر البرذون . (مسألة ٢) : لو نقصت المسافة عن ثمانية فراسخ ولو سيراً لا يجوز القصر ، فهي مبنية على التحقيق لا المسامحة العرفية ، نعم لا يضر اختلاف الأذرع المتوسطة في الجملة^(١) كما هو الحال في جميع التحديدات^(٢) الشرعية . (مسألة ٣) : لو شك في كون مقصده مسافة شرعية أو لا بقي على التمام على الأقوى ، بل وكذا الوطن كونها مسافة . (مسألة ٤) : تثبت المسافة بالعلم الحاصل من الاختبار وبالشيع المفيد للعلم ، وبالبينة الشرعية ، وفي ثبوتها بالعدل الواحد إشكال^(٣) فلا يترك الاحتياط بالجمع . (مسألة ٥) : الأقوى^(٤)

(١) فيكفي أقل مصاديقها (غلپایگانی) .

(٢) الميزان فيها هو الأخذ بأقل المتعارف (خوئي) .

(٣) لا يبعد ثبوتها به (خوئي) .

(٤) بل الأحوط (خميني - غلپایگانی) .

عند الشك وجوب الاختبار^(١) أو السؤال لتحصيل البينة أو الشياخ المفيد للعلم إلا إذا كان مستلزماً للخرج . (مسألة ٦) : إذا تعارض البيتان^(٢) فالأقوى سقوطهما وجوب التمام وإن كان الأحوط الجمع (مسألة ٧) : إذا شك في مقدار المسافة شرعاً وجب عليه الإحتياط بالجمع إلا إذا كان مجتهداً^(٣) وكان ذلك بعد الفحص عن حكمه فإن الأصل هو التمام . (مسألة ٨) : إذا كان شاكاً في المسافة ومع ذلك قصر لم يجوز بل وجب عليه الإعادة تماماً ، نعم لو ظهر بعد ذلك كونه مسافة أجزأ إذا حصل منه قصد القرية مع الشك المفروض ، ومع ذلك الأحوط الإعادة أيضاً . (مسألة ٩) : لو اعتقد كونه مسافة فقصر ثم ظهر عدمها وجبت الإعادة . وكذا لو اعتقد عدم كونه مسافة فأتم ثم ظهر كونه مسافة فإنه يجب عليه^(٤) الإعادة^(٥) . (مسألة ١٠) : لو شك في كونه مسافة^(٦) أو اعتقد عدم ثم بان في أثناء السير كونه مسافة يقصر ، وإن لم يكن الباقي مسافة . (مسألة ١١) : إذا قصد الصبي مسافة ثم بلغ في الأثناء وجب عليه القصر وإن لم يكن الباقي مسافة وكذا يقصر إذا أراد التطوع بالصلاة مع عدم بلوغه ، والمجنون الذي يحصل منه القصد إذا قصد مسافة ثم أفاق في الأثناء يقصر ، وأما إذا كان بحيث لا يحصل منه القصد فالمدار بلوغ المسافة من حين

(١) الأقوى عدم وجوب الاختبار نعم مع إمكان تحصيل العلم بمقدمات سهلة لا يبعد وجوبه (أراكي) .

بل الأقوى عدمه نعم الاختبار أحوط (خوئي) .

(٢) مع كونهما مستندتين إلى العلم والحس لا الأصل وإلا ففيه إشكال (خميني) .

(٣) أو متمكناً من تقليد مجتهد (خميني) .

(٤) على الأحوط لو انكشف في الوقت وأما لو انكشف في خارج الوقت فلا يبعد عدم

الوجوب كما سيأتي (گلپایگانی) .

(٥) في الوقت على الأقوى وفي خارجه على الأحوط (خميني) .

(٦) مع كون مقصده معيناً (گلپایگانی) .

إفاقته . (مسألة ١٢) : لو تردّد في أقلّ من أربعة فراسخ ذاهباً وجائياً مرّات حتّى بلغ المجموع ثمانية لم يقصّر ففي التلفيق لا بدّ أن يكون المجموع من ذهاب واحد وإياب واحد ثمانية . (مسألة ١٣) : لو كان للبلد طريقان والأبعد منهما مسافة ، فإن سلك الأبعد قصّر ، وإن سلك الأقرب لم يقصّر ، إلّا إذا كان أربعة أو أقلّ^(١) وأراد الرجوع^(٢) من الأبعد . (مسألة ١٤) : في المسافة^(٣) المستديرة الذهاب فيها الوصول إلى المقصد^(٤) والإياب منه إلى البلد ، وعلى المختار يكفي كون المجموع مسافة مطلقاً ، وإن لم يكن إلى المقصد أربعة ، وعلى القول الآخر يعتبر أن يكون من مبدأ السير إليه أربعة^(٥) مع كون المجموع بقدر المسافة . (مسألة ١٥) : مبدأ حساب المسافة سور البلد^(٦) أو آخر البيوت فيما لا سور فيه في البلدان الصغار والمتوسّطات ، وآخر

(١) مرّ اعتبار الأربعة في التلفيقية (خميني) .

مرّ الاحتياط في الأقلّ مطلقاً (آراكي) .

قد مرّ أن الأقوى اعتبار كون كل منهما أربعة أو أزيد (گلپایگانی) .

(٢) مرّ أن التلفيق لا يتحقق في الأقلّ إلا أنه في مفروض المسألة يجب القصّر لأن الرجوع بنفسه مسافة (خوئي) .

(٣) لو لم يكن له مقصد خاص في نقطة فالمسافة كلها امتدادية وإلا فالأحوط اعتبار كل من الذهاب والإياب أربعة (آراكي) .

(٤) الأقوى كون الذهاب هو السير إلى النقطة المقابلة للبلد فإذا كان إليها أربعة تحصل المسافة ويقصّر وإن كان مقصده ما قبلها (خميني) .

بل إلى النقطة المسامته والإياب منها إلى البلد فيكفي كون المجموع ثمانية (گلپایگانی) .

(٥) لا يعتبر ذلك فإن الظاهر كفاية كون مجموع الدائرة ثمانية فراسخ في وجوب القصّر سواء في ذلك وجود المقصد في البين وعدمه والأحوط فيما إذا كان ما قبل المقصد أو ما بعده أقلّ من الأربعة هو الجمع (خوئي) .

(٦) بل آخر البلد وإن كان خارجاً من السور (گلپایگانی) .

المحلة^(١) في البلدان الكبار^(٢) الخارقة للعادة^(٣) والأحوط مع عدم بلوغ المسافة من آخر البلد الجمع وإن كانت مسافة إذا لوحظ آخر المحلة . « الشرط الثاني » : قصد قطع المسافة من حين الخروج ، فلو قصد أقل منها وبعد الوصول إلى المقصد قصد مقداراً آخر يكون من الأول مسافة لم يقصر ، نعم لو كان ذلك المقدار مع ضمّ العود^(٤) مسافة^(٥) قصر من ذلك الوقت^(٦) بشرط أن يكون عازماً على العود ، وكذا لا يقصر من لا يدري أيّ مقدار يقطع كما لو طلب عبداً أبقأً أو بغيراً شارباً أو الصيد ولم يدرك أنه يقطع مسافة أو لا ، نعم يقصر في العود إذا كان مسافة بل في الذهاب إذا كان مع العود بقدر المسافة وإن لم يكن^(٧) أربعة^(٨) كأن يقصد في الأثناء أن يذهب ثلاثة فراسخ ، والمفروض أن العود يكون خمسة أو أزيد ، وكذا لا يقصر لو خرج ينتظر رفقة إن تيسروا سافر معهم وإلا فلا ، أو علّق سفره على حصول مطلب في الأثناء قبل بلوغ الأربعة إن حصل يسافر وإلا فلا ، نعم لو اطمئنّ بتيسر الرفقة أو حصول المطلب بحيث يتحقق معه العزم على المسافة قصر بخروجه عن محلّ

-
- (١) لا يبعد القول بأن مبدأ الحساب في مثلها من منزله لكن لا يترك الاحتياط بالجمع إذا كانت المسافة مع اللحاظ من منزله (خميني) .
 (٢) إذا كانت البلدة الكبيرة متصلة المحلات فالظاهر اعتبار مبدأ من سور البلد أو من آخر البيوت فيما لا سور له (خوئي) ؛
 (٣) إذا كانت في الكبر بحيث عد الخروج من محلة إلى أخرى مسافة عند العرف (گلپایگانی) .

- (٤) مع ما ذكر من الشرط في الملفقة (گلپایگانی) .
 (٥) بشرط عدم كونه أقل من أربعة فراسخ (خميني) .
 (٦) قد مرّ الكلام فيه (آراكي) .
 (٧) قد مرّ اشتراطهما فيهما (گلپایگانی) .
 (٨) مرّ اعتبارها (خميني) .
 مرّ الكلام فيه (آراكي) .
 تقدم اعتبار كون كل من الذهاب والإياب أربعة (خوئي) .

الترخص . (مسألة ١٦) : مع قصد المسافة لا يعتبر اتصال السير ، فيقصر وإن كان من قصده أن يقطع الثمانية في أيام وإن كان ذلك اختياراً لا لضرورة من عدو أو برد أو انتظار رفيق أو نحو ذلك ، نعم لو كان بحيث لا يصدق عليه إسم السفر لم يقصر ، كما إذا قطع في كل يوم شيئاً يسيراً جداً للتنزه أو نحوه ، والأحوط في هذه الصورة أيضاً الجمع . (مسألة ١٧) : لا يعتبر في قصد المسافة أن يكون مستقلاً ، بل يكفي ولو كان من جهة التبعية للغير لوجوب الطاعة كالزوجة والعبد ، أو قهراً كالأسير والمكره ونحوهما ، أو اختياراً كالخادم ونحوه بشرط العلم بكون قصد المتبوع مسافة ، فلو لم يعلم بذلك بقي على التمام ، ويجب الاستخبار^(١) مع الإمكان^(٢) نعم في وجوب الإخبار على المتبوع إشكال ، وإن كان الظاهر عدم الوجوب . (مسألة ١٨) : إذا علم التابع بمفارقة المتبوع قبل بلوغ المسافة ولو ملفقة بقي على التمام بل لو ظن ذلك فكذلك ، نعم لو شك في ذلك فالظاهر القصر^(٣) خصوصاً لو ظن العدم ، لكن الأحوط في صورة الظن بالمفارقة والشك فيها الجمع . (مسألة ١٩) : إذا كان التابع عازماً على المفارقة مهما أمكنه أو معلقاً لها على حصول أمر كالعق أو الطلاق ونحوهما فمع العلم بعدم الإمكان وعدم حصول المعلق عليه يقصر ، وأما مع ظنه فالأحوط الجمع ، وإن كان الظاهر التمام ، بل وكذا مع الإحتمال إلا إذا كان بعيداً^(٤) غايته بحيث لا ينافي صدق قصد المسافة ، ومع ذلك أيضاً لا يترك^(٥)

(١) على الأحوط وإن كان الأقوى عدم الوجوب (خميني) .

على الأحوط (گلپایگانی) .

(٢) على الأحوط والأظهر عدم الوجوب (خوئي) .

(٣) الأقوى التمام إلا مع الوثوق بعدم المفارقة (آراكي) .

بل الظاهر التمام ما لم يطمئن بطي المسافة (خوئي) .

بل الظاهر التمام إلا مع الاطمينان بالمتابعة (گلپایگانی) .

(٤) بحيث لا يعتني به العقلاء (گلپایگانی) .

(٥) لا بأس بتركه (خميني) .

الاحتياط^(١) . (مسألة ٢٠) : إذا اعتقد التابع أن متبوعه لم يقصد المسافة أو شك في ذلك وفي الأثناء علم أنه قاصد لها فالظاهر^(٢) وجوب القصر^(٣) عليه^(٤) وإن لم يكن الباقي مسافة، لأنه إذا قصد ما قصده متبوعه فقد قصد المسافة واقعاً، فهو كما لو قصد بلداً معيناً^(٥) واعتقد عدم بلوغه مسافة فبان في الأثناء أنه مسافة، ومع ذلك فالأحوط الجمع . (مسألة ٢١) : لا إشكال في وجوب القصر إذا كان مكرهاً على السفر أو مجبوراً عليه ، وأما إذا ركب على الدابة أو ألقى في السفينة من دون اختياره بأن لم يكن له حركة سيريّة ففي وجوب القصر ولو مع العلم بالإيصال إلى المسافة إشكال وإن كان لا يخلو عن قوة^(٦) . « الثالث » : استمرار قصد المسافة فلو عدل عنه قبل بلوغ الأربعة أو تردّد أتمّ، وكذا إذا كان بعد بلوغ الأربعة، لكن كان عازماً على عدم العود، أو كان متردّداً في أصل العود وعدمه أو كان عازماً على العود لكن بعد نية الإقامة هناك عشرة أيام، وأما إذا كان عازماً على العود من غير نية الإقامة عشرة أيام فيبقى على القصر، وإن لم يرجع ليومه بل وإن بقي متردّداً إلى ثلاثين يوماً نعم بعد الثلاثين متردّداً يتم . (مسألة ٢٢) : يكفي في استمرار القصد بقاء قصد النوع وإن عدل عن الشخص كما لو قصد السفر إلى مكان مخصوص فعُدل عنه إلى

(١) لا حاجة إلى الاحتياط (آراكي) .

لا بأس بتركه (خوئي) .

(٢) بل الظاهر وجوب الإتمام إذا لم يكن الباقي مسافة وقياسه بما ذكر في المتن مع الفارق نعم لو كان المتبوع قاصداً بلداً معيناً وشك التابع في كونه مسافة أو اعتقد عدمها وكان مسافة فالظاهر وجوب القصر عليه (خميني) .

(٣) الظاهر وجوب التمام إن لم يكن الباقي مسافة ولو ملفقاً (آراكي) .

(٤) بل الظاهر وجوب التمام إلا إذا كان الباقي مسافة ولو بالتلفيق (خوئي) .

(٥) هذا إذا كان المقصد معلوماً عند التابع وجهل بكونه مسافة وأما إذا كان أصل المقصد مجهولاً فالظاهر وجوب التمام عليه ما لم يعلم بكونه مسافة (گلپایگانی) .

(٦) فيه إشكال فلا يترك الاحتياط بالجمع (خميني) .

آخر يبلغ ما مضى وما بقي إليه مسافة ، فإنه يقصر حينئذ على الأصح كما أنه يقصر لو كان من أول سفره قاصداً للنوع دون الشخص فلو قصد أحد المكانين المشتركين في بعض الطريق ولم يعين من الأول أحدهما بل أوكل التعيين إلى ما بعد الوصول إلى آخر الحد المشترك كفى في وجوب القصر .

(مسألة ٢٣) : لو تردد في الأثناء ثم عاد إلى الجزم فإما أن يكون قبل قطع شيء من الطريق أو بعده ، ففي الصورة الأولى يبقى على القصر إذا كان ما بقي مسافة ولو ملفقة ، وكذا إن لم يكن مسافة في وجهه^(١) لكنه مشكل فلا يترك الإحتياط بالجمع ، وأما في الصورة الثانية فإن كان ما بقي مسافة ولو ملفقة يقصر أيضاً ، وإلا فيبقى على التمام نعم لو كان ما قطعه حال الجزم أولاً مع ما بقي بعد العود إلى الجزم بعد إسقاط ما تخلل بينهما ممّا قطعه حال التردد مسافة ففي العود إلى التقصير وجهه^(٢) لكنه مشكل ، فلا يترك الإحتياط بالجمع .

(مسألة ٢٤) : ما صلاه قصراً قبل العدول عن قصده لا يجب إعادته في الوقت^(٣) فضلاً عن قضائه خارجه . « الرابع » : أن لا يكون من قصده في أول السير أو في أثنائه إقامة عشرة أيام قبل بلوغ الثمانية ، وأن لا يكون من قصده المرور على وطنه كذلك وإلا أتم لأن الإقامة قاطعة لحكم السفر والوصول إلى الوطن قاطع لنفسه ، فلو كان من قصده ذلك من حين الشروع أو بعده لم يكن قاصداً للمسافة ، وكذا يتم لو كان متردداً في نية الإقامة أو المرور على الوطن قبل بلوغ الثمانية ، نعم لو لم يكن ذلك من قصده ولا متردداً فيه إلا أنه يحتمل^(٤)

(١) وهو الأقوى (خميني) .

بل هو الأقوى (گلپایگانی) .

(٢) خصوصاً إذا كان القطع حال التردد يسيراً (خميني) .

(٣) فيه إشكال والاحتياط لا يترك (خوئي) .

(٤) احتمالاً غير معتنى به عند العقلاء (گلپایگانی) .

عروض^(١) مقتض^(٢) لذلك في الأثناء لم يناف عزمه على المسافة^(٣) فيقصر ، نظير ما إذا كان عازماً على المسافة إلا أنه لو عرض في الأثناء مانع من لص أو عدو أو مرض أو نحو ذلك يرجع ، ويحتمل عروض ذلك فإنه لا يضر بعزمه وقصده . (مسألة ٢٥) : لو كان حين الشروع في السفر أو في أثائه قاصداً للإقامة أو المرور على الوطن قبل بلوغ الثمانية لكن عدل بعد ذلك عن قصده أو كان متردداً في ذلك وعدل عن ترديده إلى الجزم بعدم الأمرين فإن كان ما بقي بعد العدول مسافة في نفسه أو مع التلقيق بضم الإياب قصر ، وإلا فلا ، فلو كان ما بقي بعد العدول إلى المقصد أربع فراسخ ، وكان عازماً على العود ولو لغير يومه قصر في الذهاب والمقصد والإياب ، بل وكذا لو كان أقل من أربعة بل ولو كان فرسخاً فكذلك على الأقوى من وجوب القصر في كل تلقيق من الذهاب والإياب وعدم اعتبار^(٤) كون الذهاب أربعة أو أزيد كما مر^(٥) .

(مسألة ٢٦) : لو لم يكن من نيته في أول السفر الإقامة أو المرور على الوطن وقطع مقداراً من المسافة ثم بدا له ذلك قبل بلوغ الثمانية ثم عدل عما بدا له وعزم على عدم الأمرين فهل يضم ما مضى إلى ما بقي إذا لم يكن ما بقي بعد العدول عما بدا له مسافة فيقصر إذا كان المجموع مسافة ولو بعد إسقاط ما

-
- (١) احتمالاً لا يعتني به العقلاء كاحتمال حدوث مرض أو غيره مما هو مخالف للأصول العقلية وأما مع احتمال عروض عارض مما يعتني به العقلاء فهو من قبيل المتردد في النية وكذا الحال في أشباه ذلك (خميني) .
- (٢) على وجه لا ينافي الوثوق (آراكي) .
- (٣) بل ينافيه إذا كان الاحتمال عقلياً (خوئي) .
- (٤) تقدم اعتبار عدم كونهما أقل منها (گلپایگانی) .
- (٥) مرّ اعتبار كون الذهاب أربعة فراسخ فما زاد (خميني) .
- وقد مرّ ما فيه (آراكي) .
- وقد مرّ أن الأقوى خلافه (خوئي) .

تخلل بين العزم الأول والعزم الثاني إذا كان قطع بين العزمين شيئاً إشكالاً^(١) خصوصاً في صورة التخلل^(٢) فلا يترك الاحتياط بالجمع نظير ما مرّ في الشرط الثالث . « الخامس » : من الشروط أن لا يكون السفر حراماً وإلا لم يقصّر ، سواء كان نفسه حراماً^(٣) كالفرار من الزحف ، وإيقاع العبد ، وسفر الزوجة بدون إذن الزوج^(٤) في غير الواجب ، وسفر الولد مع نهى الوالدين^(٥) في غير الواجب ، وكما إذا كان السفر مضرّاً لبدنه ، وكما إذا نذر عدم السفر مع رجحان تركه ونحو ذلك أو كان غايته أمراً محرماً ، كما إذا سافر لقتل نفس محترمة أو للزنا أو لإعانة ظالم^(٦) أو لأخذ مال الناس ظلماً ونحو ذلك ، وأما إذا لم يكن لأجل المعصية لكن تتفق في أثنائه مثل الغيبة وشرب الخمر والزنا ونحو ذلك ممّا ليس غاية للسفر فلا يوجب التمام ، بل يجب معه القصر والإفطار . (مسألة ٢٧) : إذا كان السفر مستلزماً لترك واجب كما إذا كان مديوناً وسافر مع مطالبة الديان وإمكان الأداء في الحضر دون السفر ونحو ذلك فهل يوجب التمام أم لا ؟ الأقوى التفصيل بين ما إذا كان لأجل التوصل إلى ترك الواجب أو لم يكن كذلك ففي الأول يجب التمام^(٧) دون الثاني ، لكن الأحوط الجمع في الثاني . (مسألة ٢٨) : إذا كان السفر مباحاً لكن ركب دابة غصبيّة أو كان

(١) والأقوى البقاء على التقصير مع عدم التخلل والأوجه بقاءه عليه معه أيضاً خصوصاً إذا كان ما تخلل يسيراً لكن لا ينبغي ترك الاحتياط بالجمع في الثاني (خميني) .
 (٢) أما مع عدم التخلل فالأقوى فيه الضم كما مرّ نظيره (غلپایگانی) .
 (٣) في بعض ما ذكره مثلاً لكون نفسه حراماً مناقشة وأن لا يبعد أن يكون الحكم كما ذكره (خميني) .
 (٤) هذا إذا انطبق عليه عنوان النشوز وإلا فالحكم بحرمته السفر في غاية الاشكال (خوئي) .

(٥) في كونه من المعصية على إطلاقه تأمل بل منع (خوئي) .

إن كان السفر موجباً لأذيتهما بحيث يعد عاقاً لهذا (غلپایگانی) .

(٦) في ظلمه (خميني - غلپایگانی) .

(٧) لكن لا ينبغي ترك الاحتياط بالجمع فيه أيضاً (خميني) .

المشي في أرض مغصوبة فالأقوى فيه القصر ، وإن كان الأحوط^(١) الجمع (مسألة ٢٩) : التابع للجائر إذا كان مجبوراً أو مكرهاً على ذلك أو كان قصده دفع مظلمة أو نحوها من الأغراض الصحيحة المباحة أو الراجعة قصر ، وأما إذا لم يكن كذلك بأن كان مختاراً وكانت تبعيته إعانة للجائر في جوره وجب عليه التمام ، وإن كان سفر الجائر طاعة فإن التابع حينئذ يتم مع أن المتبوع يقصر . (مسألة ٣٠) : التابع للجائر المعد نفسه لا متثال أو أمره لو أمره بالسفر فساfer امثالاً لأمره فإن عد سفره إعانة للظالم في ظلمه كان حراماً ، ووجب عليه التمام وإن كان من حيث هو مع قطع النظر عن كونه إعانة مباحاً والأحوط الجمع^(٢) ، وأما إذا لم يعد إعانة على الظلم فالواجب عليه القصر . (مسألة ٣١) : إذا سافر للصيد فإن كان لقوته وقوت عياله قصر بل وكذا لو كان للتجارة^(٣) ، وإن كان الأحوط^(٤) فيه الجمع وإن كان لهواً كما يستعمله أبناء الدنيا وجب عليه التمام ، ولا فرق بين صيد البر والبحر كما لا فرق بعد فرض كونه سفرأ بين كونه دائراً حول البلد وبين التباعد عنه وبين استمراره ثلاثة أيام وعدمه على الأصح . (مسألة ٣٢) : الراجع من سفر المعصية إن كان بعد التوبة^(٥) يقصر وإن كان مع عدم التوبة فلا يبعد وجوب التمام عليه^(٦) لكون العود جزء من سفر^(٧) المعصية ، لكن

(١) لا يترك في الأرض المغصوبة (خميني) .

لا يترك (گلپایگانی) .

(٢) لم يظهر وجه الاحتياط بعد فرض حرمة السفر (خوئي) .

(٣) بالنسبة إلى الصوم وأما بالنسبة إلى الصلاة ففيه إشكال لا يترك الاحتياط بالجمع

(خميني) .

(٤) لا يترك في الصلاة أما الصوم فيفطر فيه بلا إشكال (گلپایگانی) .

(٥) أو بعد عروض ما يخرج العود عن جزئية سفر المعصية كما إذا كان محركه للرجوع غاية

أخرى مستقلة لا مجرد الرجوع إلى وطنه (خميني) .

(٦) بل هو بعيد (خوئي) .

(٧) بشرط عدم استقلاله بالملاحظة فيما لو توقف مدة ثم رجع والظاهر عدم الفرق بين التوبة

الأحوط الجمع حينئذ . (مسألة ٣٣) : إباحة السفر كما أنَّها شرط في الإبتداء شرط في الإستدامة أيضاً ، فلو كان ابتداء سفره مباحاً فقصده المعصية في الأثناء انقطع ترخيصه^(١) ووجب عليه الإتمام وإن كان قد قطع مسافات ، ولو لم يقطع بقدر المسافة صحَّ ما صلَّاه قصراً ، فهو كما لو عدل عن السفر وقد صلَّى قبل عدوله قصراً حيث ذكرنا سابقاً أنَّه لا يجب إعادتها^(٢) وأمَّا لو كان ابتداء سفره معصية فعدل في الأثناء إلى الطاعة فإن كان الباقي مسافة فلا إشكال في القصر وإن كانت ملفقة من الذهاب والإياب بل وإن لم يكن الذهاب^(٣) أربعة على الأقوى^(٤) ، وأمَّا إذا لم يكن مسافة ولو ملفقة فالأحوط^(٥) الجمع بين القصر والتمام ، وإن كان الأقوى^(٦) القصر^(٧) بعد كون مجموع ما نواه بقدر المسافة ولو ملفقة ، فإنَّ المدار على حال العصبان والطاعة فما دام عاصياً يتم وما دام مطيعاً يقصر من غير نظر إلى كون البقية مسافة أولاً . (مسألة ٣٤) : لو كانت غاية السفر ملفقة من الطاعة والمعصية فمع استقلال داعي المعصية لا

= وعدمها (آراكي) .

هذا إذا لم يكن العود سفرأ مستقلاً عرفاً وإلا فيقصر فيه ولو قبل التوبة (گلپایگانی) .

(١) في انقطاع الترخيص بمجرد قصد المعصية قبل التلبس بالسير إشكال بل عدم الانقطاع أوجه والأحوط الجمع ما دام في المنزل نعم انقطع ترخيصه إذا تلبس به مع قصدها^٦ (خميني) .

(٢) وقد تقدم الإشكال فيه (خوئي) .

(٣) قد مرَّ اعتبار الأربعة في الذهاب والإياب (گلپایگانی) .

(٤) مرَّ اعتبارها (خميني) .

مر ما فيه (آراكي) .

تقدم أن الأقوى خلافه (خوئي) .

(٥) لا يترك (گلپایگانی) .

(٦) بل الإتمام لا يخلو من قوة وما في المتن ضعيف (خميني) .

بل الأقوى التمام (آراكي) .

(٧) بل الأقوى التمام (خوئي) .

إشكال في وجوب التمام ، سواء كان داعي الطاعة أيضاً مستقلاً أو تبعاً ، وأمّا إذا كان داعي الطاعة مستقلاً وداعي المعصية تبعاً أو كان بالاشتراك ففي المسألة وجوه^(١) والأحوط^(٢) الجمع ، وإن كان لا يبعد وجوب التمام خصوصاً في صورة الاشتراك بحيث لولا اجتماعهما لا يسافر . (مسألة ٣٥) : إذا شك في كون السفر معصية أو لا مع كون الشبهة موضوعية فالأصل الإباحة إلا إذا كانت الحالة السابقة هي الحرمة ، أو كان هناك أصل موضوعي كما إذا كانت الحلّة مشروطة بأمر وجودي كإذن المولى وكان مسبوقاً بالعدم أو كان الشك في الإباحة والعدم من جهة الشك في حرمة الغاية وعدمها وكان الأصل فيها الحرمة . (مسألة ٣٦) : هل المدار في الحلّة على الواقع أو الاعتقاد أو الظاهر من جهة الأصول إشكال^(٣) ، فلو اعتقد كون السفر حراماً بتخيّل أنّ الغاية محرمة فبان خلافه كما إذا سافر لقتل شخص بتخيّل أنّه محقون الدم فبان كونه مهدور الدم فهل يجب عليه إعادة ما صلّاه تماماً أو لا ، ولو لم يصلّ وصارت قضاء فهل يقضيها قصراً أو تماماً ؟ وجهان والأحوط الجمع ، وإن كان لا يبعد^(٤) كون المدار على الواقع^(٥) إذا لم نقل بحرمة التجري ، وعلى الاعتقاد إن قلنا بها ،

(١) أوجهها وجوب القصر فيما إذا كان داعي المعصية تبعاً والتمام إذا اشتركا (خميني) .
أظهرها التفصيل بين التبعية والاشتراك فيقصر في الأول دون الثاني « لأنه ليس بمسير حق » (خوئي) .

(٢) مع استقلال داعي الطاعة فعلاً يقصر وفي غيره يتم (آراكي) .
(٣) الظاهر وجوب القصر عند اعتقاد الحلّة ولو لأجل اقتضاء الأصل وكون المدار على الواقع عند اعتقاد الحرمة وأما مع اقتضاء الأصل ففيه إشكال لا يترك الاحتياط بالجمع وإن كان ما في المتن لا يخلو من وجه (خميني) .

(٤) هذا هو الأقوى (آراكي) .
(٥) الظاهر أنّ مناط الإتمام الحرمة المنجزة فيقصر ما لم تنتجز الحرمة ولا تجب إعادتها عند انكشاف الحرمة بخلاف ما لو صلّاه تماماً بزعم الحرمة فبان خلافها فإنه تجب إعادتها في الوقت من غير فرق بين إحراز الحرمة بالعلم والإمارات والأصول (گلپایگانی) .

وكذا لو كان مقتضى الأصل العمليّ الحرمة وكان الواقع خلافه أو العكس فهل
المناط ما هو في الواقع أو مقتضى الأصل بعد كشف الخلاف ؟ وجهان^(١) ،
والأحوط الجمع وإن كان لا يبعد كون المناط هو الظاهر الذي اقتضاه الأصل
إباحة أو حرمة . (مسألة ٣٧) : إذا كانت الغاية المحرّمة في أثناء الطريق لكن
كان السفر إليه مستلزماً لقطع مقدار آخر من المسافة فالظاهر أنّ المجموع يعدّ
من سفر^(٢) المعصية بخلاف ما إذا لم يستلزم . (مسألة ٣٨) : السفر بقصد
مجرّد التنزه ليس بحرام ولا يوجب التمام . (مسألة ٣٩) : إذا نذر أن يتمّ
الصلاة في يوم معين أو يصوم يوماً معيناً وجب^(٣) عليه الإقامة ، ولو سافر
وجب عليه القصر على ما مرّ من أنّ السفر المستلزم لترك واجب لا يوجب
التمام إلّا إذا كان^(٤) بقصد التوصل^(٥) إلى ترك الواجب ، والأحوط الجمع .
(مسألة ٤٠) : إذا كان سفره مباحاً لكن يقصد الغاية المحرّمة في حواشي
الجادة فيخرج عنها لمحرّم ويرجع إلى الجادة ، فإن كان السفر لهذا
الغرض كان محرّماً موجباً للتمام ، وإن لم يكن لذلك وإنما يعرض له
قصد ذلك في الأثناء فما دام خارجاً عن الجادة يتمّ وما دام عليها^(٦)

(١) وأوجه منها إناطة وجوب التمام بثبوت الحرمة في الواقع وتنجزها على المكلف نعم إذا كانت
الغاية محرمة ولم تتحقق في الخارج ولوغير اختيار المكلف أتمّ صلاته بلا إشكال (خوئي) .

(٢) بل الظاهر خلافه فلا يجري عليه حكم سفر المعصية (خوئي) .

إطلاقه محل تأمل بل قد يعدّ سفرأ مستقلاً عند العرف فيقصر فيه (گلبایگانی) .

(٣) وجوبها في نذر الصوم ممنوع فلا يكون نذر الصوم مثلاً للمسألة (خميني) .

(٤) وجوب التمام في هذه الصورة محل إشكال فلا يترك الاحتياط (گلبایگانی) .

(٥) هذا إنما يصح في غير مفروض المسألة وأما فيه فالسفر ولو بقصد التوصل إلى ترك
المنذور لا يوجب التمام ويظهر وجه ذلك بالتأمل (خوئي) .

(٦) إذا رجع عن خارج الجادة إلى محل الخروج أو قبله أو بعده وكان من محل الرجوع في
الجادة إلى المقصد مسافة وإلا فيتمّ إذا كان مجموع المباح والمحرّم بقدر المسافة وأما
إذا كان ما قبل المعصية وما بعدها مع إسقاط ما تخلل مسافة فالأحوط الجمع وإن كان
الأقوى القصر (خميني) .

يقصّر^(١) كما أنه إذا كان السفر لغاية محرمة وفي أثناؤه يخرج عن الجادة ويقطع المسافة أو أقل^(٢) لغرض آخر صحيح يقصّر ما دام خارجاً والأحوط^(٣) الجمع في الصورتين . (مسألة ٤١) : إذا قصد مكاناً لغاية محرمة فبعد الوصول إلى المقصد قبل حصول الغرض يتم ، وأما بعده فحاله حال العود عن سفر المعصية^(٤) في أنه لو تاب يقصّر ، ولو لم يتب يمكن القول^(٥) بوجوب التمام لعدّ المجموع سفرًا واحدًا ، والأحوط الجمع هنا وإن قلنا بوجوب القصر في العود بدعوى^(٦) عدم عدّه مسافرًا قبل أن يشرع في العود . (مسألة ٤٢) : إذا كان السفر لغاية لكن عرض في أثناء الطريق قطع مقدار من المسافة^(٧) لغرض محرّم منضمًّا إلى الغرض الأول فالظاهر وجوب التمام في ذلك المقدار^(٨) من المسافة لكون الغاية في ذلك المقدار ملفقة من الطاعة والمعصية ، والأحوط الجمع خصوصاً^(٩) إذا لم يكن^(١٠)

(١) بشرط أن يكون الباقي بعد المحرم مسافة كما تقدم (خوئي) .

(٢) بل يعتبر كونه مسافة (خميني) .

في الأقل منع (آراكي) .

تقدم عدم التقصير فيما إذا كان الحلال أقل من المسافة (خوئي) .

(٣) والأقوى في الأقل التمام (گلپایگانی) .

(٤) الظاهر وجوب التمام عليه ما لم يشرع في العود سواء تاب أم لم يتب (خوئي) .

(٥) قد مرّ الكلام فيه (آراكي) .

وهو الأقوى (گلپایگانی) .

(٦) هذه الدعوى ضعيفة فالأقوى وجوب التمام عليه (خميني) .

(٧) وكذا في المجموع إن لم يكن الباقي مسافة (گلپایگانی) .

(٨) بل في الباقي إذا كان مجموع المباح والملفّق بمقدار المسافة ويجب القصر إذا كان

الباقي مسافة أو ما قبل التلفيق وما بعده مسافة على الأقوى وإن كان الأحوط الجمع في

هذه الصورة (خميني) .

(٩) هذه الخصوصية غير مربوطة بالاحتياط في المقدار الملفّق (خميني) .

(١٠) لم يظهر وجه الفرق بينه وبين ما إذا كان الباقي مسافة (خوئي) .

الباقى مسافة . (مسألة ٤٣) : إذا كان السفر في الابتداء معصية فقصص الصوم ثم عدل في الأثناء إلى الطاعة فإن كان العدول قبل الزوال وجب الإفطار^(١) وإن كان بعده ففي صحة الصوم ووجوب إتمامه إذا كان في شهر رمضان مثلاً وجهان^(٢) والأحوط الإتمام والقضاء^(٣) ولو انعكس بأن كان طاعة في الإبتداء وعدل إلى المعصية في الأثناء فإن لم يأت بالمفطر وكان قبل الزوال صحَّ صومه^(٤) ، والأحوط^(٥) قضاؤه أيضاً^(٦) ، وإن كان بعد الإتيان بالمفطر أو بعد الزوال بطل والأحوط إمساك بقية النهار تأدباً إن كان من شهر رمضان . (مسألة ٤٤) : يجوز في سفر المعصية الإتيان بالصوم الندي^(٧) ، ولا يسقط عنه الجمعة ولا نوافل النهار والوتيرة فيجري عليه حكم الحاضر . « السادس » : من الشرائط أن لا يكون ممن بيته معه كأهل البوادي من العرب والعجم الذين لا مسكن لهم معيناً ، بل يدورون في البراري وينزلون في محلّ العشب والكلاء ومواضع القطر واجتماع الماء لعدم صدق المسافر عليهم ، نعم لو سافروا لمقصص آخر من حجّ أو زيارة^(٨) أو نحوهما قصّروا ولو سافر أحدهم لاختيار منزل أو لطلب محلّ القطر أو العشب وكان مسافة ففي وجوب القصر أو التمام عليه إشكال^(٩) فلا يترك الاحتياط بالجمع . « السابع » : أن لا يكون

(١) إن كانت البقية مسافة (خميني) .

(٢) لا يبعد الصحة ووجوب التمام (خميني) .

(٣) بل الأقوى الاتمام بلا حاجة إلى القضاء (آراكي) .

(٤) فيه تأمل فلا يترك الاحتياط بالاتمام والقضاء (خميني) .

(٥) لا يترك (گلپایگانی) .

(٦) هذا الاحتياط لا يترك (خوئي) .

(٧) يأتي به رجاء (گلپایگانی) .

(٨) ولم تكن بيوتهم معهم وإلا فالأحوط الجمع (گلپایگانی) .

(٩) والأظهر وجوب التمام عليه إذا كان بيته معه وإلا وجب عليه القصر (خوئي) .

إن لم يكن بيته معه وإلا فيتم بلا إشكال (گلپایگانی) .

ممن اتخذ السفر عملاً وشغلاً له كالمكاري والجُمال والملاح^(١) والساعي والراعي ونحوهم ، فإن هؤلاء يتمون الصلاة والصوم في سفرهم الذي هو عمل لهم وإن استعملوه لأنفسهم كحمل المكاري متاعه أو أهله من مكان إلى مكان آخر ، ولا فرق بين من كان عنده بعض الدواب يكرها إلى الأماكن القريبة من بلاده فكرها إلى غير ذلك من البلدان البعيدة وغيره ، وكذا لا فرق بين من جد في سفره بأن جعل المنزلين منزلاً واحداً ، وبين من لم يكن كذلك ، والمدار على صدق اتخاذ السفر عملاً له عرفاً ، ولو كان في سفرة واحدة^(٢) لطولها وتكرر ذلك منه من مكان غير بلده إلى مكان آخر فلا يعتبر تحقق الكثرة بتعدد السفر ثلاث مرّات أو مرّتين ، فمع الصدق في أثناء السفر الواحد أيضاً يلحق الحكم وهو وجوب الإتمام ، نعم إذا لم يتحقق الصدق إلا بالتعدد يعتبر ذلك .

(مسألة ٤٥) : إذا سافر المكاري ونحوه ممن شغله السفر سفراً ليس من عمله كما إذا سافر للحجّ أو الزيارة يقصّر ، نعم لو حجّ أو زار لكن من حيث إنه عمله كما إذا كرى دابته للحجّ أو الزيارة وحجّ أو زار بالتبع أتم . (مسألة ٤٦) :

الظاهر وجوب القصر على الحملدارية^(٣) الذين يستعملون السفر في خصوص أشهر الحجّ ، بخلاف من كان متخذاً ذلك عملاً له في تمام السنة كالذين يكرون دوابهم من الأمكنة البعيدة ذهاباً وإياباً على وجه يستغرق ذلك تمام السنة أو معظمها فإنه يتم حينئذ . (مسألة ٤٧) : من كان شغله المكاراة في الصيف دون الشتاء أو بالعكس الظاهر وجوب التمام^(٤) عليه ، ولكن الأحوط الجمع .

(مسألة ٤٨) : من كان التردد إلى ما دون المسافة عملاً له كالحطّاب ونحوه

(١) الظاهر أن الملاح وأصحاب السفن من القسم السادس غالباً لأن بيوتهم معهم

(خميني) .

(٢) لا يبعد وجوب القصر في السفر الأول مع صدق العناوين أيضاً (خميني) .

(٣) فيه إشكال والاحتياط بالجمع لا يترك (خوئي) .

(٤) بل الأقوى وجوب القصر (آراكي) .

قصر إذا سافر ولو للاحتطاب إلا إذا كان يصدق عليه المسافر عرفاً^(١) ، وإن لم يكن بحدّ المسافة الشرعيّة فإنّه يمكن أن يقال^(٢) بوجوب التمام^(٣) عليه إذا سافر بحدّ المسافة خصوصاً فيما هو شغله من الاحتطاب مثلاً . (مسألة ٤٩) : يعتبر في استمرار من شغله السفر على التمام أن لا يقيم في بلده أو غيره عشرة أيّام ، وإلاّ انقطع حكم عمليّة السفر وعاد إلى القصر في السفرة الأولى خاصّة دون الثانية فضلاً عن الثالثة ، وإن كان الأحوط الجمع فيها ، ولا فرق في الحكم المزبور بين المكاري والملاح والساعي^(٤) وغيرهم ممّن عمله السفر أمّا إذا أقام أقلّ من عشرة أيّام بقي على التمام ، وإن كان الأحوط مع إقامة الخمسة الجمع^(٥) ، ولا فرق في الإقامة في بلده عشرة بين أن تكون منويّة أو لا ، بل وكذا في غير بلده أيضاً ، فمجرّد البقاء عشرة يوجب العود إلى القصر ، ولكن الأحوط^(٦) مع الإقامة^(٧) في غير بلده بلا نيّة ، الجمع في السفر الأوّل بين القصر والتمام . (مسألة ٥٠) : إذا لم يكن شغله وعمله السفر لكن عرض له عارض فسافر أسفاراً عديدة لا يلحقه حكم وجوب التمام ، سواء كان كلّ سفرة بعد سابقتها اتّفاقياً ، أو كان من الأوّل قاصداً لأسفار عديدة ، فلو كان له طعام أو شيء آخر في بعض مزارعه أو بعض القرى وأراد أن يجلبه إلى البلد فسافر ثلاث مرّات أو أزيد بدوابة أو بدوابّ الغير لا يجب عليه التمام ، وكذا إذا أراد أن

-
- (١) الظاهر أن الميزان هو كون السفر إلى المسافة عملاً له لا مطلق السفر عرفاً (خميني) .
 (٢) لكنه بعيد والأظهر وجوب القصر عليه في الفرض المزبور (خوئي) .
 (٣) الأقوى وجوب القصر عليه حتى يصير السفر إلى المسافة عملاً له (گلپایگانی) .
 (٤) فيه إشكال والاحتياط بالجمع في غير المكاري لا يترك (خوئي) .
 (٥) في صلاة النهار وأما بالنسبة إلى صلاة الليل والصوم فالاحتياط ضعيف (خميني) .
 مورد الاحتياط هي الصلاة النهارية وأما الليلية فالحكم فيها وجوب التمام بلا إشكال (خوئي) .
 (٦) لا يترك (آراكي) .
 (٧) لا يترك (گلپایگانی) .

ينتقل من مكان إلى مكان فاحتاج إلى أسفار متعدّدة في حمل أثقاله وأحماله .
 (مسألة ٥١) : لا يعتبر فيمن شغله السفر اتّحاد كَيْفِيَّاتٍ وخصوصيّات أسفاره
 من حيث الطول والقصر ، ومن حيث الحمولة ، ومن حيث نوع الشغل ، فلو
 كان يسافر إلى الأمكنة القريبة فسافر إلى البعيدة ، أو كانت دوابّه الحمير فبدّل
 بالبغال أو الجمال أو كان مكارياً فسار ملاحاً أو بالعكس يلحقه الحكم ، وإن
 أعرض عن أحد النوعين إلى الآخر أو لَفَّق من النوعين ، نعم لو كان شغله
 المكاراة فاتَّفَق أنّه ركب السفينة للزيارة أو بالعكس قَصَّر ، لأنّه سافر في غير
 عمله . بخلاف ما ذكرنا أوّلاً ، فإنّه مشغول بعمل السفر ، غاية الأمر أنّه تبدل
 خصوصيّة الشغل إلى خصوصيّة أخرى . فالمناط هو الاشتغال بالسفر وإن
 اختلف نوعه . (مسألة ٥٢) : السايح في الأرض الذي لم يتخذ وطناً منها
 يتمّ ، والأحوط الجمع . (مسألة ٥٣) : الراعي الذي ليس له مكان مخصوص
 يتمّ . (مسألة ٥٤) : التاجر الذي يدور في تجارته يتمّ . (مسألة ٥٥) : من
 سافر معرضاً عن وطنه لكنّه لم يتخذ وطناً غيره يقصّر^(١) . (مسألة ٥٦) : من
 كان في أرض واسعة قد اتّخذها مقراً إلاّ أنّه كلّ سنة مثلاً في مكان منها ، يقصّر
 إذا سافر عن مقرّ سنته . (مسألة ٥٧) : إذا شكّ في أنّه أقام في منزله أو بلد
 آخر عشرة أيّام أو أقلّ بقي على التمام . « الثامن » : الوصول إلى حدّ
 الترخّص ، وهو المكان الذي يتوارى^(٢) عنه جدران بيوت البلد ويخفى عنه
 أذانه ، ويكفي تحقّق أحدهما مع عدم العلم بعدم تحقّق الآخر ، وأمّا مع العلم
 بعدم تحقّقه فالأحوط اجتماعهما ، بل الأحوط^(٣) مراعاة اجتماعهما مطلقاً ، فلو

(١) إذا لم يتخذ السفر عمله ولم يكن عازماً على عدم اتّخاذ الوطن كالسايح الذي لم يتخذ
 وطناً (خميني) .

إن لم يتخذ السفر شغلاً (گلپایگانی) .

(٢) بل يتوارى هو عن أهل البلد (آراكي) .

(٣) لا يترك (خميني) .

تحقق أحدهما دون الآخر إما يجمع بين القصر والتمام ، وإما يؤخر الصلاة إلى أن يتحقق الآخر ، وفي العود^(١) عن السفر أيضاً ينقطع حكم القصر إذا وصل إلى^(٢) حدّ الترخّص من وطنه أو محلّ إقامته^(٣) وإن كان الأحوط تأخير الصلاة إلى الدخول في منزله ، أو الجمع بين القصر والتمام إذا صلى قبله بعد الوصول إلى الحدّ . (مسألة ٥٨) : المناط^(٤) في خفاء الجدران خفاء جدران البيوت^(٥) لا خفاء الأعلام والقباب والمنارات ، بل ولا خفاء سور البلد إذا كان له سور ، ويكفي خفاء صورها وأشكالها وإن لم يخف^(٦) أشباحها . (مسألة ٥٩) : إذا كان البلد في مكان مرتفع بحيث يرى من بعيد يقدر كونه في الموضع المستوي ، كما أنّه إذا كان في موضع منخفض يخفى بيسير من السير أو كان هناك حائل يمنع عن رؤيته كذلك يقدر في الموضع المستوي ، وكذا إذا كانت البيوت على خلاف المعتاد من حيث العلوّ والانخفاض فإنّها تردّ إليه لكن الأحوط خفاؤها مطلقاً ، وكذا إذا كانت على مكان مرتفع فإنّ الأحوط خفاؤها مطلقاً . (مسألة ٦٠) : إذا لم يكن هناك بيوت ولا جدران يعتبر التقدير نعم في بيوت الأعراب ونحوهم ممّن لا جدران لبيوتهم يكفي^(٧) خفاؤها ولا يحتاج إلى تقدير الجدران . (مسألة ٦١) : الظاهر في خفاء الأذان كفاية عدم^(٨) تميّز

(١) الأحوط في العود مراعاة رفع الامارتين (خميني) .

(٢) اعتبار حد الترخّص في محل الإقامة لا سيما في العود إليه محل إشكال بل منع والأولى رعاية الاحتياط فيه (خوئي) .

(٣) يأتي الكلام فيه (خميني) .

(٤) قد مرّ الكلام (آراكي) .

(٥) بل المناط تواري أهل البيوت فإنه يستكشف به تواري المسافر عن البيوت (خوئي) .

(٦) الأحوط فيما بين الخفاءين الجمع أو تأخير الصلاة (گلپایگانی) .

(٧) فيه تأمل والأحوط تقديرها (خميني) .

(٨) الأقوى اعتبار خفائه بحيث لا يتميّز بين كونه أذاناً أو غيره (خميني) .

فصوله^(١) ، وإن كان الأحوط^(٢) اعتبار خفاء مطلق الصوت حتى المتردد بين كونه أذاناً أو غيره فضلاً عن المتميز كونه أذاناً مع عدم تميز فصوله . (مسألة ٦٢) : الظاهر عدم اعتبار^(٣) كون الأذان في آخر البلد في ناحية المسافرين في البلاد الصغيرة والمتوسطة ، بل المدار أذانها وإن كان في وسط البلد على مأذنة مرتفعة ، نعم في البلاد الكبيرة يعتبر كونه في أواخر البلد من ناحية المسافرين . (مسألة ٦٣) : يعتبر كون الأذان على مرتفع معتاد في أذان ذلك البلد ولو منارة غير خارجة عن المتعارف في العلو . (مسألة ٦٤) : المدار في عين الرائي وأذن السامع على المتوسط في الرؤية والسماع في الهواء الخالي عن الغبار والرياح ونحوهما من الموانع عن الرؤية أو السماع فغير المتوسط يرجع إليه ، كما أن الصوت الخارق في العلو يرد إلى المعتاد المتوسط . (مسألة ٦٥) : الأقوى عدم اختصاص اعتبار حد الترخّص بالوطن^(٤) فيجري في محل الإقامة أيضاً بل وفي المكان الذي بقي فيه ثلاثين يوماً متردداً ، وكما لا فرق في الوطن بين ابتداء السفر والعود عنه في اعتبار حد الترخّص ، كذلك في محل الإقامة ، فلو وصل في سفره إلى حد الترخّص من مكان عزم على الإقامة فيه ينقطع حكم السفر ، ويجب عليه أن يتم ، وإن كان الأحوط التأخير إلى الوصول إلى المنزل كما في الوطن ، نعم لا يعتبر حد الترخّص في غير الثلاثة كما إذا ذهب لطلب الغريم أو الأبق بدون قصد المسافة ، ثم في الأثناء قصدها

(١) الاكتفاء بتميز كونه أذاناً ولو مع عدم تميز فصوله لا يخلو عن وجه (خوئي) .

بل الأقوى اعتبار عدم تميز كونه أذاناً (گلپایگانی) .

(٢) لا يترك (آراكي) .

(٣) الأحوط اعتبار ذلك بل لا يخلو من وجه (خميني) .

الظاهر كفاية السماع مطلقاً في الاتمام ولزوم الخفاء المطلق في القصر (گلپایگانی) .

(٤) في جريانه في غيره إشكال فلا يترك مراعاة الاحتياط في محل الإقامة والتردد ذهاباً وعوداً

(خميني) .

بل الأقوى الاختصاص وإن كانت رعاية الاحتياط أولى (خوئي) .

فإنه يكفي فيه الضرب في الأرض . (مسألة ٦٦) : إذا شك في البلوغ إلى حد الترخّص بنى على عدمه^(١) فيبقى على التمام في الذهاب وعلى القصر في الإياب^(٢) . (مسألة ٦٧) : إذا كان في السفينة أو العربة فشرع في الصلاة قبل حدّ الترخّص بنى التمام ثم في الأثناء وصل إليه ، فإن كان قبل الدخول في قيام الركعة الثالثة أتمّها قصر^(٣) وصحت ، بل وكذا إذا دخل^(٤) فيه قبل الدخول في الركوع ، وإن كان بعده فيحتمل وجوب الإتمام لأنّ الصلاة على ما افتتحت لكنّه مشكل فلا يترك الاحتياط بالإعادة قصرأً أيضاً ، وإذا شرع في الصلاة في حال العود قبل الوصول إلى الحدّ بينة القصر ثم في الأثناء وصل إليه أتمّها تماماً وصحت . والأحوط في وجه إتمامها قصرأً ثم إعادتها تماماً^(٥) . (مسألة ٦٨) : إذا اعتقد الوصول إلى الحدّ فصلّى قصرأً ثم بان أنّه لم يصل إليه وجبت الإعادة أو القضاء تماماً^(٦) ، وكذا في العود إذا صلّى تماماً باعتقاد

(١) إلا إذا لزم منه محذور كمخالفة العلم الإجمالي أو التفصيلي كمن صلّى الظهر تماماً في الذهاب في مكان استصحاباً وأراد إتيان العصر في الإياب قصرأً في ذلك المكان (خميني) .

(٢) لكن إذا صلّى في الإياب قصرأً في موضع صلّى في الذهاب تماماً يجب عليه الجمع بين قضاء ما صلّى فيه تماماً وإعادة ما صلّى فيه قصرأً تماماً وقضاؤهما مع عدم الإعادة للعلم الإجمالي (گلپایگانی) .

(٣) والأحوط عدم الاكتفاء بمثل ذلك في جميع فروض المسألة ذهاباً وإياباً (گلپایگانی) .

(٤) بتخيل عدم الوصول قبل الإتمام وإلا فيشكل صحتها (خميني) .

(٥) لا وجه لهذا الاحتياط على مسلكه - قدس سرّه - من الحكم بصحة الصلاة تماماً وبحرمة ابطال الفريضة اختياراً بل الأحوط فيه إتمامها ثم إعادتها كذلك (خوئي) .

(٦) إن كان تكليفه التمام فعلاً أداء أو قضاء فالميزان هو حاله الفعلي في الأداء وقضاء ما فات منه حسب ما فات في جميع الفروع (خميني) .

يريد بذلك الإعادة في محل انكشاف الخلاف والقضاء خارج الوقت مع خروجه قبل وصوله إلى حد الترخّص وبذلك يظهر مراده من بقية ما ذكر في هذه المسألة (خوئي) . =

ج ١ في صلاة المسافر ٧٤٧

الوصول فبان عدمه وجبت الإعادة أو القضاء قصراً وفي عكس الصورتين بأن اعتقد عدم الوصول فبان الخلاف ينعكس الحكم فيجب الإعادة قصراً في الأولى وتاماً في الثانية . (مسألة ٦٩) : إذا سافر من وطنه وجاز عن حدّ الترخّص ثمّ في أثناء الطريق وصل إلى ما دونه إمّا لا عوجاج الطريق أو لأمر آخر كما إذا رجع لقضاء حاجة أو نحو ذلك فما دام هناك يجب عليه التمام^(١) ، وإذا جاز عنه بعد ذلك وجب عليه القصر إذا كان الباقي مسافة^(٢) ، وأمّا إذا سافر من محلّ الإقامة وجاز عن الحدّ ثمّ وصل إلى ما دونه أو رجع في الأثناء لقضاء حاجة بقي على التقصير^(٣) ، وإذا صلّى في الصورة الأولى بعد الخروج عن حدّ الترخّص قصراً ثمّ وصل إلى ما دونه فإن كان بعد بلوغ المسافة فلا إشكال في صحّة صلاته ، وأمّا إن كان قبل ذلك فالأحوط^(٤) وجوب الإعادة ، وإن كان يحتمل الإجزاء^(٥) إلحاقاً له بما لو صلّى ثمّ بدا له في السفر قبل بلوغ المسافة . (مسألة ٧٠) : في المسافة الدورية حول البلد دون حدّ الترخّص في تمام الدور أو بعضه^(٦) ممّا لم يكن الباقي قبله أو بعده مسافة يتمّ الصلاة .

= لا وجه لتعيين التمام بل تجب الإعادة على حسب حاله حين العمل والقضاء على ما فاتته وكذا في الفروع الآتية (گلیپایگانی) .

(١) لكن لا ينبغي ترك الاحتياط بالجمع في اعوجاج الطريق (خميني) .

(٢) بل مطلقاً مع عدم رجوعه عن قصده الأول (خميني) .

الظاهر كفاية كونه مسافة من مبدأ سفره إلى مقصده (خوئي) .

(٣) بل الأقوى التمام كالوطن (آراكي) .

(٤) بل الأقوى (گلیپایگانی) .

(٥) هذا الاحتمال قوي في غير اعوجاج الطريق مع بقائه على قصده الأول ولا يترك الاحتياط

في صورة الاعوجاج (خميني) .

(٦) في وجوب التمام عليه في فرض كون بعض الدور دون حدّ الترخّص إشكال والأحوط الجمع (خوئي) .

٦٨ - فصل في قواطع السفر موضوعاً أو حكماً

وهي أمور : « أحدها » : الوطن فإنَّ المرور عليه قاطع للسفر وموجب للتمام ما دام فيه أو في ما دون حدِّ الترخُّص منه ، ويحتاج في العود إلى القصر بعده إلى قصد مسافة جديدة ولو ملفقة مع التجاوز عن حدِّ الترخُّص ، والمراد به المكان الذي اتَّخذ مسكناً^(١) ومقرّاً له دائماً^(٢) بلداً كان أو قرية أو غيرهما ، سواء كان مسكناً لأبيه وأمه ومسقط رأسه أو غيره ممّا استجده ، ولا يعتبر فيه بعد الاتِّخاذ المزبور حصول ملك له فيه ، نعم يعتبر فيه الإقامة فيه بمقدار يصدق عليه عرفاً أنّه وطنه ، والظاهر أنّ المصدق المذكور يختلف بحسب الأشخاص والخصوصيّات ، فربما يصدق بالإقامة فيه بعد القصد المزبور شهراً أو أقلّ ، فلا يشترط الإقامة ستة أشهر ، وإن كان أحوط فقبله يجمع بين القصر والتمام إذا لم ينو إقامة عشرة أيام . (مسألة ١) : إذا أعرض عن وطنه الأصليّ أو المستجدّ وتوطّن في غيره فإن لم يكن له فيه ملك أصلاً أو كان ولم يكن قابلاً للسكنى كما إذا كان له فيه نخلة أو نحوها أو كان قابلاً له ولكن لم يسكن فيه ستة أشهر بقصد التوطّن الأبديّ يزول عنه حكم الوطنيّة ، فلا يوجب المرور عليه قطع حكم السفر ، وأمّا إذا كان له فيه ملك قد سكن فيه بعد اتّخاذه وطناً له دائماً ستة أشهر فالمشهور على أنّه بحكم الوطن العرفيّ ، وإن أعرض عنه^(٣)

(١) الظاهر عدم اعتبار شيء من القيود في الوطن الأصلي بل المكان الذي هو مسقط رأسه ووطن أبويه وطنه ولو قصد الاعراض عنه ولا يخرج عن الوطنيّة إلا بالإعراض العملي (خميني) .

(٢) لا يعتبر الدوام فيه نعم يعتبر أن لا يصدق على المقيم فيه عنوان المسافر عرفاً (خوئي) .

لا يبعد عدم اعتبار قصد الدوام خصوصاً في الأصلي نعم يضرّ التوقيت في المستجدّ (گلپایگانی) .

(٣) ما ذكره المشهور من ثبوت الوطن الشرعي هو الصحيح وإنما يتحقق بوجود منزل مملوك =

إلى غيره ، ويسمونه بالوطن الشرعي ويوجبون عليه التمام إذا مر عليه ما دام بقاء ملكه فيه ، لكن الأقوى عدم جريان حكم الوطن عليه بعد الإعراض ، فالوطن الشرعي غير ثابت ، وإن كان الأحوط الجمع بين إجراء حكم الوطن وغيره عليه فيجمع فيه بين القصر والتمام إذا مر عليه ولم ينو إقامة عشرة أيام ، بل الأحوط الجمع إذا كان له نخلة أو نحوها مما هو غير قابل للسكنى وبقي فيه بقصد التوطن ستة أشهر ، بل وكذا إذا لم يكن سكناه بقصد التوطن بل بقصد التجارة مثلاً . (مسألة ٢) : قد عرفت عدم ثبوت الوطن الشرعي وأنه منحصر في العرفي فنقول : يمكن تعدد الوطن العرفي بأن يكون له منزلان في بلدين أو قريتين من قصده السكنى فيهما أبداً في كل منهما مقداراً من السنة ، بأن يكون له زوجتان ، مثلاً كل واحدة في بلدة يكون عند كل واحدة ستة أشهر أو بالاختلاف ، بل يمكن الثلاثة أيضاً ، بل لا يبعد الأزيد^(١) . أيضاً .

(مسألة ٣) : لا يبعد أن يكون الولد تابعاً^(٢) لأبويه^(٣) أو أحدهما في الوطن ما لم يعرض بعد بلوغه عن مقرهما وإن لم يلتفت بعد بلوغه إلى التوطن فيه أبداً فيعد وطنهما وطناً له أيضاً إلا إذا قصد الاعراض^(٤) عنه سواء كان وطناً أصلياً لهما ومحلاً لتولده أو وطناً مستجداً لهما ، كما إذا أعرض عن وطنهما الأصلي

= له في محل قد سكنه ستة أشهر متصلة عن قصد وثبة فإذا تحقق ذلك أتم المسافر صلاته كلما دخله إلا أن يزول ملكه (خوئي) .

- (١) مشكل (خميني) .
 (٢) ليس المناط بالتابعة في ذلك كونه ولدًا ولا غير بالغ شرعاً بل المناط هو التبعية العرفية وعدم الاستقلال في التعيش والإرادة فربما كان الولد الصغير المميز مستقلاً فيهما غير تابع عرفاً وربما يكون بعض الكبار غير مستقل كالبنات في أوائل بلوغهن بل ربما يكون التابع غير الولد فتحقق التبعية بالنسبة إلى الأجنبي أيضاً فضلاً عن القريب هذا كله في الوطن المستجد وأما الوطن الأصلي فقد مر الكلام فيه (خميني) .
 (٣) في عدم تأثير قصد الخلاف والترديد قبل البلوغ مطلقاً والاحتياج إلى القصد بعده تأمل (آراكي)
 (٤) وأعرض فعلاً وخرج (غلپایگانی) .

وأخذنا مكاناً آخر وطناً لهما وهو معهما قبل بلوغه ثم صار بالغاً^(١) وأما إذا أتيا بلدة أو قرية وتوطنا فيها وهو معهما مع كونه بالغاً فلا يصدق وطناً له إلا مع قصده بنفسه . (مسألة ٤) : يزول حكم الوطنية بالإعراض والخروج ، وإن لم يتخذ بعد وطناً آخر ، فيمكن أن يكون بلا وطن مدة مديدة . (مسألة ٥) : لا يشترط في الوطن إباحة المكان الذي فيه ، فلو غصب داراً في بلد وأراد السكنى فيها أبداً يكون وطناً له ، وكذا إذا كان بقاءه في بلد حراماً عليه من جهة^(٢) كونه قاصداً لارتكاب حرام أو كان منهياً عنه من أحد والديه أو نحو ذلك . (مسألة ٦) : إذا تردّد بعد العزم على التوطن أبداً فإن كان قبل أن يصدق عليه الوطن عرفاً بأن لم يبق في ذلك المكان بمقدار الصدق فلا إشكال في زوال الحكم وإن لم يتحقق الخروج والإعراض ، بل وكذا إن كان بعد الصدق في الوطن المستجد^(٣) وأما في الوطن الأصلي إذا تردّد في البقاء فيه وعدمه ففي زوال حكمه قبل الخروج والإعراض إشكال^(٤) لاحتمال صدق الوطنية ما لم يعزم على العدم ، فالأحوط الجمع بين الحكمين . (مسألة ٧) : ظاهر كلمات العلماء رضوان الله عليهم اعتبار قصد التوطن أبداً في صدق الوطن العرفي ، فلا

(١) الحكم بالتابعة بمجرد عدم البلوغ الشرعي مشكل بل الظاهر أن المميز المستقل القاصد للخلاف ليس بتابع عرفاً والبالغ المقهور الغير القاصد للخلاف تابع فالمناط الصدق العرفي (گلپایگانی) .

(٢) في المثالين مناقشة (خميني) .

(٣) الأقوى بقاءه فيه فضلاً عن الوطن الأصلي والاحتمال المذكور في غاية الضعف (خميني) .

(٤) والأظهر عدم الزوال بل الحال كذلك في المستجد (خوئي) .

الأقوى بقاء الوطنية ما لم يتحقق الإعراض والخروج كما لا يبعد ذلك في المستجد بعد الصدق (گلپایگانی) .

يكفي العزم على السكنى إلى مدة مديدة كثلاثين سنة أو أزيد ، لكنه مشكل^(١) فلا يبعد^(٢) الصديق العرفي بمثل ذلك والأحوط في مثل^(٣) إجراء الحكّمين بمراعاة الإحتياط . « الثاني » : من قواطع السفر العزم على إقامة عشرة أيّام متواليات في مكان واحد من بلد أو قرية أو مثل بيوت الأعراب أو فلاة من الأرض أو العلم بذلك وإن كان لا عن اختيار ولا يكفي الظنّ بالبقاء فضلاً عن الشكّ ، والليالي المتوسطة داخلية بخلاف الليلة الأولى والأخيرة ، فيكفي عشرة أيّام وتسع ليال ، ويكفي تلفيق اليوم المنكسر من يوم آخر على الأصحّ ، فلو نوى المقام عند الزوال من اليوم الأوّل إلى الزوال من اليوم الحادي عشر كفى ، ويجب عليه الإتمام ، وإن كان الأحوط الجمع ، ويشترط وحدة محلّ الإقامة ، فلو قصد الإقامة في أمكنة متعدّدة عشرة أيّام لم ينقطع حكم السفر ، كأن عزم على الإقامة في النجف والكوفة أو في الكاظمين وبغداد ، أو عزم على الإقامة في رستاق من قرية إلى قرية من غير عزم على الإقامة في واحدة منها عشرة أيّام ، ولا يضرب بوحدة المحلّ فصل مثل الشطّ بعد كون المجموع بلداً واحداً كجانبى الحلة وبغداد ونحوهما ، ولو كان البلد خارجاً عن المتعارف في الكبير فاللازم قصد الإقامة في المحلّة منه إذا كانت المحلّات منفصلة ، بخلاف ما إذا كانت متّصلة إلّا إذا كان كبيراً جداً^(٤) بحيث لا يصدق وحدة المحلّ ، وكان كنيّة

(١) الاشكال في صدق التوطن عرفاً لا يضر بوجوب التمام إذا لم يصدق عليه عنوان المسافر مع كونه منزلاً له ومحللاً لأهله (خوئي) .

(٢) فيه إشكال فلا يترك الاحتياط وإن كان عدم إجراء حكم الوطنية خصوصاً في بعض الموارد لا يخلو من قرب (خميني) .

قد مر أن التوقيت مضّر في المستجدة منه نعم لا يبعد صدق الوطن عرفاً إذا كان الوقت كثيراً جداً بحيث يعدّ له مسكناً دائماً عندهم (گلپایگانی) .

(٣) لا يترك (آراكي) .

(٤) الاعتبار إنما هو بوحدة البلد وكبره لا يتأفها كما تقدم (خوئي) .

الإقامة في رستاق مشتمل على القرى مثل قسطنطينية ونحوها . (مسألة ٨) : لا يعتبر في نية الإقامة قصد عدم الخروج عن خطة سور البلد على الأصح ، بل لو قصد حال نيتها الخروج إلى بعض بساتينها ومزارعها ونحوها من حدودها مما لا ينافي صدق إسم الإقامة في البلد عرفاً جرى عليه حكم المقيم حتى إذا كان من نيته الخروج عن حد الترخّص ، بل إلى ما دون الأربعة إذا كان قاصداً للعود عن قريب بحيث لا يخرج عن صدق الإقامة في ذلك المكان عرفاً ، كما إذا كان من نيته الخروج^(١) نهاراً^(٢) والرجوع قبل الليل^(٣) . (مسألة ٩) : إذا كان محل الإقامة بريئة فقراء لا يجب التضييق في دائرة المقام ، كما لا يجوز التوسيع كثيراً بحيث يخرج عن صدق وحدة المحل ، فالمدار على صدق الوحدة عرفاً ، وبعد ذلك لا ينافي الخروج عن ذلك المحل إلى أطرافه بقصد العود إليه ، وإن كان إلى الخارج عن حد الترخّص بل إلى ما دون الأربعة كما ذكرنا في البلد ، فجواز نية الخروج^(٤) إلى ما دون الأربعة لا يوجب جواز توسيع محل الإقامة كثيراً ، فلا يجوز جعل محلّها مجموع ما دون الأربعة بل يؤخذ على المتعارف وإن كان يجوز التردّد إلى ما دون الأربعة على وجه لا يضرّ بصدق الإقامة فيه . (مسألة ١٠) : إذا علّق الإقامة على أمر مشكوك الحصول لا يكفي ، بل وكذا لو كان مظنون الحصول فإنّه ينافي العزم على البقاء المعتبر فيها نعم لو كان عازماً

= الكبر لا يضر مع الاتصال إلا إذا كان خلاف العادة كان يكون بين المحلات مثلاً فراسخ (گلپایگانی) .

- (١) مشكل بل لا بدّ من نية إقامة العشرة بتمامها في البلد وما بحكمه (گلپایگانی) .
- (٢) فيه إشكال بل منع إذا أراد صدور ذلك في خلال الإقامة مكرراً نعم لا بأس بنحو ساعة وساعتين مما لا يضر عرفاً بإقامة عشرة أيام في البلد (خميني) .
- (٣) تحقق قصد الإقامة إذا كان من نيته الخروج في تمام النهار من أول الأمر لا يخلو من إشكال والقدر المتيقن من الخروج الذي لا يضر بالإقامة ما كان يسيراً كالساعة مثلاً وفي ذلك لا يترك الاحتياط بالجمع (خوئي) .
- (٤) قد مرّ الإشكال في نية الخروج (گلپایگانی) .

على البقاء لكن احتمال^(١) حدوث المانع لا يضر . (مسألة ١١) : المجبور على الإقامة عشراً والمكره عليها يجب عليه التمام ، وإن كان من نيته الخروج على فرض رفع الجبر والإكراه ، لكن بشرط أن يكون عالماً بعدم ارتفاعهما وبقائه عشرة أيام كذلك . (مسألة ١٢) : لا تصح نية الإقامة^(٢) في بيوت الأعراب ونحوها ما لم يطمئن بعدم الرحيل عشرة أيام إلا إذا عزم على المكث بعد رحلتهم إلى تمام العشرة . (مسألة ١٣) : الزوجة والعبد إذا قصدوا المقام بمقدار ما قصده الزوج والسيد والمفروض أنهما قصدوا العشرة لا يبعد^(٣) كفايته في تحقق الإقامة بالنسبة إليهما^(٤) ، وإن لم يعلما حين القصد أن مقصد الزوج والسيد هو العشرة ، نعم قبل العلم بذلك عليهما التقصير ويجب عليهما التمام بعد الاطلاع وإن لم يبق إلا يومين أو ثلاثة فالظاهر وجوب الإعادة أو القضاء عليهما بالنسبة إلى ما مضى ممّا صلياً قصراً ، وكذا الحال إذا قصد المقام بمقدار ما قصده رفاقه وكان مقصدهم العشرة فالقصد الاجمالي كاف^(٥) في تحقق الإقامة ، لكن الأحوط الجمع في الصورتين بل لا يترك الاحتياط . (مسألة ١٤) : إذا قصد المقام إلى آخر الشهر مثلاً وكان عشرة كفى^(٦)

(١) احتمالاً لا يعتني به العقلاء (خميني) .

احتمالاً غير معتنى به عند العقلاء (گلپایگانی) .

(٢) بشرط أن يكون الاحتمال موهوماً وإلا فلا يتحقق معه قصد الإقامة على الأظهر (خوئي) .

(٣) الأقوى عدم الكفاية فيه وفي الفرع الآتي (خميني) .

بل يبعد (آراكي) .

بل يبعد ولا بد من قصد العشرة تفصيلاً (گلپایگانی) .

(٤) بل هو بعيد جداً وكذا الحال في قصد المقام بمقدار ما قصده رفاقه (خوئي) .

(٥) الأقوى عدم كفايته (آراكي) .

(٦) الظاهر عدم الكفاية (خميني) .

بعيد جداً (آراكي) .

وإن لم يكن عالماً به حين القصد^(١) بل وإن كان عالماً بالخلاف ، لكن الأحوط^(٢) في هذه المسألة أيضاً الجمع بين القصر والتمام بعد العلم بالحال لاحتمال اعتبار العلم حين القصد . (مسألة ١٥) : إذا عزم على إقامة العشرة ثم عدل عن قصده فإن كان صلى مع العزم المذكور رباعية بتمام بقي على التمام ما دام في ذلك المكان ، وإن لم يصل أصلاً أو صلى مثل الصبح والمغرب أو شرع في الرباعية لكن لم يتمها ، وإن دخل في ركوع الركعة الثالثة رجع إلى القصر ، وكذا لو أتى بغير الفريضة الرباعية ممّا لا يجوز فعله للمسافر كالنوافل والصوم ونحوهما ، فإنه يرجع إلى القصر مع العدول ، نعم الأولى الاحتياط مع الصوم إذا كان العدول عن قصده بعد الزوال وكذا لو كان العدول في أثناء الرباعية بعد الدخول في ركوع الركعة الثالثة ، بل بعد القيام إليها وإن لم يركع بعد . (مسألة ١٦) : إذا صلى رباعية بتمام بعد العزم على الإقامة لكن مع الغفلة عن إقامته ثم عدل فالظاهر كفايته في البقاء على التمام ، وكذا لو صلاًها تماماً لشرف البقعة كمواطن التخيير ولو مع الغفلة^(٣) عن الإقامة وإن كان الأحوط^(٤) الجمع بعد العدول حينئذ ، وكذا في الصورة الأولى . (مسألة ١٧) : لا يشترط في تحقق الإقامة كونه مكلفاً بالصلاة فلو نوى الإقامة وهو غير بالغ ثم بلغ في أثناء العشرة وجب عليه التمام في بقية الأيام ، وإذا أراد التطوع بالصلاة قبل البلوغ يصلي تماماً ، وكذا إذا نواها وهو مجنون إذا كان ممن يتحقق منه القصد أو نواها حال الإفاقة ثم جن ثم أفاق وكذا إذا كانت

(١) فإنه قاصد لواقع المقام عشرة أيام وإن لم يقصد عنوانه نعم إذا قصد الإقامة من يوم الواحد والعشرين إلى آخر الشهر واحتمل نقصانه بيوم وصادف أنه لم ينقص لم يكفي ذلك في الحكم بالتمام والفرق بين الصورتين لا يكاد يخفى (خوي) .
 (٢) هذا الاحتياط لا يترك (گلپایگانی) .
 (٣) الظاهر أن كلمة « ولو » هنا زائدة (گلپایگانی) .
 (٤) لا يترك في الصورتين وإن كان تعين القصر لا يخلو من وجه (خميني) .

حائضاً حال النية فإنها تصلي ما بقي بعد الطهر من العشرة تماماً ، بل إذا كانت حائضاً تمام العشرة يجب عليها التمام ما لم تنشأ سفرأ . (مسألة ١٨) : إذا فاتته الرباعية بعد العزم على الإقامة ثم عدل عنها بعد الوقت فإن كانت ممأ يجب قضاؤها وأتى بالقضاء تماماً ثم عدل فالظاهر^(١) كفايته في البقاء على التمام^(٢) وأما إن عدل قبل إتيان قضائها أيضاً فالظاهر العود إلى القصر وعدم كفاية استقرار القضاء عليه تماماً ، وإن كان الأحوط الجمع حينئذ ما دام لم يخرج ، وإن كانت ممأ لا يجب قضاؤه كما إذا فاتت لأجل الحيض أو النفاس ثم عدلت عن النية قبل إتيان صلاة تأمة رجعت إلى القصر فلا يكفي مضى وقت الصلاة في البقاء على التمام . (مسألة ١٩) : العدول عن الإقامة قبل الصلاة تماماً قاطع لها من حينه ، وليس كاشفاً عن عدم تحققها من الأول ، فلو فاتته حال العزم عليها صلاة أو صلوات أيام ثم عدل قبل أن يصلي صلاة واحدة بتمام يجب عليه قضاؤها تماماً ، وكذا إذا صام يوماً أو أياماً حال العزم عليها ثم عدل قبل أن يصلي صلاة واحدة بتمام فصيامه صحيح ، نعم لا يجوز له الصوم بعد العدول لأن المفروض انقطاع الإقامة بعده . (مسألة ٢٠) : لا فرق في العدول عن قصد الإقامة بين أن يعزم على عدمها أو يتردد فيها في أنه لو كان بعد الصلاة تماماً بقي على التمام ، ولو كان قبله رجع إلى القصر . (مسألة ٢١) : إذا عزم على الإقامة فنوى الصوم ثم عدل بعد الزوال قبل الصلاة تماماً رجع إلى القصر في صلاته ، لكن صوم ذلك اليوم صحيح^(٣) لما عرفت من أن العدول قاطع من حينه لا كاشف ، فهو كمن صام ثم سافر بعد الزوال . (مسألة ٢٢) :

(١) فيه إشكال (گلبایگانی) .

(٢) فيه إشكال بل منع فإن الظاهر من الرواية استناد إتمام الصلاة إلى نية الإقامة حالها بحيث لو كان العدول قبله لزم عليه القصر والمفروض أن لزوم التمام في القضاء ليس كذلك

(خوئي) .

(٣) فيه إشكال فلا يترك الاحتياط بالاتمام والقضاء (گلبایگانی) .

إذا تَمَّت العشرة لا يحتاج في البقاء على التمام إلى إقامة جديدة ، بل إذا تحقَّق بإتيان رباعية تامة كذلك ، فما دام لم ينشأ سفرًا جديدًا يبقى على التمام .
(مسألة ٢٣) : كما أنَّ الإقامة موجبة للصلاة تمامًا ولوجوب أو جواز الصوم كذلك موجبة لاستحباب النوافل الساقطة حال السفر ولوجوب الجمعة ونحو ذلك من أحكام الحاضر . (مسألة ٢٤) : إذا تحققت الإقامة^(١) وتَمَّت العشرة^(٢) أولاً وبدا للمقيم الخروج إلى ما دون المسافة ولو ملفقة فللمسألة صور :
« الأولى » : أن يكون عازماً على العود إلى محل الإقامة واستئناف إقامة عشرة أخرى ، وحكمه وجوب التمام في الذهاب والمقصد والإياب ومحل الإقامة الأولى وكذا إذا كان عازماً على الإقامة في غير محل الإقامة الأولى مع عدم كون ما بينهما مسافة . « الثانية »^(٣) : أن يكون عازماً على عدم العود إلى محل الإقامة ، وحكمه وجوب القصر إذا كان ما بقي من محل إقامته إلى مقصده مسافة ، أو كان مجموع ما بقي مع العود إلى بلده أو بلد آخر مسافة ، ولو كان ما بقي أقل من أربعة^(٤) على الأقوى^(٥) من كفاية التلقيق^(٦) ولو كان الذهاب

(١) أي استقر حكم التمام بالعزم على الإقامة وإتيان صلاة تامة من غير مدخلة لبقاء العشرة (خميني) .

(٢) وفي حكم تمامية العشرة الاتيان بصلاة تامة (خوئي) .

وكذلك الحكم لو صلى رباعية تامة ثم بدا له الخروج قبل تمام العشرة (گلپایگانی) .

(٣) في هذه الصورة إذا كان خارجاً عن محل إقامته إلى ما دون المسافة فإن كان من أول الأمر عازماً على مقصد يكون بينه وبين محل الإقامة مسافة فلا إشكال في القصر لكنه ليس من الصور المفروضة في صدر المسألة وإن بدا له بعد الخروج إلى ما دون المسافة الذهاب إلى مسافة فحكمه التمام قبل العزم على طي المسافة والقصر بعد التلبس بالسير والأحوط الجمع بعد العزم قبل التلبس وإن كان الأقرب هو القصر (خميني) .

(٤) قد مرَّ اشتراط الأربعة في كل من الذهاب والإياب (گلپایگانی) .

(٥) مرَّ ما فيه (آراكي) .

(٦) هذا ليس من صور التلقيق لعدم الرجوع إلى ما ذهب منه بل هو من المسافة الامتدادية ففيها القصر على أي حال (خميني) .

أقل من أربعة . « الثالثة »^(١) : أن يكون عازماً على العود إلى محل الإقامة من دون قصد إقامة مستأنفة ، لكن من حيث أنه منزل من منازل في سفره الجديد ، وحكمه وجوب القصر أيضاً^(٢) في الذهاب^(٣) والمقصد ومحل الإقامة . « الرابعة » : أن يكون عازماً على العود إليه من حيث أنه محل إقامة ، بأن لا يكون حين الخروج معرضاً عنه ، بل أراد قضاء حاجة في خارجه والعود إليه ثم إنشاء السفر منه ولو بعد يومين أو يوم بل أو أقل والأقوى في هذه الصورة البقاء على التمام^(٤) في الذهاب والمقصد والإياب ومحل الإقامة ما لم ينشئ سفرأ ، وإن كان الأحوط الجمع في الجميع خصوصاً في الإياب ومحل الإقامة . « الخامسة » : أن يكون عازماً على العود إلى محل الإقامة لكن مع التردد في الإقامة بعد العود وعدمها ، وحكمه أيضاً وجوب التمام والأحوط الجمع كالصورة الرابعة . « السادسة » : أن يكون عازماً على العود مع الذهول عن الإقامة وعدمها ، وحكمه أيضاً وجوب التمام^(٥) والأحوط الجمع كالسابقة . « السابعة »^(٦) : أن يكون متردداً في العود وعدمه^(٧) أو ذاهلاً عنه ، ولا يترك

= تقدم أن الأقوى خلافه (خوئي) .

(١) وجوب القصر في الذهاب والمقصد محل تأمل فلا يترك الاحتياط بالجمع وإن كان وجوب التمام فيهما لا يخلو من وجه (خميني) .

(٢) هذا في خصوص إيباه عن المقصد وأما فيه وفي الذهاب إليه فحكمه التمام على الأظهر (خوئي) .

(٣) إن لم يكن الذهاب أقل من أربعة وإلا فيحتمل فيه وفي المقصد (گلپایگانی) .

(٤) الأقوى كونها كالثالثة لكن الأحوط الجمع ما لم ينشئ السفر من محل إقامته (گلپایگانی) .

(٥) إن كان ذاهلاً عن السفر منه أيضاً وأما مع الالتفات إلى عزم السفر منه فالأقوى كونها كالثالثة (گلپایگانی) .

(٦) الأقوى هو البقاء على التمام في هذه الصورة بشقيها حتى ينشأ سفرأ جديداً (خميني) .

(٧) إذا كان تردده أو غفلته تردداً في السفر أو غفلة عنه فالظاهر وجوب التمام عليه في جميع المواضع الأربعة (خوئي) .

الاحتياط^(١) بالجمع فيه^(٢) في الذهاب والمقصد والإياب ومحل الإقامة إذا عاد إليه إلى أن يعزم على الإقامة أو ينشئ السفر ، ولا فرق في الصور التي قلنا فيها بوجوب التمام بين أن يرجع إلى محل الإقامة في يومه أو ليلته أو بعد أيام ، هذا كله إذا بدا له الخروج إلى ما دون المسافة بعد العشرة أو في أثنائها بعد تحقق الإقامة^(٣) وأما إذا كان من عزمه الخروج في حال نية الإقامة فقد مر^(٤) أنه إن كان من قصده الخروج والعود عملاً قريب وفي ذلك اليوم من غير أن يبيت خارجاً عن محل الإقامة فلا يضر^(٥) بقصد إقامته ويتحقق معه ، فيكون حاله بعد ذلك حال من بدا له ، وأما إن كان من قصده الخروج إلى ما دون المسافة في ابتداء نيته مع البيوتة هناك ليلة أو أزيد فيشكل معه تحقق^(٦) الإقامة . والأحوط الجمع من الأول إلى الآخر إلا إذا نوى الإقامة بدون القصد المذكور جديداً أو يخرج مسافراً . (مسألة ٢٥) : إذا بدا للمقيم السفر ثم بدا له العود إلى محل الإقامة والبقاء عشرة أيام فإن كان ذلك بعد بلوغ أربعة فراسخ قصر في الذهاب والمقصد والعود، وإن كان قبله فيقصر حال الخروج بعد التجاوز عن حد الترخّص إلى حال العزم على العود، ويتم عند العزم عليه، ولا يجب عليه قضاء ما صلي^(٧) قصراً، وأما إذا بدله العود بدون إقامة جديدة بقي على القصر^(٨)

(١) مع فرض عدم انشاء السفر يتم (آراكي) .

(٢) بل يتم ما لم ينشئ السفر (غلپایگانی) .

(٣) هذا مع تحقق صلاة تامة وإلا فحكم قصد الخروج في الأثناء حكمه من أول الأمر (خوئي) .

(٤) قد مرّ ما هو الأقوى (خميني) .

(٥) قد مرّ الإشكال فيه (غلپایگانی) .

(٦) بل الظاهر عدم تحققها فيتعين عليه القصر والأحوط الجمع (خميني) .

(٧) فيه إشكال والاحتياط لا يترك (خوئي) .

(٨) إن كان ما بقي من الذهاب أربعة أو أزيد وإلا فالأحوط الجمع في الذهاب وكذلك في المقصد ومحل الإقامة ما لم ينشئ سفرًا جديداً (غلپایگانی) .

حتى في محل الإقامة^(١) لأن المفروض الإعراض عنه وكذا لو ردته الريح أو رجع لقضاء حاجة كما مر سابقاً . (مسألة ٢٦) : لو دخل في الصلاة بنية القصر ثم بدا له الإقامة في أثنائها أتمها وأجزأت ، ولو نوى الإقامة ودخل في الصلاة بنية التمام فبدا له السفر فإن كان قبل الدخول في الركعة الثالثة أتمها قصرأ واجتزأ بها ، وإن كان بعده بطلت^(٢) ورجع إلى القصر^(٣) مادام لم يخرج^(٤) وإن كان الأحوط إتمامها تماماً وإعادة قصرأ ، والجمع بين القصر والإتمام ما لم يسافر كما مر . (مسألة ٢٧) : لا فرق في إيجاب الإقامة لقطع حكم السفر وإتمام الصلاة بين أن يكون محللة أو محرمة ، كما إذا قصد الإقامة لغاية محرمة من قتل مؤمن أو سرقة ماله أو نحو ذلك ، وكما إذا نهاه عنها والده أو سيده أو لم يرض بها زوجها . (مسألة ٢٨) : إذا كان عليه صوم واجب معين غير رمضان كالنذر^(٥) أو الاستيجار أو نحوهما وجب^(٦) عليه الإقامة مع الإمكان . (مسألة ٢٩) : إذا بقي من الوقت أربع ركعات وعليه الظهران ففي جواز الإقامة إذا كان مسافراً وعدمه من حيث استلزامه تفويت الظهر وصيرورتها قضاء إشكال فالأحوط عدم نية الإقامة مع عدم الضرورة^(٧) نعم لو كان حاضراً وكان الحال كذلك لا يجب عليه^(٨) السفر لإدراك الصلاتين في الوقت .

(١) هذا إذا كان رجوعه إليه من حيث أنه أحد منازل في سفره وأما في غيره كمن قصد المقام في النجف ثم خرج إلى الكوفة قاصداً للمسافة فبدا له ورجع للزيارة ناوياً للعود إلى سفره من طريق الكوفة فالبقاء على القصر فيه مشكل فلا يترك الاحتياط بالجمع (خوئي) .
 (٢) إذا لم يصل إلى حد الركوع يرجع ويتم قصرأ وإذا وصل فالأحوط الاتمام ثم إعادة قصرأ (آراكي)
 (٣) هذا إذا دخل في ركوع الركعة الثالثة وإلا فحكمه حكم من عدل قبل الدخول في الثالثة (خوئي) .

(٤) هذه الجملة من غلط النسخ أو سهو القلم (خوئي) .

(٥) يشكل الوجوب في النذر (آراكي) .

(٦) لا تجب الإقامة في النذر المعين (خميني) .

(٧) بل الأظهر ذلك (خوئي) .

(٨) الأحوط الوجوب فيما يقيد قصد السفر (آراكي) .

(مسألة ٣٠) : إذا نوى الإقامة ثم عدل عنها وشك في أن عدوله كان بعد الصلاة تماماً حتى يبقى على التمام أو لا ، بنى على عدمها فيرجع إلى القصر^(١) . (مسألة ٣١) : إذا علم بعد نية الإقامة بصلاة أربع ركعات والعدول عن الإقامة ولكن شك في المتقدم منهما مع الجهل بتاريخهما رجع إلى القصر^(٢) مع البناء على صحة الصلاة^(٣) لأن الشرط في البقاء على التمام وقوع الصلاة تماماً حال العزم على الإقامة وهو مشكوك . (مسألة ٣٢) : إذا صلى تماماً ثم عدل ولكن تبين بطلان صلاته رجع إلى القصر وكان كمن لم يصل ، نعم إذا صلى بنية التمام وبعد السلام شك في أنه سلم على الأربع أو على الاثنين أو الثلاث بنى على أنه سلم على الأربع ، ويكفيه^(٤) في البقاء على حكم التمام إذا عدل عن الإقامة بعدها . (مسألة ٣٣) : إذا نوى الإقامة ثم عدل عنها بعد خروج وقت الصلاة وشك في أنه هل صلى في الوقت حال العزم على الإقامة أم لا بنى على أنه صلى ، لكن في كفايته في البقاء على حكم التمام إشكال ، وإن كان لا يخلو من قوة^(٥) خصوصاً إذا بنينا^(٦) على أن

(١) بل يتم على الظاهر (گلیایگانی) .

(٢) فيه إشكال فالأحوط الجمع (خميني) .

بل يتم (آراكي) .

بل يتم والظاهر أن العزم على الإقامة موضوع لوجوب التمام والرجوع قبل الصلاة التامة رافع له وهو مشكوك (گلیایگانی) .

(٣) هذا مناف للعلم الاجمالي بل للعلم التفصيلي ببطلان العصر إذا صلى الظهر تماماً ولا يبعد الحكم بالبقاء على التمام لكن الاحتياط بإعادة ما صلاه قصراً وبالجمع بين القصر والتمام في بقية صلاته لا ينبغي تركه (خوئي) .

(٤) فيه إشكال فلا يترك الاحتياط (خميني) .

(٥) في القوة إشكال والأحوط الجمع (خميني) .

(٦) هذا المبني في الشك بعد الوقت ضعيف لكن الرفع لحكم التمام وهو الرجوع قبل الصلاة مشكوك فيحكم ببقائه (گلیایگانی) .

قاعدة الشك بعد الفراغ أو بعد الوقت إنما هي من باب الأمارات لا الأصول العملية . (مسألة ٣٤) : إذا عدل عن الإقامة بعد الإتيان بالسلام الواجب وقبل الإتيان بالسلام الأخير الذي هو مستحب فالظاهر كفايته في البقاء على حكم التمام . وفي تحقق الإقامة ، وكذا لو كان^(١) عدوله قبل الإتيان بسجدي السهو إذا كانتا عليه بل وكذا لو كان قبل الإتيان بقضاء الأجزاء المنسية كالسجدة والتشهد المنسيين بل وكذا لو كان قبل الإتيان بصلاة الاحتياط^(٢) أو في أثناءها إذا شك في الركعات ، وإن كان الأحوط^(٣) فيه الجمع بل وفي الأجزاء المنسية^(٤) . (مسألة ٣٥) : إذا اعتقد أن رفقاءه قصدوا الإقامة فقصدوا ثم تبين أنهم لم يقصدوا فهل يبقى على التمام أو لا ؟ فيه صورتان^(٥) : « إحداهما » : أن يكون قصده مقيداً بقصدهم . « الثانية » : أن يكون اعتقاده داعياً له إلى القصد من غير أن يكون مقيداً بقصدهم ، ففي الأولى يرجع إلى التقصير^(٦) وفي الثانية يبقى على التمام ، والأحوط الجمع في الصورتين . « الثالث » : من القواطع التردد في البقاء وعدمه ثلاثين يوماً إذا كان بعد بلوغ المسافة ، وأما إذا كان قبل بلوغها فحكمه التمام حين التردد لرجوعه إلى التردد

(١) فيه إشكال والاحتياط لا يترك (آراكي) .

(٢) الظاهر الرجوع إلى القصر في هذا الفرض (خميني) .

إذا عدل في أثناء صلاة الاحتياط أو قبلها رجع إلى القصر على الأظهر (خوئي) .

(٣) لا يترك (گلپایگانی) .

(٤) لا يترك الاحتياط إذا عدل قبل الاتيان بها (خوئي) .

(٥) الصورة الأولى ليست من المفروض لأن الظاهر من التقييد أنه قصد البقاء بقدر ما قصدوا وهو غير ما في الفرض وأما إن كان المراد من التقييد أنه قصد بقاء العشرة التي يبقى فيها

الرفقة باعتقاد قصدهم فالظاهر البقاء على التمام لأنه قصد العشرة وقيدتها بقيد توهم وإن

رجع قصده إلى التعليق فحكمه القصر وإن كان خارجاً عن المفروض أيضاً (خميني) .

(٦) بل يبقى على التمام وقد تقدم نظيره في قصد المسألة ولا أثر للتقييد في أمثال المقام (خوئي) .

بل يتم ولا أثر للتقييد هنا (گلپایگانی) .

في المسافرة وعدمها ، ففي الصورة الأولى إذا بقي في مكان متردداً في البقاء والذهاب أو في البقاء والعود إلى محله يقصر إلى ثلاثين يوماً ثم بعده يتم ما دام في ذلك المكان ويكون بمنزلة من نوى الإقامة عشرة أيام ، سواء أقام فيه قليلاً أو كثيراً ، حتى إذا كان بمقدار صلاة واحدة . (مسألة ٣٦) : يلحق بالتردد ما إذا عزم على الخروج غداً أو بعد غد ثم لم يخرج ، وهكذا إلى أن مضى ثلاثون يوماً حتى إذا عزم على الإقامة تسعة أيام مثلاً ثم بعدها عزم على إقامة تسعة أخرى ، وهكذا فيقصر إلى ثلاثين يوماً ثم يتم ولو لم يبق إلا مقدار صلاة واحدة . (مسألة ٣٧) : في إلحاق الشهر الهلالي إذا كان ناقصاً بثلاثين يوماً إذا كان تردد في أول الشهر وجه لا يخلو عن قوة^(١) وإن كان الأحوط^(٢) عدم الاكتفاء به . (مسألة ٣٨) : يكفي في الثلاثين التلفيق إذا كان تردده في أثناء اليوم كما مر في إقامة العشرة ، وإن كان الأحوط عدم الاكتفاء ومراعاة الاحتياط . (مسألة ٣٩) : لا فرق في مكان التردد بين أن يكون بلداً أو قرية أو مفازة . (مسألة ٤٠) : يشترط اتحاد مكان التردد ، فلو كان بعض الثلاثين في مكان وبعضه في مكان آخر لم يقطع حكم السفر وكذا لو كان مشغلاً بالسير وهو متردد فإنه يبقى على القصر إذا قطع المسافة ولا يضر بوحدة المكان إذا خرج عن محل تردده إلى مكان آخر ولو ما دون المسافة بقصد العود إليه عما قريب إذا كان بحيث يصدق عرفاً أنه كان متردداً في ذلك المكان ثلاثين يوماً كما إذا كان متردداً في النجف وخرج منه إلى الكوفة لزيارة مسلم أو لصلاة ركعتين في مسجد الكوفة والعود إليه في ذلك اليوم أو في ليلته^(٣) بل أو بعد ذلك اليوم^(٤) .

(١) فيه إشكال بل منع والأحوط الجمع في اليوم الواحد بعده (خوئي) .

(٢) بل الأحوط في الثلاثين الجمع (كلايگانی) .

(٣) إذا كان الخروج في أول اليوم والعود في الليل فلا يخلو من إشكال فضلاً عما إذا كان العود بعد المبيت بل هو ممنوع إذا كان مكرراً (خميني) .

(٤) الاعتبار إنما هو بصدق البقاء ثلاثين يوماً في محل واحد وفي صدقه فيما إذا خرج تمام

ج ١ في احكام صلاة المسافر ٧٦٣

(مسألة ٤١) : حكم المتردد^(١) بعد الثلاثين كحكم المقيم^(٢) في مسألة الخروج إلى ما دون المسافة مع قصد العود إليه في أنه يتم ذهاباً وفي المقصد والإياب ومحل التردد إذا كان قاصداً للعود إليه من حيث إنه محل تردده ، وفي القصر بالخروج إذا أعرض عنه وكان العود إليه من حيث كونه منزلاً له في سفره الجديد وغير ذلك من الصور التي ذكرناها . (مسألة ٤٢) : اذا تردد في مكان تسعة وعشرين يوماً أو أقل ثم سار إلى مكان آخر وتردد فيه كذلك وهكذا بقي على القصر ما دام كذلك إلا إذا نوى الإقامة في مكان أو بقي متردداً ثلاثين يوماً في مكان واحد . (مسألة ٤٣) : المتردد ثلاثين إذا أنشأ سفرًا بقدر المسافة لا يقصر إلا بعد الخروج عن حد الترخّص^(٣) كالمقيم كما عرفت^(٤) سابقاً .

٦٩ - فصل في احكام صلاة المسافر

مضافاً إلى ما مرّ في طيّ المسائل السابقة ، قد عرفت أنه يسقط بعد تحقّق الشرائط المذكورة من الرباعيّات ركعتان كما أنه تسقط النوافل النهارية أي نافلة الظهرين بل ونافلة العشاء^(٥) وهي الوتيرة^(٦) أيضاً على الأقوى وكذا يسقط الصوم الواجب عزيمة بل المستحبّ أيضاً إلا في بعض المواضع المستثناة فيجب عليه القصر في الرباعيّات فيما عدا الأماكن الأربعة ولا يجوز له الإتيان

= اليوم إشكال بل منع (خوئي) .

فيه إشكال فلا يترك الاحتياط (گلپایگانی) .

(١) مرّ حكمه (خميني) .

(٢) وقد مرّ الكلام فيه (گلپایگانی) .

(٣) بل يقصر قبله أيضاً كما مرّ (خوئي) .

(٤) وعرفت الإشكال فيه (خميني) .

(٥) الأحوط الاتيان بها رجاء واحتياطاً (خميني) .

في سقوطها إشكال والأحوط الاتيان بها رجاءاً (گلپایگانی) .

(٦) مرّ أن الأحوط الاتيان بها رجاء (خوئي) .

بالنوافل النهارية بل ولا الوتيرة إلا بعنوان الرجاء واحتمال المطلوبية لمكان الخلاف في سقوطها وعدمه ، ولا تسقط نافلة الصبح والمغرب ولا صلاة الليل كما لا إشكال في أنه يجوز الإتيان بغير الرواتب من الصلوات المستحبة .
 (مسألة ١) : إذا دخل عليه الوقت وهو حاضر ثم سافر قبل الإتيان بالظهرين يجوز^(١) له الإتيان بنافلتهما^(٢) سفر^(٣) وإن كان يصلّيهما قصراً ، وإن تركها في الوقت يجوز له قضاؤها . (مسألة ٢) : لا يبعد^(٤) جواز الإتيان بنافلة الظهر في حال السفر^(٥) إذا دخل عليه الوقت وهو مسافر وترك الإتيان بالظهر حتى يدخل المنزل من الوطن أو محل الإقامة ، وكذا إذا صلى الظهر في السفر ركعتين وترك العصر إلى أن يدخل المنزل لا يبعد جواز الإتيان بنافلتها في حال السفر ، وكذا لا يبعد جواز الإتيان بالوتيرة في حال السفر إذا صلى العشاء أربعاً في الحضر ثم سافر فإنه إذا تمت الفريضة صلحت نافلتها^(٦) . (مسألة ٣) : لو صلى المسافر بعد تحقق شرائط القصر تماماً فإما أن يكون عالماً بالحكم والموضوع أو جاهلاً بهما أو بأحدهما أو ناسياً ، فإن كان عالماً بالحكم والموضوع عامداً في غير الأماكن الأربعة بطلت صلاته ووجب عليه الإعادة في الوقت والقضاء في خارجه وإن كان جاهلاً بأصل الحكم وأن حكم المسافر التقصير لم يجب عليه الإعادة فضلاً عن القضاء ، وأما إن كان عالماً بأصل الحكم وجاهلاً ببعض الخصوصيات مثل أن السفر إلى أربعة فراسخ مع قصد الرجوع يوجب القصر أو أن المسافة ثمانية ، أو أن كثير السفر إذا أقام في بلده أو غيره عشرة أيام يقصر

(١) الأولى الإتيان بها رجاء (خميني) .

(٢) الأحوط إتيانها رجاء وكذا في المسألة الآتية بجميع صورها (آراكي) .

(٣) فيه إشكال بل منع (خوئي) .

(٤) الظاهر سقوط النافلة في الفرض (خميني) .

(٥) بل هو وما ذكر بعده بعيد والتعليل عليل ، نعم لا بأس بالإتيان بها رجاء (خوئي) .

(٦) بل الاستفادة من النص عكس ذلك وهو أنه لو صلحت النافلة لثمت الفريضة والسقوط في

الفروض المذكورة أقرب (گلپایگانی) .

في السفر الأول ، أو أن العاصي بسفره إذا رجع إلى الطاعة يقصر ونحو ذلك وأتم وجب عليه الإعادة في الوقت^(١) والقضاء في خارجه^(٢) وكذا^(٣) إذا كان عالماً بالحكم جاهلاً بالموضوع كما إذا تخيل عدم كون مقصده مسافة مع كونه مسافة فإنه لو أتم وجب عليه الإعادة أو القضاء^(٤) ، وأما إذا كان ناسياً لسفره أو أن^(٥) حكم السفر القصر فأتى فإن تذكر في الوقت وجب عليه الإعادة ، وإن لم يعد وجب عليه القضاء في خارج الوقت ، وإن تذكر بعد خروج الوقت لا يجب عليه القضاء ، وأما إذا لم يكن ناسياً للسفر ولا لحكمه ومع ذلك أتم صلاته ناسياً وجب عليه الإعادة والقضاء . (مسألة ٤) : حكم الصوم فيما ذكر^(٦) حكم الصلاة فيبطل مع العلم والعمد ، ويصح مع الجهل بأصل الحكم دون الجهل بالخصوصيات ودون الجهل^(٧) بالموضوع^(٨) . (مسألة ٥) : إذا قصر من وظيفته التمام بطلت صلاته في جميع الموارد إلا في المقيم^(٩) المقصر للجهل بأن حكمه التمام . (مسألة ٦) : إذا كان جاهلاً بأصل الحكم ولكن لم يصل في الوقت وجب عليه القصر في القضاء بعد العلم به وإن كان لو أتم في الوقت كان صحيحاً فصحة التمام منه ليس لأجل أنه تكليفه بل من باب الاعتذار

(١) على الأحوط ولا يبعد عدم وجوب القضاء إذا علم بالحال في خارج الوقت (خوئي) .
(٢) على الأحوط لكن لا يبعد عدم وجوب القضاء على غير العائد مطلقاً إن لم يلتفت في الوقت (گلپایگانی) .

(٣) على الأحوط وكذا في الجهل بالموضوع وفي الفرع الأخير في المتن (خميني) .

(٤) عدم وجوب القضاء فيما إذا ارتفع جهله خارج الوقت غير بعيد (خوئي) .

(٥) في نسيان الحكم إشكال أحوطه وجوب القضاء عليه أيضاً (خميني) .

(٦) في الجهل لا في النسيان فإن الناسي يجب عليه القضاء (خميني) .

(٧) لا يبعد الصحة في مطلق الجهل نعم لا يصح مع النسيان (گلپایگانی) .

(٨) الأقوى عدم وجوب القضاء مع الجهل مطلقاً (خوئي) .

(٩) حتى فيه أيضاً (خميني) .

الأحوط الإعادة أو القضاء (آراكي) .

الأقوى فيه أيضاً عدم الصحة والنص الوارد فيه معرض عنه على الظاهر (گلپایگانی) .

فلا ينافي ما ذكرنا قوله : اقض ما فات كما فات ، ففي الحقيقة الفائت منه هو القصر لا التمام ، وكذا الكلام في الناسي للسفر أو لحكمه فإنه لو لم يصل أصلاً عصياناً أو لعذر وجب عليه القضاء قصراً . (مسألة ٧) : إذا تذكر الناسي للسفر أو لحكمه في أثناء الصلاة فإن كان قبل الدخول في ركوع الركعة الثالثة أتم الصلاة قصراً واجتزأ بها ولا يضر كونه نائياً من الأول للتمام ، لأنه من باب الداعي والاشتباه في المصداق^(١) لا التقييد فيكفي قصد الصلاة والقربة بها وإن تذكر بعد ذلك بطلت ووجب عليه الإعادة مع سعة الوقت^(٢) ولو بإدراك ركعة من الوقت بل وكذا لو تذكر بعد الصلاة تماماً وقد بقي من الوقت مقدار ركعة فإنه يجب عليه إعادتها قصراً ، وكذا الحال في الجاهل بأن مقصده مسافة إذا شرع في الصلاة بنية التمام ثم علم بذلك أو الجاهل بخصوصيات الحكم إذا نوى التمام ثم علم في الأثناء أن حكمه القصر ، بل الظاهر أن حكم من كان وظيفته التمام إذا شرع في الصلاة بنية القصر جهلاً ثم تذكر في الأثناء العدول إلى التمام ولا يضره أنه نوى من الأول ركعتين مع أن الواجب عليه أربع ركعات لما ذكر من كفاية قصد الصلاة متقرباً وإن تخيل أن الواجب هو القصر لأنه من باب الاشتباه في التطبيق والمصداق لا التقييد فالمقيم الجاهل بأن وظيفته التمام إذا قصد القصر ثم علم في الأثناء يعدل إلى التمام ويجتزئ به لكن الأحوط^(٣) الإتمام والإعادة بل الأحوط في الفرض الأول أيضاً الإعادة قصراً بعد الإتمام قصراً . (مسألة ٨) : لو قصر المسافر أنفاً لا عن قصد فالظاهر صحة صلاته ، وإن كان الأحوط الإعادة ، بل وكذا لو كان جاهلاً بأن وظيفته القصر فنوى التمام لكنه قصر سهواً ، والإحتياط بالإعادة^(٤) في هذه الصورة أكد

(١) تصحيح الصلاة بذلك في مثل القصر والتمام مشكل وقد مر في باب النية ما يوضحه فلا يترك الاحتياط (گلبایگانی) .

(٢) ومع الضيق يقضيها قصراً (گلبایگانی) .

(٣) لا يترك في صورتين لما مر (گلبایگانی) .

(٤) لا يترك فيها (گلبایگانی) .

وأشدُّ . (مسألة ٩) : إذا دخل عليه الوقت وهو حاضر متمكّن من الصلاة ولم يصل ثم سافر وجب عليه القصر ، ولو دخل عليه الوقت وهو مسافر فلم يصل حتى دخل المنزل من الوطن أو محل الإقامة أو حد الترخّص منهما^(١) أتم ، فالمدار على حال الأداء لا حال الوجوب والتعلّق ، لكن الأحوط في المقامين الجمع . (مسألة ١٠) : إذا فاتت منه الصلّاة وكان في أوّل الوقت حاضراً وفي آخره مسافراً أو بالعكس فالأقوى^(٢) أنّه مخيّر بين القضاء قصراً أو تماماً ، لأنّه فاتت منه الصلّاة في مجموع الوقت والمفروض أنّه كان مكلفاً في بعضه بالقصر وفي بعضه بالتمام ولكن الأحوط^(٣) مراعاة حال الفوت^(٤) وهو آخر الوقت وأحوط منه^(٥) الجمع بين القصر والتمام . (مسألة ١١) : الأقوى كون المسافرين مخيّرأ بين القصر والتمام في الأماكن الأربعة : وهي مسجد الحرام ومسجد النبي صلى الله عليه وآله ومسجد الكوفة والحائر الحسيني عليه السلام بل التمام هو الأفضل وإن كان الأحوط هو القصر وما ذكرنا هو القدر المتيقن وإلا فلا يبعد^(٦) كون المدار على البلدان^(٧) الأربعة ، وهي مكّة والمدينة والكوفة وكربلاء لكن لا ينبغي ترك الاحتياط^(٨) خصوصاً في الأخيرتين^(٩) ، ولا يلحق بها سائر المشاهد ، والأحوط في المساجد الثلاثة الاقتصاد على الأصلي منها

(١) لا اعتبار بحد الترخّص في محل الإقامة كما مرّ (خوئي) .

(٢) بل الأقوى كون المدار على حال الفوت وهو آخر الوقت لكن لا ينبغي ترك الاحتياط

بالجمع (خميني) .

(٣) بل الأقوى (أراكي) .

(٤) بل هو الأظهر (خوئي) .

(٥) لا يترك (گلپایگانی) .

(٦) فيه إشكال لا يترك الاحتياط (خميني) .

(٧) بل هو بعيد في الكوفة وفي كربلاء (خوئي) .

(٨) بل لا يترك في المساجد الثلاثة (أراكي) .

(٩) بل لا يترك فيهما (گلپایگانی) .

دون الزيادات الحادثة في بعضها ، نعم لا فرق فيها بين السطوح والصحن والمواضع المنخفضة منها كما أنَّ الأحوط^(١) في الحائر الاقتصار^(٢) على ما حول الضريح^(٣) المبارك ، (مسألة ١٢) : إذا كان بعض بدن المصلي داخلًا في أماكن التخيير وبعضه خارجاً لا يجوز له التمام ، نعم لا بأس بالوقوف منتهى أحدها إذا كان يتأخر حال الركوع والسجود بحيث يكون تمام بدنه داخلًا حالهما . (مسألة ١٣) : لا يلحق الصوم بالصلاة في التخيير المزبور فلا يصح له الصوم فيها إلا إذا نوى الإقامة أو بقي متردداً ثلاثين يوماً . (مسألة ١٤) : التخيير في هذه الأماكن استمراري فيجوز له التمام مع شروعه في الصلاة بقصد القصر وبالعكس ما لم يتجاوز محل العدول ، بل لا بأس بأن ينوي الصلاة من غير تعيين أحد الأمرين من الأول بل لو نوى القصر فأتى غفلة أو بالعكس فالظاهر الصحة^(٤) . (مسألة ١٥) : يستحب أن يقول عقيب كل صلاة مقصورة ثلاثين مرة « سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر » وهذا وإن كان يستحب من حيث التعقيب عقيب كل فريضة حتى غير المقصورة إلا أنه يتأكد عقيب المقصورات بل الأولى تكرارها مرتين مرة من باب التعقيب ومرة من حيث بدليتها عن الركعتين الساقطتين .

تم كتاب الصلاة وبه تمَّ المجلد الأول ويليه كتاب الصوم في أول المجلد الثاني

-
- (١) بل الأقوى التخيير في تمام الروضة المقدسة (آراكي) .
(٢) والأظهر التخيير في جميع الحرم الشريف (خوئي) .
(٣) وإن كان الأقوى دخول تمام الروضة الشريفة في الحائر فيمتد من طرف الرأس إلى الشباك المتصلة بالرواق ومن طرف الرجل إلى الباب والشباك المتصلين بالرواق ومن الخلف إلى حد المسجد وإن كان دخول المسجد والرواق فيه أيضاً لا يخلو من قوة لكن الاحتياط بالقصر لا ينبغي تركه (خميني) .
(٤) بل لا يترك الاحتياط بالإعادة (گلپایگانی) .

الفهرس

الموضوع	الصفحة	الموضوع	الصفحة
في التقليد	٩	في كيفية تنجس المتنجسات	٦٢
في المياه		ازالة النجاسة عن البدن في الصلاة	٦٥
الماء الجاري	٣٠	إذا صلى في النجس	٧٤
الماء الراكد	٣١	فيما يعفى عنه في الصلاة	٧٩
ماء المطر	٣٤	في المطهرات	
ماء الحمام	٣٦	الماء	٨٤
ماء البئر	٣٦	الأرض	٩٧
الماء المستعمل في الوضوء والغسل	٣٨	الشمس	١٠٠
الماء المشكوك نجاسته	٤١	الاستحالة	١٠٢
في النجاسات		الانقلاب	١٠٣
البول والغائط	٤٤	ذهاب الثلثين	١٠٥
المني والميتة	٤٦	الانتقال	١٠٧
الدم	٥٠	الإسلام	١٠٨
الكلب والخنزير	٥٣	التبعية	١٠٩
الكافر	٥٣	زوال عين النجاسة	١١٠
الخمر	٥٤	استبراء الحيوان الجلأل	١١١
الفقاع وعرق الجنب من الحرام	٥٦	خجر الاستنجاء وخروج الدم من	
عرق الابل الجلآلة	٥٧	الذبيحة	١١١
في طريق ثبوت النجاسة	٥٨	نزع المقادير المنصوصة من البئر	١١١

الموضوع الصفحة	الموضوع الصفحة
أفعال الوضوء	تيمم الميت والاستبراء وزوال التغيير . ١١٢
١٤٦ غسل الوجه	غنية المسلم ١١٢
١٤٨ غسل اليدين	طريق ثبوت التطهير ١١٤
١٥١ مسح الرأس	في الأواني
١٥٢ مسح الرجلين	المتخذ من جلد الميتة وغيره ١١٦
شرائط الوضوء	أواني الذهب والفضة ١١٧
إطلاق الماء وطهارته ١٥٨	في أحكام التخلي
عدم الحائل في المحل وإباحة الماء	وجوب ستر العورة ١٢٣
والمكان ١٥٩	حرمة استقبال القبلة واستدبارها ... ١٢٥
عدم كون الظرف ذهباً أو فضة ١٦٥	التخلي في ملك الغير ١٢٧
عدم كون الماء مستعملاً في رفع الخبث ١٦٥	في الاستنجاء
عدم الخوف من استعماله ١٦٦	غسل مخرج البول والغائط ١٢٨
سعة الوقت ١٦٦	في الاستبراء
المباشرة ١٦٧	كيفية ١٣٠
الترتيب والموالة ١٦٨	حكم الرطوبة المشبهة ١٣١
النية ١٦٩	مستحبات التخلي ومكروهاته
الخلوص ١٧١	أما المستحبات ١٣٢
في أحكام الجبائر ١٨٣	وأما المكروهات ١٣٣
في حكم دائم الحدث ١٩٣	موجبات الوضوء ونواقضه
في الاغسال	البول والغائط ١٣٤
في غسل الجنابة ١٩٨	الاستحاضة وغيرها ١٣٥
فيما يتوقف على الغسل من الجنابة ... ٢٠٢	غايات الوضوء
فيما يحرم على الجنب	الوضوء للصلاة وغيره ١٣٦
من خط المصحف ودخول المسجد	الواجب بالنذر وغيره ١٣٧
والمكث ٢٠٣	الوضوءات المستحبة
وضع شيء في المسجد وقراءة العزائم ٢٠٤	الوضوء مستحب نفسي ١٤١
فيما يكره على الجنب ٢٠٧	أقسام الوضوء المستحب ١٤١
غسل الجنابة مستحب نفسي ٢٠٨	بعض مستحبات الوضوء ١٤٥
أحكام الغسل ٢٠٨	في مكروهاته ١٤٦
مستحبات غسل الجنابة ٢١٥	

ج ١ الفهرس ٧٧١

الموضوع الصفحة	الموضوع الصفحة
أحكام الجنابة ٢١٦	أحكام الجنابة ٢١٦
في الحيض	في الحيض
ما هو دم الحيض ٢٢٢	ما هو دم الحيض ٢٢٢
أحكامه ٢٢٢	أحكامه ٢٢٢
في حكم تجاوز الدم عن العشرة ٢٣٤	في حكم تجاوز الدم عن العشرة ٢٣٤
في أحكام الحائض ٢٣٨	في أحكام الحائض ٢٣٨
في الاستحاضة	في الاستحاضة
الاستحاضة ثلاثة أقسام ٢٤٧	الاستحاضة ثلاثة أقسام ٢٤٧
أحكام المستحاضة ٢٤٨	أحكام المستحاضة ٢٤٨
في النفاس	في النفاس
تعريفه ٢٥٥	تعريفه ٢٥٥
أحكامه ٢٥٦	أحكامه ٢٥٦
غسل مس الميت	غسل مس الميت
موارد وجوبه ٢٦٠	موارد وجوبه ٢٦٠
أحكام الأموات	أحكام الأموات
وجوب التوبة ٢٦٣	وجوب التوبة ٢٦٣
آداب المريض وما يستحب عليه ٢٦٤	آداب المريض وما يستحب عليه ٢٦٤
عيادة المريض ٢٦٥	عيادة المريض ٢٦٥
فيما يتعلق بالمحتضر ٢٦٦	فيما يتعلق بالمحتضر ٢٦٦
المستحبات بعد الموت ٢٦٧	المستحبات بعد الموت ٢٦٧
المكروهات ٢٦٨	المكروهات ٢٦٨
ما يتعلق بتجهيز الميت ٢٦٨	ما يتعلق بتجهيز الميت ٢٦٨
في مراتب الأولياء	في مراتب الأولياء
الزوج والزوجة وسائر الأقارب ٢٧٠	الزوج والزوجة وسائر الأقارب ٢٧٠
تغسيل الميت	تغسيل الميت
وجوبه الكفائي ٢٧٢	وجوبه الكفائي ٢٧٢
يجب فيه نية القربة ٢٧٣	يجب فيه نية القربة ٢٧٣
يجب المماثلة بين الغاسل والميت ٢٧٤	يجب المماثلة بين الغاسل والميت ٢٧٤
في حكم الشهيد ٢٧٦	في حكم الشهيد ٢٧٦
كيفية غسل الميت ٢٨٠	كيفية غسل الميت ٢٨٠
الموضوع الصفحة	الموضوع الصفحة
شرائط الغسل ٢٨٣	شرائط الغسل ٢٨٣
آداب غسل الميت ٢٨٥	آداب غسل الميت ٢٨٥
في مكروهات الغسل ٢٨٧	في مكروهات الغسل ٢٨٧
تكفين الميت	تكفين الميت
واجبات الكفن ٢٨٨	واجبات الكفن ٢٨٨
مستحبات الكفن ٢٩٣	مستحبات الكفن ٢٩٣
مكروهات الكفن ٢٩٧	مكروهات الكفن ٢٩٧
في الخنوط ٢٩٨	في الخنوط ٢٩٨
في الجريدتين ٣٠٠	في الجريدتين ٣٠٠
في التشيع ٣٠١	في التشيع ٣٠١
الصلاة علي الميت	الصلاة علي الميت
وجوبها ٣٠٣	وجوبها ٣٠٣
كيفيةها ٣٠٧	كيفيةها ٣٠٧
شرائطها ٣١٠	شرائطها ٣١٠
في الدفن	في الدفن
وجوبه الكفائي ٣١٧	وجوبه الكفائي ٣١٧
مستحبات الدفن ٣٢٠	مستحبات الدفن ٣٢٠
مكروهات الدفن ٣٢٧	مكروهات الدفن ٣٢٧
مستثنيات حرمة النيش ٣٣٠	مستثنيات حرمة النيش ٣٣٠
الأغسال المندوبة	الأغسال المندوبة
غسل الجمعة ٣٣٥	غسل الجمعة ٣٣٥
أغسال ليالي شهر رمضان ٣٣٨	أغسال ليالي شهر رمضان ٣٣٨
سائر الأغسال المندوبة ٣٤٠	سائر الأغسال المندوبة ٣٤٠
الأغسال المكانية والفعلية ٣٤١	الأغسال المكانية والفعلية ٣٤١
في التيمم	في التيمم
في مسوغات التيمم ٣٤٧	في مسوغات التيمم ٣٤٧
فيما يصح التيمم به ٣٦٠	فيما يصح التيمم به ٣٦٠
في كيفية التيمم ٣٦٦	في كيفية التيمم ٣٦٦
في أحكام التيمم ٣٧١	في أحكام التيمم ٣٧١

الموضوع الصفحة	الموضوع الصفحة
فصل ٢٦ - في مستحبات القراءة ... ٥٠٧	كتاب الصلاة
فصل ٢٧ - في الركوع ٥١١	فضل الصلوات اليومية ٣٨٣
فصل ٢٨ - في السجود ٥١٨	فصل ١ - في اعداد الفرائض ونوافلها ٣٨٤
فصل ٢٩ - مستحبات السجود ٥٢٦	فصل ٢ - في أوقات اليومية ونوافلها .. ٣٨٦
فصل ٣٠ - في سائر أقسام السجود .. ٥٢٩	فصل ٣ - في أوقات الرواتب ٣٩٢
فصل ٣١ - في التشهد ٥٣٤	فصل ٤ - في أوقات أحكام الأوقات .. ٣٩٨
فصل ٣٢ - في التسليم ٥٣٨	فصل ٥ - في القبلة ٤٠٤
فصل ٣٣ - في الترتيب ٥٤١	فصل ٦ - ما يستقبل له ٤١١
فصل ٣٤ - في الموالاة ٥٤٢	فصل ٧ - في أحكام الخلل في القبلة .. ٤١٣
فصل ٣٥ - القنوت ٥٤٣	فصل ٨ - الستر والساتر .. ٤١٤
فصل ٣٦ - في التعقيب ٥٤٧	فصل ٩ - في شرائط لباس المصلي ... ٤١٩
فصل ٣٧ - في الصلوات على النبي	فصل ١٠ - في ما يكره من اللباس حال
(ص) ٥٥٠	الصلاة ٤٣٣
فصل ٣٨ - في مبطلات الصلاة ٥٥١	فصل ١١ - في ما يستحب من اللباس ٤٣٤
فصل ٣٩ - في مكروهات الصلاة ... ٥٦٤	فصل ١٢ - في مكان المصلي ٤٣٥
فصل ٤٠ - لا يجوز قطع الصلاة الا في	في مسجد الجبهة من مكان المصلي ... ٤٤٦
موارد ٥٦٥	الأمكنة المكروهة ٤٥٠
فصل ٤١ - في صلاة الآيات ٥٦٧	فصل ١٥ - في بعض أحكام المسجد ٤٥٤
فصل ٤٢ - في صلاة القضاء ٥٧٤	فصل ١٦ - في الأذان والإقامة ٤٥٧
فصل ٤٣ - في صلاة الاستيجار ٥٨٢	فصل ١٧ - في ما يشترط في الأذان
فصل ٤٤ - في قضاء الولي عن الميت ٥٩١	والإقامة ٤٦٢
فصل ٤٥ - في الجماعة	فصل ١٨ - في مستحبات الأذان
فصل ٤٦ - فيما يشترط في الجماعة ... ٦٠٨	والإقامة ٤٦٤
فصل ٤٧ - في أحكام الجماعة ٦١٥	فصل ١٩ - في ما ينبغي للمصلي ٤٦٦
فصل ٤٨ - في شرائط إمام الجماعة .. ٦٢٨	فصل ٢٠ - واجبات الصلاة ٤٦٨
فصل ٤٩ - في مستحبات الجماعة	فصل ٢١ - في النية ٤٦٨
ومكروهاتها ٦٣٣	فصل ٢٢ - في تكبيرة الاحرام ٤٧٨
فصل ٥٠ - في الخلل الواقع في الصلاة ٦٤١	فصل ٢٣ - في القيام ٤٨٣
فصل ٥١ - في الشك ٦٤٨	فصل ٢٤ - في القراءة ٤٩٢
	فصل ٢٥ - في الركعات الأخيرة ٥٠٥

ج ١ الفهرس ٧٧٣

الموضوع الصفحة	الموضوع الصفحة
فصل ٥٢ - في الشك في الركعات ... ٦٥٣	فصل ٦٠ - في صلاة الغفيلة ٧٢٠
فصل ٥٣ - في صلاة الاحتياط ٦٦٤	فصل ٦١ - في صلاة أول الشهر ٧٢٠
فصل ٥٤ - في قضاء الأجزاء المنسية . ٦٧٠	فصل ٦٢ - في صلاة الوصية ٧٢١
فصل ٥٥ - في موجبات سجود السهو ٦٧٤	فصل ٦٣ - في صلاة يوم الغدير ٧٢١
فصل ٥٦ - في الشكول الغير معتبرة .. ٦٨٠	٦٤ - في صلاة الحاجة وكشف المبهات ٧٢٢
ختام فيه مسائل	فصل ٦٥-٦٦ - في ساير الصلوات المندوبة ٧٢٣
فصل ٥٧ - في صلاة العيدين ٧١٣	فصل ٦٧ - في صلاة المسافر ٧٢٥
فصل ٥٨ - في صلاة ليلة الدفن ٧١٦	فصل ٦٨ - في قواطع السفر ٧٤٨
فصل ٥٩ - في صلاة جعفر (ع) ٧١٨	فصل ٦٩ - في أحكام صلاة المسافر .. ٧٦٣